

تأليف
آية الله المجاهد الكبير
العلامة السيد محمد مهدي الكاظمي القزويني قدس سره
(١٢٨٢هـ - ١٣٥٨هـ)

تحقيق
السيد مرتضى مير سجادي

الجزء الأول

منهاج الشريعة

في الردّ على ابن تيمية

تأليف

آية الله المجاهد الكبير

العلامة السيّد محمد مهدي الكاظمي القزويني قدّس سرّه

(١٢٩٩ هـ ـ ١٣٥٨ هـ)

الجزء الأوّل

تحقيق

السيد مرتضى ميرسجادي




بسم الله الرحمن الرحيم

«اَللّـــهُمَّ كُـنْ لِـوَلِيِّكَ الحُـجَّةِ بْـنِ الحَسَـــنِ صَـلَوَاتُكَ عَـليْهِ وَعَـلَى آبَائِهِ في هَـٰذِهِ السَاعَةِ وَفي كُـلِّ سَـــاعَةٍ وَلِـيّاً وَحَـــافِظاً وَقَـائِداً وَنَـــاصِراً وَدَلِـــيلاً وَعَــيْناً حَـتَّى تُسْكِـنَهُ أرْضَكَ طَـوْعاً وَتُـمَتِّعَهُ فيها طَوِيلاً».

الإهداء

ـ إليك يا منقذ البشرية من الظلم والجور، والآخذ بيدها الى القسط والعَدل

ـ إليك يا أمل المستضعفين والمحرومين في الأرض

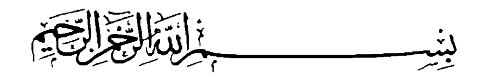
ـ إليك يا حامل راية الحق والفضيلة

ـ إليك يا فارس الحجاز

ـ إليك يا أبا صالح المهدي

ـ إليك يا صاحب العصر والزمان أهدي هذا الجهد المتواضع راجياً من سماحتك القدسية القبول والرضا

كلمة المحقّق



الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

لاندّعي جزافاً إن قلنا: إنّ الاختلاف في النظر ممّا جبلت عليه حياة البشر، مهما كان وبأيّ صورة وعلى أيّ مستوٍ كان تفكيرهم، ولكن بما منح الله تعالى عباده من رسول باطني «العقل» وبصناعته الفكر وآلته المنطق كان بالإمكان الحوار لتفهيم الطرف الآخر، ومعرفة ما يمكن أن يطلق عليه مختاره وعقيدته في التعاطي مع مستلزمات عصره الراهن، سواء على مستوى الحكومة والادارة، أو على مستوى الفكر والعقيدة وما يَمت إليه في ميادين البحث والجدل وأعمال النظر.

وممّا امتحنت به أُمتنا الإسلامية بعد عصر حضور النبي الأكرم من بين الأُمم هو تدخل الأهواء الشخصية والتعصّبات القبليّة الراسخة في أذهانها وتفكّرها من عصر الجاهلية ورواسبها، في اختيار الشخص الذي يقود الأُمة إلى ساحل النجاة

ويحافظ على تعاليم السماء بعوامل ديمومة استمراريّة عطاء الرسالة، وبدأ الانقسام منذ لحظة انتخاب الإمام للرئاسة العامّة....

وقد سار انحصار كلّ فريق بخطين متوازيين لم يلتقيا ولن يلتقيا بعد أن كانت شرائط الإمامة ومنصبها ووظائفها وخصائص المتردّي لجلبابها متفاوتة أشدّ التفاوت إن لم تكن متعارضة ومتباينة كما هو الأصح في التعبير، لاسيّما وقد استقر مختار الفريق الحاكم بأنّ الإمامة من الفروع، ومختار مدرسة أهل البيت عليهم السلام بأنّها من الأُصول، والفرق واضح لمن عرف هذه المباحث....

ومع ذلك فقد حدّد القرآن الكريم الثابتة حجّيته عند الطرفين ساحة واسعة للحوار في قضايا الفكر والعقيدة، وذلك عند التصادم والتعارض، وذكر على سبيل المثال لا الحصر في طرق عديدة وسُبل رشيدة عبر خطاباته الربّانية للذات النبويّة في كيفيّة أُسلوب الدعوة والحوار مع الطرف الآخر، سواء كان من «خير أُمة أُخرجت للناس» أو من الأُمم الأُخرى التي لاتؤمن بنهج الإسلام ورسالة محمد بن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم أصلاً، فقال تعالى: ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾[1]، وقال: ﴿**ولاتجادلوا أهل الكتاب إلّا بالتي هي أحسن**﴾[2].

وعلى هذا الضوء يُعرف أنّ الجدال قد يكون باطلاً وقد يكون حقّاً، والقرآن الكريم قد أقرّ وأيّد الجدال الحقّ بالدعوة إليه والتوجيه نحوه لإقامة الحجّة التي كانت من وظائف الأنبياء والمرسلين، وعباد الله الصالحين في الوهلة الأُولى.

وقد تعرّض القرآن الكريم لذكر موارد كثيرة من صور وكيفيّة مجادلات واحتجاجات الأنبياء السابقين مع الذين اختاروا مجابهتهم لدعوتهم ورسالتهم

---

(١) سورة النحل: ١٢٥.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٦.

الالهيّة لتثبيت التوحيد ونبذ الشرك و....

وإليك بعض ذلك:

منها قوله تعالى: ﴿**ألم تر إلى الذي حاج ابراهيم في ربّه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أُحيي وأُميت قال إبراهيم فإنّ الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لايهدي القوم الظالمين**﴾[1].

ومنها قوله تعالى: ﴿**قال ياقوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربّي وأتاني رحمة من عنده فعمت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون... قالوا يانوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا...**﴾[2].

إلى غير ذلك من الآيات، وقد استعمل نبينا ﷺ هذا الأُسلوب في دعوته عندما أُرسل، فأزاح بنور معرفته وعظيم درايته الظلام ودياجي الجهل والشرك والكفر، وقد خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿**يا أيها النبي إنّا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً * وداعياً الى الله وسراجاً منيراً**﴾[3].

فكان النبي ﷺ يدعو الخلق الى ربّهم ويشوّقهم إلى سبيله بالحكمة والنصيحة والموعظة الحسنة، كما أمره الله بقوله: ﴿**ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾[4].

ويفهم من الآية منطوقاً ومفهوماً أنّ الحكمة مأذون فيها بجميع أفرادها

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢) سورة هود: ٢٨ ـ ٣٨.

(٣) سورة الأحزاب: ٤٥ ـ ٤٦.

(٤) سورة النحل: ١٢٥.

ومقصودها الحجّة التي تنتج الحقّ الذي لا مرية فيه ولا وهن ولا إبهام.

ومن خلال الآية الشريفة نعرف أنّ الموعظة لها قسمان: حسنة وغير حسنة، والمطلوب منها هي الموعظة الحسنة.

والمجادلة كذلك تنقسم إلى حسنة وغير حسنة، ثمّ الحسنة إلى التي هي أحسن وغيرها، وحثّ الشارع على التي هي أحسن.

إذاً الوظيفة الأوّلية لجميع الدعاة من الرسل ومن نهج منهجهم هي البلاغ والدعوة إلى سبيل الله، فإن كان هناك من ينفعه أُسلوب الداعية إلى الله فهو المطلوب، وإلاّ فلابدّ من اتخاذ أنجع السُبل وأحسن الطرق في الأخذ بيد عباد الله إلى طاعة الله.

وكذا تتضمّن الآية إشارة إلى الأثر الإيجابي لهذا النوع من الجدال حيث إنّ المقصود في الآية المجادلة والمناظرة لإظهار الحقّ وإحيائه، وبديهي أن تكون ذات جدوى إذا كانت «بالتي هي أحسن» أي أن يحكمها الحقّ والعدل والأمانة والصدق والانصاف وتتخذ طابعاً موضوعيّاً هادفاً مع إلزام الطرف الآخر فكراً وإسلوباً ومنهجاً.

وبعبارة شاملة: أن تحافظ على كلّ الأبعاد السليمة عند المناظرة.

وهناك في القرآن الكريم موارد من تعليم الله سبحانه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم منهج الاستدلال وكيفيّة الاحتجاج مع كلّ من وظيفته خوض الحوار وفتح باب المجادلة معه ومن كافّة المستويات وشتّى الطرق، سواء كانوا من أهل الكتاب أو غيرهم من الفئات الضالّة، منها قوله تعالى: ﴿**قالوا لن يدخل الجنة إلاّ من كان هوداً أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين**﴾[1].

---

(١) سورة البقرة: ١١١.

ومنها قوله تعالى: ﴿**قالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذّبكم بل أنتم بشر ممن خلق**﴾[١].

إلى غير ذلك من الآيات المتضمّنة لبيان احتجاجات النبي الكريم ﷺ وحواره مع المشركين وأهل الكتاب وغيرهم من الضالّين والمنحرفين.

هذا وقد عبّر القرآن الكريم عن الجدال بالباطل بـ«الجدال بغير سلطان» كما في قوله تعالى: ﴿**إنّ الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أَتاهم إنّ في صدورهم إلاّ كبر ما هم ببالغيه**﴾[٢].

فالسلطان هو الحّجة المعتبرة، وإنّما سمّيت به لسيطرتها وتسلّطها على القلوب[٣].

ومنه يفهم أنّ المراد من الجدال بالحقّ هو الجدال بالحجّة، وهي إنّما يحصل لها سلطان على القلوب إذا كانت «بالتي هي أحسن».

الحجّة المعتبرة: الكتاب والسنّة :

الحجّة المعتبرة عند جميع المسلمين القرآن الكريم والسنّة النبويّة، واستفيد هذا من قوله تعالى في كتابه العزيز، إذ قال وقوله الحق: ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول**﴾[٤].

أمّا الرجوع إلى القرآن الكريم فهو واضح لا لبس فيه، فالقرآن نزل بـ

(١) سورة المائدة: ١٨.

(٢) سورة غافر: ٥٦.

(٣) انظر المفردات في غريب القرآن: ٤٤، مادة «سلط».

(٤) سورة النساء: ٥٩.

﴿لسان عربي مبين﴾[١].

فإن أمكن استظهار معنى اللفظ فيه ولو بالمراجعة الى كتب اللغة فهو، وإلّا وجب الرجوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم المبعوث هدياً للأُمة، فالمسلمون يحتاجون إلى السنّة النبوية لكونها المصدر الثاني، ولكونها ـ أيضاً ـ المرجع لفهم ما أُغلق من ألفاظ القرآن الكريم، ومعرفة مقيّداته ومخصّصاته و....

وقد أجمع المسلمون كافّة على حجيّة أصل السنّة النبويّة الشريفة ووجوب تصديقها، والعمل على ضوئها والاحتجاج بها في كلّ باب يمتُّ[٢] إلى أُمور دينهم ودنياهم من الأُمور التي لها ارتباط حكمي وموضوعي بالشريعة المقدّسة، ولكنّهم اختلفوا في طريق ثبوتها صحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنّ كلّ طائفة منهم ترى صحّة الأخبار التي وصلت إليهم بطرق موثوق بها حسب مبناهم ومختارهم في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق سوف نعرف بأنّ كلّ فريق سلك في الاحتجاج بالسنّة المعتبرة ما هو حجّة على الطرف الآخر.

وبعبارة أُخرى: أنّ احتجاج المسلمين بعضهم على بعض في المسائل يدور في الأغلب مدار القرآن والسنّة النبويّة، أمّا القرآن فقد اتفقوا على حجّيته، وأمّا السنّة النبويّة فمنها: ما اتفقوا على تصديقه فتكون مرجعاً في الخصومة، ومنها: ما اختلفوا فيه، وهذا القسم لابدّ من أن يحتجّ كلّ منهما بما يصدّقه الآخر، وإلّا لم تكن حجّة معتبرة عليه، وهذا أمر مسلّم به عند الكلّ، بل كاد أن يكون من الضروريات.

---

(١) سورة النحل: ١٠٣.

(٢) متّ إليه بالشيء يمتّ متّاً: توسّل. انظر لسان العرب ١٣: ١٢، مادة «متت».

آداب المناظرة والجدل:

أمّا الآداب التي تجب على الطرفين الالتزام بها في المناظرة، فمضافاً إلى لزوم الاحتجاج بالحجّة المعتبرة التي جاءت الإشارة إليها من القرآن الكريم ﴿**بالتي هي أحسن**﴾ وفسّرت الحجّة بالكتاب والسنّة النبويّة فأهمها ما يلي:

١ـ أن يستدلّ كلّ من المتناظرين بكلّ رفق وسكينة ووقار بصوت منخفض هادئ، فانّ تأثير هذا الأُسلوب أعظم بكثير من تأثير أُسلوب الصياح والصراخ.

٢ـ أن يختار كلّ منهما ألفاظاً واضحة شفّافة لمطالبه، وأن يتجنّب العبارات الركيكة العامّية، وأن يتقي الغلط في الألفاظ والأُسلوب.

٣ـ أن يتجنّب كلّ منهما السبّ والشتم واللعن والسخرية والاستهزاء ونحو ذلك ممّا يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء، فانّه يفسد الغرض من المجادلة التي يجب أن تكون بالتي هي أحسن.

٤ـ أن يتجنّب كلّ منهما الأساليب الملتوية والخروج عن البحث بما يشوّش على الخصم فكره، وأن يخاطب كلّ منهما خصمه بكلام مفهوم مراعياً مقدار فهمه ومستواه الفكري بأُسلوب حسن ومنطق سديد.

٥ـ أن لا يتصرّف كلّ منهما في كلام خصمه بزيادة أو نقصان ولا ينسب إليه شيئاً لا يقول به، أو حجّة لا يعتبرها.

٦ـ أن يقصد كلّ منهما إصابة الحقّ وطلب ظهوره كيف اتفق، لا ظهور صواب كلامه وغزارة علمه، وصحة نظره، فإنّ ذلك مراء، وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المراء والخصومة[1].

---

(١) يأتي عن قريب.

٧ـ أن يتظاهر كل، منهما بالإصغاء الكامل لخصمه، ولا يبدأ بالكلام إلّا من حيث ينتهي طرفه المقابل من بيان مقصوده، فإنّ الاستباق إلى الكلام سؤالاً وجواباً قبل أن يتمّ خصمه كلامه يربك الطرفين في سير المحادثة ويعقد البحث، ومن جهة أُخرىٰ يثير غضب الخصم فلا تكون المناظرة نافعة.

وهناك آداب أُخرى تضاف إليها وهي أن يختار المتناظران المكان والزمان المناسبين للمناظرة ورعاية الأخلاق السامية في النقاش وغيرها مما يُعَدُّ من شرائط الكمال.

النهي عن المراء والخصومة شرعاً:

وينبغي هنا أن نتعرّض لبعض الروايات الناهية عن المراء والخصومة:

فمنها: ما رواه مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله عليه‌السلام قال: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم: ثلاث من لقي الله بهن دخل الجنّة من أي باب شاء: من حسن خلقه، وخشي الله في المغيب والمحضر، وترك المراء وإن كان محقّاً»(١).

ومنها: مارواه إسماعيل بن أبي زياد، عنه عليه‌السلام، عن آبائه عليهم‌السلام قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم: «أنا زعيم ببيت في أعلى الجنّة، وبيت في وسط الجنّة، وبيت في رياض الجنّة لمن ترك المراء وإن كان محقاً»(٢).

ومنها: ما رواه أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم: «لا يؤمن العبد الإيمان كلّه حتى يترك الكذب من المزاحة، ويترك المراء وإن كان صادقاً»(٣).

---

(١) وسائل الشيعة ج٨: ص٥٦٧، ب ١٣٥ من أحكام العشرة، ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج٨: ص٥٦٨، ب ١٣٥ من أحكام العشرة، ح ٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص ٣٥٢.

ومنها: ما رواه أبو أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا زعيم ببيت في ربض الجنّة لمن ترك المراء وإن كان محقاً، وببيت في وسط الجنّة لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً، وببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه»(١).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال.

وبعد وضوح ما تقدّم من لزوم إقامة الحجة المعتبرة بالتي هي أحسن على أُصول الدين نقول:

إنّه يلزم على المسلم الكامل والإنسان العاقل أن يكون بصيراً في أمر دينه، عالماً بقضايا مذهبه، لا يقبل قولاً ولا يتمسّك بشيء إلّا عن دليل وبرهان حتى يصبح في أمره على يقين وإيمان؛ لأنّ العقائد الدينيّة هي الأساس للعلوم الشرعيّة والأحكام العمليّة، فمن صحّت عقائده قبلت أعماله الشرعيّة. وكيف تقبل الأعمال من العقائد الباطلة أو ممّن هو في شكّ من أمر دينه؟! فإنّه إذا سلك طريقاً وتمسّك بعقائد ومبادئ بغير علم بمستنده، ولا دليل يعضده، ولا برهان يرشده، فيكون كمن أغمض عينيه ولزم طريقاً طويلاً يمشي فيه على أمل أن يوصله إلى مقصده، إلى أن يصطدم بجدار يصيب رأسه جداراً فيبصر ويفتح عينيه، فيجد نفسه بعيداً عن مقصده تائهاً ضالاً عن سواء الصراط.

وقد عبّر القرآن عن هكذا إنسان بالأعمىٰ فقال تعالى: ﴿**من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضلّ سبيلاً**﴾(٢).

ونظراً لأهميّة العقيدة ومركزيتها في إيمان المسلم وإنقاذ بعض المسلمين من العناد والتعامي بادرت إلى تحقيق هذا الكتاب القيّم، لعلّه يحقّق شيئاً من هذا الهدف المقدّس مستعيناً بالله، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيب.

---

(١) سنن أبي داود ج٢: ص٤٢٧، ح٤٨٠٠.

(٢) سورة الاسراء: ٧٢.

كتاب منهاج الشريعة في الردّ على ابن تيمية:

كتاب منهاج الشريعة في الردّ على ابن تيمية أحد كتب آية الله العظمى السيد محمد مهدي ابن السيد صالح الكاظمي القزويني قدّس سرّه الشريف، وضعه لإقامة الحجّة على من سلك الطريق المخالف لنهج أهل البيت عليهم السلام المستقي مسلكه من السيرة النبويّة الصحيحة من الأعمال والأقوال الواضحة، وإيضاح الحقّ لمن سلك الخلاف، والحفاظ على قواعد الدين عما يزلزلها من شبهات المبطلين، وليكن ذكرى للمؤمنين كما قال تعالى: ﴿**وذكّر فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين**﴾[١].

قال رحمه الله في مقدمة الكتاب: تصدّيت بتسديد الله سبحانه لبيان الحقّ بأتقن دليل يهدي المنصفين بنوره إلى سواء السبيل، نصرة منّي لدين الله سبحانه القويم، وهرباً مما توعّد به من عقابه العظيم لمن كتم ما نزّل من عنده من البيّنات ولم يظهره بين الناس، فيميت بها المبتدعات وخدمة لبني نوعي بإرشادهم إلى الحقّ بالبينات القاطعات...

فهذا أُسلوب العلّامة المؤلّف قدّس الله أسراره، وقد اتخذه من الأنبياء والمرسلين وأجداده الأئمة المعصومين عليهم السلام في هداية البشر، وأقام فيه الحجج والبراهين بالتي هي أحسن في كلّ مسألة مطروحة فيه، وعرضها من جميع الجوانب على الكتاب والسنّة والعقل السليم والمنطق الصحيح المقبول لدى العقلاء.

وقد ذكر كتابه هذا العلّامة آغا بزرگ الطهراني في الذريعة وأثنى عليه[٢]

---

(١) سورة الذاريات: ٥٥.

(٢) انظر: الذريعة ج٢٣: ص ١٦٢، رقم ٨٥٠٣.

والشيخ محمد هادي الأميني في معجم المطبوعات النجفيّة[١] وغيرهما.

ترجمة المؤلف:

ولد السيد محمد مهدي ابن السيد صالح الموسوي القزويني في مدينة الكاظميّة سنة ١٢٨٢ للهجرة، وتربّى وترعرع في أُسرة دينية معروفة، ولمّا بلغ السابعة من عمره الشريف تعلّم كتاب الله عزّ وجلّ، ثمّ درس بعض العلوم الدينيّة، ولمّا تعدّى العاشرة أخذ يدرس علوم الصرف والنحو، والمنطق، والمعاني، والبيان، والبلاغة، والبديع، واللغة، والعروض، والقوافي، وبعض علوم الفقه والأُصول، كما درس الفلسفة وأُصول العقائد وعلم الكلام، كلّ ذلك على يد أكابر العلماء هناك.

وبعد ذلك هاجر من الكاظميّة إلى مدينة سامراء سنة ١٢٩٩ هجرية لمواصلة البحث والدرس، ثمّ قصد إلى النجف الأشرف بهدف التوسّع في علوم آل محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، والنجف الأشرف مهبط العلم ومهوى أفئدة العلماء منذ هاجر إليها شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي رضوان الله تعالى عليه ولم تزل نجعة روّاد العلوم كلّها وعاصمة الدين الإسلامي والمذهب الإمامي والجامعة العظمى التي تشدّ إليها الرحال، وقد تخرّج منها الأُلوف المؤلّفة من أساطين العلماء الذين ملأوا الدنيا علماً وهدياً فانتشروا في الأرض انتشار الكواكب في السماء.

وكان السيّد من كواكبهم اللامعة ومصابيحهم الساطعة وقد حاز فيها على درجة عالية من العلوم، ثمّ تركها وعاد إلى سامراء وتفرّغ فيها لدراسة العلوم العقليّة والنقليّة ثمّ مرحلة بحث الخارج على يد كبار مجتهدي الشيعة كالإمام السيد محمد حسن الشيرازي والسيد محمد الهندي والشيخ تقي الشيرازي

---

(١) انظر معجم المطبوعات النجفية: ص ٣٤٩، رقم ١٥٦١.

والشيخ محمد طه نجف والمحدِّث النوري أعلى الله مقامهم الشريف.

فشهدوا له بالاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعيّة الفرعيّة عن أدلّتها لتفصيليّة وردّ الفروع إلى الأُصول، وبقي في سامراء إلى سنة ١٣١٥ للهجرة.

وبعد ذلك قام برحلات علميّة إلى طهران وقم المقدّسة ومشهد الرضا عليه السلام والشام ومصر، ثمّ سافر إلى مكة المكرّمة لأداء فريضة الحجّ وإلى المدينة المنورة لزيارة مرقد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وهناك اجتمع بكثير من علماء المذاهب الأُخرى، ودارت بينه وبينهم عدّة مناظرات.

ثمّ هاجر إلى مدينة كربلاء وبقي فيها مدّة، ثمّ تركها، وتوجّه إلى النجف الأشرف حيث اجتمع بعلمائها هناك. فالتمسوا منه التوجّه إلى الكويت لخلوّها من مرجع ديني يرجع الناس إليه، فلبّى الطلب وسافر إليها سنة ١٣٢٧ للهجرة فكان قاضياً، فقيهاً، مرشداً وعالماً لهذا البلد ومرجعاً لأبنائه.

وعندما قامت الحرب العالميّة الأُولى غادر الكويت متّجهاً إلى البصرة، وأخذ يحرض العشائر ويحث الأهالي على مواصلة الجهاد ضد القوّات البريطانية، حتى صار مطارداً من قبل السلطات البريطانية، ممّا اضطره للرجوع إلى الكويت عن طريق البحر، فمكث فيها وتزعّم الطائفة الشيعيّة إلى أن قامت معركة الجهراء الشهيرة التي كانت للسيد دور مهم فيها فأفتى بوجوب الدفاع عن الوطن، وأمر الناس بمواصلة قتال الأعداء، وأوعز بحفر الخنادق، وقام بحمل السلاح وحراسة المدينة، وألقى الخطب الدينيّة التي تثير الهمم، ويشهد التأريخ بأنّه ما ألقى سلاحه حتى رجع الغزاة بفلول جيش منكسر يجرّون أذيال الفشل والخيبة، وبعد انتهاء المعركة فكّر الأهالي ببناء سور حول مدينتهم، وما أن تبلورت لهديهم الفكرة حتى رأوا السيد يرتدي لباسه الديني ويبني معهم السور بعمامته.

وفي عام ١٣٤٣ هجرية سافر إلى العراق لزيارة العتبات المقدّسة، وهناك التقى بالمرجع الأعلى للشيعة آية الله العظمى الإمام السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني قدّس الله سرّه الشريف الذي طلب من السيد أن يستقر في البصرة على أن يبقى أخاه السيد جواد في الكويت، فاستجاب السيد محمد مهدي رحمه الله لهذا الطلب وسكن البصرة، وبقي فيها حتى سنة ١٣٥٨ للهجرة حيث انتقل إلى جوار ربّه في ليلة الثلاثاء السابع من شهر ذي القعدة، فضجّت البصرة بالحزن والبكاء، وأقفلت الأسواق وعطّلت الأشغال وخرج الناس إلى الشوارع، وأقاموا المآتم، وساروا بنعشه في حشد من السيّارات إلى النجف الأشرف، وشيّع جثمانه الطاهرة فيها، ودفن بجوار قبر جدّه أمير المؤمنين عليه السلام في بعض حجر الصحن الشريف[١]، وأُقيمت له الفواتح في النجف والبصرة والكاظميّة وغيرها.

وقد أرّخ وفاته الشاعر علي البازي بقوله:

بكى الدين الحنيف وناح شجوى
إماماً علمياً علماً منقب
وأثكلت المحافل مذ نعاه
له التأريخ نور المهدي غيّب[٢]

وأمّا بالنسبة لما جاء في حقّه من الأعلام، يقول آية الله العظمى الشيخ محمد كاظم الآخوند الخراساني صاحب «كفاية الأُصول» وآية الله العظمى الشيخ محمد تقي الشيرازي صاحب «ثورة العشرين» في إجازة الاجتهاد التي منحاها

---

(١) دفن في الصحن الشريف بحجرة رقم ٢ (انظر المشاهير المدفونين في الصحن العلوي الشريف: ص ٢٤٠).

(٢) أخذنا ترجمته من أعيان الشيعة ج١٠: ص١٥٣، ومن مقدّمة كتاب مسائل عقائدية:

للسيد والتي توجد صورتها في مقدّمة كتاب مسائل عقائدية للدكتور السيد علاء الدين أمير محمد القزويني:

وبعد فإنّ سيّدنا ومعتمدنا العلم العلّامة حضرة السيد مهدي آل السيد صالح الكاظمي أدام الله أيامه ممّن اندرج في سلك العلماء الأعلام وتدرّج إلى غاية المرام من هذا المقام، فتمكّن من ردّ الفروع إلى الأُصول، وحصّل على ما به الوصول، وغاص في غمرات المعقول، وخاض في لجج المنقول، إذا روى صحّح، وإذا رأى أفصح، مع ورع ملك به مفتاح كلّ فلاح، وعفّة وتقى وصلاح، وحب للخير وأهله، ورغبة في الطاعة في رحيله وحلّه....

ويقول آية الله العظمى الشيخ محمّد طه نجف:.... وأنّ ممّن حمل هذا العلم من عدول هذا الخلف.... هو السيد السند والثقة الفقيه المعتمد عماد الملّة والدين ثقة الإسلام والمسلمين، الورع، الهمام المقدام، المحقّق المدقق، جناب السيد محمد مهدي الموسوي الكاظمي أعزّ الله به الإسلام وأهله، فإنّه من أعلام الهدى ومصابيح التقى، بلوته فوجدته ذا ملكة قدسية في استنباط الأحكام الشرعيّة....[(١)].

ويقول آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي: مولانا مروّج الشرع الشريف المجاهد الغازي ببنانه وبيانه آية الله السيد محمد مهدي القزويني نزيل بلدة «الكويت» ومن مشايخنا في الرواية.... جزاه الله عن الإسلام خيراً وحشره مع أجداده الطاهرين[(٢)].

إلى غير ذلك من أقوال العلماء أصحاب التراجم وأرباب المعاجم المبيّنة

---

(١) إجازات أعلام النجف: ص١٧٨ ـ ١٧٩.

(٢) انظر مقدمة احقاق الحق ١: ٢٦.

قداسته وإخلاصه وعظِم خدمته للإسلام والتشيّع، فسلام عليه يوم ولد ويوم توفي ويوم يُبعث حياً.

مؤلّفاته ومصنّفاته:

كان أعلى الله مقامه الشريف ممّن لهم الميّزة الظاهرة في التأليف، وقد جمع بين الإكثار والتحقيق، وكتب في مواضيع مختلفة، أغلبها في بحوث كلاميّة والباقي في مواضيع متفرّقة، اتصفت بغزارة المادة وجزالة البحث وجلاء العبارة، ودقّة الموضوع، وهي مايلي من الكتب:

١ـ كتاب بوار الغالين في الردّ على الشيخيّة.

٢ـ كتاب تنقاد البينات المرضيّة للرحلة الموهونة الحجازيّة.

٣ـ كتاب القام الحجر لمن تجبر وجحد الحق وتكبّر، وهو كتاب فارسي.

٤ـ كتاب دعوة الحقّ للوفاق على الحقّ في ردّ كتاب الداعي الرشاد تأليف إبراهيم الرفاعي الشافعي.

٥ـ كتاب برهان الدين الوثيق في نقض عمدة التحقيق.

٦ـ كتاب هدى المتقين إلى حقّ المتقين في الردّ على الفرقة الشيخيّة.

٧ـ كتاب لسان الحقّ في الردّ على اليهود والنصارى.

٨ـ كتاب سعادة المسلمين في نصرة الدين.

٩ـ كتاب ثاقب شهاب البرهان في رجم متبعي القاديان.

١٠ـ كتاب غش الركنيّة، غفلة البريّة في الردّ على الركنيّة الشيخيّة.

١١ـ كتاب ضربات المحدثين على الحقّ المبين.

١٢ـ كتاب خصائص الشيعة التي جاءت بها الشريعة.

١٣ـ كتاب كشف الحقّ لغفلة الخلق في مناقب الإمام الحسين عليه السلام.

١٤ـ كتاب صولة الحقّ على جولة الباطل.

١٥ـ كتاب حي على الحقّ في الردّ على كتاب «المسيح في الإسلام» لأحد النصارى.

١٦ـ كتاب منهاج الشريعة في الردّ على ابن تيمية، وهو الكتاب الحاضر.

١٧ـ كتاب القاضي العدل في ردّ الأخباريين.

١٨ـ كتاب الغرر الحسنية في الدرر الدينية.

١٩ـ كتاب ورود الشرعة بإباحة المتعة.

٢٠ـ كتاب ردّ الماسونيّة والماديّة.

٢١ـ كتاب ظهور الحقية على فرقة الشيخيّة.

٢٢ـ كتاب دولة الشجرة الملعونة في الردّ على النصولي.

٢٣ـ كتاب شؤون الشيعة والوهابيّة.

٢٤ـ كتاب غرر الجمان المتقى حاشية فتوائيّة على العروة الوثقى.

٢٥ـ كتاب غفلة الوهابيّة على الحقائق الدينيّة.

٢٦ـ كتاب قامعة المبدعين في رد الحجج القطعيّة لعبدالله السويدي.

٢٧ـ كتاب غلبة البرهان على غارة البهتان.

٢٨ـ كتاب فاضحة الغاوين عن شريعة خاتم النبيين.

٢٩ـ كتاب خيبة المتناقض المريب.

٣٠ـ كتاب رشد المنصفين إلى الدين المبين.

٣١ـ كتاب مخازي الشيخيّة ومفاخر الشيعة.

٣٢ـ كتاب ذكرى للجمهور بالفوز يوم النشور.

٣٣ـ كتاب رسالة الإسلام وبشائر السلام في الردّ على كتاب «بشائر السلام» لأحد النصارى.

٣٤ـ كتاب زينة العباد في متابعة الرشاد.

٣٥ـ كتاب صحيفة المجتهدين والمحدّثين.

٣٦ـ كتاب وحي الحقّ لرشد الخلق في ردّ النصارى.

٣٧ـ كتاب نصيحة المتشرّعين في متابعة الدين.

٣٨ـ كتاب تنجيس المتنجس.

٣٩ـ رسالة في الطهارة والخمس.

٤٠ـ كتاب زهوق التلبيس من مقالة جرجيس.

٤١ـ كتاب نقض البدعة في تحليل المتعة.

٤٢ـ كتاب صدق الخطاب في رشد المرتاب في الردّ على كتاب «الخطاب الكريم» لبعض النصارى.

٤٣ـ كتاب القول الفصل.

٤٤ـ كتاب عجائب الدر النضيد.

٤٥ـ كتاب يقظة الجاهل.

٤٦ـ كتاب عمدة النصوص الشريفة في معرفة الخليفة.

٤٧ـ كتاب السنّة والبدعة.

٤٨ـ كتاب ضحى الشريعة المحمديّة.

٤٩ـ كتاب علم الهدى الشامخ.

٥٠ـ كتاب الشيعة والوهابيّة.

٥١ـ كتاب ضربة الحقّ السديد على يد زخرف يقظة البليد في مسألة

وجوب التقليد.

٥٢ـ كتاب الدرر الغالية، وهي منظومة في العقائد تحتوي على مئتي بيت من الشعر.

٥٣ـ كتاب نقد الوجيزة.

٥٤ـ كتاب ضربة القاضية.

٥٥ـ كتاب أجوبة المسائل البصريّة.

٥٦ـ كتاب مجموعة المسائل الشرعيّة.

٥٧ـ كتاب هدى الغافلين إلى الدين المبين.

٥٨ـ كتاب عصر التنور وَعجائب التهوّر.

٥٩ـ كتاب نقد الغاية القصوى، وهو كتاب فارسي.

٦٠ـ كتاب النصوص الشريعة في ردّ الصواعق.

٦١ـ كتاب قاطعة المبتدعات في فاجعة الزيارات.

٦٢ـ كتاب الوشيعة وجوابها.

٦٣ـ كتاب دليل الحقّ في صفوة الخلق.

٦٤ـ كتاب دسائس المدلس العنيد.

٦٥ـ كتاب نصيحة المتعصبين في الردّ على ابن حزم الأندلسي.

٦٦ـ كتاب فاضحة الغالية.

٦٧ـ كتاب شبهة المحدّثين وشهود المجتهدين.

٦٨ـ كتاب عجائب الوجيزة.

٦٩ـ كتاب حافظة الجاهلين في تلبيس المبتدعين.

٧٠ـ كتاب فاضحة اللصوص بشموس النصوص في الردّ على

اللص العامي.

٧١ـ كتاب وحدة المسلمين من جهة ضرورات الدين.

٧٢ـ كتاب إبانة الحقّ عن ديانة الخلق في الردّ على المعتزلة.

٧٣ـ كتاب ناقض بهت أو ناقش بهت.

٧٤ـ حاشية هداية المسترشدين.

٧٥ـ حاشية سبيل الرشاد.

٧٦ـ حاشية تحفة المؤمنين.

٧٧ـ حاشية مناسك الحج.

ابن تيمية وكتابه منهاج السنة:

هو أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القسم بن تيمية الحراني، الحنبلي، صاحب البدع والفتاوى والعقائد المعروفة الذي حكم أكثر العلماء والفقهاء بفساد عقيدته، بل بارتداده حتى حبس لأجل آرائه المنحرفة، فبقي في السجن حتى مات.

قال ابن حجر المكي صاحب «الصواعق»: إنّ ابن تيمية عبد خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمّه وأذلّه، وبذلك صرّح الأئمة الذين بيّنوا فساد أحواله، وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي، وولده التاج، والشيخ الإمام ابن جماعة وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعيّة والمالكيّة والحنفيّة...[١].

وقال ابن حجر العسقلاني: إنّه نودي عليه بدمشق: من اعتقد عقيدة ابن

(١) الفتاوى الحديثة: ص ٨٦.

تيمية حلّ دمه وماله[١].

وقال السبكي والذي أدركنا عليه المشايخ: النهي عن النظر في كلامه وعدم اعتبار قوله، ولم يكن يستجرئ أن يظهر كتبه التأريخية إلّا لمن يغلب على ظنّه أنّه لاينقل عنه مايعاب عليه[٢].

وذكر الشوكاني في البدر الطالع نقلاً عن محمد البخاري المتوفى سنة ٨٤١ هبأنّه صرّح بتكفير ابن تيمية، ثمّ صار يصرّح في مجلسه: إنّ من أطلق القول على ابن تيمية شيخ الإسلام فهو بهذا الإطلاق كافر[٣].

وذكر السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: وقد رأيت له ـ أي الذهبي ـ رسالة كتبها لابن تيمية هي لدفع نسبته لمزيد تعصّبه مفيدة ـ إلى أن قال: ـ قد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجرة والتضليل والتكفير والتكذيب بحقّ وبباطل، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوراً مضيفاً على محياه سيما السلف ثمّ صار مظلماً مكشوفاً عليه قتمة عند الخلائق من الناس ودجّالاً أفّاكاً كافراً عند أعدائه...[٤].

إلى غير ذلك من الكلمات الدالّة على تكفيره و تضليله من علماء أهل السنة المبرزين في كثير من الفنون والتأليف.

وقد كفّره قضاة المذاهب الأربعة في مصر، حين حرم زيارة قبر النبي ﷺ وأصدر الشاميون فتيا، وكتب عليها البرهان ابن الفركاخ الفزاري نحو أربعين

---

(١) الدرر الكامنة ج٢: ص٢٤٧.

(٢) الطبقات الشافعيّة ج٢: ص١٣.

(٣) البدر الطالع ج٢: ص٢٦٠.

(٤) الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص٧٨.

سطراً بأشياء إلى أن قال بتكفيره، ووافقه على ذلك الشهاب بن جهيل، وكتب تحت خطه كذلك المالكي، ثمّ عرضت الفتيا لقاضي القضاة الشافعيّة بمصر البدر بن جماعة فكتب على ظاهر الفتوى: الحمد لله، هذا المنقول باطنها جواب عن السؤال عن قوله: إنّ زيارة الأنبياء والصالحين بدعة...[١].

وقد كتب غير واحد منهم في الردّ عليه، بل أفرد جماعة منهم في ذلك منهم الحافظ ابن الزملكاني محمد بن علي بن عبدالواحد بن عبدالكريم الأنصاري كمال الدين أبو المعالي الدمشقي الشافعي، قاضي حلب المتوفي سنة ٧٢٧ هـ في كتاب سماه «الدرة المضيئة في الردّ على ابن تيمية»[٢] وغيره.

فكان ابن تيمية معروفاً عند الجميع بالتهجّم على الكلّ، فلم يسلم أحد من أئمة المذاهب والفرق من بذاءة لسانه وعقائده الفاسدة وآرائه الباطلة فأهل السنّة ملزمون بالردّ عليه والتبرّي ممّا يقوله أكثر من الشيعة؛ لأنّه محسوب عليهم ومدافع عن دعوتهم؛ إذ أنّه قد يعكس وجهة نظرهم فتصيبهم معرته ويلحقهم عاره ولا يغسلون ذلك إلاّ بالردّ عليه.

وله كتب، منها: كتاب منهاج السنّة، والحري أن يسمى بـ«منهاج البدعة»؛ إذ الكتاب حشّوه ضلالات، وأكاذيب وتحكّمات وإنكار المسلّمات وتكفير المسلمين وأخذ بناصر المبدعين، ونصب عداء محتدم على أهل بيت الوحي عليهم السلام، فليس فيه إلّا تدجيل محض، حتى أنّ أهل نحلته المتعصّبين لم يرضوا بما أتى به فيه من الكذب والإفتراء والتوهين، وقد ردّوا عليه ردوداً كثيرة.

وفي الحقيقة أنّ كتاب «منهاج السنّة» لا يستحق الردّ لتمييزه بالشتم والتهريج والكذب والمكابرة في تصحيح الأحاديث وتكذيبها حسب ما يعجبه،

---

(١) انظر السيف الصقيل (للسبكي): ص١٧٧. ظل الاسلام (للشيخ جعفر السبحاني): ٣٣٧.

(٢) انظر كشف الظنون: ج١: ص ٧٤٤. هدية العارفين: ج٢: ص ١٤٦.

وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلى الردّ عليه في ضمن أبيات نظّمها ولا يهمنا ذكرها[١].

وقال ابن حجر العسقلاني: طالعت الردّ المذكور فوجدّته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهّر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها.... وكم من مبالغة لتوهين الرافضي أدته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه....[٢].

ولذلك قال الشيخ محمد الحسن المظفر في مقدّمة كتابه «دلائل الصدق» الذي هو ردّ على كتاب إبطال الباطل لابن روزبهان: وتعرّضت في بعض المقامات ـ تتميماً للفائدة ـ إلى بعض كلمات ابن تيمية التي يليق التعرّض لها، مما ردّ بها كتاب «منهاج الكرامة» للإمام المصنّف العلّامة وإن لم أصرّح باسمه غالباً، ولولا سفالة مطالبه وبذاءة لسان قلمه وطول عباراته وظهور نصبه وعداوته لنفس النبي الأمين وأبنائه الطاهرين ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ لكان هو الأحق بالبحث معه؛ لأنّي إلى الآن لم أجد من علمائنا ردّاً عليه، لكنّي نزهت قلمي عن مجاراته كما نزّه العلماء أقلامهم عن ردّه...[٣].

فالإنسان الذي اعترف أكثر علماء نحلته بفساد عقيدته بل بارتداده حتى حبس لأجل آرائه المنحرفة وأفتى القضاة من المذاهب الأربعة بكفره، وهو معروف عند الكلّ بالتحامل والشتم والتشنيع لاسيّما على الشيعة الإمامية، فليس من العجيب عدم التعرّض له ولكتابه، وأنّ مجرّد وجود جماعة معروفة الأهداف

(١) انظر الوافي بالوفيات ج٢١: ص١٧١. طبقات الشافعيّة ج٦: ص١٥٩.

(٢) لسان الميزان ج٦: ص٣٩٠، في ترجمة والد العلّامة الحلي يوسف بن علي بن مطهر.

(٣) دلائل الصدق ج١: ص٣.

تتبنّاه، وتجعل منه عالماً ومجتهداً وشيخاً للإسلام أو نحو ذلك لا يغيّر الحقيقة ولا يرفع شأنه، ولا يزيد قيمته، ولا يضرّ الشيعة، ولا العلّامة الحلّي، وكتابه منهاج الكرامة عداء مثل هؤلاء وصاحبهم الفاتن، بل أنّه يزيدهم ذلك كلّه شأناً ورفعة؛ إذ الإنسان يعرف بصديقه وعدوّه فكلّ ما يزيد الجماعة المتشبّثة بابن تيمية والمتبنّية له هبوطاً ووهناً كان ذلك رفعاً لشأن الشيعة عموماً ولشأن العلّامة الحلّي رضوان الله تعالى عليه خصوصاً كما هو واضح ظاهر.

ترجمة العلامة الحلّي:

هو الشيخ الأجل أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، المعروف بـ«العلّامة الحلّي» والعلّامة على الإطلاق، ويطلق عليه العلماء «آية الله»، وإمام المعقول والمنقول، ولد في ٢٩ شهر رمضان سنة ٦٤٧ هـ، كما ذكره هو نفسه في كتابه خلاصة الأقوال[(١)].

وذكره معاصره ابن داود في رجاله، فقال: شيخ الطائفة، وعلّامة وقته، وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الإمامية إليه في المنقول، مولده سنة ٦٤٨، وكان والده ـ قدّس الله روحه ـ فقيهاً محققاً مدرّساً، عظيم الشأن[(٢)].

ووصفه معاصره القاضي البيضاوي في مكاتباته بكلّ تجليل، وأثنى عليه، وذكره في كتابه إلى العلّامة في مسألة من تيقن بالطهارة والحدث وشكّ في المتقدّم منهما والمتأخّر بقوله مخاطباً إيّاه: يامولانا جمال الدين أدام الله فواضلك أنت

---

(١) خلاصة الأقوال: ص١١٣.

(٢) رجال ابن داود: ص١١٩ ـ ١٢٠.

إمام المجتهدين في علم الأُصول....[١].

وقال ابن كثير:... شيخ الروافض بتلك النواحي، وله التصانيف الكثيرة، يقال: تزيد على مئة وعشرين مجلداً، وعدّتها خمسة وخمسون مصنّفاً، في الفقه والنحو والأُصول والفلسفة وغير ذلك، من كبار وصغار، وأشهرها بين الطلبة شرح ابن الحاجب في أُصول الفقه[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة:... لازم النصير الطوسي، واشتغل في العلوم العقليّة فمهر فيها، وصنّف في الأُصول والحكمة، وكان رأس الشيعة بالحلّة، واشتهر تصانيفه، وتخرّج به جماعة، وشرحه على مختصر ابن الحاجب في غاية الحسن في حلّ ألفاظه وتقريب معانيه، وصنّف في فقه الإمامة وكان قيّماً بذلك داعياً إليه. ولما وصل إليه كتاب ابن تيمية في الردّ عليه، كتب أبياتاً أوّلها:

لو كنت تعلمُ كلَّ ما علم الورى طُراً لصرت صديق كل العالم
لكن جهلت فقلت: إنّ جميع من يهوى خلاف هواك ليس بعالم[٣]

وقال الصفدي: الإمام العلّامة ذو الفنون، عالم الشيعة وفقيههم، صاحب التصانيف التي اشتهر في حياته... وكان يصنّف، وهو راكب، وكان ريّض الأخلاق، حليماً، قائماً بالعلوم، حكيماً، طار ذكره في الأقطار واقتحم الناس إليه وتخرّج به أقوام كثيرة[٤].

---

(١) انظر رياض العلماء: ج١: ص٣٨٢ ـ ٣٨٤، نقله عن الأقارضي القزويني في كتابه لسان الخواص، وفي مقدّمة إحقاق الحق: أنّ صورة الكتاب موجودة في لسان الخواص.

(٢) البداية والنهاية ج١٤: ص١٤٤، في حوادث سنة ٧٢٦.

(٣) الدرر الكامنة ج٢: ص٤٠.

(٤) الوافي بالوفيات ج١٣: ص٨٥.

وقال ابن تغري بردي: كان عالماً بالمعقولات، وكان رضي الخلق، حليماً وجاهة عند خدابنده ملك التتر، وله عدّة مصنّفات وقصّته مع أوليجاتيو، وانتقاله إلى مذهب الإمامية مشهورة[١].

إلى غير ذلك ممّا جاء في كلماتهم واقرارهم بفضله والفضل ما شهدت بـه الأعداء وكفاه فخراً على من سبقه ولحقه مقامه المحمود في اليوم المشهود الذي ناظر فيه علماء المخالفين فأفحمهم، وصار سبباً لتشيّع السلطان محمد الملقب بـ «ـخدابنده» وقصّته معروفة ذكرها المؤرّخون والمحدّثون[٢].

وقد تتلمذ على يديه خلق كثير. وتوفي بالحلّة يوم السبت ٢١ محرم الحرام سنة ٧٢٦ هـ، ونقل جثمانه الطاهرة إلى النجف الأشرف، ودفن بجوار مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في حجرة عن يمين الداخل إلى الحضرة الشريفة من جهة الشمال، وقبره ظاهر معروف مزور إلى هذا اليوم.

وقال صاحب نخبة المقال في تاريخه كما عنه في الكنى والألقاب:

وآيـــة الله بـــن يـوسف الحســن ســـبط مـــطهر فـــريدة الزمـــن
عـــلامة الدهـــر جـــليل قـــدره ولد رحـــــمة وعـــز عـــمره[٣]

كتاب منهاج الكرامة:

قد ألّف فقيه الشيعة في عصره العلّامة الحلّي رضوان الله تعالى عليه كتباً في

---

(١) النجوم الزاهرة ج٩: ص٢٦٧.

(٢) انظر إحقاق الحق ج١: ص٦٠ ـ ٦١. خاتمة المستدرك ج٢: ص٤٠٣. أعـيان الشـيعة ٥: ص٣٩٨، وغيرها.

(٣) انظر الكنى والألقاب (للشيخ عباس القمي) ج٢: ص٤٢٩، حيث قال: وإنّ تـاريخ ولادتـه ووفاته مطوية في الشطر الأخير؛ إذ أنّ عدد حروف لفظ «رحمة» ت ٦٤٨ هو تاريخ مولده وعدد حروف «عز» ت ٧٧، وهو تاريخ عمره الشريف، فمجموعهما ٧٢٥ تاريخ سنة وفاته.

عقائد الإماميّة، واشتهر من بينها كتابان هما: كتاب «نهج الحق» وكتاب «منهاج الكرامة»، وقدذكرهما ﵀ في كتابه خلاصة الأقوال[١]، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها صاحب أمل الآمل عنونه بعنوان كتاب «نهج الكرامة في الامامة»[٢]، وفي الذريعة بعنوان «منهاج الكرام في إثبات الإمامة»[٣].

وعلى أيّ حال فالكتابان صارا محط أنظار المخالفين والمؤالفين، حتى ردّ على الأوّل منهما الفضل بن روزبهان الخنجي، في كتاب سمّاه «إبطال الباطل» فانبرى السيد نور الله القاضي التستري للردّ عليه والدفاع عما جاء به العلّامة ﵀ في كتابه الكبير «احقاق الحق»، ثمّ نسج على منواله وسار على خطاه العلّامة الشيخ محمد حسن المظفر ﵀ في كتابه «دلائل الصدق لنهج الحق».

وكتاب «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» الذي حوى أُمهات المسائل الخلافية، التي أشار إليها العلّامة ﵀ الى مبحث الإمامة، وأدلّتها عند الإمامية، تاركاً الحكم بعد ذلك إلى القارئ البصير الباحث المنصف.

ولأهمية الكتاب عند العلماء وفطاحل الفضل تعرّض للردّ عليه ابن تيمية بكتابه «منهاج السنة».

وقد ردّ على ابن تيمية من علماء الشيعة في ضمن كتب كثيرة كالغدير ودلائل الصدق و....

وقد أفرد في الردّ عليه جماعة من علماء الشيعة وجهابذة العلم منهم: المؤلّف السيد محمد مهدي بن السيد صالح القزويني المتوفى سنة ١٣٨٥ هـ، في كتاب «منهاج الشريعة في الردّ على ابن تيمية».

ومنهم: السيد سراج الدين الحسن بن عيسى اليماني اللكهنوي الشهير بـ

---

(١) خلاصة الأقوال: ص١١٣.

(٢) أمل الآمل ج٢: ص٨٤.

(٣) الذريعة ج٢٣: ص١٧٢، رقم ٨٥٣٤.

«بالشيخ فداحسين» في كتابه «إكمال المنّة في نقض منهاج السنّة»، كما ذكره صاحب الذريعة[1].

ومنهم: السيد علي الميلاني المعاصر في كتابه «دراسات في منهاج السنّة لمعرفة ابن تيمية».

أُسلوب العمل ومنهجنا في التحقيق:

في بداية الأمر لابدّ لي أن أذكر أنّه عندما عزمت على تحقيق هذا الأثر النفيس حاولت بانجاز هذا العمل بصورة لائقة فاتبعت في تحقيق هذا الكتاب الخطوات التالية:

١ـ اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه على نسختين:

إحداها: النسخة المطبوعة في النجف الأشرف سنة ١٣٤٦ هـ .

ثانيها: النسخة المخطوطة المصورة من أصلها، وهي التي كانت محفوظة في «مركز إحياء التراث الإسلامي».

وأجرينا المقابلة بين المخطوط والمطبوع وأثبتنا الاختلافات الموجودة بينهما، فما كان مصحفاً قطعاً فقد ذكرنا العبارة الصحيحة في ضمن عبارة المؤلّف وجعلناها بين المعقوفتين [ ] وإلّا أشرنا في الهامش إلى التصحيف أو التحريف، وبيّنا اختلاف اللفظ من الزيادة أو النقصان مع الترقيم تسهيلاً للباحثين.

٢ـ اتبعنا في ضبط النص إملائيّاً الكتابة العربية والرسم المتداول في القواعد الإملائية الحديثة.

٣ـ استخرجنا الآيات، والروايات والنصوص من مصادرها التي أشار إليها المؤلّف قدس سره.

---

(١) الذريعة ج٢: ص ٢٨٣، رقم ١١٤٨.

٤ـ استخرجنا الأقوال التي ذكرها المؤلّف من مصادرها الأصليّة إذا كانت موجودة، وإلّا فمن الكتب التي نقلت عنها.

٥ـ ذكرنا في الهامش بعض المصادر التي لم يعتمد عليها المؤلّف في الكتاب من الروايات والأقوال تسهيلاً لأمر المحقّقين.

٦ـ الإضافات والبيانات التي أوردناها في الهامش كانت لغرض استقامة عبارة المصنّف، أو لبيان أهميّة الأمر في مقصود المصنّف، أو لزيادة توضيح لبعض القرّاء الكرام، أو لرفع بعض الملابسات، أو لدفع ما يمكن أن يخطر بالبال في أوّل وهلة، أو لغير ذلك، وكلّها من أجل أن تكون الفائدة أكبر وأعظم.

٧ـ وضعنا في خاتمة الكتاب الفهارس الفنّية للموضوعات والروايات والأحاديث والأعلام خدمة للقارئ وتعميماً للمنفعة.

وفي الختام أسجّل شكري وتقديري لمؤسسة الزهراء عليها السلام ولمن يتوليها وأمينها العام سماحة الشيخ علي معصوميان دام عزّه من اهتمامه البالغ في نشر وترويج معارف أهل البيت عليهم السلام وإحياء تراث علماء الشيعة، ولا يسعني أن أثمن جهود ومساعيه في نشر وطبع هذا الكتاب القيّم فجزاه الله أحسن الجزاء.

وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته ويجعله ذخراً ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلّا من أتىٰ الله بقلب سليم.

وفي نهاية المطاف أرجو من القارئ الكريم غضّ البصر عما يقع عليه من الخلل والزلل، فإنّ العصمة لأهلها، وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم أنّه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

السيد مرتضى ميرسجادي الحسيني

قم المقدّسة

١٣ رجب المرجّب ١٤٢٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ثبتنا بلطفه على منهاج الشريعة ووقعنا بتسديده عن الجري على المبتدعات الشنيعة وعلّمنا معالم الدين التي هي الى رضاه ذريعة ودلّنا بآياته الباهرة على معرفته بعد ما نشر علينا من شآبيب رحمته ومنّ علينا بالتوفيق الى التصديق بتوحيده والى القيام قدر الطاقة بحمده وتمجيده فنحن نحمده على النعم التي ليس يحصي عدّها ونشكره على المنن التي يستحيل حدّها ونسأل المزيد من لطفه الجزيل العظيم والقيام بوظائف شكره الجسيم والرشد الى طريق دينه النيّر القويم والجري على ما يحرز به رضاه القديم فانّه سبحانه الرحمن بعباده الرحيم ونصلّي ونسلّم على خير الرسل المختار الهادي الى سبيل الحقّ رحمة العزيز الجبّار المصطفى محمّد وعترته الطاهرين قادة عامّة الخلق الى الحقّ المبين فادّى الى الناس الرسالة باحسن سبيل ودعاهم الى دين الله سبحانه باجلى دليل وجرى على هذه السيرة الحسنة خلفائه المعصومون اهل المناقب المشهورة البررة الطاهرون دعاة الخلق بالبيّنات الباهرة الى سبيل الرشاد خليفة بعد خليفة الى قيام يوم المعاد مقيما سبحانه الحجّة بذلك على الناس وموضحا للمحجّة دفعا لشرّ وسوسة الخنّاس فلم

تبق

صورة الصفحة الأولى من النسخة المخطوط

[illegible] بينا الحق بقضينا بالصدق بين مذهبي اثني عشرية الشيعة
ومذهب من قال بامامة الثلثة من البينات الشرعية الثابتة الحجة عند مشايخ
مذهب القائلين بامامة الثلثة وبالنقول الثابتة عن صحفهم المعتمدة المعروفة المعول
عليها لديهم ومنها بعض تفاسيرهم في قبال الاثني عشرية الشيعة ولم نعتمد على عصبية
ولم نجر على باطل الحمية بدليل صدق في تحقيقه نطق بنفس ما صنفته في هذه المحاكمة
بين هذين الرجلين المشيدين لهذين المذهبين فان الناظر الى هذه المحاكمة بعين
انصافه وبصيرته يجد مضامين ما بينته فيها هي معاني آيات الفرقان العظيم و
ما طابقهما من السنة والعقل السليم وما هذه حاله هو الحق المطلوب لمن يريد
طاعة الله ورسوله وحصول السعادة برضاهما وهذه المطالب ملخص ما كنت
حررته سابقا لبيان الحق وتميزه عن الباطل[2] وقد تمت بحمد الله سبحانه وحسن
معونته على يد مصنفها وملخصها في اليوم الثاني من الشهر السادس من السنة
السابعة بعد العقد الثالث بعد القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر صلى
الله عليه وسلم وعلى عترته الهادين الغر القادة

عامة الخلق الى سبيل الهدى و

الحق فلله الشكر على هذه

النعمة العظيمة

ونسئله

سبحانه ان يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم نافعا لمن يريد

بعلم طلب الحق بفضله العميم فانه هو البر بعباده الرحيم

كتبه مصنفه الفقير الى رحمة ربه العظيم

بيده الفانية الفاضل القزويني

محمد مهدي الموسوي

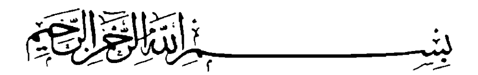
عفا الله عنه [illegible]

[2] بين هذين المتنازعين

[illegible] وسائر المؤمنين والمؤمنات

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة المخطوط

كلمة تمهيديّة للمؤلف قدس سره



الحمد لله كما هو أهله ولله الشكر حسب ما يقتضيه فضله، وأفضل الصلاة وأسنى التسليم على النبي الرؤوف بالمؤمنين الرحيم، وعترته الطاهرين.

أمّا بعد: فأشهد الله وخاتم رسله وسائرهم وخلفائهم وملائكته وصالحي عباده، إنّا لسنا في المقام الذي يجر إلى الفُرقة بين المسلمين، بل في مقام بيان مايوجب شروق نور المحبّة والوفاق بينهم بدعوتنا إلى العصمة بحبل الله، وهي قاضية ببيان الدين، الذي نحن عليه؛ بأنّه مأخوذ من نصوص الفرقان ومن سنن سيد بني عدنان، المعلومة الحجّية عند المسلمين تقديساً لنفوسنا وتنزيهاً لسيرنا ممّا رمانا به إخوتنا، وهم من تسمّى بأهل السنّة من العقائد الخبيثة، والسير النجسة؛ فإنّ البعض منهم وصفنا بالزندقة، ومنهم من وصفنا بالنفاق، ومنهم من نسب إلينا الكذب وجعلنا بيته، ومنهم من جعلنا مبدعين، ومنهم من جعلنا مثل اليهود والنصارى، ومنهم من قال: بأنّ الشيعي هو الكلب وجروه، ومنهم المكفّر لنا صريحاً ببعض المسائل المختلف فيها بعد علمهم جميعاً بأنّا لم ننكر من الضروريّات الدينيّة شيئاً، ما بنى الدين عليها وما لم يبن.

فما ندري ما الباعث لهم إلى هذه المظالم الفاحشة في حقّنا وهم يتحبّبون إلى اليهود والنصارى ويدخلونهم في سياستهم وتجارتهم بعد علمهم بأنّهم منكرون الدين الحق بتاتاً متجاهرون بانتقاص خاتم الرسل صلى الله عليه وآله وسلم وذمّه بين الخلق

علناً وسبّه، وهذه صحفهم تشهد بذلك، والشيعة ليس لهم هذه المنزلة عندهم، بل هم مبغضون لديهم مطردون عن المقامات التي قد أعطوها لجاحدي دينهم بعد مشاهدتهم لهم بذل نفوسهم وولدهم في الحرب العموميّة التي صالت بها النصارى عليهم، فهل من هذه بعض التجارب الحسنة قد شاهدوها في حقّهم يستحقون البغض، والتبعيد والحرمان من المشاركة في تسنم المناصب السياسيّة والدينيّة والتجاريّة.

فهذه البليّات المدهشة والسير الجوريّة الموحشة دعتنا إلى بيان ما نحن عليه من عظم البصيرة وقدس السريرة وحسن السيرة حفظاً لدين الله الحقّ وللغفلة من الجري على غير الصدق، وتنزيهاً لنفوسنا ممّا رمانا به من لم ينصفنا من عموم الخلق، وذلك عن آيات الحقّ الساطعات والبينات الشرعيّات القاطعات المستخرجة من صحف بني ديننا، وهم من تسمّى بأهل السنّة المعتبرة عندهم وعليها المعوّل لديهم من صحاحها ومسانيدها ومجامعها وتفاسيرها وعقائدها وردودها ورجالها وطبقاتها وسيرها وفضائلها ومللها وتاريخها ولغتها إلى غيرها من صحفهم التي ما فيها حجّة لديهم وعليهم ملزمون بمتابعته.

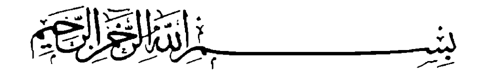
وسيرى القارئ بعين بصيرته وطهارة سريرته أنّ اثني عشرية الشيعة وحدهم أهل الكتاب والسنّة المتابعون لهما العاملون بما فيهما ويرى شدّة ظلم من تسمّى بأهل السنّة في حقّ اثني عشرية الشيعة بما سنطلعه عليه في سطور وصفحات ما نرسمه في كتابنا منهاج الشريعة فانّه سيجده لمعرفة الحقّ نعم الذريعة ولرفض الباطل خير حجّة منيعة قال سبحانه: ﴿**يا أيّها الناس قد جاءكم الحقّ من ربّكم فمن اهتدى فإنّما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنّما يضل عليها وما أنا عليكم بوكيل**﴾[١].

ناصر الحق محمد مهدي الموسوي

---

(١) سورة يونس: ١٠٨.

مقدمة المؤلّف



الحمد لله الذي ثبّتنا بلطفه على منهاج الشـريعة، وورعـنا بـتسديده عـن الجري على المبتدعات الشنيعة، وعلّمنا معالم الدين التي هي إلى رضاه ذريعة، ودلّنا بآياته الباهرة على معرفته بعد ما نشر عـلينا مـن شآبـيب رحـمته، ومـنّ بالتوفيق إلى التصديق بتوحيده، وإلى القيام قدر الطاقة بحمده و تمجيده، فـنحن نحمده على النعم التي ليس يحصى عدّها، ونشكره على المنن التي يستحيل حدّها ونسأله المزيد من لطفه الجزيل العظيم، والقيام بوظائف شكره الجسيم، والرشـد إلى طريق دينه النيّر القويم، والجري على مانحرز به رضاه القديم، فإنّه سبحانه الرحمن بعباده الرحيم، ونصلّي ونسلّم على خير الرسل المختار الهادي إلى سبيل الحقّ، رحمة العزيز الجبّار المصطفى محمّد وعترته الطاهرين قادة عامّة الخـلق إلى الحق المبين، فأدّى إلى الناس الرسالة بأحسن سبيل، ودعاهم إلى ديـن الله سبحانه بأجلى دليل، وجرى على هذه السيرة الحسنة خلفائه المعصومون، أهل المناقب المشهورة، البررة الطاهرون، دعاة الخلق بـالبينات البـاهرة إلى سـبيل

الرشاد، خليفة بعد خليفة إلى قيام يوم المعاد، مقيماً سبحانه الحجّة بذلك على الناس، وموضّحاً للمحجّة دفعاً لشر وسوسة الخنّاس، فلم تبق حجّة للناس على الله سبحانه، بعد الرسل حيث قد بيّن لهم على ألسنتهم سوى السبل، فالضال منهم ضال عن عناد وتقصير، فهو بما توعّده سبحانه من العقوبة حقيق جدير، وليس ينفعه يوم القيامة، تدليس وتزوير، فَمَقَره يومئذٍ النار ولبئس المصير.

أمّا بعد: فلمّا نشر الكتاب المسمّى بمنهاج السنّة، وصار له عند ذوي مذهب جامعه صيت ورنّة، وزعموه لردّ من خاصمهم ببرهان الحقّ نعم الجنّة، فأخذ جلهم يفتخرون بما فيه من الرَدّ على الخصم بدون تدبّر فيه، وبغير بصيرة وفهم.

وقد مدحه أهل مذهبه في الشعر والنثر على خصوص ردّه فيه على الشيعة، جاعلين ذلك من جليل مناقبه وعظيم درجاته الرفيعة.

وحيث إنّه سبحانه في فرقانه المجيد وخطابه العظيم الصادر من عند الربّ الحميد: قد توعّد من لم يظهر الحقّ بعد بيانه في الكتاب للناس بلعنه ولعن عباده، والرسول توعّد العالم الذي لم يهد الناس إلى سبيل رشاده عند ظهور البدع وشيوعها بين الخلق، وجرى الجمهور عليها بعد هجر الحقّ، تصدّيت بتسديد الله سبحانه لبيان الحقّ بأتقن دليل يهدي المنصفين بنوره إلى سويّ السبيل، نصرة منّي لدين الله سبحانه القويم، وهرباً ممّا توعّد به من عقابه العظيم، من كتم ما نزل من عنده من البينات، ولم يظهره بين الناس فيميت بها المبتدعات، وخدمةً لبني نوعي بإرشادهم الى الحقّ بالبينات القاطعات، وبانقاذهم من الجري على المبتدعات الشنيعات؛ ليعرف الجاهل دينه عن الدليل، وينتبه الغافل من رقدته إلى سويّ السبيل، ويلزم بالبرهان الجلي من تعصّب للباطل.

وسيرى القارئ تنزهاً من قذر التعصّب، وترفّعا عن رجس التحزّب

وحسن سعينا في بيان الحقائق عن البينات الشرعيّة التي لدى الخصم معلومة الحجيّة، وسيجدنا نخاطب الخصم بلسان ما ثبت صحّته لديه من السنن، وبنصوص الفرقان العظيم، مخالفين بهذه السيرة الحسنة لسيرته التي جرى عليها، والله سبحانه هو الهادي بإذنه إلى الحقّ والموفّق إلى متابعة دينه الخلق، وقد سمّيته منهاج الشريعة.

[المؤلّف قدس سره]

[تمهيد]:

ولنبيّن قبل الشروع في البيان التفصيلي للحقّ مقدّمات، فيها بيانه جملة بأدلّة الصدق ليتميّز المذهب الحقّ من الباطل من أوّل الكتاب، ويحصل المنى لناظريه بأخصر بيان وخطاب، وهي ثلاث:

أُولاها: أنّ من المعلوم البيّن بالضرورة البينيّة لدى عامة ذوي العقول من أهل العلم وغيرهم من فرق الناس أنّ الدليل الذي يصير حجّة على الخصم يلزم بها، وليس له سبيل إلى الهرب منها ألبتّة على قسمين:

قسم هو بنفسه يفيد اليقين بما قام عليه والخصمان في حصول اليقين لهما منه متساويان، ويسمّى ما هذه حاله بدليل البرهان.

وقسم هو عند الخصم حجّة مسلّمة لديه، فيأتي بها منازعه ليفوق بها عليه، ويغلبه بشيء ثابت الحجّية عنده، وحينئذٍ فيلزم بها، وليس له عذر في عدم قبولها.

فالخصم الذي يغلب خصمه ويلزمه بما يدعيه عليه ينحصر دليله بأحد هذين ليس لهما ثالث، فانّه لو ساق إليه برهاناً ليس يفيد العلم يرده عليه؛ بانّه ليس يترتّب عليه العلم، فانّه يخصمه بهذه الكلمة من دون ريب، ولو جاءه ببرهان ظنّي ليس عنده بمسلّم الحجّية، فإنّه يردّه بأنّه دليل ظنّي قد تفرّدت أنت بنقله فهو على

تقدير حجّيته عندك ليس بحجّته عليّ لكونه من باب الشهادة للنفس، وهي غير حجّة عَلى الغير باتفاق المتشرّعين، وذوي العقول.

فهذه المقدّمة بحمد الله سبحانه ضروريّة ليس يعتريها ريب، فمن جرى على غير هذين الدليلين في قبال خصمه يكون قد دلّس ولبس على الغفلة، وصرف عمره فيما ليس يعنيه.

وليس لغيره فيه فائدة، فإنّه في الحقيقة لم يثبت بردّه على خصمه حق، ولم يتبيّن به باطل؛ لعدم الدليل القاضي بذلك.

نعم الفائدة غش الجهلة الغير العالمين بحقيقة الحال، فإنّهم بسماعهم بالرّد يزعمون أنّ المردود عليّ باطل، ومن ردّه على حقّ، وقد قال ﷺ: «ليس منّا من غش مسلماً»[(١)].

نقله السيوطي في جامعه الصغير عن مسند أحمد[(٢)] وسنن السجستاني[(٣)] وابن ماجة[(٤)] والحاكم في مستدركه وصححه[(٥)]، ويقيناً ما أعظم من الغش في أصل الدين.

الثانية: أنّ من المشاهد المحسوس الضروري عند من نظر إلى كتاب منهاج السنّة تأليف الشيخ تقي الدين أحمد بن عبدالحليم المعروف بـ «ـابن تيمية»[(٦)]

---

(١) وسائل الشيعة ج٨: ص٥٧٠، باب ١٣٧ من أحكام العشرة، ح١.

(٢) انظر الجامع الصغير للسيوطي ج٢: ص٤٦٦، ح٧٦٨٨. مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٢٤٢. وج٣: ص٤٦٦. وج٤: ص٤٥.

(٣) انظر سنن أبي داود ج٢: ص١٣٥، ح٣٤٥٢.

(٤) انظر سنن ابن ماجة ج٢: ص٧٤٩، ح٢٢٢٤.

(٥) المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٨ ـ ٩.

(٦) هو أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني المعروف بـ «ـابن تيمية»، وهو رجل

كون الكتاب مبنيّاً على الردّ على الخصم بأخبار من تسمّى بـ«أهل السنّة» المرويّة من طرقهم، الغير المسلّم لدى الخصم حجّيتها، بل الخصم ينطق بلسان ذلق زلق ويقول: بأنّ أخبارهم المخالفة لما عند اثنى عشريّة الشيعة من السنّة موضوعة، ليس لها أصل.

فانظر يا طالب الحقّ هل ترى في ردّ السنّي بهذه الكيفيّة على اثنى عشريّة من بيان حق وزهوق باطل؟

فأيّ ثمرة لمن هذه سيرته في ردّه على من أعلن بسبّهم وتضليلهم، وجعله لهم تارة منافقين، وتارة جعل المشابهة بينهم وبين اليهود، وتارة جعلها بينهم وبين النصارى، إلى غير ذلك ممّا سيمرّ عليك من تشنيعاته عليهم؛ لعدم الفرق بين ردّه على الشيعة، وبين ردّ اليهود والنصارى على المسلمين بأخبارهم المرويّة من طرقهم عن علمائهم.

فانظر إلى ذلك فهل تجد فيه إثبات حقّ وتمييزه عن باطل؟ وهل يقبل من اليهود والنصارى ردّهم بهذه الصورة؟ وهل يجد المنصف فرقاً بين الرّدين؟

فإنّ ذلك بالضرورة خارج عن قاعدة المناظرة بالبرهان الملزم للخصم، وياعجبي ممّن فخر شامخاً بأنفه لما نشر منهاج السنّة الذي هذه حاله، بل وحال

⬅ معروف بين أهل العلم بالعناد والتجرّي على الوقيعة في المسلمين الذي حكم أكثر العلماء بفساد عقيدته بل بارتداده حتى حبس لأجل آرائه المنحرفة، فبقي في السجن حتى مات سنة ٧٢٨ هـ، وحسبك في تكفيره قول محمد البخاري الحنفي المتوفى سنة ٨٤١ هـ على ما نقل عنه الشوكاني في كتابه البدر الطالع (ج٢: ص٢٦٠؛ بأنّه كان يصرّح بتكفير ابن تيمية وصار يصرّح في مجلسه: انّه من أطلق القول على ابن تيمية أنّه شيخ الإسلام، فهو بهذا الإطلاق كافر. إلى غير ذلك من كلمات علماء أهل نحلته المتعصّبين الذين حكموا بفساد عقيدته بل بكفره وارتداده ولو قال أحد: «ويل لمن كفره أهل نحلته» كان واقعاً في محلّه.

غيره من كتبهم التي قد ألّفوها في هذه الجهة من العلم.

وليت صاحبه قد جرى على محض الردّ بأخبارهم المعتبرة لديهم، وتقديم ما فيه الرجحان منها عند المعارضة، بل قد غشّ بما هو أعظم من ذلك وأطم، فإنّه قد تحامل على خصمه في مقام المناظرة من جهات عديدة:

منها: ردّه لجملة من السنن الصحيحة من طرقهم بقوله: أنّها موضوعة، وقد نصّ على هذه الجهة صاحب الدرر الكامنة حافظهم الجليل ابن حجر (١).

ومنها: ردّه لخصمه بأخبار ضعيفة ومعضلة بدون تعرّضه لذلك وبدون ذكره لما يعارضها مما هو حجّة على طريقة أهل مذهبه.

ومنها: ذمّه لغير فرقة خصمه ممّن تسمّى باسم الشيعة، من الفرق الضالّة بحيث يفهم الغفلة من ذلك أنّ المذموم فرقة خصمه.

ومنها: أنّه قد يردّ على خصمه بدليل هو حجّة لخصمه عليه.

ومنها: أنّه قد يستدلّ بدليل ليس له دخل بخصمه.

ومنها: أنّه قد يبنى ردّه لخصمه على قاعدة منطقيّة ليست على ما زعمه فيها، بل الحقّ فيها عند خصمه، وذلك مثل القضيّة الكلّية المعدولة المحمول فإنّه قد زعم كون مفادها سلباً كلّياً؛ فأورد على خصمه.

ومنها: أنّه قد يستند إلى دليل هو بنفسه نصّ على أنه ليس بحجّة على خصمه.

ومنها: نسبته إلى فرقة خصمه ما هم بريئون منه ترويجاً لمطلبه.

ومنها: نفيه عن أهل مذهبه جملة مطالب ثابتة عنهم وهي مخالفة للشريعة.

ومنها: ذكره لما هو عندهم سنّة صحيحة في قبال خصمه، وتركه لما هو

---

(١) الدرر الكامنة ج٢: ص ٢٤٧.

مقدم على هذه في الصحّة لكونها مطابقة لقول خصمه.

ومنها: سرده للدعاوي المجرّدة عن البينات، وهو في مقام الردّ بها على خصمه.

ومنها: رميه لخصمه بالكذب في مقام النقل عن أهل السنّة لبعض المطالب بدون دليل.

ومنها: نفيه لجملة من السنن وزعمه كاذباً عدم وجودها في كتب أهل مذهبه.

ومنها: تناقضه في عدّة مسائل ترويجاً لما يرومه من المطلب.

ومنها: ذمّه لخصمه بشيء هو بنفسه قد فعله غير مرّة.

ومنها: أنّه يستدلّ بالعام نفسه بدون تعرّض منه للمخصّص له.

ومنها: أنّه قد يضعف الخبر بالنظر إلى سنده وله شاهد ثابت الصحة.

ومنها: أنّه قد يرد على خصمه بوجوه عديدة بحسب الظاهر وهي في الحقيقة ليس فيها تعدّد.

ومنها: أنّه قد يهرب عن مقام بحث خصمه إلى مقام غيره.

ومنها: أنّه قد يستدلّ على المسألة بدليل قد ردّه أهل مذهب خصمه بدون تعرّض منه لردّهم عليه.

ومنها: أنّه قد يقيس في قبال خصمه بما ليس له دخل بمطلب خصمه.

ومنها: أنّه قد يجعل أهل مذهب خصمه فرقتين، وينسب إلى فرقة منهما الباطل ويحكم على سبيل الترديد بأنّ احدى الفرقتين ضالّة.

ومنها: أنّه قد يذكر المطلب الذي دلّ الدليل على فساده على وجه يجده الغافل عن حقيقة الحال من المطالب المسلّمة عند المسلمين كونها حقّاً.

ومنها: أنّه قد يعترف بوجود الباطل عند أهل مذهبه فيما يختلفون فيه من المسائل، لكنه يقول: لم يخرج الحقّ منهم، وفي حقّ الشيعة يقول: احدى الطائفتين على الباطل حسب ما أشرنا إليه هنا، إلى غير هذه من تحامله على خصمه الذي يأتي بيانه على وجه التفصيل.

فليت شعري ما الذي دعا الشيخ أحمد بن تيمية إلى هذه الجهات من الغش لنفسه ولغيره بعد علمه بأنّه لم يأت بدليل يلزم به خصمه في مسألة من المسائل؟

وهل الكاتب المبنى على هذه البليات وما هو مثلها من المفتريات ليتميّز به الحقّ عن الباطل ويهتدي بالنظر فيه الجاهل ويعوّل على ما فيه من سبّ وشتم الشيعة العاقل؟

والعجيب الغريب الذي يقضى منه المنصف اللبيب من حمد ومن يدعى العلم والتقى من أهل مذهبه له على ما ردّ به في منهاجه على اثنى عشريّة الشيعة ومدحهم له عليه، وفخرهم بردّه، وهم عالمون بما تضمنه مجموعة من جهات الغش المشار إليها وغيرها، وعالمون بأنّ شيخهم لم يجر على قاعدة المناظرة بسوق أحد الدليلين الملزم بهما الخصم حسب ما عرفت.

وهذه ليست سيرة منصف متديّن مشيد للدين ومستن بسنّة خاتم النبيين ﷺ، فهم مضافاً إلى كتمانهم غشه من حيث عدم جريه على قاعدة المناظرة، وغشه من هذه الجهات المشار إليها وغيرها حمدوه ومدحوه وشكروه على غشه جميعه.

وهل طامة مثل هذه الطامة صدرت على الدين فأضلت الغفلة عن متابعة شريعة سيد المرسلين ﷺ؟

فإنّه متى ما فسدت الرعاة بسبب كتمان الحقّ وغش الخلق بإظهار الباطل

في صورة الحقّ فسدت الرعية وضلّت عن السبيل نجّانا الله سبحانه وسائر الخلق من شرّ فساد الرعاة بلطفه ورحمته فإنّه المنجي من شرّ ما يقود إلى الشقاوة.

الثالثة: أنّ من الثابت المعلوم بالنسبة الشريفة المرويّة بالطرق الصحيحة عند من تسمّى بأهل السنّة من وجوه عديدة، بعبائر مختلفة كون اثني عشريّة الشيعة هم الفرقة الناجية، وهم على الحقّ دون غيرهم من سائر الفرق، ونحن هنا نشير إلى برهان مُسلّم الصحّة عند أهل مذهب ابن تيمية، بحيث لن يستريب في صحته عالم منهم، بل هو متفق على صحّته من الفريقين اثني عشريّة الشيعة ومن تسمّى بأهل السنّة لنقل حفاظهم المعاريف له في زبرهم وصحفهم ومصنّفاتهم المعتمدة، وحكمهم بصحّته، والحديث المعلوم الصحّة، الذي هذه حاله حجّة بيّنة، يجب على المتخاصمين متابعتها، والعمل على مادلّت عليه، ويحرم عليهم جميعهم مخالفتها.

والبرهان المشار إليه قد جمعناه من خبرين صحيحين معروفين بالصحّة عند حفظة الحديث النقاد له، مرويين بأسانيدهم المعروفة المشهورة.

أحدهما: ما نقله أهل السنن ونقله عنهم من تأخّر، وصحّحه مثل خاتمة حفاظهم المصريين السيوطي في جامعه الصغير، ومن تقدّم عليه ومن تأخّر عنه، وهو الخبر المشهور عند عامّة المسلمين، خبر «**ستفترق أُمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة منهم ناجية والباقي في النار**»[1].

---

(١) انظر الجامع الصغير ج١: ص١٨٤، ح١٢٢٣، و ج٢: ص٤٤٥، ح٥٣٢. كتاب السنّة (لعمرو بن أبي عاصم): ص٢٥، ح ٤٥، و ص٣٤، ح ٦٩. المستدرك للحاكم ج٢: ص٥٤٧. مجمع الزوائد ج١: ص١٧٩. و ص١٨٩ والمعجم الكبير ج١٧: ص١٥. و ج١٨: ص٥١. ومسند الشاميين للطبراني ج٢: ص١٤٣، ح ١٠٧٢. فيض القدير ج٥: ص ٤٩٠. كنز العمال ج١:

←

وصاحب منهاج السنّة معترف بأنّه حديث مشهور وبالصحّة مأثور[١]، وجماعة منهم لم ينقلوه بسنده، من حيث اعتمادهم على شهرة صحّته ومعروفيتها عند أهل العلم، والمعرفة بالمنقول، ومعناه حسب ما تجده معلوم من نفس لفظه، فثبت وعلم منه نجاة فرقة من هذه الفِرَق، وباقيها في النار.

وقد عُيّن الفرقة الناجية في خبر غيره، مشهور لدى المسلمين، وبالصحّة من وجوه عديدة، عن جماعة من الصحابة مأثور، وهو حديث الثقلين[٢].

ص٢١٠، ح ١٠٥٦. و ١٠٥٧ و ١٠٥٨، وتاريخ بغداد ج١٣: ص٣١١، في ترجمة نعيم بن حماد الخزاعي. تاريخ مدينة دمشق ج٦٢: ص١٥٥. ميزان الاعتدال ج١: ص ٧٨، في ترجمة أبرد بن أشرس وسير أعلام النبلاء ١٠: ٦٠٠ وغير ذلك.

(١) انظر منهاج السنة ج٣: ص٤٤٣.

(٢) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث النبوية وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً بين المسلمين، وأوفرها صحّة، وقد ذكر المناوي عن السمهودي أنّه قال: وفي الباب مايزيد على عشرين من الصحابة، وكلّهم قد رووا هذا الحديث (فيض القدير ج٣: ص١٤).

وقال ابن حجر: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً (الصواعق المحرقة: ص١٣٦).

وقال السيد الفيروزآبادي: إنّ سند الحديث قوي جدّاً، فإنّه حديث صحيح متواتر قد رواه أجلّاء الصحابة ومشاهيرهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعلي عليه السلام وأبي ذر و جابر بن عبدالله الأنصاري وزيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت وحذيفة بن أُسيد وعبدالله بن حنطب وأبي هريرة وغيرهم كثير... (فضائل الخمسة ج٢: ص٦١).

وقد جمعها العلّامة الشهيد قاضي نور الله التستري في كتابه إحقاق الحق ج٨: ص٣٠٩ ـ ٣٧٥).

وكذا العلّامة السيد مير حامد حسين اللكهنوي في مجلدين ضخمين من موسوعته العظيمة المسمّاة بـ «عبقات الأنوار» وقال: إنّه قد رواه جماعة تقرب من المئتين من أكابر علماء المذاهب من المئة الثانية إلى المئة الثالثة عشرة، وعن الصحابة والصحابيات أكثر من

ثلاثين رجلاً وإمرأة كلّهم رووا هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فهذا الحديث قد ورد بطرق كثيرة وبألسنة متقاربة، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مناسبات عديدة، ومن المناسب التعرّض لبعض المتون التي روي بها، والتي تضمنها بعض طرقه، ليكون أيسر في بيان المراد:

فمنها: مارواه الترمذي في سننه بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجّته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «يا أيّها الناس إنّي تركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلّوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي». ثمّ قال الترمذي: وفي الباب عن أبي ذر، وأبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسيد (انظر سنن الترمذي ٥: ٣٢٧، ح ٣٨٧٤).

ومنها: مارواه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إنّي أوشك أن أُدعى فأُجيب وأنّي تارك فيكم الثقلين، كتاب الله عزّوجلّ وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء الى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّ اللطيف أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروني بم تخلفوني فيهما» (مسند أحمد بن حنبل ٣: ١٧).

ومنها: مارواه الحاكم في المستدرك بسنده عن زيد بن أرقم قال: نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثمّ راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشية فصلّى ثمّ قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ووعظ فقال: «ماشاء الله أن يقول» ثمّ قال: «أيّها الناس إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي»، ثمّ قال: «أتعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» ثلاث مرات، قالوا: نعم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فعلي مولاه» (المستدرك للحاكم ٣: ١١٠).

ومنها: مارواه أحمد بن حنبل في مسنده عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم خليفتين كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو مابين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١٨١).

قال: الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر مفتي الحجاز في عصره، وصاحب الفتاوى الحديثيّة وغيرها في مصنّفه الذي ردَّ به على الشيعة[١]، يصف الخبر

ومنها: مارواه مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه و وعظ وذكر، ثمّ قال: «أمّا بعد ألا يا أيّها الناس فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثمّ قال: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في كتب القوم بألسنة مقاربة لما سبق، وأنّ دلالة الحديث على وجوب طاعة العترة الطاهرة صريحة واضحة؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرن أهل بيته عليهم السلام بكتاب الله العظيم الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ومن الطبيعي أنّ أيّ انحراف منهم عن الدين يعتبر افتراقاً عن كتاب الله العزيز وقد صرّح صلى الله عليه وآله وسلم بعدم افتراقهما حتى يردا عليه الحوض، فدلالة الحديث على أنّ من اتبع العترة الطاهرة هو ممّن يشمله حديث الفرقة الناجية واضحة لاغبار عليه؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكّد في الحديث بأنّ الأمن من الضلال منوط بالتمسّك بالثقلين كتاب الله وأهل بيته المعصومين عليهم السلام فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم قد أثبت بذلك أنّ عترته الطاهرة أعدال الكتاب وسفن النجاة وأمان الأُمة من الضلال بحيث لو تمسّكت الأُمة بهما معاً لن يضلّوا بعده أبداً، وسيأتي ذكر الحديث في محلّه بأسانيده المتعدّدة وطرقه العديدة وشرحه مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

(١) وهو كتاب الصواعق المحرقة في ردّ أهل البدعة والزندقة وقد ردّ عليه العلّامة القاضي نور الله المرعشي في كتاب وسمّاه الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة بأدلة واضحة وبراهين جلّية وحجج قاطعة ولمّا وصل ابن حجر إلى إثبات خلافة عمر ذكر أنّه بعد ثبوت خلافة أبي بكر بالإجماع لا حاجة إلى إثبات خلافة عمر؛ لأنّه قد عيّنه للخلافة.... وقال القاضي: ونحن بتوفيق الله سبحانه أبطلنا جميع ما ذكره في إثبات خلافة أبي بكر وبإبطالها تبطل خلافة عمر ثمّ عثمان. (انظر: الصوارم المهرقة: الباب الرابع).

المزبور بأنّه مروي عن نيف وعشرين صحابيّاً، وكثير من طرقه صحيحة وحسنة، وقال: ما معناه: أنّه قد ثبت في نقل عنه ﷺ أنّه قال: الخبر المشار إليه في عرفة في آخر حجّة حجّها ـ وفي نقل غيره أنّه قال في مرضه الذي توفي فيه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي نقل آخر أنّه قال في غدير خم، وفي نقل آخر أنّه قال لما قام خطيباً بعد منصرفه من الطائف ـ قال: «وليس في ذلك تنافي؛ لعدم المانع من كونه كرر ذلك عليهم في تلك المقامات وغيرها، اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة»[١] انتهى.

قلت: غير خفي على من نظر إلى خبر الثقلين أنّه يجده قد دلّ صريحاً على وجوب متابعتهما، والعصمة بهما، فإنه ﷺ قد حكم فيه بأنّ متابعهما ليس بضال.

وفي خبر نقله مفتي الحجاز المشار إليه عن الطبراني وقال: رجاله ثقات، نصّ فيه: «على كون المتقدِّم على عترته هالكاً، والمتأخّر عنهم هالكاً، ونهى فيه عن تعليمهم، وبيّن ذلك بأنّهم أعلم من الصحابة جميعهم»[٢].

وفي خبر عند أحمد في مسنده، والطبراني في كبيره، وصحّحه السيوطي في جامعه: «إنّي تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»[٣] انتهى.

---

(١) الصواعق المحرقة: ص١٤٨.

(٢) نفس المصدر السابق: ص١٥٠. المعجم الكبير للطبراني ج٥: ص١٥٣، ح٤٩٢١.

(٣) انظر مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص١٨٢. المعجم الكبير للطبراني ج٥: ص١٥٣، ح٤٩٢١. والجامع الصغير ج١: ص٤٠٢، ح٢٦٣١. مجمع الزوائد للهيثمي ج١: ص١٧٠. وج٩: ص١٦٢. كنز العمال ج١: ص١٧٢، ح٨٧٢. و١٨٦، ح٩٤٧، وص٣٨٤، ح١٦٦٧. تفسير الثعلبي ج٣: ص١٦٣. وج٨: ص٤٠. الدر المنثور ج٢: ص٦٠. تفسير الآلوسي ج٤: ص١٨. وج٢٢: ص١٦. الصحيح الجامع للالباني ج١: ص٤٨٢، ح٢٤٥٧ وغير ذلك.

قلت: وليس في المعنى فرق بين الخليفة والثقل بالتحريك فتحاً، فإنّ معناه الشيء العظيم صاحب الخطر الذي ليس له نظير(١).

والخليفة معناه ذلك، فعلم من الخبر المرقوم وجوب متابعة العترة؛ لعدم مفارقتهم إلى الحوض للفرقان العظيم الذي فيه تبيان كلّ شيء وتفصيله، فلو كان لغير العترة من الصحابة وغيرهم هذه المنزلة الرفيعة لقرنهم بهم، ولمّا حكم بأنّ

---

(١) لايخفى على المتتبع الذي درس الحديث والتفسير واللغة أنّ لفظ «الثقلين» من مادة «ثقل» قد يأتي على وزن «فِعل» بالكسر كـ«ـكبر» وثقل على هذا الوزن بمعنى متاع المسافر وقد يأتي على وزن «فَعل» بالفتح كـ«ـخبر» وعلى هذا الوزن بمعنى «الثقل المعنوي» كما جاءت في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿سنفرغ لكم أيُّها الثقلان﴾ (الرحمن: ٣١)، فإنّ المقصود من الثقلين فيها الجن والانس، وانّما اطلق بهذا التعبير في الآية لثقلهم المعنوي؛ لأنّهما سبب ثقل الأرض بالنسبة إلىٰ سائر المخلوقات والموجودات من جهة جلالة قدرهم وقابلية عقلهم والتمييز التي اختص بهم فإنّ الله سبحانه وتعالى قد أعطاهم عقلاً وشعوراً وعلماً ووعياً، وذلك يعتبر وزناً ثقيلاً. أو أنهما مثقلان بثقل التكليف والمعاصي، كما ذكرها بعض المفسرين.

فالمقصود بالثقلين في الآية هو «الثقل المعنوي» دون المادي، والحديث متخذ من الآية الكريمة كما هو ظاهر منه.

قال ابن الأثير في النهاية: إنّ ضبط هذا الحديث بحركة الثقلين أي بالفتح، وذلك إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما والثقل في غير هذا متاع المسافر (النهاية ج٦: ص٢١٧).

وقال السيد ابن طاووس في كتابه الفرحة الغري نقلاً عن اليواقيت لأبي عمرو الزاهد أنّه قال: قال ثعلب: إنّ معنى الثقلين إنّما أطلق؛ لأنّ الأخذ بهم ثقيل... (الفرحة الغري: ص٤٠).

وقال فخر الرازي في تفسيره: إنّ كلمة ثقل جاءت بمعنى الشيء النفيس والقيّم وأنّ وزنه ثقيل... (تفسير الكبير ج٩: ص١١٢) إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب التفسير واللغة فإنّه وإن كان الثقل قد جاء في اللغة على كلا الوزنين، إلّا أنّ العلماء متفقون على أنّ المعنى في الحديث هو الشيء الثقيل النفيس المعنوي لا المتاع المادي.

وفي الحديث عن النبيﷺ قال: «إنّ لكلّ نبي أهلاً وثقلاً وهؤلاء يعني علياً وفاطمة والحسن والحسين أهل بيتي وثقلي» مجمع البحرين ج٥: ص٣٣٠.

المتقدِّم على العترة هالك والمتأخّر عنهم هالك فعلم من هذين الخبرين المعروفين الصحيحين عند من تسمّى بأهل السنّة أنّ الفرقة الناجية هي الفرقة المتابعة لعترة أهل بيت النبوّة عليهم السلام دون الفرق المتقدّمة عليهم والمتأخّرة عنهم.

فانظر يامن ينصف من نفسه لنفسه هل من تأمّر على العترة ولم يتعلّم دينه منهم بل قال بإمامة الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان على العترة وبوجوب متابعة العترة عليهم السلام لهم ثمّ اقتدى بعد ذلك بأحد أربعة في دينه فأخذه منهم، وهم من غير العترة عليهم السلام وهجر العترة عليهم السلام يصير من الفرقة الناجية؟

حاشا من حيث مخالفته لخبر الثقلين الذي هو حجّة قاطعة لمن خالفه، وجرى على غير معناه، فعلم من هذه السنّة كون اثني عشرية الشيعة هي الفرقة العاملة بالفرقان العظيم، وبالسنّة الشريفة.

ومن هنا تعلم ظلم من تسمّى بأهل السنّة لهذه الفرقة المحقّة، وعدم إنصافهم معها بوصفهم لها؛ بأنّها أهل الزور والبهتان، وأهل الهوى والطغيان، وأهل النفاق والشقاق والغي والشقاوة، وحسب ما رماهم بهذه الطامات الشيخ ابن تيمية في ديباجة منهاجه، وغيرها منه، وغيره من أهل مذهبه، وهو وهم لو ينصفون نفوسهم لما صدر منهم ما صدر من السب والذَّم، والتنقيص والرمي بالباطل والشقاوة والعصبية للباطل والعناد للحق وتضليل الخلق، وغير ذلك من العظائم الموبقة التي نسبوها إلى الشيعة، وهم منزّهون عنها.

فانظر ياحبيبي إلى مبنى مذهب الشعية المنيف وتأسيس دينهم الشريف فستجده قد أُسّس على التقوى، وعلّق بالعروة الوثقىٰ سُنّة سيّد الرسل صلى الله عليه وآله وسلم من خبر الثقلين وغيره من السنن الصحيحة[١]، أما درى امّا علم أمّا فهم، من ردّ عليهم

---

(١) قد استدلّ الشيعة على امامة الأئمة الاثني عشر من العترة الطاهرة بالروايات والنصوص

وذَّمهم وسبَّهم ووصفهم بالنفاق والبغي والمعاندة للحق؛ بانّه قد وصف صاحب الشريعة، ـ والعياذ بالله ـ بهذه الخصال الذميمة الشنيعة؛ من حيث جريهم على ثابت الصحّة من سنّته الموجب لمتابعة عترته والقدوة بهم والتعلّم منهم.

فإن قال قائلهم: أجمعت الصحابة في السقيفة على جعل أبي بكر فيها خليفة، وعلى تنفيذ عهده إلى عمر، وعلى تنفيذ ما تجرّ إليه الشورى.

قيل له: هل يجوز في الدين بعد كماله(١) على عهد سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم

الكثيرة التي أخرجها أعلام المحدّثين والمفسّرين من العامّة والخاصّة وهي كحديث الغدير، وحديث المنزلة، وحديث المباهلة، وحديث الطير، وحديث الدار، وحديث المؤاخاة، وحديث أنا مدينة العلم، وحديث النور: «كنت وعلي بن أبي طالب نوراً بين يدي الله»، وحديث الوصية، وحديث لكلّ نبي وصي ووارث، وحديث لايؤدي عنّي إلّا أنت، وحديث الراية، وحديث برز الإيمان كلّه إلى الشرك كلّه، وحديث سدّ الأبواب إلّا باب علي، وحديث أنّ عليّاً مني وأنا منه، وحديث لايحبك إلّا مؤمن ولايبغضك إلّا منافق، وحديث خاصف النعل، وحديث من آذى علياً، وحديث تزويج علي من فاطمة، وحديث كسر الأصنام، وحديث علي مع الحقّ، وحديث الكساء، وحديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض و.....

وسيأتي ذكرها ان شاء الله تعالى في محلّه ويتّضح للباحث أنّ كل واحد من هذه النصوص والروايات كافية للدلالة على إمامتهم عليهم السلام، وسيأتي بيانها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) قال الله تعالى: اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً (المائدة: ٣) فمتى أكمل الدين للمسلمين؟ وأيّ يوم ياترى ذلك اليوم الذي اجتمعت فيه هذه الأحداث وهي يأس الكفّار وإكمال الدين، وإتمام النعمة، وقبول الله لدين الإسلام ديناً لكلّ البشرية، ولاريب أنّ ذلك اليوم يكون يوماً عظيماً، ولو راجعت كتب التفسير لوجدت هناك روايات كثيرة واردة وهي تدلّ على أنّ المقصود بذلك اليوم هو يوم غدير خم، وقد ذكر حادثة الغدير في شأن نزول الآيات عشرات المصادر لأهل السنّة والجماعة، راجع الغدير للعلّامة الأميني الجزء الأوّل منه، وكتاب إحقاق الحق للقاضي نور الله التستري الجزء

تغيير وتبديل من بعد موته ووفوده على ربّه؟ وهو ﷺ قد فرض على الصحابة وغيرهم وحثَّهم وبعثهم وحَرَّضَهُم على متابعة عترته عليهم السلام في مقامات عديدة، حتى في مرض موته، وقال ﷺ: ما معناه «**قد تركتكم على الشرعة المضيئة ليلها كنهارها ونهارها كليلها لن يضل عنها بعدي غير الهالك**»(١).

روى لفظه أحمد في مسنده(٢) وغيره(٣) وصحّحه السيوطي في جامعه الصغير(٤) فهل بقي عذر لمن يعتذّر بإجماع الصحابة المخالف للسنن الصحيحة؟

وسيأتي بيان عدم تحقّق إجماعهم على ذلك، فتدبّر فيما بيّناه بعين البصيرة، منصفاً للحق من نفسك.

ثم تبصّر فإنّ الله ـ سبحانه ـ سائلك يوم حشرك عن المتابعة لسنّة رسوله ﷺ التي هي وحي منه، فما تقول لو جئته وقد خالفتها وقد قال ﷺ في الخبر الثابت للصحّة: «**ستة لعنتهم ولعنهم الله وكلّ نبي مجاب، وعدّ منهم المستحل**

⬅ السادس منه وغيرهما، والبحث عن الآيات النازلة في حادثة الغدير سيأتي إن شاء الله تعالى في محلّه.

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص١٢٦. سنن ابن ماجة ج١: ص١٦، ح٤٣. والمستدرك للحاكم ج١: ص٩٦. كتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ص١٩ وص٢٧. المعجم الكبير للطبراني ج١٨: ص٢٥٧ وغير ذلك.

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص١٢٧.

(٣) انظر سنن ابن ماجة ج١: ص٤، ح ٥، ص١٦، ح ٤٣. المستدرك على الصحيحين ج١: ص٩٦. كتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ص١٩، ح ٣٣. المعجم الكبير للطبراني ج١٨: ص ٢٤٧. مسند الشاميين للطبراني ج٣: ص١٧٣ ح ٢٠١٧. كنز العمال ج١: ص١٨٢، ح ٩٢٢. و ج١: ص٢١٢، ح ١٠٦٢. تفسير القرطبي ج٧: ١٣٩.

(٤) الجامع الصغير ج٢: ص٢٥٠، ح ٦٠٩٦.

من عترته ما حرم الله والتارك لسنّته». نقله الترمذي في سننه[١] والحاكم في مستدركه عن عائشة[٢]، وحكم كلّ منهما بصحّته، ونقله الحاكم عن ابن عمر وصحّحه[٣]، ونقله السيوطي في جامعه الصغير وصحّحه[٤].

فالهرب الهرب ممّا تضمّنه الحديث من اللعن والنجاة، النجاة بمتابعة سنّة خير الرسل صلى الله عليه وآله وسلم الهادية إلى خير السبل.

أما سمعت قوله سبحانه: ﴿**ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولّى ونصله جهنم**﴾[٥].

فأيّ ذي شعور وعقل وبصيرة يهجر سنّة خير الرسل صلى الله عليه وآله وسلم ويخالفها بسبب متابعته لمن تركها وعمل على مقتضى ما ناقضها؟!!!

وفّقنا الله سبحانه برحمته للقيام بوظائف شريعته، وتوقير رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالجري على سنّته، وجنّبنا عن الحوم حول معصيته، فإنّه المنّان بالهدى على بريته.

وقد علم من نفس خبر الثقلين وما بمعناه من السُنّة التي يأتي التعرّض لها فيما يأتي وجوب متابعة العترة عليهم السلام؛ لكونهم الهادين إلى الشريعة بعد مبلّغها دون غيرهم من الناس، فرفعة الشأن التي قد بانت وثبتت لهم بخبر الثقلين، وما بمعناه

---

(١) انظر كتاب ضعيف سنن الترمذي (للالباني): ص٥٣٨، ح ١٧، ذكره الألباني في الفصل الذي استدرك فيه بعض أحاديث سنن الترمذي التي لم ترد في النسخة المطبوعة وكانت في أصلها المخطوطة، فالحديث موجود في أصل سنن الترمذي المخطوط، فلاحظ.

(٢) المستدرك على الصحيحين ج١: ص٣٦.

(٣) المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٥٢٥.

(٤) الجامع الصغير ج٢: ص٤٦، ح ٤٦٦٠.

(٥) سورة النساء: ١١٥.

هي هذه، وهي منتهى الرفعة بعد مرتبة النبوّة، دونها جميع درجات الشرف والرفعة، فليس المقصود من خبر الثقلين بيان مطلق رفعة شأنهم حسب ما يشير إليه قول مفتي الحجاز في عبارته المتقدّمة، فأيّ معنى حينئذٍ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه لمن يضل بعده من تمسّك بالثقلين، والمتقدِّم على العترة هالك، ومن تأخّر عنهم هالك وهم أعلم من غيرهم، فإنّ هذه جميعها دلّت على مابيّناه والله العاصم من الزلل والمنجي من ظلمات الخطل.

ثمّ نحن ترفّعنا عن التعرّض لما سرده صاحب منهاج السُنّة في ديباجته من القول العجيب والذم الغريب لمن قابله من الشيعة وسائر أهل مذهبه، حيث وجدنا جميعه دعاوى باطلة، دلَّ مانبّهنا عليه في هذه المقدّمات، وما سيأتي نقله من باهر البيّنات على فريته، وعدم إنصاف قائله، فأعرضنا من هذه الجهات عن التعرّض له.

نعم نقل عن الشعبي[1] مطالب بعد ذمّه لهم مثله بغير دليل[2]، بل مخالفاً حسب ما عرفته للدليل يُنتقصهم بها، ويزعم مخالفتها للشريعة، فلزمنا سردها وبيان الحال فيما نسبه، وبيان نبذة من مخالفة أهل مذهبه للشريعة ليتميّز المنصف

---

(١) وهو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي الكوفي التابعي، كانت ولادته في أيام خلافة عمر على ما قيل (انظر وفيات الأعيان ج٣: ص١٥). ويقال: إنّه أدرك خمسمئة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد وثقه ابن حجر العسقلاني في كتابه تقريب التهذيب ج١: ٤٦١. ولكن لايخفى أنّه عند علماء الشيعة مذموم ومطعون فيه (انظر معجم رجال الحديث ج١٠: ص ٢١٠، رقم ٦٠٩٥)، مات بالكوفة سنة ١٠٤ هـ. انظر وفيات الأعيان ج٣: ص١٢، رقم ٣١٧ والشعبي بفتح الشين وسكون العين، وهو منسوب إلى شَعْب وهو بطن من همدان. انظر الكنى والألقاب (للشيخ عباس القمي) ج٢: ص٣٦١.

(٢) منهاج السنّة ج١: ص ٢٢.

من غيره والصادق من المفتري، فهنا فصول ثلاثة:

أحدها: فيما نسبه إليهم وهو فرية منه عليهم.

وثانيها: فيما نسبه وهو صدق لكنه قليل بالنسبة إلى سابقه.

وثالثها: فيما نبيّنه من مخالفاتهم وهو صدق.

أوّلها: فيما قد افترى فيه على الشيعة، فإنّه نسب إليهم عبدالله بن سبأ وغيره مثل عبدالله بن يسار فزعم كونهما من الشيعة[1].

---

(١) أمّا عبدالله بن سبأ فإنّه وجه مشبوه؛ لأنّ مصادر التأريخ الإسلامي تتحدّث عنه بأخبار متناقضة عن شخصيته وتأثيره في الأحداث ومكانته الاجتماعية والسياسية، فقد نقل الطبري وابن الأثير وغيرهما أنّ عبدالله بن سبأ كان يهودياً من أهل صنعاء، أمّه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثمّ تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم... (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٣٧٨. الكامل لابن الأثير ج٣: ص١٤٤). فإنّ ماجاء في تاريخ الطبري وغيره من القصة على وجه لايصح نسبته إلّا إلى الأساطير؛ إذ كيف يصح لإنسان يكون معارضاً لعثمان وأن يجتمع حوله جمع كثير من الصحابة والتابعين فيهاجموا دار عثمان ويقتلوه بمرأى ومسمع من الصحابة، هذا شيء لايحتمله العقل، فهذه القضية تمسّ كرامة الصحابة والمسلمين، فيلزم على أتباع عثمان ومن قبله من الخلفاء الدفاع عن كيانهم حتى لايتخيّل أحد بأنّ أُمة الإسلام أُمة ساذجة يغترّون بفكر يهودي وبزعمهم أنّه طاف الشرق والغرب وأفسد الأُمور على الخلفاء والمسلمين.

وقال العلامة الأميني بعد ذكره لخبر الطبري: إنّه لو كان ابن سبأ بلغ هذا المبلغ من إلقاح الفتن وشق عصا المسلمين وقد علم به وبُعيثه أُمراء الأُمة وساستها في البلاد، وانتهى أمره إلى خليفة الوقت، فماذا لم يقع عليه الطلب ولم يبلغه القبض عليه، والأخذ بتلكم الجنايات الخطرة والتأديب بالضرب والإهانة والزج إلى أعماق سجون؟ ولا آل أمره إلى الإعدام المريح للأُمة من شره وفساده، كما وقع ذلك كلّه على الصلحاء الأبرار الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وهتاف القرآن الكريم... (انظر الغدير ج٩: ص٢١٩).

ولذلك أنّ جماعة من المحقّقين ذهبوا إلى أنّ قصة عبدالله بن سبأ أُسطورة من أساطير

وقال: إنّ محنتهم محنة اليهود فإنّهم يؤخّرون الصلاة إلى اشتباك النجوم والرفضة مثلهم يؤخّرون المغرب إلى ذلك، والنصارى نفت الجهاد في سبيل الله حتى يظهر الدجّال وينزل عيسى من السماء وقد قالت الرفضة بنفي الجهاد حتى

➲ اختلقها سيف بن عمر.

قال طه حسين: إنّ عبدالله بن سبأ شخصية اختلقها خصوم الشيعة، واعتبر التأكيد على أصله اليهودي تعريضاً بالمذهب الشيعي، والنقطة التي يؤكّدها طه حسين أنّ البلاذري ـ وعلى الرغم من دقة نقله للأحداث التي وقعت في عهد عثمان ـ لم يذكر شيئاً عن عبدالله بن سبأ ودوره في تلك الوقائع (راجع كتاب علي وبنوه للدكتور طه حسين: ص٩٠ ـ ٩٢).

ومن أوسع البحوث التي جرت فيما يخص النقد وتمحيص الأخبار الواردة بشأن عبدالله ابن سبأ هي البحوث التي أجراها السيد مرتضى العسكري، وعند تقصّيه لمصادر تلك الأخبار توصل إلى أنّ مصدرها هو تاريخ الطبري، ثمّ أثبت أنّ الدور الأُسطوري لعبدالله بن سبأ لم ينقله أحد من المؤرخين سوى سيف بن عمر.

ويتضح للباحث من خلال ملاحظة الأخبار وما ورد من الإشكال في شأنها أنّ الخبر الذي نقله سيف بن عمر بشأن الأحداث لايكون إلّا من قصّاص ماهر يهدف بذلك تنزيه الحكّام الأُموية ويعارض الصحابة والمؤمنين ممّن شأنه العمل بالنصوص النبوية كأبي ذر ومحمد بن أبكر وغيرهما.

وقد وصف علماء رجال السنّة سيف بن عمر بكلمات من قبيل: كذّاب، ضعيف، ليس فيه خير، متروك الحديث، عامّة أحاديثه منكرة، يروي الموضوعات عن الإثبات، كان يضع الحديث، وما شابه ذلك، وكلّها تعكس صورته الكاذبة القبيحة، ولمن أراد التحقيق حول شخصية عبدالله بن سبأ وسيف بن عمر فليراجع كتاب عبدالله بن سبأ للسيد مرتضى العسكري.

وأمّا عبدالله بن يسار فقيل: إنّه ابن أبي ليلى، وقيل غيره، وقيل: إنّه مجهول لايعرف. وعلى أي تقدير لاعلاقة له بالشيعة بناءً على فرض وجوده التاريخي، وعلى هذا يبطل تشنيع ابن تيمية على الشيعة، هذا بناء على ثبوت الكلام عن الشعبي، فلاحظ.

يظهر المهدي، واليهود تزول عن القبلة شيئاً ومثلهم الرفضة، واليهود تنود[١] في الصلاة ومثلهم الرفضة، واليهود ليس على نسائهم عدّة ومثلهم الرفضة، وحرفت اليهود التوراة والرفضة حرّفت الفرقان العظيم، وقالت اليهود: بحلِّية مال الناس ومثلهم الرفضة، واليهود تسجد على قرونها في الصلاة ومثلهم الرفضة، واليهود تخفق برؤوسها دفعات قبل السجود تشبيهاً بالركوع ومثلهم الرفضة، واليهود تنتقص جبرئيل ومثلهم الرفضة، يغلطونه بإتيانه بالوحي إلى محمّد ﷺ، واليهود ليس لنسائهم مهر ومثلهم الرفضة، يتمتعون بهن تمتعاً، واليهود يقولون السام عليكم وهو الموت ومثلهم الرفضة، واليهود يستحلّون دم كلّ مسلم ومثلهم الرفضة، واليهود يرون غش الناس ومثلهم الرفضة، واليهود يطلّقون عند الحيض وغيره ليس له صحّة عندهم ومثلهم الرفضة، واليهود يحرمون العزل عن السرية ومثلهم الرفضة، واليهود يحرمون اللحد ومثلهم الرفضة، ومن ذلك جمعهم بين الصلاتين مستمرين عليه مشابهة لليهود.

وبعضهم حرم لحم الوز والجمل ويقولون بأنّ غيرهم من المسلمين أجسادهم نجسة، وغسلهم الظروف التي يشرب منها غيرهم، وعدم شربهم من نهر حفره يزيد، وعدم أكلهم من التوت الشامي، وبغضهم للتكلّم بكلمة العشرة، أو فعل شيء يصير عشرة لبغضهم خيار الصحابة العشرة المبشّرة بالجنة، ويبغضون السابقين من مهاجريهم وأنصاريهم، وهم المبايعون تحت الشجرة ألف وأربعمئة سوى بضعة عشر منهم، وهجرهم التسمية باسم أبي بكر وعمر وعثمان، ويكرهون معاملة من يتسمّى بذلك.

ومن حماقاتهم يجعلون عدّة مشاهد للمنتظر ينتظرونه فيها مثل الذي في

---

(١) يقال: ناد ينود اذا حرّك رأسه وكتفيه. انظر: لسان العرب ١٤: ٣٢١، مادة نود.

سامرة الذي يزعمون أنّه غاب فيه وغيره، وقد يقيمون هناك إمّا فرساً وإمّا بغلة وإمّا غير ذلك ليركبه وقت خروجه، ويجعلون من ينادي عليه بالخروج. ثمّ إنّه نفى وجود المنتظر وزعمه معدوماً.

قال: من حماقاتهم اتخاذهم نعجة لونها أحمر تشبيهاً لها بعائشة، ويعذّبونها بنتف شعرها واتخاذهم حلساً، يملؤونه سمناً، ويشقون بطنه، ويشربون السمن ويقولون: هو مثل ضرب عمر وشق بطنه وشرب دمه، ومثل تسمية أحدهم لحمارين من حمر الرحا بأبي بكر وعمر، ويعاقبهما، ويزعم أنّ عقوبتهما عقوبة أبي بكر وعمر.

وتارة يكتبون أسماءهما تحت أرجلهم حتى أنّ بعض العُمّال جعل يضرب رجلي من فعل ذلك، ويقول: إنّما ضربت أبا بكر وعمر.

ومنهم من يُسمّى كلبه أبا بكر أو عمر ويلعنهما، ومنهم من يعظم أبا لؤلؤة المجوسي حيث قتل عمر.

ومن حماقاتهم جعلهم المشاهد وأنّ فيها موتى من أهل البيت، فكم قد صدر منهم الكذب على الناس وقد يكون ذلك القبر قبر كافر أو غيره من الناس.

ومن ذلك أنّ بعضهم لم يوقد بعض الحطب لزعمه أنّ دم الحسين عليه السلام وقع عليه.

ومن حماقاتهم ما يطول وصفها وينبغي أن يعلم أنّه يوجد في الشيعة أضعاف ما ذكر من الخصال والفعال المذمومة، لكن ليس جميعه في إماميتهم وفي الزيدية، ولكن لمّا كان أصل مذهبهم مبنيّاً على الجهل صار جهلهم وكذبهم أكثر من سائر الفرق[1]، انتهى ما يتعلّق بما نبّهنا عليه من الفصل ملخّصاً.

---

(١) منهاج السنّة ج١: ص ٢١ ـ ٣٨.

[قلت]:

وفيه من إثارة وإيقاد نار الفتنة، والمباغضة بين غفلة المسلمين وجهلتهم ما ليس يخفى حتى على البليد، والعاقل المنصف يعلم بأنّ هذه بأجمعها مفتريات، وجملة منها لن تصدر، على فرض صدورها من ذي شعور عاقل، بل من أبله بليد ليس له لياقة لمعرفة الحقّ من الباطل.

وبالجملة: فنقول له: لِمَ لم تنصف من رددت عليه بدون حجّة تلزمه بها ونسبت إلى أهل مذهبه الطامات التي هم منزّهون عنها؟

أما علمت من أوّل منهاجه[1] بأنّه رجل إمامي اثني عشري فيلزم أن ترُدَّ عليه من هذه الجهة، وتُميّز بينه وبين غيره من الفرق التي تسمّت باسم الشيعة، فإنّها فرق عديدة معروفة شايعة بين الناس، وجميعها عند من رددت عليه ضالة جارية على الباطل مجانبة للحقّ[2].

---

(١) كتاب منهاج الكرامة في إثبات الإمامة (للعلامة الحلّي) (م / ٧٢٦). انظر الذريعة ج٢٣: ص١٧٢، رقم ٨٥٣٤.

(٢) لايخفى على الباحث الخبير أنّ المذاهب المنتسبة إلى الشيعة ليست من الشيعة، وأنّ عقيدة الشيعة نقيّة واضحة كالشمس لا لبس فيها ولا غموض ولا تغيير ولا تبديل، في جميع الأحقاب والآباد، ولكن ظهرت مذاهب بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم زعمت أنّها من الشيعة والناس على ضوء السياسة الحاكمة آنذاك نسبوهم إلى الشيعة في حين أنّ معظم هذه المذاهب كانت ناشئة من الأغراض السياسيّة والدواعي الدنيويّة التي جهدت على تشويه واقع الشيعة وإبعادهم عن المجتمع لئلا تتبلور أفكارهم وما ينشدونه من الإصلاح الشامل لجميع شعوب الأرض بإشاعة العدل والأمن والرخاء بين الناس، ومن الواضح لدى الخبير أنّ الشيعة تكوَّن

⬅ فيما فجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعوته الخلاقة الهادفة إلى مجتمع سليم متوازن في سلوكه واجتماعه واقتصاده فطلب منهم أن يتخذوا علي بن أبي طالب عليه السلام وزيراً وخليفة ووصيّاً له لتمتدّ تعاليمه بعد رحيله ومن بعده الأئمة الطاهرين عليهم السلام ناشراً لأهدافه ومبادئه... ومن ذلك اليوم تأسّس التشيّع على الولاء لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام والإقرار بولايته.

وقد آمنت كوكبة من أعلام الصحابة والمساهمين في بناء الإسلام بهذه الدعوة العظيمة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرّت بإمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وانّه وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخليفته على أُمته ومن بينهم سلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري والمقداد بن الأسود الكندي وعمّار بن ياسر، كما عن أبي حاتم السجستاني المتوفى (سنة ٢٠٥ هـ) ذكر في كتابه الزينة في الجزء الثالث منه قائلاً: إنّ لفظ الشيعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان لقب أربعة من الصحابة وهم سلمان وأبو ذر والمقداد وعمّار، فهؤلاء اعتنقوا الإسلام حسب ما أنزله الله على نبيه، ورفضوا بيعة الحكام الذين انحرفوا عن الحقّ وعن حقيقة الإسلام وتعاليمه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فجعلهم الحكّام الأُموية والعباسية جبهة معارضة ضدهم، وقد اتهموهم بغير إنصاف بتهم رخيصة لا قيمة لها في المقاييس والموازيين العلمية، وأضغطوا عليهم فقدّمت الشيعة في سبيل مبادئها المزيد من الضحايا والقرابين خالصة لوجه الله، وكان في طليعتهم ريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبو الشهداء والأحرار الإمام الحسين عليه السلام، فقد ثار في وجه حفيد أبي سفيان وابن معاوية يزيد فاجر بني أُمية الذي استهتر بقيم الإسلام، فاستشهد الإمام ـ سلام الله عليه ـ مع الصفوة الطاهرين من أهل بيته وأصحابه.

ثمّ اقتضت سياسة الحاكمة على إلصاق مذاهب سياسية إلى الشيعة، وذلك للاستناد على فضائل أئمة أهل البيت عليهم السلام وما يتمتع بهم الأُمة من المواهب والعبقريات بترويج المذاهب التي ليس فيها روح الإسلام ولا جوهرته النفيسة، وكان موقف أئمة الأطهار عليهم السلام مع هذه المذاهب ودعاة الالحاد موقف صراحة وشدة، فحكموا بالبراءة منهم بل وفي بعض الأحيان حكموا بإباحة دمائهم وأحكام الكفر عليهم لئلّا تنحرف الأُمة بالتيارات السياسية، وقد انتبه كثير من الناس بفعل الأئمة عليهم السلام في قبال جهود أعداء الإسلام والشيعة بحيث إن لم تبق من تلك المذاهب والفرق المنتسبة إلىٰ الشيعة إلّا قليل، والمهم أنّ إطلاق الشيعة حتى في زماننا ⬅

بل وبعضها كفرها معلوم، مثل الغالية[١]، ومن قاربها في جحد بعض ضروريات

⇦ تنصرف إلى الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وأمّا غيرهم فلا يطلق عليهم إلّا بالقرينة والمجاز فلاحظ.

(١) من المؤسف حقّاً أنّه قد ظهرت على مسرح الحياة الإسلامية مشكلة الغلاة وهي في واقعها خروج عن الإسلام ومروق عن الدين، وقد ظهر هذا اللون المفجع في أيام الخلافة الظاهرية للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حينما شاعت فضائله ومآثره وما يتمتع به من المواهب والعبقريات، فغالى فيه بعض الجهّال فزعموا أنّه الله، وقد قالوا له: أنت هو، فقال لهم: من هو؟ فأجابوه: أنت الله، ففزع الامام من ذلك، فأمر بنار فأجّجها وأحرقهم فيها وهم يقولون الآن صح عندنا أنّك الله؛ لأنّه لايعذّب بالنار إلّا الله، وفي ذلك يقول:

لمّا رأيت الأمر أمراً منكراً أجّجت ناراً ودعوت قنبرا

(انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الاندلسي (م / ٤٥٦) ج٤: ص١٨٦)

وقد شاعت حركة الغلو في العصر الأُموي والعباسي بصورة متسعة إيجابية، وقد ساعدت الحكومات الأُموية والعباسية تلك الفرق، وساهمت في نشر أفكارها وعقائدها الفاسدة، وذلك لتشويه عقيدة الشيعة القائمة على الحق والمناهضة للظلم والجور.

وكان موقف أئمة أهل البيت عليهم السلام مع الغلاة بالشدة والصراحة، فحكموا بالبراءة منهم وبإباحة دمائهم وترتيب أحكام الكفر عليهم، فنتعرّض هنا لموقف بعض الأئمة عليهم السلام معهم:

فإنّ ممن دعى إلى الإلحاد هو أبو الخطاب محمد بن مقلاص الأسدي الذي اشتهر بكنيته، وظهر بالكوفة وهو من أعداء الإسلام ودعاة الإلحاد، وقد دعا إلى الوهية الإمام الصادق عليه السلام، ولما بلغ الأمر إلىٰ الإمام عليه السلام أمر شيعته بالابتعاد عنه والبراءة منه.

فقد روى عيسى بن أبي منصور قال: سمعت أبا عبدالله الصادق عليه السلام يقول: «اللّهم العن أبا الخطاب فإنّه خوّفني قائماً وقاعداً وعلى فراشي، اللهم أذقه حرّ الحديد» (اختيار معرفة الرجال ج٢: ص ٥٧٦، ح ٥٠٩).

ولمّا وجد ذلك أبا الخطاب من الإمام الصادق عليه السلام دعا إلىٰ تأليه نفسه فأوجد حزباً فأغراهم بأكاذيبه وأضاليله ودَجَلِهِ، فقد روى عنبسة بن مصعب بعض أكاذيبه، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «أيّ شيء سمعت من أبي الخطاب؟» فقال: سمعته يقول: إنّك وضعت يدك ⇦

على صدره وقلت له: عه ولا تنس وأنت تعلم الغيب، وأنّك قلت: هو عيبة علمنا، وموضع سرّنا، أمين على أحيائنا وأمواتنا، فتأثر الإمام الصادقعليه السلام وقال: «لا والله ما مس من جسدي جسده، وأمّا قوله: إنّي قلت: إنّي أعلم الغيب، فوالله الذي لا إله إلّا هو ما أعلم الغيب، ولا آجرني الله في أمواتي، ولا بارك لي في أحيائي، إن كنت قلت له: وأمّا قوله إنّي قلت له: هو عيبة علمنا وموضع سرّنا وأمين على أحيائنا وأمواتنا فلا آجرني الله في أمواتي ولا بارك لي في أحيائي إن قلت له من هذا شيئاً». (انظر اختيار معرفة الرجال ج٢: ص٥٧٩ ح ٥١٥).

ولقد كشف الإمامعليه السلام أضاليله ودَجَلَهُ وحذّر المسلمين من شروره وخداع حزبه، وقد أحاط به الفشل، ومني بالخيبة والخسران.

ومن أقطاب الغلاة الملحدين المغيرة بن سعيد مولى بجلية فقد ألّه الإمام أمير المؤمنينعليه السلام على ما قيل، وكان مشعوذاً وقد ادّعى النبوّة لنفسه، ومن شعوذته أنّه كان يخرج إلىٰ المقبرة فيتكلّم فيرىٰ مثل الجراد على القبور، وقد زعم أنّه يحيي الموتى بالاسم الأعظم ويري الناس أشياء من المخاريق (انظر لسان الميزان ج٦: ص٧٦)، وكان ماهراً في دَسّ الأحاديث وافتعالها على أهل البيتعليهم السلام، يقول الإمام الصادقعليه السلام: «كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب فيدفعونها إلىٰ المغيرة وكان يدُسّ فيها الكفر والزندقة ويسندها إلىٰ أبي ثم يدفعها إلى أصحابه ثمّ يأمرهم أن يبثوها في الشيعة، فكلّ ما كان في كتب أبي من الغلو فذاك ممّا دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم» (اختيار معرفة الرجال ج٢: ص٤٩١، ح٤٠٢).

وقد تضافرت الأخبار من الإمامعليه السلام في لعنه فقد روى عبد الرحمن بن كثير قال: قال أبو عبداللهعليه السلام يوماً لأصحابه: لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن الله يهودية كان يختلف إليها، يتعلّم منها السحر والشعبذة والمخاريق، إنّ المغيرة كذب على أبي فسلبه الله الإيمان، وأنّ قوماً كذبوا عليّ ما لهم؟ أذاقهم الله حرّ الحديد، فوالله ما نحن إلّا عبيد الذي خلقنا واصطفانا...» (انظر اختيار معرفة الرجال ج٢: ص٤٩١، ح ٤٠٣).

وقد فشل المغيرة في دعواه بمواجهة الإمامعليه السلام له وانتهت حياته الأثيم، فهؤلاء بعض الدعاة إلى الغلو الذين كادوا أن يقضوا على الإسلام وحاولوا تشويه عقيدة الشيعة والحطّ من

الدين، بل ولِمَ لم ينصف من مدحه على منهاجه ومن سعى في طبعه ومن طبعه ونشره في عدم تهذيبه من المفتريات التي نسبت إلى اثني عشرية الشيعة حفظاً لصاحب الردّ، ولهم من العار والخزي الذي يلحقهم من الفريات التي فيه على عباد الله الصالحين ودعاة الخلق إلى الدين القويم، وسُنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الرؤوف بالمؤمنين الرحيم.

أما علمتم يا جمهور أهل القبلة أنّ منهاجكم قد نشر فصار بأيدي اثني عشرية الشيعة، فغدى بما فيه للسخرية بكم من الشيعة ذريعة، فقال العامي العارف بأُمور مذهبه منهم: هذه صحف مشيّدي مذهبنا منشورة[1]، وعند من تسمّى بأهل السُنّة وغيرهم مشهورة من تفسيرها وحديثها وفقهها وأُصولها وغير ذلك، وهي منزّهة عن هذه المفتريات الفاضحة لمفتريها.

ألم تناد صحفهم في الفقه قديماً وحديثاً وفي الحديث باستحباب الصلاة

قيمها وكانوا مدفوعين بحقدهم على الإسلام وعلى حماته الأئمّة الأطهار عليهم السلام.

وعلى أيّ حال فلا علاقة للغلو والغلاة بالشيعة، وأنّهما على طرفي نقيض، فقد حكم الأئمة أهل البيت عليهم السلام بكفرهم والبراءة منهم وأنّهم خصوم الإسلام وأعداء أهل البيت عليهم السلام.

ثمّ إنّه قد أجمع علماء الإمامية وفقهائهم تبعاً لأئمتهم عليهم السلام على نجاسة الغلاة وعدم جواز تغسيل موتاهم وعلى تحريم إعطائهم الزكاة، وعلى أنّه لا تحل أن يتزوج المسلمة بالغلاة ولا للمسلم أن يتزوج الغالية، مع أنّ الإمامية أجازوا الزواج الكتابية (انظر جواهر الكلام ج ٣٠: ص٢٨). وأجمعوا أيضاً على أنّ المسلمين يتوارثون وإن اختلفوا بالمذاهب والأُصول والعقائد، وقالوا: يرث المحق من المسلمين من مبطلهم ومبطلهم من محقهم ومبطلهم، إلّا الغلاة يرث منهم المسلمون، ولا يرثون من المسلمين (انظر الجواهر والعروة ووسيلة النجاة وغيرها من الكتب الفقهية في باب الإرث).

(١) انظر الفتاوى الحديثة (لابن حجر المكي): ص٨٦.

أوّل وقتها وبيان زيادة المثوبة على ذلك[١].

وهذه جماعاتهم يشاهدها ولو من له أدنى نور بصر يعرف به أوّل وقت المغرب فإنّه يجدها مستعدّة لدخول أوّل وقت، فإن دخل قام المؤذن فأذّن، ثم أُقيمت الصلاة، هذه حالهم ينظرها بعينه السُنّي وغيره في العتبات العاليات وغيرها

---

(١) اتفق جميع علماء الإمامية الاثني عشرية على استحباب الصلاة في أوّل وقتها، وذلك للروايات الكثيرة الواردة عن النبيﷺ والأئمة الأطهارعليهم السلام في المجاميع الحديثيّة المعروفة لدى الشيعيّة.

منها: ما رواه الذريح المحاربي عن أبي عبداللهعليه السلام قال: «قال جبرئيل لرسول اللهﷺ أفضل الوقت أوّله» (الوسائل ج٣: ص٨٨، ب ٣ من المواقيت، ح ٨).

ومنها: ما رواه ابن وهب عن أبي عبداللهعليه السلام قال: قال أبو عبداللهعليه السلام: «لكل صلاة وقتان، وأوّل الوقت أفضلهما» (الوسائل ج٣: ص٨٩، ب ٣ من المواقيت، ح ١١).

ومنها: ما رواه زرارة قال: قال أبو جعفرعليه السلام: «أعلم أنّ أوّل الوقت أبداً أفضل فتعجل الخير ما استطعت» (الوسائل ج٣: ص٨٨، ب ٣ من المواقيت، ح ١٠).

ومنها: ما رواه قتيبة الأعشى عن أبي عبداللهعليه السلام: قال: «إنّ فضل الوقت الأوّل على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا» (الوسائل ج٣: ص٨٩، ب ٣ من المواقيت، ح ١٥).

ومنها: ما رواه عمار الساباطي عن أبي عبداللهعليه السلام قال: «من صلى الصلوات المفروضات في أوّل وقتها وأقام حدودها رفعها الملك إلى السماء بيضاء نقيّة وهي تهتف به، وتقول: حفظك الله كما حفظتني، واستودعك الله استودعتني ملكاً كريماً، ومن صلّاها بعد وقتها من غير علة ولم يقم حدودها رفعها الملك سوداء مظلمة، وهي تهتف به ضيّعتني ضيّعك الله كما ضيّعتني، ولا رعاك الله كما لم ترعني»، ثمّ قال الإمام الصادقعليه السلام: «إنّ أوّل ما يسأل عنه العبد إذا وقف بين يدي الله عزوجل الصلوات المفروضات، ومن الزكاة المفروضة، وعن الصيام المفروض، وعن الحج المفروض، وعن ولايتنا أهل البيت». (الوسائل ج٣: ص٩٠، ب ٣ من المواقيت ح ١٧).

إلى غير ذلك من الروايات، وقد عرفت منها بوضوح فضيلة أوّل الوقت، وهذا مما لا خلاف فيه بين علماء الشيعة، فلاحظ.

من المدن والقرى التي يسكنونها وهم يصلّون هذه الصلاة وغيرها بمنظر ومرأى من الخلق، وليس يقدر على جحد ذلك سوى من خذله الله فأذهب حياءه فأخذ يفتري وينكر المحسوسات بالبصر، ومن يعتني بقول من هذه حاله في الجُرأة على البهتان.

ومثل هذه مسألة الجهاد فلينظر من في قلبه ريب إلى ما حروره فيه[١]،

---

(١) اتفق علماء الإمامية الاثني عشرية على أنّ الجهاد فرض من فرائض الإسلام التي ندب إليها الكتاب والسنّة. والآيات الواردة في وجوبه في غاية الكثرة، بل لعلّك لاتجد موضوعاً مثله في كثرة الآيات الواردة فيه. منها: قوله تعالىٰ: ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾ (سورة البقرة: ٢١٦) ومنها قوله تعالىٰ: ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ (سورة التوبة: ٥) ومنها قوله تعالىٰ: ﴿يا أيّها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم﴾ (سورة التوبة: ٩) وغيرها.

والأخبار والروايات الواردة في وجوبه وفضله وحدوده وشرائطه وأحكامه كثيرة جداً بحيث لايمكن إحصاؤها فإنّها بالغة عن حدّ التواتر:

منها: ما رواه عمر بن أبان عن أبي عبدالله عليه‌السلام قال: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم: الخير كلّه في السيف، وتحت ظل السيف، ولا يقيم الناس إلّا السيف والسيوف مقاليد الجنّة والنار». (الوسائل ج١١: ص٥، ب ١ من جهاد العدو، ح ١).

ومنها: ما رواه سماعة عن أبي جعفر الباقر عليه‌السلام قال: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم: فوق كلّ ذي برّ برّ حتى يقتل الرجل في سبيل الله، فإذا قتل في سبيل الله فليس فوقه برّ». (الوسائل ج١٥: ٢١٦، ب ١٠٤ من أحكام الأولاد، ح ٤).

ومنها: ما رواه عبد الرحمن السلمي قال: قال أمير المؤمنين عليه‌السلام: «... أما بعد فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنة فتحه الله لخاصّة أوليائه...» (الوسائل ج١١: ص٨، ب ١ من جهاد العدو، ح ١٣).

ومنها: ما عن أمير المؤمنين عليه‌السلام أيضاً قال: «إنّ أفضل ما توسّل به المتوسّلون إلى الله تعالىٰ الإيمان به وبرسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم والجهاد في سبيله فإنّه ذروة الإسلام» (نهج البلاغة ج١:

⬅ ص٢١٦، الخطبة رقم ١١٠ بتحقيق محمد عبده).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال فراجع المجاميع الحديثيّة من كتب الشيعة في باب الجهاد هذا، والجهاد على قسمين: ١ـ الجهاد الابتدائي. ٢ـ الجهاد الدفاعي. فإنّ الجهاد قد يكون للدعاء إلى الإسلام، وقد يكون للدفاع، وهو في قبال الهجوم ضد الإسلام والمسلمين. والقسم الثاني منه على نوعين:

الأوّل: هو الدفاع في قبال هجوم الأجانب والكُفّار، لئلا يتسلطوا على بلاد المسلمين وشؤونهم.

النوع الثاني: الدفاع عن مراكز التوحيد ودفع الفساد والمفسدين وإقامة دعائم الإسلام في بلاد المسلمين.

فالجهاد الدفاعي بكلا قسميه لايعتبر فيه إذن الإمام المعصوم، بل يجب على المسلمين ذلك مطلقاً، وهذا أيضاً قد قام عليه إجماع الإمامية الاثني عشرية ويدلّ عليه من الآيات قوله تعالىٰ: ﴿ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ (سورة البقرة: ٢٥١)، وقوله تعالىٰ: ﴿اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأنّ الله على نصرهم لقدير... ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لهُدمت صوامع﴾ (سورة الحج: ٣٩ ـ ٤٠) إلى غير ذلك من الآيات فإنّها تدلّ بوضوح على أنّ الدفاع عن بيضة الإسلام وحوزه المسلمين ودفع فساد المفسدين وإقامة دعائم الإسلام واجب من الواجبات الشرعية.

وممّا يدلّ عليه الروايات الواردة: منها: ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: أنّه قد بلغه أنّ رجلاً من أهل الشام كان يدخل على المرأة المسلمة والأُخرىٰ المعاهدة، فينتزع حجلها وقلبها وقلائدها ورعائها، ما تمنع منه إلّا بالاسترجاع والاسترحام، ثمّ انصرفوا وافرين ما نال رجلاً منهم كلّهم ولا أُريق لهم دم، فقال عليه السلام: «لو أنّ امرءً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً، بل كان به عندي جديراً» (نهج البلاغة ج١: ص١٦٥، الخطبة رقم ٢٧) بتحقيق محمد عبده.

وما ورد عن الإمام الحسين عليه السلام حين نزوله بكربلاء قال: «أما بعد فقد علمتم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قال في حياته: من رأىٰ سلطاناً جائراً مستحلاً لحرام الله ناكثاً لعهد الله، مخالفاً

⬅

وإلى أدعية مثل إمامهم زين العابدين عليه السلام وغيره في حق أهل الثغور[١].

وهذه صحفهم في مسألة القبلة وصلاتهم في التوجه إليها[٢].

⬅ لسنّة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، ثمّ لم يغيّر بقول ولا فعل كان حقيقاً على الله أن يدخله مدخله وقد علمتم أنّ هؤلاء القوم قد لزموا طاعة الشيطان وتولّوا عن طاعة الرحمن وأظهروا الفساد وعطّلوا الحدود واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله وحرّموا حلاله...» (رواه العلامة المجلسي في البحار عن المناقب لابن شهر آشوب ج٤٤: ص٣٨١).

وكذا الطبري في تاريخه ج٤: ص٣٠٤ في حوادث سنة ٦١ من الهجرة، وابن الأثير في الكامل ٤: ص٤٨ وغيرهم وإلى غير ذلك من الروايات الواردة في المقام وهي كثيرة جداً، وليس يخفى على الخبير بأنّ الله سبحانه وتعالى هو ينصر عباده المجاهدين والنصر غير الظفر المحتوم على العدو، بل أنّ الله سبحانه وتعالى قد ينصر أولياؤه بإيمانهم والربط على قلوبهم وإلقاء الرعب في قلوب أعدائهم والفوز للوصول إلى أغراضهم وأهدافهم السامية، كما حدث ذلك في نهضة الإمام الحسين عليه السلام فإنّه مع أصحابه وأنصاره الكرام استشهدوا في سبيل إنقاذ الدين الحنيف من براثن آل أبي سفيان الذين كادوا أن يقضوا على الإسلام ويحرّفوه عن مواضعه الإلهية بأعمالهم الإلحادية خاصّة يزيد بن معاوية وأعوانه الذين استهدفوا إرجاع الأُمة إلى عصر الجاهليّة بصورة علنيّة، ولكن الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه الكرام قد رووا بدمائهم شجرة التوحيد والنبوّة وفضحوا يزيد وحزبه وسلفه الفاسقين وكشفوا عنهم الستار وعرفوهم للمسلمين وهو عليه السلام أُسوة للشيعة.

وكيف كان فالجهاد الدفاعي من الواجبات الشرعية والتشكيك فيه تشكيك فيما يحكم به الكتاب والسنّة، بل العقل والفطرة البشريّة أيضاً يحكمان بوجوبه.

وأمّا الجهاد الابتدائي فقد دلّت الأخبار والفتاوى من علماء الشيعة على اشتراط إذن الإمام المعصوم فيه، ولكن قد خالف في ذلك بعض العلماء الإماميّة الاثني عشرية (راجع منهاج الصالحين للسيد الخوئي ج١: ص٣٦٠ ـ ٣٦٦) فإنّ جماعة منهم أثبتوا جواز الجهاد الابتدائي حتى في عصر الغيبة بإذن الفقيه الجامع للشرائط. فلاحظ.

(١) انظر الصحيفة السجادية: ص١٥٥، رقم الدعاء ٢٧.

(٢) اتفق علماء المسلمين قاطبة على أنّ قبلة المسلمين هي الكعبة المعظمة التي جعلها الله ⬅

وفي بيان وجوب الطمأنينة فيها حال القيام وحال الركوع وحال السجود، وحال التشهّد والتسليم، وعلى ذلك جرى عملهم، فمن لم يستقرّ في شيء من ركوعه وسجوده وغير ذلك عن علم وعمد فصلاته باطلة، فمن الذي شاهد اثني عشريّاً في صلاته ينود(١)؟ وهذه صحفهم وسيرتهم تشهد بما بيناه(٢).

قياماً للناس وقبلة للمصلّين، فيجب على المصلّين أن يتجهوا إليها إن كانوا يروها، وإن لم يروها بعينهم فيتجهوا إلى جهتها، وهذا ممّا لا خلاف فيه بين المسلمين كافة، بل إنّه من ضروريات الدين.

وقد صرح بذلك علماء الاثني عشرية في كتبهم وعلى سبيل المثال راجع كتاب المقنعة للشيخ المفيد (م / ٤١٣): ص٩٥. والمؤتلف والمختلف لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (م / ٤٦٠) ج١: ص٩٦. والمبسوط في الفقه الإمامية للشيخ الطوسي ج١: ص٧٧. والسرائر لابن إدريس الحلي (م / ٥٩٨) ج١: ص٢٠٤. وشرائع الإسلام للمحقق الحلي (م / ٦٧٦) ج١: ص٥٥. وقواعد الأحكام للعلامة الحلي (م / ٧٢٦) ج١: ص٢٥٠ وإرشاد الأذهان للعلّامة الحلي ج١: ص٢٤٤. ومختلف الشيعة للعلامة الحلي ج٢: ص٦٠. والدروس للشهيد الأوّل (م / ٧٨٦) ج١: ص١٥٨. ومهذب البارع في شرح مختصر النافع لابن فهد الحلي (م / ٨٤١) ج١: ص٣٠٤. وجامع المقاصد في شرح القواعد للمحقق الكركي (م / ٩٤٠) ج٢: ص٥٩. ومجمع الفائدة في شرح الإذهان للمحقق الاردبيلي (م / ٩٩٣) ج٢: ص٥٧. ومدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام للسيد محمد العاملي (م / ١٠٠٩) ج٣: ص١١٨. والحدائق الناضرة للمحقق البحراني (م / ١١١٨) ج٦: ص٣٦٨. ورياض المسائل للسيد علي الطباطبائي (م / ١٢٣١) ج٣: ص١١١. ومستند الشيعة للمحقق النراقي (م / ١٢٤٥) ج٤: ص٢٠٦. وجواهر الكلام للشيخ الجواهري (م / ١٢٦٦) ج٨: ص٣. ووسيلة النجاة للسيد أبو الحسن الاصفهاني (م / ١٣٦٥) ج١: ص١٤٦، وغير ذلك.

(١) تَنَوَّد الغصن أي تحرك، ناد الرجل ينود إذا حرك رأسه وأكتافه.

(٢) لايخفى على الباحث الخبير أنّ الطمأنينة واجبة في حال ذكر الواجب من الصلاة وحال الركوع والسجود والتشهّد والسلام وغير ذلك باتفاق علماء الإمامية الاثني عشرية، بل قال

ومثل ذلك نسبته نفي العدّة عن نسائهم، فهذه صحفهم وسيرتهم تنادي بكذب ذلك[١]، نعم غير المدخول بها واليائسة بمجرد ما طلقتا تبينان من دون

➲ الشيخ الطوسي رحمه الله في الخلاف: إنّها ركن من أركان الصلاة. (انظر الخلاف ج١: ٣٤٨)، ولأجل وضوح الأمر لاحظ الغنية لابن زهرة الحلبي (م / ٥٨٥): ص٧٩. وشرائع الاسلام للمحقق الحلي (م / ٦٧٦) ج١: ص٦٧. والمعتبر في شرح المختصر للمحقق الحلي ج٢: ص ١٩٤. وقواعد الأحكام للعلامة الحلي (م / ٧٢٦) ج١: ص٢٧٥. وإرشاد الأذهان للعلّامة الحلي ج١: ص٢٥٤. والدروس للشهيد الأوّل (م ٧٨٦) ج١: ص١٧٧ ـ ١٧٨. ومسالك الأفهام إلىٰ تنقيح شرائع الإسلام للشهيد الثاني (م / ٩٦٥) ج١: ص٢١٤. والمهذب البارع في شرح مختصر النافع لابن فهد الحلي (م / ٨٤١) ج١: ص٣٧١. وجامع المقاصد في شرح القواعد للمحقق الكركي (م / ٩٤٠) ج٢: ص٢٨٤. ومجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الإذهان للمحقق الأردبيلي (م / ٩٩٣) ج٢: ص٢٥٣. ومدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام للسيد محمد العاملي (م / ١٠٠٩) ج٣: ص٣٨٧، وغير ذلك.

(١) انظر الهداية للشيخ الصدوق (م / ٣٨١): ص٢٧٧. والمبسوط في فقه الإمامية لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (م / ٦٤٠) ج٥: ص٢٣٤. والنهاية في مجرد الفقه والفتاوى للشيخ الطوسي: ص٥٣١. والسرائر الحاوي لتحرير الفتاوىٰ لابن إدريس الحلّي (م / ٥٩٨) ج٢: ص٧٣١. وشرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام للمحقق الحلي (م / ٦٧٦) ج٣: ص٣٣. ومختلف الشيعة في أحكام الشريعة للعلّامة الحلي (م / ٧٣٦) ج٧: ص٤٦٣، وتحرير الأحكام للعلّامة الحلي ج٤: ص١٥١. وقواعد الأحكام للعلّامة الحلي ج٣: ص١٣٨. وإيضاح الفوائد في شرح القواعد لمحمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (م / ٧٧١) ج٣: ص٣٣٥. ومهذب البارع في شرح مختصر النافع لابن فهد الحلّي (م / ٨٤١) ج٣: ص٤٧٩. وغاية المراد في شرح الإرشاد للشهيد الأوّل (م / ٧٨٦) وحاشية الإرشاد للشهيد الثاني (م / ٩٦٥) ج٣: ص٢٣٨، ومسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام للشهيد الثاني ج٩: ص٢١٣. وكشف اللثام للفاضل الهندي (م / ١١٣٧) ج٨: ص٩٠. وجواهر الكلام للمحقق الجواهري (م / ١٢٦٦) ج٣٢: ص٢١١. وتكملة عروة الوثقى ج١: ص٥٣. ووسيلة النجاة للسيد أبو الحسن الاصفهاني (م / ١٣٦٥) ج٢: ص٤٤١. وجامع المدارك في شرح مختصر النافع للسيد أحمد الخوانساري ج٤: ٥٤٢، وغير ذلك.

عدّة، وقد وردت على ذلك أخبار أهل البيت عليهم السلام من طرقهم[١].

---

(١) اتفق علماء الإمامية على أنّ غير المدخول بها أو من بحكمها من الصغيرة واليائسة لا عدّة عليها عدا المتوفى عنها زوجها.

قال صاحب الجواهر: بلا خلاف أجده في شيء من ذلك، بل الإجماع بقسميه عليه... (الجواهر ٣٢: ص ٢١٢).

واستدلّوا على ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة﴾. (سورة الأحزاب: ٤٩).

فإنّ الله سبحانه وتعالىٰ قد بيّن في هذه الآية الكريمة حكماً استثنائياً من حكم عدّة النساء المطلّقات، وهو أنّ الطلاق إن وقع قبل الدخول فلا تلزم العدّة.

والروايات الكثيرة الواردة في المقام بالغة عن حدّ الاستفاضة.

منها: ما رواه زرارة عن أحدهما عليهما السلام: في رجل تزوَّج بكراً ثمَّ طلّقها قبل أن يدخل بها ثلاث تطليقات كلّ شهر تطليقة، قال: «بانت منه في التطليقة الأُولىٰ واثنتان فضل، وهو خاطب يتزوَّجها متى شاءت وشاء بمهر جديد»، قيل له: فله أن يراجعها إذا طلّقها تطليقة قبل أن تمضي ثلاثة أشهر؟ قال: «لا إنّما يكون له أن يراجعها لو كان دخل بها أوّلاً، فأمّا قبل أن يدخل بها فلا رجعة له عليها قد بانت منه ساعة طلّقها». (الوسائل ج١٥: ص٤٠٥، ب ١ من العدد، ح ٢).

ومنها: ما رواه جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام: في الرجل يطلّق الصبية التي لم تبلغ ولا يحمل مثلها وقد كان دخل بها والمرأة التي يئست من المحيض وارتفع حيضها فلا يلد مثلها قال: «ليس عليهما عدة وإن دخل بهما» (الوسائل ج١٥: ص٤٠٦، ب ١ من العدد، ح ٣).

ومنها: ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «ثلاث تتزوَّجن على كلّ حال: التي لم تحض ومثلها لا تحيض»، قال: قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا أتىٰ لها أقل من تسع سنين، والتي لم يدخل بها، والتي قد يئست من المحيض ومثلها لا تحيض، قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا كان لها خمسون سنة» (الوسائل ج١٥: ص٤٠٦، ب ١ من العدد، ح ٤).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال فإنّها تدلّ بالصراحة، علىٰ أنّ غير المدخول بها واليائسة والصغيرة ليس عليهن عدّة، فلاحظ.

ونسبته تحريف الفرقان العظيم إلى الشيعة من أعظم الفريات[١]، فإنّهم

(١) لايخفى على الباحث المنصف أنّ ما يُنسب إلى الشيعة القول بتحريف القرآن هو مجرّد تشنيع وتهويل، وليس له في معتقدات الشيعة وجود.

أوّلاً: لأنّه قد أجمع المسلمون من الشيعة وأهل السنّة عملاً على أنّ ما بين دفّتي المصحف هو تمام القرآن الشريف، كما يشهد بذلك المصاحف الموجودة والمنتشرة في جميع بلاد الإسلام والمتداولة بين المسلمين قاطبة، فيرون أنّ قراءة القرآن تكون بقراءة السور والآيات المرسومة في تلك المصاحف لايزيدون عليها كلمة ولا ينقصون منها كلمة، وهذا واضح ظاهر، كما أنّ فقهاء الشيعة ذكروا في باب استحباب قراءة بعض السور في الصلاة أو غيرها أنّ المراد بها قراءة السور على الوجه المرسوم في تلك المصاحف من دون زيادة ولا نقيصة، ولذا لاينتهون على لزوم إضافة كلمة إليها أو إنقاص كلمة منها، مع أنّه لو كان فيها ما ليس قراناً للزمهم التنبيه إلى حذفه في الصلاة؛ لأنّ كلام الآدميين ـ غير الذكر والقرآن ـ مبطل للصلاة، وإن كان قد سقط منها شيء من القرآن للزمهم التنبيه على تداركه وقراءته تتميماً للسورة، خصوصاً في الفرائض اليومية؛ لأنّ المعروف من المذهب الإماميّة لزوم قراءة سورة تامة مع الفاتحة في الصلاة.

فسكوتهم عن ذلك شاهد بتسالمهم على أنّ المرسوم من تلك المصاحف هو تمام السور القرآنية المعهودة.

وهذا الإجماع العملي من أقوىٰ الشواهد على موقف المسلمين كافة ـ شيعة وغير شيعة ـ من القرآن المجيد، ولا يقف في مقابله شيء؛ لأنّه يكشف عن أنّ كون القرآن الشريف تمام ما في المصحف الموجود حقيقة.

وقد أقرّ بها المسلمون وعملوا عليها، فالقول بتحريف القرآن في حدّ ذاته شنيع لا يتحمّله مسلم آمن برسالة محمدﷺ سواء كان شيعيّاً أم سنّياً، ولعلّ هذا هو الوجه العقلائي في تأييد قول الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ حيث تكفّل لحفظ القرآن الكريم فقال عزوجل: ﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾. (سورة الحجر: ٩)، وعليه فلا يمكن أن ينقص منه ولا يزيد فيه حرفاً واحداً وهو معجزة نبيناﷺ الخالدة.

وثانياً: أنّه قد تعرّض علماء الشيعة منذ القرن الثالث إلى يومنا الحاضر لموضوع نفي

بالضرورة لم يجمعوه، وجامعه باتفاق المسلمين عثمان، فيلزم من ذلك على فرض صدور تحريف فيه صدوره من عثمان ومن عاونه على جمعه[(١)] وليس فيهم

⬅ التحريف في كتبهم في عدّة من العلوم، ففي كتب الاعتقادات يتطرّقون إليه حينما يذكرون الاعتقاد في القرآن الكريم، وفي كتب الحديث حيث يعالجون الأحاديث الموهمة للتحريف بالنظر في أسانيدها ومداليلها، وفي بحوث الصلاة من كتب الفقه، وفي أحكام قراءة القرآن، وفي مسألة وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن في الصلاة كما تقدّم وغيرها من المسائل في كتب أُصول الفقه عنه ما يبحثون عن حجّية ظواهر الكتاب، وفي باب تعارض الأخبار والترجيح بالكتاب العزيز، فهم في جميع هذه المواضع ينصّون على عدم زيادة ونقصان في القرآن الكريم، وفيهم من يصرّح بأنّ من نسب إلى الشيعة أنّهم يقولون: بأنّ القرآن أكثر من هذا الموجود بين الدفّتين فهو كاذب (انظر كتاب الاعتقادات للشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي الملقّب بالصدوق المتوفى سنة ٣٨١ هـ: ص٩٣). وفيهم من يقول: بأنّ عليه إجماع علماء الشيعة بل المسلمين (انظر التبيان في تفسير القرآن للشيخ محمد بن الحسن الطوسي الملقّب بشيخ الطائفة المتوفى سنة ٤٦٠ ج١: ٣ ذكره في مقدمة تفسيره). وفيهم من يستدلّ على نفي التحريف من الكتاب والسنّة وغيرهما (انظر أجوبة المسائل المهنائية للعلّامة الحلّي المتوفى سنة ٧٢٦: ص١٢١).

ولقد جاء جماعة كثيرة من أعلام الطائفة الإمامية فأكدوا هذه الحقيقة، وقد أطال المرجع الديني آية الله العظمىٰ السيد الخوئي في تفنيد دعوى التحريف في مقدّمة كتابه (البيان في تفسير القرآن)، وقد كتب جماعة في ذلك كتباً مستقلّة منشورة مشهورة، وقد تعرّضوا فيها لكثير من الشواهد على نفي التحريف ومناقشة الأخبار التي سيقت شاهداً على وقوعه، ووجوه تأويلها، ولا يسعنا ذكر جميعها في هذا المجال.

وبالجملة: فإنّ الشيعة الإماميّة تعتقد بعدم تحريف القرآن، وأنّ الكتاب الموجود بين أيدينا هو جميع ما أنزله الله ـ عزوجل ـ على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم من دون أي زيادة أو نقصان، وهذه عقيدة الشيعة في ماضيهم وحاضرهم كما جاء التصريح به في كلمات كبار علماء الشيعة منذ أكثر من ألف عام حتى العصر الأخير، فلاحظ.

(١) لايخفى أنّ ممّا يثير شبهة تحريف القرآن في الأذهان الأحاديث والروايات التي وردت في ⬅

➲ صحاح أهل السنّة ومسانيدهم في باب كيفية جمع القرآن وهي كثيرة، منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه بسنده عن أنس بن مالك قال: إنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها عليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة أو مصحف أن يحرق (صحيح البخاري٦: ص٥٨١، ح ١٤١٣، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن).

أقول: هذا الحديث صريح في أنّ عثمان أعدم المصاحف إلّا مصحف واحد، وهذه القضية ـ بغضّ النظر عن جزئياتها ـ تقتضي الشكّ في القرآن الموجود؛ إذ الاختلاف بينه وبين تلك المصاحف قطعي، فما الدليل على صحّته دونها؟ وأين الوثوق بحصول التواتر لجميع سوره وآياته؟

لاسيّما أنّ أصحاب المصاحف كانوا أفضل وأعلم من زيد بن ثابت في علم القرآن كعبدالله بن مسعود الذي أخرج البخاري عنه أنّه قال: والله لقد اتخذت من رسول الله بضعاً وسبعين سورةً، والله لقد علم أصحاب النبي أنّي من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم. (صحيح البخاري ج٦: ص٥٨٦ ح ١٤٢٥، كتاب فضائل القرآن، باب القُرّاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم).

ثمّ إنّ حديث إحراق عثمان المصاحف يفيدنا كما يظهر منه أنّ القرآن كان غير مجموع على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والصحابة هم الذين تصدّوا لجمعه من بعده صلى الله عليه وآله وسلم، ومن المتسالم عليه بين المسلمين عدم عصمة الأصحاب والعادة تقتضي هناك بعدم التمكن من الإحاطة بجميع ما هم بصدده، فيحتمل قويّاً ضياع بعض الآيات أو السور، وحينئذٍ يقع الشكّ في أن يكون ➲

➲ القرآن الموجود جامعاً لجميع ما أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أو كان هناك بعض الآيات أو بعض السور لم يجمع مع القرآن وقد أحرق في تلك المصاحف كما وقع ذلك بالنسبة إلىٰ آية الرجم حيث ورد: أنّ عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها؛ لأنّه كان وحده. (الإتقان في علوم القرآن ج١:١٨٥، في النوع الثامن عشر. وفي عون المعبود ج١٠: ص٢٠) مضافاً إلى أنّه يظهر من خلال الأحاديث والآثار كثرة تكلّم الصحابة والتابعين في جمع عثمان المصاحف.
فمنهم من طعن في زيد بن ثابت الذي باشر الأمر بأمر عثمان (انظر فتح الباري ج٩: ص١٦).

ومنهم: من طعن في كيفية الجمع (انظر الاتقان في علوم القرآن ج١: ص٣١٦).

ومنهم: من كان يفضّل مصحف غيره من الصحابة تفضيلاً لأصحابها على عثمان في علم القرآن (انظر فتح الباري ج٩: ص١٥ وتفسير الكبير للفخر الرازي ج٢٢: ص٧٤، ذيل آية ٦٣ من سورة طه).

وسار التكلّم من الصحابة والتابعين إلى العلماء والمحدثين فجعلوا يتناظرون في جمع عثمان بين مثبت ومنكر حتى ألّف ابن الأنباري كتابه المعروف الموسوم بـ«الردّ على من خالف مصحف عثمان».

وصفوة القول أنّ الروايات الواردة في كيفية جمع القرآن في كتب أهل السنّة والجماعة مخالف للإجماع القطعي بأنّ القرآن متواتر، فإنّ هذه الروايات تقطع طريق اثبات التواتر؛ إذ أنّها تقول: إنّ إثبات آيات القرآن حين الجمع كان منحصراً بشهادة شاهدين أو بشهادة رجل واحد إذا كانت شهادته تعدل شهادتين، وعلى هذا فاللازم أن يثبت القرآن بالخبر الواحد، وهل يمكن لمسلم أن يلتزم بذلك؟

وبالجملة: لابدّ من طرح هذه الروايات التي تدلّ على أنّ عثمان أو غيره من الصحابة جمعوا القرآن بغير تواتر وقد ثبت ذلك بإجماع المسلمين.

والعجيب أنّ عثمان نفسه طعن في المصحف الذي أمر بتجميعه، كما ورد في الحديث عن عبد الأعلى بن عبدالله بن عامر القرشي قال: لمّا فرغ من المصحف أتىٰ به عثمان فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم أرىٰ شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألسنتها. (كنز العمال ج٢: ص٥٨٦، ح ٤٧٨٤. والدر المنثور ج٢: ص٢٤٦، ذيل الآية ٦٣ من سورة طه)، ولمن أراد ➲

شيعي، وفي الدر المنثور عن أبي عبيد وابن الضريس وغيرهما، عن ابن عمر ما دلَّ على ذهاب كثير منه[١].

وفيه عن البخاري في تاريخه وعن أبي عبيد وابن مردويه وغيرهم عن حذيفة ما دلّ على نقص بعض السور عما كانت عليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[٢].

وفيه عن أبي عبيد وابن المنذر وابن حبان وابن مردويه عن ابن عباس ما دَلّ على تسميتهم سورة التوبة بالفاضحة[٣] من حيث نزول مثالب غالب الناس فيها بأسمائهم[٤].

وفيه عن ابن حبان ما بمعناه عن عمر وقال فيه بما لفظه: حتى ظننا تأتي على آخرنا[٥] إلى غير ذلك ممّا قد ثبت من طرق أهل السُنّة ممّا دلّ على تحريف الفرقان العظيم[٦]

المزيد من البحث في هذا المجال فليراجع كتاب البيان في تفسير القرآن للمرجع الديني آية الله العظمى السيد الخوئي، وكتاب تفسير الميزان للسيد الطباطبائي في ذيل تفسير قوله تعالىٰ: ﴿انّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ (الميزان ج١٢: ص١٠٦).

(١) انظر الدر المنثور ج٥: ص١٧٩، أوّل سورة الأحزاب.

(٢) نفس المصدر المتقدم: ص ١٨٠.

(٣) الدر المنثور ج٣: ص٢٠٨.

(٤) نفس المصدر المتقدم.

(٥) نفس المصدر المتقدم.

(٦) لايخفى على الباحث الخبير أنّ الأحاديث الواردة في كتب أهل السنّة والجماعة الدالّة على نقصان القرآن الكريم كثيرة من حيث العدد وصحيحة من حيث الإسناد وواضحة من حيث الدلالة.

أمّا الكثرة في العدد فقد اعترف بها بعضهم كالآلوسي (انظر روح المعاني ج١: ص٢٥)

➲ واعتراف بعضهم بأنّها ليست بقليلة كالرافعي (انظر إعجاز القرآن: ص٤٤) وغيرهم من أعيان علماء أهل السنّة والجماعة.

أمّا الأحاديث الواردة في كتبهم في نقصان القرآن: فمنها: ما يتعلّق بالسور، ومنها: ما يتعلّق بالآيات وأجزائها، وإليك الأحاديث الواردة حول نقصان سورة الأحزاب:

منها: ما رواه السيوطي بقوله: أخرج عبد الرزاق في المصنّف الطيالسي، وسعيد بن منصور، وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند، وابن منيع والنسائي، والدارقطني في الإفراد، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، والحاكم ـ وصححه ـ وابن مردويه، والضياء في المختارة: عن زرّ، قال: قال لي أُبّي بن كعب: كيف تقرأ سورة الأحزاب ـ أو كم تعدّها ـ؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية، فقال أُبي: قد رأيتها وأنّها لتعادل سورة البقرة وأكثر من سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم» فرفع منهما ما رفع (الدُرّ المنثور ج٥: ص ١٧٩).

ومنها: ما رواه المتّقي الهندي عن زر بن حبيش، قال: قال أُبّي بن كعب: يا زرّ: كأيّن يقرأ سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاث وسبعين آية، قال: إن كانت لتضاهي سورة البقرة أو هي أطول من سورة البقرة... (كنز العمال ج٢: ص٥٦٧، ح ٤٧٤٣).

ومنها: ما رواه السيوطي بسنده عن عائشة، أنّها قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مئتي آية، فلمّا كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّا على ماهو الآن. (الاتقان في علوم القرآن ج٣: ص٨٢. والدر المنثور ج٥: ص١٨٠، وفيه: عن أبي عبيدة في الفضائل وابن الانباري وابن مردويه).

ومنها: ما أخرجه السيوطي عن البخاري في تأريخه عن حذيفة قال: قرأت سورة الأحزاب على النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم فنسيت منها سبعين آية ما وجدتها. (الدر المنثور ج٥: ص١٨٠).

وأمّا الأحاديث الواردة في كتبهم حول نقصان سورة التوبة:

فمنها: ما رواه السيوطي بقوله: أخرج ابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط، وأبو الشيخ والحاكم وابن مردويه، عن حذيفة، قال: التي تسمّون سورة التوبة هي سورة العذاب، والله ما تركت أحداً إلّا نالت منه، ولا تقرأون ممّا كنّا نقرأ إلّا ربعها. (الدر المنثور ج٣: ص٢٠٨).

➲

ومنها: مارواه السيوطي أيضاً بقوله: أخرج أبو الشيخ عن حذيفة، قال: ما تقرأون ثلثها. (الدر المنثور ج٣: ص٢٠٨).

ومنها: ما رواه السيوطي أيضاً بقوله: أخرج أبو عبيد وابن المنذر وأبو الشيخ وابن مردويه، عن سعيد بن جبير، قال: قلت: لابن عباس: سورة التوبة؟ قال: التوبة؟ بل هي الفاضحة! مازالت تنزل فيهم ظنّنا أن لن يبقى منّا أحد إلّا ذكر فيها. (الدر المنثور ج٣: ص٢٠٨).

وروى مثله عن عمر بن الخطاب (انظر الدر المنثور ج٣: ص٢٠٨)، فسورة التوبة كانت في نظر هؤلاء الأصحاب وهم ١ـ عبدالله بن عباس. ٢ـ حذيفة اليمان. ٣ـ عمر بن الخطاب، أضعاف هذا المقدار الموجود في القرآن الفعلي.

وأمّا الأحاديث الواردة في كتبهم الدالة على أنّهم كانوا يشبهون السور في الطول والشدّة بسورة براءة أو يشبهونها بالمسبّحات.

فمنها: ما رواه مسلم في صحيحه والحاكم في مستدركه والسيوطي في الدر المنثور عن مسلم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي عن أبي موسى الأشعري أنّه قال لقرّاء أهل البصرة: وإنّا كنّا نقرأ سورة كنّا نشبّهها في الطول والشدة ببراءة فنسيتها، غير أنّي حفظت منها لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوفه إلّا التراب. وكنّا نقرأ سورة نشبّهها باحدى المسبّحات أوّلها: سبّح لله ما في السماوات، فأنسيناها غير أنّي حفظت منها: ﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تقولوا مالا تفعلون﴾ فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة (صحيح مسلم٣: ص١٠٠ كتاب الزكاة، باب لو أنّ لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً. والمستدرك على الصحيحين ج٢: ص٢٢٤. والدر المنثور ج١: ص١٠٥).

وأمّا ما يتعلّق بالآيات وأجزائها:

فمنها: ما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب أنّه قال: إنّ الله بعث محمداً بالحقّ وأنزل عليه الكتاب، فكان ممّا أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشىٰ إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله. ثمّ إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا

⬅ ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو: إنّ كفراً بكم أن ترغبوا... (انظر صحيح البخاري ج٨: ص٥٨٥، ح ١٦٧٤، كتاب الحدود، باب رجم الجنين من الزنى إذا أحصنت).

ورواه مسلم في صحيحه ج٥: ص١١٦، كتاب الحدود، باب رجم الثيب في الزنى وأحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٤٠ و ٥٥. والدارمي في سننه ج٢: ص١٧٠ وغيرهم.

ومنها: ما رواه مالك بن أنس بسنده عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب:... إيّاكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل: لانجد حدّين في كتاب الله، فقد رجم رسول الله ﷺ، ورجمنا والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها (الشيخ والشيخة فارجموها ألبتّة) فإنّا قد قرأناها. (الموطأ لمالك بن أنس ج٢: ص٨٢٤، ح١٠. ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٣٦ و ٤٣).

ومنها: مارواه ابن ماجة عن عائشة، قالت: نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلمّا مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها (سنن ابن ماجة ج١: ص٦٢٥ ح ١٩٤٤. ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ج٨: ص٦٤، ح ٤٥٨٨. والطبراني في المعجم الأوسط ج٨: ص١٢).

ومنها ما رواه الحاكم في المستدرك بسنده عن مروان بن عثمان عن أبي إمامة بن سهل حنيف: أنّ خالته أخبرته: لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم الشيخ والشيخة فارجموهما البتّة بما قضيا من اللذة (انظر المستدرك على الصحيحين ج٤: ص٤٥٩. ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٦: ص٢٦٥. والسيوطي في الاتقان في علوم القرآن ج٣: ص٨٢). هذا بالنسبة إلى «آية الرجم» واقتصرنا على هذه الروايات حول «آية الرجم» طلباً للاقتصار ولو أردنا أن نذكر كلّها لطال بنا المقام.

وأمّا ما ورد من الروايات حول «آية الرغبة».

فمنها: ما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب أنّه قال في حديث: إنّا كنّا نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم أو: «إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم» (انظر صحيح البخاري ج٨: ص٥٨٥، ح ١٦٧٤، كتاب الحدود، باب رجم ⬅

الحبلىٰ من الزنى إذا أحصنت. ورواه أحمد بن حنبل في مسنده١: ص٥٥).

ومنها: ما رواه السيوطي في الإتقان بقوله: أخرج الضريس عن ابن عباس قال: كنّا نقرأ: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم» أو: «إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم» (انظر الاتقان في علوم القرآن ج٢: ص٤٢).

ومنها: ما رواه السيوطي أيضاً بقوله: أخرج الطيالسي وأبو عبيد والطبراني، عن عمر بن الخطاب، قال: كنا نقرأ «لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم ثمّ قال لزيد بن ثابت: أكـذلك يازيد؟ فقال: نعم» (الإتقان في علوم القرآن ج٣: ص٨٣).

وأمّا ما ورد في الروايات حول آية لو كان لابن آدم واديان:

فمنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي الأسود عن أبيه قـال: بـعث أبـو مـوسى الأشعري إلى قرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمئة رجل قد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقرّاؤهم، فاتلوه ولا يطولنّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب مـن كان قبلكم، وإنّا كنّا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة بـ «ـالبراءة» فأنسيتها، غير أنّي حفظت منها: لو كان لإبن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب. (صحيح مسلم ج٣: ص١٠٠، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً).

ومنها: ما أخرجه السيوطي عن أبي عبيد وأحمد والطبراني في الأوسط والبـيهقي فـي شعب الايمان عن أبي واقد الليثي، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا أُوحي إليه أتيناه فعلّمنا ممّا أُوحي إليه، قال: فجئت ذات يوم، فقال: «إنّ الله يقول: إنّا أنزلنا المال لإقـام الصـلاة وإيـتاء الزكاة، ولو كان لإبن آدم وادٍ من ذهب لأحب أن يكون إليه الثاني ولو كان له الثاني، لأحبّ أن يكون إليهما الثالث، ولا يملأ جوف إبن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب» (الدُرّ المنثور ج١: ص ١٠٥).

ومنها: ما أخرجه السيوطي ايضاً: عن أبي عبيد وأحمد أبي يعلى والطبراني عن زيد بن أرقم، قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: لو كان لابن آدم من ذهب وفـضّة لابـتغى الثالث، ولا يملأ بطن ابن آدم إلّا التـراب ويـتوب الله عـلى مـن تـاب (الدر المـنثور ج١: ص١٠٥).

➡ ومنها: ما أخرجه السيوطي أيضاً بسنده عن جابر بن عبدالله قال: كنّا نقرأ لو أنّ لابن آدم ملء وادٍ مال لأحب إليه مثله، ولا يملأ جوف إبن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب. (الدر المنثور ج ١: ص١٠٥).

ومنها: ما أخرجه السيوطي أيضاً عن أحمد والترمذي والحاكم ـ وصححاه ـ عن أُبيّ بن كعب: أنّ رسول الله ﷺ قال: إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، فقرأ: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب، فقرأ فيها: ولو أنّ ابن آدم سأل وادياً من مال...». (انظر الدر المنثور ج٦: ص٣٧٨).

روى هذا الحديث أيضاً ابن الأثير عن الترمذي (انظر جامع الاصول ج٢: ص٥٠٠ ح ٩٧٢).

وأمّا ما ورد من الروايات حول آية الجهاد: فمنها: ما أخرجه السيوطي عن أبي عبيد وابن الضريس وابن الأنباري عن المسور بن مخرمة قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا: «أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرة» فأنا لا أجدها؟ قال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن. (انظر الدر المنثور ج١: ص١٠٦. والاتقان في علوم القرآن ج٣: ص٨٤). ورواه المتقي الهندي في كنز العمال ج٢: ص٥٦٧ ح ٤٧٤١.

وأمّا ما ورد عن الروايات حول آية المتعة: فمنها: ما رواه الحاكم بسنده عن أبي سلمة قال: سمعت أبا نضرة يقول: قرأت على ابن عباس فما استمتعتم به منهن فآتوهنّ أُجورهنّ فريضة، قال: ابن عباس: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى، قال أبو نضرة: فقلت: لا نقرأها كذلك، فقال ابن عباس: والله لأنزلها الله كذلك. (المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٣٠٥). وقال الزمخشري في تفسيره: وعن ابن عباس: كان يقرأ فما استمتعتم به منهن إلىٰ أجل مسمىٰ. (الكشاف ج١: ص ٥١٩).

وأمّا ما ورد من الروايات حول آية الصلاة على النبي ﷺ: فمنها: ما رواه السيوطي بسنده عن حميدة بنت أبي يونس، قالت: قرأ عليّ أُبيّ وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة: أنّ الله وملائكته يصلّون على النبي يا أيّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً، وعلى الذين يصلّون الصفوف الأُول، قالت: قبل أن يغيّر عثمان المصاحف. (الإتقان في علوم ⬅

➲ القرآن ج٣: ص٨٢).

وأمّا ما ورد من الروايات حول آية الولاية:

فمنها: ما أخرجه السيوطي بسنده عن الفريالي والحاكم وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابن عباس: أنّه كان يقرأ هذه الآية: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ وهو أبٌ لهم ﴿وأزواجه أمّهاتهم﴾. (الدر المنثور ج٥: ص١٨٣).

ومنها: أخرجه أيضاً بسنده عن عبد الرزاق، وسعيد بن منصور وإسحاق بن راهويه، وابن المنذر والبيهقي عن مجاهد، قال: مرّ عمر بن الخطاب بغلام وهو يقرأ في المصحف: ﴿النبي أولى من مؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمّهاتهم﴾ وهو أب لهم، فقال: يا غلام حكّها، فقال: هذا مصحف أُبيّ بن كعب، فذهب إليه فسأله، فقال: إنّه كان يلهيني القرآن، ويلهيك الصفق بالأسواق. (الدر المنثور ج٥: ص١٨٣).

وأمّا ما ورد من الروايات حول آية كفى الله المؤمنين القتال:

فمنها: ما أخرجه السيوطي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿كفى الله المؤمنين القتال﴾ (الأحزاب: ٢٥) عن أبي حاتم عن ابن مردويه عن ابن عساكر عن ابن مسعود: أنّه كان يقرأ الآية هكذا: ﴿كفى الله المؤمنين القتال﴾ بعلي بن أبي طالب. (الدر المنثور ج٥: ص١٩٢).

وأمّا ما ورد من الروايات حول آية الولاية: فمنها: ما أخرجه السيوطي في تفسيره عن ابن مردويه عن ابن مسعود قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿يا أيها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك﴾ إنّ علياً مولى المؤمنين ﴿وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾. (الدر المنثور ج٢:٢٩٨). هذا وقد روى السيوطي في الإتقان والطبراني عن عمر بن الخطاب أنّه قال: القرآن ألف ألف وسبعة وعشرون ألف حرف. (الإتقان في علوم القرآن ج١: ص٢٤٢).

أقول: إذا كان الحديث صحيحاً يستفاد منه ضياع أضعاف هذا القرآن الموجود بين الناس، فلاحظ.

مضافاً إلى ما دلّ على وقوع الخطأ واللحن في القرآن والزيادة في السور تبديل لفظ بلفظ آخر، وهناك روايات عن الصحابة والتابعين في المجال كثيرة جداً، ولو أردنا أن نذكر جميعها لطال بنا المقام، وعلى سبيل المثال راجع مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص١٢٩.

➲

في خير القرون بزعمهم[١]

ومن المعلوم كون المحرّف له غير الشيعة؛ لقلتهم يومئذٍ ومغلوبيتهم، ولكون حفظته وجامعيه من غيرهم، ولثبوت كونهم هم المتابعين للثقلين الغير الضالين.

وما نسبه إليهم من حليّة مال الناس عندهم، فبهتانه فيها غنىً عن البيان فإنّ صُحفهم تنادي بحرمته حتى مال اليهود والنصارى وغيرهم، فكيف بمن هو من أهل القبلة[٢]؟!

وصحيح الترمذي ج ٥: ص١٩١. والدر المنثور ج٦: ص٢١٩. والاتقان في علوم القرآن ج١: ص٢٧١ وغير ذلك.

(١) روى بعض علماء أهل السنّة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أنّه قال: خير القرون قرني ثمّ الذين يلونهم...». (انظر جامع الاصول لابن الأثير ج٩: ص٤٠٤. وفتح الباري ج٧: ص٥).

(٢) لايخفى على الخبير الباحث أنّه أجمع علماء الإماميّة على عدم جواز التصرّف في مال الغير من دون إذن صاحبه، ويضمن له لو أتلفه حتى إذا كان المال المعدوم لذمّي فضلاً عن كونه مسلماً، بل حتى أنّه يضمن للذمّي الخنزير سواء كان الذمي متستّراً في أكله وبيعه ممّن يستحله أو كان متظاهراً بذلك.

قال صاحب الجواهر: وضمانه بالقيمة عند مستحيله بلا خلاف ولا إشكال، وكذا الخمر يضمنها المسلم للذمّي المتستّر بها بالقيمة عند مستحليها بإجماع الفرقة وأخبارها. (جواهر الكلام٣٧: ص٤٥).

أقول: والأخبار التي تدلّ على ضمان المسلم للذمّي كثيرة:

منها: ما رواه منصور، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: لي على رجل ذمّي دراهم فيبيع الخمر وأنا حاضر فيحل لي أخذها؟ فقال: «إنّما لك عليه دراهم فقضاك دراهمك». (وسائل الشيعة ج١٢: ص١٧١، ب ٦٠ ممّا يكتسب به، ح١).

ومنها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صدقات أهل الذمّة وما يؤخذ من جزيتهم من ثمن خمورهم وخنازيرهم وميتتهم؟ قال: «عليهم الجزية في أموالهم تؤخذ من ثمن لحم الخنزير أو خمر ما أخذوا منهم من ذلك فوزر ذلك عليهم، وثمنه

ومثله نسبته إليهم السجود في الصلاة على قرونهم، فهذه صحفهم وسيرتهم نادت بوجوب السجود على بشرة الجبهة، وليس يجزي غيرها[١].

للمسلمين حلال يأخذونه في جزيتهم» (وسائل الشيعة ج١١: ص١١٧، ب ٧٠ من جهاد العدو، ح ١).

ومنها: ما رواه يونس في مجوسي باع خمراً أو خنازير إلى أجل مسمىٰ ثمّ أسلم قبل أن يحل المال؟ قال: «له دراهمه»، وقال: أسلم رجل وله خمر أو خنازير ثمّ مات وهي في ملكه وعليه دين؟ قال: «يبيع ديانه أو ولي له غير مسلم خمره وخنازيره ويقضي دينه، وليس له أن يبيعه وهو حي ولا يمسكه». (وسائل الشيعة ج١٢: ص١٦٧، ب ٥٧ ممّا يكتسب به، ح ٢).

ومنها: ما رواه داود بن سرحان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له على رجل دراهم فباع خنازير أو خمراً وهو ينظر فقضاه؟ قال: «لابأس، أمّا للمقضي فحلال، وأمّا للبائع فحرام». (وسائل الشيعة ج١٣: ص١١٦، ب ٢٨ من الدين، ح ١).

ومنها: ما رواه عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام: قال: سألته عن رجلين نصرانيين باع أحدهما خمراً أو خنزيراً إلى أجل فأسلما قبل أن يقبضا الثمن هل يحلّ له ثمنه بعد الإسلام؟ قال: «إنّما له الثمن فلا بأس أن يأخذه» (وسائل الشيعة١٢: ص١٧٢، ب ٦١ ممّا يكتسب به، ح ١). إلى غير ذلك من الروايات، فإن المستفاد منها أنّ الذمي ماله محترم لا يجوز لمسلم أن يتصرف فيه، وإذا أتلف مال الذمّي يضمن له وإن كان ذلك مما ليس له قيمة عند المسلمين وكان حراماً عندهم بيعه وشراءه فكيف بأموال المسلمين؟! فإنّ احترام أموال المسلمين من ضروريات الإسلام، فلاحظ.

(١) أجمع علماء الإمامية على أنّ حقيقة السجود شرعاً عبارة عن وضع الجبهة على الأرض، قال العلّامة في المنتهى: لا خلاف في أنّه لايجزي السجود على الرأس والخد. (منتهىٰ المطلب ج٥: ص١٤٢).

ويتضح ذلك من خلال ملاحظة النصوص الواردة في هذا المقام وهي كثيرة:

منها: ما رواه زرارة عن أحدهما عليهما السلام: قال: قلت: الرجل يسجد وعليه قلنسوة أو عمامة فقال: «إذا أمسّ جبهته الأرض فيما بين حاجبه وقصاص شعره فقد أجزأ عنه» (وسائل

➲ الشيعة ج ٤: ص٩٦٢ ب ٩ من السجود ح ١).

ومنها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن حدّ السجود؟ قال: «ما بين قصاص الشعر إلى موضع الحاجب ما وضعت منه أجزأك». (وسائل الشيعة ج ٤: ص٩٦٢، ب ٩ من السجود، ح ٢).

ومنها: ما رواه بريد عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الجبهة إلى الأنف أيّ ذلك أصبت به الأرض أجزأك، والسجود عليه كلّه أفضل». (وسائل الشيعة ج ٤: ص٩٦٣، ب ٩ من السجود، ح ٣).

ومنها: ما رواه عمّار الساباطي عن أبي عبدالله قال: «فما أصاب الأرض ما بين قصاص الشعر إلىٰ طرف الأنف مسجد». (وسائل الشيعة ج ٤: ص٩٦٣، ب ٩ من السجود، ح ٤).

ومنها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الجبهة كلّها من قصاص شعر الرأس إلى الحاجبين موضع السجود، فأيّما سقط من ذلك إلى الأرض أجزأك مقدار الدرهم أو مقدار طرف الأنمله». (وسائل الشيعة ج ٤: ص٩٦٣، ب ٩ من السجود، ح ٥). إلىٰ غير ذلك ممّا ورد عن الأئمة المعصومين عليهم السلام في هذا المجال، فإنّ صريح هذه النصوص أنّه لايجزي السجود إلّا بوضع الجبهة على الأرض. كما يعتبر في تحقق السجود وضع باطن اليدين وعين الركبتين ورأس إبهامي الرجلين على الأرض كما هو مقتضى النصوص، وإليك بعض تلك النصوص:

منها: ما رواه زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: السجود على سبعة أعظم: الجبهة واليدين والركبتين والإبهامين من الرجلين وترغم بأنفك، أمّا الفرض فهذه السبعة، وأمّا إرغام الأنف فسنّة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم». (وسائل الشيعة ج ٤: ص٩٥٤، ب٤ من السجود، ح ٢).

ومنها: ما رواه عبدالله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: «يسجد ابن آدم على سبعة أعظم: يديه ورجليه وركبتيه وجبهته». (وسائل الشيعة ج ٤: ص٩٥٥، ب ٤ من السجود، ح ٨).

ومنها: ما رواه الطبرسي في مجمع البيان قال: روي أنّ المعتصم سأل أبا جعفر محمد بن علي بن موسى الرضا عليهما السلام عن قوله: ﴿وأنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً﴾ (سورة ➲

ومثله نسبته الخفق برؤوسهم في الصلاة قبل الركوع والسجود ولو دفعة ليس من صلاتهم في شيء، ولن يفعلوه ألبتّة حسب ما هو مشاهد من صلاتهم ومحرر في زبرهم[١].

الجنّ: ١٨)، فقال: «هي الأعضاء السبعة التي يسجد عليها». (وسائل الشيعة ج ٤: ص٩٥٥، ب ٤ من السجود، ح ٩) إلى غير ذلك.

(١) الظاهر أنّ الخفق هو النعاس أي ابتداء النوم، قال الجوهري: خفق الرجل: أي حَرَّك رأسه، وهو ناعس، وفي الحديث: كانت رؤوسهم تخفق خفقة أو خفقتين. (الصحاح ج٤: ١٤٦٩، مادة «خفق»). ولعلّ المقصود به هنا النوم في الصلاة قائماً أو راكعاً أو ساجداً أو جالساً، وإذا كان زعم الخصم هذا فبطلانه واضح كالنار على المنار؛ إذ أنّ علماء الإماميّة قد صرحوا في كتبهم بناقضية النوم للوضوء والصلاة مطلقاً.

قال العلامة الحلّي في المنتهى: [انّه] قال علماؤنا: النوم الغالب على السمع والبصر ناقض للوضوء سواء كان قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً في حال الصلاة أو غيرها... (منتهى المطلب ج١: ص١٩٣).

وقال في مختلف الشيعة: النوم الغالب على السمع والبصر ناقض مطلقاً، سواء كان قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً أو منفرجاً أو منضماً، اختاره الشيخ وابن جنيد وأكثر علماؤنا. (مختلف الشيعة ج١: ص٢٥٥).

وقال في تحرير الأحكام: النوم ناقض مطلقاً متى غلب على الحاستين وقول إبن بابويه: الرجل يرقد قاعداً لا وضوء عليه، لا يلتفت إليه... (تحرير الأحكام ج١: ص٦١).

وقد استدلّوا على ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿اذا قمتم إلىٰ الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾. (مائدة: ٦)، ومقتضاها أنّ القائم للصلاة يجب عليه الوضوء، قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعة: [إنّه] قال المفسرون: أراد إذا قمتم من النوم. (مختلف الشيعة ج١: ص٢٥٦).

وقال في المنتهىٰ بعد ذكر الآية: فقال المفسرون أجمع: أنّ المراد بها إذا قمتم من النوم. (منتهى المطلب ج١: ص١٩٥).

ونحن في غنية عن تطويل المقام بنفي مسألة مسألة من هذه المسائل، بل

➲ وقد ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآية، أنّ المراد بالقيام فيها القيام من حدث النوم، كما رواه ابن بكير، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قوله تعالىٰ: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾ ما يعني بذلك؟ قال: إذا قمتم من النوم، قلت: ينقض النوم الوضوء؟ فقال: نعم، إذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت. (وسائل الشيعة ج١: ص١٨٠، ب ٣ من نواقض الوضوء، ح ٧). ويضاف إلى ذلك النصوص الدالة على ناقضية النوم الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فإنّها كثيرة من حيث العدد، ومعتبرة من حيث السند، وواضحة من حيث الدلالة، ولا نتعرض لها في المجال رعاية للاختصار. (راجع وسائل الشيعة ج١: ص١٧٩ ب ٣ من نواقض الوضوء).

ومن الغريب أنّ كثير من علماء أهل السنّة والجماعة أفتوا بعدم ناقضية النوم للوضوء، قال السرخسي في المبسوط: وكان أبو موسى الأشعري يقول: لاينقض الوضوء بالنوم مضطجعاً حتى يعلم بخروج شيء منه، وكان إذا نام أجلس عنده من يحفظه، فإذا انتبه سأله، فإن أخبر بظهور شيء منه أعاد الوضوء... المبسوط ج١: ص٧٨.

وقال ابن حزم في المحلّى: ذهب أبو حنيفة إلى أنّه لا ينقض النوم الوضوء إلّا أن يضطجع أو يتكئ أو متوكأ على إحدى إليتيه أو احدى وركيه... وقال مالك وأحمد بن حنبل: من نام نوماً يسيراً وهو قاعد لم ينقض وضوءه، وكذلك النوم القليل للراكب، وقد روي عنه نحو ذلك في السجود أيضاً. وقال الشافعي: جميع النوم ينقض الوضوء إلّا من نام جالساً غير زائل عن مستوىٰ الجلوس، فهذا لاينقض وضوئه، طال نومه أو قصر... (انظر المحلّى لابن حزم ج١: ص٢٢٤ ـ ٢٢٥).

فهؤلاء أئمة مذاهب الأربعة من أهل السنّة والجماعة قد أفتوا بعدم ناقضية النوم للوضوء على اختلاف يسير بينهم، وقد خالفوا في ذلك نص الكتاب العزيز، فإنّ الآية الكريمة (إذا قمتم إلى الصلاة) مع قطع النظر عن الرواية المفسرة لها مطلقة ومقتضىٰ الاطلاق أن القائم للصلاة يجب عليه الوضوء أعم من أن يكون قيامه من النوم أو من غيره، وإنّما نقول بالنسبة إلى غير النوم بعدم وجوب الوضوء بالإجماع والضرورة عند الكلّ، إذ أنّ المتطّهر لايجب عليه الوضوء، فيبقىٰ القائم من النوم تحت الآية الشريفة، ومقتضىٰ ذلك ظهور الآية في لزوم الوضوء من النوم، فلاحظ.

نقول: ليس شيء من هذه من مذهبهم، فالمدعي عليهم بشيء منها، عليه أن يثبته عليهم، إمّا بشهادة عدلين، وإمّا بوجوده في صحيفة من صحفهم المعلومة نسبتها إليهم، وتعلم هذه بمطابقة ما فيها لما في غيرها من صحفهم، فإنّ الشيء الذي هو من مختصات فرقة من الفرق دون غيرها مبين في جُلّ كتبهم الموضوعة لبيان مثله مثل نجاسة اليهود والنصارى، والتطليق في غير طهر المقاربة، وفساده فيه في غير الحامل، وفساده حال الحيض، إلى غير ذلك، وغير المدخول بها تطلّق حال الحيض عندهم، نعم من باب المحافظة على بعض الغفلة نشير إلى ما بقي من المسائل.

فأمّا انتقاص جبرئيل عليه السلام فقد نزّههم الله سبحانه عنه، وهو مذهب فرقة من الغالية[١].

وأمّا مسألة ليس لنسائهم مهر فهذه صحفهم في مسألة المهر موجودة، نعم ليس يجب عندهم في العقد تعيين المهر، فإن لم يعين لزم مهر المثل[٢]، نعم قد دَلَّ

---

(١) لايخفى أنّ ابن حزم نسب هذا القول إلىٰ فرقة الغلاة مما هم من الغرابية لانّهم قالوا: إنّ علياً أشبه بمحمد من الغراب بالغراب ولذلك غلط جبرئيل بالوحي فذهب به بمحمد وهو مبعوث لعلي ولا لوم عليه لانّه اشتبه... (انظر الفصل بين الملل والنحل ج ٤: ص١٨٣).

أقول انّ منشأ هذا القول الشعبي، وجوابه واضح ظاهر قد تقدم منا انّ علماء الشيعة يحكمون بكفر الغلاة بالاتفاق ولا حاجة لتكرار ذلك فراجع.

(٢) لاشك ولا شبهة في أنّ احدىٰ حقوق النساء المسلمة التي جعلها الله لها المهر والصداق، فإنّه دعامة اجتماعية للمرأة، وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وآتوا النساء صدُقاتهن نحلةً﴾ (سورة النساء: ٤)، فأمر الله سبحانه وتعالىٰ الرجال بأن يعطوا المهر للزوجة كاملاً وأمرهم أن يهتموا بذلك اهتماماً بما عليهم من ديون فيلزم عليهم أن يؤدونها إليهم كاملة من

⟵

➲ دون نقص فيه. هذا بناءً على أن تكون لفظة النحلة بمعنى الدين كما ذكره بعض المفسرين. (انظر الأمثل٣: ١٠٠).

وإمّا أن تكون بمعنى العطية والهبة وحينئذٍ يكون تفسير الآية على نحو التالي: أي أعطوا النساء كامل مهرهنّ الذي هو عطية من الله لهنّ؛ لأجل أن يكون للنساء حقوق أكثر في المجتمع وينجبر بهذا الأمر ما فيهنّ من ضعف جسمي نسبي.

وعلى أيّ حال فإنّ الله سبحانه وتعالىٰ أمر بصراحة في مطلع الآية بأن تعطىٰ للنساء مهورهن كاملة حفظاً لحقوقهن ودفعاً لما كانوا يفعلونه في عصر الجاهلية، حيث إنّ المرأة في ذلك العصر لم تحظ بأيّة قيمة أو مكانة، فكان الرجل إذا تزوّج إمرأة ترك أمر صداقها ـ الذي هو حقها المسلّم ـ إلىٰ أوليائها، فكان اولياؤها يأخذون صداقها، ويعتبرونه حقاً مسلّماً لهم لا لها، وربّما جعلوا التزويج بامرأة صداقاً لامرأة أُخرىٰ مثل أن يزوّج الرجل أُخته بشخص على أن يزوّج ذلك الشخص أُخته بذلك الرجل، وكان هذا هو صداق الزوجين.

ولقد أبطل الإسلام كلّ هذه التقاليد والأعراف الظالمة، واعتبر الصداق حقّاً مسلّماً خاصاً بالمرأة، وأوصى الرجال برعاية هذا الحقّ لهنّ، ولمزيد البيان في المقام راجع الميزان في تفسير القرآن ج ٢: ص٢٦٠ ـ ٢٧٨. نعم ليس للصداق حدّ معيّن في الإسلام، فهو أمر يتبع إتفاق الزوجين وإن تأكّد في الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام على التخفيف في المهور، ولكن هذا لايكون حكماً الزامياً، بل أمر مستحب.

وعليه كلّ ما يصح أن يملكه المسلم عيناً كان أو منفعة كتعليم صنعة أو سورة من القرآن أو عمل محلل أن يجعله مهراً في العقد، وتدلّ على ذلك جملة من النصوص: منها: ما رواه فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الصداق ما تراضيا عليه من قليل أو كثير، فهذا الصداق» (وسائل الشيعة ج١٥: ص١، ب ١ من المهور، ح ١) إلى غير ذلك من النصوص الواردة عنهم عليهم السلام في هذا المجال.

ويجوز للزوج أن يجعل مهر زوجتها إجارة نفسه على عمل مخصوص مع التراضي عليها كما هو مقتضى بعض النصوص فقد روى البزنطي عن الامام الرضا عليه السلام قال: قلت لأبي ➲

⬅ الحسن الرضاعليه السلام: قول شعيب: إنّي أُريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك (سورة القصص: ٢٧) فأيّ الأجلين قضىٰ؟ قال: «الوفاء منهما بأبعدهما عشر سنين...» قلت: فالرجل يتزوّج المرأة ويشترط لأبيها إجارة شهرين يجوز ذلك؟ فقال: «إنّ موسىعليه السلام قد علم أنّه سيتم شرطه فكيف بهذا بأن يعلم أن سيبقىٰ حتى يفي؟! وقد كان الرجل على عهد رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم يتزوّج المرأة على سورة من القرآن وعلى الدرهم وعلى القبضة من الحنطة». (وسائل الشيعة ج١٥: ص٣٢، ب ٢٢ من المهور، ح ١).

فإن المستفاد من الحديث أنّ الإمامعليه السلام استظهر من الآية أنّ خدمة موسى شرط عليه ضمن العقد. ثمّ إنّ الإمامعليه السلام يدفع استغراب الراوي بأنّه لا مانع من جواز مثل هذا المهر؛ إذ أنّ كل شيء ذي قيمة يصح أن يجعل مهراً في النكاح وإن كان شيئاً يسيراً كقبضة حنطة أو درهم واحد أو تعليم سورة من القرآن الكريم أو غير ذلك، فإنّ المهم أن تكون ذمّة الرجل مشغولة بشيء لها.

ولا شك أنّ شعيباً كان يحرز رضا ابنته على مثل هذا المهر، ولديه وكالة منها على هذا العقد. وبعبارة أُخرىٰ: أنّ المالك الأصلي لما في ذمّة موسى هي زوجته «بنت شعيب»، ولكن حيث إنّهم كانوا يعيشون في بيت واحد وفي غاية الصفاء والنقاء ولم تكن بينهم فُرقة وانفصال، فلم تكن هذه المسألة محل بحث. والمهم أنّ المالك للمهر البنت وحدها لا الأب، والخدمات التي قَدّمها موسىعليه السلام كانت في هذا السبيل.

وصفوة القول: إنّ المستفاد من الأدلّة الشرعيّة جواز جعل المهر بما تراضيا عليه الزوجين من عين أو دين أو منفعة، نعم ذكر فقهاء الإماميّة أنّه إذا كان المهر مجهولاً كأن يجعل الرجل مهر زوجته تعليم سورة غير معينة من القرآن الكريم يبطل مهر المسمىٰ ويثبت عليه مهر المثل إذا دخل بها، قال صاحب الجواهر: بلا خلاف أجده في شيء من ذلك... (جواهر الكلام ج٣١: ص ٣٠). وقال صاحب الحدائق: لا خلاف بين الأصحاب في جواز إخلاء العقد من المهر، وادعى عليه جماعة الإجماع. (انظر الحدائق ج٢٤: ص٤٧٥).

ويمكن الاستدلال على المدعىٰ بقوله تعالىٰ: ﴿لا جناح عليكم إن طلّقتم النساء مالم

⬅

⬅ تمسوهنّ أو تفرضوا لهُنّ فريضة ومتعوهنّ على المؤسِعِ قَدرُه وعلى المقتر قَدَرُهُ متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين﴾ (سورة البقرة: ٢٣٦)، فإنّ المستفاد من الآية الكريمة جواز النكاح بدون المهر. وبعبارة أُخرىٰ: تدلّ الآية الشريفة بوضوح على عدم جناح في الطلاق قبل الدخول وقبل تعيين المهر، فإنّ التعبير في الآية جواب على من يتصوّر أنّ الطلاق قبل المواقعة أو قبل تعيين المهر لايقع صحيحاً، فالقرآن يقول: إنّ هذا الطلاق صحيح ولا إثم عليه، وقد يمنع من كثير من المفاسد. كما أنّ الآية التالية وهي قوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهنّ وقد فرضتم لهنّ فريضة فنصف ما فرضتم...﴾ (سورة البقرة: ٢٣٧) تدلّ على المقصود بتقريب: أنّ المستفاد منها حكم الطلاق قبل الدخول مع تعيين المهر، والتقسيم قاطع للشركة، فيفهم من الآيتين أنّه يجوز الطلاق قبل الدخول على الإطلاق، غاية الأمر إذا كان مورد عدم تعيين المهر تجب المتعة ـ أي يجب على الرجل أن يمنع المرأة هدية تناسب شؤونها ـ وإذا كان المهر معيّناً يتعيّن نصفه.

والحاصل: أنّه لا إشكال في أنّه يفهم من الآية الشريفة جواز إخلاء العقد من المهر. وتدلّ على المدعىٰ أيضاً جملة من النصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام.

منها: ما رواه الحلبي قال: سألته عن الرجل يتزوّج إمرأة فدخل بها ولم يفرض لها مهراً ثمّ طلّقها؟ فقال: «لها مهر مثل نسائهم ويمتعها». (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٤، ب ١٢ من المهور، ح ١).

ومنها: ما رواه منصور بن الحازم، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: في الرجل يتزوّج إمرأة ولم يفرض لها صداقاً، قال: «لا شيء لها من الصداق، فإن كان دخل بها فلها مهر نسائها». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص٢٤، ب ١٢ من المهور، ح ٢).

ومنها: ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبدالله قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: في رجل تزوَّج إمرأة ولم يفرض لها صداق ثمّ دخل بها، قال: لها صداق نسائها» (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٤، ب ١٢ من المهور، ح ٣). إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم عليهم السلام في هذا المجال، فإنّ المستفاد منها أنّه لايلزم تعيين مهر في العقد وعدم كونه ركناً فيه؛ لأنّ الأخبار تدلّ على أنّ أصل النكاح مأذونون فيه والاذن في الأصل يستلزم وجوب مهر المثل، لأنّ المهر والنفقة من ⬅

على ذلك كتاب الله سبحانه فيما لو طُلّقت الزوجة قبل الدخول ولم يعيّن لها مهر فليس لها مهر بل لها المتعة[١].

وقال الشافعي بوجوبها ومالك باستحبابها، نقل ذلك عنهما فضل بن روزبهان[٢] ونقل الطبري في تفسيره قولين: قولاً بوجوبها وقولاً بعدمه[٣].

وقال النيشابوري في تفسيره [وهو] ينقل عن الشافعي وأبي حنيفة وشريح، والشعبي والزهري الوجوب، وعن مالك أنّه قال: يروىٰ عن فقهائهم السبعة من أهل المدينة عدم الوجوب[٤].

ونقل الخازن في تفسيره: الوجوب عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد، ونقل عن مالك أنّها مندوبة[٥].

➲ لوازم النكاح، ولذلك أفتى فقهاء الإماميّة بأنّ العبد لايصح منه النكاح إلّا بأذن مالكه؛ لأنّ المهر والنفقة من لوازم النكاح والعبد لايملك شيئاً.

وعلى أيّ حال فإن المستفاد من الأخبار المتقدّمة أنّه لو أمهر الرجل زوجته شيئاً كتعليم القرآن مثلاً ولم يعيّن السورة منه أو جعل مهرها مالاً وأبهم مقدار المال فقد فسد بذلك المهر دون العقد وكان لزوجته مهر المثل إن دخل بها، فلاحظ.

(١) قال الله تعالى: ﴿لاجناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهنّ أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهنّ على الموسع قدره وعلى المقتدر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين وإن طلقتموهنّ من قبل أن تمسوهنّ وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلّا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح...﴾ سورة البقرة: ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢) لم أعثر على قول روزبهان عنهما، ولكن الشافعي ذكره في كتاب الأُم ج٥: ص١٥٩ ـ ١٦٠، ومالك في كتاب المدونة الكبرىٰ ج٢: ص٢٤٢، وأيضاً قد ذكر ذلك النووي في كتابه المجموع، انظر المجموع للنووي ج١٦: ص ٣٢٣.

(٣) انظر جامع البيان ج٢: ص٥٣٠ ـ ٥٣٨.

(٤) لاحظ غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين النيسابوري ج١: ص٦٥٠ ـ ٦٥١.

(٥) انظر لباب التأويل في معاني التنزيل المعروف بـ«تفسير الخازن» ج١: ص١٦٤ (ط دار

فعلم كون المتعة هذه شرعية[١]

⮊ الفكر بيروت الأولى).

(١) وتوضيح المقام أنّ الآية الكريمة تتضمن لكلمة «متعوهنّ»، فالمتعة والمتاع ما يتمتع به المرء، فالآية بهذه الكلمة تفيدنا بأنّه إذا حصل الطلاق قبل تعيين المهر وقبل المضاجعة فلا يجب المهر بل يستعاض بمتعة وهي هدية تناسب شؤون المرأة في المقدار بشكل لائق بحالها وبعيدة عن الإسراف والبخل؛ إذ أنّ لهذه الهدية أثر كبير في تجذيب العواطف ودفع سلبيات الطلاق؛ لئلا تقع المرأة بعُقد نفسية بسبب فسخ العقد والطلاق، ولذلك أنّ الله سبحانه وتعالىٰ وصف هذا العمل الجميل بـ«ـالاحسان» فقال عز اسمه: «حقاً على المحسنين».

والملاحظة الأُخرىٰ التي تفيدنا هذه الآية الكريمة في المقام أنّ الله سبحانه وتعالىٰ عبّر عن هذه الهدية باسم «المتاع»، والمتاع في اللغة: كلّ ما يستمتع به المرء وينتفع به، والانتفاع إنّما يكون صادقاً فيما إذا كانت الهدية زهيدة الثمن لائقة بحال المرأة من جهة شؤونها الاجتماعية، فعند ذلك يصح إطلاق المتاع عليها، فإنّ الله سبحانه وتعالىٰ قد أوضح لنا هذا الحكم الشرعي الذي يتناول الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والعاطفية.

كما بَيّنَ لنا أن تعيين المهر قبل إجراء العقد في النكاح ليس أمراً ضرورياً؛ إذ يمكن للطرفين أنّ يتفقا على ذلك بعد؛ لأنّ المفروض في الآية أنّ صداق المرأة محفوظة في دلالتها باتفاقهما وإن لم يذكرا ذلك في العقد وذلك لأنّ كلمة «أو» في الآية تبين لنا بأنّ تقديرها: ما لم تمسوهنّ ممّن قد فرضتم لهنّ «أو» لم تفرضوا لهنّ فريضة، ولو كان على نحو الجمع لكان بالواو هذا. وقال العلّامة الطبرسي في مجمع البيان: والمتعة خادم أو كسوة أو رزق، عن ابن عباس والشعبي والربيع، وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام، وهو مذهب الشافعي. وقيل: هو نصف صداق تلك المرأة المنكوحة عن أبي حنيفة وأصحابه ثمّ اختلف في ذلك. فقيل: إنّما تجب المتعة للتي لم يسم لها صداق خاصة، عن سعيد بن المسيّب، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه. وقيل: المتعة لكلّ المطلّقة إلّا المختلعة والمبارئة والملاعنة، عن الزهري وسعيد بن جبير وأبي العالية. وقيل: المتعة لكلّ مطلّقة سوىٰ المطلقة المفروض لها إذا طلقت قبل الدخول فإنّما لها نصف الصداق لا متعة لها، عن ابن عمر ونافع وهو مذهب الشافعي، وقد رواه أصحابنا أيضاً، وذلك محمول على

⮈

قد ذهب إليها حتى الشعْبي[(١)(٢)]، ولو قصد بها المتعة النكاحية فهو مثل سابقه بهتان عليهم؛ لما هو معلوم عندهم، محرر في زبرهم[(٣)] من فسادها بدون بيان

الاستحباب (مجمع البيان ج١: ص٥٩٥) ذيل الآية الشريفة. ومن أجل وضوح الأمر وظهور الحق لاحظ تفسير الرازي ج٦: ص١٤٩. وتفسير القرطبي ج٣: ص٢٠. ودقائق التفسير (لابن تيمية) ج٢: ص١٣٦. والمحرز الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (لابن عطية الأندلسي) ج١: ص٢١٩. وإرواء الغليل (للالباني) ج٦: ص٣٦١. وغير ذلك.

(١) الشَعْبي بفتح الأوّل وسكون الثاني، وهو أبو عمرو عامر بن شراحيل من شَعْب همْدان، قال الصفدي في ترجمته: علّامة أهل الكوفة، ولد في وسط خلافة عمر بن الخطاب، وروى عن علي يسيراً وعن المغيرة بن شعبة وعمران بن حصين وعائشة وأبي هريرة... قال أحمد بن عبدالله العجلي: مرسل الشعبي صحيح، ولا يكاد يرسل إلّا صحيحاً... توفي سنة أربع ومئة... (الوافي بالوفيات ج١٦: ص٥٨٧، رقم ٦٢٩).

أقول: والرجل عند علماء الإمامية مذموم ومطعون فيه، قال صاحب القاموس: إنّه رمىٰ الحارث الأعور بالكذب لحبّه علياًعليه السلام، وقد روى الحديث المجعول: أوّل من أسلم أبو بكر وتفضيله له على عليعليه السلام، وقد ولّى القضاء لعبد الملك بن مروان ثمّ للوليد بن عبدالملك ثمّ ليزيد بن عبد الملك... (انظر قاموس الرجال ج٥: ص٦١١، رقم ٣٨٠٩)، ولاحظ معجم رجال الحديث١٠: ص٢١٠، رقم ٦٠٩٥).

(٢) انظر تفسير النيسابوري ج١: ص٦٥٠.

(٣) لايخفى أنّ هذه المسألة مورد اتفاق علماء الإماميّة، وقد ذكروها في كتبهم وهي كثيرة نشير إلى بعضها، فعلى سبيل المثال راجع المبسوط للشيخ الطوسي (م / ٤٦٠) ج٤: ص٣٠٤ ـ ٣٠٥. والنهاية له: ص٤٦٩. والسرائر لابن إدريس الحلي (م / ٥٩٨) ج٢: ص٥٧٦. وشرائع الإسلام للمحقق الحلّي (م / ٦٧٦) ج٢: ص٥٧٦. وقواعد الأحكام للعلّامة الحلي (م / ٧٢٦) ج٣: ص٧٣). ومختلف الشيعة له ج٧: ص١٥٤ ـ ١٥٥. وإيضاح الفوائد لفخر المحققين (م / ٧٧٠) ج٣: ص١٩٤). وجامع المقاصد للمحقق الكركي (م / ٩٤٠) ج١٣: ص ٣٤٠. ومسالك الإفهام للشهيد الثاني (م / ٩٦٦) ج٨: ص٢٠١ ـ ٢٠٢. وكشف اللثام للفاضل الهندي (م / ١١٣٧) ج٧: ص٢٨٠. والحدائق الناضرة للمحقق

المهر في متن العقد، ومن عدم تعين مناكحاتهم بها.

وأمّا مسألة قولهم السام عليكم عند التسليم فمثل سابقتها في الفرية تعلم فريتها بالنظر في صحفهم وبالمعاشرة لهم[١].

➲ البحراني (م / ١١٨٦) ج٢٢: ص١٥٤. ورياض المسائل للسيد الطباطبائي (م / ١٢٣١) ج١٠: ص٤١٦ ـ ٤١٧. وجواهر الكلام للشيخ الجواهري (م / ١٢٦٦) ج٣١: ص٤٩. وكتاب النكاح للشيخ الأنصاري (م / ١٢٨١) ص٢٦٩. وغير ذلك.

(١) لايخفى أنّ من الآداب الاجتماعية لكلّ جماعة إنسانية تبادل التحية بينهم بصيغ مختلفة المشعرة على الاحترام والإكرام وتبادل الحب والصفاء والمودة، فإنّ التحية مشتقة من (الحياة) وتعني أمل دوام حياة الآخرين بالودّ والاحترام والإكرام.

وقد أقرّ الإسلام أهمية التحية وقيمتها العظيمة وحثّ المسلمين على الالتزام بها في سلوكهم ومعاشرتهم مع المؤمنين لكونها من أبرز الآداب الإنسانية، فقد قال الله تعالىٰ في كتابه العزيز: ﴿وإذا حُيِيتم بتحية فحيّوا بأحسن منها أو رُدّوها﴾ (سورة النساء: ٨٦).

وقد جاء الإسلام بكلمة «السلام» مصطلحاً للتحية بين المسلمين، وأنّ هذه الصيغة تقرن الاحترام والإكرام بذكر الله سبحانه وتعالىٰ، فقولك عند التحية «السلام عليكم» تعني بها الدعاء لدوام سلامة الآخرين كقولك: حياك الله وما شاكلها، فإنّ الدعاء في التحية طلب السلامة من الله سبحانه وتعالى للآخرين، ويعتبر ذلك ربط التحية بالله سبحانه وتعالىٰ، حيث قال تعالىٰ: ﴿تحية من الله مباركة طيبة﴾ (سورة النور: ٦١)، وكيف لاتكون كذلك فإنّ كلّ موحد يرى الدعاء بهذا الشكل مباركاً وطيباً فمعنىٰ «سلام عليكم عند المسلمين هو أسأل الله أن يسلمكم» أو أن يهبك السلامة والأمن، وما شابه ذلك؟!

وفي الآية إشارة واضحة إلى أنّ السلام هو التحية والدعاء بالسلامة على الانسان ذاته، حيث قال تعالىٰ: ﴿فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم تحية من الله﴾. (سورة النور: ٦١).

ثمّ إنّ الروايات الواردة في كتب التفسير تدلّ على أنّ الله سبحانه وتعالىٰ قد اهتم بهذه الصيغة، ولذلك ورد في بعض الأخبار أنّ بعض الصحابة عندما كانوا يقدمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا يحيّونه بقولهم: «أنعم صباحاً» أو «أنعم مساءً»، وهذه تحية أهل الجاهلية ➲

➲ فأنزل الله تعالىٰ: ﴿فإذا جاءوك حيوك بما لم يحيّك به الله﴾ (سورة المجادلة: ٨)، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قد أبدلنا الله بخير تحية أهل الجنة السلام عليكم». (انظر تفسير القمي ج٢: ص٣٥٤ ـ ٣٥٥).

وقد دلّت آيات قرآنية أُخرىٰ على أنّ السلام هو تحية أهل الجنة منها قوله تعالىٰ: ﴿أُولئك يجزون الغرفة بما صبروا ويلقون فيها تحية وسلاماً﴾ (سورة الفرقان: ٧٥)، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿وتحيتهم فيها سلام﴾ (سورة إبراهيم: ٢٣).

كما أنّ آيات قرآنية أُخرىٰ تدلّ على أنّ تحية الرسل المأمورين من عند الله سبحانه وتعالىٰ كان بلفظ السلام، وهذا هو ما يشير إليه قوله تعالىٰ في قصة إبراهيم مع الملائكة حيث يقول تعالىٰ: ﴿إذ دخلوا عليه قالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون﴾. (سورة الذاريات: ٢٥) وهناك روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تؤكد أهمية السلام وتحثّ المؤمنين على الالتزام به في سلوكهم ومعاشرتهم حتى أوجبت ردّ السلام في أثناء الصلاة، وقد دلّ على ذلك روايات كثيرة.

منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو في الصلاة فقلت: السلام عليك فقال: «السلام عليك»، فقلت: كيف أصبحت؟ فسكت، فلمّا انصرف، قلت: أيردّ السلام وهو في الصلاة؟ قال: «نعم مثل ما قيل له». (وسائل الشيعة ج٤: ص١٢٦٥، ب ١٦ من قواطع الصلاة، ح ١).

ومنها: ما رواه سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يسلّم عليه وهو في الصلاة؟ قال: «يردّ السلام عليكم ولا يقل: وعليكم السلام، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قائماً يصلّي فمرّ به عمار بن ياسر فسلّم عليه عمار فردّ عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا» (وسائل الشيعة ج٤: ص١٢٦٥، ب ١٦ من قواطع الصلاة، ح ٢). إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم عليهم السلام في المقام. ومن الواضح أنّ الشيعة الإثني عشريّة يتبعون قول الله تعالى وسنّة رسوله الكريم وسيرة أهل بيته الطاهرين عليهم السلام، الذين توارثوا السنّة الصحيحة عن جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يدخلوا فيها الآراء والاجتهادات وأقوال الصحابة ممّن ادّعى الخلافة أو لم يدع ذلك، فالشيعة هم المتعبّدون بالنصوص ويرفضون كل اجتهاد في مقابل النصّ، ولذلك ➲

••وأمّا ما زعمه من استباحتهم دم كلّ مسلم فبهتان عليهم مثل ما سبق، فإنّ الناظر في صحفهم والمستفتى من علمائهم، والسائل من غير صاحب العلم يجد حرمة دم المسلمين عندهم من ضروريات مذهبهم(١).

امتازوا عن غيرهم من الفرق الإسلامية بالقول بوجوب عصمة الإمام، فلا تصح الإمامة الكبرىٰ، وقيادة الاُمة إلّا للإمام المعصوم، وليس في هذه الأمة بشر معصوم إلّا الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

نعم قد ورد في الروايات عن أئمة أهل البيتعليهم‌السلام تأمر بعدم السلام على المرائين والفاسقين وأمثالهم (انظر الكافي الجزء الثاني باب التسليم)، ويعتبر هذا سلاحاً لمحاربة الفساد والرياء، بل نرىٰ في بعض الروايات عدم لزوم ردّ السلام كما فعلت الصديقة الكبرىٰ فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ ذلك مع أبي بكر وعمر في حديث طويل رواه الشيعة وأهل السنّة، فمن أهل السنّة رواها ابن قتيبة الدينوري في كتابه الإمامة والسياسة: ص١٧ ـ ٢٠، ط دار المعرفة بيروت.

وصفوة القول: إنّه ليس للشيعة صنيعة للسلام غير الذي أمر به الله تبارك وتعالىٰ في كتابه العزيز وعمل بهصلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم وتبعه في العمل أئمة أهل البيتعليهم‌السلام، والروايات الواردة في كتب الشيعة الدالة على ذلك بالغة عن حدّ التواتر بحيث أصبح من الضروريات المسلّمة، ولم ير أحد سلاماً من الشيعة بغير الصيغة التي أمر الله بها، فلاحظ.

(١) لايخفى على الباحث ـ إذا تتبع في كتب الشيعة ـ يجد أنّه قد جرت فتاوى علمائهم وفقهائهم في جميع العصور على الحكم بحرمة دم كلّ مسلم وماله، والإسلام عندهم هو الإقرار بالشهادتين مطلقاً.

قال الشيخ الصدوق ـ أعلى الله مقامه الشريف (المتوفى سنة ٣٨١) ـ إنّ الإسلام هو الإقرار بالشهادتين، وهو الذي يحقن به الدماء والأموال، ومن قال: لا إله إلّا الله ومحمد رسول الله فقد حقن ماله ودمه إلّا بحقيهما وعلى الله حسابه. (الهداية: ص٥٤). وقال المحقق الحلّي في الشرائع: ويكفي في الاسلام الشهادتين... (شرائع الاسلام ج٣: ص٦٣٢)، ومثله العلّامة الحلي في كتابه تحرير الأحكام ج٤: ص٣٧٥. وقال الشهيد الثاني في شرح اللمعة:

والإسلام هو الإقرار بالشهادتين مطلقاً... (شرح اللمعة ج٣: ص٢١). إلى غير ذلك من فتاوى علماء الشيعة رضوان الله تعالى عليهم وتصريحاتهم، وذلك لما ورد من الأحاديث الصحيحة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وإليك بعض تلك الأحاديث:

منها: ما رواه سماعة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أخبرني عن الإسلام والإيمان أهما مختلفان؟ فقال: «إنّ الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لايشارك الإيمان»، فقلت: «فصفهما لي، فقال: «الإسلام: شهادة أن لا إله إلّا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، به حقنت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث وعلى ظاهره جماعة الناس، والإيمان الهدى....» (الكافي ج٢: ص٢٥، ح١، كتاب الايمان والكفر).

ومنها: ما رواه حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام: قال سمعته يقول: «الإيمان ما استقر في القلب وأفضىٰ به إلى الله عزوجل، وصدّقه العمل بالطاعة لله والتسليم لأمره والإسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلّها، وبه حُقنت الدماء، وعليه جرت المواريث، وجاز النكاح، واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحجّ، فخرجوا بذلك من الكفر...» (الكافي ج٢: ص٢٦ ح ٥). إلى غير ذلك من الأحاديث وهي كثيرة وتشهد كلّها بأنّه يكفي في الإسلام الإقرار بالشهادتين والعمل بالفرائض الضرورية في الدين، فإنّها شاملة لجميع فرق المسلمين وتجري عليهم أحكام الإسلام من حرمة المال والدم وغيرها عدا النواصب ـ وهم الذين يناصبون أهل البيت صلوات الله عليهم العداء ـ والخوارج والغلاة، ولا يسعنا الحديث عنهم في المقام. والمهم أنّ الخبير الباحث لو راجع كتب علماء الشيعة في جميع العصور يجد بوضوح أنّ رأي الشيعة في مسائل الطهارة والنكاح والذباحة والمواريث والقصاص وغيرها التصريح بحرمة دم كلّ مسلم وماله بنطق الشهادتين، بل أمر الدم عندهم أهم، وذلك لما ثبت في الأدلة الشرعيّة توكيد الأمر فيه.

وهذا هو المعيار الذي حدّده الإسلام، ولا خلاف ولا إشكال فيه، وعليه جرت السيرة القطعية منهم المتصلة إلى زمان حضور المعصومين عليهم السلام، وليعلم الخبير أنّ هذا الرأي الذي اتفق عليه علماء الشيعة ليس في مقام التقيّة والمجاملة، فليراجع كتب التأريخ ويبحث عن دولة آل بويه الذين كانوا من الشيعة، وسرىٰ نفوذهم من بلاد إيران، وامتد في جميع بلاد بني

⬅ العباس، وكانت كلمتهم تحكم في كلّ الولاة والحكّام، فإنّهم مع هذه القدرة والنفوذ لم يحاربوا أهل التسنن، ولأجل وضوح الأمر راجع تاريخ ابن الأثير المسمى بـ«الكامل» في حوادث القرن الرابع لتعرف عفوهم وتغاضيهم عن أهل السنّة في كثير من الحوادث التي اججوا نارها والفتن التي أحدثوها ضد الشيعة، نعم آل بويه أعانوا علماء الشيعة على تأسيس المدارس لنشر علوم آل محمدعليهم السلام ولنشر الكتب في بيان عقائد الإماميّة ودفع الشبهات عنهم، وكانوا يحبّون التفاهم مع السنّة والجماعة عن طريق الاستدلال العلمي والحوار المنطقي، لا السيطرة عليهم بالقهر والغلبة.

وفي تأريخ «الكامل» في حوادث سنة ٣٧٢، قال: وكان ـ عضد الدولة ـ محبّاً للعلوم وأهلها، مقرّباً لهم، محسناً إليهم، وكان يجلس معهم يعارضهم في المسائل، فقصده العلماء من كل بلد، وصنفوا له الكتب ومنها: الإيضاح في النحو، والحجة في القراءات، والملكي في الطب، والناجي في التاريخ... إلى غير ذلك.

فابن الأثير يشهد لهم بحبّهم لعامة أهل العلم لا الشيعة خاصة، وحينما وجد الشيعة حرية العقيدة في دولة آل بويه أظهروا ولاءهم وحبّهم للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام وبنيه، وكان بدأ ذلك في بغداد عاصمة بني العباس، وكان على رأسهم الشيخ المفيد ـ رضوان الله تعالى عليه ـ زعيم الطائفة الشيعية آنذاك، وكان مقدماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدماً فيه حسن الخاطر، دقيق الفطنة حاضر الجواب، ولد سنة ٣٣٨ هـ، وكان يوم وفاته يوماً لم ير أعظم منه من كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والموافق، قال ابن كثير في تاريخه في حوادث سنة ٤١٣ هـ: عالم الشيعة وإمام الرافضة صاحب التصانيف الكثيرة المعروف بالمفيد وبـ «ابن معلم» أيضاً البارع في الكلام والجدل والفقه، وكان يناظر أهل كل عقيدة بالجلالة والعظمة في الدولة البهيّة البويهية، وكان كثير الصدقات عظيم الخشوع كثير الصلاة والصوم خشن اللباس، وكان عضد الدولة ربّما زار الشيخ المفيد... ولاحظ أيضاً تاريخ بغداد ج٣: ص٢٣١. وسير أعلام النبلاء ج١٧: ص٣٤٤. وتاريخ الاسلام له ج٢٨: ص٣٣٣. وغير ذلك.

فالشيعة الإماميّة مع ما كان لهم من القدرة والنفوذ لم يحاربوا أهل السنّة ولم يتعصّبوا ⬅

⬅ للشيعة على أهل السنّة وإنّما أعطوا الشيعة حرية إبداء العقيدة فحسب.

وأمّا أهل السنّة والجماعة فقد ورد في صحاحهم مثل ما ورد في كتب الشيعة من الروايات في حرمة دم المسلم: فمنها: ما رواه أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلّا الله، فمن قال: لا إله إلّا الله عصم مني ماله ونفسه إلّا بحقه، وحسابه على الله» (صحيح البخاري ج٩: ص٦٢٥، ح ١٧١٦، كتاب استتابة المرتدين باب قتل من أبىٰ قبول الفرائض وما نسبوا إلىٰ الردة).

ومنها: ما رواه أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أُقاتل حتى يشهدوا ان لا إله إلّا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلّا بحقها وحسابهم على الله (صحيح مسلم ج١: ص٣٨ كتاب الايمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلّا الله محمد رسول الله). إلى غير ذلك من الروايات الواردة في صحاحهم ومسانيدهم.

قال ابن حزم في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل: إنّ طائفة من المسلمين كأبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بنوا علىٰ أنّه لايكفّر ولا يفسّق مسلم بقول قاله في الاعتقاد أو الفُتيا، وأنّ كلّ من اجتهد في شيء من ذلك فدانه بما رأىٰ أنّه الحق فإنّه مأجور على كلّ حال (الفصل في الملل والأهواء ج٣: ص٢٤٧). ومع ذلك كلّه إنّا نرىٰ في التأريخ الجنايات والفجائع التي ارتكبها أهل السنّة ضد الشيعة من إباحة دمائهم ونهبهم أموالهم على رؤوس الأشهاد وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعاً، وكثير من علماء أهل السنّة ـ مع الأسف ـ يحسبون شيعة المرتضىٰ واتباع العترة الطاهرة مشركين وكفاراً... بحيث يحل سفك دمائهم ونهب أموالهم فليس لهم حرية العقيدة واختيار المذهب في البلاد السنّية وكم من عالم ورع وفقيه متقي قُتل شهيداً بفتوى بعض علماء أهل السنّة.

ولكن لايوجد شيعي واحد حتى من العوام يُحلُّ سفك دم سُنّي أو يجوّز نهب أمواله.

وأمّا الإفتاء بقتل علماء الشيعة من أهل السنّة والجماعة، فمنها قتل الشهيد الأوّل: وهو العالم العامل التقي الفاضل الزاهد الورع، أبو عبدالله محمد بن جمال الدين المكّي العاملي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ الذي هو من كبار علماء الشيعة، ومن سعة اطّلاعه في المسائل الفقهية أنّه صنّف كتاب اللمعة الدمشقية في السجن في مدة اسبوع واحد، وليس عنده من ⬅

كتاب فقهي سوى كتاب مختصر النافع للمحقق الحلّي ـ أعلى الله مقامه الشريف ـ وكتاب اللمعة من الكتب التي يُدرّس في الحوزات العلمية حتى اليوم لاحتوائه على أكثر الفروع والمباني الفقهية، وكان الشيخ الشهيد مرجعاً لعلماء المذاهب الأربعة في حلّ المعضلات العلمية وكشف الأحكام الدينية، وكان يعيش في تقيّة شديدة أي: يخفي مذهبه من الحكومة ومن عامة الناس، ومع ذلك عرفوا منه التشيّع، فشهد عليه نفر عند الحاكم، فحوّله الحاكم إلى القاضي فزجّه القاضي في السجن حسداً وحقداً. فبقي سنّةً كاملة سجيناً في قلعة الشام يعاني من التجويع والتعذيب وبعدها حكم برهان الدين المالكي وابن جماعة الشافعي بإعدامه، فقتلوه أوّلاً بالسيف ثمّ صلبوه ولم يكتفوا بهذا المقدار من إظهار الحقد الدفين، فحركوا الهمج الرعاع العوام كالأنعام، فرجموا جسد ذلك العالم الفقيه بالحجارة، وأعلنوا أنّهم فعلوا كلّ ما فعلوه بذلك الفقيه الفاضل والعالم، لأنّه رافضي مشرك، ثمّ أمروا بحرق جسده الشريف وذروا رماده في الفضاء، وكان ذلك في التاسع عشر من جمادى الأُولى عام ٧٨٦ من الهجرة في عهد الملك برقوق وحاكمه يومذاك على الشام، فهل الاعتناق بالتشيّع جرم وجزاؤه القتل بهذه الصورة أيّها المنصفون؟

ومنها قتل الشهيد الثاني: وهو العالم الفقيه التقي النبيه العالم الرباني، الشيخ زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد العاملي المعروف بـ«ـالشهيد الثاني» ـ قدس الله نفسه الزكية ـ وكان من أشهر العلماء وأعظمهم في بلاد الشام، وكان يعيش عزلة من الناس، دائباً على التأليف والتصنيف، يقضي أوقاته في تحقيق المسائل واستنباط الأحكام وتدوينها، وقد صنّف أكثر من مئتي مؤلّف في مختلف العلوم. فحسده علماء عصره لتوجّه الناس إليه وتعظيمهم له، فبعث قاضي صيدا واسمه الشيخ معروف، كتاباً إلى السلطان سليم العثماني جاء فيها: قد وجد في بلاد الشام رجل مبدع خارج عن المذاهب الأربعة، فأمر السلطان بإرسال الشيخ زين الدين إلىٰ اسلامبول ليحاكموه، وكان الشيخ آنذاك في الحجّ فلم ينتظروا رجوعه، بل أرسلوا إليه جماعة فقبضوا عليه وهو في المسجد الحرام الذي قال الله تعالىٰ: ﴿ومن دخله كان آمناً﴾ (سورة آل عمران: ٩٧) فسجنوه أربعين يوماً في مكّة ثمّ بعثوه عن طريق البحر إلى اسلامبول عاصمة الخلافة، ولمّا وصل إليها ونزل الساحل ضربوا عنقه وقطعوا رأسه قبل أن

➲ يحاكموه، ورموا جثته الشريفة في البحر، وبعثوا برأسه إلى السلطان. وهكذا استمرت الجرائم والمآثم والمظالم ضد الشيعة والتاريخ مليء من تلك الفجائع، ولمن أراد الوقوف على جملة من تلك الفجائع فعليه بمراجعة كتاب شهداء الفضيلة للعلّامة الأميني رحمه الله، ولو أردنا أن نذكر ما فعله السلاطين من أهل السنّة حين سيطرتهم على بلاد الشيعة في طول التأريخ كحملات خوارزم وقوم أُزبك على إيران وخراسان وغيرهما ممّا ارتكبوا فيها الجنايات البشعة من القتل والنهب والسبي وهتك الحرمات في كلّ أرض وطؤوها لطال بنا المقام، ولا يسعنا ذكره في المجال.

والعجيب أنّ علماء أهل السنّة لم يتأثروا من هذه الأعمال الوحشية ضد الشيعة ولم يُبدوا أسفهم على تلك الجنايات والجرائم، فكان سكوتهم تأييداً لعمل الجناة المتعصّبين من سلاطينهم والجهّال من عوامهم، بل ربّما كان كلّ ذلك بتحريك بعض علمائهم، وإلى الله المشتكى.

ولنا أن نسأل منهم ونقول لهم: بالله عليكم هل أنّ عدم الانتماء إلى أحد المذاهب الأربعة السنّية التي وجدت بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وحدثت بعد عشرات سنين من وفاة النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم يستوجب القتل؟!

وهل أنّ الاعتقاد بمتابعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام والأخذ منهم الحلال والحرام ومعالم الدين فهو ممّا يوجب الكفر؟!

وهل قرأتم أو سمعتم أنّ أحد علماء الشيعة عمل مع علماء أهل السنّة أو مع عوامهم بهذا الشكل وقد كانوا متمكنين من ذلك في ظل ملوك الشيعة وحكوماتها؟

فإنّ علماء الشيعة أجلّ من أن يقاس بالظلمة، بل ولو راجعتم التأريخ في حوادث سنة ٤٤٨ هـ من «كتاب الكامل لابن الأثير» وغيره لوجدتم الحوادث التي اتفقت في بغداد عند مجيء «طغرل بك» من الهجوم على بيوت الشيعة وإحراق بيوتهم، ومن جملتهم قد هجموا على بيت الشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ وأحرقوا داره ومكتبته العظيمة في حين أن الشيخ الطوسي كان يومذاك زعيماً من زعماء الأُمة الإسلامية، وكان داره في كرخ بغداد مأوىٰ الأمة ومقصد الوقاد لحلّ مشاكلهم وإيضاح مسائلهم، وكان ➲

➲ شخصيته العلمية الفذة إلىٰ درجة حتى أنّ خليفة زمانه القائم بأمر الله عبدالله بن القادر بالله أحمد الخليفة العباسي جعل كرسي بحث الكلام والإفادة له، وكان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدرة فوق ما يوصف؛ إذ لم يسمح به إلّا لمن بلغ في العلم المرتبة السامية منه وفاق على أقرانه، فمع ما كان له من العظمة لقد هجموا على داره وأحرقوها وأحرقوا المكتبة التي كانت تحت يده وفعلوا ما فعلوا من الأعمال البشعة فلم يشاركهم في الفتنة التي أججوا نارها، بل هاجر بنفسه إلى النجف الأشرف لائذاً بجوار مرقد مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأسّس الجامعة الكبرىٰ للشيعة الإماميّة والحوزة العلمية في النجف الأشرف حتى أصبحت في العالم الإسلامي عاصمة للدين والمذهب الجعفري، وقد تخرج منها خلال القرون المتطاولة ما يعدون بالآلاف المؤلفة من أساطين الدين وأعاظم الفقهاء والمجتهدين ممّن أخبروا العلوم الإسلامية بأنواعها.

والباحث عندما يلاحظ التأريخ ويتأمّل فيه يرى أنّ التعامل بين الطائفتين على طرفي النقيض، فمن ناحية يرى المعاداة ضد الشيعة وفي مقابل ذلك يرى المعاشرة الحسنة مع الناس لا محالة ينتقل إلىٰ أنّ ما اتخذه الشيعة في معاشرتهم مع الناس متخذة من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته المعصومين عليهم السلام، وأنّ ما اتخذه أهل السنّة من المعاملة السيئة ضد الشيعة متخذة من أعمال الحكومات الظالمة والغاصبة لحقوق أهل البيت عليهم السلام وعندئذٍ لايتعجب الباحث الخبير من الجرائم والفجائع التي ارتكبها أهل السنّة والجماعة ضد الشيعة؛ إذ لو تأمّل قليلاً في ذلك يلتفت إلى أنّهم قد اتبعوا أسلافهم في أعمالهم البشعة؛ إذ لايخفى على أحد الجرائم التي ارتكبها معاوية بن أبي سفيان وابنه يزيد ضد أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابهم الكرام، لاسيما ما فعله يزيد الفاسق من قتل سبط النبي الحسين الشهيد عليه السلام مع أصحابه الكرام وأنصاره الأبرار وسبي نسائه وأطفاله، وعند ذلك لايستغرب الباحث من الحكومات والتابعين لبني أُمية من الافتاء بقتل الشيعة ونهب أموالهم وسبي نسائهم؛ إذ الحكومة الأُموية أيضاً أفتت بأنّ الإمام الحسين عليه السلام ريحانة رسول الله وسيد شباب أهل الجنة خارجي يجب قتله ونهب أمواله وسبي نسائه كما فعلوه في كربلاء، وهل يرى الباحث المنصف مبرّراً لفعل يزيد وبني أُمية ضد أهل البيت عليهم السلام؟ وإذا لايعرف مبرّراً لفعلهم فهل ➲

وأمّا ما نسبه إليهم من استباحة الغشّ فحاله حال حرمة دم المسلم عندهم(١)، وقد عرفت كون هذه الخصلة الذميمة ـ المحرمة بأشد درجات التحريم

➲ يعرف مبرراً لعداء أهل السنّة للشيعة بغير الاقتداء بمعاوية ويزيد وأضرابهما من بني أُمية وبني العباس وغيرهم؟!!!

(١) لا إشكال ولا كلام في حرمة الغش إجماعاً بقسميه كما في الجواهر ج٢٢: ص١١١، ولتواتر الأخبار والروايات الدالة على حرمته كما في كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري ج١: ص ٢٧٢. ومصباح الفقاهة للسيد الخوئي ج١: ص٢٩٨، وغيرهما. والروايات الواردة في المقام عن طرق الشيعة كثيرة جداً ففي بعضها: «أنّ من غش المسلمين فليس منهم» (انظر وسائل الشيعة ج١٢: ص٢٠٨، ب ٨٦ مما يكتسب به، ح ٢)، وفي بعضها: «ليس منّا من غشنّا» (وسائل الشيعة ج١٢: ص٢١٠، ب ٨٦ مما يكتسب به، ح ١)، وفي بعضها: «ليس منّا من غش مسلماً» (وسائل الشيعة ج١٢: ص٢١٠، ب ٨٦ مما يكتسب به، ح ١٠). وفي بعضها: «من غش مسلماً في بيع أو شراء فليس منّا ويحشر مع اليهود يوم القيامة؛ لأنّه من غش الناس فليس بمسلم» (وسائل الشيعة ج١٢: ص٢١٠، ب ٨٦ مما يكتسب به، ح ١١). وفي بعضها: سئل عن الإمام الصادقعليه السلام عن الرجل يكون عنده لونان من طعام واحد سعرهما بشيء وأحدهما أجود من الآخر فيخلعهما جميعاً ثمّ يبيعهما بسعر واحد؟ فقالعليه السلام: «لا يصلح له أن يغش المسلمين حتى يبينه». (وسائل الشيعة ج١٢: ص٤٢٠، ب ٩ من أحكام العيوب، ح ٢).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة عن أئمة أهل البيتعليهم السلام وهي صريحة في حرمة الغش وبملاحظتها يقطع كلّ إنسان بأنّ حرمتها من ضروريات المذهب الجعفري، بل إنّه من ضروريات الدين الحنيف، ومقتضى إطلاق بعض نصوص حرمة الغش عموم الحكم سواء كان في معاملة أو في غيرها، بل العقل حاكم بقبحه باعتبار ما فيه الفساد مطلقاً.

ومن الواضح: أنّه لايتحقق موضوعه إلّا بعلم الغاش وجهل المغشوش، فإذا كان كلاهما عالمين بالواقع أو جاهلين به أو كان الغاش جاهلاً والمغشوش عالماً انتفىٰ مفهوم الغش.

ثمّ إنّه لايعتبر في مفهوم الغش انحصار معرفته بالغاش، فإنّ أكثر الغش يعرفه نوع الناس بإمعان نظر، خصوصاً من كان من أهل الفطانة والتجربة.

➲

ـ صفة من تسمّى بأهل السنّة[١].

⇦ وعلى أيّ حال إذا تحقق موضوع الغش في مورد يترتّب عليه الحكم بالحرمة كسائر القضايا الحقيقية بلا فرق بين كون الاغتشاش بفعله أو بغيره، فلو حصل اتفاقاً أو لغرض خاص فقد أفتى فقهاء الشيعة بوجوب الإعلام بالعيب الخفي، وإلّا فإنّ موضوع الغش محقق (انظر مكاسب للشيخ الأنصاري ج١: ص٢٧٩).

وصفوة القول: أنّ العبرة في حرمة الغش قصد تلبيس الأمر على طرفه سواء كان العيب خفياً أم جلياً، فلاحظ.

(١) لقد وردت أحاديث كثيرة في كتب أهل السنّة والجماعة تدلّ على حرمة الغش والتدليس ويكفينا في المقام ذكر النبوي المعروف قوله ﷺ: «ليس منّا من غش مسلماً». (انظر جامع الصغير ج٢: ص٤٦٦، ح ٧٦٨٨). وقد صرح غير واحد من علمائهم بحرمته لا سيما في باب نقل الحديث، قال الخطيب البغدادي: التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم، وقد عظم بعضهم الشأن في ذمّه وتبجح بعضهم بالبراءة منه... وعن شعبة أنّه قال: التدليس أخو الكذب، وقال أيضاً: التدليس في الحديث أشدّ من الزنى. لأن أسقط من السماء أحب إليّ من أن أدلس... وعن أبي أُسامة أنّه قال: ضرب الله بيوت المدلسين، ماهم عندي إلّا كاذبون وعن ابن المبارك أنّه قال: لأن نخّرمن السماء أحب إليّ من أن أُدلّس حديثاً... (انظر الكفاية في علم الرواية: ص٣٥٥ ـ ٣٥٦).

ولكن عندما نأتي إلى كتب الحديث والرجال من علمائهم نجد شيوع التدليس فيها، فهذا الحاكم النيسابوري فعندما ذكر أنواع التدليس، قال: قد ذكرت في هذه الأجناس السنّة أنواع التدليس ليتأمّله طالب هذا العلم فيقيس بالأقل على الأكثر، ولم أستحسن ذكر أسامي من دلّس من أئمة المسلمين صيانة للحديث ورواته (معرفة علوم الحديث: ص١١١).

وقال الذهبي: وكذا لم أعتن لمن ضعف من الشيوخ ممّن كان في المئة الرابعة وبعدها، ولو فتحت هذا الباب لما سلم أحد إلّا النادر من رواة الكتب والأجزاء (المغني في الضعفاء: ص٤) وقال أيضاً: ثمّ من المعلوم أنّه لابدّ من صون الراوي وستره، فالحدّ الفاصل بين المتقدّم والمتأخّر هو رأس سنة ثلاثمئة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلّا القليل؛ إذ الأكثر لايدرون ما يروون، ولايعرفون هذا الشأن، إنّما سمعوا في الصغر، واحتج ⇨

➲ إلى علو سندهم في الكبر، والعهدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم... (ميزان الاعتدال ج١: ص٤ في مقدمة الكتاب).

ولاندري كيف يكون صون الحديث النبوي الشريف بالستر على رواته المطعون فيهم، وكيف يمكن مع ذلك قبول حديث الذين وثقهم علماء الرجال منهم إذا كان من طريقتهم إخفاء الطعون الثابتة عليهم وكتمان مايوجب جرحهم، فيسقط كلامهم عن الحجية!!! بل حتى نرى هذه الطعون في أصح كتبهم، ولقد أطال في ذلك العلّامة الشيخ محمد حسن المظفر في كتابه (دلائل الصدق ج١: ص٥٣ ـ ٢٨٣ من الطبعة الجديدة)، ولا يسعنا استقصاء ما ذكره رحمه الله ولكن نشير إلى بعض ما ورد من الطعون في البخاري ومسلم الذين هما من أجل الصحاح عندهم فقد قال ابن حجر في ترجمة البخاري: أنّ أبي عبدالله ابن مندة ذكر في توصيف البخاري بأنّه كان مدلساً (انظر طبقات المدلسين لابن حجر: ص٢٤). وقال أيضاً نقلاً عن ابن مندة أنّه قال في حق مسلم: إنّه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: قال لنا فلان وهو تدليس (طبقات المدلسين لابن حجر: ص٢٦ في ترجمة مسلم بن الحجاج القشيري).

وقال أحمد بن أبي جعفر قال محمد بن إسماعيل: رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قال: قلت له: يا أبا عبدالله بكماله؟ فسكت.(انظر تاريخ بغداد ج٢: ص١١ في ترجمة محمد بن اسماعيل البخاري).

أقول: ويظهر من سكوته أنّه لم يكن بإمكانه ذلك، كما لم يكن ذلك بإمكان كلّ أحد عادة.

وقال الذهبي في ترجمة عبدالله بن صالح بن محمد الجهيمي المصري الذي طعنوا فيه كثيراً: وقد روى عنه البخاري في الصحيح على الصحيح ولكنه يدلسه، فيقول: حدثنا عبدالله ولاينسبه. (ميزان الاعتدال ج٤: ص١٢٢ في ترجمة عبدالله بن صالح).

وقد روى البخاري عن محمد بن سعيد المصلوب الشامي الكذاب الشهير (انظر ميزان الاعتدال ج ٦: ص١٦٥) الذي كان يضع الحديث ويدلسه (انظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج ٦: ص١٤٠)، وقتل بسبب الزندقة (انظر الجرح والتعديل ج٧: ص٣٥٣)، قال الذهبي وأخرجه البخاري في مواضع وظنه جماعة (ميزان الاعتدال ج٦: ص١١٦) يعني أنّ ➲

➲ البخاري ظنّ أنّ المروي عنه في هذه المواضع جماعة تشابهوا معه في الإسم، لا الشخص الواحد المشهور بالكذب، مع أنّ الذهبي وهو بنفسه روى عن جماعة كثيرة قد غيروا اسم الرجل على وجوه ستراً له وتدليساً لضعفه... قال عبدالله بن أحمد بن سوادة قلبوا اسمه على مئة اسم وزيادة وقد جمعها في كتاب... (ميزان الاعتدال ج٦: ص١٦٤ ـ ١٦٦).
إلى غير ذلك ممّا يبيّن أنّ علماء مدرسة الخلفاء التي شيدتها السلطة الحاكمة والتي اختارت البخاري وأمثاله أئمة للحديث وقدوة فيه وصنعت منهم ركائز وأركان ليدعون إلى سلطانهم وترويج مذهبهم وتصريف اجتهاداتهم التي أصبحت في عهد الأُمويين والعباسيين سوقاً رائجة وسلعة رابحة لكلّ العلماء الذين سابقوا لتأييد الخليفة بكلّ أساليب الوضع والدَّس الذي يتماشى مع سياسة الحاكمة آن ذاك وكلّ ذلك لينالوا عند الحاكم الجاه والمال فباعوا آخرتهم بدنياهم، فما ربحت تجارتهم ويوم القيامة يندمون ويخسرون.

ثمّ إنّه قد جاء في البخاري الروايات التي يظهر منها التدليس والباحث عندما يتتبّع الأحاديث الواردة في صحيحه يفهم أنّ الكثير فيها إمّا أن تكون ناقصة أو مقطعة أو مبدلة بألفاظ أُخرىٰ أو ساقطة عنها كلمات في حين أنّه يرىٰ نفس الحديث مذكور في مصادر أُخرىٰ بنفس ذلك السند المذكور في البخاري، ولم يجد فيه من تغيير مثل ما وجده في البخاري، وعلى سبيل المثال أنّه أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الحيض باب التيمم قال: جاء رجل إلى عمر فقال: إنّي أجنبت فلم أجد ماءً، فقال عمر: لا تُصل! فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين؛ إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءً فأمّا أنت فلم تصلّ، وأمّا أنا فتمكعت في التراب وصلّيت، فقال النبي: «إنّه كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثمّ تنفخ ثمّ تمسح بهما وجهك وكفيك» فقال عمر: اتق الله يا عمار! قال: إن شئت لم أحدث به. (صحيح مسلم ج١: ص ١٩٣). وأخرج هذه الرواية كلّ علماء أهل السنّة كأحمد بن حنبل وأبي داود والنسائي والبيهقي وابن ماجة وغيرهم.

ولكن البخاري خان الأمانة؛ إذ أنّه نقل الحديث كما هو ومن أجل الحفظ على كرامة عمر بن الخطاب دلَّس الحديث؛ لأنّه لايعجبه أن يعرف الناس جهل الخليفة بأبسط أحكام الفقه الإسلامي، واليك الرواية التي تصرّف فيها البخاري: أخرج البخاري في صحيحه في ➲

➲ كتاب التيمم باب المتيمم هل ينفخ فيهما؟ قال جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: إنّي أجنبت فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنّا كنّا في سفر أنا وأنت... الحديث (صحيح البخاري ج١: ص٢١١ ح ٣٢٦).

وهو كما ترىٰ حذف منه البخاري هذه الكلمات «فقال عمر: لا تصلّ»، إذ فيه مس بشخصية عمر بن الخطاب فحذفها وتخلّص منها؛ لئلّا يكشف للناس عن حقيقة عمر بن الخطاب واجتهاده مقابل نصّ القرآن والسنّة القطعية.

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد باب حكم الفيء في حديث طويل يقول: ثمّ نشد عباساً وعلياً ـ أي نشد عمر بن الخطاب ـ بمثل ما نشد به القوم أتعلمان ذلك؟ قالا: نعم، قال: فلمّا توفي رسول الله قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله، فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث إمرأته من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله: «ما نورّث ما تركناه صدقة» فرأيتما ـ أي فرأيتما أبا بكر ـ كاذباً آثماً غادراً خائناً ثمّ والله يعلم أنّه لصادق بارّ راشد تابع للحقّ، ثمّ توفي أبو بكر وأنا ولي رسول الله وولي أبي بكر، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم أنّي لصادق بار راشد تابع للحق... الحديث (صحيح مسلم ج٥: ص١٥١ ـ ١٥٣). ورواه البيهقي في سننه ج٦: ص٢٩٨. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج١: ص١٦. والمتقي الهندي في كنز العمال ج٧: ص٢٤١، ح ١٨٧٦٨ وغيرهم.

ولكن البخاري حرَّفه فأورده في أبواب مختلفة من صحيحه، فمرة أخرجه في كتاب الخمس باب فرض الخمس وفيه قال:... ثمّ توفَّىٰ الله نبيه فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل رسول الله والله يعلم أنّه فيها لصادق بار راشد...، ثمّ توفّى الله أبا بكر فكنت أنا ولي أبي بكر... والله يعلم أنّي فيها لصادق بار راشد.. (صحيح البخاري ج٤: ص٥٠٤، ح ١٢٦٦).

فأسقط في هذه الرواية الفقرتين: الفقرة الأُولى قوله: «فرأيتما أبا بكر كاذباً آثماً غادراً خائناً..»، والفقرة الثانية: قوله: «فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً... ومرة أخرجه في كتاب المغازي باب حديث بني النضير (صحيح البخاري ج٥: ص١٨٨ ح ٥٢٦). وقد حذف منه فقرة «فرأيتما أبا بكر كاذباً، آثماً، غادراً، خائناً» وجعل مكانها جملة: «تذكر أن أبا بكر كما ➲

⬅ تقولان»، وأيضاً حذف الفقرة الثانية وهي قوله: «فرأيتماني كاذباً، آثماً، غادراً، خائناً».

ومرة أخرجه في كتاب النفقات باب حبس نفقة الرجل قوت سنةٍ على أهله وكيف العيال. (صحيح البخاري ج٧: ص١٢١ ح ٢٧٢). وقد حذف الفقرة الأُولىٰ وجعل مكانها جملة: «تزعمان أن أبا بكر كذا وكذا»، وأيضاً حذف الفقرة الثانية.

ومرة أخرجه في كتاب الفرائض باب قول النبي لا نورّث ما تركناه صدقة، قال: فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله (صحيح البخاري ج٨: ص٥٥١ ح ١٥٧٦). فحذف فيه الفقرتين.

ومرة أخرجه في كتاب الاعتصام باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين (صحيح البخاري ج٩: ٧٥٤ ح ٢١١٢).

فحذف الفقرة الأُولىٰ ووضع مكانها جملة: «تزعمان أنّ أبا بكر فيها كذا وكذا»، وحذف الفقرة الثانية.

والخبير عندما يراجع إلى صحيح مسلم ثمّ إلى البخاري يجد بوضوح أنّ هذا الحديث حديث واحد بسند واحد نقله مسلم والبخاري، ولكن البخاري مع نقله في عدة مواضع فكلّ مرة أسقط منه كلمات ليدافع به عن شخصية أبي بكر وعمر؛ لأنّ البخاري يعلم بأنّ قول عمر هذا للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام اعتراف منه، على أنّ الإمام عليه السلام يرى أبا بكر وعمر آثمين غادرين كاذبين خائنين، وهذا سوف يفتح للباحث الخبير الطريق للاحتجاج بانّه لماذا كان الإمام عليه السلام يراهما آثمين كاذبين غادرين خائنين فمن أجل سدّ هذا الطريق دلّس البخاري الحديث وحذف الفقرتان حفظاً لكرامة الشيخين، وكأنّما هذه الحالة صارت عادة للبخاري في نقل الحديث، فإنّه لمّا يصل إلى بعض الكلمات كنسبة الكذب والإثم والخيانة والغدر إلى أبي بكر وعمر يرتبك منه ارتباكاً شديداً فيحذفه، لئلا يعرف الناس هذه الكلمات في حقهما فيتضح بكمال الوضوح التدليس والغش المحرم في كتاب صحيح البخاري.

وأخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك في كتاب التفسير، تفسير سورة عبس وتولّى وقد صححه الذهبي في تلخيصه عن أنس بن مالك قال: إنّ عمر بن الخطاب قرأ على المنبر قوله تعالى: ﴿فأنبتنا فيها حبّاً وعنباً وقضباً وزيتوناً ونخلاً وحدائق غلباً وفاكهة وأبّاً﴾، قال: ⬅

➲ كلّ هذه عرفناه فما الأَبُّ، ثمّ قال: هذا لعمر الله هو التكليف فما عليك أن تدري ما الابُّ، اتبعوا ما بيّن لكم هداه من الكتاب فاعملوا به، وما لم تعرفوه فكلوه إلى ربّه. (المستدرك على الصحيحين ٢: ص٥١٤).

وهذه الرواية قد نقلها أغلب المفسّرين في كتبهم وتفاسيرهم لسورة عبس كالسيوطي في الدر المنثور والزمخشري في الكشاف وابن كثير في تفسيره والرازي في تفسيره والخازن في تفسيره وغيرهم.

ولكن البخاري أخرج هذا الحديث وحذف منه كعادته وأبتره؛ لئلا يعرف الناس جهل الخليفة بمعنى «الأبّ»، فروى الحديث في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلّف مالا يعنيه وقول الله تعالى ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم﴾ عن أنس بن مالك قال: كنّا عند عمر فقال: نهينا عن التكلّف.. (صحيح البخاري ج٩: ص٧٥٠، ح٢١٠٠).

نعم هكذا يفعل البخاري في كلّ حديث يشمّ منه الانتقاص في عمر بن الخطاب، وعليه كيف يفهم القارئ أنّ هذا الحديث مبتور، وهكذا في جميع الموارد الذي دلّس فيه.

وأخرج أبو داود في سننه في كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً ج٤: ١٤٠ ح ٤٣٩٩. والبيهقي في كتاب السرقة باب المجنون يصيب حداً ج٨: ص٢٦٤ والنسائي في سننه الكبرىٰ ج٤: ص٣٢٣، ح ٧٣٤٣. وغير هؤلاء عن ابن عباس إنّه قال: أُتي عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أُناساً فأمر بها أن ترجم، فمرّ بها علي بن أبي طالب فقال: ما شأنها؟ قالوا: مجنونة بني فلان زنت، فأمر بها عمر أن ترجم قال: ارجعوا بها، ثمّ أتاه فقال: ألم تعلم أنّ القلم رفع عن المجنون حتى يعقل وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم؟

فخلّى عنها عمر وقال: لولا علي لهلك عمر (ولفظ الحديث من التذكرة لإبن الجوزي:٧٥).

ولكن البخاري أخرج نفس هذا الحديث في صحيحه في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة باب لا يُرجم المجنون والمجنونة).

➲

➲ فقال البخاري بدون ذكر أيّ سند بعد إسقاط صدر الحديث: وقال علي لعمر: أما علمت أنّ القلم رُفع عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ (صحيح البخاري ج٨: ص٥٨١).

نعم هذا مثال حي لتعرف البخاري في نقله الأحاديث وتصرّفه في الأمانات المودّعة له فترىٰ أنّه يحذف من الحديث كيف ما شاء حتى بالنسبة إلى سند الحديث فإنّه يحذفه صوناً من الاحتجاج به وإثبات فضيحة لعمر بن الخطاب، فالبخاري أربكته هذه الرواية من حيث إنّه كيف يعلم الناس جهل عمر بن الخطاب بأُمور مسلّمة في الأحكام الشرعية لاسيّما في الحدود التي رسمها الله تعالى وبيّنها النبيﷺ. فكيف يترأس على منصّة الخلافة من لايعرف الأحكام الشرعية.

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الحدود باب حدّ شارب الخمر عن أنس بن مالك: أنّ النبيﷺ أُتي برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين قال: وفعله أبو بكر، فلمّا كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخفّ الحدود ثمانين فأمر به عمر (صحيح مسلم ج٥: ص١٢٥). والبخاري كعادته لايريد إظهار جهل عمر بالحكم في الحدود أخرج هذا الحديث في كتاب الحدود باب ما جاء في ضرب شارب الخمر عن أنس: أنّ النبيﷺ ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين. (صحيح البخاري ج٨: ص٥٦٦ ح ١٦٢٠) فإنّك ترىٰ بوضوح أنّ البخاري قد حذف من الحديث ما فيه من جهل عمر بن الخطاب بحدّ شرب الخمر الذي جاء ذكره في الكتاب العزيز.

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود: أنّ عائشة أخبرته قالت: أوّل ما اشتكى رسول الله في بيت ميمونة فاستاذن أزواجه أن يمرض في بيتها فأذن له قالت: فخرج ويدٌ له على الفضل بن عباس ويدٌ له على رجل آخر وهو يخط برجليه في الأرض، قال عبيدالله فحدثت به ابن عباس فقال: أتدرون من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة هو علي ولكن عائشة لا تطيب له نفساً. (مسند أحمد بن حنبل ج٦: ص٢٢٨). وأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب مرض النبيﷺ ووفاته، غير أنّه حذف منه قول ابن عباس «ولكن عائشة لا تطيب له نفساً».

➲

وأمّا نسبته إليهم التطليق عند الحيض فهي مثل سابقتها لو قصد التطليق حال الحيض، وقريب وقته، فهذه كتبهم تنادي بأنّ التطليق حال الحيض محرّم باطل[١]، وقد اتّفق أربعة أئمتهم على حرمته حال الحيض، ونفوذه صحيحاً، وبأنّه

فهذا شأن البخاري في نقل الأحاديث فإنّه في كلّ مورد يرىٰ فيه القول الشنيع يفتضح به أمثال عمر بن الخطاب وعائشة وأضرابهما يتصّرف في الحديث ويبتره؛ لئلّا ينشر بين الناس القدح فيهم والموارد كثيرة جداً، وإنّما ذكرنا هذا المقدار اليسير لكي يراجع أهل الخبرة الأحاديث الواردة في البخاري، فالخبير المنصف لو راجع يقطع بأنّ البخاري كان يدلّس الأحاديث وصار ذلك كعادة له عندما كان يرىٰ الانتقاص في الصحابة وخاصّة في أبي بكر وعمر وعائشة وأضرابهم. فلاحظ.

(١) لايخفى أنّ من شرائط الطلاق في الشريعة المقدسة خلو المرأة من الحيض والنفاس بمعنى بطلان الطلاق فيهما، قال صاحب الجواهر: بلا خلاف أجده فيه نصّاً وفتوى، بل الإجماع بقسميه عليه.. (جواهر الكلام ج٣٢: ص٢٩). ويدلّ عليه من الكتاب العزيز قوله تعالىٰ: ﴿يا أيها النبي إذا طلّقتم النساء فطلقوهنّ لعدتهنّ وأحصوا العدة﴾ (سورة الطلاق: ١)، فانّ من جملة الأحكام المستفادة من هذه الآية طبقاً لآراء المفسّرين هو اشتراط إجراء صيغة الطلاق عند نقاء المرأة من الدورة الشهرية مع عدم المقاربة الزوجية ـ طبقاً للآية ٢٢٨ من سورة البقرة ـ إذ أنّ عدّة الطلاق يجب أن تكون بمقدار «ثلاثة قروء» أي ثلاثة طهورات متتالية، وهنا يؤكّد أنّ الطلاق يجب أن يكون مع بداية العدّة، وهذا يتحقّق فقط في حالة الطهارة وعدم المقاربة، فإذا وقع الطلاق في حالة الحيض فإنّ بداية زمان العدة ينفصل عن بداية الطلاق، وبداية العدّة ستكون بعد الطهارة. وإذا كانت في حالة طهر وقد جامعها زوجها، فإنّ الطلاق لايتحقّق أيضاً؛ لأنّ مثل هذه الطهارة لايمكن أن تكون دليلاً على عدم وجود النطفة في الرحم. وعلى كلّ حال فإنّ هذا الشرط يستفاد من الآية الكريمة كما أنّ النصوص الواردة في المقام صريحة، وتدلّ على المقصود وهي كثيرة:

منها: ما رواه الحلبي قال سألت أباعبدالله عليه السلام عن رجل طلّق إمرأته وهي حائض؟ فقال: «بغير السنّة باطل» (وسائل الشيعة ١٥: ص٢٧٧، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٢).

ومنها: ما رواه محمد الحلبي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يطلّق إمرأته وهي حائض، قال: «الطلاق على غير السنّة باطل»، قلت: فالرجل يطلق ثلاثاً في مقعد»، قال: «يرد إلى السنّة». (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٧٧، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٣).

ومنها: ما رواه محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «من طلق ثلاثاً في مجلس على غير طهر لم يكن شيئاً، إنّما الطلاق الذي أمر الله عزوجل به، فمن خالف لم يكن له طلاق، وأنّ ابن عمر طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس وهي حائض، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ينكحها ولا يعتد بالطلاق». (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٧٧، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٤).

ومنها: ما رواه الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام أنّهما قالا: «إذا طلق الرجل في دم النفاس أو طلقها بعدما يمسها فليس طلاقه إياها بطلاق». (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٧٧، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٥).

ومنها: ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله عليهما السلام قال: «من طلق إمرأته ثلاثاً في مجلس وهي حائض فليس بشيء، وقد ردّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طلاق عبدالله بن عمر، إذ طلّق إمرأته وهي حائض، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الطلاق وقال: كلّ شيء خالف كتاب الله فهو ردّ على كتاب الله عزوجل وقال: لا طلاق إلّا في عدَّة». (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٧٨، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٧).

ومنها: ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل طلّق إمرأته بعدما غشيها بشهادة عدلين؟ قال: «ليس هذا طلاقاً». (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٨٠، ب ٩ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٢).

ومنها: ما رواه اليسع قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا طلاق إلّا على السنّة، ولا طلاق إلّا على طهر من غير جماع». (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٨٠، ب ٩ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٣).

ومنها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «أمّا طلاق السنّة فإذا أراد الرجل أن يطلّق إمرأته فلينظر بها حتى تطمث وتطهر، فإذا خرجت من طمثها طلّقها تطليقة

جائز نافذ حال طُهر غير المقاربة بأيّ وقت صدر(١).

وأمّا نسبته حرمة العزل عن السرية إليهم فحاله حال سابقه، وهذه كتبهم شاهدة وفتاواهم عاضدة(٢).

من غير جماع ويشهد شاهدين ثمّ ذكر في طلاق العدة مثل ذلك. (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٨٠، ب ٩ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٤).

ومنها: ما رواه بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الطلاق أن يطلق الرجل المرأة على طهر من غير جماع ويشهد رجلين عدلين على تحليقه ثمّ هو أحق برجعتها ما لم تمض ثلاثة قروء، فهذا الطلاق الذي أمر الله به في القرآن وأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنته، وكلّ طلاق لغير العدة فليس بطلاق (وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٨٠، ب ٩ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٥). إلى غير ذلك من النصوص والروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في المقام فإنّها صريحة في لزوم الشرط المذكور في الطلاق وبطلان الطلاق بدونه، وقد أفتىٰ بذلك جميع الفقهاء من الشيعة بلا استثناء، فلاحظ.

(١) انظر الفقه على مذاهب الأربعة ج٤: ص٣١٠ (ط مصر). والمدونة الكبرىٰ ج٢: ص٤٢٢. والمغني (لابن قدامة) ج٧: ص٩٨. والمجموع ج١٨: ص٢٧٦ ـ ٢٨٠. وفتح الباري ج٩: ٣٥١ ـ ٣٥٣. والفقه الاسلامي وأدلته ج٩: ص٦٩٢٣ وغير ذلك.

(٢) الظاهر أنّ المقصود بالعزل عن السراري هو عزل النطفة عن فرج الزوجة المنكوحة بإخراج الآلة عند الإنزال وإفراغ المني خارج الفرج، قال صاحب العروة: يجوز العزل في الأمة وإن كانت منكوحة بعقد الدوام والحرّة المتمتع بها ومع إذنها وإن كانت دائمة، ومع اشتراط ذلك عليها في العقد، وفي جوازه في الحرة المنكوحة بعقد الدوام في غير ما ذكر قولان، الأقوى ماهو المشهور من الجواز مع الكراهة... (المسألة السادسة ممّا يتعلّق بأحكام الدخول من كتاب النكاح).

أقول: إنّ ما ذكره رحمه الله لا غبار عليه عند علماء الشيعة؛ إذ الأدلّة الشرعية تدّل عليه أمّا جواز العزل عن الأمة وإن كانت منكوحة بعقد الدوام فيمكن الاستدلال عليه مضافاً إلى الأصل الأولي ـ أعني الإباحة ـ بحديث محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: أنّه سئل عن

ومثلها نسبته حرمة اللحد إليهم[١]، ونسبة كونهم مستمرّين على الجمع بين

العزل؟ فقال: «أمّا الأمة فلا بأس، وأمّا الحرة فإنّي أكره ذلك إلّا أن يشترط عليها حين يتزوّجها». (وسائل الشيعة ج١٤: ص ١٠٦، ب ٧٦، من مقدمات النكاح، ح١)، فإنّ مقتضى إطلاق الحديث عدم الفرق بين الدائمة والمنقطعة.

وأمّا ما ذكره من جواز العزل في المتعة فأيضاً يستفاد من إطلاق حديث ابن مسلم المتقدم ذكره، وما رواه أيضاً عن أبي عبدالله الصادقعليه السلام قال: سألت أبا عبداللهعليه السلام عن العزل؟ فقال: «ذاك إلى الرجل يصرفه حيث شاء (وسائل الشيعة ج١٤: ص١٠٥، ب ٧٥ من مقدمات النكاح، ح١). إلى غير ذلك فإنّ مقتضىٰ إطلاق الحديث عدم الفرق بين الدائمة وغيرها فيجوز العزل في المتعة أيضاً.

وأمّا جواز العزل في الحرة الدائمة مع اذنها أو رضاها فيمكن الاستدلال عليه بما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر: أنّه سئل عن العزل فقال: «.... أمّا الحرة فإنّي أكره ذلك، إلّا أن ترضى أو يشترط ذلك عليها حين يتزوجها» (وسائل الشيعة ج١٤: ص١٠٦، ب ٧٦ من مقدمات النكاح، ح ٢). وهذا ملخص ما ذكره المشهور من علماء الشيعة.

قال الشهيد الثاني في كتابه المسالك: ذهب جماعة إلى التحريم لما روي عن النبيصلى الله عليه وآله وسلم: أنّه نهى عن العزل عن المرأة إلّا بإذنها، وقالصلى الله عليه وآله وسلم أيضاً: إنّه الوأد الخفي، والمراد بالوأد قتل الولد، ولأنّ حكمة النكاح الاستيلاد، ولا يحصل غالباً مع العزل فيكون منافياً لغرض الشارع ـ ثمّ قال: ـ والجواب: أنّ طريق الخبرين عامي، وأخبارنا لاتدّل على أزيد من كراهة ومنافاته لغرض الشارع ممنوعة، فإنّ غرضه غير منحصر في الاستيلاد. (مسالك الأفهام ج٧: ص٦٥).

(١) لا إشكال ولا كلام في استحباب أن يجعل الميت في اللحد، قال صاحب الجواهر: فإنّه أفضل من الشق مع صلابة الأرض بلا خلاف معتبر أجده، بل في الخلاف والغنية: الإجماع عليه مع زيادة عمل الفرقة عليه في الأوّل. وفي التذكرة والمنتهى: ذهب إليه علماؤنا. وفي الذكرى وجامع المقاصد والروض: عندنا: وفي الحدائق: أنّ عليه اتفاق ظاهر كلام الأصحاب (جواهر الكلام ج ٤: ص ٣٠١).

أقول: ويدلّ عليه الروايات الكثيرة الواردة عن أئمة أهل البيتعليهم السلام:

الصلاة مناقضة لما قد نادت به صحفهم ونطقت به فتاويهم من أفضليّة التفريق، نعم هُم بالنظر إلى سهولة الجمع غالبهم يجمعون، ولو فرض ذلك فهو ليس بمحرّم مثل الغشّ، بل هو ترك لما هو أفضل من جهة السهولة(١).

منها: ما رواه علي بن عبدالله قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام قال: «في حديث عن علي عليه السلام: لمّا قبض إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ياعلي انزل فألحد ابني، فنزل عليه السلام فألحد ابراهيم في لحدٍ...» (وسائل الشيعة ج٢: ص٨٥١، ب ٢٥ من الدفن، ح ٤).

ومنها: ما رواه أبو بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «.... فإذا وضعته في اللحد فضع فمك على أُذنه فقل: الله ربك...» (وسائل الشيعة ج٢: ص٨٤٣، ب ٢٠ من الدفن، ح ٣). إلى غير ذلك من النصوص والروايات الواردة عنهم عليهم السلام، فلا إشكال في استحبابه عند الشيعة، فلاحظ.

(١) لا إشكال في أهمّية فريضة الصلاة عند المسلمين كافة، وقد أكّدت الآيات العديدة والروايات الكثيرة في ضرورة إقامتها، وأنّها لا تسقط بحال حتى في جبهات الحرب في حالات مختلفة كما جاء ذكرها في الكتب الفقهية. ومن الواضح أنّ الأدلّة الشرعيّة تدّل على أنّ للصلاة أوقات معيّنة، وقد أكّد سبحانه وتعالى على ذلك بقوله: ﴿إنّ الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً﴾. (سورة النساء: ١٠٣)، فلا يجوز لأحد أن يصلّي الفريضة في غير وقتها، وقد أشار القرآن الكريم بشكل إجمالي إلىٰ أوقات الصلوات الخمس فقال عز اسمه في سورة الإسراء: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إنّ قرآن الفجر كان مشهوداً﴾ (سورة الإسراء: ٧٨).

فإنّ قوله تعالى: ﴿لدلوك الشمس﴾، أي زوالها، ويستمر هذا الوقت الخاص بصلاتي الظهر والعصر إلى غسق الليل ـ أي إلى ظلمة الليل ـ وبهذا يدخل وقت صلاتي المغرب والعشاء إلى قرآن الفجر أي وقت صلاة الصبح ـ. قال الفخر الرازي في تفسير الآية الكريمة: واعلم أنّه يتفرَّع على هذين القولين بحث شريف، فإن فسّرنا الغسق بظهور أوّل الظلمة كان الغسق عبارة عن أوّل المغرب، وعلى هذا يكون المذكور في الآية ثلاثة أوقات وقت الزوال، ووقت أوّل المغرب ووقت الفجر، وهذا يقتضي أن يكون الزوال وقتاً للظهر والعصر، فيكون

هذا الوقت مشتركاً أيضاً بين هاتين الصلاتين وأن يكون أوّل المغرب وقتاً للمغرب والعشاء، فيكون هذا الوقت مشتركاً أيضاً بين هاتين الصلاتين، فهذا تقتضي جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء مطلقاً.. (تفسير الكبير ج٢١: ص٢٧)، فالآية الكريمة صريحة في جواز الجمع بين الصلاتين.

وأمّا الروايات التي وصلت إلينا عن أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنّها توضّح لنا معنى دلوك الشمس وغسق الليل وقرآن الفجر؛ بأنّ الآية أشارت إلى الأوقات الثلاثة للصلوات الخمسة اليومية. (انظر وسائل الشيعة ج٣: ص١١٤، ب ١٠ من المواقيت). والخبير بعد ملاحظة الروايات الواردة في تفسير الآية الكريمة يطمئن؛ بأنّ الآية قد أشارت إلى أوقات الصلوات وقسّم الأوقات الىٰ ثلاث أقسام.

وقال تعالىٰ: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إنّ الحسنات يذهبن السيئات﴾. (سورة هود: ١١٤)، فإنّ قوله تعالىٰ: ﴿طرفي النهار﴾ يعني صلاة الصبح وهي الطرف الأوّل، وأمّا الطرف الثاني فهو مختص بالظهر والعصر من دون تفريق، وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿وزلفاً من الليل﴾ يعني صلاة المغرب والعشاء من غير تفريق.

قال القرطبي في تفسير الآية الكريمة: لم يختلف أحد من أهل التأويل في أنّ الصلاة في هذه الآية يراد بها الصلوات المفروضة قوله تعالىٰ: ﴿طرفي النهار﴾، قال مجاهد: الطرف الأوّل الصبح والطرف الثاني صلاة الظهر والعصر، واختاره ابن عطية.. والزلف: المغرب والعشاء.... (جامع الأحكام ج٩٠: ص١٠٩)، وذكر ابن كثير في تفسيره في ذيل الآية عن مجاهد في قوله تعالىٰ: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار﴾ قال: هي الصبح في أوّل النهار، والظهر والعصر مرة أُخرىٰ... وقال الحسن في رواية ابن مبارك عن مبارك بن فضالة عنه: ﴿وزلفاً من الليل﴾ يعني المغرب والعشاء، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هما زلفاً الليل» المغرب والعشاء. وكذا قال مجاهد ومحمد بن كعب وقتادة والضحاك أنّهما صلاة المغرب والعشاء... (تفسير القرآن العظيم ج٢: ص٤٦١ ـ ٤٦٢). وقد وردت روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآية الكريمة، واستشهدوا عليهم السلام بها على أنّ أوقات الصلوات اليومية ثلاثة. لاحظ تفسير نور الثقلين ج ٢: ص٤٠١.

ثمّ إنّ هناك روايات في صحاح أهل السنّة والجماعة تدلّ بالصراحة على أنّ النبيﷺ صلّىٰ الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً في غير مطر ولا سفر، فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن ابن عباس أنّه قال: صلّىٰ رسول اللهﷺ الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً في غير خوف ولا سفر. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥١، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر).

وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال: جمع رسول اللهﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير خوف ولا مطر ـ في حديث وكيع ـ قال: قلت لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: كي لايُحرج أُمته وفي حديث أبي معاوية قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك، قال: أراد أن لايُحرج أُمته. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥٢، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر).

وأخرج أيضاً عن ابن عباس: أنّ رسول اللهﷺ صلّىٰ بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء (صحيح مسلم ج٢: ص١٥٢).

وأخرج أيضاً عن عبدالله بن شفيق قال خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، قال: فجاءه رجل من بني تميم لا يفتُر ولا ينثني الصلاة الصلاة، فقال ابن عباس: أتعلمني بالسُنّة لا أُم لك ثمّ قال: رأيت رسول اللهﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، قال عبدالله بن شفيق: فحاك في صدري من ذلك شيء فأتيت أبا هريرة فسألته فصدَّق مقالته. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥٢، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر).

وأخرج البخاري بسنده عن ابن عباس: أنّ النبيﷺ صلّىٰ بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء. (صحيح البخاري ج١: ص٢٨٦، كتاب مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهر إلى العصر).

وأخرج بسنده عن عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صلّىٰ رسول اللهﷺ سبعاً جميعاً ثمانياً جميعاً. (صحيح البخاري ج١: ص٢٩٣، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب).

⮌ وأخرج أيضاً بسنده عن أبي بكر بن عثمان قال: سمعت أبا أُمامة يقول: صلّينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثمّ خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يُصلّي العصر، فقلت: يا عمّ ما هذه الصلاة التي صلَّيت؟ قال: العصر وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنّا نصلّي معه. (صحيح البخاري ج١: ص٢٨٨، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر).

وأخرج أحمد بن حنبل عن عكرمة عن ابن عباس قال: صلّى رسول الله ﷺ في المدينة مقيماً غير مسافر سبعاً وثمانياً (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢٢١).

وأخرج أيضاً بسنده عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: وما أراد لغير ذلك؟ قال: أراد أن لايحرج أُمته (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢٢٣).

وأخرج أيضاً بسنده عن ابن عباس قال: صلّيت مع النبي ﷺ ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً، قلت لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: أراد أن لايحرج أُمته (مسند أحمد ج١: ص٣٤٩).

وقال ابن حجر العسقلاني في شرح حديث عمرو بن دينار المتقدّم ذكره: أنّه قد ذهب جماعة من الأئمة إلىٰ الأخذ بظاهر الحديث فجوّزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً (فتح الباري ج٢: ص٢٠).

أقول: إنّ هذه الأحاديث التي نقلها جمهور علماء أهل السنّة مع الإقرار بصحّتها ونقلها في أصح كتبهم أكبر دليل على جواز الجمع بين الصلاتين عندهم، وإلّا فما الوجه في نقلها في صحيحي البخاري ومسلم الذين هما من أصح الكتب عندهم، وأمّا عدم التزامهم عملاً بتلك النصوص الصريحة والروايات المعتبرة من حيث السند فليس منحصراً بهذا الموضوع فقط فإنّهم مع الأسف في كثير من الموارد أوّلوا النصوص ولم يعملوا بها مع فرض صراحتها والمقام أيضاً كذلك فقد جاؤوا بالتأويلات الباردة، كقول بعضهم: إنّه لعلّ السحاب كان قد غطى السماء فلم يعرف النبي ﷺ والصحابة الوقت عصراً فجمعوا الظهر والعصر أو عشاءً فجمعوا بين المغرب والعشاء. (انظر المجموع ج٤: ص٢٠٣. وفتح الباري ج٢: ص٩٣). وقد ذكر البخاري في ذيل حديث عمرو بن دينار: فقال أيوب: لعلّه في ليلة مطيرة قال: عسى. ⮎

ونسبة تحريم لحم الوز ولحم الجمل إليهم فرية عليهم لشهادة صحفهم وفتاواهم بالحلية التي هي لديهم في هذين وما قاربهما ضرورية(١).

(صحيح البخاري ج١: ص٢٨٧).

أقول: من الواضح لدىٰ الخبير أنّ هذه التأويلات غير مقبولة عند العرف والعقلاء؛ لأن ذلك يعتبر إهانة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهل يصح ذلك بعد هذا ـ يا ترىٰ ـ وأنّ الصلاة التي هي عمود الدين أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ والعياذ بالله ـ لا يعرف وقتها؟

فالعامّة العمياء بنوا على هذه التأويلات وأفتوا بعدم جواز الجمع حتى أنّ أبا حنيفة أفتىٰ بعدم الجواز حتى في السفر والمالكيّة والشافعيّة والحنبليّة أفتوا بجواز الجمع واختلفوا في جوازه لعذر الخوف والمرض والمطر والطين وغير ذلك!!!

أمّا الشيعة الإماميّة فإنّهم متفقون على جوازه مطلقاً في غير سفر ولا مطر ولا مرض ولا خوف، وذلك لأنّهم اقتدوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبأئمة أهل البيت عليهم السلام بعد ما جاءهم من الآيات القرآنية فعملوا بالثقلين، وهذا هو الميزان الذي عيّنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأُمته لمعرفة الحق من الباطل وجعلهما عدلين ومرجعين للأمة في حلّ الاختلاف وصرّح بأنّ التمسّك بهما ـ أي بالقرآن والعترة الطاهرة ـ أمان من الفُرقة والضلالة.

نعم ذكر بعض فقهاء الشيعة: أنّ الجمع وإن كان جائزاً في الحضر، لكنّه ليس أفضل من التفريق، بل ذهب بعض الأصحاب إلى أفضلية التفريق؛ لأنّ توزيع العبادة على الزمان أفضل، ففي السفر الأفضل الجمع عكس الحضر (انظر مهذب البارع لابن فهد الحلي ج١: ص٤٩٦. جواهر الكلام ج٧: ص٣٢ ـ ٣٣).

(١) أمّا حلية لحم الوز عند الشيعة من الضروريات المسلّمة؛ لأنّ الحرام من الطيور عندهم ما كان له الأوصاف التالية:

الأوّل: ما كان ذا مخلاب أي الظفر القوي الذي يقوىٰ على الافتراس كالنسر والصقر والشاهين والبازي غير ذلك.

الثاني: ما كان صفيفه ـ أي بسط جناحيه حال الطيران ـ أكثر من دفيفه ـ الذي هو بمعنى ضرب جناحيه ـ.

الثالث: ما ليس له قانصة ـ وهي في الطير بمنزلة المصارين في غيره ـ ولا حوصلة ـ

وما نسبه إليهم من نجاسة جسوم المسلمين وغسل الظروف التي شرب منها غيرهم مثل سابقتها، فهذه صحفهم في باب النجاسات قد نطقت بأنّ عامّة من تفوّه بالشهادتين ولم ينكر ضرورياً من ضروريات الدين طاهر بدنه، وطاهر ما باشره برطوبة من الظروف وغيرها[١].

وهي كالمعدة لغيره ـ ولا صيصية ـ وهي الشوكة التي خلف رجل الطير خارجة عن الكف ـ وهي بمنزلة الإبهام للإنسان، فإذا كان أحد هذه الأوصاف في الطير فهو حرام، وأمّا إذا لم يكن كذلك كالوز والدجاج والحمام والقماري والدباسي والحجل والدراج والقبج والقطا وغير ذلك فهو حلال أكله بالإجماع. قال صاحب الجواهر: بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى النصوص المستفيضة أو المتواترة الدالة على ذلك...(جواهر الكلام ج٣٦: ص ٣٠٦).

أقول: والروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في المقام لبيان ماهو الحرام من الطيور كثيرة، وعلى سبيل المثال راجع (وسائل الشيعة ج١٦: ص٤١٨، ب ١٨ من الأطعمة المحرمة. وص ٤٢٠، ب ١٩ من الأطعمة المحرمة). فإنّها تدل بوضوح على المقصود، فلاحظ.

(١) لايخفى على الخبير الباحث في كتب الشيعة الاثني عشرية أنّ القاعدة الأوّلية في الإسلام هي طهارة المسلمين، وإنّ كلّ من نطق بالشهادتين يحكم بإسلامه وطهارته ما دام لم يرتكب منكراً يلازم الكفر والارتداد، ولم ينكر احدىٰ الضروريات الإسلاميّة كإنكار الرسالة أو المعاد أو ضرورياً من ضروريات الدين الإسلامي بحيث يرجع إلى إنكار الرسالة وتكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه بضروريته، وعليه فإن أنكر ضرورياً من ضروريات الإسلام لشبهة علمية حصلت له من خلال الدراسة العلمية مع كمال إخلاصه وتصديقه بنبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لايحكم بكفره؛ إذ الخبير يعلم أنّ الضروري لمّا كان أمراً ثابتاً في الدين الإسلامي بحيث لايحصل عادة فيه الشبهة، فلو كان فيه مجالاً للشبهة ولو لبعض الناس لم يكن عندهم ضرورياً أو يكون ضرورياً ولكن لايوجب تكذيباً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لغفلته عنه فعند ذلك لايحكم بكفره.

إن قلت: إنّ الخوارج والنواصب الذين يبغضون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

وأولاده المعصومين عليهم السلام والصديقة الكبرىٰ سيدة نساء العالمين ـ سلام الله عليها ـ ويسبّونهم ويقتلونهم قد لايكون الأمر عندهم ضروريا فلايكذّبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع ذلك يعتقدون بأمثال هذه الآراء الباطلة، فلماذا يحكم عليهم بالنجاسة؟

قلت: إنّ الحكم بنجاسة النواصب والخوارج ليس من جهة إنكارهم الضروري، بل أدلّة خاصّة وردت في نجاستهم وهي كثيرة:

منها: ما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام، فإنّ فيها غسالة ولد الزنى، وهو لايطهر إلى سبعة آباء، وفيها غسالة الناصب وهو شرّهما إنّ الله لم يخلق خلقاً شرّاً من الكلب، وأنّ الناصب أهون على الله من الكلب». (وسائل الشيعة ج ١: ص١٥٩، ب ١١ من الماء المضاف، ح ٤).

ومنها: ما رواه أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إيّاك أن تغتسل من غسالة الحمام، ففيها تجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت فهو شرهم، فإنّ الله تبارك وتعالى لم يخلق أنجس من الكلب، وأنّ الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (وسائل الشيعة ج ١: ص١٥٩، ب ١١ من الماء المضاف، ح ٥). إلى غير ذلك من النصوص والروايات الواردة عنهم عليهم السلام، وأنّها تدلّ بوضوح على نجاسة الناصبي، والباحث. اذا أراد الاستقصاء في كتب الشيعة فليراجع مجموعة من أبواب الفقه، ومن جملتها باب عدد النجاسات عند ذكر الغلاة والنواصب والخوارج وباب الأسآر وباب الخمس عند ذكر مسألتين.

الأُولى: أنّه هل يلحق الناصبي بالمحارب ـ الحربي ـ في جواز أخذ ماله أم لا؟

الثانية: أنّه هل يجوز اعطاء الخمس للناصب إن كان فقيراً أم لا؟

وفي باب الزكاة الحاقا بالمخالف في عدم جواز إعطاء مال الزكاة له لاشتراط الإيمان ـ بالمعنى الأخص ـ في المستحقّين وفي باب الجهاد عند ذكر حكم المرتد أو المحارب أنّه هل الناصب يحكم عليه بنفس الحكم في المرتد والمحارب أم لا؟

ففي جميع هذه الأبواب وغيرها استدلّ فقهاء مدرسة أهل البيت عليهم السلام بالنصوص الصريحة المعتبرة على نجاسة الناصبي كما استدلّوا بها على نجاسة الخارجي وهو من يعارض إمام وقته لأجل النيل إلى الحكومة والملك في الدنيا. وليست الشيعة مختصّة بهذا

⊃ الحكم في الخارجي، بل أهل السنّة والجماعة أيضاً حكموا بكفرهم ونجاستهم، وذلك للنصوص القطعية الصريحة الدالة على أنّ من خرج عن طاعة إمام زمانه مات ميتة جاهلية. فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة بسنده عن النبيﷺ أنّه قال: «من خرج من طاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج٦: ص٢١).

وأخرج أحمد بن حنبل والترمذي والحاكم والبيهقي عن النبيﷺ أنّه قال: «من خرج من جماعة قدر شبر فقد خلع ربقة الإسلام من رأسه إلّا أن يراجع». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٣٤٤. وسنن الترمذي ج٤: ص٢٢٦ ح ٣٢٣. والمستدرك على الصحيحين ج١: ٤٢٢. والسنن الكبرى للبيهقي ج٨: ص١٥٧).

وأخرج أحمد بن حنبل ايضاً وغيره عن النبيﷺ أنّه قال: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية» (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٦. ومجمع الزوائد ج٥: ص٢١٨. والمعجم الكبير١٩: ص٣٨٨. ومسند الشاميين ج٢: ص٤٣٧، ح ١٣٥٤) إلى غير ذلك من النصوص الصريحة وهي كثيرة جداً. وعليه إن اقتضت هذه الروايات الحكم بكفر بعض الصحابة فما ذنب الشيعة في ذلك؛ إذ أنّها أكدت من خرج عن طاعة إمام زمانه فإنّه محكوم بالكفر ومات ميتة الجاهلية، أليس للباحث أن يسأل بأن معاوية عن أيّ إمام مات وعلى عنقه بيعته، والنصوص صريحة بأنّ من خالف المسلمين قدر شبر ثمّ مات مات ميتة جاهلية، فمعاوية مات بأيّ موتة؟

ذكر القرطبي في تفسيره في ذيل قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأُخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ (سورة الحجرات: ٩) أنّ في تفسيرها عشرة مسائل:... المسألة الرابعة: أنّه قال القاضي أبو بكر بن العربي: هذه الآية أصل في قتال المسلمين، والعمدة في حرب المتأوّلين، وعليها عوّل الصحابة، وإليها لجأ الأعيان من أهل الملة، وإيّاها عنىٰ النبيﷺ بقوله: «تقتل عماراً الفئة الباغية»، وقولهعليه السلام في الخوارج: «يخرجون على خير فرقة» أو «حين فرقة». والرواية الأُولىٰ أصح؛ لقولهعليه السلام: «تقتلهم أولى الطائفتين إلى الحق»، وكان الذي قتلهم علي بن أبي طالب ومن كان معه. فتقرر عند علماء المسلمين وثبت بدليل الدين أنّ علياً رضي الله عنه كان إماماً ⊂

⊃ وأنّ كلّ من خرج عليه باغ، وأنّ قتاله واجب حتى يفيء إلى الحق وينقاد إلى الصلح (انظر تفسير القرطبي ج١٦: ص٣١٧).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده: أنّه لما قتل عمار بن ياسر دخل عمرو بن حزم على عمرو بن العاص فقال: قتل عمار، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تقتله الفئة الباغية»، فقام عمرو بن العاص فزعاً يرجع حتى دخل على معاوية، فقال له معاوية: ما شأنك؟ قال: قتل عمار، فقال معاوية: قد قتل عمار فماذا؟ قال عمرو: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «تقتله الفئة الباغية»، فقال له معاوية: دحضت في بولك أو نحن قتلناه؟! إنّما قتله علي وأصحابه وجاؤوا به حتى ألقوه بين رماحنا، أو قال: بين سيوفنا. (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص١٩٩).

أقول: بناءً على ما قاله معاوية يلزم القول بأنّ قاتل حمزة سيد الشهداء وجعفر الطيار هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّه هو الذي القاهما بين رماح المشركين وسيوفهم ولا تستبعد مكابرة الطاغية بقوله: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتلهما!

وأخرج الزمخشري وابن أبي الحديد: أنّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال قبل واقعة الصفين:... سأجهد في أن أطهّر الأرض من هذا الشخص المعكوس والجسم المركوس حتى تخرج المدرة من بين الحب (انظر ربيع الأبرار ج٢: ص٥٥٩. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٦: ص٢٩٠).

وقال ابن ابي الحديد في شرحه: الإشارة في هذا إلى معاوية سماه شخصاً معكوساً وجسماً مركوساً، والمراد انعكاس عقيدته وأنّها ليست عقيدة هدىٰ، بل هي معاكسة للحق والصواب وسمّاه مركوساً من قولهم: ارتكس في الضلال، والركس ردّ الشيء مقلوباً... (شرح النهج١٦: ص٢٩١).

وقال ابن أبي الحديد: إنّه طعن كثير من أصحابنا في دين معاوية ولم يقتصروا على تفسيقه، وقالوا عنه: إنّه كان ملحداً لا يعتقد بالنبوّة... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٥: ص١٢٩). وأخرج ابن أبي الحديد في شرح النهج (في حديث طويل ذكر فيه نفي أبي ذر إلى الشام)... : فجيء بأبي ذر ـ إلى معاوية ـ بين قوم يقودونه حتى وقف بين يديه فقال له معاوية: يا عدو الله وعدو رسوله! تأتينا في كلّ يوم فتصنع ما تصنع... قال أبو ذر: ما أنا بعدو ⊂

➲ الله ولا لرسوله بل أنت وأبوك عدوان لله ولرسوله، أظهرتما الاسلام وأبطنتما الكفر، ولقد لعنك رسول الله ﷺ ودعا عليك مرات ألّا تشبع، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا ولىٰ الأُمة الأعين الواسع البلعوم الذي يأكل ولا يشبع فتأخذ الأُمة حذرها منه، فقال معاوية: ما أنا ذاك، قال أبو ذر: بل أنت ذلك الرجل، أخبرني بذلك رسول الله ﷺ سمعته يقول وقد مررت به: اللهم العنه ولا تشبعه إلّا بالتراب. وسمعته يقول: إست معاوية في النار، فضحك معاوية وأمر بحبسه وكتب إلى عثمان... (شرح نهج البلاغة ج٨: ص٢٥٧).

أقول: ولايخفىٰ على ذي لبّ ما فيه من الاستهزاء والتجاسر من معاوية على النبي ﷺ فإنّه أجاب أبا ذر بالضحك على ما حدَّثه عن رسول الله ﷺ.

وروى الذهبي عن يحيى بن عبدالحميد الحماني ـ الذي وثقه ابن معين (انظر تذكرة الحفاظ ج٢: ص٤٢٢ رقم ٨٤٢٨/١٠) ـ أنه قال: كان معاوية على غير ملّة الإسلام. (ميزان الاعتدال ج٤: ص٣٩٢. وسير أعلام النبلاء ج١: ص٥٢٣. ورواه ابن حجر عنه في تهذيب التهذيب ج١١: ص٢١٦).

وروى الذهبي أيضاً بسنده عن أبي عبد الرحمن السلمي أنّه قال: دخلت على الحاكم وهو في داره لايمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبدالله الكرام، وذلك أنّهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل ـ أي معاوية ـ حديثاً لاسترحت من المحنة، فقال: لايجيء من قلبي، لايجيء من قلبي. (سير أعلام النبلاء ج١٧: ص ١٧٥). وروى أيضاً بسنده عن الشعيري قال: كنت عند عبد الرزاق فذكر رجل معاوية فقال: لا تقذر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان (ميزان الاعتدال ج٢: ص٦١٠).

وروى نصر بن مزاحم بسنده عن ابن عباس: أنّه قال: أتيت النبي ﷺ فسمعته يقول: يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت حين يموت وهو على غير سنّتي فشق علي ذلك.. فطلع معاوية (وقعة صفين: ص٢١٩).

وروى ابن عبد ربه في العقد الفريد والزمخشري في ربيع الأبرار وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: أنّ قيس بن سعد بن عبادة قال لمعاوية: أنت وثني ابن وثني، دخلت ➲

➲ الإسلام كرهاً وخرجت منه طوعاً، لم يقدم إيمانك ولم يحذر نفاقك ونحن أنصار الدين الذي خرجت منه وأعداء الدين الذي دخلت فيه (انظر العقد الفريد ج٤: ص٣٢٨. وربيع الأبرار ج٢: ص٣٤٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٤: ص٣٩٦. ومقاتل الطالبين: ص٤٢).

وروى ابن جوزي بسنده عن الإمام الحسين عليه السلام أنّه قال: «أظن طاغيتهم قد هلك وقد بعث إلينا فليأخذنا بالبيعة» (المنتظم ج٤: ص١٤٠).

وروى ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إذا رأيتم معاوية على منبري يخطب فاقتلوه» (شرح نهج البلاغة ج١٥: ص١٧٦).

وروى نصر بن مزاحم بسنده عن ابن عمر قال: إنّ تابوت معاوية في النار فوق تابوت فرعون، وذلك بأنّ فرعون قال: أنا ربّكم الأعلى. (وقعة صفين لنصر بن مزاحم: ص٢١٩).

وأخرج ابن أبي الحديد في شرح النهج والمسعودي في مروج الذهب عن الزبير بن بكار في الموفقيات ـ وهو غير متهم على معاوية ولا منسوب إلى اعتقاد الشيعة لما هو معلوم من حاله من مجانبة علي عليه السلام والانحراف عنه ـ أنّه قال المطرف بن المغيرة بن شعبة: دخلت مع أبي على معاوية فكان أبي يأتيه فيتحدث معه، ثمّ ينصرف إليّ فيذكر معاوية وعقله ويعجب بما يرىٰ منه؛ إذ جاء ذات ليلة فأمسك عن العشاء ورأيته مغتماً فانتظرته ساعة وظننت أنّه لأمر حدث فينا، فقلت: مالي أراك مغتماً منذ الليلة؟ فقال: يابني جئت من عند أكفر الناس وأخبثهم، قلت: وما ذاك؟ قال: قلت له ـ أي معاوية ـ وقد خلوت به: إنّك قد بلغت سنّاً يا أمير المؤمنين فلو أظهرت عدلاً وبسطت خيراً فإنك قد كبرت ولو نظرت إلى إخوتك من بني هاشم فوصلت أرحامهم فوالله ما عندهم اليوم شيء تخافه، وأنّ ذلك مما يبقىٰ لك ذكره وثوابه، فقال: هيهات، هيهات، أي ذكر أرجو بقاءه ملك أخو تيم فعدل وفعل وما فعل، فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره، إلّا أن يقول قائل: أبو بكر ثمّ ملك أخو عدي فاجتهد وشمر عشر سنين، فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره إلّا أن يقول قائل: عمر ثمّ ملك أخونا عثمان فملك الرجل لم يكن أحد في مثل نسبه فعمل ما عمل به، فوالله ما عدا أن هلك فهلك ذكره وذكر ما فعل به أنّ أخا هاشم يصرخ به في كلّ يوم خمس مرات أشهد أنّ محمداً رسول الله ➲

وما نسبه إليهم من عدم شربهم من نهر حفره يزيد، وعدم أكلهم التوت الشامي، ومسألة النعجة والحلس، وتسمية حماري الرحى، والكتابة تحت الرجل، وتسمية الكلبين، وعدم وقد بعضه لبعض الحطب، وما يقرب من هذه المزخرفات، فمن العجب العجاب ممّن له ذوق المعرفة والعقل تحرير مثل هذه الحماقات المفتريات حتى على شديد الحماقة من الناس في كتاب علمي مذهبي مبني على البينات الفرقانيّة والسنن النبوية، فبأيّ دليل يثبت من تسمى بأهل السنّة صدور مثل هذه ممّن جعل نفسه ملعبة وسخريّة ومضحكة للناس الذين هم مثله باستعماله لهذه الحماقات لهم حتى يضحكهم. فهل يناسب العالم ويليق بشأنه تحرير شيء محال عند ذوي العقول صدوره من جاهل تام الشعور في كتابه الذي قد بنى على البرهان الذي يلزم خصمه به(١)؟

فأيّ عمل يبقى مع هذا لا أُمَّ لك، والله إلّا دفنا دفنا (شرح نهج البلاغة ج٥: ص١٢٩. ومروج الذهب ج٢: ص٣٤١. والغدير ج١٠: ص٢٨٣).

أقول: وهل تجد بعد هذا عند معاوية إذعاناً بالنبيﷺ وما جاء به؟ وإذا كانت الأدلّة وافية بأنّ أمثال معاوية خرجوا عن الإسلام فما ذنب الشيعة في الاعتقاد بذلك، فإنّ اعتماد الشيعة في ذلك بالأدلّة المتقنة والموثوقة عندهم فلامحيص ولامناص عن صحة الاستدلال بها، وبذلك يعرف حال معاوية ومن يشاركه في الحكم بالكفر، ولكن الضرورة الفقهية قامت على طهارة أهل السنّة وذبيحتهم و.... والخبير يعلم بأنّ كل ذلك من باب تخصيص عموم الحكم، فلاحظ.

(١) لايخفى على الخبير الباحث أنّه لو أمعن النظر في مؤلّفات فقهاء الشيعة يجد بوضوح أنّهم يمتازون عن غيرهم بمميزات شاخصة.

ومن أهم ما يمتاز به الفقه الإمامي الشيعي هو استنادهم بعد الكتاب العزيز إلى السنّة الشريفة المرويّة عن النبيﷺ وعترته الطاهرة، وذلك لأنّه قد ثبت لديهم بالحديث الصحيح

المتواتر عند جميع الفرق الإسلامية المعروف بحديث الثقلين، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما أن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». وقد قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مناسبات مختلفة، والخبير إذا أمعن النظر في جميع ما جاء في متون هذا الحديث الشريف يقطع بأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد من ذلك تبيين ما يتركه لأُمته لتعتمد عليه وترجع إليه في أُمور دينهم وإدارة شؤونهم في جميع المجالات الحياتية وقد حثّ فيه صلى الله عليه وآله وسلم على التمسّك بالأمرين الأساسيين الذين يشكلا الركيزة الأساسية في الفقه الاسلامي، وهما الكتاب العزيز والعترة الطاهرة.

فدلالة الحديث الشريف على وجوب طاعة العترة الطاهرة كوجوب طاعة القرآن واضحة لامجال لحمله على مجرّد الوصية بحبّ أهل البيت عليهم السلام واحترامهم وتجليلهم، بل لابدّ من حمله على الأمر بطاعتهم واتباعهم:

أوّلاً: لانّ ذلك هو المناسب لما في أكثر متون الحديث المروية من تقديم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث بتوقع رحيله والتحاقه بالرفيق الأعلى حيث لامناسبة بين رحيله صلى الله عليه وآله وسلم والأمر بحب أهل بيته واحترامهم فقط؛ لوضوح أنّ حبّهم واحترامهم لازم في جميع الأوقات حتى في أيام حياته الشريفة، بل حيث كان صلى الله عليه وآله وسلم هو المرجع لأُمته في أُمور دينهم وإدارة شؤونهم في حياته، وكان رحيله يحدث فراغاً هائلاً، فمن هذه الجهة كان المناسب ذكر توقع رحيله تنبيهاً منه صلى الله عليه وآله وسلم لحاجتهم إلى المرجع الذي يقوم مقامه ويسدّ الفراغ الحاصل من ارتحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك جاء في بعض متون الحديث التصريح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إني تارك فيكم خليفتين... (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص١٨٢) فيظهر منه أنّه صلى الله عليه وآله وسلم أراد استخلاف الثقلين؛ إذ أنّهما يقومان مقامه صلى الله عليه وآله وسلم ويؤديان عنه معالم الدين، فيجب على الأُمّة متابعتهما معاً إلى يوم القيامة.

وثانياً: لأنّ ذلك هو المناسب لجعل العترة الكريمة في سياق الكتاب المجيد؛ لوضوح أنّه لايراد من الحديث الشريف مجرد الحثّ على تعظيم الكتاب المجيد وتكريمه بمثل تقبيله وجعله في موضع مرتفع ونحوهما، بل الحثّ على الرجوع إليه، ولزومه واتباعه والعمل بأوامره ونواهيه، فلابد من كون ذلك هو المراد في حق العترة الكريمة.

وثالثاً: لأنّ ذلك هو المناسب لترتّب العصمة من الضلال على التمسّك بالثقلين؛ لظهور أنّ احترام العترة بنفسه وإن كان واجباً دينياً إلّا أنّه كسائر الفرائض لا أثر له في العصمة من الضلال، بل ليس العاصم من الضلال إلّا اتباع المرجع المعصوم ولزوم طريقه وعدم الخروج عنه.

ورابعاً: لأنّ ذلك هو المناسب للتنبيه في كثير من هذه الأحاديث إلى عدم افتراق الكتاب والعترة؛ لظهور أنّ ذلك لا أثر له في لزوم التعظيم والاحترام، ولذا يجب احترام جميع الأنبياء والمرسلين وتعظيمهم وتقديسهم وإن اختلفت شرائعهم، وإنّما يحسن التنبيه، لعدم الافتراق عند الأمر بالطاعة والمتابعة أكثر من مرجع واحد مع الاختلاف بينهم، فإنّ متابعة بعضهم حينئذٍ تستلزم مخالفة الآخر، ومن ثمّ حسن منه صلى الله عليه وآله وسلم التنبيه؛ لعدم الافتراق بين الكتاب والعترة؛ لبيان أنّ تعدد المراجع هنا لايمنع من متابعتهما معاً بعد اتفاقهما، وعدم الافتراق بينهما.

وخامساً: لأنّ من جملة المناسبات التي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث فيها هو خطبته في غدير خم، كما تضمنه حديث زيد بن أرقم الذي أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام (انظر صحيح مسلم ج٧: ص١٢٢) وغيره، وقد قاله تمهيداً للنص على أمير المؤمنين بالولاية والأمر بالطاعة له حيث يناسب ذلك سوق حديث الثقلين كما هو ظاهر واضح.

وسادساً ـ وهو الأهم ـ : لأنّ ذلك هو المتعيّن بلحاظ التعبير في الأحاديث الآمرة بالتمسّك والأخذ بهما والاتباع عنهما؛ إذ لا تكون هذه الأُمور إلّا بالطاعة وموافقة الأمر والنهي الذين يتضمنهما الكتاب الكريم ويصدران من العترة الكريمة.

ويؤكّد ذلك ما رواه الطبراني في تتمة حديث الثقلين من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم» (المعجم الكبير ج٥: ص١٦٦) فإنّه صريح في إرادة الطاعة والاتباع عنهم عليهم السلام.

ويتضح ممّا اسلفناه أنّ وجوب طاعة العترة الطاهرة يستلزم إمامتهم وقيادتهم على الأُمة؛ لأنّ الإمام هو القدوة، فلو وجب طاعته كوجوب طاعة كتاب الله العزيز يلزم متابعته أيضاً،

⬅ وبمقتضى حديث الثقلين أنّه لا أمان لأحد من الأُمّة إلّا بالتمسك بهما، فلو عكس الأمر، أي من كان مأموراً بالتمسّك صار حاكماً يستلزم أن يكون الحاكم محكوماً، وفساد ذلك أظهر من أن يحتاج إلى بيان.

فالشيعة تقيّدوا في العمل بالمصدرين التشريعيين ـ وهما الكتاب والسنّة ـ والمقصود بالسنّة قول المعصوم وفعله وتقريره، ولم يزيدوا عليهما شيئاً، وذلك لوجود النصوص الكافية عند أئمة أهل البيت عليهم السلام لكلّ مسألة من مسائل الدين التي يحتاجها الناس لمواكبة العصور حتى تقوم الساعة، ولذلك أكّد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُمته بلزوم التمسّك بالثقلين وجعلهما مرجعين أساسيين لمسائل الدين، فأوجب إطاعة عترته الطاهرة مثل وجوب طاعة الكتاب، وفي بعض الروايات ذكر عترته بأسمائهم موضحاً بأنّ أوّلهم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وآخرهم المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، فالشيعة في عصر الحضور لم يضطروا إلى الأخذ عن غيرهم على الأقل طيلة ثلاثة قرون حياة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام ثمّ جاءت مرحلة غيبة الإمام المعصوم عليه السلام الذي أرجع الناس إلى تقليد العالم الفقيه الجامع للشرائط الذي عرف الحلال والحرام من النصوص الواصلة إليه عن طريق الثقات المتورّعين في النقل عنهم عليهم السلام.

وبذلك يرجع الأمر إلى المنابع الأساسيّة ـ أي الكتاب والسنّة الكريمة أيضاً ـ وقد بدأت هذه السلسلة للفقهاء والمجتهدين من الشيعة منذ ذلك العهد في أوّل الغيبة إلى اليوم تتوالى بدون انقطاع وفي كلّ عهد يبرز في الأُمة مرجع واحد أو عدّة مراجع للشيعة يقلّدونهم في أعمالهم حسب الرسائل العملية التي يستنبطها كلّ مرجع من الكتاب والسنّة.

فالخبير الباحث لو أمعن النظر في كتب الفقهيّة الاستدلاليّة من فقهاء الشيعة لايشكّ بأنّ الأحكام التي استنبطها الفقيه الشيعي لايكون إلّا عن حجّة شرعيّة بحيث ينطلق عند العقلاء من المسلمات على فرض ثبوت المباني، وكلّ ذلك بفضل ما أعطته العترة الطاهرة عليهم السلام من النصوص لمدارك الأحكام.

ولذلك ترىٰ أنّ الشيعة انفردوا بالسعة في مدرك الأحكام، وقد فرضت أبناء مدرسة أهل البيت عليهم السلام وجودها العلمي على المسلمين في كثير من المجالات العلميّة بشكل ملحوظ ممّا أدّىٰ إلىٰ كثرة النقل عنهم والحديث منهم وتداول فقههم في جميع المجتمعات الثقافية، وكلّ ⬅

➲ ذلك لأنّهم تورّثوا الفقه والتفقه عن أئمتهم وسيرتهم النابعة من عين الوحي والنبوّة. وعليه فلا أثر لافتراءات ابن تيمية وأمثاله في المجامع العلمية الثقافية التي عرفت الفقه الإسلامي من مدرسة أهل البيتعليهم السلام.

أمّا مصادر التشريع عند أهل السنة والجماعة فعندما يراجع الخبير إليها يجدها كثيرة تتعدّىٰ حدود الكتاب والسنّة التي رسمهما الله ورسوله، فالمصادر عندهم بالإضافة إلى الكتاب والسنّة هي سنّة الخلفاء وسنّة الصحابة وسنة التابعين وهم علماء الأثر وسنّة الحكام ويسمّونها صوافي الأُمراء، ثمّ القياس والاستحسان، وسد باب الذرائع، والإجماع و....

وهي ـ كما ترىٰ ـ عشرة مصادر كلّها تتحكّم في دين الله، ونحن لاناقشهم في المصدرين الأوّلين؛ لأنّ الأمر في الكتاب والسنّة لا خلاف فيه بين المسلمين، ولكن نناقشهم في المصادر الأُخرىٰ التي أضافوها من عندهم:

أوّلاً: أنّ ما رسموه من سنّة الخلفاء باستناد ما ورد عن النبيصلى الله عليه وآله وسلم من أنّه قال: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص١٢١) ليس معناه الخلفاء الأربعة الذي فسّرها أهل السنّة والجماعة؛ لأنّ موقف من فسّره بذلك موقف من اعتقد بصحّة خلافة خلفاء المتسلّطين على الخلافة لامن يحقها، وهذا النمط من الاستدلال غير صحيح؛ لأنّ الدليل فيه عين المدعى فيكون مصادرة بالمطلوب أو يكون استدلالاً دورياً كما هو واضح على الخبير.

وبعبارة أُخرىٰ: انطباق عنوان خلفاء الراشدين على ما حدث بعد وفاة النبي من الاصطلاح في أمر الخلافة انطباق غير شرعي؛ اذ يلزم على المسلمين أن يعرفوا ما هو مقصود النبيصلى الله عليه وآله وسلم من ذلك، وعندما يراجع الخبير في المصادر السنّية يقف على النصوص الصريحة التي تبيّن ماهو المقصود من قولهصلى الله عليه وآله وسلم خلفائه الراشدين، فقد أخرج البخاري ومسلم وكلّ المحدثين بأنّ رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم حصر خلفاءه في اثني عشر فقالصلى الله عليه وآله وسلم ـ ماهو مضمون جميع الأحاديث ـ : إنّ الخلفاء من بعدي اثنا عشر، كلّهم من قريش. (انظر صحيح البخاري ج٨: ص١٢٧، كتاب الأحكام. وصحيح مسلم ج٦: ص٣، كتاب الامارة، باب الناس تبع لقريش. ومسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٨٧. وسنن أبي داود ج٢: ص٣٠٩، ➲

ح٤٢٧٩. وسنن الترمذي ج٣: ص٣٤٠ ح٢٣٢٣ وغيرها). فيعرف من ذلك أنّ المقصود هم أئمة أهل البيت عليهم السلام الاثنى عشر لا الحكّام الذين اغتصبوا الخلافة.

وممّا يزيد اليقين بأنّ أبا بكر وعمر غير مقصودين بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام رفض أن يحكم بسنّتهما عندما اشترط عليه الصحابة ذلك (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٣٠١)، فلو كان الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم يقصد بالخلفاء الراشدين أبا بكر وعمر لما جاز للإمام أمير المؤمنين عليه السلام أن يردّ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويرفض سنّتهما، فرفضه عليه السلام يدلّ على أنّ الخلفاء الراشدين ليس المقصود بهم أبا بكر وعمر وعثمان.

ثمّ إنّه إذا راجع الخبير إلى الكتب الفقهية من أهل السنّة والجماعة يجد أنّها مشحونة بالاستدلالات بسنّة أبي بكر وعمر كمصدر للتشريع، ولو خالفت الكتاب والسنّة كاتباعهم سنة عمر بن الخطاب في صلاة التراويح التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص ٣٩٩).

كما خالف عمر القرآن والسنّة النبويّة في منع سهم المؤلّفة قلوبهم (انظر الجوهر النيّرة في الفقه الحنفي ج١: ص١٦٤). وكما خالف القرآن والسنّة في متعة الحجّ ومتعة النساء (انظر صحيح مسلم ج٤: ص٥٩). وكما خالف القرآن والسنّة في الطلاق الثلاث فجعله تطليقة واحدة (انظر صحيح مسلم ج٤: ص١٨٢). وكما خالف القرآن والسنّة في فريضة التيمم وأسقط الصلاة عند فقد الماء (انظر صحيح مسلم ج١: ص١٩٣). وكما خالف السنّة في إسقاط فصل من الأذان وإبداله بفصل من عنده. وكما خالف القرآن والسنّة في إهانة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ وإيذائها، فروّعها وأدخل الرعب عليها. إلى غير ذلك مما جاء في كتبهم باعتبار سنّة الخلفاء، فترىٰ أنّهم يأخذون بسنة عمر وغيره ممّن ادعى الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم باعتبار الدين وإن كان منتهياً لمخالفة سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك تراهم يعترفون بأنّ صلاة التراويح بدعة، ولكن يستحسنوها تبعاً لعمر.

وفي الحقيقة أنّ الخبير يعلم بأنّ البدعة في الدين والشريعة السماويّة مفسدة للدين، وإن استحسنها جماعة من الناس فهي غير حسنة، ونمثل لكم بمثال واضح فنقول: إنّ الأديان الإلهية عند أوّل نزولها تشبه بقطرات المطر النقيّة الشفافة الصافية تمنح الحياة وتربى الروح،

نعم المنصف يعلم علماً يقينياً بعد ظهوره على مفتريات مثل السُنّي على أهل مذهب خصمه بالمسائل العلميّة بأشدّ فرية من حيث مخالفات ما نسبه إليهم لضروريات مذهبهم ومسلّماته؛ بأنّ مقصوده بهذه المزخرفات الحمقيّة الغير العلميّة تنفير قلوب الغفلة عن أهل مذهب الحق، وأوقد نار بُغضهم في قلوبهم، ووقد زناد الفتنة بين جهلة الطرفين، وهذه المغشة مغشة ثانية فوق تلك، وهذه ليست سيرة منصف قصده بيان الحقّ وتزهيق الباطل.

فنحن نفرض صدور هذه الحماقات من بعض أهل الحماقة ممّن تسمّى باسم الشيعة، فهل تصير هذه وما شابهها من مطالب مذهبهم بمجرّد صدورها ممّن قد تسمّى باسمهم وهو جاهل بما يتديّنون به من الدين؟

فإنّ مبنىٰ مذهبهم مسألة الحسن والقبح العقليين وهما مناقضان لما نسبه إليهم من هذه المزخرفات[1].

ولكن عندما تدخل في المجتمع الملوّث تتلوّث بالتدريج وتفقد لطافتها الأُولى، وعندئذٍ لايبقى لها شيء من جاذبيتها فلا تروي عطش العطشان، وفي المقام أنّ الأمر كذلك، فإنّ الأحكام السماوية عند نزولها في المجتمع غير ملوّث بالبدع والخرافات، وإذا أُضيفت إليها الخرافات والأوهام والبدع فتفقد حقيقتها فلا يسمن ولا يغني من جوع ويحكم حينئذٍ على الناس الخرافات والأساطير بدل الحكم الالهي.

ومن هنا يتضح فساد سائر مصادر التشريع لأهل السنّة الجماعة؛ إذ كلّها تنتهي إلى البدعة في الدين، ولا حاجة الى تطويل الكلام فيها، فلاحظ.

(١) لايخفى على الخبير أنّ مسألة التحسين والتقبيح العقليين قد احتلت مكانة مرقومة في الأبحاث الكلاميّة، وقد أثبتت الشيعة الإماميّة أنّ الأفعال في حدّ ذاتها لها قيماً ذاتيّة عند العقل مع قطع النظر عن حكم الشارع كالصدق في نفسه حسن والكذب في نفسه قبيح والشارع لا يأمر إلّا بما هو حسن ولا ينهى إلّا عما هو قبيح، فالشارع أمر بالصدق؛ لأنّه

حسن ونهى عن الكذب؛ لأنّه قبيح. ومن البديهي أنّ المراد من الأحكام العقليّة هي مدركات العقل والملاك لدرك العقل في هذا المجال هو أنّ العقل قد يجد بعض الأفعال موافقاً للجانب الأعلى من الإنسان والوجه المثالي في الوجود البشري، كما يجد بعضها الآخر غير موافق معه.

وإن شئت قلت: إنّه يدرك أن بعض الأفعال كمال للوجود الحي المختار وبعضها الآخر نقص له، فيحكم العقل بحسن الأوّل ولزوم الإتصاف به وبقبح الثاني ولزوم تركه.

وتوضيح ذلك: أنّ الحكماء قسّموا العقل إلى عقل نظري وعقل عملي، وذكروا بأنّ الذي يدركه العقل إذا كان ممّا له علاقة بالعمل أي كان ممّا ينبغي أن يفعل أو لا يفعل مثل الأفعال المتصفة بالحسن أو الأفعال المتصفة بالقبح فمرجع ذلك التحسين والتقبيح العقليين، وهذا ما يسمّىٰ بالعقل العملي.

واذا كان المدرك ـ بالفتح ـ ممّا ينبغي أن يُعلم ولا علاقة له بالعمل كقول المنطقيين الكلّ أعظم من الجزء فيسمّى إدراكه «عقلاً نظرياً».

وهذا العقل هو المستعمل في علم الأخلاق؛ إذ المدرك ـ بالفتح ـ بالعقل يستتبع المدح والذم ممّا تطابقت عليه جميع آراء العقلاء باعتبار ذلك الكمال أو النقص، وتسمّى هذه الأحكام العقليّة العامة بـ«الآراء المحمودة» ثمّ أنّه كما في الحكمة النظرية قضايا نظرية تنتهي إلى قضايا بديهية، ولولا ذلك لعقمت القياسات وصارت غير منتجة، فهكذا في الحكمة العمليّة قضايا غير معلومة لا تُعرف إلّا بالانتهاء إلى قضايا ضرورية، وإلّا لما عرف الإنسان شيئاً من قضايا الحكمة العمليّة، فكما أنّ العقل يدرك القضايا البديهية في الحكمة النظريّة من صميم ذاتها، فهكذا يدرك بديهيات القضايا في الحكمة العمليّة من صميم ذاتها بلا حاجة إلى تصور شيء آخر.

مثلاً أنّ كلّ القضايا النظريّة يجب أن تنتهي إلى قضيّة امتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما، بحيث لو ارتفع التصديق بها لما أمكن التصديق بشيء من القضايا، ولذا يسمى بـ «أُم القضايا» مثلاً لايحصل اليقين بأنّ زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين، إلّا إذا حصل قبله امتناع صدق نقيض تلك القضية ـ أي عدم مساواتها لهما ـ وإلّا فلو احتمل صدق النقيض لما

بل هم منزّهون بالمبنى المشار إليه عن مطلق الفعال العبثيّة، والخصال لحمقيّة، والحركات السفهية، نعم السفاهة [تسفيه] معنى توجد بين عامّة الناس في نفر نادر من كلّ فرقة منهم، وذلك غير موجب لسفاهة عامّة الفرقة، وغير مقتض لنقص فيها من هذه الجهة.

والعجب العجاب تحقّق السفاهة التي ليس فوقها سفاهة في الحزب العظيم، ذوي العلم والعقل والمعرفة والديانة ممّن تسمّى بأهل السنّة، وله في عامّة ديارهم

⬅ حصل اليقين بالنسبة إليه. ولأجل ذلك اتفقت كلمة الحكماء على إقامة البرهان على المسائل النظريّة، وذكروا بأنّها إنّما تتم إذا انتهى البرهان إلى أُم القضايا التي قد عرفت.

وعلى ضوء هذا البيان نقول: إنّه كما أنّ القضايا النظريّة في العقل النظري قضايا بديهيّة أو قضايا أوّلية تنتهي إليها، فهكذا القضايا غير الواضحة في العقل العملي يجب أن تنتهي إلى القضايا أوّلية وواضحة عند ذلك العقل، بحيث لو ارتفع التصديق بهذه القضايا في الحكمة العمليّة لمّا صحّ التصديق بقضية من القضايا فيها.

فمن تلك القضايا البديهيّة في العقل العملي مسألة التحسين والتقبيح العقليين الثابتين لجملة من القضايا مثل قولنا: العدل حسن والظلم قبيح وجزاء الإحسان بالإحسان، حسن وجزاء الإحسان بالإساءة، قبيح فهذه القضايا قضايا أوّلية في الحكمة العمليّة، والعقل العملي يدركها من ملاحظة القضية بنفسها وفي ضوئها يحكم بما ورد في مجال العقل العملي من الأحكام المربوطة بالأخلاق أوّلاً، تدبير المنزل ثانياً وسياسة المدن ثالثاً.

وليس استقلال العقل في تلك القضايا الأوّلية الراجعة إلى العقل العملي، إلّا لأجل أنّه يجدها ملائمة للنفس والجانب العالي من الإنسانية المشتركة بين جميع أفراد الإنسان أو منافرة للنفس، وذلك الجانب العالي من الإنسانية، وبذلك تصبح قضية التحسين والتقبيح في تقسيم الأفعال قضية كلّية لاتختص بزمان دون زمان ولا جيل دون جيل، وبذلك يصبح المدعي للتحسين والتقبيح العقليين الذاتيين في غنى عن البرهنة لما يتبنّاه. ومن العجب العجاب أنّ ابن تيمية الذي يعرف أنّ الشيعة هم العدلية القائلين بالحسن والقبح العقليين مع ذلك افترى عليهم بما لا يقبله الجهّال فكيف بالعلماء، فلاحظ.

عظيمها وصغيرها حضرها وبدوها صيت عظيم، وشهرة ورنة، وهو الحزب الذكرى منهم، فإنّه ينضم أهل العلم منهم والزهد والوجاهة والرئاسة والصيت في مجلس، ويصفّقون جميعهم بأيديهم وهم يرقصون طرباً ويزعقون بالزعقات الموحشة المذهلة، ويثبون الوثبات العظية [العظيمة] المخوفة، وينطقون بنطق بعض الصامتات، وقد يتفوّهون بالمنافيات للشريعة، والكفريات في حالة رقصهم وطربهم، وثباتهم إلى الفوق واليمين والشمال وغيرها، وزبدهم يجري على لحاهم وصدورهم ولباسهم، وينطحون برؤوسهم الحيطان، ويغمى على من له تفوّق في العلم والمعرفة والديانة منهم حين يتناهى به التعب من هذه الحركات الحمقيّة، فيقال في حقه: قد جذبه حب الله إلى الله، وبالضرورة مجالسهم هذه مشاهدتها في حال وثباتهم وزعقاتهم فيها أعظم قبحاً، وأطمّ شناعة، وأزيد فضيحة [ممّن] وصفها، فهذه ديانتهم، ويُسمّون هذه المجالس: مجالس الذكر والعبادة، ومن حضرها أهل للتقى وأهل السعادة(١).

فانظر إلى هذه البدعة العظيمة والسفاهة الوخيمة، والحماقة الجسيمة، وتَدبّر فيها وفيما نسب إلى فرد نادر ممّن قد نقص شعوره، وقد نسب نفسه إلى الشيعة غير

---

(١) انظر المجلد الثاني من كتاب احياء العلوم للغزالي فان فيه ذكر بعض عبادات الصوفية من أهل السنة والجماعة وأنّ عباداتهم تكون بالرقص والتصفيق والغناء وبل فيه النظر إلى الوجه الجبل من الأمرد أو النساء في حالة الرقص من أهم تلك العبادات، وأيضاً انظر الى ترجمة أبي اسحاق الرفاعي الفقيه الشافعي في كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان ج١: ص١٧١) وانظر في كتاب الرحلة لابن بطولة عند مروره على قرية أم عبيدة نقل عنه الشيخ عباس القمي في كتابه الكنىٰ (الألقاب ج٢: ص٢٧٨ انظر كتاب نماذج من مغالاتهم في بقية الصحابة والتابعين الذين اتخذوهم أئمة وكتاب هذه هي الوهابية للشيخ محمد جواد مغنية: ص ٢٠، وغير ذلك.

عالم بمبنى مذهبهم، المناقض لما صدر عنه من المزخرفات، فستعلم الحقّ من الباطل والهادي من المضل، وصاحب الغش من صاحب النصيحة، وهم ولو ينكرون القاعدة العقليّة المشار إليها والحسن عندهم ما حسَّنه الشرع ومثله ضده[1] ليس لهم دليل شرعي دلّهم على هذه العجائب المستقبحات، فإنّ كتاب الله

---

(١) لايخفى على الخبير أنّ مسلك الأشاعرة هو مسلك الحنابلة، لكن بصورة معتدلة، وقد عنون الشيخ الأشعري مسألة الحسن والقبح العقليين باسم التعديل والتجوير، وهذه المسألة تعدّ الحجر الأساسي لكلام الأشعري وعقيدة أهل الحديث والحنابلة، فالشيخ الأشعري تبعاً لأبناء الحنابلة صور العقل أقل من أن يدرك ما هو الحسن وما هو القبيح وما هو الأصلح وما هو غيره. فقد ذهب الى أنّ تحكيم العقل في باب التحسين والتقبيح يستلزم نفي حرمة المشيئة الإلهية وتقيدها بقيد وشرط؛ إذ على القول بهما يجب أن يفعل سبحانه ما هو الحسن عند العقل، كما عليه الاجتناب عما هو القبيح عنده، فلأجل التحفظ على إطلاق المشيئة الإلهية ذهبوا إلى هذا المسلك وقالوا: بأنّه لا حسن إلّا ما حسّنه الشارع، ولا قبيح إلّا ما قبّحه الشارع، فله سبحانه أن يؤلم الأطفال في الآخرة، ويعدّ ذلك منه حسناً. (انظر اللمع: ص١١٦ ـ ١١٧).

أقول: إنّ الإنسان المتحرّر عن كلّ عقيدة مسبقة وعن كلّ عامل روحي ينبغي له أن يدرك الأشياء بقوّة العقل الذي شأنه إدراك الأُمور، وأنّ هذا الإدراك يستتبع مدحاً وذماً لفاعله، ولا يحصل هذا الإدراك جزافاً واعتباطاً، بل لابدّ له من سبب وسببه إمّا أن يكون ذلك الفعل كمالاً للنفس فيحكم العقل بحسنه، أو نقصاً لها فيحكم عليه بالقبح، أو أنّه قد يرىٰ العقل الشيء ملائماً مع النفس فيحكم بحسنه، وقد يرىٰ أنّه غير ملائم مع النفس فيحكم بقبحه.

فالإنسان المتحرّر عن كلّ عقيدة يمنعه الاعتناق بحكم العقل بصحّة عقوبة الطفل الذي لاذنب له وتصويره حسناً وعدلاً، ولا تجد على أديم الأرض ينكر قبح الإساءة إلى المحسن، وعند ذلك يتوارد السؤال عن الحنابلة والأشاعرة:

أوّلاً: أنّ الله سبحانه وتعالى إذا آلم طفلاً يوم القيامة وعذبه بألوان العذاب هل هو عين

⬅

⬅ العدل؟ ونفس الحسن؟ أو أنّه يجد ذلك الفعل من ذاته أمراً منكراً؟

وثانياً: لا شك أنّ الله سبحانه وتعالىٰ مالك الملك والملكوت، يقدّر على كلّ أمر ممكن، وهل القول بأنّ الفعل الفلاني قبيح لا يصدر عن الحكيم هذا هو تحديد لملكه وقدرته أم لا؟

من الواضح أنّ العقل بفضل التجربة أو البرهان يكشف عن القوانين السائدة على الطبيعة، كما يكشف القوانين الرياضيّة عن مشاكلها، فلو قال العقل: إنّ كلّ زوج ينقسم إلى متساويين، فهل يحتمل أنّ العقل فرض حكمه على الطبيعة أو يقال: إنّ الطبيعة كانت تحتمل ذلك، فإنّ القانون والعقل كشفه وبينه؟

فإذا كان هذا هو الفرق بين الحكم وكشفه في عالم الطبيعة فليكن هو الفارق بين إدراكه حسن الفعل وقبحه، والحكم على الله بما يحدد سعة قدرته وإرادته وفعله، فالإنسان المتحرر عن كلّ جهة من العقيدة يذعن بأنّه ليس العقل هنا حاكماً وفارضاً على الله سبحانه، بل هو ـ بالنظر إلى الله تعالى وصفاته التي منها الحكمة والعدالة ـ يكشف عن أنّ الموصوف بمثل هذه الصفات وخاصّة الحكمة، فلا يصدر منه القبيح ولا الإخلال بما هو حسن.

وبعبارة أُخرى: أنّ العقل يكشف عن أنّ المتصف بكلّ الكمالات الذي هو غني عن كلّ شيء يمتنع أن يصدر منه الفعل القبيح؛ لتحقّق الصارف عنه وعدم الداعي اليه، وهذا الامتناع ليس امتناعاً ذاتياً حتى لايقدر على الخلاف، ولا ينافي كونه تعالى قادراً عليه بالذات، ولاينافي اختياره في فعل الحسن وترك القبيح، فإنّ الفعل بالاختيار والترك به أيضاً، وهذا معنى ما ذهبت إليه العدلية من أنّه يمتنع عليه القبائح، ولا تهدف به إلى تحديد فعله من جانب العقل، بل الله سبحانه أنّه حكيم، وقد التزم وكتب على نفسه أن لا يُخلّ بالحسن ولا يفعل القبيح، وليس دور العقل هنا إلّا دور الكشف والتبيين بالنظر إلى صفاته وحكمته.

وخلاصة الكلام أن فعله سبحانه وتعالى ـ مع كون قدرته عامّة ـ ليس فوضوياً، ومتحرّراً عن كلّ سلب وإيجاب، وليس التحديد مفروضاً عليه سبحانه وتعالىٰ من ناحية العقل، وإنّما هو واقعيّة وحقيقة كشف عنها العقل، كما كشف عن القوانين السائدة على الطبيعة والكون، فتصوّر أنّ فعله سبحانه متحرّر من كلّ قيد وحدّ بحجّة حفظ شأنه سبحانه وتعالى وسعة قدرته أشبه بالمغالطة. فإن حفظ شأنه سبحانه وتعالىٰ غير فرض انحلال فعله عن كلّ قيد ⬅

سبحانه والسنّة الشريفة منزّهان عمّا يشير إلى إباحة هذه التحمقات والملعبات وهذه المسألة محلها الفصل الثالث،وبالمناسبة تعرّضنا لها هنا.

ويبيّن فريته في نسبته إليهم عدم التسمية باسم أبي بكر وعمر وعثمان النظر إلى صحف حديثهم ورجالهم.

ومثلها نسبة جعل فرس أو غيرها على باب مشهد المنتظر، فإنّ كتبهم الخاصة لبيان حال المنتظر تقرب من خمسين كتاباً وهي خالية ممّا نسبه إليهم، ومن كون غيبته في المحل المخصوص في سامراء[١].

وأمّا جعل المشاهد على القبور الغير المعلومة فمثل ما سبق من سائر ما نسبه إليهم؛ لما هو معلوم من شدّة تثبّتهم فيما يعود إلى دينهم وإلى تعظيم الحيّ والميت[٢]، فعلى من ينسب إليهم ما خالف الدين سوق بيّنة.

وشرط.

وبالتأمّل فيما ذكر يظهر فساد ما اعتقد به الحنابلة كابن تيمية وأمثاله في الاستدلال بنفي الحسن والقبح العقليين، فلاحظ.

(١) لايخفى على الخبير الباحث في كتب الشيعة انّه ليس فيهم من يعتقد بانّ المهدي عليه السلام موجود في السرداب أو غائب فيه كما يرميهم من يريد التشنيع، وينسب إليهم في ذلك أُموراً لاحقيقة لها، قال الدكتور محمود أبورية: أمّا السرداب الذي قيل عنه في الحلّة أو سامراء فلم أسمع بشيعي يقول بغيبة المهدي فيه، أو بوجوده فيه، أو خروجه منه، ولعل الموجود في سامراء كان مصلّى للامامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام واتخذاه مصلّى لهما للعبادة فقد كانوا يتخذون في بيوتهم مصلّى يعبدون الله فيه ثم بقي كذلك إلى اليوم.... (الأضواء على السنّة المحمديّة: ص٢٢٧).

هذا وقد ناقش العلامة الأميني رحمه الله في هذا المجال مناقشة وافية وأبان تخبط الخصوم في الأساطير التي نسجوها في المقام (راجع الغدير ج٣: ص٣٠٨ ـ ٣٠٩).

(٢) لقد ذهب علماء الشيعة من الصدر الأوّل إلى اليوم إلى وجوب احترام موتى المؤمنين من

وأمّا القبور المعظمة لديهم فهي ثابتة لديهم طبقة عن طبقة حتى تصل الطبقات إلى طبقة المدفونين فيها.

وأمّا عدّة مشاهد للمنتظر فوجهها بيّن عند من تدبّر، وهو تشرّف بعض الصالحين بخدمته ـ عجّل الله فرجه ـ في المقامات المعيّنة، فيعمرها محبّوه ويجعلون عليها قبّة ويقصدونها للتشرّف فيها والعبادة ويدعون الله ـ سبحانه ـ فيها لحاجاتهم، وعمدتها تعجيل فرجه وتنوير بصرهم وقلوبهم بنور غرّته الحميدة وطلعته الرشيدة، فمنها مقام معروف في ظاهر النجف، ومقام في مسجد السهلة، ومقام في الحلّة، وأمّا المقام الذي في سامراء فهو من بيت جدّه وأبيه وبيته الذي قد سكنوه فيها، وقد تشرَّف بخدمته فيه بعض ذوي العلم والتقى من محبّيه(١)، وقد

وجوب تغسيلهم وتكفينهم والرفق معهم ودفنهم وحرمة إهانتهم بجسارة أو جناية أو مُثلة أجسادهم أو هتك قبورهم أو....

والروايات الواردة في ذلك كثيرة جداً لايسعنا استقصاؤها، ولكن يكفي في المقام الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «حرمة المؤمن ميتاً كحرمته حياً» وقد رووا علماء الشيعة هذا الحديث في كتبهم من طريق أهل البيت عليهم السلام بأسانيد مختلفة بالغة عن حدّ الاستفاضة.(انظر وسائل الشيعة ج٢: ص٧٥٩. وبحار الأنوار ج١٧: ص٣٣. وجامع أحاديث الشيعة ج٣: ص٢٤٥، وغيرها).

(١) قد تشرَّف بخدمة مولانا صاحب العصر والزمان ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ في بيته سعد بن عبدالله الأشعري القمي رحمه الله، كما ورد ذلك في حديث طويل رواه الصدوق رحمه الله في كتابه إكمال الدين في الباب الثالث والأربعون عند ذكر من شاهد الإمام الحجّة عليه السلام، فروى بسنده عن سعد بن عبدالله الأشعري أنّه قال: كنت امرءاً لهجاً لجمع الكتب المشتملة على غوامض العلوم ودقائقها كلفاً باستظهار ما يصحّ من حقائقها ـ إلى أن قال: ـ وكنت قد اتخذت طوماراً وأثبت فيه نيفاً وأربعين مسألة من صعاب المسائل لم أجد لها مجيباً على أن أسأل فيها خير أهل بلدي أحمد بن إسحاق صاحب مولانا أبي محمد عليه السلام، وقد كان خرج قاصداً نحو

ورد الندب إلى زيارته فيه(١).

وأمّا مسألة غيبته فيه فلم يرد من طرق الشيعة فيها شيء، وورد من طرق من تسمّى بأهل السنّة شيء فيه إشارة احتمالية إلى صلاته فيه في زمان المعتضد العباسي لما بعث بعض خاصّته في طلبه له في المقام المعيّن روى ذلك الجامي(٢)، في كتابه في النبوّة، وهو من أهل العلم من أهل السنّة ونقله عنه من تأخّر عنه من الشيعة(٣).

مولانا بسر من رأىٰ، فلحقته... الخبر (انظر إكمال الدين ج٢: ص٤٥٤، ح٢١). ورواه ابن حمزة في (الثاقب في المناقب: ص٥٨٥ ح ٥٣٤). وأيضاً انظر كتاب الجنة المأوى في ذكر من فاز بلقاء الحجّة في الغيبة الكبرى المطبوع في ضمن بحار الأنوار ج٥٣: ص٢٥٧ الحكاية السابعة والعشرون عن شيخه المولى علي بن ميرزا خليل الطهراني. وهناك تشرفات اخرى حصل في المكان المقدس ذكرها الثقات من علماء الفريقين ولايسعنا المجال لذكرها، وسيأتي ذكرها إن شاء الله.

(١) انظر بحار الأنوار ج٩٩: ص١١٨ ومفاتيح الجنان ما جاء فيه بعد زيارة الإمامين العسكريين عليهما السلام وزيارة السرداب المقدس.

(٢) وهو نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن قوام الدين محمد الدشتي الجامي الحنفي، وقيل: الشافعي صاحب كتاب شرح الكافية لابن حاجب وكتاب شواهد النبوة وشرح فصوص الحكم لابن عربي وغيرها وتوفى سنة ٨٩٨ هـ. انظر ترجمته في الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج٢: ص١٣٨. والأعلام للزركلي ج٣: ص٢٩٦. ومعجم المؤلّفين ج٥: ١٢٢.

(٣) ذكر العلّامة السيد محسن الأمين في القسم السيرة من كتاب أعيان الشيعة بعد دفعه للشبهات الواردة حول الإمام الحجّة ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ: كتاب شواهد النبوّة لعبد الرحمن بن أحمد الجامي الذي هو فارسي، وروى عنه روايات كثيرة: منها: أنّه قال نقلاً عمّا وصل إليه منه هذا الخبر أنّه قال: بعثني المعتضد العباسي مع رجلين وقال: إنّ حسن بن علي عليه السلام توفي في سُرّ من رأىٰ فأسرعوا في المسير وأهجموا على داره، فكلّ من رأيتم فيها فأتوني برأسه فذهبنا ودخلنا فرأينا داراً نضرة طيبة كأنّ البناء فرغ من عمارتها في أقصاه

وأمّا نسبته إليهم بُغض جمهور السابقين سوىٰ بضعة عشرة منهم، فهذه منه فرية بيّنة، بل هم يبغضون من عصى الله ورسوله بالمخالفة لخبر الثقلين[1]، وما

⬅ حصير مفروش على وجه الماء ورجلاً في أحسن صورة عليه وهو يصلّي ولم يلتفت إلينا، فسبقني أحد الرجلين فدخل الماء فغرق واضطرب فأخذت بيده وخلصته فتحيّرت، فقلت: يا صاحب البيت المعذرة إلى الله وإليك، فإنّي والله ما علمت الحال ولا علمت إلى أين جئنا وقد تُبت إلى الله ممّا فعلت فلم يلتفت إلينا أبداً. فرجعنا وقصصنا عليه القصة، فقال: اكتموا هذا، وإلّا أمرت بضرب أعناقكم (انتهى ما في شواهد النبوة).

ثمّ قال العلّامة السيد محسن الأمين: قد كتبت هذه الرواية أقطاب أعيان أهل السنّة كالشيخ عبد القادر الجيلاني، والشيخ محي الدين بن العربي في الفتوحات المكية كما حكاه عنه الشعراني في الكبريت الأحمر الذي انتخبه من مختصرها والشيخ برهان الدين الحلبي في إنسان العيون على ما حكي عنه... (أعيان الشيعة ج ٢: ص٦٧).

أقول: إنّ هذه الرواية مع كونها غير معتبرة من جهة السند عند الشيعة الإماميّة؛ لعدم ثبوت وثاقة رواتها، ولكن ليس بغريب؛ إذ أنّ ما فيه ليس حاله أغرب من تكلّم عيسى عليه السلام وهو في المهد صبياً كما جاء قصته في القرآن الكريم، فمع الغض عن عدم تماميّة الحديث سنداً ودلالة، فلا دليل من أهل السنّة والجماعة على ردّها.

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث الصحيحة الذي أخرجه أهل السنّة والجماعة في أكثر من عشرين مصدراً من صحاحهم ومسانيدهم، كما أخرجه الشيعة في كلّ كتب الحديث.

وهو صريح صراحة لامزيد عليها، فيجب على المسلمين أن تدرس معطايته بصورة واعية؛ إذ الالتزام بذلك واجب ومؤثر في عقيدة كلّ مسلم والإيمان بنبوّة محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإلّا سوف يكون من المتخلّفين عن أوامر صاحب الرسالة والمرتكسين في الضلال والخسران والنار؛ إذ أنّ الحديث صريح في أنّ من لم يتمسّك بالقرآن والعترة الطاهرة معاً فقد ضلَّ ومن تقدّم على القرآن والعترة، فقد هلك وضل ضلالاً مبيناً، واليك نصّ الحديث بألفاظه المختلفة عن بعض مصادر أهل السنة والجماعة:

فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام بسنده عن يزيد بن حيان قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى ⬅

⬅ زيد بن أرقم، فلمّا جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يأزيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسمعت حديثه وغزوت معه وصلّيت خلفه لقد لقيت يأزيد خيراً كثيراً، حدثنا يازيد ما سمعت من رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: يابن أخي والله لقد كبر سنّي ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله، فما حدّثتكم فاقبلوه ومالا أُحدّثكم فلاتكلّفونيه، ثمّ قال: قام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوماً فينا خطيباً بما يُدعى خماً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكّر، ثمّ قال: أمّا بعد ألا يا أيها الناس فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب، وإنّي تارك فيكم الثقلين: أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه، ثمّ قال: وأهل بيتي أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي. (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٣).

أقول: وقد أخرجه مسلم بأسانيد أُخر عن زيد بن أرقم وبالرغم أنّ مسلماً اختصر الحديث، ولعلّ الاختصار كان من زيد بن أرقم نفسه لمّا اضطرته الظروف السياسية إلى كتمان حديث الغدير، وهذا نفهمه من سياق الحديث؛ إذ يقول الراوي: لقيت يا زيد خيراً كثيراً حدّثنا ما سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله، فيظهر أنّ السؤال كان عن أمر الخلافة بنصّ النبي، ولذلك ترى زيد بن أرقم يتخذ موقف التقيّة في جوابه فيقول:

يابن أخي والله لقد كبرت سنّي وقدم عهدي ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله فما حدثتكم فاقبلوا وما لا فلا تكلّفونيه....

فيبدو أن حصيناً سأل عن زيد بن أرقم عن حادثة الغدير ومن الواضح أنّ الجواب الصريح على ذلك يسبّب له مشاكل مع الحكومة التي كانت حاكمة آنذاك، ولهذا تجده يعتذر للسائل بأنّه كبرت سنّي وقدم عهدي ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله ﷺ ثمّ يطلب من الحاضرين أن يقبلوا ما حدّثهم ولايكلّفوه ما يريد السكوت عنه، فمع خوفه من الجماعة واختصاره للحادثة واقتضابها فقد أوضح لنا كثيراً من الحقائق في هذا الحديث.

منها: أنّه أشار فيه إلى واقعة الغدير بقوله: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً بماء يدعي خماً بين مكة والمدينة... فيعرف منه أنّ من المناسبات التي قاله النبي ﷺ هذا الحديث هو في ⬅

⬅ خطبته يوم غدير خم مقدّمة لنصبه أمير المؤمنين عليه السلام إماماً وعلماً لما بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم.
ولذلك ترىٰ أنّ مسلماً قد فهم من الحديث ما فهمناه؛ إذ أنّه أخرج الحديث في باب فضائل علي بن أبي طالب رغم أنّ الحديث ليس فيه ذكر لإسم علي بن أبي طالب عليه السلام.

ثمّ أنّ النصوص الواردة في تفسير «أهل بيتي» متظافرة في أنّ المقصود بها خصوص مولانا أمير المؤمنين والصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء والسبطين: الحسن والحسين ـ صلوات الله عليهم ـ وقد أخرج ذلك جمع غفير من علماء أهل السنّة والجماعة في تفسير قوله تعالى: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣) ففي حديث أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة قالت: خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله، ثمّ قال: إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً. (صحيح مسلم ج٧: ص١٣٠، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم).

وفي حديث أخرجه الحاكم بسنده عن أُم سلمة قالت: في بيتي نزلت إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت، قالت: فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي وفاطمة والحسن والحسين فقال: «هؤلاء أهل بيتي» (المستدرك على الصحيحين: ج٣: ص١٤٦).

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة نشير إلى بعضها، فعلىٰ سبيل المثال راجع سنن الترمذي ج٥: ص٣٠، ح٣٢٥٨، وح٣٢٥٩. ومسند أحمد بن حنبل ج١: ص٣٣١. وج٣: ص٢٥٩. وج٤: ص١٠٧. وج٦: ص٢٩٢. والسنن الكبرى للبيهقي ج٢: ص١٥٠. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٩: ص١٦٧. والمعجم الكبير للطبراني ج٣: ص٥٥، ح٢٦٧٠. وتفسير الفخر الرازي ج٨: ص٨٥. وتفسير الطبري ج٢٢: ص٩. وتفسير الثعلبي ج٨: ص٣٦. وتفسير البغوي ج٣: ص٥٢٩. وأحكام القرآن لابن العربي ج٢: ص٥٧١. وغير ذلك فإنّ هذه الروايات صريحة بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيّن المقصود من أهل البيت في هذه الآية، ولذا قد شاع بين المسلمين تفسير أهل البيت بهم عند الإطلاق بحيث يحتاج تعميم لغيرهم إلى عناية، وحينئذٍ لاريب في أنّ المؤهّل والمتعيّن للخلافة بعد النبي هم الذين جعلهم ⬅

⮌ النبي ﷺ قرناء الكتاب العزيز، ففي حديث أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله عزوجل حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، إلاّ أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٢٦).

وفي حديثه عنه أيضاً عن النبي ﷺ قال: «إنّي أوشك أن أُدعىٰ فأُجيب، وإنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله عزوجل وعترتي كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروني بم تخلفوني فيهما» (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٧).

وفي حديث الترمذي في سننه بسنده عن جابر بن عبدالله قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب فسمعته يقول: «يا أيها الناس إنّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي». (سنن الترمذي ج٥: ص٣٢٧، ح ٣٨٧٤ كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ).

وفي حديثه عن زيد بن أرقم وأبي سعيد قالا: قال رسول الله ﷺ «إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» (سنن الترمذي ج٥: ص٣٢٨، ح ٣٨٧٦، كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ).

وفي حديث الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال: لمّا رجع رسول الله ﷺ من حجّة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن، فقال: «كأنّي قد دُعيت فأجبت إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر: كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، ثمّ قال: «إنّ الله عزوجل مولاي وأنا مولى كلّ مؤمن»، ثم أخذ بيد علي عليه السلام فقال: «من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه...» هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٠٩).

⮌

بمعناه من السنّة[1] وعاملون بآية ومن ينقلب على عقيبه فلن يضر الله شيئاً

إلى غير ذلك، فإنّ النبي ﷺ قد جعل عترته الطاهرة عدلاً لكتاب الله تعالى، وأفاد بذلك عصمة أهل بيته لترتّب العصمة من الضلال على التمسّك بالثقلين، فإنّه كما أنّ القرآن لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كذلك العترة الطاهرة بنص النبي ﷺ؛ لوضوح ظهور الأمر في التمسّك بهما وعدم افتراقهما إلى يوم القيامة، فالمتعيّن بلحاظ التعبير التمسّك والأخذ والاتباع بهما معاً الى يوم القيامة.

وأمّا الصحابة فإنّ الباحث لو درس الآيات القرآنيّة والسنّة النبويّة دراسة علمية بصورة وعية يجد بوضوح أنّه لا أساس لتقديس الصحابة جماعياً التي يحاول إثباتها أهل السنّة والجماعة؛ لأنّ القرآن الكريم عندما يتحدِّث عن الصحابة يتحدّث عنهم بعدة أوصاف وعلامات ثابتة لهم، وإذا استثنينا منهم المخلصين الشاكرين، فإنّ البقيّة باقية بهذه الأوصاف، وقد وصفهم الحكيم بأنّهم: فاسقون، أو خائنون، أو متخاذلون، أو ناكثون، أو منقلّبون على الأعقاب، أو شاكون في الله وفي رسوله، أو فارون من الزحف أو معاندون للحق، أو عاصون لأوامر الله ورسوله، أو مثبطون غيرهم عن الجهاد، أو منفضون إلى اللهو والتجارة أو تاركون للصلاة، أو قائلون ما لايفعلون أو ممنون على رسول الله إسلامهم، أو رافعون أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ، أو سماعون للمنافقين أو..... وكذلك السنّة النبويّة، فإنّ النبي ﷺ الذي لاينطق عن الهوى ولاتأخذه في الله لومة لائم قد فتح لنا هذا الباب وأعلمنا بأنّ الصحابة فيهم مرتدّون، وفيهم المارقون، وفيهم الناكثون، فيهم القاسطون، وفيهم من يدخل النار ولاتنفعه الصحبة، بل تكون عليه حجّة قد يتضاعف عذابه يوم لاينفع مال ولا بنون، وسوف يأتي ذكر هذه الآيات والروايات في محلّه إن شاء الله تعالى، وعليه فما ذنب الشيعة الذي يقرأ هذه الآيات من الكتاب العزيز وماورد في تفسيرها من الروايات في كتب أهل السنّة وما ورد في أصحّ كتب الحديث من الروايات من أهل السنّة والجماعة في قدح الصحابة وسيأتي البحث فيه مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

(١) «كحديث الغدير»، وحديث المنزلة، وحديث يوم الإنذار، وحديث الطير، وحديث السفينة وحديث المباهلة، وحديث الراية، وحديث خاصف النعل، وحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها، وحديث علي مع الحق، وحديث الكساء، وحديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض.

وسيجزي الله الشاكرين [١][٢]

وغيرها من الأحاديث التي أخرجها علماء أهل السنّة والجماعة، وسيأتي ذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٢) والجدير بالذكر أنّ القرآن الكريم استخدم للتعبير عن الردة إلى الجاهلية كلمة ﴿انقلبتم على أعقابكم﴾، والأعقاب جمع عقب، بمعنى مؤخّرة القدم، فهو تعبير موح يصوّر التراجع والعودة؛ لانّه بمعنى السير القهقري.

قال الراغب: والرجع على عقيبه إذا انثني راجعاً، وانقلب على عقبه نحو رجع على حافرته ونحو ارتدا على آثارهما قصصاً (سورة الكهف: ٦٤)، وقولهم رجع عودة على بدئه (المفردات للراغب: ٥٧٥ مادة «عقب»).

وحديث أنّ الله سبحانه وتعالى جعل الانقلاب على الأعقاب جزاء للشرط الذي هو موت الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم أو قتله، أفاد ذلك بأنّ المراد به الرجوع عن الدين دون التولّي عن القتال؛ إذ لا ارتباط بين الفرار من الزحف وبين موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو قتله، وإنّما النسبة والرابطة بين موته أو قتله وبين الرجوع إلى الكفر بعد الإيمان.

ثمّ ﴿إنّ الله سبحانه وتعالى قال: ومن ينقلب على عقيبه فلن يضر الله شيئاً﴾، ومعنى ذلك أنّ العودة إلى الكفر والوثنية تضرّكم دون الله سبحانه وتعالى؛ لأنّ أمثال هذا التراجع لايعني سوىٰ توقفكم عن طريق الخير والسعادة الكاملة، بل فقدان كلّ ما حصلتموه، من العزة والكرامة والمجد بسرعة فهذه الآية أكبر شاهد على أنّ أكثر الصحابة يوم أُحد ظنّوا أنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم قد قتل فانسلوا عند ذلك وتولّوا عن القتال، وقد ورد في الرواية والتأريخ كما في سيرة ابن هشام أنّه انتهى أنس بن النضر ـ وهو عمّ أنس بن مالك ـ إلى عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيدالله في رجال من المهاجرين والأنصار وقد ألقوا بأيدهم، فقال: ما يحبسكم؟ قالوا: قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فماذا تصنعون بالحياة بعده؟! قوموا فموتوا على ما مات عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ استقبل القوم ففعل. (السيرة النبوية لابن هشام ج٣: ص٨٨).

وبالجملة: أنّ معنى الانسلال والإلقاء بالأيدي: أنّ إيمانهم إنّما كان قائماً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أي

بعد ضمها إلى آية وقليل من عبادي الشكور[(١)(٢)] فانّهما يخصّصان العمومات التي دلّت على الرضى على السابقين ومدحهم وهم قليل بالنسبة إلى غيرهم[(٣)]،

يبقى ببقائه ويزول بموته، وهذا هو معنى إرادة ثواب الدنيا بالإيمان الذي عاتبهم الله عليه فقال في سياق الآية: من يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها، فلاحظ.

(١) سورة سبأ: ١٣.

(٢) والحقيقة أنّ الله سبحانه وتعالىٰ استثنى بقوله: وسيجزي الله الشاكرين ممّا قبله على ما يعطيه السؤآل من أنّه أفمن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم، وهو الدليل على أنّ القوم كان فيهم من لم يظهر منه هذا الانقلاب أو ما يشعر به وأنّ ذلك من الأقلية التي استمرت على جهادها في معركة أُحد رغم تلك الصعوبات لاسيما انتشار الخبر المفجع عن مقتل الرسول الأعظمﷺ، فكان من الطبيعي أن ينال صمودهم هذا وثباتهم التقدير اللائق، ولذلك مدح القرآن استقامتهم وصمودهم ووصفهم بالشاكرين؛ لأنّهم أحسنوا الاستفادة والانتفاع بالنعم في سبيل الله، وهذا أفضل مصاديق الشكر.

ومن البديهي أنّ الشكر الذي أشارت إليه الآية الكريمة لو كان المقصود به الشكر باللسان لما كانت هناك أدنى مشكلة، ولكن المقصود كما هو واضح هو الشكر العملي أي الاستفادة من تلك المواهب في طريق الأهداف التي خلق الإنسان من أجلها، ومن المسلّم أنّ الذين يستفيدون من المواهب الإلهية في طريق الأهداف التي خلقوا من أجلها هم الندرة النادرة كما قال تعالى: ﴿وقليل من عبادي الشكور﴾ فإنّ قليلاً من الناس من يتّخذ جانب الحقّ ويغضّ بصره عن المصالح الشخصية. فنستنتج من ضميمة الآيتين أنّ قليلاً من الصحابة قد اتخذوا جانب الحق؛ لأنّ مدح الآية لاتشمل إلّا القليل النادر منهم، فلاحظ.

(٣) قد يقال بأنّ الله سبحانه وتعالىٰ أعلن رضاه عن أصحاب نبيّه بقوله: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾ (سورة الفتح: ١٨).

والجواب عنه: إنّا لا ننكر بأنّ الله تعالى أعلن رضاه عن الصحابة في بيعة الرضوان، ولكن نقول: بأنّ الآية الكريمة لاتتضمن رضا الله سبحانه وتعالىٰ عن المؤمنين الذين اجتمعوا تحت الشجرة على جميع أعمالهم إلى آخر حياتهم إنّما عنت الآية الشريفة رضا الله ـ عزوجل ـ عن المؤمنين بمبايعتهم النبي الأكرمﷺ تحت الشجرة، المعروفة ببيعة الرضوان،

فقد رضي الله عن الذين سماهم بـ«الشاكرين» لا المنقلبين على الأعقاب الذين ارتدوا على أدبارهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتسبّبوا ضلالة أغلب المسلمين.

وبعبارة أُخرى: أنّ الجمع بين مدلول الآيتين يقتضي القول بأنّ الشاكرين من الصحابة الذين هم الأقلّية منهم، وهم الذين لم ينقلبوا وبقوا ثابتين على العهد الذي أبرموه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبدلوا تبديلاً، فهؤلاء رضي الله عنهم. والقرآن قد فتح لنا هذا الباب وعلّمنا بأنّه لا أساس لتقديس الصحابة جماعياً؛ إذ من الصحابة من كان من المنافقين كما قال تعالى: ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردّون إلى عذاب عظيم﴾ (سورة التوبة: ١٠١).

وقال تعالىٰ: ﴿الأعراب أشد كفرّاً ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم﴾ (سورة التوبة: ٩٧).

وقال تعالىٰ: ﴿من الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلّا أنفسهم وما يشعرون في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون﴾ (سورة البقرة: ١٠).

وقال تعالىٰ: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنّك لرسول الله والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد أنّ المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جُنّة فصدوا عن سبيل الله أنّهم ساء ما كانوا يعملون ذلك بأنّهم آمنوا ثمّ كفروا فطبع على قلوبهم فهم لايفقهون﴾. (سورة المنافقون: ٣).

وقال تعالىٰ: ﴿إنّ المنافقين يخادعون وهو خادعُهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلّا قليلاً﴾ (سورة النساء: ١٤٢) إلى غير ذلك من الآيات الواردة في شأن المنافقين وغيرهم من ذمّهم الله في كتابه المجيد، فهناك آيات كثيرة تدلّ على أنّ من الصحابة منهم الفاسقين، ومنهم الظالمين، ومنهم المكذبين، ومنهم المشركين، ومنهم المنقلبين، ومنهم الذين يؤذون الله ورسوله، ومنهم القاسطين، ومنهم الناكثين، ومنهم القاسطين، ومنهم....

ثمّ إنّ من يقرأ تاريخ الصحابة وما صدر عنهم في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته من الأحداث التي أحدثوها يرىٰ بوضوح أنّ كثيراً من أُولئك المبايعون الذي نزلت فيهم آية بيعة

➲ الرضوان انقلبوا وتغيّرت، فمنهم من انضموا مع المنافقين وأصبحوا من الخاسرين، فقد أخرج البخاري باباً في صحيحه من كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لايشعر عن إبراهيم التيمي، قال: ما عرضت قولي على عملي، إلّا خشيت ان أكون مكذباً، وعن إبن أبي ملكية أنّه قال: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلّهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبرئيل وميكائيل .... (صحيح البخاري ج١: ص٨٧).

وأخرج القرطبي في تفسيره في ذيل قوله تعالى: ﴿يحذر المنافقون أن تُنزّل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزءوا إنّ الله مخرج ما تحذرون﴾ (سورة التوبة: ٦٤) عن ابن عباس قال: أنزل الله أسماء المنافقين سبعين رجلاً، ثمّ نسخ تلك الأسماء من القرآن رأفة منه ورحمة؛ لأنّ أولادهم كانوا مسلمين والناس يعيّر بعضهم بعضاً (تفسير القرطبي ج٨: ص١٩٦).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي مسعود قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «إنّ فيكم منافقين، فمن سميت فليقم»، ثم قال: «قم يا فلان، قم يا فلان، قم يا فلان» حتى سمّىٰ ستة وثلاثين رجلاً، ثمّ قال: «إن فيكم أو منكم فاتقوا الله». (مسند أحمد بن حنبل ج٥ : ص٢٧٣. ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج١٧: ص٢٤٦).

وقد أخرج كثير من حفّاظ أهل السنّة والجماعة حديث حذيفة الذي روى قضية العقبة المشهورة بأنّ جماعة من الصحابة حاولوا اغتيال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند رجوعه من غزوة تبوك حيث أرادوا أن ينفروا به ناقته ويطرحوه منها في الوادي، وقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حذيفة بكتمان أسماء المتآمرين، فقد أخرج الطبراني بسنده عن عامر عن صلة بن زفر قال: قلنا لحذيفة: كيف عرفت أمر المنافقين ولم يعرفه أحد من أصحاب رسول الله أبو بكر ولاعمر؟ قال: إنّي كنت أسير خلف رسول الله فنام على راحلته فسمعت ناساً منهم يقولون: لو طرحناه عن راحلته، فاندقت عنقه فاسترحنا منه، فسرت بينهم وبينه، وجعلت أقرأ وارفع صوتي، فانتبه النبي فقال: «من هذا؟» فقلت: حذيفة، قال: «من هؤلاء؟» قلت: فلان وفلان وفلان حتى عددتهم، قال: «أو سمعت ما قالوا؟» قلت: نعم، ولذلك سرت بينك وبينهم، قال: «فإنّ هؤلاء ➲

فلاناً وفلاناً» حتى عدّ أسماء المنافقين، [وقال:] «منافقون لاتخبرنّ أحداً» (المعجم الكبير للطبراني ج ٣: ص١٦٥، ح ٣٠١٥). واخرجه ايضاً عن الشعبي مثله مع اختلاف يسير في الألفاظ (انظر المعجم الكبير ج٣: ص١٦٤، ح ٣١٠) وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج١: ص١١٠، (كتاب الايمان، باب منه في المنافقين)، وفي مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٤٥٣ في حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة. والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ج٨: ص٢٢١ و ص٢٢٢. وعن عامر بن واثلة وفي سنن الكبرىٰ للبيهقي ج٩: ص٣٣، كتاب السير، باب من ليس للإمام من يغزو به بحال. وفي الدر المنثور للسيوطي ج٣: ص٢٥٩ عند تفسير قوله تعالى في سورة التوبة ﴿يحلفون بالله ما قالوا..﴾ وغير هؤلاء. وعلى كلّ حال فأمر النبيﷺ بكتمان أسماء المتآمرين عليه، ويظهر من ذلك أنّ الإعلان عن نفاقهم وتآمّرهم قد يوجب بلبلة ومشاكل يحسن تجنبها، فبقي أمر أهل العقبة مستوراً.

وقد أخرج الذهبي في ترجمة حذيفة: أنّه كان النبيﷺ أسرَّ أسماء المنافقين وحفظ عنه الفتن التي تكون بين الساعة ناشده عمر بالله: أنا من المنافقين؟ (انظر تاريخ الاسلام للذهبي في عهد الخلفاء: ص٤٩٤ وسير أعلام النبلاء ج٢: ص٣٦٤).

ونحن لسنا الآن بصدد أنّه من كان هؤلاء، إذ لايهمّنا فعلاً تعيين الأشخاص الذين اشتركوا في هذه المؤامرة، وإنّما يهمّنا إثبات أنّ هناك جماعة من الصحابة قد حاولوا القيام بهذه الجريمة النكراء الموبقة، في حين أنّهم كانوا يعيشون مع النبيﷺ ويصلّون خلفه ويصبحونه في حلّه وترحاله ويتقرّبون إليه بكلّ وسيلة لئلّا ينكشف أمرهم للمؤمنين المخلصين، وكانوا يحاولون جهدهم أن يظهروا بمظهر المؤمنين المتعبّدين، وإذا كان هذا حال الصحابة في حياة النبيﷺ فكيف أصبحوا بعد وفاته؟ ففي حديث حذيفة: أنّ المنافقين اليوم شرّ منهم على عهد النبي كانوا يومئذٍ يسرّون واليوم يجهرون (صحيح البخاري ج٨: ص٦٩٠، ح ١٩٣٣، كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثمّ خرج فقال بخلافه). وفي حديثه الآخر قال: إنّما النفاق على عهد النبي، فأمّا اليوم فإنّما هو الكفر بعد الإيمان (صحيح البخاري ج ٨: ص٦٩، ح١٩٣٤، كتاب الفتن، باب اذا قال عند قوم شيئاً ثمّ خرج فقال بخلافه).

وفي حديث المسيب قال: لقيت البراء بن عازب فقلت: طوبى لك صحبت النبي وبايعته تحت الشجرة، فقال: يا ابن أخي إنّك لا تدري ما أحدثنا بعده (صحيح البخاري ج٥: ٢٣٤، ح٦٤٥)، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية وقول الله: لقد رضي الله عن المؤمنين...).

وفي حديث آخر عن أبي سعيد: قلنا له: هنيئاً لك برؤية رسول الله وصحبته، قال: إنّك لا تدري ما أحدثنا بعده (الاصابة لابن حجر ج٣: ص٧٩ في ترجمة ابي سعيد الخدري).

وقد أخرج جماعة من الحفاظ أنّ عبدالرحمن بن عمر بن الخطاب قد شرب الخمر وشرب معه أبو سروعة بن الحارث وهما من الصحابة... (انظر السنن الكبرى للبيهقي ج٨: ص٣١٢، كتاب الأشربة والحدّ فيها، باب ما جاء في وجوب الحدّ على من شرب خمراً أو نبيذاً أو مسكراً. والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج٩: ص٢٣٢ و ٢٣٣، كتاب الأشربة، باب الشراب في رمضان وحلق الرأس. وتاريخ بغداد ج٥: ص٤٥٥ في ترجمة محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله المغفل المزني، وأشار إليه ابن حجر في الإصابة ج٥: ص٤٤ إلى ذلك في ترجمة عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب. وكذلك ابن عبد البرّ في الاستيعاب ج٢: ص٣٩٥ في ترجمة عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب.

وأيضاً أخرج جماعة من الحفاظ: أنّه شرب الوليد بن عقبة بن أبي معيط الخمر في خلافة عثمان بن عفان، عندما كان والياً له على الكوفة، فصلّى الصبح أربعاً وهو سكران (انظر التهذيب لابن حجر ج١١: ص١٢٦ في ترجمة الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وتهذيب الكمال للمزي ج ٣١: ص٥٨ أيضاً في ترجمته. والاستيعاب لابن عبد البر ج٣: ص٥٩٨.

وأيضاً جاء في ترجمته أنّ جماعة من أهل الكوفة أتوا إلى عثمان فشهدوا عليه بذلك فأُقيم عليه الحدّ (تهذيب الكمال ج ٣١: ص٥٨. والاستيعاب ج٣: ص٥٩٨).

وأخرج كثير من حفاظ أهل السنّة والجماعة أنّ معاوية بن أبي سفيان قد شرب الخمر أيام خلافته منهم أحمد بن حنبل بسنده عن عبدالله بن بريدة قال: دخلت أنا وأبي على معاوية فأجلسنا على الفراش ثمّ أتينا بالطعام فأكلنا ثمّ أتينا بالشراب فشرب معاوية ثمّ ناول أبي ثمّ قال: ما شربته منذ حرمه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٣٤٧ في

➲ حديث بريدة الأسلمي. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٢٧: ص١٢٧ في ترجمة عبدالله بن بريدة). وكذا أخرج في تاريخه (ج٢٦: ص١٩٨) بسنده عن عمير بن رفاعة قال: مرّ عليّ عبادة بن الصامت وهو في الشام يحمل الخمر فقال: ما هذه؟ أرأيت؟ قيل: لا، بل خمر تباع لفلان، فأخذ شفرة من السوق فقام إليها فلم يذر فيها راوية إلّا يقرها وأبو هريرة إذ ذاك بالشام، فأرسل فلان إلى أبي هريرة يقول له: أما تمسك عنّا أخاك عبادة؟ أمّا بالغدوات فيغدوا إلى السوق فيفسد علىٰ أهل الذمة متاجرهم، وأمّا العشي فيقعد في المسجد ليس له عمل إلّا شتم أعراضنا أو عيبنا فأمسك عنّا أخاك. فأقبل أبو هريرة يمشي حتى دخل على عبادة فقال له: عبادة مالك ولمعاوية؟ ذره وما حمل فإنّ الله يقول: تلك أُمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، قال: يا أبا هريرة لم تكن معنا؛ إذ بايعنا رسول الله ﷺ بايعناه على السمع والطاعة والنشاط والكسل وعلى النفقة في العسر واليسر وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن تقول: في الله لا تأخذنا في الله لومة لائم، وعلى أن ننصره إذا قدم علينا يثرب فنمنعه ممّا نمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأهلنا ولنا الجنة، فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي بايعناه عليها، فمن نكث فإنّما ينكث على نفسه، ومن أوفىٰ بما بايع عليه رسول الله ﷺ وفىٰ الله له بايع عليه نبيه.... وإلى غير ذلك ممّا شاهده في التاريخ والسنن من فعل الصحابة وهي كثيرة جداً، فلا يسعنا استقصاؤها في هذا المجال.

وعلى كلّ حال فمن أجل ما ذكرنا وغيره نعرف أنّ الشاكرين من الصحابة هم الأقلّية الذين لم ينقلبوا وثبتوا على العهد الذي أبرموه مع رسول الله ﷺ ولم يبدّلوا تبديلاً، وبهذه الآية وهي قوله تعالىٰ: ﴿سيجزي الله الشاكرين﴾ (سورة آل عمران: ١٤٤) تسقط دعوى أهل السنّة بأنّ الصحابة كلّهم عدول في معزل عن النقد والتمحيص، بل يصح النظر في أحوالهم من زاوية أعمالهم وسلوكهم بالقياس للضوابط الشرعيّة والعقلية التي وصلت إليهم، وتمّ لهم البرهان عليها.

فمن حفظ العهد ولزم الحقّ واستقام في عقيدته وسلوكه ولم يزغ عن أمر ربّه استحق التعظيم والتبجيل؛ اذ لابد لجميع المسلمين أن يخضعوا لقول الله تعالىٰ: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً انّ يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾. (سورة الأحزاب: ٣٦).

وقد جاهد منهم ستون من البدريين في صفين القاسطين[1]، بل عدد الصحابة في

(١) إنّ القاسطين هم الجائرون قال الطريحي: ومنه قوله تعالى: ﴿أمّا القاسطون فكانوا لجهنم حطباً﴾ (سورة الجن: ١٥) أي الجائرون فالقاسطون من القسوط، وهو بمعنى الميل عن الحقّ فيقال: رجل قسوط، أي مائل عن الحقّ، في قبال قولك: رجل مقسط، أي رجل عدل. والفارق بينهما أنّ ما كان على وزن قَسَط فهو بمعنى الجور، وما كان على وزن أقْسَط فهو بمعنى العدل (انظر مجمع البحرين ٣: ١٤٧٧، مادة «قسط»). وعلى أي حال فالقاسطون بمعنى الجائرون والمماثلون إلى الباطل والعادلون عن طريق الحق.

وقد اتخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا العنوان علماً لمن حارب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من أهل الشام وأصحاب معاوية بن أبي سفيان، وقد ورد في ذلك روايات كثيرة عن الفريقين، أمّا ما ورد عن طرق أهل السنّة: فمنها: مارواه ابن مسعود، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى منزل أُم سلمة فجاء علي، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أُم سلمة هذا قاتل القاسطين والناكثين والمارقين من بعدي (ينابيع المودة ج٢: ص١٩٨، ح٥٧٣. والمناقب للخوارزمي ص١٩٠، ح٢٢٥. والبداية والنهاية لابن الكثير ج٧: ص٣٢٩). ومنها: مارواه محنف بن سليم، قال: أتينا أبا أيوب الأنصاري وهو يعلف خيلاً له بصنعاء، فقلت له: يا أبا أيوب قاتلت المشركين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ جئت تقاتل المسلمين؟

قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أمرني بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، فقد قاتلت الناكثين، وقاتلت القاسطين، وأنا مقاتل إن شاء الله المارقين بالسعفات بالنهروان، وما أدرى ماهم (انظر مجمع الزوائد ج٦: ص٢٣٥. ومعجم الكبير للطبراني ج٤: ص١٧٢. وشرح نهج البلاغة ج٣: ص١٨٨ وغير ذلك).

فالقاسطين: هم أصحاب معاوية وقد تواترت الأخبار أنّ بعض الصحابة ـ كعمرو بن العاص وغيره ـ كانوا في زمرة أصحاب معاوية في صفين ولكن لم أعثر على ذلك عددهم، غير أنّ المؤرّخين أثبتوا أنّ المجاهدين الذين كانوا مع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يوم صفين كان عددهم سبعين رجلاً من أهل بدر قال اليعقوبي في تاريخه) ج٢: ص ١٨٨): وكان مع علي [عليه السلام] يوم صفين من أهل بدر سبعون رجلاً وممن بايع تحت الشجرة سبعمئة رجل ومن سائر المهاجرين والأنصار أربعمئة رجل، ولم يكن مع معاوية من

هذه الوقعة لجهادهم قد وصل الى ثمانمئة على ما قاله جماعة من أهل المعرفة مثل ابن قتيبة في كتاب السياسة[١] وغيره[٢]، فالشيعة يحبّونهم من حيث متابعتهم للسنّة وعدم تركهم لها[٣].

الأنصار إلّا النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد، وصدقت نيات أصحاب علي [عليه السلام] في القتال...

وأخرج ابن عساكر في تاريخه بسنده عن محمد بن علي بن محمد بن المطلب وزيد بن الحسن قالوا: شهد مع علي بن أبي طالب في حروبه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر سبعون رجلاً، وشهد معه ممّن بايع تحت الشجرة سبعمئة رجل فيما لايحصى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد معه من التابعين ثلاثة، بلغنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد لهم الجنة (تاريخ مدينة دمشق ج١٩: ص١٣٠ في ترجمة زيد بن صوحان).

وأخرج الذهبي في كتابه تاريخ الاسلام بسنده عن الزهري قال: حدثنا رجل من أسلم قال: كنا مع علي بن أبي طالب [عليه السلام] في أربعة آلاف من أهل المدينة (تاريخ الإسلام واقعة جمل: ص ١٤٩).

وأخرج ابن كثير بسنده عن حكم بن عيينة: أنّه كان في جيشه ثمانون بدرياً ومئة وخمسون ممّن بايع تحت الشجرة...

وعن أحمد بن حنبل: أنّ أُمية بن خالد قال لشعبة: إنّ أبا شيبة روى عن الحكم بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنّه شهد صفين مع علي من أهل بدر سبعون رجلاً (البداية والنهاية ج٨: ٢٥٥).

وأخرج ابن حجر في الإصابة عن عبدالله بن عبد الرحمن الأبزي قال: شهدنا مع علي [عليه السلام] ممّن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة ثمانمئة رجل بصفين، فقتل منا ثلاثمئة وستون رجلاً (الإصابة ج٤: ص١٤٩).

(١) انظر الإمامة والسياسة ج١: ص١٤٩.

(٢) انظر تاريخ اليعقوبي ج ٢: ص ١٨٨. وتاريخ مدينة دمشق ج ١٩: ص ١٣٠. والبداية والنهاية ج ٨: ص ٢٥٥. والإصابة ج ٤: ص ١٤٩.

(٣) وملخّص الكلام أنّ موقف الشيعة من الصحابة موقف الدليل والبرهان، فالشيعة تعتقد

بالصحابة وفقاً لما ورد من النصوص في حقهم من زاوية أعمالهم وسلوكهم مطابقاً للضوابط الشرعيّة والعقليّة والأخلاقيّة.

فنستطيع أن نقول: بأنّ الصحابة هم بشر عاديون خصّهم الله بصحبة نبيّه الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فمنهم من أحسن الصحبة وأخلص الولاء وحفظ العهد ولزم الحقّ واستقام في عقيدته وسلوكه، ولم يزغ عن أمر ربّه فهو يستحق التعظيم والتبجيل. ومنهم من أضاع هذه الفرصة العظيمة ونكث العهد وفارق الحق وغيّر وبدلّ وانقلب على عقبه فهو مستحق بذلك النكال والوبال والبراءة واللعنة، كما قال الله تعالىٰ: ﴿فمن نكث فإنّما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً﴾ (سورة الفتح: ١٠). وقال تعالى: ﴿والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض اولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾ (سورة الرعد: ٢٥).

وقد أكّدت النصوص الإسلامية كتاباً وسنّة على أنّه يلزم أن يكون الحبّ والبغض في الله تعالىٰ، كما قال عز من قائل: ﴿لاتجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أُولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيّدهم بروح منه﴾ (سورة المجادلة: ٢٢).

وقال تعالىٰ: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسّكم النار ومالكم من دون الله من أولياء ثمّ لاتنصرون﴾. (سورة هود: ١١٣).

وفي حديث عمرو بن مدرك الطائي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه: أي عرى الإيمان أوثق؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم، وقال بعضهم: الصلاة، وقال بعضهم: الزكاة، وقال بعضهم: الصيام، وقال بعضهم: الحجّ والعمرة، وقال بعضهم: الجهاد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لكلّ ما قلتم فضل، وليس به، ولكن أوثق عرى الإيمان الحبّ في الله والبغض في الله وتوالي الله (تولي خ. ل) أولياء الله والتبرّي من أعداء الله» (الكافي ج٢: ص١٢٥، كتاب الايمان والكفر، باب الحب في الله والبغض في الله، ح ٦).

وفي حديث عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا عبدالله أي عرى الإسلام أوثق؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «الولاية في الله، الحب في الله والبغض في الله» (سنن

➲ الكبرىٰ للبيهقي ١٠: ص٢٣٣، كتاب الشهادات، باب شهادة أهل المعصية).

وفي حديث ابن عمر: أحب في الله، وأبغض في الله ووال في الله وعاد في الله، فإنّه لاتنال ولاية الله إلّا بذلك، ولا يجد رجل طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصيامه حتى يكون كذلك... (مجمع الزوائد ج١: ص٩٠، كتاب الايمان، باب من الإيمان الحب في الله والبغض في الله).

وفي حديث إسحاق بن عمار عن الإمام الصادقعليه‌السلام قال: «كلّ من لم يحب على الدين ولم يبغض على الدين فلا دين له» (الكافي ج٢: ص١٢٧، كتاب الإيمان والكفر، باب الحب في الله والبغض في الله، ح ١٦). إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في المقام وهي كثيرة جداً.

فالشيعة كما قلنا لم يفرض على أنفسهم قدسية الصحابة بصورة جماعية بحيث يكونون في معزل عن النقد والتمحيص، بل ينظرون إلى النصوص وأفعال النبيصلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم وأقواله تجاه الصحابة، فلو أمعن الباحث في ذلك يجد بوضوح أنّه قد أعطىٰ النبيصلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كلّ ذي حق حقه فهو يغضب لله ويرضى لرضاه، وكلّ صحابي خالف أمر الله سبحانه وتعالىٰ تبرأ منه النبيصلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كما تبرأ ممّا صنع خالد بن وليد في قتله بني جذيمة الذي ذكره المؤرّخون (انظر صحيح البخاري ج٥: ص ٢٨٠ ح ٧٨٧، كتاب المغازي، باب بعث النبيصلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم خالد بن وليد) ونجدهصلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم احياناً يبارك ويترضّى على بعض أصحابه المخلصين ويدعو لهم ويستغفر لهم. كما نجد ذلك فيما ورد في حق سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار، وقد ثبت ذلك بإجماع المسلمين من الفريقين. كما نجدهصلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كان يلعن بعض أصحابه الذين يعصون أوامره ولا يقيمون لها وزناً أحياناً، مثل قوله: «لعن الله من تخلّف عن جيش اُسامة»، وذلك عندما طعنوا في تأميره له ورفضوا الالتحاق بجيشه بحجّة أنّه صغير السن (انظر الملل والنحل ج١: ص٢٩. وشواهد التنزيل ج١: ص٣٣٨). كما نجدهصلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كان يوضح للناس أن لايغتروا ببعض الصحابة المزيفين فيقول لهم في أحد المنافقين: «إنّ له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية». (مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٦٥). وقد كان يقف صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ولا ➲

مثل خبر الثقلين(١)،

➲ يصلّي على بعض الصحابة الذين استشهدوا في غزوة خيبر ضمن جيش المسلمين، ويكشف عن حقيقته ويقول: «إنه غلّ في سبيل الله»، ولما فتشوا متاعه وجدوا فيه خرزاً من خرز اليهود. (المحلى لابن حزم ج٥: ص١٧٠). وعن الماوردي: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عطش في غزوة تبوك فقال المنافقون: إنّ محمداً يخبر بأخبار السماء، ولا يعلم الطريق إلى الماء، فنزل جبرئيل وأخبره بأسمائهم وأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهم سعد بن عبادة، فقال له سعد: إن شئت ضربت أعناقهم، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لا، يتحدث الناس أنّ محمداً يقتل أصحابه، ولكن نحسن صحبتهم ما أقاموا معنا (نقلناه من كتاب الشيعة هم أهل السنة للدكتور التيجاني: ص٢٩٣).

ويكفينا مثال واحد من أعمال بعض الصحابة المنافقين التي كشفها الله سبحانه وتعالىٰ وفضح أصحابها وكانوا اثني عشر رجلاً من الصحابة يذرعوا بعد المسافة، أنّ الوقت لايسعهم للحضور مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فبنوا مسجد لأداء الصلاة. ولكن الله الذي لايخفى عليه شيء علم سرارهم فأوحى إلى رسوله، وأطلق على نفاقهم بقوله تعالىٰ: ﴿والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وارصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلّا الحسنى والله يشهد أنّهم لكاذبون﴾ (سورة التوبة: ١٠٧). إلى غير ذلك ممّا ورد في طعن بعض الصحابة من الآيات والروايات، وكيف يمكن لأهل السنّة بعد هذا القول بأنّ الصحابة كلّهم عدول وأنّهم في الجنة جميعاً وأنّ الطعن واللعن على بعضهم يوجب الخروج عن الدين ويستوجب الحكم بالقتل؟!

(١) لقد تقدّم تخريج بعض مصادر حديث الثقلين ممّا أخرجه علماء أهل السنّة والجماعة كما تقدّم بعض متون الحديث واقتصرنا على نبذة يسيرة ممّا رواه أهل السنّة، وهو صريح بما لا مزيد عليه، فيجب على المسلمين أن يدرسوا معطياتها بصورة واعية، وإذا أدركنا معطيات حديث الثقلين، فيجب علينا الالتزام بمدلوله، وإلّا سوف نكون من المتخلّفين عن أوامر صاحب الرسالة والمرتكسين في الضلال والخسران والنار. فنقول بعون الله تعالى: إنّ حديث الثقلين تدلّ على الأُمور التالية:

الأوّل: يدلّ حديث الثقلين على عصمة أهل بيت النبي عليهم السلام، وذلك لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل عترته الطاهرة عدلاً للقرآن الكريم. ومن الواضح لدىٰ كلّ مسلم أنّ القرآن العزيز ➲

⬅ معصوم من أي زيادة ونقيصة وباطل، كما قال تعالى: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾ (سورة فصلت: ٤٢)، فلابد أن يكون عدل القرآن كذلك أي لا يأتيهم الباطل فكراً وعملاً، وعلينا أن نأخذ هذا الإقران بعين الاعتبار؛ إذ لمّا جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عترته الطاهرة عدلاً للقرآن وأمر بالتمسّك بهما معاً يستلزم أن يكون كلّ من الأمرين في رتبة واحدة لهداية الأُمة إلى الصلاح وقيادتها نحو الأمان؛ إذ قد شرط النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدم الضلال مطلقاً إن هم تمسّكوا بهما فلابدّ أن يكون أهل بيته عليهم السلام معصومين من الضلال كما أنّ القرآن يكون كذلك كي يستطيعوا أن يعصموا من الضلال، وإلّا فكما قيل: إنّ فاقد الشيء لايكون معطياً للشيء.

الثاني: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتمسّك بالثقلين معاً وأراد بذلك بأنّ التمسّك بأحدهما لا يغني عن التمسّك بالآخر، وإلّا يستلزم أن يكون إقرانه صلى الله عليه وآله وسلم العترة الطاهرة بالكتاب أمراً لغواً ـ والعياذ بالله ـ فهذا الإقران منه صلى الله عليه وآله وسلم يدلّنا على أنّ القرآن وحده لايعصم الأُمة من الضلال فلابدّ أن يكون إلى جنبه عترته الطاهرة باعتبار أنّهم شرّاح القرآن وحملة مفاهيم الإسلام فالأُمة التي لم تتمسّك بالعترة الطاهرة سوف تناله البلاء والضلال في حياتها، كما نشاهد ذلك في تاريخ الإسلام فإنّ امّة الإسلام قد ابتليت بتفرّق المسلمون وتمزّق اجتماعهم حتى تناحروا وتقالوا وجاهر الطلقاء وطريدو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للاعتداء على المؤمنين والصحابة واستباحة حدود الله وانحرافهم عن النهج القرآني وأتباعهم العصبيات ورواسب الجاهلية حتى زرعت منها بذور الشقاق بين المسلمين، ولاتزال تلعب دورها بين كافّة المسلمين، فليس هناك من حلّ أمام المسلمين سوى العودة إلى القرآن والعترة الطاهرة معاً وتحكيم هذه الوصية العظيمة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع شؤونهم وإدارة أُمورهم وحفظ نظامهم على أساس قوانين الإسلام ومقرراته العادلة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها من الأُمور بصورة دائمة.

والحقيقة أنّ الباحث لو درس تاريخ الإسلام والسيرة سوف يجد بوضوح أنّ الحكام الذين حكموا المسلمين كان لايحكم إلّا بما يراه موافقاً لسلطته، ولايفتي إلّا بما يرضى الناس من الحاكم، وهذه الظاهرة برزت في عهد الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعثمان، فهم لم يفرّقوا بين الدين والدولة، إلّا أنّهم أعطوا أنفسهم حقّ التشريع بما يتماشى ويكون صالحاً ⬅

⮌ لاستمرار حكومتهم، ولمّا كان لهؤلاء الخلفاء الثلاثة حضور مع النبيﷺ وصحبته فقد أخذوا عنه بعض السنن التي لاتتعارض مع سياستهم، وأمّا معاوية الذي لم يدخل الإسلام إلّا في السنة التاسعة للهجرة على أشهر الروايات الصحيحة فلم يصحب النبيﷺ إلّا قليلاً ولم يعرف من سننه شيئاً فاضطر إلى تعيين بعض الصحابة كأبي هريرة وغيره وكلّفهم الإفتاء على ما يريده منه ثمّ تبعت هذه البدعة بنو اُمية وبعدهم بنو العباس فأجلس كلّ حاكم في جنبه بعض أهل الفتيا ممّن تقرّب إلى السلطان بالحكم بما يمليه الحاكم أو لا أقل من تنفيذ مشاريع السلطة الحاكمة آنذلك، وهذه من أعظم مصائب التي ابتليت بها الاُمة الإسلامية عبر تاريخها وقد أخبرت الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام نساء المهاجرين والأنصار، مشيرة إلى البلاء الذي أحدق بالاُمة نتيجة تخلّفها عن أهل البيتعليهم السلام فقالت: لعمري لقد لقحت فنظرة ريث ما تنتج ثمّ احتلبوا ملء القعب دماً وذعافاً ممقراً هنالك يخسر المبطلون، ويعرف التالون غبّ ما أسسه الأولون». (بحار الأنوار ج٤٣: ١٥٩).

الثالث: أنّ حديث الثقلين يدلّ على وجوب اتباع أهل البيتعليهم السلام في أقوالهم وأفعالهم وموافقتهم في جميع الاُمور، كما يجب العمل بما جاء به القرآن وموافقته في جميع المجالات، وهذا ما يعني خلافة أهل البيتعليهم السلام عن الرسول الأعظمﷺ بعده بشكل مباشر؛ إذ لمّا وجب على الاُمة الامتثال بأوامر أهل البيتعليهم السلام كالقرآن على الإطلاق يلزم أن يكون إماماً؛ إذ من الضروري إنّما تجب طاعة من يكون ولياً وإماماً، فيظهر من قولهﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين» أي إنّي تارك فيكم أمرين: ذا سلطان وذا ولاية الذي يلزم العمل بهما من بعدي.

وبعبارة اُخرىٰ: معناه إنّي تارك فيكم فلاناً وفلاناً حفظاً لنظامي، فلا يفهم منه إلّا إرادة العهد على ذلك الشخص المذكور؛ للإمرة بعده.

الرابع: أنّ قولهﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين ما أن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي» يدل بوضوح على أنّ الاُمة إذا لم تتمسّك بالثقلين معاً تقع في الضلالة قطعاً، فالذي يعصم الاُمة من الضلالة الفكري والعملي هما الكتاب والعترة الطاهرة معاً، وبهذا نفهم أنّ خلافة أبي بكر وعمر وعثمان تكون على خلاف التمسّك بهما، ولذا وقع الاُمة في الضلال بعد وفاة ⮌

وخبر الغدير، الثابت الصحّة من عدّة طرق [(١)]

النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بسبب عدم تمسّك الأُمة بالعترة الطاهرة.

الخامس: أنّ حديث الثقلين يدلّ على وجود الإمام الثاني عشر الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف الآن، كما يعتقد الإماميّة بذلك، وذلك لأنّ الحديث دلّ على عدم افتراق الكتاب والعترة الطاهرة إلى يوم القيامة، فكما أنّ القرآن باقٍ إلى يوم القيامة فكذلك يجب وجود من يكون أهلاً للتمسّك والاقتداء به، وإماماً من العترة الطاهرة إلى يوم القيامة، وقد أقر ابن حجر في صواعقه: بإفادة الحديث بقاء العترة إلى يوم القيامة (الصواعق المحرقة: ص٢٣٢ في الآية الرابعة من الآيات الواردة في أهل البيت عليهم السلام وهي قوله تعالىٰ: ﴿وقفوهم أنّهم مسؤولون﴾ (سورة الصافات: ٢٤). بل أنّ نفس حديث الثقلين بدون قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لن يفترقا» يدلّ على أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك في أُمته من يعصمها من الضلال إلى يوم القيامة وهما القرآن والعترة الطاهرة، وهذا يعني وجود شخص من أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم الذي يلزم على الأُمة التمسّك به، كما يلزم عليهم التمسّك بالقرآن دائماً، وهو الآن ينحصر في وجود المبارك المهدي من آل محمد المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف، فإذا لم نفسّره بالمهدي المنتظر عليه السلام فمن هو إذن عدل القرآن في هذا العصر، وحينئذٍ يبقى الحديث بلا معنى.

والرسول صلى الله عليه وآله وسلم حين يقول: «إنّي تارك فيكم» لايقصد المخاطبين فحسب، بل إنّه يقصد الأُمة كافة، فكما أنّ القرآن لاتنحصر عصمته للأُمة لحقبة من الزمن، بل هو عاصم للأُمة من الضلال إلى يوم القيامة كذلك أهل البيت عليهم السلام.

وقد جاءت كلمة «لن يفترقا» لتؤكّد مضمون وجود عنصر معصوم من أهل البيت عليهم السلام مع القرآن دائماً وأبداً، وقد صرّح بذلك السمهودي في جواهر العقدين، فلاحظ.

(١) إنّ حديث الغدير من الأحاديث الصحيحة المتواترةلدى الفريقين، وقد اعترف كثير من علماء أهل السنّة والجماعة بصحّته وتواتره، قال الذهبي في ترجمة المطلب بن زياد... بعد ذكره الحديث الغدير: هذا حديث حسن عال جداً ومتنه فمتواتر... (سير أعلام النبلاء ج٨: ص ٣٣٤).

وقال في ترجمة الحاكم النيسابوري: إنّه أخرج حديث الطير... وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء، وطرق حديث من كنت مولاه، وهو أصح... (سير أعلام النبلاء ج١٧:

ص١٦٩). وقد أفرد رسالة في حديث الغدير وأثبت فيه تواتره وهذه الرسالة طبعت أخيراً بتحقيق العلّامة السيد عبد العزيز الطباطبائي، وقال ابن كثير في البداية والنهاية: إنّ حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» متواتر، وأنّي أتيقن صدوره من النبيصلى الله عليه وآله وسلم (البداية والنهاية ج٥: ص٢١٤، فصل إيراد الحديث الدال على أنّه خطب بمكان بين مكة والمدينة).

وقال ابن حجر الهيثمي: إنّ حديث الغدير صحيح لامرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، وطرقه كثيرة جداً، وكثير أسانيدها صحاح وحسان ولا التفات لمن قدح في صحته.

وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: وأمّا حديث «من كنت مولاه» فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدّاً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدها، صحاح وحسان. (الفتح الباري ج٧: ص٦١، باب مناقب الإمام علي بن أبي طالبعليه السلام).

وقال البدخشي في كتابه نزل الأبرار ص٥٣: وهذا الحديث صحيح ومشهور ولم يتكلّم في صحّته إلّا متعّصب جاحد لا اعتبار بقوله، فإنّ الحديث كثير الطرق جداً.

وقال الترمذي في سننه بعد ذكره لحديث الغدير: هذا حديث حسن صحيح (سنن الترمذي ج٥: ص ٥٩١ ح ٣٧١٣، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالبعليه السلام).

إلى غير ذلك ممّا ورد في كتب القوم ممّن يعتمد بقوله في الحديث والرجال من كبار علماء أهل السنة والجماعة، فلا إشكال في القول بأنّ حديث الغدير قطعي الصدور لدى علماء المسلمين قاطبة، وواضح الدلالة على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام رغم من المحاولات التعتيم عليه وطمس معالمه وكتم الكاتمين، فقد قاله النبي الأكرمصلى الله عليه وآله وسلم عند منصرفه من حجّة الوداع في (١٨ ذي الحجة) من السنة العاشرة للهجرة، ورواه عنه أكثر من مئة صحابي، ثمّ كانت مناشدات للإمام أمير المؤمنينعليه السلام للصحابة لإثبات حقّه بالخلافة وهي مشهورة ومذكورة في كتب الحديث. وقد نزل قبل خطبة النبيصلى الله عليه وآله وسلم في يوم غدير خم قوله تعالىٰ: ﴿يا أيها الرسول بلّغ ما أُنزل اليك من ربّك فإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾ (سورة مائدة: ٦٧) ونزل بعدها قوله تعالىٰ: ﴿اليوم أكملت

⬅ لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣)، ولما سمع أبو بكر وعمر ذلك من النبيﷺ فقال كلّ واحد منهما لعلي بن أبي طالبعليه السلام: هنيئاً لك يابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن (أخرجه الامام احمد بن حنبل في مسنده ج٤: ص٢٨١. والفخر الرازي في تفسيره ذيل الآية العاشرة من سورة المائدة. والخطيب البغدادي في تاريخه ج٨: ص٢٩٠. والمناوي في فيض القدير ج٦: ص٢١٧ وغيرهم) ولمّا اعترض على الرسول الأكرمﷺ تنصيبه الإمام علياًعليه السلام خليفة له نزل قوله تعالى: ﴿سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس له دافع» (المعارج: ١ و ٢) ويكاد أن لايخلو مصدر من مصادر علماء أهل السنّة في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها من ذكر واقعة الغدير ولو بإيراد جانب منها واقتطاع جوانب أُخرى بإلفاظ مختلفة فنرجعكم بعض مصادرهم وعلى سبيل المثال انظر كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ص١٤ و ١٥. ومسند أحمد بن حنبل ج١: ص٨٤ و١٨٨ و ص١١٩ و ص١٥٢ و ص٣٣١. و ج٤: ص٢٨١ و ص٣٧٠ و ص٣٧٣. و ج٥: ص٣٤٧ و ص٣٥٠ و ص٣٥٨ و ص٣٦١ و ص٣٦٦ و ص٣٧٠ و ص٤١٩. وسنن ابن ماجة ج١: ص ٤٣ ح ١١٦ و ص٤٥ ج١٢١. وسنن الترمذي ج٥: ص٥٩١، ح ٣٧١٣، وقال: هذا حديث حسن صحيح. والعقد الفريد لابن عبد البر ج٣: ص٣١٢، والمستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٠٩ و ص١١٠ و ص١١٦ وص ١٣١ و ص١٣٤ و ص٣١٧ و٥٣٣، وقال الحاكم عن كلّ منهما أنّه حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ومجمع الزوائد ج٧: ص١٧. و ج ٩: ص١٠٢ ـ ١٠٨ و ص١٢٠ و ص١٦٤. و صحيح ابن حبّان ج٥: ص٣٧٥ و ص٣٧٦. والمعجم الصغير له ج١: ص٦٥ و ٧١. والمعجم الأوسط ج١:١١٢. و ج٢: ص٢٤ و ص٣٢٤ و ص٣٢٩. و ج ٦: ص٢١٨. و ج ٧: ص٧٠. و ج٨: ص٢١٤. والمعجم الكبير ج٣: ص١٧٩. و ج ٤: ص١٦ و ص١٧٣ و ص١٧٤. و ج٥: ص١٦٦ و١٧٠ و ص١٧١ و ص١٧٢ و ص١٧٥ و ص١٩٢ و ص١٩٤ و ص١٩٥ و ص٢٠٤. و ج١٢: ص٧٨. و ج١٩: ص٢٩١. والمعيار والموازنة: ص٧٢ و ص٢١٠ و ص٢١١ و ص٢١٢ و ص٢١٨ و ص٢٢٨ و ص٣٢٢ و ص٣٣٢ و ص٣٢٣. والمصنف لابن أبي شيبة ج٧:٤٩٥ ح ٩ و ص٤٩٦ ح ١٠ و ح ١٥ و ⬅

⮌ ح ص٤٩٩ ح ٢٨ و ح ٢٩ و ص٥٠٢ ح ٥٥ و ص ٥٠٦ ح ٦٩. ومسند أبي يعلىٰ الموصلي ج١: ص٤٢٩ ح٥٦٧. و ج١١: ص٣٠٧ ح ٦٤٢٣. ومسند الشاميين ج٣: ص٢٢٣ ح ٢١٢٨. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص ٥٩ و ص٢٨٩. و ج٣: ص٢٠٨. وج٤: ص٧٤. و ج٥: ص٨. و ج٦: ص١٦٨. و ج٨: ص ٢١. و ج١٢: ٨٨. و ج١٧: ص١٧٤ وج١٩: ص٢١٧. و السنن الكبرى للنسائي ج٥: ص ٤٥ ح ٨١٤٤ و ٨١٤٥ و ٨١٤٨ و ص١٠٨ ح ٨٣٩٩ و ص١٢٢ ح ٨٤٠٩ و ص١٣٠ ح ٨٤٦٦ و ح ٨٤٦٧ و ح ٨٤٦٨ و ح ٨٤٧٠ و ح ٨٤٧١ و ح ٨٤٧٢ و ح ٨٤٨٣ و١٣٤ ح ٨٤٧٨ و ص١٣٥ ح ٨٤٨٠ و ص١٣٦ ح ٨٤٨٤. وخصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص٥٠ و ٦٤ و ص٩٤ و ص٩٥ و ص٩٦ و ١٠٠ و ص١٠٤. والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج١١: ص٢٢٥ ح ٢٠٣٨٨. وفتح الباري ج٧: ص٦١. و ج٨: ص٥٣. وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ص٤٤. و معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: ص٢٥٢. وكتاب السنة لعمرو بن أبي عاصم: ص٥٥٢ ح ١٨٩ و ص٥٩٠ باب من كنت مولاه فعلي مولاه رقم الأحاديث من ٣٥٤ ـ الى ـ ٣٧٦ و ص٥٩٦ ح ١٣٨٦ و ح ١٣٨٧. ومعاني القرآن للنحاس ج٢: ص٣٢٥. و ج٦: ص٤١٠ و ص٤١١. وشواهد التنزيل ج١: ص٢٠٠ و٢٠١ ـ ٢٢٤ و ٢١٥ و ص٢٢٣ و ص٢٢٥ و ص٢٣٩ و ص٢٥١ و ص٢٥٢ و ص٢٥٥ و ج٣: ص٣٨١ و ص٣٨٢ وص ٣٨٤ و ص٣٨٥ و ص٣٩٠ و ص٣٩٢. وتفسير القرطبي ج١: ص٢٦٦ و ص٢٦٧. و ج١٨: ص٢٧٨. وتفسير الكبير ج٢: ص١٥. والدر المنثور ج٢: ص ٢٥٩ و ص٢٩٢. و ج٥: ص١٨٢. و الجامع الصغير ج٢: ص١٧٧ ح ٥٥٩٨ و ص٦٤٢ ح ٩٠٠٠. وتخفة الأحوذي ج٣: ص١٣٧. وج١٠: ص١٤٧ و ١٤٨ و ١٥٤. ونظم درر السمطين: ص١٧٤ و ص٩٣ ص١٠٩ و ص١١٢. وذخائر العقبىٰ: ص١٥١. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص١٨٧ ـ ١٨٨. والبداية والنهاية ج٥: ص٢٢٨ ـ ٢٣٣. وأُسد الغابة ج١:٣٦٩. و ج٢: ص٢٣٣. و ج٣: ص٩٢ ـ ٩٣ و ص٢٧٤ و ص٣٢١. وج ٤: ص٢٨. و ج٥: ص٦ و ص٢٠٨ و ص٢٧٦ وص ٣٨٣. والطبقات الكبرى ج ٥: ص٣٢٠. والتاريخ الكبير للبخاري ج١: ص٣٧٥ في ترجمة اسماعيل بن نشيط العامري. و ج٤: ص١٩٣ في ترجمة سهم بن ⮌

صحّحها الذهبي(١)، نقل ذلك عنه مفتي الحجاز ابن حجر في ردّه(٢)، وقد تضمّنت قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله»(٣). الخبر.

حصين الأسدي. و ج٦: ص٢٤١ في ترجمة عثمان بن عاصم الكوفي. وتاريخ بغداد ج٧: ص٣٨٩ في ترجمة حسن بن علي بن مصعب. و ج٨: ص٢٨٤ في ترجمة حشون بن موسى الخلال. و ج١٢: ص٣٤٠ في ترجمة الفضل بن الربيع. وج ١٤: ص٢٣٩ في ترجمة يحيى بن محمد الكاتب. والصواعق المحرقة: ص٦٤ و ص٦٦ و ص١٨٧. والمناقب لابن المغازلي: ص٦٩ ح ٢٤. و المناقب للخوارزمي: ص١٥٥ ح ١٨٤ و ١٨٥. وفرائد السمطين ج١: ص٦٤ ح ٣٠- و ٣١ و ص٧١ ح ٣٨. وكنز العمال١: ص١٨٧ ح ٩٥٠ و ح ٩٥٣. و ج١١: ص٣٣٢ ح ٣١٦٦٢ و ص٦٠٣ ح ٣٢٩١٦ و ص٦٠٨ ح ٣٢٩٤٥ و ص٦٠٩ ح ٣٢٩٤٦ و ٣٣٩٥٠ و ص٦١٠ ح ٣٢٩٥١. و ج١٣: ص١٠٦ ح ٣٦٣٤٢ ـ ٣٦٣٤٣ وص١٣١ ح ٣٦٤١٧ و ص١٣٣ ح ٣٦٣٢٠ و ص١٣٧ ح ٣٦٤٣٣ و ص١٥٧ ح ٣٤٨٦ و ص١٥٨ ح ٣٦٤٨٧ و ص١٦٣ح ٣٦٤٩٥ و ص١٦٨ ح٣٦٥١١ و ص١٧٠ ح ٣٦٥١٤ و ٣٦٥١٥ وغير ذلك.

(١) قد أفرد الذهبي رسالة في حديث الغدير، وهذه الرسالة طبعت أخيراً بتحقيق العلّامة السيد عبد العزيز الطباطبائي، وأكّد الذهبي على ذلك في ترجمة المطلب بن زياد بعد ذكره لحديث الغدير: هذا الحديث حسن عال جداً ومتنه فمتواتر (سير أعلام النبلاء ج٨: ص٣٣٤). وقال في ترجمة الحاكم النيسابوري: قد جمعت طرق حديث الطير، وطرق حديث «من كنت مولاه» وهو أصح (سير أعلام النبلاء ج١٧: ص١٦٩).

(٢) الصواعق المحرقة: ص٤٢ في الفصل الخامس في ذكر الشبهة الحادية عشرة و ص١٢٢ في الباب التاسع، الفصل الثاني في فضائله الحديث الرابع.

(٣) فإنّ الرواية المتضمّنة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». قد أخرجه جماعة من علماء أهل السنّة والجماعة منهم الهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٠٥. ومنهم الطبراني في المعجم الكبير ج١٧: ص٣٩، وفي بعضها ليس فيه: «واخذل من خذله» لاحظ

وغيره من السنن[1]، وتحب الشيعة من رزق الشهادة من الصحابة يوم بدر، ويوم أُحد وهم سبعون[2]،

➲ مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١١٨ و ص١١٩. و ج٤:٢٨١: وفيه فلقيه عمر بعد ذلك وقال: يابن أبي طالب أصحبت وأمسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة». وج ٤: ص٣٦٨ و ص٣٧٠ و ص٣٧٣ و ج٥: ص٣٧٠. وسنن ابن ماجة ج١: ص٤٣ ح ١١٦. والمستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٠٩ و ص٣٧١. والمصنف لابن أبي شيبة ج٧: ص ٤٩٩ ح ٢٨ و ٢٩ و ص٥٠٣ ح ٥٥. وكتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ص٥٥٢ ح ١١٨٩. والسنن الكبرىٰ للنسائي ج٥: ص٤٥ ح ٨١٤٨ و ص١٣٠ ح ٨٤٦٤ وص ١٣٤ ح ٨٤٧٨ وص ١٣٥ ح٨٤٨١ و ص١٣٦ ح٨٤٨٣ و ح ٨٤٨٤ وص ١٥٤ ح ٨٥٤٢. ومسند أبي يعلى الموصلي ج١: ص٤٢٩ ح ٥٦٧. و ج١١: ص٣٠٨ ح ٦٤٢٣، وغير ذلك.

(١) كحديث المنزلة وحديث الدار وحديث الوصية، وحديث الراية. وحديث المؤاخاة، وحديث علي منّي وأنا منه، وحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها، وحديث الحق مع علي، وحديث الكساء، وحديث لايحبّك إلّا مؤمن. وحديث من آذى علياً فقد آذاني، إلى غير ذلك، وسيأتي ذكر هذه الأحاديث سنداً ومتناً من خلال البحث والتحقيق في الكتاب إن شاء الله تعالىٰ.

(٢) قال العلّامة الطبرسي في تفسيره مجمع البيان ذيل قوله تعالىٰ: ﴿ولاتحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربّهم يرزقون﴾ (سورة آل عمران: ١٦٩). قيل: إنّها نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر رجلاً، ثمانية من الأنصار وستة من المهاجرين، وقيل: نزلت في شهداء أُحد وكانوا سبعين رجلاً، أربعة من المهاجرين: حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير وعثمان بن شماس وعبدالله بن جحش وسائرهم من الأنصار، وقال الإمام الباقر عليه السلام وكثير من المفسّرين كابن مسعود وقتادة: إنّها تتناول قتلى بدر وأُحد معاً... (مجمع البيان ج٢: ٤٤٠).

والقرطبي أيضاً في تفسير قوله تعالى ﴿ولاتحسبن الذين قتلوا﴾، قال أبو ضحى: إنّها نزلت في أهل أُحد خاصة، وقال بعضهم: نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر رجلاً، ثمانية من الأنصار وستة من المهاجرين... (تفسير القرطبي ج٤: ص ٢٦٩).

ويوم مؤتة(١)، وغيرها من المغازي، فعلم كونهم يحبّون العاملين بالسنة من

---

(١) وكانت وقعة مؤتة وهي قرية من قرى البلقاء من أراضي الشام، في أوائل السنة الثامنة للهجرة، وذلك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث حارث بن عمير الأزدي إلى ملك بصرىٰ ـ وهي قصبة من قصبات الشام ـ بكتاب فلمّا نزل مؤتة عرض له شرحبيل بن عمرو الغساني ـ وكان من المقرّبين لقيصر روم ـ فأوثقه وقتله، فلمّا بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجيش بالاستعداد للحرب، وأن يخرجوا إلى أرض الجرف، وذهب صلى الله عليه وآله وسلم معهم إلى هناك، وكانوا ثلاثة آلاف مقاتل، ثمّ عقد الراية البيضاء وأعطاها لجعفر بن أبي طالب وجعله أمير الناس، فإن قتل جعفر فزيد بن حارثة، فإن أُصيب زيد فعبدالله بن رواحة، فإن أُصيب ابن رواحة فليرتض المسلمون بينهم رجلاً فليجعلوه عليهم فانطلق الجيش حتى وصل مؤتة، فلمّا وصل الخبر إلى شرحبيل بعث إلى قيصر روم وطلب منه المدد، فبعث إليه بمئة ألف مقاتل أو أكثر ليحارب جيش المسلمين واستعد المسلمون للقتال، واصطفوا كأنّهم بنيان مرصوص ولم يدخل في قلوبهم شيء من الخوف لكثرة الأعداء، فخرج جعفر ونادى يا معشر الناس انزلوا من جيادكم وقاتلوا مشاة، وذلك ليعلم المسلمون انه لا مفرّ من القتال، فيحاربوا بشدّة ونزل جعفر من جواده وعقره وأخذ الراية بيده وهجم على الأعداء وقاتل قتال الأبطال، فلمّا حوصر جعفر بين الأعداء فقطعوا يده اليمنى، فأخذ الراية باليسرى وقاتل حتى أُصيب من الأمام بخمسين جرحاً لم يكن واحد منها وراء ظهره، ثمّ قطعت شماله فأخذ الراية بساعديه واحتضنها حتى قتل، فلمّا سقطت الراية رفعها زيد بن حارثة وقاتل قتالاً شديداً حتى قتل.

وقد روى ابن بابويه عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «أوحىٰ الله عزوجل إلى رسوله أنّي شكرت لجعفر بن أبي طالب أربع خصال، فدعاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره، فقال: لولا أنّ الله تبارك وتعالىٰ أخبرك ما أخبرتك، ماشربت خمراً قط لأنّي علمت إن شربتها تزيل عقلي، وما كذبت قط؛ لأنّ الكذب ينقض المروة وما زنيت قط لأنّي خفت أنّي إذا عملت عُمل بي، وما عبدت صنماً قط؛ لأنّي علمت أنّه لايضر ولا ينفع، قال: فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على عاتقه وقال: حق لله تعالى أن يجعل لك جناحين تطير بهما مع الملائكة في الجنّة (من لايحضره الفقيه ج٤: ص٣٩٧، ح ٥٨٤٧. وعلل الشرائع: ص٥٥٨. وعنه في البحار ج٢٢: ص٢٧٢).

وفي حديث آخر عن الامام السجاد عليه السلام قال: ما من يوم أشدّ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

الصحابة، دون التاركين لها لخبر ستة المشار اليه سابقاً[١] وخبر الحوض[٢]،

يوم أُحد، قتل فيه عمه حمزة بن عبدالمطلب أسد الله وأسد رسوله وبعده يوم مؤته، قتل فيه ابن عمه جعفر بن أبي طالب». (بحار الأنوار ج٢٢: ص٢٧٤).

(١) أخرج الحاكم في المستدرك بسنده عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ستة لعنهم الله وكلّ نبي مجاب، المكذب بقدر الله والزائد في كتاب الله، والمتسلّط بالجبروت يذلّ من أعز الله، ويعز من أذلّ الله، والمستحل كرم الله، والمستحل من عترتي ما حرم الله والتارك لسنّتي» (المستدرك على الصحيحين ج١: ص٣٦).

وفي حديث رواه عن الإمام زين العابدين عليه السلام عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثله. انظر المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٥٢٥. وأيضاً رواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج١: ص١٧٦. و ج٧: ص٢٠٥. وصحيح ابن حبان ج١٣: ص٦٠. والمعجم الأوسط للطبراني ج٢: ص١٧٦. والمعجم الكبير ج٣: ص١٢٧. وغير ذلك.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن، باب واتقوا فتنة لاتصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصّة بسنده عن ابن أبي مليكة قال: قالت أسماء عن النبي قال: «أنا على حوض انتظر من يرد عليّ فيؤخذ بناس من دوني فأقول: أُمتي، فيقول: لاتدري مشوا على القهقري». (صحيح البخاري ج٩: ص٦٧٣ ح ١٨٧٧).

وأخرج في كتاب الرقاق باب في الحوض وقول الله تعالى: ﴿إنّا اعطيناك الكوثر﴾ بسنده عن المغيرة قال: سمعت أبا وائل عن عبدالله عن النبي قال: أنا فرطكم على الحوض وليعرفنّ معي رجال منكم ثمّ ليختلجنّ دوني فأقول: ياربّ أصحابي، فيقال: إنّك لاتدري ما أحدثوا بعدك. (صحيح البخاري ج٨: ص٥٠٣ ح ١٤٣٥).

وأخرج بسنده عن أنس عن النبي قال: «ليردنّ عليّ ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني فأقول: أصحابي فيقول: لاتدري ما أحدثوا بعدك». (صحيح البخاري٨: ص٥٠٤ ح ١٤٤١).

وأخرج بسنده عن أبي هريرة انّه كان يحدّث أنّ رسول الله قال: «يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلّون عن الحوض فأقول: رب أصحابي فيقول: إنّك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنّهم ارتدوا على أدبارهم القهقري». (صحيح البخاري ج٨: ص٥٠٥ ح

➲ ١٤٤٢).

وأخرج بسنده عن ابن المسيب أنّه كان يحدّث عن أصحاب النبي قال: «يرد على الحوض رجال من أصحابي فيجلّون عنه فأقول: يارب أصحابي، فيقول: إنّك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنّهم ارتدوا على أدبارهم القهقري». (صحيح البخاري ج٨: ص٥٠٥ ح١٤٤٣).

وأخرج بسنده عن ابن أبي مليكه عن أسماء بنت أبي بكر قالت: قال النبي: «إنّي على الحوض حتى انظر من يرد عليّ منكم وسيؤخذُ ناس دوني فأقول: ياربِّ منّي ومن أُمتي، فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك، والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم». (صحيح البخاري ج٨: ص٥٠٧ ح ١٤٤٩).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب إثبات حوض نبينا وصفاته بسنده عن أبي حازم قال: سمعت سهلاً يقول: سمعت النبي: «أنا فرطكم على الحوض من ورد شرب ومن شرب لم يظمأ أبداً، وليردنّ عليّ أقوام وأعرفهم ويعرفوني ثمّ يحال بيني وبينهم»، قال أبو حازم: فسمع النعمان بن أبي عياش وأنا أُحدثهم هذا الحديث فقال: هكذا سمعت يقول فقلت: نعم، وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعه يزيد فيقول: «إنّهم منّي فيقال: إنّك لاتدري ما عملوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن بدَّل بعدي». (صحيح مسلم ج٧: ص ٦٥).

وأخرج بسنده عن ابن أبي مليكة قال: قال عبدالله بن عمرو بن العاص: قال رسول الله: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواهُ، وماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك، وكيزانُهُ كنجوم السماء، فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبداً»، قال: وقالت أسماء بنت أبي بكر: قال رسول الله: «إنّي على الحوض حتى أنظر من يرد عليّ منكم، وسيؤخذ أناس دوني فأقول: يارب منّي ومن أُمتي، فيقال: أما شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا بعدك يرجعون على أعقابهم». (صحيح مسلم ج٧: ص٦٦).

وأخرج بسنده عن أنس بن مالك قال: إنّ النبي قال: «ليردَنَّ على الحوض رجال ممّن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ واختلجوا دوني فلأقولنّ: أي رب أصحابي أصحابي، فليقالنّ لي: إنّك لاتدري ما أحدثوا بعدك» (صحيح مسلم ج٧: ص٧٠) إلى غير ذلك ممّن روى حديث الحوض، فلاحظ.

وغيرهما[١]، ممّا يأتي التعرّض له بتوفيق الله سبحانه فيما بعد.

وأمّا ما نسبه إليهم من تعظيم أبي لؤلؤة[٢] قاتل عمر فمن عجيب البهتان! لما

---

(١) لقد أخرج البخاري أحاديث كثيرة تدلّ على أنّ بعض الصحابة في النار لما فعلوا من الإثم وارتدوا على أعقابهم.

منها: ما أخرجه في كتاب الرقاق باب الحوض بسنده عن أبي هريرة عن النبي قال: «بينا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلّم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، ثمّ إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلّم، قلت [وما]شأنهم؟ قال: إنّهم ارتدوا على أدبارهم القهقري فلا أراه يخلص منهم إلاّ مثل همل النعم». (صحيح البخاري ج٧: ص ٥٠٦ ح ١٤٤٤).

ومنها: ما أخرجه في كتاب التفسير باب قوله: ﴿وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم﴾... بسنده عن ابن عباس قال: خطب رسول الله فقال: «يا أيّها الناس إنّكم محشورون إلى الله حفاة وعراة عزلاً»، ثمّ قال: «كما بدانا أوّل خلق نعيده وعداً علينا، إنّا كنّا فاعلين» ـ إلى آخر الآية ـ ثمّ قال: «ألا وأنّ أوّل الخلائق يكسي يوم القيامة إبراهيم إلاّ وأنّه سيجاء برجالٍ من أُمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: يارب أصحابي، فيقال: إنّك لاتدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: «وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم»... (صحيح البخاري ج٦: ص٣٩٠ ح١٠٥١).

وأخرج في كتاب الأنبياء باب قوله تعالى: ﴿واتخذ الله ابراهيم خليلاً...﴾ بسنده عن ابن عباس قال: إنّكم محشرون حفاة عراة، ثمّ قرأ ﴿كما بدأنا أوّل خلق نعيدهُ وعداً علينا إنّا كنّا فاعلين﴾، وأوّل من يكسي يوم القيامة إبراهيم وأنّ أُناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول أصحابي أصحابي فيقال: إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول: كما قال العبد الصالح: وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم. (صحيح البخاري ج٤: ص٥٩٦ ح ١٥٠٥).

ومنها: ما أخرجه في كتاب التفسير باب كما بدأنا أوّل خلق نعيده بسنده عن ابن عباس ومتنه مثل ما تقدم (انظر صحيح البخاري ج٥ ص٤٥٤، ح ١١٦٥).

(٢) وهو فيروز الملقب بـ«بابا شجاع» النهاوندي الأصل والمولد، والمدني المسكن، أخو

هو معلوم من كون الباعث له على قتل عمر بُغضه له؛ لزعمه أنّه قد قضى عليه بالجور فقتله من هذه الجهة، فما وجه تعظيمه وهو لم يقتله غضباً لهم ونصرة؟ ولنفرض كونهم مبغضين لعمر بأشدَّ البُغض، وقد قتله صديق لبغض شخصي بينه وبين عمر، فأيّ جهة تقتضي بتعظيم الصديق بقتله لرجل من هذه الحيثية، نعم لو قتله غضباً ونصرة وتقرّباً لمبغضيه لصار يستحق التعظيم عندهم[١].

ذكوان وهو أبو أبي الزناد عبدالله بن ذكوان عالم المدينة الذي قال الذهبي في ترجمته: هو الإمام الحافظ، المفتي أبو عبدالله القرشي... سير أعلام النبلاء ج٥: ص٤٤٥. رقم ١٩٩.

(١) لقد روى أكثر المؤرّخين والمحدّثين خبر مقتل عمر بن الخطاب، وفيه: تصريح بأنّ السبب الأصيل لقتله هو بغض شخصي دار بينه وبين قاتله من جهة أنّه قضى عليه بالجور، فقد روى الطبري وابن الأثير بسندهما عن المسور بن المخرمة قال: خرج عمر بن الخطاب يوماً يطوف في السوق فلقيه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة، وكان نصرانياً، فقال: يا أمير المؤمنين أعدني على المغيرة بن شعبة فإنّ عليّ خراجاً كثيراً، قال: وكم خراجك؟ قال: درهمان في كلّ يوم، قال: وإيش صناعتك؟ قال: نجّار، نقاش، حدّاد، قال: فما أرى خراجك بكثير على ما تصنع من الأعمال قد بلغني أنّك تقول: لو أردت أن أعمل رحى تطحن بالريح فعلت؟ قال: نعم، قال: فاعمل لي رحى، قال: لئن سلمت لأعملن لك رحى يتحدّث بها من بالمشرق والمغرب، ثمّ قال: انصرف عنه، فقال عمر: لقد توعدني العبد آنفاً، قال: انصرف عمر إلى منزله... ودخل أبو لؤلؤة في الناس وفي يده خنجر له رأسان نصابه في وسطه فضرب عمر ست ضربات إحداهن تحت سرته وهي التي قتلته... (تاريخ الطبري ج٣: ص٢٦٣ ـ ٢٦٤ في حوادث سنة ٢٣ من الهجرة. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٣: ص٣٥).

وروى علي بن يوسف بن المطهر رحمه الله في كتاب العدد القوية عن عبدالله بن الزبير قال: غدوت مع عمر بن الخطاب إلى سوق، وهو متكئ على يدي، فلقيه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة، فقال له: ألا تكلّم مولاي يضع عنّي من خراجي؟ قال: كم خراجك؟ قال: دينار، فقال عمر: ما أرىٰ أن أفعل إنّك لعامل محسن وما هذا بكثير، ثمّ قال عمر: ألا تعمل لي رحى؟ قال: بلىٰ، فلمّا ولّى، قال أبو لؤلؤة: لأعملن لك رحى يتحدّث بها ما بين المشرق والمغرب،

وما زعمه من كون جهل وكذب إماميّة الشيعة أزيد من سائر الفرق من حيث تأسَّس مذهبهم على الجهل، قد عُلم فريته فيه وعدم إنصافه من المقدّمة الثالثة[١]، وعلم كونه وأهل مذهبه هم المتصفون بما نسبه إلى إماميّة الشيعة من

➲ قال ابن الزبير: فوقع في نفسي قوله، فلمّا كان في النداء لصلاة الصبح خرج أبو لؤلؤة فضربه بالسكين ستة طعنات، إحداهن من تحت سرته وهي قتلته، وجاءه بسكين لها طرفان، فلمّا جرح عمر معه ثلاث عشر رجلاً في المسجد ثمّ أُخذ، ولما أُخذ قتل نفسه (العدد القوية: ص٣٢٩ ح ١٠. وعنه في بحار الأنوار ج٣: ٣٣٧. وقريب منه في الطبقات لابن سعد ج٣: ص٣٣٧. والعقد الفريد ج٤: ص٢٧٢. والاستيعاب لابن عبد البر ج٢: ص٤٦٧، وغيرهم. فترىٰ أنّ في كل هذه المصادر ورد هذا الخبر، وفيه: «تصريح بأنّ الباعث له على القتل بغضه لعمر بن الخطاب من جهة أنّه قد قضىٰ عليه بالجور»، فلاحظ.

(١) لقد تقدّم أنّ الغش من الكبائر عند الشيعة، وكذلك الكذب، ولا شبهة في أنّه من قبائح الذنوب وفواحش العيوب ورأس الفجور ومن أشدّ الجرائم وأكبر الكبائر، وقد اعتبرت النصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الكذب مفتاح الذنوب فعن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «إنّ الله جعل للشر أقفالاً، وجعل مفاتيح تلك الأقفال الشراب، والكذب شرّ من الشراب». (وسائل الشيعة ج٨: ص٥٧٢، ب ١٣٨ من العشرة، ح ٣).

وعن الإمام العسكري عليه السلام أنّه قال: «جعلت الخبائث كلّها في بيت وجعل مفتاحها الكذب». (بحار الأنوار ج٧٢: ص٢٦٣، ح ٤٨).

إلى غير ذلك ممّا ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في حرمة الكذب ومبغوضيّته والآثار المترتبة عليه وشدّة التحذير عنه.

ولأهمية هذا الموضوع فقد أعطت مدرسة أهل البيت عليهم السلام التعاليم الإسلامية وإفاضات خاصّة لمسألة الصدق والنهي عن الكذب وإليكم نماذج مختصرة ومفهرسة بجوانب الموضوع:

١ـ الصدق والأمانة من علائم الإيمان وكمال الإنسان حتى أنّ دلالتها على الإيمان أرقىٰ من دلالة الصلاة، فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «لاتنظروا إلى طول ركوع الرجل ➲

وسجوده، فإنّ ذلك شيء قد اعتاده، ولو تركه استوحش لذلك، ولكن انظروا إلى صدق حديثه وأداء أمانته» (بحار الأنوار ج٦٨: ص٨، ح ١٠).

فذكر الصدق مع الأمانة لاشتراكهما في جذر واحد، وما الصدق إلّا الأمانة في الحديث وما الأمانة إلّا الصدق في العمل.

٢ـ إنّ الكذب يرفع الثقة والاطمئنان المتبادل بين الناس، وهو من أهم ما يرتبط الناس فيما بينهم، فالكذب من الأُمور المؤثرة في تفكيك هذه الرابطة كما يشيعه من خيانة وتقلب، ولذلك كان تأكيد أئمة أهل البيت عليهم السلام على أهمية الالتزام بالصدق وترك الكذب، ومن خلال الأحاديث الشريفة الواردة عنهم عليهم السلام نلمس بكلّ جلاء نهيهم عليهم السلام عن مصاحبة مجموعة معيّنة من الناس منهم الكذابون؛ لعدم الثقة بهم منها ما عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: إيّاك ومصادقة الكذّاب، فإنّه كالسراب يقرّب عليك البعيد ويبعد عليك القريب (نهج البلاغة: كلمات القصار، رقم ٣٧). إلى غير ذلك ممّا ورد في هذا المجال.

٣ـ إنّ الكذب منشأ النفاق؛ لأنّ الصدق يعني تطابق اللسان مع القلب في حين أنّ الكذب يعني عدم تطابق اللسان مع القلب، وما النفاق إلّا الاختلاف بين الظاهر والباطن ويتبين لنا وضوح هذا الأمر من خلال ملاحظة قوله تعالىٰ: ﴿فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون﴾ (سورة التوبة: ٧٧)، فإنّ الآية الكريمة قد اعتبرت بأنّ النسبة بين كثير من الذنوب والصفات الذميمة، بل وحتى بين الكفر والنفاق هي نسبة وعلاقة العلة والمعلول؛ إذ جملة «فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم» تقول بالصراحة أنّ سبب النفاق الذي ينبت في قلوب المنحرفين عن جادة الهداية هو ما أخلفوا الله ما وعدوه وما كانوا يكذبون.

ولذلك قد ورد في مصادر الشيعة بعض الروايات التي تشعر بأنّ الكذب موجب للخروج عن الإيمان، كما جاء في الحديث الذي رواه القطب الراوندي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنّه سأله رجل قال: المؤمن يزني؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «قد يكون ذلك»، قال: المؤمن يسرق؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «قد يكون ذلك»، قال: يارسول الله المؤمن يكذب؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا، قال الله تعالى: ﴿إنّما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون...﴾» (بحار الأنوار ج٧٢: ص٢٦٣، ح ٤٧).

هذه الصفة الشنيعة من المقدّمة الثانية، وسيأتي التفصيل بحول الله سبحانه وقوّته وتسديده.

⬅ والحقيقة أنّ هذه الآية ـ أي الآية ١٠٥ من سورة النحل ـ الذي استشهد بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تدلّ بوضوح تام، على أنّ الذين يتهمون أولياء الله هم الكفار؛ لأنّهم مع ما جاءهم من آيات بينات وأدلّة قاطعة واضحة يستمرون في باطلهم والقاء الافتراءات والأكاذيب لما باتوا عليها من التعصّب والعناد والعداء للحق.

والباحث الخبير لو درس كتب الإسلامية من الحديث والتفسير والتأريخ والسيرة يجد بوضوح أنّ هناك آيات ونصوص كثيرة تدلّ بوضوح تام على تنصيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وقد وقف عليه أغلب الصحابة الذين اجتمعوا في السقيفة؛ إذ قد حضروا كلّهم يوم الغدير، ورغم الاختلاف الذي ثار بين المهاجرين والأنصار في أمر الخلافة إلّا أنّهم تصافقوا على ترك النصوص النبوية وزهق النفوس وشمّروا على سواعدهم لقتل كلّ من تحدّثه نفسه بمخالفتهم ولو كان من أقرب الناس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم. وهذه الحوادث قد أوضحت وبيّنت من هو الصادق ومن هو المسلم ومن هو الكاذب ومن هو المؤمن حقيقة ومن كان منافقاً بين المسلمين، فإنّه تجد أنّ الأغلبيّة الساحقة من الصحابة عاضدوا أبا بكر وعمر في رفض سنّة نبيّهم وإبدالها باجتهاداتهم، ومنهم قد افتروا على الله باجتهادهم في مقابل النصوص الصريحة. نعم قد برز في مقابلهم الأقلّية من المسلمين الذين تمسّكوا بالنصوص النبويّة وتخلفوا عن بيعة أبي بكر وهم شيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولقد ظهر من ذلك هوية الفريقين أو الحزبين المتعارضين في الاسلام، فلاحظ.

ثانيها: فيما نسبه إلى إماميّة الشيعة ممّا هم متصفون به من الحقّ، وهو ينتقصهم بسببه ويذمّهم ويشبههم من جهته باليهود، وهو مسائل عديدة:

منها: قوله: قالت الرفضة: إمامة الخلق في علي وولده عليهم السلام دون غيرهم، وقالت اليهود: الملك مختصّ بآل داود.

ومنها: قوله: قالت: اليهود بأنّ الله افترض خمسين صلاة، وقالت الرفضة: مثلهم.

ومنها: قوله: بأنّ اليهود ليست تأكل الجري والمارماهي والطحال والذئاب والرفضة مثلهم.

ومنها: قوله: بأنّ اليهود ما ترىٰ المسح على الخفين والرفضة مثلهم واليهود تسدل ثيابها في الصلاة ومثلهم الشيعة.

قال: وفضّلت اليهود والنصارىٰ على الرفضة بخصلتين قيل لليهود: من خير أهل ملّتكم، فكان ردّهم أصحاب موسى، ومثلهم النصارى بقولهم: خير أهل ملّتهم أصحاب عيسى، وسئلت الرفضة من شر أهل ملّتكم؟ فكان ردّهم قولهم: أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم سبحانه بطلب المغفرة لهم، فسبوهم والسيف عليهم مسلول إلى يوم القيامة، دعوتهم مدحوضة وكلمتهم متفرقة مختلفة، وجمعهم متفرّق، ولم تثبت لهم قدم، وليس لهم مجتمع.

واليهود ترىٰ الشهود عند تطليق نسائهم، ومثلهم الشيعة.

ومنها: استعمالهم للتقية بإظهارهم غير ما يبطنون.

ومنها: إقامة المأتم والنياحة على من قتل من سنين عديدة، ومن المعلوم أنّ ذلك ممّا حرّمه الله ورسوله، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: ليس منّا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية. ومن المعلوم أنّه قد قتل

من النبيين، وغيرهم ظلماً من هو أفضل من الحسين [عليه السلام] قتل أبوه ظلماً، وهو أفضل منه، وقتل عثمان وقتله أوّل الفتن العظيمة التي وقعت بعد موت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وترتّب عليه من الشر والفساد إضعاف ما ترتّب على قتل الحسين [عليه السلام] وقتل ومات غيرهم، وما فعل أحد من المسلمين مأتماً ونياحةً على ميت وقتيل بعد مدّة طويلة غير هذه الفرقة[١].

(١) انظر منهاج السنّة ج١: ص ٢٤ ـ ٣٤.

قلت:

النبذة التي قد عابهم عليها وذمهم بسببها ونسب إليهم مطالب غير هذه المتقدّمة من المفتريات من القول بالتجسيم وغيره، وسيتعرّض لها فيما يأتي ونحن نتعرّض لها هناك فله محلّها، وما ذكره هنا نبينه مسألة مسألة على الترتيب فنقول:

أمّا تشبيهه اثني عشرية الشيعة باليهود، من حيث قولهم: بإمامة علي وولده عليهم السلام فجسارة عظيمة منه ليس مثلها جسارة على خير الرسل صلى الله عليه وآله وسلم؛ فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خصّها بهم عن الله سبحانه[١]،

---

(١) لايخفى أنّه ذهبت الإماميّة إلى انّ الطريق إلى تعيين الإمام النص من الله تعالى أو من نبيّه، فإنّ الله سبحانه وتعالىٰ هو الذي يصطفي من عباده الصالحين من يقوم بذلك الدور الخطير، ثمّ يأمر نبيّه بتعيين الإمام للناس، واستدلّوا على ذلك بالكتاب والسنّة والعقل، وسيأتي في محلّه بيانها إن شاء الله، ويتبيّن للقارئ الكريم أنّه قد استهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعوته المباركة داعياً إلى توحيد الله، معلناً عن نبوّته، مبشّراً خليفته آمراً قومه بطاعته، وذلك عندما نزل عليه قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ (سورة الشعراء: ٢١٤) فقام صلى الله عليه وآله وسلم بجمعهم في داره ثمّ عرض عليهم رسالته، وعرض على من يؤازره منهم أن يكون له أخاً ووصياً وخليفةً من بعده، فأبىٰ القوم إلّا علي، هنالك توجّه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم بقوله: «هذا أخي ووزيري ووصي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا». (راجع تاريخ الطبري ج٢: ص٣١٩ ـ ٣٢١).

وقد أعلن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولاية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في مواقف كثيرة بصور مختلفة، في عدة مناسبات، كان هناك من يعارض ذلك جهرة أو خفية، وكان أبو لهب صاحب الموقف المعارض الأوّل عندما قال لأبي طالب متهكماً ساخراً: إنّ محمّداً

←

يأمرك أن تسمع وتطيع لإبنك هذا، وانصرف القوم وهم يتضاحكون.

وفي يوم الخروج إلى تبوك أراد المنافقون أن يقلّلوا من شأن استخلاف الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأن يثيروا الشكوك حول أهداف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من استخلاف ساعده الأيمن، فقالوا: ما استخلفه إلّا استثقالاً له واستخفافاً منه، ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كشف قناع الإشكال وأوضح شعاع البيان، ففي الصحيح لدى الفريقين أنّه قال للإمام علي عليه السلام: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي»، وقد أخرجه جميع أهل الصحاح من أهل السنّة بما فيهم البخاري ومسلم، وبذلك عرف الصحابة أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم مهر بتوقيع خلافة أمير المؤمنين عليه السلام واستخلافه العملي، وسيأتي توضيح البيان فيه إن شاء الله تعالى في محله.

وفي مواطن أُخرىٰ كثيرة كان المنافقون يواجهون كلّ بلاغات النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتكذيب والتشكيك؛ لأنّهم كانوا يراهنون على مرحلة ما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويتربّصون به ريب المنون ويخافون أن يستتب الأمر للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فيكون امتداداً رسالياً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسداً في وجه طموحات قريش، فكان هناك من اللازم أن يتم الإعلان الرسمي عن خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل رحيله وأخذ البيعة له من عامّة المسلمين، تجنباً لأيّ اختلاف قد تقع الأُمة فيه، وتلافياً للفراغ الذي قد يستغله المنافقون من أجل إعراضهم عمّا أعلنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته في مختلف المناسبات، فلابد هناك من تبليغ شامل وإعلان عام كي يقطع الطريق به أمام مكر الماكرين، فقد وقع حادثة الغدير في السنة العاشرة من الهجرة وملخّصه أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرّر الخروج من المدينة إلى الحجّ في تلك السنة، فقدم من المدينة خلق كثير يأتمّون به في حجّته تلك التي يقال عنها حجة الوداع وحجّة الإسلام وقيل: إنّه خرج معه من المدينة أكثر من مئة وأربعة وعشرين ألفاً، كان هذا عدد من خرج معه من المدينة، وأمّا الذين حجّوا معه كانوا أكثر من ذلك، حيث انضم إليهم المقيمون في مكة والذين أتوا من اليمن مع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ومن مدن أُخرى.

فلمّا قضىٰ مناسكه وانصرف راجعاً إلى المدينة ومعه تلكم الجموع الغفيرة وصل إلىٰ غدير خمّ من الجحفة وهو موضع ماء يدعى خمّاً بين مكة والمدينة، وذلك في اليوم الثامن

⬅ عشر من شهر ذي الحجّة نزل عليه جبرئيل الأمين فقال له: يامحمد إنّ الله يقرئك السلام ويقول لك: ﴿يا أيها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾ (سورة المائدة: ٦٧).

فأمر الله تعالى بهذه الآية نبيّه بأنّه يجب عليك التبليغ من أمر الإمامة والولاية وأن تقيم علياً علماً للناس وخليفة وإماماً لما بعدك، فهذه الآية تدلّ دلالة واضحة على أنّ الإمامة منصب إلهي يعطيه الله لمن يشاء من عباده، وعلى هذا كان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إماماً للمسلمين باختيار الله، فقد اوحىٰ الله لرسوله لكي ينصبه علماً للناس، كما تُشعر الآية الكريمة بأنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم كان يخشىٰ تكذيب الناس له، إذا ما دعاهم لهذا الأمر الخطير، ولكن الله سبحانه لم يُمهله للتأجيل؛ إذ أنّ الأجل قد قَرُب، وهذه الفرصة هي أحسن الفرص، وموقفها هو أعظم المواقف؛ إذ اجتمع معه صلى الله عليه وآله وسلم جمع غفير رافقوه في حجّة الوداع، وما زالت قلوبهم عامرة بشعائر الله مستحضرة نعي الرسول نفسه إليهم، وقوله لهم: «لعلّي لا ألقاكم بعد عامكم هذا، ويوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب وهم سيفترقون بعد هذا الموقف الرهيب للعودة إلى ديارهم» ولعلّهم لا تُتاحُ لهم فرصة اللقاء مرة أخرىٰ بهذا العدد الكبير وغدير خم هو مفترق الطرقات، فلا يمكن له تفويت هذه الفرصة الثمينة، وقد جاءه الوحي بما يشبه التهديد، على أنّ كلّ الرسالة منوطة بهذا البلاغ، والله سبحانه قد ضمن له العصمة من الناس، فلا داعي للخوف من تكذيبهم، فكم كذبت رُسلٌ من قبله، ولكن لم يثنهم ذلك عن تبليغ ما أُمروا به، فما على الرسول إلّا البلاغ، ولو علم الله مسبقاً بأنّ أكثر الناس للحق كارهون (سورة الزخرف: ٧٨). وعلم بأنّ منهم مكذبين (سورة الحاقة: ٤٩)، وما كان سبحانه ليتركهم بدون إقامة الحجة عليهم كما قال تعالى ﴿لئلا يكون للناس على الله حجةٌ بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً﴾ (سورة النساء: ١٦٥).

فأمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أن يردّ من تقدّم منهم، ويحبس من تأخّر منهم في ذلك المكان، ونهى عن شجرات خمس متقاربات دوحات عظام أن ينزل تحتهنّ أحد حتى إذا أخذ القوم منازلهم فقمّم ما تحتهنّ حتى اذا نودي بالصلاة صلاة الظهر عمد إليهن فصلّى بالناس وكان يوماً هاجراً يضع الرجل بعض ردائه على رأسه وبعضه تحت قدميه من شدة الرمضاء وظُلل ⬅

➡ لرسول الله ﷺ بثوب على شجرة سمرة من الشمس، فلمّا انصرف ﷺ من صلاته قام خطيباً وسط القوم على أقتاب الإبل وأسمع الجمع رافعاً عقيرته، فقال: «الحمد لله ونستعينه ونؤمن به ونتوكّل عليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا الذي يهدي من يشاء ويضلّ من يشاء وأشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله... أمّا بعد أيها الناس قد نبأني اللطيف الخبير أنّه لم يعمر نبي إلّا مثل نصف عمر الذي قبله، وأنّي أوشك إن ادعي فأُجيب، وأنّي مسؤول وأنتم مسؤولون فماذا قائلون؟» قالوا: نشهد أنّك قد بلّغت ونصحت وجاهدت فجزاك الله خيراً... ثمّ قال: «أيها الناس ألا تسمعون؟» قالوا: نعم، قال: «فإنّي فرط على الحوض وأنتم واردون عليّ الحوض وإن عرضه ما بين صنعاء وبُصرى فيه أقداح عدد النجوم من فضّة، فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين»، فنادى مناد وما الثقلان يارسول الله؟ فقال: «الثقل الأكبر كتاب الله طرف بيد الله عزوجل وطرف أيديكم فتمسّكوا به لا تضلّوا، والآخر الأصغر عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فسألت ذلك لهما ربي فلا تقدّموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا»، ثم» أخذ بيد علي عليه السلام فرفعها حتى رؤي بياض آباطهما وعرفه القوم أجمعون، فقال: «يا أيها الناس من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فعليّ مولاه، يقولها: ثلاث مرات، وفي لفظة أحمد بن حنبل أربع مرات» ثمّ قال: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحبّ من أحبّه، وابغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب، ثمّ لم يتفرقوا حتى نزل أمين الوحي بقوله تعالىٰ: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).

فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضى الربّ برسالتي، والولاية لعلي من بعدي».

ثمّ طفق القوم يهنئون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وممّن هنأه في مقدم الصحابة الشيخان أبو بكر وعمر كلّ يقول: بخ بخ لك يابن أبي طالب أصبحت وأمسيت ⬅

➲ مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة وقال ابن عباس: وجبت والله في أعناق القوم.

فقال حسان: ائذن لي يارسول الله أن أقول في عليّ أبياتاً تسمعهنّ فقال: «قل على بركة الله» فقام حسان فقال: يا معشر مشيخة قريش اتبعها قولي بشهادة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الولاية ماضية، ثمّ قال:

يـــناديهم يـــوم الغـــدير نـــبيّهم بخم فـاسمع بـالرسول مـنادياً

إلى آخر أبياته هذا مجمل حادثة الغدير، وقد ذكره جماعة كثيرة بالرغم من محاولات التعتيم عليه وطمس معالمه وكتم الكاتمين فقد اتفق على روايتها الشيعة وأهل السنّة، ويكاد أن لايخلو مصدر من مصادر القوم في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها من ذكر واقعة الغدير ولو بإيراد جانب منها واقتطاع جوانب أُخرى وتـناولها الشـعراء فـي شـعرهم وتعرّض لها علماء الكلام في كتبهم، وقد ألّف فيه جماعة كتباً مستقلة منهم العلّامة الشـيخ عبد الحسين الأميني قدس سره فقد ألّف موسوعة (الغدير في الكتاب والسنّة والأدب)، وقد خصص الجزء الأوّل منه للكلام حول طريق ثبوت حديث الغدير واقعته من روايات أهل السنّة، وقد أنهىٰ الرواة لذلك في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين كما أنهىٰ رواته من علماء السنّة ومؤلّفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين، وقد وثقها على مبنى القوم. ومن الطبيعي أنّ القضية بهذه السعة لايسعنا استقصاء طرقها واستيفاء ما ورد فيها هنا، فنرجعكم إلى كتاب الغدير، وبذلك تعلم أنّ الله تعالى هو الذي اختار الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأمر رسوله بتبليغه للناس، وإذا ترك أهل السنّة التعصّب المقيت وحبّ الانتصار للمذهب لوجدنا أنّ هذا الشرح هو مناسب للعقول البشرية ويتماشىٰ مع سياق الآية والأحداث التي سبقتها وأعقبتها.

فإنكار ابن تيمية هذا الحديث المتواتـر عـن النـبي يـعتبر مـن أعـظم التـجاسر عـلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ معناه تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم به كما لايخفى، ولا غرابة من تجاسر ابن تـيمية على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد تجاسر إمامه وخـليفته عـمر بـن الخـطاب عـلى النـبي صلى الله عليه وآله وسلم يـوم طلب صلى الله عليه وآله وسلم منهم الدواة والكتف ليكتب لهم كتاباً لن يضلّوا بعده فقال عمر: إنّ النبي يهجر ـ والعياذ بالله ـ ولنا أن نتصوّر ذلك الموقف الخطر المسيء تلك الأصوات المرتفعة وكثرة اللّغط ➲

فانّ نطقه مختصّ بالوحي[١].

وقد صدر منه خبر الثقلين[٢] وغيره حسب ما يأتي البيان، وجميع ما صدر

والاختلاف بحضرته صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ أكثر المحدّثين والمؤرّخين ذكروا بأن عمر بن الخطاب قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهجر وتبعه جمع من الصحابة فقالوا مقالته بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى هذا فلا نستغرب من ابن تيمية وأضرابه بمثل هذا التجاسر منه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ أنّه اتبع في ذلك أسلافه كأبي بكر وعمر وعثمان....

(١) فإنّ الله سبحانه وتعالىٰ نفىٰ في كتابه العزيز كلّ نوع من أنواع الجهل والخطأ عن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحي يوحىٰ﴾ (سورة النجم ٢ ـ ٣). وهذا النص عام شامل لجميع أقواله وأفعاله في شتى الأُمور، فما أخبره صلى الله عليه وآله وسلم لأُمته فهو غير مخطئ، إذ أنّه لاينطق عن نفسه، ولا يقول شيئاً من نفسه، بل كلّ ما يقوله فمن الله تعالى، ولا يتكلّم إلّا وفق الوحي، والحديث الطريف التالي شاهد على هذا المدعىٰ، يقول السيوطي في تفسيره الدرّ المنثور: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً أن توصد جميع الأبواب المشرّفة على المسجد ـ من بيوت الصحابة ـ سوىٰ باب علي عليه السلام، فكان هذا الأمر عزيزاً على المسلمين حتّىٰ أنّ حمزة عمّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عتب عليه، وقال: كيف أوصدت أبواب عمّك وأبي بكر وعمر والعباس وتركت باب علي مفتوحاً وفضلته على الآخرين؟

فلمّا علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّ هذا الأمر صعب عليهم دعا الناس إلى المسجد وخطب خطبة عصماء وحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «أيها الناس ما أنا سددتها ولا أنا فتحتها ولا أنا أخرجتكم وأسكنته»، ثمّ قرأ ﴿والنجم إذا هوى * ما ضلّ صاحبكم وما غوى * وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحي يوحى﴾. (تفسير الدر المنثور ج٦: ص١٢٢).

وهذا الحديث بالاضافة إلى أنّه مفسّر للآيات (١ ـ ٤ من سورة النجم) يكشف عن علوّ مقام أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الأمة بعد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى أمر نبيه بسدّ الأبواب من مسجده إلّا باب علي، فيدلّ على أنّ أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مطابقة مع الوحي وكلّها بأمر الله تعالىٰ.

(٢) إنّ حديث الثقلين أحد أسانيد الشيعة القطعية على خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل وخلافة الأئمة الأحد عشر من أولاد علي بن أبي

➲ طالب عليه السلام من أهل البيت عليهم السلام رواه أكثر حفاظ أهل السنّة مثل أحمد بن حنبل والترمذي ومسلم والحاكم والنسائي والبيهقي والطبراني وغيرهم وقال ابن حجر في الصواعق عند تعرّضه لحديث الثقلين في الآية الرابعة من الآيات الواردة في أهل البيت عليهم السلام وهي قوله تعالى: ﴿وقفوهم أنّهم مسؤولون﴾ قال: الحاصل أنّ الحثّ وقع على التمسّك بالكتاب والسُنّة وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأُمور إلى قيام الساعة. ثمّ قال: اعلم إنّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً. (الصواعق المحرقة: ص ٢٣٠).

ونحن نذكر هنا بعض متونه منها: ما أخرجه النسائي في سننه بسنده عن زيد بن أرقم أنّه قال: لمّا رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حجّة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن، ثمّ قال: كأنّي دُعيت فأجبت، وأنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض،... (السنن الكبرى للنسائي ج٥: ص١٣٠، ح ٨٤٦٤).

ودلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ووُلده المعصومين عليهم السلام ظاهرة ويتبيّن لنا من خلال دراسة هذه الوجوه التي نذكرها باختصار:

الأوّل: إنّ تصريحه بأنّ الكتاب والعترة لايفترقان دالّ على علم العترة الطاهرة بما في كتاب الله وانّهم لايخالفونه قولاً وعملاً.

الثاني: أنّه صلى الله عليه وآله وسلم جعلهم عدلاً للقرآن فيجب التمسّك بهم مثل مايجب التمسّك بالكتاب العزيز وأتباعهم في كلّ أمر ونهي، كما أنّ اتباع أوامر الكتاب العزيز واجب على جميع المسلمين. ومن الواضح لدى الخبير أنّه لا يجب اتباع شخص على الإطلاق إلّا النبي أو من كان معصوماً من الكتاب أو الإمام المعصوم.

الثالث: أنّه عبّر عن الكتاب والعترة في بعض الروايات بـ«خليفتين» كما في حديث الثعلبي رواه في تفسير قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ (سورة آل عمران: ١٠٣) بأسانيد متعدّدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أيها الناس قد تركت فيكم خليفتين، إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء ➲

منه ﷺ في المعنى حديث الثقلين، فما ذنب الشيعة في متابعتهم للسنن التي ثبتت من طرق عديدة صحيحة عند من تسمّى بأهل السنّة فهل يجوز لهم تركها والدخول في خبر ستة لعنتهم؟ (إلى آخره)[1] وغيره من السنن التي فيها التوعيد

والأرض وعترتي أهل بيتي وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (ينابيع المودة ج١: ص١٠٥، ح ٢٥ عن تفسير الثعلبي). وفي حديث أحمد بن حنبل عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أنّه قال: «أنّي تارك فيكم خليفتين» (مسند أحمد ج٥: ص١٨٢)، فمن الواضح أنّ خلافة كلّ شيء بحسبه، فخلافة القرآن بتحمّله أحكام النبي ومواعظه وانذاره وسائر تعاليمه وخلافة الشخص بإمامته وقيامه بما تحتاج إليه الأمة ونشر الدعوة وجهاد المعاندين.

الرابع: أنّ النبي ﷺ أخبر في مفتتح الحديث بقرب موته فقال ﷺ: «يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب» أو قال ﷺ: «كأنّي دعيت فأجبت»، أو نحو ذلك كما ورد في أحاديث مسلم وحاكم وأحمد بن حنبل عن زيد بن أرقم وحديث أبي سعيد، وقد تقدّم ذكر هذه المصادر في المقدّمة الأُولىٰ فراجع. ثمّ قال النبي ﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين» من المعلوم أنّ ذا السلطان والولاية الذي له نظام يلزم العمل بما أمر به الناس لما بعده فقد ذكر النبي ﷺ موته، وقال: «إنّي تارك فيكم الثقلين» فلم يفهم منه إلّا إرادة العهد إلى ذلك الشخص بالإمرة بعده، وسيأتي شرح الحديث في محلّه مشروحاً إن شاء الله تعالىٰ، فالحديث يدلّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام.

(١) روى الحاكم في المستدرك بسنده عن عائشة أنّه قال رسول الله ﷺ: «ستة لعنتهم الله وكل نبي مجاب: المكذب بقدر الله، والزائد في كتاب الله، والمتسلّط بالجبروت، يذل من أعز الله، ويعز من أذل الله، والمستحل لحرم الله، والمستحل من عترتي ما حرم الله، والتارك لسنّتي» ثمّ قال الحاكم: وقد احتج البخاري بعبد الرحمن بن أبي الموال، وهذا حديث صحيح الاسناد، ولا أعرف له علة ولم يخرجاه. (المستدرك على الصحيحين ج١: ص٣٦) ورواه جمع كثير من حفاظ أهل السنّة والجماعة منهم: الهيثمي في مجمع الزوائد ج١: ص١٧٨، ومنهم: عمرو بن أبي عاصم في كتابه السنّة: ص٢٤ ح ٤٤، غير أنّه أخرج في باب السبعة بسنده عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنّه قال: سبعة لعنهم الله تعالى وكل نبي مجاب: الزائد

بالعقوبات والهلكة لمن قد خالف السُنّة[١]، وشاق الله ورسوله؟[٢]

في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمتسلّط على أُمتي بالجبروت ليذل من أعزل الله، ويعز من أذل الله عزوجل، والمستحل محارم الله تعالى، والتارك لسنّتي، والمستحل من عترتي ما حرم الله عزوجل (كتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ص١٤٩، ح ٣٣٧).

وأخرج حديث: «ستة لعنتهم الله»، ابن حبان في صحيحه ج١٣: ص٦٠. والطبراني في معجمه الأوسط٢: ص١٨٦. وفي معجمه الكبير ج٣: ص١٢٧ و ص١٧٩. و ج١٧: ص٤٣. والسيوطي في الجامع الصغير ج٢: ص٤٤ ح ٤٦٤٨ و ص٤٦ ح ٤٦٦٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٦: ص٨٥ ح ٤٤٠٢٤ وغيرهم.

(١) لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء باب ذكر عن بني إسرائيل بسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو سلكوا جحر ضبّ لسلكتموه» قلنا: يارسول الله اليهود والنصارى، قال: «فمن؟» (صحيح البخاري ج٤: ص٦٣٤، ح ١٦٠٥٤).

وأخرجه في كتاب الاعتصام باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لتتبعن سنن من كان قبلكم» ج٨: ص٧٦٠ ح ٢١٢٦. ومثله عن أبي هريرة في نفس الباب. وكذا أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب العلم باب اتباع سنن اليهود والنصارى ج٨: ص٥٧. وأخرجه الحاكم في المستدرك بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لتتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً وذراعاً فذراعاً وشبراً فشبراً حتى لو دخلوا حجر ضبّ لدخلتموه معهم» قال: قيل: يارسول الله اليهود والنصارى قال: «فمن إذا؟» ثمّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ (المستدرك على الصحيحين ج١: ص٣٧) إلى غير ذلك.

(٢) قال الله تعالى: ﴿ذلك بأنّهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاقق الله ورسوله فإنّ الله شديد العقاب﴾. (سورة الأنفال: ١٣) هذه الآية نزلت بعد غزوة بدر وانكسار شوكة المشركين وشاقوا من مادة «شقاق»، وهي في الأصل بمعنى الشق والفصل بين الشيئين، وبما أنّ العدو يكون دائماً في طرف المقابل، بمعنى أنّ مخالفته صريحة مقرونة بالحقد والضغينة، فإنّ كلمة «الشقاق» تطلق على هذا العمل، وقد سمي عمله شقاقاً.

ومن الواضح أنّ من خالف سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد خالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسه

وأمّا مسألة خمسين صلاة فقد ثبت فرضها في الصحيحين وغيرهما وباشارة من موسى خففها سبحانه عن خير أمة[١]، فإن زعم أنّ الخمسين إلى اليوم مفروضة عندهم فبهتانه غني عن البيان؛ لكون كتبهم في الحديث ناطقة بمثل ما في الصحيحين وغيرهما[٢].

وعارضه، وهذا من أبرز مصاديق الشقاق؛ إذ أنّه بعد ما تبيّن للإنسان طريق الهداية فإنّه مع ذلك إذا استمر العناد وأخذ الطريق الاعوجاج فتتوسع بذلك زاوية انحرافه عن جادة الحق والصواب. وفي الحقيقة إذا كان شأنه ذلك فلن يلقى مصيراً إلّا الشقاق والانفصال والمعاداة، وقد جاء مثل هذه الآية في سورة الحشر وهو قوله تعالى: ﴿ذلك بأنّهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاقق الله فإنّ الله شديد العقاب﴾ (سورة الحشر: ٤). فتبيّن من خلال الآيتين أنّ من خالف الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم واستمر بمخالفته بحيث يطلق عليه عنوان العداء فهو مشمول للآيتين، فلاحظ.

(١) انظر صحيح البخاري ج١: ص٢١٦ ح ٣٣٦، كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء... وصحيح مسلم ج١: ص١٠١، كتاب الإيمان، باب الاسراء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى السماوات وفرض الصلوات. وسنن ابن ماجة ج١: ص٤٤٨ ح ١٣٩٩. وسنن الترمذي ج١: ص٤١٧ ح ٤١٧. وسنن النسائي ج١: ص٢٢١. ومسند أحمد بن حنبل ج٥: ص١٤٤. ومن كتبهم الفقهية انظر المغني (لابن قدامة) ج١: ص٣٧٧. والمحلى (لأبن حزم) ج٢: ص٢٢٩.

(٢) ففي صحيحة زرارة عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: سألته عما فرض الله من الصلاة؟ فقال: «خمس صلوات في الليل والنهار» (وسائل الشيعة ج٣: ص٥، ب ٢ من أعداد الفرائض، ح ١).

وما رواه أبان بن تغلب قال: صلّيت خلف أبي عبدالله عليه السلام بمزدلفة فلمّا انصرف التفت إلي فقال: «يا أبان، الصلوات الخمس المفروضات من أقام حدودهن وحافظ على مواقيتهن لقي الله يوم القيامة، وله عنده عهد يدخله به الجنة، ومن لم يقم حدودهن ولم يحافظ على مواقيتهن لقي الله ولا عهد له، إن شاء عذّبه وإن شاء غفر له». (وسائل الشيعة ج٣: ص٧٨، ب ١ من المواقيت، ح ١).

وهذه من المسائل المتفق عليها بين المسلمين من فرض الصلاة خمسين ثمّ

➲ وما رواه أبو أُسامة عن أبي عبدالله عليه السلام: أنّه سئل عن الوتر؟ فقال: «سُنّة ليس بفريضة. (وسائل الشيعة ج ٣: ص٦٦، ب ٢٥ من أعداد الفرائض، ح ٣).

وما رواه الحلبي قال: قال أبو عبدالله عليه السلام في الوتر: «إنّما كتب الله الخمس وليس الوتر مكتوبة، إن شئت صلّيتها» (وسائل الشيعة ج٣: ص٤٨، ب ١٦ من أعداد الفرائض، ح ١).

إلى غير ذلك فإنّها تدلّ بالصراحة على أنّ الفرائض هي الصلوات الخمسة وغيرها مستحبة وقد ردّ العلاّمة الحلّي في كتابه منتهىٰ المطلب (ج٤: ص١٤) على أبي حنيفة حيث استدلّ على وجوب صلاة الوتر بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إنّ الله قد زادكم صلاة وهي وتر».

فقال العلاّمة الحلّي في جوابه: إنّ الزيادة لاتستلزم الوجوب، وقوله: الوتر حقّ لايدلّ على الوجوب أيضاً؛ إذ الحقّ نقيض الباطل، وذلك لايستلزم الوجوب، وأيضاً فلو كان واجباً لما تطرّقت إليه زيادة ولا النقصان كغيره من الواجبات. وما ذكره من الحديث يدلّ على الزيادة وعلى النقصان؛ إذ مذهبه أنّ الوتر ثلاث.

ومن العجب أنّ أبا حنيفة لايعمل بخبر الواحد فيما تعمّ به البلوىٰ، وأوجب الوتر على مكلّف بخبر الواحد المعارض لما ذكرناه من الأدلّة.

قال حماد بن زيد: قلت لأبي حنيفة: كم الصلوات؟ قال: خمس، قلت: فالوتر؟ قال: فرض، قلت: لا أدري تغلط في الجملة أو في التفصيل... انتهى كلام العلاّمة رحمه الله.

أقول: ولايخفى على الخبير ماورد من الطعون في أبي حنيفة كثيرة، فعلى فرض المثال لو راجعنا كتاب المنتظم لابن الجوزي في وفيات (سنة ١٥٠) من الهجري عندما ذكر ترجمة أبي حنيفة فتراه يقول:... وبعد هذا فاتفق الكلّ على الطعن فيه ثمّ انقسموا على ثلاثة أقسام: فقوم طعنوا فيه لما يرجع إلى العقائد والكلام في الأُصول. وقوم طعنوا في روايته وقلّة حفظه وضبطه. وقوم طعنوا فيه لقوله بالرأي فيما يخالف الأحاديث الصحاح... وأمّا المسائل التي خالف فيها الحديث فكثيرة، إلّا أنّ مشهورها... ثمّ عدّ ثلاثين مسألة من المسائل الفقهية الذي أفتىٰ أبو حنيفة على خلاف النصوص القطعية، وقال بعد ذلك: هذا من مشهور المسائل والمتروك أضعافه (المنتظم ج٨: ص١٣١ ـ ١٤٣)، وراجع أيضاً تاريخ بغداد في ترجمته.

أقول: ولعمرك هذا إنّما حصل له من فرط مخالفته لأهل الحقّ ونصرة مذهب الباطل الذي لاحجةله، وهل العاقل يترك مذهب أهل البيت عليهم صلوات الله ويتبع أمثال أبي حنيفة؟!!!

صيرورتها خمسة[١].

وأمّا مسألة الجري والمارماهي والطحال والذئاب [الذناب][٢] فالشيعة

---

(١) ولايخفى على الخبير انّه قد ورد في النصوص والروايات الواردة عن طريق أهل السنة والجماعة في حديث المعراج سؤال موسى بن عمران عن النبي الأكرم (ص) أن يرجع ويسأل التخفيف عن الصلاة فسأل النبي (ص) حتى صار خمساً رواه البخاري في كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء ج١: ص٢١٦، وكذلك من طرق الشيعة الامامية روايات كثيرة تدلّ على المقام (انظر علل الشرائع للشيخ الصدوق ﷺ ج٢: ص٢٢٧ باب العلة التي من أجلها الصلاة صارت الفريضة والسنة في اليوم والليلة خمسين ركعة وغيره).

(٢) أمّا الجري بكسر الجيم والراء ويقال له: «الجريث». والظاهر أنّه غير المارماهي. وعن ابن الأثير ان الجريث يسمى بالفارسية «مارماهي». وعن حياة الحيوان. أنّه سمك يشبه الثعبان. وعلى أيّ حال فيمكن الاستدلال على حرمة أكل الجري والمارماهي بالنصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الدالة على أنّه لايحل أكل السمك إلّا أن يكون له فلس، وأمّا ما ليس له فلس كالجري والمارماهي وغيرهما فلا يجوز أكله (انظر الوسائل ج ١٦: ص٣٩٧، ب ٨ من الأطعمة المحرمة).

وأمّا بالنسبة إلى الطحال فأيضاً ورد فيه النهي عن أكله عن أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ معللاً بأنّ الطحال دم. ومن الواضح يحرم شرب الدم عند جميع المسلمين. (انظر وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٤٣٧، ب ٣١ من الأطعمة المحرمة).

وأمّا الذناب أو الذئاب فلعلّ المقصود به كلّ ذي ناب كالأسد والثعلب وغيرهما من السباع، والمراد من ذي ناب الذي يعدو بأنيابه على الحيوان ويقوي به، وهو شامل للضعيف منه والقوي، فيدخل فيه الأسد والنمر والفهد والدُب والقرد والذئب والثعلب والضبع؛ لأنّ كلّ هذه الحيوانات عادية بأنيابها. وعلى كلّ حال فلا خلاف في حرمة أكلها، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه مضافاً إلى السيرة (جواهر الكلام ج ٣٦: ص ٢٦٧). وتدلّ على المدعى جملة من النصوص:

منها: ما رواه داود بن فرقد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كلّ ذي ناب من السباع ومخلب من الطير حرام». (وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٣٨٧، ب ٣ من الأطعمة المحرمة، ح ١).

⊂

بمقتضى مارويتموه لهم من السنن التي دلّت على وجوب متابعة العترة عليهم السلام(١)

ومنها: ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: كلّ ذي ناب من السباع أو مخلب من الطير حرام، ولا تأكل من السباع شيئاً (وسائل الشيعة ج ١٦: ص٣٨٨، ب ٣ من الاطعمة المحرمة، ح ٢).

ومنها: مارواه سماعة بن مهران، قال سألت أباعبدالله عليه السلام عن المأكول من الطير والوحش؟ فقال: حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلّ ذي مخلب من الطير، وكلّ ذي ناب من الوحش»، فقلت: إنّ الناس يقولون من السبع، فقال: «ياسماعة السبع كلّه حرام، وإن كان سبعاً لا ناب له إنّما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا تفضيلاً».(وسائل الشيعة ج١٦: ص٣٨٨، ب٣ من الأطعمة المحرمة، ح٣).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم عليهم السلام. والمستفاد من النصوص أنّ السباع على ضربين: ذي ناب قوي يعدو على الإنسان كالأسد والنمر والذئب والفهد وغيرها، فهذا كلّه محرّم أكله بلا خلاف. والثاني: ما كان ذا ناب ضعيف لايعدو على الناس، وهو كالضبع والثعلب، فإنّه حرام أكلهما عند الشيعة، ولكن الشافعي قال: هما مباحان. (انظر كتاب الأُم ج٢: ص ٢٤١ و ص ٢٤٢ وص ٢٤٤ وص ٢٤٩. ومختصر المزني: ص ٢٨٦، إلى غير ذلك. في حين أنّه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال:«كلّ ذي ناب من السباع حرام».(الموطأ ج٢: ص٤٩٦، ح ١٤).

وهذا نصّ في الحرمة، ولذلك قال مالك: أكل الضبع حرام (انظر المغني لابن قدامة ج ١١: ص ٨٣. والشرح الكبير ج ١١: ص ١٤). وقال أبو حنيفة: الضبع مكروه والثعلب محرم (انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٧: ص ١٢١). وعلى كلّ حال فالمسألة أوضح من أن يخفى على الباحث الخبير.

(١) منها مارواه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني». وقال الحاكم هذا الحديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ثمّ قال الذهبي في الهامش. هذا الحديث صحيح (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢١ و ص ١٢٨). وروى ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٧٠) بسنده عن يعلى بن مرة الثقفي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أحبّ علياً فقد

والتعلّم منهم تابعوهم[(١)]،

➲ أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغض علياً فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله، ياعلي لايحبك إلّا مؤمن، ولا يبغك إلّا كافر أو منافق». ورواه ابن حجر في الصواعق: ص١٧٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦١٤، ح ٣٢٩٧٣، وغير ذلك.

(١) لقد ورد هذه العبارة في بعض متون حديث الثقلين وهو قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «فإنّي سائلكم عن اثنين عن القرآن وعن عترتي، ألا ولا تقدموا عليهم فتضلّوا، ولا تخلّفوا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فهم أعلم منكم» (مجمع الزوائد ج٥: ص١٩٥. و ج٩: ص١٦٤. والمعجم الكبير ج٣: ص٦٦. و ج٥: ص١٦٧. و كنز العمال ج١: ص١٨٦ ح ٩٤٦ وص١٨٨ ح٩٥٧. والدر المنثور للسيوطي ج٢: ص ٦٠) وغير ذلك.

وأخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري أنّه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا جابر إنّ أوصيائي وأئمة المسلمين من بعدي، أوّلهم علي، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ علي بن الحسين، ثمّ محمد بن علي المعروف بالباقر ستدركه يا جابر فإذا لقيته فاقرأه منّي السلام، ثمّ جعفر بن محمد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ علي بن موسى، ثمّ محمد بن علي، ثمّ علي بن محمد، ثمّ الحسن بن علي، ثمّ القائم اسمه اسمي وكنيته كنيتي محمد بن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله تبارك وتعالىٰ على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الذي يغيب عن أوليائه غيبة لا يثبت على القول بإمامته إلّا من امتحن الله قلبه للأيمان.

قال جابر: فقلت: يارسول الله فهل للناس الانتفاع به في غيبته؟ فقال: إي والذي بعثني بالنبوّة، إنّهم يستضيئون بنور ولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس، وإن سترها سحاب هذا من مكنون سرّ الله، ومخزون علم الله، فاكتمه إلّا على أهله.

قال جابر الجعفي: إنّ جابر بن عبدالله الانصاري دخل على علي بن الحسين ـ سلام الله عليه ـ إذ خرج محمد بن علي من عنده نسائه فقال له جابر: يا مولاي إنّ جدّك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي: «إذا لقيته فاقرأه منّي السلام»، وقد أخبرني أنّكم الأئمة الهداة من أهل بيته من بعده، أحلم الناس صغاراً وأعلمهم كباراً، وقال: «لاتعلّموهم فإنّهم أعلم منكم» (ينابيع المودة ج٣:٣٩٨ ح ٥٤).

➲

➲ وأخرج أيضاً الرواية التي فيها الحوار الذي دار بين الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام وبين المأمون وجمع من علماء العراق والخراسان، ولا بأس بذكره في المقام، فقد أخرج بسنده عن الريان بن الصلت أنّه حضر الرضا عليه السلام مجلس المأمون بمرو، وقد اجتمع في مجلسه جماعة من علماء العراق والخراسان، فقال مأمون: أخبروني عن معنى هذه الآية: ثمّ أورثنا الكتاب الذين أطفينا من عبادنا... (سورة فاطر: ٣٢) فقالت العلماء: أراد الله عزوجل بذلك الأُمة كلّها. فقال المأمون: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال الرضا عليه السلام: «لا أقول كما قالوا، ولكني أقول: المراد بذلك العترة الطاهرة»، فقال المأمون: وكيف عنى العترة من دون الأُمة؟

قال له الرضا عليه السلام: «لأنّه لو كان المراد الأُمة لكانت بأجمعها في الجنّة؛ لقول الله عزوجل: فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير﴾ ثمّ جمع كلّهم في الجنة فقال عزوجل: ﴿جنات عدن يدخلونها يُحلون فيها من أساور من ذهب﴾ (سورة فاطر: ٣٣)، فصارت الوراثة للعترة لا لغيرهم»، فقال المأمون: من العترة؟

فقال الرضا عليه السلام: «وهم الذين نزل في شأنهم: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣) وهم الذين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّي مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ألا وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، أيها الناس إنّكم لاتعلموهم فانّهم أعلم منكم».

قالت العلماء: أخبرنا يا أبا الحسن عن العترة أهم الآل أم غير الآل؟ فقال الرضا عليه السلام: «هم الآل»، فقالت العلماء: فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤثر عنه أنّه قال: أُمّتي آلي وهؤلاء أصحابه يقولون: بالخبر المستفاض الذي لايمكن دفعه آل محمد أُمّته.

فقال أبو الحسن عليه السلام: «إنّ الصدقات تحرم عليهم دون غيرهم، أخبروني فهل تحرم الصدقة على الآل»؟ فقالوا: نعم، قال: «فتحرم على الأُمة؟» قالوا: لا، قال: «هذا فرق بين الآل والأُمة ويحكم أين يذهب بكم، أضربتم عن الذكر صفحاً أم أنتم قوم مسرفون، أما علمتم أنّه وقعت الوراثة والطهارة على المصطفين المهتدين دون سائرهم؟» قالوا: ومن أين يا أبا الحسن؟ فقال: «لقول الله تعالىٰ: ﴿ولقد أرسلنا نوحاً وابراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة ➲

وسألوهم عن هذه فأجابوهم بالحرمة[١]، وحيث تركتم السنّة المشار إليها وتابعتم الجهلة بدين الله حلّلوها لكم فما تجيبون الله عن ترككم السنّة، وهجركم من

➲ والكتاب فمنهم مهتدٍ وكثير منهم فاسقون﴾ (سورة الحديد: ٢٦)، فصارت وراثة النبوّة والكتاب للمهتدين دون الفاسقين، أما علمتم أنّ نوحاً حين سأل ربّه عزوجل فقال: ﴿رب أنّ ابني من أهلي وأنّ وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين﴾، (سورة هود: ٤٥)، وذلك الله عزّوجلّ وعده أن ينجيه وأهله، فقال: ﴿يا نوح إنّه ليس من أهلك إنّه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم أنّي أعظك أن تكون من الجاهلين﴾ (سورة هود: ٤٦)» فقال المأمون: هل فضل العترة على سائر الناس؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: «وفضل العترة على غيرهم ثابت»، فقال المأمون: وأين ذلك من كتاب الله؟ فقال له الرضا عليه السلام: «لقوله الله تعالىٰ: ﴿إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم﴾ (سورة آل عمران: ٣٣ ـ ٣٤) وقال عزّوجلّ في موضع آخر: ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً﴾ (سورة النساء: ٥٤) ثمّ خاطب سائر المؤمنين بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولى الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٦٣) يعني الذين قرنهم بالكتاب والحكمة وحسد الناس عليهم، فقول الله عزوجل: ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً﴾، يعني الطاعة للمصطفين الطاهرين، فالملك هاهنا هو الطاعة لهم».

فقالت العلماء: فأخبرنا هل فسّر الله عزوجل الاصطفاء في الكتاب؟ فقال الرضا عليه السلام: «قد فسَّر الله عزوجل اصطفاء العترة في الكتاب في اثني عشر موضعاً.

أوّلها: قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ (سورة الشعراء: ٢١٤)، ورهطك المخلصين، هكذا في قراءة أبي بن كعب وهي ثابتة في مصحف عبدالله بن مسعود، وهذه منزلة رفيعة وفضل عظيم وشرف عال حين عنى الله عزوجل بذلك الآل، فذكره لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهذه واحدة» (انظر ينابيع المودة ج١: ص١٣١ ح ١٢). إلى غير ذلك من الروايات الدالّة على وجوب التعلّم منهم ووجوب التبعية منهم ماورد في كتب القوم.

(١) انظر وسائل الشيعة ج١٦: ص٣٩٧، ب ٨ من الأطعمة المحرمة. و ص٤٣٧، ب ٣١ من الأطعمة المحرمة. وص ٣٨٧، ب ٣ من الأطعمة المحرمة، وغيرها.

وجبت طاعته على عامّة الخلق والتعلّم لدين الله منهم[1]. وأمّا مسألة المسح على

---

(١) لايخفى على الخبير المتتبّع في السيرة والتاريخ أنّ السبب الرئيسي في ترك الجمهور سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حسب ما جاء في المصادر التاريخية الموثقة هو أنّ ما سبق من الحُكام المتسلّطة على المسلمين من عهد أبي بكر وحتى عهد الخليفة العباسي محمد بن الرشيد المعتصم لم يمتثلوا أكثر أوامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لاصطدامها وتعارضها مع حكمهم، فكانوا يعملون باجتهاداتهم وآرائهم المتماشية مع السياسة الحاكمة آنذاك وإن كانت مخالفة للنصوص الصريحة من القرآن والسنّة النبوية وعلى فرض المثال أنّ أوّل موقف خالف أبو بكر وعمر النصوص الصريحة من السنّة القطعية هو موقف السقيفة؛ إذ النصوص كانت صريحة في نصب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة، فإنّ أبا بكر وعمر وغيرهما ممّن حضر السقيفة كانوا حاضرين يوم غدير خم وسمعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله في علي عليه السلام وإمامته وخلافته وهنّؤه بذلك (انظر تاريخ بغداد ج٨: ص٢٨٤ في ترجمة حبشون بن موسى بن أيوب، أبو نصر الخلال. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٢١. والبداية والنهاية ج٧: ص٣٨٦ في بيان حديث غديرخم وغيرها) ورأوا الواقعة بعين النظر، ولكن مع ذلك خالفوا النصّ الصريح، ورغم الاختلاف الموجود بينهم فقد تصافقوا في السقيفة على تقديم أبي بكر للخلافة، ويعتبر هذا أوّل مخالفة بادر بها الحزب الحاكم.

وكان أوّل معارض للسلطة الحاكمة آنذاك هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وبنو هاشم ونفر قليل من الصحابة الذين سمّاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشيعة علي عليه السلام، فكانوا يمتثلون أوامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدون اعتراض ونقاش، ويعتبرون كلّ أقواله وأفعاله سنّة واجبة الاتباع تماماً ككتاب الله. هذا ما وصل إلينا حسب المصادر التاريخية الموثّقة.

ثمّ بادر الحزب الحاكم إلى إقصاء المعارضين كلّ مورد يمنعهم السلطة على الناس، وقد عمد أبو بكر وعمر على طرد عمّال فاطمة من فدك ليمنعوا أهل البيت عن الرزق والمال، وقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب غزوة خيبر بسنده عن عائشة: أنّها قالت، إنّ فاطمة بنت النبي أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال أبو بكر: إنّ رسول الله قال: لا نورث ماتركناه

⬅

➲ صدقة.... فأبىٰ أن يدفع إلى فاطمة شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلّمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي ستة أشهر، فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً وصلّىٰ عليها ولم يؤذن بها أبا بكر (صحيح البخاري ج٥: ص٢٥٢ ح٤٠٧٠). وأخرج مثله في كتاب فضائل أصحاب النبي باب مناقب قرابة النبي ج٥: ص٨٢ ح ٢٣٠. وفي كتاب الخمس باب الخمس ج٤: ص٥٠٤ ح ١٢٦٥). وكذا في كتاب الفرائض باب قول النبيصلى الله عليه وآله وسلم: «لا نورث ما تركناه صدقة» ج٨: ص٥٥١ ح ١٥٧٤. وأخرج مثله مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد باب قول النبيصلى الله عليه وآله وسلم: «لا نورث ما تركناه صدقة» ج٥: ص١٥٣، وغيرهما من أرباب الصحاح والمسانيد والسنن.

ورغم أنّ الشيخين البخاري ومسلم اقتضبا هذه الروايات واختصراها لئلّا تنكشف الحقيقة للباحثين، إلّا أنّ الروايات التي أخرجوها كافية للكشف عن حقيقة أبي بكر الذي ردّ دعوىٰ فاطمة الزهراءعليها السلام مما استوجب غضبها عليه وهجرانها له حتى ماتت فصلّىٰ عليها زوجها ودفنها سراً في الليل بوصية منها دون أن يؤذن بها أبا بكر، كما نستفيد ذلك من هذه الروايات، وأنّ علياًعليه السلام لم يبايع أبا بكر طيلة ستة أشهر.

والذي غيّره البخاري ومسلم عدم ذكر قول فاطمة: بأنّ أباها قد أعطاها فدك نحلة في حياته، فليس هي من الإرث، ولا يشملها الحديث الموضوع. ثمّ إنّه على فرض أنّ الأنبياء لايورثون كما روى أبو بكر ذلك عن النبيصلى الله عليه وآله وسلم وكذبته فاطمة الزهراءعليها السلام في خطبتها الغرّاء (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٦: ص٢١١)، فقد عارض أبو بكر بهذه الرواية المجعولة النصوص القرآنية الذي يقول تعالىٰ: ﴿وورث سليمان داود﴾ (سورة النحل: ١٦) وقوله تعالى في قصة خبر يحيى: ﴿اذ قال ربّ هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله ربّ رضياً﴾ (سورة مريم: ٦). وقوله تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين﴾ (سورة النساء: ١١). وقد استدلّت فاطمة الزهراءعليها السلام بالآيات المذكورة في خطبتها المعروفة التي نقلها ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج ج١٦: ص٢١١، وقالت بعد استدلالها بالآيات: «فزعتم أن لاحظ لي ولا إرث لي من أبي؟ أفحكم الله بآية أخرج منها أبي؟ أم تقولون أهل ملتين لايتوارثان؟ أولست أنا وأبي من أهل ملة ➲

➡ واحدة؟ أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون، يابن أبي قحافة أفي كتاب الله أن ترث أباك ولا أرث أبي لقد جئت شيئاً فرياً» إلى آخر خطبتها، وهذه الخطبة قد رواه ابن أبي الحديد عن طريق عروة عن عائشة في شرح النهج ج١٦: ص٢٥١.

فالباحث يجد بوضوح تام أنّ كلّ المؤرّخين والمحدثين ذكروا أنّ فاطمة ادّعت أنّ فدك ملكاً لها وكذّبها أبو بكر وطلب منها شهوداً على دعواها، وهذا اعتراف ابن حجر في صواعقه حيث ذكر بأنّ فاطمة ادّعت أنّه صلى الله عليه وآله وسلم نحلها فدكاً، ولم تأت عليها بشهود إلّا بعلي بن أبي طالب وأُم أيمن فلم يكمل نصاب البينة... (الصواعق المحرقة: ص٢١ في الشبهة السابعة).

كما قال الفخر الرازي في تفسيره: فلمّا مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادعت فاطمة عليها السلام أنّه كان ينحلها فدكاً، فقال لها أبو بكر: أنت أعز الناس عليّ... ولكني لا أعرف صحّة قولك، فلا يجوز أن أحكم لك، قال: فشهدت لها أُم أيمن ومولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فطلب منها أبو بكر الشاهد الذي يجوز قبول شهادته في الشرع فلم يكن (تفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازي ج٨: ص١٢٥ في تفسير سورة الحشر).

ولكن المصادر الموثّقة لدىٰ الكلّ يدلّنا بأنّ علياً عليه السلام جاء إلى أبي بكر وهو في المسجد وحوله حشد من المهاجرين والأنصار فقال: «يا أبا بكر لم منعت فاطمة نحلتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد ملكتها في حياته؟»

فقال أبو بكر: فدك فيء للمسلمين، فإن أقامت شهوداً أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحلها فلها، وإلّا فليست لها حقّ فيها.

فقال علي عليه السلام: «يا أبا بكر تحكم فينا بخلاف حكم الله تعالى؟» قال أبو بكر: لا، قال علي عليه السلام: «فإن كان في يد المسلمين شيء يملكونه فادعيتُ أنا فيه من تسئل البينة؟» قال: إيّاك كنت أسأل البينة، قال علي عليه السلام: «فما بال فاطمة عليها السلام سألتها البينة على ما في يديها وقد ملكته في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعده».

فسكت أبو بكر هنيهة، ثمّ قال: ياعلي دعنا من كلامك فإنّا لا نقوىٰ على حجّتك، فإن أتيت بشهودٍ عدول، وإلّا فهي فيء للمسلمين، لا حق لك ولا لفاطمة فيها!!!

فقال علي عليه السلام: «يا أبا بكر تقرأ كتاب الله؟» قال: نعم، قال عليه السلام: «أخبرني عن قول الله

⬅

➲ عزوجل: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ (سورة الاحزاب: ٣٣) فيمن نزلت فينا أو في غيرنا؟» قال: بل فيكم، قال عليه السلام: «فلو أن شهوداً شهدوا على أنّ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بفاحشة ـ والعياذ بالله ـ ماكنت صانعاً بها؟» قال: أقمت عليها الحدّ كما أُقيم على نساء المسلمين؟

قال عليه السلام: «كنت إذاً عند الله من الكافرين» قال: ولِمَ؟ قال عليه السلام: «لأنّك رددت شهادة الله بطهارتها وقبلت شهادة الناس عليها، كما رددت حكم الله وحكم رسوله أن جعل لها فدك وزعمت أنّها فيء للمسلمين، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعي واليمين على من ادعي عليه»، فدمدم الناس وأنكروا على أبي بكر وقالوا: صدق ـ والله ـ علي (انظر علل الشرائع ج١: ١٩١ ح ١. والاحتجاج ١: ص١٢٢. وبحار الأنوار ج٣٩: ص١٢٤. وتفسير القمي ج٢: ص ١٥٦) وغيرها. ومع ذلك فإنّنا نناقش أبا بكر وعمر ومن تبعهما بما أخرجه الحفاظ وأرباب الصحاح من أهل السنّة والجماعة في فضائل فاطمة الزهراء عليها السلام بأنّها سيدة نساء العالمين أو سيدة نساء هذه الأمة. فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الاستئذان باب من ناجىٰ بين يدي الناس ولم يخبر بسر صاحبه بسنده عن عائشة قالت: إنّا كنّا أزواج النبي عنده جميعاً لم تغدر منّا واحدة فأقبلت فاطمة عليها السلام تمشي لا والله ما تخفى مشيتها من مشية رسول الله، فلمّا رآها رحب بها قال: «مرحباً بابنتي» ثمّ أجلسها عن يمينه أو عن شماله، ثمّ سارّها فبكت بكاءً شديداً، فلمّا رأىٰ حزنها سارّها الثانية إذا هي تضحك، فقلت لها أنا وبين نسائه: خصك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسرّ من بيننا، ثمّ أنت تبكين فلمّا قام رسول الله سألتها عما سارّك؟ قالت: «ما كنت لأفشي على رسول الله سرّه» فلمّا توفي قلت لها: عزمت عليك من الحق أخبرتني، قالت: «أمّا الآن فنعم» فأخبرتني، قالت: «أما حين سارّني في الأمر الأوّل فإنّه أخبرني أنّ جبرئيل كان يعارضه بالقرآن كلّ سنة مرة، وأنّه قد عارضني به العام مرتين، ولا أرىٰ الأجل إلّا قد اقترب فاتقي الله واصبري فإنّني نعم السلف أنا لك»، قالت: «فبكيت بكائي الذي رأيت، فلما رأىٰ جزعي سرّني الثانية، قال: يافاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أو سيدة نساء هذه الأُمة». (صحيح البخاري ج٨: ص ٤١١، ح ١١٥٨).

➲

أقول: فإذا كانت فاطمة الزهراء عليها السلام هي سيدة نساء المؤمنين ـ كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ يكذبها أبو بكر في ادّعاها فدك، ولا يقبل شهادتها، فأي شهادة تقبل بعدها ياترىٰ؟

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» (صحيح البخاري ج٥: ص٨٣ ح ٢٣٢).

واذا كانت فاطمة عليها السلام سيدة نساء أهل الجنة معناه أنّها سيدة نساء العالمين؛ لأنّ أهل الجنة ليسوا أُمة محمد وحدهم كما لايخفى، فكيف يكذّبها أبو بكر؟!!!

وأيضاً أخرج البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم باب مناقب فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسنده عن المسور بن المخرمة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني». (صحيح البخاري ج٥: ص٩٦، ح ٢٧٨).

وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغضب لغضب بضعته الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام بأذاها فمعنى ذلك أنّها معصومة عن الخطأ، وإلّا لما جاز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول مثل هذا؛ لأنّ الذي يرتكب المعصية يجوز إيذائه وإغضابه مهما علت منزلته؛ لأنّ الشرع الإسلامي لايراعي قريباً ولا بعيداً ولا شريفاً، وإذا كان الأمر كذلك فما بال أبي بكر يؤذي الزهراء عليها السلام ولا يبالي بغضبها بل يغضبها حتى تموت وهي واجدة عليه بل ومهاجرته، فلم تكلّمه حتى توفيت وهي تدعو عليه في كلّ صلاة تصلّيها كما جاء ذلك في تاريخ ابن قتيبة (انظر الإمامة والسياسة: ص٢٠) وغيره.

فإنّ فاطمة الوحيدة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم التي بقيت بعده في أُمته وهي أُم أبيها كما كان يسمّيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (انظر معجم الكبير للطبراني ج٢٢: ص٣٩٧. والتعديل والتجريح لسليمان بن خلف الباجي ج٢: ص١٤٩٨ رقم ١٥٨٣. وتاريخ مدينة دمشق ج٢: ص١٥٨). فكلّ المسلمين يعظمونها لمكانتها من أبيها، والأحاديث التي قالها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فضائلها وشرفها وطهارتها كثيرة، ولكن أبا بكر وعمر عمدا إلى إسقاط هذا الاحترام والتقدير من نفوس الناس، فجاء عمر بن الخطاب إلى بيت الزهراء عليها السلام وفي يده قبس من نار وطوّق بينها

➲ بالحطب وأقسم أن يحرقها بمن فيها إن لم يخرجوا لبيعة صاحبه، ولقد أشار إلى ذلك المحدّثون والمؤرّخون ممن يعتمد على قوله كالبلاذري في كتابه أنساب الأشراف ج١:٥٨٦ عن سليمان التيمي. وعن ابن عون: أنّ أبا بكر أرسل إلى علي يريد البيعة فلم يبايع، فجاء عمر ومعه فتيلة ـ أي شعلة ـ فتلقّته فاطمة على الباب فقالت فاطمة: «يابن الخطاب أتراك محرقاً علي بابي؟!» قال: نعم وذلك أقوىٰ فيما جاء به أبوك.

وروى ابن خذابة في كتابه «الغدر» عن زيد بن أسلم قال: كنت ممن أحمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه من البيعة، فقال عمر لفاطمة: اخرجي كلّ من في البيت أو لأحرقنه ومن فيها!!! قال: وكان في البيت علي وفاطمة والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبيصلى الله عليه وآله وسلم فقالت فاطمة: «افتحرق عليّ ولدي؟» فقال عمر: إي والله أو ليخرجنّ وليبايعنّ!!!! (رواه عنه الشهيد التستري في إحقاق الحق ج٢: ص٣٧٣).

وروى ابن عبد ربّه في العقد الفريد ج٢: ص٢٠٥ ط المطبعة الأزهرية سنة ١٣٢١ ﻫ) قال: الذين تخلّفوا عن بيعة أبي بكر: علي والعباس والزبير وسعد بن عبادة، فأمّا علي والعباس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمةعليها السلام وقال له: إن أبوا فقاتلهم، فأقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهم الدار فلقيته فاطمة، فقالت: «يابن الخطاب أجئت لتحرق دارنا؟!» قال: نعم أو تدخلوا في ما دخلت فيه الأُمة.

وروى الطبري في تاريخه ج٣: ص٢٠٣ قال: دعا عمر بالحطب والنار وقال: لتخرجن إلى البيعة أو لأحرقنها على من فيها، قالوا له: إنّ فيها فاطمة! قال: وإن!!!

وكذا روىٰ هذه الحادثة المؤلمة ابن أبي الحديد في شرح النهج ج٢: ص٥٦ و ص٥٧. وابن قتيبة في كتابه الإمامة والسياسة: ص١٣ ـ ٢٠. وأبو الوليد بن محب الدين بن شحنة الحنفي في كتابه الروضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر عند ذكره موضوع السقيفة وغيرهم.

ثمّ إنّ فاجعة سقط الجنين ذكرها المسعودي في كتابه إثبات الوصية عند شرحه قضايا السقيفة والخلافة فقال: فهجموا عليه ـ أي عليعليه السلام ـ وأحرقوا بابه واستخرجوه كرهاً ➲

➲ وضغطوا سيدة النساء بالباب حتى أسقطت محسناً!! (إثبات الوصية: ص١٤٣).

وقال الصفدي في الوافي بالوفيات عند ترجمة إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام ونقل كلماته وعقائده إنّه كان يقول: إنّ عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت المحسن من بطنها (الوافي بالوفيات٦: ص٧٦).

وقال الشهرستاني في كتاب الملل والنحل ج١: ص٥٧، وقال النظام: إنّ عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها وكان يصيح عمر: أحرقوا دارها بمن فيها!!! وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين.

وقال ابن أبي الحديد في شرح النهج (ج١٤: ص١٩٣) بعد نقله لخبر هبار بن الأسود وترويعه زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أسقطت جنينها، فأباح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دم هبّار لذلك قال: وهذا الخبر أيضاً قرأته على النقيب أبي جعفر ـ رحمه الله ـ فقال: إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أباح دم هبّار بن الأسود؛ لأنّه روع زينب فألقت ذا بطنها فظهر الحال أنّه لو كان حياً لأباح دم من روع فاطمة حتى ألقت ذا بطنها...

فهذه نبذة يسيرة من الوثائق التاريخية التي لايمكن إنكارها وهي كثيرة جداً، ولا يمكننا استقصاؤها في المجال، فللباحث أن يراجع التاريخ ويلاحظها ملاحظة التحقيق وينظر فيها وسوف يتبين له بعين الوعية بوضوح تام أنّ السلطة الحاكمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الخلفاء الثلاثة إلى عهد العباسيين إلى آخرهم كانت تخالف النصوص القطعية من الكتاب والسنّة عندما كانت ترى أنّها مخالفة لآرائهم وسياستهم في الحكم على الناس. ومن الواضح الظاهر أنّ الناس على دين ملوكهم، فما أمرهم السلاطين والملوك فهم يعملون بها كالسنّة الواجبة، وهكذا تركت الناس سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعملت بسنّة الخلفاء حتى أصبحت سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجورة غريبة بين الناس.

وأمّا الشيعة الإماميّة فإنّهم قد عملوا بالنصوص والسنن النبويّة التي منها حديث الثقلين المتواتر مضمونها لدى الفريقين، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما أن تمسّكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً». (أُصول الكافي ج١: ص٢٩٤. الأمالي للشيخ الصدوق: ص٥٠٠، ح١٥).

➲

الخفين فالبحث فيها هنا مثل البحث في مسألة الجرّي وما بعده، ويأتي فيما بعد بيانها على التفصيل(١).

وأمّا مسألة سدل الشيعة ثيابهم في الصلاة فحال هذه حال ما مر في الجرّي وما بعده، وفي الصحيحين من حديث جابر مادلّ على أنّ المصلّي لو كان معه ثوب فان كان فيه سعة التحف به ـ يعني غطّى جميع بدنه به ـ ولو لم يكن فيه سعة اتزر به(٢).

فعملت الشيعة بمضمونه والتزمت بلوازمه الذي منها وجوب التمسّك بسنّة العترة الطاهرة عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورفض سنّة جميع الحكام من الذين تسلّطوا على الأُمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل عترته الطاهرة عدلاً للقرآن، فما كان في القرآن من العصمة والحجّية قد اعتبرها للعترة الطاهرة أيضاً، فكلام العترة حجّة كسنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا أحد لوازم حديث الثقلين الذي التزم بها الشيعة، والذي يؤكد المعنى هو الحديث المعروف الذي رواه هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيرهم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: حديثي، «حديث أبي وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قول الله عزوجل». (وسائل الشيعة ج١٨: ص٥٩، ب ٨ من صفات القاضي، ح ٢٦).

فجرت السنّة بذلك عند الشيعة، فإذا ثبت عن أئمة أهل البيت عليهم السلام كلام أو كتاب أو فعل أو تقرير فهو حجة عندهم، كما أنّ الأمر يكون كذلك بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولله در من قال أهل الكمال:

إذا شئت أن تبغي لنفسك مذهباً ... ينجيك يوم الحشر من لهب النار

فدع عنك قول الشافعي ومالك ... وأحمد والمروي عن كعب أحبار

ووال أُناساً قولهم وحديثهم ... روى جدّنا عن جبرئيل عن الباري

(١) سيأتي توضيح هذه المسألة في محله ان شاء الله تعالى.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة باب إذا كان الثوب ضيّقاً بسنده عن سعيد بن

وهما يستلزمان السدل[١] ورويتم مادلّ على كون المصلّي يشتمل الثوب فالوجهان مرويان عندكم وعند الشيعة، لكنّه عند الشيعة مكروه اشتماله غير محرم، فاشتماله عندهم جائز وتركه أفضل[٢].

وليعجب المنصف منه حيث ينتقص الشيعة بشيء ليس له حجّة عليهم بذلك، بل الحجّة لهم عليه بجميع ما خالفهم فيه حسب ما عرفت مبنىٰ الطرفين، ومعه فما انتقصهم به ثابت دليله لهم عليه في عمدة صحاحهم، وهما صحيحا البخاري

➲ حارث قال: سألنا جابر بن عبدالله عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال: خرجت مع النبي في بعض أسفاره، فجئت ليلةً لبعض أمري فوجدته يُصلّي وعليّ ثوب واحد فاشتملت به وصلّيت إلى جانبه، فلمّا انصرف، قال: ما السرى يا جابر؟ فأخبرته بحاجتي، فلمّا فرغت قال: ما هذا الاشتمال الذي رأيت؟ قلت: كان ثوباً يعني ضاق، قال: فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به (صحيح البخاري ج١: ص٢٢٠، ح ٣٤٨).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب تستر المغتسل بثوب ونحوه بسنده عن أُم هاني بنت أبي طالب قالت: إنّه لمّا كان عام الفتح أتى رسول الله وهو بأعلىٰ مكة قام رسول الله إلى غسله فسترت عليه فاطمة ثمّ أخذه ثوبه فالتحف به ثمّ صلّى ثمان ركعات سبحة الضحى. (صحيح مسلم ج١: ص١٨٣). وأخرج أيضاً بسنده عن سعيد بن أبي هند بهذا الاسناد وقال: فسترته فاطمة بثوبه، فلمّا اغتسل أخذه فالتحف به ثمّ قام فصلّىٰ ثمان سجدات وذلك ضحى. (صحيح مسلم ج١: ص١٨٣).

(١) قال الخليل في العين: السدل في الصلاة: هو إرخاء الثوب من المنكبين إلى الأرض (العين ج ٧: ص٢٢٨، مادة، «سدل»). وقال ابن سلام في كتابه غريب الحديث (ج٢: ص٤٨٢): والسدل هو إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه، فان ضمه فليس بسدل.

وقال ابن الأثير في النهاية: سدل هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه داخل فيركع ويسجد، وهو كذلك (النهاية في غريب الحديث ج٢: ص٢٥٥). ومثله في لسان العرب ج١١: ص٣٣٣، مادة «سدل» وغير ذلك، فلاحظ.

(٢) انظر جواهر الكلام ج٨: ص٢٦٢ ـ ٢٦٣.

ومسلم، ومن هنا تعلم شدة عناده لهم وكتمانه للحق، ولما هو حجّة لهم على أهل مذهبه[١].

(١) ولعلّ العناد والمخالفة للشيعة منعه من الرجوع إلى كتب الشيعة وحتى إلى كتب أهل نحلته، فلو كان يراجع الصحيحين من كتبهم، والروايات الواردة في صحاحهم التي تدل على جواز الأمر فضلاً عن أن يراجع كتب الشيعة من الحديث والفقه وغير ذلك، فما كان يتهم الشيعة بذلك وليس ذلك بعجيب منه ومن علماء أهل السنة ولابغريب منهم فانّ عدم رجوعهم الى كلمات علماء الشيعة وتحقيقهم أثر خوفهم من الحق وقلق الفشل والضعف والعجز عن اقامة الدليل ونحوه في مقابل الشيعة، ولذلك تجد بعضهم لايعلمون ما كتبوه وما رووه في تصانيفهم وقد استغرب الدكتور محمود أبو رية حيث اعترض على أهل السنة في كتابه المعروف الموسوم بأبي هريرة شيخ المضيرة قائلاً: انه جرت قصة بيني وبين الناصبي محب الدين الخطيب فانّه عندما ظهر كتابي الأضواء على السنة المحمدية واطلع فيه على فصل عدالة الصحابة، قابلني غاضباً وقال: كيف تذكر ذلك بعد أن قال فيهم النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم فقلت له: إنّك أوردت هذا الحديث في تعليقاتك على كتاب (المنتقى) للذهبي: ص٧١ على انّه صحيح قد طعنوا فيه، ومن كبار الطاعنين ابن تيمية، فاشتد غضبه وقال: في أي موضع هذا الطعن؟ فقلت له: في نفس كتابك (المنتقى) فكاد يتميز من الغيظ وقال: في أية صفحة قلت له: في صفحة ٥٥١ وفيها يقول ابن تيمية: «وحديث أصحابي كالنجوم ضعّفه أئمة الحديث فلا حجة فيه» وما كاد يقرأ هذا الكلام الذي اثبته هو بنفسه في كتاب حققه ونشره بين الناس حتى بهت واصفر وجهه وقد قلت له قبل أن أغادر مجلسه: ان كتاب المنتقىٰ هذا سيسجل عليك هذا الجهل وهذه الوصمة إلى يوم القيامة... (شيخ المضيرة أبو هريرة لمحمود أبو رية: ص٢٠٠).

أقول: ويكفي للباحث المراجعة الى كتب قواعد الحديث وتصريحهم بانّ كثير من أئمة الحديث عندهم كانوا من المدلسين هذا الدكتور ومحمود أبو رية يقول في كتابه أضواء على السنّة المحمدية: قال الشيخ أحمد شاكر في شرحه على ألفيته السيوطي: وقد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة من رواية بعض المدلسين (أضواء على السنة المحمدية: ص٣١١) فعلى الباحث أن يراجع كلمات كل من الطرفين الشيعة وأهل السنة ثم يحكم ما هي الحقيقة في ذلك.

وأمّا ما زعمه من ردّ الشيعة لمن سألهم عن شر أهل ملتّهم، بانّهم صحابة نبيهم فمن أعظم فريته عليهم؛ فإنّ هذه صحفهم تنادي مطابقة لكتاب الله سبحانه، وسنة رسوله ﷺ، بانّهم على قسمين قسم صالحون محسنون متقون، وقسم طالحون، منافقون، مرتدون حسبما دلّت على ذلك آيات عديدة التي، منها: آية [انقلبتم(١)]، ومن السنّة خبر نقم الصحابة على خير الرسل ﷺ علىٰ تأميره

(١) قال الله تعالىٰ: ﴿وما محمد إلّا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين﴾ (سورة آل عمران: ١٤٤).

وهناك آيات عديدة تبيّن موقف الكتاب المجيد من الصحابة عموماً بأنّه لم يقطع لهم بالسلامة والنجاة، بل ولا بالعدالة، فضلاً عن التقديس، بل نبههم ووعظهم وحذّرهم وعتب عليهم وأنّبهم في مناسبات عديدة ومواضع كثيرة من القرآن الشريف يجدها الناظر، منها: قوله تعالىٰ: ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أُوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون﴾. (سورة الحديد: ١٦).

وقوله تعالى: ﴿ألم تر إلىٰ الذين قيل لهم كُفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلمّا كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربّنا لم كتبت علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلاً﴾ (سورة النساء: ٧٧).

وقوله تعالىٰ: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون * كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون﴾. (سورة الصف: ٢ ـ ٣).

بل إنّ الله تعالى قد شدد النكير على ما وقع من بعضهم في كثير من الموارد حيث قال تعالىٰ: ﴿ويقولون آمنّا بالله وبالرسول وأطعنا ثمّ يتولّىٰ فريق منهم من بعد ذلك وما أُولئك بالمؤمنين * وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون * وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين * أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم

ورسوله بل أُولئك هم الظالمون ﴿ إنّما كان قول المؤمنين إذا دعوا الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا واطعنا وأُولئك هم المفلحون﴾ (سورة النور: ٤٧ ـ ٥١).

وقد صرّح تعالىٰ في كثير من الآيات بخروج بعض الصحابة عن مقتضىٰ الإيمان فقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿يا أيها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولّهم منكم فإنّه منهم والله لايهدي القوم الظالمين ﴿ فترىٰ الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشىٰ أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على أسروا في أنفسهم نادمين ﴿ ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنّهم لمعكم حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين﴾. (سورة المائدة: ٥١ ـ ٥٣).

كما جاء في سورة التوبة والمنافقين وغيرهما الآيات التي تميزت بالذم للمنافقين وذكر موافقهم المشينة حتى سميت بالفاضحة. (انظر صحيح البخاري كتاب التفسير باب تفسير سورة الحشر ج٦: ص٥٨. وصحيح مسلم كتاب التفسير باب في سورة براءة والأنفال ج٨: ص٢٤٥. وتفسير ابن كثير ج ٢: ص٣٦٨ في تفسير سورة التوبة آخر الآية (٦٤) يحذر المنافقون أن تنزل. وتفسير الطبري ج١٠: ص١٧١ في آخر الآية (٦٤). وتفسير القرطبي ج٨: ص٦١ في تفسير سورة التوبة وغير ذلك.

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم﴾ (سورة التوبة: ١٠١).

وقوله تعالىٰ: ﴿الأعراب أشد كفرا ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم﴾ (سورة التوبة: ٧٩).

وقوله تعالىٰ: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنّك لرسول الله والله يعلم أنّك لرسوله والله يشهد أنّ المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله أنّهم ساء ما كانوا يعملون ذلك بأنّهم آمنوا ثمّ كفروا فطبع على قلوبهم فهم لايفقهون﴾ (سورة المنافقون: ٣).

وقوله تعالىٰ: ﴿إنّ المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولايذكرون الله إلّا قليلاً﴾. (سورة النساء: ١٤٢).

وقوله تعالىٰ: ﴿أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم ولو نشاء

أُسامة بن زيد وأباه من قبل[١] حتى صعد المنبر فأظهر ذلك لهم، وهذه السنّة ثابتة

➲ لأريناكهم فلتعرفنهم بسيماهم ولتعرفنّهم في لحن القول والله يعلم أعمالكم﴾. (سورة محمد: ٣٠).

وقوله تعالىٰ: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلّا أنفسهم وما يشعرون في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾. (سورة البقرة: ١٠).

وغيرها من الآيات التي تبين لنا نفاق بعض الصحابة الذين اندسوا في صفوف المسلمين.

وقد جاء في سورة آل عمران عند التعرّض لموافقهم وأقوالهم في غزوة أُحد وإن صرح فيها بالعفو عن فرارهم نصّ فيها على أنّ منهم من يريد الدنيا، ومنهم المنافقين يظنّون بالله ظنّ الجاهلية، فمنها قوله تعالىٰ: ﴿حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ماتحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾ (سورة آل عمران: ١٥٢).

وكذا في سورة الأحزاب التي استعرضت حالهم في حرب الخندق وذكرت منهم أقساماً ثلاثة الثابتين من أهل البصائر الذين لم يغيّروا ولم يبدّلوا، والمنافقين الذين يظهرون الإسلام من دون أن يقرّوا به بقلوبهم ومرضى القلوب الذين هم ضعاف الإيمان، لايمتازون بين الهدى والزيغ، تبعاً للقوّة الظاهرة فقد قال تعالىٰ: ﴿ولمّا رأىٰ المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ماوعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلّا إيماناً وتسليماً * ومن المؤمنين رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ومابدّلوا تبديلاً﴾. (سورة الأحزاب: ٢٢ ـ ٢٣). وقال تعالىٰ: ﴿إذا جاؤوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا * هنالك ابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً * وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً﴾ (سورة الاحزاب: ١٠ ـ ١٢). إلى غير ذلك، فهذه الآيات البينات من الكتاب المجيد وما بينته من نفاق بعضهم وفسقهم وغير المؤمن منهم و... وهي كثيرة لايمكننا استقصاؤها في هذا المجال.

(١) ذكر أرباب التاريخ والسيرة والحديث أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقد لأُسامة بن زيد بن حارثة سرية في أواخر أيام حياته الشريفة واهتم بهذه السرية اهتماماً عظيماً وأمر الصحابة بالتهيؤ لها وحثّهم على ذلك وجعل فيها المهاجرين والأنصار فلم يبق أحداً من وجوه الصحابة إلّا وقد ➲

في الصحيحين[١] وغيرهما[٢]؟

⇦ عبّأهم في جيش أُسامة وأمره أن يخرج بجمهور الأمة إلى حيث أُصيب أبوه في بلاد الروم، قال هشام بن عروة: فخرج سروات الناس وخيارهم.. (الطبقات الكبرى ج٤: ص٦٧ ـ ٦٨).

وقال ابن سعد: وكان في الجيش أبو بكر وعمر وأبو عبيدة الجراح (انظر الطبقات الكبرىٰ ج٤: ص٦٨ في الطبقة الثانية من المهاجرين والأنصار في ذكر أُسامة. وتاريخ مدينة دمشق ج٨: ص٦٣ في ترجمة أُسامة بن زيد).

فطعنوا في إمارة أُسامة ولم يمتثلوا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتشدد النكير حتى أنّه تخلّف عن جيشه جمع كثير بما فيهم كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وغيرهما. وهذه الواقعة قد ذكرها جلّ المؤرّخين وأصحاب السير والصحاح والسنن والرجال، فلاحظ.

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم باب مناقب زيد بن حارثة بسنده عن عبدالله بن عمر قال: بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثاً وأمّر عليهم أُسامة بن زيد بن حارثة، فطعن بعض الناس في إمارته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن تطعنون في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان خليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحبّ الناس إليّ وأنّ هذا لمن أحب الناس إليّ بعده (صحيح البخاري ج٥: ص٨٧ ح ٢٥٤٦).

وأخرج في كتاب الأيمان والنذور باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «وأيم الله» بسنده عن ابن عمر قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثاً أمر عليهم أُسامة بن زيد فطعن بعض الناس في إمرته فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إن كنتم تطعنون في إمرته فقد كنتم تطعنون في إمرة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان لحقيقاً للإمارة وإن كان لمن أحب الناس إليّ وأنّ هذا لمن أحب الناس إليّ بعده» (صحيح البخاري ج٨: ص٥٢٠ ح ١٤٨١).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل زيد بن حارثة وأُسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ بسنده عن عبدالله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثاً وأمّر عليهم أُسامة بن زيد، فطعن الناس في إمرته، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إن تطعنوا في إمرته فقد كنتم تطعنون في إمرة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان لخليقاً للإمرة، وإن كان لمن أحب الناس إليّ وأنّ هذا لمن أحب الناس إليّ بعده» (صحيح مسلم ج٧: ص١٣١).

⇦

فيا من ينصف من نفسه لرسول الله ﷺ هل من ينقم عليه يعدُّ من الصالحين المتقين (٣)

➲ وأخرج أيضاً بسنده عن سالم عن أبيه: أنّ رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر: «إن تطعنوا في إمارته ـ يُريد أُسامة بن زيد ـ طعنتم في إمارة أبيه من قبله، وأيم الله إن كان لخليقاً، وأيم الله إن كان لأحب الناس إليّ، وأيمُ الله أنّ هذا لها لخليق يريدُ أُسامة بن زيد، وأيم الله إن كان لأحبَّهم إليّ من بعده فأُوصيكم به فإنّه من صالحيكم» (صحيح مسلم ج٧: ص١٣١).

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٢٠ و ص٨٩ وص ١٠٦ و ص ١١٠. والسنن الكبرى للبيهقي ج٣: ص١٢٨ باب ارتفاع الكراهية إذا كان أكثرهم به راضين. وسنن الترمذي ج٥: ص٣٤١ ح٣٩٠٤. وفضائل الصحابة للنسائي: ص٢٤ وص٢٥. وفتح الباري ج٧: ص٦٩ وج١٣: ص١٥٧. وعمدة القارئ للعيني ج١٦: ص٢٣١. وج٢٣: ص١٦٧. وج٢٤: ص٢٦٠. والسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص٥٢ ح٨١٨١. وصحيح ابن حبان ج١٥: ص٥١٨. والملل والنحل للشهرستاني ج١: ص٢٣. وكنز العمال ج١١: ص٦٥١ ح٣٣١٥٢. والطبقات الكبرى ج٢: ص٢٥٠. وج ٤: ص٦٥. وتاريخ مدينة دمشق ج١٩: ص٣٦٣. والبداية والنهاية ج٤: ص٢٩١. وج ٨: ص٧٣. والسيرة النبوية لابن كثير ج٣: ص٤٨٢. والمبسوط للسرخسي ج١٦: ص٦٧. والفتح الباري ج ٧: ص٦٩. والآحاد والمثاني للضحاك ج١: ص١٩٧ ح ٢٥٢. وتهذيب الكمال للمزي ج١٠:٣٧. والتحفة الأحوذي ج١٠: ص٢١٦. ومسند علي بن جعد: ص٤٢٤. والسنن الكبرىٰ للنسائي ج ٥: ص٥٣ ح ٨١٨٦. ومسند أبي يعلىٰ ج٩: ص٣٥٢ ح ٥٤٦٢ وغيرهم.

(٣) ولايخفى على الباحث الخبير أنّ تخلّف بعض الصحابة عن جيش أُسامة وطعنهم في إمارته إنّما هو معصية الرسول ﷺ كما هو معصية لأمر الله تعالى، وهو واضح ظاهر، فإنّ الله تعالى أمر المسلمين بإطاعة النبي ﷺ بقوله تعالىٰ: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (سورة الحشر: ٧). فالصحابة بعدم امتثالهم لأمر النبي ﷺ عصوا أمر الله ورسوله ﷺ، وبالرغم من محاولات بعض علماء أهل السنّة وفقهائهم حيث برّروا موقف الصحابة من بعث أُسامة بن زيد بما ذكروه من العذر لهم من حداثة سن أُسامة، وقولهم بأنّ ➲

وسيأتي خبر الحوض[١].

⇒ الكهول والشيوخ تأبى طبيعة أن تنقاد إلى الأحداث.

فإنّ الجواب عنه لدى الخبير واضح ظاهر؛ لأنّ نفوس المؤمنين من الشيوخ الكاملين في أيمانهم لا تنفر عادة من طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في الانقياد للأحداث ولا في غيره من سائر الأشياء؛ إذ أنّ المهم عندهم إطاعة أمر الله ورسوله حيث قال في كتابه العزيز: ﴿فلا وربّك لايؤمنوا حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثمّ لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (سورة النساء: ٦٥).

فالمفروض أن لايؤثر بعض مواقف الصحابة السلبية في إيمان الأشخاص لاسيما أنّ التاريخ سجل بأنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد غضب من تخلّف كبار الصحابة عن جيش أُسامة وخرج بسبب ذلك متعصّباً مدثراً، وقد خطب للناس تلك الخطبة على المنبر وقال فيها: «انفذوا بعث أُسامة، لعن الله من تخلف عن جيش أُسامة». نقلها كثير من المؤرّخين كابن سعد في الطبقات ج٤: ص ٦٧. والشهرستاني في الملل والنحل ج١: ص٢٣. والجوهري في كتابه السقيفة ونقل عنه العلّامة السيد شرف الدين في كتابه المراجعات:٣٧٤ في آخر المراجعة، الرقم ٩٢. وغير هؤلاء، ومع ذلك كلّه فإنّ الصحابة تقاعسوا ولم يخرجوا مع ذلك الجيش حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق باب الحوض وقول الله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ بسنده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن رجال منكم ثمّ ليخلجن دوني فأقول: يارب أصحابي، فيقال: إنّك لاتدري ما أحدثوا بعدك». (صحيح البخاري ج٧: ص٢٠٧).

وأخرجه عن أبي هريرة أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض، فأقول: يارب أصحابي، فيقول: إنّك لاتدري ما أحدثوا بعدك إنّهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى» (صحيح البخاري ج٧: ص٢٠٨).

وأخرج أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «بينا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله!! قلت: ما شأنهم؟ قال: إنّهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقهرى فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل همل

⇐

وخبر البطانة[١]، وغير ذلك[٢].

⬅ النعم» (صحيح البخاري ج٧: ص٢٠٨). وأخرجه في أوّل كتاب الفتن، كما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (صحيح مسلم ج٧: ص٦٦). وأخرجه ابن ماجه في سننه ج٢: ص١٤٢٩ ح٤٣٠٦. وأحمد بن حنبل في مسنده ج٥: ص٢٩٣. وج٧: ص٢٠٦ وغيرهم.

(١) لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام باب بطانة الإمام وأهل مشورته بسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي قال: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلّا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضّه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضّه عليه، فالمعصوم من عصم الله تعالى (صحيح البخاري ج٩: ص٧٢٢ ح ٢٠١١).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد بلفظ: تأمره بالخير وتحضّه عليه وتأمره بالشر وتحضّه عليه. (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ٣٩، مسند أبي سعيد الخدري. والنسائي في سننه ج٧: ص١٥٨. وفي سننه الكبرى ج٤: ص٤٣٣ ح ٧٨٢٥. وج ٥: ص ٢٣٠ ح ٨٧٥٥. والبيهقي في سننه الكبرى ج١٠: ص١١١. وأبي يعلى الموصلي في مسنده٢: ص٤٢٨ ح ١٢٢٨. وابن حبان في صحيحه ج١٤: ص٧٢. والطبراني في معجمه الأوسط ٥: ص٣٩. وكنز العمال ج٦: ص٨١ ح ١٤٩٣٠ وغيرهم.

ومدلول الحديث أنّه قد أخبر النبي ﷺ عن بطانة بعض أصحابه بالشر فقال: «بطانة تأمره بالشر»، فلاحظ.

(٢) وذلك كخبر حاطب بن أبي بلتعة الذي هو من الصحابة الذين شهدوا بدراً قد بعث بأسرار النبي ﷺ إلى أعدائه من مشركي مكة وقد خان الله ورسوله ﷺ بعذر حماية قرابته، رواه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير باب الجاسوس والتجسس.

وخبر اتهام سعد بن عبادة سيد الأنصار بالنفاق بعدما كان رجلاً صالحاً، وتشهد بذلك الرواية، ويقال له: منافق بحضرة النبي ﷺ في حديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب الشهادات باب حديث الإفك.

وخبر أنّ خالد بن وليد اتهم رسول الله ﷺ بالحيف في القسمة ويواجه النبي ﷺ من غير أدب بقوله: يا محمد اتق الله ورغم معرفة النبي ﷺ لنفاقه، وأنّه يخرج من ضئضئة قوم ⬅

⇦ يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية، فيقتلون أهل الإسلام ويدعون بأنّهم أهل الأوثان، وقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد باب قول الله تعالىٰ: ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾.

وخبر أنّ الزبير كان يحدث أنّه خاصم رجلاً من الأنصار قد شهد بدراً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شراج من الجرّة كانا يسقيان به كلاهما فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للزبير: «إسق يا زبير ثمّ أرسل إلى جارك» فغضب الأنصاري فقال: يارسول الله إن كان ابن عمتك؟ فتلوّن وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثمّ قال: «اسق ثمّ احبس حتى يبلغ» الخبر، رواه البخاري في صحيحه في كتاب الصلح باب إذا أشار الإمام بالصلح.

وخبر أنّ ذا الخويصرة الذي قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: اعدل ـ والعياذ بالله ـ رواه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق باب علامات النبوّة.

وخبر أنّ بعض الصحابة كانوا يتنزهون عن سنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا شكّ أنّهم كانوا يسخرون من أفعاله، ولذلك نراه صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فيهم ويُقسمهم بالله بأنّه لأعلمهم بالله وأشدّهم له خشية، رواه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب باب من لم يواجه الناس بالعتاب.

وخبر أنّ بعض الصحابة عصوا أوامر النبي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلغني أنّ أقواماً يقولون كذا وكذا... رواه البخاري في صحيحه في كتاب المظالم باب الاشتراك في الهدي والبُدن.

وخبر براء بن عازب الذي قال لابن المسيب يابن أخي إنّك لا تدري ما أحدثنا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب غزوة الحديبية.

وحديث القرطاس الذي أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكتب لأُمته في أواخر أيام مرضه كتاباً يعصمهم من الضلال فاختلفوا عليه وحالوا دون ذلك، فعن ابن عباس قال: لمّا حضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «هلموا اكتب لكم كتاباً لاتضلّون بعده» فقال عمر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا، فمنهم من يقول: قربوا لكم يكتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتاباً لن تضلّوا بعد، ومنهم من يقول: ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قوموا» قال عبيدالله: فكان ابن عباس يقول: الرزية كلّ ⇦

فعلم كون الصحابة على قسمين،[١] ومن عجيب العجب تفضيل صاحب هذه النسبة اليهود والنصارى بصفتين قد خالفتا نصّ الفرقان العظيم، فإنّه سبحانه: قد بَيَّن ردّة صحابة موسى بعبادتهم العجل[٢] فهل فيمن هذه حالهم فضل؟

➲ الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم (انظر صحيح مسلم ٥: ص ٧٥، كتاب الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه).

وفي حديث آخر: تنازعوا، ولاينبغي عند النبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله ﷺ، قال: دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه (صحيح البخاري ج ٤: ص ٤٩٠، ح ٢٢٩، كتاب الجهاد والسير باب جوائز الوفد).

وهذه القضية قد رواها أكثر المحدثين والمؤرّخين، وذكروا بأنّ عمر بن الخطاب قال لرسول الله ﷺ: إنّ رسول الله يهجر ـ والعياذ بالله ـ وتبعه كثير من الصحابة فقالوا مقالته بحضرة النبي ﷺ بحيث صار موجباً لأذية النبي ﷺ وهو يقول: «قوموا عني».

أقول: لا ندري كيف نتصوّر ذلك الموقف الرهيب الذي يعبّر عنه ابن عباس بالرزية في يوم الخمس الذي حال الصحابة بين رسول الله وبين يكتب ذلك الكتاب الذي كان ناجياً من الضلالة وشافياً من الجهالة والهلكة، ثمّ كان ابن عباس يبكي بكاءً شديداً حتى بلّ دمعة الحصى أثر تلك الحادثة، ورغم من محاولات التعتيم وتهذيب بعض ألفاظ الحديث، ولكن القضية واضحة جلّية؛ إن فعل عمر هذا وقوله لرسول الله ﷺ بأنّه يهجر ـ والعياذ بالله ـ من أعظم تجاسره عليه، وسوف يأتي نتحدّث حول الموضوع مفصلاً إن شاء الله تعالىٰ.

(١) وهما المؤمن وغير المؤمن وسيأتي بيانه في محله إن شاء الله تعالى.

(٢) وهو قوله تعالىٰ: ﴿واتخذ قوم موسى من بعده من حُليهم عجلاً جسداً له خوار ألم يروا أنّه لايكلّمهم ولا يهديهم سبيلاً اتخذوه وكانوا ظالمين﴾ (سورة الاعراف: ١٤٨).

وقوله تعالىٰ: ﴿قال فإنّا فتنا قومك من بعدك وأضلَّهم السامري * فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً قال ياقوم ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً أفطال عليكم العهد أم أردتم أن يحل ➲

وبين في غير مقام مخالفة ومعصية جماعة منهم؟ منها: قولهم: ﴿فاذهب أنت وربُّك﴾[١] الآية.

ومنها: قولهم: ﴿أرنا الله جهرة﴾[٢].

ومنها: ما سبب لهم العقوبة في التيه[٣].

ومنها: في مسألة صيدهم السمك بالحيلة يوم السبت[٤] وغير ذلك.

وحال صحابة عيسى مثل حالهم في قولهم ﴿هل يستطيع ربّك أن ينزل علينا مائدة﴾[٥] الآية. وقد توعَّدهم بالعقوبة سبحانه بعد ما ينزلها عليهم لمن كفر منهم[٦].

قال في معالم التنزيل: قال عبدالله بن عمر: إنّ أشدَّ الناس عقوبة يوم القيامة المنافقون، ومن كفر من أصحاب المائدة...[٧] وفيه: وفي تفسير الخازن والدر

⬅ عليكم غضب من ربكم فاخلفتم موعدي * قالوا ما أخلفنا موعدك يملكنا ولكنّا حملنا أوزاراً من زينة القوم فقذفناها فكذلك القى السامري * فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار فقالوا هذا الهكم واله موسى فنسي﴾ (سوره طه: ٨٤ ـ ٨٨).

(١) سورة المائدة: ٢٤.

(٢) سورة النساء: ١٥٣. وفي سورة البقرة قال الله تعالىٰ: ﴿وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة﴾ (سورة البقرة: ٥٥).

(٣) سورة المائدة: ٢٠ ـ ٢٦.

(٤) سورة البقرة: ٦٥ ـ ٦٦.

(٥) سورة المائدة: ١١٢.

(٦) سورة المائدة: ١١٤.

(٧) انظر معالم التنزيل للبغوي ج٢: ص٣٢٦ ذيل قوله تعالى في الآية الكريمة رقم ١١٥ من سورة المائدة. وفي تفسير الثعلبي ج٤: ص١٢٧. وفي تفسير القرطبي ج٦: ص٣٦٩. وفي البحر المحيط لابن حيان الأندلسي ج٣: ص٣٩٦.

المنثور وغيرها: مسخ الله سبحانه المكذّبين منهم قردة وخنازير[١].

فانظر يا طالب الحقّ في حال هذه الصحابات وتبصّر، فالشيعة تتولّى قسم الصالحين منهم، وتستغفر لهم دون غيرهم[٢].

---

(١) انظر معالم التنزيل ج٢: ص٢٧٥ ذيل قوله في الآية الكريمة رقم ٦٠ من سورة المائدة. وتفسير الخازن ج١: ص٤٧٠. والدر المنثور ج٢: ص٢٩٥. وتفسير القرطبي ج٧: ص٣٠٤. وتفسير ابن كثير ج٢: ص٧٦. وفتح القدير ج٢: ص٥٦ وغير ذلك.

(٢) لايخفى أنّ الشيعة لايقولون في الصحابة إلّا ما قاله الله تبارك وتعالى في حقهم في كتابه العزيز و رسوله الكريم في سنّته الشريفة ضمن أحاديث صحيحة، المجمع عليها بين المسلمين كافّة، فإنّ الصحابة كغيرهم من الناس فيهم المخلصين الذين سمّاهم القرآن بـ«الشاكرين» (سورة آل عمران: ١٤٤)، وفيهم العدول، وفيهم الأصفياء، وفيهم الصديقون، وفيهم مجهول الحال، وفيهم بطانة الشر، وفيهم المنافقون، والكذابون وأهل الجرائم، وفيهم المنقلبون على أعقابهم الذين ارتدوا على أدبارهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتسببوا ضلالة أغلب المسلمين، فإذا كان الله سبحانه وتعالى فتح لنا هذا الباب وقال في كتابه العزيز: ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعملهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردّون إلى عذاب عظيم﴾ (سورة التوبة: ١٠١).

وقال تعالىٰ: ﴿يحلفون بالله ماقالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهمّوا بما لم ينالوا﴾ (سورة التوبة: ٧٤).

وقال تعالىٰ: ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة لن يغفر الله لهم ذلك بأنّهم كفروا بالله ورسوله والله لايهدي القوم الفاسقين﴾ (سورة التوبة: ٨٠) إلى غير ذلك من الآيات التي كشفت عن حقيقة إيمان بعض الصحابة. وعن أنّ القرآن أوصفهم بالصفات الثابتة كالمنافقين والفاسقين والظالمين والمكذبين والمعاندين للحق والعاصين لأوامر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والمنقلبين على أعقابهم والثابتين في إيمانهم، وغير ذلك.

وإذا تعدينا القرآن إلى السنة الشريفة وجدنا الأمر فيها أوضح وأصرح، فهذا البخاري حدّثنا في صحيحه في كتاب الأحكام باب بطانة الإمام وأهل مشورته عن أبي سعيد

⬅ الخدري وأبي هريرة بإسنادهما برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلّا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضّه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه فالمعصوم من عصمه الله» (صحيح البخاري ٥: ص٨٧ ح ٢٥٤٦).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد الخدري بلفظ: تأمره بالخير وتحضّه عليه، وتأمره بالشرّ وتحضّه عليه (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٣٩ في مسند أبي سعيد الخدري).

ومدلول الحديث: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأنّ أصحابه فيهم بطانة الشّر كما فيهم بطانة الخير. فإيمان الصحابي لايثبت إلّا بحجّة، وعدالته لاتتحقّق إلّا ببينة، فعدولهم واجبوا التقدير والاحترام وأهل الجرائم منهم لا وزن لهم ولا احترام، فإنّ الإسلام لم يأت باحترام المنافق ولا بتعظيم الفاسق كائناً من كان، ومن قال غير هذا فقد خالف الله ورسوله وإن كان هذا القول من الشيعة يعدّ ذنباً يؤاخذ عليه، فالمسؤول عنه كتاب الله وسنّة سيد الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّهما في طليعة من قالا بهذا القول في الصحابة، وقد أخذت الشيعة عنهما بلا زيادة ولا نقيصة.

ولنا بعد القرآن والسنّة شهادة أُخرى، وقد تكون أوضح وأصرح لأنّها ملموسة ومحسوسة للناس، وهي شهادة التأريخ في الصحابة، وقد جاء ذكرهم في التاريخ في كتب أهل السنّة والجماعة كالطبري وابن الأثير وابن سعد وأبي الفداء وابن القتيبة وغيرهم ممّا يستفاد منها فوق الطعن فيهم، لا سيما الصحابة الذين نكصوا على أعقابهم وأصبحوا بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتسابقون إلى السقيفة والوصول إلى الإمارة، وحملوا الناس على البيعة بالضرب والشتم والتهديد والإرعاب بالقوّة والهجوم على بيت فاطمة عليها السلام وكشف دارها وعصرها بالباب الذي كانت وراءه حتى أسقطت جنينها، وإخراج الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مكتّفاً وتهديده بالقتل إن رفض البيعة، وغصب الزهراء ـ سلام الله عليها ـ حقوقها من النحلة والإرث وسهم ذي القربىٰ حتى ماتت واجدة وغاضبة على أبي بكر وغيره وهي تدعى عليهم دبر كلّ صلاتها، ودفنت في الليل سرّاً ولم تأذن لحضور الغاصبين لحقها ولحق بعلها الظالمين لها ولأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكقتلهم الصحابة الذين أبوا أن يدفعوا الزكاة لأبي بكر تريثاً منهم حتى يعرفوا سبب تأخّر إمام علي بن أبي طالب عليه السلام عن الخلافة؛ لأنّهم ⬅

وأمّا قوله: إنّ السيف مسلول عليهم فليس في ذلك ذم لهم، فإنّ هذه حال عباد الله الصالحين مع الظلمة فلم تزل الشيعة مظلومة مقهورة مختفية غالباً ولم تسلم حتى من نسبة المفتريات إليها(١) حسب ما تبين في الفصل السابق.

بايعوه في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الغدير، كما وقعت في قصة مالك بن نويرة، وكهتكهم للمحارم؛ وتعدي حدود الله في قتل الأبرياء من المسلمين، والدخول بنسائهم في غير احترام للعدّة بعد قتل زوجها كما فعله خالد بن الوليد، وكتغييرهم أحكام الدين المبنية على كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وإبدالها بأحكام اجتهاديّة تخدم مصالحهم وغير ذلك، فإنّ الباحث لو درس التاريخ وتعمق فيه يعرف حال الصحابة والمسوغ للطعن والقدح فيهم لا محالة.

(١) والباحث عندما يلاحظ هذه الجهة ملاحظة التحقيق يجد أنّ السبب الرئيس لمظلوميّة الشيعة هي الظروف القاسية التي مرّت على الشيعة طول الأعصار متمادية من عصر الخلفاء وحكّام بني أُمية وبني العباس حتى يومنا هذا، فإنّ الشيعة كانوا مختفين في زوايا الاستتار ومحتجبين احتجاب الأسرار في صدور الأحرار لما توجّه إليهم من معاداة الحكّام ومناواة أُولي النصب والإلحاد وكثرة التحامل عليهم، والنسب الباطلة إليهم، وأنّ التقيّة سند مظلوميّة الشيعة من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى يومنا هذا؛ لأنّ الذين أزالوا أهل البيت عليهم السلام عن مقاماتهم ومراتبهم وسعوا في إخفاء مكارمهم الشريفة ومناقبهم فلم يزل كلّ متغلّب منهم يبذل في متابعة الهوى مقدوره، ويلتهب حسداً ليطفئ نور الله، ويأبى الله إلّا أن يتمّ نوره، كما روي عن الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام أنّه قال لبعض أصحابه: يا فلان ما لقينا من ظلم قريش إيّانا وتظاهرهم علينا، وما لقي شيعتنا ومحبّونا من الناس، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبض وقد أخبر أنّا أولى الناس فتمالأت علينا قريش حتى أخرجت الأمر عن معدنه، واحتجت على الأنصار بحقّنا وحجّتنا، تداولتها قريش واحد بعد واحد، حتى رجعت إلينا فنكثت بيعتنا، ونصبت الحرب لنا، ولم يزل صاحب الأمر في صعود كؤد حتى قتل.

فبويع الحسن عليه السلام ابنه وعوهد، ثمّ غدر به وأسلم، ووثب عليه أهل العراق حتى طعن بخنجر في جنبه، وانتهب عسكره، وعولجت خلاخيل أُمهات أولاده، فوادع معاوية وحقن دمه ودماء أهل بيته، وهم قليل حقّ القليل.

ثمّ بايع الحسين عليه السلام من أهل العراق عشرون ألفاً ثمّ غدروا به، وأخرجوا عليه وبيعته في أعناقهم فقتلوه.

ثمّ لم نزل أهل البيت عليهم السلام نستذل ونستضام وتقصي ونمتهن ونحرم ونقتل ونخاف، ولانأمن على دماء أوليائنا، ووجد الكاذبون الجاحدون لكذبهم وجحودهم، وموضعاً يتقرّبون به إلى أوليائهم، وقضاة السوء وعمّال السوء في كلّ بلدة، فحدّثوهم بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، ورووا عنّا ما لم نقله ولم نفعله ليبغضونا إلى الناس، وكان عظم ذلك وكبره زمن معاوية، بعد موت الحسن عليه السلام فقلّت شيعتنا بكلّ بلدة، وقطعت الأيدي والأرجل على ظنه، وكان من ذكر حبنا والانقطاع إلينا سجن أو نهب ماله أو هدمت داره.

ثمّ لم يزل البلاء يشتدّ إلى زمان عبيدالله بن زياد قاتل الحسين عليه السلام، ثمّ جاء الحجّاج فقتلهم كلّ قتلة، وأخذهم بكلّ ظنّة وتهمة، حتى أنّ الرجل ليقال له: زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال: شيعة علي عليه السلام، وحتى صار الرجل الذي يذكر بالخير ولعلّه ورعاً صدوقاً يحدث بأحاديث عظيمة عجيبة، من تفضيل قد سلف من الولاة، ولم يخلق الله تعالى شيئاً منها ولا كانت ولا وقعت وهو يحسب أنّها حقّ لكثرة من قد رواها ممّن لم يعرف بكذب ولا بقلة ورع. (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي ج١١: ص٤٣). ورواه العلّامة المجلسي في البحار ج٤٤: ص٦٨).

وروى ابن أبي الحديد أيضاً عن أبي الحسن علي بن محمد بن أبي يوسف المدائني في كتاب «الأحداث» قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة إن برئت الذمّة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب، وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون علياً ويبرأون منه، ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشدّ الناس بلاءً حينئذٍ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضم إليه البصرة، فكان يتبع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنّه كان منهم أيام علي عليه السلام فقتلهم تحت كلّ حجر ومدر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون وصلبهم على جذوع النخل وطرفهم وشردهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم.

وكتب معاوية إلى عمّاله في جميع الآفاق ألّا يجيزوا لأحد من شيعة عليّ وأهل بيته

⮌ شهادة، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل ولايته، والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقرّبوهم وأكرموهم، واكتبوا لي بكلّ مايروي كلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه المكذوبة؛ لمّا كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات والكساء والحباء والقطائع ويفضيه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كلّ مصر ونافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمال معاوية فيروي في عثمان أو منقبة إلّا وكتب اسمه وقربه وشفّعه فلبثوا بذلك حينا.

ثمّ كتب إلى عمّاله أنّ الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كلّ مصر وفي كلّ وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأوّلين، ولاتتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتوني بمناقض له في الصحابة، فإنّ هذا أحب إليّ وأقرّ لعيني وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله.

فقرئت كتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لاحقيقة لها وجد الناس في رواية ما يجرى هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقى إلى معلمي الكتاتيب فعلموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه، وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن وحتى علّموه بناتهم ونسائهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله. ثمّ كتب إلى عمّاله نسخة واحدة إلى جميع البلدان: انظروا من قامت عليه بيّنة أنّه يحب علياً وأهل بيته فامحوه من الديوان، وأسقطوا عطاءه ورزقه، وشفع ذلك بنسخة أُخرى: من اتهمتموه بموالاة هؤلاء القوم فنكلوا به واهدموا داره فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق، لاسيّما بالكوفة حتى أنّ الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقى إليه سره ويخاف من خادمه ومملوكه، ولايحدّثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة ليتمكّن عليه، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القرّاء المراؤون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحظوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا مجالسهم ويصيبوا به الأموال والضياع ⮎

وأمّا قوله: دعوتهم مدحوضة فقد عرفت بما ثبت عند أهل مذهبه من السنّة كونهم هم أهل الحقّ[(١)]، وذلك حجّة قائمة قامعة لمن خالفهم، ومثلها كلمتهم فإنّها مجتمعة لبنائها على الحقّ، وقدمهم وقلوبهم ثابتة على الحقّ، فلم يضرّهم قتل الظلمة لهم، وتحقيرهم وتشريدهم من بلد إلى بلد مثل ما فعلوه بأئمتهم العترة الطاهرين عليهم السلام[(٢)]، وليس ينقص دينهم قلّة عددهم وضعف عدَّتهم وزيادة ظالميهم

➲ والمنازل.... (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١١: ص٤٤). إلى غير ذلك من الروايات والأخبار والوثائق التأريخية المتفقة بين الفريقين، وهي كثيرة جداً لا يمكننا استقصاؤها في هذا المجال، فالشيعة كانوا مظلومين مقهورين في كلّ عصر وزمان بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وقد صبروا على موالاة الله ورسوله وأهل بيته عليهم السلام. وبهذه الصورة بقوا تابعين للحقّ حتى يظهر الله حجّته فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

(١) وبالاضافة إلى ماتقدّم نقول: قال الفخر الرازي في تفسيره عند ذكر بعض المسائل الفرعيّة في البسملة في المسألة التاسعة منها وهي مسألة الجهر والإخفات فيها قال: وأمّا علي رضي الله عنه كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر أنّه من اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى. والدليل عليه قوله عليه السلام: اللهم أدر الحق مع علي حيث دار (التفسير الكبير ج١: ص١٢٠٤ ـ ٢٠٥).

وقد روى هذا الحديث جمع كثير من علماء أهل السنّة وحفّاظها منهم. الترمذي في سننه ج٥: ص ٢٩٧ ح ٣٧٩٨. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢٤، وقال هذا الحديث: صحيح الاسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه. وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج ١: ص٢١٩، ح ٥٥٠. والطبراني في معجمه الأوسط ج٦: ص٩٥. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج١٠: ص٢٧١. والسيوطي في الجامع الصغير ج٢: ص٩. ح ٤٤١٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦٤٣، ح ٣٣١٢٤ وغيرهم. وهذا دليل قوي واعتراف من القوم بأنّ الشيعة قد سلكوا طريق الحق والصواب ووصلوا باتباعهم لأهل البيت عليهم السلام إلى ساحل النجاة.

(٢) لاشكّ أنّ من دعائم الإسلام الصبر على البلاء والمحن، ومن المقطوع به أنّه لم يبتل أحد ➲

في هذه الدنيا مثل أئمة أهل البيت عليهم السلام، فلقد طافت بهم الخطوب والمصائب منذ وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى غيبة صاحب العصر والزمان من القتل والسبي والتشريد في البلاد وغير ذلك، فإنّه حينما استوىٰ أعداؤهم على أريكة الحكم ظهرت منهم نزعاتهم الجاهلية وحقدهم البالغ على أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتخذوا أشد الإجراءات القاسية ضدّهم وقاموا بتصفية الجسدية لهم ولشيعتهم الذين كانوا يمثلون الوعي الديني والسياسي في الإسلام.

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما سيلقىٰ أهل بيته عليهم السلام من أُمته بعد وفاته من الظلم والقتل والسبي والتشريد ضمن أحاديث كثيرة رواها الفريقين:

منها: ما رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن عبدالله بن مسعود قال: أتينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم... حتى مرت فتية من بني هاشم فيهم الحسن والحسين عليهما السلام، فلمّا رآهم التزمهم وانهملت عيناه فقلنا: يارسول الله ما نزال نرىٰ في وجهك شيئاً تكرهه فقال صلى الله عليه وآله وسلم: أنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا وأنّه سيلقىٰ أهل بيتي من بعدي تطريداً وتشريداً في البلاد... (المستدرك على الصحيحين ج ٤: ص ٤٦٤).

ومنها: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ أهل بيتي سيلقون من بعدي من أُمتي قتلاً وتشريداً، وأنّ أشد قومنا لنا بغضاً بنو أُمية وبنو المغيرة وبنو مخزوم»، ثمّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج ٤: ص ٤٨٧).

ومنها: ما رواه الشريف الرضي بسنده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «أيها الناس لا تأتوني غداً بالدنيا تزفونها زفاً، ويأتي أهل بيتي شعثاً غبراً مقهورين مظلومين تسيل دماؤهم». (خصائص الائمة: ص ٧٤).

ولاسيما أنّ مأساة الإمام الحسين عليه السلام قد هزّت مشاعر الإنسان وأحرقت قلوب المسلمين وجرحت عواطفهم النبيلة، وأحدثت جروحاً في النفوس النقية ولا زالت لا تندمل، وكلّ ما جدد سقف الزمن تزداد مساحة هذه المأساة أسىً ولوعة وإفاقها سمواً وفخراً، فكانت واقعة الطف من أعظم المأساة تحمل حرارة صدق الجهاد، وكان لها صداها الواسع على امتداد مراحل التاريخ منذ خروج الإمام الحسين عليه السلام على رمضاء الألم الكربلائي التي

وقوّة عدِّتهم، فإنّ صاحب الحقّ له السعادة والفوز في العقبى وفوز أهل الباطل في

➲ سال فيها دمه الطاهر الزكي ودماء الأحرار الأبرار من أهل بيته وأصحابه الكرام، ووقائعها المفجعة التي حدثت بعد شهادته، وهذه الأحداث بموضوعيتها تتميّز عن غيرها من الأحداث، وستبقى هذه المأساة المؤلمة وشموليتها إلى يوم الخلاص، وهو يوم التحرير من الظلم تحت راية صاحب الأمر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، وللمرحوم السيد جعفر الحلي قصيدة عصماء في هذا المجال أذكرها بالمناسبة:

الله أي دم في كربلا سفكا ... لم يجر في الأرض حتى أوقف الفلكا
وأي خيل ضلال بالطفوف غدت ... على حريم رسول الله فانتكها
يوم بحامية الإسلام قد نهضت ... له حمية دين الله إذ تركا
رأى بأن سبيل الغي متبع ... والرشد لم تدر قوم أيّة سلكا
والناس عادت إليهم جاهليتهم ... كأن من شرع الإسلام قد أفكا
وقد تحكم بالإسلام طاغية ... يمسّى ويصبح بالفحشاء منهمكا
لم أدر أين رجال المسلمين مضوا ... وكيف صار يزيد بينهم ملكا
العاصر الخمر من لُؤم بعنصره ... ومن خساسة طبع يعصر الودكا
لئن جرت لفظة التوحيد في فمه ... فسيفه بسوى التوحيد ما فتكا
قد أصبح الدين منه يشتكي سقيماً ... وما إلى أحد غير الحسين شكا
فما رأى السبط للدين الحنيف شفا ... إلّا إذا دمه في كربلا سفكا
وما سمعنا عليلاً لا علاج له ... إلّا بنفس مداويه إذا هلكا
بقتله فاح للإسلام نشر هدى ... فكلّما ذكرته المسلمون ذكا
نفسي الفداء لفاد شرع والده ... بنفسه وبأهليه وما ملكا
وشبّها بذبال السيف نائرة ... شعواء قد أوردت أعداءه الدركا

إلى آخر قصيدته (انظر الغدير ج١١: ص٣٤١)، وهو يتطرّق فيها إلى شجاعة بني هاشم وأنصار الإمام الحسين عليه السلام ومصارعهم بالطف وإلى سبي العيال والأطفال. فالشيعة أخذت الصمود والصبر إمام الحوادث من مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام، فلايضرّهم ظلم الظلمة وتحقيرهم وتشريدهم وقتلهم صبراً، ونهب أموالهم وسبي أعراضهم تأسّياً بأئمتهم عليهم السلام، فلاحظ.

الدنيا[١].

وأمّا مسألة الشهود عند تطليق الرجل زوجته فمن ضروريات مذهبهم وجوب حضور شاهدي عدل عند ذلك؛ لتظافر السنّة الصحيحة عندهم في ذلك من

---

(١) لايخفى أنّ المستفاد من الآيات والروايات أنّ الله سبحانه وتعالىٰ يمنع من تسرّي الفساد وسرايته إلى المجتمع البشري بواسطة بعض أوليائه كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾ (سورة البقرة: ٢٥١) وصحيح أنّ سنّة الله تعالى في هذه الدنيا تقوم على أصل الحرية والإرادة والإختيار، وأنّ الإنسان حرّ في اختيار طريق الخير أو الشر، ولكن عندما يتعرّض العالم إلى الفساد والاندثار بسبب طغيان الطواغيت، فإن الله تعالى يبعث بعباده المخلصين من يقف أمام هذا الطغيان ويكسر شوكتهم، وهذه من ألطاف الله تعالى على عباده كما قال تعالى: ﴿لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدّمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد﴾ (سورة الحج: ٤٠). وهذه الآية في الحقيقة بشارة للمؤمنين الذين يقفون في مواقع أماميّة من مواجهة الطواغيت والجبابرة فينتظرون نصرة الله لهم. وعليه فإنّ الفوز على العدو الباطل هو بتأدية الوظائف بأحسن وجه وبالسير بالخطوات حكيمة نحو الهدف المقدّس، فإنّ النصر تارة يتحقّق بقتل العدو وهزيمته، وتارة يتحقق بأن يكون المنتصر مظلوماً قتيلاً وشهيداً كما وقع الأمر في قضيّة الإمام الحسين عليه السلام، فإنّه قد عمل بوظيفته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في نهضته العظيمة، وقد فاز في ذلك فوزاً عظيماً؛ إذ بنهضته المباركة فضح بني أُمية وكشف واقعهم الإلحادي وحال بينهم وبين الوصول إلى أهدافهم العدوانية ونيّاتهم الشيطانية التي كانت ستقضي على الدين الحنيف ورسالة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم، فالناس اليوم يتعرّفون على الإسلام الحقيقي بسبب تضحية الإمام الحسين عليه السلام ويعرفون الدين من أهدافه المقدّسة وأسباب نهضته المباركة، فيهتدون بهداه، وهو على هدى جده المصطفى وأبيه المرتضى وأخيه المجتبى عليهم صلوات الله ورحمته وبركاته ورضوانه. فيقتبسون من نوره ويتعرّفون به المعارف الالهية، وقد تحقق كلّ ما أراده الإمام الحسين عليه السلام في نهضته المقدّسة، فهو قد انتصر في كربلاء وعدوه خسر وانتكس، كما لايخفى ذلك على أحد.

طريق العترة عليهم السلام[١] الذين وجب على عامّة الناس تعلّم الشريعة منهم حسب ما نبّهنا على بعض ما دلّ على ذلك فيما مضى[٢]، فبأيّ دليل تقدر على مخاصمتهم في هذه المسألة وغيرها، فإنّ ما تفردتم بنقله ليس بحجّة على من خالفكم فيه، وما تفرّد بنقله إماميّة الشيعة حجّة لهم عليكم بنفس ما رويتموه لهم ممّا دَلّ على وجوب التعلّم من العترة عليهم السلام[٣]، فهم[٤] المتعلّمون دونكم، وهم العاملون به[٥]، وأنتم المخالفون له، ولو قطعنا النظر عن هذه الجهة فقد روى الطبري في تفسيره عن ابن عباس من وجه، وعن السُدِّي من وجه لزوم ذلك شرعاً[٦]، وروىٰ السيوطي في الدُّر المنثور عن ابن همّام عن ابن الحُصين، وقد سُئل عن رجل طلق زوجته ولم يشهد فقال: بئسما صنع طلق في بدعة فليشهد على ذلك[٧].

---

(١) انظر وسائل الشيعة ج١٥: ص٢٨١، ب١٠ من مقدّمات الطلاق وشرائطه.

(٢) تقدّم في الفصل السابق: ص٢١٠.

(٣) هذه الجملة تابعة لحديث الثقلين، انظر الصواعق المحرقة: ص١٣٥. وينابيع المودة١: ١٣٣، ح١٢. و ج٣: ص٣٩٩ ح ٥٤ وغير ذلك.

(٤) أي الشيعة.

(٥) أي بالخبر الدال على وجوب التعلّم من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(٦) لقد روى الطبري في تفسيره عن ابن عباس: أنّه فسر قوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾ (سورة الطلاق: ٢) بالطلاق والمراجعة. وعن السُدّي: أنّه فسّرها تارة بالرجعة وقال: أشهدوا على الإمساك إن أمسكتموهن، وذلك هو الرجعة، وأُخرىٰ بها وبالطلاق... (انظر جامع البيان ج٢٨: ص٨٨).

(٧) الدر المنثور ج٦: ص٢٣٢ في تفسير قوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ (سورة الطلاق: الآية ٢). ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج١٨: ص١٨١ ـ ١٨٢. وعبدالرزاق الصنعاني في كتابه المصنف ج٦: ص١٣٦ ح ١٠٢٥٧. والدارقطني في سننه ج٤: ص١٤، ح٣٨٩٩ وغيرهم.

فقوله: «طلق في بدعة» نصٌّ بَيّن منه على كون السُنّة قد جرت بـالشهود، وقد فرض سبحانه في فرقانه العظيم شهادة ذوي عدل من المؤمنين على ذلك.

قال البغوي في معالم التنزيل: أمر سـبحانه بـالشهادة عـلى ذلك، وعـلى الرجعة، ذكره بعد قوله سبحانه: ﴿ذوي عدل منكم﴾،[١][٢] فتدَّبر في الحقّ فإنّه قد تبيّن وظهر.

وأمّا مسألة التقيّة فسيأتي بيان كونها شرعيّة بما ثبت عـندهم مـن السـنّة لصحيحة، وفعل النبي ﷺ لها والصحابة وغيرهم من معاريف أهل العلم من ذوي مذهبه[٣].

---

(١) انظر معالم التنزيل ج٥: ص٤٠١.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٣) لا شكّ أنّ التقيّة من الموضوعات التي استخدمت للطعن على الشيعة مـن خـلال التـفسير الخاطئ لها وتحميل المفهوم البعيد عن الحقيقة والواقع، فيظهر في الوهلة الأُولى من خلال ملاحظة الأقوال إنّما هي إظهار خلاف الواقع في الأُمور الدينية بقول أو فعل خوفاً وحـذراً على النفس أو المال أو العرض.

ولكن يظهر للباحث الخبير بملاحظة النصوص دور التقيّة في حفظ الدين، فإنّ الهـدف الأساسي في نظر الشارع هو أهمية حفظ الحريم وهو قتل النفس، والتعرّض إلى المهلكات كما قال تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (سورة البقرة: ١٩٥) وقال تـعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم إنّ الله كان بكم رحيماً﴾ (سورة النساء: ٢٩). فالتقية بحسب الحكـم الأوّلي واجبة لحفظ النفس، ولكن ترجع فائدتها إلى الدين وصيانة المجتمع الإسلامي، فـإنّ أئـمة أهل البيت عليهم السلام كانوا يهدفون من وراء ممارسة التقية وتربية أصحابهم وأتباعهم عليها ماهو أبعد من حقن دمائهم وإن كان هذا يقع في مقدّمة اهتماماتهم ومورد اعتنائهم، فأمير المؤمنين سلام الله عليه الذي نصبه رسول الله ﷺ إماماً للأُمة من بعده وبـايعه المسـلمون بـمرأى ومسمع من رسول الله ﷺ وجد نفسه بعد تجهيز رسول الله ﷺ ودفنه وحيداً، قال فـي

كتاب له إلى أهل مصر: فأمسكت بيدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرىٰ فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم التي إنّما هي متاع أيام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السراب أو كما يتقشع السحاب، فنهضت في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق، اطمأن الدين وتنهنه (نهج البلاغة: الكتاب، رقم ٦٢. وفي شرح ابن ابي الحديد ج١٧: ص١٥١). وعندما انثال عليه الناس يبايعونه بعد مقتل عثمان بن عفان قام بالأمر، وأراد أن يغير ما كان يراه مخالفاً للسنّة التي هو أعلم الناس بها فلم يجد آذاناً صاغية، ونهاهم عن الجماعة في النافلة فيما يدعى بصلاة التراويح فصاح الناس: واعمراه!!! (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٢: ص٢٨٣. وبحار الأنوار ج٣١: ص٨ ـ ٩. ووسائل الشيعة ج٥: ص١٩٠، ب ١٠ من نافلة شهر رمضان، ح ٢) واتهموه بتغيير سنّته. وهكذا في مسألة التحكيم وإصرار بعض عسكره على ذلك من هذه المقولة، ولذلك أراد عليه السلام اختيار ابن عباس للحكومة فأصرّوا على أبي موسى الأشعري فقبل ذلك احترازاً من الفتنة وحذراً من تفرّقهم وتشتتهم وكان ما كان. إلى غير ذلك من الموارد العديدة التي اتفقت في عصره عليه السلام وعصر أئمة أهل البيت عليهم السلام. فيظهر من كلّ ذلك أنّ أئمة الهدى عليهم السلام كانوا يخافون على الإسلام، فكانوا في صدد دفع حالة الارتداد عن الدين والانحراف عنه.

ولقد أقرّت الشريعة المقدّسة لزوم التقيّة في موردها كتاباً وسنّة، وسيأتي بيان أدلّتها مفصّلاً إن شاء الله تعالى، وكذلك مشروعيتها عند الصحابة والتابعين، كقول ابن عباس: التقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان، ولا يبسط يده بالقتل (فتح الباري ج١٢: ٢٧٩). وقول الحسن البصري: التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة، إلّا في قتل النفس التي حرم الله (فتح الباري ١٢: ص٢٧٩. وفي التفسير الكبير للفخر الرازي ج٨: ص١٣. وفي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٤: ص٥٧).

وقول حذيفة حيث قال: فتنة السوط أشد من فتنة السيف، قال السرخسي: وكان حذيفة ممّن يستعمل التقية (المبسوط للسرخسي ج١٠: ص٤٦).

وقد فعلها الصحابة كما في قصة عبدالله بن وهب وحبيب بن زيد المازني لمّا أخذهما

وأمّا مسألة إقامة المآتم على الحسين عليه السلام ولطم الخدود وشق الجيوب والنياحة عليه فمن جملة غَشّه[1] للغفلة الذين ليس لهم علم بحقيقة الحال فهذه كتب فقه اثني عشرية الشيعة وصحف حديثهم تنادي بحرمة لطم الخدود وشق الجيوب ودعوى الجاهلية على الموتى[2].

مسيلمة الكذاب فقال: أتشهد أنّي رسول الله؟ فأبىٰ حبيب أن يشهد له فقتله وقطعه عضواً عضواً وأقرء له عبدالله بن وهب وقلبه مطئن بالإيمان فلم يقتله وحبسه، وبقي حتىٰ جاء المسلمون وأنقذوه، وهذه القضية معروفة ومذكورة في كتب التاريخ والحديث والتفسير، ذكرها الجصاص في كتابه أحكام القرآن ج٢: ص٩ ـ ١٠ وابن أبي شيبة في مصنفه ج٧: ص٦٤٢ وغيرهم، وسيأتي توضيح الكلام في أدّلة التقية إن شاء الله تعالىٰ.

(١) لايخفى على الخبير مايرد على ابن تيمية من النقض مما فعلته عائشة عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد روى أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن عباد بن عبدالله بن الزبير قال: سمعت عائشة تقول: مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين سحري ونحري... ثمّ وضعت رأسه على وسادة وقمت ألتدم مع النساة وأضرب وجهي (مسند أحمد بن حنبل ج٦: ص٢٧٤). ورواه أبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج ٨: ص٦٣، ح ٤٥٨٧. وابن سعد في طبقاته ج٢: ص٢٦٢، وابن هشام في سيرته ج٤: ص٣٠٥. وقال المحشي في الهامش: ألتدم أي أضرب صدري والطبري في تاريخه ج٢: ص٤٤١ وغيرهم. وهذا الحديث صحيح الاسناد، وقد صححه غير واحد من حفاظ أهل السنّة والجماعة. قال ابن تيمية: أمّا ابن اسحاق إذا قال: «حدّثني» فحديثه صحيح عند أهل الحديث (الفتاوى الهندية ج٣: ص٥٩). وفي سنده إبراهيم بن سعد أبو إسحاق الزهري.

وروى أبو بكر البيهقي في كتابه دلائل النبوّة بسنده عن عروة أنّه قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الفراش والنسوة حوله فحمرن وجوههن (دلائل النبوة ج٧: ص٢١٣).

أقول: ولا أدري لماذا لايقول ابن تيمية: إنّ عائشة قد فعلت فعلاً حراماً وشاملاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس منّا من لطم الخدود وشق الجيوب». (صحيح البخاري ج٢: ص٥٥١ ح١١٠٨، كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب).

(٢) انظر جواهر الكلام ج٤: ص٣٦٨، والأمالي للشيخ الطوسي: ص١٦٣، ومستند الشيعة ج٣:

وأمّا لطم الخدود وشق الجيوب حزناً على سيد شباب أهل الجنة لعظم مصيبته بدون دعوى الجاهلية. فما من دليل على الحرمة ولقد جرىٰ من خارق العادة يوم شهادته مالم يجر في قتل الرسل[1] وفعل السوقة الجهلة ذلك بالنسبة

ص ٣١٨ وغير ذلك.

(١) من الواضح لدىٰ الخبير أنّ الذي ينادي بثار الحسين عليه السلام ويمشي على درب الحسين عليه السلام دعوته ليست دعوىٰ جاهلية، فإذا كانت عواطفهم تغطي عليهم في ذكر استشهاد الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام وما جرى عليه وعلى أهله وأصحابه ومن قتل معه وهتك وسبي و.... فهم مأجورون؛ لأنّ نواياهم كلّها في سبيل الله والله سبحانه وتعالىٰ يعطي عباده على قدر نواياهم.

ثمّ إنّه ممّا يرد على أهل السنّة والجماعة هو ما أقرّت التقارير الرسمية للحكومة المصرية في موت جمال عبدالناصر، قالت هذه التقارير الرسمية: بأنّه سجل أكثر من ثمان حالات انتحارية قتل أصحابها أنفسهم عند سماع النبأ، فمنهم: من رمى نفسه من أعلى العمارة، ومنهم: من ألقىٰ بنفسه تحت القطار وغير ذلك، وأمّا المجروحون والمصابون فكثيرون، وهذه أمثلة ذكرناه للعطواف التي تغطي على صاحبها، وإذا كان الناس وهم مسلمون يقتلون أنفسهم من أجل موت جمال عبد الناصر وقد مات موتاً طبيعياً، فليس من حقنا ـ بناءً على هذا ـ أن نحكم على أهل السنّة بأنّهم مخطئون، وليس لهم أن يحكموا على إخوانهم من الشيعة بأنّهم مخطئون في اقامة العزاء والنوح واللطم والبكاء على سيد الشهداء، ولقد اتفقت كتب الحديث والرواية سواء كانت من مؤلفات الشيعة أو من مصنفات أهل السنّة، على أنّ جبرئيل قد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمقتل الإمام الحسين عليه السلام ومكان استشهاده، وقد جاءه بتربة من موضع استشهاده، فدفعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأُم سلمة وقال: أتاني جبرئيل وأخبرني بأنّ أُمتي ستقتل ابني الحسين عليه السلام وأتاني بهذه التربة ثمّ تقول أُمّ سلمة: ناولني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفاً من تلك التربة، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: فمتى صارت دماً عبيطاً أعلمي أنّه قد قتل ولدي الحسين عليه السلام.

قالت أُم سلمة: فوضعتها في قارورة عندي وكنت أقول: إنّ يوماً تتحوّلين فيه دماً ليوم عظيم... قد روى قريب من ذلك أحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٨٥. والهيثمي في مجمع

إلى موتاهم من سنّيهم وشيعيهم ليس بدليل على الحلّية شرعاً، فانّ شعائر المذهب ومسائله تعلم من أدلّته ومن فتاوىٰ وعمل مشيديه، ولقد تعارف في زماننا وما قاربه في التقدّم عند غالب أرباب دولة المسلمين حلق اللحى، وتبقية الشارب، والتظاهر بشرب الخمر، وفعل الزنى.

وعند غالب السوقة منهم المعاملة الربوية والغيبة والغش والبهتان، إلى غير ذلك بحيث يرىٰ من دخل بينهم من ذوي الملل هذه جميعها من شعارهم؛ لتعارفها عندهم وعدم منكر عليهم، فهل يلزم من سيرهم هذه كون شريعتهم جاءت بإباحتها فمخالفة الجهلة للدين غير موجب لنقص فيه وذم مشيديه؟

وهل جعل يزيد بن معاوية الخمر مباحة ولعبه بالملهيات المحرمة علناً(١)

الزوائد ج٩: ص١٨٧. وابن أبي شيبة في المصنّف ج٨: ص٦٣٢، ح ٢٥٩. وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج ١: ص٢٩٨ ح ٣٦٣. والطبراني في معجمه الكبير ج٢: ص١٠٧، ح ٢٨١٤. والحمويني في فرائد السمطين ج٢: ص١٠٣. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٧٦. وابن كثير في البداية والنهاية ج٦: ص٢٣. والبيهقي في دلائل النبوة ج٦: ص٤٦٨. وابن سعد في طبقاته الكبرى ج٨: ص٤٥. والمحب الطبري في ذخائر العقبي: ص١٤٧. وابن حجر العسقلاني في المطالب العالية ج٤: ص٧٣. والمزي في تهذيب الكمال ج٦: ص٤٠٨ وغيرهم.

فالبكاء على الحسين عليه السلام سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والالتزام بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوجب دخول الجنة لا محالة.

(١) ذكر المؤرّخون كلّهم من غير استثناء ان يزيد بن معاوية كان يشرب الخمر ويلعب بالملاهي المحرمة علناً، قال الذهبي في ترجمته: وكان ـ أي يزيد ـ ناصبياً فظاً غليظاً جلفاً يتناول المسكر ويفعل المنكر... (سير أعلام النبلاء ج ٤: ص٣٧).

وقال سبط ابن الجوزي في (التذكرة: ص٦٣) قال: إنّ جماعة من أهل المدينة في سنة ٦٢ هجرية دخلوا الشام وشاهدوا جرائم يزيد وأعماله القبيحة وعرفوا كفره وإلحاده فرجعوا

➲ إلى المدينة المنوّرة وأخبروا أهلها بكلّ ما رووا فشهدوا على أنّه يشرب الخمر علناً ويدع الصلاة، فقال عبدالله بن حنظلة غسيل الملائكة: أيّها الناس قد قمنا من الشام من عند يزيد وهو رجل لا دين له ينكح الأُمهات والأخوات ويشرب الخمر ويدع الصلاة....

وروى صاحب الأغاني وقال: كان يزيد بن معاوية أوّل من سنّ الملاهي في الإسلام من الخلفاء، وآوى المغنين وأظهر الفتك وشرب الخمر، وكان ينادم عليها سرجون النصراني مولاه، والأخطل ـ الشاعر النصراني ـ وكان يأتيه من المغنين سائب خاثر فيقيم عنده فيخلع عليه... (الأغاني ج١٦: ص٦٨).

وقال المسعودي: وغلب على أصحاب يزيد وعماله ما كان يفعله من الفسوق، وفي أيامه ظهر الغناء بمكّة والمدينة، واستعملت الملاهي وأظهر الناس شرب الشراب، وكان له قرد يكنّى بأبي قيس يحضره مجلس منادمته، ويطرح له متكأ، وكان قرداً خبيثاً، وكان يحمله على أتان وحشية وقد ربضت وذللت لذلك بسرج ولجام، ويسابق بها الخيل يوم الحلبة فجاء في بعض الأيام سابقاً، فتناول القصبة ودخل الحجرة قبل الخيل، وعلى أبي قبيس قباء من الحرير الأحمر والأصفر مشمر وعلى رأسه قلنسوة من الحرير ذات الألوان بشقائق، وعلى الأتان سرج من الحرير الأحمر منقوش ملمع بأنواع من الألوان... (مروج الذهب ج٢: ٦٧ ـ ٦٨).

وروى البلاذري قصة هذا القرد، وقال: كان ليزيد بن معاوية قرد يجعله بين يديه ويكنّيه أبا قيس ويقول: هذا شيخ بني إسرائيل أصاب خطيئة فمسخ وكان يسقيه النبيذ ويضحك ممّا يصنع وكان يحمله على أتان وحشية ويرسلها مع الخيل فيسبقها، فحمله يوماً وجعل يقول:

تمسك أبا قيس بفضل عنانها ... فليس عليها إن سقطت ضمان

ألا من رأى القرد الذي سبقت به ... جياد أمير المؤمنين أتان

(انظر أنساب الأشراف ج٤: ص١ ـ ٢).

وقال ابن كثير: اشتهر يزيد بالمعازف وشرب الخمور والغناء والصيد واتخاذ القيان والكلاب والنطاح بين الأكباش والدباب والقرود وما من يوم إلّا ويصبح فيه مخموراً: وكان يشد القرد على فرس مسرجة بحبال ويسوق به ويلبس القرد قلانس الذهب وكذلك الغلمان، ➲

يلزم منه كون ذلك من دين المسلمين؟ وهل منصف متديّن يذّم وينتقص مشنعاً على أهل الحقّ بما قد صدر من الجهلة الفسقة من المحرمات، وجعلها من شعارهم(١).

وكان يسابق بين الخيل، وكان إذا مات القرد حزن عليه، وقيل: إنّ سبب موته أنّه حمل قردة وجعل ينقزها فعضته... (تاريخ ابن كثير ج٨: ص٤٣٦).

وقال ابن حبان: وتوفي يزيد بن معاوية بحوارين قرية من قرى دمشق لأربع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأوّل سنة أربع وستين، وهو يومئذٍ ابن ثمان وثلاثين، وقد قيل: إن يزيد بن معاوية سكر ليلة وقام يرقص فسقط على رأسه وتناثر دماغه فمات... (الثقات لابن حبان ج٢: ص٣١٤).

فكان هذا شيئاً يسيراً من سيرة يزيد التي مات عليها، وهذه السيرة لايرضى به أحد من المسلمين، وسيأتي تفصيل البحث حول سيرة بني أُمية عموماً ومعاوية وابنه يزيد خصوصاً في محلّه إن شاء الله تعالى، والسؤال الذي وجّهه المصنّف رحمه الله إلى علماء أهل السنّة والمدافعين عن ابن تيمية هو أنّه: هل أنّ ابن تيمية يعترف بأنّ يزيد بن معاوية الذي ادعى الخلافة وكان متسلّطاً على رقاب الناس وهذا سيرته؟ وإذا اعترف بها هل يعترف بأنّه على مبنى اعتقاده أنّ يزيد يكون خليفته؟ وإذا كان الأمر كذلك فيلزم عليه أن يتمسّك بسنّته؟

وبعد ذلك هل يتوقّع ممن هو تابع ليزيد بن معاوية أكثر من ذلك؟!!!! فلاحظ.

(١) وملخّص الكلام إنّا لا ننكر أنّ ارتكاب أي من المعاصي لايجوز، ولكن عدم ذلك لايختص بالذكريات والمراسم المأتم والاحتفالات، بل حرمتها مطلقة، ولا يلزم من تحريمها تحريم إقامة الذكريات والمأتم، بل يمكن أن تكون هذه المراسم محكومة بالحلية وتلك بالحرمة، ولا ملازمة بينهما؛ إذ يمكن إقامة الذكريات من دون تعرض للمعاصي إطلاقاً كما هو معلوم ومشاهد في ذكر مأتم مولانا أبي عبدالله الحسين عليه السلام، وقد كانت هذه المراسم معهودة من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل استشهاده عليه السلام، وهناك روايات كثيرة تدلّ على المقام انظر كتاب سيرتنا وسنّتنا للعلاّمة الأميني ـ رضوان الله تعالى عليه ـ فإنّه قد جمع فيه الروايات الواردة عن طرق أهل السنّة والجماعة بأسانيد صحيحة عندهم، مضافاً إلى أنّه إذا قلنا: إن

أما علم صاحب المنهاج، أما درىٰ، أما فهم من أخبار اثني عشرية الشيعة وسيرة علمائهم وذوي التقوى من متابعيهم! كون المندوب إليه المثوب عليه من جهة ترتيب المأتم هو بكاؤهم وتباكيهم ولطمهم على ريحانة خير الرسل ﷺ لشدّة عظم مصيبته؛ لعدم جريان نظيرها في العالم ومن هذه الجهة[1]، روى في

عمل السلف حجة وإن لم يكن المعصوم داخلاً فيهم بل وحتىٰ كفاية عمل عمر بن العزيز وأمثاله حسب ما يدعون، فالصحابة والتابعين كانوا ينعقدون هذه الإجتماعات، وكان لهم المراثي والذكريات والاحتفالات، فإذا كان عملهم حجة وتشريعاً متبعاً، فيلزم على الخصم العمل بها إلّا يستثني في موارده كما جوزوه في غير مأتم الحسين عليه السلام، فكذلك يلزم عليهم القول بجوازه في ذكر استشهاد الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام.

(١) من الواجب على المسلمين وحملة الكتاب والسنّة التأسي بنبيها ﷺ، وهو الأُسوة والقدوة فإنّه ﷺ كان يتأذى من بكاء الحسين عليه السلام فقد أخرج الطبراني في معجمه الكبير بسنده عن يزيد بن أبي زياد قال: خرج النبي ﷺ من بيت عائشة فمرّ على فاطمة، فسمع حسيناً يبكي ـ رضي الله عنه ـ فقال ﷺ: «ألم تعلمي أنّ بكاؤه يؤذيني» (المعجم الكبير ج٣: ص١١٦ ح ٢٨٤٧).

فتراه يتأذى من بكاء ريحانته، فما ظنّك به ﷺ إذا وجده قتيلاً بالقتل الذريع، مرمّلاً بالدماء، مقطّع الأعضاء، مجدّلاً على الرمضاء، مكبوباً على الثرىٰ، معفّر الخدين، دامي الوريدين، محزوز الرأس من القفا، مسلوب العمامة والرداء، سفت الريح عليه السفا والعفا.

وما ظنّك به ﷺ لمّا رآه مذبوحاً عطشاناً ظامياً وحيداً غريباً، تفتت كبده عن الظماء، ورضّت أعضاؤه بحوافر الخيول. آه وألف آه ياأسفي عليه ويالهفتاه، فكان ﷺ طول حياته الشريف محزوناً ومغموماً بما أخبره جبرئيل عن مقتل ولده الحسين عليه السلام حتى قضى كاسف البال حليف الشجا والأسى، وقد روي عنه ﷺ أنّه ما وجد بعد ذلك ضاحكاً حتى توفي كما أخرجه الحاكم في المستدرك ج٤: ص٤٨٠.

وحقيق على كلّ مسلم أن يستن بسنّته وأنّ يدوم متوجعاً ومتفجعاً بالمصاب الفادح، ويكون البكاء والعويل على بضعة النبي ﷺ سرمداً إلى يوم القيامة، وقد جاء في الأخبار:

ذخائر العقبى عن مسند إمامه أحمد، عن الربيع بن المنذر عن أبيه قال: كان الحسين بن علي عليه السلام يقول: «من دمعت عيناه فينا دمعة أو قطرت قطرة بوّأه [أتاه] الله الجنة»[١] انتهى.

فانظر ياحبيبي إلى هذه المثوبة العظيمة، والرحمة الجسيمة والنعمة لمستديمة والموهبة السجيمة، وتدبّر في رفعة شأنها، وشرف محلّها ولطف نهايتها وداوم على فعل ما يوجب حصولها، وهل مسلم يرغب عن تحصيل هذه المنزلة وعن الحرص عن المزيد منها، وهي شعار ذوي العلم والتقى من اثني عشرية الشيعة، طبقة بعد طبقة إلى اليوم، وبعده فالمأتم قد تأسّست لهذه الغاية العظمى والمحنة الكبرى، دون ما يفعله الجهلة من هذه الخصلة وغيرها من المحرّمات، وهل ينقص من هذه المثوبة اليتيمة والدرة الثمينة مضى سنين متطاولة من موت المحزون عليه الذي تتمنىٰ النفوس الشهادة بين يديه، فهذه درجة الباكي عليه[٢]،

أنّ حول قبر الحسين عليه السلام سبعين ألف شعثاً غبراً يكون يزورون قبر الحسين عليه السلام. (انظر ذخائر العقبى: ص١٥١، كامل الزيارات: ص٤٨١ ح٧٣٥) أو سبعين ألف ملك (وسائل الشيعة ج١٠: ص٣٢٩، ب ٣٧ من المزار، ح ٣٢).

وغيرها من الروايات وكلّها تدلّ بوضوح على أنّ أمد الحزن والبكاء على الإمام الحسين عليه السلام من السنن التي يلزم دوامها إلى يوم القيامة؛ لأنّ الرزية رزية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ورد في الأخبار الصحيحة أنّه تحشر الصديقة الطاهرة يوم القيامة ومعها ثياب مصبوغة بدم الحسين عليه السلام، فتعلّق بقائمة من قوائم العرش وتقول: يا جبار احكم بيني وبين قاتل ولدي، فيحكم بينهما ورب الكعبة (مسند زيد بن علي: ص٤٦٠).

(١) ذخائر العقبى: ص١٩.

(٢) لقد وردت نصوص في فضل البكاء على الإمام الحسين عليه السلام بأنّه ما من عين بكت على الحسين عليه السلام إلّا وقد أحبها الله ورسوله (انظر كامل الزيارات: ص١٦٨). وما من عبد يحشر

فما منزلة المستشهد بين يديه، والمنصف يعلم بأنّه لو فرض شرعية ما يفعله الجهلة من الشيعة بالنسبة إلى الحسين عليه السلام، فليس لمن تسمّى بأهل السنّة

➲ يوم القيامة وعيناه باكيتان إلّا عين بكت على الإمام الحسين عليه السلام. وفي رواية قال دعبل الخزاعي: دخلت على مولاي علي بن موسى الرضا عليه السلام في مثل هذه الأيام فرأيته جالساً جلسة الحزين الكئيب وأصحابه من حوله، فلمّا رآني مقبلاً قال: «مرحباً بك يا دعبل، مرحباً بناصرنا بيده ولسانه»، ثمّ إنّه وسّع لي في مجلسه وأجلسني إلى جانبه، ثمّ قال لي: «يادعبل أحب أن تنشدني شعراً، فإنّ هذه الأيام أيام حزن كانت علينا أهل البيت، وأيام سرور كانت على أعدائنا، يادعبل من بكى أو أبكى على مصابنا ولو واحداً كان أجره على الله، يادعبل من ذرفت عيناه وبكى لمصابنا حشره الله معنا في زمرتنا، يادعبل من بكى على مصاب جدّي الحسين عليه السلام غفر الله ذنوبه ألبتة» (مستدرك الوسائل ج ١٠: ص٢٨٦، ح ٢).

وفي رواية أُخرى قال صالح بن عقبة أنّه قال أبو عبدالله الصادق عليه السلام: «من أنشد في الحسين بيتاً من شعر فبكى وأبكى عشرة فله ولهم الجنة، وأنشد في الحسين بيتاً فبكى وأبكى تسعة فله ولهم الجنة، فلم يزل حتى قال: ومن أنشد في الحسين بيتاً فبكى أو تباكى فله الجنة» (بحار الأنوار ج ٤٤: ص٢٨٩، ح٢٩). وفي رواية عن ذرية خادمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم عاشوراء دعا مراضع الحسين ويقول لهن: «تسقون شيئاً مراً» (ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ج ٢: ص ٣٣٠ ح ٩٦٤). إلى غير ذلك من الروايات. وقد أفرد جماعة من العلماء والحفاظ كتاباً في هذه الروايات منهم: الحافظ محمد بن معين بن محمد أمين السندي الحنفي المتوفى سنة ١١٦١ هـ، وقد صنّف كتابه الموسوم بقرّة العين في البكاء على الحسين، وذكر فيه الروايات، وأثبت فيه فضل البكاء على الإمام الحسين عليه السلام وندب إقامة تعزيته والحداد عليه وأنّ جده الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم لو كان حيّاً لأعلن الحداد وإقامة التعزية وبكى عليه، وأنّ إقامة العزاء لايختص بالشيعة.... انظر كتاب الدعوة الحسنية الى مواهب الله السنّية في إثبات استحباب البكاء على الحسين عليه السلام ألّفه العلّامة الشيخ محمد باقر الهمداني المتوفى سنة ١٣٣٣، وقد أثبت فيه استحباب البكاء على الإمام الحسين عليه السلام بمقتضى قواعد وموازين شرعية لدى أهل السنّة والجماعة. وكتاب نور العين في شرح حكمة العين لمحمد بن أحمد الحميري. وكتاب نور العينين في تعزية الحسين لميرزا أبي القاسم الزنجاني المتوفى سنة ١٢٩٢، الى غير ذلك من الكتب.

ذمهم على ذلك، فإنّ الذم يتوجه على فاعل المنكر بعد علمه بأنّه منكر، وليس لهم دليل حجّة على الشيعة يدلّ على تحريم ذلك عليهم؛ لما بيناه سابقاً.

فعلم عدم إنصافه في تشنيعه على الشيعة في هذه المسألة، وغيرها من المسائل المختلف فيها بين فرق المسلمين، فعلى زعمه إمامهم مالك قد فعل المنكر من حيث إسباله في الصلاة[١]، وإباحته لحم الكلب وحكمه بطهارته[٢]، وغير ذلك من حيث مخالفته في هذه وغيرها لذوي مذهب من قال بإمامة الثلاثة، وحال أبي حنيفة وغيره فيما قد تفرّد به عن غيره حاله[٣].

---

(١) الظاهر أنّ المقصود بالإسبال هو إرخاء الإزار أو القميص إلى الكعبين حتى يغطي الكعبين، فإنّ فتاوى علماء أهل السنّة تخالف فتوى المالكي؛ إذ المالكي قد افتى بعدم حرمته. (انظر مواهب الخليل للحطاب الرعيني م/٩٥٤ ج١: ص٣٨٩) وهو فقه مالكي.

وقال النووي: إنّ الإسبال يكون في الإزار والقميص والعمامة وأنّه لا يجوز إسباله تحت الكعبين إن كان للخيلاء، فإن كان لغيرها فهو مكروه... (شرح مسلم ج ١٤: ص ٦٢). وقال في المجموع: الإسبال في العمامة هو إرسال طرفها إرسالاً فاحشاً كإسبال الثوب [يحرم] لحديث ابن عمر... (المجموع ج ٤: ص ٤٥٧).

(٢) إنّ المالكية لهم في الكلب قولان، قول بالكراهية، وقول بالتحريم، وذكروا أنّ الذي يحرم من أكل الخنزير والكلب هو ما زال حياته منهما بغير ذبح شرعي وأمّا مع الذبح الشرعي فيجوز مع الكراهة. (انظر الفقه على المذاهب الاربعة ج٢: ص٥ ط الحضارة الشرقية بمصر) وقال محي الدين النووي في المجموع: فرع لحم الكلب حرام عندنا وبه قالت الأئمة بأسرها إلّا رواية عن مالك... (المجموع ج٩: ص٨).

(٣) وحسبك ما قاله الزمخشري من أبيات في الآراء الفاسدة والفتاوى الباطلة لرؤساء المذاهب الأربعة وهي مشهورة قد ذكر في ترجمة جارالله الزمخشري في آخر تفسيره الكشاف ج٣: ص٣٠١ وهي قوله:

إذا سألوا عن مذهبي لم أبح به ... وأكتمه، كتمانه لي أسلم

⇐

وليس فعل الجهلة في المآتم بأعظم مما يفعله أهل العلم والفضل والديانة ممن تسمى بأهل السنة، من ضرب الدفوف والتصفيق، والرقص، والتغني، وما ينجر إليه حالهم من الزعقات الموحشة والوثبات الخطرة المدهشة وغير ذلك(١)

فإن حنفياً قلت، قالوا بانني أُبيح الطلاّ وهو الشراب المحرّم
وإن مالكياً قلت، قالوا بانني ابيح لهم أكل الكلاب وهم هم
وإن شافعياً قلت قالوا بانني ابيح نكاح البنت والبنت تحرم
وإن حنبلياً قلت قالوا بانني ثقيل حلولي بغيض مجسّم
وان قلت من أهل الحديث وحزبه يقولون تيس ليس يدري ويفهم
تعجبت من هذا الزمان وأهله فما أحد من ألسن الناس يسلم
وأخرني دهري وقدّم معشراً على أنّهم لايعلمون وأعلم

فترى هذا العالم المفسّر يخجل ان ينسب نفسه إلى أحد المذاهب الأربعة لوجود تلك الآراء الفاسدة والفتاوى الباطلة فيها.

(١) لاشك أن الباحث الخبير لو راجع المجلد الثاني من كتاب إحياء العلوم للغزالي وغيره ممن سلك مسلك الصوفية منه أهل السنة والجماعة فيجد فيه أن عباداتهم يكون بالرقص والتصفيق والغناء، بل وفيه: أنّ النظر إلى الوجه الجميل من الأمرد والنساء في حالة الرقص من أهم تلك العبادات ويقولون: إنّ تلك الصفة هي من صفات الله قد حلّ فينا حلولاً، فيعانقون صاحب الوجه الحسن ويقبّلونه، ويعتبرون ذلك من أفضل العبادات فيقيسون حب الروحي بالحبّ الحسي، فإذا استولى الحب أدهش عن إدراك الألم، ويذكرون أنّ رجلاً كان له في جاره جارية يحبها غاية الحب فاعتلت الجارية، وكان الرجل يعلّلها فنصب القدر يوماً ليصلح لها طعاماً، وكان يسوط ما في القدر بملعقة في يده؛ إذ أتت الجارية وقالت الجارية: آه، فدهش الرجل وسقطت الملعقة من يده وجعل يحرك مافي القدر بيده حتى تساقط لحم أصابعه وهو لايحس.

أقول: إنّ هذا وأمثاله ممّا ذكروه في مسألة الحب، وقد خلطوا بين الحب النفسي وحب الحسّي. ولايخفى على الخبير بأنّهما على طرفي النقيض؛ لأنّ الحب الحسّي يؤدي إلى

ممّا يعجز عن بيانه القلم واللسان والعلم به وبهيئاته مفتقر إلى المشاهدة بالعيان، وهو بأجمعه عندهم محرّم على ما نقله صاحب المستطرف عن القرطبي عن أربعة أئمتهم[١].

وأمّا جهلة الشيعة فيزعمون رجحان ما يفعلونه بأنفسهم على [الإمام] الحسين عليه السلام ويرون كونهم مقصّرين فيما يصدر منهم من لطم الوجوه، وخمشها وضرب الصدور، والظهور بالحجر والحديد الموذية المجرية للدم وغير ذلك، ومن ينهاهم عن ذلك يسخرون به، فأين من تعمّد لفعل المحرّمات بعد علمه بتحريمها ممّن لم يعتقد حرمتها[٢]، بل بنائه على كونها عبادة عظيمة من حيث

الفواحش والفساد الأخلاقي والاجتماعي، فهم يتبعون أهواءهم بلا مراعاة للأحكام الشرعية، ولذلك ترى في جميع معتقداتهم ليس لهم سوىٰ الادعاءات من دون دليل ولا برهان. وأمّا الحب النفسي فهو وسيلة الاتباع والقرب كما قال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾ (سورة آل عمران: ٣١). فالآية تقول: بأنّ من يدعي حبّ الله فعليه اتباع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والاستجابة له. فلاشك أنّ الحب الحقيقي له آثار، ومن آثاره انجذاب المحب نحو المحبوب والسعي في تحقيق طلباته، فحب الإنسان ربّه يستلزم الإيمان به والتصديق لما جاء من قبله، فهذا حقيقة الحبّ الذي علمنا به القرآن.

(١) انظر المستطرف في كلّ فن مستطرف لأبي الفتح الأبشيهي: ص١٠٥ (باب ما جاء في التيقّظ والتبصّر في الأُمور، مادة «عجل»).

(٢) ولعلّ فعلهم في المأتم الحسينية ممّا يوجب الجراحة في الجسم يكون مستنداً إلى بعض الروايات كرواية إبراهيم بن أبي محمود قال: قال الرضا عليه السلام: «إنّ يوم الحسين أقرح جفوننا وأسبل دموعنا» (الأمالي للشيخ الصدوق: ص١٠٩ ح ١٩٩). وهذه تدلّ على استمرار بكائهم عليهم السلام في مدة طويلة حتى يحصل من بذلك القرح في جفونهم، وهذا لايكون مبالغة في القول؛ إذ الشيعة تعتقد بأنّ المعصوم ليس في كلامه مبالغة، فإنّ المبالغة فيه جهة خلاف الواقع، فيعرف أنّ الإمام عليه السلام كان يبكي على الحسين عليه السلام بحيث يقرح أجفانه. وكذلك ما

توغّله بالجهل، وممّا بيناه عُلم كون محض أفضلية إمام من إمام غير موجبة إقامة مأتم على الفاضل، فإنّ المعيار في المطالب الشرعية على الدليل الشرعي، ولم يرد دليل شرعي في مثوبة الباكي على غير الحسين عليه السلام بمثل مثوبة الباكي عليه بعد معلوميّة كون الفاضل مثل علي عليه السلام والمفضول مثل الحسين عليهما السلام مقتولين ظلماً، والمنصف يعلم الفرق بين المصيبتين والظلمين بنفس نظره إلى القصتين[1]. ولقد

ورد عن مولانا الحجة ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ في زيارة الناحية المقدسة الذي يخاطب فيها جده الإمام الحسين عليه السلام ويقول: «لأندبنك صباحاً ومساءً ولأبكين عليك بدل الدموع دماً». (بحار الأنوار ج٩٨: ص٢٣٨).

ويظهر للمتأمّل البصير جلياً أنّ بكاءه عليه السلام يكون مستمراً على جده الغريب في الليل والنهار، ولا يفترغه حتى يظهر وينتقم من قتلته وأبناءهم الأشرار الفجار بعد ما يأذن الله له بذلك لإقامة الحق وإماتة الباطل، وأنّه ليذكر تلك المصائب التي مرت على جده وأهل بيته وكلّها نصب عينه، فإنّ معنى ندب الفقيد هو البكاء عليه وعدّ محاسنه. وقوله عليه السلام: «لأبكين عليك بدل الدموع دماً» بمعنى استمرار البكاء منه على الإمام الحسين عليه السلام؛ بحيث قد أوجب خروج الدم من عينيه بدل الدموع، وكما تقدم أنّه ليس ذلك مبالغة منه؛ لأنّه لايصح المبالغة من المعصوم بناء على مذهبنا، وإذا كان هذا حال إمام العصر أرواحنا له الفداء فبالجدير للمسلم الغيور المنتظر لدولته أن يتبعه ويساعده على ذلك ويقتدي بفعله ويفعل ما يوجب جرح الأجسام من كثرة البكاء والصراخ والعويل على الإمام الحسين عليه السلام. ومن الواضح لدى الخبير أنّ الجروح في العين والجفون في المقام لمّا كان جائزاً عند المعصوم فيجوز في سائر الأعضاء من البدن أيضاً؛ لعدم الخصوصية فيهما بناء على ما ذكر، فلا إشكال في تسرية الحكم بالجواز في سائر أعضاء البدن. فلاحظ.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنام بنصف النهار أشعث أغبر معه قارورة فيها دم يلتقطه أو يتبع فيها شيئاً، قال: قلت: يا رسول الله ما هذا؟ قال: «دم الحسين وأصحابه» لم أزل أتبعه منذ يوم قال، فحفظنا ذلك اليوم فوجدنا مثل ذلك اليوم. (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢٤٢). وأخرجه الحاكم في

صدر من آيات الله سبحانه التي دلّت على شدّة عظم مصيبة الحسين عليه السلام ما لم يصدر في قتل غيره ومظلوميته، ويأتي التعرّض لشيء من ذلك.

وأمّا مسألة مفضولية الحسين عليه السلام بالنسبة إلى غيره من الرسل، ومسألة وجود المهدي ـ عجل الله فرجه ـ ومسألة مظلومية عثمان، إلى غير ذلك ممّا تعرّض له هنا يأتي بيان فساد جميعه فيما بعد.

تنبيه: غير خفي على المنصف العارف عدم إنصاف صاحب منهاج السنّة وشدة غشه للغفلة في المسائل التي تقدّم بيان جُلّها في هذين الفصلين من حيث قياسه للشيعة فيها على اليهود، حتى ينفر قلوب الغفلة عنهم ويجعلهم هم واليهود متفقين في المذهب، وهذه ليست سيرة عالم متديّن يخاف الله سبحانه ويرتجي مغفرته ورحمته، ويرشد إلى الدين الحقّ عباده، وليقل له المنصف ولمادحي ردّه

⮐ المستدرك وقال: هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج ٤: ص٢٩٨).

وأخرج الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد عن أم سلمة قالت: كان الحسن والحسين [عليهما السلام] يلعبان بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي فنزل جبرئيل فقال: يا محمد إنّ أُمتك تقتل ابنك هذا من بعدك، وأومأ بيده الى الحسين [عليه السلام] فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضمّه إلى صدره، ثمّ قال: «يا أُم سلمة وديعة عندك هذه التربة»، فشمّها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال: «ويح كرب وبلاء»، قالت وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا أُم سلمة إذا تحوّلت هذه التربة دماً فاعلمي أنّ ابني قد قتل»، قالت: فجعلتها في قارورة ثمّ جعلت انظر إليها كلّ يوم، وكانت تقول: أنّ يوماً تحوّلين دماً ليوم عظيم. (مجمع الزوائد ج٩: ص١٨٩). وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج٣: ص١٠٨ ح٢٨١٧، وغيرها من الروايات التي سوف نذكرها إن شاء الله تعالى، فالباحث الخبير لو لاحظ الروايات الواردة في كتب الفريقين يجد بوضوح أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد اهتمّ بالحزن على قتل الحسين عليه السلام اهتماماً شديداً بحيث لم يفعل مثله لغيره والشيعة قد تأسّوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحزن على الامام الحسين عليه السلام، فلاحظ.

على الشيعة وللمفتخرين به: أي دليل دلّ على فساد جميع ما تعتقده اليهود والنصارىٰ حتى يلزم من ذلك فساد مسائل الشيعة المطابقة لما تعتقده اليهود؟

أما علم من تسمّى بأهل السنّة من نصوص الفرقان العظيم والسنّة، وضرورة الدين بوجوب المشاركة والمشابهة لليهود والنصارىٰ في مسائل جمّة؟! فإنّهم معتقدون بنبوّة موسىٰ وهارون وإبراهيم ونوح وشعيب وهود وصالح وآدم وغيرهم من رسل الله صلّى الله على نبينا وآله وعليهم السلام، بل ويوحدون الله ويحلّلون جملة ممّا قد حلّله، ويحرّمون جملة ممّا حرّمه، وفي نبذة من ذلك قد شاركهم وشابههم المسلمون في حلية الغنم والبقر والجمال والحنطة والشعير والتمر والعنب، إلى غير ذلك من لحوم الطيور والحبوب وغيرها... وهذه المشابهة بالضرورة غير قاضية بنقص في المسلمين، فانّ شريعة المسلمين قد طابقت شريعة موسى وعيسى في عدّة مسائل.

نعم النقص والذم والعار تتوجّه إلى من خالف الدليل الشرعي الثابت عنده حسب ما نبين نبذة من ذلك في الفصل الثالث.

ولو فرض مازعمه حقاً فأهل السنّة مشابهون لليهود والنصارى والمجوس في كثير من أحكامهم، وهي المسائل التي نبّهنا عليها هنا وغيرها[1].

---

(١) إنّ الذي يبدو من تاريخ اليهود مضافاً إلى ما أخبر عنهم القرآن هو أنّ هؤلاء كانوا يقفون أمام الدعوة التي تهدد مصالحهم ويواجهونها مواجهة شديدة ويرتكبوا لدفعها ألواناً من الجرائم والموبقات. فلو عمل اليهود بما جاء في التوراة لأقروا بنبوّة نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن عمد جمع من علمائهم إلى تغيير صفات النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التوراة من أجل صيانة مصالحهم واستمرار الأموال التي كانت تنفق عليهم سنوياً من جهلة اليهود، وعندما ظهر نبي الإسلام جعلوا يموّهوا على الأُميين الذين كانوا قد سمعوا من قبل بصفات نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم، فمتى

⟵

➲ ما سألوا عن هذا النبي الجديد قرأوا لهم الآيات المحرّفة من التوراة لإقناعهم بهذه الطريقة.

ولو عمل اليهود وغيرهم من اتباع الأديان السماوية بما جاء في كتبهم لآمنوا حتماً بنبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ بشارات الظهور وعلائم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصفاته مذكورة في الكتب السماوية.

وهذه الظاهرة من الانحراف مشهودة في اتباع مدرسة الخلفاء من أهل السنّة والجماعة؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر وأوصىٰ أُمته بالتمسّك بالقرآن وعترته الطاهرة، وقال: «ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٤ و ص١٧ و ص٢٦. و ج٦: ص١٤. والمستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٠٩).

وقد أخرجه مسلم في صحيحه ج٧: ص١٣٢ كتاب فضائل الصحابة باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، إلاّ أنّه أبتر الحديث وخان في النقل، ولم يذكر قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فانّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»؛ لأنّ نفس هذا الحديث الذي رواه مسلم عن يزيد بن حيان قد رواه أحمد بن حنبل في مسنده ج٤: ص٣٦٦ ـ ٣٦٧، مثل ماروواه مسلم طابق النعل بالنعل، إلاّ أنّه ذكر في آخره: أنّه قال يزيد بن حيان حدّثنا زيد بن أرقم في مجلسه ذلك قال: بعث إليّ عبيدالله بن زياد فأتيته، فقال: ما أحاديث تحدثها وترويها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نجدها في كتاب الله تحدث، أنّ له حوضاً في الجنة.

قال: حدّثناه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووعدناه، قال: كذبت، ولكنك شيخ قد خرفت، قال: إنّي سمعته أُذناي ووعاه قلبي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من جهنم وما كذبت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أقول: ولنا في محلّه كلام حول هذه الفقره من الحديث سيأتي ذكره في محلّه إن شاء الله تعالى، وخلاصته: أنّ قضية الحوض المناسب لحديث الثقلين هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فلم يذكر مسلم في صحيحه هذا الذيل لئلّا يطلع الباحث المنصف عن مقصود الحوض الذي جاء في الحديث، وعلى كلّ حال فإنّ أتباع مدرسة الخلفاء مع اعترافهم بصحّة الحديث ونقله عن نيف وعشرين صحابياً قد أعرضوا عنه ولم يتمسّكوا به؛ ➲

فتبيّن كون المشابهة المضرّة هي ما خالفت الدليل الشرعي، وحينئذٍ فالمعيار في معرفة الحقّ وتمييزه عن الباطل هو البرهان الشرعي، فما دلّ عليه حقّ ولو شابه ما عليه اليهود والنصارى مثل ما مثلنا به من لحوم الغنم وغيرها، وما خالفه فهو باطل، ولو لم يشابه ما يعتقده اليهود والنصارى.

ثالثها: في بيان عدّة مسائل شرعية قد خالف فيها من تسمّى بأهل السنّة للشريعة بعد قيام الحجّة الشرعيّة فيها عليهم، فخالفوها عن علم وعمد.

منها: ما نقله النووي في منهاجه، وصاحب المواقف وشارحه عن أهل مذهبهم، جميعهم من تجويزهم للنبي ﷺ أن يجتهد في المسائل الشرعيّة(١).

لأنّ مدلول الحديث لزوم رفض جميع السلطات الحاكمة بعد النبي ﷺ إلّا سلطة القرآن والعترة الطاهرة معاً، والعترة هم أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وقد أورثهم علم الكتاب بعد أن أصطفاهم وعلّمهم رسول الله ﷺ كلّ ما يحتاجه الناس ودلّهم عليهم بقوله ﷺ: «إنّ مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق». (انظر المستدرك على الصحيحين للحاكم ج٢: ص٣٤٣. وج٣: ص١٥١. والجامع الصغير للسيوطي ج١: ص٣٧٣. والمعارف لابن قتيبة: ص٢٥٢. والصواعق المحرقة: ص١٥٢). قال ابن حجر في صواعقه: ووجه تشبيههم بالسفينة أنّ من أحبّهم وعظمهم شكرا لنعمة مشرفهم وأخذ بهدى علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلّف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم وهلك في مفاوز الطغيان (الصواعق المحرقة: ص١٥١).

وبهذا يتبيّن لنا بوضوح تام أنّ أهل السنّة والجماعة قد أطاعوا كبراءهم من أهل السقيفة وغيرهم، فأضلوهم السبيل في ظلمات يعمهون، وأغرقوا في بحر كفر النعم، وأهلكوا في مفاوز الطغيان كما فعل من قبلهم اليهود والنصارى وسببوا ضلالة أُمتهم، فكان طاعة خلفاء السقيفة موجبة للإعراض عن حديث الثقلين. وفي النتيجة أنّ الأُمة وقعت في الانحراف والضلال كما لايخفى على أحد.

(١) انظر منهاج الطالبين وعمدة المفتين: ص٣٣٦. وكتاب المواقف: ص٥١٢. وشرح

وذلك مناف لما نزل به الفرقان العظيم ممّا دلّ على حصر نطقه بالوحي[١]، ومن وجوب الحكم عليه بما يريه الله سبحانه[٢]، ومن تنزيل الكتاب الذي فيه تبيان كلّ شيء عليه[٣] ومن تنزيل الذكر عليه ليبين للناس ما نزل اليهم[٤]. إلى غير ذلك، فهل بقي شيء لم يبيّن له الله حكمه حتى يجتهد فيه بنظره[٥].

المواقف٣: ص٦٢. والفتح الباري لابن حجر ج٦: ص١٧٦. وج ١١: ص١٧٣. وج ١٣: ص١٤٧ وص ٢٦٣ و ص٢٩١. وعمدة القاري في شرح البخاري ج١: ص٢٠٧. وكتاب الاجتهاد لإمام الحرمين الجويني: ص٧٩. والبرهان في أُصول الفقه للجويني ج٢: ص٨٨٨. والمنخول في تعليقات الأُصول للغزالي: ص٢٩٤ و ص٤٦٨. وتفسير القرطبي ج١٨: ص٩. وشرح النووي على صحيح مسلم ج٥: ص٩. ج٦: ص١٠١. وشرح السيوطي لسنن النسائي ج١: ص٢٤٢. والأحكام في أُصول الأحكام لأبي الحسن الآمدي ج٤: ص١٨٠. والمستصفى في علم الأُصول للغزالي: ص٩٨. والمعتمد في أُصول الفقه لأبي الحسين بن الطيب ج٢: ص٢١٠. والمنثور في القواعد لأبي عبدالله الزرشكي ج١: ص٢٦٤. وغير ذلك.

(١) قال الله تعالى: ﴿ماينطق عن الهوى إن هو إلّا وحي يوحى﴾ سورة النجم: ٣ ـ ٤.

(٢) قال الله تعالىٰ: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ سورة النساء: ١٠٥.

(٣) قال الله تعالىٰ: ﴿نزلنا إليك الكتاب تبياناً لكلّ شيء﴾ سورة النحل: ٨٩.

(٤) قال الله تعالىٰ: (وانزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) سورة النحل: ٤٣.

(٥) لا شك أنّ الأنبياء قد بعثوا لهداية الناس إلى المعارف العليا الراجعة إلى المبدأ والمعاد، وما يضمن سعادتهم في حياتهم الدنيوية والأُخروية بالعمل بالأحكام الشرعيّة، ولأجل تحقق تلك الغاية يشترط أن يكون النبي على كمال المعرفة بتلك المعارف والأحكام معرفةً لا جهل فيها ولا شك ولا شبهة.

ودع ما ذكره أبناء أهل السنّة والجماعة فإنّهم يقولون: إنّ بعض مسائل الدين اجتهادية حتى عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكروه في تصحيح تحريم المتعتين اللّتين حرّمهما عمر بن الخطاب تجاه تحليل النبي لهما، فإنّهم يعتقدون أنّ مخالفة المجتهد لغيره في المسائل

وقد ثبت عندهم سنن صحيحة دلّت على لزومه الصمت فيما سُئل عنه من المسائل ولم ينزل فيها وحي قبل ذلك إليه[(١)].

➲ الاجتهادية ليس ببدع (انظر شرح التجريد للقوشجي: ٤٨٤).

ويرد عليهم أوّلاً: أنّ النصوص القرآنية قد تضافرت على أنّ ما يحكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وحي إلهي لايتطرق إليه السهو والخطأ كما أشار إليها المصنّف رحمه الله ضمن ذكر آيات في المقام، فإنّ كل ذلك يكشف عن أنّ كلّ ما يؤديه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤديه من تلقاء نفسه ولا دخالة فكره وشعوره فيه، وإنّما هو إفاضة من رب العالمين إلى قلبه الطاهر ولوح عقله الكُمل ليؤديه إلى الأُمة بلا تصرف ولا تدخّل.

وثانياً: أنّ الاجتهاد عبارة عن استفراغ الوسع في فهم حكم الله تعالىٰ من الكتاب والسنّة، والسنة هي عبارة عن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وتقريره، فإذا كانت الحجّة هي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وطريقته المثلىٰ وسيرته الحسنة فما معنى اجتهاده صلى الله عليه وآله وسلم في طريقته وسيرته قوله؟!!! وإذا كان هذا معنى الاجتهاد فما معنى مخالفة الحجّة باسم الاجتهاد؟ إن هو إلّا اجتهاد في مقابل الوحي وهو ساقط قطعاً، فلاحظ.

(١) فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده باسناده عن يعلى بن أُمية أنّه كان مع عمر في سفر، وأنّه طلب إلى عمر أن يريه النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ نزل عليه، قال: فبينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وعليه ستر مستور من الشمس إذ أتاه رجل عليه جبّة وعليها ردع من زعفران فقال: يارسول الله إنّي أحرمت بعمرة، وأنّ الناس يسخرون منّي فكيف أصنع؟ قال: فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجبه... (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٢٢٤).

أقول: هل يصح بأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجيب عن الحكم الشرعي الذي هو جاء به، وإذا كان تأخير البيان عن وقت الحاجة فهل أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ما يستقبحه العقلاء؟ وهل يلتزم بذلك أحد من المسلمين.

وأخرج ابن ماجة في سننه بسنده عن قيس بن عمرو قال: رأىٰ النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يصلّي بعد صلاة الصبح ركعتين، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أصلاة الصبح مرتين؟» فقال الرجل: إنّي لم أكن صلّيت الركعتين اللتين قبلها فصلّيتهما، قال: فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم. (سنن ابن ماجة ج ١: ص ٣٦٤، ح ١١٥٤).

➲

فانظر إلى هذه الجرأة العظيمة في نسبتهم إليه ما خالف الفرقان وسيرته المعلومة لديهم[١].

أقول: هل أنّ سكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هنا دليل على مشروعيّة صلاة الرجل وإمضائه أم لا؟ إذا قلنا: إنّه كان كذلك أي أنّ الرجل صلّى صلاة الصبح مرتين عامداً قاصداً تكرارها، ومع ذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكت عنه فلم يلتزم بذلك أحد في الشريعة المقدسة؛ لأنّه إغراء بالجهل، وإن كان ذلك من أجل عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحكمه فهو أشكل؛ إذ كيف يمكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلم حكم ما جاء به في الشريعة المقدّسة؟!

وإن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر الحكم لغرض آخر فهو تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهو قبيح عقلاً، إلى غير ذلك من الموارد الذي لايسعنا المجال لذكرها، وإذا أمعنا النظر في كتب أهل السنّة والجماعة نجد بوضوح أنّهم إنّما جوّزوا سكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأمور الشرعيّة لتجويز سكوته صلى الله عليه وآله وسلم في أمر الخلافة وعدم استبعاد الناس في ذلك وتوكيله إلى اختيار الأُمة.

ولكن العقول الحرّة تأبىٰ ذلك؛ لأنّ ذلك قبيح على أفراد العاديين من البشر فكيف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي جعله الله تعالى خاتماً لأنبيائه، وللمزيد من الاطلاع راجع كتاب «السقيفة» للشيخ محمد رضا المظفر رحمه الله.

(١) لاشكّ أنّ القيادة والحكم يقتضيان اعتبار سلسلة من الشروط في القائد والحاكم وبدونها تنحرف القيادة عن طريق الحق وتنتهي بالأُمة إلى أسوأ المصير، وقد كانت قيادة الأنبياء على نوعين:

الأوّل: القيادة المعنوية المحضة وهي هداية الأمة إلى عبادة الله سبحانه وتعالى وإبعادهم عن عبادة الأصنام والأوثان وإرشادهم إلى وظائفهم أمام الله سبحانه وتعالىٰ، فهذا القسم من القيادة يحتاج إلى العلم والمعرفة إلى المعارف والأحكام الالهية، ولا يصح سكوته صلى الله عليه وآله وسلم حين ما سئل عنه من تلك الأحكام والمعارف؛ لأنّه يوجب تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو قبيح، والأنبياء منزّهون عن ذلك.

الثاني: القيادة بجميع شؤونها وهي هداية الأمة في حياتها الفردية والاجتماعية والدنيوية كما هو الحال في نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم فإنّه كان نبياً حاكماً قائداً للأُمة الإسلامية، ومن المعلوم

ومنها: ما نقله عنهم النووي في منهاجه، وحافظهم الجليل في استيعابه، وخاتمة حفّاظهم في إصابته، والسيوطي في خصائصه الكبرىٰ من كونهم مجمعين على تعديل عامّة الصحابة[١]. ومن هذه الجهة لم يبحث عالم منهم عن صحابي من حيث تعديله وجرحه.

وهذه العقيدة قد خالفت آية انقلبتم[٢]، وخبر نقمهم في تأمير زيد وابنه أُسامة من بعده[٣]، وخبر الحوض الثابت في صحاحهم عن جماعة من الصحابة، ومعناه أنّه يقف النبي ﷺ على الحوض يوم القيامة فيؤتى بأُناس من أصحابه، فعند قربهم منه يؤخذون فيقول: يارب أصحابي، فيقال: قد ثبتت ردّتهم على

➲ أنّ هذه القيادة لا تصلح إلّا لرجل عالم بجميع المصالح والمفاسد الواقعية التي توجب صلاح الأُمة واقعاً وعدم وقوعهم في الضلال والهلاك واقعاً، ولذلك يجب عليه أن ينبّه الأُمة بما سيقع لهم من الأُمور الخطرة الموجبة لضلالهم وهلاكهم، وعليه فلا معنى لسكوته بعد كونه عالماً بجميع الأُمور الموجبة لصلاح الأُمة؛ إذ سكوته يوجب ضلالة الأُمة وهلاكهم، وهذا نقض لغرض بعثه ودعوته إلى الحق، فلاحظ.

(١) انظر منهاج الطالبين للنووي: ص٤٢. والاستيعاب لابن عبد البرّ ج١: ص١٩. والإصابة لابن حجر ج١: ص٢٢. والخصائص الكبرىٰ للسيوطي ج٢: ص٢٠٣.

(٢) قال الله تعالىٰ: ﴿وما محمد رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين﴾ (آل عمران: ١٤٤).

(٣) انظر صحيح البخاري ج٥: ص٨٧ ح ٢٥٤٦، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب زيد بن حارثة. و ج٨: ص٥٢٠ ح ١٤٨١، كتاب الأيمان والنذور، باب قول النبي ﷺ وأيم الله. وصحيح مسلم ج٧: ص١٣١، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل زيد بن حارثة وأُسامة بن زيد رضي الله عنهما. والطبقات لابن سعد ج٢: ص٢٤٩. و ج٤: ٦٣ ـ ٦٨، وغير ذلك.

العقب بعدك، فيقول: سحقاً لمن بدّل بعدي[١]. وفي خبر البخاري وإمامه أحمد في مسنده: فلم يبق غير قليل منهم[٢].

وخبر البطانة الثابت في صحاحهم، وهو: لكلّ نبي وخليفة يستخلف بطانتان: بطانة خير تأمّره به وتحثّه عليه، وبطانة شر تأمّره به وتحضّه عليه، والمعصوم من عصم الله[٣]، إلى غير هذه من السنن التي دلّت على كون الصحابة

---

(١) انظر صحيح البخاري ج٦: ص٣٩٠، ح ١٠٥٢، كتاب التفسير، تفسير سورة المائدة، باب قوله تعالى: ﴿إن تعذبهم فإنّهم عبادك وإن تغفر لهم فإنّك أنت العزيز الحكيم﴾. وج ٦:٤٥٤، ح١١٦٥، كتاب التفسير، تفسير سورة الأنبياء، باب قوله تعالىٰ: ﴿كما بدأنا أوّل خلق نعيده وعداً علينا إنّا كنا فاعلين﴾. و ج٨: ص٥٠٣، كتاب الرقاق، باب الحوض، وقوله تعالىٰ: ﴿إنّا أعطيناك الكوثر﴾ فيه ١٨ أحاديث.

وصحيح مسلم ج٧: ص٦٦ ـ ٧٢، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وصفاته. وصحيح مسلم ج٨: ص١٥٦ ـ ١٥٧. كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة.

ومسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢٣٥ و ص٣٨٤ و ص٤٠٢ و ص٤٠٧ و ص٤٢٥ و ص٤٣٩ و ص٤٥٣ و ص٤٥٥. و ج٣: ص٢٨ و ص٢٨١، و ج٥: ص٥٠ و ص٣٣٣ و ص٤١٢. وسنن الترمذي ج٤: ص٣٨ ح ٢٥٣٩. وغير ذلك.

(٢) لاحظ صحيح البخاري ج٨: ص٥٠٦، ح ١٤٤٤، كتاب الرقاق، باب في الحوض، وقول الله تعالىٰ: ﴿إنّا أعطيناك الكوثر﴾. وفيه: «لايخلص منهم إلّا مثل همل النعم». ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص٢٣٥.

(٣) انظر صحيح البخاري ج٩: ص٧٢٢، ح ٢٠١١، كتاب الأحكام، باب بطانة الإمام وأهل المشورة. ومسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٣٩، مسند أبي سعيد الخدري. وسنن النسائي ج٧: ص١٥٨. وسنن الكبرىٰ للنسائي ج٤: ص٤٣٣، ح ٧٨٢٥. وج ٥: ص٢٣٠، ح ٨٧٥٥. وسنن البيهقي ج١٠: ص١١١. ومسند أبي يعلىٰ الموصلي ج٢: ص٤٢٨، ح ١٢٢٨.

قسمين: فيهم عدول، وغير عدول ومن تسمّى بأهل السنّة خالفوها جميعها عن علم وعمد بعد المخالفة منهم لما طابق معناها من الفرقان العظيم بتعديلهم الصحابة بأجمعهم، بل ولو غالبهم بدليل [قوله تعالىٰ:] ﴿وقليل من عبادي الشكور﴾[1]، وخبر البخاري وغيره ممّا هو بمعناه[2].

⊃ وصحيح ابن حبان ج١٤: ص٧٢. ومعجم الأوسط للطبراني ج٥: ص٣٩. وكنز العمال ج٦: ص٨١، ح ١٤٩٣٠. وغير ذلك.

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) فقد روى البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب قول النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من قبلكم»، بسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا حجر ضبٍ تبعتموهم»، قلنا: يارسول الله اليهود والنصارى قال: «فمن»؟ (صحيح البخاري ج٩: ص٧٦٠، ح ٢١٢٦).

روى مثله ابن أبي شيبة في كتابه «المصنف»، كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة. وقد رواه بسنده عن حذيفة عن النبي ﷺ وفيه قال: «لتركبنّ سنّة بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، غير أنّي لا أدري تعبدون العجل أم لا؟» (مصنف ابن أبي شيبة٧: ٤٨١).

وروى مالك بن أنس في كتابه الموطأ بسنده عن أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله: أنّه بلغه أنّ رسول الله ﷺ قال لشهداء أُحد: «هؤلاء أشهد عليهم»، فقال أبو بكر: ألسنا يارسول الله بإخوانهم أسلمنا كما أسلموا وجاهدنا كما جاهدوا؟

فقال رسول الله ﷺ: «بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي، فبكى أبو بكر ثمّ بكى، ثم قال: أئنا لكائنون بعدك؟!! (الموطأ لمالك بن أنس ج٢: ص٤٦١، ح ٣٢، كتاب الجهاد، باب الشهداء في سبيل الله).

وروىٰ البخاري في صحيحه في كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها، بسنده عن أُسامة بن زيد قال: أشرف النبي على أطمٍ من أطام المدينة، ثمّ قال: «هل ترون ما أرىٰ، إنّي أرىٰ مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر».

⊂

➲ (صحيح البخاري ج٣: ص٢٧٥ ح ٦٨٦).

وروى أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عبدالله بن عمر قال: خرج رسول الله من بيت عائشة فقال: رأس الكفر من هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان». (مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص ٢٣ وفي ص٢٦. ورواه مسلم في صحيحه٨: ص١٨١).

وروىٰ البخاري في صحيحه في كتاب الخمس باب ما جاء في بيوت أزواج النبي وما نسب إليهن.... بسنده عن عبدالله قال: قام النبي خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: «هاهنا الفتنة ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان». (صحيح البخاري ج ٤: ص٥٠٨ ح ١٢٧٦).

وروىٰ البيهقي في سننه الكبرىٰ في كتاب قتال أهل البغي، باب ما على الرجل من حفظ اللسان عند السلطان وغيره بسنده عن ابن عجزة الأنصاري أنّه قال: خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في المسجد أنا تاسع تسعة، فقال لنا: «أتسمعون؟ هل تسمعون» ثلاث مرات «إنّها ستكون عليكم أئمة، فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فلست منه وليس منّي، ولا يرد عليّ الحوض يوم القيامة، ومن دخل عليهم ولم يصدقهم بكذبهم ولم يغنهم على ظلمهم فهو منّي وأنا منه، وسيرد عليّ الحوض يوم القيامة». (سنن الكبرىٰ للبيهقي ج ٨: ص١٦٥). وروى مثله الترمذي في سننه ج٤: ص٥٢٥، كتاب الفتن، باب رقم ٧٢. والمستدرك للحاكم النيسابوري ج١: ص١٥١، كتاب الإيمان وغيرهم.

وروى ابن أبي شيبة في كتابه المصنف في كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوّذ منها بسنده عن حذيفة قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «أحصوا كلّ من تلفظ بالإسلام، قال: قلنا: يارسول الله تخاف علينا ونحن ما بين الستمئة إلى سبعمئة؟ فقال: «إنّكم لا تدرون لعلّكم إن تبتلوا»، قال: فابتلينا حتى جعل الرجل منّا مايصلّي إلّا سراً. (المصنف لابن أبي شيبة ج٨: ص ٢١٩، ح ١٨١). ورواه ابن حبان في صحيحه ج١٤: ص١٧١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٢٢٨، ح ٣١٣٢٦. والبخاري أخرج الحديث في باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الإسلام والنبوّة عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اكتبوا لي من تلفّظ بالإسلام من الناس، فكتبنا له ألفاً وخمسمئة رجل، فقلنا نخاف ونحن ألف وخمسمئة، فلقد

➲

ومنها: عملهم بالقياس وهو مخالف لما دَلّ عليه الفرقان العظيم من بيان كلّ

➲ رأيتنا وابتلينا حتى أنّ الرجل ليصلّي وحده وهو خائف». (صحيح البخاري ج٤: ص٢٤). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج٢: ص١٣٣٦ ح٤٠٢٩. والنووي في شرح مسلم ج٢: ص١٧٩. وابن حجر في فتح الباري ج٦: ص١٢٤، وغيرهم.

أقول: ولابد أن يريد الراوي التستر بالصلاة التامة التي كانت على عهد رسول الله ﷺ، وإلّا فالصلاة كانت تقام علناً.

وروى مسلم في صحيحه في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم بسنده عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: «في أصحابي اثنا عشر منافقاً، فيهم ثمانية لايدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط». (صحيح مسلم ج٨: ص١٢٢).

وروى أحمد بن حنبل بسنده عن الزبير العوام قال: قال رسول الله ﷺ: «دب إليكم داء الأُمم قبلكم الحسد والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين، والذي نفس محمد بيده لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولاتؤمنوا حتى تحابوا». (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٦٦٥، مسند الزبير بن العوام). ورواه الترمذي في سننه ج٤: ص٧٣، ح٢٦٢٨. والبيهقي في سننه الكبرى ج١٠: ص٢٢٢، وغيرهم.

وروى الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد، كتاب البعث، باب ما جاء في حوض النبي ﷺ، بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما بال رجال يقولون: إنّ رحم رسول الله لاينفع قومه؟ بلى والله، إنّ رحمي موصولة في الدنيا والآخرة وأنّي أيها الناس فرطكم على الحوض، فإذا جئتم قال رجل: يارسول الله أنا فلان بن فلان، وقال الآخر: أنا فلان بن فلان، فأقول: أمّا النسب فقد عرفته، ولكنكم أحدثتم لبعدي، وارتددتم القهقرى». (مجمع الزوائد ج١٠: ص٣٦٤). ورواه أبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج٢: ص٤٣٣، رقم ٢٦٤. ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ج٣: ص١٨. وابن كثير في تفسيره ج٣: ص٢٦٧ والشوكاني في فتح القدير ج٣: ص٥٠٢، وغيرهم.

هذا قليل من كثير نقتصر عليه لضيق المجال، فعلى كلّ مسلم أن يستكمل الفحص ويرتاد لنفسه ليطمئن أنّ موقف الروايات من الصحابة في كتب أهل السنّة والجماعة موقف لم يقطع بسلامة الصحابة ونجاتهم يوم القيامة، بل الروايات تدلّ على أنّ كثيراً منهم يدخلون النار ولا يغفر الله لهم أبداً، فلاحظ.

شيء فيه[١] وما ثبت في الصحيحين وغيرهما من بيان النبيﷺ جميع ما يحتاجون إليه[٢].

---

(١) قال الله تعالى: ﴿ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكلّ شيء وهدىً ورحمة وبشرى للمسلمين﴾ سورة النحل: ٨٩، فإنّ الآية تدلّ على أنّ الله تعالى بيّن كلّ شيء من أُمور الدين في القرآن ولم يترك شيئاً يحتاج إليه العبد، فيلزم من ذلك مشروعية كلّ دليل أقرّه القرآن، وعدم حجية من لم يقرّه، فالقياس باطل؛ لأنّ القرآن لم يقر بمشروعيته، بل أنّه في نظر القرآن اجتهاد في مقابل النص وفاسد بلا إشكال، فلاحظ.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب الاقتداء بسنن رسول اللهﷺ بسنده عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال: قال: «دعوني ما تركتكم إنّما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم». (صحيح البخاري ج٩: ص٧٤٩ ح٢٠٩٥).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعهﷺ ج٧: ص٩١. وأحمد بن حنبل في مسنده ج٢: ص٢٥٨. والنسائي في سننه ج٥: ص١١١، وغيرهم.

وأخرج مسلم في صحيحه أيضاً بسنده عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال: «ذروني ماتركتكم فإنّما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» (صحيح مسلم ج٤: ص١٠٢). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج٢: ص٢٤٧. وأخرج ابن ماجة في سننه بسنده عن سلمان الفارسي عن رسول اللهﷺ قال: «الحلال ما أحلّ الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه» (سنن ابن ماجة ج٢: ص١١١٧، ح ٢٣٦٧).

وقد عقد البخاري في صحيحه باباً في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، وعنونه بهذا العنوان: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلّف القياس، ولا تقف ما ليس لك به علم. (انظر صحيح البخاري ج٩: ص٧٥٦). وأخرج فيه روايات تدلّ على المقام، فإنّ هذه الروايات تدلّ على بطلان القياس؛ لأنّها تقول: إنّ الواجب ما أمره الله ورسوله والحرام ما حرّمه الله ورسوله، وما سكت عنه الله ورسوله فهو مباح، وليس وراء ذلك شيء يثبت به الحلال والحرام، فلاحظ.

ومنها: مخالفتهم، لخبر الثقلين(١)

---

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة، بل فوق التواتر إن لم نقل مضمونه من ضروريات الإسلام، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرن فيه عترته الطاهرة بالكتاب العزيز، وذلك لأن يترك لأُمته قاعدة كلّية لترتكز عليها الأمة في الأخذ من علومها ومعارفها وقد حمّل عترته الطاهرة أحكام الدين ليقوموا بحفظها ورعايتها، ويوضحوا للأمة غوامضها ويدلّوا إلى تعاليمها دلالة ناصعة كما أنزله الله تعالىٰ.

ولهذا روى عنه أصحابه والمحدثون هذا الحديث الصحيح الثابت لدىٰ الفريقين وأهل العلم من مذهب ونحلة، قال ابن حجر في صواعقه: إعلم أنّ لحديث التمسّك بذلك ـ يعني حديث الثقلين ـ طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً (الصواعق المحرقة: ص ٢٣٠).

ودلالته على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وولده الطاهرين المعصومين عليهم السلام ظاهرة من وجوه.

الأوّل: أنّ تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم بالكتاب والعترة وأنّهما لا يفترقان دالّ على علمهم بما في الكتاب، وأنّهم لايخالفونه قولاً وعملاً.

الثاني: أنّه صلى الله عليه وآله وسلم جعل عترته الطاهرة عدلاً للقرآن وأمر بالتمسّك بهما معاً، وبذلك يجب اتباعهم في كلّ أمر ونهي كما يجب اتباع القرآن كذلك.

الثالث: أنّه صلى الله عليه وآله وسلم عبّر عن الكتاب والعترة في بعض الأحاديث بـ«خليفتين» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص١٨٢. ومجمع الزوائد ج١: ص١٧٠. والمصنف لابن أبي شيبة ج٧: ص٤١٨، ح ٤٢. والصواعق المحرقة: ص٢٣٢. وجامع الصغير للالباني ج١: ص٤٨٢، ح٢٤٥٧. وينابيع المودة ج١: ص١٠٥، ح ٢٥، نقلاً عن الثعلبي صاحب التفسير. ومن الواضح أنّ خلافة كلّ شيء بحسبه، فخلافة القرآن بتحمّله أحكام الإسلام وقواعده ومواعظه وانذاره وسائر تعاليمه وخلافة الشخص بإمامته وقيامه بما تحتاج إليه الأمة، ونشر الدعوة إلى الحق والجهاد في سبيل الله، وغير ذلك.

الرابع: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر في مفتتح كلامه: أنّه يوشك أن يأتيني رسول ربي فأُجيب.... (انظر صحيح مسلم ج٧: ص١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي

وخبر الغدير[1]

طالبعليه السلام) أو قال: كأنّي قد دعيت فأجبت.... (انظر السنن الكبرىٰ للنسائي ج٥: ص٤٥، ح٨١٤٨ و ص١٣٠، ح ٨٤٦٤) أو نحو ذلك، وهذا دليل على أنّ ذكر الحديث كان قرب التحاقه بالرفيق الأعلىٰ. ومن المعلوم أنّ ذا السلطان والولاية إذا ذكر موته، وقال: إنّي تارك فيكم فلاناً وفلاناً، معناه: إن أردتم حفظ نظامي وعهدي فعليكم بهما لا سيما أنّه صدعصلى الله عليه وآله وسلم لذكر الحديث في مواطن عديدة منها واقعة الغدير، كما جاء ذكره في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، فإنّ ذلك يدلّ بتمام الوضوح على أنّه أراد الإمامة والخلافة لعترته الطاهرة.

الخامس: قولهصلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم الثقلين، ولن تضلّوا بعدي إن اتبعتموهما»، كما جاء في حديث الحاكم الذي صححه على شرط الشيخين (المستدرك على الصحيحين ج٣: ١١٠).

وقولهصلى الله عليه وآله وسلم: «ما إن أخذتم بهما لن تضلّوا بعدي» (انظر ينابيع المودة ج١: ص١٠٥، ح٢٥ من تفسير الثعلبي).

وقولهصلى الله عليه وآله وسلم: «ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي» (انظر سنن الترمذي ج٥: ص٣٢٩ ح٣٨٧٦. ومجمع الزوائد ج٣: ص٢٦٧. والمعجم الصغير للطبراني ج١: ص١٣٥.

وقولهصلى الله عليه وآله وسلم: «ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي» (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٥٩. والمعجم الأوسط للطبراني ج٥: ص٨٩).

فإنّ كلّ واحد من هذه العبارات صريحة في بطلان خلافة المشايخ الثلاثة؛ لأنّهصلى الله عليه وآله وسلم رتب عدم ضلال أمته دائماً وأبداً على التمسّك بالثقلين من بعده، وبالضرورة حيث نقض هذا التمسّك بخلافة المشايخ الثلاثة، فقد وقع الضلال بين الأُمة؛ لأنّ خلافة الثلاثة خلاف للتمسّك بهما، ويُعلم من ذلك عدم تمسّك الأُمة في أوّل الأمر بالعترة الطاهرة، وبهذه الوجوه الخمسة ملخّصاً دلّ حديث الثقلين على إمامة العترة الطاهرة.

(١) إن حديث الغدير من أهم الأحاديث التي استدل بها الإمامية على استحقاق أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام لخلافة رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وقد ألّف فيه الكثيرون مؤلّفات ورسائل خاصة، ولأنّه مع حديث الثقلين المتقدّم ذكره توأم في الدلالة على إمامة أمير

المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وقد روى هذا الحديث أعلام أهل السنّة والجماعة، وذكرهم العلّامة الأميني في كتابه «الغدير» على اختلاف طباقتهم ومذاهبهم من القرن الأوّل للهجرة وحتى القرن الرابع عشر، فكان عددهم يزيد عن ثلاثمئة وستين عالماً، ولمن أراد التحقيق فعليه المراجعة بكتاب الغدير.

وقد اعترف بتواتره جمع كثير من علماء أهل السنّة والجماعة:

منهم: ابن كثير في كتابه البداية والنهاية ج ٥: ص ٢١٤ في فصل إيراد الحديث الدال، على أنّه خطب بمكان بين مكة والمدينة قال: انّ حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» متواتر وأني أتيقّن صدوره من النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومنهم: الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء (ج ٨: ص ٣٣٥) في ترجمة مطلب بن زياد قال بعد ذكره لحديث الغدير: هذا حديث حسن عال جداً ومتنه متواتر...

ولايخفى أنّ الذهبي قد خصّ لهذا الحديث رسالة مفردة لتجميع طرقه واعترف فيها بتواتر بعض طرقه وهذه الرسالة طبعت أخيراً بتحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله.

وأيضاً اعترف بصحته جماعة كثيرة من علماء أهل السنّة والجماعة:

منهم: ابن حجر الهيثمي في كتابه الصواعق المحرقة قال: إنّ حديث «من كنت مولاه» صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد وطرقه كثيرة جداً وكثير من أسانيدها صحاح وحسان... (الصواعق المحرقة: ص ٤٢).

ومنهم: ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (ج ٧: ص ٦١) قال: وأمّا حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه». فقد أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطريق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدها صحاح وحسان.

ومنهم: الطحاوي، قال في كتابه مشكل الآثار (ج ٢: ص ٣٠٨): أنّه قال أبو جعفر:.... فدفع دافع هذا الحديث، وزعم أنّه مستحيل، وذكر أنّ علياً عليه السلام لم يكن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خروجه إلى الحج من المدينة الذي مرّ في طريقه بغدير خم بالجحفة، وذكر في ذلك ما قد حدثنا أحمد بإسناده قال: حدثنا جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبدالله فذكر حديثه في حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: فقدم عليّ عليه السلام من اليمن ببُدن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ ذكر

وخبر المنزلة(١)

بقية الحديث... قال أبو جعفر: هذا الحديث صحيح الإسناد، ولا طعن لأحد في رواته. إلى غير ذلك ممّن صحح هذا الحديث، ولا يسعنا المجال لذكر كلّها، ولمن أراد التحقيق حول هذا الموضوع فليراجع كتاب «الغدير» للعلّامة الأميني رضوان الله تعالى عليه.

وأمّا الاستدلال بالحديث على إمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام سوف يأتي شرح الكلام فيه إن شاء الله تعالى، وملخّصه أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد صرح في هذا الحديث بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام من بعده بأبلغ بيان دون إلحان أو استبطان؛ لأنّه صلى الله عليه وآله وسلم أثبت فيه بالصراحة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الولاية، كما أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم بتصريح القرآن، وهذا ما فهمه الصحابة في حين ما صدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ قد تدافعوا إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يهنئونه ويقولون له: بخ بخ لك ياعلي أصبحت وأمسيت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة وإن كان قد جحده أكثر الصحابة بعد وفاة النبي بما فيهم الشيوخ الثلاثة، إلّا أنّه حجة قطعية على جميع المسلمين فيجب عليهم العمل بمقتضاه كما هو واضح ظاهر.

(١) إنّ من الأحاديث التي استدلّ بها الإمامية على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل حديث المنزلة، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لانبي بعدي» هذا الحديث رواه جمع كثير من أرباب الصحاح والمسانيد وحملة الآثار بما فيهم البخاري ومسلم، فلاريب أنّه من الروايات الصحاح الثابت لدىٰ الفريقين إذن لا حاجة إلى البحث فيه من جهة الصدور أكثر من هذا، وهو كما قلنا من النصوص الجليّة الدالّة على الإمامة والخلافة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل، ووجه الاستدلال به على المدعى كما يلي:

لاريب أنّ الاستثناء في الحديث دليل العموم، فتثبت للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام جميع المنازل الثابتة هارون عليه السلام كما في الآية الشريفة سوى النبوّة، ومن منازل هارون: الخلافة؛ لأنّ المراد بالأمر في قوله تعالىٰ: ﴿وأشركه في أمري﴾ (سورة طه: ٣٢) هو الأعم من النبوّة، التي هي التبليغ عن الله تعالىٰ، ومن الإمامة التي هي الرئاسة العامة، فإنّهما أمران مختلفان، ولذلك جعل الله سبحانه وتعالىٰ إبراهيم نبياً وإماماً بجعلين مستقلّين وكان كثير من الأنبياء

وخبر ولي كلّ مؤمن بعدي(١)

غير أئمة، كمن كانوا في زمن إبراهيم وموسى فإنّهم أتباع لهما، وخاضعون لسطانهما، فكذا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بحكم الحديث؛ لدلالته على أنّ له جميع منازل هارون التي منها شركته لموسى في أمره سوى النبوّة فيكون الإمام علي عليه السلام إماماً مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، فكما أنّ خلافة هارون لموسى هي خلافة شريك لشريك أقوىٰ، ولذا كان لايتصرّف بحضوره، فكذلك الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يكون إماماً مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، وعليه لابد أن تستمر إمامته إلى ما بعد وفاته، ولاسيما أنّ النظر في الحديث إلى ما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولذا قال إلّا أنّه لا نبي بعدي، وبناءً على ما ذكر ـ من أنّ مقتضى الحديث أنّ للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام جميع منازل النبي إلّا النبوّة ـ لاينافي الاستدلال به على المدعى وموت هارون قبل موسى؛ لأنّ الاستخلاف منزلة خاصة به كمنزلة هارون من موسى التي لم يستثن منها، إلّا النبوّة فلابد أن يكون المراد بالحديث إثبات تلك المنزلة العامة التقديرية له إلى ما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

كما علم ممّا ذكر بطلان أن يكون المراد مجرد استخلاف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في المدينة خاصّة فإنّ خصوص المورد لايخصص العموم الوارد لاسيّما أنّ الاستخلاف بالمدينة ليس مختصاً بأمير المؤمنين عليه السلام؛ لاستخلاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره بها في باقي الغزوات، وسيجيء شرح الكلام فيه مفصّلاً في محلّه إن شاء الله تعالى. والغرض أنّ المشايخ الثلاثة قد خالفوا هذا النص الجلّي؛ إذ المفروض عليهم إطاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث، ولكنّهم خالفوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم باغتصابهم الخلافة ظلماً وعدواناً.

(١) ومن الأحاديث التي استدلّ بها الإمامية على إمامة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ علياً منّي وأنا منه وهو ولي كلّ مؤمن بعدي» قد أخرجه الترمذي في سننه ج٥: ص٢٩٧ ح ٣٧٩٦. وأحمد بن حنبل في مسنده ج٤: ص٤٣٨. وفي كتابه فضائل الصحابة: ص١٥. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٣٤. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٢٠. والطيالسي في مسنده: ص١١١. وابن أبي شيبة في المصنف ج٧: ص٥٠٤، ح ٥٨. والنسائي في سننه الكبرىٰ ج٥: ص٤٥، ح ٨١٤٦ وص ١٢٦ ح ٨٤٥٣. وأبي يعلى الموصلي في مسنده ج١: ص٢٩٣،

وخبر السفينة(١)

ح٣٥٥. والطبراني في المعجم الكبير ج ١٢: ص٧٨. و ج١٨: ص١٢٩. وكثيرون من الحفاظ الذين لم نذكرهم هنا قد أخرجوا هذا الحديث بطرق صحيحة رعاية للاختصار، فإنّ هذا الحديث تعطيناً نتيجة واضحة، وهي أنّ الولاية ثابتة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مرتبة تساوق ما ثبت لصاحب الرسالة مع حفظ التفاوت بين المرتبتين بالأوليّة والأولوية سواء أُريد من لفظ «بعدي» البعدية الزمانية أو البعدية في الرتبة. ومن الواضح أنّ معنى المولى لايكون إلّا الأوّلوية على الناس في جميع شؤونهم؛ إذ في إرادة معنى النصرة والمحبة من المولى بهذا القيد قد ينقلب الحديث، ويكون منقصة دون مفخرة كما لايخفى؛ لأنّ اختصاص النصرة والمحبة؛ لما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان فيه مفهوم، فمعناه أنّه عليه السلام لم يكن في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناصراً للمؤمنين ومحباً لهم، وهذا منقصة وهو غير مقصود قطعاً، بل المقصود هو الأوّلوية على الناس، ولذلك قد روى ابن الأثير في أُسد الغابة حديث الغدير، ثمّ قال: وقد روي مثل هذا عن البراء بن عازب، وزاد فيه فقال عمر بن الخطاب: يا ابن أبي طالب أصبحت اليوم ولي كل، مؤمن (أُسد الغابة ج٤: ص ٢٨) فإنّه فهم من ذلك أنّ معنى الولي هو الأولوية بالتصرف لا غير، فلاحظ.

(١) إنّ من الأدلّة المحكمة التي استدلّ بها الشيعة الإمامية على خلافة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل، وإمامة الأئمة الأحد عشر من أولاده عليهم السلام هو حديث السفينة الذي أخرجه غير واحد من علماء الحديث ومن أعلام القوم، منهم: الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٣٤٣. و ج٣: ص١٥١ عن أبي ذر. ومنهم: أبو نعيم في حلية الأولياء ج٤: ص٣٠٦. ومنهم: ابن حجر الهيثمي في الصواعق: ص١٥٣. ومنهم: السيوطي في الجامع الصغير ج١: ص٣٧٣. و ج٢: ص٥٣٣. ومنهم: ابن كثير في تفسيره ج٤: ص١١٣. ومنهم: الآلوسي في تفسيره روح المعاني ج٢٥: ص٣٢، ومنهم: ابن أبي شيبة في المصنف ج٦: ص٣٧٢، ح ٣٢١١٥. ومنهم: ابن طاهر المقدسي في ذخيرة الحفاظ ج٤: ص٢١٣١ ح٤٩٤٩. ومنهم: الذهبي في المنتقى: ص٤٧٥. ومنهم: ابن قتيبة في المعارف: ص٢٥٢. ومنهم: ابن الجوزي في تذكرة الخواص: ص٣٢٣. ومنهم: ابن المغازلي في المناقب: ص١٠٠، وغيرهم وهو حديث معتبر ورواته من كبار الصحابة والتابعين وأئمة

وغيرها في جعلهم الخليفة أبا بكر وبعده عمر وبعده عثمان(١).

➲ الحديث وحفاظها الذين سوف يأتي ذكرهم إن شاء الله تعالى فقد رووا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: ما قريب بهذا المضمون أنّ مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك أو غرق أو هوىٰ، والعبارات شتى، ولعلّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله كراراً وبعبارات مختلفة.

ولايخفى على من أمعن النظر فيه أنّ الحديث واضح الدلالة على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام ؛ إذ أن النجاة قد ثبت لأهل السفينة من قوم نوح ومن تخلف عنها ولم يركبها غرق، فكذلك من تمسّك بإمامة أهل البيت عليهم السلام، وركب هذه السفينة فله الأمان من العذاب والهلاك.

ومن الواضح أنّ الوجه في تشبيههم بالسفينة هو الأخذ بهداهم والتجنب من مخالفتهم؛ فإنّ الغرق والهلاك بمعنى عدم الإيمان والسقوط في العذاب، وهذا دليل لايقبل التشكيك على وجوب التمسّك بهم، وكلّ من وجب التمسّك بهم وجبت طاعتهم، ومن وجبت طاعتهم وجبت إمامتهم، فيثبت بهذا الحديث خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل وإمامة الأئمة الأحد عشر من أولاده عليهم السلام، وهذا خلاصة الاستدلال به.

وقد أشار الشافعي إلى صحّة هذا الحديث في أبيات وهي:

ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم ... مذاهبهم في أبحر الغي والجهل
ركبت على اسم الله في سفن النجا ... وهم أهل بيت المصطفى خاتم الرسل
وأمسكت حبل الله وهو ولاؤهم ... كما قد أمرنا بالتمسّك بالحبل
إذا افترقت في الدين سبعون فرقة ... ونيفاً على ماجاء في واضح النقل
ولم يك ناجٍ منهم غير فرقة ... فقل لي بها ياذا الرجاحة والعقل
أفي الفرقة الهلاك آل محمد ... أم الفرقة اللاتي نجب منهم قل لي
فإن قلت في الناجين فأقول واحد ... وإن قلت في الهلاك حفت عن العدل
إذا كان مولى القوم منهم فإنّني ... رضيت بهم لازال في ظلّهم ظّلي
رضيت علياً لي إماماً ونسله ... وأنت من الباقين في أوسع الحلّ

ذكرها العلّامة الأميني رحمه الله في كتابه الغدير (ج٢: ص٣٠١) نقلاً عن رشفة الصادي، والظاهر أنّ القصيدة في ذخيرة المآل للشيخ أحمد بن عبد القادر الشافعي. المخطوط.

(١) انّ أهل السنّة والجماعة يدّعون التمسّك بالسنّة النبويّة، ولكنّهم تركوا السنن القطعية الآمرة

➲ بالتمسّك بالعترة الطاهرة، فكيف يمكن منهم الدعوى على أنّهم تابعين لسنّة رسول الله ﷺ مع أنّهم قد تركوا السنن القطعية؟! منها: كقوله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها». و«أنّ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة». والأئمة الطاهرين من عترة النبي ﷺ هم حملة العلوم وخزّان الوحي وورثة جدهم رسول الله ﷺ، وأنّهم واجب الاتباع في جميع الأحوال؛ لما دلّ على ذلك السنّة النبوية.

وكيف لانتعجب من قوم تركوا سنّة نبيهم ونبذوها وراء ظهورهم وأحلّوا محلّها بدعاً ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان ثمّ يسمّون أنفسهم اتباع السنّة النبوية؟

ولكن العجب سوف يزول عندما نعرف بأنّ أبا بكر وعمر وعثمان ما كانوا يعرفون هذه التسمية أبداً فهذا أبو بكر يقول: لئن أخذتموني بسنّة نبيكم لا أطيقها (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١٤. ومجمع الزوائد ج٥: ص١٨٤. وكنز العمال ج٥: ص٥٨٨، ح ١٤٠٤٦).

كيف لايطيق أبو بكر سنّة النبي ﷺ؟! فهل كانت سنّته ﷺ أمراً مستحيلاً؟

وكيف يدّعي أهل السنّة أنّهم متمسكون بها إذا كان إمامهم الأوّل مؤسس لمذهبهم لايطيقها؟!

ألم يقل الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ولكم في رسول الله أُسوة حسنة﴾ (سورة الأحزاب: ٢١) وقال: «لا يكلّف الله نفساً إلّا وسعها» (سورة الطلاق: ٧) وقال: ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ (سورة الحج: ٧٨) فهل يرىٰ أبو بكر وصاحبه عمر أنّ رسول الله ﷺ ابتدع ديناً غير الذي أنزل الله، فأمر المسلمين بما لا يطاق وكلّفهم عُسراً؟ حاشاه فقد كان النبي ﷺ يقول: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا» (انظر صحيح البخاري ج١: ص١٠٠، ح ٧٨، كتاب العلم، باب ما كان للنبي ﷺ يتخوّلهم بالموعظة لكي لاينفروا) وقال ﷺ: «يسروا ولا تعسروا وأسكنوا ولا تنفروا». (صحيح مسلم ج٥: ص١٤١، كتاب الجهاد، باب الأمر بالتيسير وترك التنفير). ولكن اعترف أبو بكر بأنّه لايطيق سنّة النبي ﷺ، وهذا يؤكد أنّه أحدث بدعة يطيقها حسب هواه، وما يتماشى مع سياسة دولته الحاكمة آنذاك. ولعلّ عمر بن الخطاب كان يرى هو الآخر بأنّ أحكام القرآن والسنّة لا تُطاق، فعمد إلى مايراه صحيحاً وعلى سبيل المثال أنّه أفتى بترك الصلاة إذا أجنب الإنسان ➲

ومنها: مخالفتهم لخبر الثقلين(١) وخبر السفينة(٢)

➲ ولم يجد الماء وكان هذا الفتوى منه في أيام خلافته (انظر صحيح البخاري ج ١: ص ٢١١١ ح ٣٢٦ كتاب التيمم، باب المتيمم هل ينفخ؟. وصحيح مسلم ج ١: ص ١٩٣، الباب الأوّل من كتاب التيمم)، وبذلك أحدث بدعة في الدين في باب الطهارة وهكذا في سائر أبواب الفقه، وسوف نتعرض لها في محلّه إن شاء الله تعالى.

وأمّا عثمان فقد خالف السنّة النبويّة كما هو معروف حتى أخرجت عائشة قميص النبيﷺ وقالت: لقد أبلىٰ عثمان سنّة النبيﷺ قبل أن يبلي قميصه، وحتى عابه الصحابة بأنّه خالف سنّة النبيﷺ وسنّة الشيخين وقتلوه من أجل ذلك. (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٣: ص ٩. وتاريخ اليعقوبي ج ٢: ص ١٧٥ وغيرهما).

وأمّا معاوية فحدث ولا حرج فإنّه عاند القرآن والسنّة وتحدّاهما، فبينما يقول النبيﷺ: علي منّي وأنا منه لايؤدي عنّي إلّا علي (انظر المصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٤٩٥، ح ٨. والسنن النسائي ج ٥: ص ٤٥، ح ٨١٤٧، وغيره). وقولهﷺ: «من سبّ علياً فقد سبّني، ومن سبّني فقد سب الله» (مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٣٢٣. والمستدرك للحاكم ج ٣: ص ١٢١. ونظم درر السمطين: ص ١٠٥، وغيرها). نجد معاوية قد بادر إلى سبه ولعنه، ولم يكتف بذلك حتى أمر ولاته وعماله أن يسبّوه ويلعنوه، ومن امتنع منهم عزله وقتله. وهذا أمر ثابت قد سجّله التاريخ، وذكره المؤرّخون من أهل السنّة والجماعة، انظر إلى قضايا المعروفة في استشهاد حجر بن عدي وغيره، لاحظ شرح نهج البلاغة (ج ٢: ص ١١٦) فإنّ هؤلاء الذين ادعوا الخلافة في الإسلام رفضوا سنّة النبي ﷺ وأبدلوا مكانها بدعاً أحدثوها في الإسلام، فلاحظ.

(١) إنّ حديث الثقلين رواه طائفة كبيرة من علماء أهل السنّة والجماعة لايُحصىٰ عددهم من الكثرة حتى أفرد السيد ناصر حسين في تتميم موسوعته العظيمة الموسومة بـ «عبقات الأنوار» لوالده السيد حامد حسين اللكهنوي مجلداً كاملاً وضم إليه حديث السفينة، فكان حصيلة بحثه أنّ من رواه من الصحابة ٢٤ شخصاً ومن التابعين ١٩ شخصاً، ثمّ ذكر طبقات العلماء من رواته من القرن الثاني إلى القرن الرابع عشر، وسيأتي البيان والتفصيل حول الحديث سنداً ودلالة في محلّه إن شاء الله تعالىٰ.

(٢) إنّ حديث السفينة ممّا يأخذ بأعناق أهل السنّة والجماعة يضطرهم إلى الانقطاع في الدين

➲ الى أئمة أهل البيت عليهم السلام وهو قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا أنّ مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق أو هلك»، رواه القوم بطرق كثيرة عن عدة من الصحابة كأبي ذر وأبي سعيد الخدري وغيرهما، وقد ذكره المحدثون والمحققون من علماء القوم وكذلك الشارحون للسنّة الكريمة والأقوال النبوية ذكروا معنى الحديث واعترفوا بدلالته على ما تذهب إليه الشيعة الإمامية وإليك نماذج من تلك الأقوال:

١ـ قال السمهودي في كتابه «جواهر العقدين» بعد ذكره لحديث السفينة تنبيهات، وقال لم أر من تعرّض لها... ثمّ قال في التنبيه الثاني: إنّ قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه» الحديث، وجهه النجاة ثبت لأهل السفينة من قوم نوح عليه السلام، وقد سبق في الذكر في حثّه صلى الله عليه وآله وسلم على التمسّك بالثقلين كتاب الله وعترته، قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض...» فأثبت لهم بذلك النجاة وجعلهم وصلة إليهم فتمّ التمثيل المذكور، ومحصّله الحثّ على التعلق بحبلهم وحبّهم وإعظامهم شكراً لنعمة مشرفهم صلى الله عليه وآله وسلم والأخذ بهدي علمائهم ومحاسن أخلاقهم وشيمهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة، وأدى شكر النعمة الوافرة، ومن تخلف عنه غرق في بحار الكفران وتيار الطغيان فاستوجب النيران... (جواهر العقدين: ص٢٦٣ ـ ٢٦٤).

٢ـ وقال المناوي في شرح حديث السفينة: إنّ قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل أهل بيتي» أي فاطمة وعلي وابنيهما وبنيهما أهل العدل والديانة «فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»، وجه التشبيه أنّ النجاة تثبت لأهل السفينة من قوم نوح، فأثبت المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم لأُمّته التمسّك بأهل بيته النجاة وجعلهم وصلة إليها، ومحصوله الحثّ على التعلق بحبلهم وإعظامهم شكر النعمة والأخذ بهدي علمائهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة وأدّىٰ شكر النعمة المترادفة، ومن تخلف عنه غرق في بحار الكفران وتيار الطغيان فاستحق النيران...(انظر فيض القدير في شرح جامع الصغير ج٢: ص٦٥٨).

٣ـ وقال ابن حجر الهيثمي في كتابه «الصواعق» بعد ذكره لحديث السفينة: ووجه تشبيهم بالسفينة أنّ من أحبهم وعظمهم شكراً لنعمة مشرفهم وأخذ بهدي علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم وهلك في مفاوز الطغيان... ➲

وخبر العدد(١) وخبر فليتوال علياً(٢)، وغيرها في متابعتهم أربعة أئمتهم، وغيرهم

➲ (الصواعق المحرقة: ١٥٣).

إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم، ولايسعنا المجال ذكر جميعها، ولمن أراد التحقيق فيه فليراجع المجلد الرابع من كتاب عبقات الأنوار، فالحديث واضح الدلالة في إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وسيأتي تفصيل الكلام في شرح الحديث سنداً ومتناً إن شاء الله تعالى.

(١) لقد وردت النصوص النبويّة الشريفة المتفق على صحّتها عند جميع المسلمين في حصر عدد الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم باثني عشر إماماً، وأنّ عددهم عدد نقباء بني إسرائيل، وفي بعضها عيّنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم وأوصافهم اخرجه الحمويني في فرائد السمطين ج٢: ص١٣٢، ح ٤٣١. والقندوزي الحنفي في الينابيع ج٣: ص٢٨١. هذا وأنّ حصر الأئمة إلى اثني عشر قد ثبت بالأحاديث الصحيحة عند أهل السنة والجماعة بما فيهم البخاري ومسلم وغيرهما، انظر صحيح البخاري، كتاب الأحكام في باب جعله قبل إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة. وصحيح مسلم في كتاب الأمارة، باب الناس تبع لقريش. والخلافة في قريش وصحيح الترمذي في باب ما جاء في الخلفاء. وصحيح أبي داود في كتاب المهدي، وغير ذلك، وسيأتي ذكر مصادره إن شاء الله تعالى.

والظاهر أنّ المراد به حصر الإمامة الشرعية في أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مادام العالم باقياً لا السلطة الظاهرية كما ادعاها بعضهم؛ ضرورة حصولها لغير أهل البيت عليهم السلام في أكثر الأوقات، فيكون ذلك قرينة على أنّ المراد من الحديث حصر الخلفاء الشرعيين في اثني عشر، وعليه فكما أنّ الأحاديث الصحيحة قد دلَّت على أنّ الصلاة الظهر أربع ركعات في الحضر وصلاة المغرب ثلاث ركعات وصلاة الصبح ركعتان كذلك الحديث الوارد في المقام أنّه قد دلَّ على أنّ عدد الأئمة من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنىٰ عشر دون زيادة ونقصان.

وهذه الأحاديث لاتصح ولا تستقيم، إلّا إذا فسّرناها على أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين تقول بهم الشيعة الإمامية وأهل السنّة والجماعة هم المطالبون بحلّ هذا اللغز؛ إذ أنّ عدد الأئمة الاثنىٰ عشر الذي أخرجوه في صحاحهم بقي حتى الآن لغزاً لايجدون له جواباً.

(٢) أخرج أبو نعيم في كتابه «حلية الأولياء» بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سره أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة عدن غرسها ربّي فليوال علياً من ➲

في المسائل الدينية بعد علمهم بأنّهم غير العترة وغير أهل البيت عليهم السلام وغير علي عليه السلام وولده عليهم السلام (١)

➲ بعدي وليوال وليقتد بالأئمة من بعدي، فإنّهم عترتي خلقوا من طينتي رزقوا فهماً وعلماً، وويل للمكذبين بفضلهم من أُمتي القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي (حلية الأولياء ج١: ص ٨٦). ورواه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٩: ص ١٧٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص١٠٣، ح ٣٤١٩٨. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٤٠. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج١: ص٣٧٩، ح ٣، وغيرهم. وقد دّل هذا الحديث على وجوب الاقتداء بأئمة أهل البيت عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وهم العترة الطاهرة، أوّلهم الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وآخرهم المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ وفي الحديث تحذير للأمة من تكذيب فضلهم لئلّا يقطعوا بذلك صلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرموا شفاعته يوم القيامة، فليتأمّل الباحثون ألا يشمل هذا الحديث أهل السنّة والجماعة بتكذيبهم أئمة أهل البيت عليهم السلام وانقطاعهم إلى أئمة الجور الذين ادعوا الخلافة رغم ما أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لزوم اتباعهم لأهل بيته؟!!!

(١) لايخفى أنّ من انقطع إلى الأئمة الأربعة من أهل السنّة والجماعة من أصحاب المذاهب المعروفة وهم: أبو حنيفة ومالك بن أنس ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل، هؤلاء لم يكونوا من الصحابة ولا من التابعين فلم يَرَهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرونه، فأكبرهم سنّاً أبو حنيفة فانّ بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة عام لأنّ مولده كان سنة ثمانين للهجرة ووفاته سنة مئة وخمسين، وأمّا أصغرهم أحمد بن حنبل فكان مولده سنة خمس وستين ومئة وكانت وفاته سنة احدى وأربعين ومئتين، فهؤلاء أئمة أهل السنّة الذين ينقطعون إليهم ويأخذون منهم معالم دينهم، فهل ترىٰ فيهم واحداً من أئمة أهل البيت عليهم السلام رغم ما أمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لزوم اتباع أهل بيته ضمن أحاديث صحيحة أخرجها جهابذة علماء أهل السنّة.

هذا وأنّ أهل السنّة والجماعة يدّعون التمسّك بالسنّة النبويّة فلماذا لم يتمسّكوا بالأحاديث الواردة في أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ممّا يجب الاقتداء بهم، ولماذا تمسّكوا بالمذاهب التي تأخرت إلى ذلك العهد وأين كان أهل السنّة والجماعة قبل وجود تلك ➲

ومنها: تفضيلهم أبا بكر وعمر على علي، وجمهورهم يفضلّون عثمان عليه[1]، وهم وسائر الصحابة رعايا له بمقتضىٰ هذه السنن التي دلّت على إمامته

المذاهب؟ وبماذا كانوا يتعبدون وإلى من كانوا يرجعون؟ ثمّ ينقطعون إلى رجال لم يعاصروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عرفوه، وإنّما ولدوا بعدما وقعت الفتنة وبعدما تحارب الصحابة وقتل بعضهم بعضاً وكفر بعضهم بعضاً، وبعدما تصرف الخلفاء الأمارة والسلطة وتصرّفوا في السنّة النبويّة باجتهاداتهم وآرائهم حسب ما يتماشى به مصالحهم وبعدما استولىٰ يزيد بن معاوية على الخلافة واستباح مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بجيشه واستبيحت الدماء وانتهكت الأعراض فكيف يركن العاقل إلى أُولئك الأئمة الذين هم من الطبقة التالية منهم؟! وأنّ الطبقة السابقة لهم قد تدنست بأوحال الفتنة وتغذت بألبانها المتلوّنة وشبّت وترعرعت على أساليبها الماكرة الخادعة وقلّدتها أوسمة العلم المزيفة، فلم يبرز للوجود منهم إلّا الذين رضيت عنهم ورضوا عنها.

وهل يشكّ مسلم عرف القرآن والسنّة النبويّة وعرف التاريخ الإسلامي بأنّ الشيعة الذين يقلّدون عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم أتباع السنة النبوية وليس لأحد غيرهم أن يدعيها؟ ولذلك ترىٰ اضطر أهل السنّة والجماعة للقول بإمامة البرّ والفاجر؛ لأنهم رفضوا النصوص التي صرحت بأنّ الخلافة لعترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والشيعة امتازوا بالقول بوجوب عصمة الإمام، فلا تصح الإمامة الكبرىٰ وقيادة الأُمة إلّا للإمام المعصوم وليس في هذه الأُمة بشر معصوم إلّا الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

(١) إذا راجعنا المصادر التاريخية الإسلامية الموثوقة بها لوجدناها ظاهرة في أنّ سياسة السلطة الحاكمة عقيب وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقتضت المواجهة القهرية والعدوانية ضد أهل البيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اعتبرت جهودها وجنودها في عزل أهل البيت عليهم السلام عن المجتمع الإسلامي آن ذاك، وقد وصلت إلى درجة بحيث إنّ الصحابة ـ غير الشيعة منهم ـ والخلفاء والملوك والأُمراء الذين حكموا المسلمين في عهد أبي بكر وحتى عهد الخليفة العباسي محمد بن الرشيد المعتصم لم يكونوا يعترفوا بخلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، بل منهم من كان يسبّه ويلعنه على المنابر، ولمّا كان عهد المعتصم الذي كثر فيه الزنادقة والملحدون والمتكلّمون، وولىٰ عهد الخلافة الراشدة، واشتغل الناس بمشاكل هامشية محنة

أحمد بن حنبل في قوله بقدم القرآن، وأصبح الناس يدينون بدين ملوكهم، وبأنّ القرآن مخلوق وماجرىٰ في تلك الأيام من المحادثات والمشاجرات التي ذكرها علماء الكلام والتاريخ، فلا نطيل في ذلك ونراجعكم إلى كتاب طبقات الحنابلة ج١: ص٢٩٢.

ولمّا تراجع أحمد بن حنبل عن قوله الأوّل خوفاً من المعتصم وخرج من محنته واشتهر بعد ذلك في عهد المتوكّل بين أهل الحديث عند ذلك ألحق الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلفاء الثلاثة، ولعلّ أحمد بن حنبل بهرته الأحاديث الصحيحة الواردة في فضائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والتي ظهرت رغم أنف الحكام فهو القائل: إنّه لم يرد في أحد من الناس من الفضائل بالأحاديث الحسان مثل ما ورد في علي بن أبي طالب عليه السلام (انظر الفيض القدير: ج ٤ ص٤٦٨. والغدير ج١: ص٣٠١).

وعند ذلك رجع بخلافته واعتبرها صحيحة بعدما كانت عندهم منكورة، فقد جاء في طبقات الحنابلة عن ابن أبي يعلىٰ بالإسناد عن ديرة الحمصي قال: دخلت على أحمد بن حنبل حين أظهر التربيع بعلي ـ رضي الله عنه ـ فقلت له: يا أيا عبدالله إنّ هذا لطعن على طلحة والزبير، فقال: بئسما قلت، وما نحن وحرب القوم وذكرها؟ فقلت: أصلحك الله إنّما ذكرناها حين ربّعت بعلي وأوجبت له الخلافة وما يجب للأئمة قبله!

فقال لي: مايمنعني من ذلك؟! قلت: حديث ابن عمر فقال لي: عمر خير من ابنه فقد رضي علياً للخلافة على المسلمين وأدخله في الشورىٰ، وعلي قد سمىٰ نفسه أمير المؤمنين، أفأقول أنا ليس للمؤمنين بأمير؟! قال: فانصرفت عنه (طبقات الحنابلة ج١: ص٢٩٢).

فإنّ هذه القضية تُبيّن لنا بأنّ أهل السنّة لم يقبلوا خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولم يقولوا بصحتها إلّا بعد أحمد بن حنبل، ثم إنّ في الحديث إشارة إلى ما قاله عبدالله بن عمر، فإنّ الرجل كان من النواصب الكبار الذي يعرف ببغض صريح لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولذا أنّه امتنع عن البيعة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وأسرع يبايع الحجاج بن يوسف الثقفي المعروف بالفسق والجريمة والاستهتار بالدين. أخرجه الحاكم في المستدرك ج٣: ص٥٥٦. وانظر السنن البيهقي ج٨: ص١٩٢. وانظر تاريخ

➲ الطبري وكتب التاريخ الأُخرى، وكذلك انظر حديث: لكلّ غادر لواء يوم القيامة، صحيح البخاري، كتاب الفتن.

وما أخرجه ابن عساكر في كتابه تاريخ مدينة دمشق (ج٤: ص٦٩) من أنّ الحجاج كان يقول: بزعم ابن مسعود أنّه يقرأ قرآناً عند الله والله ماهو إلّا رجز الاعراب، وكان يقول: اتقوا الله ما استطعتم، فليس فيه مثوبة، واسمعوا واطيعوا لأمير المؤمنين عبد الملك بن مروان فإنّها مثوبة.

وقد كشف عبدالله بن عمر عن مكنون قلبه وأباح بخالص سره عندما حدّث بأنّه لايعد للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فضلاً ولا فضيلة ولا منقبة واحدة تجعله على الأقل في المرتبة الرابعة بعد عثمان بن عفان.

وإليك هذه الحقيقة التي أخرجها المحدثون والمؤرخون وهي التي تعرب بالصراحة عن نفسية ابن عمر الحاقدة والمبغضة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولكلّ الأئمة من العترة الطاهرة عليهم السلام.

قال عبدالله بن عمر وهو يفسّر حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «الخلفاء من بعدي اثني عشر، كلّهم من قريش»، قال: يكون على هذه الأُمة اثنا عشر خليفة أبو بكر عمر عثمان معاوية وابنه ـ ملكا الأرض المقدسة ـ والسفاح وسلام ومنصور وجابر والمهدي والأمين وأمير العصب، كلّهم من بني كعب بن لؤي، كلّهم صالح لايوجد مثله (تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص١٤٠. وتاريخ مدينة دمشق ج٦٥: ص٤٠٨ ـ ٤٠٩، وغير ذلك).

ألا يتعجّب الباحث الخبير من أهل السنّة والجماعة من هذا الفقيه المعظّم عندهم كيف يحرّف الحقائق ويقلّبها، فيجعل معاوية وابنه يزيد والسفاح من أفضل العباد؛ إذ يقول بصراحة: كلّهم صالح ولا يوجد مثله.

وقد أعمى بصره الحقد والجهل، كما أعمىٰ بصيرته الحسد والبغض، فلم ير لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فضلاً ولا فضيلة فيقدم عليه معاوية الطليق وابنه يزيد الزنديق والمجرم السفاح، وما عشت أراك الدهر عجباً.

فعبدالله بن عمر هو ابن أبيه حقاً، فإنّ الولد على سر أبيه، ولايستغرب فإنّ كلّ إناء بالذي ➲

على جميعهم ووجوب طاعته عليهم[١]، وخبر: «أوّل أُمتي سلماً وأكثرهم علماً

فيه ينضح، فأبوه عمل بكلّ جهوده لإبعاد الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عن الخلافة واحتقاره في أعين الناس.

وهذا ابنه الحاقد البغيض رغم وصول الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إلى الخلافة بعد مقتل عثمان وقد بايعه المهاجرون والأنصار نراه امتنع عن مبايعته وعمل بكلّ جهوده على إطفاء نوره وتأليب الناس عليه لإسقاطه، فجعل يحدّث ويوهم المسلمين بأنّ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لا فضل له كسائر الناس العاديين.

وقد قدم عبدالله بن عمر الدولة الأُموية وتوّج معاوية وابنه يزيد بتاج الخلافة كذباً وافتراءً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعترف بخلافة السفاح والمنصور وكلّ فسّاق بني أُمية على سيد المسلمين وولي المؤمنين بنص القرآن والسنّة الكريمة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام رغم وقوعها، وأنّ هذا لشيء عجيب.

(١) لايخفى أنّه إذا اعترف أهل السنّة والجماعة بصحة الأحاديث المتقدّمة ذكرها كحديث الثقلين، وحديث المنزلة، وحديث السفينة وغيرها من السنن القطعية التي أخرجها علماء أهل السنّة والجماعة فقد شهدوا على أنفسهم بالضلالة ضمنياً؛ لأنّهم لم يتمسّكوا بالعترة الطاهرة، واعتنقوا مذاهب واهية ما أنزل الله بها من سلطان ولا وجود لها في السنّة النبوية. وبهذا يتبين لنا أنّ أهل السنّة والجماعة كانوا يرفضون السنّة النبوية، ويجتهدون بأرائهم في قبال تلك النصوص الصريحة وفقاً لمصالحهم الدنيوية، ومن أجل الوصول إلى الحكم والرئاسة، وأوّل موقف رهيب خطير الذي اتفق في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرفض مثل تلك النصوص والسنّة النبوية هو موقف عمر بن الخطاب عندما أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكتب لأُمته ذلك الكتاب الذي يعصم المسلمين من الضلالة، فاعترض عليه عمر بن الخطاب وقال: إنّ الرجل ليهجر حسبنا كتاب الله، وقد عبَّر ابن عباس عن ذلك اليوم بـ«رزية يوم الخميس». وأخرج هذا الحديث جميع أرباب الصحاح والمسانيد والسنن والتأريخ (انظر صحيح البخاري ج١: ١١٩، ح ١١٢، كتاب العلم، باب كتابة العلم. وج ٤: ص٤٩٠، ح ١٢٢٩، كتاب الجهاد والسير، باب جوائز الوفد. وصحيح مسلم ج٥: ص٧٦، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء. ومسند أحمد بن حنبل ج١: ص٣٢٤ وغيرها). ولايخفى على المؤمن الغيور من أنّ

وأعظم حلماً»[(١)] الثابت الصحّة لديهم حسب ما صحّحه إبن جرير[(٢)] وابن

➲ اعتراض عمر يعتبر من أعظم التجاسر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك قال ابن عباس: الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب الذي يعصم الأُمة من الضلال والاختلاف، فإنّ موقف عمر هذا من الجسارة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كان في حين أنّه يعلم أنّ أوامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجبة الامتثال؛ لما قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول﴾ (سورة النساء: ٥٩). ولكن عمر بن الخطاب وحزبه خالفوا أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم صراحة وقالوا: حسبنا كتاب الله لاحاجة إلى سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لعلمه أنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يريد تأكيد الأمر في الإمامة لعترته الطاهرة وللإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فلو علم أنّ الأمر غير ذلك لبادر بالدواة والقلم والقرطاس إليه صلى الله عليه وآله وسلم كما هو واضح ظاهر، فلاحظ.

وبطبيعة الحال أنّ عمر بن الخطاب لمّا كان يرىٰ عدم التقيد بالسنّة النبوية، وكان يرفض النصوص القطعية من السنّة النبوية الواردة في إمامة العترة الطاهرة ولم ير لنفسه مانعاً عن ذلك حتى من الاجتهاد في مقابل النصوص فأنصاره من الصحابة والتابعين وغيرهم أيضاً على شاكلته فاقتدوا به وببدعه وتركوا سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتركهم الأحاديث الصحيحة والصريحة الواردة في إمامة العترة الطاهرة؛ إذ لايشك الباحث الخبير لو درس النصوص النبوية وسيرته الشريفة وعرف التأريخ الإسلامي بأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي عيّن الأئمة الاثني عشر، ونصّ عليهم ليكونوا خلفاءه من بعده وأوصياءه على أُمته.

وممّا يزيد الباحث يقيناً أنّ الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام لم يتلمّذوا على أي واحد من علماء الأُمة، فلم يرو لنا أصحاب التواريخ ولا المحدّثون وأصحاب السير بأنّ أحد الأئمة من أهل البيت عليهم السلام تلقى علمه من بعض الصحابة أو التابعين، كما هو الحال بالنسبة إلى علماء الأُمة وأئمتهم.

وكيف لانتعجب من الذين يزعمون بأنّهم أهل السنّة والجماعة وهم جماعات متعددة حنفية ومالكيّة وشافعيّة وحنبليّة، ولكنّهم اجتمعوا واتفقوا على تصحيح خلافة السقيفة الجائرة وتركوا أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته الطاهرة بتركهم الحديث الثقلين، وحديث المنزلة، وحديث السفينة، وحديث الطير وحديث الغدير وغيرها.

(١) انظر رياض النضرة ج٢: ص١٨٣. وشواهد التنزيل ج١: ص١٠٨. وتاريخ مدينة

عبدالبر[٣] وهو مروي في مسند أحمد بطريق ثابت الصحة[٤].

وخبر أُخوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له دون غيره[٥] وخبر اختار الله من أهل الدنيا

➲ دمشق٤٢: ص١٢٨. ونظم درر السمطين: ص١٢٨. وانساب الأشراف ج٢: ص١٠٤، ح ٣٩. وذخائر العقبى: ص٧٨. وكنز العمال ج١٣: ص١١٤، ح ٣٦٣٧٠. وأُسد الغابة ج٥: ص٥٢٠ في ترجمة فاطمة الزهراء بنت رسول الله سلام الله عليها! ومجمع الزوائد ج٩: ص١٠١ و ١١٤. والمرقاة في شرح المشكاة ج٥: ص٥٦٩. والسيرة الحلبية ج١: ص٢٨٥. وعليه فكما أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل من غيره بكل الجهات والناس رعاياً له ومأمورين بإطاعته فكذلك الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بهذه النصوص.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) الاستيعاب ج٣: ص٣٦.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٢٦ قد رواه أحمد بن حنبل عن أبي أحمد عن ابن طهمان عن نافع بن أبي نافع عن معقل بن يسار قال: وضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم... ثمّ قال أبو عبدالرحمن: وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث قال: أو ماترضين أنّي زوجتك....

(٥) حديث المؤاخاة من الأحاديث الذي ورد في كتب أهل السنّة والجماعة بطرق عديدة وسوف يأتي بيان صحة أسناده ودلالته على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام إن شاء الله تعالى، وملخّصه أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم آخى بين أصحابه وترك علياً حتى بقي آخرهم لايرىٰ له أخاً، فقال: يارسول الله آخيت بين أصحابك وتركتني؟

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّما تركتك لنفسي، أنت أخي وأنا أخوك، فإنّ ذكرك أحدٌ فقل: أنا عبدالله وأخو رسوله، لايدعيها بعدك إلّا كذاب، والذي بعثني بالحق ما اخترتك إلّا لنفسي...». (رواه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج١: ص١٧٧، ح ١، نقلاً عن أحمد بن حنبل. ورواه أحمد في مسنده ج١: ص٢٣٠. وفي كتاب فضائل الصحابة ج٢: ص٧٦٥، ح ١٠٥٥ وص ٧٩٢ ح ١٠٨٥ وص ٨٢٩ ح ١١٣٧. والترمذي في سننه ج٥: ص٣٠٠، ح ٣٨٠٤. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٤. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٤: ص٣٢٤ و ج٩: ص ١٢١ ـ ١٢٢ و ص٢٢٥. وابن أبي الشيبة في المصنف ج٧: ص٥٠٧ ح ٧٨ والنسائي في سننه الكبرىٰ ج٥: ص١٢٥، ح ٨٤٥١. وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ➲

رجلين أحدهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم وثانيها علي عليه السلام[1].

ج٤: ص٢٦٨، ح ٢٣٧٩. والطبراني في معجمه الكبير ج١٢: ص٣٢١. وابن سعد في طبقاته ج٣: ص١٦. وابن المغازلي في مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: ص٨٨ ح ٥٧ و ص٨٩ ح ٦٠. والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج١٢: ص٢٦٣ في ترجمة عمران بن سوار. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص١٨ وص ٥١ و ص٥٢. وابن الأثير في أُسد الغابة ج٤: ص١٦ في ترجمة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. وابن كثير في البداية. والنهاية ج٧: ص٢٥٠. وابن هشام في السيرة النبوية ج٣: ص٣٦. وابن حبان في السيرة النبوية: ص١٤٩. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٥٩٨، ح ٣٢٨٧٩، و ص٦٠٨ ح ٣٢٩٣٨ و ج١٣: ص١٤٠، ح ٣٦٤٤٠ وغير ذلك.

هذا والغرض من مؤاخاته صلى الله عليه وآله وسلم للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام تعريف منزلته وبيان فضله على غيره؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤاخي بين الرجل ونظيره كما دلّ عليه بعض الأخبار الواردة في كتب القوم (انظر مطالب السؤول: ص٨٧ و ٨٨. وكفاية الطالب: ص١٩٤. والرياض النضرة٣: ص١٨٧. وينابيع المودة ج١: ص١٧٨، وغير ذلك) فإنّ ذلك أقرب إلى التعاون والتعاضد، وأوجب للتأليف، فيكون الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هو النظير لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو المستفاد من فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك ترى أنّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام قد احتج بهذا الخبر يوم الشورىٰ. (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص١٦٧).

(١) أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن أبي هريرة قال: قالت فاطمة ـ رضي الله عنها ـ يارسول الله زَوَّجتني من علي بن أبي طالب هو فقير لا مال له، فقال: «يافاطمة أما ترضين إنّ الله عزوجل اطلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين أحدهما أبوك والآخر بعلك». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢٩). ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج١١: ص٧٧. والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج٤: ص٤١٨ في ترجمة أحمد بن صالح أبو جعفر المصري. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص١٣٥ ـ ١٣٦. وكنز العمال ج١٣: ص ١٠٩، ح ٣٦٣٥٥. وتذكرة الخواص لسبط بن الجوزي الحنفي: ص٣٠٨. والرياض النضرة لمحب الدين الطبري الشافعي ج٢: ص٢٤٠. والكشف الحثيث لسبط بن

العجمي: ٢١٦ وغيرهم.

وأخرج الهيثمي بسنده عن علي بن الهلال قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه الذي قبض فيه فإذا فاطمة عند رأسه قال: فبكت حتى ارتفع صوتها فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طرفه إليها، فقال: «حبيبتي فاطمة ما الذي يبكيك؟ قالت: أخشى الضيعة من بعدك، قال: ياحبيبتي أما علمت إنّ الله اطلع على الأرض اطلاعة فاختار منها أباك فابتعثه برسالته ثمّ اطلع على الأرض اطلاعة فاختار بعلك، فأوحى الله إليّ أن أنكحك إياه يا فاطمة، ونحن أهل بيت قد أعطانا الله سبع خصال لم يعط أحداً». (مجمع الزوائد ج٨: ص٢٥٣).

أقول: وغيره بهذا المضمون كثير فعلى سبيل المثال انظر المعجم الكبير ج٤: ص١٧٢. وكفاية الطالب للكنجي الشافعي: ص٢٩٦. والمناقب لابن المغازلي: ص١٠١، ح ١٤٤. والمناقب للخوارزمي: ص٦٢. وينابيع المودة ج٣: ص٢٦٩ ح ٣٣. وكنز العمال ج١١: ص٦٠٤، ح ٣٢٩٢٣. وراجع الغدير ج ٣: ص٢٠ ـ ٢٣.

أقول: إنّ الباحث لو أمعن النظر في الأخبار والأحاديث وغيرها ممّا تدلّ على أنّ مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قد اختاره الله تعالى من بين عباده الصالحين بعد أن اختار منهم أفضل خلائقه وأشرف أنبيائه سوف يجد بوضوح؛ بأنّ الاختيار يكون من الله سبحانه الذي بيده الملك وينتهي إليه الكلّ، وهو الذي خلق الإنسان منعوتاً بنعت الاختيار وأعطاه خيرته كما أعطاه خلقه، ولاشك أنّ روح الإيمان هو التسليم أمام الله تعالى، وإذا انتهت المسألة إلى الله العالم الحكيم والنبي الذي يتحدّث عن الله سبحانه ويسير بأمره، فإنّ عدم التسليم إليهما دليل على الضلال والانحراف حيث لايوجد أدنىٰ اشتباه في أوامره سبحانه وتعالى، إضافةً إلى أنّ ما أمره حافظ لمنافع الإنسان نفسه ولايعود شيء على ذاته المقدسة، فهل يوجد إنسان عاقل يستحق مصالحه برجله بعد تشخيص هذه الحقيقة؟

والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضىٰ الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦).

فالخبر المذكور يدلّ على أنّ الامام أمير المؤمنين عليه السلام طاعته واجبة على جميع

وهو خبر حسن[١] إلى غير هذه من السنن الثابتة الحجية عندهم التي دلّت على أفضلية علي عليه السلام من عامّة الصحابة فخالفوها عن علم وعمد[٢].

ومنها: تفسيقهم من سبَّ الشيخين، بل بعضهم قد حكم بكفره، نصّ عليه القاضي عياض[٣]

المسلمين كافّة كطاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ أنّه كما اختار الله نبيه للناس وبعثه بالرسالة وأوجب طاعته على الناس، فكذلك الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّ الله تعالى اختاره وصيّاً ووليّاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم على الناس، فيجب طاعته والانقياد لأوامره ونواهيه، كما لايخفىٰ ذلك على الخبير المتتبع، فلاحظ.

(١) قال الحاكم وهذا حديث صحيح ولم يخرجاه المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢٩.

(٢) لايخفى أنّ النصوص النبوية الواردة في خلافة العترة الطاهرة كثيرة متواترة صريحة قد رواها أكثر الصحابة، وأنّ حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت مليئة مفعمة بتلك النصوص منذ يوم الإنذار فما بعده من الأيام حتى سُجي على فراش الموت فاجتمع الناس في حجرته فصارت حجرته غاصّة بأصحابه، فخطب فيهم وذكر في خطبته الشريفة حديث الثقلين وغيره، فكلّ واحد من تلك النصوص نص جليّ في إمامة عترته الطاهرة، وذلك لذكرىٰ لمن كان له قلب أو ألقىٰ السمع وهو شهيد. (سورة ق: ٣٧). ولكن بعد التحاقه صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى استأثروا بالأمر يوم السقيفة متولّين نصوصه وكأنّهم لم يكونوا من الأُمة ولم يسمعوا منه شيئاً كقول الشاعر حيث قال:

وأصبح أقوام يقولوا ما اشتهوا ... ويطغون لما غال زيداً غوائل

فخالفوا النصوص ونقضوا محكماتها عن علم وعمد، وسيأتي ذكر النصوص النبوية وشرح الكلام فيها مفصّلاً. وكذلك ذكر أحداث السقيفة وما جرىٰ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن شاء الله تعالىٰ.

(٣) وهو الحافظ القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي المتوفى سنة ٥٤٤، ترجمه كثير من أرباب معاجم التراجم، قال ابن خلكان في كتابه وفات الأعيان ج٣: ص٤٨٣: وكان إمام وقته في حديث وعلومه والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، وصنف التصانيف المفيدة...

في شفائه[1] وهم عالمون بانّ من سبَّهما وسبَّ غيرهما إنّما فعل ذلك ليس لسبق حقد منه عليهم[2]

وقال الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء: الإمام العلّامة الحافظ الأوحد شيخ الإسلام، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، ثمّ السبتي المالكي، ولد سنة ست وسبعين وأربعمئة... وولي القضاء وله خمس وثلاثون سنة ولم يكن أحد بسبته في عصر أكثر تآليف من تآليفه له كتاب الشفاء في شرف المصطفى... انظر سير أعلام النبلاء ج٢٠: ص٢١٢، رقم ١٣٦. وكشف الظنون ج٢: ص١٠٥٢ و١٠٥٥.

(١) الشفاء ج٢: ص١١٨.

(٢) لا يخفى أنّ كثيراً من المشاغبين يتهمون الشيعة بأنّهم ضد الصحابة، وأنّهم يسبّون ويشتمون الصحابة؛ ليثيروا بذلك السامعين والعوام ضد الشيعة ويقطعوا بذلك الطريق على الباحثين، في حين أنّ الشيعة منزّه عن سَبِّ الصحابة وشتمهم، بل إنّهم يحترمون الصحابة المخلصين الذين سماهم القرآن بـ«الشاكرين».

ولكن لنا كلام مع الذين يقولون بأنّ سب الصحابة حرام مطلقا، أو أنّه يوجب الكفر، وذلك استناداً ببعض الروايات الدالّة على حرمان من سب الصحابة من الشفاعة.

وأنا لأتقصد بنقد هذه الروايات الدفاع عن الذين يسبّون بعض الصحابة؛ لأنّ السّب والشتم ليس من شأن من كان في حالة سيطرة المنطق والعقل على من ليس كذلك، فلا يرتكبها العاقل حينئذٍ فضلاً عن الأتقياء الأبرار التابعين للأئمة الأطهار عليهم السلام، وإنّما غرضنا بيان تهافت منطق هذه الأحاديث في منح الشفاعة والحرمان منها؛ لأنّ هذا المنطق يقول: بأنّه يجوز للصحابي أن يحكم بفسق صحابي آخر أو بكفره، وأن يسبّه ويهينه ويضربه ويحبسه ويشهر عليه السلاح ويقتله أو يكيدبه ويقتله بالسم أو الاغتيال، ويجوز أن يستعمل كلّ الأساليب السياسية والمناورة والمخادعة ضده، وأن يخرج على إمام زمانه ويسبب انشقاقاً في الأُمة وحروباً يقتل فيها عشرات اُلوف من المسلمين وأن يرتكب كلّ المحرمات.... ولا بأس بذلك كلّه، مغفور له ومشمول لشفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو مستحق للجنّة بدون الشفاعة!!

أمّا غير الصحابة من المسلمين فلو انتقد صحابياً ولو انتقاداً صغيراً فقد شمله مرسوم الحرمان النبوي من الشفاعة وصار مخلداً في النار، وهذا وحده يكفي للحكم بالقتل والتنكيل!!

فإنّ هذا النوع من المنطق أشبه شيء بالإشكال في الحبّة ويأكل القُبّة، ولا يمكن أن يكون ممّا أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بل إنّ صيغة «لا تسبّوا أصحابي» وأمثاله يصعب تعقل صدورها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ مخاطبيه هم الصحابة وظاهره يشمل جميع الناس فكيف يقول لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تسبّوا أصحابي» ويستثنيهم عن ذلك!! لا سيما أنّ بعض موارد هذه الأحاديث كان ممّا وقع السبّ بينهم، وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عن سبّ أصحابه، كما ورد في حديث عن أبي سعيد أنّه قال: كان بين خالد بن وليد وبين عبدالرحمن بن عوف شيء فسبّه خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تسبّوا أحداً من أصحابي» (صحيح مسلم بشرح النووي ج١٦: ص٩٣) وغير ذلك.

وعلى فرض شمول قوله صلى الله عليه وآله وسلم لهم: «لا تسبّوا أصحابي» فنسأل ما تقولون في معاوية بن أبي سفيان الذي كان يسبّ الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام طوال أربعين سنة وأنّه سنّ هذه السنّة السيئة بين الناس حتى قد سبّ الناس الإمام عليه السلام مدة سبعين أو ثمانين سنة؟!!! ألم يكن معاوية منهياً عن سبّ الصحابة؟

أو لعلّ هذا الحديث وأمثاله مخصوص بسبّ غير رجال أهل البيت عليهم السلام مع ماورد في حقّهم من الآيات والروايات مثل قوله تعالى: ﴿**قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى**﴾ سورة شورى: ٢٣.

وقوله تعالى: ﴿**إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا**﴾ سورة الاحزاب: ٣٣.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما أن تمسّكتم بهما لن تضلّوا من بعدي أبداً...» ووقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «حب علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق» وعشرات غيرها من الآيات والروايات المتفق على صدورها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الفريقين.

على أنّ الإسلام قد ركّز مكانة العترة الطاهرة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحيث لا يتصوّر لأحد

ولا متابعة للهوى بل متابعة للهُدى من خبر ستة لعنتهم[١]، وخبر ليس يضل بعدي عنها غير الهالك[٢]، وما دلّ على هلكة المتقدّم على العترة، وأنّ المتأخّر عنهم هالك[٣].

النيل إلى تلك المنزلة إلى يوم القيامة فهل يمكن القول بأنّ قانون حرمان الشفاعة لا يشمل النواصب من الصحابة الذين كانوا ينصبون العداء لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنه يشمل لمن ينقص في بعض الصحابة، فالباحث المنصف لو درس هذه الأحاديث دراسة علمية يرى بوضوح أنّ هذه الأحاديث من مختلقات بني أُمية ومن دسائسهم الذي أرادوا بذلك منع الناس من سَبّ النواصب، وسيأتي البحث فيه مفصّلاً في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحن عن عائشة أنّها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ستة لعنهم الله وكلّ نبي حجاب، المكذب بقدر الله، والزائد في الكتاب الله، والمتسلّط بالجبروت يذل من أعزّ الله، ويعز من أذلّ الله، والمستحل من عترتي ما حرم الله، والتارك لسنتي، ثمّ قال الحاكم: وهذا الحديث صحيح الاسناد، ولا أعرف له علّة ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج١: ص٣٦). واخرجه الحاكم في ج٤: ص٩٠. وكذا عمرو بن أبي عاصم في كتابه السنّة: ص١٤٩، ح٣٣٧. والهيثمي في موارد الضمأن إلى زوائد أبي ابن حبان: ص٤٩. والسيوطي في الجامع الصغير ج٢: ص٤٦، ح٤٦٦٠. والمتّقي الهندي في كنز العمال ج١٦: ص٨٧، ح٤٤٠٣٢ وغير ذلك.

(٢) أخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة ج٢: ص٢٨٥، ح٨١٦، بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لن تضلّوا وتهلكوا وأنتم في موالاة علي، وإن خالفتموه فقد ضلّت بكم الطرق والأهواء في الغي فاتقوا الله في ذمة الله». واخرجه ابن المغازلي في المناقب: ص٢٢، ح٢٩٢ مع اختلاف في اللفظ.

(٣) أخرج ابن حجر في كتابه الصواعق المحرقة: ص٢٢٨ حديث الثقلين بطريق عديده وقال: في رواية صحيحة كأنّي قد دعيت فأجبت، وأنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما آكد من الآخر: كتاب الله عزوجل وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض.... فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنّهم أعلم منكم... ثمّ قال: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً...

ومادَلّ على تركهما[١] للسنن العديدة بتأمّرهما على العترة فاستباحا ما حرّمه الله من العترة وتقدّما عليهم[٢].

وأخرج مثله الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ج٥: ص١٩٥. وج ٩: ص١٦٤. وعمرو بن أبوعام في كتابه السنّة: ص٦٢٣، ح١٥٢١. والطبراني في معجم الكبير ج٣: ص٦٦، ح٢٦٨١. والسيوطي في الدر المنثور ج٢: ص٢٨٥. وابن أبي الحديد في شرح النهج ج٧: ص٧٦. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج١: ص١٢٠ ح٤٧. وج٢: ص٤٢٨، ح٢٠٥. والمتقي الهندي في كنز العمّال ج١: ص١٨٦، ح٩٤٦ و ص١٨٨، ح٩٥٧، وغيرهم. ولاشك أنّ العترة الطاهرة من أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم هم أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدليل حديث الثقلين المروي في كتب الفريقين المسلم صدوره من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تقدم منّا في الهامش ذكر بعض مصادر هذا الحديث من مصادر أهل السنّة والجماعة، فالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل في هذا الحديث أهل بيته الطاهرين المعصومين منار الهدى وأماناً من الضلالة والعمىٰ.

وغيره من الأحاديث كحديث السفينة الّذي قد مرّ ذكره في الكتاب وذكرنا بعض مصادره من كتب أهل السنّة والجماعة في الهامش وحديث صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا وأهل بيتي شجرة واحده أصلها في الجنة وأغصانها في الدنيا، فمن شاء أن يتخذ إلى ربّه سبيلاً فليتمسّك بها» (الصواعق المحرقة: ص١٥٠، ذيل الآية الرابعة في فضائل أهل البيت. وشواهد التنزيل ج١: ص٣٨٠) وغير ذلك

فهذه الأحاديث كغيرها من الأحاديث التي جاءت في كتب أهل السنّة والجماعة وهي تشير إلى أنّ المسلمين إذا أطاعوا العترة الطاهرة من أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد سعدوا في الدنيا والآخرة، وإلّا فهم في واد الضلال والهلاك.

(١) أي الشيخين أبابكر وعمر.

(٢) اتفق المؤرّخون والمحدّثون على أنّ أبابكر وعمر قد استباحا حرمة أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد بات من المشهورات الواضحات ما حدث في السقيفة وردّ فعل العترة الطاهرة من أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم واعتزال الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام مع أهل بيته وأصحابه في داره وردّهم بيعة أبي بكر بعد أن دعوا إليها في تفاصيل سجّلها التاريخ؛ إذ لمّا عرف أبوبكر وعمر ومن معهما من الناس أنّه لو امتنع الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام عن البيعة، فإنّ شرعية السلطة

➲ ستظل منقوصة، ولن يتم الأمر إلّا إذا أمضاه الإمام عليه السلام، فحاولوا بالضغط عليه وإخراجه بالعنف والقوّة للبيعة حتى التفت عمر بإشارة إلى الإمام عليه السلام.

وقال لأبي بكر: ألا تأخذ هذا المتخلّف عنك بالبيعة؟! فقال أبوبكر لمولى له اسمه قنفذ: اذهب فادع لي علياً، فذهب إلى الإمام علي عليه السلام فقال الامام عليه السلام له: ما حاجتك؟ قال: يدعوك خليفة رسول الله!!!

فقال الإمام عليه السلام: لسريع ما كذبتم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!! فرجع قنفذ وأبلغ الرسالة، وقال عمر ثانية: لا تمهل هذا المتخلّف عنك بالبيعة، فقال أبوبكر لقنفذ وأدى ما أمر به، فرفع الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام صوته، وقال: سبحان الله لقد ادعى ما ليس له. فرجع قنفذ وأبلغ المقال، فلمّا سمع أبوبكر ذلك بعث إليهم عمر ليخرجهم من بيت فاطمة وقال له: إن أبوا فقاتلهم.

فأقبل عمر بن الخطاب بقبس من نار إلى دار فاطمة وهو يقول: والذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأُحرقنّها على من فيها، فقيل: يا أباحفص أنّ فيها فاطمة، قال: وإن، فلقيته فاطمه عليها السلام فقالت: يا ابن الخطاب أجئت لتحرق دارنا؟ فقال عمر: نعم، فنادت عليها السلام بأعلى صورتها يا أبت يا رسول الله ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن قحافة. (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص١٩٨. وتاريخ اليعقوبي ج١: ص١٠٥. والعقد الفريد ج٣: ص ٢٥٠ ـ ٢٥٤. والإمامة والسياسة ج١: ص١٥ ـ ١٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٤٥، وغير ذلك.

انظر كيف استباحا حرمة أهل البيت عليهم السلام وقد هجموا على دار الزهراء عليها السلام وهدّدوها بحرق دارها، وكان ما كان ممّا ذكر المؤرخون و المحدثون في كتبهم وتناقله الرواة جيلاً بعد جيل، وقد كشف الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عن تلك الوقائع بقوله: «أما والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وأنّه ليعلم أن محلّي منها محل القطب من الرَحَا» (الخطبة الشقشقية نهج البلاغة ص٤٨، الخطبة الثالثة. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٥١).

وبعد المؤامرة التي حكيت لإبعاد أهل بيت عليهم السلام عن المنصب الذي اختاره الله لهم بادروا ➲

إلى اغتصاب نحلة الزهراعليها السلام وإرثها وتكذيبها وإهانتها وإيذائها، فقد أخرج البخارى في صحيحه في كتاب المغازي باب غزوة خيبر بسنده عن عائشة أنّها قالت: إنّ فاطمةعليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبوبكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا نورث ما تركناه صدقة» فأبى أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته، فلم تكلّمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستة أشهر، فلّما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً وصلّى عليها ولم يؤذن بها أبابكر... (صحيح البخاري ج٥: ص٢٥٢، ح٧٠٤). وأخرجه أيضاً في كتاب الخمس باب فرض الخمس صحيح البخاري ج٤: ص٥٠٤، ح١٢٦٥. وكذا مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا نورث ما تركناه صدقة» صحيح مسلم ج٥: ص١٥٣ وغيرهما.

فإنّ البخاري ومسلم قد اقتضبا هذه الرواية واختصراها؛ لئلّا تنكشف الحقيقة للباحثين وفي الحقيقة أنّهما قد غيّرا أصل الأمر الذي ادّعت فاطمةعليها السلام في فدك من أنّها قد أنحلها أباها وأعطاها فدك نحلة في حياته، فليس هي من الإرث، ولذلك تجد كلّ المؤرخين والمحدّثين والمفسّرين ذكروا بأنّ فاطمةعليها السلام قد ادعت أنّ فدك ملكاً وفيئاً نحلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها، فكذبها أبوبكر وطلب منها الشهود على ذلك، فجاءت فاطمة بعلي بن أبي طالبعليه السلام وأُم أيمن، فلم يقبل أبوبكر شهادتهما واعتبرها غير كافية. وهذا ما اعترف به ابن حجر في صواعقه: ص٢١ في الشبهة السابعة، وقد قدمت فاطمةعليها السلام إلى مسجد أبيها، وفيه أبوبكر وعمر والمهاجرون والأنصار، فخطبت فيهم خطبة بياناً ضافياً لأحكام الإسلام ومبادئها، وماصارت إليه الأُمور بعد أبيها، وعرضت فيها مظلوميتها ومظلومية أميرالمؤمنينعليه السلام، وندّدت فيه بالأنصار وخذلانهم لأهل البيتعليهم السلام ثمّ أثبتت بالقرآن وسنّة أبيها أنّ ما روى عنهصلى الله عليه وآله وسلم القوم من أنّه صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يورث» لا أصل له في كتاب الله أو سنّة نبيّه، وأنّه محض اختلاق، ومن جملة ما قالت فيها: «... تزعمون أن لا إرث لنا، أفحكم الجاهلية تبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون أفلا تعلمون... يا ابن أبي قحافة أفي كتاب الله أن ترث أباك ولا أرث أبي لقد جئت شيئاً فرياً، أفعلى عمد تركتم كتاب الله

➲ ونبذتموه وراء ظهوركم؛ إذ يقول: ﴿وورث سليمان داود﴾ (سورة النحل: ١٦) وقال فيما اقتص خبر يحيى بن زكريا اذ قال: ﴿رب هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ (سورة مريم: ٦) وقال: ﴿وأُولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ (سورة الأحزاب: ٦٠) وقال: ﴿يوصيكم في الأولاد للذكر مثل حظ الأُنثيين﴾ (سورة النساء: ١١) وقال: ﴿إن ترك خيراً الوصية للوالدين أو الأقربين بالمعروف حقاً على المتقين﴾ (سورة البقرة: ١٨٠)، أفخصكم الله بآية أخرج منها أبي أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمّي، أم تقولون أهل ملّتين لا يتوارثان فدونكما مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك، فنعم الحكم الله، والزعيم محمد، والموعد، القيامة وعند الساعة يخسر المبطلون» (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٦: ص٣١١).

لا ندري كيف يمكن توجيه عمل أبي بكر في تكذيب فاطمة وردّ شهادة زوجها في حقها عند أهل السنّة والجماعة. بعد ما ورد في الأحاديث ممّا تدلّ على عصمتها، كما أخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل أهل بيت بسنده عن عائشة أنّها قالت: خرج النبيﷺ غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثمّ جاء الحسين فأدخله معه ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها ثمّ جاء علي فأدخله ثمّ قال: «إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (صحيح مسلم ج٧: ص١٣٠).

فإذا كانت فاطمة معصومة وقد طهّرها الله من كلّ الذنوب والمعاصي، فما بال أبوبكر يكذبها ويطلب منها الشهود ثمّ يرد شهودها، وكما أخرج البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبيﷺ، باب مناقب قرابة رسول اللهﷺ بسنده عن المسور بن المخرمة: انّ رسول اللهﷺ قال: «فاطمة بَضعة مني فمن أغضبها أغضبني» (صحيح البخاري ج٥: ص٨٣، ح٢٣٢).

وإذا كان رسول اللهﷺ يغضب لغضبها ويتأذى بأذاها، فما بال أبي بكر يؤذي فاطمة وقد بقيت فاطمة واجدة على أبي بكر إلى أن ماتت كما نص عليه البخاري ومسلم في الحديث المتقدم ذكره.

وعندما اشتد عليها المرض ولزمت فراشها عادها أبوبكر وعمر، ولمّا أرادا الحديث ➲

فهذه بعض أدلّة الساب وهي أدلّة ثابتة الصحّة عند من تابعهما وليس لها

أسكتتهما، ثمّ قالت: أنشدكم الله هل سمعتم أبي رسول الله ﷺ، قال: «فاطمة بضعة منّي من أرضاها فقد أرضاني ومن أغضبها فقد أغضبني؟»

فقالا: نعم سمعناه من رسول الله ﷺ فقالت: «وأنا أُشهد الله أنّكما أغضبتماني وما أرضيتماني... والله لأدعون عليكما في كلّ صلاة أُصليها» (الإمامة والسياسة: ص١٩ ـ ٢٠).

وهل من سائل يسأل أبابكر أنّه لماذا كذبت فاطمة ولماذا أغضبتها ولماذا اغتصبت حقّها فقد سأل ابن أبي الحديد أُستاذه علي بن الفارقي مدرس مدرسة الغربية ببغداد عن ذلك، وقال قلت له: أكانت فاطمة صادقة؟ قال: نعم، قلت: فلم لم يدفع إليها أبوبكر فدك وهي عنده صادقة؟ فتبسم، ثم قال: لو أعطاها اليوم فدك بمجرد دعواها لجاءت إليها غداً وادعت لزوجها الخلافة، وزحزحته عن مقامه. ولم يكن يمكنه الاعتذار والموافقة بشيء؛ لأنّه يكون قد سجل على نفسه أنّها صادقة فيما تدعي كائناً ما كان من غير حاجة إلى بينة وشهود (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٦: ص٢٨٤).

وهو كما ترى اعتراف صريح منهم بأنّ أبابكر هو الذي ردّ دعوى فاطمة الزهراء عليها السلام ممّا استوجب غضبها عليه وهجرانها له حتى ماتت عليها السلام ودفنها زوجها سرّاً في الليل بوصية منها دون أن يؤذن بها أبابكر كما جاء ذلك في الروايات المتقدمة ذكرها، والتي نقلها البخاري ومسلم وغيرهما.

وهكذا فعل الإمام عليه السلام فقد أودع جثمانها الطاهرة في الثرى في ظلمة الليل ومعه نفر من أصحابه المقربين بعد أن ارتحلت عن هذه الدنيا مظلومة، شهيدة مهضومة الحقوق، مجهولة القدر، مكسورة الضلع، ولمّا وضعها الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام في لحدها وأهال عليها التراب هاج به الحزن، فتوجّه إلى قبر رسول الله ﷺ وقال: «السلام عليك يا رسول الله عني وعن ابنتك النازلة إلى جوارك والسريعة اللحاق بك» (نهج البلاغة: الخطبة رقم ٢٠٠). وهكذا استمرت أحداث السقيفة وتسببت الموقف السلبي ضد أهل بيت النبي ﷺ حتى قتلوا على أثر ذلك أئمة أهل البيت عليهم السلام واحداً بعد الآخر بالسيف والسم والاغتيال، وكذا التابعين لهم من شيعتهم، واستمرت هذه الفتنة إلى اليوم، وستكون كذلك حتى يظهر المهدي من آل محمد ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ وينتقم من أعداء أهل البيت عليهم السلام فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

معارض، بل لها ما يعضدها ممّا صدر منهما من المخالفات للشريعة[١]،

---

(١) لايخفى على الخبير أنّه يجوز لعن من لعنه الله ورسوله، وكذلك سبّ من سبّه الله ورسوله والشيعة بقوا ثابتين على هذا الاعتقاد، فقد قال الله تعالى: ﴿قل هل أُنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أُولئك شر مكاناً وأضل عن سواء السبيل﴾ (سورة المائدة: ٦٠)، فبديهي بأنّ الله تعالى عيّن الميزان الذي حدده لمن يشمله اللعن والسبّ في هذه الآية الكريمة، وهم الذين أسّسوا أساساً لابتعاد الناس عن طريق الحقّ وعن جادة الصواب، فيقول تعالى: ﴿من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أُولئك شر مكاناً وأضل عن سواء السبيل﴾. فإنّ «عبد الطاغوت» عطف على جملة من لعنه الله، والمراد به مطلق من أضل الناس على نحو القضية الحقيقية، وهم الذين تسببوا إغواء الناس واضلالهم عن سبيل الله، ولنكشف للقراء الكرام بعض أفعال الشيخين ممّا أحدثوا في هذه الأمة من البدع التي سبّبت الفُرقة والضلالة، وحطّمت ذلك البناء الشامخ الذي شيّده رسول الله ﷺ وقضى حياته كلّها لصيانته وتثبيته ليعرف المسلمون حقيقة الأمر، ولأجل أن لا يتوهّم أحد بأنّي حاولت بنقلي هذه الروايات الطعن في الصحابة وتجريحهم فقد اعتمدت فقط على أحاديث صحيحة المقبولة عند القوم، كأحاديث البخاري ومسلم الذين هما من أصح الكتب عند أهل السنّة والجماعة وغيرهما ممّا يعتمد عليها جهابذة القوم.

فنقول: أخرج البخاري في صحيحه ـ كتاب استتابة المرتدين باب قتل من أبىٰ قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة ـ ومسلم في صحيحه ـ في كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس ـ عن أبي هريرة قال: لمّا توفّي النبي ﷺ واستخلف أبوبكر وكفر من كفر من العرب قال عمر: يا أبابكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلّا الله، فمن قال: لا إله إلّا الله عَصَمَ منّي ماله ونفسه إلّا بحقّهِ وحسابُهُ على الله؟

قال أبوبكر: والله لأُقاتلنّ من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإنّ الزكاة حق المال، والله لو منعوني عُناقاً كانوا يؤدّونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فوالله ما هو إلّا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفتُ أنّه الحق. (صحيح البخاري ج٩: ص٦٢٥، ح١٧٦١. وصحيح مسلم ج٦: ص٥ ـ ٦)

ولنا أن نسأل كيف أمر أبوبكر بقتل المسلمين الذين منعوه الزكاة؟ فقد ذكر المؤرخون بأنّ أبابكر بعث بخالد بن الوليد وجماعة إلى اليمامة وإلى بني تميم، وأمرهم بأن لو أعطوا الزكاة فأقبلوا منهم، وإن أبوها لم يفعلوا فلا شيء إلّا الغارة ثمّ تقتلوا كل من لم يقرّ ما أمرتم به، وقد غدر خالد بمالك بن نويرة وقومه وقتلهم بعد ما كتّفهم وضرب أعناقهم صبراً، وهكذا قتل مالك بن نويرة الصحابي الجليل الذي ولّاه النبي ﷺ على صدقات قومه ثقة به، ودخل بزوجته في ليلة قتل زوجها (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٧٩. وج ٤: ص٢١٠ ـ ٢١١. وج ١٧: ص٢٠٢ ـ ٢٠٦).

ولا ندري ما ذنب مالك وقومه إلّا أنّهم سمعوا بما حدث من أحداث بعد موت النبي ﷺ وما وقع من إبعاد أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وظلم الزهراء البتول عليها السلام حتى ماتت غاضبة على أبي بكر وصاحبه عمر، وكذلك مخالفة سيّد الأنصار سعد بن عبادة وخروجه عن بيعة أبي بكر، لكلّ ذلك تردّد مالك وقومه في إعطاء الزكاة، فكان الحكم الصادر من الخليفة وأنصاره بقتلهم وسبي نسائهم وذريتهم وانتهاك حرماتهم وإخماد أنفاسهم لئلّا يتفشّى في العرب رأي للمعارضة أو المناقشة في أمر الخلافة.

ثمّ نرى أن عمر يدافع عن أبي بكر وحكومته ويصحح أخطاؤه التي اعترف هو بها أوّلاً ثمّ قال: والله ما هو إلّا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنّه الحق.

وهل لنا أن نسأل عمر عن سرّ اقتناعه بقتال المسلمين الذين شهد هو بنفسه؛ بأنّ رسول الله ﷺ حرّم قتالهم بمجرد قولهم: لا إله إلّا الله، وعارض هو بنفسه أبا بكر بهذا الحديث فكيف انقلب فجأة واقتنع بقتالهم وعرف أنّه الحق بمجرد أن رأى أن قد شرح الله صدر أبي بكر؟! فكيف تمّت عملية شرح الصدر وكيف رآها عمر دون سائر الناس؟!

وإن كانت عملية الشرح هذه ادعائية وليست حقيقية فكيف يشرح الله صدور قوم بمخالفتهم لأحكامه التي رسمها على لسان رسوله ﷺ، فهل نزل هناك وحي عليهما بعد محمد ﷺ أم هو للاجتهاد الذي اقتضته المصالح السياسية والتي ضربت بأحكام الله عرض الجدار؟

وأمّا دعوى المدافعين بأنّ هؤلاء ارتداوا عن الإسلام فوجب قتلهم هذا غير صحيح، ومن

➲ له أدنى اطلاع على كتب التأريخ يعلم علم اليقين عن الإسلام، كيف من امتنع عن إعطاء الزكاة لأبي بكر لم يرتد؟! وقد صلّى مالك وأصحابه جماعة مع القوم كما جاء في التاريخ (انظر شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ج١٧: ص٢٠٣). ـ ثمّ إنّ أبابكر نفسه أبطل هذه الدعوى الكاذبة بدفعه ديّة مالك من بيت مال المسلمين واعتذر عن قتله. (شرح نهج البلاغه ج١٧: ص٢٠٦). والمرتد لا يعتذر عن قتله ولا تدفع ديّته من بيت المال، ولم يقل أحد من السلف أن مانعي الزكاة ارتدوا عن الإسلام، نعم في الزمن المتأخر عنهم حاول أهل السنّة من أرباب المذاهب والفرق نسبة الارتداد إليهم، وإنّما ورد في الروايات قتال أهل كفر، كما جاء في صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر. وصحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي سبّاب المسلم فسوق وقتاله كفر. وغيرهما من صحاح أهل السنة وحتّى أنّ البخاري عندما أخرج حديث أبي بكر وقوله: «والله لأقاتلنّ من فرّق بين الصلاة والزكاة» جعل له باباً بعنوان من أبى قبول الفرائض وما نُسبوا إلى الردّة، وهو دليل على أنّ البخاري نفسه لا يعتقد بردّتهم في خصوص منع الزكاة كما لا يخفى.

وقد حاول بعضهم إلى تأويل الحديث، كما تأوّله أبوبكر بأنّ الزكاة هي حقّ المال، وهو تأويل غير صحيح أيضاً.

أوّلاً: لأنّ رسول الله ﷺ حرّم قتل من قال: لا إله إلّا الله فقط، وفي ذلك أحاديث كثيرة أثبتها الصحاح غير ما تقدّم (انظر صحيح مسلم. كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلّا الله وغيره).

وثانياً: لو كانت الزكاة حق المال فإنّ الحديث يُبيح في هذه الحالة أن يأخذ الحاكم الشرعي الزكاة بالقوّة من مانعها بدون قتله وسفك دمه.

وثالثاً: لو كان هذا التأويل صحيحاً لقاتل رسول الله ﷺ ثعلبة الذي امتنع عن أداء الزكاة له وقصته معروفة (انظر الفتح الباري ج٢: ص٢١١. والبداية والنهاية ج٥: ص٤٣. والسيرة النبوية لابن كثير ج٤: ص٦٦).

وبالتأكيد أنّ أبابكر وعمر كانا يعرفان كلّ هذه الأحكام و لكنّهما من أجل الاستيلاء ➲

على الخلافة تأوّلا هذه الأحكام الثابتة من الله ورسوله، ولعلّ أبابكر لمّا عزم على قتال مانعي الزكاة وعارضه عمر بحديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي يحرم ذلك، أقنع صاحبه بأنّه هو الذي حمل الحطب ليحرق بيت فاطمة بنفسه، وأنّ فاطمة أقل ما يقال بحقها أنّها كانت تشهد أن لا إله إلّا الله، والباحث عندما يلاحظ هذه القضايا ملاحظة التحقيق يجد أنّه ليس بغريب على أبي بكر وعمر الذين هددا بحرق بيت الزهراء سيدة النساء بمن فيه من الصحابة المتخلّفين عن البيعة (انظر الإمامة والسياسة ج١: ص١٥ ـ ١٦. والعقد الفريد ج٣: ص٢٥٠. وشرح نهج البلاغة: ج٦ ص٤٠). وإذا كان حرق باب دار الإمام علي بن أبي طالب وفاطمة والحسن والحسين ـ صلوات الله عليهم ـ الذين امتنعوا عن البيعة أمراً هيّناً عليهما، فليس قتال مانعي الزكاة إلّا أمراً ميسوراً، وما قيمة مالك بن نويرة وأمثاله عندهم مقابل العترة الطاهرة، وإنّما نحن ذكرنا هذه الرواية مع ما يتعلّق بها من التأريخ كنموذج من اجتهادات ابن أبي قحافة في مقابل النصوص القطعية، لإغواء الناس وإضلالهم، وإلّا فهي كثيرة جدّاً، ولمن أراد الاطلاع على ذلك فليراجع كتاب الغدير ج٧: ص٩٥ ـ ٣٢٨.

وكذلك عمر بن الخطاب، وإليك نموذج من ذلك، فإنّ الله سبحانه تعالى يقول في كتابه: ﴿إن كنتم جنباً فاطهرو، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدمنكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً...﴾ (سورة المائدة: ٦).

والمعروف في السنّة النبويّة بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم الصحابة كيفية التيمّم وأحكامه بحضور عمر نفسه، وذلك لأنّه أخرج البخاري في صحيحه في كتاب التيمّم في باب الصعيد الطيّب وضوء المسلم يكفيه عن الماء، قال: عن أبي رجاء بن عمران قال: كنّا في سفر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأسربنا حتى إذا كنّا في آخر الليل وقعنا وقعة ولاوقعة أحلى عند المسافر منها، فما أيقظنا إلّا حرّ الشمس، وكان أوّل من استيقظ فلان ثمّ فلان يسمّيهم أبورجاءٍ فنسي عوف ثمّ عمر بن الخطاب الرابع، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ؛ لأنّا لا ندري ما يحدث له في نومه.

فلّما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس وكان رجلاً جليداً فكبّر ورفع صوته بالتكبير، فما زال يكبّر ويرفع صوته حتى استيقظ بصوته النبي صلى الله عليه وآله وسلم. فلّما استيقظ شكوا إليه الذي

⬅ أصابهم، قال: لا ضير أو لا يضير ارتحلوا فارتحل فسار غير بعيد، ثمّ نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ونودي بالصلاة فصلّى بالناس، فلّما انفتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: ما منعك يا فلان أن تصلّي مع القوم؟ قال: أصابني جنابة ولا ماء! قال: عليك بالصعيد فإنّه يكفيك... (صحيح البخاري ج١: ص٢١٢ ح ٣٣١).

ولكن عمر قد عارض كتاب الله وسنّة رسوله في هذا الحكم الشرعي، وقال: من لم يجد الماء لا يصلّي فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب التيمم: أنّ رجلاً أتى عمر فقال: إنّي أجنبت فلم أجد ماءً فقال: لا تصلّ، فقال عمار: يا أميرالمؤمنين إذا أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءً فلم تُصلّ، وأمّا أنا فتمعكت في التراب وصلّيت فقال النبي ﷺ: إنّما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ثمّ تنفخ ثمّ تمسح بهما وجهك وكفيك، فقال عمر: اتق الله يا عمار! قال: إن شئت لم أحدث به! (صحيح مسلم ج١: ص١٩٣). وقد أخرج البخاري هذا الحديث وخان الأمانة في النقل حفظاً لكرامة عمر بن الخطاب ودلَّس الحديث؛ لأنّه لم يعجبه أن يعرف الناس جهل الخليفة بأبسط أحكام الإسلام أو رأيه المخالف لكتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ، وإليك هذه الرواية فإنه أخرجه في صحيحه في كتاب التيمم باب المتيمم هل ينفخ فيهما، قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: إنّي أجنبت فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب أمّا تذكر إنّا كنا في سفر أنا وأنت... الحديث (صحيح البخاري ج١: ص٢١١ ح٣٢٦)، وهو كما ترى أنّه حذف منه قول عمر حيث قال: «لا تُصلّ»، وذلك لئلا يكشف للناس عن رأي عمر ومخالته الصريح لهذا الحكم الشرعي الثابت بنص القرآن والسنّة النبوية، وقد عارض عمر بذلك النص الصريح من الكتاب والسنّة النبوية ليمنع الصحابة من معارضته في رأيه، ويضطر عمار بن ياسر أن يتعذر للخليفة ويقول له: إن شئت لم أحدث به، وكان عمر مصراً على اعتقاده ورأيه هنا إلى أن مات، والدليل على ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب التيمم بسنده عن شقيق، قال: كنت جالساً مع عبدالله وأبي موسى فقال أبوموسى: يا أبا عبدالرحمن أرايت لو أنّ رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً كيف يصنع بالصلاة؟ فقال عبدالله: لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً.

فقال أبوموسى: فكيف بهذه الآية في سورة المائدة: ﴿فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً

⬅

➲ طيباً﴾ فقال عبدالله: لو رُخّص لهم في هذه الآية لأوشك إذا بَردَ عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد.

فقال أبوموسى: ألم تسمع قول عمار: بعثني رسول الله في حاجة فأصبت فأجنبت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما فتمرّغت الدابة ثمّ أتيت النبي فذكرت ذلك له، فقال: إنّما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا، ثمّ ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثمّ مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه، فقال عبدالله: أو لم تر عمر له يقنع بقول عمار (صحيح مسلم ج١: ص١٩٢).

ونحن إذا تأمّلنا في هذه الرواية التي أثبتها البخاري ومسلم نفهم من خلالها بوضوح مدى تأثير قول الخليفة ومذهبه بين الناس مع ما فيه من التهافت والتناقض للكتاب والسنّة النبوية، أليس هذا من العجيب بأنّ عبدالله بن مسعود يقول لأبي موسى: لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً وعبدالله بن مسعود من أكابر الصحابة، ولما أراد أبوموسى إقناعه بالآية الكريمة النازلة بخصوص هذا الموضوع في سورة المائدة فأجاب بأنّه لو رخص لهم في هذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا، ألم يقل الله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليُسر ولا يريد بكم العسر﴾ (سورة البقرة: ١٨٥) فهل أنّ عبدالله أحرص وأرأف على العباد من الله ورسوله حيث لم يذكروا ذلك؟

وبعد ذلك يحاول أبوموسى أن يقنعه بالسنّة النبوية التي رواها عمار وكيف علّمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التيمم فيردّ عبدالله هذه السنة النبوية المشهورة بأنّ عمر لم يقنع بها؟!

ومن هنا نفهم بأنّ قول عمر بن الخطاب هو الحجة المقنعة عند أهل السنّة والجماعة كما كان كذلك عند بعض الصحابة، وأنّ قناعة عمر بالحديث في الآية أو الرواية هي المقياس الوحيد لصحة الحديث أو لمفهوم الآية وإن تعارض مع صريح ظاهر القرآن وتعارض مع أقوال وأفعال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ونسأل لماذا صار بدعة عمر مقدماً على كتاب الله وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أليس ذلك كان بالقوّة والقهر وضرب الرقاب؟! وهذين القضيتين من الخليفتين إنّما ذكرنا هما في المقام من باب المثال، وإلّا فإن معارضة ابن أبي قحافة بن الخطاب للكتاب وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرة جداً، ولا يسعنا استقصاؤها في هذا المجال، ومن ذلك معارضة ➲

والمشاقات لله ورسوله حسب ما يأتي البيان[١]، فمن فَسَّقَ من سَبَّهم فهو على خطر عظيم، لدخوله في خبر وقاضٍ قضى بجور وهو يعلم فهو في النار[٢]؛ لعلم المفسق بأنّهم مستحقون للسبّ بالسنن المشار إليها[٣]، وهي حجة عليهم وعليه

⬅ عمر بن الخطاب للقرآن والسنّة في منع سهم المؤلفة قلوبهم للقرآن والسنّة في متعة الحج، وكذلك في متعة النساء ومعارضته للقرآن والسنّة في الطلاق الثلاث فجعله طلقة واحدة ومعارضته في إسقاط فصل من الأذان وإبداله بفصل من عنده ومعارضته للسنّة النبوية في النهي عن صلاة النافلة جماعة وابتداعه صلاة التراويح، وغير ذلك ممّا لا يسعنا المجال لذكر جميعها، ولمن أراد التحقيق في ذلك فليراجع المجلد السادس من كتاب الغدير للعلّامة الأميني في الفصل الذي عقده فيه بعنوان:«نوادر الأثر في علم عمر».

(١) قال الله تعالى: ﴿ذلك بأنّهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاق الله فإنّ الله شديد العقاب﴾ (سورة الحشر: ٤). وسيأتي البحث حول هذه الآية وتفسيرها وانطباقها على أعداء رسول الله ﷺ وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام.

(٢) أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن أبي بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «قاضيان في النار وقاض في الجنة، قاض قضى بالحقّ فهو في الجنة، وقاض قضى بجور فهو في النار، وقاض قضى بجهله فهو في النار» قالوا: فما ذنب هذا الذي يجهل؟ قال: «ذنبه أن لا يكون قاضياً حتى يعلم». (المستدرك على الصحيحين ج٤: ص٩٠).

وقد أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج١٠: ص١١٧. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٤: ص١٩٣. والطبراني في معجمه الأوسط ج٤: ص١٤٥. وج٧: ص٣٩. وفي معجمه الكبير ج٢: ص٢٠ ـ ٢١. والسيوطي في جامعه الصغير ج٢: ص٢٦٥، ح٦١٩٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج٦: ص٩١، ح١٤٩٨١، وغيرهؤلاء.

(٣) لا شك أنّ أهل السنّة والجماعة قد خالفوا أمرالنبي ﷺ في النصوص الآمرة بالاقتداء بعترته الطاهرة، ولقد تقدم ذكر بعضها وهي التي أخرجها كبار علمائهم في أصح كتبهم، ولكنّهم قد ولّوا وجوههم عن تلك النصوص القطعية إلى شطر السلطان الجائر الحاكم بالقهر ⬅

➲ والغلبة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا شئنا التوسع في البحث لقلنا: بأنّ أهل السنّة والجماعة هم الذين حاربوا أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقيادة حكّامهم الذين حكموا مئات السنين، وقد ركّزوا قيادتهم على الاعتقاد باحترام الصحابة والقول بعدالتهم جميعاً وبدون استثناء، فالباحث عندما يقرأ الأدوار التي لعبها الأُمويون وكذلك الأساليب التي اتبعها العباسيون لتركيز هذه العقيدة ـ أي احترام الصحابة وعدم الانتقاد منهم والقول بعدالتهم بلا استثناء ـ يرى بوضوح تام أنّ الهدف الأساسي هو عدم وصول الناس إلى الأفعال الشنيعة التي ارتكبها الحكام الجائرة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجاه الإسلام والأُمة الاسلامية، وإذا كان معاوية وعمرو بن العاص ومروان بن الحكم والمغيرة بن شعبة وبُسر بن أرطاة وغيرهؤلاء من الصحابة وقد تولّوا أمارة المسلمين وحكموهم فكيف لا يمنعون الخوض ونقد الصحابة؟! إذ لو كان ذلك أمراً جائزاً لعرفهم الناس واتضح لديهم حقائق الأمور، ولكن علماءهم لم يسمحوا للناس ذلك، ومن كان يفعل ذلك يسموه كافراً وزنديقاً، ويفتوا بقتله وعدم تغسيله وتكفينه، وإنّما يدفع بخشبة حتى يوارى في حفرته (انظر الصارم المسلول: ص٢٧٥). وكانوا إذا أرادوا قتل الشيعة اتهموهم بسبّ الصحابة.

والغريب أنّك لو قلت لأحد من هؤلاء العلماء القائلين بكفر من سبَّ الصحابة كيف لا تكفّر معاوية بن أبي سفيان و كلّ الصحابة الذين اتبعوه على سب ولعن الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من فوق المنابر، فسيجيبك بأنّهم اجتهدوا فأخطأوا.

ونحن نقول: إذا كان الاجتهاد أمراً مشروعاً في الشريعة المقدّسة فلا وجه لاختصاصه بالصحابة والتابعين؛ لأنّ المناط في الاحتجاج والافتاء واحد، فلا فرق بين الصحابي والمجتهد المتأخّر زمانه عنهم، وعليه فالحكم يترتب على الموضوع على نحو القضية الحقيقية، أي كلّ ما صدق عليه عنوان الاجتهاد يترتّب عليه الحكم والفتوىٰ، فالشيعة الاثنى عشرية إذا جاز لهم الاجتهاد في الأحكام كغيرهم من المسلمين فلهم أن يجتهدوا ويفتوا حسب الأدلّة الشرعية بجواز سبِّ أعداء العترة الطاهرة من الصحابة وغيرهم لاسيّما أنّ مستند اجتهادهم في المقام ثابت بالأدلّة القطعية من الكتاب والسنّة النبويّة، فإنّ الله عزوجل يقول في كتابه العزيز: ﴿إنّ الّذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعدّ لهم ➲

عذاباً مهيناً﴾ (سورة الاحزاب: ٥٧). والمراد من الإيذاء في حق الله تعالى هو إغضاب النبيﷺ؛ لانّ الإيذاء لا يعني في شأن الله تعالى.

وإيذاء النبي يشمل كلّ عمل يؤذيه ويوجب غضبه ﷺ مثل قولهﷺ: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني» (صحيح البخاري ج٥: ص٨٣، ح٢٣٢، كتاب فضائل أصحاب النبيﷺ، باب مناقب قرابة رسول اللهﷺ).

وكان بعض الصحابة قد شملهم الآية والحديث، فقد أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن عائشة أنّها قالت في حديث: إنّ فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها.... فأبىٰ أبوبكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً [أي من فدك] فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلّمه حتى توفيت... (صحيح البخاري ج٥: ص٢٥٢، ح٧٠٤، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر). فإنّ هذا الحديث صريح في أنّ أبابكر قد أغضب فاطمة بسبب رد دعواها، ومعنى وجدت: أي غضبت على أبي بكر بعدم تسليم الفدك إليها وانّ سبب هجرانها لأبي بكر وعدم تكلّمها معه هي غضبها عليه، حتى ماتتعليها السلام ودفنها زوجها سراً في الليل بوصية منها دون أن يؤذن بها أبابكر.

وإذا كان رسول اللهﷺ يغضب لغضب بضعته الزهراء ويتأذى بأذاها، فمعنى ذلك أنّ أبابكرصار سبباً لإيذاء النبيﷺ بأغضاب فاطمةعليها السلام، ولا شكّ أنّ الآية الكريمة تشمله بالصراحة.

ثمّ إن هناك أدلّة قاطعة بأنّ الرسول الأعظمﷺ قد لعن بعض أصحابه، وذلك عندما جهّز في أواخر أيامه جيش أُسامة بن زيد وجعل فيه المهاجرين والأنصار و ممن كان في الجيش أبوبكر وعمر وأبوعبيدة بن الجراح (انظر الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ج٤: ص٦٨. وتاريخ مدينة دمشق ج٨: ص٦٣ في ترجمة أُسامة بن زيد). ثمّ أكد على إنفاذ ذلك الجيش فقال: «لعن الله من تخلّف عن جيش أُسامة» (انظر الملل والنحل للشهرستاني ج١: ص٢٣). وقد ذكر قصة تجهيز هذا الجيش بصور متقاربة في المضمون علماء أهل السنّة والجماعة حتى في صحيح البخاري في كتاب الصحابة باب مناقب زيد بن الحارثة. وفي كتاب المغازي باب بعث النبي أُسامة بن زيد في مرضه ﷺ الذي توفي فيه وغيره، وقد أكّد

لورودها صحيحةً من طرق من تُسمّى بأهل السنّة.

ومنها: ما نقله النووى عن غالب علمائهم من تجويز الخطأ على خير الرسل عليه السلام فيما لم ينزل عليه فيه وحي، وقد عرفت مخالفتهم في هذه؛ لما نبّهنا عليه في مسألة اجتهاده[1]، وغير ذلك من آية: ﴿**ومن يطع الرسول فقد أطاع الله**﴾[2]، وآية: ﴿**ما آتاكم الرسول فخذوه**﴾[3] وغير ذلك ممّا قد دلَّ على وجوب طاعته ومتابعته[4]، فإنّه لو فرض كونه يخطئ لما فرض سبحانه طاعته مطلقاً، بل لقيدها في صورة عدم الخطأ.

ومنها: ما نقله صاحب المختصر[5]

جميعهم على أنّ الصحابة طعنوا في تأمير أُسامة ولم يخرجوا معه حتى توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انظر الملل والنحل للشهرستاني ج١: ص٢٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٢٠) فشملهم لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واذا كان قد شملهم لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيستحقون اللعن والسبّ من جميع المسلمين لا محالة.

(١) تقدّم ذكره: ص٢٤٢.

(٢) النساء: ٨٠.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) كقوله تعالى: ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩) وغيرها من الآيات.

(٥) وهو كتاب مختصر الأُصول لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المعروف بابن الحاجب النحوي الأُصولي صاحب المؤلّفات في النحو والصرف و الأُصول ومن كتبه الأمالي والكافية في النحو والشافية في الصرف ومختصر الأُصول في علم أُصول الفقه وغير ذلك، كان أبوه جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين الصلاحي فاشتغل ابنه في صغره بالقاهرة بالتعلّم فأخذ عن الشاطئ وسمع البوصيري وجماعة ولزم الاشتغال حتى برع في الأُصول والعربية وكان من الاذكياء، ثمّ انتقل إلى الاسكندرية ومات بها سنة ٦٤٦ هـ(انظر سير أعلام

وشارحه العضدي[١] ومحشيه سعد الدين[٢]، وغيرهم من عمدهم على أنّ إتفاق أهل البيت على مسألة دينية ليس إجماعاً[٣].

قلت: بحسب الظاهر أنّ مقصودهم ليس بحجة[٤]، وهو مناقض لخبر

⮌ النبلاء ج٢٣: ص٢٦٤، رقم ١٧٥. وتاريخ الاسلام له ج٤٧: ص٣١٩. والوافي بالوفيات للصفدي ج١٩: ص٣٢٢. والكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج١: ص٢٥٤. وغير ذلك).

(١) وهو القاضي عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، الشافعي العضدي الايجي، كان من علماء دولة سلطان محمد المعروف بشاه خدابنده المغولي، وتولّى القضاء بديار فارس إلى أن لُقّب بقاضي القضاة في مدينة شيراز ويقال: إنّه كان من أهل النصب متعصباً معانداً للشيعة الإمامية، له كتاب شرح مختصر ابن الحاجب، وله كتاب المواقف في علم الكلام الذي شرحه المحقق الشريف الجرجاني، وله كتاب العقائد العضدية التي شرحها الدواني، وهو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي المتوفى سنة ٩٠٨ هـ، ومات العضدي في السجن سنة ٧٥٦ هـ (انظر الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج٢: ص٤٧٢.)

(٢) وهو سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الشافعي التفتازاني تلميذ قطب الدين الرازي والقاضي العضدي الايجي وهو صاحب التأليفات، منها: كتاب المقاصد في الكلام والشروح على الشمسية للكاتبي، وعلى العقائد النسفية، وعلى الأربعين النووية، وعلى تلخيص المفتاح، وعلى تصريف عبدالوهاب إبراهيم الزنجاني، وله حاشية على شرح مختصر الأُصول للعضدي توفي سنة ٧٩٢ هـ وقبره بسرخس، والتفتازان قرية كبيرة من نواحي خراسان (انظر الكنى والألقاب ج٢: ص١٢١).

(٣) انظر منتهى الوصول والأمل في علمي الأُصول والجدل لابن الحاجب: ص٥٧، في مبحث الإجماع، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥. وشرح منتهى الوصول (مختصر الأُصول) من القاضي العضدي ج٢: ص٣٦، ط دارالكتب العلمية بيروت ١٤٠٣، ومعه الحاشية على شرحه للتفتازاني في نفس المجلد و الصفحة، وكذلك الآمدي ذكر ذلك في كتابه الأحكام ج١: ص٢٤٥، وغير هؤلاء.

(٤) وذلك لأنّه أوّلاً لا دليل على حجية الاجماع من حيث إنّه إجماع من الكتاب والسنّة، ولو ⮌

الثَقَلين[١]،

⬅ قيل بأنّهم استدلّوا على حجّية ذلك بما روي عن النبيﷺ من قوله: «لا تجتمع أُمتي على ضلالة» قلنا: إنّه لو صح إنّما هو خبر واحد، والأخبار الآحاد لا تثبت بها حجية الإجماع؛ لأنّ خبر الواحد لا يوجب علماً، ولا يجوز أن يحتج به في أماكن العلم.

وإن قيل: إنّ الرواية ممّا قام عليه الإجماع.

فنقول: إنّه دور واضح؛ لأنّ الإجماع لا يثبت إلّا بهذا الحديث، ولا يثبت الحديث إلّا بالإجماع، فيقف صحة كلّ واحد منهما على صحّة الآخر فلا يثبت شيء منهما.

وإن قيل: إنّ الحجية من باب حصول العلم منه،

قلنا: إنّ الحجة نفس العلم حينئذٍ لا الإجماع، فلو لم يحصل منه العلم فلا حجية فيه، هذا. وثانياً: قد ثبت في محلّه عدم حجية الإجماع منقولاً ومحصلاً إلّا أن يكون كاشفاً عن رأي المعصومعليه السلام، وإنّما الحجة هو قول المعصوم وفعله وتقريره. وتوضيح الكلام موكول إلى محلّه.

(١) وهو قول النبيﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». الحديث، وقد أخرجه أرباب الصحاح والمسانيد والسنن من أهل السنّة والجماعة وإليكم بعض مصادر هذا الحديث الشريف من كتب أهل السنّة والجماعة:

١ـ أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج٥: ص١٨١ و١٨٢. ج٣: ص٢٦. وج ٥: ص١٨٩ عن أحمد الزبيري الحبّال

٢ـ صحيح مسلم ج٧: ص١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب عن طريق أبي خيثمة النسائي، وعن طريق سعيد بن مسروق عن زيد بن أرقم

٣ـ سنن الترمذي ج٥: ص٣٢٩، روى بسنده عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الأعمش، وكذلك عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد بن أرقم

٤ـ المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري ج٣: ص١٠٩ عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم وأيضاً عن مسلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي الطفيل عن ابن واثلة أنّه سمع زيد بن أرقم... وفي ج٣: ص١٤٨ عن مسلم بن صبيح عن زيد بن أرقم.

⬅

وخبر السفينة[١]، وخبر فليتولّ علياً[٢]، وغيرها، فإنّها قد دلَّت على وجوب

⬅ ٥ـ الطبقات الكبرى (لابن سعد) ج١: ص١٩٤ عن محمد بن سعد الزهري.

٦ـ حلية الأولياء (لأبي نعيم) ج١: ص٣٥٥ عن حذيفة بن أسيد القفاري.

٧ـ سنن الدارمي ج٢: ص٤٣١ بسنده عن زيد بن أرقم

٨ـ الخصائص للنسائي: ص٩٣ بسنده عن زيد بن أرقم

٩ـ تفسير الدرالمنثور ج٢: ص٦٠ عند تفسير قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾ وفي ج٦: ص٧ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى﴾

١٠ـ المعجم الصغير للطبراني ج١: ص١٣١ عن طريق عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي. و ص١٣٥ عن أبي سعيد الخدري بطرق عديده

١١ـ المعجم الكبير ج٥: ص١٧٠ وص ١٧١ عن زيد بن ثابت بطرق عديده. وج ٥: ص١٨٥ و ص١٨٦ و ص١٨٧ و ص١٩٠ و ص١٩٢ عن زيد بن أرقم بطرق عديدة

١٢ـ مجمع الزوائد (للهيثمي) ج٩: ص١٦٣ عن أبي هريرة وعن زيد بن أرقم وص ١٦٤ عن حذيفة ابن أسيد.

١٣ـ تفسير الكبير للفخر الرازي ذيل قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾ (سورة آل عمران: ١٠٣) وغير ذلك.

(١) وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها هلك أو غرق» وهو حديث صحيح متفق عليه بين علماء الفريقين، ورواه من أهل السنّة والجماعة أحمد بن حنبل في مسنده ج٣: ص١٤ و١٧ و٢٦. والحاكم في المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٣٤٣. وج ٣: ص١٥٠. والحمويني في فرائد السمطين ج٢: ص٢٤٢. والطبراني في معجم الصغير ج١: ص١٣٩. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٨. وابن حجر في صواعقه: ص٢٣٤. والفخر الرازي في تفسيره عند تفسير آية المودة. والشبلنجي في نورالأبصار: ص١٠٥. وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: ٨. ومحمد بن طلحة الشافعي في مطالب السؤول: ص٢٠. وأبو نعيم في حلية الأولياء ج٤: ص٣٠٦. والخطيب البغدادي في تاريخه ج١٢: ص١٩. والمحب الطبري في ذخائر العقبى: ص٢٠. وابن المغازلي في المناقب: ص١٣٢. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص٢٣٥. ⬅

المتابعة للعترة أهل البيت عليهم السلام ومن لم يتبعهم هالك، والجماعة متفقون على نقض هذه السُنن، وهي حجة عندهم، فهم ملزمون بها، ولكنّهم خالفوها بمتابعتهم من خالف أهل البيت في الدين، فقد شملهم الوعيد بقوله سبحانه: ﴿**ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى**﴾... الى آخره[٣]، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ستة لعنتهم ولعنهم الله وكلّ نبي مجاب»[٤] الخبر.

والسيوطي في تاريخ الخلفاء: ص١٢٦ و ص٥٧٣. والآلوسي في روح المعاني ج٢٥: ص٣٠ وغيرهم.

(٢) وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من سره أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة عدن غرسها ربي فليوال علياً من بعدي وليوال وليقتد بالأئمة من بعدي فإنّهم عترتي خلقوا من طينتي». (حلية الأولياء ج١: ص٨٦. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٤٠. وينابيع المودة ج١: ص٣٧٩ ح٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٩: ص١٧. وكنز العمال ج١٢: ص١٠٣ وغير ذلك.

(٣) سورة النساء: ١١٥، ووجه الاستدلال بها أنّ عبارة يشاقق مأخوذة من مادة «شقاق» وهي بمعنى المخالفة الصريحة المقرونة بالحقد والضغينة وتؤكّد جملة «من بعد ما تبين له الهدى» هذا المعنى أيضاً، وتدلّ على حرمة المشاقة، فقد جمع الله تبارك وتعالى في الآية بين مشاقة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد، فظاهر الآية يقتضي وجوب متابعة من هو مؤمن حقيقةً، وعليه فإنّ كلّ الزعامات في الدول الإسلامية بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير أيام حكومة أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هي قد شاققت الرسول وسلكت سبيل غير المؤمنين وخالفوا الكتاب والسنة، إذ من خالف العترة الطاهرة فقد شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين بالله ورسوله، لتوصيته صلى الله عليه وآله وسلم امته في الحديث المتواتر لدى الفريقين من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله عترتي... وحديث السفينة وغيرهما مما تقدم وما لم يذكرها المصنف رحمه الله في المقام.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ج١: ص٣٦ وج٤: ص٩٠ وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة: ص١٤٩ ح٣٣٧ والسيوطي في الجامع الصغير ج٢: ص٤٦ ح٤٦٦٠ وكنز العمال ج١٦: ص٨٧ ح٤٤٠٣٢ وغير ذلك.

ومنها: حكمهم بأنّ أهل الجمل وصفين مسلمون بعد علمهم بمحاربتهم إمام زمانهم الذي ثبت في حقّه الخبر المروي عن طائفة من الصحابة، وهو ثابت في صحيح مسلم، وقد دلَّ على حصر المحبّ لعلي عليه السلام بالمؤمن ومبغضه بالمنافق[١]. ومعلوم لدى حتى الطِغام[٢] كون غاية درجات البغض توصّل إلى المحاربة، فالذي حارب من هذه منزلته هو في غاية درجات النفاق[٣]، وقد ثبت عند مسلم

---

(١) انظر صحيح مسلم ج ١: ص ٦١ / كتاب الايمان / باب الدليل على ان حب الانصار وعلي عليه السلام من الايمان.

(٢) الطِغام كالسِحاب والجراد، بمعنى الطغاة والأوغاد من الناس وأراذلهم الذين لا منزلة لهم في الناس بل أنّهم من سفلتهم، لاحظ تاج العروس ٨: ٣٨٠، مادة: «طغم».

(٣) لاشك أنّ مقتضى الروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الدالة على أنّ حبّ الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة الكفر، والنفاق هو وجوب حبّه عليه السلام. ولا شك أنّ الحبّ بهذا المعنى يلازم وجوب إطاعته وقبول ولايته، كما أنّ مقتضى قوله تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ (سورة آل عمران: ٣١). فإنّ الله سبحانه وتعالى يقول: إذا كنتم تحبون الله فيجب عليكم أن تظهروا أثر حبكم في أعمالكم وحياتكم، وأنّ من يدّعي حب الله فعليه اتباع الرسول، والاتباع يعني إطاعة الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿وأنّ ربّكم الرحمن فاتبعوني وأطيعوا أمري﴾ (سورة طه: ٩٠). وعليه فإنّ كلّ من لم يتبع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو غير محب لله، لأنّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، وفي المقام حيث إنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم جعل حب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في الحديث علامة لإيمان الشخص، فيعرف منه أنّ المقصود بالحب فيه هو الحب الملازم لوجوب طاعته وقبول ولايته والاعتقاد بإمامته باعتبارها شرطاً في إيمان الشخص، ودخوله في جملة المؤمنين الذين نعتهم الله تعالى بقوله في كتابه الكريم: ﴿أُولئك كَتَبَ في قلوبهم الايمان وأيّدهم بروح منه ويدخلهم جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أُولئك حزب الله ألا إنّ حزب الله هم المفلحون﴾ (سورة المجادلة: ٢٢).

وإذا كان حبّ الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام علامة الإيمان فيعرف بذلك ايمان الأشخاص بما

في صحيحه حسب ما نقله السنّي فيما بعد ما دلَّ على موت الجاهلية لمن خرج عن السلطان بشبر[١]، فما حال من حاربه وباتفاق من تسمّى بأهل السنّة كون سلطان ذلك الزمان علياً عليه السلام.

وخبر: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» وهو ثابت في الصحيحين[٢] وغيرهما[٣] يدلّ على كون المحارب علياً عليه السلام من

لهم من الدرجة، فكل ما كان الحبّ أشد يكون إيمانه أعلى درجة، كما أنّ البغض يكون علامة للنفاق، فكلّ ما كان درجة البغض أشد يكون درجة نفاق الشخص أشد وأعظم، وذلك يظهر من كيد أعداء الإسلام ورفضهم الهداية وكيدهم لمن حمل لواءها ومحاربتهم مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والخليفة المنصوب من قبله أو التقاعد عن نصرته أو لعنه أو سبّه وشتمه على المنابر وكلّها تؤدي إلى البغض، فكلّ ما كان البغض بالنسبة إلى الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام أشد كان درجة نفاق صاحبه أشد.

(١) انظر منهاج السنّة ج١: ص١١٤ ـ ١١٥.

(٢) انظر صحيح البخاري ج٤: ص٤١٥ ح١٠٠٥، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل. وصحيح مسلم ج٨: ص١٨٦، كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت.

(٣) انظر كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ص٥١. ومسند أحمد بن حنبل ج٢: ص١٦١ و ص١٦٤ و ص٢٠٦. و ج٣: ص٥ و ص٢٢ وص ٩١. و ج٤: ص١٩٩. وج ٥: ص٢١٥ وص ٣٠٦ وص ٣٠٧. وسنن الترمذي ج٥: ص٣٣٣، ح٣٨٨٨. والمستدرك للحاكم النيسابوري ج٢: ص١٤٨ و ص١٤٩ و ص١٥٥ و ص١٥٦. وج٣: ص٣٨٥ و ص٣٨٦ و ص ٣٨٧. والسنن الكبرى للبيهقي ج٨: ص١٨٩. ومجمع الزوائد ج٧: ص٢٤١ و ص٢٤٢ و ص ٢٤٣. والمصنف لابن أبي شيبة ج٨: ص٧٢٣، ح١٥. والسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص٧٥ و ص١٥٥ وص ١٥٦. ومسند أبي يعلى الموصلي ج٣: ص١٨٩، ح١٦١٤. وج ٧: ص١٩٥، ح٤١٨١. وصحيح ابن حبان: ص٢٤٩. و ج٧: ص٢٩١. والمعجم الأوسط ج٨: ص٤٤. والمعجم الكبير ج١: ص٣٢٠. وج٤: ص٨٥ و ص١٨٦، و ج٥: ص٢٢١. وغير ذلك.

الدعاة إلى النار، فإنّ عمار بن ياسر من تَبعتَه ومنتصريه [وقد] حاربهم[(١)].

وخبر: «وانصر من نصره وأخذل من خذله»[(٢)] دليل على نفاق حتى من لم

---

(١) لا شكّ أنّ عمار بن ياسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل بيد جنود معاوية وعماله في صفين واتفق كلمة للمحدثين والعلماء على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمار: يا عمار تقتلك الفئة الباغية، انظر صحيح البخاري ج٢: ص٢٠٧ / كتاب الجهاد والسير باب مسح الغبار عن الناس في السبيل. فأصحاب معاوية بنص هذا الحديث هم الفئة الباغية.

وقد استدل أئمة الفقه والتفسير من علماء أهل السنة والجماعة بقوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتنوا فأصلحوا بينهما فإن بغت أحدهما على الآخر فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ (سورة الحجرات: ٩٠) على وجوب قتال أهل البغي:

منهم: الشافعي فإنّه استدلّ بها على وجوب قتال أهل البغي (انظر سنن البيهقي ج٨: ص١٨١).

ومنهم: القرطبي قال في تفسيره: إنّ هذه الآية دليل على وجوب قتال الفئة الباغية المعلوم بغيها على الإمام أو على أحد من المسلمين... (تفسير القرطبي ج١٦: ص٣١٧).

ثمّ إنّه قال الزيعلي في كتابه نصب الراية (ج٤: ص٦٩): وأمّا الحق كان بيد علي في نوبته، فالدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمار: تقتلك الفئة الباغية، ولا خلاف أنّه كان مع علي وقتله أصحاب معاوية، قال إمام الحرمين في كتاب الإرشاد: وعلي ـ رضي الله عنه ـ كان إماماً حقّاً في ولايته، ومقاتلوه بغاة...

أقول: وهناك أقوال كثيرة من علماء أهل السنّة والجماعة قد استدلّوا بالآية والروايات الصريحة على أنّ معاوية بن أبي سفيان قد خرج على إمام زمانه وخلع ربقة الإسلام من عنقه وأهان سلطان الله ويلقى الله ولا حجة له، والنصوص التي استدلّ بها على وجوب قتله كثيرة، ولمن يريد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب الغدير للعلّامة الأميني رضوان الله تعالى عليه ج١٠: ص٢٧٢.

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١١٩. ومشكل الآثار للطحاوي ج٢: ص٣٠٨. ومجمع الزوائد ج٩: ص١٠٤ و ص١٠٥ وص ١٠٦. والسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص١٣٦، ح٨٤٨٣ و ٨٤٨٤ و ص١٥٤ ح٨٥٤٢. وخصائص أميرالمؤمنين للنسائي: ص١٠٣ ـ ١٠٤.

يحارب معه ولم يحاربه، فإنّ من خذله الله ليس بمسلم[١]، فعلم مخالفتهم و تركهم لهذه السنن جميعها في حكمهم بأنّ من حارب علياً عليه السلام مسلم[٢] قال سبحانه:

والمعجم الكبير للطبراني ج٤: ص١٧. وج ٥: ص١٩٢. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٢٨٩. وج٣: ص٢٠٨. و ج١٣: ص١٩٣. و ج١٨: ص٧٣. ونظم درر السمطين: ص١١٢. وشواهد التنزيل ج١: ص٢٠١ و ص٢٥٥ و ص٢٥٨. و ج٢: ص٣٩٢. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٠٧ و ص٢٠٨ و ص٢١٠. و البداية والنهاية لابن كثير ج٥: ص٢٣٠ و ص٢٣١. وينابيع المودة ج٢: ص٢٨٢ و ص٢٨٣ وص ٢٨٤. وكنز العمال ج١١: ص٦٠٩، ح٣٢٩٤٦ و ص ٦١٠، ح٣٢٩٥١. و ج١٣: ص١٣١، ح٣٦٤١٧ و ص١٥٧، ح٣٦٤٨٦ وغير ذلك.

(١) وذلك لأنّ قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اُخذل من خذله يشمل حتى لمن قعد عن نصرة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام؛ لأنّ القعود موجب لخذلان سلطانه، فيشمله الدعاء عليه، ومن شمله دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه ليس بمسلم؛ لأنّ الدعاء على مسلم حرام، وذلك لا يصدر من المعصوم، فلاحظ.

(٢) لا يخفى على الباحث أنّ علماء أهل السنّة والجماعة قد أوّلوا ما ارتكبه الصحابة من المعاصي وإن كانت كبيرة، فيقولون: إنّ ما ارتكبه الصحابة من الذنب والظلم والطغيان قد صدر منهم عن اجتهاد وتأويل، ومن ذلك بغي معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وعائشة وغيرهم على الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد قتل معاوية خيرة الصحابة كعمار بن ياسر وخزيمة بن ثابت وحجر بن عدي.... ولنسمع إلى قول بعضهم في التأويل والدفاع عن معاوية وأحزابه.

قال ابن حجر في صواعقه: (ص٣٢٨) وفئة معاوية وإن كانت هي الباغية، لكنه بغي لا فسق به؛ لأنّه صدر عن تأويل يعذر به الصحابة.

أقول: ولا ندري كيف لايقول ابن حجر بتأويل ومعذورية بعض الصحابة الذين اشتركوا في قتل عثمان بن عفان فإنّه أخرجهم عن هذه القاعدة في رأيهم واجتهادهم بقتل عثمان حيث قال: في صواعقه: (ص٣٢٦) الذي ذهب إليه كثيرون من العلماء أنّ قتلة عثمان لم يكونوا بغاة، وإنّما كانوا ظلمة وعتاة؛ لعدم الاعتناء بشبههم، ولأنّهم أصرّوا على الباطل بعد

➲ كشف الشبهة وإيضاح الحق لهم.

أقول: أوّلاً أنّ هذا الرأي في قتله عثمان ينقض قاعدة عدالة جميع الصحابة؛ لأنّ هذا اعتراف بأنّ بعض الصحابة قد فسقوا بقتلهم عثمان كما يدعون.

وثانياً: أليس أنّ الإمام أميرالمؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام قد أتمّ الحجة على معاوية بكتابه ودعاه إلى ما أمر به الله تبارك تعالى من رفع الخصومة بالكتاب العزيز والسنّة النبوية الكريمة (انظر تاريخ الطبري ج٤: ص٤ ـ ٥. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٤: ص٢٤) فقال عليه السلام في كتابه: «ألا وأنّي أدعوكم إلى كتاب الله وسنّة نبيه وحقن دماء هذه الأُمة».

ولكن معاوية لم يقنعه الكتاب والسنّة فبادر إلى محاربة إمام زمانه فصار من القاسطين وهو يرأسهم، وقد شمله قوله تعالى: ﴿وأما القاسطين فكانوا لجنهم حطباً﴾ (سورة الجن: ١٥). ثم إنّه لم يكتف القائلون بالتأويل بهذا المقدار، فترقى بهم الحال ليدعوا أنّ للبغاة أجراً على بغيهم.

قال ابن حزم: وعمار ـ رضي الله عنه ـ قتله أبوالعادية يساربن سبع السلمي، وقد شهد بيعة الرضوان، فهو ممّن شهد الله له بأنّه علم ما في قلبه وأنزل السكينة عليه ورضي عنه، فأبوالعادية متأوّل مجتهد مخطئ فيه باغ مأجوراً أجراً واحداً (الفصل في الأهواء والملل والنحل ج٤: ص١٦١) انظر إلى أين أوصلهم عصبية العميان، وهل للسائل أن يسأل ما هو الملاك عندكم في التأويل؟

فإذا كان قتله عثمان قد قتلوا شخصاً واحداً، قد خرجوا بذلك عن قاعدة التأويل، وأمّا معاوية الذي قتل جماعة من أخيار الصحابة حينما تسلّط على المسلمين بقوّة السيف وقاتل إمام زمانه فلماذا أوّلوا بغية على خليفة الحق وزعموا أنّ عمله صدر عنه اجتهاد وتأويلاً!!!

فما هو المرجع في التبرير؟

ولذلك ترى أنّ عصبيتهم يجبرهم إلى القول بأنّ ابن ملجم الذي قتل الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كان متأوّلاً، كما ورد عن البيهقي أنّه قال: ولا خلاف بين أحد من الأمة أنّ ابن ملجم قتل علياً متاوّلاً مجتهداً مقدراً على أنّه على صواب (السنن الكبرى ➲

﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأُولئك هم الظالمون﴾[١]، وقد نبهنا على خبر القضاة فيما مرّ[٢].

وهذه نبذة من عمدة مخالفتهم ومشاقاتهم وعلى جميعها قد بني تحقيقاً مذهبهم.

فهذه عشر مخالفات فتدبّر وتصوَّر حال من هذه مباني مذهبه فهل يصير متابعاً للشريعة وجارياً على عامة ما قد جاءت به من المسائل؟ ثمّ تبصَّر من عدم إنصافهم.

وأمّا مخالفاتهم في الفقه فيعسر حدّها وعَدّها ولنُشير إلى نبذة منها هنا:

فمنها: ذهاب أربعة فقهائهم المعروفين الذين قد حصر تقليدهم فيهم إلى كون غَسل الرؤوس يُجزي في وضوئهم لصلاتهم عن مسحها[٣]، وهو مخالف

للبيهقي ج٨: ص٥٨). فالحقّ أنّه لاملاك في تأويل إخطاء الصحابة إلّا ولاء المؤرّخين وبعض العلماء إلى الوضع السياسي الغالب وإظهاره بصورة عدالة الصحابة وما شاكل ذلك من الأباطيل الذي لا يسمن ولا يغني من الجوع، فلاحظ.

(١) سورة المائدة: ٤٥، وقال تعالى: ﴿من لم يحكم بما أنزل الله فأُولئك هم الكافرون﴾ (سورة المائدة: ٤٤) وقوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون﴾ (سورة المائدة: ٤٧).

(٢) تقدّم ص ٢٨٥.

(٣) لقد جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (للجزيري ج١: ص٥٧) عند بيانه وضوء الحنفية: و إذا غسل رأسه مع وجهه أجزأه عن المسح.

وعن وضوء المالكية ج١: ص٥٨ قال: الفرض الرابع مسح جميع الرأس من منابت شعر الرأس إلى نقرة القفا من الخلف.

علماً بأنّهم يشترطون أخذ ماء جديد للرأس وبإمرار المكلف يده من منابت الشعر إلى

لنصّ الفرقان العظيم[١]، وللسنن التي هم رووها في ذلك، ولما رووه من فعل النبيﷺ في وضوئه من مسحه دون غسله[٢].

➲ نقرة القفا يحصل الغسل

ولو قالوا: «الغسل» هكذا يشمل المسح؛ لأنّه مسح وزيادة، قلنا: لا نسلّم أنّ كلّ مشتمل على شيء يسمى باسم وهو داخل تحت عنوانه. فالسكنجبين مشتمل على السكر والخل ولا يسمّى بأحدهما.

وقال الجزيري عن وضوء الشافعية (ج١: ص٦١): إذا غسل رأسه بدل مسحها فإنّه يجزئه ذلك، ولكنّه خلاف الأُولى.

وقال عن وضوء الحنابلة (ج١: ص٦٢): وغسل الرأس يجزي عن مسحها بشرط إمرار اليد على الرأس.

(١) قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين...﴾ (سورة المائدة: ٦).

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء باب المضمضة في الوضوء نقلاً عن ابن عباس وعبدالله بن زيد عن النبيﷺ بسنده عن حمران مولى عثمان بن عفان. أنّه رأى عثمان دعى بوضوء فأفرغ على يده من انائه فغسلهما ثلاث مرات، ثمّ أدخل يمينه في الوضوء، ثمّ تمضمض واستنشق واستنثر، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين، ثمّ مسح برأسه... ثمّ قال: رأيت رسول اللهﷺ يتوضأ نحو وضوئي. (صحيح البخاري ج١: ص١٤٢ ح١٦٠).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب صفة الوضوء وكماله ج١: ص١٤١. و أحمد بن حنبل في مسنده ج٤: ص٣٨. وأخرج أبو داود في مسنده بسنده عن عمروبن يحيى المازني عن أبيه أنّه قال عبدالله بن زيد بن عاصم وهو جدّ عمرو بن يحيى المازني: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول اللهﷺ يتوضأ؟ فقال عبدالله بن زيد: نعم، فدعى بوضوء، فأفرغ على يديه، ثمّ تمضمض واستنثر ثلاثاً، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً، ثمّ غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثمّ مسح رأسه بيده... (سنن أبي داود ج١: ص٣٤. وأخرجه الترمذي في سننه ج١: ص٢٥، ح٣٢. والنسائي في سننه ج١: ص٧١. والبيهقي في سننه الكبرى

➲

ومنها: تحليلهم ذبيحة أهل الكتاب[١]، وهو مخالف لنصّ الفرقان العظيم، فإنّه سبحانه قد حصر فيه في سورة المائدة الحليّة بما قد ذكاه المؤمنون[٢]، وهذه

ج١: ص٦٢). إلى غير ذلك من الأخبار التي وردت في هذا المعنى كما ورد عن ابن عباس أنّ الوضوء غسلتان ومسحتان انظر كنز العمال ج٩: ص٤٣٣ ح٢٦٨٤٠)، وغير ذلك.

(١) قال النووي في كتابه المجموع: ذبيحة أهل الكتاب حلال سواء ذكروا اسم الله عليها أم لا... وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وحكاه ابن المنذر عن النخعي وحماد بن سليمان وأبي حنيفة، وأحمد، وإسحاق وغيرهم... (المجموع ج٩: ص٧٨).

وقال الشافعي في كتاب الأم: من دان دين اليهود والنصارى من الصابئين والسامرة أُكلت ذبيحته وحل نساؤهم (كتاب الأُم ج٤: ص٢٨٩)

وقال النووي: فرع، ذبائح أهل الكتاب في دار الحرب حلال كذبائحهم في دار الإسلام، وهذا لا خلاف فيه، ونقل ابن المنذر الإجماع عليه (المجموع ج٩: ص٧٩) وإلى غير ذلك ممّا جاء في كتبهم.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهلّ لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلّا ما ذكيتم...﴾ (سورة المائدة: ٣). هذه الآية الشريفة تبين لنا الشرط الأساسي في تحقق الذبح الشرعي، وهو أن يكون الذابح مسلماً؛ إذ الآية أسندت التذكية إلى المكلّف المسلم بقوله تعالى ﴿إلّا ما ذكيتم﴾. ومعنى ذاك إلّا ما ذبحتم وقطعتم الأوداج وذكرتم اسم الله عليه (انظر مجمع البحرين: مادة «ذكاة»).

فمدلول الآية شرط في تحقيق الذبح الشرعي، فإن كان هذا الشرط موجوداً في الذبيحة لأصبحت حلالاً؛ لأنّها قد ذبحت وفق الآداب والتقاليد الإسلامية، وذلك قوله تعالى: ﴿إلّا ما ذكيتم﴾ بعد ذكر موارد التحريم مباشرة.

ويرى بعض المفسّرين أنّ هذا الاستثناء يخص القسم الأخير أي ذلك الذي جاء تحت عنوان ما أكل السبع، ولكن أغلب المفسّرين والفقهاء يرون أنّ الاستثناء يشمل جميع الأنواع المذكورة في الآية.

ذكر ابن جرير الطبري في تفسيره الموسوم بـ(جامع البيان ج٦: ص٩٨) بعد نقله القولين قائلاً: أولى القولين في ذلك عندنا بالصواب القول الأوّل، وهو قوله: ﴿إلّا ما ذكيّتم﴾

السورة على ما ثبت عندهم محكمة لم ينسخ منها شيء[١].

ومنها: حكمهم بطهارة أهل الكتاب[٢]، وهو مخالف لما ثبت في البخاري

⬅ استثناء من قوله: ﴿وما أُهلّ لغير الله به والمنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع﴾؛ لأنّ كلّ ذلك مستحق الصفة التي هو بها قبل حال موته...

وذكر القرطبي في الآية ست وعشرين مسألة... ثمّ قال في المسألة السابعة: إنّ قوله تعالى: ﴿إلّا ما ذكّيتم﴾ نصب على الاستثناء المتصل عند الجمهور، وهو راجع إلى كلّ ما أدرك ذكاته من المذكورات وفيه حياة، فإنّ الذكاة عاملة فيه؛ لأنّ حق الاستتثناء أن يكون مصروفاً إلى ما تقدّم من الكلام، ولا يجعل منقطعاً إلّا بدليل يجب التسليم له... (تفسير القرطبي ج٦: ص٥٠).

إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب التفسير والفقه، فظاهر الآية يبين لنا أنّ استناد التذكية لابدّ وأن يكون إلى المسلم المكلّف بها والحكم الشرعي مترتب على الموضوع بهذا القيد والشرط المأخوذ في الموضوع من ناحية الشارع الأقدس، فلاحظ.

(١) قال القرطبي في تفسيره: إنّه قام الإجماع على أنّ سورة المائدة مدنيّة (تفسير القرطبي ج٦: ص٣٠).

وقال الخازن في تفسيره (ج١: ص٤٤٨): سورة المائدة نزلت بالمدينة، إلّا قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ فإنّها نزلت في حجة الوداع، ومنها ما نزلت عام الفتح، وهو قوله تعالى: ﴿ولا يجزمنكم شنئان﴾ (سورة المائدة: ٢) وكلّ ما نزل بعد هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو مدني.

وأخرج السيوطي في تفسيره بسنده عن ضمرة بن حبيب وعطية بن قيس أنّهما قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المائدة من آخر القرآن تنزيلاً، فأحلّوا حلالها وحرموا حرامها» (الدر المنثور ج٢: ص٢٥٢ أوّل تفسير سورة المائدة).

(٢) لقد حكم فقهاء أهل السنّة والجماعة بطهارة أهل الكتاب، وذلك مذكور عندهم في مختلف أبواب الفقه قال ابن حزم في باب الأسآر: سؤر الكافر أو الكافرة، وسؤر كلّ ما لا يؤكل لحمه... فهو طاهر حلال (المحلى ج١: ص١٣٢).

وقال ابن قدامة: سؤر الآدمي طاهر سواء كان مسلماً أو كافراً... (المغني لابن قدامة ج١: ⬅

من السنّة[١].

ومنها: حكمهم بوقوع ثلاث [تطليقات] فيما لوقال الرجل لزوجته: أنتِ طالق ثلاثاً[٢]،

ص٤٩).

وقال السرخسي: سؤر الآدمي طاهر... وكذلك سؤر المشرك عندنا...(المبسوط ج١: ص٤٧)

وقال أبو بكر الكاشاني: أمّا السؤر الطاهر على طهارته فسؤر الآدمي بكلّ حال مسلماً كان أو مشركاً، صغيراً كان أو كبيراً (بدائع الصنائع ج١: ص٦٥) إلى غير ذلك.

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصيد والذبائح باب صيد القوس بسنده عن أبي ثعلبة بن الخشنيّ قال: قلت: يا نبي الله إنّا بأرض قوم من أهل الكتاب أفنأكل في آنيتهم وبأرض أصيدُ بقوسي وبكلبي ليس بمعلمٍ وبكلبي المعلّم ما يصلح لي؟ قال: أمّا ما ذكرت من أهل الكتاب فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها، وماصدت بقوسك فذكرت اسم الله فكُل، وماصدت بكلبك المعلَّم فذكرت اسم الله فكل، وما صدت بكلبك غير معلم فأدركت ذكاته فكُلْ» (صحيح البخاري ج٧: ص١٦٥، ح٣٨٨).

فإنّ هذا الحديث يدلّ بالصراحة على أنّ آنية أهل الكتاب ليس بطاهر وقد نهي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عن الأكل فيها إن وجدوا غيرها، وإن لم يجدوا غيرها فأمر صلى الله عليه وآله وسلم بغسلها ثمّ الأكل فيها. وانظر نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار للشوكاني ج١: ص٢٥ ـ ٢٦.

(٢) إنّ من المسائل التي أدت إلى مخالفة النصوص الشرعية القطعية هي مسألة الطلاق ثلاثاً دفعة واحدة أو دفعات في مجلس واحد، بأن يقول الرجل لزوجته: أنت طالق ثلاثاً، أو يكرره دفعات ويقول في مجلس واحد: أنتِ طالق، أنتِ طالق، أنتِ طالق، فتحسب ثلاث تطليقات حقيقة وتحرم المطلقة على زوجها حتى تنكح زوجاً غيره، هذا ما عليه المذاهب الأربعة من أهل السنّة والجماعة (انظر الفقه على المذاهب الأربعة ج٤: ص٢٤١)

أقول: ومع غض النظر عن خلفيات هذه النظرية من تعقيد الحياة الزوجية وتمزيق صلات الأرحام بين الزوجين هي ممّا تعارض نص الكتاب والسنّة النبوية القطعية، قال الله تعالى في

➲ كتابه العزيز: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهنّ شيئاً إلّا أن يخافا ألاّ يقيما حدود الله فإن خفتم ألاّ يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها و من يتعدّ حدود الله فأُولئك هم الظالمون * فإن طلقها فلا تحلّ له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلّقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله بينها لقوم يعلمون (سورة البقرة: ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

فان قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ والمرة بمعنى الدفعة مأخوذة من المرور؛ للدلالة على الواحد من الفعل، كما أنّ الدفعة والكرة مثلها وزناً ومعنى واعتباراً فقوله تعالى: «الطلاق مرتان» معناه: الطلاق دفعتان أي أنّ الرجل إذا طلّق أوّلاً ثمّ رجع ثمّ طلق ثانياً فإن رجع فإمساك بمعروف أي بحسن المعاشرة بأن يرجع إليها بنوع من أنواع الالتئام ويتم به الأُنس وسكون النفس الذي جعله الله بين الرجل والمرأة أو تسريح بإحسان ـ أي بالطلقة الثالثة ـ ولا يجوز له الرجوع أصلاً حتى تنكح زوجاً غيره.

والتسريح أصله الإطلاق في الرعي المأخوذ من سرحت الإبل، وهو أن ترعيه السرح، وهو شجر له ثمر يرعاه الإبل، وقد استعير في الآية؛ لإطلاق المطلّقة بمعنى عدم الرجوع إليها في العدة، والتخلية عنها حتى تنقضي عدّتها، وعليه فإنّ في تقييد الإمساك بالمعروف و التسريح بالإحسان من لطيف العناية ما لا يخفى، حيث قيد الإمساك بالمعروف بمعنى الرجوع مع حسن المعاشرة، وقُيّد التسريح بالإحسان، وهو بمعنى زائد على المعروف من الإحسان في حقها، بأن لا يأخذ منها بعض ما آتاها من المهر وأن يعمل معها معاملة متعارفة من غير السخط والغضب التي يعمل أحياناً بصورة الانتقام وإن كانت الشريعة المقدسة قد جوّز له الأخذ من المهر، ولكنّ الأخذ منها ليس معاملة معها بالإحسان، ثمّ إنّ قوله تعالى: ﴿فانّ طلّقها فلا تحل له من بعد﴾ متعلّق بقوله: و ﴿الطلاق مرتان﴾ فإنّ ما وقع بينهما من الجمل كلّها جمل معترضة، والمقصود هو إن طلّقها بعد الطلقتين فلا يحل له من بعد ذلك الطلاق الرجوع حتى تنكح المرأة زوجاً غيره بالعقد الدائم ويدخل بها، فإن طلّقها الزوج الثاني فلا جناح عليها ـ أي على المرأة والزوج الأوّل ـ أن يتراجعا إلى الزوجية بالعقد بالتوافق من الجانبين، وليس بالرجوع الذي كان حقاً للزوج في التطيقتين الأوّليين، وذلك إن ➲

⮌ ظنّا أن يقيما حدود الله.

ومن العجيب أنّ أهل السنّة جعلوا كتاب الله وراء ظهورهم بما رأوا، وليس الرأي تجاه كتاب الله إلّا تلاعباً به، كما نصّ عليه رسول الله ﷺ في حديث رواه النسائي في سننه (ج٦: ص١٤٢) بسنده عن محمود بن لبيد قال: أُخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلّق إمرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضباناً ثمّ قال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين ظهركم؟» حتى قام رجل وقال: يا رسول الله ألا أقتله؟

وقال سعيد بن المسيب وجماعة من التابعين: إنّ قول الرجل للمرأة أنت طالقٍ إنّما يؤثر فيما إذا كان عن جدّ لا لعب فيه، فإنّ الطلاق الثلاث بالمرة لعباً كما قاله النبي ﷺ، فيلغى عن أثره(انظر النص والاجتهاد للسيد شرف الدين: ص٢٤٧).

وأعجب ما رأيت فيها كلمة العيني قال في عمدة القاري (ج٩: ص٥٣٧): إنّ الطلاق الوارد في الكتاب منسوخ، فإن قلت: ما وجه هذا النسخ وعمر رضي الله عنه لا ينسخ وكيف يكون النسخ بعد النبي ﷺ؟ قلت: لمّا خاطب عمر الصحابة بذلك فلم يقع إنكار صار إجماعاً، والنسخ بالإجماع جوّزه بعض مشايخنا بطريق أنّ الإجماع موجب علم اليقين كالنصّ، فيجوز أن يثبت النسخ به...

فعجباً والله كيف يجرأوا هؤلاء على هذه التأويلات الباردة التي لا يقبلها عقل ولا منطق، وإلّا كيف يكون من يعارض كتاب الله وسنّة نبيّه من المجتهدين والله تعالى يقول: ﴿ما كان لمؤمن ولامؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الاحزاب: ٣٦) وقال عزّ من قائل: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأُولئك هم الكافرون﴾ (سورة المائدة: ٤٤)؟!

ثمّ إنّه إذا كان نسخ بالإجماع كما زعمه العيني فكيف ذهب أبوحنيفة ومالك والأوزاعي والليث إلى أنّ الجمع بين الثلاث طلاق بدعة، وقال الشافعي وأحمد وأبوثور: ليس بحرام لكن الأولى التفرق، وقال السندي: ظاهر الحديث التحريم؟! (راجع حاشية السندي على سنن النسائي ج٦: ص١٤٢). وكيف أجمعت الأُمة على النقيضين وهي لن تجتمع على الخطأ؟!

⮌

وهو مخالف لما رووه من السنّة الصحيحة(١).

➲ ثمّ إنّ الأُمة لو أجمعت على أمر خلاف ما نطق به محكم القرآن أو السنّة النبوية هل تنقض ما هتف به الشارع الأقدس؟ مثلاً صلاة الصبح ركعتان فإذا قام الإجماع على أنّها أربع ركعات هل لنا مسوّغ لرفع اليد عما جاء في الشريعة المقدسة من ناحية الكتاب والسنّة القطعية ونأخذ بقول الأُمة؟ ولعلّ الأُمة كانوا يرون اعوجاجاً في الكتاب والسنّة وأنّ عمر بن الخطاب هو الذي قوّمها وأصلحها والعياذ بالله من الهذيان!!!

(١) لقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث بسنده عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إنّ الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم. (صحيح مسلم ج ٤: ص١٨٣).

وأخرج بسنده عن ابن جريج قال: أخبرني ابن طاووس عن أبيه: أنّ أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم إنّما كانت الثلاث تُجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر، وثلاثاً من أمارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم. (صحيح مسلم ج ٤: ص١٨٤).

وأخرج أيضاً عن ابن طاووس: أنّ أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هنالك ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلمّا كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم. (صحيح مسلم ج ٤: ص١٨٤).

وأخرج ابن الأشعث السجستاني في سننه بسنده عن طاووس: انّ رجلاً يقال له: أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس، قال: أما علمت أنّ الرجل كان إذا طلق إمرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدراً من إمارة عمر؟ قال ابن عباس: بلى، كان الرجل إذا طلّق إمرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وصدراً من أمارة عمر، فلمّا رأى الناس قد تنابعوا فيها، قال: أجيزهن عليهم (سنن أبي داود ج١: ص٤٩٠، ح٢١٩٩).

وأخرج الطحاوي من طريق ابن عباس أنّه قال: لمّا كان زمن عمر قال: يا أيها الناس قد كان لكم في الطلاق أناة، وأنّه من تعجّل أناة الله في الطلاق ألزمناه إياه. (ذكره العيني في عمدة القارئ ج٩: ص٥٣٧، وقال: اسناده صحيح)

➲

ومنها: غسلهم الرجلين في وضوئهم، وهو مخالف لظاهر الفرقان العظيم[١].

➲ وعن طاووس قال: قال عمر بن الخطاب: قد كان لكم في الطلاق أناة فاستعجلتم أناتكم وقد أجزنا عليكم ما استعجلتم من ذلك. (كنزالعمال ج٩: ص٦٧٦ ح٢٧٩٤٣).

وعن الحسن البصري: أنّ عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري لقد هممت أن أجعل إذا طلق الرجل إمرأته ثلاثاً في مجلس أن أجعلها واحدة، ولكنّ أقواماً جعلوا على أنفسهم، فألزم كلّ نفس ما ألزم نفسه، من قال لإمرأته: أنت عليّ حرام، ومن قال لإمرأته أنت بائنة، فهي بائنة، ومن قال: أنت طالق فهي طالق. (كنزالعمال ج٩: ص٦٧٦، ح٢٧٩٤٤).

إلى غير ذلك فانّها صريحة بأنّ حكم الطلاق كان ثابتاً في الشريعة المقدسة وعمربن الخطاب قد غيّره من نفسه، فلاحظ.

(١) قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يا أيها الّذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيدكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ (سورة المائدة: ٦). فإنّ الله سبحانه وتعالى قد فرض في هذه الآية الكريمة للوضوء أربعة حدود، حدّان منها غسل، وحدّان منها مسح، ولا شكّ أنّ اقتران عبارة «أرجلكم» بعبارة«رؤوسكم» دليل على أنّ الأرجل يجب أن تمسح هي أيضاً لا أن تغسل، لأنّ عبارة «وجوهكم» تفصلها مسافة كبيرة عن عبارة «أرجلكم»، ولذلك يستبعد أن تكون الأخيرة معطوفة على وجوهكم، فإنّ الأقرب يمنع الأبعد، فلا مجال لعمل جملة «فاغسلوا»، وما فتح اللام في «أرجلكم»؛ لأنّها منصوبة لمحل امسحوا، وليست معطوفة على «وجوهكم»، لما تقدّم من وقوع الفاصل بينهما، ولقاعدة النصب بنزع الخافض، وهي من القواعد المقبولة عند النحاة والمعمولة بها كما في القرآن في قوله: ﴿وأعدَّ لهم جناتٍ تجري تحتها الأنهار﴾ (سورة التوبة: ١٠٠).

وتقديرها تجري من تحتِها الأنهار، فنصبت كلمة «تحتها» لحذف حرف الجرّ، وكذلك في قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ (سورة الأعراف: ١٥٥). وتقديره: اختار موسى من قومه سبعين رجلاً...

فإنّ كلمة «قومه» نصبت لحذف «من» الجارة لتلك القاعدة المذكورة، فهذه القاعدة جارية في آية الوضوء أيضاً، وأنّ كلمة «أرجلكم» قد نصبت لحذف الباء، فتكون منصوبة بنزع الخافض. هذا وأنّ كثيراً من القرّاء قد قرأوا عبارة «أرجلكم» بكسر اللام (انظر أحكام ➲

ومنها: تجويزهم المسح في وضوئهم على الخفين[١]، وهو منافٍ لكون سورة المائدة محكمة[٢].

➲ القرآن للجصاص ج٢: ص٢٤٧. وتفسير السمرقندي ج١: ص٤١٩. وتفسير البغوي «معالم التنزيل» ج٢: ص٢١٧. والتفسير الكبير للفخر الرازي ج١١: ص١٦٣. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٢: ص٤٩٥. وتفسير ابن كثير ج٢: ص٢٧. وفتح الباري لابن حجر ج١: ص٢١٥)، وغير ذلك فإنّهم صرحوا بأنّ الآية فيها قراءتين بفتح لام «أرجلكم» وبكسرها. وعلى أي حال فإنّ علماء أهل السنّة والجماعة اعترفوا بأنّ كلا القراءتين تدلّان على المسح دون الغسل لما تقدّم من بيان محل إعراب أرجلكم في الآية، ولكنّهم قالوا: بأننا نعتمد في جواز غسل الرجلين في الوضوء بالسنّة المتخذة من أتباع الخلفاء، ونستند في الفتوىٰ بها ونرفع اليد بهذه السنّة عن ظاهر الآية.

وهو كما ترى واضح البطلان، فإنّ الأخبار والروايات مهما تكون معتبرة لا يمكنها أن تكون مناقضة للقرآن الحكيم كما لا يخفى ذلك على أحد، فلاحظ.

(١) ذهب فقهاء المذاهب الأربعة من أهل السنّة والجماعة إلى جواز المسح على الخفين في الوضوء، غير أنّهم اختلفوا في إطلاق الحكم وعدمه، فذهب بعضهم إلى جوازه في السفر دون الحضر، وذهب بعض آخر إلى جوازه في السفر وفي الحضر، قال ابن رشد الأندلسي في كتابه بداية المجتهد (ج١: ص١٥ ـ ١٦): إنّ سبب اختلافهم في الموضوع تعارض الأخبار في ذلك، وقال في موضع آخر: وسبب اختلافهم اختلاف الآثار، ومثله قال الجزيري في كتابه الفقه على المذاهب الأربعة (ج١: ص١٣٥) وغيره.

ولا ندري كيف جاز لهم مخالفة نصّ القرآن بهذه الأخبار المتضاربة، ومن الواضح لدى الخبير أنّ القاعدة المعمول بها عند تعارض الأخبار أن يؤخذ بالخبر الموافق للقرآن ويترك غيره كما هو واضح ظاهر.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ (سورة المائدة:٦) هذه الآية الكريمة تقتضي ـ صراحة ـ وجوب المسح على الأرجل مباشرة؛ لأنّ المأمور به فيها المسح على الرجلين، وأنّ الخف ليس رجلاً، فلا ندري من أين جاء جواز المسح على الخفين، مع أنّ الآية صريحة في وجوب المسح على الرجل مباشرة، ولا يخفي على الخبير أنّ هذه الآية ➲

ومنها: تجويزهم الصلاة خلف الفاسق في الجملة[١]. وهو منافٍ لما دلَّ

من الآيات المحكمة من سورة المائدة وهي آخر سورة نزلت على النبي ﷺ، فقد أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين (ج٢: ص٣١١) بسنده عن عائشة أنّها قالت لجبير بن نفير عندما حج فزارها فقالت له: يا نفير تقرأ المائدة؟ فقلت: نعم، فقالت: أما أنّها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرّموه، ثمّ قال الحاكم: هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين، وقد صححه الذهبي في تلخيصه. وأخرج الحاكم نحو هذا الحديث عن عبدالله بن عروة قال بعد إيراد الحديث: إنّه صحيح على شرط الشيخين، فأهل السنّة والجماعة تركوا نصّ القرآن في هذه المسألة أيضاً.

هذا وأعجب منه فتوى بعض علمائهم بجواز كفاية المسح على العمامة في الوضوء، فقد نقل الفخر الرازي في تفسيره الكبير في ذيل الآية الكريمة (سورة المائدة: ٦) عن أحمد بن حنبل وإسحاق والثوري والأوزاعي بأنّهم أفتوا بجواز مسح العمامة التي على الرأس في الوضوء، ولاحاجة إلى رفعها حين الوضوء.

وفيه مالا يخفى على أحد بأنّ العمامة غير الرأس حتى إذا كانت على الرأس، فإنّ الرأس عرفاً ولغة يطلق على جزء من بدن الإنسان، وهو أعلى الأجزاء وقمة البدن، ويتشكل من عظم الجمجمة واللحم والجلد والشعر الذي يكون على ذلك العظم والجلد والشعر، وأمّا العمامة أو شيء آخر ـ والعمامة هي قطعة قماش تُلف على الرأس ـ فالخبير الباحث لو درس في المسائل والأحكام وجد بوضوح تام أنّ أتباع مدرسة الخلفاء مع العلم بأنّ أئمتهم أفتوا في بعض المسائل على خلاف ما أنزل الله تعالى يتبعون آرائهم الباطلة وفتاواهم الشنيعة في معالم دينهم، وهذا ممّا يقضي به عجب العجاب.

(١) قال ابن حزم: ذهبت طائفة إلى أنّه لايجوز الصلاة إلّا خلف الفاضل، وهو قول الخوارج والزيدية والروافض، وجمهور المعتزلة وبعض أهل السنّة، وذهبت طائفة الصحابة كلّهم دون خلاف من أحد منهم، وجميع فقهاء التابعين كلّهم دون خلاف من أحد منهم، وأكثر من بعدهم وجمهور أصحاب الحديث، وهو قول أحمد بن حنبل والشافعي وأبي حنيفة وداود وغيرهم إلى جواز الصلاة خلف الفاسق الجمعة وغيرها وبهذا نقول، وخلاف هذا القول بدعة محدثة، فما تأخّر قط أحد من الصحابة الذين أدركوا المختار بن عبيد والحجاج وعبيدالله بن زياد

عليه الفرقان من حرمة الركون إلى الظلمة(١).

➲ وغيرهم عن الصلاة خلفهم، وهؤلاء أفسق الفساق... (انظر المحلى ج٤: ص٢١٣ ـ ٢١٤)

أقول: الظاهر أنّ ابن حزم يريد أن يؤكد من خلال ما ذكره من مذهبه ومذهب المذكورين من فقهاء أهل السنّة والجماعة في كلامه أنّ الدين الحق على رأيه يجب أن يقوم على يد الرجل الحاكم كائناً من كان لاعلى النصّ أو العقل، فما دام الصحابة والتابعين وأهل الحديث قد اعترفوا بشرعية الحاكم الفاسق وصلّوا خلفه، فيجب على الناس أن يمتثلوا لذلك حتى لا يكونوا من المبتدعين الزائفين من الروافض والخوارج والمعتزلة والزيدية الذين أبت عقولهم ونفوسهم أن تهضم هذا الموضع وتقربه.

وليتأمّل الباحث الخبير موقف ابن حزم هذا ما ينقله عن الفقهاء من المذكورين من جواز الصلاة خلف الحاكم الفاسق كوليد بن عقبة الذي حكى أبوالفرج في الأغاني (ج٤: ص١٧٨) عن عبيدوالكلبي والأصمعي: أنّ وليد بن عقبة كان زانياً شريب الخمر، فشرب الخمر بالكوفة، وقام ليصلّي بهم الصبح في المسجد الجامع فصلّى بهم أربع ركعات، ثمّ التفت إليهم وقال: أزيدكم؟ وتقيأ في المحراب وقرأ بهم الصلاة وهو رافع صوته:

علق القلب الربابا بعدما شابت وشابا

وروي من طريق المدائني: الأغاني (ج٤: ص ١٨٠) عن الزهري أنّه قال: خرج رهط من أهل الكوفة إلى عثمان في أمروليد، فقال: أكلّما غضب رجل منكم على أميره رماه بالباطل...

نعم عدم اعتناء عثمان بقول الشهود في ماجاؤوا به من فسق وليد دليل على عدم اهتمام الخليفة بالنسبة إلى كون الإمام فاسقاً في الجماعة، وذلك يكشف عن أنّ الصحابة كانوا يجيزون الصلاة خلف الفاسق، وعلى هذا الأساس لا ندري كيف تكون صلاة المسلمين خلف أبي بكر ـ على فرض وقوعها وكونها بأمر النبي ﷺ ـ دليل على إمامته أو فضله بعد اعتقادهم بأنّ الصلاة خلف الفاسق أمر جائز عند الصحابة والتابعين؟! هذا مع الغض من أنّ تجويزهم لإمامة الفاسق في الجماعة تشجيع للمنكر، لأنّ ذلك لايجتمع مع وجوب النهي عن المنكر فكيف يمكنهم الجمع بين الأمرين؟! وللباحث الخبير أن يطلب من القوم أُصول ما بنوا عليه هذا الحكم في المقام، فلاحظ.

(١) قال الله تعالى: ﴿ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسّكم النار وما لكم من دون الله من أولياء

ثم لا تنصرون﴾ (سورة هود: ١١٣).

إنّ هذه الآية تبيّن واحداً من أقوى وأهم الأُسس والبرامج الاجتماعية، فإنّ الله سبحانه وتعالى نهى في هذه الآية عن المداهنة في الدين والميل إلى الظالمين، فإنّ الركون مشتق من مادة «رُكن»، ومعناه الاستناد إلى الشيء والسكون إليه بالمحبّة إليه.

وقال القرطبي في تفسيره (ج٩: ص١٠٨): الركون حقيقة الاستناد والاعتماد والسكون إلى الشيء والرضا به، قال قتادة: ومعناه لا تودّوهم ولاتطيعوهم، وقال ابن جريج: لا تميلوا إليهم، وقال أبوالعالية: لا ترضوا أعمالهم وكلّه متقارب. وقال ابن زيد: الركون هنا الإدهان، وذلك ألا ينكر عليهم كفرهم...

وقال الفخر الرازي في تفسيره (ج١٨: ص٧١): والركون هو السكون إلى الشيء والميل إليه بالمحبة ونقيضه النفور عنه...

قال المحققون: الركون المنهي عنه والرضى بما عليه الظلمه من ظلم وتحسين تلك الطريقة وتزيينها عندهم وعند غيرهم ومشاركتهم في شيء من تلك الأبواب...

وقال الآلوسي في تفسيره (ج١٢ ص١٥٤): «ولاتركنوا» أي لا تميلوا إلى الظالمين، والركون إلى الشيء هو السكون إليه بالمحبة إليه.

أقول: وبالرغم أنّ المفسّرين أعطوا معاني كثيرة لهذه الكلمة في تفسيرهم للآية، ولكن أغلبهم ذهبوا إلى أنّه تعود إلى مفهوم جامع كلي وهو الاعتماد والاتكاء، كما هو واضح ظاهر.

ومن البديهي أنّ الاعتماد والاتكاء على الظالمين نوع من الاشتراك في ظلمهم أو إعانتهم في ذلك، وذلك يورث مفاسد كثيرة لا تخفى على أحد بصورتها الإجمالية، فالركون إلى الظالمين يبعث على تقويتهم وتقوية مدعاهم إلى اتساع رقعة الظلم والفساد في المجتمع الإسلامي.

وأيضاً الركون إلى الظلمة يؤثر تدريجاً على الثقافة الفكرية للمجتمع فيضمحل مفهوم «قبح الظلم»، ويؤدي بالناس إلى الرغبة في الظلم.

وعلى كلّ حال فإنّ تجويزهم للصلاة خلف الفاسق من أبرز مصاديق الركون إلى الظلمة،

ومنها: تحريم عمر للثلاث: حي عَلَى خير العمل وتابعه على تركه جميعهم، ومتعة النكاح وتابعه عليه جمهورهم، ومتعة الحج، وتبعه عليه جماعات منهم[١].

وهذا الحكم مخالف لكتاب الله العزيز ومردود فانّ القرآن يصرح أنّ الإمام لا يجوز أن يكون ظالماً، وبالطبع فإنّ الآية ليست خاصة بالمجتمعات فحسب، بل تشمل العلاقة والارتباط بين فردين أيضاً، فلا يجوز لإنسان مؤمن أن يركن إلى ظالم، فإنّه إضافة إلى فقدان استقلاله لركونه إلى دائرة ظلمة، فيؤدي إلى تقويته واتساع الفساد والعدوان ويصدق على فعل المأموم الركون إلى الظلم، فلاحظ.

(١) ذكر الطبري في كتابه «المستبين» عن عمر بن الخطاب أنّه قال: ثلاث كنّ على عهد رسول الله ﷺ وأنا محرّمهنّ ومعاقب عليهن: متعة الحجّ، ومتعة النساء، وحي على خير العمل (انظر كتاب الغدير للعلامة الأميني ج٦: ص١١٣، نقلاً عن كتاب المستبين. وجواهر الأخبار الآثار ج٢: ص١٩٢).

وذكر القوشجي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ وهو من أعاظم متكلّمي الأشاعرة: أنّ عمر بن الخطاب قال وهو على المنبر:أيها الناس ثلاث كنّ على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهنّ وأُحرّمهنّ وأُعاقب عليهن، متعة النساء ومتعة الحجّ وحي على خير العمل (شرح التجريد: ٤٨٤، طبع ايران). وقد اعتذر القوشجي متكلم الأشاعرة عن ذلك بقوله: إنّ مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع (شرح التجريد: ص٤٨٤).

أقول: هذا الاعتذار غير وجيه؛ لأنّ النبي ﷺ لاينطق عن الهوى إن هو إلّا وحي يوحى كما صرّحت به الآيات في كتاب الله العزيز، وهذه الأخبار صريحة بأنّ الثلاث كن على عهد رسول الله ﷺ والرجل اعترف بذلك وقال: أنا أُحرّمهنّ وأنهى عنهنّ، مع أنّه كان يعلم بأنّه ليس له حق التشريع، فمنعه عن العمل بها لم يكن ناشئاً إلّا عن رأي شخصي له ليس إلّا، كما يصرح بذلك من قوله: أنا أُحرّمهنّ وأنهى عنهنّ.

هذا وقد استفاض هذا الخبر في ألسنة المحدثين والمؤرخين عن الصحابة والتابعين بأنّ عمر بن الخطاب منع عن العمل بالأُمور الثلاثة.

وإليك بعض ماورد في كتبهم منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في كتابه المصنف بسنده عن أُسامة قال: حدثنا عبيدالله عن نافع قال: كان ابن عمر زاد في أذانه حي على خيرالعمل.

(المصنف لابن أبي شيبة ج١: ص٢٤٤ ح٣).

ومنها: ما أخرجه الحلبي في سيرته في باب بدء الأذان ومشروعيته: أنّ ابن عمر والإمام زين العابدين عليه السلام كانا يقولان في الأذان بعد حي على الفلاح حي على خيرالعمل (انظر السيرة الحلبية ج٢: ص٣٠٥، طبع مصطفى الحلبي).

ومنها: ما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى بسنده عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه: أنّ علي بن الحسين عليهما السلام كان يقول في أذانه إذا قال: حي على الفلاح قال: حي على خيرالعمل ويقول: وهو الأذان الأوّل. (السنن الكبرى للبيهقي ج١: ص٤٢٥).

ومنها: ما أخرجه المتقي الهندي في كنز العمال عن بلال: أنّه كان يؤذن بالصبح فيقول: حي على خيرالعمل (كنزالعمال ج٨: ص٣٤٢، ح٢٣١٧٤ و ص٣٤٥، ح٢٣١٨٨).

ومنها: ما ذكره أبوالفرج الاصفهاني في كتابه مقاتل الطالبين قال: إنّ الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام صاحب ثورة «فخ» لما ظهر على المدينة أيام المهدي العباسي أمر المؤذن أن ينادي بها حي على خيرالعمل ففعل. (مقاتل الطالبين: ص٤٤٦) إلى غيرذلك ممّا جاء في كتب القوم.

فإنّ الباحث لو درس هذه الأخبار وتأمّل فيها يجد بوضوح أنّ جملة «حي على خيرالعمل» كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمراً مشروعاً ولم يقم دليل على نسخه لا من الكتاب العزيز والسنّة الشريفة، إلّا ما نهى عنه عمر بن الخطاب، بل أنّ بعض الصحابة والتابعين لم يعتنوا بنهي عمر عن ذلك، وكانوا يأتون بحي على خيرالعمل في أذانهم حيث كان لديهم حجّة قاطعة على تشريعها، وأنّ نهي عمر لا قيمة له عند الملتزمين بأوامر الشريعة المقدّسة ويعتبرونها اجتهاداً في مقابل النصّ؛ فإنّ الله تعالى يقول: ﴿ما كان لمؤمن ولامؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة في أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الاحزاب: ٣٦).

فالمسلم الواعي لا يترك قول الله عزوجل وقول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ويخالفهما ويتبع قول إنسان قد اتخذ موقفاً أمام السنّة النبوية القطعية واجتهد في مقابل الصريح نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما أنّه اجتهد في مقابل النصّ بالنسبة إلى المتعتين اللتين كانتا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،

⮌ وقد جاء في كتاب الله العزيز: ﴿فما استمتعتم به منهن فآتوهن أُجورهن ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة وانّ الله ان عليماً حكيماً﴾ (سورة النساء: ٢٤).

وأخرج البخاري بسنده عن عمران بن حصين قال: أنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينزل قرآن يحرّمه ولم ينه عنها حتى مات صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل برأيه ماشاء، قال محمد ـ يعني البخاري ـ يقال: إنّه عمر (صحيح البخاري ج٦: ص٣٤٨، ح٩٤٧).

فهذا الحديث كما تراه نصّ ولايقبل التأويل، وهو حكم شرعي مستمر في إباحة المتعة إلى يوم القيامة، وهو كما تراه نصّ في عدم نسخها حتى التحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى، ولكن عمر بن الخطاب نهى الناس عنها والأحاديث في ذلك كثيرة:

منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن ابن جريج قال: أخبرني أبوالزبير قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: كنّا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريق. (صحيح مسلم ج٤: ص١٣١، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة وبيان أنّه أبيح ثمّ نسخ).

ومنها: ما اخرجه الفخر الرازي في تفسير آية المتعة قال: روي عن عمر أنّه قال في خطبة: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أنهى عنهما وأُعاقب عليهما... (تفسير الكبير ج١٠: ص٥٠).

ومنها: ما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره عن شعبة عن الحكم، والسيوطي في كتابه الدر المنثور عن عبدالرزاق وأبو داود في ناسخه، وابن جرير عن الحكم قال: سألته عن هذه الآية ﴿فما استمتعتم به منهن فآتوهن أُجورهن﴾ أهي منسوخة؟ قال: لا، قال الحكم: وقال علي عليه السلام: «لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلّا شقي». (انظر جامع البيان ج٤: ص٣. والدرالمنثور ج٢:ص١٤).

وذكر ابن الأثير في نهايته في مادة «شقى، باب الشين مع القاف» قال: قال ابن عباس: ما كانت المتعة إلّا رحمة رحم الله بها أُمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم لولا نهيه عنها ـ يعني عمر ـ ما احتاج إلى الزنى إلّا الشقي. (النهاية ج٢: ص٤٨٨).

⮎

ومنها: جعل عمر الصلاة خير من النوم في أذان الصبح وتابعه عليهم جميعهم[(١)].

➲ وإذا كانت المتعة ممّا أحلّها الله على العباد فليس من حق أحد أن يحرم ما أحلّه الله؛ لأنّ حلال محمّد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة. (الكافي ج٢: ص١٧).

كما أنّ الأمر بالنسبة إلى متعة الحجّ أيضاً يكون كذلك، فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس أنّه قال: تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عروة بن الزبير: نهى أبوبكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: ما يقول عرية؟ ـ تصغير لعروة ـ قال: يقول: نهى أبوبكر وعمر عن المتعة، فقال أبن عباس: أراهم سيهلكون.

أقول: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويقولون: نهى أبوبكر وعمر (انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٣٣٧).

وأخرج الترمذي في سننه في كتاب الحجّ أنّ عبد الله بن عمر سئل عن متعة الحج؟ قال: هي حلال، فقال له السائل: إنّ أباك قد نهى عنها!! فقال: أرايت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أأمر أبي أتبع أم أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال الرجل: بل أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (سنن الترمذي ج٣: ص١٨٥، ح٨٢٤)

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن ابن جريج قال: قال عطاء: قدم جابر بن عبدالله معتمراً فجئناه منزله فسأله القوم عن أشياء ثمّ ذكروا المتعة قال: نعم استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر (صحيح مسلم ج٤: ص١٣١)

ولا يخفى على الباحث الخبير بعد ملاحظ النصوص الكثيرة الواردة في كتب القوم أنّ الأُمور الثلاثة المذكورة كانت من الأُمور المشروعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحتى وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ بعد ذلك نهى عمر عنها وأهل السنّة والجماعة أطاعوا عمر في هذه الأُمور المذكورة، ولاشكّ أنّ هذا من أبرز مصدايق المروق عن دين الله تعالى، ولا شكّ أنّ القول الّذي لا يرجع إلى الله ولا الى دينه ولا إلى كتابه ولا إلى رسوله فهو بدعة وضلالة.

(١) لاشكّ أنّه لم يكن أذان الفجر زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتضمن عبارة «الصلاة خير من النوم»، وإنّما هي من إضافات عمر بن الخطاب كما جاء في حديث نقله مالك في موطأه وأنّ يوماً جاء المؤذن إلى عمر بن الخطاب يؤذنه بصلاة الصبح فوجده نائماً فقال: الصلاة خير من ➲

النوم، فأمر عمر أن يجعلها في نداء الصبح. (انظر الموطأ ج١: ص٧٢، ح٨، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة).

وقال العلّامة الزرقاني عند بلوغه إلى هذا الحديث من شرح الموطأ ما هذا لفظه: هذا البلاغ أخرجه الدارقطني في السنن من طريق وكيع في مصنّفه عن العمري عن نافع عن ابن عمر قال وأخرج عن سفيان عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنّه قال لمؤذنه: إذا بلغت حي على الفلاح في الفجر فقل: الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم...(شرح الموطأ ج١: ص٢٥).

وفي كنز العمال عن ابن جريج قال: أخبرني حسن بن مسلم: أنّ رجلاً سأل طاووساً: متى قيل: الصلاة خير من النوم ؟ فقال: أما أنّها لم تقل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. (كنز العمال ج٨: ص٣٥٧، ح٢٣٢٥١، روايات كثيرة).

قلت: وأخرج الآخرون هذه الرواية بأسناد معتبرة على مسلك القوم، ولمن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب الفصول المهمة للعلّامة آية الله السيد عبدالحسين شرف الدين العاملي: ص٦٦ ـ ٦٧.

ولنا أن نسال هل يجوز لعمر بن الخطاب أن يزيد أو ينقص في الأذان ـ الذي هو أمر من أُمور الدين ـ بما يهوى نفسه وكيف يقبل مسلم منه ذلك؟! وكيف استمر العمل به إلى الآن؟!

وقد قال الشافعي في كتاب الأُم: ولا أحبّ التثويب في الصبح ولاغيرها؛ لأنّ أبا محذورة لم يحك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه أمر بالتثويب فأُكره الزيادة في الأذان وأُكره التثويب بعده (كتاب الأُم ج١: ص١٠٤).

وأمّا حديث أبي محذورة فقد رواه مسلم في صحيحه ج١: ص١٤٣ في كتاب الصلاة، باب صفة الأذان.

على أنّ أبا محذورة إنّما كان من الطلقاء والمؤتلفه قلوبهم في الإسلام بعد فتح مكة ولم يكن شيء أكره إلى أبي المحذورة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ممّا يأمر به، وكان يسخر بمؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيحكيه رافعاً صوته استهزاءً، لكن أصل القضية التي اختصه بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغنائم حنين العظيمة التي وسعت كلّ من اعتصم بالشهادتين ودخولهم في الدين أُجبر

ومنها: قول عمر بالعَول وقدتابعه عليه جميعهم[١].

➲ أبا محذورة أن يدخل في الإسلام ولم يهاجر من مكة حتى مات بها، والله يعلم بواطن الناس. انظر ترجمة الرجل في الاستيعاب والإصابة وغيرهما.

وعلى كلّ تقدير أنّ هذا الفصل من الأذان لم يكن في عهد أبي بكر على ما ذكره جهابذة أهل العلم من أهل السنّة كبرائهم ومؤلّفي السنن ونقدة الحديث، وإنّما أمر به عمر بعد مضي شطر من خلافته حيث استحبه واستحسنه في أذان الفجر فأمر به، وهذا تشريع باطل وبدعة محرمة، فلاحظ.

(١) العول في اللغة هو الميل إلى الحكم إلى الجور، عال يعول عولاً، أي جار ومال عن الحقّ، وفي التنزيل العزيز: ﴿ذلك أدنىٰ ألّا تعولوا﴾ (سورة النساء: ٣).

ومعنى ذلك عند أهل اللغة: أنّ الرجل لو اقتصر على زوجة واحدة يحفظه عن الظلم والجور والعدوان على الآخرين (انظر لسان العرب ج١١: ص٤٨١، مادة: عول» وفي مجمع البحرين: العول عبارة عن قصور التركة عن سهام ذوي الفروض، يقال: عالت الفريضة وأعالت عولاً أي ارتفعت، وهو أن ترفع السهام وتزيد فيدخل النقصان على أهلها (انظر مجمع البحرين ج٣: ص ٢٧٩، مادة عول»).

فالعول في اللغة عبارة عن قصور في أداء الحقّ لصاحبه عن جور، وفي الاصطلاح عبارة عن قاعدة شرعية جارية في باب الإرث، وهو أن تنقص التركة من ذوي الأسهام، وذلك مثل أن كانت للميت زوجة وأبوان وبنتان فاجتمع على تركة الميت من له الثُمن ومن له الثُلث ومن له الثلثانّ وبديهة أنّ التركة لا تتسع الثلث والثلثين والثمن؛ لأنّه إذا أخذ الأبوان الثلث والبنتان الثلثين فلم يبق للزوجة شيء، وإذا أخذت الزوجة الثمن دخل النقص على الأبوين أو البنتين فماذا يصنعون؟

هذه المسألة من المسائل التي حدثت بعد وفاة النبيصلى الله عليه وآله وسلم ولم يرو فيها نصّ من الرسول الأعظمصلى الله عليه وآله وسلم، وقد أُبتلي بها عمربن الخطاب في أيام خلافته عندما ماتت إمرأة وكان لها زوج وأُختان، فجمع الصحابة وقال لهم: قد فرض الله تعالى للزوج النصف وللأُختين الثلثين، فلم يبق للزوج حقّه، فاتفق هو وأكثر الصحابة على العول، وذلك بأن يدخل النقص على كلّ واحد بقدر سهمه تماماً من التركة، ويوزع النقص بينهم بالنسبة إلى مقدار سهمهم كأرباب ➲

⇐ الديون، إذا ضاق مال المديون عن دينهم من التركة وزع النقص بينهم بالنسبة إلى مقدار طلبهم، وأخرج هذا الحديث جماعة من حفظة السنن منهم الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين (ج٤: ص٣٣٩) في كتاب الفرائض، وقد صرح الحاكم بأنّ الحديث صحيح على شرط الشيخين، وأورده الذهبي في تلخيصه مقراً بصحته أيضاً، ولذلك ذكروا في كتب الأوائل: أنّ أوّل من قال بالعول هو عمر بن الخطاب (انظر الوسائل في مسامرة الأوائل للسيوطي: ص٤٨. وكتاب الأوائل لأبي هلال للعسكري ج١: ص٢٥٦، وغيرهما).

وقد تبعه أرباب المذاهب الأربعة من أهل السنّة والجماعة وكلّهم قالوا بالعول في المسألة، وخالفه ابن عباس فيها كما في حديث طويل أخرجه الجصاص في كتابه أحكام القرآن ج٢: ص١١٤ ـ ١١٥. والحاكم في المستدرك ج٤: ص٣٤٠. والبيهقي في سننه الكبرىٰ ج٦: ص٢٥٣. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٢٠: ص٢٥، وغيرهم.

وأمّا الشيعة الإمامية فهم تبعاً لأئمة أهل البيت عليهم السلام ذهبوا إلى بطلان العول.

أوّلاً: لأنّ مراتب الإرث عند أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ثلاث مراتب:

الأُولى الآباء والأُمهات دون آبائهم وأُماتهم، والأبناء والبنات وإن نزلوا على ما هو مفصل في محلّه.

المرتبة الثانية: الإخوة والأخوات والأجداد والجدّات وأولاد الإخوة والأخوات ما هو مبين في مظانه.

المرتبة الثالثة: الأعمام والعمات والأخوال والخالات، فلا يرث أحد من المرتبة التالية مع وجود أحد من المرتبة السابقة، وذلك لقوله تعالى: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ (سورة النساء: ١١). فهذا مذهب الشيعة وعليه اجماعهم، فالأُختان من أهل المرتبة التالية لا ترثان مع وجود الأُم؛ لأنّ الأُم من المرتبة الأُولى. نعم للزوج في المسألة المذكورة نصف ما تركت زوجته والباقي لأُمها فرضاً ورداً، ولا محل للعول هنا.

ثمّ إنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين هم أدرى بما في البيت عرفوا المقدّم عند الله فقدّموه والمؤخّر فأخّروه، وخلاصة ذلك أنّ المال إذا ضاق عن سهام الورثة يقدّم ذواالسهام ⇐

➲ المذكورة في القرآن المؤكدة وهي سهام الأبوين والزوجين، فإنّهما يقدّمان على سهام البنات في الفرض المذكور، فيجعل النقص من سهم البنتين؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ولأبويه لكلّ واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمّه الثلث﴾ (سورة النساء: ١١).

فإنّ الله تعالى بيّن في الآية الكريمة حكم الوالدين في الميراث مع وجود الولد وفقده فقوله تعالى: ﴿إنّ للأبوين السدس مع وجود الولد أو البنت دليل على أنّ سهمهما مؤكدة باقية حيث إنّه كيف يجوز أن يعلّق إيجاب النصف للبنت الواحدة أو الثلثين للبنتين مع وجود الأبوين، فإنّ الله تعالى قد أكّد اشتراط وجود الولد بقوله: «إن كان له ولد». أي أنّه مع وجود الولد أو البنت، فإنّ للأبوين السدس، وإلّا لكان اشتراط الولد في الآية لغواً؛ إذ يلزم منه اشتراط ما هو المذكور في الآية فيكون قبيحاً عن البلاغة والفصاحة، فإنّه لو قال: ولأبويه مع البنت أو البنتين لكلّ واحد منهما السدس إن كان له ولد يعدّا تكراراً لوضوح ما قاله تعالى بصورة عامة.

ثمّ إنّه أجمع أهل العربية على الوقوف التام عند قوله تعالى: ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف﴾ فلو كان المراد ماتوهّموه من أنّ لها النصف مع الأبوين لما كان ذلك وقفاً تاماً، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم والمفسّرين وأصحاب الأحكام في أنّ قوله تعالى: ﴿ولأبويه﴾ كلام مبتدأ لا تعلّق له بما قبله، فيكون الاشتراط فيه دليلاً على ثبوت سهم الأبوين وتأكيده لثبوته مع وجود الولد أو البنت.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الزوج والزوجة فإنّ الربع للزوج مع وجود الولد والثُمن للزوجة مع وجود الولد بعين ما تقدّم الأبوين.

وخلاصة الكلام أنّه إذا اجتمع ذوى السهام وضاق التركة عن سهام الورثة قدّم ذوالسهام المؤكدة المذكورة من الأبوين والزوجين على البنات والأخوات وغيرهم ممّن لم يؤكد على ثبوت سهمه في الكتاب والسنّة الكريمة الواردة عن طريق أئمة أهل البيت عليهم السلام، ولمن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب النصّ والاجتهاد للسيد شرف الدين: ص٢٥٩. وكتاب أجوبة مسائل موسى جار الله له: ص٨٨. وكتاب أصل الشيعة وأُصولها للشيخ كاشف ➲

ومنها: عدم جمع الجمهور منهم الصلاتين في الحضر بدون عذر وقد فعله النبيﷺ حسب ما روىٰ ذلك مسلم في صحيحه[1]،

الغطاء: ص٢٨٨. وكتاب الانتصار للشريف المرتضىٰ: ص٥٦١. وكتاب عجائب أميرالمؤمنينعليه السلام للسيد محسن الأمين: ص١٢١. وكتاب الشيعة في الميزان للشيخ محمد جواد مغنية: ص٤٤١. وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة للشيخ جعفر السبحاني: ص٢٩٥، وغير ذلك من كتب الفقهاء وعلماء الإماميّة.

(١) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: صلّى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥١).

وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر. وفي حديث وكيع، قال: قلت لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أُمته. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥٢).

وأخرج بسنده عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صلّيت مع النبيﷺ ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥٢).

وأخرج بسنده عن ابن عباس قال: إنّ رسول الله ﷺ صلّى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥٢).

وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن عبدالله بن شفيق قال خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة! قال: فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثني الصلاة الصلاة! فقال ابن عباس: أتعلّمني بالسُنّة لا أُم لك؟! ثمّ قال: رأيت رسول اللهﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، قال عبدالله بن شفق: فحاك في صدري من ذلك شيء فأتيت أباهريرة فسألته فصدّق مقالته. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥٢ ـ ١٥٣).

وأخرج بسنده عن عمران بن حدير عن عبدالله بن شفيق العقيلي قال: قال رجل لابن عباس: الصلاة! فسكت، ثمّ قال: الصلاة! فسكت، ثمّ قال: الصلاة! فسكت، ثمّ قال: لا أُم لك

وأحمد في مسنده(١)،

⬅ أتعلّمنا بالصلاة وكُنّا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله ﷺ. (صحيح مسلم ج٢: ص١٥٣).

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن شعبة عن قتادة قال سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، قيل لإبن عباس: وما أراد لغير ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أُمته (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢٢٣).

وأخرج أيضاً بسنده عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير مطر ولا سفر، قالوا: يا ابن عباس ما أراد بذلك؟ قال: التوسع على أُمته (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٣٤٦).

وأخرج أيضاً بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المدينة من غير خوف ولا مطر، قلت لابن عباس لِمَ فعلت ذلك؟ قال: كي لا يحرج أُمته. (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٣٥٤)

وأخرج أيضاً بسنده عن أبي أيوب الأنصاري قال: جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع. (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٤٢١)

وأخرج أيضاً بسنده عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: صلّى رسول الله ﷺ في المدينة مقيماً غير مسافر سبعاً وثمانياً (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢٢١) إلى غير ذلك ممّا جاء في مسنده، وهي تدلّ بالصراحة، على أنّ رسول الله ﷺ كان يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وكان الصحابة كابن عباس وغيره يفعل ذلك، وليس هذه الروايات مختصة بنقل أحمد بن حنبل ومسلم بن الحجاج، بل جمهور الحفاظ نقلوا هذه الروايات والأحاديث في صحاحهم ومسانيدهم، فعلى سبيل المثال: لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهر إلى العصر بسنده عن جابر بن زيد عن ابن عباس: أنّ النبي ﷺ صلّى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر، والمغرب والعشاء (صحيح البخاري ج١: ص٢٨٦، ح٥١٠). ورواه البيهقي في سننه الكبرى ج٣: ص١٦٧. وسليمان بن أبي الطيالسي في مسنده: ص٣٤١. والنسائي في سننه الكبرى ١:

⬅

⇐ ص١٥٧، ح٣٨٢. وابن حبان في صحيحه ج٤: ص٤٧٤. والطبراني في معجمه الكبير ج١٢: ص١٣٧. والألباني في كتابه إرواه الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج٢: ص٢٦ وغيرهم.

كما أخرج البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب وقت المغرب بسنده عن عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صلّى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعاً جميعاً، ثمانياً جميعاً (صحيح البخاري ج١: ص٢٩٢ ح٥٢٦)

وأخرج أيضاً في باب وقت العصر بسنده عن أبي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف قال سمعت أبا أُمامة يقول: صلّينا مع عمر بن عبدالعزيز الظهر، ثمّ خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلّي العصر، فقلت: يا عمّ ما هذه الصلاة التي صلّيت؟ قال: العصر، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي كنا نصلّي معه (صحيح البخاري ج١: ص٢٨٨ ح٥١٦)، وكما أخرج مالك بن أنس في كتابه الموطأ بسنده عن سعيد بن جبير عن عبدالله بن عباس أنّه قال: صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً و المغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولاسفر. (الموطأ ج١: ص١٤٤، ح٤ من باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر) ورواه أبوداود في سننه ج١: ص٢٧١، ح١٢١٠. والنسائي في سننه ج١: ص٢٩٠. والبيهقي في سننه الكبرىٰ ج٣: ص١٦٦. وابن خزيمة في صحيحه ج٢: ص٨٥. وابن حبان في صحيحه ج٤: ص٤٧١، إلى غير ذلك. وأخرج الزرقاني في شرح الموطأ، ذيل هذا الحديث عن النسائي عن طريق عمرو بن هرم عن ابن الشعثاء أنّه قال: إنّ ابن عباس كان يجمع بين صلاتي الظهر والعصر وصلاتي المغرب والعشاء، وكان يقول: هكذا صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (شرح الموطأ ج١: ص٢٦٣).

والحاصل: عزيزي القارئ قد لاحظت هذه الروايات عند القوم والصريحة في جواز الجمع بين الصلاتين من دون عذر ولاسفر، وقد رواها كبار علماء أهل السنّة وحملة الآثار بما فيهم البخاري ومسلم ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم في صحاحهم ومسانيدهم وقدرواها جمع كثير من الحفاظ والفقهاء من أهل نحلتهم وأقرّوا بصحتها ووثقوا أسانيدها، غير أنّ منهم من التزم بتأويلات غير معقولة وغير مقبولة عند العرف والعقلاء وحملوها على ⇐

⮌ خلاف ظاهرها بلا وجه، وأفتوا بعدم جواز الجمع من غير عذر ولا سفر، ومنهم من صرّح بدلالتها على جواز الجمع من دون عذر ولا سفر، لاسيما دلالة الروايات التي جاء في ذيلها أنّ السائل يسأل ابن عباس عن وجه ما فعله النبيﷺ: ولِمَ فعل رسول اللهﷺ ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج على أُمته، فإنّ هذا التعليل صريح في الجواز مطلقاً، ولايقبل أيّ تأويل؛ بأن يقال: لعلّ السحاب كان قد غطى السماء ولم يعرف النبيﷺ الوقت وأمثال ذلك ممّا لا يقبله العاقل.

وقد جاء في كتاب «عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي» للحافظ ابن العربي المالكي ج١: باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، ما هذا لفظه: قال علماؤنا: الجمع بين الصلاتين في المطر والمرض رخصة، وقال أبوحنيفة: بدعة وباب من أبواب الكبائر... ثمّ يبدي الشارح رأيه فيقول: بل الجمع سنّة...

وغيره من شراح هذه الأحاديث من محققي علمائهم قد صرّحوا بأنّ التأويلات المذكورة في كتب القوم على خلاف ظاهر هذه الروايات، وأنّ الحكم بعدم جواز الجمع بين الصلاتين مطلقاً بلا وجه في الشريعة المقدسة، وعلى سبيل المثال انظر شرح مسلم للنووي ج٥: ص٢١٥. وتحفة الباري في شرح البخاريلشيخ الإسلام الأنصاري ج٢: ص٢٩٢. وإرشاد الساري في شرح البخاري للقسطلاني ج٢: ص٢٩٢. وشرح الموطأ للزرقاني ج١: ص٢٦٣، وغير ذلك، فانّهم صرّحوا بأنّ الروايات صريحة في جواز الجمع.

فالشيعة الإماميّة قد عملوا بسُنّة النبيﷺ المتفق عليها بين الفريقين وبالقرآن، وهما مرجعاً للأُمة في حلّ الاختلاف، كما لا يخفى على أحد، وأمّا دليل الشيعة على جواز الجمع بين الصلاتين من القرآن الكريم فقوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا﴾ (سورة الإسراء: ٧٨). فإنّ الله تعالى قد بيّن في هذه الآية الكريمة المواقيت للصلوات اليومية وهي ثلاثة:

١ـ دلوك الشمس: وهو زوال الشمس، وهو وقت لفريضتي الظهر والعصر إلى الغروب

٢ـ غسق الليل: وهو وقت لفريضتي المغرب والعشاء أيضاً وقت مشترك، ويبتدئ من غروب الشمس إلى منتصف الليل

⮎

بل حَرَّمه الشافعي[1].

➲ ٣ـ الفجر: هو وقت لفريضة الصبح، ويبتدئ من طلوع الفجر إلى شروق الشمس

وقال تعالى: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل﴾ (سورة هود: ١١٤). فالطرف الأوّلى من طرفي النهار هو من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والطرف الثاني هو: من زوال الشمس إلى غروبها، وزلفاً من الليل: أي أوّل الليل، وهو وقت زوال الحمرة بعد غروب الشمس.

وعلى هذا فالأوقات للصلاة اليومية المنصوص عليها في القرآن ثلاثة فقط، ولذلك أجمع الشيعة الإماميّة على جواز الجمع بين الصلاتين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويؤيّد ذلك ما جاء في تفسير الآيتين عن علماء أهل السنّة وحفاظهم: يقول الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾: واعلم أنّه يتفرع على هذين القولين بحث شريف، فإن فسّرنا الغسق بظهور أوّل الظلمة كان الغسق عبارة عن أوّل المغرب، وعلى هذا يكون المذكور في الآية ثلاث أوقات: وقت الزوال، ووقت أوّل المغرب ووقت الفجر... فهذا يقتضي جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء مطلقاً (التفسير الكبير ج٢١: ص٢٧).

ويقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار﴾: لم يختلف أحد من أهل التأويل أنّ الصلاة في هذه الآية يراد بها الصلوات المفروضة... وقوله تعالى: ﴿طرفي النهار﴾: قال مجاهد: الطرف الأوّل صلاة الصبح، والطرف الثاني: صلاة الظهر والعصر، واختاره ابن عطية... والزلف المغرب والعشاء(الجامع لأحكام القرآن ج٩: ص١٠٩).

ويقول ابن كثير في تفسير قوله تعالى تعالى: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار﴾ عن مجاهد أنّه قال: هي الصبح في أوّل النهار والظهر والعصر مرّة أُخرى... وقال الحسن في رواية ابن مبارك عن مبارك بن فضالة عنه: وزلفاً من الليل يعني المغرب والعشاء، قال رسول الله ﷺ: «هما زلفا الليل المغرب والعشاء، وكذا قال مجاهد، ومحمد بن كعب وقتادة والضحاك، أنّها صلاة المغرب والعشاء (تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج٢: ص٤٦١ ـ ٤٦٢، ط دار المعرفة بيروت). إلى غير ذلك ممّا جاء في تفاسيرهم فأوقات الصلوات المفروضة في القرآن ثلاثة، وبه قال الإماميّة.

(١) انظر كتاب الأم ج١: ص٢٠٧ ـ ٢١٥.

ومنها: نفي أبي حنيفة ومالك لخيار المجلس في المبايعات[١]، وقد ثبت صحيحاً عندهم البيعان بالخيار ما لم يفترقا[٢]. قال النووى في منهاجه: وليس

---

(١) لاشكّ أنّ الحنفية تبعاً لأبي حنيفة قالوا بعدم ثبوت الخيار للمتبايعين، قال الجزيري في كتابه الفقه على المذاهب الأربعة ج٢: ص١٧٣: إنّ الحنفية قالوا: خيار المجلس لا يثبت للعاقد إلّا بالشروط، فإذا تمَّ العقد بينهما من غير شرط الخيار أصبح لازماً، سواء أقاما بالمجلس أو افترقا...

وقال الزمخشري في كتابه ربيع الأبرار (ج٣: ص١٩٧): [إنّه] قال يوسف بن أسباط: ردّ أبوحنيفة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعمئة حديث أو أكثر، قيل: مثل ماذا؟ قال:... قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «البيعان بالخيارما لم يفترقا» وقال أبوحنيفة: إذا وجب البيع فلاخيار...

وأخرج الخطيب البغدادي في ترجمة أبي حنيفة بسنده عن بشر بن مفضل قال: قلت لأبي حنيفة: نافع عن ابن عمر: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: البيعان بالخيار ما لم يفترقا، قال: هذا زجر (تاريخ بغداد ج١٣: ص٣٨٧).

كما أنّ المالكية أيضاً نفوا خيار المجلس، قال الجزيري في كتابه الفقه على المذاهب الأربعة (ج٢: ص١٧٣): إنّ المالكيّة قالوا: لا خيار في المجلس أصلاً، بل الخيار ينقسم إلى قسمين: الأوّل: خيار الشرط...، والثاني: خيار النقيصه...

وقال الذهبي في ترجمة ابن أبي ذئب (محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب) أنّه قال أحمد بن حنبل: بلغ ابن أبي ذئب أنّ مالكاً لم يأخذ بحديث «البيعان بالخيار...» فقال: يستتاب، فإن تاب، وإلّا ضربت عنقه... (سير أعلام النبلاء ج٧: ص١٤٢).

وقال عبدالله بن قدامة في كتابه المغني (ج٤: ص٦): وعاب كثير من أهل العلم على مالك مخالفته للحديث (البيعان بالخيار ما لم يفترقا) مع روايته له وثبوته عنده. وقال الشافعي: لا أدري هل اتهم مالك نفسه أو نافعاً ؟ وأعظم أن أقول عبدالله بن عمر، وقال ابن أبي ذئب يستتاب مالك في تركه لهذا الحديث....

(٢) لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب البيعان بالخيار بسنده عن عبدالله بن عمر أنّه: قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المتبايعان كلّ واحدٍ منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا إلّا بيع الخيار». (صحيح البخاري ج٣: ص١٣٧، ح٣٦٢).

⮊ وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن عبدالله بن الحارث قال: سمعت حكيم بن حزام عن النبيﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا، فإن صدقا وبيَّنا بُورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما مُحقت بركة بيعهما». (صحيح البخاري ج٣: ص١٣٧، ح٣٦١).

وأخرج أيضاً في باب إذا خَيَّر أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع بسنده عن ابن عمر عن رسول اللهﷺ أنّه قال: «إذا تبايع الرجلان فكلّ واحد منهما بالخيار ما لم يفترقا وكانا جميعاً أو يُخيّر أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن تبايعا لم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع». (صحيح البخاري ج٣: ص١٣٧ ح٣٦٣).

وأخرج أيضاً في باب كم يجوز الخيار بسنده عن نافع عن ابن عمر عن النبيﷺ قال: «إنّ المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يفترقا أو يكون البيع خياراً» (صحيح البخاري ج٣: ص١٣٦، ح٣٥٨).

وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن حكيم بن حزام عن النبي قال: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا». (صحيح البخاري ج٣: ص١٣٦، ح٣٥٩).

وأخرج مثله عن حكيم بن حزام أيضاً في باب ما يمحق الكذب والكتمان في البيع (انظر صحيح البخاري ج٣: ص١٢٧، ح٣٣٣). وكذا في باب إذا بيّن البيعان ولم يكتما ونصحا... (انظر صحيح البخاري ج٣: ص١٢٥ ح٣٣٠).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب البيوع باب الصدوق في البيع والبيان بسنده عن حكيم بن حزام عن النبيﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا، فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محق بركة بيعهما». (صحيح مسلم ج٥: ص١٠).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده (ج٢: ص٤) بسنده عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار حيث يفترقا أو يكون بيع الخيار».

وأخرج أيضاً عن عبدالله بن عمر مثله (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٩ و ص٧٣) إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم، ولا حاجة إلى ذكر جميعها؛ لأنّ حديث «البيعان بالخيار ما لم يفترقا» من الأحاديث التي رواها جميع أرباب الصحاح والمسانيد والسنن من أهل السنّة والجماعة فهو ممّا اتفق على صدوره من النبيﷺ جميع المسلمين، وقد أصفق المحدثون من الفريقين على نقله، فلاحظ.

لهما عذر مقبول في نفيه[١].

ومنها: ذهابهما إلى مخالفة قوله سبحانه: ﴿وإن طلَقْتُمُوهنَّ من قبل أن تَمَسُّوهُنَّ وقد فَرَضتُم لَهنَّ فريضةً فَنِصفُ ما فَرَضتم﴾[٢]، فاعتبر مالك بأقل ما يجب فيه القطع في السرقة وقدّره النعمان بدينار[٣].

ومنها: ذهاب الثوري وأحمد وإسحاق إلى تجويز المسح في وضوئهم على

---

(١) لم أعثر على ما ذكره في كتابه منهاج الطالبين في باب خيار المجلس من كتاب البيع، ولعلّه في غير ذلك الباب، ولكنّه ذكر في شرح صحيح مسلم (ج١٠: ص١٧٣) في باب ثبوت خيار المجلس بعد نقله لهذا الحديث النبوي: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا»... أنّه قال أبوحنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس، بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول، وبه قال ربيعة: وحكي عن النخعي وهو رواية عن الثوري، وهذا الحديث من الأحاديث: «البيعان بالخيار» يلزمهم العمل به، وليس لهم جواب صحيح في الإعراض عنه. والصواب ثبوته كما قاله الجمهور...

(٢) البقرة: ٢٣٧.

(٣) قال النووي في كتابه المجموع في باب أحكام الصداق: أنّه قال مالك وأبوحنيفة: أقل الصداق ما تقطع به يد السارق، إلّا أنّ ما تقطع به يد السارق عند مالك ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، وعند أبي حنيفة دينار، أو عدة دراهم، فإن أصدقها دون العشرة دراهم... (المجموع ج١٦: ص٣٢٦، طبع دارالفكر).

وقال ابن رشد في كتابه بداية المجتهد في باب الصداق:... وقال طائفة بوجوب تحديد أقله، فالمشهور في ذلك مذهبان: أحدهما: مذهب مالك وأصحابه، والثاني: مذهب أبي حنيفة وأصحابه، فأمّا مالك فقال: أقلّه ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم كيلاً من فضة أو ما ساوى الدراهم الثلاثة... وقال أبوحنيفة: عشرة دراهم أقلّه... (بداية المجتهد ج٢: ص١٨. ومثله في نيل الأوطار للشوكاني ج٦: ص٣١١. وفيض القدير للمناوي ج٦: ص٦٩. وغير ذلك.

وقد ردّ عليهم السيد المرتضى ـ رضوان الله تعالى عليه ـ في كتابه الانتصار: ص٢٨٩ والعلّامة الحلي في كتابه نهج الحق وكشف الصدق: ص٥٢٦ وغيرهما، فراجع.

العمامة[١]، وهو مخالف لنصّ الفرقان العظيم في السورة التي نبّهنا على كونها عندهم محكمة[٢].

---

(١) قال الفخر الرازي في تفسيره عند تفسيره؛ لقوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ (سورة المائدة: ٦): لا يجوز الاكتفاء بالمسح على العمامة وقال الأوزاعي والثوري وأحمد: يجوز... (تفسير الكبير ج١١: ص١٦٠، طبع داراحياءالتراث العربي بيروت).

وقال النووي في كتابه المجموع (ج١: ص٤٠٧): وأمّا إذا اقتصر على مسح العمامة ولم يمسح شيئاً من رأسه فلا يجزيه...

وقالت طائفة: يجوز الاقتصار على العمامة، قاله سفيان الثوري والأوزاعي وأحمد وأبوثور واسحاق ومحمد بن جرير وداود. قال ابن المنذر ممّن مسح على العمامة أبوبكر الصديق، وبه قال عمر وأنس بن مالك وأبو أُمامة....

وقال ابن رشد: المسألة الثامنة: اختلف العلماء في المسح على العمامة، فأجاز أحمد بن حنبل وأبوثور والقاسم بن سلام وجماعة منع من ذلك...(بداية المجتهد ج١: ص١٥).

وقال الشوكاني: وقد اختلف الناس في المسح على العمامة، فذهب إلى جوازه الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبوثور وداود بن علي....(نيل الأوطار ج١: ص٢٠٥). إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿يا أيها الّذين امنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ (سورة المائدة: ٦) قد تقدّم أنّ هذه الآية الكريمة من الآيات المحكمة التي أوضحت الأمر الالهي في كيفية الوضوء بنصّ صريح من أنّه يجب للوضوء غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين. ولايخفى على أحد من أنّ العمامة ليست رأساً، فلا يصدق المسح عليها المسح على الرأس، فالرأس جزء من بدن الإنسان، وأمّا العمامة شيء آخر وهي قطعة قماش تلف على الرأس، وعلى فرض أنّ الروايات الواردة في كتبهم تدلّ على جواز ذلك، فلا يصح الاعتماد عليها؛ لأنّها معارضة؛ لقول الله عزوجل والقاعدة المعمول بها عند تعارض الأخبار بالآيات القرآنية الأخذ بالقرآن وترك الأخبار، فلا يجوز العمل بتلك الأخبار المعارضة للقرآن عقلاً ولا شرعاً، وكما قلنا: إن الآية صريحة في وجوب الغسلتين والمسحتين.

ومنها: ذهاب أبي حنيفة والشافعي إلى عدم وجوب وضع اليدين والركبتين وإبهامي الرجلين في السجود على القاع[1]، وهو مخالف لما ثبت عند البخاري

وأيضاً تقدّم أنّ سورة المائدة من السور المدنية وهي آخر سورة نزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما ورد في الحديث عن عائشة أنّها قالت لجبير بن نفير عندما حجّ فزارها: يا نفير أمّا أنّ سورة المائدة هي آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرّموه. (انظر المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٣١١). وقال الحاكم بعد ذكره لهذا الحديث: إنّه صحيح على شرط الشيخين، وأشار إليه الذهبي في التلخيص، وحكم بصحته وغيرهم، فالآية الشريفة من سورة المائدة التي يجب العمل بها وهي محكمة صريحة في بيان كيفية الوضوء من الغسلات والمسحات، فلاحظ.

(١) قال النووي في كتابه المجموع (ج٣: ص٤٢٧): أمّا حكم المسألة ففي وجوب وضع اليدين والركبتين والقدمين قولان مشهوران، نصّ عليهما في الأم. قال الشيخ أبوحامد ونصّ في الإملاء أنّ وضعها مستحب لا واجب، واختلف الأصحاب في الأصح من القولين، فقال القاضي أبوالطيب: ظاهر حديث الشافعي أنّه لا يجب وضعها...

وقال عبدالله بن قدامة في كتابه المغني (ج١: ص٥٥٥)، والسجود على جميع هذه الأعضاء ـ أي الجهة والركبتين و الكفين إبهامي الرجلين ـ واجب إلّا الأنف ـ وبهذا قال طاووس والشافعي في أحد قوليه وإسحاق، وقال مالك وأبوحنيفة والشافعي في القول الآخر لا يجب...

وقال ابن حزم في كتابه المحلى (ج٣: ص٢٥٨):... قال أبوحنيفة: إن وضع جبهته في السجود ولم يضع أنفه ولا يديه ولا ركبته أجزأه ذلك، وكذلك يجزيه أن يضع في السجود أنفه، ولا يضع جبهته ولا يديه ولا ركبتيه...

وقال ابن رشد في كتابه بداية المجتهد (ج١: ص١١٢ ـ ١١٣): المسألة السابعة: اتفق العلماء على أنّ السجود على سبعة أجزاء... واختلفوا فيمن سجد على وجهه ونقصه السجود على عضو من تلك الأعضاء هل تبطل صلاته أم لا؟ فقال قوم: لا تبطل صلاته؛ لأنّ اسم السجود إنّما يتناول الأعضاء؛ للحديث الثابت. ولم يختلفوا أنّ من سجد على جبهته وأنفه فقد سجد على وجهه، واختلفوا فيمن سجد على أحدهما، فقال مالك: إن سجد على جبهته

ومسلم والنسائي في صحاحهم عن النبي ﷺ أنّه قال: «أُمرت ان أسجد على سبعة أعظم الجبهة»[١].

إلى آخر ما ذكر وقد جرت سيرته على ذلك[٢].

ومنها: ذهاب أربعة فقهائهم إلى جريان الحدّ والقصاص على العبد لو أقرَّ بما يوجبهما[٣]، وهو مخالف لما ثبت من السُنّة الذي دلَّ على نفوذ ذلك في حق

دون أنفه جاز، وإن سجد على أنفه دون جبهته لم يجز، وقال أبوحنيفة: بل يجوز ذلك، وقال الشافعي: لا يجوز إلّا أن يسجد عليها...

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب صفة الصلاة، باب السجود على سبعة أعظم بسنده عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «أُمرت أن أسجد على سبعة أعظم، على الجبهة...». (صحيح البخاري ج٢: ص٣٨٤، ح٨٦٨). وأخرج في باب السجود بسنده عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ولايكف شعراً ولا ثوباً (صحيح البخاري ج٢٠: ص٣٢٨، ح٧٦٥. وأيضاً عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أُمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولانكتف ثوباً ولاشعراً...» (نفس المصدر المتقدم).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود ج٢: ص٥٢. والنسائي في سننه ج٢: ٢٠٩. وأحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٢٩٢. وابن ماجة في سننه ج١: ص٢٨٦، ح٨٨٤. والبيهقي في سننه الكبرى ج٢: ص١٠٣ وغيرهم.

(٢) انظر كتاب فقه السنّة للشيخ سيد سابق ج١: ص١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) قال السرخسي في كتابه المبسوط (ج٩: ص٩٧): الذمي والعبد في الإقرار بالزنى كالحرّ... وأمّا العبد فالاقرار بالزنى يصحّ عندنا ـ أي عند أهل السنّة والجماعة ـ موجباً للحدّ عليه، مأذوناً كان أو محجوراً...

وقال في ص ١٠٠: ويقام الحدّ على العبد إذا أقرّ بالزنى وبغيره ممّا يوجب الحدّ وإن كان مولاه غائباً. وكذلك القطع والقصاص... وأبوحنيفة ومحمد يفرّقان بين حجة البيّنة والإقرار؛ باعتبار أنّ للمولى حقّ الطعن في البيّنة دون الإقرار، وأنّ الإقرار موجب للحقّ بنفسه والبيّنة

المقرّ نفسه، وهنا قد نفذ في حقّ غيره، فإنّ العبد ملك للغير[(١)]، وجعل الشافعي فرقاً بينه وبين المال، فلو أقرَّ بالمال لم يثبت ما لم تقم بيّنة وغيرها[(٢)]، وهو عجيب غريب؛ لعدم الفارق بين عبارتيه في المقام.

ومنها: مخالفتهم لنصّ الفرقان العظيم في منعهم فاطمة عليها السلام من إرثها، وسيأتي بيانه على وجه التفصيل[(٣)].

لا توجب إلّا بالاقتضاء... إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم، فراجع كتاب الأُم ج٦: ص٢١٧. والمجموع ج٢٠: ص٢٩٠. وفتح العزيز ج١١: ص٩٣. ومغني المحتاج ج٢: ص٢٣٩ وغير ذلك.

(١) فإنّ مادلَّ من الروايات على أن إقرار العقلاء على أنفسهم نافذ إنّما هو ثابت فيما إذا كان الإقرار على نفس المقر، وأمّا العبد فإنّ إقراره على نفسه يكون بضرر مولاه، والإقرار في حق الغير غير مسموع، فالمانع من قبول إقرار العبد هو منافاته لحق المولى كما هو واضح ظاهر.

(٢) انظر كتاب الأُم ج٣: ص١٨٢. وج٦: ص١٠٥ و ص٢١٧. وكتاب المجموع ج٢٠: ص٢٩٠.

(٣) وملخّص ذلك أنّه لا يخفى على الباحث الخبير أنّ طلب فاطمة الزهراء عليها السلام فدك من أبي بكر بعد وفات أبيها ليس هو الإرث، بل أنّها ذكرت: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أنحلها إياها، فلم يقبل أبابكر أن يسلّمها». (انظر تفسير الفخرالرازي ج٢٩: ص٢٨٤).

ولكن البخاري ومسلم ادعيا أنّ طلب الزهراء كان في خصوص الإرث لئلّا تكشف الحقيقة للباحثين، وهذا فنّ معروف لديهما في كلّ مورد يكون نقل الحديث موجباً لكشف عورات الخلفاء، فإنّهما يقتضبان ويسقطان عن الحديث، بل في بعض الموارد يغيريان العبارات من أجل حفظ كرامة الخلفاء والصحابة، ففي المقام حفظاً لكرامة أبي بكر غيّرا مضمون الحديث ولم يذكرا أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام قالت: إنّ أباها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاها فدك نحلة في حياتها مثل ما قاله ابن حجر في الصواعق: فكذّبها أبوبكر وطلب منها شهوداً على دعواها فجاءت بعلي بن أبي طالب عليه السلام وأُم أيمن، فلم يقبل أبوبكر شهادتها. (انظر

ومنها : تجويز أبي حنيفة ومُتابِعيه السكوت في آخرتي الصلاة الرباعية[1]. وقد ثبت في الصحيحين وسنن النسائي ما دلَّ على وجوب الفاتحة

⬅ الصواعق المحرقة: ص٢١، ذكره في أثناء الشبهة السابعة من شبه الرافضه).

ومع الغض عن ذلك فإنّ الشيعة تناقش البخاري ومسلم و من تبعهما من أهل السنّة والجماعة، وتقول: بأنّه على فرض أنّ طلب الزهراء عليها السلام كان إرثاً فإنّ أبابكر منع إرثها، فقالت فاطمة: «يابن أبي قحافة أترث أباك ولا أرث أبي!!!».

فاحتج أبوبكر عليها برواية تفرّد هو بها مع قلّة رواياته وقلّة عمله وكونه الغريم؛ لأنّ الصدقة تحلّ عليه، فمنعته ذلك استناداً إلى ما نسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أنه قال: «لا نورث ما تركناه صدقة».

ولا يخفى على الخبير أنّ ما نسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخالف لنص القرآن الكريم، فإنّ صريح قوله تعالى الذي يقتضي دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مدلوله هو قال تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مِثل حظ الانثيين﴾ (سورة النساء: ١١) فإنّ الله تعالى قد صرّح في هذه الآية الكريمة بأنّ الإرث حق طبيعي ينتقل إلى الورثة، وبه أشار إلى طبقات الورثة، وأيضاً نصّ تعالى على أنّ الأنبياء يورثون فقال عزوجل: ﴿وورث سليمان داود﴾ (سورة النمل: ١٦). وقال تعالى عن لسان زكريا: ﴿رب هب لي من لدنك ولياً يرثي ويرث من آل يعقوب﴾ (سورة مريم: ٥ ـ ٦).

فإنّها تدّل بالصراحة على أنّ منع فاطمة عليها السلام إرثها مخالف للقرآن. وسيأتي تفصيل الكلام في ضمن شرح خطبة الصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) قال النووي في كتابه المجموع (ج٣: ص٣٦١) قال أبوحنيفة: تجب القراءة في الركعتين الأوّليين، وأمّا الأُخريان فلا تجب فيها قراءة، بل إن شاء قرأ وإن شاء سبّح وإن شاء سكت...

وقال السرخسي في كتاب المبسوط (ج١: ص١٨ ـ ١٩): ثمّ القراءة في الأخيرتين ذكريخافت بها في كلّ حال... وروى أبويوسف عن أبي حنيفة: أنّه يتخيّر بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت...

وقال أبوبكر الكاشاني في كتابه بدائع الصنائع (ج١: ص١١١ ـ ١١٢): وأمّا الأخيرتين ⬅

فيهما[١]، وما دَّل على وجوب التأسّي بالنبيﷺ في الصلاة وقد قرأها فيما على ما رووه صحيحا[٢].

⮊ فالأفضل أن يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ولو سبّح في كل ركعة ثلاث تسبيحات مكان فاتحة الكتاب أو سكت أجزأته صلاته، ولا يكون مسيئاً إن كان عامداً، ولا سهو عليه إن كان ساهياً كذا روى أبوحنيفة أنّه مخيّر بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت....

(١) استدلّ فقهاء أهل السنّة والجماعة على وجوب قراءة الفاتحة في كلّ ركعة برواية عبادة بين صامت، وهي ما أخرجها البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة في أبواب صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات بسنده عن عبادة بن صامت: أنّ رسول اللهﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (صحيح البخاري ج١: ص٣٦٠، ح٧١٣). ورواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب في كلّ ركعة ج٢: ص٨ ـ ٩. والنسائي في سننه في كتاب الصلاة باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب ج٢: ص١٣٦. وأحمد بن حنبل في مسنده ج٥: س٢٧٣ وص ٨٣٧. وأبوداود في سننه ج١: ص١٨٩، ح٨٢٢. والترمذي في سننه ج١: ص١٥٦، ح٢٤٧. والبيهقي في سننه ج٢: ص٣٨ وغيرهم.

ثمّ إنّ الترمذي قال بعد ذكره لهذا الحديث في سننه (ج١: ص١٥٦): إنّ لحديث عبادة بن صامت عن النبيﷺ طرقاً عن أبي هريرة وعائشة وأنس وأبي قتادة وعبدالله بن عمر، قال أبوعيسى: حديث عبادة حسن صحيح العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبيﷺ منهم عمر بن الخطاب وجابر بن عبدالله وعبدالله بن حصين وغيرهم وقالوا: لا تجزى صلاة إلّا بقراءة فاتحة الكتاب.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة في أبواب صفة الصلاة باب يقرأ في الأُخريين بفاتحة الكتاب بسنده عن يحيى عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أنّ النبيﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوّليين بأمّ الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأُخريين بأُم الكتاب ويسمعنا الآية ويطوّل في الركعة الأُولى مالا يطوّل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر... (صحيح البخاري ج١: ص٣٦٧، ح٧٣٣).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر ج٢: ص٣٧. وأحمد بن حنبل في مسنده ج٥: ص٣٠٧ وص ٣٠٩ وغيرهم، فلاحظ.

ومنها: ذهاب أبي حنيفة والشافعي ومالك إلى عدم وجوب الذكر في الركوع والسجود[١]، وقد جرت سيرته ﷺ على الذكر فيهما، وما دلَّ من السنّة على ذلك حسب ما روى مسلم والترمذي في صحيحيهما عن عقبة بن عامر ذلك مرفوعاً، ورويا ذلك[٢]

---

(١) قال النووي في كتابه المجموع (ج٢: ص٤١٤): فرع: التسبيح وسائر الأذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربّنا لك الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الاحرام كلّ ذلك سُنّة ليس بواجب، فلو تركه لم يأثم، وصلاته صحيحة سواء تركه عمداً أو سهواً، هذا مذهبنا وبه قال مالك، وأبوحنيفة وجمهور العلماء... وقال الشافعي في كتاب الأُم (ج١: ص١٣٢): من ترك ذكر الركوع والسجود أجزأه ولم يعد صلاته...

وقال الشوكاني في كتابه نيل الأوطار (ج٢: ص٢٧١) في باب الذكر في الركوع والسجود بعد ذكره لحديث حذيفة وقوله: إنّه أخرجه مسلم... والحديث يدلّ على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود، وقد ذهب الشافعي ومالك وأبوحنيفة غيرهم إلى أنّه سُنّة وليس بواجب...

(٢) لم أعثر على حديث عقبة بن عامر في صحيح مسلم باب ما يقال في الركوع والسجود، ولا في صحيح الترمذي، غير أنّ النووي ذكر في كتابه المجموع بعد ذكر الحديث: أنّه رواه مسلم عن عقبة عامر... ثمّ قال: رواه أبو داود وابن ماجة بإسناد حسن... (المجموع ج٣: ص٤١٢)

نعم روى مسلم في صحيحه في باب استحباب تطويل القراءة بسنده عن حذيفة انّه قال: صلّيت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المئة ثمّ مضى.... ثمّ ركع فجعل يقول: سبحان ربي العظيم، فكان ركوعه نحواً من قيامه، ثمّ قال: سمع الله لمن حمده... ثمّ سجد فقال: سبحان ربي الأعلى... (صحيح مسلم ج٢: ص١٨٦).

وأخرج الترمذي في صحيحه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في التسبيح في الركوع بسنده عن حذيفة، أنّه صلّى مع رسول الله ﷺ، فكان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى... (صحيح الترمذي ج١: ص١٦٥، ح٢٦١) وقال

والنسائي عن حذيفة مرفوعاً[١]. إلى غير ذلك[٢].

ومنها: ذهاب أبي حنيفة إلى تخيير المصلّي في السجود على جبهته أو على أنفه[٣]،

➲ الترمذي: وفي الباب عن حذيفة وعقبة بن عامر.

وقد روى هذا الحديث أحمد بن حنبل في مسنده (ج٥: ص٣٨٢) بسنده عن حذيفة، والدارمي في سننه (ج١: ص٢٩٩) عن حذيفة. وابن ماجة في سننه ج١: ص٢٨٧، ح٨٨٨ عن حذيفة وأبو داود في سننه ج١: ص٢٠٠، ح٨٧١ عن حذيفة وغيرهم.

(١) أخرج النسائي في سننه بسنده عن حذيفة قال: صلّيت مع رسول الله ﷺ، فركع فقال في ركوعه: سبحان ربى العظيم وفي سجوده سبحان ربي الأعلى.... (سنن النسائي ج٢: ص١٩٠). وأخرجه الحاكم في المستدرك ج١: ص٢٢٥. والبيهقي في سننه الكبرى ج٢: ص١٠٩ وعبدالرزاق الصنعاني في كتابه المصنف ج٢: ص١٥٥، ح٢٨٧٥ وغيرهم.

(٢) أخرج ابن ماجة في سننه في كتاب الصلاة باب التسبيح في الركوع والسجود بسنده عن عقبة بن عامر الجهني قال: لمّا نزلت: فسبّح باسم ربك العظيم قال لنا رسول الله ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم، فلمّا نزلت: سبح اسم ربك الأعلى، قال لنا رسول الله ﷺ: «اجعلوها في سجودكم». (سنن ابن ماجة ج١: ص٢٨٧، ح٨٨٨). وأخرجه الدارمي في سننه ج١: ص٢٩٩. وأبوداود في سننه ج١: ص١٩٩، ح٨٦٩. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج١: ص٢٢٥، ثمّ قال الحاكم هذا الحديث حجازي: صحيح الأسناد، ولم يخرجاه. والبيهقي في سننه الكبرى ج٢: ص٨٦ ومسند أبي يعلى الموصلي ج٣: ص٢٧٩، ح١٧٣٨، وغيرهم.

(٣) قال النووي في كتابه المجموع (ج٣: ص٤٢٤): فرع في وجوب وضع الجبهة والأنف على الأرض... وقال أبوحنيفة وهو مخيّر بينها ـ أي الجبهة ـ والأنف، وله الاقتصار على أحدهما، قال ابن المنذر: لا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة...

وقال ابن قدامة في كتابه المغني (لابن قدامة ج١: ص٥٥٦): وروى عن أبي حنيفة: أنّه إن سجد على أنفه دون جبهته أجزأه، وقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً سبقه إلى هذا القول، ولعلّه ذهب إلى أنّ الجبهة والأنف عضو واحد...

وهو مخالف لما مرّ من خبر تعيين المساجد ومن سيرته ﷺ[1].

ومنها: ذهاب أبي حنيفة، والشافعي، ومالك إلى أنّ من سبقه ريح أو بول أو غائط في صلاته يبني على ما مضى منها[2]، وهو تناقض بَيّن بين صحّة ما مضى من الصلاة، وبين ما يأتي منها[3]، وقد حصل الحدث بينهما، وليس لهم دليل على

---

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب صفة الصلاة، باب السجود على سبعة أعظم بسنده عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «أُمرت أن أسجد على سبعة أعظم، على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين». (صحيح البخاري ج٢: ص٣٨٤، ح٨٦٨).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود ج٢: ص٥٢ وأحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٢٩٢. وابن ماجة في سننه ج١: ص٢٨٦، ح ٨٨٤. والبيهقي في سننه الكبرى ج٢: ص١٠٣. والنسائي في سننه ج٢: ص٢٠٩ وغيرهم.

(٢) قال ابن رشد في كتابه بداية المجتهد (ج١: ص١٧٩): إنّهم اتفقوا على أنّ الحدث يقطع الصلاة، واختلفوا هل يقتضي الإعادة من أوّلها إذا كان قد ذهب منها ركعة أو ركعتان قبل الحدث أم يبني على ما مضى من صلاته، فذهب الجمهور إلى أنّه لايبني إلّا الرعاف فقط، ومنهم من رأى أنّه لا يبني لا في الحدث ولا في الرعاف...

وقال السرخسي في كتابه المبسوط، باب الحدث في الصلاة (ج١: ص١٦٩): المصلّي لو سبقه الحدث في الصلاة من بول أوغائط أو ريح أو رعاف بغير قصده انصرف فتوضأ وبنى على صلاته ما لم يتكلّم.... وهو قول الشافعي وكان مالك يقول: يبني ثمّ رجع عنه فعابه محمد في كتاب الحج...

وقال عبدالكريم الرافعي الشافعي في كتابه فتح العزيز (ج٤: ص٤ ـ ٥): فلو أحدث عمداً أو سهواً بطلت صلاته، وإن أحدث بغير اختياره كما لو سبقه الحدث فلا خلاف في بطلان طهارته، وهل تبطل صلاته فيه قولان ففي الجديد إنّها تبطل... وفي القديم، وبه قال أبوحنيفة إنّها لا تبطل، بل يتوضأ، ويبني على صلاته، وهو أشهر الروايتين عن مالك...

وقال أبوبكر الكاشاني في كتابه بدائع الصنائع (ج١: ص٢٢٠): وروي أنّ أبا بكر سبقه الحدث في الصلاة فتوضأ وبنى وعمر سبقه الحدث وتوضأ وبنى...

(٣) وهذا من الواضحات الأوّلية؛ لأنّ كلّ حدث ناقض للطهارة موجب لبطلان الصلاة، سواء

ذلك سوى آثار ضعيفة حسب ما نصّ على ذلك إبن حزم في المحلّى، وقد روىٰ هو حديثاً مرفوعاً من طُرق صحيحة دلَّ على فساد الصلاة بما ذكر[١].

ومنها: ذهاب أبي حنيفة إلى استحباب تأخير الصلاة الصبح والظهرين والصلاة الجمعة عن أوّل أوقاتها[٢]، وهو مخالف لما نطق به الفرقان من المسارعة إلى مغفرة الربّ سبحانه[٣]، والمسابقة إلى الخير[٤] وللسُنّة التي حثّت على تقديم فعل الصلاة في أوّل وقتها حسب ما روى ذلك مسلم، والترمذي في صحيحهما[٥].

كان أصغر أم أكبر فهو مبطل للصلاة أينما وقع في أثنائها، عمداً كان أو سهواً؛ لأنّ الطهارة شرط للصلاة، ومقتضى القاعدة الأوّلية في باب الشرط والشروط هو انتفاء المشروط بانتفاء الشرط، وفي المقام تكون الصلاة باطلة ببطلان الطهارة بمقتضى جريان هذه القاعدة، كما لا يخفى على أحد.

(١) انظر المحلى ج ٤: ص ١٥٥ ـ ١٥٦، طبع دار الفكر، بتحقيق أحمد محمد شاكر.

(٢) قال النووي في كتابه المجموع (ج٣: ص٤٧): تجب الصلاة في أوّل الوقت وجوباً موسعاً، ويستقر الوجوب بإمكان فعلها، وبه قال مالك وأحمد وداود... وعن أبي حنيفة روايات: إحداهما كمذهبنا وهي غريبة. والثانية: وهي رواية زفر عنه: يجب إذا بقي من الوقت ما يسع صلاة الوقت. والثالثة: وهي مشهورة عنه، وحكاها عنه جمهور أصحابنا أنّها تجب بآخر الوقت، إذا بقي منه قدر تكبيرة، فلو صلى في أوّل الوقت قال أكثر أصحاب أبي حنيفة تقع صلاته موقوفة، فإن بقي إلى آخر الوقت مكلّفاً تبيناً وقوعها فرضاً، وإلّا كانت نفلا، وقال الكرخي: منهم تقع نقلاً...

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربّكم﴾ (سورة آل عمران: ١٣٣).

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ (سورة البقرة: ١٤٨).

(٥) لقد أخرج مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب، بسنده عن عبدالله بن مسعود قال: سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة لوقتها»، قال قلت: ثمّ أي؟ قال: «برُّ الوالدين»، قال قلت: ثمّ أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله». (صحيح مسلم ج ١: ص٦٣).

وأمّا ما دلَّ من خبر الصحيحين وسنني الترمذي والنسائي من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بأن يسفر بالفجر[١] فليس له لياقة لمعارضة السُنّة التي قد طابقت كتاب الله سبحانه، فإنّه عند تعارض الخبرين يقدّم منها ما طابق كتاب الله[٢]، ويحمل ما خالفه على معنى صحيح، وقد ثبت خبر التقديم عن جماعة من الصحابة بعبارة:

➲ وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عنه قال: قلت: يا نبي الله أي الأعمال أقرب إلى الجنة؟ قال: «الصلاة على مواقيتها» (صحيح مسلم ج١: ص٦٣).

وأخرجه عنه أيضاً في نفس الباب أنّه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها». (صحيح مسلم ج١: ص٦٣).

وأخرج الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ماجاء في الوقت الأوّل من الفضل، بسنده عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الوقت الأوّل من الصلاة رضوان الله، والوقت الآخر عفو الله» (سنن الترمذي ج١: ص١١١، ح١٧١).

وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن أبي عمرو الشيباني: أنّ رجلاً قال لابن مسعود: أي العمل أفضل؟ قال: سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال: «الصلاة لوقتها». (سنن الترمذي ج١: ص١١٢، ح١٧٣). إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب أهل السنّة في الحديث وغيره.

(١) أخرج الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الإسفار بالفجر ـ بمعنى تأخير الصلاة ـ بسنده عن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أسفروا بالفجر، فإنّه أعظم للأجر». (سنن الترمذي ج١: ص١٠٣، ح٥٤). وأخرجه النسائي في سننه ج١: ص ٢٧١.

وأيضاً أخرج النسائي في نفس الباب بسنده عن محمود بن لبيد عن رجال من قومه من الأنصار: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ما أسفرتم بالفجر فإنّه أعظم بالأجر». (سنن النسائي ج١: ص ٢٧١).

(٢) لأنّه ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «تكثر الأحاديث لكم بعدي، فإذا روي لكم عنّي بحديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فاقبلوه واعلموا أنّه منّي، وما خالفه فردوه وأعلموا أنّي بريء منه». (انظر الأُصول لأبي بكر السرخسي ج١: ص٣٦٤) إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم فانّه تنصيص على أنّ كلّ حديث هو مخالف لكتاب الله فهو مردود.

أيّ عمل أفضل؟ فأجاب بالصلاة أوّل وقتها[١] تارة.

وأُخرىٰ: بالنهي عن تأخيرها عن أوّل وقتها[٢].

وتارة: أوّل وقتها رضى الله وآخره عفوه[٣].

وتارة: أُخرى بالنهي عن تأخرها عن أوّل وقتها[٤].

---

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، بسنده عن أبي عمرو الشيباني قال: قال عبدالله بن مسعود: سألت رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة على ميقاتها»، قلت: ثمّ أي؟ قال: «ثمّ برُّ الوالدين»، قلت: ثمّ أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله» (صحيح البخاري ج٣: ص ٢٠٠).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب. انظر صحيح مسلم ج١: ص٦٣. والترمذي في سننه ج١: ص١١٢ ح١٧٣. وأحمد بن حنبل في مسنده ج٥: ص٣٦٨. والنسائي في سننه ج١: ص١٨٨. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج١: ص١٨٨. والبيهقي في سننه الكبرى ج١: ص٤٢٤، وغيرهم.

(٢) أخرج الدارمي في سننه في كتاب الصلاة، باب استحباب الصلاة في أوّل وقت، بسنده عن إسحاق بن سعد بن كعب بن عجزة عن عجزة الأنصاري عن أبيه كعب قال: خرج علينا رسول الله ﷺ من حجرة حتى جلس إلينا، فقال: «ما يجلسكم هاهنا؟ «قلنا: انتظار الصلاة، قال: فنكت بإصبعه في الأرض ونكس رأسه، ثمّ رفع إلينا رأسه فقال: «هل تدرون ما يقول ربّكم؟» قال: قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: إنّه يقول: «من صلّى الصلاة لوقتها فأقام حدّها كان له به عليّ عهد أُدخله الجنّة، ومن لم يصلّ الصلاة لوقتها ولم يقم حدّها لم يكن له عندي عهد، إن شئت أدخلته النار وإن شئت أدخلته الجنة». (سنن الدارمي ج١: ص٢٧٨). ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج١٩: ص١٤٢. وعبد بن حميد في مسنده: ص١٤٥، ح٣٧١، وغيرهم.

(٣) أخرج الترمذي في سننه بسنده عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الوقت الأوّل من الصلاة رضوان الله، والوقت الآخر عفوالله». (سنن الترمذي ج١: ص١١١، ح١٧١). ورواه البيهقي في سننه الكبرى ج١: ص٤٣٥. والعيني في عمدة القاري ج٥: ص١٤، وغيرهم.

(٤) أخرج السيوطي في كتابه تنوير الحوالك عن عكرمة عن عمر قال: جاء رجل فقال: «يا

وأُخرى: لم يصل ﷺ صلاة في غير أوّل وقتها سوى مرتين حتى قبضه الله[١].

وخبر: إسفار الفجر[٢] لم يروه سوى النعمان بن بشير[٣] وسابقه عن علي عليه السلام وأُم فروة وابن عمر وعائشة[٤].

ومنها: ذهاب أبي حنيفة إلى افتتاح الصلاة بأي اسم من أسمائه حصل على جهة التعظيم مثل: الله العظيم والله الجليل، إلى غير ذلك ...[٥]

➡ رسول الله أي شيء أحب عند الله في الإسلام؟ قال: «الصلاة لوقتها، من ترك الصلاة فلا دين له». (تنوير الحوالك: ص٢٤). وأخرج الدارقطني بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ أحدكم ليصلّي الصلاة لوقتها، وقد ترك من الوقت الأوّل ما هو خير له من أهله وماله (سنن دار القطني ج١: ص٢٥٨ ح٩٦٨).

(١) لقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن إسحاق بن عمر عن عائشة أنّها قالت: «ما صلّى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر إلّا مرتين حتى قبضه الله عزوجل (مسند أحمد بن حنبل ج٦: ص٩٢). ورواه الترمذي في سننه ج١: ص١١٢، ح١٧٤. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج١: ص١٩٠. والبيهقي في سننه الكبرى ج١: ص٤٣٥، وغيرهم.

(٢) انظر سنن الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الإسفار بالفجر ج١: ص١٠٣، ح١٥٤. والسنن الدارمي ج١: ص٢٧٧.

(٣) ولم أعثر على حديث النعمان بن بشير في باب الإسفار بالفجر في كتب القوم، وإنّما ورد في الباب عن رافع بن خديج الأنصاري الخزرجي الحارثي الّذي كان من صحابة رسول الله ﷺ، وشهد معه أحد والخندق وأكثر المشاهد، وشهد أيضاً مع الإمام أميرالمؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام صفين ثمّ مات بالمدينة سنة ثلاث وسبعين في أيام عبدالملك بن مروان. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ج٣: ص١٨١ رقم ٣٤. والإصابة لابن حجر ج٢: ص٣٦٢ رقم ٢٥٣٢، وغيرهما.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) قال النووي في كتابه المجموع (ج٣: ص٣٠٢): تنعقد الصلاة بقوله: «الله أكبر» بالاجماع،

وذهاب الشافعي إلى تجويز الزيادة على الله أكبر بمثل الله عزوجل أكبر والله الجليل أكبر وماقارب ذلك[١]... وهو مخالف لما فعله ﷺ بافتتاحه الصلاة بالعبارة المعروفة وهي «الله أكبر» وحدها[٢].

قال شارح الينابيع على ما في السنن الصحيحة: قد جرت سيرته ﷺ على ذلك، ولو كان غيره يجوز لم يستمر عليه ولو لبيان شرعية غيره بل لفعل غيره ولو مرة للبيان[٣].

ومنها: ذهاب أبي حنيفة إلى كفاية آية أو بعض آية في الصلاة ولو من غير الفاتحة، وهو مخالف لما ورد من السُنّة[٤] المتظافرة النافية للصلاة بغير الفاتحة،

⬅ ولا تنعقد بغير هذين، فلو قال: «الله أجل» أو «الله أعظم» أو «الله كبير» ونحوها لا تنعقد عندنا وعند مالك وأحمد وداود والعلماء كافة، إلّا أبا حنيفة فإنّه قال: تنعقد بكلّ ذكر قصد به تعظيم الله تعالى، كقوله: الله أجل أو الله أعظم أو الحمدلله ولا إلا إلّا الله وسبحان الله وبأي أسمائه شاء كقوله: الرحمن أكبر أو أجل أو الرحيم أكبر أو الأعظم والقدوس أو الرب أعظم ونحوها...

(١) قال الشافعي في كتاب الأُم (ج١: ص١٢٢):... لو قال: «الله أكبر»، أو «الله الجليل» أو «سبحان الله» ما ذكر الله به لم يكن داخلاً في الصلاة إلّا بالتكبير، وهو الله أكبر، ولو قال: «الله أكبر من كلّ شيء وأعظم» و(الله أكبر كبيراً» فقد كبّر وزاد شيئاً فهو داخل في الصلاة بالتكبير والزيادة نافلة....

(٢) لقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع بسنده عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا أقام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثمّ كبّر، فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك، وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك... (صحيح مسلم ج١: ص٧).

(٣) انظر إحقاق الحق للقاضي نور الله (الأصل): ص٣٦٣، نقلاً عن شارح الينابيع (الأنصاري الشافعي).

(٤) قال النووي في كتابه المجموع (ج٣: ص٣٢٧): فرع في مذاهب العلماء في القراءة في

ولجريان سيرة خير الرسل ﷺ والصحابة على قراءة الفاتحة بأجمعها فيها[(١)] وحسب طالب الحق في معرفة مخالفتهم للشريعة هنا هذه النبذة المختصرة، وسيأتي بيان غالبها، وبيان غيرها على التفصيل، ونحن لم نتعرّض هنا لجملة من المفتريات التي نسبها إلى الشيعة من حيث تعَرُّضه في مطاوي مباحثه لما فيما يأتي، وعند تَعرُّضه نُبيّن الصدق من البهتان.

وليعلم بأنّا نعبّر عمن ردّ عليه بالشيعي، ثُّم ننقل قوله، وبعد تمامية نبذة نبذة منه، نقول:

قال السنّي ومقصودنا صاحب منهاج السنّة، ثمّ نتبعه بـ «قلت» الذي هو عبارة: عني وهنا مقام شروعنا في ذلك.

➲ الصلاة، مذهبنا أنّ الفاتحة متعينة، لا تصح صلاة القادر إلّا بها، وبهذا قال جمهور العلماء... وقال أبوحنيفة: لا تتعين الفاتحة لكن تستحب، وفي رواية عنه تجب ولا يشترط، ولو قرأ غيرها من القرآن أجزأه...

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن عبادة بن الصامت قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ فقرأ، فقلت عليه القراءة، فلمّا فرغ قال: «تقرأون؟» قلنا: نعم يا رسول الله ﷺ قال: «لاعليكم أن لا تعلوا إلّا بفاتحة الكتاب، فإنّه لا صلاة إلّا بها» (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٣١٣). وأخرجه أبوداود في سننه ج١: ص١٨٩، ح٨٢٣. وأخرج الدارمي في سننه (ج١: ٢٨٣) في باب لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب، بسنده عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله ﷺ قال: «من لم يقرأ بأُم الكتاب فلا صلاة له».

وأخرج الترمذي في سننه بسنده عن عبادة بن الصامت قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (سنن الترمذي ج١: ص١٥٦). وقال الترمذي بعد ذكره لهذا الحديث: وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة وأنس وأبي قتادة وعبدالله بن عمر، قال أبوعيسى: حديث عبادة حديث حسن صحيح، وعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم عمر بن الخطاب وجابر بن عبدالله وعمران بن حصين وغيرهم، وقالوا: لاتجزي الصلاة إلّا بقراءة فاتحة الكتاب (نفس المصدر المتقدم).

فنقول: قال الشيعي: أمّا بعد فهذه رسالة شريفه ومقالة لطيفة اشتملت على أهمّ المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين وهي مسألة الإمامة التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان، والتخلّص من غضب الرحمن فقد قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[١].

---

(١) انظر ينابيع المودة ج٣: ص٣٧٢، ح٣. وشرح المقاصد للتفتازاني ج٢: ص٢٧٥. والطبقات الحنفية: ص٤٥٧، وغير ذلك.

وقد ورد قريب من هذا المضمون في كتب القوم:

منها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٦). ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص٢١٨. وأبو داود الطيالسي في مسنده: ص٢٥٩. والطبراني في معجمه الكبير ج١٩: ص٣٨٨ و أبونعيم الاصفهاني في حلية الأولياء ج٣: ص٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم. والطبراني في مسند الشاميين ج٢: ص٤٣٨، ح١٦٥٤. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٩: ص١٥٥. والمتقي الهندي في كنزالعمال ج١: ص١٠٣، ح٤٦٤.

ومنها: ما رواه الطبراني في معجمه الأوسط بسنده عن دعلج عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ليس عليه إمام فميتته جاهلية (المعجم الأوسط ج٣: ص٣٦١). ورواه ايضاً في معجمه الكبير ج١٠: ص٢٨٩، ح١٠٦٨٧. والمتقى الهندي في كنز العمال ج١: ص٢٠٨ ح١٠٣٧، وغيرهم.

ومنها: ما رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن بسنده عن عبدالله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «...

قد لخّصت فيها خلاصة الدلائل، وأشرت إلى رؤوس المسائل وسمّيتها: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة[١].

➲ من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية» (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢). ورواه البيهقي في سننه الكبرى ج٨: ص١٥٦. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص٢٨١. والطبراني في معجمه الكبير ج١٩: ص٣٣٥. وابن أبي عاصم في كتابه السنة: ص٥٠٠، ح١٠٨١. والمتفي الهندي في كنز العمال ج٦: ص٥٢ ح١٤٨١٠، وغيرهم.

أقول: هذه الأحاديث صريحة في أنّ من لم يكن له إمام في كلّ عصر ومات على تلك الحالة مات ميتة جاهلية، غير أنّ لزوم البيعة نتيجة معرفة الإمام والاعتقاد به فالأحاديث المذكورة تدلّ بالصراحة على عدم خلوّ كلّ عصر من إمام، وتجب على الناس طاعته بعد ثبوت إمامته في الشريعة المقدسة بالأدلّة المتّفقة عليها جميع المسلمين. وهذا أنسب بمذهب الإمامية، ويتجلّى ذلك بوضوح في عصورنا هذه، حيث ترك أهل السنّة والجماعة اختيار إمام لهم يبايعونه بعد إلغاء الخلافة العثمانية في تركيا عام (١٣٤٢هـ)، وحيث كان مقتضى هذه الأحاديث وجود الإمام المهدي المنتظر ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ وإمامته، فلا يحتمل إمامة غيره في هذه العصور، فلاحظ.

(١) منهاج الكرامة: ص٢٩.

قال السنّي:

فيقال: فيه وجوه:

أحدها أن يقال: إنّ القائل: إنّ مسألة الإمامة أهمّ المطالب... إلى آخره، كاذب بإجماع المسلمين، سُنّيهم وشيعيهم، بل هو كفر؛ فإنّ الإيمان بالله ورسوله أهمّ من مسألة الإمامة. وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يصير مؤمنا حتى يشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، وهذا هو الذي قاتل عليه الرسول الكُفّار أوّلاً، كما استفاض عنه في الصحاح وغيرها، أنّه قال: أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلّا الله، وأنّي رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فاذا فعلوا ذلك فقد عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلّا بحقّها.

وقد قال تعالى: فإذا نسلخ الأشهر الحرُم فاقتلوا المشركين... إلى آخره.

وكذلك قال لعلي لما بعثه إلى خيبر.... وكذلك كان النبي يسير في الكُفار فيحقن دماءهم بالتوبة من الكفر لا يذكرلهم الإمامة بحال... ولا نقل هذا عن الرسول أحد من أهل العلم لا نقلاً خاصاً ولا عاماً، بل نحن نعلم بالاضطرار أنّ النبي لم يكن يذكر للناس إذا أرادوا الدخول في دينه الإمامة لا مطلقاً ولا معيناً فكيف تكون أهمّ المطالب في أحكام الدين؟!

وممّا يبين ذلك أنّ الإمامة بتقدير الاحتياج إليها لا يحتاج إلى معرفتها من مات على عهد رسول الله من الصحابة، ولا يحتاج إلى الالتزام بحكمها من عاش إلّا بعد موت النبي فكيف يكون أشرف مسائل المسلمين وأهم المطالب في الدين لا يحتاج إليه أحد على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو ليس الذي آمنوا بالنبي في حياته

واتبعوه باطناً وظاهراً ولم يرتدوا، ولم يبدّلوا هُم أفضل الخلق باتفاق المسلمين أهل السنّة والشيعة؟ فكيف لا يكون أفضل المسلمين لا يحتاج إلى أهمّ المطالب في الدين وأشرف مسائل المسلمين؟

فإن قيل: إنّ النبي كان هو الإمام في حياته، وإنّما يحتاج إلى الإمام بعد مماته، فلم تكن هذه المسألة أهمّ مسائل الدين في حياته، وإنّما صارت أهمّ مسائل الدين بعد موته[1].

(١) انظر منهاج السنة ج١: ص ٧٥ ـ ٧٧.

قلت:

في هذه الجملة من العجائب ما نبينها بوجوه:

أحدها: أنّ حق الناقد المنصف المحب الخير لبني نوعه: الصرخة عن قلب حزين بـ«ياحسرتي» ويالهفتي ويا تأسفي على السني وعلى من مدحه على رَدّه، وعلى من تلقّاه منه بالقبول من ذوي العلم، وغير ذوي العلم الحسني الظن بهم من حيث بُعد غفلة من له علم وشعور وتَدّبر وإنصاف على مخالفة الحق البيّن المعلوم بأدنىٰ تصوّر وتَدّبر، فإنّ عبارة: «أهمّ المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين»(١) المقولة على المرتبة الثالثة من العقائد الحقّة(٢)، وهي عبارة: عن الرئاسة العامّة الدينية بعد النبي ﷺ(٣)، وهي إمامة الخلق بعده، إنّما وصفت

(١) منهاج الكرامة للعلامة الحلي: ص٢٧.

(٢) فإنّ المراد من قوله: «الإمامة أهم المطالب» أي بعد الإيمان بالله ورسوله، وليس في هذا غموض حتى لا يفهمه ابن تيمية، فيورد عليه بما لاطائل تحته؛ لأنّ من الواضح الضروري أنّ هذا الاعتقاد في المرتبة الثالثة في أُصول الدين، إذ أنّ الإيمان بالإمامة مترتب على الإيمان بالله ورسوله. وهذا واضح لا يحتاج إلى توضيح أزيد من هذا، كما لا يخفى ذلك على من له أدنى معرفة بالمسائل الاعتقادية.

(٣) إنّ ممّا يشير إلى أهمية الإمامة وعظمتها عند المسلمين ما جاء في تعريفها في كتب كبار العلماء من الشيعة وأهل السنّة، وإليك بعض ما جاء في كتبهم:

قال القاضي الإيجي: إنّه قال قوم: الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا... ونقض بالنبوّة... والأولى أن يقال: هي خلافة الرسول في إقامة الدين، بحيث يجب اتباعه على كافّة

بهاتين الصفتين من حيث كونها مستلزمة للرتبتين السابقتين عليها لزوماً بيّناً ضرورياً[(١)]، فانّها بضرورة العقل والشريعة مستلزمة لتقدّم مرتبة النبوة عليها،

⬅ الأُمة. (المواقف في علم الكلام ج٣: ص٣٩٥).

وقال التفتازاني: الإمامة رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا، خلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... (شرح المقاصد ج٥: ص٢٣٢).

وقال العلّامة الحلي: الإمامة رئاسة عامة في أُمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الباب الحادي عشر: ص٨٢)

وقال العلّامة الفاضل السيوري في شرحه على الباب الحادي عشر: إنّ الإمامة رئاسة عامة في أُمور الدين والدنيا لشخص إنساني، «فالرئاسة» جنس قريب، والجنس البعيد هو النسبة، وكونها عامة فصل يفصلها عن ولاية القضاة والنوّاب و«في أُمور الدين والدنيا»: بيان لمتعلّقها، فإنّها كما تكون في الدين كذلك في الدنيا،

وكونها لشخص إنساني: فيه إشارة إلى أمرين:

أحدها: أنّ مستحقها يكون شخصاً معيناً معهوداً من الله تعالى ورسوله، لا أي شخص اتفق

ثانيهما: أنّه لا يجوز أن يكون مستحقّها أكثر من واحد في عصر واحد.

وزاد بعض الفضلاء في التعريف: بحقّ الأصالة، وقال في تعريفها: الإمامة: رئاسة العامة في أُمورالدين والدنيا لشخص إنساني بحقّ الأصالة.

واحترز بهذه عن نائب يفوّض إليه الإمام عموم الولاية، فإنّه رئاسة عامة ولكن ليست بالأصالة.

والحقّ أنّ ذلك يخرج بقيد العموم، فإنّ النائب المذكور لا رئاسة له على إمامه، فلابد أن تكون رئاسة عامة.

ومع ذلك كلّه فالتعريف ينطبق على النبوّة، فحينئذٍ زاد فيه: بحق النيابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بواسطة بشر (انظر النافع إلى يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: ص٤٤)

إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب الفريقين من تعريف الإمامة، وسيأتي توضيح المقام في محلّه إن شاء الله.

(١) أي أنّ اثبات الامامة يستلزم اثبات النبوّة في المرتبة السابقة منه، وكذلك اثبات النبوّة

وهذه المرتبة بهاتين الضرورتين مسبوقة بمرتبة الربوبية، فالمعتقد بالمرتبة الثالثة معتقد بهاتين المرتبتين ضرورة، فبان بالضرورتين أهميّة وأشرفيّة هذه المرتبة، فإنّ الناس قد يعتقد بعضهم بالربوبية وحدها(١)، وبعضهم قد يعقتد بها، وبالنبوّة دون المرتبة الثالثة(٢)، فاعتقاد من هذه حاله ناقص مخالف لما قد وردت به الشريعة(٣)، فعلم بحمد الله تعمّد السُنّي ومن قد مدحه على ردّه، ومن قبله منه

يستلزم إثبات الربوبية في المرحلة السابقة منه، بحيث كل منها لا ينفك تصوّر الملزوم منه عن لازمه، فالاعتقاد بالإمامة مرتبة تالية للنبوّة، وهي في المرتبة الثالثة، ونسبتها إلى النبوّة نسبة العلّة المبقية إلى العلّة المحدثة.

(١) وهو الاعتقاد بالتوحيد في الربوبية، وذلك بأن يعتقد الإنسان بأنّ تدبير الخير والشر والكون كلّها بيد الله سبحانه وتعالى، وأنّ الإنسان وكلّ ما في الكون لايملك لنفسه شيئاً من التدبير، وأنّ مصير الإنسان في حياته كلّها بأمر الله سبحانه وتعالى، ولو كان في عالم الكون أسباب ومدبرات له، فكلّها جنود له سبحانه وتعالى ويعملون بأمره ويفعلون بمشيئته ويقابله الشرك في الربوبية، فالمراد من الاعتقاد بالربوبية وحدها هو الاعتقاد بالتوحيد في الربوبية، فلاحظ.

(٢) وهم المحجوبون الذين يعتقدون بالنبوّة دون الإمامة، كما أشار إلى ذلك ابن العربي في اخر الباب الثاني عشر من فتوحاته.

ولا يخفى على الباحث الخبير أنّ هذا الاعتقاد ممّا لا يعتنى به في سوق العلماء؛ إذ قد اتفق علماء الإسلام على وجوب الإمامة، قال ابن حزم: اتفق أهل السنّة وجميع المرجئة وجميع المعتزلة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأنّ الإمامة فرض واجب عليها الانقياد... (الفصل في الملل والأهواء والنحل ج٣: ص٣). إلى غير ذلك ممّا جاء في كلمات العلماء من الشيعة والسنّة، فلاحظ.

(٣) لقد ورد أحاديث صحيحه لدى الفريقين بعبارات مختلفة عن النبيصلى الله عليه وآله وسلم: أنّه «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» كما جاء في شرح المقاصد ج٥: ص٢٣٩. وشرح العقائد النسفية وغيرهما وسيأتي ذكر الحديث وما بمعناه من الأحاديث الواردة في كتب الفريقين.

مخالفة الحقّ الضروري المعلومة ضرورته بأقّل إلتفات وتصوّر؛ لعدم المنافات بين ضروريّة الشيء وبين الحاجة إلى توجه النفس إلى تصوّره، فثبت بضرورة الدين والمسلمين[١] كون هذه المسألة أهمّ وأشرف من غيرها من مسائل الدين[٢].

وفي مسند أحمد حنبل بلفظ: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية» (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٦). وبلفظ: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». كما في بعض الكتب كصحيح مسلم ج٦: ص٢٢ من كتاب الإمارة. والسنن الكبرى للبيهقي ج٦: ص١٢٢ وغير ذلك

فإنّ هذه الأحاديث دليل صريح على وجوب معرفة الإمام والاعتقاد بولايته الالهية، ووجوب طاعته والانقياد له، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر كما هو حكم من كان كذلك بالنسبة إلى نبوّة النبيصلى الله عليه وآله وسلم، وبما ذكرناه غنى وكفاية عن غيره ممّا جاء في الشريعة المقدسة.

(١) وذلك بضرورة عدم انفكاك أفعال العقلاء عند توجّه النفس إلى شيء منها عن القيود المميزة لها، فإنّ الالتفات يكون مع توجه النفس إلى وجود الشيء وعدمه المعبّر عنه بالالتفات التصديقي لا التصوري فقط.

(٢) وذلك لأنّ الاعتقاد بالإمامة أحد أركان الإيمان بعد قبول الإسلام وإجراء الشهادتين حتى عند أهل السنّة والجماعة، قال السعد التفتازاني في كتابه (شرح المقاصد ج٥: ص٢٣٥ ـ ٢٣٦): نصب الإمام واجب على الخلق عندنا وعند عامة المعتزلة، وعقلاً عند بعضهم وعلى الله عند الشيعة... لنا وجوه: الأوّل ـ وهو العمدة ـ إجماع الصحابة حتى جعلوا ذلك أهم الواجبات واشتغلوا به عن دفن الرسول...

أقول: فإنّهم وإن خالفوا الشيعة فيمن يجب عليه نصب الإمام ولكنّهم متفقون مع الشيعة في أنّ الإمامة أهم مسائل الدين، ولذلك اتفق المؤرّخون والمحدثون على أنّ أبابكر وعمر و من تابعهما تركوا جنازة رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم على الأرض و أسرعوا إلى سقيفة بني ساعدة واجتمع جمع من الصحابة فيها للنظر في أمر الخلافة، ثمّ أقبلوا على بني هاشم ومن بقي

وثانيها: أنّ ما زعمه السنّي بقوله: «بل هو كفر» منتهى عدم إنصافه لخصمه، وغاية بغضه له وحنقه عليه من حيث تكفيره لمن يعتقد بشيء قد تضمن عامة ضروريات الدين وغيرها من أُصولها وفروعها[1]، فإنّ المرتبة الثالثة حسب ما

معهم حول الجنازة يطالبونهم البيعة لأبي بكر، فإذا لم يكن أمر الإمامة من أهم الواجبات لاهتموا أوّلاً بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ اشتغلوا في أمرالخلافة وقد اعترف بذلك ابن تيمية والتفتازاني وغيرهما من علماء أهل السنّة والجماعة، فلاحظ.

(١) لاشكّ أنّ الإسلام مبني على أصل الشهادتين: شهادة الوحدانية وشهادة الرسالة، ثمّ على الأحكام المعروفة، وهي تسمّى بضروريات الدين كالصلاة والصوم والزكاة والحج وأمثال ذلك، فإنّ أصل هذه الضروريات ممّا تقر به جميع المذاهب الإسلامية بلا استثناء وكلّ من أنكر حكماً من ضروريات الإسلام مع علمه بأنّه من ضرورياته فهو كافر؛ لأنّ إنكار الضروري يوجب تكذيب الرسالة، وهو مخالف للاعتقاد بأصل الإسلام.

وكذا من جحد فريضة من فرائض الإسلام فإنّه محكوم بالكفر قال العلّامة الحلي: إنّ الكافر: كلّ من جحد ما يعلم من الدين ضرورة... (انظر تحرير الأحكام ج١: ص١٥٩)

وقال في المنتهىٰ (ج١: ٤٢٤): من ترك الصلاة مستحلاً قتل بلا خلاف؛ لأنّه جحد ما يعلم من الدين ضرورة فيكون مرتداً... . إلى غير ذلك مما جاء في كتب الشيعة، فالشيعة الاثنى عشرية يعتقدون بجميع تلك الضروريات الدينية ممّا تقر به جميع المذاهب الإسلامية، وأنّ الشريعة المقدسة قد عيّنت مضامينها من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وستبقى خالدة إلى يوم القيامة، وعلى سبيل المثال أنّ الشيعة يعتقدون بأنّ الحج إلى بيت الله الحرام واجب على كلّ مسلم استطاع إليه سبيلاً في العمر مرة واحدة، وأنّ تارك الحجّ وهو مستطيع كافر؛ لأنّ الله تعالى قال في كتابه العزيز: ﴿ولله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإنّ الله غني عن العالمين﴾ (سورة آل عمران: ٩٧).

قال ابن عباس: من كفر باعتقاده أنّه غير واجب (انظر المغني و الشرح الكبير ج٣: ص١٦٤)

وسأل علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام عن قوله تعالى: ﴿ومن كفر﴾ قال:

نبّهنا عليها في الوجه المتقدّم عبارة عن سياسة الخلق بالشريعة[١]

⇒ قلت: ومن لم يحج منّا فقد كفر؟ قال: «لا ولكن من قال: ليس هذا هكذا فقد كفر». (الكافي ج ٤: ص ٢٦٥). ولا يزال الشيعة يعتقدون بهذه العقيدة فنسبة ابن تيمية الناصب العنيد الكفر إلى الشيعة نسبة الكفر إلى مؤمن بغير حق، ومن اتهم مؤمناً بالكفر فهو كقتله، روى البخاري في صحيحه عن ثابت بن الضحاك، وكان من أصحاب الشجرة عن رسول الله ﷺ قال: «... ومن قدف مؤمناً بكفر فهو كقتله» (صحيح البخاري ج٧: ص٨٤، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يا أيها الّذين آمنوا لايسخر قوم من قوم﴾. وفي حديث آخر عن النبي ﷺ قال: «من رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله» (صحيح البخاري ج٧: ص٩٧).

والله تعالى يقول: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمّداً فجزاؤه جهنّم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له عذاباً عظيماً﴾ (سورة النساء: ٩٣).

ولايخفى على الخبير أنّ قوله ﷺ: «كقتله أي بمنزلة قتل المؤمن أي أنّ أحكام قتل المؤمن جار عليه، والآية الكريمة تصرّح بأنّ حكم قتل المؤمن ليس إلّا جهنّم والعذاب العظيم.

وفي حديث آخر رواه البخاري أيضاً بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر فقد باء به أحدهما» (صحيح البخاري ج٧: ص٩٧).

وفي حديث آخر عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كفّوا عن أهل لا إله إلّا الله لاتكفّروهم بذنب من أكفر أهل لا إله إلّا الله فهو إلى الكفر أقرب» (انظر مجمع الزوائد ج١: ص١٠٦ باب لايكفّر أحد من أهل القبلة بذنب). وإلى غير ذلك من الأحاديث التي لم يعتني بها ابن تيمية كما لا يخفى ذلك على الخبير.

(١) السياسة لغة، بمعنى مداراة الرؤساء، السوس: الرئاسة، يقال: ساسهم إذا رأسهم، ويقال: سوسوه وأساسوه إذا واسوه، وساس الأمر سياسة قام به، والجمع ساسة وسواس، وفي الحديث: كان بنو إسرائيل بسوسهم أنبيائهم، أي يتولّى الأنبياء أُمورهم كما يفعل الأُمراء والولاة بالرعية. والسياسة قيام على الشيء بما يصلحه... (لسان العرب ج٦: ص١٠٨ ـ ١٠٩ مادة: سوس).

وفي مجمع البحرين:... وفي وصف الأئمة عليهم السلام: «أنتم ساسة العباد». وفيه: الإمام عارف ⇐

بعد موت مبلغها[(١)]، ومن الضروري كون الكفر يصير مسبّباً عن إنكار ضروري من

➲ بالسياسة، وفيه ثمّ فوّض إلى النبيﷺ أمر الدين والأُمة ليسوس عباده، كلّ ذلك من سست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها...(مجمع البحرين ج٢: ص٤٥٣ مادة: «سوس»).

وفي أساس البلاغة الوالي يسوس الرعية ويسوس أمرهم ويسوس امورهم، وسوس فلان أمر قومه... (انظر النظام السياسي في الإسلام للشيخ باقر القرشي: ص٤٤)

وفي المصطلح الإسلامي: هي الولاية في تدبير شؤون الرعية بما يصلحها سواء كانت الرعية من المسلمين أو من أهل الكتاب أو من الكفار فيسلمهم الحكم جميعاً.

فالسياسة الحقّة هي سياسة الأنبياء وهي الخلافة الالهية لانبياء الله على خلقه وهي تابعة لسلطتهم على الناس في كلّ شؤون الخاصة والعامة، حيث يقول الشيخ الأنصاري في كتابه المكاسب (ج٣: ص٥٤٦) في بحث ولاية الفقيه ما معناه: أنّ الولاية بكلّ أصنافها ثابتة للنبيﷺ والأئمة الطاهرينعليهم السلام بالأدلة الأربعة.

١ـ القرآن وفيه آيات منها قوله: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ (سورة الأحزاب: ٦)

وقوله تعالى: ﴿ما كان لؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ (سورة الاحزاب: ٣٦)

وقوله تعالى: ﴿انما وليكم الله ورسوله﴾ (سورة المائدة: ٥٥).

٢ـ السنّة الشريفة: وهي روايات كثيرة: منها: ما ورد في سنن أبي داود ج٢: ص٦، ح٢٩٠٠. ومنها: ماورد في وسائل الشيعة ج١٧: ص٥٥١، ب ٣ من ولاء ضمان الجريرة، ح١٤. وغيرها من الروايات.

٣ـ الإجماع، وهو يؤيد الدليلين السابقين.

٤ـ العقل، وهو قاضي بوجوب شكر المنعم بعد معرفة أنّهم أولياء النعم، فالأنبياء والأولياء ـ سلام الله عليهم ـ لهم السلطة المطلقة مجعولة من قبل الله تعالى لهم، وهذا ما يسمّى بسياسة الخلق بالشريعة.

(١) وهو الرسول الأعظمﷺ صاحب الشريعة المقدّسة الذي جاء بها بحجة باقية يتحدى بها الأُمم الى يوم القيامة

ضروريات الدين[١]، ولن يصير سببه التصديق بالضروريات جميعها وبغيرها منه[٢].

ثالثها: أنّ ما زعمه من عدم صيرورة الكافر مؤمناً حتى يشهد الشهادتين...[٣] إلى آخره، من أظهر تناقضه وأشنعه لعلمه اليقيني بأنّ الشيعي يعتقد بذلك، وهما من أُصول مذهبه حسب ما سيَنُصّ السنّي بنفسه عليه في الوجه الثاني[٤]، وهو مناقض مناقضة بيّنة لحكمه بكفره، وعالم بأنّ الشيعي مقيم الصلاة

---

(١) لا يخفى على الباحث الخبير أنّه قد وقع البحث بين الإعلام في أنّ إنكار الضروري الذي يوجب الكفر هل هو على نحو الموضوعية أي يكون إنكار الضروري سببّا مستقلاً للكفر، أو أنّه يوجب الكفر من باب الطريقية لإنكار الرسالة، وذلك لا يتحقّق إلّا بالالتفات.

المشهور هو الأوّل، ولكن التحقيق يقتضي أن يقال: إنّ المناط في إنكار الضروري الذي يوجب الكفر هو ما يكون سبباً مقابلاً للإقرار بالرسالة والتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ إنكار ذلك يرجع إلى إنكار الشهادة بالرسالة، وعليه يلزم أن يكون الإنكار مع الالتفات بضروريته موجباً للكفر، وذلك لكي يكون موجباً لإنكار الشهادة السابقة.

وأمّا إذا لم يكن كذلك فلا يصح نسبة الكفر به وإن تعلّق بأمر قام الإجماع عليه؛ لأنّ مخالفة الإجماع لا يوجب الكفر؛ لأنّه إذا لم يثبت الحكم لدى المكلّف بحجة قطعية لا يجب عليه تصديقه والعمل على طبق مؤداه، فضلاً عن أن يكون ذلك عنده ضرورياً وإن كان في الواقع من الأُمور الضرورية عند المسلمين ولكن حيث إنّه لم يكن ملتفتاً إلى ضروريته، فمخالفته لا يعدّ إنكاراً للضروري، فلاحظ.

(٢) وذلك لأنّ التصديق إنّما يجب على المكلّف فيما إذا قامت لديه حجّة قطعية على ثبوت أمر في الشريعة المقدّسة، وأمّا إذا لم يثبت له ذلك فلا يجب التصديق به وإن كان ذلك الأمر ممّا قام عليه إجماع المسلمين، فكون الشيء ضرورياً عند بعض أهل القبلة لا يوجب تصديقه على الجميع إلّا بعد قيام الحجة على ثبوته.

(٣) منهاج السنّة ج١: ص٧٥.

(٤) إليك نصّ عبارته: الوجه الثاني، أن يقال: أُصول الدين عن الإماميّة أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوّة، والامامة... (منهاج السنّة ج١: ص٩٩).

ومؤدي الزكاة على تقدير ملكه للنصاب، وغير ذلك من الشرعيات، فتبيّن إيمان الشيعي بنفس قول السنّي، وبالسنّة التي نقلها[١] حجّة لقوله، ومن هنا يعلم كون حكمه بتكفيره لم يصدر عن غير الهوى والحقد.

رابعها: أنّ ما زعمه من عدم بيان الرسول هذه المسألة للكفرة الذين يدخلون في دينه، من عجيب غشّه وعدم إنصافه، فإنّ هذه المسألة من ضروريات كلّ شريعة يعلم بها حتى السوقة [السوقي] من ضرورة ثبوت الوصي والخليفة بعد النبي ﷺ[٢] فأيّ حاجة إلى بيان ما ثبوته ضروري بعد ثبوت النبي ﷺ فهي

(١) قال:... كما في الصحاح وغيره، أنّه قال: أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلّا الله وأنّي رسول الله، وفي رواية: ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا فقد عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلّا بحقها (منهاج السنّة ج١: ص٧٥ ـ ٧٦).

(٢) لا يخفى أنّه من الأُمور المتفق عليها بين العقلاء أنّ ترك الأُمة بلا قائد ولا امام قبيح على من بيده زمام الأمر، وقد ورد في النصوص أنّ ابن عمر وصف هذه الحالة بترك الأُمة بلا راع، كما أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب النهى عن طلب الإمارة والحرص عليها بسنده عن الزهري، قال: أخبرني سالم عن ابن عمر... ثمّ قال: قلت له: إنّي سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك، زعموا أنّك غير مستخلف، وانّه لو كان لك راعي إبل أو راعي غنم ثمّ جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع، فرعاية الناس أشد،...(صحيح مسلم ج٦: ص٥).

وأخرج أبونعيم في الحلية عن ابن عمر مثله، وزاد فيه أنّه قال: ماذا تقول لله عزوجل إذا لقيته ولم تستخلف على عباده؟ (حلية الأولياء ج١: ص٤٤).

وأخرج المسعودي في مروج الذهب عن ابن عمر أنّه دخل على أبيه عمر، وهو يجود بأنفاسه فقال له: استخلف على أُمة محمد، فإنّه إذا جاءك راعي ابلك أو غنمك وترك إبله وغنمه لا راعي لها لشمته وقلت له: كيف تركت أمانتك ضائعة؟ (مروج الذهب ج٢: ص٢٥٣).

ليست مثل الصلاة والزكاة والصيام وغيرها من المسائل التي ليست تُعلم من نفس ثبوت النبوّة[١]، فعدم بيان أصل هذه المسألة ليس من جهة عدم وجوبها، بل من

وكذا عائشة لمّا استأذنها عمر أن يدفن جنب أبي بكر فأتاها عبدالله بن عمر فأعلمها باستأذان أبيه، فقالت: نعم وكرامة، ثمّ قالت: يا بني أبلغ عمر سلامي، و قل له: لا تدع أُمة محمد بلا راع، استخلف عليهم ولا تدعهم هملا، فإنّي أخشى عليهم الفتنة. (انظر الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج١: ص٢٨).

وكذا معاوية لمّا استصوب أخذه البيعة من الناس لابنه يزيد قال: لا أدع أُمة محمد بعدي كالضأن لا راعي لها.... (الإمامة والسياسة ج١: ص١٥٩).

وهل يعقل أن يكون عبدالله بن عمر وعائشة ومعاوية أبعد نظراً لعواقب الأُمور في الأُمة من رسول الله ﷺ وكونهم أدرك بحال الأُمة من رسول الله ﷺ وأرحم وأرقق بحالها منه ﷺ ؟!!!.

وإذا كان ترك الأُمة بلا راع أمراً غير صحيح في منطق العقل كيف يجوز لأهل السنّة والجماعة أن ينسبوا إلى النبي ﷺ أنّه ترك أُمته بلا راع ولم يستخلف، فكأنّ هؤلاء المذكورين كانوا أعطف على الأُمة من النبي الأكرم ﷺ، وهذا مما يقضى منه العجب وأنّني أتحدى عبدة التقليد أن يدلّوني على منظومة حقوقية إلهية أو وضعية لم تبين من يخلف الحاكم القائم، أو كيفية انتقال رئاسة الدولة من شخص إلى شخص آخر فهل المنظومات الوضعية أكثر كما لا من المنظومات الالهية؟

(١) لاشّك أنّ الأحكام الشرعية والقوانين الالهية كلّها مجعولة ومقررة لإيجاد مجتمع أمثل في جميع المجالات الحياتية، فإنّ الحياة الاجتماعية لاتكون قائمة إلّا بنظام الأُمة الإسلامية، وذلك لا يتحقق إلّا بوضع القانون دقيق ومحكم ومتكامل كي يقوم بتحديد وظائف كلّ فرد وحقوقه.

ولمّا كان تحقيق هذا الكمال يتوقّف على هداية الإنسان إلى دين الحق وتبليغ القوانين الالهية وتنفيذها كان المجتمع بحاجة إلى مجري هذه القوانين والمناهج الإسلامية والأنظمة الشرعيّة، وكان رسول الله ﷺ هو المتكفّل لتربية الإنسان وفق هذه السنّة، وهو الحاكم على الأُمة والحافظ لحدود الله، وأنّ كمال الهداية يتطلّب كمال الهادي، وكمال الهادي يتطلّب

له استمرار الهداية في الحال والمستقبل، وكمال الهداية بدوامها واستمرارها إلى يوم الدين وعصمة القانون الالهي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تستلزم عصمة المعلم والمنفذ، فالشيعة الإماميّة يعتقدون أنّ الإمامة استمرار وظائف الرسالة لا نفسها؛ لأنّها مختومة بارتحال النبيﷺ بالرفيق الأعلى، فالإمام بعد النبيﷺ هو حافظ هذا المقام، وهو المعلّم و المنفذ للقوانين الالهية ومطبقها، فكما أنّ النبيﷺ كان هو المعلّم لكتاب الله وسنته الشريفة في حياته فكذلك الإمام يكون له هذا المنصب بعد النبيﷺ.

وعليه فإنّ نفس الدليل الّذي دلّ على ضرورة بعثة النبيﷺ وعصمته المبلغ للدين ومطبقه يدلّ على ضرورة قيادة الإمام الّذي هو محيط بجميع القوانين الالهية والمناهج الإسلامية والأنظمة الشرعية بحيث إنّ إجراءها وتطبيقها في المجتمع البشري يضمن تكاملهم مادياً ومعنوياً.

وقد أشار الله سبحانه وتعالى بذلك في كتابه العزيز حيث قال: ﴿إنّما أنت منذر ولكن قوم هاد﴾ (سورة رعد: ٧)

فالآية الكريمة تبيّن هدف النبيﷺ من بعثته وهو الإنذار والدعوة إلى الله، كما أنّ لكلّ قوم هاد.

والحقيقة أنّ هذه الآية في صدد بيان قسمين من الدعوة إلى الله: أحدهما: أن يكون عمل الداعي هو الإنذار فقط، والآخر: أن يكون العمل هو الهداية، والفرق بينهما: أنّ الإنذار يكون للذين ضلّوا عن الطريق وأضلّوا فتكون مثل العلّة المحدثة، والهادي فبمنزلة العلّة الباقية وهما الرسول والإمام، فالرسول هو يقوم بتأسيس الشريعة والإمام بحفظها وحراستها.

وممّا يؤكد ذلك أنّه قد ورد في المقام أحاديث تدلّ على أنّ المقصود بالمنذر في الآية الكريمة هو الرسول الأعظمﷺ، والمقصود بالهادي هو الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام. ولا بأس أن نشير إلى بعضها، فمنها: ما رواه الفخر الرازي في تفسيره عن ابن عباس، قال: وضع رسول الله ﷺ يده على صدره فقال: «أنا المنذر»، ثمّ أومأ إلى منكب عليعليه السلام وقال: «أنت الهادي، بك يهتدي المهتدون من بعدي». (تفسير الكبير للرازي ج١٩: ص١٤). ورواه ابن كثير في تفسيره ج٢: ص٥٢٠. والثعلبي في تفسيره ج٥: ص٢٧٢.

حيث كونها من ضروريات مسألة النبوّة في كلّ شريعة[١] فتدبّر.

وخامسها: أنّ ما زعمه من عدم وجود نقل يدلّ على هذه المسألة يحتمل وجهين:

أحدهما: بيان أصلها، وقد عرفت عدم الحاجة إليه[٢]

والسيوطي في تفسيره الدرالمنثور ج٤: ص٤٥. والشوكاني في تفسيره فتح القدير ج٣: ص٧٠. والآلوسي في تفسيره ج١٣: ص١٠٨. وغيرهم من المفسّرين والمحدثين، فإنّ هذه الرواية وغيرها ممّا ورد بمضمونها تدلّ على انحصار الهداية بالإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ من سلك على منهجه فهو المهتدي بنص هذه الروايات المفسّرة للآية الكريمة. فلاحظ.

(١) فإنّ العقل حاكم بالضرورة بوجوب جعل الإمام والولي الحاكم بين الناس من قبل الله عزوجل، كما دلّ بالضرورة على وجوب بعث الأنبياء ودعوة الناس إلى مصالحهم ودفعهم عن مفاسدهم، فكما أنّ العقل بالضرورة حاكم بأنّ حكمة الله تبارك وتعالى تقتضي لزوم بعث خاتم الأنبياء لهداية الناس كذلك يحكم بلزوم جعل الإمام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ بمقتضىٰ تلك الحكمة فلايجوز على الله سبحانه وتعالى أن يترك الناس سدى من غير ولي يرجعون إليه عند الاختلاف والنزاع. فلاحظ.

(٢) قد تقدّم الإشارة إلى الدليل العقلي في وجوب أصل وجود الإمام في كلّ زمان بعدالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإجماله: أنّ النبوّة والرسالة قد ختمت بنبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ مرحلة نزول الوحي وتبليغ الرسالة انتهت برحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن القرآن الّذي أنزله الله تعالى لتعليم الإنسان وتربيته باق وخالد، وهو يحتاج إلى معلّم ومربّ خبير لايخطأ في فهم الحقائق وتبيين المعارف، بل في جميع الأُمور مطلقاً، وقوانين القرآن التي شرعت لضمان حقوق الإنسان، تحتاج إلى مفسّر ومنفذ. وذلك لأنّ الغرض الالهي من بعثة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم غرض متحد في الأجيال، و لا يتحقق إلّا بوجود معلم عالم بما في القرآن، منزّه عن الخطأ، متخلّق بأعلى صفات الكمال المقصودة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما بعثت لأُتمم مكارم الأخلاق» (مجمع البيان ج١٠: ص٣٣٣، ذيل تفسير قوله تعالى: «إنّك لعلى خلق عظيم».

ثانيهما: بيان عدد من يقوم بهذه المرتبة، وبيان قبيلتهم، وبيان بيتهم، فهذه بأجمعها قد صدر البيان فيها بالسنن الصحيحة، المتظافر نقل غالبها عن صاحب الشريعة، مثل خبر: «يكون بعدى اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»[1]، وخبر

⮌ وبالجملة: فإنّ القرآن كتاب أُنزل لإخراج جميع أفراد البشر من الظلمات إلى النور، ولا يمكن أن يتحقق هذا الغرض إلّا بواسطة إنسان عصمه الله من الأخطاء والأهواء، وإلّا فمن هو في الظلمات ليس بخارج منها كيف يكون مخرجاً عنها؟! ولولا وجود هذا الإنسان الكامل لما تيسّر تعلّم الكتاب والحكمة والقيام بالقسط في الأُمة، بل لو أخذت الأُمة بمتشابهاته وقعت لا محالة في الاختلاف والهلكات الذي أنزله الله من أجل رفع اختلاف الناس، فيصير الكتاب الرافع للاختلاف والنزاع سبباً لاختلافهم ومادة لنزاعهم، بسبب أهوائهم وأفكارهم الخاطئة المستعملة في استنباطاتهم من آياته الشريفة، فكيف يعقل أنّ الله تعالى الذي أنزل الكتاب بالحقّ ليهدي به الإنسان ويجعل سيرته في أحسن تقويم يبطل غرضه بعدم نصب معلم وحافظ لكتابه الشريف بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟!

ومن هنا يتضح قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي رواه العامة والخاصة بأنّ «من مات بغير إمام مات ميتة الجاهلية». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٦ في حديث معاوية بن أبي سفيان. وحلية الأولياء ج٣: ص٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم. والمعجم الكبير ج١٩: ص٣٨٨ فيما رواه شريح بن عبيد عن معاوية وغيرهم).

ونحوه بمضامين مشابهة لها المتعددة التي رواها الفريقين، فالحديث صحيح بلا خلاف، وهو يدلّ على وجود امام معصوم في كلّ عصر وزمان، وإذا أضفنا إليه حديث الثقلين الذي اتفق على صحته الفريقين، فهو يدلّ أيضاً على وجود إمام في كلّ زمان من أهل بيت النبوّة عليهم السلام إلى يوم القيامة لا يفترق عن القرآن ولا يفترق القرآن عنه، فلاحظ.

(١) لقد جاء ذكر عدد الأئمة الذين نصّ عليهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ليكونوا خلفاءه من بعده في صحاح أهل السنّة، وانّهم اثنى عشر وكلّهم من قريش، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها، وقد أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما، وإليك بعض ما جاء في كتبهم:

منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام باب جعله قبل باب إخراج ⮎

⬅ الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة بسنده عن شعبة عن عبدالملك قال: سمعت جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثنى عشر أميراً»، فقال كلمة لم أسمعها، فقال: أبي أنّه قال: «كلّهم من قريش» (صحيح البخاري ج٨: ص١٢٧).

ومنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش بسنده عن خالد بن عبدالله الطحان عن حصين عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ فسمعته يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنى عشر خليفة» قال: ثمّ تكلّم بكلام خفي عليّ فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «كلّهم من قريش» (صحيح مسلم ج٦: ص٣).

ومنها: ما أخرجه أيضاً في صحيحه في كتاب الإمارة في الباب المذكور بسنده عن سفيان بن عمير بن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لايزال أمر الناس ماضياً ما وليّهم اثنى عشر رجلاً» ثمّ تكلّم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليّ فسألت أبي ماذا قال رسول الله ﷺ فقال: «كلّهم من قريش»، (صحيح مسلم ج٦: ص٣). وأخرجه أيضاً عن قتيبة بن سعيد عن أبي عوانه عن سماك عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه «لايزال الناس ماضياً».

ومنها: ما أخرجه أيضاً في صحيحه في الباب المذكور بسنده عن سماك بن حرب قال: سمعت جابر بن سمرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة ثمّ قال كلمة لم أفهمها فقلت لأبي: ما قال (ماذا قال ـ نخ) فقال: «كلّهم من قريش» (صحيح مسلم ج٦: ص٣). وأخرج في الباب المذكور أيضاً هذا الحديث بألفاظ متقاربة بسنده عن الشعبي عن جابر، وبسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن جابر بن سمرة وبسنده عن ابن أبي ذئب عن مهاجر بن مسمار عن عامر عن جابر.

ومنها: ما أخرجه أبوداود في سننه في كتاب الهدى، بسنده عن عامر عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة فكبّر الناس وضجّوا» ثمّ قال كلمة خفيت، قلت لأبي: يا أبة ما قال؟ قال: «كلّهم من قريش». (سنن أبي داود ج٢: ص٣٠٩، ح٤٢٨٠).

⬅

الثقلين الذي تقدّم التنبيه عليه(١)،

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن داود بن هند عن الشعبي عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «يكون لهذه الأُمة اثنا عشر خليفة» (مسند أحمد بن حنبل ٥: ص١٠٦).

ومنها: ما أخرجه القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن عبدالملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال: كنت مع أبي عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعته يقول: «بعدي اثنا عشر خليفة»، ثمّ أخفى صوته، فقلت لأبي ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: «كلّهم من بني هاشم» (ينابيع المودة كتاب مودة القربى المودة العاشرة ج٢: ص٣١٥، ح٩٠٨).

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن الشعبي عن مسروق قال: كنّا جلوساً عند عبدالله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبدالرحمن هل سألتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كم يملك هذه الأُمة من خليفة؟ فقال عبدالله بن مسعود:ما سألني عنها أحد منذ قدّمت العراق قبلك ثمّ قال: نعم ولقد سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٣٩٨). وأخرجه أبويعلى الموصلي في مسنده ج٨: ص٤٤٤ ح٥٠٣٢. والطبراني في معجمه الكبير ج١٠: ص١٥٨، ح١٠٣١٠. وابن كثير في تفسيره ج٢: ص٣٤ في ذكر الأحاديث الواردة في تفسير آية الوضوء وغيرهم إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم، فإنّها تدلّ على أنّ الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر، فيلزم على أهل السنّة والجماعة الاعتراف بهذا الحديث الصحيح عندهم، ولازمه أنّ لا وجود لهؤلاء الأئمة الذين أخبر عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأحد عشر من أولاده المعصومين الطاهرين عليهم السلام، وهذا نصّ جليّ في عدد خلفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا كان هذا المعنى ثابت لدى الفريقين فلنراجع إلى أئمة أهل السنّة من الخلفاء الأوّلين والأُمويين والعباسيين فعددهم أكثر من هذا بكثير، فلا ينطبق مدلول الحديث إلّا على ما تقول به الشيعة الإماميّة، فلاحظ.

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث الصحيحة لدى الفريقين، وقد أخرجه أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن بطرق كثيرة بحيث لا يشكّ في صحّته إلّا الجاهل أو المعاند، فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي سعد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إنّي تارك فيكم

وخبر عددهم بأسمائهم(١) حسب ما يأتي التنبيه على جملة من طرقه ومخرجيه.

➲ الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٤). وأخرجه الحاكم في المستدرك ثمّ قال: هذا الحديث صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وكتاب فضائل الصحابة للنسائي: ص١٥. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٩: ص١٦٢. والمصنف لابن أبي شيبة ج٧: ص١٧٦، ح١٧٦. وكتاب السنة لعمرو بن أبي عاصم: ص٦٣٠، ح١٥٥٥. والسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص٤٥، ح٨١٤٨ وص١٣٠، ح٨٤٦٤. ومسند أبي يعلى الموصلي ج٢: ص٣٠٣، ح٥٤. والمعجم الأوسط للطبراني ج٣: ص٣٧٤. والمعجم الصغير له ج١: ص١٣١. والمعجم الكبير له ج٣: ص٦٥، ح٢٦٧٩، وغيرهم ممّن رووا هذا الحديث بهذه الألفاظ. وهناك نصوص أُخرى جاءت في كتب القوم بأسناد مختلفة وألفاظ متقاربة له. ولمن أراد التحقيق فيه فليراجع الأجزاء الثلاثة الأُولى من خلاصة عبقات الأنوار.

وعلى الجملة: فإنّ الحديث نصّ في وجوب متابعة الأئمة من العترة الطاهرة حيث دلّ على أنّ المرجعية الصالحة للأُمة منحصرة في القرآن والعترة، فلا تكمل الهداية إلّا بهما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يمتنع الضلال إلّا بهما، وذلك لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قارن العترة بالقرآن الكريم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «انّهما لن يفترقا». ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكيف يمكن أن يكون قرناء القرآن وأعداله غير معصومين، فكمّا أن القرآن يهدي الأُمة إلى الصراط المستقيم كذلك العترة الطاهرة الذين جعلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرناء الكتاب إلى يوم القيامة، فلاحظ.

(١) أخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة في الباب السادس والسبعون بسنده عن ابن عباس قال: قدم يهودي يقال له: نعثل، فقال: يا محمّد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين، فإن أجبتني عنها أسلمت على يديك، فقال: سل يا أباعمارة، فسأله عن أشياء ـ إلى أن قال: ـ أخبرني عن وصيّك من هو؟ فما من نبي إلّا وله وصيّ، وأنّ نبينا موسى بن عمران أوصى يوشع بن نون.

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ وصيّي علي بن أبي طالب وبعده سبطاي الحسن والحسين، وتتلوه ➲

وكيف يتصوّر من له أدنى شعور عدم تعيين من بُعث رحمة للعالمين من يقوم بهم تشييد شريعته وحفظها وبيانها للخلق، وهل يصدق بما زعمه السنّي من نفى التعيين المصاديق شيء هو ضروري كلّ شريعة(١)، وهو يرى ما نبّهنا عليه من

⮌ تسعة أئمة من صلب الحسين».

قال: يا محمّد فسمّهم لي، قال: «إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمّد، فإذا مضى محمّد فابنه جعفر، فاذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمّد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمّد المهدي، فهؤلاء إثنا عشر».

قال اليهودي: أخبرني كيفية موت علي والحسن والحسين: قالﷺ: «يقتل علي بضربة على قرنه والحسن يقتل بالسم والحسين بالذبح».

قال: فأين مكانهم؟ قال ﷺ: «في الجنة في درجتي»، قال: «أشهد أن لا إله إلاّ الله» وأشهد أنّهم الأوصياء بعدك، ولقد وجدت في كتب الأنبياء المتقدّمة، وفيما عهد إلينا موسى بن عمرانعليه السلام: أنّه إذا كان آخر الزمان يخرج نبي يقال له: أحمد ومحمّد وهو خاتم الأنبياء ولا نبي بعده، فيكون أوصياؤه بعده إثنا عشر: أوّله ابن عمّه والثاني والثالث كانا أخوين من ولده وتقتل الأمة الأوّل بالسيف والثاني بالسم، والثالث مع جماعة من أهل بيته بالسيف وبالعطش في موضع الغربة». (ينابيع المودة ج٣: ص٢٧٩). وفي فرائد السمطين للحمويني بسنده عن مجاهد عن ابن عباس مثله في ج٢: ص١٣٢، ح٤٣١.

(١) لا شكّ أنّه بعد ثبوت حاجة الإنسان إلى القوانين الالهية في استقرار الحياة الاجتماعية للبشر، وأنّ العقل غير كاف في إبلاغه إلى السعادة، بل يحتاج إلى عامل آخر في بلوغ تلك الغاية، وذلك لأنّ الانسان غير مصون عن الخطأ والزلل، فإنّ أهم ما يحتاج إليه الإنسان في الوصول إلى السعادة المطلوبة في حياته هو التعرف على مصالح الحياة ومفاسدها الواقعية على ما هو الواقع عليه، والمعرفة في هذا المجال لا تحصل إلاّ في ضوء الوحي وتعاليم الأنبياء، وأمّا العلوم الإنسانية فهي غير كافية فيه. وما يوضّح قصور العلم البشري في العلوم الالهية أنّ هناك الملايين من البشر يقطنون في بلاد جنوب شرق آسيا على مستوى راق في ⮎

السنن معلوماً، معروفاً بين المسلمين، بل ويرى عظمة وشدة اهتمام خيرالرسل ﷺ في بيان حامل هذه المرتبة الشريفة، والمنحة المنيفة إلى حدّ بيّنها في مقامات عديدة، جملة منها محافل عامة جامعة لغالب أُمته مثل يوم عرفه(١)،

➲ الصناعات والعلوم الطبيعية، ومع ذلك فهم في الدرجة السفلى من المعارف الالهية، فجلّهم إن لم يكن كلّهم عُبّاد الأصنام والأوثان ببابك بلاد يابان وكوريا والصين وغيرها، فمهما كان الإنسان راق في العلوم لم يدرك بعد عوامل السعادة والشقاء ما لم يعرف المصالح والمفاسد الواقعية في الحياة الاجتماعية، فالعقل يحكم بالضرورة بوجوب بعث الأنبياء ودعوة الناس إلى مصالحهم ودفعهم عن مفاسدهم، وإذا ثبت نبوّة نبي بدلائل مفيدة للعلم كان واجباً عليه أن ينصّ على النبي اللاحق من بعده، وإلّا سوف يكون دعوته غير تامة وغير منتجة، ومن هذا الباب تنصيص القرآن الكريم لنبوّة نبينا الأكرمﷺ ببشائر الأنبياء السابقين ونصوص كتبهم عليه، كما قال تعالى: ﴿الّذين يتبعون الرسول النبي الأُمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل﴾ (سورة الاعراف: ١٥٧). وكما قال تعالى حكاية عن المسيح: ﴿وإذ قال عيسى بن مريم يا بني اسرائيل اني رسول الله إليكم مصدّقاً يبن يدي من التوارة ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد﴾ (سورة الصف: ٦).

وهذه السنّة كانت جارية في جميع الشرائع السابقة، وذلك مشعر بأنّ العقل حاكم بالضرورة، على أنّه لابد للناس من ولي حاكم من قبل الله سبحانه وتعالى، وهذه الضرورة العقلية حاكمة بوجوب تعيين الإمام الحاكم بين الناس بعد خاتم الأنبياءﷺ من قبل الله سبحانه وتعالى، وسوف يتبين لك من خلال المباحث الآتية أنّ امام المسلمين يجب أن يكون منصوباً من جانب الرسول بإذن الله تعالى، وسنبحث في هذا المجال مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

(١) منها ما أخرجه الترمذي في سننه بسنده عن جابر بن عبدالله، قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجّته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «يا أيها الناس، إنّي تارك فيكم، ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي». (سنن الترمذي ج٥: ص٣٢٧، ح٣٨٧٤). ورواه الطبراني في معجمه الأوسط ج٥: ص٨٩. وفي معجمه الكبير ➲

ويوم الغدير[1]،

ج٣: ص٦٦، ح٢٦٨٠. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص٢٣٢. وابن كثير في تفسيره ج٤: ص١٢٣ في تفسير سورة الشورى وغيرهم.

(١) والروايات في ذلك كثيرة جداً: منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بسنده عن يزيد بن حيان قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلمّا جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يا بن أخي والله لقد كبر سنّي وقدم عهدي ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما حدثتكم فأقبلوه، ومالا أُحدثكم فلا تكلّفونيه»، ثمّ قال: قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة، فحمد «وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثمّ قال: «أمّا بعد ألا يا أيها الناس، فإنّما أنا بشر يُوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب، وإنّي تارك فيكم الثقلين: أوّلهما كتاب الله ورَغّب فيه، ثمّ قال: وأهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكركم الله في أهل بيتي». (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٢).

ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ج٤: ص٣٦٧. والبيهقي في سننه الكبرى ج٢: ص١٤٨. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٣: ص٦٤١، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال: لمّا رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حجّة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن فقال: كأنّي قد دعيت فأجبت أنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، ثمّ قال: إنّ الله عزوجل مولاي وأنا مولى كلّ مؤمن، ثمّ أخذ بيد علي رضي الله عنه، فقال: «من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». وذكر الحديث بطوله، ثمّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٠٩). وأخرجه الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٤. والنسائي في سننه الكبرى ج٥: ص٤٥، ح٨١٤٨ وص١٣٠، ح٨٤٦٤. وفي خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص٩٣. والبلاذري في أنساب الأشراف: ص١١٠. وابن كثير في البداية والنهاية ج٥: ص٢٢٨، وغيرهم.

وعند منصرفه من الطائف[(١)]، وبعضها جامعة لوجوه الصحابة وهو في حجرته الشريفة في مرض موته، وقد غصت بالصحابة فأعلمهم في هذه جميعاً حسب ما مرّ نقله سابقاً بأنّ أهل هذه المرتبة عترته أهل بيته، وجعل الهدى بمتابعتهم دون غيرهم[(٢)].

---

(١) ذكر ابن حجر في صواعقه: أنّ لحديث التمسّك بالثقلين طرقاً كثيرة... وفي بعضها أنّه قال ذلك بحجة الوداع... وفي الآخر أنّه قال: لمّا قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف... (الصواعق المحرقة: ص١٥٠. وينابيع المودة ج٢: ص٢٣٧، ح٢٠٣).

ورواه السيد مير حامد حسين الهندي اللكهنوي صاحب عبقات الأنوار عن العيدروس السيمني، وذكر عنه أنّه قال: وأخرج ابن أبي شيبة عن عبدالرحمن بن عوف قال: لمّا فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة انصرف إلى الطائف فحصرها سبع عشرة أو تسع عشرة يوماً، ثمّ قام خطيباً فحمدالله وأثنى عليه ثمّ قال: «أُوصيكم بعترتي خيراً، وأنّ موعدكم الحوض، والذي نفسي بيده لتقيمن الصلاة ولتؤتن الزكاة أو لأبعثن إليكم رجلاً منّي ـ أو كنفسي ـ يضرب أعناقكم»، ثمّ أخذ بيد علي رضي الله عنه ثمّ قال: «هو هذا».

(٢) أخرج ابن حجر في صواعقه أنّه في الأيام التي سجي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فراش الموت في حجرته المباركة والحجرة غاصّة بأصحابه قال: «أيها الناس يوشك أن أُقبض قبضاً سريعاً فينطلق بي، وقد قدمت إليكم، القول معذرة إليكم ألا وأنّي مخلّف فيكم كتاب الله [ربي خ ل] عزوجل وعترتي أهل بيتي»، ثمّ أخذ بيد علي فرفعها فقال: «هذا علي مع القرآن والقرآن مع علي لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض». (الصواعق المحرقة: ص١٢٤ في أواخر الفصل الثاني من الباب ٩)

وأخرج القندوزي الحنفي بسنده عن ابن عقدة عن طريق عروة بن خارجة عن فاطمة الزهراء ـ رضي الله عنها ـ قال: سمعت أبي صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه يقول: وقد امتلأت الحجرة من أصحابه: «أيها الناس يوشك أن أُقبض قبضاً سريعاً وقد قدمت إليكم القول معذرة إليكم، ألا وأنّي مخلّف فيكم كتاب ربي عزوجل وعترتي أهل بيتي»، ثمّ أخذ بيد علي فقال: «هذا علي مع القرآن والقرآن مع علي لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض، ←

وجعل المتقدّم عليهم هالكاً[(١)] والمتأخّر عنه هالكاً[(٢)]، وقال بأعلميتهم من غيرهم[(٣)]، فعلم ممّا نبّهنا عليه عدم إنصاف السنّي في نفيه عدم ورود نقل سنّة في هذه المسألة، وعدم خوفه من التوعيد الذي ذكره سبحانه في فرقانه العظيم بقوله: إنّ الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب

فأسألكم ما تخلّفوني فيهما». (ينابيع المودة ج١: ص١٢٤ ح٥٦). ورواه السيد مير حامد حسين التقوي في كتابه عبقات الأنوار (ج١: ص١٦٣) عن أبي الحسن الدار قطني بطريقه عن أُم سلمة ثمّ قال: إنّه قال الدارقطنى وأخرجه جعفر البزاز ونقل الحديث عنه بتمامه... فلاحظ.

(١) أخرج الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد بسنده عن زيد بن أرقم، قال: نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجحفة ثمّ أقبل على الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «إنّي لا أجد لنبي إلّا نصف عمر الذي قبله، وأنّي أوشك أن أُدعى فأُجيب فما أنتم قائلون؟» قالوا: نصحت، قال: «أليس تشهدون أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّداً عبده ورسوله وأنّ الجنة حق وأنّ النار حق؟» قالوا: نشهد، قال: فرفع يده فوضعها على صدره ثمّ قال: «أنا أشهد معكم»، ثمّ قال: «ألا تسمعون؟» قالوا: نعم، قال: «فإنّي فرط على الحوض، وأنتم واردون عليّ الحوض، وأنّ عرضه ما بين صنعاء وبُصرىٰ فيه أقداح عدد النجوم من فضة فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين»، فنادى مناد وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله طرف بيد الله عزوجل وطرف بأيديكم فتمسّكوا به لا تضلّوا، والآخر عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فسألت ذلك لهما ربي، فلا تقدّموهما فتهلكوا ولا تقتصروا عنهما فتهلكوا ولا تعلموهما فهم أعلم منكم، ثمّ أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: من كنت أولى به من نفسه على وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» (مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٤). ورواه الطبراني في كتابه المعجم الكبير ج٣: ص٦٦، ح٢٦٨١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١: ص١٨٨، ح٩٥٧. وينابيع المودة ج٢: ص٤٢٧، ح٢٠٣ وغيرهم.

(٢) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٧: ص٧٦. وينابيع المودة ج١: ص٨٥، ح٢٧٠. وج ٣: ص٤٥، ح٣.

(٣) انظر مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٤.

أُولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون[١].

وسادسها: أنّ ما زعمه بقوله وممّا يبين ذلك[٢]... إلى آخره قد علم فساده ممّا مرّ من السنن المشار إليها، والضرورة المعلومة المشار إليها[٣]، وممّا هو معلوم من حال من صدّق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنّهم قد صدّقوه على جميع شريعته، ولو لم ترد إليهم على وجه التفصيل[٤]،

---

(١) البقرة: ١٥٩.

(٢) منهاج السنّة ج١: ص٧٧.

(٣) وهي الضرورة العقلية في لزوم تعيين الحاكم والولي من قبل الله سبحانه وتعالى في كلّ عصر وزمان، وقد تقدم البيان حول هذا الموضوع فراجع.

(٤) لا يخفى على الخبير أنّ من آمن بالله ورسوله وكان إيمانه نافذاً في أعماق قلبه يجب عليه أن يكون مصدّقاً بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والفرق بين الإيمان والإسلام هو أنّ الإسلام يتحقق الشكل الظاهري منه بإجراء الشهادتين على لسانه، فيكون داخلاً في زمرة المسلمين بمجرد إجرائها وتجري عليه أحكام المسلمين.

وأمّا الإيمان فهو أمر واقعي باطني، ومكانه قلب الإنسان لا ما يبدون منه ظاهراً، وهذه الحقيقة قد أشار إليه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿قالت الأعراب امنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ (سورة الحجرات: ١٤). فالإيمان مضافاً إلى الشهادة بالوحدانية والرسالة يعتبر فيه الإذعان والتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الشريعة ولكن يكفي أن يكون تصديقه واعتقاده على نحو الإجمال بأن يعتقد بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما هو الواقع عليه.

وبعبارة أُخرى: يعقد قلبه بالتدين والانقياد بما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما هو عليه في الواقع ونفس الأمر.

ومن أجل توضيح الأمر نقول: إنّ المؤمن بالله ورسوله يجب عليه مثلاً التصديق بالمعاد ضرورة، ولكن تصديقه بالنسبة إلى خصوصيات المعاد والبرزخ لايمكن أن يكون تفصيلياً؛ لأنّ معرفة تلك الخصوصيات يحتاج إلى حصول العلم به جزماً، وحيث إنّ أدلّة المعاد

إمّا لموتهم قبل تماميتها[١]، وإمّا لغيبتهم عن مقامات بيان جملة منها[٢]، وإمّا لنسيانهم بعضاً منها[٣]، وليس يضر شيء من هذه ومن غيرها بعد تصديقهم أجمعها جملة، فمن مات على عهد خير الرسلﷺ قبل إكمال الدين حاله حال

منحصرة في الضرورة العقلية، وما جاء في الأدلّة النقلية كتاباً وسنّة وهي غير مستوعبة لذكر جميع الخصوصيات، فتحصيل العلم بالنسبة إلى جميع تلك الخصوصيات على ما هو الواقع عليه غير ممكن لمن لا يكون متصلاً بعالم الوحي، فيكون الإذعان والتصديق بجميع خصوصيات المعاد والبرزخ على ما هو الواقع عليهما على نحو الاعتقاد الإجمالي لا التفصيلي، وهذا لا يضر بإيمان المؤمن حيث إنّ المطلوب منه هو الإيمان والتصديق بما جاء به النبيﷺ من الشريعة اصولا وفروعاً، والمفروض أنّ المؤمن يكون معتقداً به على ما هو الواقع عليه بجميع خصوصياته ولو على نحو الإجمال ولا محذور في ذلك، وعليه فإنّ من آمن بالله وصدق بالنبيﷺ وبجميع ما جاء به النبيﷺ ولم يدرك واقعة الغدير مثلاً بل مات قبلها فإنّه في زمرة المؤمنين المصدقين بجميع ما جاء النبيﷺ حيث إنّه صدق النبيﷺ بجميع ما جاء به على نحو الإجمال، فعدم معرفته بالنسبة إلى ما جاء به النبيﷺ بعد وفاته لا يضر بإيمانه واعتقاده الإجمالي الذي كان شاملاً لجميع ما جاء به النبيﷺ، فهو كالمؤمنين الذين صدقوا بالنبي وبما جاء به وكان ممّن صدّقه بجميع ما جاء به على نحو الإجمال كما هو واضح ظاهر.

(١) أي تمامية بيان الشريعة المقدسة فإنّه وان كانت شرعية ذلك متوقفة على بيان الشارع، والمفروض إنّه لم يصل إليه ذلك البيان، لأنّ الموت قد حال بينه وبين وصول التكليف إليه، ومع ذلك أنّه مؤمن بجميع ماجاء به النبي ﷺ؛ إذ المؤمن الحقيقي هو من يؤمن بالله ورسوله ويصدّق بما جاء به الرسول الأعظمﷺ سواء أبلغ الرسول رسالته أم لم يبلغه فهو داخل في المؤمنين المصدّقين برسول الله ﷺ فيما جاء به من عند الله، وقد قال تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أُولئك هم المتقون﴾ (سورة الزمر: ٣٣).

(٢) وذلك لعدم حضور بعض المسلمين في يوم غدير خم في الواقعة وعدم دركهم فضيلة بيعة مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام في ذلك اليوم.

(٣) أي نسيان ما بيّنه الرسول الأعظم ﷺ من أُصول الدين عموماً أو خصوص الامامة.

من مات بعد إكماله، وعلمه بجميعه على التفصيل، من حيث تصديق كلّ منهما؛ بأنّ شريعة خير الرسل صلى الله عليه وآله وسلم جميعها حقّ، فكلّهم في مقام التصديق بهذه الجهة.

فعلم ممّا بيّناه فساد دليله، فإنّ من صدّق ببعضه ولم يصدق ببعض غيره ولو لم يعلمه على التفصيل ليس بمؤمن بالرسول قطعاً[١]، بل مكذِّب به حسب ما قال سبحانه: ﴿ويقولون: نؤمن ببعض ونكفر ببعض﴾ إلى قوله: ﴿أُولئك هم الكافرون حقاً﴾[٢].

والحاصل: حال من مات على عهد خير الرسول صلى الله عليه وآله وسلم غير خال من حالين: أحدهما: موته بعد بيان الحامل لهذه المرتبة، وثانيهما: موته قبل بيان حاملها، وعلى الحالين فهما قد صدّقا بجميع ما وردت به الشريعة[٣].

---

(١) وذلك لأنّ الإيمان ليس هو قبول ما طابق هوى النفس أو رفض ما يخالف الأهواء والميول، فالإيمان الحقيقي هو ذلك الذي يدفع الإنسان إلى الحقيقة سواء طابقت هواه وميوله أو خالفتهما، ولذلك أنّ القرآن الكريم اعتبر الذين يزعمون أنّهم يؤمنون بالله وببعض الأنبياء كفاراً حقيقيين فقال جل شأنه: ﴿إنّ الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورُسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا أُولئك هم الكافرون حقاً﴾ (سورة النساء: ١٥٠ ـ ١٥١).

(٢) سورة النساء: ١٥٠ ـ ١٥١.

(٣) وقد اتضح ممّا تقدّم الفرق بين الحالتين، فإنّ من صدق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبجميع ما جاء به وكان موته قبل بيان حامل الشريعة لبعض مراتب ما جاء به من التشريع فيكون مصدقاً به، وتصديقه يكون شاملاً لجميع ما جاء به النبي على نحو الإجمال، كما أنّ من صدق بالنبي وبما جاء به وكان موته بعد بيان جميع مراتب الشريعة المقدسة أُصولاً وفروعاً، أي بعد إكمال الدين وإتمام النعمة على جميع الخلق فهو مصدق لجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويكون مؤمناً عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فلافرق بينه وبين من مات قبل بيان ما يكمل الدين به، فكلاهما مشتركان في الاعتقاد والتصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلاحظ.

وسابعها: أنّ ما زعمه من أفضلية من صدّق بالنبي ﷺ على عهده ولم يرتد ولم يبدل شيئاً من المصدّقين به بعد موته...[(١)] معلوم البهتان؛ لوجود خلفائه المعصومين بعد فوته ﷺ يهدون إلى شريعته، والمعصوم ربّ الفضل ومعدنه بالنسبة إلى غير المعصوم[(٢)]،

---

(١) انظر منهاج السنّة ج١: ص٧٦ ـ ٧٧.

(٢) لأنّ المعصوم هو من عصمه الله من جميع الراذئل والفواحش والقبائح ما ظهر منها وما بطن من سنّ الطفولية إلى الموت عمداً وسهواً ونسياناً وغفلة.

فلا شكّ أنّ الله سبحانه وتعالى قد اصطفى من عباده من كان مجمعاً لجميع خصال الكمال البشري بحيث لا يمكن أن يدانيهم في الفضل غيرهم، فقال عز اسمه في كتابه العزيز: إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم (سورة آل عمران: ٣٣ ـ ٣٤)

ولم تزل هذه السنّة من الله قائمة حتى ورثها النبي الأكرم ﷺ وقال في كتابه العزيز: ﴿إنّ أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين (سورة آل عمران: ٦٨)

وقد اختار الله سبحانه وتعالى خير خلقه محمّد ﷺ ليكون المهمين على جميع رسله، فكان هو المصطفى، والمختار الذي أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون (سورة الفتح: ٢٨)

وقد جرت هذه السنّة من الله سبحانه حتى اصطفى لخاتم أنبيائه وأوصيائه النجباء ليكونوا خلفاءه من بعده، وهم النجوم الزاهرة والأقمار المنيرة والشموس الباهرة، اثنا عشر أئمة من أهل بيته الطاهرين المعصومين ـ سلام الله عليهم ـ وقد قال الله تعالى في وصفهم في كتابه العزيز: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣)، فقد أذهب عنهم الرجس بجميع أنواعها وطهّرهم من جميع الأدناس والخبائث والذنوب، وذلك وجب الحكم بعصمتهم ونزاهتهم وطهارتهم حتى قال تعالى: ﴿ولقد اخترناهم على علم على العالمين﴾ (سورة الدخان: ٢٢)، فاختارهم الله وجعلهم أئمة

⬅

حاز من الفضل ما حاز، أين إمام الخلق(١) من الرعية، وأين الهادي إلى الحق(٢)

➲ فقال تعالى: ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾ (سورة الأنبياء: ٧٣)، فجعلهم حفظة لدينه وخزنة لوحيه وأكّد سبحانه وتعالى على ذلك فقال: ﴿ثمّ أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا...﴾ (سورة الفاطر: ٣٢). وجعلهم حَمَلَة الكتاب السماوي والقرآن العظيم وحبلاً ممدوداً بين السماء والأرض ووسيلة بينه وبين خلقه فقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتّقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة﴾ (سورة المائدة: ٣٥). فهم القدوة وإليهم المفزع من سائر البشر، وأنّ أعداءهم أعداء الله الذين لعنهم وغضب عليهم وأعدّ لهم أعظم العقاب وأشد العذاب، فهم الأئمة الهداة الذين فرض الله طاتهم على جميع الناس، فقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ (سورة البراءة: ١١٩). وجعلهم أولياءه وجعل ولايتهم ولايته وحزبهم حزبه، فقال تعالى: ﴿ومن يتولّ الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون﴾ (سورة المائدة: ٥٦). فالمفروض على الأُمة طاعة من يستحق هذه الصفات وغيرها التي لم نذكرها لرعاية الاختصار.

(١) روىٰ جماعة من أعلام القوم قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي إمام الخلق أو إمام الناس بعدي، فقد أخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ياعلي... أنت إمام أُمتي ووصيي وسعد من أطاعك وشقي من عصاك». (ينابيع المودة ج١: ص٢٩٠، ح٣). وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ علياً إمام أُمتي من بعدي ومن ولده القائم المنتظر» (ينابيع المودة ج٣: ص٢٩٧، ح٥٢)، إلى غير ذلك من الروايات الواردة بهذا المضمون.

(٢) أخرج الثعلبي في تفسيره في ذيل قوله تعالى: ﴿إنّما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ (سورة الرعد: ٧)، بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده على صدره فقال: «أنا المنذر» وأومأ بيده إلى منكب علي عليه السلام فقال: «فأنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون من بعدي» (تفسير الثعلبي ج٥: ص٢٧٢). ورواه الحاكم الحسكاني في كتابه شواهد التنزيل ج١: ص٣٨١، ذيل الآية الكريمة. وابن الجوزي في كتابه زاد المسير ج٤: ص٢٢٨. والفخر الرازي في كتابه التفسير الكبير ج١٩: ص١٤، ذيل الآية الكريمة وغيرهم.

من المهدي إليه، وأين العالم[١] من المتعلّم، وأين المتقدّم عليهم هالك والمتأخّر عنهم هالك[٢] ممّن ليس هم بهذه الدرجة، وأين من مثلهم مثل سفينة نوح من ركبها نجى ومن تخلّف عنها غرق[٣].

فانظر يا طالب الحقّ إلى عدم إنصاف السنّي في هذه الدعوى، حيث خالف فيها خبر الثقلين[٤].

---

(١) هذا تابع لحديث الثقلين انظر الصواعق المحرقة: ص١٣٥.

(٢) أخرج الطبراني بسنده عن أبي الطفيل عنه زيد بن أرقم قال: نزل النبي ﷺ يوم الجحفة ثمّ أقبل على الناس فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: «.... ألا تسمعون؟» قالوا: نعم قال: فانّي فرطكم على الحوض وانّكم واردون عليّ الحوض، وأنّ عرضه أبعد ما بين صنعاء وبصرىٰ، فيه أقداح عدد النجوم من فضة، فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين»، فنادى مناد وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله طرف بيد الله عزّوجلّ وطرف بأيديكم فاستمسكوا به ولاتضلوا، والآخر عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وسألت ذلك ربي، فلاتقدموهما ولاتقصروا عنهما فتهلكوا ولاتعلموهم فانّهم أعلم منكم»، ثمّ أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: «من كنت مولاه فعلي وليه». (المعجم الكبير ج٥: ص١٦٦). وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج١: ص١٨٨، ح٩٥٧. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج١: ص١١٦. وج٢: ص٤٢٨ وغيرهم.

(٣) أخرج الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين بسنده عن حنش الكناني قال: سمعت أبا ذر يقول وهو آخذ بباب الكعبة: أيها الناس من عرفني فأنا من عرفتم، ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق»، ثمّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٣٤٣. وج٣: ص١٥١. وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط ج٥: ص٣٥٥. والبيهقي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٨ مثله عن ابن عباس وغيرهم).

(٤) فإنّ حديث الثقلين من الأحاديث الصحيحة لدى الفريقين، ويدلّ على خلافة أئمة أهل

وخبر السفينة[١]، وخبر: «فأنا وأهل بيتي مطهّرون من الذنوب[٢]، وخبر العدد[٣]،

البيت عليهم السلام وإمامتهم وعصمتهم وطهارتهم وأفضليتهم من غيرهم كما مرّ بالتفصيل. ومن المعلوم أنّ القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فلا بد أن يكون قرناؤه، وهم أهل البيت عليهم السلام أيضاً كذلك أي أنّهم لا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم، وهذا معنى عصمتهم، وإذا ثبتت عصمتهم ثبتت إمامتهم أيضاً؛ لأنّ المعصوم أولى بالإمامة من غير المعصوم الذي ربّما يقع في الخطأ، فلاحظ.

(١) انظر المصنف لابن أبي شيبة ج٧: ص٥٠٣ ح٥٢. والمعجم الاوسط للطبراني ج٥: ص٣٠٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص٢١٨. ودرر السمط في خبر السبط لابن الأبار: ص١١٦، ح١١٩. وفيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي ج٦: ص٥٢. وتفسير الآلوسي ج٢٥: ص٢٢. وتاريخ بغداد ج١٢: ص٩٠.

(٢) الدر المنثور ج٦: ص٦٠٦، ذيل آية التطهير.

(٣) لقد وردت روايات كثيرة في صحاح أهل السنة والجماعة وهي مصرحة بحصر عدد الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم باثني عشر على عدد نقباء بني إسرائيل، أخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة عن الشعبي عن عمر بن قيس بن عبدالله قال: كنّا جلوساً في حلقة فيها عبدالله بن مسعود فجاء أعرابي فقال: أيّكم عبدالله بن مسعود؟ قال: أنا عبدالله بن مسعود، قال: هل حدثكم نبيّكم كم يكون بعده من الخلفاء؟ قال: نعم، اثنا عشر عدد نقباء بني إسرائيل (ينابيع المودة ج٢: ص٣١٤ ح٩٠٥).

وأخرج أيضاً عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الخلفاء بعدي اثنا عشر كعدد نقباء بني إسرائيل».

وعن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة» ثمّ قال: «كلّهم من قريش» (صحيح مسلم ج٦: ص٣، كتاب الامارة، باب الناس تبع لقريش).

وأخرج عنه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «هذا الامر لا ينقضي حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفة» ثم قال: «كلهم من قريش» (صحيح مسلم ج٦: ص٣).

وقال ابن كثير في تفسيره عند ذكر تفسير آية الوضوء من سورة المائدة، وذكره لهذا الحديث ما هذا لفظه: وفي التوراة اثنا عشر عظيماً، وهم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر في حديث

وخبر فلتتول [فليتول] علياً وولده من بعده[١]، وهذه السنن جميعاً قد وردت من طرق أهل مذهبه، وهي معروفة مشهورة عندهم حسب ما يأتي بيانها فيما بعد بتوفيق الله سبحانه وتسديده.

وثامنها: أنّ ما زعمه من اتفاق من تسمّى بأهل السنّة على تفضيل من ذكر على سائر الطبقات[٢]، من عجائبهم على تقدير صدقه في النقل، من حيث مخالفته لما نبّهنا عليه من السنن المعتبرة[٣]، ولكن كم لهم من عجيبة تبهت العقول، حسب

ابن مسعود وجابر بن سمرة... (تفسير ابن كثير ج٢: ص٣٤).

وقد دلّت هذه الروايات على إمامة الأئمة الاثني عشر من عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا قائل بالحصر إلّا الإمامية، والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، فلاحظ.

(١) أخرج ابن عساكر في كتابه تاريخ مدينة دمشق بسنده عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سره أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة عدن التي غرسها ربّي فليتول علياً من بعدي» (تاريخ مدينة الدمشق ج٤٢: ص٤٢). وأخرجه الحاكم في المستدرك ج٣: ص١٢٨. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٠٨. والطبراني في معجمه الكبير ج٥: ص١٩٤. وأخرج المتقي الهندي في كنز العمال، بسنده عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أحبّ أن يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني ربّي قضباناً من قضبانها غرسها بيده وهي جنة الخلد فليتول علياً وذريته من بعده، فإنّهم لن يخرجوكم من باب الهدى ولن يدخلوكم في باب ضلالة». (كنز العمال ج١١: ص٦١١، ح٣٢٩٦).

(٢) انظر منهاج السنّة ج١: ص٧٧.

(٣) ومضافاً إلى ما تقدّم من الروايات فقد وردت روايات ما مضمونها من أنّ أهل البيت عليهم السلام لا يقاس بهم أحد:

منها: ما أخرجه الحاكم الحسكاني في كتابه شواهد التنزيل، بسنده عن محمد بن زيد بن جزعان، عن عمه، قال: قال ابن عمر: إذا عددنا قلنا، أبوبكر وعمر وعثمان، فقال له رجل: يا أبا عبدالرحمن فعلي؟ قال ابن عمر: ويحك علي من أهل البيت، لا يقاس بهم، علي مع

ما مضى بيان عمدتها في المسائل العشر التي تقدّمت، وتأسّس عليها مذهبهم بعد علمهم بأنّها قد خالفت السنن الصحيحة المعتمدة المعروفة المشهورة لديهم، فليس يستبعد منهم في العقل والعادة اتفاقهم هنا ما خالف السنن المشار إليها[(١)].

رسول الله ﷺ في درجته، إنّ الله يقول: والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم فاطمة مع رسول الله في درجته وعلي معهما (شواهد التنزيل ج٢: ص٢٧١، في تفسير قوله تعالى: ﴿والّذين آمنوا واتّبعتهم ذرّيتهم بايمان الحقنا بهم ذريتهم﴾ (سورة الطور: ٢٠).

منها: ما أخرجه القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن ابن عمر قال: كنا إذا عددنا أصحاب النبي ﷺ قلنا أبوبكر وعمر وعثمان، فقال رجل لابن عمر: فعلي ما هو؟ قال: إنّ علياً من أهل بيت لا يقاس بهم أحد، هو مع رسول الله ﷺ في درجته وان الله يقول: ﴿الذين آمنوا واتّبعتهم ذريتهم بايمان الحقنا بهم ذريتهم﴾ (ينابيع المودة ج٢: ص٦٨ ح٦٠ وص ٢٩٧ ح٨٥٠).

منها: ما أخرجه أبوالفرج ابن الجوزي في كتابه مناقب أحمد بن حنبل بسنده عن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: حدث أبي بحديث السقيفة فقلت: يا أبة ما تقول في التفضيل؟ قال: في الخلافة أبوبكر وعمر وعثمان، فقلت: فعلي بن أبي طالب؟ قال: بني علي بن أبي طالب من أهل بيت لا يقاس بهم أحد (كتاب مناقب أحمد بن حنبل: ص١٦٣، باب سياق كلامه في علي وأهل بيته). إلى غير ذلك من الروايات فإنّها تدلّ بعلم اليقين أنّ أئمة الهدى من أهل بيت النبي ﷺ لا يقاس بهم أحد من الناس مطلقاً لتفوّقهم عليهم بكلّ فضل وفضيلة، وأنّ الله سبحانه وتعالى: ﴿وآتاكم ما لم يؤت أحداً من العالمين﴾ (سورة المائدة: ٢٠)؛ لعلمه جلّ وعلا باستحقاقهم لهذا التفويق وهو الحكيم العليم.

(١) والباحث عندمايلاحظ هذهالجهة ملاحظة التحقيق يجد أنّ أهل السنّة والجماعة قد وجدوا أنّ كبارهم من الصحابة لم يعتنوا بالسنن النبوية الشريفة اعتناء الالتزام بها، فإنّ أبابكر وعمر وعثمانوعبدالرحمن بنعوف وأباعبيدةعامربنالجراحكانوا يرفضونالسنّةالنبوية ويجتهدون بأرائهم جرياً وراء المصالح الدنيوية من أجل الخلافة، ولو كلّفهم ذلك معصية الله ورسوله.

ومن المواقف التي حدّثت في حياة النبي ﷺ من الصحابة هو الموقف الرهيب

وتاسعها: ان ما نسبه إلى الشيعة من وفاقهم أهـل مـذهبه عـلى الدعـوى

➲ والخطير الذي وقف عمر بن الخطاب وأكثر الصحابة تجاه أمـر رسـول الله ﷺ عندما أراد أن يكتب لهم ذلك الكتاب الذي يصون المسلمين من الضـلالة الذي أخـرجـوه جميع أرباب الصحاح والمسانيد والسنن من أهل السنّة والجماعة، وهو من الأخبار المتفق عليها بين الفريقين، فقد عارض عمر ومن مثله من صحابة النبي ﷺ بشدة وقساوة وعدم احترام لمقامه السامي حتى اتهموه بالهجر والهذيان، مدعين بأنّ كتاب الله يكفيهم فلا حاجة لكتابة رسول الله ﷺ، ولا ندري كيف نسوا قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ (سورة النساء: ٥٩)، فبطبيعة الحال أنّ الباحث لو تعمق في هذه الروايـة سوف يجد أنّ عمر بن الخطاب كان يرى عدم التقيّد بالسنّة النبوية، ويظهر ذلك جلياً مـن خلال أحكام عندما أصبح حاكماً على الناس، فكان يجتهد برأيـه فـي مـقابل النـصوص النبوية، بل كان يجتهد برأيه حتى في مقابل النصوص الالهـية، ولمـن أراد التـحقيق حـول الموضوع فليراجع كتاب الغدير للعلّامة الأميني (ج٦: ص٨٣ ـ ٣٣٣) فإنّه عقد فصلاً بعنوان نوادر الأثر في علم عمر وقد ذكر فيه مئة نادرة من آراء عمر بن الخطاب الّذي خالف بها الكتاب والسنّة.

ثمّ الموقف الثاني: وهو رفض بعض الصحابة الالتحاق بجيش أُسامة الذي عبّأه رسول الله ﷺ بنفسه وأمرهم بالسير تحت قيادة أُسامة بن زيد وقال: «لعن الله من تـخلّف عـن جيش أُسامة» (انظروا الملل والنحل للشهرستاني ج١: ص٢٩)، وقد تخلف عن السير أبوبكر وعمر وبعض الصحابة الذين اجتمعوا في السقيفة ولم يلحقوا بجيش اسامة (انظر الطـبقات لابن سعد ج٢: ص٤١) فشملهم لعن الرسول ﷺ.

ثمّ الموقف الثالث: هو الموقف الخطير الذي وقفه أغلب الصحابة في السـقيفة ليـخالفوا صراحة النصوص النبوية المتضمّنة لنصب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام للخلافة ومن أهمها حديث الغدير الذي سمعها جميع من حضر السقيفة من النبي ﷺ في يوم الغدير بعد حجة الوداع، ورغم ذلك تصافقوا على ترك تلك النصوص وتقديم أبي بكر للخلافة وهذا الحادث أبرز أنّ الصحابة عاضدوا أبابكر وعمر في رفض سنّة نبيهم وأبدالها بإجتهاداتهم،

وقد ظهر في المجتمع الإسلامي بـعد الأحـداث الثـلاثة المـذكورة هـوية أهـل السـنّة والجماعة في عدم احترامهم بالسنن النبوية كما لا يخفى، فلاحظ.

المشار إليها، وهي مسألة تفضيل طبقة مؤمني الصحابة على غيرهم من الطبقات(١)، من البهتان المبين الّذي يلتفت إليه حتى من عاشر غير ذوي العلم من اثنى عشرية الشيعة؛ فإنّه يعلم يقيناً بانّ أخبارهم قد استفاضت ودلّت على أنّ من استشهد يوم الطف بين يدى ريحانة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أفضل من الصحابة المستشهدين يوم بدر وغيره(٢)، فمن هذه حال أخبارهم المتظافرة بنقل الثقات طبقة عن طبقة،

---

(١) انظر منهاج السنّة ج١: ص٩٨.

(٢) أخرج الحمويني في كتابه فرائد السمطين بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالساً ذات يوم؛ إذ أقبل الحسن عليه السلام، فلمّا رآه بكى، ثمّ قال: «إليّ يا بني»، فما زال يدنيه حتى أجلسه على فخذه اليمنى، ثمّ أقبل الحسين عليه السلام فلما رآه بكى ثم قال: «إليّ يا بني»، فما زال يدنيه حتى أجلسه على فخذه اليسرى، ثمّ أقبلت فاطمة عليها السلام فلمّا رآها بكى، ثم قال: «إليّ يا بنيه فأجلسها بين يديه» ثمّ جاء أميرالمؤمنين عليه السلام، فلمّا راه بكى ثمّ قال: «إليّ يا أخي»، فما زال يدنيه حتى أجلسه إلى جنبه الأيمن، فقال له أصحابه: يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ترى واحداً من هؤلاء إلّا بكيت، أو ما فيهم تسر برؤيته فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «والذي بعثني بالنبوّة واصطفاني على جميع البرية، إنّي وإياهم لأكرم الخلق على الله عزوجل، وما على وجه الأرض نسمة أحب إليّ منهم» (إلى أن قال: «أما الحسين فإنّه منّي وهو ابني و ولدي وخير الخلق بعد أخيه وهو إمام المسلمين ومولى المؤمنين وخليفة رب العالمين، وهو سيد شباب أهل الجنة وباب نجاة الأُمة، أمره أمري، وطاعته طاعتي، من تبعه فإنّه منّي، ومن عصاه فليس منّي، وإنّي لمّا رأيته تذكرت ما يصنع به بعدي كأنّي به وقد استجار بحرمي وقربي فلا يجار فأضمه في منامي إليه صدري وأمره بالرحلة عن دار هجرتي، وأبشره بالشهادة فيرتحل عنها إلى أرض مقتله وموضع مصرعه أرض كرب وبلاء وقتل وفناء، تنصره عصابة من المسلمين أُولئك سادة شهداء أُمتي يوم القيامة» (فرائد السمطين ج٢: ص٣٤ ـ ٣٦ ح٣٧١). ورواه الصدوق في أماليه: ص١٧٧، ح١٧٨. وابن نما الحلي في ذوب النضار: ص١١، ح٢. وفي مثير الأحزان :ص ١٢. والعلّامة المجلسي في البحار ج٢٨: ص٤٠، ح١. والسيد هاشم البحراني في غاية المرام ج١: ص١٧٢. وغيرهم

➲ فإنّ هذه الرواية وغيرها ممّا جاء بمضمونها كثيرة كخبر ميثم التمار حيث أعلم بأنّ الإمام الحسين عليه السلام سيد الشهداء يوم القيامة ولأصحابه على سائر الشهداء فضلاً ودرجةً (انظر شجرة طوبى للشيخ محمد مهدي الحائري ج٢: ص٤٢٠).

وخبر الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام حيث قال فيه: «خير الخلق وسيدهم بعد الحسن ابني أخوه الحسين عليهما السلام المظلوم بعد أخيه المقتول في أرض كرب وبلاء، ألا وأنّ أصحابه من سادات الشهداء يوم القيامة (انظر اكمال الدين: ص٢٥٩، ح٥. وبحار الأنوار ج٣٦: ص٢٥٣ والعوالم الإمام الحسين عليه السلام: ص١٤٨، ح٥).

وأيضاً خبر الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام عند وروده بكربلاء قال: «ها هنا والله مناخ ركاب ومصارع لا يسبقهم بالفضل من كان قبلهم، ولا يلحقهم من كان بعدهم؛ لأنّهم أفضل الشهداء خصهم الله بكرامات من بين جميع الشهداء (شجرة طوبى: ص٤٢٠). وما قاله الإمام الحسين عليه السلام لأصحابه: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي: يا بني إنّك ستساق إلى العراق وهي أرض قد التقى بها النبيون وأوصياء النبيين، وهي أرض تدعى عمورا، وأنّك ستستشهد بها ويستشهد معك جماعة من أصحابك لا يجدون ألم مس الحديد»، وتلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الاية: «﴿يا نار كوني برداً وسلاماً﴾» (الخرائج والجرائح ج٢: ص٨٤٨، ح٦٣. ومدينة المعاجز ج٣: ص٥٠٤. وبحار الانوار ج٤٥: ص٨٠)

وما قاله الإمام الحسين عليه السلام أيضاً لأصحابه في ليلة عاشوراء: «أما بعد فإنّي لا أعلم أصحاباً أوفىٰ من أصحابي ولا خيراً من أصحابي» (مستدرك سفينة البحار ج٦: ص١٨٣) وغير ذلك.

هذا ومع قطع النظر عما ورد من الروايات في أفضلية أصحاب الإمام الحسين عليه السلام فإنّ أفضلية أصحاب الإمام الحسين عليه السلام قد يثبت بما يلي من الوجوه:

الأوّل: أنّ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين حضروا معه الغزوات كانوا يعلمون بأنّ الله تعالى سينصرهم على أعدائهم؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرشدهم ويقول لهم: «إن جاهدتم في سبيل الله بإخلاص ونية صادقة وتصميم العزم فإنّ الله تعالى سينصركم على الأعداء»، وكان يتلوا عليهم الآيات المستبشرة لفتح الإسلام. وعلى كلّ حال فإنّ المسلمين كانوا ينتظرون الفتح ➲

حتى تصل إلى من فرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الناس التعلّم منهم، كيف يتصوّر في حقّهم ما نسبه السنّي إليهم، ومتى خالفت هذه الفرقة خبر الثقلين، وما قد ورد بمعناه، حتى تخالفه في هذه المسألة؟(١)

في كلّ حرب وغزوة، وأمّا أصحاب الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام كانوا يعلمون بأنّهم سيستشهدون في جهادهم ولامفرّ منها. ومع ذلك فقد أفدوا أنفسهم لريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيد شباب أهل الجنة وشربوا كأس الشهادة من أجل تقدّم الأهداف الالهية وتحققها تأسياً بإمامهم الشهيد أبي عبدالله الحسين عليه السلام.

الثاني: أنّ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان من واجبهم الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يرد في التاريخ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخّص للمسلمين عامة عدم مشاركتهم في الجهاد، وأمّا الإمام الحسين عليه السلام، فإنّه رخّص أصحابه ليلة عاشوراء فقال لهم: انطلقوا جميعاً أنتم في حلّ من بيعتي ليس عليكم ذمام، وهذا الليل قد غشيكم فاتخذوه جملاً وذروني، وهؤلاء فإنّهم لايريدون غيري. (الأمالي للشيخ الصدوق: ص٢٢٠) فيعرف أنّ الجهاد مع الإمام الحسين عليه السلام وإن كان أصله واجباً؛ لأنّ الدفاع عن الإمام المعصوم كالدفاع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجب، إلّا أنّ واقعة الطف كانت حالة استثنائية حيث إنّ الإمام الحسين عليه السلام رفع وجوب الجهاد عن جميع أصحابه ليعرّف الأوفياء منهم إلى العالم، فإنّ المجموعة القليلة التي بقت مع الحسين عليه السلام واستشهدت بين يده هم المؤمنون الصالحون حقّاً إذن كان جهادهم مع الحسين عليه السلام من الفضل لا الفرض.

الثالث: أنّ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد انهزموا في بعض الغزوات كغزوة أُحد، انظر مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٢٩٣، وغيره من المصادر التاريخية، ولكن أصحاب الإمام الحسين عليه السلام لن ينهزموا من أعدائهم مع قلة عددهم فبقوا ثابتين على إيمانهم ودافعوا عن إمام زمانهم ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى استشهدوا بأجمعهم في رحاله رضوان الله تعالى عليهم، ويا ليتنا كنّا معهم فنفوز فوزاً عظيماً.

(١) إنّ مما يدلّ على أنّ الشيعة الإمامية أتباع السنّة النبوية الصحيحة هو اهتمامهم بالعمل في الأُمور الدينية أُصولاً وفروعاً بالنصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فإنّهم أدرى بما في

البيت وقد أكّد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مرجعية عترته الطاهرة كراراً، منها: ما أوضحها في حديث الثقلين المتواتر عند الفريقين، والذي أخرجه أكثر أرباب الصحاح والمسانيد والسنن، واعترف غير واحد من علماء أهل السنّة والجماعة بصحته وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً، فلا تقدموهم فتهلكوا، و لا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم، وأنّ اللطيف الخبير أنبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». وقد أخرجه العلّامة الشهيد المرعشي في المجلد التاسع من كتابه إحقاق الحق عن طرق أهل السنّة والجماعة بأسانيد متعددة وبألفاظ مختلفة متقاربة من ص٣٧٥ ـ ٣٠٩.

وهو كما ترى صريح صراحة لا مزيد عليها؛ إذ أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرّف فيه الكتاب والعترة بأنّهما ثقلان، ووجودان نفسيان وخليفتان له. وأوضح فيه أيضاً بأنّ هذين لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وأنّ الامّة مسؤولة غداً يوم القيامة عنهما عند الله ورسوله، وأنّهما معاً سبب هداية الأُمة، وأنّ عدم التمسك بهما والتخلّف عنهما ملازم للضلالة والهلاكة.

ومن الواضح لدى الخبير أنّ القرآن ليس فيه تفاصيل الأحكام، بل أنّ في كثير من موارده لابد له من مبيّن ومفسّر، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفسّر القرآن ويشرح مقاصده ويكشف أسراره كما يقول سبحانه وتعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ (سورة النحل: ٤٤).

وإنّ رحلته صلى الله عليه وآله وسلم تخلّف فراغاً هائلاً في هذا المجال، والأُمة كانت بحاجة إلى من يسدّ ذلك الفراغ، فبيّن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الثقلين باقتران العترة الطاهرة بالقرآن الكريم، وأنّهما لن يفترقا مرجعية أهل بيته الطاهرين في تفسير القرآن وبيان العقائد وجميع المسائل الدينية وراء الزعامة السياسية.

وحيث إنّ القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فبطبيعة الحال أنّ قرناءه وأعداله أيضاً يكونوا كذلك، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل آية ثبوته القرآن الكريم عدلاً لعترته الطاهرة، وأكمل دينه للمؤمنين وأتمّ نعمته عليهم بإقرانه ذلك بينهما، ليبين لأُمته أنّه لا يكون تبياناً لكلّ شيء بعده إلّا القرآن وعترته الطاهرة معاً، وسوف يأتي التعرض لمدلول الحديث وشرحه إن شاء الله تعالى.

وعاشرها: ان ما زعمه بقوله: فان قيل...[١] (إلى اخره) ليس له دخل بمطلب خصمه الّذي قد صنّف هذه الرسالة له، وهو خصوص تعيين مصاديق المرتبة الثالثة التي هي امامة الخلق، بعد مرتبة النبوة، وبحثه وأدّلته جميعها في هذه المرتبة، فالقيل المشار إليه مخالف لما قصده خصمه، وبينّه بأدّلته[٢]، ونحن نعرض عن التعرض لما بينه في ردّ القيل من هذه الجهة، وقد تعرّض فيه لبعض ما يخص الشيعة، مثل إمامة المهدي عجل الله تعالى فرجه وغيرها، لكنه سيتعرض لذلك فيما بعد ونبين هناك فساد ما زعمه.

---

(١) انظر منهاج السنّة ج١: ص٩٩.

(٢) فإنّ أشرفية مسألة الإمامة الذي أفاده العلاّمة الحلّي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ أمر مسلّم عند العقل والشرع.

أمّا العقل فلانّ عدم طاعة الإمامعليه السلام الّذي عيّنه النبيصلى الله عليه وآله وسلم بالنصّ خليفة له بعد وفاته يعتبر عدم طاعة النبيصلى الله عليه وآله وسلم بضرورة عقلية كما هو واضح ظاهر؛ لأنّ عصيان الإمام عصيان لأمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى؛ لأنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم أمر بطاعة خليفته، فطاعة الإمام تكون في الرتبة المتأخّرة عن طاعة النبيصلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ لابد من لزوم طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوّلاً ثمّ طاعة خليفته.

وأمّا الشرع فقد وردت روايات كثيرة في كتب القوم تدلّ بالصراحة بأنّ طاعة مولانا أميرالمؤمنينعليه السلام طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها: ما رواه الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين بسنده عن أبي ذر عن رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني»، ثمّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه. وصححه الذهبي في الهامش (انظر المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢١). إلى غير ذلك. ومن المعلوم أنّ المقصود فيه إطاعة مولانا أميرالمؤمنينعليه السلام في الرتبة المتأخّرة عن النبوّة كما هو ظاهر واضح.

قال السُنّي:

الوجه الثاني: أن يقال: أُصول الدين عند الامامية أربعة: التوحيد والعدل والنبوّة والإمامة، هي آخر المراتب، والتوحيد والعدل والنبوّة قبل ذلك، وهم يدخلون في التوحيد نفي الصفات، والقول بأنّ القرآن مخلوق وأن الله لا يرى في الآخرة، ويدخلون في العدل التكذيب بالقدر، وأنّ الله لا يقدر أن يهدي من يشاء ولا يقدر أن يضل من يشاء، وأنّه خالق كلّ شيء، ولا أنّه على كلّ شيء قدير، ولا أنّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لكن التوحيد والعدل والنبوّة مقدّمة على الإمامة فكيف تكون الإمامة أهمّ وأشرف؟ وأيضاً فالإمامة إنّما أوجبوها لكونها لطفاً في الواجبات، فهي واجبة وجوب الوسائل فكيف تكون الوسيلة أشرف وأهم من المقصود؟[١]

---

(١) انظر منهاج السنّة جـ١: ص ٩٩ ـ ١٠٠.

قلت:

في هذه النبذة وجوه:

أحدها: ما زعمه من نسبة تربيع أُصول الدين إلى إمامية الشيعة، فإنّه من أعجب العجب وأظهر الكذب، فهذه صحفهم بأجمعها وأهل العلم منهم برمتهم وسوقتهم بأجمعهم ينطقون عن لسان ذلق بأنّ أُصول الدين خمسة هذه، والمعاد خامسها، وهذه من أعظم ضروريات مذهبهم، فإنّ سائر ضرورياته مبنية على هذه الضرورة[1].

---

(١) لاشكّ أنّ المعاد عنصر أساسي من عناصر العقيدة ومقوّمات الايمان لكلّ شريعة لها صلة بعالم الوحي والسماء ولم يكن من مختصات الإسلام فحسب، وقد اهتم الإسلام به اهتماماً بالغاً يكشف عنه النصوص القرآنية والحديثية واضحة وصريحة في تأصيل هذا الأصل الركين وتعميق دلالته ومعطياته بحيث أصبح من مرتكزات الرسالة المحمدية الغراء، وقد قام بعض علماء الشيعة بإحصاء ما يرجع إليه في القرآن الكريم، فبلغ زهاء ألف واربعمئة آية، وكان السيد العلّامة الطباطبائي رحمه الله يقول: بأنّه ورد البحث عن المعاد في القرآن في آيات تربّوا على الألفين، (انظر محاضرات في الالهيات: ص٥٨١).

وكذا الروايات الواردة عن أئمة أهل الببيت عليهم السلام حول المعاد فإنّها في غاية الكثرة، وليس بإمكاننا استقصائها بأجمعها، بل انّها لاتُعدّ ولاتحصى.

وعلى كلّ تقدير فإنّ المعاد من أُصول الدين المتفق عليها ومن ضروريات الدين الاسلامي المقدس، وقد ثبتت حتمية المعاد ورجوع الناس والحساب والكتاب واستعراض الأعمال ومكافأة المؤمنين ومجازات الكافرين والمقصّرين إستناداً إلى دلالة صريح آيات

وثانيها: ما هو أعجب ممّا بيناه من هذه الفرية الباردة، وهي فرية غيرها مناقضة لهذه الفرية، وهو قوله فيما يأتي أنّ التقيّة قد جعلتها الشيعة من أُصول دينها، فهذه مناقضة لما هنا من زعمه أنّ أُصول الدين عندهم أربعة وهي فرية عليهم حسب ما يأتي بيانه من كون التقيّة حكماً فرعيا ضرورياً، مثل حلية الميتة وغيرها عند الضرورة، فهي ليست بحكم فرعي أوّلي أصلي، بل فرعى ثانوي ضروري[1]، فعلم ممّا بيناه أعظمية هذه الفرية وأعجبيتها من الفرية السابقة، من

➲ كتاب الله والأخبار المتواترة عن المعصومين عليهم السلام، وبالمراجعة إلى كتب الشيعة يتضح اهتمام الشيعة بهذا الأصل الأساسي من أُصول الدين، كما يتضح كذب ابن تيمية على الشيعة الإمامية في نسبة تربيع أُصول الدين إلى الإماميّة دون ذكر المعاد، وفي هذه النسبة فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً.

(١) لا يخفى أنّ الحكم إمّا أن يكون أوّلياً ـ وهو المنصوص عليه بخصوصه في الشريعة الإسلامية، كحرمة أكل لحم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها، وهذا الحكم هو الأصل. وإمّا أن يكون ثانوياً ـ وهو الفرع ـ ويكون على قسمين:

١ ـ حكم ثانوي ظاهري كالأحكام الواردة لحالة شكّ المكلّف، و مواردها الأُصول العملية: البراءة والاحتياط والتخيير وكذلك القواعد الفقهية، كقاعدة الفراغ والتجاوز وغيرهما.

٢ ـ حكم ثانوي اضطراري، وهي الأحكام التي جاءت للتوسعه على المكلّف العاجز عن القيام بالحكم الأوّلي، أي مجعول في ظرف تعسّر العمل بالحكم الأوّلي، كحلّية أكل الميتة عند الضرورة لمن لا يقدر على الالتزام بحرمة أكل لحم الميتة بسبب الجوع الشديد، فيباح له ذلك لاضطراره إليه، فكذلك الحال في استخدام التقيّة، فإنّ التقّية تجب لحفظ النفوس والأعراض والأموال، وهي حكم ثانوي ضرورى محدد بحدود الضرورة، فيدور مدارها وجوداً أو عدماً، وأنّ الضرورة تقدّر بقدرها، وعليه تحرم إذا ترتّب عليها مفسدة أعظم كهدم الدين وخفاء الحقيقة على الأجيال الآتية، وتسلط الأعداء على شؤون المسلمين وحرماتهم، ولأجل ذلك ترى أنّ كثيراً من أكابر علماء الشيعة رفضوا التقيّة في بعض الأحيان وقدّموا أنفسهم وأرواحهم ضحايا من أجل الدين، وقد قال الإمام الباقر عليه السلام: «التقية في كل شيء ➲

حيث جمعها لجهتين: جهة التناقض وجهة الفرية.

وثالثها: ما زعمه من نسبة إدخال الشيعة نفي الصفات من التوحيد[(١)]، فإنّه

يضطر إليه ابن آدم فقد أحلّه الله له» (الوسائل ج١١: ص٤٦٧، ب ٢٥ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح٢).

وهكذا يوضّح الإمام الباقر عليه السلام بأنّ التقيّة موقف دفاعي في حالة الضرورة وحفظ النفس، فالتقيّة ليست من اجتهاد الفكر، بل إنّما هي نصّ إسلامي نطق به القرآن فيما نزل في قصة عمار حينما أخذه المشركون ولم يتركوه وحتى سبّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر آلهتهم بخير ثمّ تركوه، فلمّا أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما وراءك شيء؟» قال: شر، ما تركتُ حتى نلتُ منك وذكرت آلهتهم بخير، قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئن بالإيمان، قال: «إن عادوا فعد»، فنزلت: ﴿إلّا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ (سورة النحل: ١٠٦). فأخرج السيوطي بسنده عن محمد بن سيرين: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقي عماراً وهو يبكي فجعل يمسح عن عينه ويقول: «أخذك الكفّار فغطوك في الماء فقلت: كذا وكذا، فإن عادوا فقل لهم ذلك». (الدر المنثور ج٤: ص١٣٢). وغيره. فالقرآن نطق بجوازها وأقره الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ومارسه الصحابة، وأوضحه المفسّرون من مختلف الاتجاهات والآراء، وسيأتي البحث فيها مفصّلاً إن شاء الله تعالى، ونذكر حكمها التكليفي ونقول: بأنّ التقيّة حكمها تنقسم إلى الأحكام الخمسة التكليفية فنوضح أحكامها بالنصوص الشرعية إن شاء الله تعالى.

وخلاصة الكلام أنّه من الواضح لدى الجميع أنّ التقيّة ليست من أُصول الدين بل أنّها حكم شرعي فرعي ثانوي كما تقدم، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الخبير أنّه لو كان مراد الخصم من نفي الصفات عن الله سبحانه في نسبته إلى الشيعة الإمامية نفيها زائداً على الذات، فهذا عين التوحيد، والبحث في ذلك تتضمنه كتب الكلام، وخلاصته عبارة عن: أنّ صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: الأوّل: صفات الذات وهي: الصفات التي تكون عين ذاته جل جلاله، وليست زائدة على ذاته سبحانه ولا خارجة عنه ولا منفصلة عنه، بل أنّ وجوده كلّه متصفة بتلك الصفات كالقدرة والعلم والحياة وغيرها من صفات الذات، فإنّ وجوده تعالى كلّه قدرة وكلّه علم وكلّه حياة وكلّه أبدية و كلّه أزلية، ولايكون وجوده مركّباً؛ إذ لو كان مركّباً لاستلزم أن يكون محتاجاً إلى الأجزاء؛ والمحتاج

مثل سابقه بهتان عليهم، فأين معنى التوحيد من معنى نفي الصفات.

نعم هم يبحثون في علم التوحيد عما يليق بحضرته المقدّسة المنزّهة عن

➲ إلى غيره في الوجود والبقاء يكون ممكناً غير واجب في الوجود.

وعلى سبيل المثال أنّ العلم والقدرة في الإنسان عارضان على ذاته، ذاته شيء، وعلمه وقدرته شيء آخر، كما أنّ علمه وقدرته منفصلان بعضها عن الآخر؛ لأنّ مركز العلم هو روح الإنسان ومركز قدرته جسم الإنسان وذراعيه وعضلاته. ولكن صفات الله الذاتية ليست زائدة وعارضة على ذاته، وليست منفصله بعضها عن بعض، بل كلّها موجودة بوجود ذاته الأحدية، فعلمه تعالى عين قدرته، وقدرته عين حياته، وحياته عين سمعه، وسمعه عين بصره، و... فهي ليست صفات منفكة عن الذات، وذلك لأنّ وجوده تعالى غير مركّب وكامل وأزلي لا يحتاج إلى عوارض مستقلة لتحقيق كماله المطلق، فلو كان صفة البقاء فيه مثلاً مستقلة عن الذات، للزم أن يتوقّف بقاء الله على شيء مستقل عنه، ولو كان الله بحاجة إلى غيره في البقاء لكان ممكناً غير واجب، والله سبحانه تعالى باق بذاته لا بغيره، الثاني: صفات الفعل وهي التي لاتكون عين ذاته مثل الخلق والرزق والإرادة والإحياء وغيرها من صفات فعله جل جلاله، وهذه الصفات كلّها لاحقة لذاته تعالى، ولا تكون عين ذاته تعالى، فإنّ الإرادة ليست قديمة وأزلية، وإنّما هي حادثة له تعالى، فالخلق أمر حادث وصفة حادثة يمكن سلبها عنه تعالى قبل حدوثه، فيقال مثلاً: لم يرد فأراد، لم يخلق فخلق، لم يرزق فرزق، وعلى هذا فإنّ الشيعة الإماميّة اتخذت موقفاً في قبال أهل السنّة وهو موقف مأخوذ من أئمة أهل البيت عليهم السلام فقد ورد عن الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة أنّه قال: «أوّل الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به وكمال التصديق به توحيده، وكمال توحيده الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات الزائدة عنه، لشهادة كلّ صفة أنّها غير موصوف، وشهادة موصوف انّه غير الصفة، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه» (نهج البلاغة: خطبة رقم ١). وفي خطبة رقم ١٢٥ قال عليه السلام: «... ومن وصفه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه، ومن عدّه فقد أبطل أزله، ومن قال: كيف فقد استوصفه، ومن قال: أين فقد حيزه، وهو عالم إذ لا معلوم، ورَبّ إذ لامربوب، وقادر إذ لا مقدور» فهذه نظرية الشيعة في توحيد الصفات الذي أخذتها من مدرسة أهل البيت عليهم السلام، فلاحظ.

النقص وعما ليس يليق به، فما يليق به كون صفاته مثل العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وغيرها عين وجوده المقدّس، ليست غيره، ووجوده عينها ليس غيرها، وما هو منزّه عنه كون صفاته غيره وفقره إلى غيره في شيء ووجود من يشاركه وغير ذلك مما هو منزّه عنه، وتوحيده مستلزم لنفي زيادة الصفات عليه، وهو غير معنى دخول نفي الصفات في التوحيد، فإنّهما معنيان مختلفان مفهوماً وخارجاً، غايته أنّه يستلزم أحدهما صاحبه من حيث قيام الدليل على ذلك، وسيأتي التنبيه عليه.

ورابعها: ما نسبه إليهم من القول بأنّ الفرقان العظيم مخلوق فإنّه مثل سابقه ليس له دخل بمقام البحث، فإنّه مختص بأشرفية مسألة إمامة الخلق من غيرها من مسائل الدين، وسيأتي البحث في هذه المسألة مستوفى[١].

---

(١) وخلاصة عقيدة الشيعة هو أنّ الله سبحانه وتعالى خالق كلّ شيء وما سواه مخلوق، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل من القرآن، وهو مخلوق، ومايقوله الشيعة الإماميّة بأنّ القرآن مخلوق لا يريد إلّا كونه مخلوقاً لله سبحانه وتعالى، فالله سبحانه خلقه وأوحى به إلى نبيه ونزله عليه منجماً على مدى ثلاث وعشرين سنة وجعله فوق قدرة البشر، فقال عز اسمه: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ (سورة الاسراء: ٨٨). نعم كون القرآن مخلوقاً لله لا ينافي أن يكون ما يقرأه الإنسان مخلوقاً له لبداهة أنّ الحروف والأصوات التي ينطق بها الإنسان مخلوقة له، وهذا كمعلقة امرئ القيس وغيرها، فأصلها مخلوق لنفس الشاعر، ولكن المقروء مثال له ومخلوق للقارئ.

والعجب من الأشعري ومن قبله ومن بعده حيث زعموا أنّه إذا قيل: «إنّ القرآن مخلوق» فإنّما يراد منه كون القرآن مصنوعاً للبشر، مع أنّ الضرورة قاضية بخلافه، فكيف يمكن لمسلم يعتنق القرآن ويقرأ قول الباري تعالى: «نزّل عليك الكتاب بالحق» (سورة البقرة:

وخامسها: ما نسبه إليهم من عدم القول بالرؤية، فهو مثل سابقه أيضاً ليس له مدخلية في هذه المسألة، وسيأتي شرحها وبيان الحق فيها مبسوطاً[١].

وسادسها: ما نسبه إليهم من إدخالهم في العدل التكذيب بالقدر[٢]، فإنّه

➲ ١٧٦) أن يتفوّه بأنّ القرآن مخلوق للبشر، بل المسلمون جميعاً يقولون في القرآن نفس ما قاله الله سبحانه وتعالى في حقه، غير أنّ المقروء على ألسنتهم مخلوق لأنفسهم، فيكون مثال ما نزّله سبحانه مخلوقاً للإنسان، وكون المثال مخلوقاً له ليس دليلاً على أنّ الممثل مخلوقاً له، والناس بأجمعهم عاجزون عن إيجاد مثل القرآن، ولكنّهم قادرون على إيجاد مثاله، وسيأتي البحث فيه مفصّلاً إن شاء الله تعالى في محلّه.

(١) وخلاصة عقيدة الشيعة في نفي الرؤية هي إلتزامهم بنفي الجسيمة والتشبيه لله تعالى بمنطق صحيح معتضد بالكتاب والسنّة النبوية الشريفة، وسيأتي البحث فيه مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

(٢) لا يخفى على الخبير أنّ القضاء والقدر من المسائل الكلامية الإسلامية الواردة في الكتاب والسنّة، وأنّ هذه المسألة من المسائل التي لا ينكرها أحد من المسلمين؛ إذ لا خلاف في مشيئة الله سبحانه، فإنّ جميع المسلمين يعترفون بأنّ الله تعالى إذا شاء أن يفعل شيئاً فليس بإمكان الإنس والجنّ و لاسائر المخلوقات أن يعارضوا مشيئته، وإنّما الخلاف والبحث وقع في أفعال العباد من أنّها تكون منهم أم من الله؟

ذهب أكثر أهل السنّة والجماعة إلى سلب الاختيار عن الإنسان في أفعاله بحيث انتهوا إلى القول بالجبر، وزعموا أنّ الإنسان مكتوفي الأيدي أمام الحوادث والطوارئ، ومن هنا قالوا: بأنّ كلّ انحراف وضلالة وجريمة وقعت من الإنسان فهي من الله؛ لأنّ الله هو الذي يفعل كلّ شيء، وليس للعباد أن يختاروا في أفعالهم. هذا خلاصة ما ذكروه في المقام في كتبهم.

أقول: لا ندري كيف يمكنهم الالتزام بهذا القول مع أنّهم يقولون بأنّ الله جعل المسلمين مختارين في اختيار الخلفاء بعد وفاة الرسول الأعظمﷺ، فإنّ الاعتقاد بهما جمع بين المتناقضين، ولذلك أنّ طائفة منهم خالفوا قول الأكثرية وذهبوا إلى أنّ الله تعالى لم يخلق أفعال العباد ولم يقدرها عليهم وأخرجوا أفعال الإنسان عن قدرة الله سبحانه، وهم القدرية.
➲

وعلى كلّ حال فإنّ أبناء أهل السنّة والجماعة قد أصبحوا في المسألة بين هذين النظريتين وهم بين إفراط وتفريط.

وأمّا الشيعة الإمامية وأبناء مدرسة أهل البيت عليهم السلام فقد فسّروا القضاء والقدر بما جاءهم من النصوص في تفسيرهما عن الثقلين، أعني الكتاب والعترة الطاهرة ـ ويكفي لفهم حقيقة ذلك الرجوع إلى كلام مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام، فإنّه قد أوضح في كلام له بأبلغ التوضيح وأدلّ البرهان، وذلك عندما سأله رجل عن القضاء والقدر فقال عليه السلام: «ويحك لعلّك ظننت قضاءً لازماً وقدراً حاتماً، ولو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، إنّ الله سبحانه أمر عباده تخييراً، ونهاهم تحذيراً، وكلّفهم يسيراً، ولم يكلّف عسيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يُعصَ مغلوباً، ولم يُطع مُكرهاً ولم يرسل الأنبياء لعباً، ولم ينزل الكتب للعباد عبثاً، ولا خلق السماوات والأرض وبينهما باطلا، ذلك ظن الذين كفّروا، فويل للذين كفروا النار». (نهج البلاغة: الخطبة رقم ٧٨. والكافي ج١: ص١٥٥).

فقد أوضح لنا الإمام عليه السلام في كلامه هذا حقيقة القضاء والقدر بأبلغ البيان وأدلّ البرهان، وعلّمنا بأنّ الله سبحانه قد أمرنا بأفعال ولكنّه ترك لنا حرية الاختيار، وذلك حيث قال عليه السلام: «إنّ الله أمر عباده تخييراً» كما قال عليه السلام: «إن الله سبحانه نهانا وحذرنا عقاب مخالفته». فدلّ كلامه عليه السلام على أنّ للإنسان حرّية التصرف، وبإمكانه أن يخالف أوامر الله، وفي هذه الحالة يستوجب العقاب.

وقد زاد الإمام عليه السلام توضيحاً للمسألة فقال: «إن الله سبحانه لم يُعصَ مغلوباً»، ومعنى ذلك أنّ الله لو أراد جبر عباده وإرغامهم على شيء لم يكن بمقدورهم جميعاً أن يغلبوه على أمره، فدلّ ذلك على أنّه ترك حرية الاختيار في الطاعة والمعصية، وهو مصداق لقوله تعالى: ﴿قل الحق من ربّكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ (سورة الكهف: ٢٩).

ثمّ بعد ذلك يخاطب الإمام عليه السلام ضمير الإنسان ليصل إلى أعماق وجدانه فيأتي بالدليل القاطع، على أنّه لو كان الإنسان مجبوراً على أفعاله كما يعتقده البعض لكان إرسال الأنبياء وإنزال الكتب ضرباً من اللعب والعبث الذي ينزّه الله جلّ جلاله عنه؛ لأنّ دور الأنبياء عليهم السلام وإنزال الكتب هو إصلاح الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور وإعطاءهم العلاج النافع

مردود عليه، مضافاً إلى خروجه فيه عن محلّ البحث حسب ما عرفت فيما سبق، بأنّ معنى العدل مناف ومناقض للقدر الذي معناه: خلقه سبحانه أفعال العباد من الكفر وقتل النفوس، والسرقة والزنى وغيرها، وعقوبته[١] عليها[٢] بعد خلقه[٣] لها[٤] فيهم[٥]؛ لعدم صدور ما يوجب العقوبة منهم[٦] عليه[٧] لما فرض من كون

➲ لأمراضهم النفسية، وتوضيح الطريقة المثلى للحياة السعيدة، قال الله تعالى: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ (سورة الأسراء: ٩).

ويختم الإمام عليه السلام بيانه بأنّ الاعتقاد بالجبر هو نفس الاعتقاد بأن يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، وهو كفر حيث يقول تعالى ﴿ذلك ظن الذين كفروا﴾ (سورة ص: ٢٧). وتوعّد الله القائلين به بالنار. وبهذا البيان قد أوضح الإمام عليه السلام معنى القضاء والقدر وبيّن لنا بأنّ القول بسلب اختيار الإنسان في أفعاله ينتهي إلى القول بالجبر، والقول بالجبر ينتهي إلى الكفر؛ اذ معناه أنّ الله تعالى يفعل القبيح ويعذّب الإنسان بفعل نفسه القبيح. وهذا ممّا يقضي به عجب العجاب، وإذا محّصنا قول الشيعة الإماميّة في هذه المسألة وجدناه قولاً سديداً ورأياً رشيداً بحيث لو اطلع عليه خبراء الفنّ لاقتنعوا به اقتناعاً قلبياً حيث إنّ بذلك يرتاح الفكر والعقل السليم وتطمئن به النفس ويستريح به البدن. وكلّ ذلك يحصل من التمسّك بأقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنّهم قد جاؤوا ليصححوا المفاهيم والمعتقدات، وقد أوضحوا لنا بعبارات واضحة أنّ الإنسان له حرية الاختيار في أفعاله ولم يكن مجبوراً فيها ولم يكن الأُمور مفوضاً إليه مطلقاً، بل إنّه أمر بين الأمرين (انظر الكافي ج١: ص١٦٠، ح١٣.وكتاب التوحيد للصدوق: ص٢٠٦). وسيأتي توضيح ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) أي عقوبة الله.

(٢) أي على الأفعال.

(٣) أي بعد خلق الله.

(٤) أي لأفعال العباد.

(٥) أي في العباد.

(٦) أي من العباد.

(٧) أي على ما ارتكبوه من الجرائم.

هذه[١] بأجمعها قد خلقها سبحانه فيهم، فالعدل مستلزم لكون أفعال الخلق صادرة عنهم بمشيتهم وقدرتهم بحيث هم مختارون في فعلها وتركها[٢].

---

(١) أي الجرائم وارتكاب المحارم.

(٢) فإنّ العدل الالهي لا يسمح أن يساق الإنسان إلى طريقة دون وجود سبب لذلك، فالعدل يقتضي أن يكون المعاقب هو السارق أو من ارتكب الجريمة باختياره، وإنّما اعتبر الشيعة الامامية العدل أحد مشتقات التوحيد وأصلاً من أُصول العقيدة؛ لأنّ القرآن والسنّة الصحيحة والعقل يحكمون بنفي أنواع الظلم عن الله تعالى، وقد جاء في توصيف الله سبحانه في القرآن الكريم ممّا يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ان الله لا يظلم مثقال ذرة﴾ (سورة النساء: ٤٠). وقوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يظلم الناس شيئاً﴾ (سورة يونس: ٤٤) وقوله تعالى: ﴿شهد الله أنّه لا إله إلّا هو والملائكة وأُولوا العلم قائماً بالقسط﴾ (سورة آل عمران: ١٨) وغيرها.

وقد جاء في السنّة الشريفة روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وهي تنفي أنواع الظلم عن الله تعالى وتثبت العدل الالهي بوضوح تام (انظر كتاب التوحيد للشيخ الصدوق: ص٩٦، باب معنى التوحيد والعدل)، ثمّ إنّ العدل صفة كمال والظلم صفة نقص، والعقل يحكم بأنّ الله تعالى مستجمع لجميع صفات الكمال، ومنزّه عن كلّ عيب ونقص في مقام الذات والفعل.

والظلم أساساً نابع من أحد عوامل الثلاث: ١ـ جهل الفاعل بقبح الظلم. ٢ـ احتياج الفاعل إلى الظلم مع علمه بقبحه وعجزه عن القيام بالعدل ٣ـ كون فاعل الظلم سفيهاً غير حكيم، فهو لا يبالي بإتيان الأفعال الظالمة رغم علمه بقبحها، ورغم قدرته على القيام بالعدل، ومن البديهي أنّه لا سبيل لأي واحد من هذه العوامل إلى الذات الالهية المقدسة فهو تعالى منزّه عن الجهل والعجز والاحتياج والسفه و..... ولهذا فإنّ جميع أفعاله متصفة بالعدل والحكمة.

ولقد أشار الشيخ الصدوق رحمه الله إلى هذا المعنى في كتابه التوحيد بقوله: والدليل على أنّه لا يقع منه عزوجل الظلم ولا يفعله أنّه قد ثبت أنّه تعالى قديم غني عالم لا يجهل، والظلم لا يقع إلّا من جاهل بقبحه أو محتاج إلى فعله منتفع به... (التوحيد: ص٢٩٦). كما أشار إليه المحقق نصير الدين الطوسي بقوله: واستغناؤه وعلمه يدلّان على انتفاء القبح عن أفعاله... (كشف المراد: ص٣٠٥). وغير ذلك فاتفق الشيعة الإماميّة على ثبوت العدل لله تعالى والاعتقاد بكونه عادلاً، فلاحظ.

وسابعها: ما نسبه إليهم من نفي قدرته سبحانه عن أن يهدي بعضاً وعن أن يضل بعضاً، فإنّه بهتان معلوم عليهم، فإنّ هذه صحفهم تنادي مطابقة لما نزل به الفرقان العظيم[١]، من عموم قدرته لعامة ما هو جائز في حدّ نفسه غير ممتنع، فهو

---

(١) وإليك نماذج ممّا جاء في كتب الشيعة: قال الشيخ الطوسي في كتابه التبيان في تفسير قوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يستحي أن يضرب ما بعوضة فما فوقها فوقها فأمّا الذين آمنوا فيعلمون أنّه الحقّ من ربهم وأمّا الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضل به إلّا الفاسقين﴾ (سورة البقرة: ٢٦)....

فقال: قوله تعالى: ﴿يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً﴾ إن قيل أليس تقولون: إن الله لا يضل أحداً ولا يهدي خلفاً وأنّ العباد هم يضلون أنفسهم ويهدونها وقد قال الله تعالى في غير موضع من كتابه نحو قوله: ﴿يضل من يشاء ويهدي من يشاء﴾.

قلنا: أوّل ما في ذلك إنّا لا نطلق أنّ الله لا يضل أحداً ولا يهدي أحداً، ومن أطلق ذلك فقد أخطأ، ولا نقول أيضاً: إنّ العباد يضلّون أنفسهم ويهدونها مطلقاً أو يضلّون غيرهم ويهدونه، فإنّ إطلاق جميع ذلك خطأ. بل نقول: إن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ونقول: إنّ من أضله الله فهو الضال ومن هداه فهو المهتدي، ولكن لانريد بذلك ما يريده المخالف مما يؤدي إلى التظليم والتجوير لله في حكمه.

والمخالف يقول: إنّ الله يضل كثيراً من خلقه، بمعنى أنّه يصدهم عن طاعته، ويحول بينهم وبين معرفته، ويلبس عليهم الأُمور ويحيرهم ويغالطهم، ويشككهم، ويوقفهم في الضلالة، ويجبرهم عليها.

ومنهم من يقول: يخلقها فيهم ويخلق فيهم قدرة موجبة له، و بمنعهم الأمر الذي به يخرجون منها، فيصفون الله تعالى بأقبح الصفات وأخسّها، وقالوا فيه بشرّ الأقوال.

وقلنا نحن: إنّ الله قد هدى قوماً وأضلّ آخرين، أنّه يضلّ من يشاء غير أنّ لطفه وكرمه وعدله ورحمته لايشاء أن يضلّ إلّا من ضل وكفر وترك طريق الهدى، وأنّه لا يشاء أن يضلّ المهتدين والمتمسكين بطاعته، بل شاء أن يهديهم ويزيدهم هدى، فإنّه يهدي المؤمنين بأن يخرجهم من الظلمات إلى النور، كما قال تعالى: ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى وآتهم تقواهم﴾

➲ (سورة محمّد: ١٧) وقال تعالى: ﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾ (سورة التغابن: ١١)، وقال تعالى: ﴿الله ولي الّذين أمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور﴾ (سورة البقرة: ٢٥٧)، وقال تعالى: ﴿يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضل به إلاّ الفاسقين الذين ينقضون عهدالله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمرالله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أُولئك هم الخاسرون﴾ (سورة البقرة: ٢٧)، وقال تعالى: ﴿ويضلّ الله الظالمين﴾ (سورة إبراهيم: ٢٧). إلى غير ذلك من الآيات.

والإضلال على وجوه كثيرة:

منها: ما نسبه الله تعالى إلى الشيطان، وهو الصد عن الخير والرشد والدعاء إلى الفساد والضلال، وتزيين ذلك، والحثّ عليه، وهذا يتنزّه الله تعالى عنه.

ومنها: التشديد لامتحان والاختبار للذين يكون عندهما الضلال ويعقبهما...

ومنها: التخلية على جهة العقوبة وترك المنع بالقهر والإجبار، ومنع الألطاف التي يؤتيها المؤمنين جزاءً على إيمانهم...

ومنها: التسمية بالضلال والحكم به كافراً، يقال: أضلّه إذا سماه ضالاًّ، كما يقولون: أكفره إذا سمّاه كافراً، ونسبه إليه قال الكميت:

وطائفة قد أكفروني بحبكم   وطائفة قالوا مسيء ومذنب

ومنها: الإهلاك والتدمير، قال الله تعالى: ﴿أإذا ضللنا في الأرض أننا لفي خلق جديد﴾ (سورة سجدة: ١٠) أي أهلكنا، فيجوز أن يكون أراد بالآية حكم الله على الكافرين وبراءته منهم ولعنه، اياهم وإهلاكهم، ويكون إضلاله إضلالاً، كما كان ضلال هلاكاً، وإذا كان الضلال ينصرف على هذه الوجوه فلايجوز أن ينسب إلى الله أقبحها، وهو ما أضافه إلى الشيطان، بل ينبغي أن ينسب إليه أحسنها وأجلّها، وإذا ثبت هذه الجملة رجعنا إلى تأويل الآية، وهو قوله تعالى: ﴿يضل به كثيراً﴾ معناه أنّ الكافرين لما ضرب الله لهم الأمثال قالوا: ما الحاجة إليها؟ قال الله تعالى: فيها أعظم الفائدة، لأنّها محنة واختبار، وبهما يستحق الثواب، ويوصل إلى النعيم، فسمي المحنة إضلالاً وهداية؛ لأنّ المحنة إذا اشتدت على الممتحن وثقلت فضل عندها، جاز أن تسمّى اضلالاً، فإذا سهلت فاهتدى عندها سميت هداية... فمعنى قوله: ➲

➡ ﴿يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً﴾ أي يمتحن به ـ بالقرآن ـ عباده فيضل به قوم كثير، ويهتدي به ـ بالقرآن ـ قوم كثير، ولا يجب على ذلك أن يكون أراد إضلالهم، كما لا يجب ذلك في السائل الذي لا يريد بخل المسؤول، بل يريد إعطاءه... (انظر التبيان ج١: ص١١٤ ـ ١١٧).

وقال السيد الخوئي في كتابه البيان في تفسير القرآن ذيل قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾: إنّ الهداية بمعنى الاستمرار عليها أو طلب الثواب أو استزادتها، ذكر المفسّرون أنّ من يطلب الهداية من الله لابدّ وأن يكون فاقداً لها كيف يطلبها المسلم الواحد في صلاته، وأجابوا عنه بوجوه:

الأوّل: أن يراد بالهداية: الاستمرار عليها، فبعد ما مَنّ الله على المصلّي بهدايته إلى الإيمان يطلب منه الاستمرار والثبات على هذه النعمة لئلا تزل له قدم بعد ثبوتها.

٢ـ أن يراد بالهداية: الثواب، فمعناه إهدنا طريق الجنّة ثواباً لنا.

٣ـ أن يراد بالهداية: زيادتها، فإنّ الهداية قابلة للزيادة و النقصان، فمن كان واجد المرتبة منها جاز أن يطلب مرتبة أكمل منها.

وكلّ هذه الوجوه استحسانية تخالف ما يقتضيه ظاهر الآية المباركة، والصحيح أن يقال: إنّ الهداية التي يطلبها ألمسلم في صلاته هي هداية غير حاصلة له، وإنّما يطلب حصولها من ربّه فضلاً منه ورحمة.

وتوضيح ذلك: أنّ الهداية على قسمين: هداية عامة، وهداية خاصة. والهداية العامة قد تكون تكوينية وقد تكون تشريعية.

أمّا الهداية العامة التكوينية فهي التي أعدها الله تعالى في طبيعة كلّ موجود سواء أكان جماداً أم كان نباتاً أو حيواناً، فهي تسري بطبعها أو باختيارها نحو كمالها، والله هو الذي أودع فيها قوّة الاستكمال، ألا ترى كيف يهتدي النبات إلى نموّه فيسير إلى جهة لا صاد له عن سيره فيها؟! وكيف يهتدي الحيوان فيميز بين من يؤذيه ومن لا يؤذيه؟! فالفارة تفر من الهرة ولا تفر من الشاة، وكيف يهتدي النمل والنحل إلى تشكيل جمعية وحكومة وبناء مساكن؟! وكيف يهتدي الطفل إلى ثدي أمه ويرتضع منه في بدء ولادته؟! قال: ربنا الذي ⬅

أعطى كلّ شيء خلقه ثمّ هدى (سورة طه: ٥٠).

وأمّا الهداية العامة التشريعية فهي الهداية التي بها هدى الله جميع البشر بإرسال الرسل إليهم وإنزال الكتب عليهم، فقد أتم الحجة على الإنسان بافاضته عليه العقل وتمييز الحق من الباطل، ثمّ بإرساله رسلاً يتلون عليهم آياته، ويبينون لهم شرائع أحكامه، وقرن رسالتهم بما يدلّ على صدقها من معجز باهر، وبرهان قاهر، فمن الناس من اهتدى، ومنهم من حقّ عليه الضلالة، إنّا هدينا السبيل إمّا شاكراً وإمّا كفوراً (سورة الانسان: ٣).

وأمّا الهداية الخاصة فهي هداية تكوينية وعناية ربانية خصّ الله بها بعض عباده حسب ما تقتضيه حكمته، فيهيئ له ما به يهتدي إلى كماله ويصل إلى مقصوده، ولولا تسديده لوقع في الغي والضلالة، هذا وقد أُشير إلى هذا القسم من الهداية في غير واحد من الآيات المباركة، قال عزّ من قائل: ﴿فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة﴾ (الأعراف: ٣٠) ﴿قل فللّه الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين﴾ (سورة الأنعام: ١٤٩) ﴿ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء﴾ (سورة البقرة: ٢٧٢) ﴿إنّ الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ (سورة الأنعام: ١٤٤) ﴿والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ (سورة البقرة: ٢١٣) ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾ (سورة القصص: ٥٦) ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾ (سورة العنكبوت: ٦٩) ﴿فيُضل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم﴾ (سورة ابراهيم: ٤). إلى غير ذلك من الآيات التي يستفاد منها اختصاص هداية الله تعالى وعنايته بطائفة خاصة دون بقية الناس، فالمسلم بعد ما اعترف بأنّ الله قد مَنّ عليه بهدايته، هداية عامة تكوينية وتشريعية طلب من الله تعالى أن يهديه هدايته الخاصة التكوينية التي يختص الله بها من يشاء من عباده... (البيان في تفسير القرآن: ص٤٩١ ـ ٤٩٨).

وقال العلّامة الطباطبائي ذيل قوله تعالى: ﴿فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء﴾ (سورة ابراهيم: ٤) فإنّه أشار إلى أنّ أمر الهدى والضلال إلى الله لا يتحقق شيء منهما إلّا عن مشيئة منه تعالى، غير أنّه سبحانه أخبرنا أنّ هذه مشيئة منه ليست جزافية غير منتظمة، بل لها نظم ثابت، فمن اتبع الحق ولم يعانده هداه الله، ومن جاحده واتبع هواه أضلّه الله فهو إضلال مجازاة غير الإضلال الابتدائي المذموم.

سبحانه قادر على هدى عامة الخلق، وقادر على تضليلهم، وقادر على خلق جبال الدنيا جميعاً ذهباً وفضة، وعلى خلق بحارها عذبة باردة، وغير ذلك[1].

⬅ وقدّم سبحانه الضلال على الهداية؛ إذ قال: فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء؛ لأنّ ذلك أحوج إلى البيان بالنظر إلى أنّ الكلام مبني على عزته المطلقه، فكان من الواجب أن يبين أنّ ضلال من يضل عن السبيل كهدىٰ من اهتدى إليها، إنّما هو بمشيئة منه تعالى ولم يغلب في إرادته ولم يزاحم في ملكه حتى لا يخيل إلى كلّ مغفل من الناس، إنّ الله يصف نفسه بالعزة المطلقة، وأنّه غالب غير مغلوب وقاهر غير مقهور، ثمّ يدعو الناس فلا يستجيبون دعوته ويأمرهم وينهاهم فيعصون ولا يطيعون، وهل هذا إلّا غلبة منهم وقهر وهو مغلوب مقهور؟

فكأنّه تعالى أجاب عن ذلك بأنّ دعوته تعالى أن يرسل رسولاً بلسان قومه فيبين لهم ما يسعدهم مما يشقيم.

وأمّا ضلال من ضل من الناس كهدي من اهتدى منهم فبمشيئة من الله وإذنه، وحاشاه أن يقهر في سلطانه أو يتصرف في ملكه أحد بغير إذنه، فضلال من ضل منهم دليل عزته فضلاً أن يكون ناقصاً لها أنّ هدى من اهتدى كذلك، ولذلك ذَيّل الكلام بقوله: ﴿وهو العزيز الحكيم﴾ فهو سبحانه عزيز لا يغلبه ولا يضره ضلال من ضل منهم ولا يمنعه هدى من اهتدى حكيم لا يشاء جزافاً وعبثاً، بل مشيئة عن نظام متفن دائمي. (الميزان في تفسير القرآن ج١٢: ص١٦ ـ ١٧). إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب الشيعة من التفسير والكلام والحديث وغير ذلك.

(١) هذه المسألة من فروع عموم خالقية الله سبحانه، كما هو مقتضى التوحيد في الخالقية الذي آمنت به الإمامية من فرق المسلمين؛ إذ لو كان خالقاً لكلّ شيء لكان قادراً عليه وقابلاً؛ لأنّ تتعلّق به قدرته، بمعنى أنّ الله تعالى قادر على خلق كلّ ما يكون ممكنا لذاته غير ممتنع كذلك، فالمقصود من عموم قدرته تعالى سعتها لكلّ شيء ممكن، وقد استدلّ المحققون على ذلك بقولهم: إنّ المقتضى موجود والمانع مفقود. أمّا الأوّل فلأنّ المقتضي لكونه تعالى قادراً هوذاته، ونسبتها إلى الجميع متساوية؛ لكونها منزّهة عن الزمان والمكان والجهة فليس شيء أقرب إليه من شيء حتى تتعلّق به القدرة دون الآخر.

⬅

وعدم صدور هذه وغيرها منه ليس لعجزٍ، تنَزّه عن العجز، وجَلّ وتعالىٰ عنه، بل لحكم يعلمها، فليس بين عموم قدرته لكلّ ممكن، وبين عدم صدور عامة

➲ وأمّا الثاني فلأنّ المقتضي لكون الشيء مقدوراً هو إمكانه، والإمكان مشترك بين الكلّ فتكون صفة المقدورية أيضاً مشتركه بين الممكنات و هو المطلوب، ويمكن توضيح ذلك بالبيان التالي: وهو أنّ موانع عموم قدرته يمكن أن تكون أحد الأُمور التالية:

١ـ أن لا يكون الشيء ممكناً بالذات، مثل اجتماع النقيضين أو الضدين.

٢ـ أن يكون هناك مانع من نفوذ قدرته وشمولها للجميع، وهذا كما إذا كان في مقابله قدرة مضاهية ومعارضة لقدرته.

٣ـ أن تكون ذاته غير متساوية بالنسبة إلى الأشياء.

والعوامل الثلاثة منتفية برمتها.

أمّا الأوّل فلأنّ المقصود من عموم قدرته هو شمولها لكلّ أمر ممكن دون الممتنع بالذات، فلا تتعلّق القدرة الالهية به أبداً، لا لقصور في الفاعل، بل لقصور في المورد.

وأمّا الثاني فلأنّ القدرة المضاهية المعارضة لقدرته مرفوضة بما ثبت، ويثبت في محله إن شاء الله من أنّ وحدة الواجب سبحانه ذاتاً وعدم مثيل له في صفحة الوجود يقتضي بأن لا يكون له معارض في قدرته. وأمّا القدرة الممكنة فليست مزاحمة لقدرته؛ إذ هي مخلوقة له.

وأمّا الثالث فلأنّ تنزّهه عن كلّ قيد وشرط وجهة ومكان يجعله متساوياً بالنسبة إلى كلّ ممكن بالذات، فلا وجه لأن يقع بعض الممكنات في إطار قدرته دون الآخر، فإنّ التبعيض في قدرته سبحانه رهن كون بعض الأشياء قريبة إليه دون بعضها الآخر، كالإنسان الذي يعيش في مكان وزمان خاص بالقيود الزمانية والمكانية، وأمّا المجرد التام الخالق لكلّ الأزمنة والأمكنة والجواهر والأعراض، فلا معنى لأن تكون ذاته قريبة إلى واحد وبعيدة عن الآخر، وهناك برهان آخر يبتني على عدم تناهي ذاته سبحانه في الجمال والكمال. وحاصله: أنّ وجوده سبحانه غير محدود لا متناهٍ، بمعنى أنّه وجود مطلق لا يحده شيء من الحدود العقلية والخارجية وما هو غير متناهٍ في الوجود، غير متناهٍ في الكمال والجمال؛ لأنّ منبع الكمال هو الوجود، فعدم التناهي في جانب الوجود يلازم عدمه في جانب الكمال، وأي كمال أورع وأبهى من القدرة فهي غير متناهية تبعاً لعدم تناهي كماله، فيثبت سعة قدرته لكلّ ممكن بالذات، فلاحظ.

لممكنات منه منافات[١]، وهذه المسألة مثل ما سبقها ليس لها دخل بمحل

(١) إنّ من الواضح أنّ الله تعالى غني عن خلقه في جميع نعوته الذاتية وأفعاله، وما سواه من خلقه مركوزون في حاق الفقر، وواقفون بحسب ذواتهم وشؤونهم وأحوالهم في متن الاحتياج والذلة، قال الله تعالى: ﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد﴾ (سورة فاطر: ١٥).

نعم فالقائم بذاته غير محتاج لسواه، وكلّ الموجودات محتاجة إليه في جميع شؤونهم، ومع وضوح برهان الإمكان والوجوب، والفقر والغنى يتضح أنّه تعالى قادر على إزالة جميع مخلوقاته حيث لم يكن سبحانه محتاجاً بهم، وهو الغني عن كلّ شيء، وأشار إلى هذه الحقيقة بآيات منها قوله تعالى: ﴿إن يشأ يذهبكم أيها الناس ويأت بآخرين وكان الله على ذلك قديراً﴾ (سورة النساء: ١٣٢). فالمعنى أنّ الله تعالى غني عنكم فلا إيجاب عليه بوجه في ابتداء إيجادكم، ولا في إدامته، ولا يعجزه تعالى ذلك، ولا يمتنع عليه. فهذه الآية المباركة ثناء منه على نفسه بعدم العجز عن إزالة كلّ جماعة بشرية ووضع آخرين مكانها، كما أنّه قادر على إزالة كلّ مخلوقاته ووضع آخرين مكانها، حيث قال سبحانه: ﴿ألم تر ان الله خلق السماوات والارض بالحق إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز﴾ (سورة إبراهيم: ١٩ ـ ٢٠).

فالمستفاد من قوله تعالى: ﴿بالحق﴾ هو ما يقابل الباطل من فعل أو قول، فأفعاله تعالى حق لا باطل ولا لغو، ولا عبث، قد خلق العالم لغرض، وغاية حكيمة أرادها، وقد أتقن صنعه وأحكم نظمه ووضع كلّ شيء في موضعه من دون أن يجازف في شيء منه بالعناية الربوبية.

قال العلّامة الطبرسي رحمه الله في تفسيره الجوامع الجامع (ج٢: ص٢٤٥): ﴿بالحق﴾ أي بالحكمة والغرض الصحيح ولم يخلق [السماوات والأرض] عبثاً ولا شهوة، إن يشأ يذهبكم، أي يعدمكم ويخلق مكانكم خلقاً آخرين، وما ذلك على الله بممتنع متعذر، بل هو عليه هيّن يسير؛ لأنّه قادر لذاته لا اختصاص له بمقدور دون مقدور.

وإذا كان سبحانه قادراً على فعلية قدرته على إذهاب الخلق وإتيان خلق جديد مكانه، فإنّ حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز سواء، فقدرته تعالى على الخلق الموجود

البحث[١].

وثامنها: ما نسبه إليهم من القول بأنّه قد يصدر في العالم ما يشاءه الله سبحانه، وقد يُريد ما ليس يصدر، مثل الكفر والمعاصي، فإنّه سبحانه لم يشئها وقد صدرت من غالب الناس وهو مريد إيمانهم وطاعتهم ولم يقعا، فانّه بهتان بَيّن عليهم بما يأتي بيانه من كون مشيئته سبحانه على أقسام تكوينية[٢]، ويستحيل

المشهود حجة قاطعة على فعلية قدرته تعالى في مرتبة ضده ونقيضه.

وإذا لم يفعل ذلك ليس لعجزه، قال سبحانه: ﴿وما ذلك على الله بعزيز﴾ وهذا تنزيه وتقديس لله سبحانه عن العجز، وفيه إبطال ما يمكن أن يتوهّم من أنّ قدرته عبارةعن تأثير العلم في صدور الموجودات عنه الأزل على نحو الإيجاب واستحالة تخلّف الأثر عن المؤثر، قال الله تعالى: ﴿فلا أُقسم برب المشارق والمغارب إنّا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين﴾ (سورة المعارج: ٤٠).

فإنّ في إقسامه تعالى بذاته مع الإتيان بـ«ـإنّ»، ولام التأكيد عناية شديدة للتذكر بالقدرة، فهذه الآية صريحة في إثبات القدرة والمالكية له تعالى في مرتبة ذاته على الفعل وضده ونقيضه، أي إفناؤهم وإتيان قوم آخرين خيراً منهم إلى غير ذلك من الآيات.

إذن لا منافات بين عموم قدرته وعدم صدور فعل من الممكنات منه لحكمته البالغة، ولأنّه قد خلق كلّ شيء لغرض وغاية خاصة، وليس في عمله سبحانه عبث ولغو، فإرادته ومشيئته قد تعلّق بأن يكون صنعه أتقن ونظامه أحكم وفعله حق، وقد وضع كلّ شيء في موضعه من دون أن يجازف في شيء منه، فليس ذلك عجز منه تنزّه عن العجز سبحانه وتعالى عما يصفون.

(١) فإنّ البحث كان في أشرفية الإمامة، فلا ربط له بهذا المبحث كما لا يخفى.

(٢) وتسمّى «الإرادة التكوينية» وهي علّة صدور الفصل من الله تعالى، فإنّ مشيئته سبحانه إذا تعلّق بإيجاد فعل في الخارج يتحقق ذلك، ولا تكاد تتخلف إرادته سبحانه عن المراد، بل إنّه يتحقق في الوقت نفسه، وترتب وجود المراد على الإرادة قهري بلا تأخّر زمان كترتب المعلول على العلّة، فكما أنّ تأخر المعلول عن العلّة رتبي لازماني، كذلك تأخّر الإيجاد عن

تخلّف متعلّقها عنها، وهي المعبّر عنها في فرقانه العظيم: بـ﴿كن فيكون﴾[١]

➲ إرادته تعالى، فلا يمكن للزمان أن يفصل بين الارادة ومراده، فيكون كما قال الله تعالى: ﴿إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ (سورة يس: ٨٢)

فإنّ الفاء في جملة «فيكون» لاتدلّ على تأخير الزمني كما هو الحال في الجمل الأُخرى، بل إنّها تدلّ فقط على التأخير الرتبي كما تقدم، فمتى ما أراد الله شيئاً فيصبح ذلك الشيء موجوداً بالشكل الّذي أراده تعالى من دون تأخير زمني فيه، وعلى سبيل المثال أنّه لو أراد الله أن يخلق السماوات والأرض في ستة أيام لكان ذلك دون زيادة ونقيصة، ولو أراد أن توجد في لحظة واحدة وجدت بأجمعها في لحظة واحدة، فذلك تابع لكيفية إرادته، ولما يراه من مصلحة أمره فإنّه يخلق ما يشاء وكيف ما يشاء، فإذا أراد أن يخلق الشيء وفق اسباب وعوامل عادية لخلقه كذلك، ولو أراد أن يخلق شيئاً بغير أسبابه العادية كخلق عيسى بن مريم لخلقه كذلك، ﴿يخلق الله ما يشاء إن الله على كلّ شيء قدير﴾ (سورة النور: ٤٥).

(١) قال الله تعالى: ﴿إذا قضىٰ أمراً فانّما يقول له كن فيكون﴾ (سورة البقرة: ١١٧ وسورة آل عمران: ٤٧ و ٥٩ وسورة مريم: ٣٥). وقال الله تعالى: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردنا أن نقول له كن فيكون﴾ (سورة النمل: ٤٠)

وقال الله تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ (سورة يس: ٨٢) قال الله تعالى: ﴿فإذا قضى أمراً فإنّما يقول له كن فيكون﴾ (سورة غافر: ٦٨).

فإنّه كما ترى أنّ التعبير بقوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ قد ورد ضمن هذه الآيات المباركة، والمراد منها الإرادة التكونية لله تعالى وحاكميته في خلقه.

وبعبارة أوضح: أنّ المقصود من جملة «كن فيكون» ليس هو صدور اللفظ أي تلفظ «كن» من قبل الله تعالى وإن توهّمه بعض المفسرين، بل المقصود تحقق إرادة الله سبحانه حينما تقتضي إيجاد شيء من الأشياء صغيراً كان بحجم الذرة أم كبيراً بحجم السماوات والأرض، بسيطاً كان أم مركباً، وكلّ ذلك يتحقق في وقت ما أراده سبحانه وتعالى.

وما أجمل ما قاله الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في بعض خطبه التي أُوردت في نهج البلاغة، فقال عليه السلام: «يقول لمن أراد كونه كن فيكون، لا بصوت يقرع ولا بنداء يسمع، انّما كلامه سبحانه فعل منه أنشأه» (نهج البلاغة جـ٢: ص ١٢٢، الخطبة رقم ١٨٦).

ولطيفة[١]، وهي مثل سابقتها[٢]، وهي المعبّر عنها بقوله سبحانه: ﴿إنّ عبادى ليس لك عليهم سلطان﴾[٣].

---

(١) وهذه إشارة إلى مشيئة الله التي تتعلّق بالأُمور من باب «قاعدة اللطف» التي تقول بها الشيعة الإماميّة في علم الكلام، فإنّهم استدلّوا على لزوم بعث الأنبياء والرسل بقاعدة اللطف ليكونوا سفراء الله وخلفاءه، وكذلك استدلّوا بها على إمامة من يجب أن يكون إماماً بعد خاتم الأنبياء بلزوم كونه منصوصاً عليه من الله سبحانه من باب قاعدة اللطف الالهي، وبهذا المنهج العقلي يمكن إثبات مسالة الإمامة وعصمة الإمام. وكلّ ذلك من خلال الاعتماد على هذه القاعدة المباركة، وسيأتي توضيحه في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٢) وذلك لأنّ الإرادة الالهية ومشيئته الرحمانية قد تتعلّق بإيجاد وتكوين شيء في الخارج، ولا شكّ أنّ تعلّقها به يلازم تحقق المراد، وذلك مثل إرادته تعالى إذهاب الرجس عن أهل بيت النبيﷺ، كما قال تعالى: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٢). هذه الإرادة من الله تكوينية؛ إذ أنّه تعالى أراد إذهاب الرجس عن أهل البيتعليهم السلام والإذهاب فعل الله تعالى والإرادة التي تتعلّق بفعله تعالى حتمية لا تتخلف عن المراد، وأنّ هذه العنايات الخاصة من الله لا تشمل إلّا لمن له قابلية قبولها، وهو ـ عزوجل ـ أعلم بمحالها ومواردها، وقد قال تعالى: ﴿وأنّ من شيء إلّا عندنا خزائنه وما ننزله إلّا بقدر معلوم﴾ (سورة الحجر: ٢١)، وقال تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ (سورة الأنعام: ١٢٤)، وقال تعالى: ﴿أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم﴾ (سورة الزخرف: ٢٢) إلى غير ذلك من الآيات، وهذا كالتوفيق والخذلان، فلا يفوز بالتوفيق من الله الذي هو ولي التوفيق، إلّا من كانت له أهلية ذلك، كما لا يصيب الخذلان إلّا من جعل نفسه في معرضه، قال الله تعالى: ﴿ثم كان عاقبة الّذين أساؤا السوأى أن كذبوا بآيات الله وكانوا بها يستهزؤون﴾ (سورة الروم: ١٠). فهذه الأُمور مرتبطة بالشؤون الربوبية واستصلاح حال العباد وما تقتضيه الحكمة الالهية، وهو العالم بها وبمواردها، وهو الحكيم العليم الفياض الوهاب، الجواد الذي لا يبخل ولا ينفد خزائنه، ولا يمنع فيضه عمن له أهلية ذلك، فمعنى إذهاب الرجس عنهمعليهم السلام إرادة إحاطة لطفه تعالى بهم حيث تستلزم عصمتهمعليهم السلام. وسيأتي تفصيل معنى الآية وتفسيرها في محلّه.

(٣) قال الله تعالى: ﴿إنّ عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾ (سورة

الحجر: ٤٢)،

وقال تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا﴾ (سورة الإسراء: ٦٥).

فإنّ الله تعالى قد أشار في الآيتين الشريفتين إلى قضائه الحتمية من خلق الإنسان حرّ الإرادة، إذ أنّ إبليس وجنوده لا يمكنهم جبر الإنسان إلى الانحراف عن الصراط المستقيم، فيقول تعالى: إنّ عبادي ليس للشيطان قدرة على إضلالهم ما دام هم ثابتين على إيمانهم وعبادتهم وطاعتهم لله تعالى.

وهنا نعرف أنّ توفيق العباد المؤمنين يكون من الله تعالى بالألطاف المشروطة بالإيمان والطاعة، فلا يفوز بالتوفيق من الله الذي هو ولي التوفيق إلّا من كانت له أهلية ذلك، كما لا يصيب الخذلان، إلّا من جعل نفسه في معرض إغواء الشيطان وحزبه، فإذا لم يجاهد الإنسان نفسه عن الوساس الشيطانية سوف يقع في شبكاته فيقول الله تعالى ﴿ثم كان عاقبة الّذين أساؤوا السوأى أن كذبوا بآيات الله وكانوا بها يستهزؤون﴾ (سورة الروم: ١٠)

وأيضاً نعرف بأنّ المصطفين الذين اصطفاهم الله من عباده واختارهم من خيرة خلقه الذين لا يتمكن الشيطان من الوصول إليهم يكون بألطاف الله تعالى وعنايته الخاصة، وذلك لا تشمل إلّا لمن كان له قابلية قبولها، فقد قال تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنّه من عبادنا المخلصين﴾ (سورة يوسف: ٢٤)، فإن «المخلصين» ـ بالفتح ـ هم الذين لا يتمكن الشيطان من الوصول إليهم حيث قال تعالى عن لسان إبليس: ﴿لأغوينهم أجمعين إلّا عبادك منهم المخلصين﴾ (سورة الحجر: ٤٠)، فإنّ «المخلصين» ـ بالفتح ـ هم الذين قد وصلوا إلى مرحلة عالية من التهذيب، وذلك بعد مجاهدات عظيمة ورياضات شاقة حتى تمكنوا من تلك المرحلة الراقية التي ييأس الشيطان فيها من نفوذه إليهم ووسوسته إياهم حتى اصطفاهم الله وعصمهم وأنزل عليهم الكتاب وأيدهم بالوحي؛ إذ هم أعلام الأُمم، فكانوا هم الخلفاء في الأرض ووهبهم الإذن على القيام بأعمال إعجازية، وقد اقتضت الحكمة الالهية أن يخص كلّ واحد من رسله وأوصيائهم في مختلف العصور بآيات باهرة ومعجزات ظاهرة. ألا ترى في القرآن الكريم أحوال الأنبياء والمرسلين والأوصياء والصديقين حيث قال تعالى: ﴿إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على

العالمين ذرية بعضها من بعض﴾ (سورة آل عمران ٣٣ ـ ٣٤).

فالآية تدلّ بوضوح على أنّ الله تعالى قد اصطفى رسله من أوّل خلقه إلى أن اختار صفوة المرسلين محمداً صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين وعترته الطاهرين الأئمة الاثني عشر ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ أصفياءه الممدودين من بعده، وقد وردت أحاديث كثيرة في كتب الفريقين في تفسير الآية الكريمة واعتبرت هذه الآية دليلاً على أنّ المطهرين من آل نبي الإسلام من المصطفين الذين اصطفاهم الله على العالمين.

منها: ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره بسنده عن ابن عباس قال: قوله تعالى: ﴿انّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمّد على العالمين﴾ (تفسير ابن أبي حاتم ج٢: ص٣٦٥، ح٣٤١٤. وأخرجه العيني في كتابه عمدة القاري ج١٦: ص٢٢). وقال ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى ﴿سلام على آل ياسين﴾ (سورة الصافات: ١٢٠) عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿سلام على آل ياسين﴾ قال: نحن آل محمّد آل ياسين (تفسير أبي حاتم ج١٠: ص٣٢٢٥).

ومنها: ما أخرجه الحاكم الحسكاني في كتابه شواهد التنزيل بسنده عن الأعمش عن شقيق قال: قرأت مصحف عبدالله بن مسعود فيه: إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران وآل محمد على العالمين (شواهد التنزيل ج١: ص١٥٢ ح ١٦٦).

إلى غير ذلك مما ورد في كتب القوم وكتب الشيعة أيضاً كثيرة. منها: ما رواه العياشي عن أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السلام قال: لما قضى محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبوّته واستكملت أيامه أوحى الله: يا محمد قد قضيت نبوّتك واستكملت أيامك فاجعل العلم الذي عندك من الإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوّة في العقب من ذريتك، فإنّي لم أقطع العلم والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوّة من العقب من ذريتك، كما لم أقطعها من بيوتات الأنبياء الذين كانوا بينك وبين أبيك آدم، وذلكقول الله: ﴿إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم﴾ (تفسير العياشي ج٢: ص٢٣١، ح ٢٥).

والنتيجة: أنّ الله تعالى قد اصطفى من الناس من لا يتمكن الشيطان من الوصول إليهم

و تكليفيه[١].

وهذه عبارة عن طلبه من عباده: توحيده[٢]

امتناناً ولطفاً على جميع العالمين، وأنّ أصفياءه امتدوا طول الدهر إلى خاتم النبيين ﷺ ثمّ من بعده عترته الطاهرة الأئمة الاثني عشر ـ صلوات الله عليهم ـ وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده، ويختص بحكمته من يشاء، ويختار أصفياءه نعمة منه جلّت قدرته ويؤتي الحكمة من يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أُوتي خيراً كثيراً، فتعالى الله الحكيم الخبير الّذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

(١) وهي المسماة بـ«ـالإرادة التشريعية»، والمراد بها هي أوامر الله ونواهيه التي تشمل كلّ واجب ومحرم ومستحب ومكروه، بل وحتى المباحات، فنعلم مثلاً أنّ الله تعالى يريد منّا أداء الصلاة والصوم والحج والجهاد و... فهذه إرادة تشريعية، ومن المعلوم أنّ الإرادة التشريعية تتعلّق بأفعال العباد لا بأفعال الله عزوجل، وكل مكلّف يكون مشمولاً لتلك الخطابات.
وخلاصة الكلام: أنّ الإرادة التشريعية هي إرادة فعل الغير منه اختياراً، وعليه أنّه لا فرق بينها وبين الإرادة التكونية إلّا من الجهة الاقتضاء والعلية، حيث كانت الإرادة التكونية علّة لتحقق المراد في الخارج، وكانت الإرادة التشريعية مقتضية له التي يتضمنها الخطاب المتعلّقة بفعل الغير المبرز بأحد مظهراتها من القول، أو الفعل أو بأي مبدأ متصوّر لجعله في وعاء الاعتبار في سوق العقلاء المناسب له بالإنشاء والقصد، بحيث كان الإنشاء والقصد من قبيل الجزء الأخير من العلّة التامة لتحققها، نظير الملكية والزوجية ونحوهما، فإنّ روح الجعل فيها عبارة عن تكوين حقائقها بالإنشاء والقصد، ولولا قصد التسبب بإنشائها إلى تحققها في وعاء مناسب لما كان لها تحقق أصلاً، فكان الجعل والإنشاء فيها واسطة بينها وبين إرادتها.

فاتضح ممّا تقدم أنّه لا فرق بين الإرادة التشريعية والإرادة التكونية، إلّا بتعلّق الأُولى بفعل الغير وتعلّق الثانية بفعل المريد، فلاحظ.

(٢) فإنّ أساس عبادة الله توحيده، وقد قال مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في خطبته، المعروفة: أوّل عبادة الله معرفته، وأصل معرفته توحيده (نهج البلاغة ج١: ص١٤ الخطبة، رقم ١). ومن المعلوم أنّ التوحيد مطلوب من العباد في اعتقادهم وأقوالهم وأفعالهم وجميع حركاتهم وسكانتهم وفي حديث رواه الصدوق رحمه الله بسنده عن أبي بصير عن أبي

وطاعته بدون جبر[١]، وبهذه بَعث رسله بآياته إليهم[٢]، فهو ـ تعالى ـ يطلب منهم طاعته بمشيئتهم وقدرتهم[٣].

عبدالله عليه السلام في قول الله عزوجل: ﴿هو أهل التقوى وأهل المغفرة﴾ قال عليه السلام: «إنّ الله تبارك وتعالى أقسم بعزته وجلاله أن لا يعذب أهل توحيده بالنار أبداً» (كتاب التوحيد للصدوق: ص٢٠، ح٦)، وأيضاً عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ الله تبارك وتعالى حرّم أجساد الموحدين على النار» (التوحيد: ص٢٠، ح٧). وفي حديث بسنده عن جابر بن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الموجبتان من مات يشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله دخل النار». (التوحيد ص٢٠، ح٩).

(١) لاشكّ ولا شبهة في وجوب طاعة الله سبحانه وفي استحقاق العقاب عقلاً على مخالفته، وقد تكرر في القرآن وعد الله تعالى لمن أطاعه بالثواب، ووعيده لمن عصاه بالعقاب، غاية الأمر لابد من الالتزام بأنّ مشيئة الله وإرادته التشريعية قد تعلّقت بأفعال المكلّفين، أي أنّ طلب الشارع من العبد إتيان العمل أو تركه متوجه إليه مع فرض قدرة العبد واختياره على الإتيان و الترك.

ومن هنا يظهر الجواب عما قاله المجبرة من انّه لو تعلّقت الإرادة الالهية بالفعل الصادر من العبد وكون الفعل اختيارياً يلزم تخلّف إرادته سبحانه عن مراده بترك العبد الفعل المأمور به، فإنّه واضح البطلان؛ لأنّ الإرادة الالهية تكون حينئذٍ في طول الإرادة الإنسان، وليست في عرضها حتى تتزاحما، فخطأ المجبرة من جهة عدم تمييزهم كيفية تعلّق الإرادة الإلهية بالفعل، وعدم تفريقهم بين الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية هي إرادة فعله تعالى كما قال القرآن الكريم اذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون والارادة التشريعية هي ارادة فعل غيره فأهل السنّة لم يفرّقوا بين الإرادتين، وعليه فلاتزاحم في البين، وسيوافيك البحث مفصلاً في محلّه.

(٢) فإنّه بعد اصطفاء الله من له أهلية هذا المقام الشامخ سوف ينال إلى مرتبة خلافة الله في الأرض، ولا يمكن لإنسان أن ينكر دور الأنبياء والمصلحين في تغيير الأجيال والمجتمعات بعد ما تمت شخصيتهم وتكونت نفسانياتهم، وكم لذلك من شواهد تاريخية نتركها للباحث.

(٣) لايخفى أنّ صدور الفعل الاختياري من الإنسان يتوقف على مقدمات ومبادئ من تصوّر

والمخالفة لهذه قد صدرت منهم وهي غير مضرة به سبحانه[١]، بل مخالفتها قد وجهت الضرر عليهم، ومن هذه الجهة توعدهم على مخالفة هذه بالعقوبات وعاقب جملة منهم بسببها في الدنيا قبل العقبى، قال سبحانه: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة﴾[٢] إلى آخره.

الشيء والتصديق بفائدته و الاشتياق إلى تحصيله وغير ذلك من المبادئ النفسانية والخارجية، وبعد حصول هذه المقدمات يحصل للإنسان الإرادة النفسانية التي يندفع بها نحو العمل، فإنّ هذا الاختيار وحرية الإرادة في الإنسان لاتتنافى مع الإرادة الالهية في طلب الطاعة من العبد؛ لأنّ كلّ شيء من الإرادتين في طول الأُخرى، فإنّ إرادة العبد جازمة ومتعلّقة بالفعل، ولو قلنا: إنّ ارادة العبد من الغير متعلّقة بأفعاله، فيلزم أن لا تكون إرادته بإرادته، ولتسلسلت الإرادات بما لا نهاية لها.

ثمّ إنّ القرآن الكريم يرى إرادة الانسان وإعماله هي السبب الأساسي لكلّ سعادة أو شقاء، وذلك من خلال عديد من الآيات: منها: قوله تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ (سورة الزخرف: ٧٦)، ومنها قوله تعالى: ﴿فمن شاء اتخذ إلى ربه مآبا﴾ (سورة النبأ: ٣٩)، ومنها قوله تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل إمّا شاكراً وإمّا كفوراً﴾ (سورة الانسان: ٣)، ومنها قوله تعالى: ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ (سورة الكهف: ٢٩)، إلى غير ذلك من الآيات، فلاحظ.

(١) ولتوضيح المقام نمثل مثالاً عرفياً فنقول: إذا فرضنا أنّ المولى العرفي أعطى لعبده سيفاً مع علمه بأنّه يقتل به نفساً، فالقتل إذا صدر منه باختياره لا يكون مستنداً إلى المولى بوجه، فإنّه حين صدوره يكون أجنبياً عنه بالكليّة، غاية الأمر أنّه هيأ بإعطائه السيف مقدمة إعدادية من مقدمات القتل، ولكن الفعل قد صدر من العبد باختياره، وكان العبد مختاراً حين ارتكابه العمل، وليس هو بمقهور عليه، فالأفعال الصادرة من المخلوقين بما أنّها تصدر منهم بالإرادة والاختيار مسند حقيقة إليهم، فهم مختارون في أفعالهم من دون أن يكون هناك شائبة القهر والإجبار.

(٢) سورة النور: ٦٣.

وقال سبحانه: ﴿ومن يعص الله ورسوله فإنّ له نار جهنم﴾[١]. إلى غير ذلك. وهذه مثل ما سبقها ليس لها دخل بمقام البحث[٢]، فما شأنه [شاءه] سبحانه بأوّل المشيئات[٣]، وثانيتها: يستحيل تخلّفه عنها[٤]، وما شاءه بالثالثة مرجعه إلى اختيار العباد، فإنّ اختاروه بمشيئتهم وقدرتهم عليه وجد متعلّقها، والبحث إنّما هو في الثالثة[٥]، وهي هذه حالها سيأتي التفصيل فيما بعد.

وتاسعها: ما زعمه من المنافات بين تقدّم التوحيد والنبوّة على هذه المرتبة، وبين كون هذه المرتبة أشرف وأهم مسائل الدين، فإنّك قد عرفت فساده ممّا مضى، من معنى أشرفية وأهمية هذه المرتبة من حيث تحقق يقين المعتقد بها بعد يقينه بما تقدّم عليها من المرتبتين، فأشرفيتها وأهميتها من حيث جمعها لما سبقها، وليس ذلك من حيث مقابلتها لما تقدّمها من المرتبتين، فإنّها بالنظر إليهما أقل شرفاً وعظمة وأهمية بالضرورة من الدين والعقل[٦].

---

(١) سورة الجنّ: ٢٣.

(٢) لأنّ البحث كان في شأن الإمامة.

(٣) أي أراد الله بإرادته التكوينية الأزلية التي لا تتخلّف أبداً.

(٤) وذلك كإذهاب الرجس عن أهل البيت عليهم السلام، ولا تكاد تتخلّف إرادته سبحانه حينئذٍ عن المراد، وبهذا يتضح معنى الاصطفاء، وسيأتي تفصيله في باب العصمة إن شاء الله تعالى.

(٥) فإنّ ما نسبه ابن تيمية إلى الشيعة بأنّهم يقولون: إنّ الكفر والمعاصي لم ينشئا من الله سبحانه، بل إنّهما فعل العبد باختياره. نعم هذا في الإرادة التشريعية صحيح فلابد من تقييد النسبة بهذا القسم فقط.

(٦) أمّا الضرورة الدينية فواضح، إذ أنّ الاعتقاد بالإمامة مرتبته بعد التصديق بالشهادتين، ومن المعلوم أنّ الإيمان يكتمل بجميعها.

وبعبارة أُخرى: أنّه يتحقق الإسلام بالشهادتين والاعتقاد بالإمامة، ومع هذه الشرائط

➲ يكون الإسلام المذكور محققاً لتحقق الإيمان الواقعي في القلب، وهو الدين الّذي ارتضاه الله للناس، حيث قال: ﴿اليوم يئس الّذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).

فإنّ من أهم المسائل التي تطرح هنا هي أنّه متى أكمل الله الدين للمسلمين؟ فأي يوم كان ذلك اليوم ياترى؟ ذلك اليوم الذي اجتمع فيه الأُمور الأربعة:

١ـ يأس الكفار. ٢ـ إكمال الدين. ٣ـ إتمام النعمة. ٤ـ قبول الله لدين الإسلام دينا ختامياً لكلّ البشرية.

فلا ريب أنّ ذلك اليوم يوماً عظيماً في تاريخ حياة النبيﷺ، ولايمكن أن يكون يوماً عادياً كسائر الأيام، ولو قلنا بأنّه يوم عادي لما بقي مبرر لإضعاف مثل هذه الأهمية العظيمة عليه الواردة في الآية الكريمة، وقيل: انّ بعضاً من اليهود والنصارى قالوا في شأن هذا اليوم: بأنّه لو كان قد ورد في كتبهم مثله لاتخذوه عيداً لأنفسهم ولاهتموا به اهتماماً عظيماً. (انظر تفسير المنار ج٦: ص١٥٥).

ولنبحث الآن في القرائن والدلائل التأريخية عند نزول هذه الآية باختصار فتقول مستعيناً بالله: إنّه ترى هل هو اليوم الذي أنزل فيه الله الأحكام المذكورة في نفس الآية والخاصة بالحلال والحرام من اللحوم؟

من البديهي أنّه ليس ذلك؛ لأنّ نزول هذه الأحكام لا يوجب إعطاء تلك الأهمية العظيمة، ولا يمكن أن يكون سبباً لإكمال الدين؛ لأنّها لم تكن آخر الأحكام التي نزلت على النبيﷺ، والدليل على ذلك هو نزول الأحكام الأُخرى بعد تلك الأحكام، وسوف يتضح لك ذلك في محلّه، كما لا يمكن القول بأنّ الأحكام المذكورة هي السبب في يأس الكفار، بل إنّ ما يثير اليأس لدى الكفار هو إيجاد دعامة راسخة قوية لمستقبل الإسلام، وبعبارة أُخرى: فإنّ نزول أحكام الحلال والحرام من اللحوم لا يترك أثراً في نفوس الكفار، فماذا يضرهم لو كان بعض اللحوم حلالاً وبعضها الآخر حراماً؟

وهل المراد من ذلك «اليوم» هو يوم عرفة من حجة الوداع كما ورد بعض الروايات ➲

الواردة في كتب أهل السنّة والجماعة واحتمله بعض مفسّريهم؟

وجواب هذا السؤال هو النفي أيضاً؛ لأنّ الدلائل المذكورة لا تتطابق مع هذا التفسير، حيث لم تقع أي حادثة مهمة في ذلك اليوم لتكون سبباً لیأس الكفّار، ولو كان المراد هو حشود المسلمين الذين شاركوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم عرفة فقد كانت هذه الحشود تحيط بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في مكة قبل هذا اليوم أيضاً، ولو كان المقصود بذلك هو نزول الأحكام المذكورة في ذلك اليوم، فلم تكن الأحكام تلك شيئاً مهماً بحيث أكمل الله به الدين وأتم به النعمة، ولم تكن مخفية عن الكفّار.

ثمّ هل المقصود بذلك «اليوم» هو يوم فتح مكة، كما احتمله البعض؟

والجواب عنه منفي أيضاً؛ لأنّ سورة المائدة نزلت بعد فترة طويلة من فتح مكة، وليس من المناسب أن يكون نزولها لذلك السبب.

والأعجب من كلّ ما ذكره البعض من أنّ ذلك اليوم هو يوم ظهور الإسلام وبعثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ الفارق الزمني بين نزول الآية وبعثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعيد جداً، فلا ربط بذلك اليوم، وهكذا يتضح لنا أن أيّاً من الاحتمالات المذكورة لا تتلائم مع محتوى الآية. فيبقى لدينا احتمال أخير وهو الذي قد ذكره جميع مفسّري الشيعة في تفاسيرهم، وقد دعمته الروايات الكثيرة الواردة في كتب الفريقين، وهذا الاحتمال يناسب تماماً مع محتوى الآية حيث يعتبر يوم غدير خمّ أي الذي نصب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الامام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بصورة رسمية وعلنية خليفة له، حيث غشى الكفّار في هذا اليوم سيل اليأس وقد كانوا يتوهّمون أنّ دين الإسلام سينتهي بوفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ الأوضاع ستعود إلى سابق عهد الجاهلية، لكنهم حين شاهدوا أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بالخلافة بعده لرجل كان فريداً بين المسلمين في عمله وتقواه وقوّته وعدالته ـ وهو الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ـ ورأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ البيعة للإمام علي عليه السلام أحاط بهم اليأس من كلّ جانب وفقدوا الأمل فيما توقعوه من شر لمستقبل الإسلام وأدركوا أنّ هذا الدين باق راسخ، ففي يوم غدير خم أصبح الدين كاملاً؛ إذ لو لم يتم تعيين خليفة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتم الأمر من وضع مستقبل الأُمة الإسلامية لم تكن لتكمل الشريعة بدون ذلك ولم يكن ليكتمل الدين.

وعاشرها: ما زعمه من كون وجوب هذه المسألة وجوب وسيلة[١]، ولن

نعم وبذلك أصبحت الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين كما قاله العلّامة الحلّي رحمه الله؛ لأنّ يوم غدير خم أكمل الله دينه وأتم نعمته بتعيين الإمام علي عليه السلام زعيماً للأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأمّا ما قاله المصنّف رحمه الله من الضرورة العقلية فلأنّ نسبة الإمامة إلى النبوّة نسبة العلّة المبقية إلى العلّة المحدثة، ومعنى ذلك أنّ الاعتقاد بالإمامة مرتبة من الإيمان بعد التصديق بالشهادتين، ولذلك أنّ الشيعة الإمامية يعتقدون بأنّ الإمامة منصب الهي كالنبوّة، فكما أنّ الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوّة كذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيّه بالنصّ عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقوم بها؛ لأنّ الغرض من إرسال الأنبياء تزكية النفوس وتهذيبها وبعد وفاة خاتم الأنبياء لابد للناس من يقوم بهذه الوظيفة المهمة كما قال تعالى: ﴿هو الّذي بعث في الاميين رسولاً يتلوعليهم آياته ويزكيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة﴾ (سورة الجمعة: ٢).

فمن الواضح أنّ المقصود هو تربية الناس وتعليمهم مما عَلَّم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإمام المعارف الالهية من ينابيعه العذبة مباشرة، فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم مبلّغ عن الله تعالى، والإمام مبلّغ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وبما ذكرنا يتضح ما أفاده رحمه الله من أنّ أشرفية مسألة الإمامة وأهميتها بعد التوحيد والنبوّة يعرف بضرورة الدين، والأدلّة الشرعية الدالة على أنّه لولا الولاية والإمامة لم يكمل الدين وبضرورة العقل؛ لأنّ الإمامة استمرار لوظائف الرسالة. فمسألة الإمامة وقيادة الأُمة في أُمور دينها ودنياها تكون من المسائل الجذرية الأصلية بعد التوحيد والنبوّة، فبضرورة العقل تكون أهم مسائل الإسلام وأشرفها بعد التوحيد والنبوّة، بل لنا أن نقول بالإمام يعرف الرب ويعرف النبي ويعرف الدين وأحامهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنّ الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأخذ جميع معالم دينهم من الإمام الذي عيّنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خليفة لما بعده كما لايخفى.

(١) لاشكّ أنّ الأُمة الإسلامية مجمعة على وجوب الإمامة والرئاسة بكلّ مذاهبها، نعم اختلفوا في أنّه هل بالعقل أو بالشرع من الله أم من الناس؟

وبعبارة أُخرى: هل أنّ وجوب الإمامة ورئاسة الدين له موضوعية من قبل الله تعالى

يتصّور كونه أشرف وأهم من المقصود، فإنّه من عجائبه لما هو ضروري الديـن والعقل، من أنّ الحجّة من الله سبحانه إنّما تقام على الناس بعد فوت النبيﷺ، بجعل إمام معصوم يبيّن لهم دينه بأجمعه، فإنّه لو لم ينصبه لهم لقامت الحجّة للناس على الله بعد الرسل، وقد نفى سبحانه قيامها لهم عليه في نصّ فرقانه العـظيم[1]،

➲ لشخص معيّن بشرائط خاصة منه، أو أنّه طريقي أي جعل وجوبه وسـيلة لتـحققه كائنا من كان؟

استدلّ الشيعة الإماميّة على وجوب نصب الإمام في كلّ زمان بأدلّة عقلية ونقلية، كما استدلّوا على أنّ الإمامة منصب الهي معيّن من عندالله تعالى بشرائطه الخاصة، فإنّ الله تعالى يأمر عباده بالتبعية ممّن يراه صالحاً لهذا المقام بالنصّ عن طريق نبيّه، وسيأتي مفصل البحث إن شاء الله تعالى.

(١) قال الله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسـول وكـان الله عـزيزاً حكـيماً﴾ (سورة النساء: ١٦٥) فإنّ هذه الآية الكريمة تبيّن لنا أن لله تعالى سُنّة جارية ومستمرة بين الناس، وهي أن يجعل لهم مرشداً وقائداً وأميناً وحافظاً لحدود الله في جميع الأزمان لئـلا يكون للناس حجة على الله، فإنّ الله بعث الأنبياء مبشّرين ومنذرين لكي يتم الحجة على الناس ويقطع بهم العذر والحجة فلم يكن من عدل الله أن يترك البشر في فترة من الزمن بلاحجة، ولو كان كذلك لما تحقق إرادة الله ورضاه في تلك الأُمة، وكان للناس أن يحتجوا على ربّهم سبحانه ولتمّت به الحجة للناس على الله، بعدم جعل من يكون حافظاً لشريعته السماوية.

وبعبارة أُخرى: لو لم يجعل الله للناس إماماً معصوماً حافظاً للشريعة السماوية وقائماً بها لاندرست الآثار، وذهب الدين، وغيّرت السنة والأحكام، ولزاد فيه المبتدعون، ونقص مـنه الملحدون وشبّهوا ذلك على المسلمين وعليه، فما فائده الرسول بلا رسالة لما بعد وفاته، بل وإنّ هذا نقض لغرضه تعالى من تحقيق تلك الغاية السامية.

فلا بد من القول بأنّ هذه السنّة جارية ومستمرة حتى بعد وفات الرسول الأعظمﷺ لدفع حجة الناس بعد خاتم الأنبياء ودفع حجة الناس بعد الرسل، باستمرار رسالة الرسـل بحافظها وحفظ القائم بها، وإلّا فما فائدة الرسول بعده، فعليه يجب وجود الحافظ والمـبلّغ الّذي هو الامام المعصوم بعد الرسول، وإلّا لتمت الحجة للناس على الله تعالى.

والوجه بَيّن، فإنّ غير المعصوم يُسمّىٰ[١] ويشتبه فيذهب جملة من الدين بذلك، فيلزم من ذلك فوت بعض المفروضات، وفعل بعض المحرّمات من حيث الجهل بها والنسيان[٢]، فتقوم الحجّة لهم عليه بقولهم: ربنا لِم لَم تجعل لنا إماماً معصوماً من الجهل والخطأ والنسيان، نهتدي بمتابعته إلى الدين، بل فَوَّتَ علينا بعدم نصبه جملة من فعل المفروضات ووقعنا في فعل جملة من المحرّمات[٣]، وأنت بنصبه

---

(١) فانّ غير المعصوم قد يسمّىٰ ظالماً فيناوله قوله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤).

(٢) إذ أنّ غير المعصوم يحتاج إلى إمام معصوم فكيف يجوز الرجوع إليه في المسائل مع عدم سلامته من الخطأ والنسيان؟! فلا يوثق بصحّة قوله وفعله؛ لاحتمال خطئه ونسيانه وغفلته وجهله وتعمّده للكذب، فليس بإمكان غير المعصوم أن يكون حجة على الآخرين. ومن المعلوم أنّ كلّ من أمر الله بطاعته بصورة مطلقة فهو معصوم لاستحالة إيجاب طاعة غير المعصوم، ولأنّ الأمر بمتابعة غير المعصوم قبيح لايصدر من الله تعالى، وسيأتي تفصيل الكلام حول الموضوع في باب العصمة إن شاء الله تعالى.

(٣) إذ لو لم يكن الإمام معصوماً لأمكن أن يقع في الخطأ في وقت ما، و يأمر على خلاف ما أمر به الله والنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فحينئذٍ إمّا أن يجب طاعته ومخالفة الله والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا باطل قطعاً، وإمّا أن يجب إطاعة الله والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومخالفة الإمام، وهذا مخالف لوجوب طاعة الإمام، فينحصر الأمر في عصمة الإمام، ولذلك أنّ الله تعالى قد ساوى بين طاعة الإمام وطاعة رسوله في قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩). فيستفاد من الآية أنّ إطاعة الرسول وإطاعة أُولي الأمر لا تنفصلان عن إطاعة الله، فهما كإطاعة الله، ويعرف ذلك من سياق الكلام وظاهر العطف.

غير أنّ إطاعة الله واجبة بالذات، وأنّ طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناشئ من أمر الله، ولعلّ تكرار أطيعوا في الآية للإشارة إلى مثل هذا الفرق بين الطاعتين، ولكن لم يكرر عند أمره تعالى بإطاعة أُولي الأمر ولعلّ فيه إشارة إلى أنّه تعالى قد ساوى بين إطاعة الرسول وإطاعة أُولي الأمر. ومن معلوم أنّ الله تعالى لا يأمر إلّا بطاعة المعصوم، لأن الأمر بطاعة غير المعصوم

⇐

قادر على نجاتنا من هذه جميعها، مثل ما جعلت لنا نبياً معصوماً بين الناس الدين بأجمعه، ويدلّ على ذلك قوله سبحانه: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾[(١)]. فانّ وجود إمام مبين في زمان دون زمان ليس ينجي من جهل ونسيان وخطأ أهل الزمان الذي هو خال منه، فيلزم وجود إمام معصوم في كلّ زمان، حتى تصير الحجّة لله على الناس بوجوده فيهم، ولو لم يجعله حسب ما بيناه لقامت الحجّة لهم عليه سبحانه، وقيامها لهم عليه مناقض لما دلّ عليه الفرقان العظيم.

ويشهد لما قلناه مضافاً إلى ما نبهنا عليه قوله سبحانه: ﴿قل فلله الحجة البالغة﴾[(٢)]، فإنّه لن يعقل ثبوتها بغير الوجه الذي بيناه من نصب إمام معصوم للعباد في زمان بعد زمان، وهذه الجهة يتساوى فيها الرسول وخليفته من بعده،

➲ قبيح لا يصدر منه تعالى؛ لأنّ غير المعصوم يمكن أن يقع في الخطأ في وقت ما، ويأمر على خلاف ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإذا أمر الله بإطاعة غير المعصوم وكان أمر غير المعصوم على خلاف أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فنتيجته أنّ الله تعالى أمر بعصيان نفسه، وهذا أمر بالمتناقضين ـ والعياذ بالله من ذلك ـ فإنّ هذا قبيح على الناس العاديين فضلاً عن الله تعالى، فلاحظ.

(١) سورة يس: ١٢.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٩. وهذه الآية الكريمة تدلّ بالصراحة على إبطال دعوى المنحرفين وقطع عذرهم من الله، وذلك حينما أرادوا تبرئة أنفسهم من جميع معتقداتهم الباطلة وأعمالهم السيئة؛ بانّهم كانوا مجبورين عليها حيث إنّهم كانوا على دين آبائهم، فإنّ الله تعالى يقطع عذرهم بإقامة الدليل والبرهان والحجة.

والحجّة من الحجّ، وهو يعني القصد وتطلق على الطريق الذي يقصده الإنسان، وقد تطلق على البرهان، والدليل لأنّ القائل يقصد به إثبات مدعاه للآخرين عن طريقه.

ومع ملاحظة لفظة «بالغة» يتضح أنّ الأدلّة التي أقامها الله للبشر عن طريق العقل وإرسال الأنبياء كلّها واضحة ولا لبس فيها من جميع الجهات، وذلك بحيث لا يبقى أي مجال للترديد والشك لأحد.

مثل ما تساويا فيه من حيث كونها وسيلة لبيان الدين، ولطفاً في بيان المفروضات والمحرمات، وفي كونهما أماناً للخلق من نزول العقوبات عليهم حسب ما قال سبحانه مخاطبا لنبيه: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾[١]. وقال ﷺ في خبر النجوم المعروف المشهور الذي دلّ على كون أهل بيته أماناً في أرض الله سبحانه[٢]، فإنّ ذهب أهل بيته جاءهم ما يوعدون، فهذه جهات ثلاث تساوى فيها الرسول وخلفاؤه[٣]، إحداها من باب الوسائل[٤]، والباقيتان لهما

---

(١) سورة الأنفال: ٣٣.

(٢) أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن ابن عباس أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأُمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٤٩. ورواه المتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص١٠٢، ح ٣٤١٨٩).

وذكر ابن حجر في الصواعق نقلاً عن مسند أحمد بن حنبل عن رسول الله ﷺ: «النجوم أمان لأمان أهل السماء، فإذا ذهبت النجوم ذهب أهل السماء وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، وإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض». (الصواعق المحرقة: ص٤٠، ط مصر). وقد جاء مثله في كثير من كتب الشيعة، انظر كمال الدين للشيخ الصدوق ج١: ص٢٠٥، ح٢١ وغيره.

(٣) وهي عبارة عن:

١ـ وجود الرسول أو الإمام حجة من الله على الخلق في كلّ زمان.

٢ـ وجود الرسول أو الإمام لطف من الله لبيان الدين وأحكامه.

٣ـ وجود الرسول والإمام أمان للخلق من نزول العقوبات عليهم، فالنبي والإمام يتساويان في هذه الجهات الثلاثة.

(٤) وهو الوجه الثاني من كلام الماتن ﵀. أي كون الرسول والإمام وسيلة لبيان الدين ولطفاً في بيان الواجبات والمحرمات. وبعبارة أُخرى: أنّ وجود الرسول والإمام مصلحة من الله لبيان الأحكام على وجه الطريقية، نظير اعتبار العلم في كثير من الموضوعات، فإنّ المصلحة منه هو الوصول إلى الواقع لا في حد ذاته، فلاحظ.

موضوعية[١]، فعلم كون نفس وجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونفس وجود خليفته من بعده رحمة على العباد، وكون وجود كل منهما حجّة عليهم ليس لهم عذر في الجهل بهما، وكون كلّ منهما مبيّناً للدين وهادياً إليه.

ومن هذه الجهة وجبت طاعتهما وحرمت معصيتهما، فالحاجة إليهما ثابتة من هذه الجهات الثلاثة، وليس من الجهة الثالثة وحدها حتّى يرد ما زعمه السنّي.

---

(١) وهما الوجه الأوّل والثالث من كلام الماتن رحمه الله، فالأوّل هو كون الرسول والإمام حجة من الله على الخلق لئلّا يكون للنّاس على الله حجة بعد الرسل، وقد تقدّم الكلام في توضيحه.

والثاني فهو كون الرسول والإمام أماناً للخلق، وقد تقدم مايدلّ عليه من الدليل. والنتيجة: أنّ هذين الوجهين لهما موضوعية في أمر الله تعالى بالطاعة لهما أي أنّ وجودهما بالذات مطلوبان، فلاحظ.

قال السنّي:

الوجه الثالث: أن يقال: إن كانت الإمامة أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين فأبعد الناس عن هذا الأهم الأشرف هم الرفضة فإنّهم قالوا في الإمامة أسخف قول وأفسده في العقل والدين، كما سنبينه إن شاء الله إذا وقفنا على حججهم. ويكفيك أنّ مطلوبهم بالإمامة أن يكون لهم رئيس معصوم ويكون لطفاً في مصالح دينهم ودنياهم، وليس في الطوائف أبعد من مسألة[1] اللطف والإمامة منهم، فإنّه يحتالون على مجهول ومعدوم لا يُرى له عين ولا أثر، ولا يُسمع له حسّ ولا خبر، فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بإمامته شيء.

/وأيّ من فرض إماماً نافعاً في بعض مصالح الدين والدنيا كان خيراً ممّن لا ينتفع به في شيء من مصالح الإمامة، ولهذا تجدهم لما فاتهم مصلحة الإمامة، يدخلون في طاعة كافر أو ظالم لينالوا به بعض مقاصدهم. فبينما هم يدعون الناس إلى طاعة إمام معصوم أصبحوا يرجعون إلى ظلوم كفور، فهل يكون أبعد من مقصود الإمامة وعن الخير والكرامة ممن سلك منهاج الندامة؟!

وبالجملة: فالله تعالى قد علّق بولاة الأُمور مصالح في الدين والدنيا، سواء كانت الإمامة أهم الأُمور أو لم تكن. والرافضة أبعد الناس عن حصول هذه لمصلحة [لهم]، فقد فاتهم على قولهم الخير المطلوب من أهل مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين.

---

(١) هكذا في الأصل، وفي المصدر: «مصلحة».

ولقد طلب منّي بعض أكابر شيوخهم الفضلاء أن يخلو بي وأتكلّم معه في ذلك، فخلوت به وقرّرت له ما يقولونه في هذا الباب، كقولهم: إنّ الله أمر العباد ونهاهم، فيجب أن يفعل بهم اللطف الذي يكونون عنده أقرب إلى فعل الواجب وترك القبيح؛ لأنّ من دعا شخصاً ليأكل طعاماً[١] فإذا كان مراده الأكل فعل ما يعين على ذلك من الأسباب، كتلقّيه بالبشر وإجلاسه في مجلس يناسبه، وأمثال ذلك، وإن لم يكن مراده أن يأكل عبس في وجهه وأغلق الباب، ونحو ذلك. وهذا أخذوه من المعتزلة، ليس هو من أُصول شيوخهم القدماء.

ثمّ قالوا: والإمام لطف؛ لأنّ الناس إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب وينهاهم عن القبيح، كانوا أقرب إلى فعل المأمور وترك المحظور، فيجب أن يكون لهم إمام، ولابدّ أن يكون معصوماً؛ لأنّه إذا لم يكن معصوماً لم يحصل به المقصود. ولم تدع العصمة لأحد بعد النبي ﷺ إلّا لعليّ، فتعيّن أن يكون هو إياه للإجماع على انتفاء ما سواه وبسطت له العبارة بهذه المعاني.

ثمّ قالوا: وعلي نصّ على الحسن، والحسن على الحسين، إلى أن انتهت النوبة إلى [المنتظر] محمد بن الحسن صاحب السرداب الغائب.

فاعترف بأنّ هذا تقرير مذهبهم على غاية الكمال، قلت له: فأنا وأنت طالبان للعلم والحقّ والهدى، وهم يقولون: من لم يؤمن بهذا المنتظر فهو كافر، فهذا المنتظر هل رأيته؟ أو رأيت من رآه؟ أو سمعت بخبره؟ أو تعرف شيئاً من كلامه الذي قاله هو؟ أو ما أمر به أو ما نهى عنه مأخوذاً عنه كما يؤخذ من الأئمة؟

قال: لا، قلت: فأيّ فائدة في إيماننا هذا؟ وأيّ لطف يحصل لنا بهذا؟ ثمّ كيف يجوز أن يكلفنا الله تعالى لطاعة شخص، ونحن لا نعلم ما يأمرنا به ولا ما

(١) هكذا في الاصل، وفي المصدر: «طعامه».

ينهانا عنه، ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك بوجه من الوجوه؟

وهم من أشدّ الناس إنكاراً لتكليف ما لا يطاق، فهل يكون في تكليف ما لا يطاق أبلغ من هذا؟

فقال: إثبات هذا مبني على تلك المقدّمات، قلت: لكن المقصود لنا من تلك المقدّمات هو ما يتعلّق بنا نحن، وإلّا فما علينا ممّا مضى إذا لم يتعلّق بنا منه أمر ولا نهي. وإذا كان كلامنا في تلك المقدّمات لا يُحصل لنا فائدة ولا لطفاً ولا يفيدنا إلّا تكليف ما لا يقدر عليه علم أنّ الايمان بهذا المنتظر من باب الجهل والضلال لا من باب المصلحة واللطف .

والذي عند الإماميّة من النقل عن الأئمة الموتى: إن كان حقّاً يحصل به سعادتهم فلا حاجة بهم إلى المنتظر، وإن كان باطلاً فهم أيضاً لم ينتفعوا بالمنتظر في رَدّ هذا الباطل.

ثمّ إنّه ـ أي السني[1] ـ جعل الشيعة أضل ممّن يعلّقون اُمورهم برجال الغيب والقطب والغوث والخضر من المجاهيل، من حيث عدم وجود مصحلة لهم في ذلك في الدين، فإنّهم قد ينتفعون بموعظة من يعتقدون أنّه الخضر ولو مع غلطهم بأنّه الخضر، وقد يرى بعضهم بعض الجنّ ويعتقد أنّه الخضر، فالشيعة أضلّ منهم، فإنّ المنتظر ليس له نقل ثابت عندهم وغير معتقدين بمن يرونه أنّه المنتظر، ولمّا دخل السرداب لم يكن قد بلغ سن التمييز، وهم يقبلون من الكذب أضعاف ذلك ويعرضون عن متابعة الكتاب والسنّة أكثر من هذه الجماعة ويقدحون في خيار المسلمين ما يعادونهم عليه اُولئك نقلنا من ثمّ إنّه جعل الشيعة، إلى هنا قوله ملخصاً[2].

---

(١) وفي هذه الفقرة نقل كلامه بالمضمون.

(٢) منهاج السنّة ج١: ص١٠٠ ـ ١٠٥.

قلت:

عمدة هذه النبذة من باب إرساله الدعاوي الباطلة إرسال المسلمات، الغير لمحتاجة إلى إقامة البينات، ولقد تضمنت جملة من المفتريات المعلومات، ولنشر إلى ما فيها بوجوه:

أوّلها: أنّ ما زعمه من كون قول اثنا عشرية الشيعة في هذه المسألة أسخف قول وأفسده بهتان منه، من حيث عدم إنصافه وعدم عبرته بالسنن الصحيحة التي نبّهنا على بعض منها فيما مرّ من خبر الثقلين[1] وغيره، فإنّه قد دلَّ على كون إمامة

---

(١) لقد روى حديث الثقلين أكثر علماء الإسلام من المفسرين والمحدثين وغيرهم بحيث لا يكاد يخلو مصدر من مصادر الإسلام منه وتناقله المحدثون وأصحاب الصحاح والمسانيد من علماء أهل السنّة والجماعة، وقد خص العلّامة آية الله السيد مير حامد حسين مجلدين ضخمين من موسوعته المسمّاة بـ«عبقات الأنوار»، بنقل الحديث وطرقه من كتب أهل السنّة والجماعة، وسيأتي ذكر بعض ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى، فالحديث مسلّم الصدور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الفريقين، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتى ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

فجعل الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم عترته الطاهرة عدلاً لكتاب الله وقريناً له في وجوب التمسّك بهم والتسليم لأوامرهم والتأسي بأقوالهم وأفعالهم وأنّهما متلازمان في الحجية والاعتبار إلى يوم القيامة؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، وأي عذر بعد ذلك لمن ترك أقوالهم وسننهم المأثورة. اللّهمّ وفّقنا للتمسك بهم والاهتداء بهداهم.

الخلق منحصرة بأهل البيت عليهم السلام دون غيرهم من الناس[١]، ومثل خبر السفينة[٢]

---

(١) وذلك لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر فيه بالتبيعة المطلقة لأهل البيت عليهم السلام، وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما إن تمسّكتم»، فالتمسّك جاء هنا بشكل مطلق، ولا معنى للأمر بالتمسّك المطلق لو لم يكونوا معصومين فالتمسك بأهل البيت عليهم السلام يعني التبعية المطلقة لأهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم في الأقوال والأعمال والنظريات دون استثناء ووجوب التبعية لهم في الأقوال والأعمال، يعني أنّهم لا ينحرفون عن نهج الله أبداً، وإلّا لا معنى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّهما يعصمان الأُمة من الضلال».

فأمر صاحب الرسالة في حديث الثقلين بالاتباع المطلق لأهل البيت عليهم السلام، كشرط لعدم الوقوع في الضلال. وهذا دليل على عصمتهم المطلقه، وإذا ثبتت عصمتهم عليهم السلام ثبتت إمامتهم أيضاً؛ لأنّ المعصوم أولى بالإمامة من غير المعصوم الذي ربّما يقع في الخطأ، فحديث الثقلين دلّ بالوضوح على أنّ الإمامة منحصرة في أهل البيت عليهم السلام.

(٢) لقد روى حديث السفينة جماعة كبيرة من أئمة أهل السنّة وحفّاظهم بطرق متكاثرة وأسانيد متظافرة إلى التابعين والصحابة، وقد ذكر العلّامة السيد حامد حسين النقوي في كتابه عبقات الأنوار أسماء الرواة والمخرجين لحديث السفينة الذين أثبتوا هذا الحديث في كتبهم (انظر الجزء الرابع من خلاصة عبقات الأنوار)

وقال ابن حجر المكي في صواعقه (ص٢٣٤): جاء من طرق عديدة يقوى بعضها بعضاً: «إنّما مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا»، وفي رواية مسلم: «ومن تخلّف عنها غرق»، وفي رواية هلك (انتهى كلامه).

وسيأتي البحث عن الحديث مفصّلاً في محلّه، ونتعرض هناك لجملة كثيرة من مصادره عن أهل السنّة والجماعة وبيان دلالتها إن شاء الله تعالى.

وخلاصة دلالته: أنّ صراحة التعبير ووضوح معاني الألفاظ في الحديث لا تخفى دلالته على أحد في وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ تشبيه أهل البيت عليهم السلام بسفينة نوح التي من ركبها نجى ومن تخلف عنها غرق في الطوفان واضح الدلالة على المقصود؛ إذ كلّنا نعلم أنّ سفينة نوح كانت هي الملجأ الوحيد لنجاة الناس من الطوفان في ذلك الوقت، فالتشبيه بها يدلّنا على أنّ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم الملجأ الوحيد للأمة للنجاة، فمعنى «من ركبها» أي

وغيره[١]، فانظر يامن ينصف الحق من نفسه، إلى شدّة جسارة السنّي على خير البشر صلى الله عليه وآله وسلم، حيث قال: بأنّ المذهب الذي دلَّت على حقيته سننه الصحيحة، أسخف مذهب أو أفسده!!! فيالهفي عليه وعلى من مدحه على ردّه من ذهابهم إلى المذهب الذي نبّهنا على تأسّسه من عشر مسائل جميعها مخالفة للشريعة، فوصفوه والحال هذه بالصحّة، والحسن من باب وصف الشيء بصفة ضده، فإنّ من له شمة إنصاف وصدق، يعلم يقيناً بأنّ السخافة والفساد تلحق المذهب الذي قد خالف الشريعة من جهة واحدة[٢]، فما حال المذهب الذي بني على عشر مخالفات

من اقتدى بهم فقد نجى من الحوادث العصيبة والوقائع الخطيرة التي طالما تؤدي إلى انحراف البشرية وضلالها فعلّمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذا التمثيل علماً ضرورياً؛ بأنّ أهل بيته عليهم السلام وأتباعهم هم الفرقة الناجية، فكلّ من اقتدى بهم وسلك آثارهم فقد نجى، ومن تخلّف عنهم وزاغ عن طريقهم فقد غوى، وهذا أمر واضح ظاهر لمن تأمّل وتدبّر في الحديث، فلاحظ.

(١) وذلك مثل حديث المنزلة، وحديث الراية، وحديث المؤاخاة، وحديث الطائر، وحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وحديث: «علي مع الحق والحق مع علي»، وحديث الكساء، وحديث الوصية، وغيرها، وسنتعرض لجميعها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٢) فإنّ شر الآراء ما خالف الشريعة، وما خالف الشريعة فهو باطل ومردود، وقد وردت أحاديث كثيرة في لعن من خالف الشريعة عمداً ولعن المبتدعين والبراءة منهم وهي شاملة حتى لمن صدر منه أيّة مخالفة للشريعة وتعتبر تلك المخالفة افتراقاً عن القرآن وعما جاء به الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم سواء كانت عن عمد أو عن سهو أو عن غفلة؛ إذ أنّ الافتراق حاصل بها حقيقة، غير أنّ المعصية ومايترتب عليها من جواز اللعن مرفوعة عن الغافل والساهي لكونه معذوراً في ذلك، ولكن افتراقه عن الكتاب وما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم محقق منه فعلاً، وفي المقام أنّ المخالفين لمدرسة أهل البيت فقد خالفوا الشريعة المقدسة من أساسها؛ لأنّهم خالفوا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عدم اتباعهم عن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

للشريعة، ومعها يصفونه بأعلى صفات الحسن وأعظمها، ويحصرون الحقّ فيه، أما بلغهم قوله سبحانه في فرقانه: ﴿ومن أظلم ممّن افترى على الله كذبا أو كذب بالحقّ لما جاءه أليس في جهنّم مثوى للكافرين﴾[١].

وثانيها: أنّ ما زعمه في حقّ أهل الحقّ الاثنا عشرية الشيعة من كونهم يحتالون على مجهول ومعدوم لم ير له عين ولم يوجد له أثر، من المفتريات لمخالفة حتى لما ثبت عند معاريف أهل مذهبه ومشيدي طريقتهم ومشاهير أهل المعرفة بالسنّة، ونقدها ومن سارت بتصانيفهم المعتمدة الركبان؛لتضمّنها ما يعتمد عليه من سيرة سيد بني عدنان، ولنذكر هنا بعض من قال بتولّده عجل الله فرجه وسهّل مخرجه، وجعلنا من المستشهدين بين يديه، وصلّى على جده وآبائه، وأُمه وعليه وسلّم، وهم من معاريف أهل العلم من أهل مذهبه وقولهم حجّة عليه، وعلى من جرى على سيرته.

فمنهم: إمام النسّابة ومعتمدهم وشيخهم المقدّم عندهم في علم النسب المعوّل على قوله فيه، سهل بن عبدالله البخاري[٢] المشهور الجليل، فإنّه بعد نقله

ومن المعلوم أنّ من خالف عترة النبي وأهل بيته الطاهرين ـ صلوات الله عليهم ـ فقد تمرّد على الله ورسوله وخرج من الدين؛ لأنّ حديث الثقلين وحديث السفينة يأمران الناس بالاقتداء بأهل البيت عليهم السلام، والله تعالى يأمر عباده بالأخذ بما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى: ﴿ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (سورة الحشر: ٧). وبهذا يظهر أنّ أهل السنّة والجماعة مرقوا عن دين الله.

(١) سورة العنكبوت: ٦٨

(٢) هو الشيخ أبو نصر سهل بن عبدالله بن داود البخاري المؤرخ النسّابة المعروف صاحب كتاب «درر السلسلة العلوية» من علماء النسّابة من أهل السنّة من القرن الرابع للهجرة، ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه (ج٩: ص١٢٣ رقم ٤٧٣٨) وقال: قد سافر البلدان كثيراً في

عن النسّابة جميعهم في «سر السلسلة العلوية»[١] كونهم متفقين على كون المعقّب من ولد علي الهادي الحسن وجعفر، قال ـ ما معناه ـ: لم يولد للحسن العسكري سوى ولده الحجة محمد المهدي[٢]، ونصَّ على ذلك في كتابه «أنساب الطالبيين[٣]»[٤].

ومنهم: شيخ الشرف العبيدلي المعروف[٥]

سبيل تأليف كتابه المذكور وقدم بغداد وأخذ من علمائها وحدث بها، فهو ممّا يشار إليه بالبنان.

(١) طبع هذا الكتاب كراراً وفي عام ١٩٦٢ م ـ ١٣٨١ هـ، طبع في المكتبة الحيدرية في النجف الأشرف مع التحقيق والتعليق والتقديم للعلّامة السيد محمد صادق آل بحر العلوم، وقد ذكر الكتاب العلّامة آغا بزرك في الذريعة بعنوان «سر أنساب العلويين» (انظر الذريعة ج١٢: ١٦٦، رقم ١١٠٧).

(٢) سر السلسلة العلوية: ص٤٠.

(٣) أنساب الطالبيين للسيد الشريف نجم الدين أبي الحسن علي بن علي بن محمد العلوي العمري النسّابة من أعلام القرن الخامس، هو من أحفاد عمر الأطرف بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علّامة النسب المشهور، قال السيد علي خان المدني في كتابه الدرجات الرفيعة (ص٤٨٤ ـ ٤٨٥): انتهى إليه علم النسب في زمانه وتميز به على أمثاله وأقرانه، وصار قوله حجة من بعده، وحجة يسلكها المهتدي لقصده، والمتأخّرون من النسّابين كلّهم عيال عليه، وما منهم إلّا يروى عنه ويسند إليه.... وطبع كتابه أنساب الطالبيين كراراً، وفي عام ١٤٠٩ في مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي رحمه الله بتحقيق الشيخ أحمد المهدوي الدامغاني مع مقدمة لآية الله العظمى المرعشي النجفي رحمه الله.

(٤) المجدي في أنساب الطالبين: ص١٣٠.

(٥) وهو شيخ الشرف أبو الحسن محمد بن أبي جعفر النسّابة المعروف بـ«أبي جعفر العبيدلي» قال السيد علي خان المدني رحمه الله في ترجمته: كان عالماً، فاضلاً كبيراً، اليه ينتهي علم النسب في عصره، وله فيه مصنفات كثيرة ما بين مختصر ومطوّل، وهو شيخ الشريفين

صاحب «التذكرة في النسب»[١].

ومنهم: الشريف ابن المهنا[٢] في كتابه «أنساب آل أبي طالب»[٣].

ومنهم: الشريف صاحب «عمدة الطالب»[٤].

ومنهم: شيخهم الحجّة عبدالله بن أحمد المعروف بـ«ـابن الخشّاب»[٥]،

المرتضى والرضي إبني أبي أحمد الموسوي وشيخ أبي الحسن العمري النسّابة، وكان قد بلغ من السن عمراً طويلاً، وأحرز من الفخر قدراً جليلاً تسعاً وتسعين سنة، وهو صحح الأعضاء، مات سنة خمس وثلاثين وأربعمئة.... (الدرجات الرفيعة: ص ٤٨٠ ـ ٤٨١). وقال الصفدي في ترجمته:... وكان فريداً في علم الأنساب، ولهذا لقب بـ«ـشيخ الشرف»... (الوافي بالوفيات ج ١: ص ١٠٩).

(١) انظر التذكرة في الأنساب المطهّرة (للعلّامة النسابة العبيدلي): ص ١١١.

(٢) وهو السيد جمال الدين أحمد بن محمد بن علي بن الحسين بن علي المهنا قال العلّامة آغا بزرك في الذريعة: كتاب الأنساب المشجرة للسيد العلّامة النسّابة أحمد بن محمد بن المهنا الحسيني العبيدلي، الذي أدرك عصره العلّامة الحلي، وكان من تلاميذه السيد جلال الدين أبي القاسم علي بن عبد الحميد الفخار، النسّابة، الذي هو أُستاذ تاج الدين محمد بن القاسم بن معين أيضاً، والسيد تاج الدين كان أُستاذ الشيخ الشهيد سنة ٧٨٦ وأُستاذ صاحب عمدة المطالب.... (الذريعة ج ٢: ص ٣٨٢، رقم ١٥٣٢)، وذكره العلّامة السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة ج ٣: ص ١٥٥ وغيره.

(٣) الظاهر أنّ هذا الكتاب نفس عمدة المطالب الآتي ذكره، قال العلّامة آغا بزرك في الذريعة: كتاب أنساب آل أبي طالب على نهج عمدة الطالب، إلّا أنّه فارسي، وهو أيضاً لمؤلّف عمدة الطالب السيد جمال الدين أحمد بن علي بن الحسين بن علي المهنا بن عنبة الأصغر بن علي عنبة بن محمد الوارد من الحجاز إلىٰ العراق.... ويظهر من الكتاب أنّه ألّفه بعد عمدة المطالب، وكأنّه ترجمة له إلىٰ الفارسية بتغيير قليل... (الذريعة ج ٢: ص ٣٧٥ رقم ١٥١٢).

(٤) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ٢٤٣، ط النجف الأشرف.

(٥) وهو أبو محمد عبدالله بن أحمد البغدادي الشاعر الأديب، صاحب تاريخ مواليد ووفيات

فقد روى تولّده من صلب الحسن العسكري عليه السلام بدون فصل، بطريق عن الإمام الصادق وطريق عن الإمام الرضا عليهما السلام[(١)].

ومنهم: المعتمد الجليل صاحب الحلية[(٢)]

أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الموسوم بـ«ـالمجموعة النفيسة». قال الذهبي في ترجمته: الشيخ الإمام العلّامة المحدث، إمام النحو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر البغدادي، ابن الخشاب، من يضرب به المثل في العربية، حتى قيل: إنّه بلغ رتبة أبي علي الفارسي، ولد سنة اثنتين وأربعمئة ومات في رمضان سنة سبع وستين وخمس مئة (انظر سير أعلام النبلاء ج٢٠: ص٥٢٣، رقم ٣٣٧).

ومثله في وفيات الأعيان لابن خلكان، غير أنّه أضاف في تعريفه وأوصافه قائلاً: بأنّه العالم المشهور في الادب والنحو والتفسير والحديث والنسب والفرائض والحساب وحفظ الكتاب العزيز بالقراءات الكثيرة، وكان متضلّعاً في العلوم، وله فيها اليد الطولىٰ، وكان خطّه في نهاية الحسن.... (وفيات الاعيان ج٣: ص١٠٢، رقم ٣٥٠)، وغيرهما. فالرجل له ترجمة حسنة في كتب الرجال والتراجم، فراجع.

(١) انظر تاريخ مواليد الأئمة ووفاياتهم الموسوم بالمجموعة النفيسة لابن الخشّاب: ص٣٣٥ ـ ٣٤٥. وفي الباب الثالث عشر من الكتاب: ص٢١١ وص٤٣.

(٢) وهو الحافظ أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني المعروف بـ«ـأبي نعيم الأصبهاني» صاحب كتاب حلية الأولياء من أعلام المحدثين وأكابر الحفاظ والثقات عند أهل السنّة والجماعة، أخذ عن الأفاضل منهم، وأخذوا عنه جماعة، وله في كتب الترجمة والرجال ترجمة حسنة وقد أثنوا عليه. قال ابن خلكان: وكتابه الحلية من أحسن الكتب... (وفيات الاعيان ج١: ص٩١. رقم ٣٣). وأيضاً له كتاب الأربعين من الأحاديث التي جمعها في أمر الإمام المهدي عليه السلام (انظر هدية العارفين ج١: ص٧٤). وهذا الكتاب نسخته غير موجودة الآن، إلّا أن جماعة من المحدثين نقلوا عنه روايات كثيرة منهم العلّامة الإربلي في كتابه كشف الغمة ج٣: ص٢٦٧، ح٢٧٥، ط دار الأضواء بيروت) ولد أبو نعيم في رجب سنة ٣٣٦ ومات في صفر أو محرم سنة ٤٣٠، وذكر الشيخ عباس القمي رحمه الله

في أربعينه[1].

ومنهم: الذهبي[2] في تاريخه[3]، وابن خلكان[4]

في كتابه الكنى والألقاب ج١: ١٦٥ ـ ١٦٦ نقلاً عن المولى نظام الدين القرشي تلميذ الشيخ البهائي أنّه ذكر هذا الرجل في القسم الثاني من كتاب رجاله المسمّى بنظام الأقوال، قال: رأيت قبره في أصفهان، وكان مكتوباً عليه قال ﷺ: «مكتوب على ساق العرش لا إله الاّ الله وحده، لا شريك له، محمد بن عبدالله عبدي ورسولي، أيدته بعلي بن أبي طالب» رواه الشيخ المؤمن الثقة العدل أبو نعيم أحمد بن محمد بن عبدالله المدفون في محلّة خاجوا....

(١) انظر كشف الغمة ج٣: ص٢٦٧ ـ ٢٧٥ (ط بيروت دار الاضواء) نقلاً عن أبي نعيم الاصبهاني.

(٢) وهو الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الدمشقي الشافعي، المعروف بالتعصّب، ولد بدمشق سنة ٦٧٣، وتوفي بها سنة ٧٤٨، ودفن بباب الصغير ترجمة الجزري في طبقات القراء ج٢: ص٧١، وقال: أُستاذ ثقة كبير.... ـ إلى أن قال: ـ واشتغل بالحديث وأسماء رجاله، فبلغت شيوخه في الحديث وغيره ألفاً.

وذكره السبكي في طبقاته ج٥: ص٢١٦ ـ ٢١٩، وأثنىٰ عليه، وبالغ وأطنب، وذكره ابن كثير في تاريخه ج١٤: ص٢٦٠، وقال: الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدّثين، وقد ختم به شيوخ الحديث.

وقال ابن حجر في الدرر الكامنة (ج٣: ص٣٣٦ ـ ٣٣٨): مهر في فنّ الحديث وجمع تاريخ الإسلام فأربىٰ فيه على من تقدّم بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً... ثمّ ذكر تأليفه وأثنى عليه.

إلى غير ذلك من كلمات علماء الرجال، انظر الكنى والألقاب (للشيخ عباس القمي) ج٢ ص٢٦٦.

(٣) انظر تاريخ الإسلام للذهبي ج٢٠: ص١٦٠ ـ ١٦١ في حوادث سنة ٢٦٥ هـ. وسير أعلام النبلاء ج١: ص١١٩، رقم ٦٠. وكتاب العبر له ج٣: ص٢١ في وفيات سنة ٢٥٦.

(٤) وهو أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان الاربلي البرمكي صاحب كتاب وفيات الأعيان وأبناء الزمان لذكر المشاهير من التابعين ومن بعدهم إلىٰ زمان نفسه، ويشتمل على

في الوفيات[١]، والحمويني[٢] في مناقبه[٣]، وصاحب النور الجلي[٤]، وصاحب

⮊ ٨٦٤ ترجمة، قال الشيخ عباس القمي في كتابه الكنى والألقاب (ج١: ص٢٧٧): وكان ابن خلكان مغرماً بشعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وكان شديد الاهتمام به بحيث خلصه من غيره ليكون حافظاً شعره الخالص، لا المنسوب إليه، وكان يفتخر بذلك، قال في أحوال محمد بن عمران المرزباني ما هذا لفظه: وشعر يزيد مع قلته في نهاية الحسن، وكنت حفظت جميع ديوان يزيد لشدة غرامي به، وذلك سنة ٦٣٣ بمدينة دمشق، وعرفت صحيحه من المنسوب إليه الذي ليس له وتتبّعته حتى ظفرت بصاحب كلّ أبيات، ولولا خوف الإطالة لبيّنت ذلك انتهى. وكان في نهاية التعصّب، ويظهر ذلك لمن طالع كتابه.... وينتهي نسبه إلىٰ البرامكة، وكان مولده سنة ٦٠٨ بمدينة اربل، وتوطن بقاهرة مصر، وكان من كبار قضاتها، وتوفي بها سنة ٦٨١هـ.

(١) انظر وفيات الأعيان ج٤: ص١٧٦، رقم ٥٦٣. وج٢: ص٩٤.

(٢) وهو صدر الدين إبراهيم بن سعد الدين محمد بن المؤيد أبي الحسين بن حموية الحمويني صاحب كتاب فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والحسنين، وهو كتاب مرتب على سمطين: أوّلهما: في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في سبعين باباً وخاتمة. وثانيهما: في فضائل البتول والحسنين عليهم السلام في اثنين وسبعين باباً، فرغ منه سنة ٧١٦ هـ (انظر ايضاح المكنون ج٢: ص١٨٢، وذيل كشف الظنون: ص٧٠)، وهو من مشايخ الذهبي، قال الذهبي في كتابه تذكرة الحفاظ: سمعت من الإمام المحدث الأوحد الأكمل فخر الإسلام، صدر الدين إبراهيم بن محمد... مات سنة ٧٢٢ هـ، وله ٨٧ سنة (تذكرة الحفاظ ج٤: ص١٥٠٥).

(٣) انظر فرائد السمطين ج٢: ص٣١٩ وص٣٣٧ وص٣٢٦ وص٣٢٧.

(٤) الظاهر هو أبو الخلاص حسن بن عبدالله بن محمد النجشي، الحلبي، ولد سنة ١١١١هـ وتوفي سنة ١١٩٠هـ، قال الزركلي في ترجمته: هو فاضل من أهل حلب، له كتب منها بهجة الأخيار في شرح حلية النبي المختار.... والنور الجلي في النسب الشريف النبوي (الأعلام للزركلي ج٢: ص١٩٧). وانظر هدية العارفين ج١: ص٣٠٠. وإيضاح المكنون ج٢: ص٦٨٤، ومعجم المؤلفين ج٣: ص٢٤٢.

السرور[١]، وصاحب تاريخ الدول[٢]، وفي هذه الثلاثة وجملة غيرها: محمد المهدي ابن الحسن العسكري، كان عمره عند وفات أبيه خمس سنين، أتاه الله فيها الحكمة كما أُوتيها سيّدنا يحيى، ونصَّ جميعهم على كونه هو المهدي الموعود[٣].

ومنهم: صاحب «التذكرة»[٤][٥]، وصاحب «مطالب السئول»[٦]

---

(١) هو السيد بهاء الدين علي بن عبد الكريم النيلي النسّابة المعروف، صاحب كتاب سرور أهل الإيمان في علامات ظهور صاحب الزمان ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ، وكتاب الإنصاف في الرد على صاحب الكشاف، وكتاب أنوار البهية في الحكمة الشرعية، وكتاب إيضاح المصباح لأهل الصلاح وغيرها من الكتب، وكان الرجل حياً في حدود سنة ٨٠٠هـ (انظر ايضاح المكنون ج٢: ص١٣. وهدية العارفين ج١: ص٧٢٦. والذريعة ج١٢: ص١٧٣، رقم ١١٥٧. ومعجم المؤلفين ج٧: ص١٢٨).

(٢) وهو الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الدمشقي الشافعي المعروف بالذهبي، ولد بدمشق سنة ٦٧٣، وتوفي بها سنة ٧٤٨، وله كتب منها كتاب تاريخ دول الإسلام، ترجم له كثير من أهل التراجم والمؤرّخين وأصحاب المعاجيم من أهل السنّة والجماعة وأثنوا عليه ثناءً بليغاً في العلم والوثاقة كما تقدّم بعضها في الهامش، فراجع.

(٣) انظر كتاب النور الجلي في النسب الشريف النبوي ص١١٢، وبحار الأنوار ج٥٢: ص٢٧٢ ـ ٢٧٥، نقلاً عن كتاب سرور أهل الإيمان في علامات ظهور صاحب الزمان. وتاريخ دول الإسلام ج٥: ص١١٣ ـ ١٥٩ في وفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠.

(٤) وهو أبو المظفر يوسف بن قزغلي بن عبدالله البغدادي الحنفي المعروف بـ«سبط ابن الجوزي» المتوفي سنة ٦٥٤، صاحب كتاب تذكرة الخواص في ذكر مناقب الأئمة (إيضاح المكنون ج١: ص٢٧٤).

(٥) تذكرة الخواص: ص٣٢٥.

(٦) وهو كمال الدين محمد بن طلحة بن الحسن بن محمد القرشي النصيبيني الشافعي المتوفىٰ سنة ٦٥٢، له كتب منها كتاب مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، وذكر في أوّله: أنّي ←

[١]، وصاحب «الفصول المهمة»[٢][٣]، وصاحب «البيان»[٤][٥]، وصاحب «الكامل»[٦][٧]، وابن الوردي[٨]

كتبت أوّلاً كتاب زبدة المقال في فضائل الآل، وقد سلب عنّي هذا الكتاب، فلعلّه ما عدم بل نهب أو سرق، والله أعلم، والكتاب مرتب على اثني عشر باباً، وكلّ باب في اثني عشر فصلاً، (انظر ترجمة الرجل في سير أعلام النبلاء ج٢٣: ص٢٩٢، رقم ١٩٩). وغيره من كتب الرجال من أبناء أهل السنّة.

(١) مطالب السؤول ج٢: ص١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢) نور الدين علي بن محمد بن أحمد المشهور بـ«ابن الصباغ المكي المتوفي سنة ٨٥٥ هـ» صاحب كتاب الفصول المهمة في معرفة الأئمة وفضلهم (انظر كشف الظنون ج٢: ص١٢٧١. والأعلام للزركلي ج٥: ص٨).

(٣) الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة عليهم السلام: ص٢٩١.

(٤) وهو العلّامة أبو عبدالله محمد بن يوسف بن محمد القرشي الكنجي الشافعي المتوفىٰ سنة ٦٥٨هـ: له كتب منها كتاب البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام (انظر كشف الظنون ج١: ص٢٦٣. وهدية العارفين ج٢: ص١٢٧). وطبع هذا الكتاب أخيراً في مؤسسة جامعة المدرسين بقم المقدسة سنة ١٤٠٩هـ، ملحقاً بكتاب أحاديث المهدي من مسند أحمد بن حنبل.

(٥) البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام: ص١٤٨.

(٦) وهو عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بـ«ابن الاثير»، كان حافظاً للأحاديث والتواريخ، وخبيراً بأيام العرب وأخبارهم، صنف كتاب الكامل في التاريخ ابتدأ فيه من أوّل الزمان إلىٰ آخر سنة ٢٦٨، وله أُسد الغابة في معرفة الصحابة توفي بالموصل سنة ٦٣٠ (انظر سير إعلام النبلاء ج٣١: ص٤٨٨، رقم ٢٥٢. وهدية العارفين ج١: ص٧٠٦).

(٧) انظر الكامل في التاريخ ج٧: ص٢٧٤، ذكره في أواخر حوادث سنة ٢٦٠ هـ.

(٨) وهو زين الدين أبو الحفص عمر بن مظفر بن عمر البكري الحلبي المعري الشافعي المعروف بـ«ابن الوردي». صاحب كتاب التاريخ المتوفىٰ سنة ٧٤٩ هـ، ترجمه السيوطي

في تاريخه[١]، وصاحب «التأريخ المختصر»[٢][٣]، وعبد الملك العصامي[٤] في تاريخه[٥]، وصاحب «فصل الخطاب»[٦][٧]، وعلي المتقي[٨]، في

في بُغية الوعاة، وقال: كان إماماً بارعاً في الفقه والنحو والأدب، مفنناً في العلم، ونظمه في الذروة العليا والطبقة العقوى، وله فضائل مشهورة، ثمّ ذكر مؤلّفاته التي منها كتاب التاريخ، وذكر شعره (انظر بغية الوعاة ج٢: ص٢٢٦، رقم ١٨٥٧. وذكره ابن حجر في الدرر الكامنة ج٣: ص١٩٥ وأثنى عليه...).

(١) تاريخ ابن الوردي ج١: ص٢٢٣، في حوادث سنة ٢٥٤هـ.

(٢) الظاهر هو السلطان الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الشافعي، كان أميراً على دمشق، وقد تمكن من الفقه والطب والهيئة، المتوفىٰ سنة ٧٣٢هـ، صاحب التاريخ المعروف بـ«تاريخ أبي الفداء» أو «المختصر في أخبار البشر».

(٣) انظر تاريخ أبي الفداء المسمى بـ«المختصر في أخبار البشر ج١: ص٣٦٨ في حوادث سنة ٢٦٠هـ».

(٤) وهو عبد الملك بن الحسين بن عبد الملك العصامي، المكي الشافعي المتوفىٰ سنة ١١١١هـ، صنف كتاب سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي في التاريخ والتراجم (انظر هدية العارفين ج١: ص٦٢٨).

(٥) انظر كتاب سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ج٣: ص٣٤٧.

(٦) وهو محمد بن محمد الحافظي الحنفي المعروف بـ«خواجه بارسا» صاحب كتاب فصل الخطاب في المحاضرات، وهو من أولاد عبيد الله النقشبندي البخاري مات بالمدينة المنورة سنة ٨٢٢ هـ ودفن بها (انظر كشف الظنون ج٢: ص١٢٦٠).

(٧) انظر الزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ج١: ص٢٩٣، نقلاً عن فصل الخطاب، فلم نحصل على نسخة الكتاب ونقلناه بالواسطة).

(٨) وهو علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي المتوفىٰ سنة ٩٧٥، وقد ترجمه ابن العيدروس في كتابه النور السافر: ص٣٦١، وعدّ جمعاً من مشايخه، وقال: برع في فنون عديدة وفي الأقران حتى لم يعلم أنّ أحداً من علماء كجرات بلغ مبلغه في فن... وله تصانيف عديدة منها: كنز العمال، وإرشاد العرفان، وعبارة الآراء، والرق المرقوق في غايات العلوم،

«المرقات»(١)، وعبد الحق الدهلوي(٢) في «مناقبه»(٣)، وقد روى في التحفة(٤) حديثاً عن كتاب أبيه المسمّى بـ«الفضل المبين» تنتهي سلسلة سنده إلىٰ قوله:

➲ والمذاهب العلية في الجمع بين الحكم القرآنية والحديثية، ومرقاة المفاتيح، وغيرها (انظر كتاب كشف الظنون ج١: ص٥٩٧. والأعلام للزركلي ج١: ص٥٩٧. ومعجم المؤلفين ج٧: ص٥٩).

(١) انظر مرقاة المفاتيح: ص١٧٩، وقد نقل عنه في الزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ج١: ص٢٩٧.

(٢) وهو أبو محمد عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي، الحنفي المتوفّىٰ سنة ١٠٥٢هـ، له تصانيف عديدة قال إسماعيل باشا في كتابه هدية العارفين نقلاً عن مؤلف سبحة المرجان: إنّ تصانيفه بلغت مئة مجلد... (هدية العارفين ج١: ص٥٠٢)، وله رسالة في المناقب وأحوال أئمة الأطهار عليهم السلام، وقد نقل المحدثون منها روايات كثيرة في مجامعهم الحديثية.

(٣) قال في رسالة له في مناقب أئمة الأطهار عليهم السلام: أبو محمد العسكري ولده «محمد» معلوم عند خواص أصحابه وثقاته.... ثمّ نقل قصة ولادته بالفارسية، انظر الزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ج١: ص٢٩٤، نقلاً عن رسالة الدهلوي في مناقب أئمة الأطهار عليهم السلام.

(٤) وهو كتاب التحفة الاثنا عشرية في الرد على الشيعة الإماميّة لعبدالعزيز بن شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الهندي الحنفي المتوفّىٰ سنة ١٢٣٩هـ، وهو كتاب ألّفه مؤلفه محاولة منه للحيلولة دون تطوّر المذهب الشيعي، وذلك في ظروف قام الشيعة فيها بالنشاط الفكري في بلاد الهند، وقد جمع مؤلّف الكتاب نظريات ابن تيمية الحراني وابن حجر المكي وروزبهان وفخر الرازي وغيرهم من متعصّبي أهل السنّة السابقين في مؤلّفاتهم، وانتشر هذا الكتاب في أوائل القرن الثالث عشر في بلاد هند باللغة الفارسية، وكان في طبعته الأُولى عليه اسم مستعار هو غلام حليم، وهذا الاسم هو مادة تاريخ ولادة مؤلّفه عبد العزيز الدهلوي، ثمّ وضع اسمه الصريح في طبعته الثانية، وقد ردّ علماء الشيعة على هذا الكتاب ردوداً كثيرة كما ردّوا على سابقه، ومن الردود كتاب عبقات الأنوار للسيد مير حامد حسين اللكهنوي ـ أعلىٰ الله مقامه الشريف ـ وغيره.

حدثنا محمد بن الحسن المحجوب إمام عصره، حدثنا الحسن بن علي، عن أبيه عن جده...[1] الحديث.

ورجاله جميعهم عدول ثقات، حفظة، مثنى عليهم بالجميل، وهم جميعهم من مهرة من تسمّى بأهل السنّة بعلم الحديث ونقاده[2].

وحسب طالب الحقّ في معرفة الصدق شهادة رجلين من المشار إليهم بوجوده وتولّده من الحسن العسكري عليه السلام، فكيف بشهادة جميعهم وغيرهم معهم

(١) التحفة الاثنا عشرية: ص١٦٦، وإليك الحديث بتمامه، قال في كتاب الفضل المبين: إنّه حدثنا الحافظ محمد بن أحمد بن الطوسي البلاذري في مسلسلاته، قال أخبرني فريد عصره الشيخ حسن بن علي العجمي، حدثنا حافظ عصره جمال الدين الباهلي، حدثنا مسند وقته محمد الحجازي الواعظ، حدثنا الشيخ عبد الوهاب الشعراني، حدثنا مجتهد عصره الجلال السيوطي، حدثنا الحافظ أبو نعيم رضوان العقبي، حدثنا الشيخ محمد بن الجوزي، حدثنا الإمام جلال الدين محمد بن محمد بن الجمال، حدثنا الإمام محمد بن مسعود محدث بلاد فارس في زمانه، حدثنا شيخنا إسماعيل بن مظفر الشيرازي عالم وقته، حدثنا عبد السلام بن أبي الربيع الحنفي محدث زمانه، حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن شابور القلانسي شيخ عصره، حدثنا عبد العزيز، حدثنا محمد الأُمي إمام أوانه، حدثنا سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان نادرة عصره، حدثنا أحمد بن محمد بن هاشم البلاذري حافظ زمانه، حدّثنا محمد بن الحسن المحجوب إمام عصره، حدثنا الحسن بن علي عن أبيه عن جده عن أبي جده علي بن موسى الرضا، حدثنا موسى الكاظم قال: حدثنا أبي جعفر الصادق قال: حدثنا أبي محمد الباقر بن علي قال حدثنا علي بن الحسين زين العابدين السجاد قال: حدثنا أبي الحسين سيد الشهداء قال: حدثنا أبي علي بن أبي طالب سيد الأولياء قال: أخبرنا سيد الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم قال: أخبرني جبرئيل سيد الملائكة، قال: قال الله تعالى: إنّي أنا الله لا إله إلّا أنا، من أقر بالتوحيد دخل حصني ومن دخل حصني أمن من عذابي.

(٢) انظر التحفة الاثنا عشرية: ص١٦٦.

ممّن لم نتعرض لهم[١].

---

(١) لا شك أنّ جماعة كثيرة من علماء أهل السنّة والجماعة ذكروا تولد الإمام المهدي المنتظر ابن الإمام الحسن العسكري عليهما السلام بحيث لا يكاد يوجد منكر بينهم في ذلك بعد اتفاق جميع المسلمين على ظهور الإمام المهدي عليه السلام في آخر الزمان الذي يزيل الظلم والجور وينشر أعلام القسط والعدل، ويجعل كلمة الحق هي العليا ويدحض كلمة الباطل، ونحن نضيف إلىٰ ما ذكره المصنف رحمه الله بعض ما وجدناه في كتبهم ومصادرهم المعتبرة، وإليك نص كلامهم:

ومنها: ما ذكره المروزي الأزورقاني المتوفّىٰ سنة ٦١٤ قد وصف في كتابه الفخري جعفر ابن الإمام الهادي عليه السلام في محاولته إنكار ولد أخيه بالكذاب (انظر الفخري في أنساب الطالبيين: ص٧)، وفيه أعظم دلالة على اعتقاه بولادة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.

ومنها: ما ذكره النسّابة جمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بـ«ابن عنبة» المتوفّىٰ سنة ٨٢٨هـ، قال في كتابه عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: أمّا علي الهادي فيلقب العسكري لمقامه بسر من رأى، وكانت تسمّى العسكر، وأُمه أُم ولد ونهاية النبل، أشخصه المتوكّل إلىٰ سر من رأى، فأقام بها إلى أن توفي وأعقب من رجلين وهما: الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وكان من الزهد والعلم على أمر عظيم وهو والد الإمام «م ح م د» المهدي ـ صلوات الله عليه ـ ثاني عشر الأئمة عند الإماميّة، وهو القائم المنتظر عندهم من أم ولد اسمها نرجس، واسم أخيه عبدالله جعفر الملقب بالكذاب؛ لادعائه الإمامة بعد أخيه الحسن (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص١٩٩).

وقال في الفصول الفخرية المطبوع باللغة الفارسية ما تعريبه: أبو محمد الحسن الذي يقال له: العسكري، والعسكر هو سامراء، جلبه المتوكّل وأباه إلىٰ سامراء من المدينة المنوّرة واعتقلهما. وهو الحادي عشر من الأئمة الاثني عشر وهو والد «م ح م د» المهدي عليه السلام، ثاني عشرهم (الفصول الفخرية في الأنساب للنسّابة المعروف جمال الدين أحمد بن عنبة: ص١٣٤ ـ ١٣٥. ومنهم: النسّابة الزيدي السيد أبو الحسن محمد الحسيني اليماني الصنعاني من أعيان القرن الحادي عشر، ذكر في المشجرة التي رسمها لبيان نسب أولاد أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وتحت إسم علي النقي المعروف

بالهادي عليه السلام خمسة من البنين: الإمام العسكري عليه السلام، الحسين موسى محمد علي، وتحت اسم الإمام العسكري عليه السلام مباشرة كتب «م ح م د» المهدي المنتظر الإمامية. (انظر روضة الألباب لمعرفة الأنساب للنسابة الزيدي السيد أبي الحسن محمد الحسيني اليماني الصنعاني: ص١٠٥).

ومنها: ما ذكره محمد أمين السويدي المتوفّىٰ سنة ١٢٤٦ هـ قال في سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: محمد مهدي، وكان عمره عنده وفاة أبيه خمس سنين، وكان مربوع القامة، حسن الوجه والشعر، أقنى الأنف، صبيح الجبهة (سبائك الذهب للسويدي: ص٣٤٦).

ومنها: ما ذكره محمد ويس الحيدري السوري قال في الدرر البهية في الأنساب الحيدرية، والاويسية عند ذكره أولاد الإمام الهادي عليه السلام: أعقب خمسة أولاد محمد وجعفر والحسين والإمام الحسن العسكري، فالحسن العسكري أعقب «م ح م د» المهدي صاحب السرداب، ثمّ قال بعد ذلك مباشرة وتحت عنوان: محمد المهدي والحسن العسكري ولد الإمام الحسن العسكري ولد بالمدينة سنة ٢٣١هـ وتوفي بسامراء سنة ٢٦٠هـ، الإمام «م ح م د» المهدي لم يذكر له ذرية ولا أولاد له أبداً (الدرر البهية في الأنساب الحيدرية والاويسية: ص٧٢)، ثمّ علّق في هامش العبارة الأخيرة ما هذا نصه: ولد في النصف من شعبان سنة ٢٥٥هـ، وأُمه نرجس، وقالوا في وصفه: ناصع اللون، واضح الجبين، أبلج الحاجب، مسنون الخد، أقنى الأنف، أشم، أروع، كأنّه غصن بان وكأنّه غرته كوكب دري، في خده الأيمن خال كأنّه فتات مسك على بياض الفضة، وله سمحاء تطالع شحمة أُذنه، ما رأت العيون أقصد منه، لا أكثر حسناء وسكينة وحياء (انظر هامش الدرر البهية: ص٧٣ ـ ٧٤).

فهذه بعض أقوال العلماء النسّابة ممّن يعتمد بقولهم من أهل السنة والجماعة، وهناك اعترافات ضافية سجّلها كثير من أهل السنّة بأقلامهم بولادة الامام المهدي ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ ولقد أشار المصنف رحمه الله إلىٰ بعضها، كقول ابن الأثير والذهبي وابن الوردي وغيرهم ونحن نضيف هنا إلىٰ ما ذكره رحمه الله وكتبهم فمنها: ما ذكره ابن حجر الهيثمي الشافعي المتوفىٰ سنة ٩٧٤ هـ في كتابه الصواعق المحرقة في آخر الفصل الثالث من الباب الحادي عشر ما هذا نص عبارته: أبو محمد الحسن الخالص، وجعل ابن خلكان هذا هو العسكري،

➲ ولد سنة اثنتين وثلاثين ومئتين.... ومات بسر من رأى، ودفن عند أبيه وعمه، عمره ثمانية وعشرون سنة، يقال: إنّه سم أيضاً، ولم يخلف غير ولده أبي القاسم محمد الحجة وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين لكن أتاه الله فيها الحكمة، وسمّي القائم المنتظر، قيل: لأنّه ستر بالمدينة وغاب فلم يعرف أين ذهب... (انظر الصواعق المحرقة لابن حجر، الطبعة الأُولى: ص٢٠٧، والطبعة الثانية: ١٢٤، والطبعة الثالثة: ٣١٣ ـ ٣١٤).

ومنها: ما ذكره العلّامة الشيخ عثمان العثماني في كتابه تاريخ الإسلام والرجال (مخطوط) قال: الثاني عشر محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا، يكنىٰ أبا القاسم وتلقّبه الإماميّة بالحجة والقائم والمنتظر وصاحب الزمان... إلىٰ أن قال: ولد في سر من رأى في الثالث والعشرين من رمضان سنة ثمان وخمسين ومئتين (تاريخ الإسلام والرجال: ص٣٧٠، مخطوط).

ومنها: ما ذكره الحمزاوي في مشارق الأنوار قال: قال سيدي الشعراني في اليواقيت والجواهر: المهدي من ولد الحسن العسكري ومولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين، وهو باق إلىٰ أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام... (مشارق الأنوار: ص١٥٣ ط مصر).

ومنها: ما ذكره العلّامة عبدالرحمن بن محمد بن حسين بن عمر باعلوي مفتي ديار الحضرمية في كتابه بغية المسترشدين، قال نقلاً عن السيوطي عن شيخه العراقي: إنّ المهدي ولد سنة ٢٥٥هـ قال: ووافقه الشيخ علي الخواص فيكون عمره في وقتنا ٩٥٨سنة (انظر بغية المسترشدين: ص٢٩٦ ط مصر).

ومنها: ما ذكره الشبراوي الشافعي المتوفّىٰ سنة ١١٧١ هـ في كتابه الاتحاف، فإنّه صرّح بولادة الإمام المهدي ابن الإمام العسكري عليهما السلام في ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين من الهجرة (انظر الاتحاف بحب الأشراف: ص٦٨)

ومنها: ما ذكره مؤمن بن حسن الشبلنجي المتوفّىٰ سنة ١٣٠٨ في كتابه نور الأبصار فإنّه اعترف باسم الإمام المهدي ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ ونسبته الشريفه الطاهرة، وكنيته والقابه في كلام طويل إلىٰ أن قال: وهو آخر الأئمة الاثني عشر على ما ذهب إليه ➲

الإماميّة، ثم نقل عن تاريخ ابن الوردي بأنّه ولد سنة خمس وخمسين ومئتين... (انظر نور الأبصار: ص١٨٦)

ومنها: ما ذكره عبد الرحمن من مشايخ الصوفية في كتابه مرآة الأسرار قال ما ترجمته بالعربية: ذكر شمس الدين والدولة هادي الملّة والدولة من هو القائم في المقام المطهري الأحمدي: الإمام بالحق أبو القاسم محمد بن الحسن المهدي رضي الله عنه، وهو الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت، أُمه كانت أُم ولد اسمها نرجس ولادته ليلة الجمعة خامس عشر شهر شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين، وعلى رواية شواهد النبوّة أنّها في ثلاث وعشرين من شهر رمضان سنة ثمان وخمسين ومئتين في سر من رأى المعروفة بسامراء، وافق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاسم والكنية والقابه: المهدي والحجة والقائم والمنتظر وصاحب الزمان وخاتم الاثني عشر، كان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وجلس على مسند الإمامة، ومثل يحيى بن زكريا حيث أعطاه الله في الطفولية الحكمة والكرامة، ومثل عيسى بن مريم حيث أعطاه الله النبوّة في صغر سنه، كذلك المهدي جعله الله إماماً في صغر سنه، وما ظهر له من خوارق العادات كثير لا يسعنا ذكرها في هذا المختصر (انظر مرآة الأسرار: ص٣١).

ومنها: ما ذكره عباس بن علي المكي في كتابه نزهة الجليس قال في ترجمته المنتظر: أبي القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمّد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وهو القائم المنتظر على رأي الإماميّة، وهو صاحب السرداب، وقد تقدم ذكر السرداب أوائل الكتاب للإماميّة فيه أقوال كثيرة، وهم ينتظرون خروجه آخر الزمان، كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين، ولما توفي أبوه ـ وقد تقدم ذكره ـ كان عمره خمس سنين واسم أُمه نرجس... ـ إلىٰ أن قال: ـ والصحيح أنّ ولادته في ثامن شعبان سنة ست وخمسين ومئتين ودخل السرداب سنة خمس وسبعين ومئتين وعمره سبع عشرة سنة (انظر نزهة الجليس ج٢: ص١٢٨، ط قاهرة)

ومنها: ما ذكره خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام في ترجمة الإمام المهدي المنتظر عليه السلام قال: محمد بن الحسن العسكري الخالص بن علي الهادي عليهم السلام، آخر الأئمة

وقد ذكر من صار باباً له عليه السلام في غيبته الصغرى ـ التي تقصر عن السبعين سنة بسنة[١] ـ جماعة من معارف أهل العلم، من أهل مذهب السنّي.

منهم صاحب «الكامل»[٢]، وصاحب «التذكرة»[٣]، وصاحب «التاريخ المختصر»[٤]، وصاحب «الفصول المهمة»[٥]، وصاحب «مطالب السؤول»[٦]، وصاحب «البيان»[٧]، وصاحب «فصل الخطاب»[٨]، وغيرهم.

وقال جماعة من المشار إليهم: وقد فحص عنه الظلمة ليقتلوه فظهر في ذلك

➲ الاثني عشر عند الإماميّة، ولد في سامراء ومات أبوه وله من العمر خمس سنين، وقيل في تاريخ مولده: ليلة نصف شعبان سنة ٢٥٥هـ، وفي تاريخ غيبته ٢٦٥هـ.. (انظر الأعلام للزركلي ج٦: ص٨٠).

(١) وذلك لأنّ وفاة علي بن محمد السمري آخر السفراء الأربعة كان في منتصف شعبان سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة، فتكون الغيبة الصغرى ثمان وستين سنة؛ لأنّ وفاة الإمام العسكري عليه السلام كانت سنة ٢٦٠هـ، وإن جعلت من زمان ولاته عليه السلام، فغيبته ثلاث وسبعون سنة؛ لأنّ ولادته عليه السلام كانت في منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين كما في الكافي (ج١: ص٥١٤، باب مولد الصاحب عليه السلام).

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الاثير ج٨: ص١٠٨ في حوادث سنة ٣٠٥هـ عند ذكر محمد بن عثمان بن سعيد العمري.

(٣) انظر تذكرة الخواص (لسبط ابن الجوزي): ص٣٢٦.

(٤) انظر تاريخ أبي الفداء المسمى بـ«ـالمختصر في أخبار البشر» ج١: ص٣٩٥ في حوادث سنة ٣٠٥.

(٥) انظر الفصول المهمة في معرفة أحوال الائمة عليهم السلام ج٢: ص١٠٩.

(٦) انظر مطالب السؤول ج٢: ص١٦١.

(٧) انظر البيان في أخبار صاحب الزمان: ص١٥٨ ـ ١٥٩.

(٨) انظر الزام الناصب في اثبات الحجة الغائب ج٢: ص١٢٦٠ نقلاً عن فصل الخطاب.

من الله سبحانه آيات في حقه، منعهم بها عنه[١].

ومن صار باباً له قد عيّنوهم بأربعة، وهم المشاهير إلىٰ حضرته الشريفة حاجات شيعته، ومطالبهم، ومسائلهم، ويأتونهم بأجوبتهم وهم: عثمان بن سعيد العمري[٢]،

---

(١) انظر الفصول المهمة في معرفة أحوال الائمة عليهم السلام ج٢: ص١٠٩ ـ ١١١. وينابيع المودة (للقندوزي الحنفي) ج٣: ص١٣١ ـ ٣٠٦. والصواعق المحرقة ج١: ص١٦٢، الفصل الأوّل من الباب الحادي عشر. ونزهة الجليس ج٢: ص١٢٨. وسبائك الذهب (للسويدي): ص٣٤٦ وأخبار الدول (للقرماني): ص١١٧ ـ ١١٨ وغيرهم.

(٢) وهو أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو العمري بفتح الميم، السمان، ويقال له: الزيات، قال العلّامة السيد محسن في كتابه الأعيان ج٢: ص٣٣: وكان أسدياً، فنسب إلىٰ جده أبي أُمه جعفر العمري، وقيل: إنّ أبا محمد الحسن العسكري عليه السلام أمر بكسر كنيته فقيل: العمري، ويقال له: العسكري؛ لأنّه كان يسكن عسكر سر من رأى، ويقال له: السمان؛ لأنّه كان يتجر بالسمن تغطية للأمر، وكان الشيعة اذا حملوا إلىٰ الحسن العسكري عليه السلام ما يجب عليهم من المال جعله أبو عمرو في زقاق السمن وحمله إليه تقية وخوفاً، وكان الإمام علي الهادي عليه السلام نصّبه وكيلاً، ثم ابنه الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ثمّ كان سفيراً للإمام المهدي عليه السلام.

وقال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة (ص٣٥٣) وهو الشيخ الموثوق به، وروى بسنده عن عبدالله بن جعفر الحميري، أنّه قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن سعد القمي، قال: دخلت على أبي الحسن علي بن محمد ـ صلوات الله عليه ـ في يوم من الأيام، فقلت له: يا سيّدي أنا أغيب وأشهد، ولا يتهيأ لي الوصول إليك، إذا شهدت في كلّ وقت فقول من نقبل؟ وأمر من نمتثل؟

فقال عليه السلام: هذا أبو عمرو الثقة الامين ما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أدّاه فعنّي يؤديه، فلمّا مضى أبو الحسن عليه السلام، وصلت إلىٰ الحسن العسكري عليه السلام ذات يوم فقلت له قولي لأبيه، فقال لي: هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي المحيى والممات، فما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أدى إليكم فعنّي يؤديه، قال أبو محمد هارون: قال أبو علي: قال أبو العباس الحميري: فكنّا

وابنه محمد بن [عثمان بن] سعيد العمري[١]،

⬅ كثيراً نتذكّر هذا القول: ونتواصف جلالة محلّ أبي عمرو. (الغيبة للشـيخ الطـوسي: ص٣٥٤، ح ٣١٥).

وقال أيضاً: إنّه لا يختلف في عدالته، لا يرتاب بأمانته أحد، وكانت التوقيعات تـخرج على يده إلىٰ الشيعة في المهمات طول حياته (الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٦٣).

فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالته حتى توفي عثمان بن سعيد فغسّله ابنه محمد ودفنه بالجانب الغربي من مدينة السلام، في شارع في قبلة مسجد الذرب (انظر أعيان الشيعة ج ٢: ص٤٧).

(١) وهو أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري قال الشيخ الطوسي رحمه‌الله: يكنى أبا جـعفر وأبوه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه‌السلام، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة (رجال الطوسي: ص٤٤٧، رقم ٦٣٥١).

وقال العلّامة الحلي في خلاصته: وكان محمد قد حفر لنفسه قبراً وسوّاه بالساج، فسئل عن ذلك، فقال: للناس أسباب، ثمّ سئل بعد ذلك، فقال: قد اُمرت أن أجمع أمري، فمات بعد شهرين من ذلك في جمادي الاُولى سنة خمس وثلاثمئة، وقيل: أربع وثلاثمئة، وكان يتولى هذا الأمر نحواً من خمسين سنة، وقال عند موته: اُمرت أن اُوصي إلىٰ أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصىٰ إليه... (خلاصة الأقوال: ص٢٥٠، رقم ٥٨).

وروى الشيخ الطوسي في كتابه الغيبة بسنده عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن أبيه عبدالله بن جعفر الحميري قال: خرج التوقيع إلى الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري ـ قدّس الله روحه ـ في التعزية بأبيه ـ رضي الله تعالى عنه ـ، وفي فصل من الكتاب قال: إنّا لله وإنا إليه راجعون تسليماً لأمره، ورضى بقضائه، عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه عليهم‌السلام، فلم يزل في أمرهم، ساعياً فيما يقربه إلىٰ الله عز وجل وإليهم، نضر الله وجهه، وأقاله عثرته.

وفي فصل آخر مـنه قـال: أجـزل الله لك الثـواب وأحسـن لك العـزاء، رزئت ورزئـنا وأوحشك فراقه وأوحشنا، فسرّه الله في منقلبه، وكان من كمال سعادته أن رزقه الله تـعالى ولداً يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره، ويترحّم عليه، وأقول الحمد لله، فإنّ الأنفس طيبة ⬅

والحسين بن روح[1]،

بمكانك، وما جعله الله عز وجل فيك وعندك أعانك وقوّاك وعضدك ووفّقك، وكان لك ولياً وحافظاً وراعياً وكافياً. (الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٦١، ح٣٢٣).

وروى الشيخ الصدوق ﷺ في إكمال الدين بسنده عن عبدالله بن جعفر الحميري قال: سألت محمد بن عثمان العمري ﷺ، فقلت له: أرأيت صاحب هذا الأمر؟ فقال: نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام وهو يقول: اللهم أنجز لي ما وعدتني. (إكمال الدين: ص٤٤٠، ح٩).

وروى في كتابه من لا يحضره الفقيه بإسناده عن محمد بن عثمان أنّه قال: والله إنّ صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كلّ سنة يرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه (من لا يحضره الفقيه ج٢: ص١٠، ح٣١١٥). وفي كتاب الغيبة (للشيخ الطوسي): ص٣٦٤، ح٣٢٩. وعنه البحار ج٥١: ص٣٥٠. وفي إثباة الهداة ج٣: ص٤٥٢، ح٦٨. وإلىٰ غير ذلك مما ورد في عظمته وعظمة والده.

(١) وهو أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي، أقامه أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد مقامه قبل وفاته بسنتين أو ثلاث سنين، فجمع وجوه الشيعة وشيوخها، وقال لهم: إن حدث عليّ الموت فالأمر إلىٰ أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي، فقد أُمرت أن أجعله في موضعي بعدي فارجعوا إليه وعوّلوا في أُموركم عليه، كما ورد ذلك في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٧١، ح٣٤١.

وفي رواية أنّهم سألوه إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟ فقال لهم: هذا أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي القائم مقامي والسفير بينكم وبين صاحب الأمر، والوكيل له والثقة الأمين، فارجعوا إليه في أُموركم وعوّلوا عليه في مهماتكم، فبذلك أُمرت وقد بلغت (انظر الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٧١ ح٣٤٢).

وقال الذهبي بعد ذكر اسمه أنّه قال يحيى في تاريخه: إنّه الشيخ الصالح أحد الأبواب لصاحب الأمر، نصّ عليه بالنيابة أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري عنه وحمله من أوّل من يدخل عليه حين جعل الشيعة طبقات، وقد خرج على يديه تواقيع كثيرة، فلمّا مات أبو جعفر صارت النيابة إلى أبي القاسم، وجلس في الدار ببغداد وجلس حوله الشيعة،

وعلي بن محمد السمري[1].

➲ وخرج ذكاء الخادم ومعه عكازة ومدرج وحقة، وقال: قال: إذا دفنني أبو القاسم وجلس، فسلّم هذا إليه.... (انظر تاريخ الإسلام للذهبي ج٢٤: ص١٩٠).

وفي رواية عن أحمد بن مثيل قال: لمّا حضرت محمد بن عثمان الوفاة، كنت جالساً عند رأسه وأسأله وأبو القاسم بن روح عند رجليه، فقال لي: أُمرت أن أوصي إلىٰ أبي القاسم الحسين بن روح، فقمت من عند رأسه وأخذت بيد أبي القاسم وأجلسته في مكاني وتحولت إلىٰ عند رجليه (انظر الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٦٩، ح٣٣٧).

وقال الشيخ الطوسي: وكان أبو القاسم الحسين بن روح من أعقل الناس عند المخالف والموافق، ويستعمل التقية.... (الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٨٤، ح٣٤٦).

وتوفّي أبو القاسم الحسين بن روح في شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمئة ودفن في النوبختية في الدرب النافذ إلىٰ التل وإلىٰ درب الاجر وابي قنطرة الشوك (انظر أعيان الشيعة ج٢: ص٤٨).

(١) وهو أبو الحسن علي بن محمد السَمُري قال العلّامة الحلي رحمه الله في إيضاح الاشتباه: السَمُري بالسين المهملة المفتوحة، والميم المضمومة والراء، وقيل: السين المهملة المكسورة والميم المكسورة المشددة والراء (انظر إيضاح الاشتباه: ص٢٢١، رقم ٤٠١)، وهو آخر السفراء وكان باباً وسفيراً للإمام صاحب الزمان ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ نحواً من سبع وعشرين سنة؛ لأنّه قد توفّي رحمه الله سنة تسع وعشرين وثلاثمئة. وروى الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب الغيبة بسنده عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفّي علي بن محمد السَمُري قدس سره، فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلىٰ الناس توقيعاً: بسم الله الرحمن الرحيم: يا علي بن محمد السَمُري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنّك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، لا توص إلىٰ أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلّا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدّعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذّاب مفتر، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم، قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلمّا كان اليوم السادس عدنا إليه وهو ➲

فانظر يا حبيبي إلىٰ عدم إنصاف السنّي، ومادحيه على ردّه إلىٰ هذه الدرجة، حيث قضى علناً بعدم وجود من هذه الحالة في تحقق وجوده الشريف، وظهوره إلىٰ هذه الدرجة.

فليت شعري بأيّ دليل ومستند جعل يرعد ويبرق مشنعاً على من قال: بتولّد ووجود من هذه معروفيته عند أهل علم النسب، وعلم الحديث، وعلم السير، وغيرها؛ فإنّ من نقلنا عنهم هنا جماعة منهم مقدّمون في الطبقة عليه[1]، وجماعة منهم معاصرون له[2]، ومنهم جماعة متأخرون عنه في الطبقة[3]، فالشناعة ثابتة

يجود بنفسه، فقيل له: من وصيّك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه وقضى. هذا آخر الكلام سمع منه ـ رضي الله عنه ـ وأرضاه (الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٩٥، ح٣٦٥. وفي البحار ج٥٢: ص٣١٨).

وكانت وفاته في النصف من شعبان المعظم سنة ثمان وعشرين أو تسع وعشرين وثلاثمئة، ودفن في الشارع المعروف بشارع الخلنجي من ربع باب المخول قريباً من شاطئ نهر أبي عتاب (انظر أعيان الشيعة ج٢: ص٤٨).

(١) انظر أنساب الطالبين لأبي الحسن علي بن محمد العلوي من أعلام القرن الخامس من الهجرة، وقول صاحب كتاب أنساب آل أبي طالب العبيدلي المتوفىٰ سنة ٤٣٦ هـ، وقول الخشاب صاحب تاريخ مواليد وفياتهم المتوفّىٰ سنة ٥٦٧ هـ، وقول أبي نعيم المتوفّىٰ سنة ٤٣٠ هـ، وقول ابن خلكان المتوفّىٰ سنة ٦٨١، وقول سبط ابن الجوزي المتوفّىٰ سنة ٦٥٤، وقول ابن طلحة صاحب مطالب السؤول المتوفّىٰ سنة ٦٥٢، وغيرهم.

(٢) كقول الذهبي المتوفّىٰ سنة ٧٤٨، وابن الوردي المتوفّىٰ سنة ٧٤٩، وأبي الفداء المتوفّىٰ سنة ٧٣٢ هـ، وغيرهم.

(٣) فإنّ وفاة ابن تيمية كانت سنة ٧٢٨ هـ، ومن صرح بولادة الإمام المهدي ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ممن يعتمد على قوله من أهل السنّة المعروفين بعد ابن تيمية كثير، فمنهم: ابن عنبة المتوفّىٰ سنة ٨٢٨هـ في كتابه عمدة الطالب، ومنهم: أبو الحسن محمد الحسيني

لمن ينكر وجود من هذه بيّنات وجوده الشريف ورجال حملة علمه وآيات حفظه من عناية ربّ العالمين بردّ كيد الظلمة عنه(١).

⬅ الصنعاني النسّابة من أعيان القرن الحادي عشر في كتابه روضة الألباب لمعرفة الأنساب، ومنهم محمد بن أمين السويدي المتوفّىٰ سنة ١٢٤٦ في كتابه سبائك الذهب، وغيرهم ممّن تقدّم اسمه في المتن والهامش، فراجع.

(١) لا يخفى على الباحث الخبير أنّ النسب والولادة تثبت بقول أهل الخبرة كالنسّابين باعتبار أنّهم أهل الخبرة وبشهادة شاهدين عدلين ممّن هو خبير في التاريخ والسير والحديث باعتبار أنّهم عدول وأُمناء على النقل، فإذا شهد من يعتمد بقوله على أمر سواء كانت الشهادة في النسب أو في غيره من الموضوعات الشرعيّة، فقوله حجة على من يثق به ويعتمد عليه، وذلك لأنّ السيرة العقلائيّة قائمة على العمل بمطلق الخبر المتحرز عن الكذب، الصادق في القول، فإنّ العقلاء يبنون على العمل والقبول بقول الأمين من أهل الخبرة، ولذا ترى أنّ المريض يراجع الطبيب لمعالجة مرضه ويعتمد على قوله في علاج نفسه باعتبار أنّه أهل الخبرة في الطب وموثوق به في قوله، فإذا لم يعمل المريض بقول الطبيب واشتد على أثر ذلك مرضه فإنّ العقلاء يعاتبون عليه لتركه قول أهل الخبرة الموثوق به عنده، كذلك لو شهد شاهدان عدلان بأمر فيثبت ذلك هذا ما صرّح به جميع علماء الإسلام من الشيعة وأهل السنّة، والمقام أيضاً كذلك فإنّ كثيراً من النسّابين وعلماء الرجال والتاريخ والسير والحديث من أهل السنّة والجماعة ممّن يعتمد أهل السنّة بقولهم قد صرّحوا بولادة صاحب الزمان ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ في سر من رأى ووالده الإمام الحسن العسكري عليه السلام بحيث لا يكاد يخفي ذلك على أحد، وقد تقدّم ذكر قول بعضهم ممّا هو بالغ عن حدّ الاستفاضة، ثمّ إنّ المفروض في الشهادة شرعاً أخبار رجلين عدلين أو رجل واحد من أهل الخبرة بناء على حجّية قوله في السيرة العقلائيّة، والشيعة لم تكتف في الاستدلال على مدعاه بأقل مراتب الحجّية، بل اعتمدت على استفاضة ذلك من أقوال خصمه، وعليه فلا وجه لرفع اليد عن تلك الأخبار الكثيرة والشهادات الجلية من علماء أهل السنّة والجماعة في خصوص تولّده ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ لمن يعتمد على قولهم ويوثق بهم لكونهم عدولاً عندهم فأخبارهم حجّة عليهم في سيرة العقلاء، كما هي حجة في كثير من الأُمور الشرعية، اللهم الّا أن يقال: إنّ العصبية والحمية الجاهلية بمنعهم عن العمل بها، فلاحظ.

وثالثها: أنّ ما زعمه من فوت اثني عشرية الشيعة مصلحة هذه المسألة، من بهتانه البين لما مرّ بيانه من كون نفس وجوده لطفاً حسب ما يأتي نقل ما يدلّ عليه من السنّة[١]، ولما نبّهنا عليه في الوجه السابق من تلقي شيعته منه مسائل دينهم في مدة تسع وستين سنة[٢]، ولمّا حان زمان الغيبة الكبرى بيّن لهم من يرجعون

---

(١) وهي الأخبار الكثيرة الدالّة على أنّه عليه السلام في حال غيبته كالشمس يسترها السحاب (انظر إكمال الدين للشيخ الصدوق: ص٤٨٥. وكتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص٢٩٢. ومعجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ج٤: ص٢٩٤، وغيرها). فكما أنّ للشمس المستورة بالسحاب منافع وفوائد في الكون، فكذلك لمولانا صاحب الزمان عليه السلام مع استتاره فوائد ومنافع في الكون وإن خفي علينا بعضها أو جلّها ولم نعلمها على التفصيل، فالأجدر على تعليل اللطف الغيبة أن يقال: نفس وجوده لطف مثل الشمس تحت الغيم التي بها يتحقّق النهار، فإنّها وإن كانت مغيمة إلّا أنّ العالم تنتفع بها انتفاعاً محسوساً أو معقولاً، ولذا ورد في الأخبار أنّ الأرض لا تخلو من حجّة، منها: ما وراه سليمان بن مهران الأعمش عن الإمام الصادق عليه السلام عن أبيه محمد بن علي عليهما السلام عن أبيه علي بن الحسين عليهما السلام قال: «... لم تخلو الأرض منذ خلق الله آدم من حجّة الله فيها ظاهر ومشهور أو غائب مستور، ولا تخلو إلىٰ أن تقوم الساعة من حجّة الله فيها، ولولا ذلك لم يعبد الله» قال سليمان: فقلت للصادق عليه السلام: فكيف ينتفع الناس بالغائب المستور؟ قال: «كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب» (إكمال الدين: ص٢٠٧، ح٢٢).

فمن أين لنا الجزم بأنّه عليه السلام لا يتصرف في مصالح العباد الدينية والدنيوية من حيث لا يعرفونه فهو حجّة الله على العالمين.

نعم جميع الفوائد التي نصب لأجلها لا تكون حاصلة، وهذا لا يضر؛ لأنّ السبب في ذلك هم العباد بإخافتهم له التي أوجبت استتاره، بل لو فرض محالاً عدم الفائدة في وجوده حال استتاره لم يكن في ذلك قبح بعد أن كان سبب استتاره من خوف الظالمين.

(٢) وذلك في طول زمن الغيبة الصغرى أي من زمان وفات الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وهي كانت واقعة في سنة ٢٦٠هـ إلىٰ انقضاء عصر نيابة رابع النواب الأربعة، وهو علي بن محمد

إليه فيها[1]، وهم حملة السنن عنه، وعن آبائه ـ صلوات الله عليهم ـ عن الحفظة

السمري، وذلك مصادف لنصف شعبان سنة ثمان وعشرين أو تسع وعشرين وثلاثمئة، وهو زمان انتهى به عصر الغيبة الصغرى، ففي هذه الفترة كان يصدر عن ناحيته المقدسة توقيعات وكان الناس المؤمنين من معتقدي إمامته ينتفعون بتوقيعاته الشريفة ويستضيؤون بنور ولايته، فلا معنى للقول بأنّه لم ينتفع الناس منه، فلاحظ.

(١) لقد جاء في كتاب إكمال الدين عن محمد بن عصام الكليني عن محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثمان العمري رضي الله عنه أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علي، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: «.... أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلىٰ رواة حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم وأنا حجّة الله عليهم.... والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب وعلى من اتبع الهدى». (انظر إكمال الدين: ص٤٨٣، ح٤. والغيبة للشيخ الطوسي: ص٢٩٠، ح٢٤٧. والخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي ج٣: ص١١١٣. وبحار الأنوار للعلّامة المجلسي ج٥٣: ص١٨٠. والفصول المهمة للشيخ الحر العاملي ج١: ص٥٢٩، ح٧٩٥، وغيرهم).

فإنّ التوقيع المبارك رواه المشايخ الثلاث الكليني والصدوق والشيخ الطوسي أعلى الله مقامهم الشريف، وأنّ إسحاق بن يعقوب الذي كتب أسألته إلىٰ الإمام عليه السلام هو من مشايخ الشيخ الكليني رحمه الله، واستظهر علماء الرجال أنّه أخ الكليني. وكيف كان فلا مجال للخدشة في سنده بعد اعتماد مثل الكليني عليه وروايته التوقيع الشريف بما تضمنه من المطالب المهمة عنه، ورواه الشيخ الصدوق رحمه الله ثمّ الشيخ الطائفة رحمه الله. فمن المستبعد جداً أن لا يكون الكليني عارفاً بحال مثله من معاصريه وينقل عنه أن يكتب إلىٰ مولانا صاحب الزمان عليه السلام يسأله مثل هذه المسائل التي لا يسأل عنها إلّا الخواص وعظماء الشيعة، ويأتيه الجواب بخطه الشريف عليه السلام، وفي آخر التوقيع الشريف: «والسلام عليك يا اسحاق بن يعقوب...». فالظاهر أنّ الرجل كان يعرف بالوثاقة والأهلية لمثل هذه المكاتبة، إذن لا ريب في اعتبار سند التوقيع وتماميته.

وأمّا دلالته: فإنّ قوله عليه السلام: «أمّا الحوادث الواقعة» فالظاهر منه هي المشكلات التي تطرأ على المسلمين على نحو العام؛ إذ بمقتضى مناسبة الجواب يعرف أنّ السؤال كان عن مهمة

⬅ المسلمين بعد وقوع الغيبة بصورة عامة بأنّه بعد أن لا سبيل لنا في الغيبة إلىٰ الاتصال بك فماذا نفعل في الحوادث الاجتماعية الطارئة علينا؟ وما هو واجبنا؟ وإلىٰ من نرجع في تلك الحوادث والمشكلات؟

فيظهر أنّ السؤال كان عن النائب للإمام عليه السلام في عصر الغيبة الذي لا سبيل للناس إلىٰ الاتصال بالإمام عليه السلام.

والإمام عليه السلام بهذا التوقيع المبارك وبغيره جعل العلماء الذين يعرفون أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام في عصر الغيبة حجّة على العباد ومرجعاً لهم في مسائلهم الطارئة عليهم، فكما أنّ المؤمنين الموجودين في زمن حضور الأئمة عليهم السلام تمّت عليهم الحجّة، ووضع لهم السبيل في كشف الحيرة والشبهة، ورفع ما يوجب الزلة والضلالة بالسؤال عنهم عليهم السلام كذلك المؤمنون الموجودون في زمن الغيبة قد تمّت عليهم الحجّة ووضع لهم السبيل بالرجوع إلىٰ العلماء الأبرار، الناقلين لآثار الأئمة الأطهار، الحاملين لعلومهم، العارفين بأحكام الشريعة ومآخذها على طريق أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهم العلماء والفقهاء العدول الجامعين للشرائط في الرجوع إليهم، فإنّ الإمام عليه السلام قد نصب بهذا التوقيع وبغيره الفقهاء الجامعين لشرائط المرجعيّة الدينيّة نوّاباً عنه، وألزم شيعته بالرجوع إليهم، وتقليدهم في جميع شؤونهم الدينيّة والاجتماعية مؤكداً بأنّهم حجّتي عليكم وأنا حجّة الله، فالإمام عليه السلام لم يرجع الناس إلىٰ الروايات، وإنّما أرجعهم إلى الرواة، أي حملة الروايات والآثار، ولابدّ أنّه أراد ذوي الفهم والاجتهاد منهم، فقد رسم عليه السلام عبر هذا إلىٰ الفقهاء العظام الذين يعرفون معالم الدين عن طريق أئمة أهل البيت عليهم السلام للناس طريقاً يسيرون عليه وهو التقليد.

ونظير ذلك ما ورد عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام حيث قال: «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه...» (وسائل الشيعة ج١٨: ص٩٤، ب١٠ من صفات القاضي، ح٢٠). وبهذا نعرف أنّ المقصود هو بعض فقهاء الشيعة لا كلّهم بحيث يصدق عليه العناوين المذكورة في الحديث.

والمتحصّل من جميع ما مر تطابق الحديثين وغيرهما على حجّية قول الفقهاء الشيعة وفتاواهم لمقلّديهم في عصر الغيبة الكبرى، وأنّ فتوى العالم الفقيه الجامع لشرائط المرجعيّة ⬅

الثقات، فلم يتركهم سدى، بل جعل لهم من يرجعون إليه فيما يحدث لهم، من أُمور دينهم، فرجوعهم إلىٰ من هذه مرتبتهم من باب الضرورة؛ لعدم القدرة على التشرّف بخدمة إمامهم، وتعلّم أُمور دينهم منه، فهم بسبب وجوده المقدس يستعدون من الله سبحانه الخير والرحمة والتوفيق؛ لما يرضيه وبأمره يعلمون، على ما يفتيهم به أله العلم بالسنّة من طريقه، وطريق سلفه الماضين، فلم تفتهم عامة المصلحة المرتبة على وجوده المقدس[1].

➲ التي جاء ذكر بعضها في الحديث معتبر شرعاً، ويكون حجّة على الناس من ناحية الشارع الأقدس، فلاحظ.

(١) وبعبارة أُخرى أنّ العمل بالتكليف حسب ما جاء في الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في عصر الغيبة، وفي حال انسداد باب العلم لا يوجب فوت المصلحة بالكلّية، أو الوقوع في المفسدة؛ لأنّ الإمام عليه السلام قد أمر شيعته في التوقيع الشريف وفي غيره بالرجوع إلىٰ رواة الأحاديث، وفي الحقيقة أنّ هذا الإرجاع طريق إلىٰ العمل بما جاءهم من الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، وبهذا الأمر قد فتح الإمام عليه السلام طريقاً لشيعته إلىٰ العلم بالتكاليف الذي يكون هذا الطريق غالب المصادفة إلىٰ الواقع؛ لأنّ العمل بمقتضى ما جاء به أئمة الهدى عليهم السلام من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمل بالحجّة الشرعية، وذلك لأنّ الله ورسوله قد أمرا باتباع سبيل المعصومين وأئمة أهل البيت عليهم السلام، وهم الذين قد ثبت عصمتهم بالكتاب والسنّة، وسوف يأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى، فالعمل بالحجّة الشرعيّة يكون منجزاً ومعذراً وكاشفاً عن الواقع وهو كاف في مقام العمل لتحصيل غرض الشارع الأقدس، وذلك بالبعث نحو الشيء بالإيجاب أو الزجر عنه للفرار عما يترتّب عليه مخالفة التكليف الواقعي أو الاعتقادي. إذن أنّ العمل بالروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام يضمن حصول المصلحة الواقعية بالتكليف الذي وصل إلينا بالطريق المذكور المؤدّي إلىٰ غرض الشارع، وكلّ ذلك تسهيلاً لأمر العبد في إقامة وظائفه والإنبعاث نحو طاعة الله سبحانه التي هي مصلحة العبد. هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى قد تقدّم أنّ وجود الإمام وإن كان غائباً له منافع كالشمس المستورة بالسحاب لها منافع وفوائد في الكون التي خفي علينا بعضها أو جلها، فإنّ وجود ➲

ثمّ فاتهم بعض المصلحة من جهة الضرورة وهي جهلهم ببعض أُمور دينهم من حيث نسيان وخطأ بعض الحملة للسنّة، فإنّ غير المعصوم قد يخطئ وينسى، فتفوت الناس مصلحة ما ثبت خطأه فيه ونسيانه[1]، فأمّا خطأ أهل مذهب السنّي فعظيم جزيل؛ لما عرفته من تأسس مذهبهم على المسائل العشر المتقدّمة[2]، ومن

الإمام عليه السلام حجّة من الله، ولولا الحجّة لساخت الأرض بأهلها (سفينة البحار ج٢: ص٤٤٥)، فنفس وجود الإمام فيه مصلحة لجميع البشر، بل لجميع الخلائق كما أنّ الشمس تكون كذلك، فلاحظ.

(١) ولا يخفى على الخبير أنّ ما افاده في المقام مبني على الإمكان العقلي، وإلّا فإنّ احتمال النسيان والخطأ من الراوي يدفع بالأُصول العقلائية، ولعلّه لم يوجد في الخارج أصلاً؛ لأنّ الشيعة الإماميّة يأخذون الأحاديث من الثقات المتورّعين، والمقصود بالثقة عندهم من ورد في حقه التوثيق، إمّا بنصّ أحد المعصومين عليهم السلام، وإمّا بنص أحد الأعلام المتخصصين الماهرين في علم الرجال الذين ثبتت وثاقتهم وكان قولهم ورأيهم ممّا يوجب الوثوق بأخبارهم عن وثاقة الأشخاص بالسيرة العقلائية وهم كالبرقي والكشي والصدوق والمفيد والنجاشي والطوسي وغيرهم ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ وإمّا بدعوى الإجماع على وثاقة الراوي، فإنّ هذه الدعوى تكشف عن توثيق الراوي؛ لأنّه وإن كان إجماعاً منقولاً إلّا أنّه لا يقصر عن توثيق مدعي الإجماع نفسه، منضماً إلىٰ دعوى توثيقات أشخاص آخرين، بل أنّ دعوى الإجماع دليل على وثاقة من يعتمد عليه، لأنّ هذه الدعوى تكشف عن توثيق العلماء ممّن يعتمد على توثيقاتهم، وهو كافٍ في إثبات الوثاقة والركون إليهم بالسيرة العقلائية كما لايخفى على الخبير.

(٢) ولا يخفى على الخبير الباحث أنّ ما ذكره المصنف رحمه الله فيما يروي المسائل التي حكم فيها علماء أهل السنّة بأحكام تتعدى حدود كتاب الله وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهو من باب المثال؛ إذ الباحث لو درس كتبهم لوجد فيها أدلّة كثيرة وشواهد عديدة، على أنّهم تحكموا في دين الله بغير ما رسمه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك لأنّ مصادر التشريع عندهم متعددة، فبالإضافة إلىٰ الكتاب والسنّة النبوية يعتبرون سنّة الصحابة عموماً في تشريع الأحكام، وكذا سنّة

المعلوم كون مذهب اثني عشرية الشيعة قد بني على الحق من أوّل يوم[(١)]،

➲ التابعين، ويسمّونهم «علماء الأثر» كالأوزاعي والثوري وحسن البصري وغيرهم، كما أنّهم متفقون على الأخذ باجتهادات أئمة المذاهب الأربعة رغم أنّهم من تابعي التابعين، وكذا يأخذون بسنّة الحكام، ويسمّى عندهم «صوافي الأُمراء»، ويعتقدون بأنّ الحكام وإن كانوا متسلّطين على الناس بالقوة والقهر فإن الله قد أمّرهم على رقاب العباد فيجب لذلك طاعتهم والاخذ بسنتهم، وأيضاً يعتبرون القياس والاستحسان وسد باب الذرائع في تشريع الأحكام وسوف يتضح لك بطلان ذلك.

ونحن لا نناقش أهل السنّة في الكتاب والسنّة؛ لأنّهما أمر لا خلاف فيهما وإن كنّا نناقشهم فيمن يجب أن نأخذ السنّة منه، وسوف نتحدث في ذلك بدراسة علمية موضوعية وافية إن شاء الله تعالى، وانّما نناقشهم في المصادر الأُخرى التي أضافوها من عندهم، وسيتبين لك ذلك من خلال البحث من أنّه لا دليل على الأمور المذكورة كمصدر شرعي كالكتاب والسنّة النبوية، بل عدم اعتبارها؛ لأنّها لا تفيد العلم، بل أقصى ما يتوقعونه الظن، وأنّ الظن لا يغني من الحق شيئاً (سورة يونس: ٣٦). بل وفي بعضها ورد النهي الصريح عن الأخذ به كالقياس، وسوف نتحدث عنه ونثبت بطلانه إن شاء الله تعالى.

والنتيجة: أنّ اعتماد أهل السنّة على هذه المصادر في تشريع الأحكام اعتماد على غير ما أذن الله ورسوله، ويؤدي ذلك إلىٰ البدعة والضلال، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿قل الله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ (سورة يونس: ٥٩). فإنّ عملهم بهذه الأُمور المذكورة كمصدر التشريع له صورتان لا ثالث لهما، فإمّا أن يكون بإذن الله تعالى، وإمّا أن يكون افتراء على الله.

ولمّا ثبت أنّه لا دليل على اعتبار هذه الأُمور من الكتاب والسنّة الشريفة الصحيحة، فيكون احتمال الأوّل منتفياً، فلم يبق إلّا الثاني، وهو الافتراء على الله، فلاحظ.

(١) وذلك لأنّ اعتقاد الشيعة مبني على الإيمان بالله ورسوله، ولايخفى انّ الإيمان الحقيقي مركّب من أمرين: أحدهما: الاعتقاد الصحيح الذي يكون مبنياً على أُصول وقواعد قويّة، والثاني: العمل بما أمر به الله ورسوله، ويستفاد ذلك من قوله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ (سورة الحجرات: ١٤). فإنّ الله تعالى قد بيَّن في هذه الآية الكريمة أنّ الإيمان عبارة عن القول بالشهادتين والاعتقاد القلبي والعمل، فالشيعة الإماميّة ➲

كانوا يعرفون منذ عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمولاتهم لأئمة أهل البيت عليهم السلام وعملهم بهذين الركنين الأساسيين، فهم من أوّل الأمر كانوا مصدقين بالله وبرسوله ومطيعين لأوامرهما وأوامر أوليائه الأئمة الهداة عليهم السلام، فإنّهم كانوا معروفين باعتقادهم من أوّل الأمر بإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة ثمّ ابنه الحسن عليه السلام ثمّ ابنه الحسين عليه السلام ثمّ التسعة المعصومين من ذرية الحسين عليهم السلام، وذلك لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نصّ على هؤلاء في العديد من المرات تصريحاً وتلميحاً وذكرهم بأسمائهم في بعض الروايات التي أخرجها علماء الفريقين، وما جاء في المصادر السنّية هو ما أخرجه الحمويني في كتابه فرائد السمطين بسنده عن مجاهد عن ابن عباس في حديث طويل، أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر فيه الأئمة من بعده بأسمائهم موضحاً بأنّ أوّلهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم الإمام المهدي عليه السلام (انظر فرائد السمطين ج٢: ص١٣٢، ح٤٢١). وكما أخرجه القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة (ج٣: ص٢٧٩) وغيرهما. ومن الشيعة الإمامية، فانّ الأخبار التي جاءت عن أهل البيت عليهم السلام ممّا لاتعد ولا تُحصىٰ، فالشيعة على مر العصور منذ عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتعبدون بالنصوص القرآنية والنبوية الشريفة ويرفضون الاجتهاد في مقابل النصّ، ولذلك رفضوا بيعة الخلفاء الثلاثة الذين أولدتهم السقيفة تبعاً للنصوص الواردة في الشريعة المقدسة من الكتاب والسنّة الشريفة، فهم يعتقدون بإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، كما أنّهم رفضوا خلافة جميع الخلفاء الذين تحكموا بمصير الأُمة عبر القرون من حكام بني أُمية وبني العباس وأتباعهم جميعاً وبقوا ثابتين على العهد الذي أبرموه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبدّلوا تبديلاً.

وقد ثبت في التاريخ بوثائق علمية ثابتة أنّ الشيعة كانوا يُسمّون بعنوان الشيعة أو شيعة أهل البيت حتى في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما بعده لانقطاعهم إلىٰ أهل البيت عليهم السلام ورفضهم المخالفين لهذه المدرسة، ولذلك ترى أنّ أبي حاتم السجستاني يقول في الجزء الثالث من كتابه الزينة على ما نقل عنه صاحب الروضات: إنّ لفظ الشيعة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقب أربعة من الصحابة: سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار (انظر روضات الجنات ج١: ص٣٢٣ نقلاً عن كتاب الزينة).

ومسائله ما بين ما هو ضروري من حيث حصول اليقين به لذويه من نصوص الفرقان العظيم، والسنّة المتظافرة[1]، فصار اليقين ناشئا من الضرورة المستفادة

➲ ويقول ابن منظور في لسان العرب في باب الشين: الشيعة أتباع الرجل وأنصاره جمعها شيع وأشياع. ـ إلىٰ أن قال: ـ قد غلب هذا الاسم على من يتولّى علياً وأهل بيته ـ رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ـ حتى صار لهم اسماً خاصّاً... إلىٰ غير ذلك، ولا تزال بقوا ثابتين على الحقّ علماً وعملاً، جيلاً بعد جيل، وغالبين بالحجّة القاطعة بما جاءهم من البيان في كتاب الله العزيز وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته المعصومين عليهم السلام بالبراهين الجليّة والأدلّة الواضحة والحجج القطعية نقلية كانت أو عقلية، وتلك نعمة من الله، فإنّه تعالى يؤتي فضله لمن يشاء من عباده والله واسع عليم.

(١) لا شكّ أنّ مصدر التشريع عند الشيعة الإماميّة اثنان لا ثالث لهما: أحدهما: كتاب الله، وثانيهما: سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن يتلوه من المعصومين عليهم السلام، فإنّ المعصوم من آل البيت عليهم السلام يجري قوله مجرى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة كونه حجّة على العباد وواجب الاتباع، فقد توسعوا في اصطلاح السنّة إلىٰ ما يشمل قول كلّ واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنّة باصطلاحهم: قول المعصوم أو فعله أو تقريره.

وسيأتي الوجه في ذلك مفصّلاً في محلّه إن شاء الله تعالى، وملخّصه أنّ الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمحدثين عنه ليكون قولهم حجّة من جهة أنّهم ثقاة في الرواية، بل لأنّهم هم المنصوبون من قبل الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لتبليغ الدين من طريق الإلهام مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان يبلغ الدين عن طريق الوحي، فإنّهم عليهم السلام أيضاً يبلغون الدين ولكن عن طريق التلقي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما قال مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب من العلم يفتح لي من كلّ باب ألف باب (انظر الخصال للشيخ الصدوق: ص٦٤٥، ح٣٠. وبحار الأنوار ج٤٠: ص١٤٤، ح٥٠ وينابيع المودة ج١: ص٢٢٢، ح٤٣). وعليه فليس بيانهم لمسائل الإسلام من نوع رواة السنّة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع، بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم عليهم السلام عند الشيعة الإماميّة حجّة كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وعليه فإنّ مصدر التشريع عند الشيعة الإمامية اثنان:

➲

من هذين البرهانين(١)، وما بين ما هو متفق عليه بين أهل العلم منهم، والمتفق عليه حق ليس فيه ريب(٢)، وما بين ما هو مختلف فيه من حيث معارضة بعض

➡ أحدهما: كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو المصدر الأساسي للفكر الإسلامي وثقل الله الأكبر، كما جاء في حديث الثقلين المتواتر لدى الفريقين

ثانيهما: سنّة المعصومين عليهم السلام كما تقدم بيانه.

نعم وتجد هذه الظاهرة هي السائدة عند الشيعة قديماً وحديثاً، وحجّية هذين المصدرين واضح ظاهر من الضروريات، وأنّ الحجّية تؤدي إلىٰ العلم، فعمل الشيعة في جميع أُمورهم الدينية بالعلم، وذلك لأنّ العمل بالحجّة يفيد العلم أو الاطمئنان القائم مقام العلم، وسيتضح لك ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) فهما حجّتان شرعيتان اعتبرهما الشارع الأقدس دليلاً وطريقاً لأحكامه، وكلّ حجّة شرعية لابدَّ وأن تنتهي إلىٰ العلم الضروري أو ما يقوم مقامه؛ إذ لو لم تكن كذلك لاحتمل معها العقاب؛ لأنّ لازمه رفع اليد عن الامتثال القطعي، فترك الامتثال القطعي موجب لاحتمال العقاب، والعقل مستقل بدفعه، فالحجّة الشرعية هي الحق، ومعناها صحّة احتجاج المولى على عبده وصحّة احتجاج العبد على مولاه، فالشارع الأقدس قد جعل القرآن وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما يلحق بها من سنّة المعصومين عليهم السلام دليلاً وطريقاً وحجّة لأحكامه، فإذا قام دليل من الكتاب أو السنّة فيحصل لنا العلم والقطع بمشروعية ذلك لا محالة، وهذا العلم والقطع عقلي كاشف بنفسه عن الواقع، وليس وراء انكشاف الواقع شيء ينتظره الإنسان، فإذا انكشف الواقع لابدّ من الأخذ به، وهذا هو الحق، وماذا بعد الحقّ إلّا الضلال.

(٢) وذلك لأنّ اتفاق جميع الفقهاء يكشف كشفاً قطعياً عن قول المعصوم، وهذه نقطة خلاف جوهرية في الإجماع بين الشيعة وأهل السنّة، فينبغي أن يلمس الحقّ فيها، فإنّ لها كلّ الأثر في تقييم الإجماع أثر حجّيته، فاعتبار اتفاق الفقهاء عند الشيعة من جهة كشفه عن قول المعصوم عليه السلام، وهذا يرشدنا إلىٰ أنّ الإجماع ليس في حدّ نفسه حجّة ودليل شرعي في مقابل الكتاب والسنّة، بل أنّ حجّيته من جهة وجود قول المعصوم بين المجمعين، فالحجّة قول المعصوم لا الاجماع والاتفاق، فلاحظ.

أخبار أهل البيت عليهم السلام لبعض[١]، إمّا من جهة خطأ بعض النقلة[٢]،

---

(١) لا يخفى على الخبير أنّ حقيقة التعارض عبارة عن تكاذب الدليلين على وجه يمتنع اجتماع صدق كلّ منهما مع صدق الآخر، والتكاذب بين الدليلين قد يكون في جميع جهات مدلولهما ونواحي الدلالة فيهما، وقد يكون في بعض النواحي على وجه لا يصحّ فرض بقاء حجّية كلّ منهما مع فرض بقاء حجّية الآخر، ولا يصحّ العمل بهما معاً.

وأيضاً أنّ التكاذب بين الدليلين قد يكون في مدلولهما المطابقي، وقد يكون في مدلولهما التضمني، وقد يكون في مدلولهما الالتزامي، والجامع في ذلك أن يؤديا إلىٰ ما لا يمكن تشريع كلّ منهما مع فرض تشريع الآخر.

فالتعارض وصف للدليلين بما هما دليلان على أمرين متنافيين لا يجتمعان، وأنّ امتناع صدق الدليلين معاً وتكاذبهما إنّما ينشأ من تنافي المدلولين، وأنّ امتناع مدلوليهما في وعاء واحد إمّا أن يكون من ناحية التكوين أو من ناحية التشريع، أي أنّ مرجعها إمّا إلىٰ التناقض، وإمّا إلىٰ التضاد أو غير ذلك، فالضابط في باب التعارض هو تكاذب الدليلين على وجه يمتنع صدق أحدهما مع الآخر.

ثمّ إنّ التعارض بين الدليلين إنّما يتحقق إذا كان كلّ منهما واجداً لشرائط الحجّية، بمعنى أنّ كلاً منهما لو خلّي ونفسه ولم يحصل ما يعارضه لكان حجّة وواجب العمل به، والسرّ في ذلك واضح؛ لأنّه لو كان أحدهما غير واجد لشرائط الحجّية في نفسه لا يصلح أن يكون مكذباً لما هو حجّة، وإن كان منافياً له في مدلوله فلا يكون معارضاً له؛ إذ لا إثبات فيما هو غير حجة، كما لا تعارض بين اللاحجتين.

وخلاصة ما أفاده المصنف رحمه الله في المقام هو أنّ منشأ اختلاف أهل العلم من الشيعة الاثني عشرية في بعض المجالات من الأحكام الشرعية وغيرها هو تعارض النصوص الواردة عن المعصومين عليهم السلام دون أن يكون فيها ما يفقد قيمتها التشريعية؛ لأنّ هناك قواعد وضوابط خاصّة لحالة التعارض التي وصلت إلينا من المعصومين وهي مذكورة في علم الأُصول، وقد نقحها الأُصوليون من علمائنا وذكروا كيفية العمل بالأدلّة المتعارضة عند تعادلها وترجيحها وقياسها بالتزاحم والحكومة والورود وغيرها، فراجع.

(٢) إنّ من جملة ما يكون سبباً في نشوء التعارض بين النصوص هو خطأ الراوي واشتباهه في

وإمّا من جهة نسيان بعضهم[١]، وإمّا من جهة التقيّة[٢]، فقد فاتهم للضرورة مصلحة

⬅ النقل، وذلك لتصرف بعض الرواة في ألفاظ الرواية والنصّ ونقلهم للحديث بالمعنى غير محافظين على ما تلقّوه من الأئمة المعصومين عليهم السلام، ومن الطبيعي أن يقع عندئذ في دلالة النصّ أو مدلوله شيء من التغيير، بحيث أنّ التغيير في مرتبة دلالة النصّ ودرجة صراحتها، يتغيّر مدلوله بشكل كلّي، وذلك نتيجة غفلة الراوي أو جهله في مقام التصرف، فينشأ على أساس ذلك التعارض، أو تستحكم المعارضة بسبب التغيير الحاصل، بحيث لولاه لكان من الممكن الجمع بين النصوص، وحل المعارضة بأحد أنحاء الجمع العرفي. وعليه فإنّ التغيير والتصرّف في ألفاظ المعصوم عليه السلام يتأثر في النصّ بمدى قدرة الراوي على ضبط تمام المعنى ونقله من دون تصرّف فيه إلّا بما يحل له من النقل بالمعنى، وذلك يعرف بالقواعد الموجودة عند العقلاء ويتضمن لبيانها علم الأُصول في باب التعارض التي تعطي المجتهد ميزاناً كلياً للعمل بالأخبار المتعارضة وكيفية الاستدلال بها لعملية الاستنباط، فلاحظ.

(١) فإنّ النسيان ضد الذكر، وهو نوع من الغفلة، وأنّه من عوامل نشوء التعارض بين الروايات أيضاً، فإنّ الراوي قد ينسى من قول المعصوم جملة كاملة أو لفظة مؤثرة في المعنى، فيوجب التعارض بين ما نقله عن المعصوم وبين ما ورد عن طريق غيره من الرواة، أو كان هناك قرينة في كلام الإمام عليه السلام وضاع عن الراوي فسكوت الراوي عن نقل القرينة شهادة سلبية منه على عدم وجودها حين صدور النص، فالتمسّك بظهور الحديث تمسّك بالحجّة بضميمة أصالة عدم القرينة، ينشأ التنافي بين هذا النصّ وغيره من النصوص المتكفّلة لبيان نفس الحكم الشرعي.

(٢) لا شكّ أنّ التقيّة لها دور مهم في نشوء التعارض بين الروايات، فلقد عاش أكثر أئمة أهل البيت عليهم السلام ظروفاً عصيبة فرضت عليهم التقيّة في القول والسلوك، ولا نريد هنا شرح الأسباب التأريخية التي دعت الأئمة عليهم السلام إلىٰ الاتقاء في أحاديثهم أو التحفّظ في حياتهم العملية، فإنّ الحديث عن ذلك موكول إلىٰ مجال آخر، ولكنه ينبغي أن نشير إلىٰ أنّ التقيّة التي كان يستعملها الأئمة عليهم السلام هي ما كانت تقيّة من حكام بني أُمية وبني العباس فحسب، بل كانوا يواجهون ظروفاً اضطرتهم إلىٰ أن يتقوا أيضا من المسلمين والرأي العام، فلم يصدر منهم ما يتحدى معتقدات العامة ويخالف مرتكزاتهم وموروثاتهم الدينية التي كانت في ظل ⬅

الأوضاع الحاكمة آنذاك. فإنّ المتتبّع لو درس حياة أئمة أهل البيت عليهم السلام يجد بوضوح أنّهم كانوا حريصين على حفظ حياة المؤمنين وحقن دمائهم عوضاً عن المقاومة والجهاد وإن كلّفهم ذلك التنازلات والتحفظات؛ لكي يستطيعوا بذلك أداء دورهم الصحيح، وتمثيل ثقتهم التشريعي والمرجعي الذي تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأمة، فكانوا يحفظون بالتقيّة حياتهم وحياة أصحابهم المخلصين وما يرجع إلىٰ مصالح الإسلام بحسب الواقع، فكانوا مصرين على كسب الثقة والاعتراف لهم بالمكانة العلمية والدينية المرقومة من الفئات والمذاهب التي نشأت داخل الأُمة الإسلامية وإن كلّفهم ذلك بعض التحفظات، وهذا هو السبب في ما يلاحظ في أحاديثهم من الاعتراف في كثير من الأحيان بالمذاهب الأُخرى وفتاوى علمائها، فيعددون أنّ فتوى أهل العراق كذا، وفتوى أهل المدينة كذا، وهكذا، رغم أنّهم لا يرون صحّتها، ولكنهم يقصدون من وراء ذلك عدم تحدي تلك المذاهب التي راجت وشاعت بين فئات من الأُمة يعتد بها، في الوقت الذي يسجلون فيه خطأها ومخالفتها مع ما هم أدرى وأعرف من غيرهم به.

وهكذا نستطيع أن نفسر ظاهرة التقيّة في أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام بما يتضح معه السبب لشيوعها بين الروايات الصادرة عنهم عليهم السلام، مع أنّ أكثرها متكفل لمسائل فقهية بعيدة عن شؤون الخلافة الإسلامية وما يرتبط بالخلفاء آنذاك.

وقد بلغ أمر الأئمة عليهم السلام في التقية بصورة آكد حتى أن جعلوا مخالفة العامة مقياساً لترجيح احدى الروايتين المتعارضتين الصادرتين عنهما على الأُخرى، فإنّ الأخبار الآمرة بطرح خبر الموافق لهم أو العمل على خلاف فتاواهم ظاهرة في عدم صدور الموافق لهم إلّا تقيّة، وأنّ الحقّ في خلافه.

ثمّ إنّ الأئمة عليهم السلام حاولوا من توضيح ظروف التقيّة أمام الأُمة التي قد كانوا يواجهونها لأصحابهم ورواة أحاديثهم الموثّقين، لكي لا يرتابوا في أمرهم حينما تصلهم عن أحد من الأئمة عليهم السلام أحاديث مختلفة مغايرة مع ما هو معروف من مذهب أهل البيت عليهم السلام وفقههم مثل ما ورد في بعض النصوص: منها: ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القنوت؟ فقال: «فيما يجهر فيه بالقراءة»، قال: فقلت له: إنّي سألت أباك عن ذلك فقال: في الخمس

⬅ كلّها؟ فقال عليه السلام: «رحم الله أبي أنّ أصحاب أبي أتوه فسألوه فأخبرهم بالحقّ، ثمّ أتوني شكاكاً فأفتيتهم بالتقية». (وسائل الشيعة ج٤: ص٨٩٧، ب١ من القنوت، ح١٠).

ومنها: ما رواه أبو عمرو الكناني، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يا أبا عمرو أرأيت لو حدثتك بحديث أو أفتيتك بفتيا ثمّ جئتني بعد ذلك فسألتني عنه فأخبرتك بخلاف ذلك بأيّهما كنت تأخذ؟» قلت: بأحدثهما وأدع الآخر، فقال: قد أصبت يا أبا عمرو، أبى الله إلّا أن يعبد سراً، أما والله لإن فعلتم ذلك أنّه لخير لي ولكم، وأبى الله عز وجل لنا ولكم في دينه إلّا التقيّة». (الكافي ج٢: ص٢١٨، ح٧ باب التقية. ووسائل الشيعة ج١٨: ٧٩، ب٩ من صفات القاضي، ح١٧).

ومنها: ما رواه أبو عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي: «يا زياد ما تقول لو أفتينا رجلاً من يتولّانا بشيء من التقيّة؟» قال: أعلم جعلت فداك، قال: «إن أخذ به فهو خير له وأعظمهم أجراً». وقال وفي رواية أُخرى: «إن أخذ به أُجِر، وإن تركه أثم» (وسائل الشيعة ج١٨: ص٧٦، ب٩ من صفات القاضي، ح٢). إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم عليهم السلام في المقام.

بل نجد في بعض الروايات أكثر من ذلك، حيث يلاحظ أنّهم لا يقتصرون في تطبيق مبدأ التقية على أنفسهم، بل يأمرون الأصحاب بالتمسك به أيضاً في أقوالهم وسلوكهم، فمما ورد في هذا المقام ما رواه أبو نصر البزنطي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام في القنوت: «إنّ شئت فاقنت، وإن شئت فلا تقنت». قال أبو الحسن عليه السلام: «وإذا كانت التقيّة فلا تقنت، وأنا أتقلد هذا». (وسائل الشيعة ج٤: ص٩٠١، ب٤ من القنوت، ح١).

وما رواه عبدالله بن زرارة قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «اقرأ منّي على والدك السلام وقل: إنّما أعيبك دفاعاً منّي عنك، فإنّ الناس والعدو يسارعون إلىٰ كلّ من قرّبناه وحمدناه مكانه بإدخال الأذى فيمن نحبه ونقربه» إلىٰ أن قال: «وعليك بالصلاة الست والأربعين، وعليك بالحجّ أن تهل بالإفراد، وتنوي الفسخ إذا قدمت مكة فطفت وسعيت فسخت ما أهللت به وقلبت الحج عمرة» إلىٰ أن قال: «هذا الذيأتاك به أبو بصير من صلاه احدى وخمسين والإهلال بالتمتع بالعمرة إلىٰ الحج، وما أمرنا به من أن يهل بالتمتع، فلذلك عندنا ⬅

العلم بالقسم الثالث[(١)]، وليس ذلك بضرر موجب لذهاب دين الحقّ من أصله، بل هذه المسائل المختلف فيها من الفرعيات التي حالها حال حلية الميتة، والدم ولحم الخنزير عند الضرورة[(٢)].

➲ معان وتصاريف لذلك وما تسعنا وتسعكم، ولا يخالف شيء من ذلك الحق ولا يضاده، والحمد لله رب العالمين». (وسائل الشيعة ج٨: ص١٨٥، ب٥ من أقسام الحج، ح١١).

وما رواه معاذ بن مسلم النحوي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «بلغني أنّك تقعد في الجامع فتفتي الناس؟» قلت: نعم وأردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج إنّي أقعد في المسجد فيجيء الرجل فيسألني عن الشيء فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلونه ويجيء الرجل أعرفه بمودتكم وحبكم فأخبره بما جاء منكم، ويجيء الرجل لا أعرفه ولا أدري من هو فأقول: جا ء عن فلان كذا وجاء عن فلان كذا فأدخل قولكم فيما بين ذلك، فقال عليه السلام: «اصنع كذا فإنّي كذا أصنع». (وسائل الشيعة ج١٨: ص١٠٨، ب١١ من صفات القاضي، ح٣٦).

فيتضح ممّا ذكرناه من الروايات أنّ تقية أئمة أهل البيت عليهم السلام لم تكن تحفّظاً من الحكام فحسب، بل كانت مراعاة للناس والمذاهب المختلفة التي راجت عندهم أيضاً، فلاحظ.

(١) فما اختلف فيه الإماميّة من الأحكام في حال الانسداد لا يضرّ بهم في العمل بالحجّة الشرعية؛ لأنّ العمل بالدليل الشرعي الذي قام على اعتباره حجّة شرعية من ناحية الشارع الأقدس عمل بما جاء به الشارع الأقدس؛ إذ أنّ الشارع الأقدس قد فتح للمكلّفين هذا الطريق العلمي الذي يؤدي إلىٰ ما هو وظيفة العبد. وبعبارة أخرى: أنّه وان كان باب العلم منسداً إلّا أنّ باب الطريق العلمية للوصول إلىٰ الحجة الشرعية مفتوحة، فلاحظ.

(٢) فإنّ الشارع الأقدس قد رخّص عند الضرورة وهي بمعنى شدة الحاجة إليه وجعل توسعة في الأُمور دفعاً للحرج وصيانة لحفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النظام، وفي المقام أنّه حجّية الأمارات الشرعية طريقاً تعبّدياً للوصول إلىٰ الواقع، فيكون مشروعاً وإن كان من باب الاضطرار؛ لأنّ باب العلم وان كان منسداً إلّا أن باب العلمي مفتوحة؛ لأنّ الأدلة الشرعية الموثوقة بها والأمارات الشرعية التي بين أيدينا قد اعتبرها الشارع الأقدس وهي بحمد الله وافية بمعظم الأحكام الشرعية، فلاحظ.

ورابعها: أنّ ما زعمه في حقّ اثني عشرية الشيعة من رجوعهم إلىٰ طاعة من هو ظلوم أو كفور من عجائب بهتانه، فإنّ مباني مذهبهم مناقضه لهذه النسبة اليهم[١].

وهذه صحفهم وفتاويهم تشهد ببهتان هذه النسبة إليهم[٢]، بل هم مصرّحون

---

(١) لايخفى على الخبير أنّ الشيعة الإمامية يعرفون بولائهم لأئمة أهل البيت عليهم السلام والبراءة من أعدائهم، وبذلك امتازوا عن جميع الفرق الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّهم لم يدخلوا تحت طاعة الحكّام الظلمة، ولذلك سمّوهم روافض، أي أنّهم رفضوا حكومة الحكّام الجائرة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخرجوا عن طاعة أئمة الهداة من أهل بيت النبي ـ صلوات الله عليهم ـ استناداً بما جاءهم من الأدلّة كحديث الثقلين وغيره، فإنّ حديث الثقلين متواتر في جميع طبقاته، ومدلوله انحصار التمسّك بالكتاب والعترة الطاهرة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ومن المعلوم أن لازم ذلك هو الإعراض عن بيعة جميع الحكّام والملوك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الخلفاء وغيرهم عدا العترة الطاهرة من الأئمة الذين عيّنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ونصّ عليهم بأنّهم خلفاءه من بعده، وأنّ عددهم اثنا عشر، فالشيعة الإمامية بقوا ثابتين على ما جاءهم من النصوص، والدليل عن المصدرين التشريعيين أعنى الكتاب والسنّة النبوية الصحيحة ـ والتزموا بذلك من الصدر الأوّل إلىٰ يومنا هذا واستمسكوا بهما، ومن استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم.

(٢) قال العلّامة الحلّي في كتابه تذكرة الفقهاء (ج١٢: ص١٤٣): مسألة: تحرم معونة الظالمين، قال ابن أبي يعفور: كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل عليه رجل من أصحابنا، فقال له: أصلحك الله أنّه ربّما أصاب الرجل منا الضيق أو الشدة فيدعي إلىٰ البناء يبنيه، أو نهر يكريه، أو المسناة يصلحها، فما تقول في ذلك؟ فقال الصادق عليه السلام: «ما أحب أنّي عقدت لهم عقدة أو وكيت لهم وكاء، وأنّ لي ما بين لابينها لا ولا مدة بقلم، وأنّ أعوان الظلمة يوم القيامة في نار حتى يحكم الله بين العباد».

وقال أيضاً: مسألة معونة الظالمين إنّما يحرم حرام بلا خلاف، روى ابن بابوية عن الحسن بن زيد عن الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إلّا من علق

في صحفهم وفتاويهم بحرمة القدوة في الصلاة بالفاسق، فمن صلّى خلفه عـالماً بفسقه فصلاته باطلة[١]، فمن هذه حالهم كيف يدخلون تحت إمامة الظالم[٢].

➲ سوطاً بين يدي سلطان جائر جعل الله ذلك السوط يوم القيامة ثعباناً من نار طوله سبعون ذراعاً يسلطه الله عليه في نار جهنم وبئس المصير». (منتهى المطلب ج٢: ص١٠١٣).

وقال المحقق النراقي في مستند الشيعة (ج١٤: ص١٥٢) وفي القسم المكاسب المحرمة: معونة الظالمين في ظلمهم، بل في مطلق الحرام، قال الله سبحانه: ﴿ولا تعاونوا على الإثـم والعدوان﴾ وقال تعالى: ﴿ولا تركنوا إلىٰ الذين ظلموا﴾ والركون المحرّم هو الميل القـليل، فكيف بالإعانة؟! وفي حسنة أبي بصير: عن أعمالهم، فقال: «لا، ولا مدة بقلم وإن أحدكم لا يصيب من دنياهم شيئاً إلّا أصابوا من دينه مثله». وموثقة يونس: لا تعنهم على بناء مسجد. وموثقة عمار عن أعمال السلطان يخرج فيه الرجل، قال: «لا، إلّا أن لا يقدر عـلى شـيء يأكل، ولا يشرب ولا يقدر على حيلة». وفي رواية عذافر: «ما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمة». إلىٰ غير ذلك مما جاء في كتبهم من حرمة معونة الظالمين، فراجع.

(١) اتفق علماء الإماميّة على بطلان الصلاة جماعة خلف الإمام الفاسق قال صاحب الجواهر: فلا يجوز الائتمام بالفاسق إجماعاً محصلاً ومنقولاً، مستفيضاً متواتراً كالنصوص... (الجواهر ج١٣: ص٢٧٥). وحكى الشيخ الطوسي عن السيد المرتضى بأنّ أبا عبدالله البصري (مـن علماء أهل السنّة) كان موافقاً في ذلك مع الشـيعة وكـان يـحتج فـي ذلك بـإجماع أهـل البيتﮨ، وكان يقول: إنّ إجماعهم حجة (الخلاف ج١: ص٥٦٠).

وقال العلّامة الحلي: العدالة شرط في الإمام، فلا تصح خلف الفاسق وإن كـان مـعتقداً للحقّ عند علمائنا أجمع... (تذكرة الفقهاء ج٤: ص٢٨٠). وقال في كتابه نـهاية الإحكـام: العدالة شرط في الإمام، فلا تصح خلف الفاسق وإن اعتقد الحقّ عند جميع علمائنا؛ لقـوله تعالى: ﴿ولا تركنوا إلىٰ الذين ظلموا﴾ (سورة هود: ١١٣)، والفاسق ظالم. (نهاية الإحكـام ج٢: ص١٤٠).

وقال الشيخ الأنصاري: لا خلاف نصاً وفتوى في عدم صحة الائتمام بـالفاسق، ونـقل الإجماع عليه مستفيض، ولا إشكال في عدم انعقاد الجماعة مع علم المأموم بفسق الإمام...

➲

(كتاب الصلاة للشيخ الانصاري ج٢: ص٥٣٦). إلىٰ غير ذلك من كلماتهم الدالة على اتفاقهم في أنّ الصلاة خلف الفاسق لا تجوز، ودليلهم الذي أجمعوا لأجله هو النصوص القرآنية والروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام (راجع وسائل الشيعة ج٥: ص٣٩٢، ب١١ من صلاة الجماعة. وب١٢ من صلاة الجماعة)، وملخص الكلام في المقام أنّه يدلّ على اشتراط صحّة صلاة الجماعة بعدالة الإمام الإجماعات المنقولة وعدم الخلاف بين علماء الشيعة الإمامية التي أشار إليها الماتن، فلاحظ.

(٢) إنّ من أهم مسائل الإسلام هي مسألة القيادة والقيادة الحقيقية، هي القيادة الالهية الربانية المقابلة للسلطنة والحكومة الجائرة الظالمة، فالقيادة الربانية تمتلك كلّ مقوّمات القيادة الالهية وتتمثل فيها السيرة النبوية المتصلة بعالم الوحي، وقد أكد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوصية المعروفة مراراً وكراراً، على أنّ القيادة الدينية للأمة الإسلايمة منحصرة في القرآن والعترة الطاهرة وعدم افتراقهما أبداً، وبهذا الاقتران أكد صلى الله عليه وآله وسلم على تلازم القرآن وعترته الطاهرة والإسلام والإمامة والدين والقيادة تلازماً وثيقاً بحيث يتعذر انفصالهما. ومتى انفصل القرآن عن العترة فقد تجرّد عن مفهومه الحقيقي، ومتى انفصل الإسلام عن الإمامة فكأنّه انفصل عن نفسه، فالدين بلا قيادة دينية كالدين بلا دين.

وإنّ أخطر مؤامرة حدثت في التاريخ الإسلامي التي استهدفت الإسلام والمسلمين، بل استهدفت البشرية كلّها هي مؤامرة فصل القيادة الربانية عن الإسلام والقرآن بالفعل هي مؤامرة السقيفة وجملة قضاياها التي غيرت مجرى التاريخ، كما اعتبرت أول نزاع حدث بين المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الإمامة وقيادة الأُمة.

والحقيقة أنّ القيادة الصحيحة المشروعة هي القيادة الالهية وهي الخلافة الالهية المنصوصة عليها من الله تعالى في كتابه العزيز ومن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتبركة من أقواله وأفعاله وسننه.

وأمّا الحكام الجائرون فهم سلاطين وملوك حكموا في الناس بغير حق ومنعوا الناس من نعمة العدالة وقانون الحق من القيادة الالهية وكانوا يفرضون إرادتهم بإراقة الدماء والتجاوز على حقوق الآخرين واضطهاد الشعب، والمقصود بهؤلاء هم الذين لم ينص عليهم الله ولا

نعم هم في زمان إمامة الظلمة يحفظون الثغور، ويجاهدون الكفرة، من باب تشييد الدين دون إطاعة الظالمين[١]، فالسنّي لم ينصفهم، بل بهتهم في هذه النسبة

➲ رسوله في مشروعية قيادتهم وحكومتهم، وهم المتسلّطون على الناس بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان أصدق شاهد على ما ذكر هي حكومة بني أُمية فقد قام يزيد بن معاوية لتثبيت حكومته وقدرته بقتل الإمام الحسين عليه السلام ريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأحدث فاجعة كربلاء بذلك الوضع المرزئ، فالناس كانوا يسكتون خوفاً من القتل، وكانوا لا ينطقون بحديث عن السلطة الحاكمة تقيّة إلّا بعض الحركات السياسية التي استعملها بعض الثوار، فكانت السلطة الحاكمة الدامية تقضي عليهم بكلّ قسوة فتجد أنّ الحكومة الإسلامية لم تصل بيد الأئمة المعصومين عليهم السلام إلّا مدة قليلة من حكومة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وبعده أيام قليلة للإمام الحسن عليه السلام، وإلىٰ الآن الناس تنتظر تلك الحكومة العادلة الالهية من المعصومين عليهم السلام، ومع ذلك كلّه أنّ الحكومة لابدّ منها في كلّ مجتمع كما قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: إنّه لابدّ للناس من أمير برّ أو فاجر (نهج البلاغة: الخطبة رقم٤٠). ومنه نفهم بأنّ الشارع الأقدس لا يرضى باختلال النظام في المجتمع وإن كان على رأس الحكومة من أفسق الفساق، وعليه فمع عدم التمكّن من الحكومة العادلة الواجدة لشرائط القيادة الالهية فيجب رعاية الأهم فالأهم من إجراء أُمور الناس التي هي من موارد التزاحم فيحتاج في إجرائها إلىٰ القوّة وحسن التدبر.

ومن الواضح لدى الخبير أنّ عدم إيجاد الاختلال في النظام لا يعدّ دخولاً تحت السلطة والحكومة الظالمة، وإنّما السكوت عن تلك السلطة يكون تقيّة، والناس في تلك الحالة ينتظرون تلك الحكومة العادلة الالهية التي ستستقر على الأرض ويمهدون لذلك اليوم أنفسهم من أعمالهم الصالحة وتطهير الأجواء من الظلم وجميع القبائح وتمهيد أرضية إقامة تلك المجتمع الصالح المنشود تدريجاً، كما أنّ الحكومة الصالحة تسعد فاسده تدريجاً، فهذه نظرية الشيعة في الحكومة على نحو اختصار، فللباحث أن يراجع الكتب الفقهية من فقهاء الإماميّة في هذا المجال.

(١) وتوضيحه أنّ المكلّف حينئذٍ يتوجه إليه تكليفان الزاميان: أحدهما: حرمة إعانة الظالمين، والآخر: وجوب حفظ بيضة الإسلام. ومن المعلوم أنّ وجوب حفظ بيضة الإسلام أقوى ➲

إليهم، ترويجاً لتشنيعه عليهم بالتناقض الذي قد بهتهم به، فالناظر إلىٰ مباني مذهبهم يعلم يقيناً بتنزهم عما رماهم السُنّي به من البهتان(١).

وخامسها: أنّ ما زعمه من المخاطبة مع العالم الشيعي من بين مفترياته، فإنّ

ملاكاً من حرمة إعانة الظالمين، فيقدم الأهم منهما ملاكاً كما هو القاعدة في باب التزاحم، وقد ثبت بالأدلة الشرعية القطعية أنّه أكبر منزلة عند الشارع وأشد تأكداً في مقام الامتثال، فيكون أولى بالتقديم في مقام المزاحمة، فلاحظ.

(١) ومن الواضح أنّه ليست الشيعة فرقة سرية لا تطلع على عقائدها إلّا من ينتمي إليها، بل كُتبها وعقائدها منشورة في العالم، ومدارسها وحوزاتها العلمية مفتوحة لكلّ طالب العلم والعلماء، فعلى الباحث الخبير أن يراجع كتب الشيعة بلا تعصّب ولا تكلّف، وأنا على يقين بأنّ المنصفين من الأمة، الإسلامية إذا ما بحثوا في الموضوع بجد سوف يستبصرون إلىٰ الحقّ الذي ليس بعده إلّا الضلال؛ لأنّ مانعهم من الوصول في الغالب هو وسائل الدعاية المغرضة والإشاعة الكاذبة من أعداء الشيعة ويذعنون بأنّ الشيعة استهدفوا من قبل الحكام والنواصب الذين تسلّطوا على الأُمة، وحكموا عليها بالقوّة والقهر، فكان الحكام على مر العصور يوهمون العامة بأنّ الشيعة روافض، وذلك لأنّ الشيعة والوا علياً عليه السلام والأئمة المعصومين عليهم السلام من بنيه ورفضوا خلافة أبي بكر وعمر وعثمان أوّلاً كما رفضوا خلافة جميع الحكام من بني أُمية وبني العباس ولم يقبلوا بها ثانياً.

فالباحث لو درس كتب الشيعة يجد بوضوح بأنّ الشيعة إنّما انقطعوا إلىٰ أئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نص على هؤلاء الأئمة في العديد من المرات تصريحاً وتلميحاً، وقد ذكرهم بأسمائهم في بعض الروايات، ومن تلك الروايات حديث الثقلين، وقد رواه العلّامة صاحب العبقات في موسوعته العظيمة الموسومة بـ «عبقات الأنوار» عن طرق علماء السنّة إلى خمسة وثلاثين من الصحابة فراجع وإن لازم حديث الثقلين الإعراض عن بيعة كلّ حاكم ما عدا العترة الطاهرة الذين عينهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعلهم خلفاءه من بعده وأوصياءه على أُمته، فالحاكم المشروع عند الشيعة هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، وللباحث أن يراجع الكتب الفقهية والعقائدية من الشيعة، وسوف يتضح له الأمر ويعرف بهتان الأعداء كالشمس في رائعة النهار.

العامي عنده علم يقيني ليس يعتريه ريب؛ بأنّ جماعات من أعاظم الشيعة وزهادهم وأرباب العلم والتقوى منهم قد تشرّفت بخدمة المنتظر عجل الله تعالى فرجه وسهل مخرجه وجعلنا من المستشهدين بين يديه[١]، وحملت عنه من علوم الدين، وتعلّمت منه جملة من المسائل المعضلة ممّا حرّر في صحفهم المشهورة

(١) فإنّ كلّ شيعة يعتقد بأنّ الإمام الحجّة المنتظر ـ صلوات الله عليه ـ يعيش على هذه الأرض وهو بين الناس، والناس تراه وهو يراهم، ولكن لا يعرفه إلّا من له حظ الرؤية، وقد ذكر كبار فقهاء الشيعة ومراجعهم منذ بدء الغيبة الكبرىٰ، وإلى الآن يصرّحون بإمكان الرؤية ووقوعها، ولا يرون أنّ توقيع السمري يشكل دليلاً على العدم؛ إذ هو في صدد نفي المشاهدة التي كانت مناحة للسمري كنائب خاص، أي أنّ التوقيع ينفي المشاهدة التي تستبع ادعاء النيابة الخاصّة.

وحتى إذا لم يكن هدف التوقيع هذا بخصوصه، فإنّ قصص المشاهدة الصحيحة السند تؤكد وقوعها؛ إذ وقد تشرّف بخدمته عشرات من المتقين ممّن كان لهم أهلية التشرّف بلقائه، واعتنى علماؤنا بنقل قصص اللقاء معه، وقد بلغ اهتمامهم بها بحيث لا تجد كتاباً من المصادر الأساسية عن الإمام المهدي ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ لا يذكر فيه بعض قصص التشرّف بلقائه عليه السلام، بل أفرد بعض علمائنا كتباً مستقلّة في من فاز بالتشرّف بخدمته عليه السلام، منها: كتاب «جنة المأوى» في ذكر من فاز بلقاء الحجّة عليه السلام ومعجزاته في الغيبة الكبرى للمحدّث النوري رحمه الله صاحب مستدرك الوسائل، وطبع هذا الكتاب في آخر المجلد ٥٣ من بحار الأنوار للعلّامة المجلسي، وكذا الموسوعة القيّمة له بالفارسية عن الامام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه ـ الذي سماه نجم الثاقب، وقد ترجمه بالعربية أحد الأفاضل، وطبع في مجلدين وغير ذلك، ومن الطريف أنّ عدداً من العلماء السنّة يؤكدون تشرّف أحد أهل العبادة من المسلمين بلقائه عليه السلام.

وينبغي لنا أن ندرس هذه القصص على مستويين:

الأوّل: التوثيق ودراسة الأسناد والثاني دلالتها مع وجود القرائن الموجبة لحصول الوثوق لمن له المعرفة بالامام عليه السلام، فلاحظ.

المعروفة(١)، فإنّه قد صنّف في حاله وسيرته من زمن أبيه إلىٰ برهة طويلة من

(١) ذكر المحدّث النوري في كتابه جنة المأوى نقلاً عن السيد الشهيد القاضي نور الله التستري في كتابه مجالس المؤمنين في ترجمة آية الله العلّامة الحلّي قدس سره أنّ من جملة مقاماته العالية: أنّه اشتهر عند أهل الإيمان أنّ بعض علماء أهل السنّة ممن تلمذ له العلّامة في بعض الفنون، ألّف كتاباً في رد الإماميّة، ويقرأ للناس في مجالسه ويضلّهم، وكان لا يعطيه أحداً خوفاً من أن يرده أحد من الإماميّة، فاحتال رحمه الله في تحصيل هذا الكتاب إلىٰ أن جعل تلميذه عليه وسيلة لأخذه الكتاب منه عارية، فالتجأ الرجل واستحيى من رده وقال: إنّي آليت على نفسي أن لا أُعطيه أحداً أزيد من ليلة، فاغتنم الفرصة في هذا المقدار من الزمان، فأخذه منه وأتى به إلىٰ بيته لينقل منه ما تيسّر منه، فلمّا اشتغل بكتابته وانتصف الليل غلبه النوم، فحضر الحجّة عليه السلام وقال: ولّني الكتاب وخذ في نومك فانتبه العلّامة وقد تمّ الكتاب باعجازه عليه السلام، وظاهر عبارته يوهم أنّ الملاقاة والمكالمة كان في اليقظة... (بحار الأنوار ج٥٣: ص٢٥٢) وذكره في نجم الثاقب بعد ذكر هذه القصة: أنّه وجدت هذه الحكاية في كشكول الفاضل الألمعي علي بن إبراهيم المازندراني المعاصر العلّامة المجلسي رحمه الله بنحو آخر، وهو كما نقله: أنّه طلب من بعض الأفاضل نسخة فأبى من إعطائه، وكان كتاباً كبيراً، إلىٰ أن اتفق على إعطائه بشرط أن يبقى عنده ليلة واحدة، ولا يمكن استنساخ ذلك الكتاب إلّا بسنّة أو أكثر، فأخذه العلّامة إلىٰ داره، فابتدأ بكتابته في تلك الليلة فبعد كتابته عدة صفحات وتضجره رأى رجلاً دخل من الباب بصفة أهل الحجاز وسلم وجلس، ثمّ قال ذلك الرجل: يا شيخ أنت تسطر لي هذه الأوراق وأنا أكتب، فكان الشيخ يسطر له وهو يكتب، ومن سرعة الكتابة لا يلحق به بالتسطير، وعندما كان نداء ديك الصبح تم ذلك الكتاب بالكامل.. وقال بعضهم: فعندما لقب الشيخ نام، فلما استيقظ رأى الكتاب قد كتب (نجم الثاقب ج٢: ص١١٧، الحكاية الخامسة عشرة).

وقال العلامة ميرزا محمد التنكابني صاحب كتاب قصص العلماء عند ذكره كرامات العلّامة: الكرامة الثالثة: أنّ ممّا اشتهر على الألسنة والأفواه، وأنا الفقير سمعت الآخوند ملّا صفر علي اللاهيجي يحكي عن أُستاذه المرحوم المبرور السيد محمد ابن السيد علي صاحب المناهل أنّه قال: إنّ العلّامة الحلي كان يذهب في ليالي الجمعة إلىٰ زيارة سيد

الغيبة الثانية ما يقرب من خمسين كتاباً، وجملة منها مبذولة بأيدي الناس العالم

➲ الشهداء في كربلاء، وكان يذهب لوحده ويركب حمار وبيده المباركة عصا، وفي أثناء المسير صادف رجلاً عربياً فسارا معاً وتحدثا، بعد مرور زمان من محادثتهما تبين للعلّامة أنّ صاحبه رجل فاضل، فشرع معه في البحث حول المسائل العلمية، ومن مباحثة العلّامة لصاحبه تبين له أنّ هذا الشخص صاحب علم وفضل كثير ومتبحر في شتى العلوم، فأخذ العلّامة بطرح الإشكالات التي لم تحل عنده عليه، فطرح الأسئلة واحدة واحدة، وكان صاحبه يحل جميع ما يطرحه العلّامة الإشكالات العويصة المعضلات حتى انجر البحث إلىٰ مسألة أفتى صاحب العلّامة عنها فتوى أنكرها العلّامة، وقال: لا يوجد حديث على هذه الفتوى، فقال صاحبه: يوجد حديث على هذه الفتوى ذكره الشيخ الطوسي في تهذيبه، وأنت احسب من كتاب التهذيب كذا قدر من الورق حتى تصل إلىٰ الصفحة الكذائية السطر الكذائي تجد هذا الحديث، فتحيّر العلّامة في شأن صاحبه ومن يكون فسأله العلّامة: هل يمكن في زمان الغيبة الكبرى رؤية صاحب الزمان؟ وفي هذا الحال وقعت العصا من يد العلّامة، فانحنى وأخذ العصا ووضعها في يد العلّامة وقال: كيف لا يمكن رؤية صاحب الزمان ويده في يدك؟!

فألقى بنفسه من على دابته إلىٰ الأرض ليقبّل رجل الإمام ـ عجل الله فرجه الشريف ـ فأُغمي عليه، فلمّا أفاق لم ير أحداً، فلمّا رجع إلىٰ البيت أخذ كتاب التهذيب ورأى الحديث في تلك الورقة وفي تلك الصفحة والسطر الذي أرشده الإمام عليه السلام، فكتب العلّامة حاشية للحديث في نفس الصفحة والسطر في هذا المقام: إنّ هذا الحديث أخبر عنه صاحب الأمر عليه السلام وأرشد إليه.

فقال الآخوند ملا صفر علي: إنّ أُستاذي السيد محمد ابن السيد علي صاحب المناهل قال: رأيت نفس الكتاب وفي حاشية هذا الحديث هذه الحكاية بخط العلّامة. (انظر قصص العلماء: ص٣٥٨)

إلىٰ غير ذلك ممّا ذكر من الحكايات في المقام ما جاء في ذكر الذين وصلوا إلىٰ خدمة الإمام المهدي ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف في غيبته الكبرى ـ وهي كثيرة جداً، وقد نقل المحدث النوري رحمه الله في كتابه نجم الثاقب مئة حكاية مسندة عن الموثقين (راجع نجم الثاقب ج٢: ص٤١، باب ٣٢٨) وغيره.

منهم، والعامي الحضري، والبدوي والعربي والفارسي، مثل إكمال الدين[١]، وغيبة النعماني[٢]،

---

(١) كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة ويقال له: كمال الدين أيضاً في غيبة الحجّة المنتظر عليه السلام وما يتعلّق بها للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي المتوفّى سنة ٣٨١، وقد ذكر في مقدمة كتابه سبب تأليفه له، وإليك خلاصة ما أفاده: أنّ الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أنّي لما قضيت وطري من زيارة عليّ بن موسى الرضا ـ صلوات الله عليه ـ رجعت إلى نيسابور وأقمت بها فوجدت بعض الشيعة قد حيّرتهم الغيبة، فجعلت أبذل مجهودي في إرشادهم إلى الحق والصواب بالأخبار الواردة في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام حتى ورد إلينا من بخارى شيخ من أهل الفضل والعلم ببلد قم، وأخبره بأنّ رجلاً من أهل بخارىٰ من كبار الفلاسفة والمنطقيين قد حيّره وشكّكه في الأمر لطول غيبته وانقطاع أخباره عليه السلام.

يقول: فذكرت له فصولا في اثبات وجوده عليه السلام وأخبار غيبته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من أهل البيت عليهم السلام حتى سكنت إليها نفسه وزال بها الشكّ عن قلبه ثمّ سألني أن أُصنّف له في هذا المعنى كتاباً فأوعدته ذلك فبينا أنا ذات ليلة أُفكّر فيما خلّفت ورائي غلبني النوم فرأيت كأنّي بمكّة أطوف حول بيت الله الحرام وأنا في الشوط السابع عند الحجر الأسود استلمه وأُقبّله، وأقول: أمانتي أدّيتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة، فأرى مولاي صاحب الزمان عليه السلام واقفاً بباب الكعبة، فادنو منه على شغل قلب وتقسّم فكر، فعلم عليه السلام ما في نفسي بتفرّسه في وجهي، فسلّمت عليه فردّ عليّ السلام، ثمّ قال لي: لِمَ لا تصنف كتاباً في الغيبة حتى تكفي ما قد همّك؟

فقلت له: يابن رسول الله قد صنّفت في الغيبة أشياء، فقال عليه السلام: ليس على ذلك السبيل آمرك أن نصنف الآن كتاباً في الغيبة واذكر فيه غيبات الأنبياء عليهم السلام ... (مقدمة كتاب إكمال الدين). وقد جمع المؤلّف في الكتاب الأخبار الواردة في غيبة الأنبياء (الذريعة ج٢: ص٢٨٣، رقم ١١٤٧).

(٢) كتاب الغيبة للشيخ أبي عبدالله الكاتب النعماني، محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، الكاتب، تلميذ ثقة الإسلام الكليني المتوفّى سنة ٣٦٠. وقال العلّامة آغا بزرگ: ويظهر من

وغيبة الطوسي[1]، إلىٰ غيرها[2]، سوى الكتب المشتملة على بيان حاله بعد بيان حال سلفه، وهي تضمّنت لنقل جماعات من ذوي التقى والزهد المتشرّفين بخدمته في الغيبة الصغرى، والغيبة الكبرى جملة من المسائل الشرعية، وفي ضمن تشرّف جماعة منهم قد ظهرت لهم آيات من الله سبحانه على يديه، وهذه المطالب

⮌ بعض المواضع أنّ الكتاب كان موسوماً أو معروفاً بـ«ملاء العيبة في طول الغيبة» (الذريعة ج١٦: ص٧٩، رقم ٣٩٨).

(١) كتاب الغيبة للحجة لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفّىٰ سنة ٤٦٠هـ، وهو من أهم الكتب والمصادر عند الشيعة؛ لأنّ الكتاب يستقصي جميع جوانب الغيبة ويرد على إشكالات المعارضين والمخالفين لها، استدلالاً من الكتاب والسنّة والعقل، بالإضافة إلىٰ أنّ الكتاب يحتوي على كثير من السيرة والفضائل وعلائم ظهور الإمام صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر الذريعة ج١٦: ص٧٩، رقم ٣٩٩).

(٢) وذلك مثل رسائل في الغيبة للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبدالله العكبري البغدادي المتوفّىٰ سنة ٤١٣ هـ، طبع هذا الكتاب في أربع مجلدات بتحقيق اللجنة الخاصة في مؤسسة الشيخ المفيد رحمه الله، وذكره العلّامة أغا بزرگ في الذريعة ج١٦: ص٨١، رقم ٤٠٥.

وكذا رسالة في الغيبة للشريف المرتضى علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي المتوفّىٰ سنة ٤٣٦، طبعت هذه الرسالة في المجلد الثاني من كتاب رسائل المرتضى: ص٢٩١، وذكرها العلّامة أغا بزرگ في الذريعة ج١٦: ص٨٢، رقم ٤١٠.

ورسالة في الغيبة للسيد دلدار علي بن السيد محمد معين النصير آبادي المتوفّىٰ سنة ١٢٣٥، نقض فيها أقوال صاحب التحفة الاثنا عشرية (انظر الذريعة ج١٦: ص٨٢، رقم ٤٠٧).

وكتاب الغيبة في إثبات وجود الحجة وغيبته للشيخ محمد حرز النجفي المتوفّىٰ سنة ١٣٦٥، وهو مخطوط (انظر الذريعة ج١٦: ص٧٦، رقم ٣٧٩).

ورسالة في غيبة الحجة للشيخ أحمد بن درويش علي بن الحسين بن علي البغدادي المتوفّىٰ سنة ١٣٢٠ هـ (الذريعة ج١٦: ص٨٢، رقم ٤٠٩، وغير ذلك).

وغيرها تبيّن في محافل الشيعة المشتملة على عامّة أصنافهم على المنابر في المدن والقرى وفي الصحاري، ولجريان سيرتهم هذه على هذه الصفة، صارت هذه المطالب عند جميعهم من رجالهم ونسائهم، صغيرهم وكبيرهم، عالمهم وعاميهم، حاضرهم وباديهم من المعلومات اليقينية الغير القابلة لورود الشبهات عليها، حالها لدى عامتهم حال إتمام الصلاة للحاضر وقصرها للمسافر، ولزوم الطهارة فيها من الحدث والخبث، إلىٰ غير ذلك ممّا هو من الضروريات عندهم.

فأمّا أهل العلم منهم فهم عالمون مضافاً إلىٰ ذلك بما قد ثبت عند من تسمّى بأهل السنّة في حق الحجّة المنتظر ـ عجل الله فرجه ـ فأيّ عاقل منصف له خبرة بالسيرة المشار إليها يصدّق بما رسمه السنّي حتى في حق عامي شيعي فكيف بالعالم؟! فيالهفي على السنّي ومادحيه، حيث يفترون علناً بما ناقض ماعلموه من هذه السيرة المعروفة المشهورة، وما وجدوه في كتبهم من بيان تولد من نفوه، وبيان من كان باباً له ومن تشرّف بخدمته، وفي كتب الشيعة لماعرفته من بذلها وشهرتها بين الخاص والعام وتنوية النقلة عنها بأسمائها على المنابر على مانبهنا، فعلم مما بيناه تحقق بهتان هذه القصة من السنّي.

وسادسها: أنّ ما زعمه من أخذ اثني عشرية الشيعة مسألة اللطف[١] من

---

(١) إنّ قاعدة اللطف عند الشيعة الإماميّة من القواعد المهمة التي لها دور في علم الكلام الشيعي وتترتب عليها قواعد وأحكام، وحاصلها: أنّه إذا كان الغرض المترتب على التكليف لا يحصل إلّا بفعل يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية، كان على الله سبحانه القيام بذلك. وبعبارة أُخرىٰ: كلّ ما هو دخيل في تحقق الرغبة إلىٰ الطاعة والابتعاد عن التمرّد والمعصية في نفوس الأكثرية الساحقة من البشر يجب على الله سبحانه القيام به صوناً للتكليف عن اللغو، وهذا معنى الوجوب على الله، أي أنّ حكمته البالغة تقتضي لزوم ذلك، لا ←

المعتزلة من عجائبه، فما حاجة الشيعة إلىٰ المعتزلة[1] وهم أهل الدين الحقّ

أنّ الوجوب يكون متجهاً إليه من ناحية العبد والمخلوق، بل يقول الله سبحانه: ﴿وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلّهم يرجعون﴾ (سورة الاعراف: ١٦٨)، وقال تعالى: ﴿وما أرسلنا في قرية من نبي إلّا أخذنا أهلها بالبأساء والضراء لعلّهم يضرعون﴾ (سورة الاعراف: ٩٤).

فإنّ تعليل ابتلاء الناس بالسراء والضراء لرجاء رجوعهم للطاعة دليل على أنّ كلّ ما يكون سبباً للجوء الناس إلى الطاعة كان عليه سبحانه أن يقوم به؛ لأنّه مقتضى حكمته، والعقل يستقل بحسن ذلك، وهذه القاعدة من فروع القول بالحسن والقبح العقليين، فمن اعترف بهما أخذ بنتائجها، ومنها لزوم اللطف على الله.

والغريب أنّ المعتزلة الذين يعترفون بالحسن والقبح العقليين، ويذهبون إلىٰ وجوب اللطف والأصلح على الله سبحانه ولكن يشذون في معتقدهم في بعض الموارد؛ إذ من المفروض عليهم أن يعتقدوا بناء على هذه القاعدة بعدم صحّة خلافة الخلفاء المتقدّمين على الإمام علي عليه السلام؛ لأنّ قاعدة اللطف تقتضي أن يكون الخليفة منصوصاً عليه من الله سبحانه؛ لأنّ رحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تركت للأُمة فراغات هائلة في مجال العقيدة والشريعة، كما تركت جدالاً ونزاعاً عنيفاً بين الأُمة في تعيين الإمام، فالواجب على الله من باب اللطف هو سدّ هذه الفراغات بنصب من هو صنو النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم في علمه بالعقيدة والشريعة، والعدالة والعصمة والتدبير والحنكة وحسم مادة النزاع المشتمل برحلة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ولمّ شعث الأُمّة وجمعهم على خط واحد، ولكن المعتزلة لم يلتزموا بالقاعدة في هذا المجال مع العلم بأنّ هذا المورد من جزئياته والذي منعهم عن الالتزام بالقاعدة في المقام رفع اليد عن مبانيهم، فلو قالوا بهذه المسألة لزمهم أن يقولوا بعدم صحّة خلفاء الثلاث الأوائل، فلم يعملوا بالقاعدة تعصّباً لمذهبهم وحمية لأسلافهم، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث أنّ أهل السنّة والجماعة افترق البحث والجدل منهم في النصف الأوّل من القرن الثاني إلىٰ فرقة كانوا يتعبّدون بظواهر الآيات والروايات من دون غور في مفاهيمها أو دقة في أسنادها ـ وكانوا يشكّلون الأكثرية الساحقة من أهل الحديث وعلى أثر ذلك قد كثرت فيهم المشبّهة والمجسمة والمثبتون لله سبحانه علوّاً ونقلاً وحركة وأعضاء كاليد والرجل والوجه، وغير ذلك من البدع الظاهرة بين المسلمين التي وردت فيهم عن

➲ طريق الأحبار والرهبان المتسترين بالإسلام، وهذه الفرقة معروفة بأهل الحديث ـ وفرقة كانوا يتمسّكون بالعقل أكثر من النقل ويؤولون النقل إذا وجدوه مخالفاً لفكرتهم وعقليتهم ويسمّونهم المعتزلة.

وكان التشاجر قائماً بين الفريقين طوال قرون متمادية، فتارة يغلب أهل الحديث على أهل الاعتزال وأُخرى بالعكس، وكانت غلبة كلّ فرقة على الأُخرى في كثير من الأحيان حسب ميول ورغبات الحكومات آنذاك فترى عصر الأُمويين وأوائل عصر العباسيين عصر ازدهار منهج أهل الحديث في ظواهر النصوص كماترى الأمر، على العكس في زمن المأمون المعتصم والواثق بالله إلىٰ عصر المتوكّل، فكان الإزدهار منهج الاعتزال حتى صار مذهباً رسمياً، ولاجل ذلك اعتقل بعض مشايخ أهل الحديث مثل أحمد بن حنبل حتى جلد ثلاثون سوطاً لأجل اعتقاده بقدم القرآن الذي يعد من مبادئ أهل الحديث (انظر الطبقات لابن سعد ج٧: ص ٣٥٤).

وفي عهد المعتصم الذي كثر فيه الزنادقة والملحدون والمتكلّمون، وقد اشتغل الناس بمشاكل هامشية وكانت محنة أحمد بن حنبل من أجل قوله بقدم القرآن، فأصبح الناس يدينون بدين ملوكهم وبأن القرآن مخلوق.

ولمّا تراجع أحمد بن حنبل عن قوله الأوّل خوفاً من المعتصم وخرج من محنته واشتهر بعد ذلك ولمع نجمه في عهد المتوكّل بين أهل الحديث عند ذلك رجع الأمر إلىٰ الاعتقاد بمقالة أهل الحديث، وأمر المتوكّل بنشر منهج أهل الحديث بقوّة وحماس وتبعه غيره من العباسيين في دعم مقالتهم وتضييق الأمر على الاعتزال، وقد كان الأمر على هذا المنوال إلىٰ عصر أبي الحسن الأشعري حينما كان معتزلياً، ورجع عن الاعتزال إلىٰ مذهب أهل الحديث، وذلك لأنّ السلطة كانت تساير وتوافق مع الذين سلكوا مذهب أهل الحديث، فلمّا رجع الأشعري إلىٰ مذهب أهل الحديث اتخذ منهجاً كلامياً وسمّي ذلك بالأشاعرة نسبة إلىٰ مذهب الاشعري

وخلاصة الكلام: أنّ المذاهب السنّية قد انتشرت في القرون الثانية والثالثة، وأمّا الشيعة الإماميّة فإن الباحث لو درس السيرة النبوية وعرف التاريخ الإسلامي لا يشكّ بأنّ ➲

السابقون من حيث ظهور ما هم عليه من العقائد الحقة، من النبي ﷺ عن الوحي الشريف عن الله سبحانه من جهة تلقّيهم للدين عن عترته الذين قد قرنهم بالفرقان العظيم الذي فيه تبيان و تفصيل كلّ شيء إلىٰ الحوض[1]، وقد قال فيه سبحانه:

➲ النبي ﷺ هو الذي عين الأئمة الاثني عشر ونصّ عليهم ليكونوا خلفاءه من بعده وأوصياءه على أُمته والشيعة الإمامية قد تمسّكوا بالعترة الطاهرة من أوّل يومهم استناداً بقول النبي ﷺ حيث قال: إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي...

فلم تكن الشيعة من أوّل يومها فرقة سرية لا تطلع على عقائدها الناس بل أنّهم استهدفوا من قبل الحكام لأنّهم رفضوا بيعة الذين اغتصبوا حق الخلافة من أهل البيت عليهم السلام، فكان الحكام على مر العصور يعادونهم، كما أنّهم كانوا يعادون الأئمة من أهل البيت عليهم السلام لشعورهم الدائم بأنّ هؤلاء يهددون كيانهم وزوال ملكهم، فكانت الشيعة يعملون التقية دائماً ولم يمكنهم إبراز عقيدتهم في المجتمع وإلّا فإنّهم من أوّل الأمر على اعتقادهم بمتابعة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وذلك يظهر للباحثين من خلال مطالعتهم عقائد الشيعة المنشورة في العالم وتاريخها وأساس اعتقادها ومدارسها، وحوزاتها العلمية، فعلى الباحثين المنصفين المراجعة والبحث في مصادرهم الاعتقادية والتشريعية، فلاشكّ أنّ بالتحقيق فيها تزاح جميع الشبهات وتنمي الأفكار الخاطئة بالنسبة إلىٰ الشيعة، بل يصبح أنّه من الشيعة إن شاء الله، فراجع.

(١) وذلك مقتضى حديث الثقلين الذي أكّد عليه النبي ﷺ مراراً، والذي أجمع المسلمون على روايته والإيمان بصحّته، وقد أخرجه علماء أهل السنّة في صحاحهم وكتبهم المعتبرة بشتى الأسانيد ونصّوا على صحّة، تلك الأسانيد، فقد ذكر المناوي في المقام: أنّه وهم من زعم وضعه كابن الجوزي، قال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة (فيض القدير في شرح الجامع الصغير ج٣: ص٢٠).

وقال ابن حجر في صواعقه: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضعة وعشرين صحابياً لا حاجة لنا ببسطها... (الصواعق المحرقة: ص١٣٦).

وقال العلّامة الفيروز آبادي: أمّا السند: فهو قوي جداً، فهو حديث صحيح مستفيض، بل متواتر قد رواه أجلاء الصحابة ومشاهيرهم عن النبي ﷺ من أمثال الإمام علي عليه السلام وأبي ➲

ذر وجابر بن عبدالله الأنصاري وزيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري، وزيد بن ثابت، وحذيفة بن أسيد الغفاري، وعبدالله بن حنطب، وأبي هريرة وغيرهم... (انظر فضائل الخمسة من الصحاح الستة ج٢: ص٥٣ ـ ٥٤).

وذكر صاحب النفحات بعد ذكر الصحابة بأسمائهم، وأسماء ١٩ تابعياً وأكثر من ٣٠٠ رجل من علماء ومشاهير الحفاظ من أهل السنّة؛ بأنهم نقلوا هذا الحديث على ترتيب الطبقات حتى القرن الرابع عشر (راجع نفحات الازهار ج٢: ص٩٠)، واستدرك عليه بعض الأفاضل بأسماء ١٢٧ ممن رووا هذا الحديث، وطبع المستدرك في نفحات الأزهار: ج٢: ص٨٣ ـ ٢٢١ بعنوان ملحق سند حديث الثقلين.

وقال العلّامة الوشنوي في رسالته: إنّ الطرق المذكورة لهذا الحديث لعلّها تبلغ أكثر من ستين طريقاً، وتمام هذه الطرق متفقة على نقل لفظ كتاب والعترة أو أهل البيت عليهم السلام أو أهل بيتي عليهم السلام أو هما معاً وهو الأكثر... (انظر حديث الثقلين للوشنوي: ص٩). ثمّ إنّ حديث الثقلين قد عرف في بعض المصادر بحوض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث جاء فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يرد عليّ الحوض» فقد أخرج أحمد بن حنبل بسنده عن أبي صبرة قال: كان عبيدالله بن زياد يسأل عن الحوض، حوض محمّد ، وكان يكذب به بعد ما سأل أبا برزة والبراء بن عازب وعائد بن عمرو ورجلاً آخر.... (مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص١٦٢). وهذا ما نعرفه من الحديث الذي رواه أحمد بن حنبل نفسه عن يزيد بن حيان التميمي قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم فلمّا جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت خيراً كثيراً، رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسمعت حديثه وغزوت معه وصلّيت معه، لقد رأيت يا زيد خيراً كثيراً حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا ابن أخي والله لقد كبرت سنّي وقدم عهدي ونسبت بعض الذي كنت أعي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما حدّثتكم فاقبلوه وما لا فلا تكلفونيه، ثمّ قال: قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً خطيباً فينا بماء يدعىٰ خماً بين مكة والمدينة فحمد الله تعالى وأثنى عليه ووعظ وذكر ثمّ قال: «ألا يا أيها الناس إنّما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربّي عزّوجلّ فأُجيب، وأنّي تارك فيكم الثقلين، أوّلهما كتاب الله عزّوجلّ وفيه الهدىٰ والنور، فخذوا بكتاب الله تعالى واستمسكوا به»، فحثّ على كتاب الله

كتب ربّكم على نفسه الرحمة[١]، فمن فرض على نفسه رحمة عباده فقد فـرض على نفسه فعل ما يوجب تقريبهم إلىٰ الطاعة، وتبعيدهم عن المعصية، وهو معنى اللطف الذي تقوله الشيعة[٢]، الذي حكم العقل بحسنه، فإنّه بـضرورة العـقل[٣]

➲ ورغب فيه، قال: «وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي» إلى أن قال: قال يزيد بن حيان: حدثنا زيد بن أرقم في مجلسه ذلك قال: بعث إليّ عبيدالله بن زياد فقال: ما أحاديث تحدثها وترويها عن رسول الله لانجدها في كتاب الله تحدث انّ له حوضاً في الجنة، قال: وقد حدّثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووعدناه قال: كذبت ولكنك شيخ قد خرفت، قال: إنّي قد سـمعته أُذنـاي ووعاه قبلي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: من كذّب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من جهنّم وما كذبت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. (مسند أحمد بـن حـنبل ج٤: ص٣٦٦). فـالظاهر أنّ دلالة حديث الثقلين على إمامة الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام كانت واضحة حتى عند أعدائهم، ولم يمكنهم ردّه إلّا بتكذيب الصحابة ممّن رووا هذا الحديث. ولايخفى عـلى الخـبير أنّ هـذا الحديث نفس الحديث الذي رواه في صحيحة مسلم، إلّا أنّ مسلماً قد بتر الحديث ولم يذكر هذا الذيل، ولعلّه أراد بذلك أن يكتم عداء عبيدالله بن زياد بـالنسبة إلى أهـل البـيت عليهم السلام، فلاحظ.

(١) سورة الأنعام: ١٢.

(٢) وبعبارة أُخرى: أنّ قاعدة اللطف عبارة عن بعث الشارع نحو ما فيه صلاح العـباد وزجـره عما فيه الفساد وحفظ العباد عن الوقوع في المفاسد والمهالك، فإنّ الله الذي هو مصدر كلّ رحمة، وهو الذي أوجب في الآية الشريفة على نفسه الرحمة أيمكن أن يقطع رحمته عـن العباد بعدم سوقهم وبعثهم إلىٰ مصالحهم ودفعهم عما فيه المفسدة؟!!

فالتكاليف ألطاف من الله تعالى، كما أنّ بعث الرسل مشتملة على اللطف، فكـذا تـعيين الإمام بعد خاتم الأنبياء، لأنّ قاعدة اللطف تقتضي أن يكون الخليفة منصوصاً عليه من الله سبحانه لسد جميع الفراغات الحاصلة بـرحـلة النـبي الأكـرم صلى الله عليه وآله وسلم وقـطع الطـريق عـلى المشاغبين، فنصب الإمام للأُمة بنص من الله سبحانه موجب لحسم مادة النزاع، وهو لطف يقرب العبد إلىٰ الطاعة ويبعده عن المعصية.

(٣) فإنّ قاعدة اللطف من فروع القول بالحسن والقبح العقليين، كما أنّها هي الأساس والمنطق

إحسان عظيم من الربّ العظيم وشأنه أن يحسن إلىٰ عباده(١).

وهذه السنّة التي رووها عن العترة تدلّ على ذلك(٢) وخطب إمامهم أخي الرسول وخليفته في اُمته تنادي به(٣)، وهو الذي قد علمه ﷺ ألف ألف كلمة

⮊ للكثير من قضايا العقيدة ومسائلها، فالعقل يستقل بحسن ذلك ضرورة.

(١) فإنّ القاعدة توجب أن يبعث الخالق اللطيف بعبادة رسله لهداية البشر وأداء الرسالة الاصلاحية، وليكونوا سفراء الله وخلفاءه وحججاً على عباده يرشدون العباد إلىٰ ما فيه منافعهم ومصالحهم في الدنيا والآخرة ويبينون لهم طرق السعادة والخير، ومن هنا أنّ الشيعة تعتقد بأنّ الله تعالى لم يجعل للناس حق تعيين النبي أو ترشيحه أو انتخابه، وليس لهم الخيرة في ذلك، بل الأمر كلّه بيده تعالى؛ لأنّه أعلم حيث يجعل رسالته، وكذلك نصب الإمام، فإنّ الإمامة استدامة للرسالة والنبوة كما لا يخفى.

(٢) انظر الكافي ج١: ص١٧١، باب الاضطرار إلىٰ الحجة، وص١٧٧ باب أنّ الحجة لا تقوم لله على خلقه إلّا بإمام، وص١٧٨ باب أنّ الارض لا تخلو من حجة، وص١٧٩ باب أنّه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلان لكان أحدهما الحجة، وص ١٨٥ باب فرض طاعة الأئمة، وص١٩١ باب أنّ الأئمة عليهم هم الهداة، وغير ذلك، فإنّ الروايات جسدت منتهى اللطف الالهي والرحمة الالهية في حق الإنسان فهو تعالى محيط بجميع شؤون الإنسان وأعماله يبعث إليهم قادة مرشدين معصومين لهدايتهم وإرشادهم ليوفقهم إلىٰ الإتيان بالعمل بالصالح في هدى رسله وهداته، ومع ذلك يثيبهم على حسناتهم بعشر أمثالها، ولا يجازيهم على سيئاتهم إلّا بمثلها، ثمّ يجعل باب التوبة والنيل والعفو مفتوحاً بوجهم، فالروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذه المجالات كثيرة جداً، ولا يسعنا استقصاؤها على التحقيق وسردها في المقام، فللباحث أن يراجع كتاب اُصول الكافي باب الحجة فيجد هناك عشرات من الروايات الواردة عن أئمة الهدى عليهم السلام ممّا تدلّ على المقام.

(٣) انظر الخطبة الثانية من نهج البلاغة وهي الخطبة التي خطبها الإمام عليه السلام بعد انصرافه من صفين وفيها حال الناس قبل البعثة وصفة آل النبي ﷺ ثمّ صفة قوم آخرين، والخطبة رقم ٢٦ وهي التي فيها يصف الإمام عليه السلام العرب قبل البعثة ثمّ يصف حاله قبل البيعة له، والخطبة ⮈

ينفتح له من كلّ كلمة ألف ألف كلمة[١] حسب ما روى ذلك صاحب منتخب كنز العمال عن ابن عباس مرفوعاً[٢]، وسنده ثابت الصحّة لديهم حسب ما يأتي التعرض له[٣]، وقد ثبت صحيحاً في حقه أنا مدينة العلم وعلي بابها[٤]، وغير

رقم ٢٧ و ٢٨ و ٣٣ و ٦٧ و ٧٧ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩، وغيرها من الخطب. وأنّ ملخصها: أنّ هداية الله لطف ودعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطف آخر، والتوفيق للطاعة لطف مضاعف، والثواب عليها لطف فوق جميع ذلك من الله تعالى على العباد، فلاحظ.

(١) رواه الزرندي الحنفي في كتابه نظم درر السمطين: ص١١٣. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٣: ص١١٤، ح٣٦٣٧٢. واحمد بن الصديق المغربي في فتح الملك العلي: ص٤٨. والفخر الرازي في تفسيره ج٨: ص٢٣، وغيرهم.

(٢) انظر منتخب كنز العمال ج٥: ص٣٠ في هامش مسند أحمد بن حنبل، طبع دار صادر. وبالإضافة إلى ذلك أنّه قد أخرج ابن عدي في الكامل في ترجمة حي بن عبدالله المصري بسنده عن أبي عبد الرحمن الحنبلي عن عبدالله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في مرضه: ادعوا إليّ أخي، فدعوا له أبا بكر، فأعرض عنه ثمّ قال: ادعوا إليّ أخي، فدعوا له عمر، فأعرض عنه ثمّ قال: ادعوا إليّ أخي، فدعوا له عثمان فأعرض عنه، ثمّ قال: ادعوا إليّ أخي فدعي له علي بن أبي طالب فستره بثوب وانكب عليه، فلما خرج من عنده قيل له ما قال؟ قال: علّمني ألف باب يفتح كلّ باب ألف باب (الكامل لابن عدي ج٢: ص٤٥٠ في ترجمة حي بن عبدالله المصري واخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٣٨٥. وابن كثير في كتابه البداية والنهاية ج٧: ص٢٩٦ في حوادث سنة أربعين من الهجرة) وغيرهم.

(٣) سيأتي البحث في سند الحديث عند الاستدلال به.

(٤) انظر المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج٣: ص١٢٦، وقال: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه وص١٢٧. ومجمع الزوائد ج٩: ص١١٤. ومعجم الكبير للطبراني ج١١: ص٥٥. والاستيعاب لابن عبد البر ج٣: ص١١٠٢. والفائق في غريب الحديث للزمخشري ج٢: ص١٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٧: ص٢١٩. وج٩:

ذلك، وفرقة المعتزلة إنّما حدثت في عصر الحسن البصري[1]، وهو من متوسطي

ص١٦٥. والجامع الصغير للسيوطي ج١، ص٤١٥، ح٢٧٠٥. وكنز العمال ج١٣: ص١٤٧، ح٣٦٤٦٣. وفيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي ج١: ص٤٩ وج٣: ص٦٠. وكشف الخفاء للعلجوني ج١: ص٢٠٣. وفتح ملك العلي لأحمد بن الصديق المغربي ص١٠. وشواهد التنزيل ج١: ص١٠٤ وص٤٣٢. وتفسير ابن عربي ج١: ص٤٢٢. وتفسير القرطبي ج٩: ص٣٣٦ ـ وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٣٧٨، وغير ذلك.

(١) وهو أبو سعيد الحسن البصري التابعي، تولد سنة ١٨ هـ وتوفّي في رجب سنة ١١٠ هـ وكان رئيس القدرية، قال ابن أبي الحديد: وممّن قيل: إنّه يبغض علياً ويذمه، الحسن بن أبي الحسن (شرح نهج البلاغة ج٤: ص٩٥).

وروي أنّه كان من المتخلّفين عن نصرة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام (انظر الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج٢: ص٨٤).

وروى القطب الراوندي في الخرائج: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام رأى الحسن البصري يتوضأ في ساقية، فقال: «أسبغ طهورك يالفتى» قال: لقد قتلت بالأمس رجالاً كانوا يسبغون الوضوء.

قال: «وإنّك لحزين عليهم؟» قال: نعم، قال: «فأطال الله حزنك»، قال أبو أيوب السجستاني: فما رأينا الحسن قط إلّا حزيناً، كأنّه يرجع عن دفن حميم أو كأنّه خربندج ـ أي المكاري ـ ضل حماره، فقلنا له في ذلك فقال: في دعوة الرجل الصالح ولفتى بالنبطية شيطان، وكانت أُمّه سمته بذلك ودعته به في صغره فلم يعرف ذلك أحد حتى دعا به علي عليه السلام (الخرائج والجرائح ج٢: ص٥٤٧، ح٨. وفي البحار ج٤١: ص٣٠٢، ح٣٣).

وقال الألباني: والحسن البصري على جلالة قدره فإنّه من المشهورين بالتدليس كما قال برهان الدين الحلبي، وقال الحافظ في التقريب: كان يرسل كثيراً ويدلس، وقال الذهبي: كان كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان ضعف احتجاجه، ولا سيما عمّن قيل: إنّه لم يسمع منهم كأبي هريرة وغيره... (تمام المنة لمحمد ناصر الألباني: ص٦٢).

وفي أُصول الكافي بسند الكليني رحمه الله عن عيسى بن يونس أنّه قال: كان ابن أبي العوجاء من تلامذة الحسن البصري فانحرف عن التوحيد فقيل له: لم تركت مذهب صاحبك ودخلت

التابعين لتولّده في إمارة عمر بن الخطاب في آخرها[١].

وفي نهاية عمر الحسن قد ولدت هذه الفرقة[٢] فما يوجد عندها من الحق

➲ فيما لا أصل له ولا حقيقة؟ فقال: إنّ صاحبي كان محطئاً، كان يقول: طوراً بالقدر وطوراً بالجبر، وما أعلمه اعتقد مذهباً دام عليه (الكافي ج٤: ص١٩٧، ح١، باب ابتلاء الخلق واختبارهم بالكعبة). وانظر ترجمة الرجل في سير أعلام النبلاء ج٤: ص٥٦٣ رقم ٢٢٣).

(١) انظر سير أعلام النبلاء ج٤: ص٥٦٤. ووفيات الأعيان ج٢: ص٧٢، وغير ذلك.

(٢) لا يخفى أنّ مذهب الاعتزال قد حدث في بداية القرن الثاني في البصرة، وعاشت هذه الفكرة في أكناف أهل السنّة واستطاعت أن تضم إلىٰ جانبها تأييد بعض الخلفاء والأُمراء من العباسيين حتى أصبحت المعتزلة مذهباً رسمياً في حكومة مأمون إلىٰ عهد المتوكّل.

وكان رأس المعتزلة واصل بن عطاء تلميذ الحسن البصري، وقد ذكر الصفدي في كتابه الوافي بالوفيات (ج٢٧: ص٢٤٥): أنّه دخل رجل على الحسن البصري، وقال له: قد ظهر في زماننا جماعة يكفّرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر، وهم وعيدية الخوارج... ففكر الحسن في ذلك، فقال واصل قبل أن يجيب الحسن بشيء أنا أقول: إنّ صاحب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر ثمّ قام واعتزل إلىٰ اسطوانة المسجد يقرر جوابه على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل واصل عنا فسمّوا معتزلة من ذلك الوقت بهذا السبب.

وفي رواية ذكرها القاضي عبد الجبار الهمداني في كتابه المنية والأمل (ص٧): أنّ واصلاً وعمرو بن عبيد اعتزلا حلقة الحسن.

وفي رواية ذكرها صاحب كتاب فرق وطبقات المعتزلة (ص٤): أنّه لما سمع الحسن البصري من واصل بن عطاء بدعته هذه طرده من مجلسه، فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة، وانضم إليه صديقه عمرو بن عبيد فقال الناس يومئذٍ فيها: إنّهما قد اعتزلا قول الأُمة.

وعلى أي حال فإنّ السبب كان سؤال السائل ذلك عن الحسن البصري وقال الصفدي بعد ذكره هذه القصة: إنّه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خوض في هذه المسألة ولا في صدر الإسلام، وإنّما حدث ذلك في أواخر عصر متأخّري الصحابة.... (الوافي بالوفيات ج٢٧: ➲

فإنّما هو قد تلقته من فرقة الحق التي هي موجودة قبلها[١]، ومن هنا تعلم فرية

ص ٢٤٥).

وللمعتزلة أسماء مختلفة منها أسماء خاصّة وأُخرى عامة، فأمّا الخاصة فهي مقتصرة على طائفة منهم، ولا يبعد أن تكون مشتقة من بعض عقائدهم، نذكر منها:

١ ـ الحرقية، وذلك لقولهم: الكفار لا يحرقون إلّا مرة واحدة.

٢ ـ المفنية، وذلك لقولهم: بفناء الجنة والنار.

٣ ـ الواقفية، وذلك لقولهم: بالوقف في خلق القرآن.

٤ ـ اللفظية، وذلك لقولهم: ألفاظ القرآن مخلوقة.

٥ ـ الملتزمة، وذلك لقولهم: الله تعالى في كلّ مكان.

٦ ـ القبرية، وذلك لإنكارهم عذاب القبر.

وأمّا الأسماء العامة المشهور بين المؤرّخين والعلماء هي: ١ـ المعتزلة وهي أشهر أسماء هذه الفكرة. ٢ـ العدلية: وهم أطلقوا على أنفسهم هذا العنوان ويعنون بالعدل نفي القدر، والقول بأنّ الإنسان هو موجد أفعاله تنزيهاً لله تعالى عن أن يضاف إليه الشرّ، ولايخفى على الباحث الخبير ما ورد من الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في بيان معنى القضاء والقدر، وأنّهما ليسا سالبين للاختيار، ولاتدلّان على التفويض المحض، بل أنّهما مؤيدان لحرية الإنسان، والروايات عنهم عليهم السلام في هذا المجال كثيرة لايسعنا استقصاؤها ولنذكر من باب المثال مارواه الكليني رحمه الله في الكافي في حديث طويل قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام جالساً بالكوفة بعد منصرفه من صفين إذ أقبل شيخ فجثا بين يديه، ثمّ قال له: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام أبقضاء من الله وقدر؟

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «أجل يا شيخ، ما علوتم طلعة ولا هبطتم بطن واد إلّا بقضاء من الله وقدر»، فقال الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين؟ فقال له: «مه يا شيخ، فوالله لقد عظم الله لكم الأجر في مسيركم وأنتم سائرون» إلى أن قال: «أوتظن أنّه قضاءً حتماً، وقدراً لازماً؟! أنّه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب، والأمر والنهي.» (أُصول الكافي ج١: ص١٥٥، ح١).

(١) ولا يخفى على الخبير لو درس المصادر الاعتقادية الإسلامية ولاحظها ملاحظة التحقيق

السنّي ثانياً على متقدّمي الشيعة في كونهم غير قائلين باللطف؛ لما بيناه من تلقّيهم له جميعهم ممّن سمعت، وهذه صحفهم قد نطقت بأنّ قديمهم وحديثهم متفقون على هذه المسألة(١)، مثل اتفاقهم على إمامة علي وولده صلّى الله على الرسول

سوف يجد بوضوح أنّ المعتزلة قد أخذت أُصول مذهبها عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وسعوا في اقتطاف العلوم والمعارف منهم، حتى أصبح لهم شأناً عظيماً في الاعتقادات، وعلى سبيل المثال أنّ المعتزلة أخذت العدل والتوحيد من مدرسة أهل البيت عليهم السلام. والوجه في ذلك واضح؛ لأنّ الخبير يعلم بأنّ التوحيد والعدل علويان، والتشبيه والجبر أُمويان.

وقد وردت روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تدلّ على المدعى منها: ما ورد في نهج البلاغة وقد سئل عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام عن التوحيد والعدل؟ فقال عليه السلام: «التوحيد أن لا تتوهّمه، والعدل أن لا تتهمه» (نهج البلاغة، ج٤: ص١٠٨ قسم الحكمة، رقم ٤٧١).

وقال ابن أبي الحديد في شرحه: هذان الركنان هما ركنا علم الكلام، وهما شعار أصحابنا المعتزلة لنفيهم المعاني القديمة التي يثبتها الأشعري وأصحابه، ولتنزيههم الباري سبحانه عن فعل القبيح، ومعنى قوله: «أن لا تتوهّمه» أي أن لا تتوهمه جسماً أو صورة أو في جهة مخصوصة أو مالئاً لكلّ الجهات، كما ذهب إليه القوم....

وأمّا الركن الثاني: فهو «أن لا تتهمه» أي أن لا تتهمه في أنّه أجبرك على القبيح ويعاقبك عليه، حاشاه من ذلك.... (انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢٠: ص٢٢٧). وهكذا الأمر في جميع موارد الاتفاق، فلاحظ.

(١) وتوضيح المقام أنّ الشيعة الإمامية تعتقد بأن أفعال الله سبحانه معلّلة بالغايات، واستدلّوا على ذلك بحكم العقل مستقلاً بقبح صدور الفعل الخالي عن الغاية، والغرض من العبد العاقل فضلاً عن أن يصدر من الخالق الحكيم تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

ويرشدنا إلىٰ هذا الحكم العقلي قوله تعالى: ﴿وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين﴾ (سورة الدخان: ٣٨).

وقوله تعالى: ﴿أفحسبتم إنّما خلقناكم عبثا وأنّكم إلينا لا ترجعون﴾ (سورة المؤمنون:

⬅ ١١٥).

وقوله تعالى: ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار﴾ (سورة ص: ٣٧).

إلىٰ غير ذلك من الآيات وأيضاً الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسيرها (لاحظ تفسير البرهان ونور الثقلين ذيل الآيات المذكورة).

فهذه الآيات والروايات ترشدنا إلىٰ الحكم العقلي، وهو أنّ من القبائح العقلية علـى الله سبحانه الفعل العبث واللغو، وأنّ الله تعالى منزّه عن القبائح، فلابدّ أن تكون أفـعاله مـقترنة بأغراض ومعلّلة بغايات.

ومن هنا يتبيّن مسألة التحسين والتقبيح العقليين وهـي تـحتل مكـانها فـي الأبـحاث الكلامية لدى الشيعة الإمامية، ويتفرّع عليها كثير من مسائلها، منها: وجوب اللطف على الله تعالى.

وهو عبارة عمّا يقرب المكلّف إلىٰ الطاعة ويبعده عن المعصية، قال السيد المرتضى: إنّ اللطف ما دعى إلىٰ فعل الطاعة، وينقسم إلىٰ ما يختار المكلّف عنده فعل الطاعة، ولولاه لم يختره، وإلىٰ ما يكون أقرب إلىٰ اختيارها، وكلا القسمين كونه داعياً (الذخيرة في علم الكلام: ١٨٦).

وقال العلّامة الحلي: اللطف ما يكون المكلّف معه أقرب إلىٰ فعل الطاعة وأبعد من فعل المعصية ولم يكن له حظ في التمكين ولم يبلغ حد الالجاء (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ص٤٤٤ بتحقيق الآملي.

واستدلّوا على وجوب اللطف على الله سبحانه بأنّ ترك اللطف يناقض غرضه تعالى من خلقه العباد وتكليفهم، وهو قبيح لا يصدر من الحكيم، قال المحقق البحراني: إنّـه لو جـاز الإخلال به في الحكمة فبتقدير أن لا يفعله الحكيم كان مناقضاً لغرضه، لكن اللازم بـاطل فالملزوم مثله.

بيان الملازمة: أنّه تعالى أراد من المكلّف الطاعة، فإذا علم أنّه لا يختار الطاعة أو يكون أقرب إليها إلّا عند فعل يفعله به لا مشقة عليه فيه ولا غضاضة وجب في الحكمة أن يفعله؛ ⬅

وعليهم وسلم، فهل منصف ينسب إلىٰ قوم هذه سيرتهم في المتابعة للشريعة وتلقيهم لها من حملتها وخزنتها وحفظتها أنّهم تابعون جماعة متأخّرين عن صاحب الشريعة بسنين عديدة مخالفين لها في جملة من مسائلها التي هي من عمدتها؟!!

وسابعها: أنّ ما زعمه من كفاية النقل الذي عند الشيعة عن سلف المنتظر لو كان حقاً... قد عرفت فساده ممّا مضىٰ بيانه في المقام من كون الحاجة إلىٰ وجوده المقدّس من جهات عامّة للخلق منفعة وسعادة وهي ثلاث[١].

إذ لو أخل به لكشف ذلك عن عدم إرادته له، وجرى ذلك مجرى من أراد به غير حضور طعامه وعلم أو غلب ظنه أنّه لا يحضر بدون رسول، فمتى لم يرسل عد مناقضاً لغرضه.

وبيان بطلان اللازم: أنّ العقلاء يعدّون المناقضة للغرض سفهاً، وهو ضد الحكمة والنقض عليه تعالى محال (انظر قواعد المرام: ص١١٧ ـ ١١٨).

أقول: وعلى ضوء ما ذكر يتبيّن أنّ اللطف إذا كان مؤثراً في رغبة المكلّفين بالطاعة وترك المعصية يجب على الله من باب الحكمة، وإذا كان مؤثراً في بعض المكلّفين، فالقيام به من باب الفضل والكرم، فلاحظ.

(١) قد تقدّم في المباحث السابقة البحث حول ضرورة وجود الإمام المعصوم في كلّ زمان إلىٰ يوم القيامة، وقال المصنّف ﵀: إنّ الجهة في ذلك منحصرة في ثلاث جهات:

الأُولى: تمامية الحجة لله على الناس وقيام الحجة به لله على عباده.

الجهة الثانية: أنّ الإمام مبيّن لأحكام الدين ومعارفه، وبذلك يهدي العباد إلى الطريق الأمثل والأقوم.

الجهة الثالثة: أنّ الإمام المعصوم أمان للخلق من نزول العذاب عليهم، وأنّه أمان لأهل الأرض من العذاب، كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب النجوم طويت السماء، وإذا ذهب الإمام ساخت الأرض وهلك العباد.

ولا شكّ أنّ الانتفاع بالإمام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ كالانتفاع بسائر

الثالثة منها: بيان الدين، وقد عرفت كون مسائل الدين قد صارت على جهات ثلاث[1]، الثالثة منها: يحصل فيها المخالفة للشريعة، فهم محتاجون إلىٰ

⮊ الأئمة الهداةعليهم السلام في حياتهم؛ إذ لولاهم لما عبدالله ولساخت الأرض بأهلها، ولا فرق بين حضور الإمام وغيبته من هذين الجهتين في التأثير؛ إذ أنّ الإمام حجة على أهل الأرض، والحجّة لابد أن يتواجد بين المحجوجين، والأرض لا تخلو من حجّة لئلا يكون للناس على الله حجّة، وأيضاً أنّ الامام أمان للخلق، ولولا وجوده لساخت الأرض بأهلها، كما دل عليه صريح بعض الروايات: منها: ما رواه أبو حمزة قال: قلت لأبي عبداللهعليه السلام أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: «لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت». (الكافي ج١: ص١٧٩، ح١٠).

ومنها: ما رواه أبو حمزة أيضاً عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: قال: «والله ما ترك الله أرضاً منذ قبض آدم عليه السلام إلّا وفيها إمام يهتدى به إلىٰ الله وهو حجّته على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام حجّة لله على عباده» (الكافي ج١: ص١٧٨، ح٨). إلىٰ غير ذلك من الروايات.

فإنّ الانتفاع بالإمام حاصل وإن كان الإمام غائباً كانتفاع الناس بالشمس إن جلّلها السحاب ويستضيئون بنور ولايته، فالغيبة لا تلازم عدم التصرف في الأمر، وهذا ممّا جاء نظيره في القرآن الكريم، وهو مصاحب موسى الذي كان ولياً من أولياء الله، وقد لجأ إليه أحد أنبياء الله في عصره والقرآن يحكيه لنا بقوله تعالى: ﴿فوجدا عبداً من عبادنا أتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً قال له موسى هل اتبعك على أن تعلمن ممّا علمت رشداً﴾ (سورة الكهف: ٦٥ ـ ٦٦).

فأيّ مانع حينئذ من أن يكون للإمام الغائب في كلّ يوم وليلة تصرفاً من هذا النمط، ويؤيد ذلك ما دلّت عليه الروايات من أنّه عليه السلام يحضر الموسم في أشهر الحجّ ويحجّ ويصاحب الناس ويحضر المجالس والناس تراه وهو يراهم، ولكن لا يعرفه إلّا من له حظ الرؤية، كعلي بن مهزيار وإسماعيل الهرقلي ومحمد بن عيسى البحريني والعلّامة الحلّي والمقدّس الأردبيلي والسيد مهدي الطباطبائي الملقب بـ«بحر العلوم» والسيد أبو الحسن الأصفهاني وغيرهم من المتقين الذين فازوا بلقاء الحجّة ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ وصرّحوا بأنّهم شاهدوه، ونقلوا عنه أُموراً (انظر حقّ اليقين: ص٣٢٥. ومنتهى الآمال ج٢: ص٥٠٨. وحيات جاوداني: ص١٧٩، وغير ذلك).

(١) وهو عبارة عن:

بيانه الشفاهي فيها، لكن قد حال الظلمة بينهم وبينه[١].

١ـ أن يكون الحكم الشرعي له من ضروريات الدينية عند جميع المسلمين، وهذا ليس فيه نزاع بين الناس.

٢ـ أن يكون الحكم الشرعي واضحاً، كلّ الوضوح ببركة ما دلّ عليه من الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فإنّ الإمام عليه السلام قد أرجع الناس في زمان غيبته إلى رواة هذه الروايات وإلى الأخذ بها.

٣ـ أن يكون الحكم الشرعي غير واضح لاحدى الجهات التالية: إمّا من جهة اختلاف الروايات وتعارضها، وإمّا من جهة عدم وجود نصّ صريح بين الروايات، وإمّا من جهة عدم وجود دليل خاص يدلّ عليه.

وعلى أيّ تقدير فإنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام قد وضعوا لهذه الحالة قوانين وقواعد شرعية وعقلية؛ لئلا تفوتنا المصالح الملزمة ولانرتكب المفاسد المحتملة. ولمن أراد التحقيق فليراجع كتب أُصول الفقه لعلماء الشيعة الإماميّة.

(١) لاشكّ أنّ الإمام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ موجود، والناس يحتاجون إلى بيانه مشافهة كما يحتاجون إلى وجوده الشريف، كأمان للخلق، ولكن مع الأسف الشديد أنّ الظلمة قد حالوا بينه وبين الناس وأرادوا قتله وسعوا في اغتياله، فغاب الإمام عليه السلام عن أعين الناس بأمر الله تعالى، وقد ورد في الروايات والتأريخ أنّ المعتز والمهتدي والمعتمد العباسي حاولوا مراراً القضاء على حياة الإمام العسكري عليه السلام في داره وفي السجن، وذلك للمنع عن ولادة الإمام الثاني عشر منه، لأنّهم كانوا يعلمون علم اليقين؛ بأنّ المهدي الذي وعد الله ورسوله بمجيئه يكون من صلب الإمام الحادي عشر عليه السلام؛ للروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم متواتراً بأنّ الخلفاء من بعده اثنا عشر وآخرهم المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً. وكذا الروايات الواردة بأنّ الأرض لاتخلو من حجّة الله على خلقه، ولذلك كان بيت الإمام العسكري عليه السلام مطوق ومحاصر من قبل جلاوزة الحكومة دائماً، وكانوا يدخلون بيت الإمام عليه السلام أكثر الأيام صباحاً ومساءً، ويفتشون البيت والنساء وجواري الإمام عليه السلام ليروا هل بهنّ حمل حتى يأمروا بقتله، ولمّا لم يجدوا شيئاً ظاهراً كانوا يخرجون من البيت، ولكن الله تعالى قد أظهر آياته في حمل الإمام عليه السلام من دون أثر الحمل في أُمه كما

فأمّا الجهتان الباقيتان[١] فغير موقوفتين على التشرَّف بطلعته السعيدة، وغرّته الحميدة، حسب ما ورد الخبر المشتمل على فقرة، بوجوده بقيت الدنيا وبيمنه رزق الورى[٢]، وهو مطابق لما نبّهنا عليه فيما مرّ من خبر النجوم[٣].

وثامنها: أنّ ما زعمه من جهل من يصدق برجال الغيب والخضر[٤] من

صنعه من قبل في أُم موسى عليه السلام في بني إسرائيل، والروايات في ذلك كثيرة، انظر الكافي ج١: ص٥٠. وكتاب اكمال الدين: ص٤٣، وغير ذلك.

(١) وهما تمامية الحجّة لله على الناس وكون أهل البيت عليهم السلام أمان للخلق.

(٢) وقد وردت هذين الفقرتين في دعاء عديلة (انظر مفاتيح الجنان: ص١٥٣).

(٣) أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبت اتاها ما يوعدون، وانا أمان لأصحابي، فإذا ذهبت أتاهم ما يوعدون، وأهل بيتي أمان لأُمتي، فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعدن». (المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٤٤٨).

وأخرج أيضاً بسنده عن محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله مع اختلاف في بعض الألفاظ (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص٤٥٧).

وأخرج الطبراني بسنده عن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «النجوم جعلت أمانا لأهل السماء، وأنّ أهل بيتي أمان لأُمتي». (المعجم الكبير ج٧: ص٢٢).

وأخرجه الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ج٩: ص١٧٤.

وأخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أهل بيتي أمان لأهل الأرض، كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء». (ينابيع المودة ج١: ص٧٢، ح٤). وغير ذلك.

(٤) لقد ورد في الروايات أنّ الخضر عليه السلام كان نبياً مرسلاً، بعثه الله إلىٰ قومه، فدعاهم إلىٰ توحيده والإقرار بأنبيائه ورسله وكتبه، وكانت آيته أنّه كان لا يجلس على خشبة يابسة ولا أرض بيضاء إلّا أزهرت خضراً، وإنّما سمّي خضراً لذلك، وكان اسمه باليا «تاليا» بن ملكان ابن عامر بن أرفخشد بن سام بن نوح عليه السلام، وأنّ موسى لمّا كلّمه الله تكليماً، وأنزل عليه

عجائبه، من حيث صحّة ما دلَّ على ذلك من طرقهم، فقد روى إمامه أحمد في مسنده ـ المتفق على عدم وجود خبر كذب فيه ـ بإسناده عن عبادة بن الصامت مرفوعاً أنّه ﷺ قال: «الأبدال في هذه الأُمة ثلاثون رجلاً، قلوبهم على قلب خليل الرحمن كلّ ما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً»[١].

وصحّحه السيوطي في جامعه الصغير[٢] وروى فيه عن طب [الطبراني][٣] وصحّحه عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ أنّه قال: «الأبدال في أُمتي ثلاثون بهم تقوم الأرض وبهم تمطرون وبهم تنصرون»[٤]. وروى فيه عن طب [الطبراني][٥].

وحسنه عن عوف بن مالك عنه ﷺ أنّه قال: «الأبدال في أهل الشام وبهم

⬅ التوراة وكتب له في الألواح من كلّ شيء موعظة وتفصيلاً لكلّ شيء، وجعل آيته في يده عصاه،.... قال في نفسه: ما أرى أنّ الله عزّوجلّ خلق خلقاً أعلم منّي، فأوحى الله عز وجل إلىٰ جبرئيل: يا جبرئيل أدرك عبدي موسى قبل أن يهلك، وقل له: إنّ عند ملتقى البحرين عند الصخرة الكبيرة تجد رجلاً عابداً فاتبعه وتعلم منه، فهبط جبرئيل على موسى بما أمره به ربّه عزّوجلّ، فعلم موسى أنّ ذلك لما حدثت به نفسه، فمضى هو وفتاه يوشع بن نون عليه السلام حتى انتهيا إلىٰ ملتقى البحرين فوجدا هناك الخضر عليه السلام... (انظر علل الشرائع للشيخ الصدوق: ج١: ص٥٩، ح١، باب ٥٤. وبحار الانوار ج١٣: ص٢٨٦. وقصص الأنبياء للجزائري: ص٣٢٢).

(١) مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٣٢٢.

(٢) انظر الجامع الصغير ج١: ص٤٧٠، ح٣٠٣٢.

(٣) المعجم الكبير للطبراني ج١٠: ص١٨١، ح١٠٣٩٠، بسنده عن ابن مسعود.

(٤) الجامع الصغير ج١: ص٤٧٠ ح٣٠٣٣.

(٥) نقلاً عن الطبراني انظر نفس المصدر المتقدّم.

ينصرون وبهم يرزقون»[١]. وروى فيه عن مسند إمامه أحمد وحسنه عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل ذلك لكن قال بدل: «ثلاثين» «أربعين»[٢]. وروى غيرها ممّا فيه ضعف[٣] والسنّي قد حكم بضعف جميع هذه[٤].

وأمّا الخضر عليه السلام فقد وردت السنّة بحياته من طرقهم[٥]، قال النووي في

---

(١) الجامع الصغير ج١: ص ٤٧٠، ح٣٠٤٣.

(٢) انظر الجامع الصغير ج١: ص ٤٧٠ ـ ٤٧١، ح٣٠٣٥ و٣٠٣٦.

(٣) انظر نفس المصدر المتقدم.

(٤) ذكر المناوي في كتابه فيض القدير في شرح الجامع الصغير طرق الأحاديث المذكورة وصحّحها من حيث السند، ثمّ أشار إلىٰ قول بعض علمائهم ممّن صحح الأحاديث كالسخاوي والسيوطي وابن حجر وغيرهم قائلاً: إنّ صحّة الطرق إشارة إلىٰ بطلان زعم ابن تيمية، من أنّه لم يرد لفظ «الأبدال» في خبر صحيح ولا ضعيف إلّا في خبر منقطع، فقد أبانت هذه الدعوى عن تهوّره ومجازفته، وليته نفىٰ الرواية ـ أي ولّيته حكم بعدم صحّة الأحاديث ـ بل نفىٰ الوجود ـ أي نفي أن يكون قد ورد لفظ الأبدال في خبر صحيح أو ضعيف ـ وكذّب من ادعى الورود..... (فيض القدير ج٣: ص ٢٢٠).

(٥) أخرج ابن عساكر بسنده عن ابن عباس أنّه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «يلتقي الخضر وإلياس عليهما السلام في كلّ عام من الموسم بمنى، فيحلق كلّ واحد منهما رأس صاحبه، ويتفرقان عن هؤلاء الكلمات سبحان الله، ما شاء الله لا يسوق الخير إلّا الله ما شاء الله لا يصلح السوء إلّا الله ما شاء الله، لاقوّة إلّا بالله». (تاريخ مدينة دمشق ج٩: ٢١١).

وأخرج أيضاً عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «الخضر ابن آدم لصلبه ونسئ له في أجله حتى يكذّب الرجال». (تاريخ مدينة دمشق ج١٦: ٤٠٠).

وأخرج أيضاً بسنده عن يزيد بن الأصم عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه قال: «بينا أنا أطوف بالبيت إذا رجل متعلّق بأستار الكعبة وهو يقول: يامن لايشغله سمع عن سمع، ويامن لاتغلطه المسائل، ويامن لايتبرم بالحاح الملحين، أذقني برد عفوك، وحلاوة معرفتك. قلت: ياعبدالله أعد الكلام، قال: وسمعته؟ قلت: نعم، قال: والذي نفس الخضر بيده ـ وكان هو

منهاجه ـ بعد جزمه بحياة الخضر بذهاب الجمهور منهم إلىٰ حياته ـ: ولم يخالف فيه سوى شاذ من المحدثين (١).

➲ الخضر ـ لايقولهن عبد دبر الصلاة المكتوبة إلّا غفرت ذنوبه ولو كانت مثل رمل عالج، وعدد المطر، وورق الشجر». (تاريخ مدينة دمشق ج١٦: ٤٢٥). وأخرجه العجلوني في كشف الخفاء ج٢: ص٣٩٦. والآلوسي في تفسيره ج١٥: ص٣٢٢. والخطيب البغدادي في تاريخه ج٤: ص٣٤١، وغيرهم.

وأخرج ابن عساكر أيضاً بسنده عن أنس بن مالك قال: لمّا قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحدق به الصحابة فبكوا حوله واجتمعوا فدخل رجل أشهب اللحية جسيم صبيح فتخطّى رقابهم فبكى، ثمّ التفت إلىٰ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إنّ في الله تعالى عزاء من كلّ مصيبة وعوضاً من كلّ فائت وخلفاً من كل هالك، فإلى الله أنيبوا وإليه فارغبوا ونظره إليكم في البلاء فانظروا، فإنّ المصاب من لم يجبر» وانصرف فقال بعضهم لبعض: تعرفون الرجل؟ قال أبو بكر وعلي: نعم هذا أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخضر عليه السلام. (تاريخ مدينة دمشق ج١٦: ٤٢٤). وأخرجه الحاكم في المستدرك ج٢: ص٥٨. والآلوسي في تفسيره ج١٥: ص٣٢٢. وابن كثير في البداية والنهاية ج١: ص٣٨٧، وغيرهم.

إلىٰ غير ذلك ممّا ورد من الروايات من طرقهم، وقد أخرج الآلوسي في ذيل قوله تعالى ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾ (سورة كهف: الآية٧٨) روايات كثيرة على أنّ خضر حي موجود (راجع تفسير الآلوسي ج١٥: ص٣٢١ـ٣٢٣).

(١) قال النووي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات ج١: ص١٧٦. وهذا نص عبارته: اختلفوا في حياة الخضر وثبوته، فقال الأكثرون من العلماء: هو حي موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند الصوفية، وأهل الصلاح والمعرفة، وحكاياتهم في رؤيته، والاجتماع به، والأخذ عنه، وسؤاله وجوابه، ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن تحصى وأشهر من أن تذكر، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه: هو حي عند جماهير العلماء والصالحين والعامة معهم، وإنّما شذ بإنكاره بعض المحدثين....

وقال في كتابه شرح صحيح مسلم (ج١٥: ص١٣٥، باب فضائل الخضر عليه السلام): جمهور العلماء على أنّه حي موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند الصوفية وأهل الصلاح ➲

وتاسعها: أنّ ما نسبه إلىٰ اثني عشرية الشيعة من كونهم في خيار المسلمين قادحين، من عجيب بهتانه عليهم، فإنّهم يلعنون من آذى مسلماً بغير حق[١]،

➲ والمعرفة وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به، والأخذ عنه وسؤاله، وجوابه ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أنّ يحصر وأشهر من أن يستر....

وقال الزمخشري في كتابه ربيع الأبرار (ج١: ص٣٩٧): إنّ المسلمين متفقون على حياة أربعة من الأنبياء، اثنان منهم في السماء، وهما: إدريس وعيسى، واثنان منهم في الأرض: إلياس والخضر، وأنّ ولادة الخضر في زمن إبراهيم عليه السلام أبي الأنبياء.

وإلىٰ غير ذلك ممّا جاء في كلمات القوم ممّا يدل على حياة الخضر عليه السلام، فلا إشكال في أن الله تعالى قادر على كلّ شيء، فإذا اقتضت حكمته ومشيئته، على أن يبقى أحداً في هذا العالم آلاف السنين فقدرته تطبق على إرادته ومشيئته.

ثمّ إنّه قد ذكر بعض العلماء والمحققين المعمّرين الذين تجاوزوا العمر الطبيعي إلىٰ مئات السنين وهم كثيرون، فهذا السيد المرتضى علم الهدى رحمه الله قد ذكر في أماليه ج١: (ص٣٢٣ ـ ٣٧٢) جملة منهم، وكذلك الشيخ الصدوق رحمه الله ذكر في كتابه إكمال الدين: (ص٥٥٥ ـ ٥٧٥) أكثر ممّا ذكره الشريف المرتضى وغيرهما كثيرة إذن لا وجه للاستبعاد.

(١) قد هاجم القرآن الكريم هؤلاء الأشخاص الذين يؤذون المؤمنين بأشد الهجوم ووصف أعمالهم بالبهتان والإثم المبين فقال عز من قائل: ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبيناً﴾ (سورة الاحزاب: ٥٨).

فإن التعبير بـ«ـالبهتان والإثم المبين» أكبر دليل على أهمية الأمر؛ لأنّ البهتان يعتبر من أكبر الذنوب والجراحات التي تنجم عنه أشد ألماً من جراحات السنان، كما قال الشاعر العربي:

جراحات السنان لها التئام ولايلتأم ما جرح اللسان.

وقد أكدت الروايات الإسلامية على هذه المسألة اهتماماً فائقاً، ففي الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام ورد أنّه قال: إنّ الله عز وجل يقول: ليأذن بحرب منّي من آذى عبدي المؤمن (الكافي ج٢: ص٣٥٠، ح١).

وقال عليه السلام: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد أين الصدود لأوليائي؟ فيقوم قوم ليس على ➲

➲ وجوههم لحم فيقال: هؤلاء آذوا المؤمنين ونصبوا لهم وعاندوهم وعنفوهم في دينهم ثمّ يؤمر بهم إلىٰ جهنم» (وسائل الشيعة ج٨: ص٥٨٧، ب١٤٥ من أحكام العشرة، ح٢). إلىٰ غير ذلك من الروايات الواردة في المقام عن أئمة أهل البيت عليهم السلام.

ثمّ إنّ أحد معاني إيذاء الله في قوله تعالى: ﴿إنّ الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا وأعد لهم عذاباً مهيناً﴾ (سورة الاحزاب: ٥٧) هو إيذاء المؤمنين فيكون إيذاء المؤمنين هو إيذاء الله؛ إذ لا معنى لإيذاء الله إلّا بتأويل الآية، بأن يكون إيذاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين هو إيذاء الله كما جاء ذلك في بعض التفاسير (انظر تفسير الأمثل ج١٣: ص٣٤٥)، وغيره من التفاسير، وكذلك إيذاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم له معنى واسع يشمل كلّ أذية إلىٰ ساحته المقدسة في حياته وبعد وفاته؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم شاهد علىٰ أعمال أُمته بنص القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿يا أيها النبي إنّا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً﴾. (سورة الفتح: ٨)، فبصريح الآية أنّه صلى الله عليه وآله وسلم شاهد على أعمال أُمته على الإطلاق وقوله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلىٰ عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾ (سورة التوبة: ١٠٥).

وإنّ الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الدالة على المقام كثيرة جداً، وربّما بلغت حد التواتر من أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام يطّلعون على أعمال الناس من الأُمة، وأنّ الله تعالى يعرض أعمالها بطرق خاصة عليهم.

فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «تعرض الأعمال على رسول الله أعمال العباد كلّ صباح، أبرارها وفجّارها فاحذروها، وهو قول الله عز وجل: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله﴾. (الكافي ج١: ص١٧١، باب عرض الأعمال).

وفي رواية أُخرى عن الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام إنّ شخصا قال له: ادع الله لي ولأهل بيتي، فقال عليه السلام: «أولست أفعل؟ والله إنّ أعمالكم لتعرض علي في كلّ يوم وليلة»، يقول الراوي: فاستعظمت ذلك، فقال لي: «أما تقرأ كتاب الله عز وجل: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾»، قال: وهو الله علي بن أبي طالب عليه السلام». (الكافي ج١: ص١٧١، باب عرض الأعمال).

➲

وهذه صحفهم تنادي بذلك[١]، نعم هم يقدحون فيمن قال سبحانه في حقهم: ﴿انقلبتم على أعقابكم﴾[٢]. ومن قال في حقّهم عليهم السلام في حديث الحوض «فأقول: سحقاً لمن بدل بعدي[٣]

وعليه فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو شاهد أعمال أُمته إلىٰ يوم القيامة، فبالطبع أنّه يتأذى من إيذاء أُمته بالنسبة إلىٰ أهل بيته والمؤمنين من أُمته فتشملهم الآية من آذىٰ المؤمنين، ويجوز لعنهم لأنّ الله تعالى لعنهم.

هذا وأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكّد على أنّ إيذاء فاطمة ـ سلام الله عليها ـ إيذائي لي فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «فاطمة بضعة منّي من آذاها فقد آذاني «(المستدرك على الصحيحين ج٣ ص١٥٩). وفي صحيح مسلم، باب فضائل فاطمة عن المسور بن مخرمة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّما فاطمة بضعة منّي يؤذيني ما آذاها». (صحيح مسلم ج٧: ص١٤١). وفي صحيح البخاري قال صلى الله عليه وآله وسلم: «فمن أغضبها أغضبني». (صحيح البخاري ج٤: ص٢١٠ ط دار الفكر).

كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «من آذى علياً فقد آذاني» (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٤٨٣).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «من سبّ علياً فقد سبّني». (سنن الكبرى للنسائي ج٥: ص١٣٥)، إلىٰ غير ذلك ممّا ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم، فيكون حينئذٍ إيذاء فاطمة وعلي عليهما السلام وأهل بيتهما ايذاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟! وايلامهم ايلامه فكيف لا يمكن القول بأن أعداء أهل البيت عليهم السلام يجوز لعنهم بعد أن ثبت أنّهم يؤذون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنّ إيذائهم بالنسبة إلىٰ أهل بيته عليهم السلام أذية له صلى الله عليه وآله وسلم؟! فهل يمكن القول بأنّ من آذى رسول الله هو مؤمن بعد أنّ لعنه الله تعالى في كتابه العزيز؟!!!

(١) انظر تفاسير الشيعة ذيل الآية الشريفة ٥٧ و ٥٨ من سورة الأحزاب وما ورد من الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسيرهما.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٤. وانظر الأحاديث الواردة في تفسيرها فإنّها تؤكّد تحقّق مضمونها بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها حديث الحوض الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أهل السنّة والجماعة، وسيأتي ذكره عن قريب.

(٣) انظر صحيح البخاري ج٩: ص٦٧٣ ح١٨٧٧، كتاب الفتن، باب واتقوا الفتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم... وج٨: ص٥٠٣ ح١٤٣٥، كتاب الرقاق، باب في الحوض. وصحيح

وحديث بطانة الشر[١]، وهم من خالف السنن الصحيحة التي نبّهنا على نبذة منها فيما مضى، وسيأتي بيان نبذة منها[٢] فأيّ نقص وذم وشناعة تلحق القادحين

مسلم ج٧: ص٦٥، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها باب إثبات حوض نبيناﷺ، وغيرها من الروايات الواردة في صحاحهم ومسانيدهم وسننهم، فلاحظ.

(١) انظر صحيح البخاري ج٩: ص٧٢٢، ح٢٠١١، كتاب الاحكام، باب بطانة الإمام وأهل مشورته. ومسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٣٩، مسند أبي سعيد الخدري. والسنن النسائي ج٧: ص١٥٨. وسنن الكبرى ج٤: ص٤٣٣، ح٧٨٢٥. وج٥: ص٢٣٠، ح٧٨٥٥. وسنن البيهقي ج١٠: ص١١١. ومسند أبي يعلى الموصلي ج٢: ص٤٢٨، ح١٢٢٨. وصحيح ابن حبان ج١٤: ص٧٢، ومعجم الأوسط للطبراني ج٥: ص٣٩، وغيرها.

(٢) إنّ من أهم المسائل التي يشنع بها على الشيعة الإماميّة هي الدراسة المعمقة حول الصحابة وبكل الأسف أنّ أهل السنّة لا يسمحون بذلك، بل يمنعون عنها بكلّ شدّة، مع علمهم بأنّ الشيعة يقدّسون بعض الصحابة، كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وغيرهم ممّن سمّاهم القرآن بـ«الشاكرين» ولكن مع ذلك كلّه أنّ كثيراً من المشاغبين يتهمون الشيعة بأنّهم ضد الصحابة ويقولون بأنّ الشيعة تشتم الصحابة وتسبّهم ليؤثروا بذلك على السامعين ويقطعون بذلك الطريق على الباحثين في حين أنّ الشيعة منزّهون عن سبّ الصحابة وشتمهم، بل هم يرضون على الصحابة المخلصين ويتبرأون من المنقلبين على الأعقاب الذين ارتدوا على أدبارهم بعد وفاة النبيﷺ وتسبّبوا ضلالة أغلب المسلمين، فالشيعة ترى من حقّها أن نكشف الغطاء عن أفعال الصحابة بأدلّة متقنة مبينة يقبلها كلّ مسلم بعقله وقلبه بحيث لا يتركون للخصم حجّة يحتج بها عليهم، وحتى لا يتوهّم معاند من أنّه أنا أُحاول الطعن في الصحابة وتضعيفهم بلا دليل، فاعتمد هنا على الأحاديث الواردة في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وهما من أصح الكتب عندهم، رغم أنّهما كتما الكثير من هذه الأحاديث حفظاً على كرامة الصحابة كما هو معروف عنهما، أمّا غيرهما من الصحاح والمسانيد لأهل السنّة والجماعة فقد أخرجوا فيها أضعافها. وبعبارات أكثر وضوحاً إلّا أنّنا نكتفي بهذا الموجز الذي أخرجه البخاري ومسلم لتكون حجّتنا أبلغ.

فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان باب خوف المؤمن أن يحبط عمله،

➲ وهو لا يشعر بسنده عن إبراهيم التيمي أنّه قال: ما عرضت قولي على عملي إلّا خشيت أن أكون مكذبا، وقال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي كلّهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنّه على إيمان جبرئيل وميكائيل (صحيح البخاري ج١: ص١٧).

وإذا كان ابن أبي مليكة أدرك ثلاثين من أصحاب النبيﷺ كلّهم يخاف النفاق على نفسه، ولا يمكنهم إدعاء الايمان الصحيح لأنفسهم، فما بال أهل السنّة لا يقبلون النقد في أي واحد من الصحابة، وإذا كان القران يعلّمنا بأنّ الله تعالى لا يستحيي من الحق وهو قد فتح لنا هذا الباب فلماذا لا نبحث في أحوال الصحابة كي نعرفهم ونميّز المنافق من المؤمن والفاسق من العادل والظالم من المظلوم والمكاذب من الصادق والمنقلب من الثابت، فلابد هنا من تحديد ضوابط وفق الأدلّة العقلية والشرعية في مسيرة هادئة وبموضوعية كاملة، وتجرد عن العواطف وتراكمات واتخاذ موقف مناسب بالتصميم والشجاعة مهما كانت النتائج؛ إذ ليس فوق الحق شيء والله من وراء القصد.

وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب فضائل القرآن سورة المنافقين باب قوله: ﴿سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إنّ الله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: كنا غزاة قال سفيان مرة في جيش فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول اللهﷺ فقال: «ما بال دعوى جاهلية؟» قالوا: يا رسول الله كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: دعوها فإنّها منتنة ـ يعني أنّها كلمة خبيثة، لأنّها من دعوى الجاهلية ـ فسمع بذلك عبدالله بن أُبي فقال: فعلوها أما والله لئن رجعنا إلىٰ المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فبلغ النبيﷺ فقام عمر فقال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق! فقال النبي: «دعه لا يتحدث الناس أنّ محمداً يقتل أصحابه». (صحيح البخاري ج٦: ص٥٣٧، ح١٣٣٠).

هذا الحديث صريح بأنّ جملة من الصحابة كانوا من المنافقين، ولكن حيث إنّ النبيﷺ كان يهتم بحفظ الوحدة بين المسلمين وعدم إشاعة التنافر والبغضاء، لأنّها ➲

➲ تضعف الشعبية للحكومة الإسلامية، وهي أخطر من وجود منافق في صفوف المسلمين بمرات كثيرة، ومن هنا أنّ النبيﷺ مع أنّه يقر بأنّ في أصحابه يوجد بعض المنافقين ويذكر خطورة وجودهم وعقوبة بعض المجرمين من منهم، ولكن مع ذلك كان يؤكد على الوحدة، فيكون الخليفة الثاني نفسه قد فرط في الحفاظ على الوحدة الإسلامية؛ لأنّ الله تعالى قد جعل المؤمنين إخوة وصيرهم حزباً واحداً، فكان ينبغي أن تكون الدعوة في كلّ مكان وزمان لصالح الإسلام والمسلمين عامة، لا لصالح قوم ضد قوم الآخرين، فقول عمر أنّه منافق يعتبر من نفس تلك دعوى التي عبّر عنها بدعوىٰ أهل الجاهلية في الحديث والنبيﷺ منعه وبيّن الوجه في ذلك فقال: حتى لا يقال بأنّ محمداً يقتل أصحابه، ولعلّ الرسولﷺ كان يعلم بأنّ أكثر أصحابه منافقون، وإذا قتل كلّ المنافقين فلم يبق من أصحابه الخلّص إلّا عدد قليل، فأين أهل السنّة من هذه الحقيقة المؤلمة التي تدحض مزاعهم.

وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس والتجسس والتبحّث، وقول الله تعالى: ﴿لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء﴾ بسنده عن عبيد الله بن أبي رافع قال: سمعت علياً ؓ يقول: «بعثني رسول الله أنا والزبير والمقداد»، قال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإنّ بها ظعينة ومعها كتاب فخذوه منها، فانطلقا تعادى بنا خلينا حتى انتهينا إلىٰ الروضة فإذا نحن بالظعينة فقلنا أخرجي الكتاب»، فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعه إلىٰ أُناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله فقال رسول الله: «يا حاطب ما هذا؟» قال: يا رسول الله لا تعجل عليّ أنّي كنت أمراً ملصقاً في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهليهم وأموالهم فأحببت إذا فاتني ذلك من النسب فيهم أن اتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي وما فعلت كفراً وارتداداً ولا رضى بالكفر بعد الإسلام... فقال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، قال: «إنّه شهد بدراً، وما يدريك لعلّ الله أن يكون قد أطلع على أهل بدر»، فقال: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم». (صحيح البخاري ج٤: ص٤٧٥، ➲

➲ ح١١٨٩).

هذا الحديث يدلّ على أنّ حاطباً قد أراد بإرسال كتابه إلىٰ كفار مكة وأخبارهم ببعض أوامر النبي الذي هو خيانة صريح لله ولرسولهﷺ، وإذا كان حاطب الذي هو من الرعيل الأوّل من الصحابة الذين شهدوا بدراً يبعث بأسرار النبيﷺ إلىٰ أعدائه من مشركي مكة ويخون الله ورسولهﷺ بعذر حماية قرابته فكيف بأصحابه الذين أسلموا بعد فتح مكة أو بعد فتح خيبر أو غير ذلك وكيف بالطلقاء الذين استسلموا ولم يسلّموا؟!

فمن الواضح لدى الخبير اللبيب أنّ بهذا الحديث وأمثاله يعرف أنّ المنافقين كانوا على عهد النبيﷺ يظهرون الإسلام ولم يكونوا مسلمين، ومع ذلك أنّ النبيﷺ لم يستحل دماؤهم، وكان يعفو عنهم طبقاً للمصالح التي يراها والوجوه التي كانت في نظرهﷺ.

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب المناقب باب علامات النبوّة في الإسلام بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: بينما نحن عند رسول الله وهو يقسم قسماً إذا أتاه ذو الخويصرة، وهو رجل من بني تميم، فقال: يا رسول الله إعدل!!! فقال: ويلك ومن يعدل اذا لم أعدل قد خبت وخسرت ان لم أكن أعدل، فقال عمر: يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه، فقال: «دعه فإنّ له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية... (صحيح البخاري ج٥: ص٤٧ ح١٣٧).

وهذا نمط آخر من الصحابة المنافقين الذين كانوا يظهرون أمام الناس بمزيد من التقوى والخشوع، حتى أنّ النبيﷺ قال لعمر: «إنّ أحدكم يحقر صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم، فالمستفاد منه أنّ الرجل وجماعة من المنافقين مثله كانوا في أصحاب رسول اللهﷺ.

وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب المغازي باب بعث النبيﷺ خالدين وليد إلىٰ بني جذيمة بسنده عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: بعث رسول الله خالد بن الوليد إلىٰ بني جذيمة فدعاهم إلىٰ الإسلام فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ودفع إلىٰ كلّ رجل منا أسيره حتى إذا كان يوم ➲

أمر خالد أن يقتل كلّ رجل منّا أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره حتى قدمنا على النبي فذكرناه له فرفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده فقال: «اللهم إنّي أبرأ إليك ممّا صنع خالد مرتين» (صحيح البخاري ج٥: ص٢٨٠ ح٢٨٧).

ورويت هذه الحادثة بوجه آخر وهو أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن الوليد إلىٰ بني جذيمة داعياً إلى الإسلام ولم يبعثه مقاتلاً، وكان بنو جذيمة قد قتلوا عمه الفاكه بن المغيرة أيام الجاهلية وعوفاً أبا عبدالرحمن بن عوف، فلمّا ورد عليهم أخذته الحمية الشيطانية فغدر بهم وقال لهم: ضعوا أسلحتكم، فإنّ الناس قد أسلموا فوضعوا السلاح، فأمر بهم خالد فكتفوا، ثمّ عرضهم على السيف فقتل منهم خلقاً كثيراً.

ولمّا علم بعض الصحابة المخلصين نوايا خالد، هربوا من الجيش والتحقوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعادوا عليه الخبر، فتبرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وأرسل علي بن أبي طالب عليه السلام فودى لهم الدماء والأموال. (انظر الطبقات لابن سعد ج٢: ص١٤٨، في سرية خالد بن وليد إلىٰ بني جذيمة من كنانة. والسيرة النبوية لابن هشام ج٢: ص٩٤ ـ ٩٨ في مسير خالد بن الوليد بعد الفتح إلىٰ بني جذيمة من كنانة ومسير علي لتلافي خطأ خالد. وسير أعلام النبلاء ج١: ص٣٧٠ ـ ٣٧١ في ترجمته خالد بن وليد. وتاريخ الطبري ج٢: ص١٦٤ في ذكر الخبر عن فتح مكة وغير ذلك).

فإنّ هذه القضية معروفة مذكورة في كثير من كتب التاريخ، فإذا كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أرسل خالداً ومن معه دعاة إلىٰ الإسلام ولم يأمرهم بقتال الناس كما شهدت التاريخ والسيرة على ذلك، فما هو عذر خالد لمخالفة أوامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثمّ إذا كان القوم قد نزعوا سلاحهم وأعلنوا إسلامهم فما هو عذر خالد للغدر بهم وقتلهم مكتوفي الأيدي صبراً وهل الإسلام أمر بقتل من لم يقاتلهم؟ وعلى فرض أنّهم لم يعلنوا إسلامهم فهل يكون ذلك مجوّزاً لقتلهم مع عزلهم السلاح عن أنفسهم؟

ثمّ قد عم النكير على الحادثة بين أجلاء الصحابة ممّن حضر السرية وشددوا النكير على خالد حتى هربوا من جيشه واشتكوه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد رفع يديه إلىٰ السماء وقال مرتين أو ثلاث مرات: اللهم إنّي أبرأ إليك ممّا صنع خالد بن الوليد.

وقد بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعلي عليه السلام ومعه أموال فودى لبني جذيمة دية دمائهم وما أُصيب من أموالهم حتى استرضاهم، وهذا يدلّ على أنّهم قد أسلموا، فلو لم يكونوا مسلمين لم يجب دفع الدية والأموال إليهم، ولكن خالد ظلمهم واعتدى عليهم بعد علمه بأنّهم صاروا مسلمين.

فإنّ البخاري مهما اختصر القضية ولكن ما أخرجه فيه كفاية لأدانة خالد وبقية الصحابة الذين أطاعوه في قتل المسلمين الأبرياء.

ثمّ إنّ الذهبي ذكر في كتابه سير أعلام النبلاء: أنّه لمّا قدم خالد من صنيعه ببني جذيمة، عاب عليه ابن عوف ما صنع، وقال: أخذت بأمر الجاهلية، قتلتهم بعمك الفاكه، قاتلك الله، قال: أعابه عمر، فقال خالد: أخذتهم بقتل أبيك، فقال عبد الرحمن: كذبت، لقد قتلت قاتل أبي بيدي، ولو لم أقتله لكنت تقتل قوماً مسلمين بأبي في الجاهلية، قال: ومن أخبرك أنّهم أسلموا؟ فقال: أهل السرية كلّهم، قال: جاءني أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أُغير عليهم فأغرت، قال: كذبت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأعرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خالد وغضب..... (انظر سير أعلام النبلاء ج١: ص٣٧٠ في ترجمة خالد بن الوليد). وقريب منه في السيرة النبوية لابن هشام ج٥: ص٩٧ في مسير خالد بن الوليد بعد الفتح إلىٰ بني جذيمة من كنانة ومسير علي لتلاقي خطأ خالد. وتاريخ الطبري ج٢: ص١٦٤في حوادث سنة ثمان من الهجرة في ذكر خبر فتح مكة. وتاريخ مدينة دمشق ج١٦: ص٢٣٤ في ترجمة خالد بن الوليد بن المغيرة. وغيرها من مصدر أهل السنّة.

ومع ما عرفت من فعل خالد أليس للمسلم الحر أن يدرس التاريخ حول أفعال الصحابة وهل لمسلم أن يسأل أهل السنّة لماذا تُبررون عمل خالد وظلمه بالنسبة إلىٰ بني جذيمة أليس ذلك من أجل أنّ خالد كان يدافع عن الخلافة الغاصبة؟!!

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب قول الله عزّوجلّ: ﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً﴾ بسنده عن أبي قتاده، قال: لمّا كان يوم حنين نظرت إلىٰ رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين وآخر من المشركين يختله من ورائه ليقتله، فأسرعت إلىٰ الذي يختله فرفع يده ليضربني فضربت يده فقطتها، ثمّ أخذني فضمني

ضماً شديداً حتى تخوّفت، ثمّ ترك فتحلّل ودفعته ثمّ قتلته، وانهزم المسلمون وانهزمت معهم فإذا بعمر بن الخطاب في الناس، فقلت له: ما شأن الناس؟ قال: أمر الله.... (انظر صحيح البخاري ج٥: ص٢٧٣، ح ٧٧١).

وعجيب والله أنّ عمر بن الخطاب الذي يعد عند أهل السنّة من الصحابة الشجعان فإنّه يلقاه الرجل في الناس المنهزمين ويسأله كالمستغرب ما شأن الناس؟ فإنّه لم يكتف بقبح هروبه من الجهاد وترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسط الأعداء من المشركين حتى يموه على أبي قتادة ويفتري على الله، أليس أنّ فعل عمر كان فراراً من الزحف؟ ألم يقل الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار﴾ (سورة الأنفال: ١٥).

أليس قد أخذ الله تعالى منه ومن الصحابة عهداً بذلك فقال عز من قائل: ﴿ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسؤولاً﴾ (سورة الأحزاب: ١٥)؟!

فكيف يولي عمر الدبر من الزحف ويدّعي أنّ ذلك أمر الله؟! فأين هو وهذه الآيات البينات؟! وكيف المسلمون من الصحابة يولون الأدبار يوم حنين بشهادة البخاري والتاريخ؟! فإذا كان أمر الله ورسوله لا يطاع من أكثر الصحابة فأي مانع من ذكر تنقيصهم وقدحهم؟! أليس ذلك من حقّ كلّ مؤمن أن يستغرب من أفعال الصحابة الذين أعرضوا عن أوامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو حي معهم؟!!

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب التفسير، سورة الحجرات، باب قوله تعالى: ﴿لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي...﴾ بسنده عن نافع بن عمر بن ابن أبي مليكة قال: كاد الخيران أن يهلكا أبو بكر وعمر رفعا أصواتهما عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم عليه ركب بني تميم فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع وأشار الآخر برجل قال نافع: لا أحفظ اسمه، فقال أبو بكر لعمر: ما أردت إلّا خلافي، قال: ما أردت خلافك، فارتفعت أصواتهما في ذلك فأنزل الله ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم...﴾ الآية. (صحيح البخاري ج٦: ص٥١٣، ح ١٢٧٠).

وأخرج في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة باب ما يكره من التعمق والتنازع، بسنده عن أبن أبي مليكة أيضاً قال: كاد الخيران أن يهلكا أبو بكر وعمر لما قدم على النبي وفد

⬅ بني تميم أشار أحدهما بالأقرع بن حابس التميمي الحنظلي أخي بني مجاشع وأشار الآخر بغيره، فقال أبو بكر لعمر: إنّما أردت خلافي، فقال عمر: ما أردت خلافك فارتفعت أصواتهما عند النبي فنزلت ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي...﴾ قال: ابن أبي مليكة: قال ابن الزبير: فكان عمر بعد لم يذكر ذلك عن أبي بكر إذا حدّث النبي بحديث حدثه كأخي السرار لم يسمعه حتى يستفهمه (صحيح البخاري ج٩: ص٧٥٣ ح٢١٠٩). وأخرجه في صحيح البخاري مثله في كتاب المغازي، باب وفد بني تميم (صحيح البخاري ج٥: ص٢٨٩، ح٨١١).

فهذه الروايات تدلّ بالصراحة على أنّ أبا بكر وعمر لم يتأدبا بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالآداب الإسلامية وقد سمحا لأنفسهما أن يتشاجرا أمام النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى ارتفع أصواتهما بحضرته من غير احترام ولا مبالاة بما تفرض عليهما في حضور النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا سيما أنّ القرائن تشهد بأنّ الحادثة وقعت في أواخر أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ وفد بني تميم قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السنة التاسعة للهجرة كما يشهد لذلك كلّ المؤرخين والمحدّثين الذين ذكروا قدوم الوفود على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتي تحدّث عنها القرآن الكريم في أواخر السور بقوله تعالى: ﴿اذا جاء نصر الله والفتح * ورأيت الناس يدخلون في دين الله افواجاً...﴾ (سورة النصر: ١ ـ ٢).

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتعذّر المتعذّرون عن موقف أبي بكر وعمر بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما نزل من آيات التي فيها التنديد والتهديد لأبي بكر وعمر بأن يحبط أعمالهما إن عادا لمثلها.

وحتى الراوي لهذه الحادثة عرف من الآية ما فيها من الذم عليهما فقال: كاد الخيران أبو بكر وعمر....

ثمّ حاول راوي الحادثة بعد ذلك ـ وهو عبدالله بن الزبير ـ أن يقنع الناس بقول جده أبي بكر: إنّ عمر بعد نزول هذه الآية لم يسمع صوته إلىٰ النبي صلى الله عليه وآله وسلم رغم أنّه لم يذكر ذلك في حقّ جده أبي بكر، ولكن التاريخ والأحداث التي ذكرها المؤرخون والمحدّثون تثبت عكس ذلك. ويكفي لنا أن نذكر هنا رزية يوم الخميس التي اتفقت قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أيام ⬅

➲ حتى يعرف الباحث أنّ ابن الزبير لم يكن صادقاً في قوله، هذا وأنّ قضية رزية يوم الخميس من أشهر القضايا وأكبر الرزايا، وقد أخرجها أصحاب الصحاح وأهل السنن بما فيهم البخاري ومسلم، ويكفيك منها ما أخرجه البخاري بسنده عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس، قال: لما حضر رسول الله وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي: «هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده»، فقال عمر: إنّ النبي قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم النبي كتاباً لا تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلمّا أكثروا اللغو والاختلاف قال لهم رسول الله: «قوموا عنّي»، فكان ابن عباس يقول: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم (أورده البخاري في صحيحه في عدة مواضع منها في كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته. ومنها في كتاب المرضى والطب، باب قول المريض قوموا عنّي. ومنها في كتاب العلم. باب كتابة العلم، ومنها في كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل عن أهل الذمة ولا يسترقون، وغيرذلك).

والذي نفهمه من خلال كلّ ذلك أنّ عمر بن الخطاب عارض قول النبي ﷺ وقال: إنّ رسول الله يهجر ـ والعياذ بالله ـ وهذه هي الرزية التي لعب فيها عمر دور البطولة فعارض رسول الله ومنعه أن يكتب لأُمته ذلك الكتاب الذي يضمن عدم وقوعهم في الضلال أبداً، وأنّ منعه كان بتلك الكلمة الفاحشة التي كانت ترسيمها صعبة على البخاري من أنّها تفضح الخليفة وتظهر حقيقته العارية وتكشف عن مدى جرأته على مقام الرسول الأعظم ﷺ فعمد إلىٰ التدليس، وأبدل كلمة «يهجر» بكلمة «غلب عليه الوجع» أو لم يأت باسم عمر فيه، فروى الحديث في كتاب الجهاد والسير، في باب جوائز الوفد، باب هل يستشفع إلىٰ أهل الذمة ومعاملتهم بسنده عن ابن عباس قال: يوم الخميس وما يوم الخميس ثمّ بكى حتى خضب ومعه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه يوم الخميس فقال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند النبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله ﷺ... (صحيح البخاري ج٤: ص٤٩٠، ح١٢٢٩).

فإنّه مهما هذب الحديث والعبارة ومهما حاول تغطية الحقائق فإنّ ما أخرجه كاف لأهل ➲

من قدحهم الله[١] ورسوله المعلوم لدى عامّة المسلمين مخالفتهم لسنن خير البشر،

الخبرة وهو حجّة عليه وعلى سيده عمر بن الخطاب؛ لأنّ لفظ «يهجر» معناه يهذي، وأنّ كلمة «قد غلب عليه الوجع» تؤدي إلىٰ نفس النتيجة؛ لأنّ المتمعن يجد أنّ الناس حتى اليوم يقولون: مسكين فلان تغلّب عليه الحُمى حتى أصبح يهذي.

وخصوصاً إذا أضفنا إليها كلامه: «عندكم القرآن حسبنا كتاب الله» ومعنى ذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى أمره وأصبح وجوده كالعدم.

وبما أنّ مسلماً أخذ الحديث عن أُستاذه البخاري فهو أيضاً هذبه (انظر صحيح مسلم ج٥: ص٧٦، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه).

ونحن نتحدى كلّ عالم له ضمير أن يتمعّن فقط في هذه الواقعة بدون رواسب وبدون خلفيات، فسوف تثور ثائرته على الخليفة الذي حرم الأُمة من الهداية وكان سبباً مباشراً في ضلالتها، ولا شكّ أيها القارئ الكريم إذا طرحت التعصّب الأعمى والعاطفة الجامعة وحكمت العقل السليم والفكر الحر لتصدّقت هذا التحليل، ولعرفت أنّ فعل عمر هذا من الجرائم الكبرى الذي تسبب من ورائه الاختلافات والمشاجرات بين الأُمة الإسلامية إلىٰ يوم يقوم القائم عليه السلام وهل بعد ذلك لا يصح القدح في الصحابة؟

(١) إنّ القرآن الكريم عندما تكلّم عن الصحابة تكلّم عنهم بعدّة أوصاف وعلامات ثابتة، وإذا استثنينا منهم الصحابة المخلصين الشاكرين فإنّ البقية الباقية منهم وصفهم الله تعالى في القرآن الكريم بأنّهم: فاسقون، أو خائنون، أو متخاذلون، أو ناكثون، أو منقلبون، أو شاكون في الله وفي رسوله، أو فارون من الزحف، أو معاندون للحقّ، أو عاصون أوامر الله ورسوله، أو مثبطون غيرهم عن الجهاد، أو منفضّون إلىٰ اللهو والتجارة وتاركون الصلاة، أو قائلون ما لا يفعلون، أو مانّون على رسول الله إسلامهم، أو قاسية قلوبهم فلم تخشع لذكر الله وما نزل من الحقّ، أو رافعون أصواتهم فوق صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو مؤذون لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو سماعون للمنافقين، وغير ذلك، وإليك نماذج ممّا جاء في الذكر الحكيم:

قال الله تعالى: ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثمّ يردون إلىٰ عذاب عظيم﴾ (سورة التوبة: ١٠١).

وقال تعالى: ﴿يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهمّوا بما

لم ينالوا﴾ (سورة التوبة: ٧٤).

وقال تعالى: ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدّقنّ ولنكونن من الصالحين، فلمّا آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلىٰ يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون﴾ (سورة التوبة: ٧٧).

وقال تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنّا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلّا أنفسهم وما يشعرون في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾ (سورة البقرة: ١٠).

وقال تعالى: ﴿ألم تر إلىٰ الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أُنزل اليك وما أُنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلىٰ الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلّهم ضلالاً بعيدا واذا قيل لهم تعالوا إلىٰ ما أنزل الله وإلىٰ الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيدهم ثمّ جاؤوك يحلفون بالله إن أردنا إلّا إحساناً وتوفيقاً﴾ (سورة النساء: ٦٢).

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلىٰ الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة إلّا قليل الا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير﴾ (سورة التوبة: ٣٨).

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتدّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلّة على المؤمنين أعزّه على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم﴾ (سورة المائدة: ٥٤)

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أنّ الله يحول بين المرء وقلبه وأنّه إليه تحشرون * واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أنّ الله شديد العقاب﴾ (سورة الأنفال: ٢٤ ـ ٢٥).

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون * واعلموا إنّما أموالكم وأولادكم فتنة وان الله عنده أجر عظيم (سورة الأنفال: ٢٧ ـ ٢٨).

➲ وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ (سورة الصف: ٣).

وقال تعالى: ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحقّ﴾ (سورة الحديد: ١٦).

وقال تعالى: ﴿يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا عليّ إسلامكم بل الله يمن عليكم إن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين﴾ (سورة الحجرات: ١٧).

وقال تعالى: ﴿إنّما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتاب قلوبهم فهم في ريبهم يتردّدون﴾ (سورة التوبة: ٤٥).

وقال تعالى: ﴿لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلّا خبالا ولاوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم والله عليم بالظالمين﴾ (سورة التوبة: ٤٧).

وقال تعالى: ﴿فرح المخلّفون بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون﴾ (سورة التوبة: ٨١).

وقال تعالى: ﴿إنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون يجادلونك في الحقّ بعد ما تبين كأنّما يساقون إلىٰ الموت وهم ينظرونّ﴾ (سورة الأنفال: ٦).

وقال تعالى: ﴿ذلك بأنّهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم ولو نشاء لأريناكهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول والله يعلم أعمالكم﴾ (سورة محمد: ٣٠).

وقال تعالى: ﴿ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون﴾ (سورة التوبة: ٥٨).

وقال تعالى: ﴿ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قال للذين أُوتوا العلم ماذا قال انفاً أُولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم﴾ (سورة محمد ﷺ: ١٦).

وقال تعالى: ﴿ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أُذن قل هو أُذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم﴾ (سورة ➲

وتغييرهم لنبذة من شريعته حسب ما مضى بيان جملة من ذلك بالفرقان العظيم والسنّة الشريفة الثابتة الصحة عند أهل مذهب السنّي [1]، فعلم كون العار والشناعة

➲ التوبة: ٦١).

وقال تعالى: ﴿ألم تر إلىٰ الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلمّا كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية، وقالوا: ربنا لم كتبت علينا القتال لولا أخّرتنا إلىٰ أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا﴾ (سورة النساء: ٧٧).

إلىٰ غير ذلك من الآيات ولنكتف بهذا القدر اليسير؛ لأنّ هناك آيات كثيرة لم نذكرها روماً للاختصار، ويكفي للباحث التعمق والتدبر في هذه الآيات، وسيجد أنّ موقف الكتاب المجيد من الصحابة ليس موقفاً مرضياً لهم بالسلامة والنجاة فضلاً عن التقديس، بل إنّ الله تعالى حذرهم عمّا كانوا يفعلون من الإثم والعدوان، فلاحظ.

(١) فإنّ السنّة النبوية وأخبار الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وحوادث صدر الإسلام تكشف عن حقائق الصحابة وأنّها منعكسة في كتب الحديث والتاريخ والسير و... وهي بحاجة ماسة إلىٰ التحقيق والتمحيص والدراسة العميقة الدقيقة، لما لها من الأهمية الفائقة في اعتقاد كلّ مسلم، ولابد للباحث أن يتجنّب التعصبات والأهواء والانحيازات حين الدراسة فيها، وأنّنا نكتفي بنقل موجز ممّا جاء في كتب القوم، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر الضب لاتبعتموهم» قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» (صحيح البخاري ج٨: ص١٥١. وكذلك أخرجه في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل. وأخرجه مسلم في صحيحه ج٨: ص٥٧ في كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى. وابن ماجة في سننه ج٢: ص١٣٢٢ في كتاب الفتن، باب افتراق الأُمم. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحن ج١: ص٩٣، كتاب الإيمان وغيرهم).

وللباحث أن يتساءل عندما يقرأ هذا الحديث بأنّه من هو المقصود بالصحابة الذين وصفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنّهم يتبعون سنن اليهود والنصارى شبراً بشبر، وذراعاً بذارع؟

من المعلوم أنّ القرآن الكريم والتأريخ الصحيح يؤكدان على أنّ اليهود تمرّدوا على ➲

موسى رسول الله إليهم، وعصوا أمره وآذوه وعبدوا العجل في غيابه وتأمّروا على أخيه هارون وكادوا أن يقتلوه، كما أنّ المسيحيين ارتدوا بعد إيمانهم بالله وتأمّروا على نبي الله عيسى ووصل بهم الأمر حتى باهتوا بأُمه الطاهرة ثمّ هددوا نبي الله بالقتل وعلى زعمهم قتلوه وصلبوه، وتسببوا الاختلاف من بعده حتى تفرّقوا إلىٰ فرق عديدة.

فمن حقّ كلّ مسلم أن يدرس حول هذا الحديث دراسة علمية بصورة واعية، فأهمية الدراية تفوق أهمية الرواية.

خصوصاً إذا أضفنا إلىٰ الحديث روايات أُخرى مؤيدة له كرواية حذيفة حيث قال: لتركبن سنة بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، غير أنّي لا أدري تعبدون العجل أم لا؟ (انظر المصنف لابن أبي شيبة ج٨: ص٦٣٦، ح٢٧٩ في كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ عنها).

ورواية أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله: انه بلغه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لشهداء أُحد: «هؤلاء أشهد عليهم»، فقال أبو بكر: ألسنا يا رسول الله بإخوانهم، أسلمنا كما أسلموا وجاهدنا كما جاهدوا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي»، فبكى أبو بكر ثمّ بكى، ثمّ قال: «أئنا لكائنون بعدك؟!». (الموطأ لمالك بن أنس ج٢: ص٤٦١، ح٣٢ في كتاب الجهاد، باب الشهداء في سبيل الله. والتمهيد لابن عبد البر ج٢١: ص٢٢٨. والاستذكار له ج٥: ص١٠٤).

ورواية الحسن قال: إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام على أهل البقيع، فقال: «السلام عليكم يا أهل القبور من المؤمنين والمسلمين، أتعلمون ما نجاكم الله منه ممّا هو كائن بعدكم؟» ثمّ نظر إلىٰ الصحابة فقال: «هؤلاء خير منكم»، قالوا: يا رسول الله وما يجعلهم خيراً منا؟ قد أسلمنا كما أسلموا وهاجرنا كما هاجروا وأنفقنا كما أنفقوا فما يجعلهم خيراً منا؟

قال: «هؤلاء مضوا لم يأكلوا من أُجورهم شيئاً، وشهدت عليهم، وأنّكم قد أكلتم من أُجوركم، ولا أدري كيف تفعلون بعدي؟» (تاريخ المدينة لابن شبية ج١: ص٩٤. وكتاب المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج٣ ص٥٧٥ من كتاب الجنائز، باب التسليم على القبور. وتفسير الثعلبي ج٤: ص١٥٤).

➲ ورواية ابن عجزة الأنصاري أنّه قال: خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في المسجد، أنا تاسع تسعة، فقال لنا: «أتسمعون، هل تسمعون ـ ثلاث مرات ـ أنّها ستكون عليكم أئمة، فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فلست منه وليس منّي ولا يرد عليّ الحوض يوم القيامة، ومن دخل عليهم ولم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو منّي وأنا منه وسيرد عليّ الحوض يوم القيامة». (سنن الكبرى للبيهقي ج٨، ص١٦٥ في كتاب قتال أهل البغي، باب ما على الرجل من حفظ اللسان عند السلطان وغيره).

ورواية العلاء بن مسيب عن أبيه قال: لقيت البراء بن عازب، فقلت: طوبى لك، صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبايعته تحت الشجرة، فقال: يابن أخي لا تدري ما أحدثنا بعده (صحيح البخاري ج٥: ص٦٦ في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية). وإلى غير ذلك من الروايات الواردة في الباب والمستفاد منها أنّ الصحابة كغيرهم من المسلمين فيهم الصالحين وفيهم غير الصالح. ومن الواضح أنّ الله سبحانه قد وفّر للصحابة أسباب السعادة، لأنّهم رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسمعوا حديثه، إلّا أنّ قسماً منهم اختاروا بأعمالهم جهنّم فكانوا من أهلها فكان عاقبة أمرهم خسراً، وأنّ قسماً منهم اختاروا بأعمالهم الجنّة وكان عاقبة أمرهم السعادة.

وهل لعاقل بعد هذه الروايات أن يفرض على نفسه قدسية الصحابة وتنزيههم بصورة جماعية بلا استثناء، بحيث يكونون في معزل عن النقد والتمحيص، أو أنّه يجب النظر في أحوالهم من زاوية أعمالهم وسلوكهم، بالقياس للضوابط الشرعية والعقلية والتفكيك بين الخيّر منهم وغيره، فإنّهم كسائر البشر تتقاذفهم دواعي الخير والشر، فإنّ فيهم من أراد اغتيال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج البيهقي في سننه بسنده عن عروة قال: ورجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قافلاً من تبوك إلىٰ المدينة حتى إذا كان ببعض الطرق مكر برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناس من أصحابه فتآمّروا أن يطرحوه من عقبة في الطريق... (سنن الكبرى للبيهقي ج٩: ص٣٣ وفي كتاب السير، باب من ليس للإمام من يغزو به بحال والدر المنثور للسيوطي ج٣: ص٢٥٩ عند تفسيرقوله تعالى: ﴿يحلفون بالله ما قالوا﴾.

وفي مجمع الزوائد عن ابن أبي الطفيل قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلىٰ غزوة تبوك فانتهى إلىٰ عقبة، فأمر مناديه فنادى: لا يأخذن العقبة أحد فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسير ➲

⮊ يأخذها، وكان رسول الله ﷺ يسير، وحذيفة يقوده، وعمار بن ياسر يسوقه، فأقبل رهط متلثمين على الرواحل، فقال النبي ﷺ لحذيفة: «قدقد» فلحقه عمار، فقال: سق سق حتى أناخ، فقال لعمار: «هل تعرف القوم؟» فقال: لا كانوا متلثمين، وقد عرفت عامة الرواحل، قال: «أتدري ما أرادوا أن ينفروا برسول الله ﷺ فيطرحوه من العقبة» فلمّا كان بعد ذلك نزع بين عمار وبين رجل منهم شيء ما يكون بين الناس فقال: أُنشدك الله، كم أصحاب العقبة الذين أرادوا أن يمكروا برسول الله ﷺ قال: نرى أنّهم أربعة عشر، قال: فإن كنت فيهم فكانوا خمسة عشر، ويشهد عمار أنّ اثنا عشر منهم حرب الله ورسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد، رواه الطبراني في معجمه الكبير ورجاله ثقات (مجمع الزوائد ج١: ص١١٠ في كتاب الايمان، باب منه في المنافقين) وقد أخرج هذا الحديث كثير من علماء أهل السنّة وحفاظهم وفي بعضها: أنّ النبي ﷺ أمر من معه بكتمان أسماء المتآمرين وإن اختلفت في أنّ الذي عرفهم حذيفة وعمار أو حذيفة وحده.

ويظهر من بعض الأحاديث أنّ بعض ذوي المقام من الصحابة كانوا يسألون حذيفة هل أنّه في من سمّاهم رسول الله ﷺ في جملة المنافقين أم لا؟

حتى أنّ الغزالي أخرج في كتابه إحياء العلوم ج١: ص١٢٩: أنّ عمر بن الخطاب كان يسأل حذيفة بن اليمان إن كان رسول الله ﷺ سمّاه في جملة المنافقين الذين أعلمه بأسمائهم. وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج١: ص٢٤.

وروى أبو طفيل في حديث قال: خرجت أنا وعمر بن صليع المحاربي حتى دخلنا على حذيفة... فقال: حدثنا يا حذيفة، فقال: عما أُحدثكم؟ فقال: لو أنّي أُحدّثكم بكلّ ما أعلم قتلتموني، أو قال: لم تصدقوني، قالوا: وحقّ ذلك؟ قال: نعم، قالوا: فلا حاجة لنا في حقّ تحدثنا فنقتلك عليه، ولكن حدثنا بما ينفعنا ولا يضرك. فقال: أرأيتم لو حدثتكم أن أمكن تغزوكم إذا صدقتموني؟ قالوا: وحقّ ذلك.. (انظر المصنف لعبد الرزاق الصنعاني: ج١١: ص٥٢ ـ ٥٣، ح١٩٨٨٩).

وعلى كلّ حال فقد بقي أمر أهل العقبة مستوراً، إلّا أنّ تلويحات وإشارات أظهر ما ورد في أبي موسى الأشعري. فقد قال ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب في ترجمته بعد أن ذكر ⮈

➲ عزل أمير المؤمنين عليه السلام له عن الكوفة: فلم يزل واجداً منها على علي حتى جاء منه ما قال حذيفة: فقد روى فيه لحذيفة كلام كرهت ذكره... (الاستيعاب ج٣: ص٩٨٠ في ترجمة عبدالله بن قيس بن سليم أبي موسى الأشعري).

وقال ابن أبي الحديد: أمّا الكلام الذي أشار اليه أبو عمر بن عبدالبرّ ولم يذكره قوله فيه وقد ذكر عنده بالدين: أما أنتم فتقولون ذلك، وأمّا أنا فاشهد أنّه عدو لله ولرسوله، وحرب لهما في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار، وكان حذيفة عارفاً بالمنافقين أسرّ إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم، وأعلمه أسماءهم.

وروي أنّ عماراً سئل عن أبي موسى فقال: لقد سمعت فيه من حذيفة قولاً عظيماً، سمعته يقول: صاحب البرنس الأسود، ثمّ كلح كلوحاً علمت منه أنّه كان ليلة العقبة بين ذلك الرهط (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٣: ص٣١٤، فصل في نسب أبي موسى والرأي فيه عند المعتزلة).

وأخرج المتقي الهندي بسنده عن أبي نجاء حكيم قال: كنت جالساً مع عمار فجاء أبو موسى فقال: مالي ولك؟ ألست أخاك؟ قال: ما أدري ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلعنك ليلة الجبل، قال: إنّه قد استغفر لي. قال عمار: قد شهدت اللعن. ولم أشهد الاستغفار. (كنز العمال ج١٣: ص٦٠٩، ح٣٧٥٥٤).

ومن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع ما ذكر علماء أهل السنّة في ترجمة الرجل، ولا يهمنا فعلاً تعيين الأشخاص الذين اشتركوا في هذه المؤامرة، وإنّما يهمنا إثبات أنّ الصحابة فيهم من حاول القيام بهذه الجريمة النكراء الموبقة. وهل يبقى بعد ذكر هذا القليل من الكثير تأمّل في خباثة بعض الصحابة الذين سجّل لهم الأعمال السيئة بحيث لو يطّلع عليها الخبير يعلم علم اليقين أنّه لا أساس لهالة التقديس الجماعي التي يحاول بعض أهل السنّة أن يحيطهم بها.

وقد أكّد الله تعالى في كتابه الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته المعصومين عليهم السلام على مولاة من والىٰ الله عز وجل ومعاداة من عاداه وعلى الحب في الله والبغض في الله تعالى.

➲

والفضيحة تلحق المادحين من ذمّهم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، والله ولي التوفيق.

وعاشرها: أنّ ما زعمه في حق الشيعة من تكفير من لم يؤمن بالمنتظر بهتان عليهم، فإنّ الكفر حسب ما دلّت عليه السنن التي رووها من طريق أهل البيت عليهم السلام ونطقت بها[1] متابعة لها صحفهم وفتاويهم مسبّب عندهم عن جحد ضروري من

⬅ قال الله تعالى: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيّدهم بروح منه﴾ (سورة المجادلة: ٢٢).

وقال تعالى: ﴿فاستقم كما أُمرت ومن تاب معك ولا تطغوا أنّه بما تعملون بصير * ولا تركنوا إلىٰ الذين ظلموا فتمسّكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثمّ لا تنصرون﴾ (سورة هود: ١١٢ ـ ١١٣).

وفي حديث عمرو بن مدرك الطائي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه: «أيّ عرىٰ الإيمان أوثق؟» فقالوا: الله ورسوله أعلم، وقال بعضم: الصلاة، وقال بعضهم: الزكاة، وقال بعضهم: الجهاد.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لكل ما قلتم فضل وليس به، ولكن أوثق عرى الإيمان الحب في الله، والبغض في الله وتوالي (تولي خ ل)، اولياء الله والتبري من أعداء الله» (الكافي ج٢: ص١٢٥، ح٦، باب الحب في الله)

وفي حديث عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا عبدالله أيّ عرى الإسلام أوثق؟» قلت: الله ورسول الله أعلم، قال: «الولاة في الله، الحب في الله والبغض في الله» (السنن الكبرى للبيهقي ج١٠: ص٢٣٣ في كتاب الشهادات، باب شهادة أهل العصبية. ومجمع الزوائد ج١: ص١٦٢ من كتاب العلم، باب أيّ الناس أعلم، والمعجم الأوسط للطبراني ج٤: ص٣٧٦، وغيرها من الروايات والأحاديث الواردة في المقام عن طريق الفريقين فهي كثيرة جداً، فالشيعة الإماميّة استجابت لقول الله عز وجل وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحبون الناس في الله ويبغضونهم في الله، فلاحظ.

(١) لقد روى أحمد بن محمد بن خالد البرقي في كتابه المحاسن بسنده عن زراره عن أبي ⬅

➲ جعفر عليه السلام قال: «لو أنّ العباد إذا جهلوا وقفوا لم يجحدوا ولم يكفروا». (المحاسن: ص٢١٦ ج١٠٣. وفي البحار ج٢: ص١٢٠، ح٣١).

وروى الكليني رحمه الله بسنده عن سماعة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أخبرني عن الإسلام والإيمان أهما مختلفان؟ فقال عليه السلام: «إنّ الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان» فقلت: فصفهما لي، فقال: «الإسلام شهادة أن لا إله إلّا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، به حقنت الدماء، وعليه جرت المناكح والمواريث، وعلى ظاهره جماعة الناس، والإيمان الهدى... (الكافي ج٢: ص٢٥، ح١ كتاب الإيمان والكفر، باب أنّ الإيمان يشرك الإسلام والإسلام لا يشرك الإيمان).

وروى عن سفيان بن السمط: أنّه سأل رجل أبا عبدالله عليه السلام عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما؟... فقال: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس شهادة: أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، فهذا الإسلام». (الكافي ج٢: ص٢٤، ح٤، كتاب الإيمان والكفر، باب أنّ الإسلام يحقن به الدم).

وعن حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: «الإيمان ما استقر في القلب وأفضى به إلىٰ الله عز وجل، وصدقه العمل بالطاعة لله والتسليم لأمره، والإسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلّها، وبه حقنت الدماء، وعليه جرت المواريث، وجاز النكاح، واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج، فخرجوا بذلك من الكفر». (الكافي ج٢: ص٢٦ ح٥، كتاب الإيمان والكفر، باب الإيمان يشرك الإسلام والإسلام لا يشرك الإيمان).

إلىٰ غير ذلك من الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنّها تدلّ بوضوح على أنّه تكفي الشهادتان في الإسلام والإقرار بالفرائض الضرورية في الدين، فإنّ غير الشيعة من الفرق المسلمين تجري عليهم أحكام الإسلام من الطهارة والنكاح والذباحة والمواريث والقصاص وغير ذلك.

عدا النواصب، وهم الذين يناصبون أهل البيت عليهم السلام العداء. وتفصيل ذلك موكول إلى ➲

ضروريات الدين[١] دون ضروري من ضروريات المذهب، فالجاحد إمامة المهدي عليه السلام مسلم ليس باثني عشري من حيث إنّ إمامته من ضروريات مذهب اثني عشرية الشيعة، فتدبّر[٢].

وحادي عشرها: أنّ ما زعمه من كون علي عليه السلام قد نصّ على إمامة الحسن عليه السلام من بعده والحسن عليه السلام نصّ على إمامة الحسين من بعده إلىٰ آخرهم يظهر كون إمامة أهل البيت ليست بنصّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم على الترتيب، بل هي من نصّ المتقدّم على المتأخّر، وهو بهتان بين عليهم وعلى أهل مذهبه، فإنّ السنّة قد وردت من الطرفين في تعيين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم[٣].

محلّه، فلايسعنا الحديث عنه في هذا المجال، ولا يهمنا تلك التفاصيل فعلاً، فإنّ فتاوى علماء الشيعة في جميع العصور والأزمان جارية على أنّ غير الشيعة الاثني عشرية من الفرق غير خارجين عن حكم الإسلام وتجري عليهم أحكام الإسلام، فلاحظ.

(١) وذلك لأنّ الجاحد يكون جحده وإنكاره للحكم الضروري مع الالتفات بصدوره عن النبي الصادق المصدق صلى الله عليه وآله وسلم إنكاراً وتكذيباً للرسالة المحمديّة، ويكون مكذباً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهو كافر بلا إشكال.

(٢) فإنّ منكر ضروري المذهب يحكم عليه بالخروج من المذهب لا من الدين، وأنّ كلّ ما قطع به الإنسان أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم به، فإنكاره موجب لتكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأمّا إذا لم يقطع بذلك لعدم الوصول إليه أو لشبهة فلا يحكم بكفره؛ لعدم إنكاره بما يوجب تكذيباً للرسالة، فلاحظ.

(٣) أخرج الحمويني الجويني الشافعي في كتابه فرائد السمطين بسنده عن ابن عباس قال: قدم يهودي يقال له: نعثل قال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين فإن أجبتني عنها أسلمت على يديك، قال صلى الله عليه وآله وسلم: سل يا أبا عمارة، فقال: يا محمد صف لي ربّك، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يوصف إلّا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز العقول أن تدركه والأوهام أن تناله....»

⮊ قال: فأخبرني عن وصيك من هو، فما من نبي إلّا وله وصي وأنّ نبينا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون؟

فقال ﷺ: «نعم أنّ وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، وتتلوه تسعة من صلب الحسين، أئمة الأبرار»، قال: «إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، وإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهؤلاء اثنا عشر». (فرائد السمطين ج٢: ص١٣٣، ح٤٣١). وأخرجه القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة ج٣: ص٢٨٢ في الباب السادس والسبعين في بيان الائمة الاثني عشر بأسمائهم.

إلىٰ غيرها ممّا جاءت في كتب القوم، وأمّا الشيعة الإماميّة فإنّ الاحاديث الواردة في كتبهم المشتملة على ذكر أئمة أهل البيت عليهم السلام الاثني عشر بأسمائهم كثيرة جداً، ففي بعضها أنّ النبي ﷺ نصّ عليهم بأنّهم خلفاؤه من بعده وذكرهم بأسمائهم، موضحاً بأنّ أوّلهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبعده ابنه الحسن ثمّ أخوه الحسين ثمّ تسعة من ذرية الحسين وآخرهم المهدي ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ فإنّ رواياتها بالغة عن حد التواتر نذكر هنا بعضها من باب التيمن والتبرّك: فمنها: ما رواه الصدوق بسنده عن أبي حمزة عن الإمام الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله ﷺ حدثني جبرئيل عن ربّ العزة جل جلاله أنّه قال: من علم أن لا إله إلّا أنا، وأنّ محمداً عبدي ورسولي، وأنّ علي بن أبي طالب خليفتي، وأنّ الأئمة من ولده حججي أدخلته الجنة برحمتي ونجّيته من النار بعفوي، وأبحث له جواري، وأوجبت له كرامتي، وأتممت عليه نعمتي، وجعلته من خاصّتي وخالصتي، إن ناداني لبيته، وإن دعاني أجبته، وإن سألني أعطيته وإن سكت ابتدأته، وإن أساء رحمته، وإن فر منّي دعوته...»».

فقام جابر بن عبد الأنصاري فقال: يا رسول الله ومن الأئمة من ولد علي بن أبي طالب؟

قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، ثمّ سيد العابدين في زمانه علي بن الحسين، ثمّ الباقر محمد بن علي وستدركه يا جابر، فإذا أدركته فاقرأه منّي السلام، ثمّ ⮈

⮌ الصادق جعفر بن محمد، ثمّ الكاظم موسى بن جعفر، ثمّ الرضا علي بن موسى، ثمّ التقى محمد بن علي، ثمّ النقي علي بن محمد، ثمّ الزكي الحسن بن علي، ثمّ ابنه القائم بالحقّ مهدي أُمتي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، هؤلاء يا جابر خلفائي وأوصيائي وأولادي وعترتي من أطاعهم فقد أطاعني، ومن عصاهم فقد عصاني، ومن أنكرهم أو أنكر واحداً منهم فقد أنكرني، بهم يمسك الله عز وجل السماء أن تقع على الأرض إلّا باذنه، وبهم يحفظ الله الأرض أن تميد بأهلها». (إكمال الدين وإتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٢٥٨، ح٣، باب الرابع والعشرون).

ومنها: ما رواه أحمد بن عياش الجوهري في كتابه مقتضب الأثر بسنده عن سلمان الفارسي قال: دخلت على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يوماً فلمّا نظر إليّ قال: «يا سلمان الله عز وجل لم يبعث نبياً ولا رسولاً إلّا جعل له اثني عشر نقيباً»، قال: قلت له: يا رسول الله لقد عرفت هذا من أهل الكتابين قال: «يا سلمان هل عرفت مَن نقبائي الإثني عشر الذين اختارهم الله للإمامة من بعدي؟» فقلت: الله ورسوله أعلم، قال: «يا سلمان خلقني الله من صفوة نوره ودعاني فأطعته، وخلق من نوري نور علي عليه السلام فدعاه إلىٰ طاعته فأطاعه، وخلق من نوري ونور علي فاطمة فدعاها فأطاعته، وخلق منّي ومن نور علي وفاطمة الحسن والحسين فدعاهما فأطاعاه، فسمّانا الله عز وجل بخمسة أسماء من أسمائه، فالله محمود وأنا محمد، والله العلي وهذا علي، والله فاطر وهذه فاطمة، والله ذو الإحسان وهذا الحسن، والله المحسن وهذا الحسين، ثمّ خلق منّا ومن نور الحسين تسعة أئمة فدعاهم فأطاعوه قبل أن يخلق الله عز وجل سماء مبنية، وأرضاً مدحية، وهواء وماء وملكاً وبشراً وكنّا بعلمه أنواراً نسبحه ونسمع له ونطيع».

فقال سلمان: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأُمّي ما لمن عرف هؤلاء؟

فقال: «يا سلمان من عرفهم حقّ معرفتهم واقتدى بهم فوالىٰ وليهم وتبرّأ من عدوهم فهو والله منا يرد حيث نرد ويسكن حيث نسكن».

قال: قلت: يا رسول الله فهل يكون إيمان بهم بغير معرفة بأسمائهم وأنسابهم، فقال: «لا يا سلمان»، فقلت: يا رسول الله فأنى لي لجنابهم؟ قال: «قد عرفت إلىٰ الحسين»، قال: «ثمّ سيد

⮎

نعم السابق منهم نصّ على المتأخّر تبعاً لهذه السنّة[١]، وهذه كتبهم شاهد بذلك، وسيأتي نقل نبذة في ذلك من طريق أهل مذهب السنّي.

وثاني عشرها: أنّ ما زعمه من كون المعتقدين بالقطب والغوث وسائر رجال الغيب أقل خطأ من المعتقدين بالمنتظر؛ لكونهم من أهل مذهبه القائلين بإمامة الثلاثة[٢] مخالفة عظيمة منه له ورسوله؛ لما عرفته من مخالفة إمامتهم للسنن الصحيحة، ولما يأتي بيانه من عدم لياقتهم لذلك.

وثالث عشرها: أنّ ما زعمه في حقّ المنتظر عليه السلام من غيبته قبل بلوغه سن التمييز من عظم تشنيعاته على الله سبحانه من حيث قدرته، فإنّ معنى قوله هو أنّ الله سبحانه وتعالى عاجز عن خلق التمييز والعقل والتدبير التامات في صبيّ من

⮌ العابدين علي بن الحسين، ثمّ ولده محمد بن علي باقر علم الأوّلين والآخرين من النبيين والمرسلين، ثمّ جعفر بن محمد لسان الله الصادق، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم غيظه صبراً في الله، ثمّ علي بن موسى الرضا الآمر بالله، ثمّ محمد بن الجواد المختار من خلق الله، ثمّ علي بن محمد الهادي إلىٰ الله، ثمّ الحسن بن علي الصامت الامين العسكري، ثمّ ابنه الحجّة بن الحسن المهدي الناطق القائم بأمر الله،.... (مقتضب الأثر: ص٦، وبحار الأنوار ٢٥: ص٦ ح٩). إلىٰ غير ذلك من الروايات وللباحث أن يراجع كتاب إثبات الهداة للمحدث الخبير الشهير الشيخ الحر العاملي ج١: ص٤٣٣ ـ ٧٥٠.

(١) انظر كتاب من لا يحضره الفقيه ج٤: ص١٧٧.

(٢) قال ابن العربي في الفتوحات في الباب السادس والثلاثون وثلاثمئة: فاعلم إنّ الله سبحانه إذا ولي من ولاة النظر في العالم المعبّر عنه بالقطب وواحد الزمان، والغوث والخليفة نصب له في الحضرة المثال سريراً أقعده عليه ينبئ صورة ذلك المكان عن صورة المكانة، كما أنبأ صورة الاستواء على العرش عن صورة إحاطته علماً بكلّ شيء.... (الفتوحات المكية ج٣: ص١٣٦). لاحظ ترجمة ابن العربي، والغزالي وعبدالقادر الجيلاني وغيرهم ممّن سلك طريق الصوفية من علماء أهل السنّة، فإنّ منهم من لقّب بالقطب، ومنهم من لقّب بالغوث و....

ذرية خير البريّات وقد جعلها قبل ذلك في يحيى[١]، فيا عجبي منه ومن مادحيه فبينا هو يرعد ويبرق مشنعاً على اثني عشرية الشيعة بالبهتان عليهم في قول كون الله ليس على كلّ شيء قدير؛ اذ جعل ينفي قدرته عن شيء بعد علمه بصدور مثله منه، فانظر إلىٰ هذه الفضيحة الشنيع عليه وما ضرّه لو قال بأنّ الله سبحانه قد تفضّل على نبيه سيد رسله بهذه الفضيلة، فجعل شخصاً من ذريته نظير يحيى، فهل يلحقه عار وشناعة من حيث نطقه بالحق وجريه على سنن الصدق والسنّة؟ وقد وردت صحيحة من طرق أهل مذهبه بأنّ المنتظر عليه السلام هو إمام الخلق بعد أبيه[٢] حسب ما يأتي نقلها.

ورابع **عشرها**: أنّ ما زعمه من عدم دعوى العصمة لغير علي عليه السلام تقوّل منه، فإنّ مجرد دعوى العصمة ليس بدليل عليها، وسيأتي بيان الدليل الذي دلَّ على ثبوتها له[٣].

وخامس **عشرها**: أنّ ما رمي به الشيعة مشنعاً عليهم بأنّهم يعرضون عن الكتاب والسنّة من عظيم بهتانه عليهم الذي قد بان إلىٰ هنا نقيض ما قاله في حقّهم،

---

(١) لقد قال الله تعالى في كتابيه العزيز: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوّة وآتيناه الحكم صبيا﴾ (سورة مريم: ١٢)، فإنّ الحكم هو أمر النبوّة وقد أعطاه الله ليحيى حال كونه صبيّا، كما أعطاه لعيسى بن مريم عليه السلام في صغر سنّه، وقد تكلّم عيسى عليه السلام في المهد في أيّامه الأُولى، فقال تعالى عن لسانه في كتابه المجيد: ﴿قال إنّي عبدالله آتاني الكتاب وجعلني نبياً﴾ (سورة مريم: ٣٠)، فإنّ الله تعالى قادر على كلّ شيء، والأُمور الخارقة للعادة التي ترجع إلىٰ قدرة الله تعالى كثيرة جداً، فكما أنّ الله تعالى قد أعطى يحيى وعيسى النبوّة في الطفولية، وكذلك المهدي عليه السلام قد جعله إماماً في صغر سنّه.

(٢) انظر فرائد السمطين ج٢: ص١٢٢ ح٤٣١. وينابيع المودة ج٣: ص٢٨٢، وغير ذلك.

(٣) سيأتي البحث حول عصمة الأئمّة الاثني عشر، والروايات الواردة في تفسير قوله تعالى ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣).

ومن هنا إلىٰ آخر الردّ سترى الحال على هذه الوتيرة دعه يفتري ونحن نبيّن فريته بأدلّ دليل يهدي إلىٰ سواء السبيل[١].

(١) فانّ من تتبّع مصنفات الشيعة الإمامية ينكشف له هذه الحقيقة بوضوح تام بأنّهم لايعتقدون بشيء ولايعملون بحكم إلاّ بما قامت عليه الحجة المعتبرة، والحجة المعتبرة عند جميع المسلمين القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد استفيد هذا من قوله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول﴾ (سورة النساء: ٥٩) فالرجوع إلى القرآن الكريم واضح وحجيته واضحة على جميع المسلمين وكذلك أصل السنة النبوية يجب تصديقها والعمل بها لما قال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (سورة الحشر: ٧) ولكن السؤال الواقع هنا هو أنه ممن نأخذ السنة؟ فانّ الشيعة الامامية تعتقد بأنّ السنة النبوية لابد أن تؤخذ من أهل بيت النبي وعترته الطاهرة صلوات الله عليهم أجمعين لدلالة حديث الثقلين المتواتر لدى الفريقين الذي جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عترته الطاهرة عليهم السلام فيه عدلا للقرآن الكريم وأمر الامة بالتعلم منهم وسيأتي شرح ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى، فانحصار التعلم منهم في هذا الحديث الشريف يدل بوضوح بانّ السنة لابد أن تتخذ من أهل البيت عليهم السلام فقط.

قال السنّي:

الوجه الرابع: ان يقال: قوله [مقالته] التي يحصل إدراكها نيل درجة الكرامة كلام باطل، فإنّ مجرّد معرفة إمام وقته وإدراكه بعينه لا يستحق به الكرامة، إن لم يوافق أمره، والاّ فليست معرفة إمام الوقت أعظم من معرفة النبي، ومن عرف أنّ محمداً رسول الله فلم يؤمن به ولم يطع أمره لم يحصل له شيء من الكرامة، ولو آمن بالنبي وعصاه وضيّع الفرائض وتعدّ الحدود كان مستحقّاً للوعيد عند الإماميّة، وسائر طوائف المسلمين، فكيف بمن عرف الإمام وهو مضيّع للفرائض متعدّ للحدود؟! وكثير من هؤلاء يقول: حبّ علي حسنة لا يضرّ معها سيئة، وإن كانت السيئات لا تضرّ مع حبّ علي فلا حاجة إلىٰ الإمام المعصوم الذي هو لطف في التكليف، فإنّه إذا لم يوجد إنّما توجد سيئات ومعاص فإن كان حبّ علي كافياً فسواء وجد الإمام أو لم يوجد[1].

(١) منهاج السنّة جـ١: ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

قلت:

في هذه الشبهة وجوه:

أحدها: ما زعمه بقوله: «فإنّ مجرد معرفة إمام وقته غير موجبة للسعادة» فإنّه خطأ بيّن؛ لأنّ تفضّل الله على عباده المعتقدين بالحقّ[(١)] له درجات ثلاث، مترتبة على درجات معتقدي الحقّ.

وبيان ذلك: أنّ المعتقد بإمام زمانه العارف بشخصه وبأنّه حجّة الله في أرضه على عباده تارة يتابعه في عامة ما يأمره به وينهاه عنه، وهذه الدرجة تستلزم أعلى درجات التفضّل لقيام صاحبها بعامّة ما طلب منه.

وتارة يتابعه في بعض ما يأمره به وبعض ما ينهاه عنه، وفي بعضها يعمل

---

(١) وهو الاعتقاد بأنّ الإمامة استمرار وظائف الرسالة لا نفسها، لأنّ النبوّة ختمت بارتحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلابدّ للإمام أن يكون متصفاً بصفات النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوى نزول الوحي عليه؛ لأنّه كما قلنا قد انتهت النبوّة بارتحال خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن يعتبر في الإمام توفر صلاحيات عالية لاينالها الفرد العادي كالعلم والعصمة والحكمة وغير ذلك من الشؤون، قال المحقّق البحراني في كتابه غاية المرام: (ص١٧٩ ـ ١٨٠): إنّا لمّا بينا أنّه يجب أن يكون الإمام معصوماً وجب أن يكون مستجمعاً لأُصول الكمالات النفسانية،وهي العلم والعفة والشجاعة والعدالة... ويجب أن يكون أفضل الأُمة في كلّ ما يعد كمالاً نفسانياً؛ لأنّه مقدّم عليهم، والمقدّم يجب أن يكون أفضل؛ لأنّ تقديم الناقص على من هو أكمل منه قبيح عقلاً، ويجب أن يكون مبرّأ من جميع العيوب المنفِّرة في خلقته من الأمراض كالجذام والبرص ونحوهما وفي نسبه وأصله كالزنى والدناءة؛ لأنّ الطهارة من ذلك تجري مجرى الألطاف المقرّبة للخلق إلى قبول قوله وتمكنه، فيجب كونه كذلك.

على هوى نفسه.

وتارة يعمل على هوى نفسه في عامّة ما يأمره به وينهاه[١]، لكنه في هذين القسمين الآخرين معتقد بوجوب الطاعة وبوجوب ما فرضه الله سبحانه وحرمة ما حرَّمه، غير منكر لضروري من ضروريات الدين والمذهب، ولكن هوى نفسه جرّه إلىٰ مخالفة ما يعتقده، فسعادة هذين القسمين إنّما هي بعدم حشرهما مع الكفرة والمنافقين حتى يستحقّا الخلود في العقاب، بل قد تنالهما الشفاعة قبل العقوبة[٢]، وهي بالنسبة إليهما سعادة عظيمة، وقد يعذّبان بشيء في زمان محدود، ويتفضّل عليهما الله سبحانه بالمغفرة فيحضيان بالسعادة، وهذه الدرجات على حسب ما بيناه جارية في حقّ المعتقد بالنبيﷺ، ودليل ما قلناه قوله سبحانه: ﴿إنّ الله يغفر الذنوب جميعاً﴾[٣] خرج منها الذنوب الموجبة لكفر صاحبها[٤] وبقي غيرها. وقول النبيﷺ: «إذا كان يوم القيامة شفعت فقلت: يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة فيدخلون، ثمّ أقول: أدخل الجنة من كان في قلبه

---

(١) لا يخفى أنّ انتشار الذنوب والمعاصي في البلاد التي يسكنها أهل السنّة والجماعة أكثر بمراتب من بلاد الشيعة، فإنّ بلاد أهل السنّة كالدول العربية كدول الخليج والقاهرة وبيروت وعمان وغيرها تتسابق في تأسيس مراكز المعاصي والفجور من محلّات القمار وحانات الخمور، وكثير منهم يتجاهرون بالفسوق والفجيرة، وهذا ما لا يمكن إنكاره من أحد.

(٢) فإن الشفاعة تفضّل من الله تعالى ودعوة مستجابة لنبينا محمدﷺ ادخرها لأهل كبائر المعاصي، وقد نطقت بها نصوص القرآن الكريم وتواترت في السنّة النبوية المطهّرة، وأكّد عليها علماء الإسلام في دراساتهم العقيدية. ومن هنا فلا يسع مسلماً إنكارها، وسيأتي بيان أدلّتها والدراسة المعمقة فيها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٣) سورة الزمر: ٥٣.

(٤) وذلك لقوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾. (سورة النساء: ٤٨).

شيء»[١].

الخبر

وفي خبر غيره: «فأقول: يا رب أُمّتي أُمّتي، فيقال: انطلق فاخرج من في قلبه أدنى أدنى مثقال حبّة من خردل من إيمان فاخرجه من النار»[٢] الخبر.

وهما في البخاري[٣] فانظر إلىٰ عظم رحمة الله، وسعتها وتعجّب من بخل السنّي وعدم رضاه بأن يرحم الله عباده بمحض وجود مسمّى إيمان في قلوبهم بسبب شفاعة خير خلقه ومن خلق الخلق جميعهم بسببه، فيا لهفي عليه في لمخالفة لكتاب الله وسنّة الرسول ﷺ بدون جهة ظاهرة توجب المخالفة.

وثانيها: ما زعمه من استحقاق من صدّق بالنبي ﷺ ولم يطعه للوعيد فإنّه مبني على زعمه، من كون المعيار في إيمان الناس التصديق بالنبي ﷺ، وقد عرفت فيما مضى كون هذه المسألة هي المعيار لكونها مشتملة على التوحيد والنبوّة، فأمّا لو لم يعتقد بها الناس فموتهم موت الجاهلية من حيث إنّ عدم التصديق بها مستلزم لقيام الحجّة للناس على الله بعد الرسل[٤]، وعدم قيام الحجّة

---

(١) صحيح البخاري ج٩: ص٨٢١، ح٢٣٠٨، كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم.

(٢) صحيح البخاري ج٩: ص٨٢١، ح٢٣٠٩، كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم.

(٣) وغيرها من النصوص التي أخرجها البخاري في الباب المذكور. وكذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ج١: ص١٢٦، وغيرها من الصحاح، فلاحظ.

(٤) قال الله تعالى: ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾

البالغة له على الناس[١] وما يلزم منه التكذيب بكتاب الله سبحانه ولو ببعضه

(سورة النساء: ١٦٥) هذه الآية الكريمة تبيّن لنا أنّه لابدّ وأن تكون لله حجة على جميع الناس في كلّ عصر وزمان لئلا يقوم أحد يوم القيامة ويقول: يا الهنا إله الرحمة والكمال والحكمة لماذا لم تشرع ولم تبيّن لنا بواجب لطفك ورحمتك ما كان يصلح لنفوسنا وأخلاقنا وعبادتنا وأسباب السعادة لنا. فالآية الكريمة تقطع عذر المتعذّرين وحجّة المعاندين، ولا سيّما أنّ دلالة العبارة تؤكد على ذلك، حيث إنّ النكرة قد جاءت في سياق النفي وهي تفيد العموم، فالمراد أنّه لا يكون لأحد من الناس شيء من وجوه الحجج.

فعليه لو لم ينصب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الإمام خليفة لما بعده لكان للناس على الله حجّة؛ لأنّ الحجّة قد انتفت برحلة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وما من نبي إلّا وله وصي لئلا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل، سواء كان الإمام حاضراً أم غائباً، فكما أن النبي حجّة لا تبطل نبوّته بحبسه وغيبته فكذا الإمام ولا أثر لطول غيبته، فلقد غاب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في الغار وغيره من الأنبياء، ولم تبطل نبوّته ونبوّتهم. ومن هذا المنطلق قول مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ـ كما في نهج البلاغة ـ: «اللهم لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة، إمّا ظاهراً مشهوراً وإمّا خائفاً مغموراً؛ لئلا تبطل حجج الله وبيّناته» (نهج البلاغة ج ٤: ص٣٧ من كلامه عليه السلام، رقم ١٤٧).

(١) قال الله تعالى ﴿قل فللّه الحجّة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين﴾ (سورة الانعام: ١٤٩). هذه الآية تدل على قطع عذر المعتذرين أيضاً، فإنّ الله تعالى قد أقام براهين جلية ودلائل صحيحة على خلقه، فما يعطيهم من الإيمان ويرشدهم إلىٰ الانقياد لله تعالى، ولا يمكن لأحد بعد ذلك أن يدعي بأنّ الله تعالى امضى بسكوته عقائدهم وأعمالهم الباطلة، وكذلك لا يمكن لأحد أن يدعي بأنّه كان مجبوراً على شيء أو عمل؛ لأنّهم لو كانوا مجبورين لكان إقامة الدليل وبعث الأنبياء لغواً، فإنّ إقامة الدليل وبعث الأنبياء دليل على حرية الإرادة، على أنّه يجب الانتباه إلىٰ أنّ الحجّة الذي هو من حجّ بمعنى القصد، وتطلق الحجّة على الطريق الذي يقصده الإنسان ويطلق على البرهان والدليل الحجّة أيضاً؛ لأنّ القائل يقصد إثبات مدعاه للآخرين عن طريقه، ومع ملاحظه لفظة «بالغة» يتضح أنّ الأدلّة التي أقامها للبشر عن طريق العقل والنقل وبواسطة العلم والفكر، وكذلك إرسال الأنبياء واضحة لا لبس فيها من جميع الجهات، بحيث لا يبقى مجال للترديد والشكّ لأحد، ولهذا السبب عصم الله سبحانه أنبياءه من كلّ خطأ لبعدهم عن أي نوع من أنواع الترديد والشكّ في الدعوة والابلاغ وغير ذلك.

موجب للكفر[١] حسب ما مرّ بيان الدليل عليه من الفرقان العظيم.

فأمّا من صدّق بهذه المرتبة المسلتزمة للمرتبتين اللّتين قبلها، وعصى ما فرض الله عليه وما حرَّمه فقد عرفت الحقّ فيه في الوجه المتقدّم من وعد الله بالمغفرة ومن نيل الشفاعة له، وقد تقدّم فيما مرّ بيان وجه غير ما نبّهنا عليه هنا ممّا دلَّ على كفر من لم يصدق بهذه المسألة، وهو كونها من ضروريات كلّ شريعة، ومنكر الضروري كافر من دون ريب[٢] فتدبّر.

فإنّ أعظمية هذه من مسألة النبوّة من حيث تضمّنها للتصديق بالنبوّة وبما قبلها من المرتبة[٣]، ومسألة النبوّة غير مستلزمة لها حسب ما دلَّت على ذلك

---

(١) فإنّ من اعتقد بشيء يلزم منه تكذيب القرآن الكريم، فقد اعتقد بما يوجب الكفر، وحصل له الارتداد مثلاً القول بعدالة كلّ صحابي يلزم منه تكذيب القرآن الحاكم بوجود المنافقين بينهم وصريح بانقلاب بعضهم على أعقابهم بمجرّد موت النبي ﷺ، فليتعوّذ بالله من اعتقد بهذه المقالة الرديئة المؤدية إلىٰ أبلغ أنواع الضلالة. وليحذر من حضور الموت عنده وهو على هذه العقيدة.

والحاصل: أنّه لو آل الأمر وانجر إلىٰ تكذيب القرآن أو إنكار الصانع تعالى أو إلىٰ تكذيب النبي ﷺ أو تكذيب رسالته ﷺ التي يجب الاعتقاد بها فلا محالة يوجب الكفر والنجاسة، ويستحق ما أعدّه الله للكافرين، فلاحظ.

(٢) فإنّ الضروري هو ما ثبت من الدين بوضوح وإنكاره مع العلم بالضرورية مستلزم لتكذيب مقام النبوّة ـ والعياذ بالله ـ فإذا استلزم تكذيب النبي ﷺ ولو في بعض ما بلغه عن الله تعالى سواء كان من الأحكام كالفرائض أو من غيرها فهو ارتداد، وأمّا إذا كان الإنكار عن جهل لمن أسلم جديداً، أو كان بعيداً عن محيط المسلمين فلا يعرف أنّه من الدين، فحينئذٍ لا يعد مرتداً.

والحاصل: أنّ إنكار الضروري بنفسه لا يكون موجباً للكفر، بل إنّما يوجبه إذا كان مستلزماً لإنكار الأُلوهية أو إنكار التوحيد أو إنكار النبوّة أو تكذيب، فلاحظ.

(٣) إذ من الضروري أنّه إذا ثبت عند المسلمين أمر بالنص الجلي من النبي الأعظم ﷺ أو

مسألة السقيفة(١) التي قد بنى عليها مذهب من تسمّى بأهل السنّة، فإنّها دلّت على عدم تعيين النبي ﷺ لهم خليفة بل عيّنوه يوم السقيفة حسب ما يأتي التفصيل.

وثالثها: ما نسبه إلىٰ كثير من الشيعة من القول بـ«أنّ حبّ عليّ حسنة ليس يضرّ معه سيئة»(٢) فإنّه بهتان منه، فإنّهم جميعاً متفقون على ذلك،فتخصيصه الكثير

⬅ من الله تعالى والنبي ﷺ، وقد دلَّ عليه دليل واضح من الكتاب أو السنّة، فإذا أنكر المسلم ذلك الأمر الثابت بالنصّ، فإنّ إنكاره موجب لتكذيب النبي ﷺ أو لتكذيب الله ورسوله معاً فلا يعد عصياناً، ومخالفة لأمر الله ورسوله فقط كي يوجب فسقه فقط، بل إنّما هو مخالفة لتصديق النبي ﷺ التي توجب الكفر والضلال، والفرق بين مخالفة الأوامر ومخالفة التصديق واضح ظاهر، فإن الأوّل لا يوجب تكذيب النبي ﷺ، بخلاف الثاني الذي يوجب تكذيبه ﷺ وهو كفر وضلال.

(١) أي أنّ إنكار خلفاء السقيفة وعدم قبولهم لايوجب إنكار النبوّة، ولا يعد مخالفة لأمر النبي ﷺ؛ لأنّ السقيفة حدثت بمحاولة بعض الصحابة لتشكيل حكومة سياسية اجتماعية، فاجتمع فيها جمع من الصحابة في غياب الآخرين لطلب الدنيا والتوصّل للقدرة والقيادة الظاهرية ثمّ لحق بهم نفر من المهاجرين لينافسوهم في ذلك، وقد اغتنما الشيخان أبو بكر وعمر هذه الفرصة من نزاع القوم، فقدم أبو بكر وتكلّم في أمر الخلافة وتعجّل عمر في بيعته وقال لأبي بكر: أبسط يدك، فبسط يده فبايعه تلك البيعة التي عبّر عنها بعد بـ «فلتة»، وعندئذٍ أنهار تماسك الأنصار وتفرّقت كلمتهم وانشق صفهم فقد فضّل بشير بن سعيد من الخزرج مبايعة أبي بكر، على أنّ يحتطب في حبال ابن عمه سعد بن عباده حسداً وغيرةً، كما لم يجد الأوس مبرّراً للانتصار لخصومهم التقلديين من الخزرج، ورأوا أنّ مجابهتهم للقريش لن يعود نفعها إلّا لبني عمّهم، فانهالوا على أبي بكر يبايعونه، وفي البين كان سعد بن عبادة مرشح الأنصار المستضعف مطروحاً على الأرض تطؤه الأقدام المتدافعة لأداء البيعة، وعندما كان يصرخ أبناؤه ويقولوا: لقد قتلوا سعداً، يرد عليهم ابن الخطاب ويقول: اقتلوا سعداً قتله الله، وإلىٰ آخر ما جرت في السقيفة، وعليه فإنّ إنكار ذلك ليس إلّا إنكاراً لفعل بعض الصحابة، والمخالفة مخالفة لفعلهم لا لأمر النبي ﷺ، فلاحظ.

(٢) راجع الأمالي للشيخ الصدوق: ص٥٨ وص١٥٠ وص٥٢٥، والخصال له: ص٤٩٦، وعلل

منهم بهذه العقيدة ليس له وجه سوى الكذب[1].

➲ الشرائع ج١: ص٩٢ ح٣٠. وفضائل الشيعة له: ص١١. وروضة الواعظين: ص١٢٤. وبحار الأنوار ج٢٧: ص١٣٦ وص١٤٢ وغيرها وقد أخرج القاضي نور الله التستر في كتابه إحقاق الحق مجموعة من المصادر التي أخرجت هذا الحديث، فراجع. إحقاق الحق للعلّامة التستري ج٧: ص٢٥٧ ـ ٢٥٩. و ج١٧: ص٢٣٣ ـ ٢٣٤، وغير ذلك.

(١) لا يخفى أنّ من عرف مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام ونظر إلى بحار علومهم ومعارفهم وقدرتهم وولايتهم فقد فاز فوزاً عظيماً، ونال الخير كلّه، وبه صرّح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: «مَن منَّ الله عليه بمعرفة أهل بيتي وولايتهم فقد جمع الله له الخير كلّه». (الأمالي للشيخ الصدوق: ص٥٦١، ح٩/٧٥١).

وقد جعل الله تعالى معرفتهم فاتحة الأعمال وخاتمتها، بمعنى أنّ الأعمال كلّها ـ كثيرها وقليلها ثقيلها وخفيفها في أيّ مرتبة كانت ومن أيّ فرد صدرت ـ لابدّ وأن تبدأ مع معرفة أهل البيت عليهم السلام وتختم معها، أي أنّ الأعمال كلّها تكون لها الآثار بشرط أن تكون مع معرفة أهل البيت عليهم السلام وقبول ولايتهم عليهم السلام. ويدلّ على ما قلنا روايات كثيرة: منها: ما رواه شيخ الطائفة في أماليه: قال زرعة لمولانا الصادق عليه السلام: أيّ الأعمال هو أفضل؟ قال عليه السلام: «ما من شيء بعد المعرفة يعدل هذه الصلاة ولابعد المعرفة، والصلاة شيء يعدل الزكاة ولابعد ذلك شيء يعدل الصوم، ولابعد ذلك شيء يعدل الحج، وفاتحة ذلك كلّه معرفتنا وخاتمته معرفتنا» (الأمالي للشيخ الصدوق: ص٦٩٤).

بيان ذلك: أنّ المعرفة مسألة اعتقادية، والمسائل الاعتقادية بالنسبة إلى المسائل العملية كالروح في الجسد، فالصلاة والزكاة وسائر المسائل العملية هي فرع للمسائل الاعتقادية، فإنّ صحت اعتقادات المصلّي صحّت صلاته وزكاته و... وإلّا فلا؛ لأنّه كما أنّ التوحيد شرط في صحّة الأعمال فكذلك الإقرار بالرسالة والاعتقاد بولاية أئمة أهل البيت عليهم السلام أيضاً من شروط صحّتها، ولذلك أنّ الشيعة الإماميّة جازمون بحصول النجاة لهم، وقاطعون على ذلك؛ لأنّ الشرط الذي به يكون الأعمال مقبولاً حاصل لهم، أما رأيت ما قاله الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ لـ «لا إله إلّا الله» شروطاً، وأنّي وذريتي من شروطها» (شرح غرر الحكم ج٢: ص٤١٥ ح٣٤٧٩. وينابيع المودّة ج١: ص٨٩). ولذلك عدّ مولانا ثامن الأئمّة عليه السلام ➲

نفسه من شروط حصن التوحيد، روى ذلك إسحاق بن راهوية الحنظلي: لمّا وافىٰ الإمام أبو الحسن علي بن موسى الرضا عليهما السلام بنيسابور وأراد أن يخرج منها إلى المأمون اجتمع إليه أصحاب الحديث فقالوا له: يابن رسول الله ترحل عنّا ولاتحدثنا بحديث فنستفيده منك، وكان قد قعد في العمارية فأطلع رأسه وقال: «سمعت أبي موسى بن جعفر يقول: سمعت أبي جعفر بن محمد يقول: سمعت أبي محمد بن علي يقول: سمعت أبي علي بن الحسين يقول: سمعت أبي الحسين بن علي بن أبي طالب يقول: سمعت أبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب يقول: سمعت رسول الله يقول: سمعت جبرئيل يقول: سمعت الله جلّ جلاله يقول: لا إله إلاّ الله حصني فمن دخل حصني أمن من عذابي»، قال: فلمّا مرت الراحلة نادانا: «بشروطها وأنا من شروطها». (التوحيد للشيخ الصدوق: ص٢٥ ح٢٣). ومن الواضح لدى الخبير أنّ الوجه في ذلك أنّ قلوبهم ـ صلوات الله عليهم ـ وعاء مسيئة الله، فإذا شاء الله شاؤوا، فبهم يمحو السيئات ويدفع البلاء وينزل الرحمة، وهنا يتضح معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حبّ علي حسنة لاتضرّ معها سيئة.

وقال العلّامة الفقيه المحدّث الشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي البحراني في كتابه الأربعون حديثاً في إثبات أمير المؤمنين عليه السلام ما هذا نص عبارته: قد استفاضت الأخبار عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «حبّ علي حسنة لا تضرّ معها سيئة، وبغضه سيئة لا تنفع معها حسنة...». وقال شيخنا أبو عبدالله المفيد قدس سره في إرشاده: إنّ الله تعالى آلىٰ على نفسه أن لا يطعم النار لحم رجل أحبّ علياً عليه السلام وإن ارتكب الذنوب الموبقات، إذا أراد الله أن يعذبه عليها كان في البرزخ والقبر مدته، حتى إذا ورد القيامة وردها وهو سالم من عذاب الله، فصارت لا تضرّه ضرراً يدخله النار، قال: وبهذا جاء الأثر عن أحد آل محمد عليهم السلام، وأحسن منه ما اختاره بعض الأعاظم من أصحابنا، وهو أنّ محبّة علي عليه السلام توجب الإيمان الخالص والتشيع بقول مطلق، وحينئذٍ لا يضرّ معه سيئة؛ لأنّ العصيان في غير الأُصول الخمسة لا يوجب الخلود في النار، بل المفهوم من أخبارنا الواردة عن أئمتنا عليهم السلام أنّ ذنوب الشيعة الإماميّة مغفورة.

روى الشيخ المفيد ـ طاب ثراه ـ في أماليه عن صفوان الجمال انه قال: دخلت على الصادق عليه السلام، فقلت: جعلت فداك سمعتك تقول: شيعتنا في الجنة وفي الشيعة أقوام يذنبون

➲ ويرتكبون القبائح ويشربون الخمور ويتمتعون في دنياهم، فقال عليه السلام: «نعم أهل الجنة، إنّ الرجل من شيعتنا لا يخرج من الدنيا حتى يبتلىٰ بسقم أو مرض أو دين أو بجار يؤذيه أو بزوجة سوء، فإن عوفي من ذلك كلّ [وإلّا] شدد الله عليه النزع حتى يخرج من الدنيا ولا ذنب عليه»، فقلت: لا بد من رد المظالم، فقال عليه السلام: «إنّ الله جعل حساب خلقه يوم القيامة إلىٰ محمد وعلي ـ صلوات الله وتسليماته عليهما ـ، فكلّ ما كان من شيعتنا حسبناه من الخمس في أموالهم، وكلّ ما كان بينهم وبين خالقهم استوهبناها لهم حتى لا يدخل أحد من شيعتنا النار». (الأربعون حديثاً للشيخ الماحوزي: ص١٠٥).

أقول: لقد اتفق المسلمون على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنّه قال: ستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية والباقي في النار، ومن ناحية أُخرىٰ ثبت بالأدلّة القطعية المتفق عليها بين الفريقين؛ بأنّ أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام جازمون بحصول النجاة لهم وبحصول النار لغيرهم، فقد أخرج القندوزي الحنفي في الينابيع بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو اجتمع الناس على حبّ علي بن أبي طالب عليه السلام لمّا خلق الله النار». (ينابيع المودة ج١: ص٢٧٢، ح٩).

وأخرج الخوارزمي في المناقب بسنده عن أبي عثمان النهدي قال: قال رجل لسلمان: ما أشد حبّك لعلي؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من أحبّ عليّاً فقد أحبّني، ومن أبغض علياً فقد أبغضني». (المناقب: ص٦٩ ح٤٤).

وأخرج أيضاً بسنده عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحب علياً قبل الله منه صلاته وصيامه وقيامه واستجاب دعاءه، ألا ومن أحبّ علياً أعطاه الله بكلّ عرق في بدنه مدينة في الجنة، ومن أحبّ آل محمد أمن من الحساب والميزان والصراط، ألا ومن مات على حبّ آل محمد فأنا كفيله بالجنة مع الأنبياء، ألا ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله» (المناقب للخوارزمي: ص٧٢، ح٥١).

وأخرج ابن المغازلي في مناقبه بسنده عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من ناصب علياً الخلافة بعدي فهو كافر، وقد حارب الله ورسوله». (المناقب لابن المغازلي ص٤١، ح٦٤) وأخرج القندوري في الينابيع بسنده عن علي عليه السلام قال: قال رسول ➲

ورابعها: هذه النسبة إلىٰ الشيعة بالخصوص تدلّ على كون هذه المسألة من مختصّاتهم المتفرّدين بها، وذلك من عدم إنصافه ومن كتمانه للحق بعد بيانه للناس، فإنّه قد قال حافظهم المعتمد يوسف بن عبد البر في استيعابه: روى جماعة من الصحابة ونقل الخبر، وهو ما دلَّ على حصر محبّ علي عليه السلام بالمؤمن، وحصر مبغضه بالمنافق(١)، وأصل الخبر قد نقله مسلم في صحيحه(٢).

وفي طبقات الحنابلة عن سعيد بن منصور قال: سألنا أحمد بن حنبل عن خبر: على قسيم النار؟ قال: وما تنكرون منه، ألسنا قد روينا ما يحبّ علياً غير المؤمن وما يبغضه غير المنافق؟ قلنا: نعم، قال: فأين المؤمن؟ قلنا: في الجنة، قال: فأين المنافق؟ قلنا: في النار قال: فعلي قسيم النار(٣) انتهى نقله بالمعنى.

فانظر يا طالب الحقّ إلىٰ معروفية الخبر المشار إليه، وثبوت صحّته عندهم إلىٰ مرتبة حكم إمامه أحمد بصحّة معنى خبر: علي قسيم النار، بقوله: ألسنا روينا:.... فعلم كون خبر حصر المحبّ لعلي بالمؤمن الذي محلّه الجنة ومبغضه

⬅ الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا علي من أحبّك كان مع النبيين في درجتهم يوم القيامة، ومن مات ببغضك فلا يبالي مات يهودياً أو نصرانياً». (ينابيع المودة ج٢: ص٢٩١، ح٨٣٧). إلىٰ غير ذلك من النصوص والروايات الواردة من طريق أهل السنّة والجماعة فضلاً عما ورد عن طريق الشيعة الإماميّة، فإنّهم يحتجون على غيرهم بأنّهم قاطعون بهذه النصوص وغيرها بحصول النجاة لهم وحصول النار لغيرهم. ولا يخفى على الخبير بأنّ أهل السنّة والجماعة لا يجزمون بذلك لالهم ولا لغيرهم، فلاحظ.

(١) انظر الاستيعاب ج٣: ص١١٠٠ في ترجمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام .

(٢) صحيح مسلم ج١: ص٦١، كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ حب الأنصار وعلي ـ رضي الله عنهم ـ من الإيمان وعلاماته.

(٣) طبقات الحنابلة ج١: ص٣٢، ط القاهرة.

بالمنافق الذي محلّه النار[١]،

---

(١) وقد ورد بهذا المضمون: «حبّ علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق» عن طرق أهل السنّة والجماعة روايات كثيرة أخرجها المحدثون والمفسّرون والمؤرخون من أعلامهم، منهم أحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٩٥. وابن ماجه في سننه ج١: ص٤٢، ح١١٤ والترمذي في سننه ج٥: ص٣٠٦، ح٣٨١٩، وقال بعد ذكره للحديث: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي في سننه ج٨: ص١١٦. وفي سننه الكبرى ج٥: ص١٣٧، ح٨٤٨٧. وج٦: ص٥٣٤، ح١١٧٤٩. وفي خصائص أمير المؤمنين له: ص١٠٥. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٣٣. والبيهقي في المحاسن والمساوئ: ص٤١، ط الميمنة بمصر. وابن حجر في فتح الباري ج١: ص٦٠. وج٧: ص٥٨. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج١: ص٢٥١، ح٢٩١، والحميدي في مسنده ج١: ص٣١، ح٥٨. والحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث: ص١٨٠. وأبو نعيم في حلية الأولياء ج٤: ص١٨٥. والسمعاني في تفسيره ج٣: ص٣١٧. والبغوي في مصابيح السنّة ج١: ص٢٠١، ط الخيرية بمصر. والطبراني في معجم الأوسط ج٢: ص٣٣٧. وفي ج٥: ص٨٧. وابن عبد البر في الاستذكار ج٨: ص٤٤٦. وفي الاستيعاب ج٣: ص١١٠. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٤: ص٦٣. وج٨: ص١٧. وج١٣: ص٢٥١. وج١٨: ص١٧٣. وج٢٠: ص٢٢١. وابن حجر المكي في الصواعق: ص٧٣، ط الميمنة بمصر. والمناوي في كنوز الحقائق: ص٤٦، ط بولاق بمصر. وعبدالغني النابلسي في ذخائر المواريث ج٣: ص١٥. والمحب الطبري في رياض النضرة ج٢: ص٢١٤. وفي ذخائر العقبى: ص٩١، ط مكتبة القدسي بمصر. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٥٩٨، ح٣٢٨٧٨ و٣٣٠٢٨. وج١٣: ص١٧٨، ح٣٦٥٢٩. والذهبي في ميزان الاعتدال ج٢: ص٤١ في ترجمة الربيع بن سهل وص٤٥٢ في ترجمة عبدالله بن عبد الرحمن الأنصاري. وفي سير أعلام النبلاء ج٦: ص٢٤٤ في ترجمة الاعمش. وج١٧: ص١٦٩ في ترجمة الحاكم النيسابوري. والخطيب البغدادي في تاريخه ج٨: ص٤١٦ في ترجمة الربيع بن سهل. وج١٤: ص٤٢٦ في ترجمة ابن هشام الحربي. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج١: ص١٤٩ ح٢ و ٣ وص١٥١ ح٨ و ١٠. وج٢: ص٨٥ ح١٥٠ وص٨٧ و١٦٨. ومحمد بن عقيل في النصائح الكافية: ص٩٤. وابن كثير في البداية والنهاية

من السنن الصحيحة المتفق على صحّتها عند المسلمين[١]، بحيث يستند إليه نقاد السنّة منهم وحفظها في بيان صحّة متون بعض السنن الضعيفة السند المطابقة، في المعنى لهذه السنّة[٢]

ج٧: ص٢٩١ في حوادث سنة أربعين من الهجرة. والصفدي في الوافي بالوفيات ج٢١: ص١٧٩. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٣٨: ص٣٤٩. وج٤٢: ص٢٧٠. وسبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص: ص٣٥. والخوارزمي في مناقبه: ص٣٢٦، ح٣٣٦. وابن الأثير في جامع الأُصول ج٩: ص٤٧٣. ومحمد الصبان في أسعاف الراغبين: ص١٧٣، وغير ذلك.

(١) نقل ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن أبي القاسم البلخي أنّه قال: قد اتفقت الأخبار الصحيحة التي لا ريب فيها عند المحدثين، على أنّ النبيﷺ قال لعليعليه السلام: «لا يبغضك إلّا منافق، ولا يحبّك إلّا مؤمن...». وقال الشيخ أبو القاسم البلخي: وقد روى كثير من أرباب الحديث عن جماعة من الصحابة قالوا: ما كنّا نعرف المنافقين على عهد رسول اللهﷺ ألا ببغض علي بن أبي طالب (شرح نهج البلاغة ج٤: ص٨٣).

(٢) لا شكّ أنّ هذا الحديث متفق عليه بين جميع علماء أهل السنّة والجماعة، غير أنّ ألفاظه مختلفة، والمعنى واحد، وإليك بعض نصوصه، فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ حب الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته بسنده عن زر بن جيش قال: قال علي: «والذي خلق الحبّة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأُمي إليّ أن لا يحبّني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق». (صحيح مسلم ج١: ص٦٠). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج١: ص٤٢، كتاب فضائل اصحاب الرسول، باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والنسائي في فضائل الصحابة: ص١٧، باب فضائل علي رضي الله عنه. وفي سنن الكبرى ج٥: ص٤٧، ح١٨٥٣. وفي خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص١٠٤ وص١٠٥. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج٧: ص٤٩٤، ح١، كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة: ص٥٨٤، ح١٣٢٥، وغير ذلك.

وقد أخرج أحمد بن حنبل بسنده عن زر بن حبيش عن علي عليه السلام بهذا النص: قال: «عهد إليّ النبي أنّه لا يحبّك إلّا مؤمن، ولا يبغضك إلّا منافق». (مسند أحمد بن حنبل ج١:

➲ ص٩٥ في مسند علي بن أبي طالب عليه السلام وفي ص١٢٨). وأخرجه الترمذي في سننه ج٥: ص٣٠٦، ح٣٨١٩، وقال: هذا حديث حسن صحيح. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٣٣. وابن حجر في فتح الباري ج١: ص٦٠. وج٧: ص٥٨. والحميدي في مسنده ج١: ص٣١، ح٥٨. والنسائي في سننه الكبرى ج٥: ص١٣٧، ح٨٤٨٧، وغير ذلك.

وأخرج ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة عن شيخه أبي القاسم البخلي قال: اتفقت الأخبار الصحيحة التي لا ريب فيها عند المحدثين، على أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي عليه السلام: «لا يبغضك إلّا منافق، ولا يحبّك إلّا مؤمن» (شرح نهج البلاغة ج٤: ص٨٢).

وأخرج النسائي في سننه الكبرى بسنده عن زر بن جيش عن علي عليه السلام قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأُمي إليّ أن لا يحبّني إلّا مؤمن، ولا يبغضني إلّا منافق». (السنن الكبرى ج٥: ص٤٧، ح٨١٥٣). وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٣٦٧. والنووي في الأذكار النووية: ص٢٧٩، ح٨١٩. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص١٠٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٣: ص١٢٠، ح٣٦٣٨٥. والقرطبي في تفسيره ج٧: ص٤٤، وغير ذلك

وأخرج ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة بسنده عن أبي الطفيل قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: «ولو ضربت خياشيم المؤمن بالسيف ما أبغضني ولو نثرت على المنافق ذهباً وفضة ما أحبني، إنّ الله أخذ ميثاق المؤمنين بحبي وميثاق المنافقين ببغضي، فلا يبغضني مؤمن، ولا يحبّني منافق أبداً». (شرح نهج البلاغة ج٤: ص٨٣).

واخرجه بن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٧٨.

وأخرج محب الدين الطبري في ذخائر العقبى بسنده عن عبدالله بن حنطب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أيها الناس أُوصيكم بحبّ أخي وابن عمي علي بن أبي طالب، فإنّه لا يحبّه إلّا مؤمن، ولا يبغضه إلّا المنافق»، ثمّ قال: وأخرجه أحمد في المناقب، وعن جابر بن عبدالله قال: ما كنّا نعرف المنافقين إلّا ببغضهم علياً، أخرجه أحمد، وعند الترمذي معناه. (ذخائر العقبى: ص٩١).

وأخرج أبو يعلى الموصلي في مسنده بسنده عن أُم سلمة قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

➲

والحاضرون يصدقون بذلك حسب ما فعله إمام السنّي أحمد و[من] صحبه وعلم من الخبر كون محبّ علي عليه السلام في الجنة، ولو كان عاصياً من حيث تحقق إيمانه ومبغضه في النار، ولو كان مطيعاً بفعل المفروضات ومجانبة المحرمات من حيث تحقق نفاقه(١)، مثل المارقة وتظاهرهم بحسن العبادة والطاعة(٢).

والله يدخل محبّه العاصي الجنة إمّا من جهة الشفاعة(٣)، وإمّا بسبب التوفيق

➲ يقول: «لا يحبّ علياً منافق، ولا يبغضه مؤمن». (مسند أبي يعلى ج١٢: ص٣٦٢، ح٦٩٣١). وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج٢٣: ص٣٧٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٥٩٩، ح٣٢٨٨٤. والباني في ضعيف سنن الترمذي: ص٤٩٩، ح٧٧٠. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢.

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن مساور الحميري عن أُمّه قالت: سمعت أُم سلمة تقول: سمعت رسول الله يقول لعلي: لا يبغضك مؤمن ولا يحبّك منافق» (مسند أحمد بن حنبل ج٦: ص٢٩٢). وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ج٤٢: ص٢٧٩. وابن كثير في البداية والنهاية ج٧: ص٢٩١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦٢٢، ح٣٣٠٢٦، وغيرهم.

(١) انظر طبقات الحنابلة ج١: ص٢٠١، ط الخيرية بمصر.

(٢) وهم الخوارج؛ لأنّهم مرقوا عن الدين بخروجهم عليه فإنّهم في النار بذلك مخلّدون، أخرج عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة بسنده عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم نهروان يقول: «أمرت بقتال المارقين وهؤلاء المارقون». (كتاب السنّة: ص٤٢٥، ح٩٠٧).

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يقتل المارقين أحبّ الفئتين إلىٰ الله وأقرب الفئتين من الله» (مسند أبي يعلى ج٢: ص٢٨٨، ح٣٥).

(٣) قد وردت في مصادر الفريقين أحاديث متعددة وعدت أصنافاً من الناس بالشفاعة جزاء لأعمالهم، أو جعلتهم من أهل الشفاعة لغيرهم، أو حذرتهم من الحرمان منها عقاباً على أعمالهم وهي كثيرة جداً، وسيأتي في محلّه ذكرها إن شاء الله تعالى.

للتوبة في آخر عمره[١]، وغير ذلك من موجبات المغفرة، وسيأتي تعرض السنّي جملة منها في ما بعد[٢].

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وآخرون اعترفوا بذنبوهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً﴾ (سورة التوبة: ١٠٢) قد أشارت هذه الآية الكريمة إلىٰ وضع جمع من المسلمين العاصين الذين أقدموا على التوبة بجبران الأعمال السيئة التي صدرت منهم رجاء لمحوها، والآية تختم ببيان المغفرة والرحمة الالهية؛ لأنّ جانب الأمل والرجاء هو الذي يرجّح، وهناك ملاحظة واضحة أيضاً وهي أن نزول هذه الآية في أبي لبابة الأنصاري حيث ورد في الروايات أنّه قد امتنع مع اثنين من أصحاب النبيﷺ من الاشتراك في غزوة تبوك، لكنّهم لمّا سمعوا الآيات التي نزلت في ذمّ المتخلّفين ندموا أشد الندم، فجاؤوا إلىٰ مسجد النبيﷺ وربطوا أنفسهم بأعمدته، فلمّا رجع رسول اللهﷺ وبلغه أمرهم قالوا: بأنّهم أقسموا ألّا يفكّوا رباطهم حتى يفكّه رسول اللهﷺ، فأجابهم رسول اللهﷺ بأنّه يقسم أيضاً أن لا يفعل ذلك حتى يأذن الله له، فنزلت الآية وقبل الله توبتهم، ففك رسول اللهﷺ رباطهم. (انظر تفسير البغوي ج٢: ص٣٢٣. وتفسير عبدالرزاق الصنعاني ج٢: ص٢٨٦).

والحاصل: أنّ المستفاد من الآية الكريمة أنّ العبد قد ينال التوفيق للتوبة بعد وقوعها وحسن التذكّر والاعتراف بالذنوب والرجاء بأن يغفر الله لهم، فإنّ الآية تشمل كلّ الأفراد الذين خلطوا الأعمال الصالحة الحسنة بالسيئة، وندموا على ما صدر منهم من الأعمال السيئة، فهم بين الأمل والرجاء، فلاحظ.

(٢) ومن جملة موجبات المغفرة والرحمة هي التوبة إلى الله قال الله تعالى: ﴿يا أيها الّذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً عسى ربّكم أن يكفّر عنكم سيّئاتكم ويدخلكم جنّات تجري من تحتها الأنهار...﴾ (سورة التحريم: ٨).

فعلى ضوء الآية الكريمة نعرف أنّ أوّل خطوة على طريق النجاة من النار هي التوبة والإقلاع عن الذنب، وأن لايرجع كما لايعود اللبن إلى الضرع، والنصوح من مادة نصح: بمعنى طلب الخير بإخلاص، ولذلك يقال للعسل الخالص: بأنّه ناصح، فالنصوح صفة التائب، أي ينصح نفسه ويكون هدفه من التوبة رضى الله والخوف منه وهي التوبة الخالصة، وشرطها العزم على الترك في المستقبل، وإذا كان العمل قابلاً لأن يجبر ويعوض فلابدّ من الجبران

وخامسها: ما زعمه من عدم الحاجة إلىٰ معرفة إمام الزمان بعد ثبوت كون حبّ علي حسنة ليس يضرّ معها سيئة، فإنّه من عجيب خطائه، أما علم أما فهم أما درى كون حبّ علي عليه السلام المفيد صاحبه الخير، هو الحب الصادق القلبي دون اللساني وحده[1].

والتعويض، ولعلّ التعبير بـ ﴿يكفّر عنكم سيّئاتكم﴾ إشارة إلى هذا المعنى وبناءً على ما تقدّم من معنى الآية يمكننا تلخيص أركان التوبة بخمسة أُمور: ١ـ الندم. ٢ـ ترك الذنب. ٣ـ العزم على الاجتناب في المستقبل. ٤ـ جبران مامضى. ٥ـ الاستغفار. ومن المناسب أن نذكر هنا الحديث الوارد عن مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في تفسير الاستغفار من باب التيمّن والتبرّك، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «الاستغفار درجة العليين وهو اسم واقع على ستّة معان: أوّلها: الندم على ما مضى. والثاني: العزم على ترك العود إليه أبداً. والثالث: أن تؤدي إلى المخلوقين حقوقهم حتى تلقىٰ الله أملس ليس عليك تبعة. والرابع: أن تعمد إلى كلّ فريضة عليك ضيعتها فتؤدي حقها. والخامس: أن تعمد إلى اللحم الذي نبت على السحت فتذيبه بالأحزان حتى تلصق الجلد بالعظم وينشأ بينهما لحم جديد. والسادس: أن تذيق الجسم ألم الطاعة كما أذقته حلاوة المعصية فعند ذلك تقول: أستغفر الله. (نهج البلاغة باب الحكم والمواعظ، رقم ٤١٧. وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢٠: ص٥٦).

(١) لا شكّ أنّ الحب في المقام وأمثاله هو ما يستجلب الطاعة والانقياد كما قال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبّون الله فاتبعوني﴾ (سورة آل عمران: ٣١)، فإنّ اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الآية معلّق على حبّ الله تعالى فإتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مستجلب من محبّة الله تعالى، وهو المعيار الذي يعرف به محبّة العبد لربّه على الوجه المعتبر، وأنّه السبب الذي يستحق به العبد أن يكون مورد غفران الرب سبحانه وتعالى، فاتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد صار منشأه حبّ الله ورضاه سبحانه، وفي المقام أنّ الأمر كذلك، فإنّ حب الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي فرضه النبي صلى الله عليه وآله وسلم على كلّ مؤمن ومؤمنة بأمر من الله تعالى إنّما هو وسيلة للقرب إلى الله تعالى، وهو منشأه قبول الإسلام الحقيقي، وهو الاعتقاد الصحيح بجميع ما

ومن المعلوم ثبوت كمال المنافقات بين دعوى حبّه وبين نفي إمامة أحد ولده المعيّنين من دون ريب، فحبّه مسلتزم للعقيدة بإمامة جميعهم، فحبّه الصادق ونفي إمامة رجل من ولده الذين يأتي بيانهم بأسمائهم لن يجتمعا في قلب مؤمن قطعاً، فإنّ نفي إمامة رجل منهم مستلزم لتكذيب علي عليه السلام من حيث قوله عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن الله بوجوب العقيدة بإمامة جميعهم، فعلم ممّا نبهنا عليه عظم خطأ السنّي في المقام.

جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ الروايات والنصوص الإسلامية الواردة في حب أهل البيت عليهم السلام تبيّن لنا أنّ محبّتهم عليهم السلام أمان من الضلال إلى يوم القيامة.

قال السنّي:

الوجه الخامس: قوله: وهي أحد أركان الإيمان، المستحق بسببه الخلود في الجنان. فيقال له: من جعل هذا من الايمان، إلّا أهل الجهل والبهتان؟ وسنتكلم إن شاء الله تعالى على ما ذكر[ه] من ذلك، والله تعالى وصف المؤمنين وأحوالهم، والنبي قد فسّر الإيمان وذكر شُعَبه، ولم يذكر الله ولا رسوله الإمامة في أركان الإيمان. ففي الحديث الصحيح حديث جبرئيل لمّا أتى النبي في صورة أعرابي وسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان؟ قال له: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتى الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجّ البيت، قال: والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره، ولم يذكر الإمامة، قال: والإحسان أن تعبد الله كأنّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك. وهذا الحديث متفق على صحّته، متلقّى بالقبول، أجمع أهل العلم بالنقل على صحّته، وقد أخرجه أصحاب الصحيح من غير وجه، فهو من المتفق عليه، من حديث أبي هريرة وفي أفراد مسلم من حديث عمر.

وهم وإن كانوا لا يقرّون بصحّة هذه الأحاديث، فالمصنّف قد احتج بأحاديث موضوعة كذب باتفاق أهل المعرفة، فأمّا أن يحتج بما يقوم الدليل على صحّته نحن وهم، أو لا يحتجّ بشيء من ذلك نحن ولا هم، فإن تركوا الرواية رأساً أمكن أن نترك الرواية، وأمّا إذا رووا هم فلابدّ من معارضة الرواية بالرواية،

والاعتماد على ما تقوم به الحجّة. ونحن نبيّن الدلائل الدالّة على صحّة ما نقله أهل العلم بالحديث وصحّحوه.

وهب أنّا لا نحتج بالحديث فقد قال الله تعالى: ﴿إنّما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تُليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربّهم يتوكّلون * الذين يقيمون الصلاة وممّا رزقناهم ينفقون * أُولئك هم المؤمنون حقّاً لهم درجات عند ربّهم ومغفرة ورزق كريم﴾(١) فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: ﴿إنّما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثمّ لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أُولئك هم الصادقون)(٢)، فجعلهم صادقين في الإيمان من غير ذكر الإمامة.

وقال تعالى: ﴿ليس البر أن تولّوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبّه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أُولئك الذين صدقوا وأُولئك هم المتقون﴾(٣)، ولم يذكر الإمامة.

وقال تعالى ﴿الم * ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين * الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وممّا رزقناهم ينفقون * والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما نزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون * أُولئك على هدى من ربّهم وأُولئك

---

(١) الأنفال: ٢ ـ ٤.

(٢) الحجرات: ١٥.

(٣) البقرة: ١٧٧.

هم المفلحون﴾(١)، فجعلهم مهتدين مفلحين ولم يذكر الإمامة...

فإن قيل: قد دخلت في عموم النصّ أو هي من باب ما لا يتم الواجب إلّا به أو دلَّ عليها نصّ آخر.

قيل: هذا كلّه لو صحّ لكان غايته أن تكون من بعض فروع الدين، لا تكون من أركان الإيمان، فإنّ ركن الإيمان ما لا يحصل الإيمان إلّا به كالشهادتين، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله، فلو كانت الإمامة ركناً في الإيمان لا يتم إيمان أحد إلّا به لوجب أن يبيّنه الرسول بياناً عاماً قاطعاً للعذر، كما بيّن الشهادتين والإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر(٢).

---

(١) البقرة: ١ ـ ٥.

(٢) منهاج السنّة ج١: ص١٠٦ ـ ١١٠.

قلت:

هذه مقالته هنا بعد إسقاطنا المكرر منها، وفيها وجوه من الفساد، وتضليل غفلة العباد.

أحدها: ما زعمه من حصر من قال بركنية هذه المسألة بأهل الجهل والبهتان، فإنّه من أعظم جسارته على الله، وعلى سيد بني عدنان، فإنّه ﷺ هو المبيّن ركنيتها عن الله سبحانه بخبر الثقلين(١)، الذي قد بيّن فيه بالقضية الشرطيّة، أنّ

(١) إنّ حديث الثقلين من أصحّ الأحاديث النبويّة وأشهرها ذيوعاً وانتشاراً بين المسلمين، قال ابن حجر في صواعقه (ص١٣٦): ولهذا الحديث طرق كثيرة وردت عن بضع وعشرين صحابياً لا حاجة لنا ببسطها....

وقال المناوي نقلاً عن السمهودي أنّه قال: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة كلّهم رووا هذا الحديث... (فيض القدير ج٣: ص٢٠) إلىٰ غير ذلك ممّا جاء في كلمات القوم ممّا يدلّ على اتفاقهم على صحّة الحديث وتواتره، ونحن نشير هنا إلىٰ بعض ما أخرجه أرباب الجوامع الحديثية من كبار علماء أهل السنّة والجماعة كنموذج لبقيتها، فقد أخرج الترمذي بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: رأيت رسول الله في حجّته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «أيّها الناس إنّي قد تركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي». (سنن الترمذي ج٥: ص٣٢٧، ح٣٨٧٤).

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر ثمّ قال: «أمّا بعد ألا يا أيّها الناس فانّما أنا بشر مثلكم يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب، وأنا تارك فيكم الثقلين، أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» فحثّ على كتاب الله

متابعهما والمعتصم بهما لن يضل، فيلزم من هذه القضية أنّ غير متابعهما وغير المعتصم بهما ضال، فلو لم يكن ذلك ركناً لتحقّق إيمان الناس لما ضل عن الهدى من لم يعتصم بهما[١].

ورغب فيه، ثمّ قال: «وأهل بيتي». (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه).

وأخرج الحاكم في مستدركه بسنده عن زيد بن أرقم أنّه قال: نزل رسول الله ﷺ بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثمّ راح رسول الله ﷺ عشية فصلّى، ثمّ قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ، فقال: ما شاء الله أن يقول، ثمّ قال: أيّها الناس إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١١٠، كتاب معرفة الصحابة، باب مناقب أمير المؤمنين عليه السلام).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «إنّي أوشك أن أُدعى فأُجيب، وأنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل وعترتي كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلىٰ الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروني بم تخلّفوني» (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٧).

وأخرج أيضاً بسنده عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي تارك فيكم خليفتين، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض ـ أو ما بين السماء إلىٰ الأرض ـ وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض». (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص١٨١، ومثله ص١٨٩). إلىٰ غير ذلك ممّا ورد في صحاحهم ومسانيدهم وسننهم من الجوامع الروائية، وسنذكرها إن شاء الله في محلّه.

وقد جمع العلّامة الكبير المحقّق السيد مير حامد حسين الهندي اللكنهوي رواة هذا الحديث وطرق أسانيده ومتونه في كتابه الخالد الموسوم بـ«عبقات الانوار» في أكثر من مجلدين كبيرين ضخام وطبع في الهند، فعلى الباحثين المراجعة إلىٰ هذا الكتاب وأمثاله.

(١) فإنّ ظاهر الحديث يبيّن أنّ سبيل الهداية منحصر فيهما، ولاتكون الأُمة مصونة عن الضلالة

بل وبيّن صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً في خبر طب [الطبراني] كون المتقدّم على عترته هالكاً، والمتأخّر عنهم هالكا[1]. ومن المعلوم كون الهلكة لن تلحق سوى من لم يعتقد بما يثبت به إيمانه.

➲ ما لم يتمسّك بهما، ولايخفى على الخبير بأنّ ظهور الحديث في الحصر بمثابة التصريح منه صلى الله عليه وآله وسلم بأنّ الهداية محققة بهما لا غير، فلاحظ.

(١) أخرج الطبراني في معجمه الكبير بسنده عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي لكم فرط، وأنّكم واردون عليّ الحوض، عرضه ما بين صنعاء إلىٰ بصرى فيه عدد الكواكب من قدحان الذهب والفضة، فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين»، فقام رجل فقال يا رسول الله: وما الثقلان؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الأكبر كتاب الله سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فتمسّكوا به لن تزالوا ولا تضلوا، والأصغر عترتي، أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وسألت لهما ذلك ربّي، فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تعلّموهما فإنّهما أعلم منكم». (المعجم الكبير ج٣: ص٦٦، ح٢٦٨١).

وأخرج أيضاً بسنده عن زيد بن أرقم قال: نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجحفة ثمّ أقبل على الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «إنّي لا أجد لنبي إلّا نصف عمر الذي قبله، وأنّي أُوشك أن أُدعىٰ فأُجيب. فما أنتم قائلون؟» قالوا: نصحت، قال: «أليس تشهدون أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله وأنّ الجنة حق والنار حق وأنّ البعث بعد الموت حق؟» قالوا: نشهد، قال فرفع يديه فوضعهما على صدره، ثمّ قال: «وأنا أشهد معكم» ثمّ قال: «ألا تسمعون؟» قالوا: نعم، قال: «فإنّي فرطكم على الحوض وأنتم واردون عليّ الحوض، وأنّ عرضه أبعد من بين صنعاء وبصرى، فيه أقداح عدد النجوم من فضّة فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين»، فنادى مناد وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله طرف بيد الله عز وجل وطرف بأيديكم فاستمسكوا به لا تضلّوا والآخر عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وسألت ذلك لهما ربّي، فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهما فإنّهما أعلم منكم. ثمّ أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: «من كنت أولى به من نفسي فعليّ وليّه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». (المعجم الكبير ج٥: ص١٦٧، ح٤٩٧٠).

ويتحقّق ويشهد لذلك خبر سفينة نوح[(١)]، وهو حجّة لدى أهل مذهب

(١) إنّ حديث السفينة من الأحاديث النبويّة المشهورة عند المسلمين الذي أخرجه غير واحد من علماء الحديث من الفريقين الخاصّة والعامّة وعدوّه من الصحاح، كالحاكم النيسابوري بعد ذكره للحديث وابن حجر في صواعقه حيث قال: قد جاء هذا الحديث من طرق عديدة يقوى بعضها بعضاً... (الصواعق المحرقة: ٢٣٤). وغيرهما كثيرون ممّن نصّوا على صحّته، ولو أردنا أن نذكر جميعها لطال بنا المقام، ولمن أراد التحقيق فيه فليراجع كتاب عقبات الأنوار للسيد حامد حسين النقوي بعد ذكره لحديث الثقلين ونفحات الأزهار للعلّامة السيد الميلاني المجلد الرابع منه ومجلة تراثنا التابعة لمؤسسة آل البيت رقم ٣٨: ص١٤٣، وغير ذلك.

وأمّا المخرجين لحديث السفينة: فقد أخرجه جماعة كبيرة من أئمة أهل السنّة وحفّاظهم نذكر منهم على سبيل التمثيل، فقد أخرج الحاكم النيسابوري في مستدركه بسنده عن أبي ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجى ومن تخلّف عنها غرق»، هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٣٤٣). وأخرج أيضاً بسنده عن أبي ذر أنّه قال بباب الكعبة: من عرفني فأنا من عرفني ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ألا أنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٥٠).

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (ج٩: ص١٦٨) بطرق متعدّدة عن عدة من الصحابة، عن أبي ذر وعن ابن عباس وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله.

والطبراني في معجمه الأوسط ج٤: ص١٠ عن أبي ذر. وفي ج٥: ص٣٠٦ وفي ص٣٥٥ أيضاً عن أبي ذر وفي ج٦: ص٨٥ عن أبي سعيد الخدري. وفي معجمه الكبير ج٣: ص٤٥، ح٢٦٣٦ و٢٦٣٧ عن أبي ذر. وص ٤٥ عن ابن عباس ح٢٦٣، وأبو نعيم في حلية الاولياء ج٤: ص٣٠٦. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج١: ص٢١٨ ومحمد بن طلحة الشافعي في مطالب السؤول: ص٢٠. والسيوطي في الدر المنثور عند تفسير قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم﴾. وفي جامعه الصغير ج١:

السنّي؛ لكونه حديثاً حسناً، ومطابقا في المعنى لخبر الثقلين، فإن المتخلف عن سفينته ليس بمؤمن، ومن لم يقتد بالعترة مثله[١].

ص٢٧٣، ح٢٤٤٢. وج٢: ص٥٣٣، ح٨١٦٢. والمناوي في فيض القدير ج٢: ص٦٥٨. وج٥: ص٦٦٠. والحمويني في فرائد السمطين ج٢: ص٢٤٢. والخطيب البغدادي في تاريخه ج١٢: ص٩٠ في ترجمة علي بن محمد بن شداد. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص٢٣٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص٩٣، ح٣٤١٤٤. وابن كثير في تفسيره ج٤: ص١٢٣. والذهبي في ميزان الاعتدال ج٤: ص١٦٦ في ترجمة مفضل بن صالح وغير هؤلاء.

(١) لقد ذكر كبار المحقّقين من علماء الحديث ـ عند القوم الشارحون للسنّة الكريمة والأقوال النبويّة في معنى حديث السفينة ـ عبارات فيها الاعتراف الصريح بدلالته على ماتذهب إليه الشيعة الإماميّة، ولا بأس بذكر بعض تلك العبارات:

قال الطيبي بشرح الحديث عن أبي ذر الغفاري، قوله: «وهو آخذ بباب الكعبة» أراد الراوي بهذا فريد توكيد لإثبات هذا، وكذا أبو ذر اهتم بشأن روايته، فأورده في هذا المقام على رؤوس الأنام ليتمسّكوا به، وفي رواية له بقوله: «من عرفني فأنا من قد عرفني ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ألا أنّ مثل أهل بيتي» الحديث: أراد بقوله: «فأنا أبو ذر»، المشهور اللهجة وثقة الرواية، وأنه هذا الحديث صحيح لا مجال للرد فيه، وهذا تلميح إلىٰ ما روينا عن عبدالله بن عمرو بن العاص، حيث يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق من أبي ذر». وفي رواية أبي ذر: «من ذي لهجة أصدق، ولا أوفىٰ من أبي ذر» شبه عيسى بن مريم، فقال عمر بن الخطاب كالحاسد: يا رسول لله أفتعرف ذلك؟ «قال: ذلك فاعرفوه» أخرجه الترمذي وحسّنه الصنعاني في كشف الحجاب.

شبّه الدنيا بما فيها من الكفر والضلالات والبدع والأهواء الزائغة، ببحر لجّي يغشاه موج من فوقه سحاب، ظلمات بعضها فوق بعض، وقد أحاط بأكنافه وأطرافه الأرض كلّها، وليس فيه خلاص ومناص إلّا تلك السفينة، وهي: محبّة أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الكاشف عن حقائق السنن وهو شرح المشكاة مخطوط).

⮊ وقال الشيخ نور الدين القاري الحنفي في كتابه المرقاة في شرح المشكاة (ج٥: ص٦١٠): بمثل كلمات الطيبي واستشهد بها.

وقال السمهودي في جواهر العقدين (ج١: ص١٢٦): قوله ﷺ: «مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه». الحديث ووجهه: أنّ النجاة ثبت لأهل السفينة من قوم نوح عليه السلام... ومحصّله: الحثّ على التعلق بحبلهم وحبّهم وإعظامهم شكراً لنعمة مشرفهم ﷺ والأخذ بهدى علمائهم ومحاسن أخلاقهم وشيمهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة، وأدى شكر النعمة الوافرة، ومن تخلّف عنه غرق في بحار الكفران ديار الطغيان، فاستوجب النيران.

وقال المناوي في كتابه فيض القدير في شرح الجامع الصغير (ج٢: ص٥١٩): إن «مثل أهل بيتي» فاطمة وعلي وإبنيهما، وبنيهما أهل العدل والديانة «فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها هلك» وجه التشبيه: أنّ النجاة ثبت لأهل السفينة من قوم نوح، فأثبت المصطفى ﷺ لأُمته التمسّك بأهل بيته النجاة وجعلهم وصلة إليها، ومحصوله: الحثّ على التعلق بحبهم وحبلهم واعظامهم شكراً لنعمة مشرفهم، والأخذ بهدى علمائهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة، وأدى شكر النعمة المترادفة، ومن تخلّف عنه غرق في بحار الكفران وتيار الطغيان، فاستحق النيران؛ لما أنّ بغضهم يوجب النار كما جاء في عدة أخبار كيف؟! وهم أبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى، الذين احتج الله بهم على عباده وهم فروع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم، وبرّأهم من الآفات وافتراض مودتهم في كثير من الآيات، وهم العروة الوثقى، ومعدن التقى.

اعلم إنّ المراد بأهل بيته في هذا المقام العلماء منهم؛ إذ لا يحثّ على التمسّك بغيرهم، وهم الذين لا يفارقون الكتاب والسنّة حتى يردوا معه الحوض....

وقال ابن حجر في صواعقه: ووجه تشبيههم بالسفينة أنّ من أحبّهم وعظّمهم شكراً لنعمة شرفهم وأخذ بهدى علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلّف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم، وهلك في مفاوز الطغيان.... (الصواعق المحرقة: ص٩١). إلىٰ غير ذلك من الكلمات؛ فإنّ هذا الحديث يدل بالصراحة على عصمة أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ إذ بعد دلالة الحديث على وجوب التمسّك بهم، وأنّ النجاة منحصرة بالتمسّك بهم، فهذا المعنى يستلزم ⮈

وثانيها: ما زعمه من نفي ركنية هذه المسألة فإنّه مناقض لما نطق به الفرقان العظيم، من وجوب طاعة من يلي أمر الخلق بعد الرسول ﷺ، فإنّه سبحانه قد بيّن وجوب طاعته ووجوب طاعة رسوله ووجوب طاعة من يلي بعده بقوله سبحانه: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واُولي الأمر منكم﴾[1].

عصمتهم؛ إذ لو كان منهم من يوجب سخط الباري تعالى ـ والعياذ بالله ـ لما جاز متابعتهم بصورة مطلقة فضلاً عن وجوبها وكونها سبباً للنجاة كما هو واضح ظاهر، وإذا ثبت عصمتهم عليهم السلام لم يبق ريب في إمامتهم هذا وأنّ حديث الثقلين المتقدّم ذكره يفيد وجوب متابعة أهل البيت عليهم السلام.

(١) سورة النساء: ٥٩، هذه الآية تبحث عن مسألة القيادة وتعيين المراجع الحقيقيين للمسلمين في المسائل الدينية والاجتماعية. فهي تأمر المؤمنين أوّلاً بأن يطيعوا الله، ومن البديهي أنّه يجب أن تنتهي جميع الطاعات ـ عند المؤمن ـ إلىٰ طاعة الله سبحانه، وكلّ قيادة وولاية يجب أن تتبع من ولاية الله سبحانه وذاته المقدّسة تعالى وتكون حسب أمره ومشيئته؛ لأنّه الحاكم والمالك التكويني لهذا العالم، وكلّ حاكمية ومالكية يجب أن تكون بإذنه وبأمره.

وفي المرحلة الثانية تأمر باتباع النبي ﷺ وطاعته، وهو النبي المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ولا ينطق من الهوس، والنبي الذي هو خليفة الله بين الناس وكلامه كلام الله وقد اُعطي هذا المقام من جانب الله سبحانه، ولهذا تكون طاعته إطاعة الله واتباع أمر الله.

وبعبارة اُخرىٰ: أنّ الله تعالى واجب الإطاعة بالذات، والنبي ﷺ واجب الإطاعة بالعرض، ولعلّ تكرار لفظ «أطيعوا» إشارة إلىٰ مثل هذا الفرق بين الطاعتين.

وفي المرحلة الثالثة: يأمر سبحانه وتعالى بإطاعة اُولي الأمر، وقد قرن الجليل طاعته بطاعة الرسول، فبالمقارنة بين الطاعتين يعرف وجوبهما بأمر واحد على نحو الإطلاق، فلو لم يكن الآمر معصوماً بعصمة الرسول لاستحالت المقارنة بين الأمرين؛ إذ أنّ الأمر بالباطل لا يمكن أن يكون قريناً للأمر بالحقّ، فلا محالة أنّ المقصود في الآية هو وجوب طاعة اُولي الأمر الذي يكون معصوماً ومصوناً من كلّ خطأ، فهو الذي يحفظ للناس أمر دينهم ودنياهم. وبهذا الطريق يكون أمره مثل أمر الرسول ـ واجب الإطاعة ـ من دون قيد وشرط، فينبغي أن

فعلم كون معرفة الثلاثة من أركان أيمان الخلق، لفرض طاعتهم عليهم، فلو كان في طاعة الله وطاعة الرسول غنية عن طاعة الثالث لما فرض سبحانه طاعته، فمن فرض طاعته علم وجوب معرفته، فحال معرفته حال معرفتهما(١) فالله

يكون مستوى إطاعته كمستوى إطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولعلّ من هذه الجهة أنّ في الآية الكريمة عطف إطاعة الأمر على إطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من دون تكرار لفظ «أطيعوا». وبهذه المقارنة بين الطاعتين يعرف أنّ القيادة والولاية بعد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم هي قيادة الهية يجعل من الله سبحانه وتعالى وبتعيين من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. وهذه القيادة والولاية بالنصّ المتواتر وبالأدلّة المتقنة التي سوف نذكرها إن شاء الله تعالى منحصرة في الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين طهّرهم الله من جميع الأدناس تطهيراً وجعلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلفاءه من بعده، كما في النصوص المتواترة الواردة عن طريق الفريقين الخاصّة والعامّة التي سوف نذكرها إن شاء الله تعالى، فلاحظ.

(١) وممّا يؤكد ذلك ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث متفق عليه بين الشيعة وأهل السنّة والجماعة في روايته وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أطاع علياً فقد أطاعني ومن عصى علياً فقد عصاني». (انظر المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج٣: ص١٢١ وص١٢٨). وصححه الذهبي في الهامش ورواه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٧٠ و٣٠٧. والخوارزمي في المناقب: ص١٩٣ ح٢٣٢. والحمويني في فرائد السمطين ج١: ص١٧٨، ح١٤١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦١٤، ح٣٢٩٧٣ وغيرهم. فإنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم جعل إطاعة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مرادفاً لإطاعته، فكما أنّ إطاعة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم واجبة بعد وجوب معرفته فكذلك إطاعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث متفق عليه بين جميع المسلمين: ومن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (شرح المقاصد ج٢: ص٢٧٥)، وجعله التفتازاني لدة لقوله تعالى: ﴿أطيعوا الله ورسوله وأُولي الأمر منكم﴾ في المفاد.

وقال العلّامة الأميني في كتابه الغدير (ج١٠: ص٣٥٩): إنّ التفتازاني ذكر هذا الحديث

سبحانه، قد جعل له الرئاسة والسلطنة على عباده من حيث كونه رحمة لهم، مثل الرسولﷺ وقوله قوله؛ لكونه قائماً مقامه، ومبلّغاً عنه، فقوله حقّ ووحي ورحمة، فطاعته موقوفة على معرفته التي هي عين معرفة الرسولﷺ من حيث كونهما رحمة، ولطفا وحجة على الخلق من قبل الله، فمن لم يعرف رحمة الله العامة على العباد ولطفه وحجته نقص ايمانه، وجهل ركناً عظيماً منه[1].

➲ بهذا اللفظ في كتابه شرح عقائد النسفي المطبوع سنة ١٣٠٢ هـ، غير أنّ يد الطبع الأمينة على ودائع العلم والدين حرّفت من الكتاب في طبع سنة ١٣١٣ سبع صحاف يوجد فيها هذا الحديث...

أقول: ولايخفى على الخبير من أنّ وضوح دلالة الحديث على إمامة أئمة أهل البيتعليهم السلام قد أجبرت القوم على حذف الحديث من الكتاب، فلاحظ.

(١) وتوضيح المقام أنّه حيث إنّ عموم البشر لا يعلمون مصالح الأُمور ومفاسدها على ما هي عليها في الواقع ونفس الأمر وهم غير معصومين من الوقوع في الفساد والشر، بل قد تتنازع فيهم دواعي الصلاح والفساد والخير والشر والظلم والعدل، فهم بحاجة إلىٰ إمام معصوم يجمعهم على الصلاح والخير والعدل، ويبعدهم عن الفساد والشر والظلم، فمقتضى حكمة الله ورحمته أن يلطف بهم ويجعل لهم إماماً معصوماً بحجة كافية ودليل واضح ليسد الفراغ ويزيح العلّة عن الأُمة، كما أنّ حكمة الله تعالى اقتضت تشريع الأحكام في حقّ الناس من الواجبات، والمحرمات والآداب، وما يصلح لهم من أمرهم في معاشهم ومعادهم ذلك من أجل أن يفوزوا فعلاً بالخير والصلاح ويبعدوا عن الشر والفساد، فإنّ هذه الحكمة مقتضية لجعل الإمام أيضاً؛ لإقامة العدل بين الناس.

ولا ينافي إمامة الإمام مع عدم تسنّمه فعلاً السلطة وإدارة أُمور الناس، فإنّ حالها حال جعل الأحكام الشرعية، فكما أنّ عدم إجراء الأحكام والشرائع وتطبيقها في المجتمع الإسلامي بسبب حصول الموانع وتقصير الناس لا توجب قصوراً في جعلها ولا في الأحكام نفسها، كذلك الأمر في الإمامة فإنّ عدم نشر الإمام العدل في الأرض بسبب ظلم الظالمين ومنعهم من ذلك لا يوجب قصوراً في الإمام ولا في إمامته، وإنّما ذلك تقصير الناس في أداء وظيفتهم لا في جعل الله تعالى ولا في تشريعه كما هو ظاهر واضح.

ومن هذه الجهة صار محبّ علي مؤمناً ومبغضه منافقاً[(١)]، فإنّ من له السلطنة والرئاسة الشرعية على العباد يصير معرضاً لبغض جماعات منهم، من حيث سياسته لهم بما يخالف طباعهم من القيام فيهم بحدود الله سبحانه، فبغضهم له حينئذٍ نفاق قطعاً؛ لكونه بغضاً لدين الله، وقضاءه الذي قضى به على العباد، فجعل محبته إيماناً من هذه الجهة، فعلم بحمد الله ركنية هذه المسألة وعدم تمامية إيمان الناس بدونها بكتاب الله وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن هذه الجهة صارت من ضروريات كلّ شريعة، فيا حسرتي على من نفىٰ ركنيتها، فإنّه قد خالف الفرقان العظيم، والسنّة الشريفة وضرورة الشريعة[(٢)].

---

(١) أخرج جمع كثير من أعلام أهل السنّة ومحدثيهم الأحاديث الواردة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم من أنّ حب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة الكفر والنفاق منها ما أخرجه مسلم في صحيحه عن زر بن حبيش قال: قال علي: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأُمي صلى الله عليه وآله وسلم إليّ أن لايحبّني إلّا مؤمن ولايبغضني إلّا منافق». (صحيح مسلم ج١: ص٦١). ورواه النسائي في سننه ج٨: ص١١٦. وابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٣٦٧، وغيرهم. فإنّ الحديث صريح بأنّ حُبّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ركن للإيمان وعلامته، وأنّ بغضه علامة النفاق والكفر، فمن وقف على أدلّة إمامته وولايته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل وجحد بها فهو كافر بلا إشكال، إذ بعد ثبوت إمامته بالأدلّة القطعية من الكتاب والسنّة تجب طاعته عليه ولاعذر له في مخالفته كما هو واضح ظاهر.

(٢) فإنّ المخالفة لصريح القرآن من الآيات الآمرة بإطاعة أُولي الأمر المعصوم، وأيضاً مخالفة الأحاديث الصحيحة الصريحة في وجوب متابعة أئمة أهل لبيت عليهم السلام كحديث الثقلين وحديث السفينة وغيرهما من الأحاديث الدالّة على إمامة الأئمّة الاثني عشر من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ووجوب متابعتهم موجب لإنكار ضروري من الضروريات في الشريعة المقدّسة، والمدار في إنكار الضروري هو اعتراف الخصم باعتبار الأدلّة سنداً ودلالة، وبعد

وثالثها: ما نقله من الخبر ووصفه به من عالي درجات الصحّة فإنّه غش منه لغفلة؛ لخروجه بذلك عن قاعدة المناظرة[١] بإقامة الحجّة على الخصم، فإنّ الخصم يخاطبه بلسان طلق ويقول له: لِمَ لم تنصفني، بل ظلمتني فاستدللت عليّ بخبر تعلم بأنّه ليس بحجّة عليّ؛ لكونه ممّا تفردت بنقله أنت ومن تابعته، فهو من باب الشهادة للنفس، وهي غير مقبولة باتفاق المسلمين وسائر ذوي العقول[٢]،

وضوح اعتبارها لدى الخصم لا يبقى إشكال في أنّهم قد أنكروا ضرورياً من ضروريات الإسلام مع كونهم عالمين بضروريته، وأنّ ذلك مستلزم لتكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن حال من يكون كذلك واضح لدى جميع المسلمين.

(١) فإنّ من قواعد المناظرة والاحتجاج هو أن يحتج كلّ من الطرفين على الآخر بما هو حجّة عند الطرف الاخر.

وبعبارة أُخرى: أنّ احتجاج المسلمين بعضهم على بعض في المسائل المختلفة يدور في الأغلب مدار القرآن والسنّة، أمّا القرآن فقد اتفقوا على حجيته، وأمّا السنّة فمنها ما اتفقوا على تصديقه فيكون مرجعاً في الخصومة، ومنها ما اختلفوا فيه وفي هذا القسم لابدّ من أن يحتج كلّ من المتناظرين بما يصدقه الآخر، وإلّا لم تكن حجة معتبرة عليه، وهذا أمر مسلّم عند الكلّ، قال ابن حزم الأندلسي في معرض الحديث عن احتجاج أهل السنّة على الإماميّة: [انّه] لا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم، فنحن لا نصدقها، وإنّما يجب أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به، سواء صدقه به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه (الفصل في الملل والأهواء والنحل ج٣: ص١٢).

وفي المقام حيث إنّ ابن تيمية قد احتج برواية أبي هريرة الذي قد رواه البخاري في صحيحه في كتاب الايمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهولا يشعر، ورواية عمر بن الخطاب الذي رواه ابن ماجة في صحيحه ج١: ص٢٤ ح٦٣ في كتاب الإيمان، فلا ريب في عدم اعتبار الحديثين عند الشيعة الإماميّة ولا ينهض بهما الحجة كما هو واضح ظاهر.

(٢) فإنّ الاحتجاج بدليل ورواية ليس بحجّة عند طرفه المقابل أمر لايقبله دين ولاعقل

ولِمَ تغري الغفلة بالجهل حيث تريهم أنّك قد ظهرت عليّ وغلبتني بما نقلته من الخبر الذي وصفته بأنّه متفق على صحّته، فيا لهفي عليهم لو يعلمون بهذه المغشة وغيرها فينقلب حسن ظنّهم سيئاً بمن تسمّى من أهل العلم بأهل السنّة، فيبحثون ويفحصون عن الحق فيجدونه عند أهله بيناً جلياً سالماً من غش غاش، وتزوير مزور.

ورابعها: مناقضة ما ذكره من الخبر هنا لما سيأتي منه من تصرحيه؛ بأنّ ما تفرّد به الخصم ليس بحجّة على خصمه؛ لكونه من باب الشهادة للنفس، وهي غير مقبولة، فانظر إلىٰ تناقضه وتعجّب من سبّه[1] لمن قال بركنية هذه المسألة بأنّه جاهل مباهت، فإنّه قد سبّه ظلماً بتصديق منه بعدم حجيّة مثل الخبر على خصمه.

وخامسها: أنّه على فرض صحّة ما نقله من الخبر المشار إليه فما طرب به من صحّته من حيث عدم تعرّضه لهذه المسألة، ليس ينبغي من مثله التجاهل إلىٰ هذه الدرجة، فإنّ جملة من المطالب العظام مستلزمة لغيرها على وجه تفهم بدون إشارة إليها مستقلّة[2]، بل ذكر الملزوم مغن عن ذكرها لضرورة لزومها له، مثل

➲ ولايستسيغه المنطق، فإنّ من الضروري أنّ احتجاج المسلمين بعضهم مع بعض آخر لابدّ وأن يكون بما يصدّقه الآخر، وإلّا لم تكن حجّة معتبرة عليه، وهذا أمر مسلم عند الكلّ بل أنّه من الضروريات القطعية عند جميع العقلاء واعترف بها جميع المسلمين، فالاستدلال بخبر ليس بحجّة عند الشيعة خروج عن موازين الحوار الصحيح كما لايخفى.

(١) قد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث مشهور رواه الفريقين وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «سبّاب المؤمن فسق وقتاله كفر». (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٤٢٩. والمصنف لابن أبي شيبة ج٤: ص٢٥٦، ح١١. ومسند أبو يعلى الموصلي ج١٠: ص٤٤١، ح٦٠٥٢. أو «سباب المؤمن فسوق كالمشرف على الهلكة». (الكافي ج٢: ص٣٥٩، ح١. ومن لايحضره الفقيه ج٤: ص٣٧٧، ح٥٧٨١، وغير ذلك).

(٢) وذلك مثل ما له تعلق اليقين بشيء يكون له لازم وملازم وملزوم، ويكون لكلّ منها أثـ

قول القائل: بعث الله نبياً إلىٰ عاد، ونبياً إلىٰ ثمود، ونبياً إلىٰ نمرود، وغيرهم، ثمّ مات الرسل فإنّه يعلم بالضرورة تبليغهم، فإنّه يلزم الرسالة لزوما بيّناً ضـروريـاً، ومثله في اللزوم الخليفة بعد الرسول، ومن الضروري وصية آدم عليه السلام إلىٰ خـليفة بعده، ومثله نوح عليه السلام، ومثله موسى عليه السلام، ومثله عيسى عليه السلام، ومثله سـليمان عليه السلام، وغيرهم من الرسل الذين لم يكن خلفاؤهم لهم مرتبة النبوّة، مثل إسماعيل بالنسبة إلىٰ إبراهيم، ومثل يوسف بالنسبة إلىٰ يعقوب، ومـثل سـليمان وغـيرهم. ومـن المعلوم وجوب اعتقاد الخلق بالرسل وبخلفائهم، ومعه فقد قال سبحانه: ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ [إلى أن قال:].... والكتاب والنبيين»[1]، ولم يذكر الوصيين.

⬅ شرعي يصير تعلّق اليقين به موجباً لتعلّق يقين آخر على لازمه ويقين آخر على مـلازمه ويقين آخر على ملزومه، فتكون متعلّقات أربعة كلّ واحد منها متعلّق ليقين مستقل، وإن كان ثلاثة منها معلولة لليقين المتعلّق بالشيء، ولكن يكون لزوم ترتيب الأثر على كـلّ مـتعلّق لأجل استكشافه باليقين المتعلّق به لا اليقين المتعلّق بغيره من ملزومه أو لازمـه، مـثلاً إذا تيقنت بطلوع الفجر وعلمت منه خروج الليل ودخول يوم شهر رمضان وكان لطلوع الفجر أثر ولخروج الليل أثر ولدخول يوم شهر رمضان أثر لا يكون لزوم ترتيب الأثر على كـلّ موضوع إلّا لأجل تعلّق العلم به، لا لأجل تعلّقه بغيره من لازمه أو ملزومه أو ملازمه.

وكذا إذا تيقنت بحياة زيد وحصل منه اليقين بنبات لحيته ويقين آخر ببياضها، ويكـون لكلّ منها أثر شرعي يجب ترتيب أثر حياته للعلم بها، ونبات لحيته للعلم به، وترتيب أثـر بياضها للعلم به، فالعلم بكلّ متعلّق موضوع مستقل لوجوب ترتيب أثره، والمقام من هـذا القبيل، فإنّه بعد قبول لزوم الخليفة لكلّ نبيّ فمن المعلوم أنّه يلزم وجوب الاعتقاد بأنّ خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً له خليفة حق وإمام صدق، وأنّه واجب الطاعة على كافة الاُمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنّه وإن لم يذكر في الحديث الاعتقاد بهذا الأمـر المـهم غـير أنّ لازم الاعـتقاد برسالة خاتم الأنبياء الاعتقاد بوجوب الخليفة من بعده كما أنّ لازم الاعتقاد برسالته وجوب العمل بما جاء به، وهذا أمر واضح ظاهر.

(١) سورة البقرة: ١٧٧.

ومثله الخبر الذي نقله السنّي، فإنّه لم يذكرهم بعد رسله، بل لم يتعرّض لهم فيه، وليس ذلك لعدم وجوب التصديق بهم البتّة، بل لمّا نبّهنا عليه من اللزوم الضروري بين الرسل وبين خلفائهم، فعدم ذكرهم لفظاً مع العلم بأنّهم مقصودون دليل بين على اللزوم المشار إليه.

كيف لم يقصد الخليفة باللزوم وقد عرفت إناطة إيمان الناس بحبّ علي [عليه السلام](١) وحصر المحبّ له بالمؤمن والمبغض له بالمنافق(٢)؟! فالذي هذه

---

(١) أخرج السيوطي في جامعه الصغير بسنده عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: عنوان صحيفة المؤمن حبّ علي بن أبي طالب عليه السلام (الجامع الصغير ج٢: ص١٨٢، ح٥٦٣٣). وأخرجه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٦: ص٣٦٠. والمناوي في فيض القدير ج٤: ص٤٨١. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٥: ص٢٣٠. والخطيب البغدادي في تاريخه ج٥: ص١٧٢ في ترجمة أحمد بن محمد بن جوزي أبي الفرج العكبري. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦٠١، ح٣٢٩٠٠، وغيرهم.

أخرج المتقي الهندي في كنز العمال نقلاً عن الخطيب وغيره: أنّه ما ثبت الله حبّ علي في قلب مؤمن فزلّت به قدم إلّا ثبّت الله قدماً يوم القيامة على الصراط (كنز العمال ج١١: ص٦٢١) ح٣٣٠٢١).

وأخرج الحاكم الحكساني في شواهد التنزيل في تفسير قوله تعالى: ﴿سيجعل لهم الرحمن ودّاً﴾ عن ابن عباس قال: «حبّ علي بن أبي طالب في قلب كلّ مؤمن» (شواهد التنزيل ج١: ص٤٧٣).

(٢) أخرج مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب أنّ حب الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان، بسنده عن زر بن حبيش قال: قال علي عليه السلام: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأُمي ﷺ إليّ أن لا يحبني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق» (صحيح مسلم ج١: ص٦١). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج١: ص٤٢، ح١١٤. والنسائي في سننه ج٨: ص١١٧. وفي سننه الكبرى ج٥: ص٤٧، ح٨١٥٣ وص١٣٧، ح٨٤٨٥ و٨٤٨٦. وج٦: ص٥٣٥، ح١١٧٥٣. وفي خصائصه: ص١٠٤. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج٧: ص٤٩٤، ح١.

مرتبة رفعت قدره وعظمته كيف تصير معرفته غير ركن بل معرفته البتة ركن من دون ريب بالخبر المشار إليه وغيره؟! فالسنيّ لم ينصف كتاب الله وسنّة رسوله حيث نفى عنهما التعرض لهذه المسألة التي قد عرفت ركنيتها بأظهر دليل.

وسادسها: ما زعمه من عدم ذكرها في الخبر الذي نقله، فإنّه بهتان معلوم عجيب؛ لأنّه قد تضمن قوله: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ومن كتبه[1]، بل خيرها الفرقان العظيم، وقد تضمن لهذه المسألة بآية وجوب إطاعة الله ووجوب إطاعة رسوله ومن يلي بعده[2]، وبآية وكلّ شيء أحصيناه في إمام

وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص٥٨٤، ح١٣٢٥، وغيرهم.

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن زر بن حبيش عن علي ﵁ قال: «عهد إليّ النبي أنّه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق» (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٩٥ وص١٢٨) وأخرجه الترمذي في سننه ج٥: ص٣٠٦، ح٣٨١٩. والنسائي في سننه ج٨: ص١١٦. وفي سننه الكبرى ج٥: ص١٣٧، ح٨٤٨٧، وج٦: ص٥٣٤، ح١١٧٤٩. وفي خصائصه: ص١٠٥. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٣٣. والطبراني في معجمه الأوسط ج٢: ص٣٢٧. وج٥: ص٨٧. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٤: ص٦٤. وج٨: ص١٧. وج١٣: ص٢٥١. وج١٨: ص١٧٣ وص٢٧٥. وج٢٠: ص٢٢١، وغيرهم.

(١) سورة البقرة: ١٧٧.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩). ومن البديهي أنّ المقصود من «وليّ الأمر» الذي وجب إطاعته في الآية على وجه الإطلاق كوجوب إطاعة النبي ﷺ هو من يكون متصفاً بالعصمة كالنبي ﷺ، وليس هو إلّا عبارة أُخرى عن كونهم معصومين، وإلّا لما صح الأمر بطاعتهم على وجه الإطلاق بدون قيد أو شرط، فنستكشف من إطلاق الآية بإطاعتهم واشتمال المتعلّق على خصوصية تعدده عن الأمر بغير الطاعة لابدّ أن يكون وليّ الأمر معصوماً عن الخطأ؛ إذ لو لم يكن معصوماً من الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك

مبين[١]،

أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلىٰ اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وأنّه محال، فثبت أنّ الله أمر بطاعة أُولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كلّ من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أنّ وليّ الأمر و«أُولي الأمر» المذكور في الآية لابدّ وأن يكون معصوماً.

ثمّ إنّه لا يعقل أن يأمر الوحي الالهي بإطاعة المعصوم، ولا يقوم بتعريفه، وعليه فإنّه من المنطقي والمعقول أن يقوم الله بتعريف «اولي الأمر» بواسطة النبيﷺ، فلابد من التعريف للناس لكي يعرفوهم، ومن أجل معرفة ذلك لابد من الرجوع إلىٰ السنّة النبوية الشريفة التي ذكرت أسماءهم، ولا سيما حديث الثقلين، حيث قرنت فيه العترة بالكتاب، فإذا كان الكتاب مصوناً من الخطأ، فالعترة مثله أخذاً بالمقارنة ونظيره حديث السفينة، وإلىٰ غير ذلك من الأحاديث التي تنص على عصمة العترة الطاهرة، فهذه الأحاديث تشكل قرينة منفصلة على أنّ المراد من «أُولي الأمر» هم العترة الطاهرة وهم أحد الثقلين، بل يمكن كشف الحقيقة من خلال الإمعان في آية التطهير، فإنّ دلالتها على عصمة أهل البيت الذين عيّنهم النبيﷺ بطرق مختلفة تكون واضحة، فهم الذين أمر الله سبحانه بطاعتهم وقرن طاعتهم بطاعة الرسولﷺ.

(١) سورة يس: ١٢، فإنّ المفسّرين قد اعتبروا عدة آراء في معنى هذه الآية الكريمة:

منها: أنّ التعبير بـ«ـإمام مبين» بمعنى اللوح المحفوظ، وهو ذلك الكتاب الذي أثبت فيه وحفظت كلّ أعمال الموجودات والحوادث التي تحدث في هذا العالم.

ومنها: بمعنى الكتاب السماوي كما في قوله تعالى: ﴿ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة﴾ (سورة هود: ١٢).

ومنها: بمعنى الكتاب الذي يكون في يوم القيامة قائداً وإماماً لجمع المأمورين بتحقق الثواب والعقاب أو لكونه معياراً لتقييم الأعمال الإنسانية ومقدار ثوابها وعقوباتها. وغيرها من المعاني التي اعتبرها المفسّرون في تفسير الآية، وإن كان أغلب المفسّرين اعتبروا المعنى الأوّل، غير أنّ التفسير بـ«ـاللوح المحفوظ» لا ينافي الروايات الواردة عن طريق أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآية وهي كثيرة.

وبآية ﴿إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾[1]. إلىٰ غيرها ممّا يأتي التعرّض له.

⬅ منها: ما رواه الصدوق رحمه الله بسنده عن أبي الجارود عن أبي جعفر الباقر عليه السلام عن أبيه عن جده عليهم السلام، قال: لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿وكلّ شيء أحصيناه في إمام مبين﴾ قام أبو بكر وعمر من مجلسهما، فقالا: يا رسول الله هو التوراة؟ قال: «لا»، قالا: فهو الانجيل؟ قال: «لا»، قالا: فهو القران؟ قال: «لا»، قال: فأقبل أمير المؤمنين علي عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هو هذا، إنّه الإمام الذي أحصى الله تبارك وتعالى فيه علم كلّ شيء». (معاني الاخبار: ص٩٥، ح١).

ومنها: ما في تفسير علي بن إبراهيم القمي عن ابن عباس عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «أنا والله الإمام المبين، أُبين الحق من الباطل، ورثته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». (تفسير القمي ج٢: ص٢١٢).

فإنّ اللوح المحفوظ تنعكس على قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ الله تعالى يلهمه ما في اللوح وحيث إنّ قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالمقام الأوّل، ثمّ يليه قلب وليّه، فيعتبران مرآة تعكس ما في اللوح المحفوظ بقلبهما مع حفظ المقام الأوّل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أورثته إلىٰ قلب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فبذا يصبحان نموذجاً من اللوح المحفوظ، وعليه فإنّ إطلاق «الإمام المبين» عليهما أمر موافق للعقل والنقل.

(١) سورة الرعد: ٧. لقد أشار هذه الآية الكريمة إلىٰ قسمين من الدعوة إلىٰ الله: أحدهما: أن يكون عمل الداعي هو الإنذار فقط، والآخر: أن يكون العمل هو الهداية.

وسوف تسألون حتماً ما هو وجه التفاوت بين «الانذار» و«الهداية»؟ وفي مقام الجواب لابدّ أن يقال: إنّ الإنذار يكون للذين أضلّوا الطريق ودعوتهم إلىٰ الصراط المستقيم؛ لأنّ الإنذار، إبلاغ التخويف وإتمام الحجة عليهم؛ بأنّكم سوف تعلمون الخطأ في ما أنتم عليه، بما أعد الله لكم من أهوال يوم القيامة وأليم العذاب فيه. ولكن الهداية والاستقامة موهبة من الله تعالى يلقيها في القلب ويوفق من قبلها، فهي تكون للذين آمنوا والذين هداهم الله إلىٰ الصراط المستقيم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لقد جاءهم من ربهم الهدى﴾ (سورة النجم: ٢٣) وقوله تعالى: ﴿إنّا هديناه السبيل﴾ (سورة الدهر: ٥). وقوله تعالى: ﴿أنزل فيه القرآن هدى﴾ (سورة البقرة: ١٨٥). وقوله تعالى: ﴿وأمّا ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى﴾ ⬅

➲ (سورة فصّلت: ١٧). وقوله تعالى: ﴿إنّك لتهدي إلىٰ صراط مستقيم﴾ (الشورى: ٥٢)، إلىٰ غير ذلك.

وفي الحقيقة أنّ المنذر مثل العلّة المحدثة، أمّا الهادي فبمنزلة العلّة الباقية، وهذه هي التي تعبّر عنها بالرسول والإمام، فالرسول يقوم بتأسيس الشريعة والإمام يقوم بحفظها.

وهناك روايات عديدة تؤكد ما قلناه وهو قول الرسول الاعظم ﷺ حيث قال: «أنا المنذر وعلي الهادي». ولا بأس بالإشارة إلىٰ بعضها:

١ ـ في ذيل هذه الآية أخرج الفخر الرازي في تفسيره عن ابن عباس قال: وضع رسول الله ﷺ يده على صدره فقال: «أنا المنذر» ثمّ أومأ إلىٰ منكب علي رضي الله عنه وقال: «أنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون من بعدي». (تفسير الكبير للرازي ج١٩: ص١٤).

٢ ـ ذكر ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري: أنّه أخرج الطبري بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿انما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾ وضع رسول الله ﷺ يده على صدره وقال: «أنا المنذر» وأمأ إلىٰ علي، وقال: «أنت الهادي، بك يهتدي المهتدون بعدي». (فتح الباري ج٨: ص٢٨٥).

٣ ـ أخرج الثعلبي في تفسير الآية بسنده عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لمّا نزلت هذه الآية وضع رسول الله ﷺ يده على صدره فقال: «أنا المنذر» وأومأ بيده إلى منكب علي عليه السلام فقال: «فأنت الهادي ياعلي، بك يهتدي المهتدون من بعدي» (تفسير الثعلبي ج٥: ص٢٧٢). واخرجه الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ج١: ص٣٨١، ح٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠. وابن الجوزي في زاد المسير ج٤: ص٢٢٨. وابن كثير في تفسيره ج٢: ص٥٢٠. والسيوطي في الدر المنثور ج٤: ص٤٥. والشوكاني في فتح القدير ج٢: ص٧٠. والالوسي في تفسيره ج١٢: ص١٠٨. وللمزيد من الاطلاع، راجع كتاب إحقاق الحق للعلّامة التستري ج٣: ص٨٧ وما بعدها.

فلا شك أنّ هذه الأحاديث تدلّ بالصراحة على أنّ الهداية بعد النبي ﷺ منحصرة في الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من أهل البيت عليهم السلام، ولذلك استغرب ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري عندما أخرج هذا الحديث فقال ما هو نص عبارته: ➲

وسابعها: ما نقله من الخبر ممّا دلَّ على كون عبادة الله إحساناً على تقدير كون العابد يعبده، وقد فرض رؤيته له، فإنّ لم يفرضها فالله سبحانه يرى عبادة عبده، فإنّه ليس من قول الرسول ﷺ من دون ريب، لأنّ العبادة الخالصة لله المقبولة لديه هي التي تفعل طاعة له وحده من دون شوب شيء فيها، وهذه ليست باحسان بل تأدية فرض، فإن لم تفعل على هذه الجهة فهي عصيان من حيث عدم فعل المأمور به على وجهه، فهي حينئذٍ ليست عبادة[1]، بل العبادة قد تضمنها أوّل تقسيمات الخبر، حيث قال فيه: أن تقيم الصلاة إلىٰ آخره، فإنّه لو لم يقصد منه بالنسبة إلىٰ الصلاة والصيام والزكاة والحج والعبادة الخالصة لله سبحانه بشروطها لم تكن الصلاة وصيام والزكاة وغيرها، بل هي فاسدة غير شرعية ليس يصدر مثلها عن المسلم، فالمسلم هو الفاعل لهذه على وجهها.

ومعنى إحسان في قبال هاتين المرتبتين عبارة عن فعل المندوبات،

➲ والمستغرب ما أخرجه الطبري بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لمّا نزلت هذه الآية وضع رسول الله ﷺ يده على صدره وقال: «إنّ المنذر»، وأومأ إلى علي وقال: «أنت الهادي، بك يهتدي المهتدون بعدي». (فتح الباري ج٨: ص٢٨٥). فكان دلالة الحديث عنده واضحة، على أنّ الهداية منحصرة في الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي ﷺ، وحيث أذعن أنّ الحديث لايلائم مع معتقداته، فاستغرب منه وقام بتأويلات بارده التي هي مخالفة لصريح الحديث وللعقل وما بنى عليه العقلاء، فلاحظ.

(١) وتوضيح المقام ان العبادة هي التعبد والتذلل لله تعالى، وهي الوظيفة التي شرعت لأجل أن يتعبد بها العبد، فالصلاة المأتي بها بعنوان التعبد واظهار العبودية، هي المامور بها وهكذا بقية العبادات فانّها أداء للوظيفة الملقاة على عاتق العباد.

وأمّا الاحسان فانّه ليس من الوظائف الطاعات اذ ليس اليه داع موجب لابدّ من فعله، بل انّه ايصال النفع للغير أو دفع الضرر عنه، فلو قلنا أنّ العبادة احسان فمعناه أنّ العبادة لم تكن من وظائف العبد وانّما هي احسان من العبد بالنسبة الى خالقه ـ والعياذ بالله ـ.

وتحمل الضرر من الناس، وفعل الصالحات لهم من حيث ثبوت الرخصة في فعل نقيض هذه من ترك المندوبات، وعدم تحمل ضرر الناس، بل تجوز المقاصّة منهم فيما له عوض شرعاً، وعدم فعل الصالحات اليهم، قال سبحانه في وصف المتقين: ﴿والعافين عن الناس والله يحب المحسنين﴾(١).

ففي الدر المنثور عن ابن أبي حاتم في تفسيرها قال: يغيظون في الشيء فيغفرون، ويعفون عن الناس، ومن فعل ذلك فهو محسن، والله يحب المحسنين، قال: بلغني أنّ النبي ﷺ أنّه قال: «إنّهم في أُمتي قليل سوى من عصمه الله...»(٢) الخبر.

وفيه عن البيهقي عن علي بن الحسين عليهما السلام في خبر فيه قالت الجارية: والعافين عن الناس قال لها: «قد عفوت عنك»، قالت: والله يحب المحسنين، قال: «اذهبي فأنت حرة»(٣).

وثامنها: ما زعمه من عدم بيان الأُمة صريحاً بالخبر المشار إليه فإنّه منقوض بعدم بيان آية إيمان الناس ونفاقهم وهو حب علي عليه السلام حسب ما دلَّ على ذلك الخبر الثابت الصحة عن طائفة من الصحابة الحاصر لمحبّ علي [عليه السلام] بالمؤمن، ومبغضه بالمنافق(٤)، ويخبر من لم يحب أهل بيت النبي ﷺ لم يدخل

---

(١) سورة آل عمران: ١٣٤.

(٢) الدر المنثور ج٢: ص٧٢.

(٣) الدر المنثور ج٢: ص٧٣.

(٤) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أنّ حبّ الأنصار وعلي من الايمان، بسنده عن زر بن حبيش قال: قال علي: «والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأُمي ﷺ إليّ لا يحبني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق (صحيح مسلم ج١: ص٦١).

في قلبه إيمان[١]، فإنّ هذين المطلبين لم يتعرّض لهما الخبر صريحاً، وهما في

➲ وأخرجه ابن ماحة في سننه ج١: ص٤٢. والنسائي في سننه ج٨: ص١١٧. وفي سننه الكبرى ج٥: ص٤٧، ح٨١٥٣. وص١٣٧، ح٨٤٨٥ و٨٤٨٦. وج٦: ص٥٢٥، ح١١٧٥٣. وفي خصائصه: ص١٠٤ وص١٠٥. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج٧: ص٤٩٤ ح١، وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص٥٨٤ ح١٣٢٥. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج١: ص٣٤٧، ح٤٤٥، وغير هؤلاء.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي رضي الله عنه قال: «عهد إليّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق» (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٩٥ وص١٢٨). وأخرجه الترمذي في سننه ج٥: ص٣٠٦، ح٣٨١٩، والنسائي في سننه ج٨: ص١١٦ وفي سننه الكبرى ج٥: ص١٣٧ ح٨٤٨٧ وج٦: ص٥٣٤ ح١١٧٤٩. وفي خصائصه: ص١٠٥. والحميدي في مسنده ج١: ص٣١، ح٥٨. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج١: ص٢٥١، ح٢٩١. والطبراني في معجمه الأوسط ج٢: ص٣٣٧. وج٥: ص٨٧، وغيرهم.

وأخرج الطبراني في معجمه الكبير بسنده عن مساور الحميري عن أمه عن أم سلمة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لايحبّ علياً إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق». (المعجم الكبير ج٢٣: ص٣٧٥. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج١٨: ص١٧٣. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج١٢: ص٣٦٢، ح٦٩٣١. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٨٠. والمزي في تهذيب الكمال ج١٥: ص٢٣٣ في ترجمة عبدالله بن عبد الرحمن الضبي. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٥٩٩، ح٣٢٨٨٤. وص٦٢٢، ح٣٣٠٢٩. والقندوزي في ينابيع المودة ج١: ص١٥٠، ح٤، وغيرهم.

وأخرج ابن عساكر بسنده عن عبدالله بن حنطب عن أبيه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة ـ إلى أن قال: ـ يا أيّها الناس أُوصيكم بحبّ ذي أقربيها أخي وابن عمي علي بن أبي طالب فإنّه لا يحبه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق، من أحبه فقد أحبني ومن أبغضه فقد أبغضني ومن أبغضني عذبه الله عز وجل». (تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٧٩).

(١) أخرج ابن ماجة في سننه بسنده عن عباس بن عبد المطلب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما ➲

نهاية من العظمة بحيث يصير الفاقد لهما غير مؤمن، ولو صدق بسائر ما بُيّن في الخبر، ولكن معنى التصديق برسله التصديق بما قالوه، ومن أعظم ما قالوه تعيين خلفائهم من بعدهم، ومن أهمّ ما قاله خير الرسلصلى الله عليه وآله وسلم: «تعيين خلفائه»[(١)]، وما

⬅ بال أقوام يتحدثون، فإذا رأوا الرجل من أهل بيتي قطعوا حديثهم، والله لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبّهم لله ولقرابتهم مني. (سنن ابن ماجة ج١: ص٥٠، ح١٤٠). وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٤: ص٧٥. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٢٦: ص٣٠٢. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٢: ص٢٣١، ح٢٤٨. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص٩٦، ح٣٤١٦٠، وغيرهم.

وأخرج الهيثمي في مجمع الزوائد بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال: قال رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم: «لا يؤمن عبد حتى أكون أحبّ إليه من نفسه وأهلي أحبّ إليه من أهله وعترتي أحبّ إليه من عترته، وذاتي أحبّ، إليه من ذاته». (مجمع الزوائد ج١: ص٨٨). وأخرجه الزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص٢٣٣. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٢: ص ٣٦٠، ح٣١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١: ص٤١، ح٩٣، وغيرهم.

وأخرج الزرندي الحنفي في نظم درر السمطين بسنده عن أبي هريرة أنّ صبية بنت أبي لهب جاءت إلى النبيصلى الله عليه وآله وسلم فقالت: يا رسول الله إنّ الناس يصيحون بي ويقولون: أنت بنت حطب الله، قالت: خرج النبيصلى الله عليه وآله وسلم مغضباً حتى استوى على المنبر فحمد لله وأثنى عليه ثمّ قال: «ما بال رجال يؤذوني في أهل بيتي، والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحبّني ولا يحبّني حتى يحبّ في ذوي فمالي أوذي...» (نظم درر السمطين: ص١٠٣). وأخرجه الشبلنجي في نور الأبصار: ص١٠٣، وغيره).

(١) لا يشكّ الباحث لو درس الروايات والسيرة النبوية وعرف التاريخ الإسلامي بأنّ النبيصلى الله عليه وآله وسلم هو الذي عين الأئمة الاثني عشر، ونصّ عليهم ليكونوا خلفاءه من بعده وأوصياءه على أُمته.

وقد جاء ذكر عددهم في صحاح أهل السنّة بأنّهم اثنا عشر وكلّهم من قريش أو من بني هاشم، وأخرج ذلك حتى البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام في باب قبل باب إخراج ⬅

يصير الشخص به، مؤمناً، وما يصير به منافقاً[١].

➡ الخصوم وأهل الريب من البيوت، ومسلم في صحيحه في كتاب الأمارة، باب الناس تبع لقريش وغيرهما.

كما جاء في بعض المصادر السنّية ذكرهم بأسمائهم موضحاً صلى الله عليه وآله وسلم بأنّ أوّلهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وبعده ابنه الحسن عليه السلام، ثمّ أخوه الحسين عليه السلام، ثمّ تسعة من ذرية الحسين عليه السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.

فقد أخرج الحمويني في كتابه فرائد السمطين بسنده عن مجاهد عن ابن عباس قال: قدم يهودي يقال له نعثل، فقال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين فإن أجبتني عنها أسلمت على يديك، قال: «سل يا أبا عمارة» فسأله عن أشياء... إلى أن قال: صدقت، ثمّ قال: أخبرني عن وصيك من هو فما من نبي إلّا وله وصي وأنّ نبينا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون.

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين».

قال: يا محمد فسمّهم لي، قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضىٰ محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضي علي، فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهؤلاء اثنا عشر»، قال: فأسلم اليهودي وحمد الله على الهداية. (فرائد السمطين ج٢: ص١٣٢ ح٤٣١). وأخرجه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٣: ص٢٨١ في الباب السادس والسبعين في بيان الأئمة الاثني عشر بأسمائهم.

(١) أخرج مسلم في صحيحه ج١: ص٦١ عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «إنّه عهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله وسلم إليّ أنّه لا يحبّني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق». وقال الفضل بن روزبهان: هذا الحديث صحيح لا شك فيه (دلائل الصدق ج٦: ص١٤٨).

فلا شكّ أنّ هذا الحديث وما جاء بمضمونه تدلّ بالصراحة على أنّ حبّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام علامة الإيمان وبغضه آية قاطعة في النفاق، وقد أكد أبو ذر وجود هذا المعيار ⬅

وما دلَّ على الثاني خبر ثابت الصحّة، من وجوه عديدة حسب ما نصّ على ذلك شهاب الدين بن حجر مفتي الحجاز في عصره، في كتاب رده على الشيعة(١) وغيره من عمدهم(٢).

➲ واستعماله في حديث الذي أخرجه المحدثون وكبار علماء أهل السنّة كالحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحن أنّه قال: ما كنّا نعرف المنافقين إلّا بتكذيبهم الله ورسوله والتخلّف عن الصلوات والبغض لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه (المستدرك على الصحيحن ج٣: ص١٢٩).

والطبراني أخرج بسنده عن جابر قال: ما كنّا نعرف المنافقين إلّا ببغضهم علياً رضي الله عنه (المعجم الأوسط ج٢: ص٣٨٢). واخرجه ابن عبد البر في الاستذكار ج٨: ص٤٤٦ وفي الاستيعاب ج٣: ص١١١٠. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٤: ص٨٣. وج١٣: ص٢٥١.

والزرندي الحنفي أخرج في نظم درر السمطين بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: ما كنّا نعرف المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلّا ببغضهم علياً (نظم درر السمطين: ص١٠٢) وغيرهم.

ومن هنا لا ريب في أنّ المراد بهذه الأحاديث ونحوها جعل أمير المؤمنين عليه السلام علماً يعرف به المؤمنون والمنافقون، خصوصاً بعد ارتحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرفيق الأعلى، حيث أقبلت الفتن وأحاطت بالأُمة ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام: «لولاك يا علي ما عرف المؤمنون بعدي» (كنز العمال ج١٣: ص١٥٣، ح٣٦٤٧٧).

(١) انظر الصواعق المحرقة: ص٧٣ وص١٧٢.

(٢) لقد أخرجه مسلم في صحيحه ج١: ص٦١. والترمذي في سننه ج٥: ص٣٠٦، ح٣٨١٩، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وقال الذهبي في ترجمة الحاكم النيسابوري:... إنّه أخرج حديث الطير في المستدرك.... وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء، وحديث من كنت مولاه وهو أصح، وأصح منهما ما أخرجه مسلم عن علي قال: «إنّه لعهد النبي الأُمي صلى الله عليه وآله وسلم إليّ أنّه لايحبّك إلّا مؤمن ولايبغضك إلاّ منافق». (سير أعلام النبلاء ج١٧: ص١٦٩، إلى غير ذلك).

وما نقضنا عليه من هذين المطلبين مبينان في الفرقان العظيم حسب ما نبّهنا على بيان السنّة لهما في الفرقان[١]، وآية مودة القربى[٢] قد دلَّت على ذلك حسب ما يأتي التفصيل، فالخبر المشار إليه قد بيّن بعض المطالب صريحاً وبعضها ضمناً فليس للسنّي فيه دليل على خصمه، وهذه من سيرته فإنّه قد يستدلّ بدليل ليس يدلُّ على مطلبه ولو من جهة دليل غيره، وقد يستدلّ بدليل هو بعمومه يدلُّ على ضد ما هو في صدد بيانه، مثل خبر المقام فإنّ من جملة جهات فساد ما زعمه برهاناً له عمومه وشموله لدعوى خصمه حسب ما بيّنا ذلك في المقام، وهذه من

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا...﴾ (سورة الحشر: ٧) وقوله تعالى: ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ (سورة البقرة: ١٨٢)، وغير ذلك من الآيات التي تنصّ على لزوم اقتفاء أثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتصريح بوجوب اتباعه وعدم مخالفته، ويكفي للباحث المراجعة إلى الروايات الواردة في تفسير هاتين الآيتين الشريفتين.

(٢) قال الله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودّة في القربى﴾ (سورة شورى: ٢٣). فالآية تقول: إنّ الأجر الذي أطلبه منكم هي مودة القربى، والمخاطب لهذه العبارة هم الأشخاص الذين آمنوا بالله ورسوله، فأُولئك الذين كانوا يحترمون النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسبب قبول رسالته يجب عليهم مودة القربى، ولاشكّ أنّ المقصود بالقربى هم أقرباء الرسول الذين حُبّهم يعتبر وسيلة للقرب إلى الله، وهم الأئمة المعصومون عليهم السلام. وسيأتي توضيح الكلام في محلّه وتذكر الروايات المتعدّدة الواردة في مصادر أهل السنّة والجماعة، وهي توضّح أنّ المقصود من القربى هم أهل البيت والمقربون وخاصّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى سبيل المثال نذكر بعضها في المقام، فمنها: مارواه الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودّة في القربى﴾ قالوا: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال: «علي وفاطمة وابناهما». (مجمع الزوائد ج٧: ص١٠٣. ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج١١: ص٣٥١. والمناوي في الفتح السماوي ج٣: ص٩٨٠، وغيرهم). وقد نقل المفسّرون من أهل البيت هذا الحديث وغيره بطرق صحيحة في تفسير الآية، وسيأتي ذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى.

الجهات التي قد تعرّضنا لها في المقدمة الثالثة، فتدبّر.

وتاسعها: ما نسبه إلى الشيعة من عدم تصديقهم بصحّة ما يرويه أهل مذهبه على وجه الصحّة، فإنّه ليس بصدق منه على عمومه، فإنّ قول أحد الخصمين في حقّ خصمه على قسمين:

قسم منه مرجعه إلى التصديق بحقيّة ما يقوله خصمه، فإنّه مقبول منه؛ لكونه من ذوي العقل، وهو يعترف بأنّ قول خصمه حقّ، ومن هذه الجهة تستدلّ الاثنا عشرية الشيعة على من تسمّى بأهل السنّة بأخبارهم الصحيحة لديهم والحسنة لتصديقهم بأنّها حجّة عندهم، وليس إلى ردّها سبيل، فهم ملزمون بها حسب ما جرى الشيعي في رسالته على هذه السيرة، وجرينا نحن عليها على وجه التفصيل.

وقسم منه مرجعه إلى دعوى حقيّة ما يقوله السنّي في قبال الشيعي، وهذه هي الدعوى الغير المقبولة فإنّها من باب الشهادة للنفس، وقد نبّهنا على عدم قبولها حتى بتصديق من السنّي نفسه.

ومن هنا علمت بتناقض السنّي في زعمه أنّ الشيعي يستدلّ بالخبر، وعلينا أن نعارضه بالخبر، فإنّ المعارضة هذه باطلة من حيث كونه يعارضه بخبر هو من باب الشهادة للنفس، وما ينقله الشيعي من طرقهم من باب تصديق الخصم لخصمه بالحقّ، فكيف يجوز له الغش بمعارضة ما هو حجّة للخصم عليه بما ليس بحجّة على الخصم؟! بل حقّ السنّي التسليم لما يستدلّ به الخصم عليه من السنن الصحيحة عند أهل مذهبه، فإنّه ملزم بمتابعتها والعمل على مقتضاها وتركه ما يعارضها لو فرض لعدم حجيّة على خصمه، فتدبر في ظلمه لخصمه وعدم إنصافه بهذه المعارضة الباطلة.

وعاشرها: ما زعمه في حقّ الشيعي من كونه محتجاً بأحاديث موضوعة

باتفاق أهل المعرفة، فإنّ من عظيم ظلمه له نسبته إليه هذه القرية العظيمة التي يجل العامي من المسلمين عن تصوّر صدورها منه فكيف بالعالم؟! وهل يرضى من له أدنى شعور لنفسه بأن يثبت مذهبه بأخبار موضوعة؟ فإنّ هذه سيرة من ليس بمسلم، فإن مبني دين المسلم آيات الفرقان العظيم والسنن الصحيحة[١]،

(١) فإنّ الحجّة المعتبرة عند المسلمين كافة هو القرآن الكريم والسنّة النبويّة ففي كلّ مسألة يقع الجدال بين المسلمين لابدّ من الرجوع إليهما، وهذا ما أمر به الله تعالى؛ إذ قال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ (سورة النساء:٥٩).

وقال تعالى: ﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (سورة النساء: ٦٥). وقال تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ (سورة الاحزاب: ٣٦).

ففي كلّ شيء وقع التنازع بين الأُمة وكلّ أمر شجر بينهم يجب رده إلى الله ورسوله، وما كان لأحد منهم إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، بل وربّك أنّهم لا يؤمنون حتى يحكموا النبي ﷺ ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضى ويسلّموا تسليماً.

فإنّ القرآن واضح لا لبس فيه، فإن أمكن استظهار معنى اللفظ فيه ولو بالمراجعة إلى كتب اللغة فهو، وإلّا وجب الرجوع إلى النبي ﷺ والمسلمون يحتاجون إلى السنّة المعتبرة؛ لكونها المصدر الثاني، وهي المرجع منهم ما أغلق من ألفاظ القرآن، فالمسلمون لا يختلفون في حجيّة السنّة النبويّة ووجوب العمل بها والاحتجاج بها في كلّ باب، غير أنّهم اختلفوا في طريق ثبوتها وصحّة أسانيدها بتوثيق الرواة لها، ومن هنا وجب المجادل أن يحتج منها بما هو حجّة على الطرف الآخر.

وعليه فإنّ السنّة تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما اتفق المسلمون كلّهم على صحّتها وتصديقها، فتكون مرجعاً في الخصومة.

ثانيهما: ما اختلفوا في صحّة أسنادها، ففي هذا القسم لابدّ من أن يحتج كلّ منهما بما يصدقه الآخر، وإلّا لم تكن حجّة معتبرة في مقام الاحتجاج على الخصم، وهذا أمر مسلم

وستعرف فيما يأتي حال ما نقله الشيعي من السنن على التفصيل، ومجمله أنّها على قسمين صحيحة وضعيفة، لكن لها سنن تشهد بصحّتها من حيث المعنى، وليس يضرّ ضعفها بها، والحال هذه من دون ريب.

ولقد قال: خاتمة حفّاظهم صاحب فتح الباري في الدرر الكامنة: بأنّ السنّي قد تحامل على الشيعي فظلمه بردّه عدة سنن صحيحة بأنّها موضوعة[١] انتهى نقل معنى قوله حيث لم تحضرني عبارته حين التحرير.

بل الحقّ أن يقال: قد تحامل السنّي على خير الرسل صلى الله عليه وآله وسلم فظلمه بعدم قبوله سننه الصحيحة، فليت شعري بأيّ وجه يلقاه يوم القيامة وقد حقر شأنه العظيم ولم يقبل سننه الشريفة، ولم يطعه في العمل بها فعصى قوله سبحانه: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه﴾[٢]. وقول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليكم بسنتي»[٣].

وحادي عشرها: ما زعمه من احتجاجه بآيات الفرقان العظيم، فاستدلّ بما نقله منه هنا، فبعضه ليس فيه حجّة له وهو أوّل آية[٤] منه، فإنّها قد بين فيها بعض

عند الكلّ.

قال ابن حزم الأندلسي: لا معنى لاحتجاجنا عليهم [الشيعة] برواياتنا، فهم لا يصدقونها، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم، فنحن لا نصدقها، وإنّما يجب أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به، سواء صدقه المحتج أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صدق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه (الفصل في الملل والاهواء والنحل ج٣: ص١٢).

(١) انظر الدرر الكامنة ج٢: ص٤٠.

(٢) سورة الحشر: ٧.

(٣) لاحظ مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص١٢٦.

(٤) سورة الأنفال: ٢ ـ ٤ قال الله تعالى: ﴿إنّما المؤمنون اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت

صفات المؤمنين، ولم يتعرّض فيها لبيان متعلّق إيمانهم ما هو وكم شيء هو، ولو بطريق العموم، فهي ليست في مقام بيان متعلّق إيمانهم، فذكرها في المقام عبث صرف، ليس يخفى على من له أدنى شعور(١).

وأمّاباقيها فقد دلَّت على نقيض مقصوده بطريق العموم، فهي حجّة بيّنة عليه.

فأمّا أُولاها(٢) فقد ذكر فيها إيمانهم بالرسولﷺ وقد عرفت اللزوم

⊃ عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربّهم يتوكّلون * الذين يقيمون الصلاة وممّا رزقناهم ينفقون * أُولئك هم المؤمنون حقاً لهم درجات عند ربّهم ورزق كريم﴾.

فيشير الذكر الحكيم في هذه الآيات إلى خمس صفات بارزة في المؤمنين ثلاث منها ذات جانب معنوي وروحاني وباطني، واثنين منها لها جانب عملي وخارجي.

فالثلاثة الأُولى عبارة عن: الاحساس بالمسؤولية والإيمان والتوكّل، والاثنتان الأُخريان هما: الارتباط بالله، والارتباط بخلق الله سبحانه، وهذه الصفات مبهمة لم يعين مقدارها وميزانها، فإنّ الإيمان ذو مراحل ودرجات، فقد يكون ضعيفاً في بعض مراحله، حتى أنّه لا يبدو منه أي شيء عملي مؤثر، أو يكون ملوثاً بكثير من السيئات، إلّا أنّ الإيمان المتين الراسخ الذي استوعب جميع ما أمر الله به وما جاء به النبيﷺ، فهو في المؤمنين حقاً لهم إيمان حي ينمو غرسه يوماً بعد يوم، وهو المؤثر في قبول الأعمال الصالحة، فلاحظ.

(١) وبعبارة أُخرى: أنّ الآية الكريمة في مقام بيان بعض صفات المؤمنين، وأنّ من له هذه الصفات له درجات عند ربّه، وليست في مقام بيان تحديد الإيمان، وما يثبت منه الإيمان في القلب، فلاتنافي بين من كان له هذه الصفات وصفات أُخرى لم يذكر في الآية، فلاحظ.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿إنّما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثمّ لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أُولئك هم الصادقون﴾ (سورة الحجرات: ١٥).

فإنّ هذه الآية الكريمة تتحدث عن العلائم التي تميز المؤمن حقاً عن المسلم الذي أسلم بشكل ظاهري لدواع ومنافع شخصية، فالقسم الأوّل منهم هم الذين استجابوا لله ولرسوله رغبة وشوقاً.

والثاني: هم الذين استجابوا طمعاً للوصول إلى المال والدنيا فالآية تقول: ﴿إنّما المؤمنون ⊂

الضروري بينه وبين الخليفة، فهو مذكور فيها بطريق اللزوم الضروري.

وأمّا الثانية[١]

➲ الذين آمنوا بالله ورسوله ثمّ لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله﴾.

فتشير إلى أنّ أوّل علامة للايمان هي عدم التردد في مسير الإسلام والعلّامة الثانية الجهاد بالأموال، والعلّامة الثالثة، وهي أهم من الجميع الجهاد بالنفس، ولذلك أنّ الآية اختتمت مؤكدة بقوله تعالى: ﴿أُولئك هم الصادقون﴾.

هذا هو المعيار الذي حدده الإسلام لمعرفة المؤمنين الحق وتمييزهم عن الكاذبين المدعين بالإسلام تظاهراً.

والنتيجة: أنّ الإيمان الحقيقي هو إطاعة الله وإطاعة رسوله في جميع الأُمور الصادرة منهما حتى الأُمور العادية والأوامر الشخصية، فما جاء عن النبيﷺ يجب الامتثال به، وأنّ ممّا جاء به النبي ﷺ من الأوامر المؤكدة أمره ﷺ لمتابعة أهل بيته وعترته الطاهرة من بعد وفاته، فقالﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا أبدا، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٤ وص١٧ وص٥٩. وسنن الترمذي ج٥: ص٣٢٩ ح٣٨٧٦. ومجمع الزوائد ج٩: ص١٦٣، وغيرهم)، فبمقتضى هذا الحديث المتواتر لدى الفريقين وغيره كان من الواجب على المسلمين أن يقتدوا بأئمة أهل البيت عليهم السلام بعد النبيﷺ أخذاً بما أمرهم النبيﷺ، ولكن مع الأسف أنّ أغلب الناس عصوا أمر الرسولﷺ ولم يتمسّكوا بعترته الطاهرة بعد وفاتهﷺ، بل وحتى في حياته قد عارضوه بقولهم: حسبنا كتاب الله، وذلك عندما قال لهم نبيهم ائتوني بالكتف والدواة أو اللوح والدواة لأكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فقال عمر بن الخطاب: إنّه ليهجر ـ والعياذ بالله ـ حسبنا كتاب الله، وهذا الحديث أخرجه جميع أرباب الجوامع الحديثية بما فيهم البخاري ومسلم.

ولكن الشيعة قد أخذوا أحاديث الرسول ﷺ وعملوا بها، ولذلك أنّهم يأخذون السنّة النبوية عن طريق أهل البيت عليهم السلام ؛ لأنّهم باب علمه الذي يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وآتوا البيوت من أبوابها﴾ (سورة البقرة: ١٨٩).

(١) وهي قوله تعالى في سورة البقرة: الآية ١٧٧، قال الله تعالى: ﴿ليس البر أن تولّوا وجوهكم ➲

فقد ذكرت باللزوم المشار اليه فيها وفي المكتوب في كتبه[١].

وأمّا الثالثة[٢] فقد ذكرت فيها بقوله سبحانه: ﴿والذين يؤمنون بما أُنزل

➲ قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتي المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتي الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أُولئك الذين صدقوا وأُولئك هم المتقون﴾. ولعلّ هذه الآية قد فسّرت معنى الصادقين في الآية السابقة حيث وصفهم الله تعالى بالصادقين في كلا الآيتين، فيصح انطباق أعمالهم وسلوكهم مع إيمانهم ومعتقداتهم بما ذكرهم في الآيتين، وقد تجلى تقواهم في التزامهم بواجبهم تجاه الله وتجاه المحتاجين والمحرومين وكل المجتمع الإنساني، فالمقصود به لايكون إلّا من كان معصوماً في جميع تصرّفاته؛ لأنّ الصادق في جميع تلك الجهات المذكورة لايمكن تحققه إلّا من يكون عالماً بواقع الأُمور، وهو لايكون إلّا من أعطاه الله العلم الحكمة والعصمة، وعليه فإنّ هذه الآية كسابقها تدل بالالتزام الضروري على الاعتقاد بالرسول ﷺ والاعتقاد بخليفته من بعده كما هو واضح ظاهر.

(١) فإنّ من آمن بالكتب المتقدّمة من النبيين وآمن بالقرآن واعتقد بها لزمه العمل بموجبها، وهذا هو الأساس الأوّل: في الإيمان بالمبدأ والمعاد ومنهج الأنبياء والمرسلين، فإنّ من الضروري في منهجهم تعيين الوصي والخليفة لما بعدهم كما ورد في الأحاديث المتواترة الواردة عن طريق الفريقين، بأنّ لكلّ نبي وصي ووارث (انظر ذخائر العقبى: ص ٧١. والمعجم الكبير للطبراني ج٦: ص ٢٢١. وفتح الباري لابن حجر: ج٨: ص ١١٤. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص ٢٩٢. وميزان الاعتدال للذهبي ج٢: ص ٢٧٣ وغير ذلك).

ولمّا جاء هذا الأمر في الكتب المتقدمة وصرّح به النبي الاعظم ﷺ فلا محالة يلزم الاعتقاد به، لأنّ الاعتقاد بالشيء يلزم الاعتقاد بلوازمه أيضاً.

(٢) وهي قوله تعالى في سورة البقرة: الآية ١ ـ ٥، قال الله تعالى: ﴿الم ❊ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ❊ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وممّا رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ❊ أُولئك على هدى من ربّهم وأُولئك هم المفلحون﴾.

➲

➲ هذه الآيات تذكر أسباب الهداية الالهية بصورة مجملة، فإنّ الهداية الالهية متمثلة بإرسال الرسل وإنزال الكتب السماوية، والإنسان يكون بحاجة إلى هدى الله، فإنّ الهداية الالهية مثل سفينة يركبها المتقون لتوصلهم إلى السعادة والفلاح.

ونفهم من خلال هذه الآيات أنّ القانون الوحيد القادر على انقاذ البشرية هو قانون الهداية الالهية؛ لأنّ علم البشر مهما قدر له من التكامل يبقى مخطوطاً بالجهل والشكّ والتصوّر من جهات مختلفة، والهداية في ضوء مثل هذا العلم الناقص لا يمكن أن يكون سبباً تاماً هداية، ولايستطيع أن يضع للإنسان برنامج للهداية المطلقة إلّا من له علم مطلق، وهو خال من الجهل والنقص.

وقد جاءت الرسل بالبينات والزبر وتواصلت حلقات النبوّة في الأدوار الماضية إلى أن بعث الله نبي الإسلام محمداً صلى الله عليه وآله وسلم للنبوّة، واختاره للرسالة، وأنزل عليه كتابه الكريم، فأصبح المجتمع البشري في ظل دينه الكامل وكتابه الجامع لكلّ خير، وأتم نعمته بأهل بيته عليهم السلام، ورضي بهم خلفاءه من بعده، واصطفاهم لتكميل العباد والإرشاد إلى الصلاح وعصمهم، فكانوا هم الخلفاء في الأرض بعد خاتم الأنبياء، ولولاهم ما عرف الله وما عبدالله، ولا يدُرىٰ كيف يعبد الرحمن، فالله يجري أمره كيف يشاء، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون (سورة الأنبياء: ٢٣).

وقدقالالله تعالى فيكتابهالعزيز: ﴿ثمّ أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهمسابقبالخيرات بإذنالله ذلك هوالفضل الكبير﴾ (سورة فاطر: ٣٢).

فإنّ الآيات القرآن الكريم يفسّر بعضها بعضاً، كما أنّ الأحاديث النبويّة هي تفسير وبيان لكتاب الله، ففي الكتاب والحديث دلائل وشواهد، على أنّ المراد بقوله: «ثمّ أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ هم العترة الطاهرة.

وسنذكر شرح ذلك في محلّه إن شاء الله ومنها: قوله تعالى: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣).

فقد دلَّت هذه الآية الكريمة على أنّ أهل البيت عليهم السلام هم المطهّرون من الرجس، ولبداهة أنّ المصطفين هم المطهّرون، فأهل البيت عليهم السلام هم المصطفون المطهّرون دون غيرهم.

➲

➲ ومنها قوله تعالى: ﴿فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾ (آل عمران: ٦١).

فالذين اختارهم الله في هذه الآية للمباهلة هم بالذات الذين اصطفاهم وعناهم في قوله تعالى: ﴿ثمّ أورثنا الذين اصطفينا من عبادنا﴾. ولا يختلف اثنان في أنّ المراد بأنفسنا في قوله تعالى هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والمراد بأبنائنا هما الإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام، والمراد بنسائنا هي فاطمة الزهراء عليها السلام، وهذه خاصة لهم لا يتقدّمهم فيها أحد، وفضل لا يلحقهم به بشر، وشرف لا يسبقهم إليه مخلوق.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وآت ذا القربى حقه﴾ (سورة الإسراء: ٢٦)، وقد نصّ تعالى صراحة في هذه الآية على أنّ لأهل البيت عليهم السلام حقاً خاصاً بهم لا يشاركهم فيه أحد، وما ذلك إلّا لأنّ الله سبحانه قد اصطفاهم على الأُمة جمعاء، فهذه الآيات وغيرها ممّا تدلّ على أولوية أهل البيت المعصومين عليهم السلام بالخلافة من غيرهم، كما لايخفى ذلك على أحد.

وأمّا الروايات:

فمنها: قول الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي مخلّف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (عبقات الأنوار ج١: ص٣٩٦). وما دام الكتاب ملازما للعترة ولم يفترق عنها بحال فهي التي ترثه وهي التي خصصها الله بالقرب والاصطفاء.

ومنها: أنّ الله عز وجل لم يبعث نبياً إلّا أوحى الله أن لا يسأل قومه أجراً على تبليغ رسالته؛ لأنّه سبحانه هو الذي يوفيه أجر الأنبياء إلّا محمد، فإنّ الله تعالى قد أمره أن يجعل أجره مودة قرابته، بإطاعتهم ومعرفة فضلهم فقد قال تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى﴾ (سورة الشورى: ٢٠)، وإذا كان وجوب المودة ميزة خاصة بآل الرسول دون غيرهم من آل الأنبياء فكذلك إرث الكتاب والإصفاء ميزة خاصة بهم دون غيرهم.

ومنها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث طويل، بعد ذكر حديث الثقلين: «أيها الناس إنّكم لا تعلّموهم ـ أي العترة الطاهرة ـ فإنّهم أعلم منكم» (ينابيع المودة ج١: ص١٣٢ - ١٣٣)، ➲

إليك[١]، فعلم ذكرها في هذه جميعها[٢]

➲ فأمر صلى الله عليه وآله وسلم الناس بالأخذ منهم لأنهم عدل القرآن، وهذا تفسير لقوله تعالى: ﴿فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ (سورة النحل: ٤٣). فمن رضي الله الرجوع إليهم واصطفاهم على الخلق هم الذين أورثهم الكتاب والعلم والحكمة.

وعليه فإنّ الآيات التي بيّنت أن الهداية منحصرة في هدى الله توضح لنا بأنّ خلافة أهل بيت النبي عليهم السلام مطوية فيها حيث إنهم الهداة المهديون اصطفاهم الله من خلقه، وأيّدهم بالوحي والعصمة، وجعلهم أئمة يهدون بأمر الله، وحججاً على عباده.

(١) سورة البقرة: ٤.

(٢) وإنّ ممّا أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره تبليغه بين الناس ولاية أمير المؤمنين عليه السلام حيث أنزل فيها قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أُنزل إليك من ربّك فإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾ (سورة المائدة: ٦٧) وكان نزولها يوم غدير خم أي اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة عقيب حجة الوداع قبل تنصيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علماً للناس ليكون خليفته من بعده، وذلك ليتم الإعلام الرسمي عن خليفة رسول الله قبل رحيله، وأخذ البيعة له من عامة المسلمين تجنّباً لأي اختلاف قد يقع فيما بعد، وتلافياً للفراغ الذي قد يستغله المنافقون من أجل أغراضهم الخطيرة ضد الإسلام، فالآية فيها دلالة واضحة بأنّ الرسالة انتهت أو هي على وشك النهاية، وإنّما بقي فقط أمر مهم لا يكتمل الدين إلّا به، كما تشعر الآية الكريمة بأنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يخشى تكذيب الناس له، ولكن الله سبحانه قد ضمن له العصمة من الناس، وحينئذٍ لا داعي للخوف من تكذيبهم، فكم كذبت رسل من قبله ولكن لم يقعدوا عن تبليغ ما أُمروا به، وما على الرسول إلّا البلاغ المبين (سورة النور: ٥٤)، وذلك لئلا يتركهم الله بدون إقامة حجة عليهم؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً (سورة النساء: ١٦٥) وقال تعالى: ﴿وإن يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وثمود * وقوم إبراهيم وقوم لوط * وأصحاب مدين وكذب موسى فأمليت للكافرين ثمّ أخذتهم فكيف كان نكير﴾ (سورة الحج: ٤٢ ـ ٤٤).

وبناء على هذا الأمر الرباني والعصمة الالهية فقد عقد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طريق عودته إلى ➲

المدينة أكبر مؤتمر في تاريخ الأديان، حيث أمر بحشد عشرات الالوف من الصحابة الذين شهدوا معه المناسك عند غدير ماء يقال له: «خم» بعد أن كانت قلوبهم عامرة بشعائر الله مستحضرة نعي الرسول نفسه إليهم، وقد أخرج كثير من علماء أهل السنّة والجماعة نزول آية البلاغ في غدير خم في شأن تنصيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، أذكر على سبيل المثال جماعة منهم: فقد أخرج الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي ـ المتوفىٰ في سنة ٣٢٧ هـ ـ، باسناده عن أبي سعيد الخدري نزول الآية يوم غدير خم في علي بن أبي طالب عليه السلام على ما رواه السيوطي في الدر المنثور ج٢: ص٢٩٨ في تفسير الآية. والشوكاني في فتح القدير ج٢: ص٦٠ في تفسير الآية .

وأخرج الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني ـ المتوفّىٰ سنة ٤١٦هـ ـ، ذلك بإسناده عن أبي سعيد الخدري على ما رواه عنه السيوطي في الدرّ المنثور ج٢: ص٢٩٨ في تفسير الآية. والشوكاني في فتح القدير ج٢: ص٦٠ في تفيسر الآية .

وأخرج أبو الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن متويه الواحدي النيسابوري ـ المتوفّىٰ سنة ٤٦٨ هـ ـ ذلك باسناده عن أبي سعيد الخدري (انظر أسباب النزول للواحدي: ص١٣٥ في أسباب نزول الآية الكريمة).

وأخرج عبيد الله بن عبدالله الحاكم النيسابوري المعروف بـ«ابن الحذاء الحسكاني» ـ المتوفّىٰ في أواخر القرن الخامس الهجري ـ ذلك بسنده عن ابن عباس وجابر عبدالله الأنصاري (انظر شواهد التنزيل لقواعد التفصيل والتأويل ج١: ص٢٥٠ ـ ٢٥١) في نزول الآية الكريمة.

وأخرج الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي الملقّب بـ«ثقة الدين» الشهير بـ«ابن عساكر» ذلك باسناده عن أبي سعيد الخدري على ما رواه السيوطي في الدر المنثور ج٢: ص٢٩٨ في تفسيرا لاية الكريمة. والشوكاني في فتح القدير ج٢: ص٦٠ في تفسير الآية الكريمة. وغيرهم من أعلام أهل السنّة وقد ذكرهم العلّامة الأميني في كتابه الغدير ج١: ص٢١٤ ـ ٢٢٩. وهذا الأمر مفروغ عنه في الحديث والتاريخ، ولذا سمي الحديث بـ«حديث الغدير».

➲ فياترى ما هو سبب فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما أمره ربّه بإبلاغ ما أنزل إليه ففي ظهيرة نفس اليوم عندما توجهت شمسها واشتد حرها نهض النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرتقي أعواداً نصب له من أحداج الإبل وألقى خطبته المعروفة على مسامع الجموع، تلك الخطبة التي يلخص فيها الرسالة ومبادئها وأحكامها، ولم يفرغ منها إلّا بعد أن أشهد الحاضرين على حقيقة نفسه، فقال: «أيّها الناس ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى، قال: «ألست أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟» قالوا: بلى، عندئذ أخذ بيد علي عليه السلام ورفعها حتى رأى الناس بياض ابطيهما فقال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله».

وقد روى هذا الحديث أكثر من مئة صحابي، ويكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر الجمهور، في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها من ذكر هذه الواقعة ولو بإيراد جانب منها واقتطاع جوانب. وعلى سبيل المثال أنّه أخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص٦٢٣، كتاب المناقب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، باب مناقب علي بن أبي طالب، وقال بعد ذكر الحديث: هذا حديث حسن صحيح. وابن ماجة في سننه في كتاب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، باب فضل علي بن أبي طالب. ومسند أحمد بن حنبل ج١: ص٨٤ وص١١٨و١١٩و١٥٢ من مسند علي بن أبي طالب والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحن ج٣: ص١١٨ ـ ص١١٩، كتاب معرفة الصحابة، من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقال بعد ذكر الحديث هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، وص٦١٣ منه. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٠٤ وص١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨، كتاب المناقب، باب قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فعلي مولاه». وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج٧: ص٤٩٥، ح٩ و١٠، كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وغيرهم كابي نعيم الأصفهاني وابن الاثير والخوارزمي والسيوطي وابن الصبّاغ المالكي والقندوزي الحنفي وابن المغازلي، وابن كثير والحمويني والحسكاني والغزالي والبخاري في تاريخه. كما أخرج أحمد بن حنبل من طريق البراء بن عازب قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فنزلنا بغدير خم فنودي فينا الصلاة جامعة وكسح لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

➲

➲ تحت شجرتين فصلّى الظهر وأخذ بيد علي ﷺ، فقال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى، قال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟» قالوا: نعم، قال: فأخذ بيد علي بن أبي طالب فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، قال: فلقيه عمر بعد ذلك فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٢٨١).

وقد ذكر العلّامة الأميني صاحب كتاب الغدير علماء أهل السنّة والجماعة الذين رووا حديث الغدير وأخرجوه في كتبهم على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم من القرن الأوّل للهجرة وحتى القرن الرابع عشر، فكان عددهم يزيد عن ثلاثمائة وستين عالماً، فمن أراد التحقيق فعليه بمراجعة كتاب الغدير.

ثمّ إنّه نزل بعد نصب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إماماً وعلماً لما بعده قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).

وقد روى كثير من علماء أهل السنّة نزولها في غدير خم بعد تنصيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من جميع الفرق الإسلامية حتى الذين ناصبوا أهل البيت كالفخر الرازي في تفسيره ج٣: ص٦٣، في تفسير الآية، وابن كثير في تفسيره ج٢: ص١٤ في تفسير الآية. وفي البداية والنهاية ج٥: ص٢١٣. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٢: ص٧٥. وابن المغازلي في مناقبه: ص١٩، ح٢٤. والخطيب البغدادي في تاريخه ج٨: ص٢٩٠. والآلوسي في تفسيره ج٦: ص٦١ في تفسير الآية. والسيوطي في الدر المنثور ج٢: ص٢٥٩ في تفسير الآية. والحسكاني في شواهد التنزيل ج١: ص٢٠٠ ـ ٢٠٨، وغيرهم وقد روى ابن كثير والخطيب البغدادي عن أبي هريرة بسند صحيح أنّه قال: لما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد علي قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فأنزل الله عز وجل: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خم من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب الله له صيام ستين يوماً.. (السيرة النبوية لابن كثير ج٤: ص٤١٤. وتاريخ بغداد ج٨: ص٢٨٤ في ترجمة حبشون بن موسى بن أيوب، أبو نصر الخلا).

➲

فإن قيل: قد بينت سابقاً وجه أشرفية هذه المسألة من المسألتين المتقدمتين عليها في الرتبة، من حيث لزومها وجمعها لما قد سبقها وعدم لزومها لها(١).

وقد قلت هنا وفيما مضى: بضرورية اللزوم بينها وبين مرتبة الرسالة، فالمعتقد بالرسول ﷺ معتقد بها ضرورة حسب ما بينت فلم تناقضت تارة نفيت اللزوم بينها وبين مرتبة الرسالة وتارة جعلته ضرورياً(٢)؟!

ولكن مع الأسف الشديد أنّ أكثر الذين رووا هذا الحديث الشريف لجأوا إلى تأويلات باردة لايقبلها العقل ولا الشرع، وذلك من أجل أن لايمس على الطعن في الصحابة بأفعال يستكشف منها الارتداد على عقبيهم، ولكن يكفي للباحث الحرّ المنصف المراجعة إلى الكتاب والسنّة الشريفة وملاحظة النصوص بدقّة وتحقيق عميق، فقوله تعالى: ﴿والذين يؤمنون بما أُنزل اليك﴾ يقصد الإيمان بجميع ما أُنزل على رسول الله ﷺ، وممّا أنزل الله على رسوله ﷺ هذين الآيتين الكريمتين فيجب الالتزام بهما. وملخص الكلام: أنّ ما ذكره تعالى في كتابه العزيز وحدّد فيه إيمان المؤمن بعد إكمال دينه هو الإيمان والإقرار بولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك بضميمة الروايات المتواترة المفسّرة للآيتين، فلابد لهم من العمل بالآية والروايات قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله ورسوله إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أنّ الله يحول بين المرء وقلبه وأنّه إليه تحشرون﴾ (سورة الأنفال: ٢٤). وسيأتي توضيح الكلام في محلّه، فلاحظ.

(١) قد تقدم ذكر اعتراض ابن تيمية على كلام العلّامة الحلّي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ حيث قال: إنّ أهم المطالب في أحكام الدين أشرف مسائل المسلمين وأحد أركان الإيمان الإمامة، وتقدّم في الرد عليه بأنّ من الواضح أنّ المقصود يكون الإمامة أهم المطالب بعد الإيمان بالله ورسوله بالقرائن الموجودة في كلام العلّامة، وليس في هذا غموض حتى لا يفهمه ابن تيمية وأمثاله.

(٢) إذ من ناحية أنّ الإمامة التي هي عبارة عن الرئاسة العامة الدينية بعد النبي ﷺ وقع مورد البحث، فعبّر عنها العلّامة الحلي قدس سره بأنّها أهم المطالب وأشرف مسائل المسلمين، فمن الضروري أنّ كلامه هذا يستلزم تقدم مرتبة النبوّة عليها؛ إذ أنّ إثبات الإمامة يستلزم إثبات

قلت: تدبّر حسناً فسترى الحقّ جلياً بيناً، فبين ما حقّقنا لزومه، وبين ما نفيناه بون بعيد، وفرق سديد، وهو أن يقال: لزوم معنى الخليفة الذي هو معنى عام يجوز صدقه على متعدّدين من حيث تصوّره على جهة البدلية في كلّ عصر وزمان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لزوم ضروري[1]، وأمّا تعيين شخصه في كلّ زمان فليس يعلم من

النبوّة في المرتبة السابقة عليه، كما أنّ إثبات النبوّة يستلزم إثبات الربوبية في المرحلة السابقة عليه بحيث كلّ منهما لا ينفك تصور الملزوم منه عن لازمه.

ومن ناحية أُخرىٰ أنّ أهل السنّة متفقون على أنّ الإمامة أهم مسائل الدين عندهم، ولذلك اتفق المورّخون والمحدثون على أنّ أبا بكر وعمر ومن تابعهما قد تركوا جنازة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته على الأرض وأسرعوا إلى سقيفة بني ساعدة واجتمع معهم جمع من الصحابة للنظر في أمر الخلافة، فلو لم يكن أمر الإمامة عندهم أهم الواجبات لاهتموا أوّلاً بتجهيز رسول اله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ اشتغلوا في أمر الخلافة، واعترف غير واحد من علماء أهل السنّة كالتفتازاني في شرح المقاصد ج٥: ص٢٣٥ وغيره على تصديق هذا الأمر، فوضوح أهمية هذا الأمر عندهم ممّا لا يمكن إنكاره.

(١) إذ من الضروري أنّ المسلمين لم يختلفوا في أصل الإمامة، بل اتفقوا على وجوبها، كما أنّ النبوّة واجبة بالضرورة، فالإمامة كذلك، فإنّهما يشتركان في جانب مهم من المناهج إلّا أنّ موضوع الإمامة يتطلّب مزيداً من البحث؛ إذ أنّهم اختلفوا في شروطها وفي طريق ثبوتها لمن يستحقها عند الشيعة وأهل السنّة.

قال ابن حزم: اتفق جميع أهل السنّة وجميع المرجئة وجميع المعتزلة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأنّ الأُمة فرض واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتىٰ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والقرآن والسنّة قد أكدا الاثنىٰ بايجاب إمام... (الفصل في الملل والأهواء النحل ج٣: ص٣).

وأمّا الإماميّة الاثني عشرية فكان اهتمامهم بأمر الإمامة من جهه أنّها عندهم من أُصول الدين كما سيأتي، وقد ورد في الروايات عن ائمتهم عليهم السلام في الإمامة: بأنّها أُس الإسلام النامي، وفرعه السامي(انظر معاني الاخبار للشيخ الصدوق: ص٩٧) وأنّ الإمامة زمام الدين،

معنى النبوّة وحده، بل بالدليل الشرعي الصادر من النبي ﷺ على تعيين و تمييز خليفته من بين الناس الذين هم يليقون، بحسب التجويز العقلي؛ للقيام بهذه الرتبة الشريفة[١]، فمن عيّنه منهم تصير معرفته جامعة لمعرفة الله ورسوله من حيث

ونظام المسلمن، وصلاح الدنيا وعز المؤمنين (انظرل الكافي ج١: ٢٠٠. وإكمال الدين: ص٦٧٧. ومعاني الاخبار: ص٩٧).

(١) فإنّ نفس الدليل العقلي الدالّ على وجوب بعث الأنبياء وإرسال الرسل دالّ على وجوب نصب الإمام وتعيين الخليفة من قبل الله تعالى أيضاً، فإنّه لابد للأُمة من امام معصوم يقيم الدين ويأخذ بيد المجتمع ويمنعهم عن الانحراف.

ويتبيّن لنا هذه الضرورة العقلية من خلال ملاحظة تأريخ الأديان وآراء الملل وعقائدها ونحلها، فإنّه قد وقع الانحراف في الأديان السماوية، وهذا أمر مسلّم عند الكلّ، وقد نطق به القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة، فلو كان هناك إنسان معصوم يأخذ بيد الناس والناس كانوا تحت هدايته فلم يحقّق الانحراف فيها؛ إذ لايأمن الأحكام الالهية عن الانحراف إلّا بوجود قائد الهي.

فكما أنّ قطرات المطر عند نزولها تكون صافية شفافة، فإذا دخلت المجتمع الملوّث تفقد لطافتها الأُولى بالتدريج وتتلوث بتلوّث أطرافها، فلايبقى لها شيء من جاذبيتها فالأمر في الأحكام السماوية مثل ذلك، فإذا نزلت الأحكام في المجتمع الملوّث بعقائد خرافية وأوهام باطلة وأدمغة ضعيفة سوف ترى الأحكام الالهية تتلوّث بأوهام يدسّها اللصوص والعابثين المترصّدين لفرصة مناسبة لاستقرار شبكاتهم وحبالهم كي يسخّروا أفكار المجتمع ويحكموا عليها، فالقائد المعصوم يصون المجتمع عن تلك الرسوبات الخرافية والأوهام الباطلة ويحفظ الحكم الالهي عن تلك الأيدي بوثائق ومستندات الهية، ولذلك جاء في الحديث الصحيح المتفق عليه الصريح في أنّ «من ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». وقد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، وإليك نص بعضها:

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٦).

⮌ وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص٢١٨. وأبو نعيم في حلية الأولياء ج٣: ص٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم. والطبراني في معجمه الكبير ج١٩: ص٣٨٨. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٩: ص١٥٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١: ص١٠٣، ح٤٦٤ وغيرهم.

وأخرج الطبراني في معجمه الأوسط بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ومن مات ليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية». (المعجم الأوسط ج٣: ص٣٦١). وأخرجه في معجمه الكبير ج١٠: ص٢٨٩ ح١٠٦٨٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١: ص٢٠٧، ح١٠٣٧.

وأخرج الهيثمي بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية» (مجمع الزوائد ج٥: ص٢٢٥). وأخرجه عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص٤٨٩، ح١٠٥٧. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج١٣: ص٣٦٦، ح٧٣٧٥. والطبراني في معجمه الأوسط ج٦: ص٧٠، وغيرهم.

وأخرج مسلم صحيحة عن أبي عبدالرحمن قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من مات وليس في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢، كتاب الأمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن...). وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج٨: ص١٥٦. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص٢١٨. وابن حجر في فتح الباري ج١٣: ص٥. والطبراني في معجمه الكبير ج١٩: ص٣٣٥. وغيرهم.

وأخرج القندوري الحنفي بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» (انظر ينابيع المودة ج٣: ص٣٧٢). وصاحب الطبقات الحنفية في كتابه: ص٤٥٧.

فهذه الروايات تدلّ بالصراحة على وجوب معرفة الإمام والتسليم له في كلّ زمان، وأيضاً تدلّ على عدم خلو كلّ عصر من إمام تجب على الناس طاعته، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر، كما هو الحال بالنسبة إلى نبوّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبما ذكرنا غنى وكفاية عن غيره من الأدلّة، وذلك أنسب بمذهب الإمامية في الإمامة، حيث إنّ أهل السنّة تركوا اختيار ⮌

وجود العلم بهما، وبالذين عنده[١].

ومن هذه الجهة قلنا: معرفة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم غير مستلزمه لمعرفة شخص خليفته، أما ترى بالضرورة تصديق من تسمّى بأهل السنّة بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعدم تصديقهم بخليفته المعيّن من حيث تقديمهم غيره عليه وجعله رعية وتابعاً لغيره[٢]. فبان بحمده ولطفه سبحانه مورد النفي في هذه المسألة من غيره.

ثاني عشرها: ما هو عجيب غريب من السنّي من نفيه أهمية وأشرفية هذه المسألة، فتارة يدّعي الضرورة على عدم بيان لها لمن يدخل في دينه، وتارة يستدلّ بعدم ورودها في السنّة، وتارة بعدم بيانها في الفرقان العظيم، وغير ذلك. وقد اعترف بأنّها في العظمة والشرفية حسب ما قاله الشيعي فيما يأتي بعد من نقله

إمام لهم يبايعونه بعد الغاء الخلافة العثمانية في تركيا عام ١٣٤٢ هـ، ومقتضى هذه الأحاديث وجوب وجود إمام للمسلمين في كلّ عصر وزمان فيشمل عصرنا هذا أيضاً كغيره من العصور، فالمتعيّن هو وجود الإمام المهدي المنتظر، وإمامته ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ لا يحتمل منّا ومنهم غيره في هذه العصور، فلاحظ.

(١) إذ من الواضح أنّ الإيمان بالله ورسوله لا يتحقق إلّا بعد معرفتهما، فمن لم يؤمن بهما يجب عليه أوّلاً معرفتهما ثمّ الإيمان بهما، ومن آمن بهما وجب عليه معرفة الإمام بأنّه حجة من قبل الله ورسوله، وإذا كان كذلك وجب عليه التسليم له ومتابعته طوعاً ورغبة، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩). فيكون إطاعة الإمام والاعتقاد به على نهج إطاعة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى نسق الاعتقاد بهما، والكلّ فرض واجب.

(٢) فإنّه وإن كان العقل يحكم بوجوب وجود قائد الهي بعد النبي كي يحفظ الأُمة عن الانحراف إلّا أنّ معرفة الرسول غير متوقّفة على معرفة خليفته، بل أنّ معرفة الخليفة متوقّفة على معرفة الرسول، كما هو واضح ظاهر، ولكن أهل السنّة يقولون: إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعين خليفة لنفسه، ولم يوص بها وألقى عنان الأُمة على عاتقها في تعيين الخليفة، فمن أرادوا واتفقوا عليه فهو خليفتهم، فخليفتهم قبل الانتخاب رعية لغيره.

الخبر عن إمامه أحمد، وهو «من مات وليس عليه إمام مات ميتة الجاهلية»[١].

فانظر يا حبيبي إلى ما نقله هو بنفسه من الخبر بعين البصيرة فسترى عامّة ماغدا يرعد به ويبرق ويذم ويسفه الشيعة بسببه بهتاناً وغشاً للغفلة، وكتماناً للحق، فأيّ مطلب شرعي أهم وأشرف من الذي هذه مفسدة من لم يتدين به، وهي الموت على الكفر، فإنّ ذلك هو معنى ميتة الجاهلية، فإنّ الجاهلية عبارة عن الكفر.

قال في النهاية: قد تكرر ذكر الجاهلية في الحديث وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل بعثة الرسول ﷺ من الجهل بالله ورسوله، ومعالم الدين، والمفاخرة بالنسب، والكبر والتجبر وغير ذلك[٢] انتهى.

ومثله قال غيره[٣] وسرّه بيّن، فإنّ معرفة الله ورسوله ودينه تستفاد من إمام الزمان، فمن لم يعرفه فقد جهل بهذه جميعها[٤]، فإنّه قد نصب لبيانها للناس، فهل

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٦، وفيه: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية». وفي ج٣: ص٤٤٦: «من مات وليست عليه طاعة مات ميتة جاهلية».

(٢) النهاية في غريب الحديث (لابن الاثير) ج١: ص٣٢٣، مادة «جهل».

(٣) قال ابن منظور: والجاهلية... هي الحالة التي كانت عليها العرب قبل الإسلام، من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين، والمفاخرة بالأنساب والكبر وغير ذلك. (لسان العرب ج١١: ص١٣٠، مادة «جهل»).

وقال الطريحي: والجاهلية حالة التي كانت عليها العرب قبل الإسلام، من الجهل بالله ورسوله، وشرائع الدين، والمفاخرة بالآباء والأنساب والكبر والتجبر وغير ذلك (مجمع البحرين ج١: ص٤٢٢، مادة: «جهل»).

(٤) ولا يخفى أنّ الهداية إلى الدين بدون البصيرة غير ممكنة، وأنّ البصيرة بدون الهادي محال أيضاً، والمقصود من الهادي هو الشخص الحافظ والحامي للشريعة، وقد جعل الله تعالى لكلّ ←

يتصوّر منصف، ويجوز في حقّ من بعث رحمة للعالمين، عدم بيانه لهذه المسألة

قوم هاد، كما قال سبحانه في كتابه العزيز: ﴿إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾ (سورة الرعد: ٧). وقد تقدم في المباحث السابقة وقلنا بأنّه يظهر من الآية الكريمة أنّ هناك قسمين من الدعوة إلى الله:

أحدهما: أن يكون عمل الداعي هو الإنذار فقط، والآخر: أن يكون العمل هو الهداية.

وسوف تسألون حتماً ما هو الفرق بين الإنذار والهداية؟ فنقول: في جواب هذا السؤال أنّ الإنذار للذين أضلّوا الطريق ودعوتهم تكون إلى الصراط المستقيم، ولكن الهداية والاستقامة للذين آمنوا، وفي الحقيقة أنّ المنذر مثل العلّة المحدثة، والهادي فبمنزلة العلّة الباقية، وهذه هي التي تعبّر عنها بالرسول والإمام يوم تأسيس الشريعة والإمام يقوم بحفظها وحراستها.

وهناك روايات عديدة وردت في تفيسر الآية الكريمة عن طريق الفريقين وهي تؤكد ما قلناه، ولا بأس بالإشارة إلى بعضها:

فمنها: ما أخرجه الفخر الرازي في تفسيره في ذيل الآية الكريمة بإسناده عن ابن عباس قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده على صدره فقال: أنا المنذر، ثمّ أومأ إلى منكب علي ـ رضي الله عنه ـ وقال: «أنت الهادي بك يهتدي المهتدون من بعدي» (تفسير الفخر الرازي ج١٩: ص١٤). واخرجه جماعة كثيرة من مفسّري أهل السنّة في ذيل الآية الكريمة كابن الجوزي في تفسيره زاد المسير ج٤: ص٢٢٨. وأبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط ج٥: ص٣٦٠. وابن كثير في تفسيره ج١٣: ص١٨٠، وغيرهم.

ومعنى ذلك أنّه يجب اتباع الإمام كما يجب اتباع الرسول والأخذ بما أتى به، لأنّ منزلة الإمام كالنبي في حفظ الشرع، وحفظ الشريعة من أظهر فوائد النبوّة الامامة، فالحاجة إلى الإمام بعد النبي كالحاجة إلى نفس النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام حياته بلا فرق بينهما، ولذلك أنّ الله تعالى أمر بطاعتهما بصيغة واحدة، فقال عز من قائل: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩) فأوجب طاعة أُولي الأمر على الإطلاق كطاعة الرسول، وهذا لايتم إلّا أن يكون للامام إمّا يكون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من الشرائط في وجوب إطاعته والعصمة والطهارة وغير ذلك عدا النبوّة والرسالة؛ لأنّها قد حتمت للإسلام، فالإمام هو السبيل إلى معرفة الله ورسوله بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما كان هو السبيل إلى الله، فبالإمام يهتدي المهتدون، وعدم معرفته يكون مساوقاً للكفر، كما أنّ عدم معرفة الرسول يكون كذلك.

بياناً تاماً عامّاً، قيماً به للحجة على الخلق، وهي بهذه الدرجة من اللزوم[1]؟

---

(١) ولا سيما ما تظافر من النصوص والروايات عن النبيﷺ من الأخبار بالفتن التي سيواجهها أُمته من بعده حتى قال فيما رواه حذيفة عنه: لفتنة بعضكم أخوف عندي من فتنة الدجال (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٣٨٩. وصحيح ابن حبان ج١٥: ص٢١٨. وكنز العمال ج١٤: ص٣٢٢، ح٣٨٨١٢) وغير ذلك.

كما استفاض منه الإخبار بالفتن المقبلة إليهم، كقطع الليل المظلم التي منها ما عن أبي مويهبة مولى رسول اللهﷺ أنّه قال: بعثني رسول اللهﷺ في جوف الليل، فقال: «يا أبا مويهبة إنّي اُمرت أن أستغفر لأهل البقيع فانطلق معي» فانطلقت معه فلمّا وقف بين أظهرهم قال: «السلام عليكم يا أهل المقابر ليهنئكم ما أصبحتم فيه ممّا أصبح فيه الناس، لو تعلمون ما نجّاكم الله منه، أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم، يتبع أوّلها آخرها، والآخرة شرّ من الأُولى» (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٤٨٩). وأخرجه الدارمي في سننه ج١: ص٣٦. والحاكم النيسابوري في المستدرك، وقال بعد نقل الحديث: هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ج٣: ص٥٥. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٣: ص٥٩. وج٩: ص٢٤، وغيرهم.

والأخبار في هذا المجال كثيرة، فإنّ النبيﷺ قد أخبر من وراء الغيب ما تمنى به اُمته من الانقلاب على الأعقاب ما تصاب بدينهم وعقيدتهم من الانحراف، وأن أُمّته ستواجه رهيبة من الفتن والضلال، فهل بعد ذلك يليق برحمة هذا الرسول الأعظم أن يترك اُمته بدون راع مع العلم بأنّ الوصية أبسط شيء كان يتوقع من كلّ إنسان يرى اختلاف أهله وما يتعلّق به من الناس بعد وفاته.

فإذا كانت عائشة تبعث إلى عمر بن الخطاب حين طعن فتقول له: استخلف على اُمة محمد ولا تدعهم بعدك هملاً فإنّي أخشىٰ عليهم الفتنة (الإمامة والسياسة ج١: ص٢٨).

وإذا كان عبدالله بن عمر يدخل على أبيه حين طعن فقال له: إنّ الناس زعموا أنّك غير مستخلف، وأنّه لو كان لك راعي ابل أو راعي غنم ثمّ جاءك وتركها رأيت إن قد ضيع فرعاية الناس أشدك (صحيح مسلم ج٦: ص٥، كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه).

وإذا كان معاوية قد أخذ البيعة من الناس لابنه يزيد وقال: إنّي أرهب أن أدع اُمّة محمّد بعدي كالضأن لا راعي لها (تاريخ الطبري ج٤: ص٢٢٦ في حوادث سنة ٥٦).

حاشى المنصف تجويز غير البيان بهذه الكيفية لهذه المسألة في حقّ من هذه مصلحة بعثته، وقد فعل ذلك حسب ما عرفته من بيانه؛ لخبر الثقلين في المحافل العامّة غير مرة[١]، وبيان غيره مما سيأتي التعرض له، فعلم تناقض من يروي

⬅ فكيف يجوز لأهل السنّة القول بأنّ هؤلاء كانوا أعطف من الرسول الأعظم الذي أُرسل رحمة للعالمين؟!

(١) لقد تواتر نقل حديث الثقلين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طرق الفريقين في الأحاديث التي تنتهي إلى جماعة من أجله الصحابة، وقد اعترف بذلك جماعة من أعلام الجمهور حتى قال ابن حجر في صواعقه (ص١٣٦): ثمّ اعلم إنّ لحديث التمسّك بهما طرقاً كثيرة، وردت عن نيف وعشرين صحابياً.... وقد خص العلّامة آية الله السيد حامد حسين الهندي مجلدين ضخمين من موسوعة المسماة بـ«عبقات الأنوار» بنقل حديث الثقلين وطرحه من كتب أهل السنّة والجماعة من المئة الثانية إلى المئة الثالثة عشرة وعن أكثر من ثلاثين صحابي كلّهم رووا هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (انظر حديث الثقلين دار التقريب: ص٥).

والظاهر أنّ السر في اشتهار هذا الحديث هو تكرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم له في أكثر من موضع.

يقول ابن حجر المكي في صواعقه:... وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي الأُخرى أنّه قال بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أُخرى قال ذلك بغدير خم، وفي أُخرى أنّه قال ذلك لمّا قام خطيبا بعد انصرافه من الطائف.... ـ ثمّ قال: ـ ولاتنافي إذ لا مانع من أنّه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب والعترة الطاهرة... (الصواعق المحرقة: ١٤٨).

أقول: وسيأتي ذكر مصادر حديث الثقلين في محلّه إن شاء الله تعالى وسوف نتعرّض هناك لنصوص الحديث وأسانيده وإخراجه من كتب أهل السنّة والجماعة، فالحديث من حيث المضمون واضح الدلالة، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ضمن بقاء الأُمة على الهداية إلى يوم القيامة بالتمسّك والأخذ بالثقلين. ومن الواضح أنّ التمسّك بالكتاب هو الأخذ بما فيه والتمسّك بالعترة هو الأخذ بأقوالهم وسنّتهم، فأقوالهم وسنّتهم حجّة شرعية بنصّ حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ظاهر واضح.

⬅

الخبر المشار إليه على وجه الصحّة والشهرة بين نقلة السنة، ومعه يزعم قيام ضرورة الدين على عدم بيان هذه المسألة بياناً معلوماً معروفاً عامّاً، فإنّه على فرض صدقه يلزم تقصير من هو رحمة للعالمين في بيان ما هو رحمة للناس من بعده إلى يوم القيامة(١).

وبعبارة أُخرى: الرسول ﷺ أراد لأُمته عدم الضلال بالرجوع إلى الكتاب والعترة الطاهرة.

أمّا الكتاب فهو واضح المعالم؛ لأنّه مدوّن ومحفوظ عند الجميع لا زيادة فيه ولا نقصان، فالمسلم الذي يريد النجاة من الضلال الذي تتبعه النار يرجع إلى الكتاب.

وأمّا العترة الطاهرة فقد أقرنهم النبي ﷺ بالكتاب، ومعنى ذلك: أنّ القرآن وحده لا يعصم الأُمة من الضلال، فلا بد من أن يكون إلى جنبه العترة الطاهرة، وهم الذين علمهم علومه وحمّلهم أحكامه ليقوموا بحفظها ورعايتها، ويوضحوا للأُمة غوامضها، ويدلوها إلى تعاليم القرآن دلالة ناصعة كما أنزل الله تعالى، فالحديث دال على وجوب اتباع أهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ أقوالهم وأفعالهم وآرائهم، وهو معنى خلافتهم عن الرسول ﷺ بعده بشكل مباشر؛ إذ لا تجب طاعة غير الوالي والإمام في كلّ شيء، والأُمة التي لم تتمسّك بالعترة قد ابتليت في حياتها بالحكّام الظلمة إلى هذا اليوم وتشتت كلمتهم وتصدع الصف الإسلامي وهي أعظم المصائب.

(١) لا يخفى أنّ من أوهىٰ الأقوال وأكثرها بعداً عن منطق الدليل القول بأنّ النبي ﷺ قد أهمل أمر الخلافة ولم يعرض لها شيء، وإنّما ترك أمرها للمسلمين وجعل لهم الحرية في اختيار من شاؤوا لتولّي أمرهم، وفي سبيل هذا الزعم التوى عنق الحقيقة مرات ومرات، ومع ذلك لم يثبت منه شيء؛ إذ الأحداث التي وقعت بعد رحيل النبي ﷺ كانت صارخة في كشفها عن افتقار الأُمة إلى وصي مدبر يحقق جميع أهداف الرسالة في جميع جوانبها وشؤونها كافة.

وبالفعل أنّ هذه المسألة صارت سبباً لأكثر الحوادث التي أصابت المسلمين حينما عمدت إلى الغاء النصوص الواردة في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وقيادة أهل

وثالث عشرها: ما زعمه في القيل من دخولها في عموم النص[١]، فإنّه

⬅ البيت عليهم السلام، إمامة وقيادة الهية.

وقد واجهت هزات عنيفة وعصفت بها الفتن والأهواء وقد سادت الإطماع السياسية عند الكثيرين من قادة المسلمين ابتداء من سقيفة بني ساعدة وحتى مرور كلّ عصور الجور والطغيان والفساد وانتهاء بما نحن عليه اليوم من مظالم الملل وإجحافاتهم في حقّ المجتمعات الإسلامية، وقد تهالكوا على الإمرة والسلطان، فدفعوا بالقطاعات الشعبية إلى الحروب الطاحنة تحقيقاً لأهدافهم ومطامعهم حتى شاد الشكل والحداد في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

فالأحداث قد دمّرت البناء الاجتماعي الذي أقامه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من خلال جهوده العظيمة، فإنّ الفتن التي لفت الصحابة كقطع الليل المظلم صارت منشأ لاختلال توازنهم وجرّهم عن الصراط المستقيم الذي رسمه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم لهم.

وهل ذلك إلّا تفريط بالإسلام العظيم الذي ينزّه عنه الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ونقص في الدين الذي أكمله لنا رب العالمين.

وهل يليق برحمة رسول رب العالمين أن يترك أُمّته سدى بلا راع وهو يعلم أنّه سيحيط بهذه الأُمة الفتن من أهواء تتبع وأحكام تبتدع يخالف فيها حكم الله ويتولّى الأُمور الحكام الجائرة كبني أُمية الشجرة الملعونة في القرآن (انظر تفسير القرطبي ج١٠: ص٢٨٦. والدر المنثور ج٥: ص٣١٠. وفتح القدير ج٣: ص٢٤٠ و٢٣٩. وروح المعاني ج١٥: ص١٠٧، وغيرها).

وآل أبي العاص الذين اتخذوا مال الله دولاً وعباده خولاً ودينه دغلاً (انظر المستدرك على الصحيحن ج٤: ص٥٢٧، كتاب الفتن والملاحم ومجمع الزوائد ج٥: ص٢٤١، كتاب الخلافة، باب في أئمة الجور. والمعجم الاوسط ج٨: ص٦. والمعجم الصغير ج٣: ص٣٨١، وغيرها). فبأي ضابط وأي تحديد نتفوّه بذلك، أليس ذلك تجاسر إلى الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ معناه أنّ النبي غفل عما لا يغفل منه أحد من الناس، وإن رفع الالتباس كان من أبسط شيء يتوقع منه فهل يمكن القول بذلك؟ كلا ثمّ كلا.

(١) أي ما ذكره ابن تيمية من الآيات والأخبار وعدم ذكر الامامة فيها صريحة.

مناقض لما عرفته من الخبر[١]،

ولما نبّهنا عليه من النصوص الفرقانية[٢]، ونصوص السنّة[٣]، ولما يأتي منها فإنّها

---

(١) وهو حديث الثقلين المتقدّم ذكره والحديث الغدير والصحيح عند أهل السنّة والجماعة الذي ورد في كتبهم بألسنة مختلفة وهو ما دلّ على أنّ حب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة الكفر والنفاق. انظر صحيح مسلم ج ١٠: ص ٦١، كتاب الايمان، باب أنّ حب علي ـ رضي الله عنه ـ من الإيمان. ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٩٥ و١٢٨ وسنن الترمذي ج ٥: ص٣٠٦، ح٣٨١٩. وسنن النسائي ج٨: ص١١٦ و١١٧. والمعجم الكبير ج٢٣: ص٣٧٥. والمصنف لابن أبي شيبة ج٧: ص ٤٩٤، ح ١. وكتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ص٥٨٤، ح١٣٢٥. ومسند أبي يعلى الموصلي ج ١: ص٣٤٧، ح٤٤٥. ومسند الحميدي ج١: ص٣١، ح٥٨. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٨: ص١٧٣. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٨٠. وكنز العمال ج١١: ص٥٩٩، ح٣٢٨٨٤، وغيرها من الأحاديث، فإنّها بيان واضح لإمامته وخلافته لما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلاحظ.

(٢) من النصوص القرآنية قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩)، فإن الله تعالى قد أوجب في الآية الكريمة إطاعة أُولي الأمر، مع أنّها غير مذكورة في الخبر الذي استدلّ به ابن تيمية في كلامه.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وكلّ شيء أحصيناه في امام مبين﴾ (سورة يس: ١٢). وقد تقدّم في الوجه السادس البيان حول الآية الكريمة.

ومنها قوله تعالى: ﴿إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾ (سورة الرعد: ٧). وأيضاً قد تقدم الكلام في دلالتها، على أنّ من أركان الإيمان الولاية هي التي تستفاد من هذه الآيات وغيرها التي سيأتي تفصيل الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

(٣) ومن الأخبار المناقضة لما ذكره ابن تيمية حديث الثقلين الذي أناط فيه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم الأمن من الضلالة لأمته بالتمسّك بالكتاب والعترة الطاهرة، وجعل عترته الطاهرة عدلاً لكتاب الله في المرجعية في أمر الدين والدنيا، وقد ورد بهذا المدلول أخبار كثيرة في كتب الفريقين بحيث إنّ مجموعها بالغة عن حد التواتر قطعاً، كما سيأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى من جهة السند والمضمون. وكذلك حديث السفينة، وحديث الكساء، وحديث أهل بيتي

جميعاً قد بيّنها بياناً عامّاً نصّاً صريحاً عليها بالخصوص[١].

مضافا إلى دخولها في العمومات[٢]، بل ولو لم يدلّ عليها من البيان سوى

أمان لأهل الأرض، وحديث اثنا عشر خليفة، وحديث النور، وغيرها من الاحاديث والنصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي سوف يأتي الإشارة إليها عن طرق الفريقين.

(١) فإنّ النصوص الكثيرة الموجودة في الكتاب والسنة، المتضمنة لإثبات الإمامة والولاية لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على طوائف:

الأُولى: ما تضمن إثبات الإمامة والولاية لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عموماً ـ كآية التطهير والمباهلة وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وحديث الثقلين وحديث السفينة وغيرها ـ فإنّها تدلّ على لزوم التمسّك بهم ووجوب طاعتهم وما تضمن جعلهم عليهم السلام مرجعاً للامّة ليعصمهم من الضلالة والهلكة وهدايتهم إلى الرشاد رفع الاختلاف من بينهم.

الطائفة الثانية: ما ورد في حقّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقط، وهي ما تدلّ على إمامته وخلافته وولايته ووجوب طاعته، كآية الولاية وآية التبليغ وآية كمال الدين وحديث المنزلة وحديث الطير وحديث الراية وحديث المؤاخاة وغيرها، فإنّها تدل على مرجعيته للأُمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وأنّه الهادي لهم والحجة عليهم كما سيأتي شرحها في محلّه، ان شاء الله تعالى.

الطائفة الثالثة: ما تضمن من أنّ الأئمة اثنا عشر، وهي قاضية بلزوم وجود الأئمة الاثني عشر ما دام الدين إلى يوم القيامة، وهي بالضرورة ومنحصرة دلالتها في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأحد عشر من ولده صلوات الله عليهم أجمعين وإن كان ظاهرها على نحو العموم.

(٢) وهي كدلالة بعض النصوص على استمرار وجود الأئمة المعصومين عليهم السلام حتى قيام الساعة ووجوب معرفتهم من أعظم الفرائض في الإسلام وأكبر الواجبات في الدين، ودليلنا على ذلك كتاب الله تعالى وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنّه تعالى في كتابه العزيز: ﴿إنّما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ (سورة الرعد: ٧)، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فإنّه يدلّ على عدم افتراق الكتاب والعترة إلى يوم القيامة والورود على الحوض، فكما أنّ القرآن باق إلى يوم القيامة فكذلك

ما نبّهنا عليه فيما مر منه لكفى المنصف ذلك؛ لعمومه ووقوعه في المحافل العامّة ووجوده في محكم الفرقان العظيم[١]، كيف؟! والنصّ في تعيينها كثير شهير لدى نقلة السنّة النقّاد لها، المهرة فيها مثل إمام السنّي أحمد، وغيره من المشاهير لديهم من حفظة السنّة[٢].

⬅ يجب وجود العترة من يكون أهلاً للتمسّك والاقتداء بهم من العترة الطاهرة إلى يوم القيامة.

بل أنّ نفس حديث الثقلين من دون جملة «أنّهما لن يفترقا» يدلّ على أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك في الأُمة من يعصمها من الضلال إلى يوم القيامة، وهما القرآن والعترة. وهذا يعني وجود رجل معصوم من أهل البيت عليهم السلام يتمسّك به كالقرآن دائماً وإلى قيام يوم الدين، والآن منحصر هذا الوجود المبارك في المهدي المنتظر ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ فإذا لم نفسّره بهذا التفسير فمن هو إذن عدل القرآن في هذا العصر؟ ويبقى حديث الثقلين بلا معنى. فصدق كلامه صلى الله عليه وآله وسلم يقتضي لزوماً وجود إمام معصوم في كلّ عصر وزمان في جنب القرآن كما هو ظاهر واضح.

(١) وذلك مثل قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩)، فإنّ الآية الكريمة تدلّ على وجوب إطاعة أُولي الأمر، كما أنّها تدلّ على وجوب إطاعة الله ورسوله. ومن الواضح أنّه لو كان وليّ الأمر غير معصوم عن الخطأ والمعصية ما كان الله يأمر بإطاعته؛ لأنّه قبيح، فإنّ غير المعصوم في معرض فعل الخطأ وقد يصدر منه المنكر وقد يأمر بالقبيح وينهىٰ عن الأمر الحسن وأنّه غير مصون عن الخطأ والمعصية فيحتاج إلى من يرفع خطأه ويسدّده، وإذا كان ذلك الشخص أيضاً غير مصون عن الخطأ فيحتاج أيضاً إلى من يرفع خطأه، وهكذا يتسلسل الأمر إلى أن ينتهي الأمر إلى من لا يجوز عليه الخطأ وهو المعصوم. وأمثال هذه الآية التي تدلّ على لزوم متابعة الإمام المعصوم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي سنذكرها في محلّه إن شاء الله.

(٢) لقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النصوص الصريحة الصحيحة عند علماء أهل السنّة كحديث الغدير المتواتر، بل هو في أعلى درجات التواتر، بحيث يمكن أن نقول: إنّه قطعي الصدور واضح الدلالة على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بالرغم من محاولات التعتيم ⬅

➲ عليه وطمس معالمه، وكتم الكاتمين، فقد قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند منصرفه من حجة الوداع في ١٨ ذي الحجة من السنة العاشرة للهجرة قد رواه أكثر من مئة صحابي فيهم العشرة المبشّرة عند العامّة بأسانيد وعبارات مختلفة، وقد ذكر العلّامة الأميني علماء أهل السنّة والجماعة الذين رووا حديث الغدير وأخرجوه في كتبهم على اختلاف طبقاتهم ومذهبهم من القرن الأوّل للهجرة وحتى القرن الرابع عشر، فكان عددهم يزيد عن ثلاثمائة وستين عالماً، ومن أراد التحقيق فعليه مراجعة كتاب الغدير.

وحديث المنزلة الذي هو نصّ لاخفاء فيه على إمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي أخرجه البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وغيرهم وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمير المؤمنين عليه السلام: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي». (انظر دلائل الصدق ج٦: ص٨٠).

فإنّ منازل هارون من موسى كثيرة معلومة لها عناوين متعدّدة، ومن جملتها الخلافة والوصاية، والرسول الأعظم عليه السلام أفاد بهذا الحديث ثبوت جميع المنازل الثابتة لهارون من موسى لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من خاتم النبيين الرسول الأعظم عليه السلام إلّا النبوّة، هذا من ناحية ومن ناحية السند فهو من الأحاديث القطعية....

فهذا الحديث دليلاً آخر من الأدلة القطعية على إمامة أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

وحديث الطير الذي هو من الأحاديث الصحيحة المتواترة وفق القواعد المقررة لدى العلماء والمحدثين والمفسّرين من الفريقين وخلاصته أنّه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طائر مشوي فدعا الله تعالى قائلاً: «اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير» فجاء علي عليه السلام فأكل معه (انظر دلائل الصدق ج٦: ص١٥٩). ورواه ١٢ صحابياً أحدهم أنس بن مالك، ورواه عن أنس وحده مئة من التابعين أو أكثر، ورواه مشاهير الائمة والحفاظ والمحدثين في كلّ قرن وأفرده بعضهم بالتأليف، فجمعوا طرقه وألفاظه بمؤلفات خاصة وسنذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى. وهذا الحديث يدلّ أيضاً على إمامة أمير المؤمنين علي بي أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ هذه القضية قد أسفرت عن كون الإمام علي عليه السلام أحبّ الناس ➲

ورابع عشرها: ما زعمه من كون هذه المسألة من المقدّمات، فإنّه من عجائبه، فإنّ مسألة النبوّة وهذه المسألة متساويتان في كونهما بهما يعلم الدين[(١)]

إلى الله ورسوله، فكأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد انتهز فرصة إهداء الطير إليه للإعلان عن مقام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وعن شأنه عند الله ورسوله، هذا الشأن الذي لو كان لأحد من الصحابة لاستدلوا به على أفضليته وأحقّيته بالإمامة، فدلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام أوضح من أن يخفى؛ لأنّ أحبّ الناس إلى الله إنّما هو أفضلهم وأتقاهم وأعلمهم بطاعته، فلابد أن يكون أحقيّتهم بالإمامة.

وهناك أحاديث أُخرى تدلّ على إمامته عليه السلام بدلالة واضحة، كحديث الراية، وحديث المؤاخاة، وحديث المباهلة، وحديث أنّ علياً منّي وانا منه، وحديث خاصف النعل وحديث أنا مدينة العلم وعلى بابها، وحديث علي مع الحق والحق مع علي وغيرها، وهي أيضاً تكون نصّاً على إمامته وخلافته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وسيأتي بيان كيفية الاستدلال بها، وتمامية دلالتها على المدعىٰ وتمامية أسنادها إن شاء الله تعالى.

(١) لأنّ الإمامة نيابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أُمور الدين والدنيا، والإمام يقرب العباد إلى طاعة الله ويبعدهم عن معصيته، كما أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان كذلك فيعتبر في الإمامة ما اعتبر في النبوّة، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جاء بالشريعة المقدسة من عند ربّه، والإمام نائب عنه وحافظ لها من دون الزيادة والنقصان، وهو حاكم بين الناس بالعدل وحافظ للثغور، فهو حجّة الله على عباده بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وكما يجب على الله تعالى من باب اللطف بعباده أن يرسل إليهم رسولاً يعرفهم الحلال من الحرام ويحكم بينهم بالعدل ويحمي ثغورهم، كذلك يجب أن ينصب لهم إماماً بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم بذلك، وعليه فما يعتبر في النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العصمة وغيرها يعتبر في الإمام أيضاً؛ إذ صدور الذنب من الإمام يسقطه من النفوس، ولا يؤمن معه زيادته في الشريعة وتنقيصه منها مع كونه منصوباً لحفظها من ذلك، فيوجب عدم الوثوق بأقواله وأفعاله، وهو ينافي الغرض المقصود من إمامته، فالدليل الذي دل، على عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينه دال على عصمة الإمام.

وقد أجمعت الأُمة على أنّه لامعصوم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوى علي عليه السلام وولده، فيصبح قول

ويظهر عند الخلق والحجة ببيانهما تقوم على من عصى وتكبّر، فهما من جملة ما بنى عليهما الدين بالضرورة(١)، فإنّهما لو لم يبيّناه للناس لما عرفوه ولما ظهر بينهم، فإن قصد بالمقدّمة هذه الجهة(٢) فلسنا نعارضه بالتسمية، بل نقول له: حال

الشيعة الإماميّة في العصمة قول سديد يطمئن إليه القلب، ويقطع الطريق على كلّ المشاغبين، وخصوصاً ابن تيمية وأضرابه الذين هم أعداء أهل البيت عليهم السلام، فلاحظ.

(١) فإنّ بقاء الشريعة موقوف على وجود إمام، كما أنّ حدوث الشريعة موقوف على وجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فمنزلة الإمام كالنبي في حفظ الشرع وحاجة الدين إليه.

ومن هنا يتبيّن أن الإمامة كالنبوّة من أُصول الدين وليست من فروع الدين، وذلك لدلالة الأحاديث المتفقة عليها عند المسلمين كافّة كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» (شرح المقاصد ج٥: ص٢٣٩). وقد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة في كتب أهل السنّة التي سيأتي ذكرها في محلّه، لكن لا بد وأن يكون المراد منها معنى واحداً، وهو وجوب معرفة الإمام والاعتقاد بولايته الالهية ووجوب طاعته والانقياد له، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر، كما هو حكم من كان كذلك بالنسبة إلى نبوّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ظاهر واضح.

(٢) أي بالإمام يعرف الله ويعرف طريق عبادته، ولا يكون العبد مؤمناً مصدقاً بما جاء من عند الله إلّا بعد معرفة الله ورسوله وإمامه، وبالإمام يعرف الله ورسوله؛ لأنّ الإمام مبيّن لجميع ما جاء في الدين الحنيف، ولذلك جاء في الحديث الصحيح لدى الفريقين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (انظر شرح العقائد النسفية: ص٢٣٢. وشرح المقاصد ج٥: ص٢٣٩)، وله ألفاظ أُخرى:

أحدها: ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية». (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٦. وحلية الأولياء ج٣: ص٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم. والمعجم الكبير ج١٩: ص٩٨٨ فيما رواه شريح بن عبيد عن معاوية. ومجمع الزوائد ج٥: ص٢١٨، كتاب الخلافة، باب لزوم الجماعة طاعة الأئمة والنهي عن قتالهم. مسند الشاميين ج٢: ص٤٣٧ وغير ذلك).

هذه المسألة من هذه الجهة حال المسألة النبوّة[١].

ومن الضروري كون الدين قد ظهر، وعرفه الناس بالنبي، فهو أصل لظهوره، ولمعرفة الناس به في عصره، وخليفته أصل لبقائه، وظهوره على وجهه بالنسبة إلى من بقي بعد الرسول ومن يولد ويوجد بعده؛ لما نبهنا عليه فيما مضى من عروض

ثانيها: ما ورد عنه ﷺ أنّه قال: «من مات وليس عليه امام مات ميتة جاهلية» (انظر كتاب السنّة لابن أبي عاصم ج٢: ص٥٣٠، باب في فضل تعزيز الأمير وتوقيره. ومسند أبي يعلى ج١٣: ص٣٦٦، وغير ذلك)

ثالثها: ما ورد عنه ﷺ أنّه قال: «من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية». (مجمع الزوائد ج٥: ص٢٢٤، كتاب الخلافة، باب لزوم الجماعة والنهي عن الخروج عن الأُمة وقتالهم، وغير ذلك).

رابعها: ما ورد عنه ﷺ أنّه قال: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن. والسنن الكبرى للبيهقي ج٨: ص١٥٦، كتاب قتال أهل البغي، باب الترغيب في لزوم الجماعة والتشديد على من نزع من الطاعة، وغير ذلك).

هذا وقد ورد بغير هذه الألفاظ أيضاً لم نذكرها للاختصار وسنذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى، فهذه الروايات وغيرها ممّا لم نذكرها تدلّ بوضوح على عدم خلو كلّ عصر من إمام تجب على الناس طاعته والانقياد له، وأنّ الجاهل له أو الجاحد له يموت على الكفر، وبما ذكرناه غنى وكفاية عن غيره من الأدلّة.

ومن هنا يتضح الوجه في أنّ بالإمام يعرف الله تعالى ويفهم كلامه ويوصل إلى نعيمه، كما لا يخفى ذلك على ذي مسكة.

(١) أي أنّ الإمامة من شؤون النبوّة ومتعلّقاتها في الاتباع المحض له والتفويض إليه بالكلية، وإنّما الفرق بينهما في تلقّي الوحي من ربّ العالمين لاختصاصه بالنبي، ومقتضى كون الإمام كالنبي هو لزوم عصمته؛ إذ بدونها لا يتمكن الإمام من القيام مقام النبي ﷺ، والعمل بوظائفه من هداية الناس إلى المصالح الواقعية، وتزكية الناس، وتربيتهم على الكمال اللائق بهم، وحفظ الشرع عن التحريف والزيادة والنقصان واقعاً، وغير ذلك.

النسيان والخطأ لغير المعصوم في الشرعيات، فيلزم وجود معصوم في كلّ زمان حتى ينجي الخلق من مخالفة الدين[١]، وبه تقوم الحجة على من بغى وطغى[٢].

---

(١) وتوضيح المقام: أنّه بعد ثبوت لزوم وجود الإمام والحاجة إليه في كلّ عصر وزمان ليقوم بدور المحافظة على الشريعة والسنن والأحكام وسد الفراغ الذي حدث بغياب الرسول والحيلولة دون ارتداد الناس عن الإسلام، وجوب كونه معصوماً؛ لأنّ حال الإمام في حفظ الشرع كحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يتعلّق به أمر الدين، وحفظ نظامه، فيلزم أن يكون معصوماً كي يحمل الناس على فعل الطاعات واجتنابهم عن المحرّمات وإقامة الحدود والفرائض و....

فلو جاز عليه المعصية انتفت هذه الفوائد وافتقر هو إلى إمام آخر؛ لأنّ الناس إنّما احتاجوا إلى الإمام لكونهم غير معصومين عن الخطأ، فإذا كان الإمام غير مصون من الخطاء أيضاً كان علّة الحاجة قائمة فيه إلى إمام آخر، ولو احتاج إلى إمام لكان الكلام فيه، كالكلام في الإمام الأوّل، وذلك يؤدي إلى وجود أئمة لا نهاية لهم، أو الانتهاء إلى الإمام المعصوم، وهو المطلوب.

(٢) وذلك لأنّ الإمام حجّة الله في أرضه على جميع خلقه، وأنّ الحجّة الالهية لابدّ وأن يكون أكمل خلق الله في العلم والفضل والملكات الأخلاقية وجميع الصفات الحسنة التي يمتلكها الأنبياء والمرسلين، فالنبي والإمام يغذيان الإنسان بالعلم والبيان وإقامة الدليل والبرهان والحجّة على العباد إضافة إلى أنّه يهدي الناس إلى الحقّ المبين، وبه يبصر الجاهلين ويفحم المعاندين وينهزم الطغاة المنحرفين و....

والقرآن قد أكد على ذلك بقوله تعالى: ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلّا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون﴾ (يونس: ٣٥).

وقوله تعالى: ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنّما يتذكر أُولوا الألباب﴾ (سورة الزمر: ٩).

فإنّ المستفاد من الآيتين أنّ المقصود من الهداية ليس هو إراءة الطريق فحسب بل هو الإيصال إلى المقصد، ويتم ذلك عن طريق الحكمة وإعطاء الدروس المختلفة وإظهار الآيات والمعجزات و...

فأيّ عاقل يرضى لنفسه الانقياد الديني والتقرّب إلى الله تعالى بامتثال أوامر من كان

فعلم ممّا نبّهنا عليه كون هذه المسألة من أُصول الدين دون فروعه[١] ومن

➲ يفسق طول وقته وهو غائص في القيادة وأنواع الفواحش ويعرض عن المطيعين المبالغين في الزهد والعبادة؟!

(١) وذلك لاتفاق جميع المسلمين على أنّ الإمامة نيابة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وقيادة خير أُمة أُخرجت للناس، فلها ما تقوم للقيادة من فضائل عديدة وخصائص فريدة من العلم والشجاعة والعصمة و....

فهي من شؤون النبوّة ومتعلّقاتها؛ لأنّ الإمامة استمرار لوظائف الرسالة العلّة التي توجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هي بنفسها توجب أيضاً نصب الإمام بعد الرسول، مضافاً إلى دلالة كثير من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها بين جميع المسلمين والصريحة في أنّ إطاعة الإمام واجبة كإطاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكإطاعة الله تعالى. ومن تلك الأحاديث مارواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من أطاع علياً فقد أطاعني ومن عصى علياً فقد عصاني». (المستدرك ج٣: ص١٢١ و١٢٨). وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: «ياعلي حربك حربي وسلمك سلمي» (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢٠: ص٢٢١). وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢٤)، وغيرها من الروايات الدالّة على وجوب إطاعة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، كوجوب إطاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكوجوب إطاعة القرآن. ومن الروايات الصريحة في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (انظر شرح المقاصد ح٥: ص٢٣٩. وشرح العقائد النسفية: ص٢٣٢). وقد رواها علماء أهل السنّة والجماعة بألفاظ مختلفة، والمعنى واحد؛ إذ أنّ مجموعها تدلّ بالصراحة على وجوب معرفة الإمام والاعتقاد بولايته الالهية ووجوب الانقياد له، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر، كما هو الحال بالنسبة إلى نبوّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، فكما أنّ الجهل بنبوّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يكون موجبا للهلاك الدائم أو الميتة الجاهلية، فكذلك الجهل بإمامة الإمام.

ومن هنا قد حكي عن بعض الأشاعرة كالقاضي البيضاوي موافقة الإمامية في أنّ الإمامة من أُصول الدين بأنّه قد صرح أنّ مسألة الإمامة من أعظم مسائل أُصول الدين، وأنّ مخالفته توجب الكفر والبدعة (إحقاق الحق ج٢: ص٣٠٧).

➲

مقدّماته التي بها يبقى ويظهر من بعد الرسول ﷺ(١).

➲ وعن بعضهم كالتفتازاني: أنّها بعلم الفروع أليق. (شرح المقاصد ج٥: ص٢٣٢).

والحاصل: أنّ الأدلة من الكتاب والسنّة القطعية قائمة على الاهتمام بأمر الإمامة، ولمّا لها من الأهمية الكبرى والخطورة العظمى بحيث إنّ من لم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وأنّ الإمامة أس الإسلام النامي، وأنّ الاعتراف بإمامة الإمام وولايته، كالإقرار بنبوّة النبي ﷺ، فكما أنّ الإقرار بنبوّة النبي ﷺ من الأُصول لا من الفروع كذلك الإمام، فلاحظ.

(١) لا يخفى أنّ علم الكلام وضع لإثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج والبراهين ودفع الشبه، وحيث إنّ العقائد الدينية هي الأساس للعلوم الشرعية والأحكام العملية، فسمي بـ«أُصول الدين»، وأنّ الأُصول: جمع الأصل، وهو ما يبتني عليه غيره، فيكون بمثابة الأساس لذلك الغير، وعلى هذا فإنّ الإمامة من مسائل علم أُصول الدين؛ لأنّ بقاء الدين بعد النبي ﷺ متوقّف عليها، وهي استمرار لوظائف النبوّة لا نفس النبوّة؛ لأنّ الرسالة والنبوّة مختومتان بالتحاق النبي الأكرم ﷺ بالرفيق الأعلى، ومن الواضح أنّ تعهد هذا الأمر يتوقف على وجود من يكون له تلك الصلاحية كي يقوم بدوره في حفظ الشريعة المقدسة.

وتوضيح المقام: أنّ مسؤليات النبي ﷺ ووظائفه لم تكن منحصرة على تلقّي الوحي الالهي، وتبليغه إلى الناس، بل كان يقوم بالأُمور التالية أيضاً:

١ ـ كان يفسّر القرآن الكريم ويشرح مقاصده ويكشف أسراره كما يقول الله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ (سورة النحل: ٤٤).

٢ ـ كان يدفع الشبهات ويجيب عن التساؤلات المريبة التي تشيرها أعداء الإسلام من اليهود والنصارى و...

٤ ـ كان يصون الدين من التحريف والدس ويراقب ما أخذه عنه المسلمون من الأُصول والفروع حتى لا تزول فيه أقدامهم.

فهذه الأُمور وغيرها التي مارسها النبي ﷺ أيام حياته، ومن المعلوم أنّ رحلته ﷺ تخلّف فراغاً هائلاً في هذه المجالات الأربعة وغيرها، والأُمة بحاجة شديدة إلى من يسد هذه الفراغات الهائلة. ومن الواضح إنّما ينسد تلك الفراغات إذا قام مقامه من له تلك ➲

وأصل كلّ شيء ما يبتني عليه ذلك الشيء، فوجود الله سبحانه بالنسبة إلى الدين مقدّمة لوجود الدين، ووجود رسوله مقدّمة لتبليغه إلى الخلق، وظهوره بينهم، ووجود الخليفة مقدّمة لبقائه محفوظاً عن التغيير، وبيانه لمن وجد بعد الرسول، وثبوت العلم بعدل الله سبحانه مقدّمة لعلم الناس بتحقّق وعده ووعيده بالمثوبات على الطاعات، وبالعقوبات على المعاصي[1]، والعلم بالمعاد مقدّمة

الصلاحيات أي من يكون متصفاً بجميع الفضائل النفسية والروحية التي يتملّكها النبيﷺ، فيكون ممثلاً له في جميع الخصوصيات عدا ماخرج بالدليل وهو مقام النبوّة ونزول الوحي عليه؛ لأنّ النبوّة قد ختمت بنبي الإسلام، فوجود الإمام الذي له جميع تلك الخصوصيات النفسية عدا النبوّة في كلّ عصر وزمان أمر حتمي وضروري لبقاء الإسلام، ولو كان الإمام غائباً مستوراً؛ إذ أنّ وجه الانتفاع به كالشمس إذا جللها السحاب عن الأنظار كما سيأتي توضيحه في محلّه إن شاء الله تعالى.

وعليه فإنّ الإمامة أصل من أُصول الدين؛ لأنّ بها يكون الدين باقياً، وأنّ وجود الإمام كمقدمة لحفظ الدين والشريعة الالهية .

(١) فإنّ العدل أصل عظيم تبتني عليه القواعد الإسلاميّة، بل مطلق الأحكام الدينية، وبدونه لا يتم شيء من الأديان، ولا يمكن أن يعلم صدق نبي من الأنبياء على الإطلاق، وذلك بأدلّة واضحة وبراهين نيّرة على ما قرّر في محلّه.

وخلاصة الكلام: أنّ القائلون بهذه الفكرة هم الذين يعتبرون الحسن والقبح العقليان في الأفعال باعتبار استنادهما إلى الصفات القائمة بالأفعال، أو الوجه والاعتبارات التي تقع عليها، قال العلّامة الحلي رحمه الله في كتابه نهج الحق (ص٧٣): إنّه قالت الإماميّة ومتابعوهم من المعتزلة: إنّ جميع أفعال الله تعالى حكمة وصواب، وليس فيها ظلم ولا جور ولا كذب ولا عبث ولا فاحشة، والفواحش والقبائح والكذب والجهل من أفعال العباد، والله تعالى منزه وبريء منها.... انتهىٰ.

قد تقدّم أنّ من ثمرات التحسين والتقبيح العقليين إثبات عدله تعالى في أفعاله وأحكامه، ومقتضى ذلك أنّ العقل بما هو يدرك بأنّ الله سبحانه عادل ومنزّه عن الظلم، فإذا وعد

للعلم بتحقّق العدل منه يوم القيامة(١).

➲ بالثواب على الخير فوعده واقع ولا يخلف، قال الله تعالى: ﴿إنّ الله لا يخلف الميعاد﴾ (سورة آل عمران: ٩)، وإذا توعد بالعقاب فعله إن أراد وتعلّق به مشيئته.

ومن الواضح أنّ الحكيم هو الذي لا يفعل القبيح والتصديق بثبوت هذه الصفة للباري تعالى، مبني على القول بالتحسين والتقبيح العقليين، فالعقل يدرك مستقلّاً أنّ الغني بالذات منزّه عن الاتصاف بالقبح، فلا يعاقب الناس إلّا على ما فعلوه من الإثم، ولن يفعل شيئاً عبثاً، بل إنّما يفعل لغرض ومصلحة.

(١) ولا يخفى على الخبير أنّ قانون العدل الالهي المذكور في مبحث المعاد يقتضي أنّ كلّ صاحب حقّ يصل إلى حقّه في يوم القيامة، وكلّ معتد وظالم يرى جزاؤه في ذلك اليوم، ولولا محكمة القيامة العادلة الالهية لم يكن مفهوم للقيامة عندئذ. وأساساً أنّ شيوع الفساد في أي محيط يرجع إلى أمرين:

الأوّل: عدم التوجّه والمراقبة.

الثاني: فقدان القوّة القضائية الرادعة.

فإذا توفّر الأمران وفق البرامج القويمة الراقية والقوانين القضائية الصارمة يكاد أن ينعدم الاعتداء والطغيان عن ذلك المحيط.

وعليه فإنّ من لا يؤمن بيوم القيامة ومحكمة العدل الالهي والحساب والجزاء في ذلك اليوم يسهل عليه أن يرتكب الذنوب والظلم والفساد، كما يعكس الأمر بالنسبة إلى من كان له الإيمان الراسخ بوقوع ذلك اليوم، فإنّه يهب الإنسان التقوى والإحساس بالمسؤولية، فمحكمة العدل الالهي تدفع الإنسان إلى جادة التقوى والعمل الصالح؛ لأنّها تتحرك ضمير الإنسان وتيقّظ نفسه من غفلتها الماكرة، وحينئذٍ يتحسن فيه عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه، فيعمل على طبق وظائفه وتكاليفه الشرعية بأحسن وجه، والقرآن الكريم قد أكد على هذه الحقيقة بقوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا نظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفىٰ بنا حاسبين﴾ (سورة الانبياء: ٤٧). وقوله تعالى: ﴿وقضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون﴾ (سورة يونس: ٥٤). إلى غير ذلك من الآيات فإنّها إشارة إلى قانون العدل الالهي حيث إذا لم يصل كلّ صاحب حقّ إلى حقّه في هذه الحياة ➲

فهذه بأجمعها قد تأسس عليها الدين، وهي أُصوله الخمسة التي ذهبت إليها اثنا عشرية الشيعة، ومتى فقد أصل منها ذهب الدين، فإنّه لو لم يعتقد بوجوب الربّ لم يوجد نفس الدين، ولو لم يبعث نبياً لم يظهر الدين بحسب ما جرت به العادة من بعث الرسول به، ولو لم يثبت عدله لم يوجد باعث على العمل به، فإنّ أهل الطاعة يقولون: لعلّه يعذبنا على الطاعة لعدم عدله، ولعلّه يثيب العصاة، فليس لنا باعث على الطاعة يلزمنا بها(١).

⬅ الدنيا، ولم يلاق كلّ المعتدين الظالمين جزاءهم في هذه الدنيا، فيوم القيامة يراه في تلك المحكمة العادلة لأنّ حسابه جل اسمه من الدقة والعدل واللطف ما لا يفسح المجال لأي كلام واعتراض، فلم يبق للإنسان سوى اختيار ما يتخذه إلى ربّه مآبا.

فجميع مستلزمات التوجيه والحركة نحو الله متوفرة بعد أن بيّن طريق الحقّ وأشار إلى معالم سبل الشيطان فقد بلّغ الله أوامره بواسطة الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، وأودع في الإنسان العقل، وهو الرسول الباطني، ورغّب المتّقين بالمفاز وأنذر المجرمين بالعذاب والعقاب، وعيّن يوماً للمحاكمة في تلك المحكمة العادلة وبيّن أُسلوب محاكمته فيها، فلم يبق شيئاً لم يذكره لذلك اليوم الواقع، فلاحظ.

(١) وذلك لأنّ الأشاعرة الذين أطلق عليهم أهل الطاعة يقولون: بأنّ العقل لا يحكم بحسن شيء ولا بقبحه في نفسه، بل كلّ ما يقع في الوجود من أنواع الشرور ليس فيه شيء منها بحيث يقتضي مدح فاعله وثوابه ولاذم فاعله وعقابه، وإنّما صارت كذلك بواسطة ما أمروا به شرعاً.

والشرور كالظلم والعدوان والقتل والشرك والالحاد وغير ذلك حسنة بلحاظ انتسابها إلى الله؛ لأنّه على زعمهم أنّ تمكين العبد من الله لفعل الشر عبارة عن رضاه لفعل العبد ذلك، فأصل الفعل ومحلّه وجميع جهاته صادر من الله، وبهذا يكون حسناً.

أقول: ولنا أن نسأل هؤلاء أنّه إذا كان فعل الإنسان ومحلّه جميع جهاته صادر من الله وحسن بلحاظ انتسابها إلى الله فبأي شيء يكون فعل العبد قبيحاً؟

وإذا كان الأمر كذلك كيف يعقل عذاب العبد على فعل الشر بعد أن يكون الخالق هو ⬅

ولو لم يجعل إماماً معصوماً حافظاً ومبيناً له بعد الرسول لقال الناس: لو كان حالنا حال من كان في زمن النبي ﷺ من وجوب العمل بالشريعة لجعل لنا من يهدينا إليها جميعا، فلمّا لم يجعل لنا إماماً معصوماً هادياً لنا علمنا بأنّا غير مساوين لمن كان في زمنه في العمل بالشريعة(١).

والناس حسب ما نرى مختلفين في المسائل الشرعية، ولسنا ندري من هو الذي على الحقّ منهم، فمن هنا نعلم بأنّا غير مطلوب منّا العمل بالشريعة جميعها،

➲ الفاعل للأفعال؟

وليت شعري ما الذي حسن لهم تلك المقالة الجائرة الفاجرة في حقّ خالقهم؟

فمنهم من يقول بأنّ العقل كاشف عن القوانين السائدة من أفعال الله تعالى؛ إذ أنّ العقل يطالع أوّلاً صفات الله الكمالية كالغنى الذاتي والعلم والقدرة الذاتيين له ثمّ يستنتج منها تنزيهه عن ارتكاب القبائح، وهذا كما أنّ العقل العملي يكشف عن القوانين السائدة على نظام الكون وعالم الطبيعة، فكما أنّه يحكم هناك بالحسن والقبح بعد إدراك الموضوع والملاك، كذلك في المقام فإنّه يمكنه الحكم وفق الملاك والموضوع، وأنّ أمره يدور مداره وجوداً وعدماً.

وإنّ مسألة التحسين والتقبيح العقليين تحتل مكانها المرموقة في أبحاث علم الكلام، ويتفرّع عليها كثير من مسائلها، ولا مجال هنا لذكرها، ولمن أراد البحث والدراسة فيها فليراجع كتاب دلائل الصدق لنهج الحق للعلّامة الشيخ محمد الحسن المظفر ج ٢: ص ٣٢٥ ـ ٤٤٦، وغيره من الكتب الكلامية.

(١) وإنّ مقتضى العدالة الالهية وتحقيق الأهداف الرسالية وجود معصوم في كلّ زمان لكي يسد فراغ الحاصل من فقد النبي ﷺ ﴿لئلّا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً﴾ (سورة النساء: ١٦٥). فقد أحكم الله العزيز القدير خطّة إرسال الأنبياء ونفّذها بكلّ دقة، وبهذا تؤكّد الآية «وكان الله عزيزاً حكيماً، فحكمته توجب تحقيق هذا العمل وقدرته تمهّد إلى تنفيذه، وعلى عكس ذلك فإنّ إهمال هذا الأمر المهم إمّا أن يدلّ على الافتقار إلى الحكمة والمعرفة والعياذ بالله، أو أنّه دلالة على العجز، والله منزّه عن كلّ هذه العيوب، فلاحظ.

فنقتصر على العمل بالمعلومات منها لدينا[١].

وأمّا المختلف فيه منّا فليس لنا سبيل إلى معرفة الحقّ منه من الباطل، فنحن في سعة منه، وحينئذٍ فيذهب غالب الشريعة لقلّة المعلومات فيها من عامّة الجهات[٢].

ولو لم يعيّن لهم وقتاً ينتقم فيه من العصاة ويثيب فيه المطيعين لقال الناس، إنّ الله سبحانه يرضى عنّا بسعة رحمته، ويعوّض عنّا من ظلمناه بفضله، فإنّه لو كان معذّبنا ومنتقماً ممّن ظلمنا لعيّن لنا وقتاً لذلك نرقبه، ومن هنا عيّن لهم وقتاً لذلك حتى يستعد الناس ويجدوا ويجتهدوا في العمل على ما جاءت به الشريعة هرباً من شدّة عقابه في اليوم الموعود، وطلباً لمرضاته ومثوباته فيه.

---

(١) وذلك لأنّ العمل بالمسائل الشرعية متوقّفة على العلم بها، والمفروض عدم وجود إمام معصوم بعد النبي الذي هو الطريق الوحيد للوقوف على تلك المسائل الشرعية ومعرفتها باعتبار أنّه خازن لعلوم النبوّة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فعلى زعم القوم أنّ المكلّفين غير مطلوبين منهم العمل بالشريعة إلّا في المعلومات المتفق عليها التي ليس فيها خلاف بين المسلمين وإن كانت قليلة، وفي الباقي يحكم بعدم تكليفهم بها؛ إذ لا سبيل لهم لمعرفتها كما هو واضح ظاهر.

والشيعة تقول: إنّ الله تعالى قد كلّف الخلق طاعة الإمام والانقياد له والانتفاع به، فالتكليف لهم مع ذلك ثابت؛ لأنّ المكلّفين يتمكنون من أخذ المسائل الشرعية من الإمام المعصوم، فلهم السبل إلى معرفة المسائل كما لا يخفى.

(٢) إذ بعد عدم تمييز الحقّ عن الباطل وعدم تصحيح الدلائل المؤدّية إلى معرفة الحقّ ممّا تنازع الناس فيه، فالإصابة إلى الصواب غير ممكن، إلّا إذا قلنا بوجود إمام معصوم كي يمكن به الوصول إلى الحقّ، وحينئذٍ يجب على الناس معرفة الإمام الحقّ لإحقاق الحقّ في المسائل الخلافية، كما جاء في الحديث عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام قال: «إعرف الحقّ تعرف أهله» (انظر بحار الأنوار جـ٤٠: ص ١٢٦).

فهذه أُصول الدين الخمسة وهي بأجمعها مستخرجة من الفرقان العظيم، والسنّة الشريفة، فالجري على الدين جميعه موقوف على هذه الخمسة جميعها حسب ما عرفت[١].

وخامس عشرها: ما زعمه من كون هذه المسألة لو دلّ عليها نصّ مخصوص لصارت من فروع الدين، دون أُصوله فإنّه مناقض لما سينقله هو بنفسه من السنّة لصحيحة التي دلّت على ثبوت موت الجاهلية لمن مات، وليس في عنقه بيعة[٢]، ولمن خرج عن السلطان بشبر[٣]، ولمن خالف الجماعة[٤]، ونزع يده عن

(١) ولا يخفى أنّه بما أن المنهج الكلامي المتبع لدى الشيعة الإماميّة هو المنهج الذي يقول: إنّ أُصول الدين ومسائل العقيدة لا بد أن يتوصّل الإنسان إليها بنفسه باستعانة القرآن الكريم والسنّة الصحيحة القطيعية، والعقل الذي هو رسول باطن لديه وأن يسترشد ذلك بطريق أهل البيت عليهم السلام فلا بأس به، أمّا الاعتماد فيها على أُمور ضعيفة موهونة أو تقليد الإباء بلا وجه أو تقليد من يقول فيها برأي اعتماداً على الظنّ فلا يصح.

(٢) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع بسنده عن معاوية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢). وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج٨: ص١٥٦. وابن حجر في فتح الباري ج١: ص٥. والطبراني في معجمه الكبير ج١٩: ص٣٣٥. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٣: ص٨٤ وغيرهم).

(٣) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «سترون بعدي أُموراً تنكرونها» بسنده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنّه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» (صحيح البخاري ج٨: ص٨٧). وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع صحيح مسلم ج٦: ص٢٢. وأحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٣١٠ وغيرهم.

(٤) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من خالف

الطاعة[١]، ولمن مات وليس عليه إمام[٢]، فإنّ هذه المعاني تدلّ على كون هذه لمسألة من أُصول الدين وأركانه التي من جهل بها ولم يتديّن بها يصير خارجاً من الدين ويموت موت أهل الجاهلية ميتة الكفر[٣]، فقد ثبت بدليل خاصّ دلّ على كونها من أُصول الدين دون فروعه، فالسنّي لم ينصف نفسه حيث تناقض في هذه المقالة ترويجاً للباطل وكتماناً للحقّ وخالف هذه السنّة التي اعترف هو بصحّتها فتركها ولم يعمل بها.

➲ جماعة شبراً فمات فميتته جاهلية». (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢٧٥. وج٥: ص١٨٠ وفيه عن أبي ذر عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مثله).

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات ميتة جاهلية». (مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٢٩٦ و٣٠٦). وأخرج عبدالرزاق الصنعاني، بسنده عن ابن عباس كان يقول: «من خرج من الطاعة شبراً فمات فميتته جاهلية». (المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج١١: ص٣٣٠، ح٢٠٦٨٢).

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من مات ليس عليه إمام فميتته جاهلية». (معجم الأوسط ج٣: ص٣٦١). وفي معجم الكبير ج١٠: ص٢٨٩، ح١٠٦٨٧. وفي كنز العمال ج١: ص٢٠٧، ح١٠٣٧، وغير ذلك.

(٣) إذ كلّ هذه الروايات ونحوها ممّا يرجع إلى عدم خلوّ كلّ عصر من إمام تجب على الناس طاعته لشرعيّة إمامته وهي كثيرة جداً تدلّ على أنّ الإمامة من أُصول الدين وممّا يناسب ذلك قوله تعالى: ﴿يوم ندعوا كلّ أُناس بإمامهم﴾ (سورة الإسراء: ٧١) حيث يدلّ على أنّ لكلّ انسان اماماً يدعى به، فلاحظ.

قال السنّي:

الوجه السادس قوله: قال رسول الله [صلّى الله عليه وآله]: «من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية»، فيقال له أوّلاً: من روى هذا الحديث بهذا اللفظ وأين أسناده؟ وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي [صلّى الله عـليه وآله] غير بيان الطريق الذي يثبت أنّ النبي [صلّى الله عليه وآله]قاله هذا لوكان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث فكيف وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف؟! إنّـما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه عن نافع قال: جاء عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع حين ما كان من أمر الحَرة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا لأبي عبدالرحـمن وسـادة، فـقال: إنّـي لم آتك لأجـلس أتـيتك لأُحدثك حديثاً سمعت رسول الله [صلّى الله عليه وآله] يقول: «من خلع يداً من طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقة بيعة مات مـيتة جاهلية». فعلم أنّ هذا الحديث دلّ على ما دّل عليه سائر الأحاديث الآتية من أنّه لا يخرج على ولاة الأُمور بالسيف، فإن لم يكن مطيعاً لولاة الأُمور مات مـيته جاهلية.

وهذا ضد قول الرفضة، فإنّهم أعظم الناس مـخالفة لولاة الأمـور، وأبـعد الناس عن طاعتهم إلّا كرها.

ونحن نطالبهم أوّلاً بصحّة النقل، ثمّ بتقدير أن يكون ناقله واحداً، فكـيف يجوز أن يثبت أصل الإيمان بخبر مثل هذا الذي لا يعرف له ناقل؟! وإن عُرف له ناقل أمكن خطؤه وكذبه، وهل يثبت أصل الايمان إلّا بطريق علمي[1].

---

(١) منهاج السنّة ج١: ص ١١٠ ـ ١١١.

قلت:

في هذه من العجائب ما نبيّنها بوجوه حتى تلتفت الغفلة إلى حقيقة الحال.

أحدها: ما زعمه من المطالبة بمن روى الحديث بالعبارة المعلومة، فإنّه تصديق منه بأنّ معناه ثابت الصحّة، فهو معلوم الثبوت معنىً، وقد تقرّر في محلّه تجويز نقل السنّة بالمعنى للعارف[1]، فما الباعث للسنّي على المطالبة بمن عبّر

(١) وذلك لأنّ الغرض من نقل الحديث هو إيصال المعاني وإبلاغ المقصود، من دون نظر إلى الألفاظ، واتفق علماء الفريقين على جواز نقل الحديث بالمعنى إلّا من شذ وندر من علماء أهل السنّة، قال الدكتوز محمود أبورية: ذهب قوم إلى عدم جواز ذلك ـ النقل بالمعنى ـ مطلقاً منهم: ابن سيرين و ثعلب وأبوبكر الرازي، ويروى ذلك عن ابن عمر، وذهب الأكثرون إلى جواز ذلك... (أضواء على السنّة المحمدية: ص٧٧).

وقال القاسمي في كتابه قواعد الحديث (ص٢٠٧): رُخص في سوق الحديث بالمعنى دون سياقه جماعه، منهم: علي وابن عباس وأنس بن مالك وأبو الدرداء وواثلة بن الأسقع وأبو هريرة. ثمّ جماعة من التابعين يكثر عددهم، منهم: إمام الأئمة حسن البصري، ثمّ الشعبي وعمرو بن دينار وإبراهيم النخعي ومجاهد وعكرمة...

أقول: إنّ المستفاد من كلمات الأُصوليين وغيرهم من علماء أهل السنّة أنّ نقل الصحابة والتابعين لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان بصور مختلفة، وقد ذكروا تلك الصور بأجمعها في كتبهم (راجع كتاب المحصول للرازي ج٤: ص٤٤٧). ولا يهمّنا التعرّض لذكرها في المقام ولكن المهم أنّ الروايات والأخبار دالة على أنّ منهم من يرويه تاماً، ومنهم من يرويه بالمعنى، ومنهم يورده مختصراً و...

نذكر هنا بعض ما ورد في كتب القوم كنموذج:

➲ منها: ما أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن مكحول قال: دخلت على واثله بن الأسقع فقلت: يا أبا الأسقع حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا مزيد ولا نسيان، فقال: هل قرأ أحد منكم الليلة من القرآن شيئاً؟ فقلنا: نعم، وما نحن له بالحافظين، قال: فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم لا تألون حفظه وأنتم تزعمون أنّكم تزيدون وتنقصون فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ؟! عسى أن لا تكون سمعناها إلّا مرة واحدة حسبكم إذا جئناكم بالحديث على معناه (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص٥٦٩. ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج٢٢: ص٥٤). وأخرج الترمذي بسنده عن مكحول عن واثلة بن الأسقع أنّه قال: إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم (سنن الترمذي ج٥: ص٤٠٢، ح٤٠٦٣).

وأخرج ابن عساكر والذهبي عن مكحول عن واثلة أنّه قال: إذا حدثتكم بالحديث على معناه فحسبكم (انظر تاريخ مدينة دمشق ج٦٢: ص٣٦٢. وسير أعلام النبلاء ج٣: ص٣٨٥).

وأخرج الترمذي عن أبي عيسى أنّه قال: كان ابن أبي ليلى يروى الشيء مرة هكذا ومرة هكذا بغير أسناد، وإنّما جاء هذا من جهة حفظه؛ لأنّ أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنّما كان يكتب لهم بعد السماع... (سنن الترمذي ج٥: ص٤٠١).

وأخرج أيضاً بسنده عن وكيع بن الربيع قال: إذا أصبت المعنى أجزأك (سنن الترمذي ج٥: ص٤٠٢، ح٤٠٦٦).

وأخرج أيضاً عنه قال: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس، وإنّما ضل أهل العلم بالحفظ والاتقان والتثبيت عند السماع مع أنّه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أُحد من أئمة مع حفظهم (سنن الترمذي ج٥: ص٤٠٣، ح٤٠٦٩).

وأخرج بسنده عن زيد بن حباب عن رجل قال: خرج إلينا سفيان الثوري، فقال: إن قلت لكم: إنّي أُحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنّما هو المعنى (سنن الترمذي ج٥: ص٤٠٣، ح٤٠٦٨).

وأخرج الذهبي بسنده عن عبد الرزاق قال: قال صاحب لنا لسفيان: حدثنا كما سمعت، ➲

بهذه العبارة بعد معلومية هاتين المقدّمتين، من ثبوت معنى الحديث وتجويز النقل بالمعنى، فنحن نفرض كون الشيعي لم يحضره حين التحرير لفظه، فبيّن معناه

➲ فقال: لا والله لا سبيل اليه، ما هو إلّا المعاني (سير أعلام النبلاء ج٧: ص٢٥٦).

وأخرج أيضاً عن الفريابي أنّه قال: سمعت سفيان يقول: لو أردنا ان نحدثكم كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد (تذكرة الحفاظ ج١: ص٢٠٥).

ويظهر من عبارة بعض المحدثين ذلك أيضاً قال ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري: إنّه قال أمير بن أبي جعفر: قال لي محمد بن اسماعيل يوماً: رُبّ حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام وربّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، فقلت يا أبا عبدالله بتمامه؟ فسكت (مقدمة فتح الباري: ص٤٨٨)

وقال محمد بن الأزهر السجستاني: كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب، فقيل لبعضهم: ما له لا يكتب؟ فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب ما حفظه (هدى الساري: ص١٩٤) إلى غير ذلك ممّا ورد في كتب القوم.

أقول: إذا كان البخاري لا يكتب الحديث إلّا بعد مرور مدة طويلة من استماعه لذلك الحديث، وعادة أنّ النسيان في هذه الحالة يعرض لكلّ إنسان غير معصوم، ولا شك أنّ كلّ إنسان له أخطاؤه ونواقصه، وقد أجاب علماء أهل السنّة دفاعاً عن البخارى بأنّه كان ينقل الحديث بالمعنى، وهكذا غير البخاري من المحدّثين وبما ذكرنا يتضح أنّ نقل الحديث بالمعنى كان امراً متداولاً بين الرواة والمحدثين والحفاظ غير أنّهم ذكروا في حجية الخبر بعد نقله بالمعنى شروطاً منها: أن يكون الناقل عارفاً بدقائق الألفاظ بصيراً بمقدار التفاوت بينها، خبيراً بقواعد الأدب ومداليل الألفاظ وملازمات الهيئات والأحوال و...

ثمّ إنّ هذه الطريقة ليست مختصة بعلم الحديث ونقل الرواية، بل أنّها معهودة في العرف والعقلاء في محاوراتهم من لدن آدم عليه‌السلام إلى زماننا هذا، فإنّ العارف بالأوضاع في أي لغة والخبير بالقواعد ومداليل الألفاظ كان بامكانه أن ينقل الخبر بالمعنى وإفادة المراد بغير ألفاظ المخاطب والشارع قد أمضى هذه الطريقة المتداولة بين الناس؛ لأنّ طريقة الشارع وبناءه في المحاورات على طريقة العرف والعقلاء والعادة في الناس، والناس بناؤهم على جواز النقل بالمعنى، بل إذا كانت عبارة الناقل بالمعنى جلية وغيرها خفية فإن العرف يقدمون العبارة الجلية على الخفية؛ لأنّها أبلغ بوصول المعاني، فلاحظ.

بعبارة من عنده، فيعاتب لو نقص وزيد في تعبيره من معنى الخبر؟!!! فهذه المناقشة مناقشة من لم يتصف خصمه.

وثانيها: ما زعمه من المطالبة بسند الخبر فانّه عدم إنصاف منه مثل سابقه؛ لأنّ السند إنّما يؤتى به لبيان صحّة المتن من ثقة نقله، وبعد ثبوت صحّة معنى الخبر بالسنن المشهورة المروية بأسانيدها الصحيحة المعروفة ليس يفتقر الناقل إلى سرد السند[1]، حتى على تقدير ضعف نقلته، فإنّ ضعفهم غير مضر بالمتن بعد عدم سرد

---

(١) لا يخفي أنّه اتفق أهل السنّة والجماعة على صحّة الأخبار التي نقلها الشيخان البخاري ومسلم في صحيحهما، ولذلك عبّروا عن الكتابين بالصحيح؛ لأنّ جميع الأخبار المروية فيهما يعتبرونها صحاح، قال ابن الصلاح: إنّ ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحّته، والعلم القطعي حاصل فيه. (انظر تدريب الراوي للسيوطي ج١: ص١٣١، نقلا عن ابن الصلاح).

وقال ابن كثير: إنّ أحاديث الصحيحين صحيحة كلّها ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، إنّما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، وأمّا صحّة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها... (اختصار علوم الحديث: ص٢٥ و ٣٥).

وقال النووي: اتفقت الأُمة على أنّ ما اتفق البخاري ومسلم على صحّته فهو حق وصدق، وإنّما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر وتوجه فيه شروط الصحيح (مقدمة شرح مسلم للنووي ج١: ص١٠ و ١٥). وإلى غير ذلك من أقوال علمائهم في المقام.

فالروايات الواردة في الصحيحين وإن كانت من الأخبار الآحاد غير أنّها يعتبر عندهم كالخبر المحفوف بالقرائن، فكما أنّ الخبر المحفوف بالقرائن تفيد العلم فهم متفقون، على أنّ ما أخرجه الشيخان أخبار محفوفة بالقرينة وإن لم تتصل أسنادها، قال الدهلوي: ثم، المتواتر يفيد العلم اليقيني ضرورياً، وقد يفيد خبر الواحد أيضاً العلم اليقيني لكن نظراً بالقرائن، على ما هو المختار قال الشيخ الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني في شرح نخبة الفكر: والخبر المحتف بالقرائن أنواع... منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحهما ما لم يبلغ التواتر، فإنّه ⇐

أحتف بالقرائن (انظر نفحات الأزهار ج١٧: ص١٧٧، نقلا عن تحقيق البشارة إلى تصميم الإشارة لعبد الحق الدهلوي). هذا وقد اعترف ابن تيمية لصحّة الخبر الدال على أنّه تجب على الناس طاعة إمامهم الذي رواه مسلم في صحيحه واحتج به في كلامه بلامراعاة السند، وهذا مدلول الحديث النبوي المشهور، وهو قوله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»؛ إذ أنّ طاعة الإمام متفرع على معرفته، فيجب أوّلاً الاعتقاد بإمامة الإمام الذي يجب طاعته ثم، الانقياد له هذا، وقد صرح محي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء المتوفي سنة ٧٧٥ هـ في كتابه الجواهر المضيئة ج٢: ص٤٥٧ (ط حيدر آباد دكن) ما هذا لفظه: وقوله في صحيح مسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية».

أقول: إنّ النسخ الموجودة من صحيح مسلم ليس فيها هذه العبارة، بل أنّه قد ورد في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين بسنده عن معاوية قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢).

ولا يخفى على الخبير أنّ المراد والمقصود في الحدثين واحد؛ إذ البيعة نتيجة معرفة الإمام والاعتقاد به، والبيعة إنّما تجب بعد معرفة الإمام، ولذلك أنّ التفتازاني ذكر الحديث في كتابه شرح المقاصد (ج٢: ص٢٧٥) بلفظ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، وجعله لدة قوله تعالى: «أطيعوا الله واطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم» (سورة النساء: ٥٩)، فلابد وأن يكون المراد بهما معنى واحد.

وأيضاً ذكره التفتازاني في كتابه عقائد النسفي المطبوع سنة ١٣٠٢ هـ بهذا اللفظ كما نقل عنه العلّامة الأميني في كتابه الغدير ج١٠: ص٣٦٠ ثمّ علّق عليه قائلاً: إنّ يد التحريف قد حرفت هذا الحديث من الكتاب في طبع سنة ١٣١٣ هـ.

أقول: ولو قلنا: إنّ هذا الحديث كان موجوداً في صحيح مسلم وقد أسقطته يد التحريف والخيانة لم نقله جزافاً؛ لأنّ صاحب كتاب الجواهر المضيئة قد شهد بوجوده في صحيح مسلم كما تقدم، ونحن نلزمهم بقبول ما أسندوا إلى مسلم في صحيحه؛ لأنّ الشهادة عادة

سند الخبر الذي نقله المعروفون بالوثاقة حسب ما جرى على هذه السيرة السُنّي بنفسه في منهاجه هذا؛ لنقله فيه عن الصحيحين بدون ذكر للسند، فإنّ تركه ليس بغش والحال هذه[١].

فالسُنّي لم ينصف خصمه بردّه عليه من هذه الجهة، بل تحامل عليه من

محمولة إلى الحسّ، وإذا كان الشخص عندهم ثقة يجب قبول شهادته، لا أقل من قبول أنّ نسخته كان هذا الحديث موجوداً فيها. وعلى أي حال أنّه قد تظافرت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما أنّ مضمونها ومدلولها لزوم الاعتقاد بإمامة إمام شرعي في كلّ عصر وزمان، وبعد معرفته يجب طاعته والانقياد له، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على حالة الكفر والجاهلية، وهذا أمر مسلّم لا يعتريه شكّ ولا ريب، فلاحظ.

(١) قال ابن تيمية في كتابه علم الحديث: لايتفقان البخاري ومسلم على حديث إلّا أن يكون صحيحاً بلا ريب فيه، وقد اتفق أهل العلم على صحّته أصبح من العلوم أنّ الصحيحين هما أصحّ الكتب بعد كتاب الله، وبهما رفعت راية السنّة... (علم الحديث لابن تيمية: ص٧٥).

أقول: من القديم قالوا: حب الشيء يعمي ويصم، فإنّ ما يذكره ابن تيمية واضح عند أهل العلم من شدة حبّه للشيخين؛ باعتبار أنّهما رفعا راية أهل السنّة في قبال مدرسة أهل البيت ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ وإلّا أنّ الباحث الخبير يعلم أنّ الأحاديث التي رواها الشيخين في كثير من أسنادها الوضاعين والجعالين مثل عكرمة الخارجي ومحمد بن عبدة السمرقندي ومحمد بن بيان وبنوس بن أحمد الواسطي ومحمد بن خالد الحبلي وأحمد بن محمد اليماني وعبدالله بن واقد الحراني وأبي داود سليمان بن عمرو وعمرو بن الحطان وغيرهم ممّن روى البخاري عنهم، وكذلك مسلم في صحيحه، فالخبير لو راجع كتب الجرح والتعديل التي صنفها علماء أهل السنّة ـ ككتاب اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي وميزان الاعتدال للذهبي وتلخيص المستدرك له وتذكرة الموضوعات لابن الجوزي وغيرها من الكتب ـ وطالعها في كثير من رجال البخاري ومسلم يعلم علم اليقين بأنّ كثير من الرجال الذي وقعوا في أسناد البخاري ومسلم هم من أهل الوضع والدس، ولايعتمد بأحاديثهم. ومن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب دلائل الصدق ج١: ص٢٧ ـ ٢٨٦.

جهتها ومن غيرها حسب ما عرفت، وستعرف مع أنّ هذه المطالبة هنا على هذه الحال التي عرفت مناقض لما سيأتي منه من احتجاجه على الشيعي بالخبر المعضل والضعيف بدون سرد لسندهما وبغير تنبيه على حقيقة الحال[١].

وثالثها: ما زعمه من عدم معروفية الحديث بهذه العبارة، فإنّه مردود عليه بأنّ الحديث بهذه نقله الحُمَيدي[٢]

---

(١) لاشكّ أنّ كثيراً من رجال أسناد البخاري ومسلم غير ثقات ممّن لايمكن الاعتماد بقولهم وحديثهم، وعلى فرض المثال نفس هذا الحديث الذي رواه ابن تيمية عن صحيح مسلم في سنده أوّلاً: عبيدالله بن معاذ العنبري البصري، قال الباجي في كتابه التعديل والتجريح: إنّه قال إبراهيم بن جنيد: سمعت ابن معين يقول: عبيدالله بن معاذ العنبري ليس من أصحاب الحديث ليس بشيء. أقول: إذا لم يكن الشخص من أصحاب الحديث وهو ليس بشيء بالنسبة إلى هذا الأمر كيف يمكن الاعتماد بحديثه؟! فالعرف ببابك هل يمكن الإسناد بقول غير خبير في شيء من الأشياء؟ وثانياً: نافع مولى عبدالله بن عمر الذي يحكى لنا هذه القصة يقول البخاري حدثني عبدالله بن محمد عن بشر عن عمر قال: سمعت مالكاً يقول: كنت إذا سمعت نافعاً بحديث عن ابن عمر لا أبالي إلّا أسمع من غيره (التعديل والترجيح لابن الباجي ج٢: ص٨٥٠).

فإن عدم مبالاة مالك إلى حديثه أكبر دليل علىعدم صحةالاعتماد بقوله بناءً على اعتبار عمل مالك عند القوم هذا بالنسبة إلى سند الحديث، وأمّا بالنسبة إلى دلالة الحديث فسوف يأتي البحث فيه وستعرف قصة دفاع ابن عمر عن يزيد واستدلاله بالحديث في غير محلّه.

(٢) «الحُمَيدي»: ـ بضم الحاء المهملة وفتح الميم ـ نسبته إلى حُميد مصغراً جده الأعلى كما في الأنساب للسمعاني ج٢: ص٢٦٩، وهو أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله بن حميد الحميدي المغربي، الأندلسي الحافظ المشهور، صاحب كتاب «الجمع بين الصحيحين» روى عن ابن حزم واختص به. قال القاضي عياض: إنّه كان يتعصب لابن حزم ويميل إلى قوله، وكان قد أصابه فتنة لما شدد على ابن حزم فخرج إلى المشرق.... (تذكرة الحفاظ ج٤: ص١٢٢٠). وأيضاً روى عن ابن عبد البر وأكثر النقل عنه، وسافر في طلب العلم واستوطن

في كتابه الجمع بين الصحيحين[(١)]، وهو من معاريف حفظة الحديث، ومشاهير نقّاده وكتابه من الكتب المعروفة المشهورة، المعتمدة[(٢)].

➲ بغداد، وأدرك أبا بكر الخطيب بدمشق وروى عنه، وروى الخطيب عنه توفي ببغداد سنة ٤٨٨. لاحظ ترجمته في الكني والألقاب للشيخ عباس القمي ج٢: ص١٩٧. وتذكرة الحفاظ للذهبي ج٤: ص٢١٨. وسير أعلام النبلاء له ج١٩: ص١٢٠، رقم ٦٣. وتاريخ الإسلام له ج٣٣: ص٢٨٠ في وفيات سنة ٤٤٨ هـ. والأنساب للسمعاني ج٢: ص٢٦٩ وغيرهم.

(١) انظر إحقاق الحق للقاضي نور الله (شرح إحقاق الحق ج٢: ص٣٠٦، نقلا عن الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين. وكذا المتقي الهندي أخرجه في كنز العمال ج١: ص١٠٣، ح٤٦٤. وج٦: ص٦٥ ح١٤٨٦٣. والتفتازاني في شرح المقاصد ج٢: ص٢٧٥. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٣: ص٣٧٢.

(٢) قال الذهبي في ترجمته: الإمام القدوة، المتقن، شيخ المحدثين أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله بن فتوح بن حميد يصل الأزدي، الحميدي، الأندلسي، الميورقي، الفقيه،... (سير أعلام النبلاء ج١٩: ص١٢٠).

قال أبو نصر بن ماكولا: لم أر مثل صديقنا الحميدي في نزاهته وعفته وورعه وتشاغله بالعلم... (تذكرة الحفاظ ج٤: ص١٢١٩). وقال يحيى بن إبراهيم السلماسي، قال أبي: لم ترعيناي مثل الحميدي في فضله ونبله، وغزارة علمه، وحرصه على نشر العلم، وكان ورعاً ثقة، إماماً في الحديث وعلله ورواته، متحققاً بعلم التحقيق والأُصول على مذهب أصحاب الحديث....(تذكرة الحفاظ ج٤: ص١٢١٩). وقال الصفدي: كان من كبار الحفاظ متديناً، بصيراً بالحديث، عارفا بفنونه، حسن النغمة بالقراءة، مليح النظم (الوافي بالوفيات ج٤: ص٣١٧).

وقال ابن الأثير:... سمع الحديث ببلده ومصر والحجاز والعراق وهو مصنف «الجمع بين الصحيحين»، وكان ثقة فاضلاً، وتوفّي في ذي الحجة ووقف كتبه فانتفع بها الناس (الكامل في التاريخ ج١٠: ص٢٥٤ في حوادث سنة ٤٨٨).

وقال ابن خلكان: ولأبي عبدالله المذكور كتاب «الجمع بين الصحيحين» البخاري ومسلم، وهو مشهور، وأخذه الناس عنه... (وفيات الأعيان ج٤: ص٢٨٢).

➲

فالخبر المنقول فيه خبر مشهور معروف معتمد عليه، حتى لو لم يكن له شاهد، فإن ثبت شاهده فنور على نور، وحجّة على حجّة[١].

ورابعها: ما ذكره من خبر ابن عمر، فإنّه حجّة بيّنة عليه، فانّ معنى «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» مطابق لخبر «من مات ولم يعرف إمام زمانه»، فإنّ معنى «لم يعرفه ليس في عنقه بيعته»، نظير قول القائل: «زيد

وقال العيني: وهو العلّامة أبو عبدالله... الإمام ذو التصانيف في فنون، سمع الخطيب وبالأندلس ابن حزم وغيره وعنه الخطيب، وابن ماكولا، وخلق، ثقة، متقن، مات ببغداد... (عمدة القاري ج١: ص١٨).

إلى غير ذلك ممّا ورد في حقه من وثاقته وغيرها عند علماء الجرح والتعديل من علماء أهل السنّة والجماعة واعتمادهم عليه في أقواله ومؤلّفاته لا سيما كتابه «الجمع بين الصحيحين» الذي يعتبر من أهم الكتب عندهم بعد صحيح البخاري وصحيح مسلم (انظر كشف الظنون ج١: ص٥٩٩).

(١) وذلك لأنّ الأحاديث النبوية التي توالت عن النبي ﷺ بألفاظ مختلفة وتفيد بأنّ إمام الحقّ هو من تجب طاعته، وهو المقدّم في الفعل والأمر والنهي، وهو خليفة النبي ﷺ وممثله في أُمته، يؤدي عن النبي ﷺ جميع ما كان يؤديه ﷺ من الشريعة المقدسة، فالروايات فيها حثّ شديد على وجوب بيعة إمام الحقّ، والّا فيشمله التهديد والوعيد لمن قصر عن أداء حقه ومعرفته؛ إذ انّها صريحة في أنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على حالة الكفر والجاهلية.

وفي الأحاديث إشارة واضحة إلى التجنب عن اتباع طاعة الأئمة الكذابين وأدعياء الإمامة، والتورع عن حمل الأوزار والتبعات المترتبة عليها؛ إذ أنّها صريحة في أنّ طاعة إمام الحق والانقياد له واجب كوجوب طاعة النبي ﷺ، فكمّا أنّ من خرج عن طاعة النبي ﷺ أو لم يدخل فيها فيموت ميتة جاهلية وكفر فالخروج عن بيعة إمام حقّ أو عدم الدخول فيها يكون كذلك، ومن الواضح أنّ بيعة امام الحقّ فرع لمعرفته ونتيجة لها. ومآل هذه الأحاديث إلى أمر واحد، وهو وجوب الطاعة كما لا يخفى، فلاحظ.

سخى» و«زيد كثير الرماد» فإنّ الثاني منهما قد طابق أوّلهما في المعنى[١].

والعجب من السنّي حيث لم يبيّن معنى هذه العبارة، ولم يشر إلى معناها بشيء، وسرّ ذلك بيّن، فإنّه لو بيّنه حسب ما نبّهنا عليه فيما مر؛ لعلم الغفلة ظلمه للشيعي بالتشديد عليه بالنسبة إلى الخبر الذي نقله على ما سمعته.

وخامسها: ما نقله من مجيء ابن عمر، ونقله الحديث لعبد الله بن مطيع[٢]،

---

(١) لأنّ المراد من استعمال اللفظ في قولك: «زيد كثير الرماد» هو لازم معناه، أي أُريد منه انتقال ذهن السامع إلى جود زيد وسخائه؛ لأنّ كثرة الرماد تعني كثرة الضيوف والكرم، أي أنّ زيداً كثير الطبخ والإكرام.

وفي المقام أنّ البيعة تلازم معرفة الإمام؛ إذ لا شك أنّ المنكر للامامة لا يتحقق منه البيعة، فيجب أوّلاً أن يعرف الإمام ويعتقد به ثمّ يجب عليه بيعته وفرض طاعته.

ومن هنا يعرف معنى قول الرسول ﷺ: «من مات ولم يعرف امام زمانه» أي من مات وليس في عنقه بيعة إمام أو مات ولم يبايع إمام زمانه فإنّه ﷺ قد استعمل اللفظ في لازم معناه، أي استعمل لفظ «من لم يعرف إمام زمانه» في لازمه، وهو معنى قوله ﷺ: «من ليس في عنقه بيعة إمام...». وهذا من باب الكناية، وهي التكلّم بشيء وإرادة لازمه منه التي هي أبلغ من التصريح كما لا يخفىٰ على الخبير.

(٢) والحديث هو ما رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو جماعة، عن نافع، قال: جاء عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع حين كان من أمر الحرَّة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبدالرحمن وسادة، فقال: إنّي لم آتك لأجلس، أتيتك لأُحدثك حديثاً، سمعت رسول الله يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢).

وقد استظهر بعض علماء أهل السنّة من الحديث وجوب الطاعة والتسلم للحاكم وإن كان جائراً فاجراً، وعدم الخروج عليه، قال السنوسي: وفي هذا دليل على أنّ مذهب عبدالله بن عمر كمذهب الأكثرين في منع القيام على الإمام، وخلعه إذا حدث فسقه، أمّا إذا كان فاسقاً

يعلمه به حرمة محاربته ليزيد الشريب الخمير[1]، وخروجه عن طاعته، فإنّه من

قبل عقدها فاتفقوا على أنّها لا تنعقد له، ولكن إذا انعقدت له تغلباً أو اتفاقاً ووقعت كما اتفق ليزيد صار بمنزلة من حدث فسقه بعد انعقادها له، فيمتنع القيام عليه... (انظر بشرح صحيح مسلم لأبي عبدالله السنوسي ج٦: ص٢٢).

أقول: وهل يمكن للعاقل أن يرضى نفسه للانقياد إلى من لا يدري حاله من الإيمان وعدمه، وهل هذا إلّا جهل وضلال عن سبيل الرشاد، فكيف يجوز الانقياد لمن لم يؤمن بالله واليوم الآخرة وكيف يجب اتباع من ليس له دين؟! فإنّ كلّ أحد يعرف يزيد وبني أمية حق المعرفة فكيف يجوز لهم الاتباع منه؟! فلاحظ.

(١) وللاطلاع على حال يزيد بن معاوية من نفاقه والمنكرات التي اقترفها نذكر بعض ما ورد في ترجمته من كلمات علماء أهل السنّة والجماعة، قال الجاحظ في الرسالة الحادية عشر في بني أُمية من رسائله: (ص٣٩٨): المنكرات التي اقترفها يزيد من قتل الحسين وحمله بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبايا وقرعه ثنايا الحسين بالعود، وإخافة أهل المدينة... تدل على النفاق والخروج عن الإيمان، فالفاسق ملعون، ومن نهى عن شتم الملعون فملعون.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (ج٤: ص٣٧ ـ ٣٨): وكان يزيد ناصبياً، فظاً، غليظاً، جلفاً، يتناول المنكر، ويفعل المنكر، افتتح دولته بمقتل الحسين، واختتمها بواقعة الحرَّة، فمقته الناس ولم يبارك في عمره...

وقال ابن خلدون: غلط القاضي أبو بكر بن العربي الأندلسي، المالكي؛ إذ قال في كتابه العواصم والقواصم: إنّ الحسين قتل بسيف شرعه! غفلة عن اشتراط الإمام العادل في الخلافة الإسلامية، ومن أعدل من الحسين في زمانه وإمامته وعدالته، ثمّ ذكره أنّه قام الإجماع على فسق يزيد... (مقدمة ابن خلدون: ص٢٥٤ ـ ٢٥٥).

وقال الشوكاني: قد أفرط بعض أهل العلم حتى حكموا بأنّ الحسين السبط عليه السلام باغ على الخمير السكير الهاتك لحرم الشريعة، يزيد بن معاوية لعنه الله، فيالله العجب من مقالات تقشعر منها الجلود ويتصدع من سماعها كلّ جلود (نيل الأوطار ج٧: ص٣٦٢).

وقال الذهبي أيضاً:... قلت: لنا فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين وإخوته وآله، شرب يزيد الخمر وارتكب أشياء ومنكرة بغضة الناس... (تاريخ الإسلام في وفيات

الغش العظيم لمن غفل عن معرفة الحق من الناس، الذين ليس لهم خبرة بما نزل من عند الله سبحانه على رسوله في فرقانه العظيم، وما قاله الرسول ﷺ وما صدر عن ابن عمر.

ونحن نشير إلى ذلك لننجي الغفلة من متابعة الباطل ونهديهم إلى الحق ومتابعته:

فأمّا عبدالله بن عمر[1]

➲ سنة ٦١ ـ ٨٠: ص٢٠).

وقال نقلاً عن محمد بن أحمد بن مسمع: إنّه قال: سكر يزيد، فقام يرقص فسقط على رأسه فانشق وبدا دماغه ومات (انظر سير أعلام النبلاء ج٤: ص٢٧). ورواه ابن حبان في كتابه الثقات ج٢: ص٣١٤).

إلى غير ذلك من الأقوال، حتى أنّ بعض علمائهم قد حكموا بكفر يزيد و جواز لعنه مثل أبي الفرج ابن الجوزي الذي ألف كتابه المعروف في جواز لعن يزيد وسماه الردّ على المتعصب العنيد المانع من لعن يزيد، والشيخ عبدالله بن محمد بن عامر الشبراوي في كتابه الاتحاف بحب الأشراف وذكر في كتابه أنّ أحمد بن حنبل أيضاً قد حكم بكفر يزيد (الاتحاف بحب الأشراف: ص٦٨ و ٦٢، وغيرهم). ولمن أراد التحقيق فليراجع كتاب المواسم والمراسم العلّامة السيد جعفر مرتضى المعاصر.

(١) ولا بأس بذكر بعض ما ورد في ترجمة عبدالله بن عمر لنعرف مستوى شخصية هذا الرجل، فنقول: إنّه كان من مشاهير الصحابة الذين لهم دور كبير في سير الأحداث التي وقعت في زمن الخلفاء الثلاثة وفي عهد بني أُمية.

وقد روّج كثيراً من الأحاديث المكذوبة منها: الحديث الذي أخرجه البخاري وغيره، ومفاده أنّ ابن عمر وغيره كانوا يفاضلون على عهد النبي ﷺ وعلى مسمع منه؛ بأنّ أفضل الناس أبا بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ الناس بعد ذلك.

وهو كما ترى كذب مفضوح، يضحك منه العقلاء؛ لأنّ عبدالله بن عمر كان في حياة النبي ﷺ شاباً صغيراً لم يبلغ الحلم، كيف يكون له شأن من يكون من أهل الحلّ والعقد؟! ➲

➲ اللّهم إلّا إذا كان ذلك حديث الصبيان فيما بينهم من أولاد أبي بكر وعثمان وإخوته، ومع ذلك لا يصح أن يقال: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُسمع ذلك فلا ينكره، فدلّ ذلك على كذب الحديث وسوء نيته.

أضف إلى ذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأذن له بالخروج معه في الحروب إلّا في غزوة الخندق وما بعدها كما في صحيح البخاري في كتاب الشهادات باب بلوغ الصبيان، وصحيح مسلم في، كتاب الإمارة، باب سن البلوغ.

ولا شك أنّه حضر غزوة خيبر التي وقعت في السنة السابعة للهجرة النبوية، ورأى بعينه هزيمة أبي بكر وهزيمة أبيه عمر وسمع بلا شك قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك: «لأعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويُحبُّه الله ورسوله». الذي أخرجه جميع الحفاظ بما فيهم البخاري ومسلم.

فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أبان في هذا الحديث فضل الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على سائر الصحابة لا سيما أبا بكر وعمر، ولكن بغض عبدالله بن عمر شاء أن يجعل الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من سوقة الناس.

ثمّ إنّ عبدالله بن عمر لم يبايع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حين ما بايعه الناس، قال المسعودي في ذكر خلافة علي عليه السلام: وقعد عن بيعة علي جماعة عثمانية لم يروا إلّا الخروج عن الأمر، منهم سعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، وبايع عبدالله بن عمر يزيد بعد ذلك والحجاج لعبد الملك بن مروان... (مروج الذهب ج٢: ص٣٦١).

وقد أقرّ عبدالله بن عمر بيعة يزيد الخمور، كما في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثمّ خرج فقال بخلافه، عن نافع قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده، فقال: إنّي سمعت النبي يقول: ينصب لكلّ غادر لواء يوم القيامة وإنّا قد بايعنا هذا الرجل... (صحح البخاري ج٨: ص٩٩).

ألا نتعجب من ابن عمر الذي يرى يزيد الكفر والفسوق الطليق ابن الطليق صالحاً للخلافة ويسارع إلى بيعته، والمعروف أنّه هو نفسه كان من المعارضين لبيعة يزيد في بدئ الأمر، ولكن معاوية عرف كيف يستميله فأرسل إليه مئة ألف درهم فقبلها، فلمّا ذكر له البيعة ➲

➲ لابنه يزيد قال ابن عمر: هذا أراد؟ إنّ ديني إذن علي لرخيص (الطبقات لابن سعد ج ٤: ص١٨٢ تاريخ ابن كثير ج ٩: ص ٥ وحلية الأولياء ج ١: ٢٩٦ وغير ذلك).

نعم لقد باع عبدالله بن عمر دينه بثمن رخيص كما شهد بذلك نفسه، وهرب من بيعة إمام المتقين أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأسرع إلى بيعة إمام الفاسقين يزيد بن معاوية، ولم يكتف عبدالله بن عمر بهذا الحدّ من البيعة إلى يزيد، بل عمل على حمل الناس عليها كما في الحديث المتقدم ذكره. ولقد قوي بطش يزيد بموالاة عبدالله بن عمر له وتحريضه الناس على بيعته، فجهّز جيشاً بقيادة مسلم بن عقبة من أكابر الفاسقين وأمره بالسير إلى المدينة وأباح له أن يفعل ما يشاء واتفقت واقعة الحرّة التي قتل فيها عشرة الآف من الصحابة وسبي نساءهم وأُبيح أموالهم وقتل سبعمئة من حفّاظ القرآن على ما يذكره البلاذري وابن قتيبة وغيرهما، وهو من المسلّمات التاريخية الذي لم ينكره أحد وهتك الحرمات من الحرائر المسلمات حتى ولدن من سفاح أكثر من ألف مولود وأخذ مسلم بن عقبة منهم البيعة على أنّهم كلّهم عبيد لسيده يزيد.

أفلم يكن عبدالله ببيعته ليزيد ودعمه وتأييده إياه شريكاً لتلك الجرائم والفضائح التي سجّلها التاريخ من أفعال يزيد وجنوده؟!

ولم يقف عبدالله بن عمر عند هذا بل تعدّاه إلى بيعة الحجاج بن يوسف الثقفي الذي كان يستهزئ بالقرآن ويقول: ما هو إلّا رجز الأعراب (انظر سنن أبي داود ج ٢: ص ٤٠٠ ح ٤٦٤٣).

قال ابن عساكر في تاريخه: إنّ رجلين اختلفا في الحجاج قال أحدهما: هو كافر، وقال الثاني: بل هو مؤمن ضال، ولما تعاندا سألا الشعبي، فقال: إنّه مؤمن بالجبت والطاغوت وكافر بالله العظيم. (تاريخ مدينة دمشق ج ١٢: ص١٨٧.

هذا الحجاج الذي يقول ابن قتيبة في تاريخه: بأنّ الحجاج قتل في يوم واحد بضع وسبعين ألفاً حتى سالت الدماء إلى باب المسجد وإلى السكك (الإمامة والسياسة ج ٢: ص٢٦).

ويقول الترمذي في سننه: أُحصي ما قتل الحجاج صبراً فوجد مئة وعشرين ألفاً (سنن ➲

فإنّه قد خالف خبر الثقلين[١]،

⮌ الترمذي ج٣: ص٣٣٩ ح٢٣١٩).

نعم لقد ترك عبدالله بن عمر بيعة خير البشر بعد النبي الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذهب إلى الحجاج يقول له سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من مات وليست في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»، فاحتقره الحجاج وأعطاه رجله قائلاً: إنّ يدي مشغولة عنك ـ وكان يكتب ـ فدونك رجلي، فمسح على رجله وخرج (انظر الطبقات لابن سعد ج٤: ص١١٠. والمحلى لابن حزم ج٤: ص٢١٣ وغيرهما). وفي رواية لمّا خرج عبدالله بن عمر قال الحاجب للحجاج: إنّه ابن عمر فما هذا الذي صنعت به؟ قال: إنّ الأحمق قعد عن بيعة علي بن أبي طالب، وطرفني لآخذ منه البيعة لعبد الملك بن مروان حذر أن يموت ميتة جاهلية (مجلة تراثنا ج٤٢: ص٣٦١).

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث الصريحة، ومن جملة الأدلّة القوية على أفضلية العترة الطاهرة، وحصر الإمامة فيهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وهو حجة قاطعة على جميع المسلمين، لا سيّما الصحابة كعبد الله بن عمر وغيره الذين سمعوا الحديث من شفتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فيجب على جميع المسلمين كافة أن يدرسوا معطياته بصورة واعية وأن يكونوا مستعدين للإجابة عما فرضه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم ممّا جاء فيه من الدلالة الواضحة بما لا مزيد عليه من أنّ من لم يتمسّك بالقرآن والعترة الطاهرة معاً سوف يقع في الضلالة والهلاك حتماً.

فالحديث حجّة قاطعة على جميع المسلمين، ولم يبق عذر لأحد من الخلق في الجهل به لا سيما مع القرائن التي أدركها الصحابة حين استماعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المناسبات العديدة كواقعة الغدير وفي يوم عرفة على ناقته القصوى، وفي مسجد الخيف وفي حجة الوداع و...

فدلالة الحديث ظاهرة كالشمس في رائعة النهار، وأنّ إخفاء حقائقه يكشف عمّا انطوت عليه صدورهم وضمائرهم من الخبث وسوء النوايا؛ إذ لو أدرك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله معطيات هذا الحديث فمن الواجب عليه أن يلتزم بما أمره النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فيه، ⮎

وخبر السفينة(١)،

➡ وإلّا سوف يكون من المتخلّفين عن أوامر صاحب الرسالة والمرتكبين في الضلال والخسران والنار.

وقد ورد هذا الحديث الشريف بطرق كثيرة وبالسنّة متقاربة في صحاح ومسانيد أهل السنّة والجماعة وسيأتي في محلّه التعرّض لمتون الحديث وصحّة أسانيده وبيان دلالته إن شاء الله تعالى، ولكن هنا نشير إلى بعض المصادر التي أخرجت هذا الحديث تسهيلاً لأمر الباحثين، وعلى سبيل المثال فقد روى الحديث مسلم بن الحجاج في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل على بن أبي طالب عليه السلام (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٣). وأحمد بن حنبل في مسنده ج٣: ص١٧ في مسند أبي سعيد الحذري. والترمذي في سننه ج٥: ص٦٦٢ في كتاب المناقب، باب مناقب أهل البيت عليهم السلام. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٥: ص٦٦٣ في كتاب معرفة الصحابة، باب مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٣، في كتاب المناقب، باب فضل أهل البيت عليهم السلام. والنسائي في سننه الكبرى ج٥: ص٤٥ باب فضائل علي عليه السلام. والطبراني في معجمه الأوسط ج٣: ص٣٧٤. وفي معجمه الصغير ج١: ص٢٢٦، وغيرهم.

(١) لا شك أنّ مما يدّل على أفضلية أئمة أهل البيت عليهم السلام وعصمتهم واحقيتهم بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل هو حديث السفينة الذي قد رواه جماعة كبيرة من أئمة أهل السنّة والجماعة وحفّاظهم بطرق متكاثرة وبألفاظ متقاربة عن جماعة من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ألا أنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٥١ عن أبي ذر).

وفي رواية: «إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق» (مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٨ عن أبي سعيد الخدري. ومثله الطبراني في معجمه الصغير ج٢: ص٢٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص٩٨، ح٣٤١٦٩. وابن كثير في تفسيره ج٤: ص١٢٣ عن أبي ذر. وفي رواية: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق» عن أبي ذر (المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٢٤٣ و٣٤٣. ⬅

وخبر العدد[١]، وغيرها ممّا دلّ على إمامة أهل البيت عليهم السلام فـهو مـن جـهة هـذه

➲ ومثله الطبراني في معجمه الأوسط ج٥: ص٣٥٥. وفي معجمه الكبير ج٣: ص٤٥، ح٢٦٣٦. والسيوطي في الجامع الصغير ج٢: ص٥٣٣ ح٨١٦٣.

والهيثمي مثله عن ابن عباس (مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٨. وكذا الطبراني في مـعجمه الكبير ج٣: ص٤٥، ح٢٦٣٨).

ومثله عن عبدالله بن الزبير (مجمع الزدائد ج٩: ص١٦٨. وكنز العـمال ج١٢: ص٩٥، ح٣٤١٥١).

وفي رواية: «مثل أهل بيتي مثل سفينه نوح من ركب فيها نجا ومن تخلّف عنها غرق» (المعجم الكبير ج٣: ص٤٥، ح٢٦٣٨. وج١٢: ص٢٧). إلى غير ذلك مما ورد في كتب القوم بأسناد مختلفه وبعبارات متقاربة.

قال ابن حجر في صواعقه في الفصل الأوّل من الباب الحادي عشر: ص١٥٢ جاء هذا الحديث من طرق عديدة يقوى بعضها بعضا...

أقول: لا شك أنّ الباحث الخبير يحصل له القطع بتواتر الحديث بالمراجـعة إلى جـميع مصادره.

وأمّا من جهة الدلالة: فإنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قد شبّه أهل بيته في هذا الحديث بسفينة نوح التي من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق في الطوفان. وكلّنا نعلم أنّ سفينة نوح كانت هي الملجأ الوحيد لنجاة الناس من الطوفان في ذلك الوقت.

وعلى هذا الأساس فإنّ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفقاً لحديث سـفينة نـوح هـم المـلجأ الوحيد للأُمة للنجاة من الحوادث والوقائع الخطيرة التي طالما تؤدي إلى انـحراف البشـرية وضلالها.

فالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قد بيّن صراحة لأُمته أنّه حين يطغى الطوفان الفكري والعـقائدي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي فإنّ طريق النجاة الوحيد هو الالتجاء إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام دون المذاهب التي اصطنعها السلطات الحاكمة التي لاعلاقه لها بأهل البيت عليهم السلام، وهذا أمر لا يمكن أن يجهله عبدالله بن عمر وأمثاله، فلاحظ.

(١) لقد وردت روايات عديدة من طرق أهل السنّة، وهي الانتباه لما فيها من إشارة إلى عـدد ➲

➲ خلفاء النبي ﷺ، وهم الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وبيان أنّ عددهم يساوي عدد نقباء بني إسرائيل، نتعرض هنا نُبذة من هذه الروايات:

منها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده عن مسروق، قال: كنّا جلوساً عند عبدالله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن، فقال رجل: يا أبا عبدالرحمن هل سألتم رسول الله ﷺ كم تملك هذه الأُمة من خليفة؟ فقال عبدالله بن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثمّ قال: نعم ولقد سألنا رسول الله ﷺ فقال: «اثنا عشر كعدد نقباء بني إسرائيل» (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٣٩٨ و٤٠٦). ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص١٩٠. وابن كثير في تفسيره ج٢: ص٣٤. وابن حجر في فتح الباري ج١٣: ص١٨٣، وصرح فيه: أنّه أخرجه أحمد والبزار من حديث ابن مسعود بسند حسن...

وقال المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي: أمّا حديث ابن مسعود فأخرجه أحمد والبزار بسند حسن... إلى غير ذلك مما ورد في كتبهم من الحديث وتصحيح سنده.

ومنها: ما رواه ابن عساكر في تاريخه بسنده عن مسروق، قال: سأل رجل عبدالله بن مسعود، هل حدثكم نبيكم ﷺ بعدة الخلفاء من بعده؟ قال: نعم وما سألني عنها أحد قبلك، قال: «إنّ عدة الخلفاء بعدي عدة نقباء موسى عليه السلام». (تاريخ مدينة دمشق ج١٦: ص٢٨٦). ورواه السيوطي في الجامع الصغير ج١: ص٣٥٠، ح٢٢٩٧. وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج٦: ص٨٩، ح٤٩٧١. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٢: ص٣٥١، وغيرهم.

ومنها: ما رواه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة بسنده عن مسروق قال: بينا نحن عند ابن مسعود نعرّض مصاحفنا عليه؛ إذ قال له فتى: هل عهد إليكم نبيكم كم يكون من بعده خليفة؟ قال: إنّك لحديث السن، وأنّ هذا ما سألني عنه أحد قبلك، نعم عهد إلينا نبينا ﷺ أنّه يكون بعده اثنا عشر خليفة بعدد نقباء بني إسرائيل (ينابيع المودة ج٣: ص٢٩٠، ح٥).

إلى غير ذلك ممّا ورد بهذا المضمون ويؤكد ذلك ما ورد في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة... (صحيح مسلم ج٦: ص٣، كتاب الامارة، باب الناس تبع لقريش).

➲

لمخالفة قد دعا إلى إمامة يزيد الكافر(١)

فإنّ المستفاد من الروايات أنّ عدد الخلفاء الحقيقيين للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر لا يتجاوز منه حصراً كعدد نقباء بني اسرائيل، والمراد به حصر الإمامة الشرعية في اثني عشر الذين حددهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنصّ، بل عيّنهم في بعض المصادر السنّية موضحاً بأسمائهم؛ بأنّ أوّلهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وبعده ابنه الحسن عليه السلام ثمّ أخوه الحسين عليه السلام ثمّ تسعة من ذرية الحسين عليهم السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر فرائد السمطين ج٢: ص١٣٣، ح٤٣٢. وينابيع المودة ج٣: ص٢٨١ في الباب السادس والسبعون).

ولايخفى على الخبير أنّ سؤال الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنّما هو عن خلفائه بالنص، لا بتأمير الناس أو بالتغليب؛ إذ الظاهر من الروايات هو السؤال عن الخلفاء الحقيقيين الذين عيّنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحددهم باثني عشر لا ملك الملوك، وتغلّب السلاطين والسلطة الظاهرية؛ ضرورة حصولها في أكثر الأوقات ولم يبتني عليها الدين، وأنّ السلاطين بلا نصّ لا ينحصرون بعدد عادة، ولا يحتاج إلى السؤال عن عددهم؛ لأنّ العادة قد جرت على وجود مثلهم في كلّ زمان، فمثل عبدالله بن عمر بعلم أنّ هذا السؤال إنّما هو سؤال عن الخلفاء الحقيقيين بالنص، وإذا أجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عددهم وتحديدهم باثني عشر، معناه أنّ غير الاثني عشر لا يمكن أن يكون عدد الخلفاء. ومن الواضح البديهي عند جميع العلماء أنّه لا قائل بالحصر في الإمامة إلّا الشيعة، فإنّهم يعتقدون بحصر الإمامة في الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، فثبت أنّ المراد بالاثني عشر أئمتنا الذين قد نصّ عليهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، فهم الأئمة بالفعل، ولهم الزعامة الكبرىٰ على الأُمة، كما لا يخفي ذلك على الباحث الخبير.

(١) ولا يخفى أنّ كثيراً من علماة أهل السنّة قد حكموا بكفر يزيد بن معاوية وجواز لعنه، منهم أحمد بن حنبل كما قاله الشبراوي في كتابه الاتحاف بحب الأشراف: ص٦٣ و٦٨.

ومنهم: أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه الذي سماه «الردّ على المتعصب العنيد المانع من لعن يزيد».

ومنهم: الآلوسي في تفسيره بعد ذكره لقوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾

من حيث قتله عصبة من لم يحبّهم لم يدخل في قلبه إيمان[1]، فما حال من جعل

(سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم: ٢٢) ما هذا نص عبارته:... أراد يزيد بقوله: فلقد قضيت من الرسول ديوني أنّه قتل بما قتله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر كجده عتبة وخاله وغيرهما. وهذا كفر صريح (انظر روح المعاني ج٢٦: ص٧٣، وغير هؤلاء، انظر المواسم والمراسم للسيد جعفر مرتضى.

(١) لا شكّ أنّ حبّ أهل البيت عليهم السلام أحد الحقائق الهامة التي تميز الإيمان الصادق عن الزائف، وأنّ فرض حبّهم ومودّتهم من ضروريات الدين الإسلامي، الثابتة بالقطع كتاباً وسنّة، قال الله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى﴾ (سورة شورى: ٢٣).

وقد تواترت النصوص والأخبار في الحث على فرض حب أهل البيت عليهم السلام والتحذير من بغضهم، وأنّ بغضهم علامة الكفر والنفاق والضلال من الفريقين نذكر في المقام بعض ما ورد في كتب أهل السنّة:

فمنها: ما أخرجه الهيثمي بسنده عن عبدالله بن جعفر وعن الحسن بن علي عليهما السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: الزموا مودتنا أهل البيت، فإنّه من لقي الله عزوجل وهو يودنا دخل الجنّة بشفاعتنا، والذي نفسي بيده لا تنفع عبداً عمله إلّا بمعرفة حقنا». (مجمع الزوائد ج٩: ص١٧٢). ورواه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٢: ص٤٥٩، ح٢٧٤ عن الحسين بن علي عليهما السلام.

ومنها: ما أخرجه الترمذي بسنده عن علي بن أبي طالب عليه السلام: «إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد الحسن والحسين فقال: من أحبّني وأحب هذين وأباهما وأُمهما كان معي في درجتي يوم القيامة». (سنن الترمذي ج٥: ص٣٠٥، ح٣٨١٦). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٧٧. والطبراني في معجمه الكبير ج٣: ص٥٠، ح٢٦٥٤. وفي معجمه الصغير ج٢: ص٧٠. والزرندي الحنفي في نظم درر السطين: ص٢١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص٩٧، ح٣٤١٦١، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه الحاكم الحسكاني بسنده عن أبي إمامة الباهلي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ الله خلق الأنبياء من شجر شتى وخلقني وعلياً من شجرة واحدة، فأنا أصلها وعلي فرعها والحسن والحسين ثمارها وأشياعنا أوراقها، فمن تعلّق بغصن من أغصانها

⬅ نجا، ومن زاغ هوى، ولو أنّ عابداً عبدالله ألف عام ثمّ ألف عام ثمّ ألف عام ثمّ لم يدرك محبّتنا أهل البيت أكبّه الله على منخريه في النار، ثمّ تلا: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى﴾ (شواهد التنزيل ج١: ص٥٥٣، ح١١٧).

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل بسنده عن يعلى بن مرة العامري أنّه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى طعام دعوا له... فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمام القوم الحسين مع غلمان يلعب فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذه، قال: فطفق الصبي هاهنا مرة، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضاحكه حتى أخذه قال: فوضع إحدى يديه تحت قفاه والأُخرى تحت ذقنه فوضع فاه على فيه فقبّله وقال: «حسين منّي وأنا من حسين، أحبّ الله من أحب حسيناً، حسين سبط من الأسباط». (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص١٧٢). ورواه ابن ماجة في سننه ج١: ص٥١ ح١٤٤. والترمذي في سننه ج٥: ص٣٢٤، ح٣٨٦٤. والحاكم في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٧٧. وابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٤٢٨. والطبراني في معجمه الكبير ج٣: ص٣٣، ح٢٥٨٩. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج١٤: ص١٤٨. والبخاري في رجاله الموسوم بـ«ـالتاريخ الكبير» ج٨: ص٤١٤ في ترجمة يعلى بن مرة، رقم ٣٥٣٦، وغيرهم. والروايات في هذا المجال كثيرة جداً، ولا يسعنا استقصاؤها في هذا المختصر، فهي بالغة عن حدّ التواتر.

وممّا تقدّم يتبين أنّ حب الحسن والحسين عليهما السلام واجب على كلّ مسلم ومسلمة؛ لقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أُسوة حسنة﴾ (سورة الأحزاب: ٢١) ـ وهذا الحب جزء لا يتجزأ من مودة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام وفاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ إذ قد دلل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الأحاديث مدى الصلة العميقة بينه وبين أهل بيته ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ ولا سيما الحديث الأخير فإنّ الظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «حسين منّي» ليس الرابطة النسبية فقط التي كانت بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين الإمام الحسين عليه السلام، وإنّما عنى بذلك أمراً آخر هو أدق وأعمق، فالحسين منه وبنيه؛ لأن الخبير يعلم من القرائن الموجودة من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنّه لم يكن عن غرض عاطفي صرف، بل كان ذلك في جمع الصحابة لتعرف الصحابة السيرة النبوية وتعمل بها كأُسوة، فإنّ اتجاهات النبي صلى الله عليه وآله وسلم العظيمة الهادفة إلى اصلاح ⬅

دماءهم مباحة، فهدرها فدخل من هذه الجهة في الستة، الذين لعنهم الله وخاتم رسله وكلّ نبي مجاب[1]. ومنهم المستحل من عترته ما حرّمه الله[2].

➲ الإنسان ورفع مستواه، وتطوير أدوات معرفته ومسائل حياته على أساس الإيمان بالله، وحمل جميع مفاهيم الخير والسلام في الأرض للبشر، فهو ﷺ عنى بقوله: «وأنا من حسين» أنّ ما يبذل السبط العظيم من التضحية والفداء في سبيل الدين، وما تؤديه تضحيته من الفعاليات الهائلة في تجديد رسالة الإسلام، وجعلها ناصبة بالحياة على ممرّ الأجيال الصاعدة، ودفع كيد الكائدين ومكر الماكرين عنه المجدد لدينه، والمنقذ له من شرّ تلك الطغمة الحاكمة التي جهدت على محو الإسلام من خريطة هذا الكون، وإعادة مفاهيم الجاهلية وخرافاتها على مسرح الحياة، وقد نسف الإمام بنهضته أحلام الأُمويين، وأعاد للإسلام نضارته وحياته، ورفع رايته عالية خفّاقه في جميع الأجيال،

كما دلل ﷺ على عظمة حفيده بأنّ أضفى عليه كلمة السبط، وأراد بها أنّه أُمة من الأُمم بذاته في خير أُمة أُخرجت للناس.

(١) أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «ستة لعنتهم لعنهم الله وكلّ نبي مجاب: المكذب بقدر الله، والزائد في كتاب الله، والمتسلّط بالجبروت، ويذل من أعز الله ويعز من أذل الله، والمستحل بحرم الله والمستحل من عترتي ما حرم الله، والتارك لسنتي»، ثمّ قال الحاكم: وهذا حديث صحيح الأسناد، ولا أعرف له علّة ولم يخرجاه. (المستدرك على الصحيحين ج١: ص٣٦. وج٢: ص٥٢٥. و ج٤: ص٩٠). ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج١: ص١٧٦. وج٧: ص٢٠٥. وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة: ص٢٤، ح٤٤. وص١٤٩، ح٣٣٧، وفيه: «سبعة لعنتهم الله...»، وأضاف إلى الستة المذكور في الحديث المتقدم قوله ﷺ: «والمستحل محارم الله تعالى». وابن حبان في صحيحه ج١٣: ص٦٠. والطبراني في معجمه الأوسط ج٢: ص١٨٦. وفي معجمه الكبير ج٣: ص١٢٧، ح٢٨٨٤. والسيوطي في الجامع الصغير ج٢: ص٤٤، ح٤٦٤٨ وص٤٦، ح٤٦٦٠. وفي الدر المنثور ج١: ص١٢٢. والآلوسي في تفسيره ج٢٦: ص٧٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٦: ص٨٥، ح٤٤٠٢٤. وغيرهم.

(٢) قال المناوي في شرح قوله ﷺ: «والمستحل من عترتي ما حرم الله» يعني من فعل ➲

➲ بأقاربي ما لا يجوز فعله من إيذائهم أو ترك تعظيمهم، فإن اعتقد حله فكافر، وإلّا فمذنب... (فيض القدير شرح الجامع الصغير ج٤: ص١٢١ و١٢٧).

وقال الآلوسي: وعلى هذا لا توقف في لعن يزيد لكثرة أوصافه الخبيثة وارتكابه الكبائر في جميع أيام تكليفه، ويكفي ما فعله أيام استيلائه بأهل المدينة ومكة... والطامة الكبرى ما فعله بأهل البيت ورضاه بقتل الحسين على جده وعليه الصلاة والسلام، واستبشاره بذلك، وإهانته لأهل بيته ممّا تواتر معناه، وفي حديث: «ستة لعنتهم». وفي رواية: «لعنهم الله وكلّ نبي مستجاب الدعوة». وقد جزم بكفره وصرح بلعنه جماعة من العلماء: منهم الحافظ ناصر السنّة ابن الجوزي وسبقه القاضي أبو يعلى، وقال العلّامة التفتازاني: لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه، وممّن صرّح بلعنه الجلال السيوطي. وفي تاريخ ابن الوردي، وكتاب الوافي بالوفيات: أنّ السبىٰ لمّا ورد من العراق على يزيد خرج فلقي الأطفال والنساء من ذرية علي والحسين ـ رضي الله تعالى عنهما ـ والرؤوس على أطراف الرماح وقد أشرفوا على ثنية جيرون نعب الغراب، فأنشأ يقول:

لمّا بدت تلك الحمول وأشرقت ... تلك الرؤوس على شفا جيرون

نعب الغراب فقلت قل أو لا تقل ... فقد اقتضيت من الرسول ديوني

يعني أنّه قتل بمن قتله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر كجده عتبة وخاله ولد عتبة وغيرهما، وهذا كفر صريح... (تفسير الالوسي ج٢٦: ص٧٣).

أقول: والأقوال في كفره من أبناء أهل السنّة كثيرة لا يسعنا المجال لذكره، فمن الواضح أنّه لا يرتاب من كان له مثقال حبة من خردل من إنصاف أنّ يزيد ومن خرج لقتل الحسين عليه السلام إنّما استحلّوا منه ما حرم الله، وقد أجمع المؤرخون أنّ يزيد احتفل بقتل الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام ودعا بذلك إلى المجلس كبار اليهود والنصارى، وجعل رأس السبط الشهيد سيد شباب أهل الجنة أمامه، وجعل يضرب ثنايا أبي عبدالله عليه السلام. قال ابن الجوزي: إنّه قال ابن أبي دنيا: وكان عند يزيد أبو برزة الأسلمي فقال له: يا يزيد ارفع قضيبك، فوالله لطالما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ثناياه (الرد على المتعصب العنيد: ص٤٧ ـ ٤٨. وتذكرة الخواص: ص٢٦٢).

➲

ومن جهة حكمه بإباحة الخمر وردّه حكم الله ورسوله بحرمتها المعلوم بضرورة الدين[(١)]،

➲ وفي رواية أُخرى، قال له سفير الروم: اعلم يا يزيد إنّي دخلت المدينة تاجراً في أيام حياة النبيﷺ وقد أردت أن آتيه بهدية فسألت من أصحابه أي شيء أحبّ إليه من الهدايا، فقالوا: الطيب، قال: فحملت من المسك فارتين من العنبر الأشهب وجئت بها إليه وهو يومئذٍ في بيت زوجته أُم سلمه، فلمّا شاهدت جماله ازداد لعيني من لقائه نوراً ساطعاً... ورأيت هذا العزيز الذي رأسه وضع بين يديك مهيناً حقيراً قد دخل على جده من باب الحجرة والنبيﷺ فاتح بابه ليتناوله وهو يقول: مرحباً بك يا حبيبي، حتى أنّه تناوله وأجلسه في حجره وجعل يقبّل شفتيه ويرشف ثناياه وهو يقول: بَعُدَ من رحمة الله من قتلك (منتخب الطريحي: ص٦٤).

أقول: لذلك قد حكم أكثر علماء أهل السنّة بجواز لعنه كأحمد بن حنبل وغيره قال صاحب كتاب الحسن و الحسين سبطا رسول الله ﷺ (ص١٤٢): ونفل صالح بن احمد بن حنبل قال: قلت لأبي: يا أبت أتلعن يزيد؟ فقال: يا بني كيف لا نلعن من لعنه الله في ثلاث آيات من كتابه في الرعد والقتال أو الأحزاب...

وإلى غير ذلك من الأقوال فلا شك في أنّ يزيد من أبرز مصاديق الستة الذين لعنهم الله وكلّ نبي مجاب بل واضح كفره باعتراف كثير من علماء أهل السنّة كما تقدم الإشارة إلى بعضها، فلاحظ.

(١) كان يزيد ـ فيما أجمع عليه المؤرّخون ـ مدمنّاً على شرب الخمر، ومخالفاً لحكم الله سبحانه في حرمة شرب الخمر، فإنّه كان يشرب الخمر و يتفاخر بذلك في أشعاره، فقد قال وثبت في ديوانه المطبوع:

شمسية كرمُ برجها قعر دنّها ... فمشرقها الساقي ومغربها فمي
فإن حرمت يوماً على دين أحمد ... فخذها على دين المسيح بن مريم

وقال أيضاً:

أقول لصحب ضمّت الكأس شملهم ... وداعي صبابات الهوى يترنّم
خذوا بنصيب من نعيم ولذة ... فكل وإن طال المدى يتصرم ➲

وبموته وليس في عنقه بيعة إمام زمانه[١]، ولهتكه حرم الرسول، وحرمته حرمة حرم الله، وبقتله ريحانة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي حربه حرب رسول الله، فقد روى الترمذي وابن ماجة وابن حبّان والحاكم في حقّ علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا حرب لمن حاربهم وسلم لمن

⬅ فهو في هذين البيتين يدعو إلى لذة الدنيا ونعيمها وينكر الآخرة، وقد جلس يوماً على الشراب وعن يمينه ابن زياد بعد قتل الحسين عليه السلام فقال:

اسقني شربة تروي عظامي   ثمّ صل فاسق مثلها ابن زياد
صاحب السرّ والأمانة عندي   ولتسديد مغنمي وجهادي

(مروج الذهب ج٢: ص٧٤).

ولقد عاقر يزيد الخمر، وأسفر في الإدمان حتى مات في حالة السكر، روى الذهبي عن محمد بن أحمد بن مسمع: أنّه قال: سكر يزيد فقام يرقص فسقط على رأسه فانشق وبدا دماغه. (سير أعلام النبلاء ج٤: ص٣٧). وبذلك يكون داخلا في الستة من جهة أُخرى وهي شموله في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «المستحل لحرم الله».

وهذه الجهة غير ما ورد في باب الخمر من الله تعالى «لعن شاربها فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن عبدالله بن عمر عن أبيه أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لعن الله الخمر، ولعن شاربها وساقيها وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها». (مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٩٧). وأخرجه أبو داود في سننه ج٢: ص١٨٣، ح٢). والحاكم في المستدرك على الصحيحين ج٢: ص٢٢. والبيهقي في سننه الكبرى ج٥: ص٣٢٧. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٤: ص٩٠. والطبراني في معجمه الأوسط ج٨: ص١٦. وفي معجمه الصغير ج١: ص٢٦٦، وغيرهم.

فإنّه يشمله اللعن من الله تعالى من هذه الجهة أيضاً ومن جهات أُخرى التي جاءت في الكتاب والسنّة فلانذكرها؛ لأنّ المقام يطول بنا.

(١) إذ من الواضح أنّ يزيد مات ولم يبايع إمام زمانه فكان في عنقه بيعة إمام زمانه، كما في الحديث الذي صححه ابن تيمية، ولا مفر لابن تيمية من ذلك إلّا أن يقول: إنّ يزيد بن معاوية الشارب الخمر امامه وخليفته!!!

سالمهم»[١].

فانظر ما حال من يوجب طاعة يزيد الذي هذه حاله، وهو بنفسه خذل علياً عليه السلام، فلم يحارب معه أهل الجمل وصفين[٢].

---

(١) انظر سنن الترمذي ج٥: ص٣٦، ح٣٩٦٢، وسنن ابن ماجة ج١: ص٥٢، ح١٤٥. والمستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٤٩. والمعجم الأوسط ج٥: ص١٨٢، وج٧: ص١٩٧. والمعجم الكبير ج٣: ص٤٠، ح٢٦١٩ و٢٦٢٠ و٢٦٢١. وج٥: ص١٨٤. وأحكام القرآن للجصاص ج١: ص٥٧١. وتفسير الثعلبي ج٨: ص٣١١. وشواهد التنزيل ج٣: ص٤٤، ح٦٦٥ وتاريخ مدينة دمشق ج١٣: ص٢١٩. وج١٤: ص١٤٤ و١٥٨. وأُسد الغابة ج٥: ص٥٢٣. وتهذيب الكمال ج١٣: ص١١٤. وسير أعلام النبلاء ج٢: ص١٢٥. وميزان الاعتدال ج١: ص١٧٦. والبداية والنهاية ج٨: ص٤٠. وينابيع المودة ج١: ص١١٣، ح٣٦. وكنز العمال ج١٢: ص٩٦، ح٣٤١٥٩. غير ذلك.

(٢) قال ابن الأثير في أُسد الغابة ج٢: ص٢٢٩ ـ ٢٢٨:... ولم يقاتل [عبدالله بن عمر] في شيء من الفتن ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه حين أشكلت عليه، ثمّ كان بعد ذلك يندم على ترك القتال معه، أخبرنا القاضي أبو غانم محمد بن هبة الله بن محمد بن أبي جرادة... حدثنا عبدالله بن حبيب أخبرني أبي قال: قال ابن عمر: حين حضره الموت: ما أجد في نفسي من الدنيا إلّا أنّي لم أقاتل الفئة الباغية.

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (ج١: ص٧٧): وصح عن عبدالله بن عمر من وجوه أنّه قال: ما آسى على شيء إلّا أنّي لم أُقاتل الفئة الباغية مع علي رضي الله عنه.

أقول: كان من المفروض على ابن عمر أن يقاتل معاوية بن أبي سفيان مع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ معاوية قد شق عصا الطاعة وطلب الخلافة لنفسه، وذلك حسب الروايات التي أخرجها علماء أهل السنّة والجماعة في صحاحهم، من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» (صحيح مسلم ج٦: ص٢٣، كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأُمراء).

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم بناء على ما نقلوه عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه

➲ فليطعه إن استطاع، فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر (صحيح مسلم ج٦: ص١٨، كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء بيعة الخلفاء الأوّل فالأوّل). حجة قطعية عليهم، ونلزمهم نحن بالالتزام بمدلول هذه الأحاديث وغيرها.

ولكن عبدالله بن عمر عكس الأمر تماماً، فإنّه بدلاً عن الامتثال بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأوامره ومقاتلة معاوية فقد امتنع عن بيعة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام التي أجمع عليها المسلمون. قال المسعودي في مروج الذهب (ج٢: ص٣٦١): وقعد عن بيعة علي جماعة عثمانية لم يروا إلّا الخروج عن الأمر، منهم سعد بن أبي وقاص، عبدالله بن عمر، وبايع عبدالله بن عمر يزيد بعد ذلك والحجاج لعبد الملك بن مروان....

أقول: ولنا أن نسأل ابن تيمية ومن يدافع عنه: أي إجماع وقع على بيعة يزيد بن معاوية وقد نبذه صلحاء الأُمة وبقية المهاجرين والأنصار وعلى رأسهم سبط النبي وسيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين بن علي عليهما السلام، وعبدالله بن الزبير وعبدالله بن عباس وكلّ من سار معهم ورأى رأيهم؟!

ثمّ إنّه لم يكتف عبدالله بن عمر بهذا الحدّ من البيعة إلى يزيد فحسب، بل عمل على حمل الناس عليها وردّهم إليها كما في الحديث الذي رواه ابن تيمية عن صحيح مسلم.

وأيضاً قد أخرج البخاري في صحيحه وغيره من المحدثين بأنّ عبدالله بن عمر جمع ولده وحشمه ومواليه عندما خلع أهل المدينة يزيد عن الخلافة فقال لهم: إنّا بايعنا هذا الرجل على بيعة الله ورسوله.... (صحيح البخاري ج٨: ص٩٩، كتاب الفتن، باب اذا قال عند قوم شيئاً ثمّ خرج فقال بخلافه).

أقول: وهل قد أمر الله ورسوله إلى بيعة الفساق والمجرمين كيزيد بن معاوية؟! وألم يكن عبدالله بن عمر بموالاته ليزيد شريكاً في جرائم جيش يزيد حين ما أباحوا أهل المدينة في واقعة حرة؟! وألم يكن عمله ذلك دعماً وتأييداً ليزيد وجيشه في ارتكابهم تلك الجرائم الشنيعة من القتل والنهب وهتك الحرمات.

ولم يقف عبدالله بن عمر عند هذا الحدّ أيضاً، بل تعداه إلى بيعة مروان بن الحكم الوزغ اللعين والطليق الفاجر الذي حارب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يوم جمل وقتل طلحة وفعل ما ➲

وبنفسه قد علم بخبر الغدير من سماعه، من رسول الله ﷺ يقول فيه: «اللهم انصر من نصره، وأخذل من خذله»(١).

⟵ فعل.

ثمّ ذهب ابن عمر إلى بيعة الحجاج المجرم المنتهك لما حرّم الله، والذي يذكر المؤرّخون بأنّه أسرف في القتل والتعذيب بصلحاء الأمة، خصوصاً من شيعة آل محمد مئات آلاف من النفوس، يقول ابن قتيبة في تاريخه (ج٢: ص٢٦): إنّ الحجاج قتل في يوم واحد بضع وسبعين ألفاً حتى سالت الدماء إلى باب المسجد وإلى السكك. ويقول الترمذي: أحصى ما قتل الحجاج صبراً فوجد مئة وعشرون ألفاً (سنن الترمذي ج٣: ص٣٣٩، ح٣٨).

نعم لقد ترك عبدالله بن عمر بيعة خير البشر بعد النبي ﷺ ولم ينصره ولم يصلّ وراءه، فأذلّه الله سبحانه فإنّه ذهب إلى الحجاج يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات وليست في عنقه بيعة إمام مات ميته جاهلية». فاحتقره الحجاج ومدّ رجله قائلاً: إنّ يدي مشغولة فبايعه، ثمّ حاجه في امتناعه عن بيعة علي عليه السلام بأنّه لماذا تركت بيعته؟! أما كنت تخاف أن تموت في بعض تلك الليالي، فكان الحجاج الملحد أبصر من ابن عمر في ذلك.

(١) إنّ حديث الغدير ممّا اتفق على روايته جميع فرق الاسلام حتى الذين ناصبوا أهل البيت العداء، والخوارج وغيرهم وهو حديث صحيح متواتر، بل في أعلى درجات التواتر، بحيث يكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر الجمهور ـ في الحديث والتفسير والتاريخ والسير والفضائل وغيرها ـ من ذكر واقعة الغدير ولو بذكر جانب منها واقتطاع جوانب أُخرى، وبالرغم من محاولات التعتيم عليه وكتم الكاتمين وطمس معالمه من قبل المعاندين فقد أخرجه أكثر علماء أهل السنّة والجماعة، وقد ألّف العلّامة الشيخ عبدالحسين الأميني رضوان الله تعالى عليه موسوعته العظيمة في هذا المجال المعروف بكتاب الغدير، وقد خصص الجزء الأوّل منه للكلام حول طرق ثبوت الحديث وواقعته ورواياتها التي وردت عن طرق أهل السنّة، وقد أنهى الرواة لها في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين. كما أنهى رواته من علماء السنّة ومؤلّفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين، وقد وثق ذلك كلّه بالمصادر، فمن أراد التحقيق والدراسة حول الحديث وأسناده فاليراجع المجلد الأوّل من كتاب «الغدير».

⟵

وأمّا أصل الحديث فقد قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مرة في عدة مناسبات وأشهرها ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم عند منصرفه من حجة الوداع في ١٨ ذي الحجة من السنة العاشرة للهجرة، فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم أعلن صراحة إعلاناً رسمياً عن خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وولاية أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد علي عليه السلام فرفعها حتى رؤي بياض أباطهما وعرفه القوم أجمعون، فقال: «يا أيها الناس من أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «إنّ الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فعلي مولاه»، ثمّ قال: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله»، فلقيه عمر بعد ذلك فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنه (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص٢٨١، وغيره). وسنذكر مصادر الحديث وأسنادها الكثيرة في محلّه إن شاء الله تعالى.

ثمّ كانت مناشدات الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الصحابة لإثبات حقّه بالخلافة وهي مشهورة، وسيأتي تفصيلها في محلّه إن شاء الله، وقد نزل قبل خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم غدير خم قوله تعالى: ﴿يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل ما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾ (سورة المائدة: ٦٧).

ونزل بعدها قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾ (سورة المائدة: ٣).

وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام البيعة من عامة المسلمين حتى الشيخان، وقد هنئا له بإمرة المؤمنين.

فاستأذن حسان بن ثابت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول في علي عليه السلام أبياتا، فأذن له النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنشأ يقول:

يناديهم يوم الغدير نبيهم ... بخم واسمع بالرسول مناديا

إلى آخر أبياته، وقد أخرجها المحدّثون والمؤرّخون في كتبهم، وذكرها العلّامة الأميني في كتابه الغدير (ج ٢: ص٣٩ ـ ٣٤). وذكر رواتها طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل، وأثبت فيه بالأدلة المقنعة المكفية وثاقتهم وصحّة أسناد طرقهم لدى القوم.

فالذي قد خذله الله كيف يعتمد مسلم على تفسيره لحديث خاص بـامام الخلق، ليطبقه على يزيد الكافر الملحد الهاتك حرم الله، وحرم رسوله، القاتل من حربه حرب الرسول(١).

فهذا مجمل حادثة الغدير وحديثه التي تعتبر من أشهر الحوادث التـاريخية وأكـثر اتساعاً في الكلام، فلا يمكن إنكارها، وإن كان بعضهم قد جحد بـعد ذلك، ودفـعت الأُمـة الإسلامية ثمن ذلك الجحود جهلاً بالإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طـالب عليه السلام وأبـنائه المعصومين ومكانتهم وبُعداً عن نعمة ولايتهم، إلّا أنّ ذلك كلّه لا تؤثر على ماهية الحادث والحديث أصلاً، كما لا يخفى ذلك على الخبير.

(١) إنّ ممّا لا يخفى عـلى البـاحثين مـوقف عـبدالله بـن عـمر مـن تـفسيره الغـلط لحـديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبذلك يعرف شدة بغضه وعداوته للعترة الطاهرة ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ إذ ذلك يكشف عن مكنون قلبه من المـرض، وإليك حـقيقة أُخـرى أخـرجـها المـحدّثون والمؤرّخون تعرب بصراحة عن نفسية ابن عمر الحاقدة وبغضه للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولكلّ الأئمة من العترة الطاهرة عليهم السلام فإنّه قال في تفسير حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم «الخلفاء من بعدي اثنا عشر كلّهم من قريش»: إنّه يكون على هذه الأُمة اثنا عشر خـليفة، وهم: أبو بكر وعمر وعثمان ومعاويةو ابنه يزيد والسفاح وسلام ومنصور وجابر والمـهدي والأمين وأمير العصب، كلّهم من بني كعب بني لوي، كلّهم صالح لا يرىٰ مثله (تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص١٤٠. وتاريخ مدينة دمشق ج٦٥: ص٤٠٨، وغيرهما).

أقول: إنّ عبدالله بن عمر الذي يعدّونه علماء أهل السنّة من أكـبر فـقهائهم وحـفاظهم للأحاديث النبوية، حتى أنّ مالكاً اعتمد عليه أكثر أحكامه، كما أنّه أشبع الموطأ من أحاديثه كيف يحرّف الحقائق من السنّة النبوية ويقلّبها فيجعل يزيد الفاسق شارب الخمر وأباه معاوية الغاشم ومن يتلوهما في الفسوق صلحاء لا يوجد مثلهم؟!

نعم أنّه قد أعمى بصره الحقد والبغض للعترة الطاهرة فتوج معاوية وابنه يزيد وغيرهما كذباً وافتراءً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يذكر واحداً من أئمة أهل البيت عليهم السلام بالرغم ما نزل فيهم من القرآن من أنّه قد أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ووصفهم رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

⬅ بأنّهم سفن النجاة وأعدال القرآن و...

ولكن ابن عمر تأثر بأبيه؛ إذ أنّه كان يسمع آرائه ويرىٰ فعله من الجهود ضد أهل البيت عليهم السلام فترعرع وكبر في ذلك البيت وشبّ على البغض والحقد والكراهية لأهل البيت عليهم السلام.

وكم لعبد الله بن عمر فقيه أهل السنّة من مخالفات لكتاب الله وسنّة رسوله، ولو شئنا لجمعنا في ذلك كتاباً مستقلاً، ولكن يكفينا ذكر بعض الأمثله من كتبهم وصحاحهم حتى تكون حجتنا بالغة عليهم.

فإنّ عبدالله بن عمر امتنع عن بيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام رغم أنّه بايعه المهاجرون والأنصار بعد مقتل عثمان، فأجمعوا على بيعته إلّا معاوية من الشام (انظر الفتح الباري لابن حجر ج٧: ص٥٨٦).

فمعاوية شق عصا الطاعة ونازع الإمام وطلب الخلافة لنفسه، وتسبب بذلك خروجه عن طاعة إمام زمانه واشعال الحرب وقتل الأبرياء، فكان من المفروض على ابن عمر أن يقاتل معاوية ويكون إلى جنب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. ولكنه ترك بيعة خير البشر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينصره، وبذلك خالف كتاب الله العزيز في قوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ (سورة الحجرات: ٩).

وخالف قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال للإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «يا علي أنت تقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين»: (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٤٠).

وقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأُمراء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهم». (صحيح مسلم ج٦: ص٢٣).

ومثله في الدلالة كثير في صحاحهم، ولكن ترى عبدالله بن عمر قد عكس مدلول النصوص تماماً، فبدلاً عن الامتثال للآية والحديث النبوي فقد عَصى أوامر الله ورسوله، فلم يبايع الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام ولم ينصره، وبعد مقتل الإمام عليه السلام وتغلّب معاوية يسارع إلى بيعة معاوية بن أبي سفيان، وبذلك قد شارك في كلّ ما ارتكبه معاوية من الجرائم والموبقات؛ لأنّه شيد ملكه وأعانه على التسلّط والاستيلاء على الخلافة التي حرّمها الله ورسوله على ⬅

أمّا فهم عبدالله بن عمر قوله سبحانه: ﴿أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع﴾

➲ الطلقاء وأبناء الطلقاء بناء على ما نقله ابن سعد في طبقاته عن عمر بن الخطاب بأنّه: لا تصلح الخلافة لطليق ولا لولد الطليق... (الطبقات لابن سعد ج٣: ص٢٤٨).

ولم يكتف عبدالله بن عمر ببيعة معاوية، بل سارع لبيعة ابنه يزيد أيضاً، قال ابن الأثير في الكامل: فلما مات زياد عزم معاوية على البيعة ليزيد، فأرسل إلى عبدالله بن عمر مئة ألف الف درهم فقبلها، فلمّا ذكر البيعة ليزيد قال ابن عمر: هذا أراد أنّ ديني عندي إذن لرخيص (الكامل في التاريخ ج٣: ص٥٠٦).

وقد باع دينه على ما اعترف هو نفسه بثمن رخيص وبايع يزيد الخمور والفجور والكفر والفسوق، ولم يكتف بذلك بل حمل على الناس بيعته، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن نافع قال: لمّا خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية، جمع عبدالله بن عمر حشمه وولده، فقال لهم: إنّا قد بايعنا هذا الرجل على بيعة الله ورسوله... (صحيح البخاري ج٨: ص٩٩، كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثمّ خرج فقال بخلافه).

وهل من سائل يسأل عبدالله بن عمر أنّه هل أمر الله ورسوله ببيعة الفساق والمجرمين كيزيد بن معاوية الخمور والفجور والفسوق وأمثاله، قل ءالله أذن لكم أم على الله تفترون؟

فإنّ عبدالله بن عمر كان يعلم فسق يزيد وفجوره وشربه للخمور؛ لما استفاض ذلك بين المسلمين، فإنّه على أثر تفسيره الباطل لحديث رسول الله ﷺ قد أيّد حكومة يزيد وأفعاله من قتل المسلمين الأبرياء في واقعة الحرّة، وإباحة دماء النساء والأطفال والشيوخ، وهتك أعراض المسلمين المخدرات، حتى ولدن من سفاح في تلك السنّة أكثر من ألف مولود و... أفلم يكن عبدالله بن عمر شريكاً في ذلك كلّه بعد دعمه وتأييده ببيعته ليزيد وتحريض الناس على بيعته؟ أليس كان يعلم أنّ يزيد قاتل العترة الطاهرة سبط رسول الله ﷺ وريحانته وسيد شباب أهل الجنة والصالحين من أهل بيته وأصحابه الذين قتلهم في كربلاء وسبىٰ نساءهم وهن بنات رسول الله ﷺ، فإنّه بذلك تحمل أوزار تلك الجرائم التي ارتكبها يزيد وحكومة بني امية الحاقدين على دين الإسلام وأهل بيت النبي ﷺ.

والمعروف أنّ ابن عمر كان من المعارضين لبيعة يزيد في البداية كيف عرف أن يزيد يستحق الخلافة فبايعه أليس أن تلك الدراهم التي أعطاه معاوية استماله إلى بيعة يزيد أليس أنّه اعترف بذلك بأنّه باع دينه لرخيص الثمن؟! فلاحظ. أترك الاستنتاج في ذلك إلى الباحثين.

إلى [أن قال:] ﴿كيف تحكمون﴾[١][٢].

أما علم من كتاب الله سبحانه عدم نيل الظالمين إمامة الناس[٣].

---

(١) سورة يونس: ٣٥.

(٢) هذه صيغة تعجب من الله تعالى في الآية الكريمة وتدلّ على شدة الإنكار؛ لامتناع التعجب في حقه تعالى، ومعنى ذلك أنّ الذي لايهتدي بنفسه أو لايهدي غيره إلّا أن يهديه غيره ليس له صالحية هذا المقام العظيم والشأن الكبير، فإنّ من يهدي إلى الحقّ هوّ أحق بالإمامة؛ لأنّ الهادي إلى الصراط المستقيم والسالك في طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الأحقّ بالإمامة؛ لأنّ أسبق الناس إلى هذا المقام هو أهداهم، وأهداهم هو أتقاهم، وأتقاهم هو خيرهم، وخيرهم بكلّ خيره وأولاهم والله سبحانه يقول: ﴿السابقون السابقون أُولئك المقربون (سورة الواقعة: ١٠). فالسابقون من المؤمنين إلى ربّه أولاهم جميعاً، فحكم سبحانه وتعالى بأنّ المقام لمن كان من عباده هادياً إلى الحقّ، وأي ناصراً لأوليائه وأنبيائه في الدنيا والآخرة، والتقىٰ من صفوته وموضع خيرته الذين اختارهم بعلمه وفضلهم على جميع خلقه وجعلهم الورثة لكتابه المبين، كما هو سنّة الله التي ليس فيها تبديل ،فقال عزّ اسمه مخاطباً لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾ (سورة الرعد: ٧). وهذه سنّة الله التي لن تجد لها تبديلاً، ولذلك ترى في آخر الآية أنّ الله سبحانه وتعالى قد أرجع الناس إلى فطرتهم فقال تعالى: ﴿فمالكم كيف تحكمون﴾ فوبّخهم على الحكم بخلافها.

(٣) قال الله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات فأتمهنّ قال إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤).

فإنّه تعالى قد نفى في هذه الآية الكريمة استحقاق عهده الذي هو الإمامة والولاية للظالمين؛ لأنّ الإمام هو القدوة في جميع الشؤون وبيده زمام أمر المسلمين.

وبعبارة أُخرى: مهمة الإمام تنفيذ الأوامر الالهية في المجتمع الإسلامي على صعيد التربية والتهذيب الخلقي.

وفي الحقيقة أنّ منزلة الإمام هي منزلة تحقيق أهداف الدين وهداية الأُمة، فيلزم أن يكون فرداً لائقاً نموذجياً لطاعة الله ومميزاً بالتكامل المعنوي، وذلك لا يتحقق إلّا بعدم تلبسه بظلم وفسق مطلقاً، ولو في لحظة من حياته؛ إذ لو مارس في حياته ارتكاب الظلم والفسق ←

أما علم منه بحرمة الركون الى الظلمة[١] فكيف جاز له الحثّ على طاعة يزيد؟!

➲ والذنب ولو في لحظة واحدة من حياته سوف يخرج عن إطار الطاعة والتكامل، وعندئذٍ قبيح على المولى الحكيم أن ينصب على الأمة إماماً جائراً فاسقاً ظالماً، وحتى على فرض التسليم والقول بأنّ إمامة الإمام تكون بانتخاب الأُمة، فالعقل يحكم بقبح انتخاب الظالم الجائر وتسليطه على الدماء والأعراض، و...

وأوهن من ذلك عند العقل القول بوجوب إطاعة الجائر الفاسق الذي غلب بالسيف بلا انتخاب ولا بيعة.

فالآية الكريمة تعطينا المعيار الشرعي في تعيين الإمام، وهو أنّ الإمامة عهد من الله، فيجب أن يكون التعيين من قبل الله تعالى. وأيضاً تفيد بأنّ هذا العهد والميثاق الالهي إنّما يستحقّه الإمام والخليفة إذا لم يرتكب في حياته ظلم، والظلم عبارة عن تعدّي حدود الله؛ لأنّ الله تعالى يقول: ﴿ومن يتعدّ حدود الله فأُولئك هم الظالمون﴾ (سورة النساة: ٦٠). ولا يخفى على الخبير أنّ من أذنب ذنباً ولو صغيرة فهو قد تعدّى حدود الله، فنفهم من ذلك أنّ من تلبّس بذنب أو فسق أو ظلم فلا يناله هذا العهد الالهي.

ومن الطبيعي أنّه لا يعلم ما في نفوس البشرية من العوالم المكنونة فيها الحالفة بأسرارها إلّا الله تعالى فهو يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور، فجعل سبحانه وتعالى مسألة الإمامة والخلافة من شأنه؛ لأنّه بيده ملكوت كلّ شيء وإليه يرجع الأمر كلّه، قل الأمر كلّه لله.

(١) قال الله تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسّكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثمّ لا تنصرون﴾ (سورة هود: ١١٣).

فإنّه تعالى قد نهى في هذه الآية الكريمة عن الركون إلى الظالمين، والركون بمعنى الاعتماد والاتكاء، أو ما يرجع إلى ذلك كالميل القلبي والتعاون وإظهار الرضى والمودة والطاعة وغير ذلك ممّا يرجع الى الاعتماد والاتكاء.

والمطلوب في الآية الكريمة هو ترك الركون إلى الظالم بصورة مطلقة، ومعناه ترك جميع أنحاء الركون إلى الظالم من مصادقته ومداهنته والميل إليه والثناء عليه وغير ذلك.

إذ من الضروري أنّ الركون إلى الظلمة يبعث إلى تقويتهم واتساع رقعة الظلم والفساد في المجتمعات.

➲

وليعجب المنصف من السنّي حيث يجعل ما نبّهنا عليه من الفرقان العظيم، ومن السُنّة خلف ظهره، ويكتمها عن غفلة ويستدلّ بقول من خالفها[١].

➲ فالركون إلى الظالم منهي عنه في الشريعة المقدسة المحمدية ولو في أدنى مراتبه؛ إذ أنّه يؤثر تدريجاً على الثقافة الفكرية للمجتمع، فيضمحل بذلك مفهوم قبح الظلم ويؤدي الناس إلى الرغبة في الظلم، ولذلك أنّ الله تعالى حرم على المسلمين الركون إلى الظلمة مطلقاً، كما هو المستفاد من عموم الآية الكريمة، فأكد سبحانه وتعالى على انقطاعهم حتى لو كان ذلك مستنداً إلى التخلّي عن بعض المصالح الشخصية. ولكن أهل السنّة والجماعة قد تمسّكوا في المقام بروايات لا تنسجم مع الآية الكريمة، وهي ما تدلّ على وجوب طاعة السلطان وحاكم الوقت والتسليم له في الشؤون وإن كان قد غلب بالسيف.

وعليه فإنّ تلك الروايات تكون معارضة للآية الكريمة، والخبير يعلم بأنّ الروايات ليست لها صلاحية المخالفة لكتاب الله عزّوجلّ، فما كان منها مخالفة للكتاب مردودة وباطلة.

فالباحث عندما يلاحظ كتب الحديث والتاريخ ملاحظه التحقيق يجد بوضوح أنّ هذه الروايات لا تنسجم مع القرآن، وهي من مختلقات الحكام والسلاطين من بني أُمية وبني العباس الذين دسوا هذه الروايات في أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحسم الخلاف وتصفية الجوّ عن المعارضين الذين درسوا أحكام الدين في مدرسة أهل البيت عليهم السلام؛ إذ أنّهم كانوا يرفضون جميع الحكومات عدا حكومة أئمة أهل البيت عليهم السلام.

ويكفي للخبير الدراسة في سبب انتشار المذاهب السنّية من أجل الشاهد على المقام، فالخبير لو درس في ذلك دراسة علمية موضوعية سوف يجد بوضوح أنّ مذاهب السنّة قد شاعت بين الناس بإرادة السلطة الحاكمة آنذاك.

يقول أحمد أمين الباحث المصري: كان للحكومات دخل كبير في نصرة مذهب أهل السنّة، والحكومات عادة إذا كانت قويّة أيدت مذهباً من المذاهب وتبعه الناس بالتقليد، وظل مسنداً إلى أن تداول الدولة (ظهر الاسلام ج٤: ص٩٦).

وأمّا أبناء مدرسة أهل البيت عليهم السلام فإنّهم تبعاً لأئمتهم لا يعملون بالروايات المخالفة للكتاب، ويعتبرونها زخرفاً باطلاً، ويلزم أن يضرب بها عرض الجدار، فلاحظ.

(١) ولمزيد التوضيح في ذلك لاحظ كتاب الغدير ج١٠: ص٢٣.

وسادسها: ما زعمه من كون المعلوم من الحديث مثل غيره حرمة مقاتلة السلطان بالسيف، فمن قاتله مات ميتة جاهلية، فإنّه مناقض لما زعموه في حقّ أهل الجمل وصفين، فإنّ جمهورهم قد ذهب إلى كونهم مسلمين ميتين على دين الله ورسوله دون الجاهلية، وباتفاق أهل القبلة هم خارجون على إمامهم وولي أمرهم بالسيف، فلِمَ لم يقل لهم عبدالله بن عمر سمعت رسول الله، وينقل لهم الخبر[١]؟!

---

(١) إنّ ممّا خص الله تعالى به أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنّ خلافته كان بالنصّ من الله الذي هو الميزان في الخلافة الشرعية حسب التحقيق عندنا، وكذلك كان بالانتخاب من المسلمين أيضاً، فإنّه قد أجمعت الأمة الإسلامية قاطبة بعد مقتل عثمان على خلافته عليه السلام قال ابن حجر: وكانت بيعة علي بالخلافة عقب قتل عثمان في أوائل ذي الحجة خمس وثلاثين، فبايعه المهاجرون والأنصار وكلّ من حضر وكتب بيعته إلى الآفاق، فأذعنوا كلّهم إلّا معاوية في أهل الشام فكان بينهم بعدُ ما كان...(فتح الباري ج٧: ص٥٨).

فلا شكّ أنّ الصحابة بعد مقتل عثمان رجعوا إلى أميرالمؤمنين عليه السلام خصوصاً بعد ما ظهرت لهم سلبيات خروجهم عن بيعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يوم غدير خم وتركهم أهل بيته عليهم السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقد رجعوا إليه وعرفوا تقصيرهم في أمرهم وبايعوه ثمّ نصروه في حروبه، فكان من واجب أبناء السقيفة أن يعترفوا بإمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّهم هم الذين أسسوا هذا الأساس في الإمامة وقالوا بأنّ من بايعه الناس يجب طاعته، فعلى ذلك كان من الواجب عليهم امتثال أوامر الإمام عليه السلام والمقاتلة معه في حروبه، وأن يقاتلوا من خرج على الإمام عليه السلام لا سيما مع ما كان عندهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم: إنّه «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما». (صحيح مسلم ج٦: ص٢٣، كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين).

وما كانوا يعلمون به عنه صلى الله عليه وآله وسلم من أنّه قال: ستكون خلفاء فتكثر» قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «الأوّل فالأوّل». (صحيح مسلم ج٦: ص١٧، كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأوّل فالأوّل). قال النووي في شرح الحديث: إذا بويع لخليفة بعد خليفة فبيعة الأوّل

ولِمَ لم يعمل من تسمّى بأهل السنّة فيهم بهذه السنّة المعروفة المشهورة فيحكمون أنّ موتهم على الجاهلية قد تحقّق؟!

فهل عندهم يزيد الكافر خليفة المسلمين ومن قال في حقّه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم انصر من نصره واخذل من خذله»[١].

⬅ صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها ويحرم عليه طلبها، سواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الأوّل أم جاهلين، وسواء كانا في بلدين أو بلد، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل والآخر في غيره، هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجماهير العلماء...(شرح مسلم ج١٢: ص٢٣١).

فبناءً على بيعة الخليفة باعتبار الانتخاب الدستوري في مسلك أهل السنّة والجماعة فقد تمّت بيعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يكن متقاعس عن بيعته إلّا شرذمة قليلة كمعاوية الطليق ابن طليق وابن عمر وغيرهما، الذي لا اعتبار لرأيهم بعد مخالفتهم للنصوص القطعية التي وردت في الكتاب والسنّة، وأيضاً الروايات التي أسّسوا عليها خلافة السقيفة.

ثمّ إنّه قد أجمع المؤرّخون على أنّ عائشة خرجت مع طلحة والزبير على الإمام الشرعي وتسببت لقتل ثلاثين ألفاً من النفوس، وفي توجيه فعلها قال علماء أهل السنّة: إنّهم مجتهدون ولهم أجر واحد؛ لأنّهم أخطؤوا (انظر فتح الباري لابن حجر ج١٣ ص٥٨). ثمّ حارب معاوية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وتسبب بقتل مئة ألف نفس، وفي توجيه ذلك قال أهل السنّة أنّ معاوية كان مجتهداً بخروجه على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. لايخفى بطلان هذه الدعوىٰ على أحد؛ إذ لماذا يقال في حقهم الحديث بأنّ من مات وفي عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية، فأين هذا الحديث من قتلى حرب الجمل وصفين؟!

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١١٨ و١١٩. والمستدرك على الصحيحى للحاكم النيسابورى ج٣: ص١٢٩. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٩: ص١٠٥. والمعجم الكبير للطبراني ج١٧: ص٢٩. والاصابة لابن حجر ج٤: ص٥٣٥. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٢٨٩. ومقتل الحسين للخوارزمي ج١: ص٢٣٧، ح١٢. ونظم درر السمطين: ص٨٧ و١١٢. والمواقف للقاضي الايجي ج٣: ص٦٠٢. والجامع الصغير للسيوطي ج٢: ص١٧٧، ⬅

و«أنا حرب لمن حاربهم»[١]، و«يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله»[٢]، و«ولي كلّ مؤمن بعدي»[٣]، و«أوّل أُمتي إسلاماً وأكثرهم علماً وأعظمهم

⬅ ح٥٥٩١. وكنز العمال ج١١: ص٦٠٢، ح٣٢٩٠٩. وص٦١٠، ح٣٢٩٥١. وج١٣: ص١٣١، ح٣٦٤١٨. وص١٥٨، ح٣٦٤٨٧. وفيض القدير للمناوي ج٦: ص٢٨٢. وتفسير الثعلبي ج٤: ص٨٠. وشواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ج١: ص٢٠١، ح٢١١. وص٢٣٠ ح٢٣٥. وص٢٥٥ ح٢٤٨. وج٢: ص٢٩٢، ح١٧٧. غير ذلك. وهناك موارد كثيرة ليس فيه قوله ﷺ: «اخذل من خذله».

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٤٤٢ وسنن الترمذي ج٥: ص٣٦٠، ح٣٩٦٢. والمستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٤٩. وصحيح ابن حبان ج١٥: ص٤٣٤. ومجمع الزوائد ج٦: ص٤٩ و١٦٩. والمعجم الأوسط للطبراني ج٣: ص١٧٩. وج٥: ص١٨٢. وج٧: ص١٩٧. والمعجم الصغير له ج٢: ص٣. والمعجم الكبير له ج٣: ص٤٠، ح٢٦٢٠ و٢٦٢١. والمصنف لابن أبي شيبة ج٧: ص٥١٢، ح٧، وغير ذلك.

(٢) انظر صحيح البخاري ج٤: ص١٢، باب دعاء النبي ﷺ إلى الاسلام والنبوة... وج ٤: ص٢٠٧، كتاب المناقب، باب مناقب المهاجرين وفضلهم. وج٥: ص٧٦، كتاب المغازي. باب غزوة خيبر. وصحيح مسلم ج٥: ص١٩٥، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿هو الذي كف أيديهم عنكم﴾. وج٧: ص١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب. ومسند أحمد بن حنبل ج١: ص١٣٣. وج٢: ص٢٨٧. وج٤: ص٥٢. وج٥: ص٣٥٣. والسنن الكبرى للبيهقي ج٦: ص٣٦٢. وفضائل الصحابة للنسائي: ص١٦. ومجمع الزوائد ج٤: ص٣٢٩. وج٦: ص١٥٠. وج٩: ص٨٨. وفتح الباري ج٦: ص٩٠. وج٧: ص٦٠ و٣٦٥. وعمدة القاري ج١٤: ص٢١٣ و٢٣٣. وج١٦: ص٢١٥. وج١٧: ص٢٤٢. وكتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ص٥٨٨. والسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص٤٦، ح٨١٥٠. وص١١١، ح٨٤٠٦ و٨٤٠٧. وصحيح ابن حبان ج٢: ص٨٦. والمعجم الكبير ج٧: ص٣١. وغير ذلك.

(٣) انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢٣١. وج٤: ص٤٣٨. والمستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٣٤. ومجمع الزوائد ج٩: ص١٢٠. وعمدة القاري ج١٦: ص٢١٤. ومسند أبي ⬅

حلماً»(١) إلى غير ذلك، ليس بخليفة على المسلمين ﴿ءالله أذن لكم أم على الله تفترون﴾(٢)؟!

ألم يتبيّن الهدى لهم بهذه السنّة وغيرها؛ بأنّ من حارب علياً [عليه السلام] يموت ميتة جاهلية، وبأنّ يزيد ومتابعيه ميتتهم جاهلية؟!

فبأيّ دليل صار المحارب لعلي عليه السلام مسلماً، والمحارب ليزيد يموت ميتة جاهلية حسب ما قاله ابن عمر، والسنّي وما دحوه على ردّه وهم عامة أهل مذهبه(٣).

داود الطيالسي: ص٣٦٠. والمصنف لابن أبي شيبة ج٧: ص٥٠٤، ح٥٨. وكتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ص٥٥٢، ح١٩٥. والسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص١٣٢، ح٨٤٧٣. وخصائص أمير المؤمنين له: ص٦٤. ومسند المعجم الكبير للطبراني ج١٢: ص٧٨. وج١٨: ص١٢٩. والاستيعاب لابن عبد البر ج٣: ص١٠٩١. ونظم درر السمطين للزرندي الحنفي: ص٧٩، وغير ذلك.

(١) لا حظ مجمع الزوائد للهيثمي ج٩: ص١٠١ و١١٤. والمصنف لابن أبي شيبة ج٧: ص٥٠٥، ح٦٨. والآحاد والمثاني للضحاك ج١: ص١٤٢، ح١٦٩. والمعجم الكبير للطبراني ج٢٠: ص٢٣٠. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٣: ص٢٢٧. وكنز العمال للمتقي الهندي ج١١: ص٦٠٥، ح٣٢٩٢٤. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص١٢٦. وج٧٠: ص١١٣. والعثمانية للجاحظ: ص٢٨٩. وينابيع المودة ج١: ص٢٠٢، ح٥، وغير ذلك.

(٢) سورة يونس: ٥٩.

(٣) وتعقيباً لكلام المصنف رحمه الله أنّه من هوان الدنيا على الله تعالى أن تصل الخلافة في هذا الدين العظيم إلى البيت الأُموي، وهو بيت الغدر والمكر والجريمة و.... ثمّ لم ترض الدنيا لنا بذلك حتى وصلت الأمر بفجيعة المسلمين العظمى، وذلك بأنهاء حكم الإسلام رسمياً والغاء الضروريات الدينية حتى لو ظهر من الحاكم كلّ الفواحش والآثام، وقد كان لبعض الأحاديث التي وضعت خصيصاً لهذه الغاية دوراً كبيراً عبر الأجيال، من ذلك ما نسب إلى رسول

فانظر يا حبيبى إلى ما رووه وإلى تناقضهم الفاحش وعدم نصفهم حتى في نفوسهم.

وسابعها: ما هو معلوم حتى لدى العامّي السوقي حين يتلى عليه الحديث المشار إليه، من أنّ ما بيّن فيه مطلبان: .

موت الجاهلية لمن جرى على معصية السلطان بخروجه عليه بالمحاربة،

➲ الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنّه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتة جاهلية». هذا ابن يتمية يقول: إنّ الحسين ـ ابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي لم يأت في دار الوجود ولن يأتي أبداً من يكون بعظمته بعد جده وأبيه وامه وأخيه عليهم السلام، وأنّى يأتي مثل الحسين ومن يكون جده خاتم الأنبياء والمرسلين وجدته خديجة أسبق نساء هذه الأُمة إلى الإسلام وأبوه علي بن أبي طالب عليه السلام الذي شيّد الإسلام بسيفه وعلمه وحلمه وإيثاره، وأُمه فاطمة الزهراء عليها السلام سيدة نساء العالمين، وأخوه الحسن عليه السلام سيد شباب أهل الجنة، وله فضائل أُخر لم تجمع ولن تجمع في غيره ـ مات ميته جاهلية ـ والعياذ بالله ـ وبقوله: يزيد رغم ما فيه من ظلم وقتل وفعل ما فعل من قتل السبط الشهيد وسبى عياله واستباحة المدينة المنورة فإنّه لا يجوز الخروج عليه؛ لأنّ من لم يكن مطيعاً لولاة الأُمور مات ميتة جاهلية.

وبعد كلّ ذلك ياترى ألا ينبغي للمسلم ولا سيما المثقف المتبصّر الغيور أن يسأل نفسه عن أسباب هذا التدهور؟!

وهل أنّ الله تعالى حين قضى أن يكون الإسلام هو الدين الخاتم للأديان والباقي ما بقيت الأرض بأهلها، وحين أراد لهذا الدين أن يحكم في الأرض ويطبق عملياً فيها لتنعم البشرية بخيراته وثمراته، وحين علم ـ وهو العالم بالغيب ـ بما يصير إليه أمر الإسلام والمسلمين من التسافل والتدهور حتى انتهى إلى ما انتهى إليه، وحين أكمل دينه وأتم نعمته بتشريعاته القويمة أتراه مع كلّ ذلك أن يجعل قانون شريعته هذا! وهل من المعقول أنّه مع ما في الإسلام من التشريع القويم والحلول العادلة أن يقبل هذا التدهور؟ فكل هذه الأسئلة يجب على المسلم المتبصّر بها الجواب عنها بموضوعية كاملة وتجرد عن التراكمات والتعصبات بحيث يرضى به المؤمن الغيور، فتأمّلوا وتبصّروا يا أولي الألباب.

وموت الجاهلية لمن يموت وليس في عنقه بيعة إمام زمانه وسلطانه.

ومن هذه الجهة جعل موت الجاهلية بعد كلّ من المطلبين، فكلّ مطلب من هذين سبب لموت الجاهلية (١).

فعلم ممّا نبّهنا عليه كذب السنّي وخطئه في زعمه كون الحديث تعرض بخصوص محاربة السلطان.

وليت شعرى كيف يقول بذلك ونفس الحديث صريحاً تضمن عبارتين مختلفين لفظاً ومعنى، وترتب فيه على المخالفة لمعنى كلّ منهما موت الجاهلية، فليس إلى ما خصّه به السنّي من المعنى سبيل، ونصّ الحديث عليه حجة ودليل (٢).

---

(١) ومن المعلوم أنّه لا تنافي بين الدليلين بعد كونهما مثبتين، فكلّ من الخبرين يؤكدان ويثبتان مدلولهما، ويمكن العمل بهما معاً في كلّ من مادتي الافتراق والاجتماع، وذلك نظير قولك: «أكرم العلماء وأكرم الشعراء» فإنّه لا تنافي بينهما، فلا يسقط شيء من العامين في شيء من الأحوال.

غاية الأمر إذا كان أحد الدليلين المثبتين مطلق والآخر مقيّد فبمقتضى القاعدة والقانون لابدّ من حمل المطلق على المقيّد، كما أنّ القاعدة تقتضي حمل العام على الخاصّ، وذلك نظير الأمر بقراءة القرآن، والأمر بقراءة القرآن متطهّراً، وعلى أي حال فلا تعارض بين الدليلين كما هو واضح ظاهر.

(٢) والأحاديث التي وردت في هذا الباب في كتب أهل السنّة والجماعة عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بأسناد صحيحة عندهم كثيرة وهي كما تلي:

١ـ من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية (انظر مسنداً أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٤، حديث معاوية بن أبي سفيان. والمعجم الكبير ج١٩: ص٣٨٨. وحلية الأولياء ج٣: ص٢٢٤، وغير ذلك).

٢ـ من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية (المعجم الأوسط للطبراني ج٣: ص٢٦١. والمعجم الكبير له ج١٠: ص٢٨٩. ومسند أبي يعلي ج١٣: ص٣٦٦).

وثامنها: ما زعمه من كون الشيعة أعظم الناس مخالفة لمن تولّى أُمور الناس، فإنّ ذلك ظلم لهم، منشأه الفرية عليهم بهذه النسبة، فإنّهم حسب ما عرفت متابعون لما وردت به السنّة من تعيين أئمة الخلق، وولاة أُمورهم وهم علي عليه السلام وأحد عشر من ولده عليهم السلام حسب ما سيذكرهم الشيعي بأسمائهم[1].

ومن هذه الجهة تابعت الشيعة علياً عليه السلام على محاربة من خالفه وتابعت ولده الحسين عليه السلام، فجاهد من حضر معه حتى قتل جميعهم[2]، وتابعت من قام من

٣ـ من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية (مجمع الزوائد ج٥: ص٢٢٤. وكنز العمال ج١: ص٢٠٧، ح١٠٣٧).

٤ـ من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢، كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين...)

٥ـ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية (ينابيع المودة ج٣: ص٣٧٢).

فإنّ هذه الروايات تعتبر حجّة على أهل السنّة والجماعة، ولا يخفىٰ على الخبير لو أمعن فيها يجدها موافقه في المراد، ولا بدّ أن يكون المعنى فيها واحدة؛ لأنّ كلّها تدلّ بالصراحة أو بالكناية على وجوب إطاعة الإمام المشروع، وبهذا الاعتبار انّها تفيد التواتر المضموني لا محالة، فلاحظ.

(١) سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في الفصل الثالث عند ذكر الأدلّة على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام وسيتبيّن للباحث بوضوح دلالتها على انحصار المرجعية في أئمة أهل البيت عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وأيضاً سيتضح بذلك وجوب اتباعهم وطاعتهم والانقياد لهم ووجوب الذب عنهم، كما أنّ في بعض الروايات والنصوص التي استخرجها علماء أهل السنّة في مجامعهم الحديثية التصريح بأسمائهم، موضحاً بأنّ أوّلهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وبعده ابنه الحسن عليه السلام ثمّ أخوه الحسين عليه السلام ثمّ تسعة من ذرية الحسين عليهم السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر فرائد السمطين ج٢: ص١٣٢، ح٤٣١. وينابيع المودة ج٣: ص٢٨١).

(٢) لا يخفي أنّ من الاعتقادات الثابتة لدى الشيعة الإمامية وجوب الدفاع عن الإمام المعصوم

الناس بأخذ ثاره، مثل المختار، بل وعاونت من قام ينصر الدين من الظلمة على نصره، وحاشاهم من معاونة البغاة، والظلمة على البغي والظلم[(١)].

➡ والقتال دونه وبذل المؤمنين أنفسهم في سبيله، كما يجب ذلك بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم (سورة الأحزاب: ٦).

ولذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمّا سأل القوم يوم غدير خم بقوله: «ألست أولى بكم من أنفسكم؟» فقالوا: نعم، بعد إقرارهم بذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فعلي مولاه» (انظر المعجم الكبير ج٥: ص١٩٥. والمواقف للقاضي الايجي ج٣: ص٦٠٢، وغير ذلك).

فواضح لدى الخبير أنّ الحيثية المأخوذة في السؤال والجواب هي الحيثية التعليلية لا التقييدية؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل نفس تلك الولاية المجعولة له من قبل الله تعالى للإمام أمير المؤمنين عليه السلام بأمر من الله تعالى ومعنى ذلك أنّ النبوّة والإمامة مشتركان في لوازم الولاية، فكما يجب على المؤمنين الدفاع عن نفس النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذلك يجب عن نفس الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فالامام يكون أولى بالمؤمنين من أنفسهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنص الحديث، وبمقتضى التعليل يجب الدفاع عن سائر الأئمة عليهم السلام؛ لأنّ التعليل في الولاية مأخوذة بالنسبة إلى الإمام المعصوم الذي هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيشمل جميع الأئمة الهداة عليهم السلام كما هو واضح ظاهر.

وقد مارس أصحاب الأئمة عليهم السلام في الدفاع عنهم دوراً عظيماً في فترة حياتهم وإمامتهم لا سيما أصحاب الإمام الحسين عليه السلام فإنّهم ضربوا أورع الأمثلة وأعلاها في هذا المجال، ولو بحثنا عن سلوكياتهم وما هم عليه من الخصال والصفات والعقائد والأهداف لعرفنا معنى قول الإمام الحسين عليه السلام حين خاطبهم ليلة عاشوراء بقوله: «بأنّي لا أعلم أصحاباً أوفى من أصحابي». (الإرشاد للمفيد ج٢: ص٩١، والكامل لابن الأثير ج٤: ص٥٧).

وقد سجّل بنا التاريخ صوراً رائعة عن استقامة أصحاب الإمام الحسين عليه السلام وتفانيهم في سبيل إمامهم وصمودهم في إنجاز مهامهم وتحقيق غاياتهم، ولكن لا يسعنا المجال لذكرها في المقام، فالباحث عندما يقرأ التاريخ يقطع بأنّ كلّ ذلك المجاهدات ناشئة عن الاعتقاد الصحيح بالله ورسوله والوعي الديني، فلاحظ.

(١) لا شكّ أنّ حركة مختار بن أبي عبيدة الثقفي والتوّابين وزيد بن علي بن الحسين عليهما السلام وابنه ⬅

ومن هذه الجهة تابعت جماعتهم على قلّتها علياً عليه السلام على عدم البيعة في السقيفة[١] لما نبّهنا عليه من السنن التي دلّتهم على إمامته وإمامة ولده[٢].

يحيى بن زيد وغيرهم ممّن قام لطلب ثار الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام بعد واقعة الطف كانت مورد رضى أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ حركتهم ونهضتهم لم تكن إلّا من أجل أخذ الثار من الحكومة الطاغية الأُموية الدامة الغاشمة، ولذلك ترى أنّ الأئمة الهداة عليهم السلام قد ترحموا على المختار وأمثاله ممّن قام بنصر إمام زمانه وقتل أعدائهم، وأنّ كثيراً من الشيعة قد دخلوا في جيوش هؤلاء المجاهدين، وقد سجل التاريخ بطولاتهم ومجاهداتهم بإكبار وإعظام وبكلّ فخر جميل، ولمن أراد الوقوف على ذلك فليراجع كتاب مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني وغيره.

وممّا يؤكّد المقام أنّ الباحث لو درس التاريخ دراسة علمية موضوعية يجد بوضوح في حياة المجاهدين الذين قاموا لأخذ ثار أئمة الهداة عليهم السلام لم يدعوا الخلافة والإمامة، وإنّما كانت نهضتهم خالصة لأخذ ثار آل محمّد عليهم السلام فقط، وكانت دعوتهم إلى أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويتضح هذا الأمر من خلال مطالعة مجاهدات زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام ومختار بن أبي عبيدة وغيرهما، فلاحظ.

(١) ذكر أرباب التاريخ: أنّه تخلّف قوم عن بيعة أبي بكر وجاؤوا إلى دار الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فأرسل إليهم أبوبكر عمر وعدة من الناس فناداهم بالخروج فأبوا أن يخرجوا، فدعا عمر بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها.

فقيل له: يا أبا حفص أنّ فيها فاطمة، قال: وان... (انظر الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج١: ص١٧ ـ ٢٠. وتاريخ الطبري ج٢: ص٢٣٦. والطبقات لابن سعد ج٢: ص٣١٥، وغير ذلك).

(٢) والشاهد على ذلك الاحتجاجات والمناشدات الموجودة في التاريخ بحديث الغدير وغيره من الصحابة لإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهي كثيرة جداً، وقد استوفى الكلام العلّامة الأميني قدس سره في كتابه الغدير ج١: ص١٥٩ ـ ٢١٣.

ثمّ إنّ جماعة من الصحابة قد احتجوا على أبي بكر يوم بيعة السقيفة منهم: سلمان، قال مخاطباً للناس: أصبتم ذا السنّ وأخطأتم أهل بيت نبيكم، لو جعلتموها فيهم ما اختلف

فهذه سيرة اثنى عشرية الشيعة في الحرص على متابعة الشريعة[١].

⊃ عليكم اثنان ولأكلتموها رغداً (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٤٩. وج٦: ص٤٣).

وأيضاً من جملة احتجاجه: أما والله لتركبن طبقاً عن طبق حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، أما والذي نفس سلمان بيده لو ولّيتموها علياً لأكلتم من فوقكم ومن تحت أقدامكم... (أنساب الأشراف للبلاذري ج١ ص٥٩١).

ومنهم: أبو ذر الغفاري، قال مخاطباً للناس: أصبتم قناعه وتركتم قرابه، ولو جعلتم هذا الأمر في أهل بيت نبيكم لما اختلف عليكم اثنان (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص١٣).

وغيرهما من الصحابة، وقد جاءت الاحتجاجات في كتب الفريقين ومنها: مارواه الطبرسي في احتجاجه من أنّه اتفق اثنا عشر صحابياً من المهاجرين والأنصار على أن يخطبوا في المسجد النبوي في يوم الجمعة التي تلت وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأن يقيموا الحجة على أبي بكر وعمر، فتكلّموا جميعاً وبيّنوا وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام وبيعة المسلمين له يوم الغدير، وأدانوا مؤامرة السقيفة. ففي الاحتجاج (ج١: ص٩٧) عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام جعلت فداك هل كان أحد في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنكر على أبي بكر فعله وجلوسه مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ «قال: نعم كان الذي أنكر على أبي بكر اثنا عشر رجلاً».

(١) إنّ الخبير إذا راجع كتب الشيعة الإماميّة من العقائد والأحكام والسيرة وغيرها سوف يجد أنّ الشيعة الإماميّة همّ أتباع الشريعة المقدسة حقاً؛ لالتزامهم عملاً بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الأطهار عليهم السلام، فمما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين بنحو لا يشوبه ريب ولا مين، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

هذا الحديث أخرجه أهل السنّة والجماعة بطرق عديدة وبألسنة متقاربة، وهو صريح بما لا مزيد عليه من أنّ العترة الطاهرة هم أعدال القرآن، فيجب على المسلمين كافة المتابعة لهم وإطاعتهم، وإلّا سوف يكونوا من المرتكسين في الضلال والخسران والنار.

⊂

والسنّي يعلم بأنّ من تأمّر على الناس وصار إماماً لهم غير علي عليه السلام وولده عليهم السلام المشار إليهم ليس لهم حق ذلك عند اثني عشرية الشيعة[1].

فبأي وجه يلزمهم ويذمهم بعدم طاعتهم لهم، بل هو عاجز عن إقامة حجّة

➡ فالشيعة الإماميّة حيث، انّهم يعتبرون قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واجب الاتباع والطاعة، فقد تمسّكوا بالثقلين بأمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأصبحوا بذلك أتباع الشريعة المقدسة حقاً، وهذا أمر ظاهر واضح يعرف من مصنفات الشيعة، فراجع.

(١) وذلك لأنّ الإمامة والخلافة من إنجازات الله سبحانه الذي أراد بها أن يطاع بأمره، كما أنّ الأمر في النبوّة يكون كذلك، وقد أكد على ذلك في القرآن الكريم وأقرّ بأنّ الأئمة يهدون بأمر الله مع المواصفات التي وصفها الله تعالى لهم من الاصطفاء وغيرها، كقوله تعالى: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ (سورة فاطر: ٣٢).

فإنّ المستفاد منها ومن غيرها أنّ السنّة الالهية جارية على اصطفاء قادته على تمثيل خلافة الله في أرضه كما يقول تعالى: ﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات فأتمهنّ قال إنّي جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤).

فالباحث لو درس الآيات القرآنية دراسة علمية لا يشكّ بأنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام هم أوصياء النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقّاً؛ لأنّ الأدلة الشرعية كتاباً وسنّة قائمة على وجود أوصاف الإمامة في العترة الطاهرة الذين عيّنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم في النصوص المعتبرة الواصلة إلينا من طرق الفريقين، وسنتحدث عن ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى، ويعرف من تلك الأدلّة بأنّ أوصياء خاتم الأنبياء والمرسلين لابدّ وأن يكونوا أفضل من أوصياء الأنبياء السابقين، فإذا كان المولى عزّوجلّ قد اصطفى الأوصياء من بيوت الأنبياء فكيف لا يصطفي أوصياء خاتم أنبيائه من آل محمد صلوات الله عليهم؟!

هذا وقد أكّد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في روايات كثيرة كحديث الغدير وحديث الثقلين وحديث السفينة وغيرها من الأحاديث المتواترة على أنّ النظام القائم على الإمامة هو النظام الذي أقرّ به تعالى في القرآن الكريم مع المواصفات المذكورة لهم من العصمة والعلم والمعرفةو...

وهذا لا ينسجم إلّا مع ما اعتقد به الشيعة الإماميّة، وإذا اعترف أهل السنّة والجماعة بصحّة الأحاديث ودلالتها على ما ذكرناه فقد حكموا على أنفسهم بالضلالة ضمناً، فلاحظ.

تدّل على إمامة من عناهم من إمام السقيفة، إلى آخرهم[1]، بل قد عـرفت مـن

(١) لا يخفي أنّ منزلة الإمام أعظم وأفضل شأناً ممّا يتصوّره البشر العاديين، فإنّ منزلة الإمـام كالنبي في حفظ أحكام الشريعة المقدسة، فيجب أن يكـون مـعصوماً مـن جـميع القـبائح والفواحش، كما أن النبي ﷺ يكون كذلك، وذلك لأجل التحفّظ على الشريعة السـماوية وكونه هادياً إلى مرضاة الله.

ولكن أهل السنّة والجماعة ذهبوا إلى أنّه لا طريق لمعرفة عصمة الإمام، وأنّ أمر الإمامة مفوّض إلى العباد.

وقد حاول بعضهم لتحديد منصب الإمام بشرائط كلزوم الاجتهاد في الأُصول والفـروع والشجاعة وكونه ذا رأي وبصيرة بتدبير الحرب، ولكن لمّا وجدوا أنّ الخلفاء فاقدين لهـذه الشرائط ذهبوا إلى عدم اعتبارها عندهم، قال صاحب المواقف: قيل لا يشترط هذه الشروط الثلاثة لأنّها لا توجد الآن مجتمعه، وإذا لم توجد كذلك فإمّا أن يجب نصب فاقدها فيكون اشتراطها عبثا أو تكليفاً بما لا يطاق، ومستلزماً للمفاسد التي يمكن دفعها بـنصب فـاقدها (الواقف ج٣: ص٥٨٥).

أقول: ومقتضى سكوته عن الردّ على مكارم القائل يستفاد موافقته عليه، كما أنّ صاحب شرح المواقف صرّح بعدم اعتبار هذه الشرائط في الخليفة (لاحظ شرح المواقف للـقاضي جرجاني ج٨: ص٣٥٠).

والخبير يعلم بأنّ هذا الاختلاف الفاحش في كيفية عقد الإمامة يعرب عن بطلان نفس الأصل؛ لأنّه إذا كانت الإمامة مفوّضة إلى الأُمة كان على النبي ﷺ بيان تفاصيلها وطرق انعقادها، وليس عقد الإمامة لرجل أقل من عقد النكاح بـين الزوجـين الذي اهـتم القـرآن والسنّة ببيانه وتحديده، فكيف لو كان الإمام غير مأمون من الخطأ وكان من واجب الناس أن ينقادون له مع فقد أي شرط من الشرائط ويقتلون النفوس بأمره ويقيمون الحدود بحكمه مع عدم العلم بصواب رأيه وعلمه ودركه بالنسبة إلى أحكام الدين؟!

والعجب أنّ عقد الإمامة الذي تتوقّف عليه حياة الأُمة لم يطرح في النصوص ـ على زعم القوم ـ ولم يتبيّن حدوده وشرائطه، ولكن أبسط الأحكـام المسـتحبة والمكـروهة نـجدها مطروحة في النصوص الشرعية الواردة في كتب الفريقين بـوفور، وعـلى سـبيل المـثال لو ⇐

المقدّمة الثالثة(١) قيام الحجّة عليه وعَلَى أهل مذهبه التي ليس لهم بد من قبولها

⇐ راجعت النصوص الواردة في آداب المائدة قبل الأكل وبعدها تجد نصوصاً كثيرة فيها لايسعنا المجال لذكرها، وكذلك بالنسبة إلى الأُمور المكروهة، مثلاً النصوص الواردة في آداب التخلّي قبلها وبعدها، وغيرها من الأحكام البسيطة التي وردت في الشريعة المقدسة بعنوان الاستحباب أو الكراهة كثيرة جداً، فهل للعاقل أن يرضي نفسه بأنّه لم يرد في الشريعة المقدّسة نصّ في باب الامامة ليكون الانقياد الديني والتقرّب إلى الله بامتثال أوامر كلّ من كان من الناس العاديين الذين ينتخبهم الناس وهم مسلّطون عليهم، فهل يكون ذلك منسجماً مع ما جاء به خاتم الأنبياء والشريعة الخاتمة؟! كلّا ثمّ كلّا.

(١) وهي أنّ الاعتقاد برسالة نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم يستلزم الاعتقاد بإمامة الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين عيّنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ التصديق بالنبوّة يستلزم التصديق بما جاء به صلى الله عليه وآله وسلم. ومن الواضح أنّ ممّا جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النصوص الكثيرة التي لا يمكن إحصاؤها هي لزوم طاعة أئمة أهل البيت عليهم السلام ومتابعتهم، وقد تقدّمت الإشارة إلى بعضها كحديث الثقلين المتواتر لدى الفريقين، فإنّه صريح بما لا مزيد عليه في وجوب متابعة العترة الطاهرة، كالقرآن الذي يجب العمل به، فهما خليفتان يجب العمل بهما معاً، ولكن أهل السنّة والجماعة قد خالفوا هذا النصّ، كما خالفوا غيره من النصوص الآمره بمتابعة أهل البيت عليهم السلام، بل أنّهم نبذوها وراء ظهورهم وولّوا وجوهم إلى الأئمة الذين حاربوا أهل البيت النبي صلوات الله عليهم أجمعين.

ولذلك لو فتشت في عقائد وكتب الحديث عند أهل السنّة تجد أنّ كلّ الاعتقادات والروايات الواردة في كتبهم مأخوذة من أعداء أهل البيت كعائشة وعبدالله بن عمر وأبي هريرة وأبناء الطلقاء و...

والحقيقة أنّ هذا الخلاف والعصيان ظهرت من يوم الخميس الذي سمّي بيوم الرزية، وذلك عندما طلب الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ممّن حضر في مجلسه الكتف والدواة ليكتب لهم ذلك الكتاب الذي يعصمهم من الضلالة، فوقف عمر بن الخطاب أمامه ذلك الموقف الرهيب الخطير، ورفض هو ومن تابعه في ذلك أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مدعياً بأنّ كتاب الله يكفينا ولا حاجة لشيء غيره، فأراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول: تمسّكوا بالثقلين: القرآن والعترة الطاهرة، لكن ⇐

على إمامة العترة دون من تقدّم عليهم.

➲ عمر ردّ على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: حسبنا كتاب الله، وقد أخرج ابن أبي الحديد بإسناده عن ابن عباس قال: دخلت على عمر في أوّل خلافته وقد ألقى له صاع... ثمّ قال [عمر]: من أين جئت ياعبدالله؟ قلت: من المسجد، قال: كيف خلّفت ابن عمك؟ فظننته يعني عبدالله بن جعفر، قلت: يلعب مع أترابه، قال: لم أعن ذلك وإنّما عنيت عظيمكم أهل البيت، قلت: خلّفته يمنح بالقرب على نخيلات من فلان وهو يقرأ القرآن، قال: يا عبدالله عليك دماء البدن إن كتمتنيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قلت: نعم، قال: أيزعم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصّ عليه؟ قلت: نعم، وأزيدك سألت أبي عمّا يدعيه فقال: صدق، فقال عمر: لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمره ذرو من قول لايثبت حجّة، ولايقطع عذراً، ولقد كان يربع في أمره وقتاً، ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه، فمنعت من ذلك اشفاقاً وحيطة بالإسلام، لا ورب هذه البنية لاتجتمع عليه قريش أبداً.... (شرح نهج ج١٢: ص٢١).

أقول: من الغرائب نقل أهل السنّة مثل هذه الرواية وبقائهم على عقائد آبائهم مع اعتراف عمر بصدور كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومخالفة لذلك. ثمّ إنّ في الحديث إيماء إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام إماماً، ولكن ادعى عمر أنّه لايثبت الحجّة ولايقطع العذر، وفي هذا دلالة واضحة بأنّ كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لايثبت حجة، سواء كان في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام أو لم يكن في ذلك وإن كان صريحاً في الدلالة لقيام الظهور عليه، ولكن على زعم عمر أنّه خطأ والعياذ بالله...

فأيّ عقل يجوز له قبول قول عمر وردّ قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي أمر الله تعالى بوجوب طاعته فهل يكون عندهم إطاعة عمر مقدّم على إطاعة الرسول؟!!!

ولكن الشيعة الإماميّة من ذلك اليوم الذي أمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتمسّك بالثقلين قد أخذوا كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم نصب أعينهم، فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم وإن لم يكتب الوصية لكن بقرينة حديث الثقلين والأدلّة الثابتة لدى الفريقين عرفوا أنّ مقصوده صلى الله عليه وآله وسلم من الأمر الذي لايكون بعده الضلال ولن يكون أبداً هو التمسّك بالثقلين، أعني كتاب الله وعترته الطاهرة وهم الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، فلهم الولاية والإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فالشيعة بهذه النصوص الصريحة تمسّكوا بالقرآن وأهل البيت عليهم السلام، ورفضوا حكومة كلّ من تسلّط على الناس وعلى الأُمة الاسلامية، وبذلك أصبحت الشيعة الامامية أتباع الشريعة المحمدية حقّاً، فلاحظ.

وتاسعها: ما يقضي منه المسلم الذي ينصف الحقّ من نفسه عجباً وحيرة حيث يرى السنّي ينسب إلى الشيعة كونهم أعظم الناس مخالفة لمن تولّى أمر المسلمين، بعد علمه بأنّ أهل مذهبه وهو معهم قد بلغت مخالفتهم لذوي هذه المرتبة الشريفة الى حدّ جعلوهم من جملة الرعايا لمن ليس لهم هذه المرتبة مخالفين وتاركين للسنن التي دلّت على ذلك.

فياعجبي من السنّي من هذه النسبة التي نسبها إلى الشيعة يذمّهم بها، وهي منتهى المدحة لهم لتحمّلهم الصدمات العظيمة من جهة المحافظة على دينهم، وهو وأهل مذهبه المتصفون بما ذم به الشيعة حقيقة من المخالفة لمن ذكرهم[١].

وعاشرها: ما زعمه من عدم ثبوت أصل من أُصول إيمان الخلق بغير العلم ولن يثبت بخبر ثابت الصحّة لتجويز خطأ ناقله وكذبه، فإنّ هذا من عظيم الطامات عليه الناقضة لمبنى مذهبه والمفسدة له، فإنّه على ما ثبت في الصحيحين وغيرهما

---

(١) لا شكّ أنّ الشيعة الإماميّة رفضوا حكومة الحكام الذين تداولوا الخلافة من أوّلها إلى آخرها ممّن ليس لهم ذلك وقد تسلّطوا على الأمة وحكموها بالقوّة والقهر.

وذلك لأنّ الشيعة قد تمسّكوا في الاعتقاد بالإمامة بقول واحد وهو النصّ من الله ورسوله على الخليفة، فالامامة عندهم لا تصحّ إلّا بالنصّ، ولا تكون إلّا للمعصوم والأعلم والأتقى والأفضل و...

وبما أنّ النصوص التي يدعيها الشيعة الإمامية لها وجود فعلي ومصداق حقيقي في صحاح أهل السنّة والجماعة، فليس أمام خصمهم إلّا الاعتراف بأحقية الشيعة فيما تمسّكوا به من النصوص.

فبقي الشيعة منذ يوم الأوّل الذي أمرهم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بالاقتداء بأهل بيته المعصومين وعترته الطاهرين عليهم السلام حتى مرّ العصور يتعبّدون بالنصوص ويرفضون خلافة خلفاء أهل السنّة والجماعة وكلّ الحكام الذين تسلّطوا على الأمة واجتهدوا في قبال النصوص الصحيحة الصريحة، فلاحظ.

فيما يتعلّق ببيعة السقيفة حين صدر التشاجر بين من حضره فيها، فقالت أنصار الرسول للمهاجرين: منّا أمير ومنكم أمير[١].....

و روى لهم من جعلوه إماماً فيها حديثاً دلّ على كون الخليفة من قريش[٢]، ثمّ قال لهم: إنّي أختار لكم أحد هذين الرجلين يشير إلى أبي عبيدة وعمر فقال عمر: بل نحن نبايعك مدّ يدك فمديده فبايعه[٣].... القصة.

فانظر يا طالب الحقّ هل بني مذهب من تسمّى بأهل السُنّة على غير خبر آحاد[٤]؟ نقل رجل غير معصوم يجوز خطأه وكذبه فالسنّي علم بنفسه فساد

---

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٢١ و٥٦ و٢٩٦ و٤٠٥. وسنن النسائي ج٢: ص٧٤. والمستدرك للحاكم ج٣: ص٦٧. والسنن الكبرى للبيهقي ج٨: ص١٤٢.

(٢) أخرج الطبري وغيره في تاريخه عن أبي عمرة الأنصاري في حديث طويل ما جرى في السقيفة من الأحداث والكلام والمشاجرات بين المهاجرين والأنصار فقال عمرة: لمّا قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة، فقالوا: نولّي هذا الأمر بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن عبادة... فقالوا: فإن أبت مهاجرة القريش فقالوا: نحن المهاجرون وصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأوّلون ونحن عشيرته وأولياؤه فعلىٰ من تنازعون هذا الأمر بعده... (انظر تاريخ الطبري ج٢: ص٤٥٦. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٢: ص٣٢٨، ط دار صادر بيروت وغيرهما).

(٣) نفس المصدر المتقدم.

(٤) لا شكّ أنّ الإمامة الكبرىٰ لا يمكن إثباتها بالخبر الواحد؛ لأنّ الخبر الواحد لا يوجب العلم، بل غاية ما يقتضيه حصول الظن به إذا كان الراوي عدلاً ثقةً، ولا يخفي على الخبير أنّ القرآن قد نهي عن العمل بغير العلم، فقال تعالى: ﴿لا تقف ما ليس لك به علم﴾ (سورة الاسراء: ٣٦) أي لا تتبع ما لا تعلم، وقال تعالى: ﴿إن يتبعون إلّا الظن وأنّ الظن لا يغني عن الحقّ شيئاً﴾ (سورة النجم: ٢٨) وغير ذلك.

فإنّ موقف أهل السنّة في الاعتقاد بإمامة الخلفاء الثلاثة موقف من استدلّ بالخبر الذي

مذهبه بنفس قوله المشار إليه[١].

بل وهنا طامة أطم وأعظم وهي ما ثبت عن أبي بكر في خمسة عشر كتاباً من الكتب المعتبرة التي يأتي ذكر غالبها أنّه قال في مرض موته: ليتنى سألت رسول الله ﷺ عن الخليفة بعده وعن أنصاره هل لهم في ذلك حقّ[٢].

⬅ ورد في أحداث السقيفة مثل الخبر الذي نقله عمر بن الخطاب ذلك اليوم من أنّه لاتجتمع النبوّة والإمامة في بيت واحد (انظر كتاب السقيفة للجوهري: ص٦٤. والسنن الكبرى للبيهقي ج٨: ص١٤٥. وفتح الباري ج٧: ص٢٥؛ وغير ذلك). وهذا النمط من الاستدلال هو الاستدلال بالخبر الواحد الذي لا يقوم به الحجّة في الاعتقاد بالإمامة الكبرى والخلافة العظمى لصاحب الرسالة ﷺ، وهو مقام بمستوى الرسالة والقرآن فهل من المعقول أن يحتج بذلك الخبر الذي غاية ما يفيد هو الظن وان كان ذلك احتجاج بالخبر الذي ليس بحجّة عند خصمه، لأنّ ذلك خبر من مخالفيهم؟!

ثمّ إنّ الاستدلال بأصل خبر السقيفة استدلال بالمدعى على نفس المدعى، والخبير يعلم إنّ هذا النوع من الاستدلال غير معقول؛ لأنّه مصادرة بالمطلوب، فـإذا كـان دليـل خـلافة الخلفاء نفس ما وقع في السقيفة وما جرى فيها، فإنّ الدليل يكون هو نفس المدعى لا غير وهل يصح هذا النوع من الاستدلال في سوق العلماء؟!!!

(١) لقد عرفت أنّ ما استدلّ به ابن تيمية من خبر ابن عمر على إمامة الحاكم وإن كان الحاكم هو يزيد بن معاوية ليس بحجة، لأنّه خبر من غير معصوم ومعارض للنصوص القطعية الواردة في الكتاب والسنّة النبوية الشريفة، فأيّ قيمة بعد ذلك لقول ابن عمر؟ وأي فائدة لمثل ذلك الخبر الذي هو معارض للكتاب الكريم كما تقدمت الإشارة إليه؟ ومن هنا يعرف أنّ ما ذكره ابن تيمية يكون دليلاً عليه، لا أنّه دليل يثبت مدعاه، فلاحظ.

(٢) لقد ورد في الخبر عن أبي رجاء العطاردي قال: رأيت الناس مجتمعين عند أبي بكـر فـي مرضه الذي مات فيه، ومنهم: عبدالرحمن بن عوف فقال له: كيف أصبحت؟ فقال أبوبكر: إنّي لشديد الوجع... والله ما آسي إلّا على ثلاث فعلتهن ليتني كنت تركتهنّ، وثلاث سألت رسول الله ﷺ عنهن.

⬅

فتدبّر يا حبيبي في قوليه المشار إليهما فستجده قد كذب في قوله في السقيفة الذي بنيت إمامته عليه، فإنّه لو فرض صدقه فيه فما معنى قوله في مرض موته، وهل أنصاره لهم في ذلك حقّ؟

كيف يحصر الخليفة في قريش؟! وكيف يجوز صيرورة خليفة من غيرهم؟!

ويدلّ على كذبه ما نقله إمامه أحمد في مسنده[١]، وقال: خاتمة حفّاظهم في فتح البارى: بأنّ رجال سنده ثقات، من قول عمر: لو كان معاذ بن جبل حيّاً لجعلته خليفة[٢]، وفي نقل غيره لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته[٣].

وهما ليسا من قريش[٤]، وعمر هو الذي جعل مستند بيعته أبا بكر بنفس

➲ فأمّا اللاتي وددت أن تركتهنّ فوددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإن كانوا قد غلقوه عليّ الحرب....

وأمّا اللاتي كنت أود أنّي سألت رسول الله ﷺ عنهن فليتني سألته لمن هذا الأمر من بعده... (انظر تاريخ الطبري ج٢: ص٦١٩. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٥١. و ج٢٠: ص٢٤. والإمامة والسياسة ج١: ص٢٤. ومروج الذهب ج١: ص٤١٤. وتاريخ مدينة دمشق ج٣٠: ص٤١٩ ـ ٤٢٠. والعقد الفريد ج٢: ص٢٥٤. وتاريخ اليعقوبي ج٢: ص١٢٧. وميزان الاعتدال ج٣: ص١٠٩ في ترجمة علوان بن داود. ولسان الميزان ج٤: ص١٨٩، وكنز العمال ج٥: ص٦٣١، ح١٤١١٣. وكتاب السقيفة للجوهري: ص٧٥، وغير ذلك.

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١٨.

(٢) فتح الباري ج٧: ص٩٥.

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير ج٣: ص٦٥. وصفة الصفوة ج١: ص٣٨٣. والطبقات لابن سعد ج٣: ص٣٤٣.

(٤) أمّا معاذ بن جبل الأنصاري خزرجي (فراجع ترجمته في أُسد الغابة ج ٤: ص٢٧٦. والاصابة ج٦: ص١٠٧، رقم ٨٠٥٥. وأمّا سالم مولى إمرأة أبي حذيفة بن ربيعة بن عبد شمس فراجع ترجمته في الاصابة ج٣: ص١١، رقم ٣٠٥٩).

الخبر المشار إليه[١]، فانظر إلى حال هذه البيعة التي هذه حال مبناها، وتدبّر ثمّ تبصّر فإنّ الحق قد تبيّن وظهر.

---

(١) فإنّ خبر السقيفة معروف ومنقول في كتب أهل السنّة والجماعة فقد ذكره المؤرّخون والمحدّثون في كتبهم راجع تاريخ الطبري ج٢: ص٤٥٦. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٢: ص٣٢٨، وغيرهما. ولا يخفى على الخبير أنّ احتجاج عمر يوم السقيفة على المهاجرين بأنّ القرشيين مقدمون على غيرهم بالنسبة إلى أمر الخلافة. هذا مناقض أوّلاً لقوله: لو كان معاذ بن جبل الخزرجي حياً لوليته الأمر، وكذا لقوله: لو كان سالم مولى أبي حذيفة لوليته الأمر؛ لأنّهما ليسا من قريش. وثانياً: أنّ عمر بن الخطاب كان من دأبه أن يفضل القريش على المهاجرين والمهاجرين كافة على الأنصار والعرب على العجم، كما هو مشهور في التاريخ، وهذا أمر مخالف للكتاب والسنة النبوية هو واضح ظاهر.

ويكفي في الردّ عليه قوله تعالى: ﴿إنّ أكرمكم عندالله اتقاكم﴾ (سورة الحجرات: ١٣). فعمله مخالف لصريح النصوص الواردة في الكتاب والحديث، هذا وقد أكّد النبي ﷺ أنّ أكثر بطون قريش بغضاً لمحمد وآل محمد هم بنو أُمية وبنو مخزوم وغيرهم الذين هم من قريش (انظر المستدرك للحاكم ج٤: ص٤٨٧).

كما قال ﷺ: إنّ هلاك أُمتي على يدي غلمة من قريش». وقد أخرجه البخاري في صحيحه ج٨: ص٨٨ في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «هلاك أُمتي على أيدي أُغيلمة سفهاء وغيره».

وأمّا الحديث الوارد بأنّ الخلفاء كلّهم من قريش مقيّد بالروايات الصحيحة لدى الفريقين من أنّ النبي ﷺ قال: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم». (صحيح مسلم ج٧: ص٥٨، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ). فصحيح أنّ النبي ﷺ من قريش غير أنّه من بني هاشم الذين هم من قريش وكذلك خلفائه بنفس البيان. وهذا لايدل على أنّ قريش مقدم على غيرهم من الناس وإن كانوا من أراذل القوم فإنّ الإسلام قد عين ميزاناً كلياً لتقدم بعض الناس على الآخرين، وهو الإيمان والتقوى حيث قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ (سورة الحجرات: ١٣)، فلاحظ.

وحادي عشرها: ما هو معلوم من كون الشيعي في مقام سوق الحجة، على السُنّي ليلزمه بها على مذهبه، ولو كانت عند الشيعي ليست بحجة، بالنظر إلى نفسها، فإنّ مبنى الدين على طريقة الشيعي لن يثبت بغير العلم فهو إنّما استدلّ بالخبر في المقام بحسب الظاهر؛ ليلزم به السُنّي من حيث حجية آحاد الخبر في ثبوت أصل مذهبه، حسب ما عرفته من مبنى بيعة السقيفة، فعلم غش السُنّي في هذه الكلمة للغفلة حيث يريهم بأنّ الخبر في المقام ليس بحجّة، بعد علمه بأنّ مذهبه قد بني على خبر آحاد(١).

وثاني عشرها: ما زعمه من كون الخبر خبر آحاد، فإنّه غير مضر بإفادته العلم بضميمة غيره إليه، من السنن الصحيحة المتظافرة، فإنّ معنى الخبر بنفسه قد ثبت من عدة طرق.

منها: ما نقله مسلم في صحيحه(٢).

ومنها: ما نقله الشيعي عن الحميدي(٣).

---

(١) لا يخفي أنّ الخبر الواحد لا يفيد العلم بنفسه، ولا يعقل انكشاف السنّة به، بل غاية ذلك أنّه يفيد الظن، والظن لا يغني من الحقّ شيئاً، وإنّما يجوز العمل بخبر الثقة، لانّه مقبول عند العقلاء ومعوّل به عندهم، فخبر الثقة الأمين أمارة عقلائية على حجّية قول الثقة، والشارع قد أمضى هذه الطريقة العقلائية، وهو أمر الناس، في محاوراتهم، وليس للشارع في ذلك طريق خاص غير ما هو متعارف لدى العقلاة، فنستكشف من ذلك كشفا نوعياً؛ بأنّ الشارع قد أمضى سيرة العقلاء في العمل بخبر الثقة.

(٢) انظر صحيح مسلم ج٦: ص٢٢، كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو جماعة.

(٣) انظر إحقاق الحقّ للقاضي نور الله التستري ج٢: ص٣٠٦، نقلا عن الحميدي من كتابه الجمع بين الصحيحين.

ومنها: ما صدّق به إمامه أحمد[١].

والعبارة في جميعها مختلفة والمعنى متحد[٢].

ويشهد له خبر الثقلين[٣] المعلوم صدوره؛ لتعدد طرقه وكثرة صحيحها

---

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٤٤٦. وج٤: ص٩٦.

(٢) فإن جميع تلك الروايات تدلّ على وجوب متابعة الإمام وخليفة الرسول، ومن المعلوم أنّ الروايات التي تأمر بمعرفة إمام الزمان أو ببيعته أو بوجوب طاعته فإنّها وإن كانت من حيث الألفاظ مختلفة إلّا أنّها من حيث المعنى متحدة وإن كانت بعضها تلازم بعضها الآخر، فإنّ الغرض في جميع ذلك هو لزوم طاعة الإمام كما هو واضح ظاهر؛ إذ لا إشكال في أنّ من الصحيح في المحاورات أن يذكر المتكلّم اللازم ويريد منه الملزوم أو بالعكس، وهو أمر متعارف، كما أنّ الكناية قد تقوم في مقام الاستعمال مقام النص الصريح، بل أنّها أبلغ من التصريح عند أهل الأدب، فلاحظ.

(٣) لقد ورد حديث الثقلين في كتب الفريقين بطرق كثيرة وبألسنة متقاربة، وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مناسبات مختلفة وعديدة ونحن نذكر هنا بعض متونها الواردة في مصادر أهل السنّة المسمّاة بالصحاح عندهم:

فمنها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي سعيد الحذري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّي قد تركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلّوا بعدي الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، إلّا وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٥٩. ورواه عمرو بن أبي عاصم في كتابه السنّة: ص٦٢٩، ح١٥٥٣).

ومنها: ما رواه الترمذي بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب فسمعته يقول: «يا أيها الناس إنّي تركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي». (سنن الترمذي ج٥: ص٣٢٧، ح٣٨٧٤).

ومنها: ما رواه الترمذي أيضاً بسنده عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي

وحسنها، فمن هذه جميعها يحصل العلم بصدور معنى الخبر، فهو دليل علمي على المطلب، فتدبّر، فما هذه حالة حقيقة بأي وجه يرمي بأنّه خبر آحاد غير مفيد للعلم.

⮊ تارك فيكم ما ان تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي: أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلّفوني» (سنن الترمذي ج٥: ص٣٢٨، ح٣٨٧٦).

ومنها: ما رواه الحاكم النيسابوري بسنده عن زيد بن أرقم قال: نزل رسول الله ﷺ بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرة، ثمّ راح رسول الله عشية فصلّى، ثمّ قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ووعظ، ثمّ قال: «أيّها الناس إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلّوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي...». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١١٠).

ومنها: ما رواه أحمد بن حنبل بسنده عن أبي سعيد الحذري عن النبي ﷺ قال: «إنّي أو شك إن ادعى فأُجيب، وأنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله عزوجل وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروني بم تخلّفوني فيها» (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٧). ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ج٢: ص٢٩٧، ح١٠٢١.

ومنها: ما رواه أحمد بن حنبل بسنده عن زيدين ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الارض وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص١٨١). ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٢. وغيره وهناك ألسنة متقاربة لما سبق تجدها في كثير من مصادرهم المعروفة. فلاحظ.

قال السنّي:

الوجه السابع: أن يقال: إن كان هذا الحديث من كلام النبي فليس فيه حجّة لهذا القائل، فإنّ النبي قد قال: «مات ميتة جاهلية [في اُمور ليست من أركان الإيمان التي من تركها كان كافراً»، كما في صحيح مسلم عن جندب بن عبدالله البحلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «من قتل تحت راية عُميّة يدعو عصبية أو ينصر عصبية فقتلته جاهلية»]. وهذا الحديث يتناول من قاتل في العصبية، والرفضة رؤوس هؤلاء، ولكن المسلم لا يكفر بالاقتتال في العصبية، كما دَلّ على ذلك الكتاب والسنّة فكيف يكفر بما دون ذلك؟

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: من خرج «من الطاعة وفارق الجماعة ثمّ مات، مات ميتة جاهلية». وهذا حال الرافضة فإنّهم يخرجون عن الطاعة ويفارقون الجماعة.

وفي الصحيحين عن ابن عباس عن النبي قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنّ من فارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية». وفي لفظ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنّ من خرج من السلطان شبراً من مات ميتة جاهلية».

وهذه النصوص مع كونها صريحة في حال الرافضة فهي وأمثالها المعروفة

عند أهل العلم، لا بذلك اللفظ الذي نقله[١].

---

(١) منهاج السنّة ج١: ص١١١ ـ ١١٣.

قلت:

في هذه الجملة من العجائب ما نبيّنها بوجوه:

أحدها: ما زعمه من عدم الحجّية للمستدلّ بالخبر فإنّه من أعظم العجب؛ لأنّ الخبر قد نصّ صريحاً على ثبوت موت الجاهلية لمن لم يعرف إمام زمانه، ومعناه ليس في عنقه بيعته ولم يتابعه ولم يهتدي بهديه، وقد مضى بيان الوجه في ذلك على النفضيل، فكيف يتصوّر عدم حجّيته للمستدلّ، وقد نصّ صريحاً فيه على دعوى المستدلّ بأحكم عبارة دلّت على مقصوده[١].

وثانيها: ما زعمه من شمول الحديث لمن قاتل في العصبية فإنّه خطأ بيّن، فمن أيّ عبارة منه يستفاد شموله لذلك؟!

فإنّه قد رَتّب فيه موت الجاهلية على من جهل إمام زمانه، فأين الجهل به

(١) فإنّ الوجه في دلالة الحديث ظاهر واضح؛ لأنّ الإمامة المقصودة في الحديث هي الإمامة الكبرى للمسلمين والرئاسة العامة في أُمور الدين والدنيا والنيابة عن النبي ﷺ. وهذا المعنى لا يختلف فيه أحد من طوائف المسلمين وكون الجهل بها موجباً للهلاك الدائم أيضاً أمر واضح ظاهر؛ لأنّ صريح الحديث أنّ الجاهل بها يموت ميتة جاهلية، فالجهل بالإمام يخرج الإنسان عن الإيمان.

ومن هنا يعرف أنّ الإمامة من أُصول الدين؛ إذ الجاهل بشيء من الفروع إذا مات على الجهل به لا يموت كافراً، وإمّا صريح الحديث المذكور أنّ الجاهل بالإمامة لا يعذر بجهله، كالجهل بنبوة النبي ﷺ، فكما أنّ الجاهل بنبوة النبي أو الجاحد به يموت على حالة الكفر كذلك الجاهل بالامامة، فلاحظ.

من المقاتلة على العصبية، فإنّ معنى المقاتلة على العصبية المقاتلة على الظلم.

قال في النهاية: والعصبي المُعين قومه على الظلم[١].

فانظر إلى هذين المعنيين فهل يشمل أحدهما مقابله؟ وهل بينهما لزوم؟ فإنّ السابق منهما الجهل بإمام الزمان، والثاني مُعين قومه على الظلم فأيّ لزوم وشمول بينهما؟ فعلم خطأ السُنّي في هذه الدعوى من دون ريب.

وثالثها: ما زعمه من كون الشيعة رؤوس على جهة العصبية فإنّه ظلم منه لهم، وعدم إنصاف لو قصد بهم اثنا عشرية الشيعة، لما نبّهنا عليه فيما مر، من مقاتلتهم لنصرة الحق، وطلب ثار المظلومين، وقد يقاتلون المفسدين من قطّاع الطريق وغيرهم، دفعاً لشرّهم، وحسماً لمادة الفساد[٢]، حسب ما قاتل شيعة الكرخ بعض بني العباس، ومتابعيه لما جاؤوهم بحمل إمرأة على جمل تشبيهاً لها بعائشة، وبرجلين تشبيها لهما بطلحة والزبير وقصدهم بذلك وقعة الجمل،

---

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج٣: ص٢٤٥ مادة: «عصب».

(٢) فإنّ الباحث لو درس تاريخ الشيعة الاثني عشرية يجد أنّ اتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام كأبي ذر وميثم التمار وحُجر بن عدي ورشيد الهجري وغيرهم ممّن كرّسوا حياتهم في الدفاع عن الحقّ والجهاد في سبيل الله ونصرة الدين وإعلاء كلمة التوحيد والنصح للمسلمين وبيان الحقيقة بأقوال صريحة محكمة كانوا تحت ظل سيرة أهل البيت عليهم السلام والعمل بها، فإنّ سيرة أهل بيت النبي عليهم السلام كانت تدعو المؤمنين إلى الدفاع عن الحقّ والدفاع عن الإسلام والعدالة، وألّا يدخل أحد تحت ظل راية الباطل وعدم تأييده بأيّ صورة ما شاء، وهذه سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنّ لهم مواقف حاسمة في الدفاع عن الإسلام والحقّ والعدالة، ويكفي للباحث أن ينظر إلى حادثة كربلاء بعين واعية فيجد هناك المدرسة العظيمة لتعليم الشيعة وتربيتهم وفق التعاليم الإسلامية، فالشيعة قد أخذوا طريق الدفاع عن الحقّ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مدرسة أبي الأحرار سيد الشهداء أبي عبدالله الحسين عليه السلام.

فحاربوهم دفعاً لصيالهم عليهم، وجرى ما جرى عليهم من الطامات[١].

(١) إنّ من الأحداث التي أحدثتها يد العداء المحتدم على أهل بيت الوحي عليهم السلام وشيعتهم هي الفتنة الكبرىٰ والحرب الطائفية التي شنتها أهل السنّة ضد الشيعة في محلّة الكرخ ببغداد، وكانت منطقة الكرخ خالصة للشيعة وفيها العلماء والفقهاء من تلامذة مدرسة أهل البيت عليهم السلام، لأنّ مدينة بغداد كانت آنذاك بلد العلم ومركز الخلافة فاستقطبت فيها العديد من العلماء والفقهاء والمحدثين و... من شتى المذاهب الإسلامية، وقد دخلها التشيّع منذ تأسيسها وأخذت تنمو بفضل ما وصلت إليها من تراث أهل البيت المعصومين عليهم السلام لا سيّما بعد ظهور آل بويه على الساحة السياسة، وقد شجعت حكومتهم بعض العلماء في الهجرة إلى العراق وسكونة بغداد منهم شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي رضوان الله تعالى عليه.

وقد اعترف كلّ فرد بعظمته ونبوغه وكبر شخصيته وتقدّمه على من سواه، فإنّه بعد وفاة أُستاذه السيد المرتضى ـ طاب ثراه في ربيع لأوّل سنة ٤٣٦ هـ ـ استقل بالإمامة فيها، وظهر على منصّة الزعامة، وأصبح علماً للشيعة ومناراً للشريعة، وكانت داره في الكرخ مأوىٰ الأُمة، ومقصد الوفّاد، يأتونها لحلّ المشاكل، وقد تقاطر إليه العلماء والفضلاء للتلمذة على يده والحضور تحت منبره من كلّ بلد ومكان، وقد بلغ الأمر من الاعتناء به والإكبار له حتى جعل خليفة الوقت القائم بأمر الله ـ عبدالله بن القادر بالله أحمد ـ كرسي الكلام والإفادة له، وقد كان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدر فوق الوصف؛ إذ لم يسمحوا به إلّا لمن برز في علومه، وتفوّق على أقرانه، ولم يكن في بغداد يومذاك من يفوق الشيخ الطوسي رحمه الله قدراً أو يفضل عليه علماً، فكان هو المتعيّن لذلك الشرف حتى اتفقت الواقعة المؤلمة سنة ٤٤٨ هـ من تلكم الفظائع التي أحدثتها أعداء أهل البيت عليهم السلام عندما ورد طغرل بيك أوّل ملوك السلجوقية إلى بغداد ـ كما ذكره صاحب معجم البلدان في باب الباء وما بعده الياء «بين السورين» ـ وقد هجم الخصوم من أبناء أهل السنّة على الشيعة في محلّة الكرخ وقتلوا الآلاف من الشيعة الأبرياء، وسعى الحاقدون إلى قتل الشيخ الطوسي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ غير أنّ الشيخ هاجر إلى النجف الأشرف، وقد شنت الغارة على إحراق داره وكرسيه الدراسية ومكتبته الكبرىٰ التي تعدّ من نفائس الأثر، قال ابن الأثير في حوادث سنة ٤٤٨ هـ: وكان سبب هذه الفتنة أنّ أهل الكرخ شرّعوا في عمل باب السمّاكين، وأهل القلائين في

⬅ عمل ما بقي من باب مسعود، ففرغ أهل الكرخ وعملوا أبراجاً كتبوا عليها بالذهب: محمد وعلي خير البشر، فمن رضي فقد شكر، ومن أبى فقد كفر وأنكر أهل السنّة هذه الفقرة: من رضي فقد شكر ومن أبي فقد كفر، وأصر أهل الكرخ على الزيادة، وقالوا: ما تجاوزنا النصوص ما جرت به عادتنا فيما نكتبه على مساجدنا.

فأرسل الخليفة القائم بأمر الله أبا تمام نقيب العبّاسيّين، ونقيب العلويّين وهو عدنان ابن الشريف الرضي لكشف الحال وإنهائه، فكتبا بتصديق قول الكرخيين فأمر حينئذٍ الخليفة ونوّاب الرحيم بكف القتال فلم يقبلوا، وانتدب ابن المذهب القاضي والزهيري وغيرهما من الحنابلة أصحاب عبدالصمد بحمل العامّة على الإغراق في الفتنة، فأمسك نوّاب الملك الرحيم عن كفّهم غيظاً من رئيس الرؤساء لميله إلى الحنابلة، ومنع هذه السنّة من حمل الماء من دجلة إلى الكرخ، وكان نهر عيسى قد انفتح بثقة فعظم الأمر عليهم، وانتدب جماعة منهم وقصدوا دجلة وحملوا الماء وجعلوه في الظروف وصبّوا عليه ماء الورد ونادوا: الماء للسبيل، فأغروا السنّة وتشدد رئيس الرؤساء على الشيعة فمحوا خير البشر وكتبوا عليهما السلام، فقالت السنّة: لا نرضى إلّا أن يقلع الآجر الذي عليه محمد وعلي وأن لا يؤذّن حيّ على خير العمل، وامتنع الشيعة من ذلك، ودام القتال إلى ثالث ربيع الأوّل وقتل فيه رجل هاشمي من السنّة، فحمله أهله على نعش وطافوا به في الحربية وباب البصرة وسائر محال السنّة، واستنفروا الناس للأخذ بثاره ثمّ دفنوه عند أحمد بن حنبل، وقد اجتمع معهم خلق كثير أضعاف ما تقدَّم، فلمّا رجعوا من دفنه قصدوا باب مشهد البتن ـ باب البتن اسم محلّة كبيرة ببغداد ويلصق هذا الموضع في مقابر قريش التي فيها قبر الإمام موسى الكاظم والإمام الجواد عليهما السلام ويعرف قبر الإمامين عليهما السلام بمشهد باب البتن ـ فأغلق بابه فنقبوا في سورها وهدّدوا البواب فخافهم وفتح الباب، فذهلوا فنهبوا ما في المشهد من قناديل ومحاريب ذهب والفضة وستور وغير ذلك، ونهبوا ما في الترب والدور، وأدركهم الليل فعادوا، فلمّا كان الغد كثر الجمع فقصدوا المشهد وأحرقوا جميع الترب والآزاج واحترق ضريح موسى ـ وهو الإمام الطاهر موسى بن جعفر عليهما السلام وحفيده الإمام الجواد محمد بن علي بن موسى عليهما السلام) وضريح ابن ابنه محمد بن علي الجواد والقبّتان الساج اللتان عليهما واحترق ما يقابلهما ⬅

وهذه القضية معلومة شهيرة لدى من تسمّى بأهل السُنّة، محررة في صحفهم وليقل لنا من تسمّى بأهل السُنّة في أيّ قضية تعصّبت اثنا عشرية الشيعة، ولو بغير قتال للباطل، فهذه سيرهم وحالهم مبيّنة معلومة مشهورة، فليبيّن لنا رجل منهم،

➲ ويجاورهما من قبور ملوك بني بويه معز الدولة وجلال الدولة، ومن قبور الوزراء والرؤساء قبر جعفر بن أبي جعفر المنصور، وقبر محمد الأمين محمد بن الرشيد، وقبر أُمّه زبيدة، وجرى من الأمر الفظيع ما لم يجر في الدنيا مثله، فلمّا كان الغد خامس الشهر عادوا وحفروا قبر موسى بن جعفر ومحمد بن علي عليهما السلام وهما إلى مقبرة أحمد بن حنبل فحال الهدم بينهم وبين معرفة القبر، فجاء الحفر إلى جانبه، وسمع أبو تمام نقيب العبّاسيّين وغيره من الهاشميّين والسنّة الخبر فجاؤوا ومنعوا عن ذلك (انظر الكامل في التاريخ ج٩: ص٥٧٥ و ٥٧٦ في حوادث سنة ٤٤٣. والمنتظم لابن الجوزي ج٨: ص١٥٠. والبداية والنهاية ج١٢: ص٦٢. وشذرات الذهب ج٣: ص٢٧٠، وغيرها).

أقول: إنّ الشيعة حينما كانت وظيفتهم الدفاع فقد دافعوا عن أنفسهم وعن أحقية آل محمد المصطفين الأطهار باللسان والبنان وعندما فهموا أنّها فتنة شنّتها أعداء الإسلام للقضاء على الإسلام وشؤون المسلمين، فقد عملت الشيعة بواجبها وهي التقيّة التي قوام الدين بها حفظاً لدماء المسلمين ونفوسهم وطاقاتهم للاستفادة منها في طريق خدمة الدين.

ولذلك ترى الشيخ الطوسي رحمه الله هاجر إلى النجف الأشرف لئلا يساهم الحرب الطائفية والنعرات المذهبية التي كانت مشتعلة حينها في بغداد، وقد أسس فيها الجامعة الكبرى والمدرسة العظمى للشيعة، وصارت مدينة النجف الأشرف الجامعة الوحيدة بين البلدان لدرس الفنون والمعارف الالهية منذ هبط إليها شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ فيعلم ممّا ذكرنا وممّا لم نذكر من هذه الواقعة المؤلمة أنّ مهمة الشيعة العمل بواجبها الشرعي لا إثارة الحرب الداخلية بين المسلمين وسفك دماء الأبرياء وقتل النفوس المحرمة؛ لأنّ نتيجة ذلك تكون لصالح أعداء الإسلام، بل أنّ جهاد الشيعة ودفاعهم منحصرة في الدفاع عن كيان الإسلام وأهل البيت المعصومين عليهم السلام والمرابطة في سبيل الله التي فيها فضل كبير وثواب جزيل.

ولو قضية حقيرة تعصّبت فيها هذه الفرقة المحقة للباطل[١]، فإنّ أوّل قضية صدرت منها على قلّة عددها يومئذٍ تخلّفها عن بيعة السقيفة نصرة منها لخير الناس بعد خير الرسل [صلوات الله وسلامه عليهما] إمام الخلق بعده[٢]، وهذه حالهم في

---

(١) لا شك أنّ التعصّبات الطائفية والنزعات العنصرية التي تحرّك العوام وتبعث الجهال على الإقدام ببعض القبائح هي نتيجة الجهل والخرافات والتقاليد الذميمة والأهواء المضلّة.

وحيث إنّ الشيعة تمسّكوا بنصوص القرآن والسنن النبوية صلى الله عليه وآله وسلم وسيرة الأئمة المعصومين عليهم السلام، فقد خرجوا عن ربقة التقاليد الخاطئة، ورفضوا التعصّبات العقيمة والخلافات العنصرية والأهواء المضلّة؛ لأنّ الإرشادات القيمة والتحذيرات اللازمة الواصلة إليهم من أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذا المجال منعهم من الدخول في تلك المجازفات والنعرات الطائفية والشقاق بين صفوف المسلمين، ويكفي للباحث ملاحظة سيرة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام طول ما يقارب إلى ثلاثة قرون من حياتهم الشريفة وملاحظة علومهم الموفورة وحكمهم وعطائهم الفكري والروحي، فيجد الباحث بوضوح أنّهم ـ سلام الله عليهم ـ قد تجرعوا الغصص بألوانها وأشكالها المختلفة وصبروا على الأذى للحفاظ على أصل الإسلام والدفاع عن كيان الأُمة، فتحمّلوا المشقة والهموم في سبيل الله ليبقى كلمة الله هي العليا إلى يوم القيامة.

(٢) إنّ من أقوى الشواهد على حقانية الشيعة هو موقفهم الحاسم أمام السلطات الظالمة والطواغيت المتفرعنة حيث إنّ الشيعة الإمامية رفضت جميع السلطات الحاكمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدا السلطة والولاية المتعينة من قبل الله تعالى لأوليائه، ولذلك ترى أنّهم قد رفضوا من أوّل الأمر خلافة الخلفاء الثلاثة الذين أولدتهم السقيفة، وقد ذكر المؤرّخون والمحدّثون وأرباب السير أنّ جماعة من الصحابة من المهاجرين والأنصار تخلّفوا عن بيعة أبي بكر وصاروا إلى جنب إخوانهم من بني هاشم للدفاع عن الحقّ والعدالة وإمامة مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال ابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد (ج٥: ص١٢): الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر علي والعباس وسعد بن عبادة وقعدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة، وقال له: إن أبوا

⇐

نصرة الحقّ قرناً بعد قرن وطبقة [١]،

فقاتلهم.

وأيضاً قال في الاستيعاب (ج٣: ص٩٧٣): وتخلف عن بيعته ـ أي عن بيعة أبي بكر ـ سعد بن عبادة وطائفة من الخزرج وفرقة من قريش...

وقال اليعقوبي في تاريخه (ج٢: ص١٢٤): وتخلّف عن بيعة أبي بكر قوم من المهاجرين والأنصار، ومالوا مع علي بن أبي طالب [عليه السلام] منهم: العباس بن عبدالمطلب والفضل بن العباس والزبير بن العوام وخالد بن سعيد والمقداد بن الأسود وسلمان الفارسي وأبوذر الغفاري وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وأبي بن كعب، فأرسل أبو بكر إلى عمر بن الخطاب وأبي عبيدة الجراح والمغيرة بن شعبة، فقال: ما الرأي...

وقال المسعودي في اثبات الوصية (ص١٤٣): فأقام أمير المؤمنين عليه السلام ومن معه من شيعته في منزله بما عهد إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتوجهوا إلى منزله فهجموا عليه وأحرقوا بابه واستخرجوه منه كُرها، وضغطوا سيدة النساء بالباب حتى أسقطت محسناً، وأخذوه بالبيعة فامتنع...

وقال ابن قتيبة في الإمامة والسياسة (ص١٢ ـ ١٤ (ط ١٣٨٨)): وتخلّف قوم عن بيعة أبي بكر وكانوا في بيت علي ـ كرم الله وجهه ـ فبعث أبو بكر إليهم عمر فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعى عمر بحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأُحرقنّ الدار على من فيها. فقيل له: يا أبا حفص إنّ فيها فاطمة، فقال: وإن!!!

وغير هؤلاء من علماء أهل السنّة والجماعة ـ كابن الحجر العسقلاني والبلاذري وصاحب روضة الصفا وغيرهم ـ ممّن نصوا على أنّ جماعة من الصحابة تخلّفوا عن بيعة أبي بكر اقتداءً بالإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ودفاعاً عنه وعن الحقّ والعدالة وعدم تأييدهم الباطل، وسوف يأتي البحث فيه عند ذكر المتخلّفين عن بيعة السقيفة وكيفية امتناع الشيعة من الصحابة والتابعين وغيرهم ممّن خالفوا سلطة الخلفاء وعمّالهم وامتناعهم عن بيعتهم والدخول في زمرتهم إن شاء الله تعالى.

(١) لا يخفي أنّ الشيعة معرّفون من أوّل يومهم بنصرة أئمة أهل البيت عليهم السلام والدفاع عنهم وعن حقّهم المهضوم المغتصب، وكانوا يتسابقون إلى نصرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

فإنّهم على ما عرفت هم الفرقة الناجية[١]، المتظاهرة بالحقّ إلى يوم القيامة[٢].

➲ لساناً وبياناً في كلّ عصر وزمان كي يشملهم دعاء النبي ﷺ يوم غدير خم حيث قال: «اللهم انصر من نصره (انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١١٨ و١١٩. ومجمع الزوائد ج٩: ص١٠٤ و١٠٦. والسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص١٣٦، ح٨٤٨٣ و٨٤٨٤. والمعجم الكبير للطبراني ج٥: ص١٩٢، وغير ذلك).

فإنّ هذا الدعاء مطلق يشمل انطباق العنوان في الدعاء في كل عصر وزمان وأي نوع من أنواع النصرة؛ إذ أنّ كلّ ذلك يصدق عليه العنوان.

فإن ممّا يفتخر به الشيعة أن يكون ناصراً لإمامة من هو منصوب من قبل الله، ويكون طاعته مفروضة عليه. وحيث إنّ لكلّ إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام في كلّ عصر خط خاص محوّل إليه من قبل الله ورسوله لحفظ الإسلام والمسلمين وإن كان هدفهم واحد كالأنبياء، ولكن كانوا يختلفون في سلوكهم وجهادهم، فكان على شيعتهم العمل بما يحقّق رضاهم، فالشيعة إنّما يعرفون بنصرتهم لإمام زمانهم باهتمامهم في تحقّق أهداف الإمام وتحقّق رضاه بحيث يصدق عليهم عنوان الناصر، فلاحظ.

(١) لا يخفي أنّه من الأخبار المتواترة بين الفريقين قوله ﷺ: «ستفترق أُمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٤٥. وج٤: ص١٠٢. وسنن الدارمي ج٢: ص٢٤١. وسنن ابن ماجة ج٢: ص١٢٢٢ ح٣٩٩٣. وسنن أبي داود ج٢: ص٢٩، ح٤٥٩٧. والمستدرك للحاكم ج٤: ص٤٣٠. والسنن الكبرى البيهقي ج١٠: ص٢٠٨. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٦: ص٢٢٦، وغيرها). فهذه الرواية تدلّ على أنّ فرقة واحدة من فرق الأُمة تكون ناجية لا غير، وإذا أضفنا إليها الحديث المتواتر بين الفريقين وهو قوله ﷺ: «الأئمة من بعدي اثنا عشر» لوجدنا أنّ الشيعة الإماميّة هم الفرقة الناجية؛ لأنّهم الوحيد من الفرق التي قالت بانحصار الأئمة في الاثني عشر، وهي الوحيدة التي تقول بوجوب الاقتداء والتمسّك بالعترة الطاهرة الاثني عشر بعد النبي ﷺ، فكل من اقتدى بهم وسلك آثارهم فقد نجى، ومن خالفهم فقد هوى.

(٢) لا يخفي على الخبير الباحث في بحر الأخبار والروايات الإسلاميّة أنّ الفرقة الناجية قد عيّنهم النبي ﷺ في بعض رواياته الصحيحه المقبولة لدى جميع الفرق الإسلامية بلا ➲

وبالجملة: فالصادق الذي ينسب إلى خصمه بعض المناكير وهو في محاجته معه يلزمه أن يثبت ذلك بالدليل الذي هو حجّة لديه عليه، فإن لم يأت بدليل فما نسبه غير مقبول منه، بل مردود عليه، والمقام من المقامات التي يظهر فيها الدعوى على وجه يظن الغافل أنّ متعلقها معلوم الثبوت بحيث ليس لمدعيه حاجة إلى بيان دليل عليه، وممّا نبّهنا عليه علم كذب ما نسبه إليهم(١).

استثناء، وهي الروايات التي حثّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فيها على الاقتداء بعترته الطاهرة والتمسّك بهم، وقد ضمن لهم الأمن من الضلال إلى يوم القيامة إن هم تمسّكوا بأمرين الذين حث عليهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهما كتاب الله وعترته الطاهرة، كما ورد في حديث الثقلين المتواتر المتفق على صحّته جميع الفرق الإسلامية، فانّ حديث الثقلين قد أوضح للجميع أنّ الوقاية من الضلالة والهلكة تكون باتباع الخط الالهي الممثل بالثقلين الكتاب والعترة الطاهرة؛ لأنّ من الضروري أنّ معنى التمسّك بالقرآن هو الأخذ بتعاليمه القيمة والسير على وفقها، ونفس المعنى في التمسّك بأهل البيت عليهم السلام مقصودة حيث جعلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعدال القرآن. ومن هنا يتضح أنّ من تمسّك بالثقلين فقد فاز بالأمن والأمانة والإيمان؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ضمن الأمن من الضلالة إلى يوم القيامة للمتمسّك بهما معاً، والشيعة الإماميّة هي الفرقة الوحيدة التي تقول بوجوب الاقتداء والتمسّك بكتاب الله وعترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاً.

هذا ولو أضفنا إليه الحديث المتواتر بين جميع الفرق الإسلاميّة وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «انّ الأئمة من بعدي اثنا عشر»، فيتضح انحصاره في الشيعة أكثر وضوحاً؛ لأنّه لا تجد في فرق الأُمة فرقة قالت بانحصار الأئمة في الاثني عشر غير الشيعة الإماميّة.

ومثل حديث الثقلين في الدلالة وحديث السفينة وحديث النجوم وغيرها من الأحاديث الصحيحة عند أهل السنّة والجماعة الدالّة على وجوب الاقتداء بالعترة الطاهرة كثيرة جداً، فالباحث الخبير لو أمعن النظر في الروايات الإسلاميّة بعين واعية لا محالة يذعن بأنّ الفرقة الناجية هي الشيعة الاثني عشرية لا غير، فلاحظ.

(١) لا يخفي أنّ ممّا يستقبحه الشرع والعقل والعقلاء هو نسبة قول أو عقيدة إلى شخص أو طائفة من الناس بلا دليل ولا حجة، فإنّه قد استفاضت الآيات والروايات في المنع عن القول

ورابعها: ما نسبه إلى أهل مذهب خصمه وعابهم به وذمّهم عليه فإنّه كذّب عليهم، وأهل مذهبه المتصفون به؛ لأنّ أوّل محاربة صدرت بين أهل القبلة بعد موت رسول الله ﷺ محاربة مانعي الزكاة[1]، وقد حاربهم إمام السقيفة، ومتابعوه

➲ بلا علم ولا دليل ولا حجّة شرعية.

كما أنّ العقل يستقبح ذلك باعتبار أنّه ظلم على الآخرين، وكذلك العقلاء يستقبحون القول العاري من الدليل، فإنّ الأفكار الحرة تأبى عن قبول ذلك لا سيما في الجيل المعاصر الذي نرى فيهم التيقظ والشعور بالرسالة وتحمّل المسؤولية وتنظيم المكاتب والمؤسسات من أجل الوصول إلى حقائق الأُمور فإنّها تردّ كلّ قول لايدعمه دليل، وتأبى المكابرات والمجازفات، ولا تقبل شيئاً إلّا ما أدى إليها اعمال الفكر حتى في الأُمور العادية فكيف بالأُمور المهمة من المسائل الدينية والدنيوية والإطلاع على الحكم والأسرار، فإنّ ذلك لا يتفوّه به أحد حتى الأصاغر من الطلاب فكيف بمن يدعي نفسه شيخاً للإسلام!!!

(١) إنّ من المأساة التي سوّدت وجه التاريخ وياليتها لم تكن في زمن الإسلام كي لا تتلوّث بها سمعته النقيّة وشرفه السامي هي قتل المسلمين الذين منعوا إعطاء الزكاة بعد وفاة النبي ﷺ في خلافة أبي بكر، فقد ذكر المؤرّخون والمحدّثون أنّ أبا بكر أرسل خالد بن الوليد ومعه جيش ليقاتل مانعي الزكاة وعندما تقدم خالد نحو بني يربوع وبني تميم وغيرهم فاجتمعوا على مالك بن نويرة اليربوعي الذي كان من أجلّاء الصحابة، والذي قال ابن حجر في الإصابة (ج٥: ص٥٦٠): إنّه قال المرزباني: كان ـ مالك بن نويرة ـ شاعراً شريفاً فارساً معدوداً في فرسان بني يربوع وكان من أردف الملوك...

وعن البراء بن عازب: أنّ وفد تميم أتوا النبي ﷺ فقال أميرهم مالك بن نويرة للنبي: علمني الإيمان، فعلّمه الشهادتين وأركان الشريعة ونهاه مناهيها وأمره أن يوالي وصيّه من بعده، وأشار إلى علي بن أبي طالب عليه السلام... (الصراط المستقيم ج٢: ص٢٨٠).

قال الطبري: وقد بعثه رسول الله ﷺ على صدقة بني يربوع، وكان قد أسلم، وكان شاعراً... (المنتخب من ذيل المذيل للطبري: ص٤٢).

وكان مالك قد أجمع أموال الزكاة كعادته في عهد رسول الله ﷺ حتى إذا سمع بوفاة ➲

رسول الله ﷺ وقيام من لم يكن اسمه في العير ولا في النفير بالأمر بعد رسول الله ﷺ، وقد دخل مالك بن نويرة المدينة لينظر من قام بالأمر بعد رسول الله ﷺ وكان يوم الجمعة، فلمّا دخل المسجد وجد أبابكر يخطب على منبر رسول الله ﷺ، فلمّا نظر إليه قال: هذا أخو تيم؟ قالوا: نعم، قال: فما فعل وصي رسول الله ﷺ الذي أمرني رسول الله ﷺ باتباعه وموالاته؟

فقال له المغيرة بن شعبة: إنّك غبت وشهدنا والأمر يحدث بعده الأمر، فقال مالك: والله ما حدث شيء ولكنكم خنتم الله ورسوله. ثمّ تقدّم إلى أبي بكر، فقال يا أبابكر: لماذا رقيت منبر رسول الله ﷺ ووصي رسول الله ﷺ جالس؟ فقال أبوبكر: أخرجوا الأعرابي البوّال على عقبيه من المسجد، فقام إليه عمر وخالد وقنفذ، فلم يزالوا يكزون في ظهره حتى أخرجوه من المسجد كرهاً بعد إهانة وضرب... (بيت الأحزان للشيخ عباس القمي: ص١٠٣).

فتوقّف مالك عن دفع الزكاة لأبي بكر، فسار إليه خالد وجماعة بأمر من أبي بكر فقال مالك لخالد: أنا وقومي من الإسلام، فقال خالد: ضعوا السلاح إذن فوضعوا السلاح، وبعد أن وضعوا السلاح رُبطوا أُسارىٰ وبأمر من خالد بن الوليد ضرب ضرار بن الأزور عنق مالك بن نويرة دون سبب وعومل كالمرتد، وبنفس الليلة التي قتل فيها مالك دخل خالد بن الوليد بإمرأة مالك وهتك عرضه، يحدثنا الطبري عن هذه الرزية ويقول: وكان ممّن شهد لمالك بالإسلام أبو قتادة، وقد كان عاهد الله أن لا يشهد مع خالد بن الوليد حرباً أبداً. انظر تاريخ الطبري ج٢: ص٥٠٣. ووفيات الأعيان ج٦: ص١٣. وتاريخ الإسلام للذهبي ج٣: ص٣٢. وتاريخ اليعقوبي ج٢: ص١٣. والإصابة لابن حجر ج٣: ص٣٣٧. وامتاع الاسماع للمقريزي ج١٤: ص٢٣٨. والسيرة الحلبية ج٣: ص٢١٢. وتنبيه الأشراف للمسعودي: ص٢٤٧. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٢: ص٣٥٨. وصحيح البخاري ج٨: ص٥٠، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبىٰ قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة. وصحيح مسلم ج١: ص٣٨، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس. وتاريخ أبي الفداء ج١: ص١٥٨. وتاريخ ابن أعثم الكوفي ج١: ص١٨ ـ ١٩. والسيرة النبوية لابن كثير ج٣: ص٥٩٤ ـ ٥٩٥.

لعصبية[1]؛ لعلمهم جميعاً بأنّ إمام الخلق الذي له حقّ المحاربة لمن بغى عليه هو

وكتاب الثقات لابن حبان ج٢: ص١٦٩. وتاريخ مدينة دمشق ج١٦: ص٢٥٦ ـ ٢٧٤. وتاريخ الخميس ج٢: ص٢٣٣. والغدير ج٧: ص١٥٨، وغير ذلك.

(١) فإنّ الباحث لو درس التاريخ والسير ليكشف عن حقيقة الأمر في قصة محاربة مانعي الزكاة، وبعث أبو بكر خالد بن الوليد إلى قبيلة مالك بن نويرة وقتلهم غدراً بعد ما كتّفهم وضرب أعناقهم صبراً وقتل مالك بن نويرة الصحابي الجليل الذي ولّاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صدقات قومه ثقة به، ودخل بزوجته في ليلة قتل زوجها لا يرى فيها، إلّا أنّ مالك بن نويرة وقومه امتنعوا عن إعطاء الزكاة لأبي بكر وحكومته؛ لأنّهم شككوا في صحّة البيعة لأبي بكر، ولذلك سمّوهم بأهل الردّة وصدر الحكم من الخليفة وأنصاره بقتلهم وانتهاك حرماتهم حتى لا يتفشى في العرب رأي المعارضة أو المناقشة في أمر الخلافة.

ولكن كلّ من درس التاريخ يعلم علم اليقين أنّ مانعي الزكاة لم يرتدوا عن الإسلام، كيف وقد صلّوا مع خالد وجماعته عندما حلّوا بفنائهم .

ثمّ إنّ أبا بكر نفسه أبطل هذه الدعوى الكاذبة بدفعه دية مالك من بيت المال واعتذر عن قتله (انظر أُسد الغابة ج٤: ص٢٩٥ ـ ٢٩٦). والمرتد لا يعتذر عن قتله ولا تدفع دينه من بيت المال، ولم يقل أحد من الصحابة وغيرهم من السلف أنّ مانعي الزكاة ارتدوا عن الإسلام؛ إذ بأيّ كتاب وأيّ سنة يسوغ لهم هذه النسبة بعد ما آمن القوم بالله ورسوله وابتغوا سبيل الحقّ وصدّقوا بالحسنى وأذّنوا وأقاموا وصلّوا وكانوا مسلمين حقّاً.

أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يحل دم امرئ مسلم إلّا باحدى ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه أو زنى بعد إحصانه أو قتل نفساً بغير نفس»؟! (انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص٦١. وسنن الترمذي ج٣: ص٣١٢ ح٢٢٤٧. وسنن النسائي ج٧: ص٩٢. والمستدرك للحاكم ج٤: ص٣٥٠، وغيرها).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلّا الله، فإذا قالوها منعوا منّي دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله (انظر مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١١. وسنن ابن ماجة ج٢: ص٢٩٥، ح٣٩٢٧. وسنن الترمذي ج٤: ص١١٧، ح٢٧٣٣، وغيرها).

وقد عهد أبو بكر نفسه لسلمان بقوله: من صلّى الصلوات الخمس فإنّه يصبح في ذمة الله

ويسمي في ذمة الله تعالى، فلا تقتلنّ أحداً من أهل ذمة الله فيكبّك الله على وجهك في النار (الطبقات لابن سعد ج٣: ص١٩٣. وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ص٧٠). أيسلب امتناع الرجل المسلم عن أداء الزكاة حرمة الإسلام عن أهله وماله وذرّيه ويجعلهم أعدال الكفرة؟ وإن حاول جماعة من أهل السنّة المدافعين عن أصحاب السقيفة أن يلصقوا اسم الارتداد على مالك وعشيرته وحاولوا جهدهم في ذلك وبدون جدوى أن يبرّروا أفعال أبي بكر وخالد فلم يجدوا بُدّاً من نسبة الارتداد إليهم؛ لأنّهم عرفوا أنّ ذلك لا يكن مع مالهم من الأدلّة، حتى أنّ البخاري عندما أخرج الحديث جعل له باباً بعنوان: من أبىٰ قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردّة، وهو دليل على أنّ البخاري نفسه لا يعتقد بردّتهم.

كما أنّ غضب أبو قتادة الأنصاري على خالد وفعله وتركه يوم ذاك المعسكر دليل وشهادة على إسلام مالك، وكما أنّ عمر بن الخطاب لما رأى خالداً قال له: يا عدو الله وقذفه بالقتل والزنى، فإذا كان فعله صحيحاً لماذا هتكه عمر في ملأ من الصحابة بقوله إياه: قتلت امرءً مسلماً ثمّ نزوت على إمرأته، والله لأرجمنك بأحجارك (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٧: ص٢٠٦).

ثمّ إنّه لو كانت الزكاة حقّ المال فإنّ الحديث في هذه الحالة أوضح من أن يخفى؛ إذ لابدّ لمن في أمواله حقّ الزكاة أن يخرجه منها، وللحاكم أن يأخذ أموال الزكاة ويصرفها في محلّه، ولو امتنع من في عهدته الزكاة فللحاكم أن يأخذ منه ولو بقوّة من دون قتله وسفك دمه.

وإذا قال أحد: إنّ مالكاً قد أنكر ضرورياً عن ضروريات الإسلام فنقول: إنّه منع إعطاء الزكاة لايدلّ على إنكار الضروري؛ لأنّ كثير من المسلمين لايعطون أو يتأخّرون في الإعطاء، فلايدلّ ذلك على إنكارها ثمّ إنّه إذا كانت محاربة مانعي الزكاة وقتلهم جائزاً شرعاً لفعله رسول الله ﷺ مع ثعلبة بن حاطب الأنصاري حينما امتنع عن أداء الزكاة، وسمّى الزكاة بالجزية أو أُخت الجزية، وقصته معروفة ومذكورة في الروايات وتفسير القرآن، لاحظ سورة التوبة.

ولا ندري ما شأن أبناء السلف وقد غرّرت بهم سكرة الشبق، وغالتهم داعية الهوى

عَلي عليه السلام دون غيره بما عرفته من السنن[١].

ولعلم أبي بكر وعمر وغيرهما بأنّ المحارب على التأويل هو علي عليه السلام دون أبي بكر وعمر حسب ما حارب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على التنزيل دلّ على ذلك الخبر المشهور[٢]

➲ وجاؤوه لا يرقبون في مؤمن إلّا ولا ذمة وقد أخذتهم العصبية والحمية العمياء، فنرى مثل هذا يقتل أعني مالك بن نويرة الصحابي الجليل ويأتي بالطامات رغبة في نكاح أم تميم، وذلك يقتل سيد العترة أميرالمؤمنين عليه السلام شهوة في زواج قطام و... والله يعلم ما تكنّ صدورهم وما يعلنون.

(١) أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين عن أبي سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي قال: حدثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري قال: حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا سلمة بن الفضل قال: حدثني أبو زيد الأحول عن عقاب بن ثعلبة قال: حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطاب قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٣٩ و١٤٠). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص١٨٦. وج٦: ص٢٣٥. وج٧: ص٢٣٨. وأبو جعفر الاسكافي في المعيار والموازنة: ص٣٣. وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج١: ص٣٩٧، ح٥١٩. والطبراني في معجمه الأوسط ج٨: ص٢١٣. وج٩: ص١٦٥. ومعجمه الكبير ج٤: ص١٧٢. وج١٠: ص٩١ و٩٢. وابن عبدالبر في الاستيعاب ج٣: ص١١١٧. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج١: ص٢٠١. وج٣: ص٧١ و٧٧ و٢٠٧. وج٦: ص١٢٩ و١٣٠. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠. وابن الأثير في أسد الغابة ج٤: ص٣٣. والذهبي في سير أعلام النبلاء ج٢: ص٤١٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٢٩٢، ح٣١٥٥٢ وص٣٥٢. والسيوطي في الدر المنثور ج٦: ص١٨. والغزالي في المستصفي: ص١٠٤. وابن كثير في البداية والنهاية ج٧: ص٣٣٨. وابن قتيبة في الإمامة والسياسة ج٢: ص٥٥٠. وابن الأعثم في تاريخه ج٣: ص٧٧ وغيرهم.

(٢) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ

ولديهم بالصحّة مأثور [١] حسب ما يأتي نقله عن مخرجيه.

منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله»، قال: فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، وقال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا، ولكنّه خاصف النعل» وعلي يخصف نعله (مسند أحمد بن حنبل: ص٣٣ و٨٢).

وأخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانقطعت نعله فتخلّف علي يخصفها، فمشي قليلاً ثمّ قال: «إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها قوم وفيهم أبوبكر وعمر قال أبو بكر: أنا هو؟ قال: «لا»، وقال عمر: أنا هو؟ قال: «لا، ولكن خاصف النعل» يعني علياً، فأتيناه فبشرناه، فلم يرفع به رأسه كأنّه قد كان سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (المستدرك ج٣: ص١٢٢. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص١٨٦. وج٩: ص١٣٣. والنسائي في سننه الكبرى ج٥: ص١٥٤، ح٨٥٤١. وفي خصائصه: ص١٣١. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج٢: ص٣٤١، ح١١٢ (١٠٨٦). وابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٣٨٥. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٢: ص٢٧٧. وج٣: ص٢٠٧. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص١١٥. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج١: ص١٨٦، ح٣. وج٢: ص١٦٩، ح٤٧٧. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج٧: ص٤٩٧، ح١٩. والهيثمي في موارد الضمآن ج٧: ص١٤٦، ح٢٢٠٧. وأبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء ج١: ص٦٧. وابن المغازلي في مناقبه: ص٩٩، ح٧٨. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٤٥١ ـ ٤٥٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦١٣، ح٣٢٩٦٧، وغيرهم.

(١) قد صححه الحاكم النيسابوري في المستدرك بعد نقله للحديث قائلاً: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأقرّ الذهبي بصحته في الهامش في تلخيصه (انظر المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢٢ ـ ١٢٣).

وقال الفضل بن روزبهان بعد نقله للحديث ما هذا نصّ عبارته: صحّ الحديث، وهذا يدلّ على أنّه [عليه السلام] يقاتل البغاة والخوارج، وكان مقاتلة البغاة والخوارج على تأويل القرآن... (انظر دلائل الصدق ج٦: ص١٥٤). وإلى غير ذلك ما جاء في كتب علماء أهل السنّة من الاعتراف بصحّة سند الحديث، وسيأتي تفصيل الكلام وشرحه في محلّه إن شاء الله تعالى.

والثانية: محاربة الجمل[١]، وقد حارب فيها من قال بإمامة الثلاثة تعصّباً

(١) إنّ حرب الجمل من أشنع الفتن التي أشعلت نارها عائشة بنت أبي بكر بالبصرة والتي صارت سبباً لقتل عشرات الآلاف من المسلمين، وقد حدثت الوقعة يوم الخميس لعشر خلون من جمادي الأُولى سنة ٣٦ هـ.

وإنّما سميت تلك بحرب الجمل؛ لأنّ عائشة قادت جيشها في تلك الحرب وهي راكبة على جمل.

ذكر المؤرّخون أنّ عائشة خرجت من مكة وعثمان محصور ثمّ خرجت من مكة تريد المدينة، قال الطبري فيما رواه بسنده وذكره ابن الأثير أيضاً: فلمّا كانت بسرف لقيها رجل من أخوالها من بني ليث يقال له: عبيد أو عبد بن أبي سلمة، وهو ابن أُم كلاب فقالت لهم: مهيم؟ قال: قتل عثمان وبقوا ثمانياً قالت: ثمّ صنعوا ماذا؟ قال: أخذها أهل المدينة بالاجتماع فجازت بهم الأُمور خير مجاز اجتمعوا على بيعة علي بن أبي طالب، فقالت: ليت هذه ـ أي السماء ـ أطبقت على هذه ـ أي الأرض ـ إن تم الأمر لصاحبك ردوني ردوني، فانصرفت إلى مكة وهي تقول: قتل والله عثمان مظلوماً، والله لأطلبنّ بدمه، فقال لها: ولم والله أنّ أوّل من أمال خرفة لأنتِ، وقد كنت تقولين: اقتلوا نعثلاً فقد كفر، قالت: إنّهم استتابوه ثمّ قتلوه وقد قلت وقالوا.... (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٤٦٩. والبداية والنهاية لابن كثير ج٧: ص٢٥٨. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٢١٥). وزاد الطبري وابن الأثير: انّ ابن أُم كلاب أنشد أبياتاً فقال لها:

فمنك البداء ومنك الغير	ومنك الرياح ومنك المطر
وأنت أمرت بقتل الإمام	وقلت لنا إنّه قد كفر
فهبنا أطعناكِ في قتله	وقاتله عندنا من أمر
ولم يسقط السقف من فوقنا	ولم ينكسف شمسنا والقمر
وقد بايع الناس ذا بدرة	يزيل الشبا ويقيم الصغر

انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٤٧٦. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٣: ص٢٠٦.

وقد أُمرت أن تقر في بيتها بقوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأُولى﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣).

ثمّ انصرفت إلى مكة فنزلت على باب المسجد وقصدت الحجر واجتمع الناس إليها فقالت: يا أيها الناس إنّ عثمان قتل والله مظلوماً لأُطالبنّ بدمه، وهكذا أججت نار الفتنة، تلك الفتنة التي أسموها بالفتنة الكبرىٰ التي ابتدأت بمقتل عثمان وانتهت بزعمهم بواقعة الجمل.

وقد سمّوها بالفتنة استناداً إلى ما تنبأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه ستكون بعدي أحداث وفتن... (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٢٩٢).

وقد حذّر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أُمته منها في مرات متعددة حتى قام في يوم من الأيام واتجه إلى بيت عائشة وقال صلى الله عليه وآله وسلم: هاهنا الفتنة، هاهنا الفتنة، حيث يطلع قرن الشيطان». وقد أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه في باب ما جاء في بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: عن نافع عن عبدالله قال: قام النبي خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: «الفتنة ثلاثاً، من حيث يطلع قرن الشيطان». (صحح البخاري ج٤: ص٤٦).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفتن عن عكرمة بن عمار عن سالم عن ابن عمر قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بيت عائشة، فقال: رأس الكفر هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان». (صحيح مسلم ج٨: ص١٨١، كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرن الشيطان).

وهكذا أثارت الفتنة حتى عبّأت عشرين ألفا أو أكثر من أوباش العرب وأهل الأطماع لقتال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والاطاحة به، فاجتمعوا بالبصرة.

يقول المؤرّخون: انّ أصحاب عائشة لمّا غدروا بعثمان بن حنيف الأنصاري والي البصرة وأسّروه هو وسبعين من أصحابه الذين كانوا يحرسون بيت المال جاؤوا بهم إلى عائشة فأمرت بقتلهم فذبحوهم كما يذبح الغنم (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٤٨٤ ـ ٤٨٦). ويقول الطبري: لمّا أخذوا عثمان بن حنيف أرسلوا إلى عائشة يستشيرونها في أمره، فقالت: اقتلوه، فقالت لها إمرأة: نشدتك بالله في عثمان وصحبته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قالت: ردوا أبانا فردوه، فقالت: احبسوه ولا تقتلوه...

ثمّ ضربوه أربعين سوطاً ونتّفوا شعر لحيته ورأسه وحاجبيه وأشفار عينيه وحبسوه... (تاريخ الطبري ج٣: ص٤٨٥).

للباطل من حيث خروجهم على امام زمانهم بالسيف[١]،

ولمّا بلغ الأخبار إلى الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام قدم الإمام عليه السلام البصرة بجيوشه وحاول محاولات عديدة لإخماد الفتنة وحذرهم وأنذرهم وألقى عليهم الحجج، وكان آخر انذار لهم أن أرسل المصحف الشريف على رأس شاب مؤمن من عسكره يدعوهم إلى العمل بموجبه، فكان جواب القوم أن قطعوا يمينه وشماله وقتلوه أبشع قتلة. (انظر كتب التاريخ واقعة الجمل).

أقول: ولا أدري كيف اقتنع أصحاب عائشة أنفسهم بجواز قتل حامل المصحف، وأمّا أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام في صفين لم يقتنعوا أنفسهم بمقالة أصحاب معاوية بأمر إمام زمانهم، مع العلم بأنّ معاوية كان أهل المكر والغدر والخدعة، وكان ذلك أمراً واضحاً مبيّناً لجميع الناس، فعندما غدر بهم معاوية وأمر أصحابه بحمل أوراق المصاحف على الرماح في خدعة ابن العاص المعروفة لم يقاتل أصحاب المولى أصحاب معاوية، وهذا ممّا يقضىٰ به العجب العجاب!!!!

وعلى أيّ صورة فما اكتفت جيش عائشة بقتل الشاب بل حتى أرشقوا جيش الإمام بالسهام والنبال وابتدأوا الحرب فاشتدت، فكانت حرباً ضروساً أكلت الرجال كما تأكل النار الحطب، وروت أرض البصرة بدماء المسلمين. قال ابن صباغ المالكي: ذكر نقلة الأخبار وأصحاب التاريخ أنّ عدد من قتل من أهل الجمل ستة عشر ألفاً وسبعمئة وتسعون رجلاً، وكانت جملتهم ثلاثين ألفاً، فأتى القتل على أكثر من نصفهم.

إنّ عدد من قتل من أصحاب علي عليه السلام ألف وسبعون، وكانت عدّتهم عشرين ألفاً (انظر الفصول المهمة: ٨٦).

وقيل غير ذلك، وفي بعض الروايات أنّ المقتولين في هذه المعركة بلغ خمسة وعشرين ألفاً عدا المجروحين الذين قطعت أيديهم وأرجلهم والتي بلغت أربعة عشر ألفاً، وكلّ ذلك نتيجة الفتنة التي أشعلت نارها عائشة. وبعد انكسار جيشها أرجعها الإمام عليه السلام إلى بيتها مكرمة. ولمن أراد الوقوف على تفصيل الواقعة والحادثة فليراجع كتب التاريخ، مثل كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة وغيره.

(١) أجمع المؤرّخون أنّ عائشة هي التي قادت جيشاً بقتال أمير المؤمنين علي بن أبي

➲ طالب عليه السلام، وهي التي كانت تصدر الأوامر في الواقعة، حتى أنّ طلحة والزبير لمّا اختلفا في إمامة الصلاة وأراد كلّ منهما أن يصلّي بالناس فتدخّلت وعزلتهما وأمرت عبدالله بن الزبير ابن أُختها أن يصلّي هو بالناس، وهي التي كانت ترسل الرسل بكتبها التي بعثها في كثير من البلدان تستنصرهم على الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وتثير فيهم حمية الجاهلية.

حتى عبّأت عشرين ألفاً أو أكثر من أوباش العرب وأهل الأطماع لقتال أميرالمؤمنين عليه السلام والاطاحة به. ومن مواقفها المضحكة أو المبكية وهي أنّها خرجت من بيتها عاصية لله ولرسوله، ثمّ أمرت بعض الصحابة والمؤمنين بالاستقرار في بيوتهم، فقد روى ابن أبي الحديد وغيره من المؤرّخين أنّ عائشة كتبت ـ وهي بالبصرة ـ إلى زيد بن صوحان العبدي رسالة تقول له فيها: من عائشة أُم المؤمنين بنت أبي بكر زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ابنها الخالص زيد بن صوحان، فأمّا بعد: فأقم في بيتك وخذّل الناس عن ابن أبي طالب، وليبلغني عنك أحبّ، فإنّك أوثق أهلي عندي، والسلام.

فأجابها هذا الرجل الصالح بما يلي: عن زيد بن صوحان إلى عائشة بنت أبي بكر، أمّا بعد: فإنّ الله أمرك بأمرٍ وأمرنا بأمرٍ، فأمركِ ان تقرّي في بيتك وأمرنا أن نجاهد، وقد أتاني كتابك تأمريني فيها أن أصنع خلاف ما أمرني الله به، فأكون قد صنعت ما أمركِ الله به وصنعتِ أنتِ ما به أمرني، فأمركِ عندي غير مطاع، وكتابك لا جواب له (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٢٢٦). ورواه الطبري في تاريخه ج٣: ص٤٩٢. وابن الأثير في تاريخه ج٣: ص٢١٦. والمقريزي في امتاع الأسماع ج١٣: ص٢٣٥، وغيرهم.

فيا عجبا أنّها تطلب من المؤمنين الاستقرار في بيوتهم وهي تخرج للحرب على خلاف ما أمرها الله تعالى، وقد حذّرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أنبأها بخروجها على إمام زمانها قائلاً: كأنّي بإحداكن قد نبحها كلاب الحوأب وإياكِ أن تكونيها يا حميراء (الإمامة والسياسة ج١: ص٦٠ و٨٠ وص٨٢. والفصول المهمة لابن الصباغ المالكي: ص١١٧١).

وفي رواية أُخرى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأديب تخرج فينبحها كلاب الحوأب يقتل عن يمينها وعن يسارها قتلى كثير». (مجمع الزوائد ج٧: ص٢٣٤. والبداية والنهاية ج٦: ص٢٣٦).

➲

⬅ وفي رواية أُخرى: قال ﷺ لها: «يا حميراء كأنّي بكِ تنبحك كلاب الحوأب، تقاتلين علياً وأنت له ظالمة». (العقد الفريد ج٢: ص٢٨٣. والإمامة والسياسة ج١: ص٨٢).

وفي رواية أُخرى: قال ﷺ: كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب». (مسند أحمد بن حنبل ج٦: ص٥٢). واخرجه ابن حجر في فتح الباري ج١٣: ص٤٥ قائلاً: وصححه ابن حبان والحاكم وسنده على شرط الصحيح وعند أحمد...

وأخرج الحاكم النيسابوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: لمّا بلغت عائشة بعض ديار بني عامر نبحت عليها الكلاب فقالت: أي ماء هذا؟ قالوا: الحوأب، قالت: ما أظنّني إلّا راجعة، فقال الزبير: لا بعد تقدمي ويراك الناس ويصلح الله ذات بينهم، قالت: ما أظنّني إلّا راجعة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كيف بإحداكن إذا نبحتها كلاب الحوأب». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢٠).

وأخرج الطبري عن الزهري: أنّه لمّا سمعت عائشة نباح الكلاب فقالت: أي ماء هذا؟ فقالوا: الحوأب، فقالت: إنا لله وإنا اليه راجعون، إنّي لهيه، قد سمعت رسول الله ﷺ يقول وعنده نساؤه: ليت شعري أيّتكنّ تنبحها كلاب الحوأب، فأرادت الرجوع فأتاها عبدالله بن الزبير فزعم أنّه قال: كذب من قال: إنّ هذا الحوأب، ولم يزل حتى مضت فقدموا البصرة... (تاريخ الطبري ج٣: ص٤٨٥) إلى غير ذلك.

أقول: والخبير في التاريخ لايمكنه تصديق هذه الأخبار بأنّ عائشة أرادت الرجوع من الحرب؛ لأنّ الروايات الكثيرة صريحة في أنّ أُم سلمة حذرها أوّلاً عن الخروج قبل أن تخرج، فلن تقبل منها، فقد أخرج ابن أبي الحديد عن أبي مخنف قال: جاءت عائشة إلى أُم سلمة تخادعها على الخروج، وقد عزمت على الخروج إلى البصرة ومعها الزبير وطلحة فقالت لها: فأخرجي معنا...

فقالت أُم سلمة: إنّك كنت بالأمس تحرّضين على عثمان وتقولين فيه: أخبث القول، وما كان اسمه عندك إلّا نعثلاً، وأنّك لتعرفين منزلة علي بن أبي طالب عند رسول الله ﷺ، أفأُذكرك؟ قالت: نعم، قالت: أتذكرين يوم أقبل عليه السلام ونحن معه حتى إذا هبط من فديد ذات الشمال خلا بعلي يناجيه، فأطال، فأردت أن تهجمي عليهما فنهتيك فعصيتني، فهجمت ⬅

⮌ عليهما، فما لبثت أن رجعت باكية، فقلت: ما شأنك؟ فقلت: إنّي هجمت عليهما وهما يتناجيان، فقلت لعلي: ليس لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلّا يوم من تسعة أيام، أفما تدعني يابن أبي طالب ويومي؟ فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ وهو غضبان محمرّ الوجه، فقال: «ارجعي وراءك والله لا يبغضه أحد من أهل بيتي ولا من غيرهم من الناس إلّا وهو خارج عن الإيمان» فرجعت نادمة ساقطة، قالت عائشة: نعم أذكر ذلك.

قالت: وأذكرك أيضاً، كنت أنا وأنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنت تغسلين رأسه، وأنا أحيس له حيساً، وكان الحيس يعجبه، فرفع رأسه وقال: «يا ليت شعري أيّتكنّ صاحب الجمل الأذنب، تنبحها كلاب الحوأب، فتكون ناكبة عن الصراط»، فرفعت يدي من الحيس فقلت: أعوذ بالله وبرسوله من ذلك، ثمّ ضرب على ظهرك وقال: «إيّاك أن تكونيها» ثمّ قال: «يا بنت أبي أُمية إيّاك أن تكونيها يا حميراء، أما فقد أنذرتك»، قالت عائشة: نعم أذكر هذا.

قالت: وأُذكرك أيضاً كنت أنا وأنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر له وكان علي يتعاهد نعلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخصفها ويتعاهد أثوابه فيغسلها، فنقبت له نَعلٌ فأخذها يومئذٍ يخصفها وقعد في ظل سمرة وجاء أبوك ومعه عمر فاستأذنا عليه، فقمنا إلى الحجاب ودخلا يحدّثانه فيما أراد، ثمّ قالا: يا رسول الله إنّا لا ندري قدر ما تصحبنا فلو أعلمتنا من يستخلف علينا ليكون لنا بعدك مفزعاً؟

فقال لهما: «أما أنّي قد أرى مكانه، ولو فعلت لتفرقتم عنه، كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون بن عمران»، فسكتا ثم خرجا، فلمّا خرجنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت له: وكنت أجرأ عليه منّا: من كنت يا رسول الله مستخلفاً عليهم؟

فقال: «خاصف النعل» فنظرنا فلم نر أحداً إلّا علياً، فقلت: يا رسول الله ما أرى إلّا علياً؟ فقال: «هو ذلك»، فقالت عائشة: نعم أذكر ذلك.

فقالت: فأي خروج تخرجين بعد هذا؟ فقالت: إنّما أخرج للاصلاح بين الناس...

فقالت: أنت ورأيك، فانصرفت عائشة عنها (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٢١٧ ـ ٢١٨).

والمهم في كلّ ما مرّ بنا من الروايات أنّ عائشة خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي ⮎

وبعدها وقعة صفين[(١)]،

طالب عليه السلام لبغضها وعداها له، فهي كانت مستعدة لهذه الفرصة.

والباحث يجد أمراً عجيباً وغريباً بعد ملاحظة هذه الأخبار والروايات وموقفها من الإمام في هذه الجهة، ولا يجد له تفسيراً إلّا العداء لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد سجل لها التاريخ كُرهاً وبغضاً للإمام أمير المؤمنين عليه السلام لم يعرف له مثيل وصل بها إلى حدّ أنّها لا تطيق ذكر اسم الإمام عليه السلام، ففي رواية أخرجه البخاري عن عبيدالله بن عبدالله قال: قالت عائشة: لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين رجلين تخط رجلاه الأرض وكان بين العباس وبين رجل آخر، فقال عبيدالله: فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ قلت: لا، قال: هو علي بن أبي طالب (صحيح البخاري ج٣: ص١٣٤، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب هبة الرجل لإمرأته والمرأة لزوجها).

ألا تعجبون بأنّها تترك اسم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بغضاً وعداوة له، مع أنّ أهل السنّة والجماعة يروون في صحاحهم بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق» (صحيح مسلم ج١: ص٦١، كتاب الإيمان، باب أنّ حب الأنصار وحب علي [عليه السلام] علامة الإيمان. ومسند أحمد بن حنبل ج١: ص٩٥ وص١٢٨. وسنن الترمذي ج٥: ص٣٠٦، ح٣٨١٩. وسنن النسائي ج٨: ص١١٦، وغير ذلك).

أليس هذا شهادة منهم على ماهية عائشة وما تضمر في قلبها من النفاق والمشاركة في المؤامرة ضد أهداف النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟!

وأليس مشاركتها في الحرب وقيادتها المعركة والرجال وإرسالها الرسائل إلى رؤساء القبائل ودعوتهم إلى الحرب تعصّباً منها بالباطل وعدائها الشديد لأهل البيت عليهم السلام لا سيما للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وحتى آخر لحظة من حياته حيث أنشدت لما بلغها نبأ استشهاده:

فألقت عصاها واستقر بها النوى ... كما قرّ عيناً بالإياب المسافر

(انظر تاريخ الطبري ج٤: ص١١٥. والكامل لابن الأثير ج٣: ص٣٩٤).

(١) إنّ حرب صفين من الحروب والوقائع الدامية التي تسببها معاوية بن أبي سفيان وزيره

الأوّل عمرو بن العاص، تلك الحرب التي دارت بين جيش الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي كان يمثل القيادة الشرعية للأُمة الإسلامية وبين جيش القاسطين الظالمين، بقيادة معاوية ابن آكلة الأكباد وحامل أحقاد جاهلية وضغائن أحدية، وقد اشتعل نارها معاوية بن أبي سفيان ليدرك ثارات بني عبد الشمس ويقتل بها عشرات من الصحابة والمسلمين ومنهم عمار بن ياسر الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تقتله الفئة الباغية» (انظر صحيح البخاري ج٣: ص٢٠٧، كتاب السير والجهاد، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل وصحيح مسلم ج٨: ص١٨٦، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاد).

وقد بالغ معاوية في تجهيز جيشه لحرب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في صفين عدداً وعدة، فبلغ مئة وعشرين ألفاً، بينما بلغ جيش الإمام عليه السلام تسعين ألفاً (انظر نبيه الأشراف للمسعودي: ص٢٥٥).

وقد تجمعت عند معاوية بن أبي سفيان كلّ قبائل الطلقاء، وهم نفس قبائل قريش المعادية تاريخياً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبني هاشم وهم زعماء الجيش. قال العلّامة الشهيد قاضي نور الله التستري في كتابه الصوارم المهرقة (ص٧٤): وفي الفتوح وغيره كما في حرب صفين أنّه كان من قريش مع علي عليه السلام خمسة نفر وهم... وكان مع معاوية ثلاث عشر قبيلة من قريش، مع أهلهم وعيالهم...

وفي اختيار معرفة الرجال (ج١: ص٢٨١): عن الإمام الصادق عليه السلام قال: كان مع أميرالمؤمنين عليه السلام من قريش خمسة نفر، وكانت ثلاثة عشر قبيلة مع معاوية، فأمّا الخمسة: فمحمد بن أبي بكر رحمه الله ـ أتته النجابة من قبل أمه أسماء بنت عميس ـ. وكان معه هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال. وكان معه جعدة بن هبيرة المخزومي، وكان أمير المؤمنين عليه السلام خاله وهو الذي قال له عتبة بن أبي سفيان: انّما لك هذه الشدة في الحرب من قبل خالك، فقال له جعدة: لو كان خالك مثل خالي لنسيت أباك. ومحمد بن أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة. والخامس سلف أمير المؤمنين ابن أبي العاص بن ربيعة وهو صهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو الربيع. انتهى.

➲ وذكر المؤرّخون أنّ جيش الإمام عليه السلام كان فيه من الصحابة نحو سبع مئة نفر من المهاجرين والأنصار ومن أهل بيعة الرضوان وثلاثون من البدريين، وقد استشهد معه عليه السلام في صفين خمسة وعشرون بدرياً كعمار بن ياسر وأبي الهيثم بن التيهان وعبدالله بن بديل وغيرهم (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٠: ص١٠٨).

وكان جمهور جيشه من قبائل العراق والحجاز واليمن، وكان جيش معاوية عمدتهم من أهل الشام واليمن وفيهم طلقاء قريش وكلّهم قادة الجنود، ولم يكن معه من الصحابة إلّا الطلقاء الذين سموهم صحابياً، وهم الذين استسلموا بعد فتح مكة، نعم كان معهم من الأنصار شخصان: وهما النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد، قاله ابن أعثم الكوفي في الفتوح (ج٢: ص١١٠): ولم يكن معه ـ أي مع معاوية ـ من الأنصار غيرهما...

أقول: وحال الرجلين في العداوة لأهل البيت معلوم عند أهل العلم.

وإنّ المعركة حدثت يوم الأربعاء في غرة صفر سنة ٣٧ من الهجرة في منطقة ـ صفين وهي منطقة الآن قرب الحدود السورية العراقية، وكان الإمام عليه السلام كارهاً للابتداء بالحرب، فإنّه عليه السلام لمّا وصل المنطقة قام بعملية إتمام الحجّة على معاوية وأهل الشام وتوعية أصحابه ورفع مستواهم، ولكن معاوية لمّا وصل ماء الفرات في أرض صفين وتسلّط على الشريعة قال: يا أهل الشام هذا والله أوّل ظفر لا سقاني الله ولا أبا سفيان إن شربوا منه أبداً حتى يقتلوا بأجمعهم (بحار الأنوار ج٣٢: ص٤٣٩).

وقال نصر بن مزاحم: فقام رجل إلى معاوية من أهل الشام يقال له: المعري بن الأقبل فقال: يا معاوية أما تعلم أنّ فيهم العبد والأمة والأجير والضعيف ومن لا ذنب له؟! فأغلظ له معاوية، ثمّ سار الرجل في سواد الليل حتى لحق بعلي عليه السلام (انظر وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري: ص١٦٣. وبحار الأنوار للعلّامة المجلسي ج٣٢: ص٤٤١، نقلاً عن نصر بن مزاحم. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٣: ص٣٢٠ ـ ٣٢١).

فبادر معاوية وجيشه إلى منع أصحاب الإمام من الوصول إلى الماء، فجعل الخيل والرماية في مكان يسهل تناول الماء وحمى المكان التي يصعب الاستقاء لعمق مجرى النهر يمنع الإمام عليه السلام وأنصاره من الماء حتى يموتوا عطشاً بظنه.

➲

➲ وجرت بينهم مداولات، فأرسل الإمام عليه السلام صعصعة بن صوحان: فقال له: ائت معاوية وقل له: أنا أكره قتالكم قبل الإعذار إليكم وأنّك قد قدمت بخيلك فقاتلتنا قبل أن نقاتلك، وبدأتنا بالقتال، ونحن من رأينا الكف حتى ندعوك ونحتج عليك فخل بين الناس وبين الماء... (تاريخ الطبري ج٣: ص٥٦٨. وشرح نهج البلاغة ج٣: ص٣١٨).

فأصر معاوية على منعهم فحمل جيش الإمام عليه السلام فحرروا الفرات وتسلّطوا عليه، ولكن الإمام عليه السلام بذل لهم الماء؛ لأنّ الناس شركاء في الماء والكلاء والنار (انظر وسائل الشيعة ج١٧: ص٣٣١، ب ٥ من إحياء الموات، ح١، وتفسير الآلوسي ج١٤: ص١٠٥).

ذكر بعض المؤرّخين أنّ مدة إقامة الجيش في صفين مئة وعشرة أيام قريب من أربعة أشهر، وأنّ الوقائع كانت تسعين وقعة، ولكنه مبالغة ليس تحته شيء، فإنّ المصادر الموثوقة تنبّأت بأنّ الحرب استمرت اثني عشر يوماً فقط، من يوم الأربعاء أوّل شهر صفر سنة ٣٧ هـ إلى ليلة هرير ليلة الجمعة الثاني عشر من صفر، وفي صبيحتها رفع معاوية المصاحف داعياً إلى وقف القتال وتحكيم الحكمين؛ إذ ثبت في التاريخ أنّ نهاية حرب الجمل كان يوم الخميس العاشر من جمادي الآخر سنة ٣٦ هـ (انظر تنبيه الأشراف للمسعودي: ص٢٥٥). وبعد معركة الجمل قرّر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام نقل العاصمة الإسلامية من المدينة إلى الكوفة، فسار إليها من البصرة في يوم الاثنين ١٢ رجب سنة ٣٦، ووصل إلى الكوفة يوم الإثنين ٢٢ رجب، واستقرّ بها شهوراً، ثمّ توجّه مع من استجاب له إلى صفّين، فوصلها في أواخر ذي الحجة، ولم يقاتل محرم لحرمته، أمّا في ذي الحجة فقد تكون حصلت مناوشات وقتال جزئي بين مقدّمات الجيش، والذي يظهر من التاريخ أنّه لم يكن بينهم قبل شهر صفر معركة إلّا على الماء، وأنّ أمير المؤمنين عليه السلام تعمّد تأخير المعركة ليقوم بعمله في إتمام الحجّة على معاوية وأهل الشام، وتوعية أصحابه ورفع مستواهم، وأنّ أوّل أيام المعركة كان يوم الأربعاء أوّل شهر صفر سنة ٣٧، كما تقدّم من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٤: ١٣.

وقد اشتدت الحرب في الأيام الثلاثة الأخيرة، كما ذكر ابن سعد في الطبقات ج٣: ص٢٦١).

➲

➲ وكان القتال الشديد في ثلاثة أيام ولياليهن آخرهن أي ليلة الهرير منها (انظر أنساب الأشراف للبلاذري: ص٣١٨)، وإنّما سميت ليلة الهرير لكثرة أصوات المقاتلين وهمهمتهم فيها، وقد استشهد عمار بن ياسر في هذه الليلة بيد الفئة الباغية، كما أخبر النبي ﷺ واتصلت فيها الحرب طول الليل تقريباً، وفي صبيحتها رفع معاوية المصاحف وكان على اتفاق في ذلك مع أحد قادة جيش علي عليه السلام، وهو الأشعث بن قيس، وكان رئيس قبيلة كندة اليمانية وصاحب النفوذ في عدد من قبائل اليمن.

قال ابن حجر في فتح الباري ج١١: ص١٠٤: وقتل بين الفريقين تلك الليلة عدّة آلاف، وأصبحوا وقد أشرف علي وأصحابه على النصر، فرفع معاوية وأصحابه المصاحف، فكان ما كان من الاتفاق على التحكيم، وانصرف كلّ منهم إلى بلاده.

قال ابن كثير في البداية والنهاية (ج٧: ص٣٠١): وتوجه النصر لأهل العراق على أهل الشام، وذلك أنّ الأشتر النخعي صارت إليه إمرة الميمنة، فجعل بمن فيها على أهل الشام وتبعه علي فتقضت غالب صفوفهم وكادوا ينهزمون، فعند ذلك رفع أهل الشام المصاحف فوق الرماح وقالوا: هذا بيننا وبينكم...

وقد استشهد من أصحاب الإمام عليه السلام خمسة وعشرون ألفاً وقتل من أصحاب معاوية نحو خمسين ألفاً، وكان سبب كثرة القتل في جيش معاوية أنّ قادة جيش معاوية كان أكثرهم من الطلقاء، وكان همّهم نجاة أنفسهم، فإذا أحسّوا بالخطر فرّوا عن ساحة القتال وتركوا جنودهم وسط المعركة، وهكذا فتكثّر فيهم القتلى، قال ابن الأعثم في الفتوح: وأقبل إلى معاوية رجل من أجلّاء أهل الشام حتى وقف بين يديه، فقال: يا معاوية إنّه قتل منّا في هذا اليوم سبعمائة رجل ولم يقتل من أصحاب علي إلاّ أقل من ذلك، وأنت الذي تفعل بنا ذلك؛ لأنّك تولّيت علينا من لا يقاتل معنا مثل عمرو بن العاص، وبسر بن أرطاة، وعبدالرحمن بن خالد وعتبة بن أبي سفيان، وكلّ واحد من هؤلاء إنّما يقاتل ساعة ثمّ يخرج من الغبار... (انظر الفتوح لابن الأعثم الكوفي ج٣: ص١٣٢). وقد جرت أحداث عديدة يوم الجمعة صبيحة ليلة الهرير وفي الأيام الخمسة التي تلتها، ولو أردنا أن نذكر ما وقع فيها من الأحداث ونستقصيها لطال بنا المقام وللباحث أن يراجع كتب التاريخ وأن يدرسها دراسة علمية ➲

وبعدها وقعة الطف[١]،

➲ موضوعية ويتعمق فيها بقصد التمحيص والتدقيق لملاحظة منطق أهل البيت عليهم السلام وأسلوبهم في التعامل مع الناس حتى مع أعدائهم وفي الطرف المقابل كيف كانت الأعمال الصادرة منهم في قبال أهل البيت عليهم السلام ؟!

وكيف كان فقد تمّ توقيع كتاب الهدنة بعد خمسة أيام في يوم الأربعاء لثلاث عشر بقيت من صفر سنه ٣٧ هـ، كما روى ذلك ابن مزاحم في كتابه وقعة صفين: ص٥١١ وغيره، فلاحظ.

(١) إنّ فاجعة الطف ومأساتها من أعظم مصائب الإسلام وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن قرأ التاريخ وفهم تفاصيل الحوادث في الإسلام من الصدر الأوّل لا يجد فجيعة بأمض من تلك الفجيعة، ولذلك أنّ واقعة الطف رن صداها في أجواء العالم منذ القرن الأوّل واستمرت ذكرياتها المؤلمة ومأساتها المحزنة على مرّ الأيام وتوالي الزمن حتى القرون الأخيرة، ولا يزال يتجدد صداها وتعاد ذكرياتها وأحداثها الأليمة، وقد استأثرت الوقائع والحوادث الدامية يوم استشهاد الامام أبي عبدالله الحسين عليه السلام السير منذ الأيام الاولى حتى قيل انّه كان في معسكر عمر بن سعد من كانت مهمته مقتصرة على تسجيل تلك الوقائع. ومن هنا استوعبتها الكثير من كتب التاريخ والسير بدراستها واستكشاف دوافعها وأسبابها وما فيها من دروس وعبر ما تركته الآثار والنتائج على مختلف الأصعدة، واعتبروها أهم ما جرى في التاريخ، بل أعظم حدث مأساوي في تاريخ الأُمة الإسلامية، فقد أحدثت هذه الواقعة المشجية جروحاً في النفوس النقية لا تندمل، وكلّ ما تجدد سقف الزمن تزداد مساحة هذه المأساة أسىً ولوعة، وآفاقها سمواً وفخراً، والباحث عندما يلاحظ الآثار التي سجلت هذه الحادثة الأليمة يجد أنّ استشهاد الإمام عليه السلام في حادثة كربلاء على يد الأراذل الأُمويين ليست حادثة حدثت عن اغتفال ولا مفأجاة، بل من خلال نظرة عابرة إلى تاريخ الإسلام يجد أنّ انكسار المشركين وكفار قريش وقبائل العرب في المواجهة مع الإسلام أدت إلى أحقاد عميقة في نفوس المنافقين الذين استسلموا للواقع السياسي والاجتماعي للهيمنة الإسلامية والنصر الالهي، فأعلنوا دخولهم في الإسلام، وإن لم يبلغ الإيمان قلوبهم واضمروا الكفر والعصيان والتمرد، وكانت قلوبهم مليئة بالكره والحقد والضغينة، وحيث لم يستطيعوا أن يجهروا تلك ➲

➲ الأحقاد في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصورة واضحة شفافة فقد جهروها بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بأنحاء مختلفة، وأفضل شاهد على هذه الحقيقة مواقف بعض الأشخاص والجماعات السلبية من أهل البيت عليهم السلام، وقد أنجزت هذه المواقف مؤامرة السقيفة وفتحت أيدي المنافقين وأعداء الإسلام وأهل البيت عليهم السلام ومهدت لهم السبيل لاستمرارهم وفرض نفوذهم وسيطرتهم على المسلمين بالقوّة والتدليس حتى وصل الأمر إلى أنّ فريق الحاكم سلّطت على الأُمة الإسلامية الطلقاء والحاقدين على الإسلام وأهله، وأجبروا الناس على الخضوع للظلم وإلّا قتلوا أو جاعوا، وقد جرت الأمر إلى حكومة بني صخر، وقد أجهروا أحقادهم البدرية والخيبرية والأُحدية بصور مختلفة، وتجلّى هذا الحقد الدفين بأبشع صورة في واقعة الطف، وليس هناك أدنى شكّ لمن يطالع تاريخ الاسلام وتاريخ حياة الإمام الحسين عليه السلام ويزيد بن معاوية، وإذا دققت النظر في الأوضاع في ذلك الوقت بأنّ مقتل الإمام الحسين عليه السلام هو نتيجة وضع يمتد بجذوره إلى السقيفة، إلى أخطر قرار صدر بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حيث إنّ الباحث يرى بوضوح أنّه لم يكن هناك سوى طريق واحد، وهو مقتل الحسين عليه السلام، وما كانت نتيجة البيعة مع يزيد إلّا هتكاً لحرمات الإسلام، وهذا ما لم يرض به الإمام عليه السلام وقد أدى الطريق الى حادثة كربلاء، ولكن حادثة كربلاء فضحت نوايا بني أُمية وكشفت النقاب عمّا كان يقوم أعداء الإسلام طوال سنوات عديده بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكانت واقعة كربلاء عاملاً مؤثراً في إبادة حكومة بني أُمية، وساعدت على ترسيخ مبادئ الشيعة، وكان من نتائجها الحروب الدامية طوال اثنا عشر عاماً، وما لازمتها من ثورات وانتفاضات ضد الحكومة الأُموية ولم يخلص أحد ممّن ساهم وشارك في مقتل الحسين عليه السلام وأصحابه من الانتقام والأخذ بالثار، فإنّ مأساة الإمام الحسين عليه السلام هزّت الوجدان الإنساني، وتوهجت في أحاسيس المسلمين ووعيهم الجماعي، وأحرقت ضمائرهم، وأدمت قلوبهم، وجرحت مشاعرهم النبيلة، وأسالت قنوات دموعهم المتدفقة بغزارة وحرقة، وأقضت مضاجع آل بيت الوحي والرسالة، وأثارت هواجسهم، وأرقت مهجيهم من كلّ الطوائف الإسلامية من مختلف الملل والنحل المؤمنة برسالة جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، فأين التاريخ الذي يقول: إنّ هناك مأساة مثل مأساة الحسين عليه السلام الذي هو الإمام المفروض الطاعة، ويعمل معه ما لا يعمل بأحد من ➲

وبعدها وقعة الحرّة[١]، إلى غير ذلك من محاربات من قال بإمامة الثلاثة

الناس؟! وهل يرضى مؤمن أن تهتك زوجته وتسبى نساؤه وأطفاله بلا خمار بين الرجال الأجانب؟! هكذا فعل يزيد بأهل بيت الحسين عليه السلام، أليس المرء يكرم في ولده؟! وأليس أنّ الحسين وزينب عليهما السلام من أولاد الرسول؟! ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

(١) إنّ فاجعة الحرّة من أفجع الحوادث التاريخية التي سوّدت تاريخ يزيد بن معاوية وبني أُمية بعد فاجعة كربلاء، فقد هجم جيش يزيد بأمره على مدينة الرسول ومهبط الوحي في ٢٨ ذي الحجة سنة ٦٣ هـ ، فاستباحوا المدينة المنوّرة وفيها صحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من المهاجرين والأنصار والتابعون لهم بإحسان وأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقتل فيها خلق كثير، قال ابن قتيبة ما هذا لفظه: فبلغ عدد قتلى الحرّة يومئذٍ من قريش والأنصار والمهاجرون ووجوه الناس ألفا وسبعمئة، وسائرهم من الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان... (الإمامة والسياسة ج١: ص١٨٤).

وهتك فيها الحرمات واستبيح فيها الأعراض حتى ولدت الأبكار بعدها لا يعرف من أولدهنّ ويقال: إنّه ولدت ألف إمرأة من غير زواج وسموا المدينة فيها «نتنه» بعد ما سماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «طيبة»، وفعلوا ما فعلوا من الأجرام. والباحث عندما يلاحظ هذه الجهة من التاريخ يرى بوضوح أنّ ما فعله يزيد بأهل المدينة ليس مقتصر على ثورة أهل المدينة بعد واقعة الطف المفجعة، بل أنّ ذلك نتيجة حقد قريش على أهل يثرب الذين آووا ونصروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته وأصحابه المخلصين، وهذا الحقد استمر عشرات السنين، وقد أكّده وزاده حدة معارضة الأنصار في الخلافة في قصة السقيفة، وكونهم إلى جنب علي عليه السلام أميل منهم إلى غيره وقد ناصروه في حروبه التي تزعمت قريش الجانب الآخر منها، حتى قال معاوية في صفين لنعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد: ولقد غمني ما لقيت من الأوس والخزرج، واضعي سيوفهم على عواتقهم يدعون إلى النزال، حتى لقد جبنوا من أصحابي الشجاع. وحتى والله ما أسأل عن فارس من أهل الشام إلّا قيل: قتله الأنصار، أما والله لأقتلنّهم بحدي وحديدي (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٨: ص٨٤ ـ ٨٥).

ثمّ إنّ موقف الأنصار من الصحابة تجاه شيخ بني أُمية عثمان بن عفان ومشاركتهم بشكل

لعصبية(١).

➲ فعال في الثورة ضده أزاد في أحقاد بني أُمية حتى قال معاوية ـ وإن كان إظهار حزنه على عثمان إنّما لأهداف سياسية كما لا تخفى ـ:

لا تحسبوا أنني أنسـي مـصيبته   وفي البلاد من الأنصار من أحد

(انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٨: ص٤٤)

وقد تعمّق هذا منذ ستين، ولكن ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، ثمّ جاء يزيد بن معاوية فانتقم من أهل المدينة في واقعة الحرّة شر الانتقام بعد أن قتل أهل بيت نبيهم في كربلاء، فواقعة الحرّة نشأت من تلك العصبيات الجاهلية كما لا يخفى ذلك كلّه على أحد.

(١) لا يخفى أنّ من أخطر المنعطفات في تاريخ الإسلام هي تحكّم العصبيات الجاهلية والأهواء والأنانية والرغبات الشيطانية والتلاعب بالدين من أجل السيطرة على كلّ فرد من الأفراد من جانب الحكّام الذين تسلّطوا على رقاب الناس بالقهر والسيف، وقد بثوا التعصّب القومية بين المسلمين، رغم أنّ الإسلام أوصى جميع المسلمين بملازمة التقوى، وأنّ مجرد اعتناق الإسلام والانضمام إلى هذا الدين لا يكفي إنّما المهم أن يحافظ المرء على إسلامه وإيمانه واعتقاده، فلا يبدد هذا الإيمان باشعال الفتن وإثارة النيران البغضاء، أو الانسياق وراء العصبيات الجاهلية والضغائن المتدثرة، فتكون عاقبته الخسران. ونجد في التاريخ انّ قريشاً لم تستطع أن تحب علياً عليه السلام وأهل بيته سبعين رجلاً، وهم من وجوه قريش.

وسأل الإمام زين العابدين عليه السلام ابن عباس انّه لماذا أبغضت قريش علياً؟ قال: لأنّه أورد أولادهم النار، وقلّد آخرهم العار (مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج٣: ص٢١).

وروي أنّ عداوة أحمد بن حنبل لأمير المؤمنين عليه السلام أنّ جده ذا الثدية قتله الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام يوم النهروان وهو كان رئيس الخوارج (انظر علل الشرائع للصدوق ج٢: ص٤٦٧، ح٢٣).

وأخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين عن المطلب بن ربيعة قال: جاء العباس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مغضب فقال: «ما شأنك»، فقال: يا رسول الله ما لنا ولقريش؟ فقال: «ما لك ولهم؟» قال: يلقى بعضهم بعضاً بوجوه مشرقة فإذا لقونا لقونا بغير ذلك، قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى استدر عرق بين عينيه، قال: فلما أسفر عنه قال: ➲

فأوّل من سنَّ المحاربة في أهل القبلة على العصبية إمامهم[1]، فتبعوه عَلى ذلك إلى

➲ «والذي نفس محمد بيده لا يدخل قلب امرئ إيمان حتى يحبّكم لله ولرسوله». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص٣٣٣).

وهل ينسى التاريخ مواقف الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام وبطولات حمزة وجعفر وغيرهم من بني هاشم؟

فإنّ أكثر قتلىٰ المشركين كانت على أيدي أمير المؤمنين عليه السلام وحمزة وبني هاشم.

هذا وقد ظل الأحلاف يتيحون الفرص للأخذ بثارات بدر وأُحد وغيرهما، وقد فشلوا في حرب الجمل وصفين إلى أن سنحت لهم الفرصة ـ بزعمهم ـ في واقعة كربلاء المشهورة، ثمّ ما أعقبها من ظلم واضطهاد لأهل البيت وشيعتهم.

ونجد أن يزيد الطاغية لم يستطيع أن يخفي دوافعه وكفره، وأنه يريد الثأر لأشياخه في بدر، فتمثل بأبيات ابن الزبعري، وأضاف إليها إنكاره الوحي والنبوّة فقال وهو ينكث ثنايا أبي عبدالله الحسين بالقضيب:

ليت أشياخي ببدر شهدوا ... جزع الخزرج من وقع الأسل
لأهلوا واستهلوا فرحاً ... ثمّ قالوا يا يزيد لا تشل
قد قلتنا القوم من أشياخهم ... وعدلناه ببدر فاعتدل
لعبت هاشم بالملك فلا ... خبر جاء ولا وحي نزل
لست من خندق إن لم أنتقم ... من بني أحمد ما كان فعل

انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٥: ص١٧٨. والبداية والنهاية لابن الكثير ج٨: ص٢٠٩، وغير ذلك.

فكان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وأهل بيته هم الدرع القوافي، وبهم حفظ الله الدين.

(١) لا شك أنّ أوّل من جنح الى الفتن وخلق العصبية القومية وغيّر صفحة تاريخ المسلمين ومزقهم إرباً وشيعاً ومذاهب وفرقاً وأشعل نار الحرب الطائفية هما أبو بكر وعمر في السقيفة؛ لاتفاقهما على تقديم قريش على غيرها من العرب والعجم، لا لفضل قريش على غيره وإنّما ذلك لاجتماعهم على العداء لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك تجد شواهد كثيرة من تقديم غير القرشي على القرشي في المناصب والرئاسات الحكومية آنذاك، وذلك من أجل ➲

عداء المتبايعين لهم ومرتزقتهم لأهل بيت النبي ﷺ، فكان المقصود بالقريش عندهم هم أعداء أهل البيت وبني هاشم، فعقدا العزم على تثبيت أمر الخلافة في قريش دون غيرهم بحسب الظاهر وإن لم يكن في واقع الأمر، ويظهر من التاريخ أنّ اجتماع الأنصار في السقيفة لم يكن من أوّل الأمر إلى ما قصدا به الخليفتين، وإنّما كان اجتماعهم في السقيفة من أجل تعيين رئيس القبيلة وشيخ العشيرة لا لتعيين الخليفة، ولكن الشيخين كانا يراقبون الأحداث ويرصدون التحركات من أجل أعمال خططهم، فاغتنما الفرصة من اجتماع الأنصار في السقيفة، وإلّا كان أكثر الأنصار من المقرّين بولاية أهل البيت عليهم السلام والتابيعن لهم، وهذا ما نجده في التاريخ من اعتراض معاوية على بعض الأنصار (انظر شرح نهج البلاغة ج٨: ص٨٤ ـ ٨٥) من حرص قريش على الأمر لكانوا أوّل المبايعين لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولكنهم إذ تأكدوا أنّها لن تكون لعلي عليه السلام بأيّ حال من الأحوال، ولم يجدوا أنّ قريشاً أُولى منهم بالشأن الذي تريد ان تستأثر به من دونهم، وهكذا وجد قانون القبيلة طريقة إلى التطبيق من جديد، ونشب قرن العصبيات، وأظلّت الفتنة برأسها، ودار الأمر حول محور العنصرية والمصلحية، ورفضوا دعوة الحق وكأنّهم نسوا أنّ النبي ﷺ كان مبرأ تماماً من تلك العصبيات، وأنّه كان بعد ما يكون عن تلك المعايير الجاهلية.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ الأوس ـ وهم الشق الآخر للأنصار ـ لا زالوا يذكرون ما كان بينهم وبين الخزرج قبل الإسلام من الخصوصيات وحروب طويلة الأمد، وكانوا يرون أنّ المرشح الأوّل لتصدي الزعامة هو شيخهم الكبير سعد بن عبادة الخزرجي وهم الآن إذ يتحالفون تكتيكياً مع جيرانهم، فما ذلك إلّا طمعاً في اقتسام السلطة معهم، فإذا شكوا للحظة أنّ بني عمهم قد يستأثرون غداً بكلّ شيء فإنّهم ربّما يكون لهم موقف آخر من هذا التحالف غير المتكافئ.

وكان اجتماع الأنصار آنذاك بعيداً عن الأعين، وكانوا حريصين ألّا تعلم به قريش، ولكن بخلاف ما كان يرغب الأنصار تسرب خبر اجتماعهم إلى قريش وإلى أبي بكر وعمر تحديداً فجاءا مسرعين ومعهما أبو عبيدة بن الجراح واقتحموا على الأنصار مؤتمرهم الخاص، وهناك نشب الجدل بين الفريقين وارتفعت الأصوات، والكلّ يجر النار إلى قرصه. وهذا

⬅ التصميم لم يدم طويلاً؛ إذ تنازل الأنصار درجة فقالوا لزعماء قريش: منّا أمير ومنكم أمير (انظر الإمامة والسياسة ج١: ص٧)، فلم يقبل القرشيون بذلك محتجين بالزعامة التقليدية لقريش على العرب، وبهذه الحجّة طرح أبو بكر مشروعه الخاص بقوله: نحن الأُمراء وأنتم الوزراء ضمن خطبة ألقاها في المؤتمرين، وهنا وقع التنازع وعلّت الأصوات وأطلقت التهديدات، وقام الحباب بن المنذر بن الجموح فقال: يا معشر الأنصار أملكوا عليكم أمركم فإنّ الناس في ظلّكم ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولن يصدروا إلّا عن رأيكم، أنتم أهل العز وأُولوا العدد والمنعة وذو البأس، وإنّما ينظر الناس ما تصنعون ولا تختلفوا فيفسد عليكم أمركم، فإن أبىٰ هؤلاء إلّا ما سمعتم منّا أمير ومنهم أمير. فقام عمر فقال: هيهات لا يجتمع سيفان في غمد واحد، والله لا ترضى العرب أن تؤمركم وبينها من غيركم، ولكن العرب لا تبغي أن تولّي هذا الأمر إلّا من كانت النبوّة فيهم وأُولوا الأمر منهم، ولنا بذلك الحجّة الظاهرة من ينازعنا سلطان محمد ونحن أولياؤه وعشيرته.

فقال الحباب بن المنذر: يا معشر الأنصار أملكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم فاجلوهم عن هذه البلاد وتولّوا عليهم هذه الأُمور، فأنتم والله أحق بهذا الأمر منهم، فإنّه بأسيافكم دان الناس لهذا الدين، أنا جذيلها المملك وعذيقها المرحب، أنا أبو شبل في عرينة الأسد، والله لئن شئت لنعيدنّها جذعة. فقال عمر: إذاً ليقتلك الله. فقال: إيّاك يقتل.... (انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير ج٢: ص٣٢٩). وهكذا ساد الهرج والمرج في سقيفة بني ساعدة ووقع الخلاف بين المهاجرين والأنصار حتى جرت إلى البيعة الفلتة وحسم الأمر لصالح العصبية القرشية، وتمكنت من الاستيلاء على هذا المنصب بالمكر والحيلة، فصارت الخلافة ملكاً لمن غلب بالقوّة والقهر وغيّرت صفحة تاريخ المسلمين، ومزقت الأُمة الإسلامية شر ممزق جراء تلك العصبيات والخصومات، وسببت الفتن، واشتعلت نيران الحروب والبغضاء بين المسلمين، وقد بادرت الحزب الحاكم إلى إقصاء المعارضين، وعمدت إلى أشخاص من اتباع أبي بكر وعمرو بني أُمية؛ لإنهاء منازعيهم والوصول إلى أهدافهم السياسية ومصالحهم الشخصية والقومية، وتلاعبوا بالدين من أجل أغراضهم العنصرية حتى تأصلت الفتن في النفوس ⬅

اليوم في محارباتهم للشيعة وظلمهم لهم من جهة متابعتهم للحقّ[(١)]،

➲ وصارت محوراً رئيسياً في الخلاف بين الأُمة الإسلامية، وهكذا استمرت الحروب الطائفية والعصبيات القومية من أجل وصول كلّ طائفة من المسلمين إلى القدرة والسيطرة على بلاد المسلمين، فكانت هي الطامة الكبرىٰ والكارثة العظمى التي جرت على الإسلام وأهله، وهكذا دارت حول المحور العنصرية والمصلحية ورفض دعوة الحق، وهذه الفتن الطائفية لا تزال ظاهرة في عقائد أهل السنّة والجماعة حيث توالت عليه الخلافة الشرعية عندهم، وطفقت تلك العصبيات والحميات تنمو وتكبر في الجو المساعد الذي حدث في الامتزاج بين الأُمة المسلمة الغالبة والأُمم المغلوبة،

والامتزاج في الحضارة والنظم الاجتماعية لا سيما المقتبسة من نظم القياصرة والاكاسرة في السياسة والإدارة، وامتزاج في العقائد الدينية التي بنت عليها أبناء أهل السنّة والجماعة سلفاً عن خلف إلى يومنا هذا، فلاحظ.

(١) لا شك أنّ من درس تاريخ الإسلام دراسة علمية موضوعية مجردة عن الهوى والغرض يجد أنّ الأحداث التي حدثت بعد وفاة النبي ﷺ فيما يتحدث به المؤرّخون من أنّ عمر كان يصر على أبي بكر أن يأخذ المتخلّفين عن البيعة بالقوّة، وهو الذي أخذ الرجال إلى باب دار فاطمة ومعه الحطب لحرق الدار إن هم رفضوا الخروج، وغير ذلك مما مرّ من الظلم على أهل بيت النبي ﷺ استأثرت في وضع الأُمة تأثيراً عميقاً بحيث إنّ الشيعة كانوا هم المطاردين طيلة حكم الخلفاء وماتلتهم من الحكومات الظالمة التابعة للخلفاء، وقد مرّ على الشيعة الأعصار المذهلة والظروف القاسية بحيث لم يكن أحد منهم ليجرأ إلى أن يظهر القول بإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبنيه عليهم السلام، وإلّا أباحوا دمه وهتكوا حرمته والباحث عندما يراجع التاريخ ويجد أن شدة ذلك الظلم كانت أيام حكومة معاوية بن أبي سفيان وإمارة زياد بن أبيه ويزيد بن معاوية وابن زياد والحجاج بن يوسف الثقفي وغيرهم ممّن كانوا يأخذون الشيعة بكلّ ظنّ وتهمة حتى أنّ الرجل ليقال له: زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال له: شيعي، وكانوا محتجين في زوايا استتار في صدور أحرار حتى أبعد من أبعد ونفى من نفي وحبس من حبس وقتل من قتل حرماً أو صبراً، وكان ذنبهم الوحيد حب أهل البيت عليهم السلام فقط وكانت السلطة إذا أرادت أن تتهمهم بما يوجب قتلهم تتهمهم بسبّ الصحابة، ➲

فكم قتل منهم معاوية[(١)]

⮌ ومعنى سبّ الصحابة عندهم هو نقدهم وتجريحهم فيما فعلته الصحابة، وهذه وحده كانت كافية للحكم بقتلهم وتنكيلهم، بل وصل الأمر إلى حد أبعد، وهو أنّ أبناء أهل السنّة وأتباع الخلفاء قد صدروا حكماً رسمياً ضد الشيعة ولا زال يكون باقياً: بأنّ قتل الشيعة وأسرهم وسبي نسائهم واستحلال فروجهم من أقرب القربات عندالله عزوجل، مع أنّهم يقرون بأنّ للشيعة ركن الإسلام، وعلى سبيل المثال انظر إلى تاريخ ابن الأثير في حوادث سنة ٤٠٧ هـ، الكامل في التاريخ ج٩: ص٢٩٤ وغيره فتجد أنّ سياسة السلطات الحاكمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت مقتضية على إنهاء الشيعة وأئمتهم، ولذلك ترى أنّ مرتزقتهم كانوا يتهمون الشيعة بالاتهامات الرخيصة والطعون الباطلة ليخرجوهم عن الساحة الاجتماعية من أجلّ تحكيم سلطنتهم واستمرارها، وهذا ممّا لا خلاف فيه بين أرباب التاريخ فإنّه وإن لم يصرّحوا به في متون كتبهم إلّا أنّها مستفادة من مطويات كلماتهم، فلاحظ.

(١) انّ معاوية بن أبي سفيان قتل جمعاً كثيراً من شيعة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في توطيد حكومته وتقويم دعائم سلطانه، فإنّه كان جاداً كلّ الجد في إحياء سنن الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان خاصة ما كان فيها إرغام لأهل البيت عليهم السلام، فكان يتبع شيعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام تحت كلّ حجر ومدر وقد قتل من خيرة الصحابة جمعاً كثير، فعن كتاب كشف الحق للعلّامة الحلّي رحمه الله أنّه قال: روى صاحب كتاب الهاوية: أنّ معاوية قتل أربعين ألفاً من المهاجرين والأنصار (بحار الأنوار ج٣٣: ص١٩٨) رغم أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكدّ، على أنّ من أعان على قتل امرئ مسلم ولو بشطرة كلمة لقي الله ـ عزّوجلّ ـ يوم القيامة مكتوباً على جبهته آيس من رحمة الله (انظر سنن ابن ماجة ج٢: ص٨٧٤) فكيف بمن هو من أجلّاء الصحابة وخيرة المؤمنين كعمار بن ياسر الذي قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً في حقه: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية»؟! (صحيح البخاري ج٣: ص٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل). وكحجر بن عدي الكندي الصحابي الجليل وأصحابه وهم شريك بن شداد الحضرمي، وصيفي بن فسيل الشيباني، وقبيصة بن ضبيعة بن حرملة العبسي، ومحرز بن شهاب التميمي، وكدام بن حيان العنزي الذين قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حقهم: «يغضب الله وأهل السماوات لقتلهم» (انظر تاريخ مدينة دمشق ج١٢: ⮎

ص٢٢٦. والبداية والنهاية لابن كثير ج٦: ص٢٥٣. وج٨: ص٦٠. والجامع الصغير للسيوطي ج٢: ص٦١، ح٤٧٦٥. وكنز العمال للمتقي الهندي ج١١: ص١٢٦، ح٣٠٨٨٧ وغيرها)، وقد أتبعهم زياد بن أبيه برجلين وهما: عتبة بن الأخنس السعدي وسعيد بن نمران الهمداني، وأضرابهم حتى انتهوا إلى مرج عذراء (بينها وبين دمشق اثنا عشر ميلاً)، فجاء رسول معاوية وقال: إنّا قد أمرنا أن نعرض عليكم البراءة من علي واللعن له، فإن فعلتم تركناكم وإن أبيتم قتلناكم...

فقالوا: اللهم إنّا لسنا فاعلي ذلك، فأمر بقبورهم فحفرت، وأدنيت أكفانهم، وأقاموا الليل كلّه يصلّون، فلّما أصبحوا أقبلوا يقتلونهم واحداً واحداً حتى قتلوا ستة منهم (انظر تاريخ مدينة دمشق ج٨: ص٢٥. وتاريخ الطبري ج٤: ص٢٠٥. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٣: ص٤٨٥. والغدير ج٩: ص١٢٠، وغيرها).

وكعمرو بن الحمق الخزاعي، قال ابن منظور في لسان العرب (ج١٠: ص٦٩) والحمق: الخفيف اللحية، وبه سمي عمرو بن الحمق الذي قتله أصحاب معاوية، ورأسه أوّل رأس حمل في الإسلام، وكان عمرو بن الحمق من أصفياء الصحابة المشرف بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم له عندما سقاه لبناً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم أمتعه بشبابه، ولقد أتت عليه ثمانون سنة لا يرى شعرة بيضاء». (انظر المصنف لابن شيبة ج٧: ص٣٧، ح١٢١. وتاريخ مدينة دمشق ج٤: ص٤٩٧. والاصابة لابن حجر ج٤: ص٥١٤، وغيرها). وقد ترجمه جماعة كثيرة من علماء الرجال منهم أبو عمر ابن عبدالبر في الاستيعاب ج٣: ص١١٧٣، رقم ١٩٠٩. وابن الأثير في أسد الغابة ج٤: ص١٠٠. وابن حجر في الاصابة ج٤: ص٥١٤، رقم ٥٨٣٤، وغيرهم ولم أجد أحداً ذكر أنّه قام ضد عثمان، ولكن نسب بعضهم إليه أنّه من قام على عثمان وهو أحد من ألّب عليه، نعم له قصة مع عثمان ذكرها المؤرّخون فانّه قد جاء مع ابن عديس في الوفد المصري شاكين ظلم الوالي الأُموي، فذهب عثمان إلى بيت الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام طالباً منه التوسط معهم، فحلّ الإمام مشكلتهم وصار القرار على أن يكتب لهم عثمان مرسوماً بتولية محمد بن أبي بكر رحمه الله على مصر، بدل ابن أبي سرح الأُموي المتهتك، وغادر الوفد، ولكنه فتفاجأ في الطريق ببريد سرّي من دار الخلافة إلى الوالي الأُموي أن يبقي والياً

➲ ويقتلهم أو يحبسهم، فرجعوا غاضبين وكانت بيت عثمان محاصرة من قبل الطالبين لاستقالته، ومن هنا اتهموه بأنّه قام على عثمان و... فكان عمرو من خلّص أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وقبيلة خزاعة حليفة بني هاشم قبل الإسلام وبعده وكان في الكوفة، ولما صار زياد بن أبيه والي الكوفة سنة ٤١ هـ فأراد القبض عليه لكونه شيعي متشدد وكان الناس يتردّدون عليه كثيراً، ففر منه وخرج من الكوفة حتى نزل المدائن ثم، ارتحل إلى أرض موصل فأتى جبلاً فمكث فيه فسار إليه الخيل، وكان عمرو بن الحمق مريضاً فقبضوا عليه وقتلوه وحملوا رأسه إلى معاوية وهو أوّل رأس حمل في الإسلام. (انظر تاريخ مدينة دمشق ج٦٩: ص٤٠. وأسد الغابة ج٤: ص١٠١. والمعارف لابن قتيبة: ص٢٩٢ وغيرها).

وكمالك بن الحارث الأشتر النخعي رضي الله عنه الذي لا يخفى جلالة قدره وعظيم منزلته على أحد. وكذلك اختصاصه بمولانا أمير المؤمنين عليه السلام أظهر من أن يخفى على أحد.

وقد تأسّف مولانا أمير المؤمنين عليه السلام نعي وفاته وقال: «لقد كان لي كما كنت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (خلاصة الأقوال للعلّامة الحلّي: ص٢٧٦). وكان مالك من شجعان العالم، قوي الروح والبنية، طويل القامة، فكان من الصحابة وإن لم يذكروه في عدادهم، بل وبعضهم عدوّه من التابعين لموقفه العظيم من أميرالمؤمنين عليه السلام، وقد ألّف بعض العلماء رسالة في إثبات صحبته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (انظر الذريعة ج٧: ص٣٧). وتدلّ عليه نصوص كثيرة منها: قوله رحمه الله في جواب بطل الروم الذي برز إليه في اليرموك: فقال له ماهان: أنت صاحب خالد بن الوليد؟ قال: لا أنا مالك النخعي، صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انظر فتوح الشام للواقدي ج١: ص٢٢٥. وتاريخ ابن الأعثم ج١: ص٢٠٨).

وقال السيد الخوئي في معجم رجال الحديث (ج١٥: ص١٦٧): وعدّه ابن شهر آشوب في المناقب من وجوه الصحابة وخيار التابعين وذكر له أُسامة بن منقذ في كتاب الاعتبار: (ص٢٦)، دوراً حماساً في قتال مسيلمة الكذاب والمرتدين معه من بني حنيفة، حيث قتل فارسهم أبا مسيكة وله مواقف عظيمة في تلك الحرب، والعجيب أنّهم لم يذكروا قتل أبي مسيكة؛ لأنّهم لا يريدون أن ينسبوا إلى مالك تحقيق النصر.

➲

➲ نعم قال الكلبي في كتابه نسب معد واليمن (ص٥٢): أبو مسيكة الذي شتر عين الأشتر النخعي يوم اليرموك.

أقول: ولعلّ لقب «الأشتر» جاءه هناك، ولكن الأقوى عند المؤرّخين أنّه جاءه اللقب من اليرموك من ضربة ماهان الذي قتله مالك ووقعت الهزيمة بعد قتله في جيش روم.

وعلى أيّ حال فإنّ مالكاً من الصحابة الأصفياء الأجلّاء، وقد قتله معاوية بالسم الذي دسّه في العسل، واغتاله في طريق مصر، ولمّا بلغه الخبر أقبل معاوية يقول لأهل الشام: كانت لعلي بن أبي طالب يدان يمينان قطعت أحدهما يوم صفين ـ يعني عمار بن ياسر ـ وقطعت الأُخرى اليوم يعني الأشتر (انظر تاريخ الطبري ج٤: ص٧١. والغارات ج١: ص٢٦٣. وتاريخ مدينة دمشق ج٥٦: ص٣٧٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٧٦ وغيرها).

وكرُشيد بن عقبة الهجري، ترجم له ابن عبد البر في الاستيعاب ج٢: ص٤٩٦، رقم ٧٧١ وقال: رُشيد الفارسي الأنصاري كنّاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أُحد أبا عبدالله، وترجم له باسم أبي عقبة الفارسي من أبناء فارس... (انظر الاستيعاب ج٤: ص١٧١٦). ويقال له: مولى بني هاشم؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتراه كما اشترى سلمان الفارسي، ولذلك ذكروه في موالي بني هاشم من الصحابة. قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج١٢: ص١٨٩): د.ق. أبي داود وابن ماجة: أبو عقبة الفارسي مولى الأنصار، وقيل: مولى بني هاشم، وقيل اسمه رُشيد، له صحبة روى حديثه...). وقد ترجم له ابن الأثير في أسد الغابة (ج٥: ص٢٥٥) باسم: أبو عقبة، وقيل: عقبة مولى الأنصار وهو فارسي...

وعلى أيّ حال أنّ رُشيد رحمه الله كان شخصية عظيمة، وكان من خُلّص أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وحواريه الذي يأتمنه على بعض علومه (انظر مناقب آل أبي طالب ج٣: ص٢٣٢. ودلائل الإمامة للطبري الشيعي: ص١٨١).

وكان الخلفاء الثلاثة لم يعجبهم رُشيد لا لأنّه فارسي ـ لأنّ غلام حذيفة الأُموي كان فارسياً أيضاً وليس له بطولة كرُشيد في الإسلام ومع ذلك كان عمر معجباً به حتى قال: لو كان سالم حياً لاستخلفته (انظر تاريخ مدينة دمشق ج٥٨: ص٤٠٤. وتاريخ الطبري ج٣: ➲

⮌ ص٢٩٢. ومجمع الزوائد ج٤: ص٢٢٠، وغيرها) ـ بل بسبب أنّ معاوية كان يكرهه، وقد ذكر ابن حجر: أنّ معاوية كان متبعاً لعمر ومقتدياً به (الفتح الباري ج٩: ص١٥١).

وفي الغارات (ج٢: ص٨٤٣): كان معاوية يسب علياً ويتبع أصحابه مثل ميثم التمار وعمرو بن الحمق وجويرية بن مسهر وقيس بن سعد ورُشيد الهجري،...

ولذلك أنّ معاوية أمر جلّاده زياد بن أبيه بقتل رُشيد، فقد روى الشعبي عن زياد بن النضر الحارثي قال: كنت عند زياد وقد أُتي برُشيد الهجري وكان من خواص أصحاب علي، فقال له زياد: ما قال خليلك لك إنّا فاعلون بك؟ قال: تقطعون يدي ورجلي وتصلبوني... (الغارات ج٢: ص٧٩٩) .

ورواه الشيخ المفيد رحمه الله في الاختصاص بصيغة أكمل (انظر الاختصاص: ص١٧٧) وغيرهم من المؤرخين والمحدثين ذكروا كيفية قتله بيد زياد بن أبيه ولمن أراد الوقوف على ذلك فليراجع كتب الرجال والتراجم ترجمة رشيد الهجري.

وللباحث أن يلمس بوضوح أبعاد ما ارتكبه معاوية من الموبقات وسفك دماء الأبرياء من الرجال والنساء وصبيان فانّه بلغ في الدماء ولوغاً، وقد بعث جلاوزته في جميع بلاد المسلمين وأمرهم بقتل شيعة علي بن أبي طالب واستباحة أموالهم وأعراضهم وقطع أُصولهم بقتل ذراريهم وأطفالهم فبعث بسرين ارطاة بعد تحكيم الحكمين في صفين ومعه جيش جرار الى البلاد فكانوا يقتلون كل من وجدوه من شيعة علي بن أبي طالب وأصحابه ولمّا أتوا إلى اليمن وعليها عبيد الله بن العباس عامل أمير المؤمنين عليه السلام وكان غائباً فدخلوا بيت عبيدالله فوجدوا ابنين له صغيرين فأخذهما بُسر وذبحهما بيده بين يدي امهما وقد عرض لأُمهما الجنون من مشاهدة تلك المصيبة الفجيعة، ولما بلغ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قتل بسر الصبيين جزع لذلك جزعاً شديداً ودعا على بسر فقال: اللهم العنه، واسلبه دينه ولا تخرجه من الدنيا حتى تسلبه عقله، فأصابه ذلك وفقد عقله، وكان يهذي بالسيف ويطلبه فيؤتي بالسيف من الخشب ويجعل بين يديه زق منفوخ فلا يزال يضربه حتى يسأم (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص١٩ وانساب الأشراف للبلاذري: ص٤٦٠ والكامل لابن الأثير ج٣: ص٣٨٥ وغيرها).

والفتوح لابن الأعثم ج٤: ص٢٣٢.

ومن بعده من بني أُمية[١]،

(١) وينبغي هنا أن نعرف قوم بني أُمية قبل ذكرما أحدثوا في الإسلام فنقول: إنّ بني أُمية هي الشجرة الملعونة في القرآن الكريم (سورة الإسراء: ٦٠)، فقد أخرج السيوطي عن ابن مردويه عن عائشة: أنّها قالت لمروان: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأبيك وجدك أبي العاص: «إنّكم الشجرة الملعونة في القرآن» (انظر الدر المنثور ج٤: ص١٩١). ورواه الشوكاني في فتح القدير ج٣: ص٢٤٠. والآلوسي في تفسيره ج١٥: ص١٠٧، وغيرهم.

وأخرج القرطبي في تفسيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إنّ الشجرة الملعونة هي بنو أُمية» (تفسير القرطبي ج١٠: ص٢٨٦). وأخرجه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٩: ص٢٢٠، وغيرهم.

وأخرج السيوطي أيضاً في تفسيره عن ابن أبي حاتم عن يعلى بن مرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رأيت بني أُمية على منابر الأرض وسيتملكونكم فتجدونهم أرباب سوء»، واهتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله تعالى: ﴿ما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلّا فتنة للناس﴾ (الدر المنثور ج٤: ص١٩١). وأخرجه الشوكاني في فتح القدير ج٣: ص٢٤٠. والآلوسي في تفسيره ج١٥: ص١٠٧، وغيرهم.

هذا وأنّ كثيراً من العلماء الباحثين في علم النسب ذكروا أنّ بني أُمية ليسوا من قريش، وأنّ أُمية لم يكن من صلب عبد شمس وإنّما هو عبد أصله من روم كان لعبد شمس، فاستلحقه عبد شمس إلى نفسه، وكان من سيرتهم أن يلحق الرجل إلى نفسه عبده أو من يعجبه من الناس فينسبونه به، فلم يكن أُمية من صميم قريش، والشاهد عليه قول أميرالمؤمنين عليه السلام في بعض كتاباته ما هذا صورته: لكن ليس المهاجر كالطليق ولا اللحيق كاللصيق،... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٥: ص١١٧)، فأمير المؤمنين عليه السلام هو أتقىٰ الأتقياء بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلو لم يعلم بأنّ أُمية كان عبداً لعبد شمس، وأنّ أُمية نفسه كان عقيماً كما ذكره أرباب التاريخ، وأنّ أولاده من عبده الرومي ذكوان لما شهد بها، بل لم يتوقف في الشهادة له؛ لأنّه كان في معرض التهمة وتقرير الإمام حجة فكيف بتصريحه؟!

وأمّا هذه الشجرة الملعونة في القرآن لها ثلاثة فروع:

١ـ فرع آل حرب بن أُمية، ومنهم أبو سفيان ومعاوية ويزيد، ويعتبرون أنفسهم ورثة أُمية.

➲ ٢ـ فرع العاص بن أُمية الذين منهم سعيد بن العاص حاكم المدينة، المعروف بمولىٰ أبي أحيحة، وهو أحد الستة الذين يعد في زمرة الأكثر عداءً لرسول الله ﷺ، وكان غنياً جباراً، لكنه أقل دهاء من بني حرب، وقد منع أن يلبس أحد من قريش عمته بلون أزرق، وكان هرماً في بدر، فأرسل مكانه مع المشركين ابنه العاص أبا سعيد، فقتله أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

ومن أولاد أبي أحيحة الممدوحين خالد بن سعيد، أسلم لرؤيا رآها، فأذاه أبوه فهاجر مع زوجته إلى حبشه، ثمّ بعثه النبي ﷺ والياً على اليمن، وجاء بعد وفاة النبي ﷺ وناصر الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، واعترض على أهل السقيقة، وخطب في المسجد، ووبّخه عمر بن الخطاب وأهانه، ولم يبايع لأبي بكر حتى أكره، وكان فارساً شجاعاً قائداً لائقاً، عقد له أبوبكر جيشاً فجعله قائداً عليه وأرسله لفتح الشام، فأصرّ عمر أن يستبد له بأبي عبيدة بن الجراح، لكنه ذهب إلى الشام قائداً عادياً وشارك في فتوحها واستشهد رحمه الله، وكان أخوه أبان مثله شيعياً، وسعيد ابن أخيها الكبير العاص، وكان عمره يوم قتل أبوه في بدر سنتين فربّاه عمه خالد، فنشأ يميل إلى الإمام علي عليه السلام مع أنّه قاتل أبيه، لكنّه بعد شهادة عمه رجع إلى أصله، فهو ابن العاص بن أبي أحيحة. وفي علل أحمد (ج٣: ص١٧٦) ما يدلّ على أصالته، قال: عن عمير بن إسحاق، قال: كان مروان أميراً علينا ست سنين، فكان يسبّ علياً كلّ جمعة ثمّ عزل، ثمّ استعمل سعيد بن العاص سنتين فكان لا يسبه، ثمّ أُعيد مروان فكان يسبه.

٣ـ فرع أبي العاص بن أُمية، وليس بني أبي العاص أقل شأناً من بني حرب وبني العاص، ومنهم عثمان بن عفان وبنو الحكم وابنه مروان، وبنو معيط المعروفون بمستواهم الهابط، كانوا أصحاب خمارة ومبغي في مكة، ومنهم عقبة أخو عثمان لأُمه الذي كان ابنه وليد فاسق بنص القرآن الكريم في قوله تعالى: ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (سورة الحجرات: ٦).

فبنو أُمية كلّهم أعداء رسول الله ﷺ، فقد أخرج أحمد بن حنبل والحاكم وصححه الذهبي، والبوصيري وحسنه عن أبي برزة الأسلمي قال: كان أبغض الأحياء إلى رسول ➲

وبني العباس(١)

➲ الله صلى الله عليه وآله وسلم بنو أُمية وبنو حنيفة وثقيف (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٤٢٠. والمستدرك للحاكم النيسابوري ج٤: ص٤٨٠). وقال الحاكم بعد ذكر الحديث: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في الهامش، وأخرجه البويصري في مختصر إتحاف السادة المتقين: ص٩ـ١٠. ثمّ قال البوصيري: ورواه أبو يعلى الموصلي بإسناد حسن.

فمعاوية كان يرى نفسه من آل حرب، وكان يزعم أنّه أولى بالرئاسة والحكومة من غيره، وسعيد يرى نفسه حفيد الزعيم الأُموي الثري أبي أحيحة، فهو أيضاً كان يرى نفسه أولى من غيره بها، ومروان كان يرى نفسه ابن عم عثمان، فكان يرى نفسه أولى بذلك من غيره، ومع ذلك كلّهم مشتركون في العداء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام، وقد تصافقوا على ذلك وحاربوا الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقتلوا ابنه الإمام الحسن عليه السلام، وأحدثوا مذبحة كربلاء ومجزرة الحرّة ومأساة عين الوردة و...

ولم يقنعوا بذلك كلّه فقاموا بتصفية التشيّع جسدياً، بقتل الأعداد الكبيرة من أنصار أهل البيت عليهم السلام ومعهم الأعيان والرؤساء، وحاولوا القضاء على التشيّع فكرياً وحضارياً واتبعوا سبل الدعاية المغرضية وإثارة الغوغاء على كلّ ما يمت إلى أهل البيت عليهم السلام من فكر وتراث وشعار حتى من كان يتسمّى بالشيعة.

ومن أخبث أساليبهم بث بذور الفرقة والشقاق بين المسلمين ليتمكنوا من القضاء على الإسلام وإقامة الحكومة الجبابرة والطواغيت على رقاب المسلمين، وكانوا يستثمرون الناس ويستغلّونهم ويتخذون الدنيا أُماً وأباً وعباد الله خولاً وماله دولاً، وهذا ما تكشف عنه النصوص بكلّ وضوح والوثائق التاريخية القطعية والمستندات والقرائن الحاكية عنها، وسنذكرها إن شاء الله في محلّه.

(١) إنّ بني العباس لم تكن وطأتهم على أهل بيتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشيعتهم ومحبّيهم بأخف من بني أُمية، إن لم نقل بأنّهم كانوا أشد من أُولئك ظلماً وعنفاً واضطهاداً، ولذلك قال الشاعر:

تالله ما فعلت امية فيهم   معشار ما فعلت بنوالعباس

(انظر شرح الميمية لأبي فراس: ص١١٩).

➲

➲ وقال دعبل بن على الخزاعي عندما جاءه خبر وفاة الإمام الرضا عليه السلام:

أرى أُمية معذورين إن فعلوا ... ولا أرى لبني العباس من عذر

أولاد حرب ومروان وأسرتهم ... بنو معيط ولاة الحقد والوغر

(انظر عيون أخبار الرضا عليه السلام ج١: ص٢٨١. والبحار ج٤٩: ص٣١٨).

وقال أبو فراس الحمداني:

ما نال منهم بنو حرب وإن عظمت ... تلك الجرائر دون نيلكم

كم غدرة لكم في الدين واضحة ... وكم دم لرسول الله عندكم

أنتم له شيعة فيما يرون وفي ... أظفاركم من بنيه الطاهر دم

هيهات لا قربت قربى ولا رحم ... يوماً إذا أقصت الأخلاق والشيم

(انظر الغدير ج٣: ص٤٠٠).

ويشهد التأريخ أنّ بني العباس قد اتخذوا سياسة قاسية ضد أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ومحبّيهم بشكل رهيب، فكانوا أشد ظلماً من بني أُمية بالنسبة إليهم ولم يهمل التأريخ مظالم مثل المنصور وهارون والمتوكّل وغيرهم من ملوك بني العباس الذين أرهقوا الكثير من النفوس الطاهرة وسفكوا الدماء الزكية من أكابر أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ومحبّيهم، وقد أخبر أميرالمؤمنين عليه السلام عن ظلمهم وأعمالهم الاجرامية فقال عليه السلام في خطبة: «ويل هذه الأمة من رجالهم الشجرة الملعونة التي ذكرها ربّكم تعالى، أوّلهم خضراء وآخرهم هزماء، ثمّ يلي بعدهم من أُمة محمد رجال أوّلهم أرأفهم، وثانيهم أفتكهم، وخامسهم كبشهم، وسابعهم أعلمهم» وعاشرهم أكفرهم يقتله أخصهم به». (انظر مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج٢: ص١٠٩).

وقال العلّامة المجلسي رحمه الله في شرح الخطبة: أنّ بيان قوله عليه السلام: «أوّلهم خضراء» ـ أي حكّام بني أُمية ـ لما شبهوا في القرآن بالشجرة الملعونة فإنّهم في بدو أمرهم خضراء لقوّة ملكهم وطراوة عيشهم وفي آخر دولتهم لكونهم بعكس ذلك بالشجرة الهزماء من قولهم: «تهزمت العصا» أي تشققت...

➲

وأمّا بنو العباس فلا يخفى على من راجع التواريخ أنّ أوّلهم ـ وهو السفاح ـ كان أرأفهم، وأنّ ثانيهم ـ وهو المنصور ـ كان أفتكهم، أي أجرأهم وأكثرهم قتلاً للناس خدعة وغداراً، وخامسهم ـ وهو الرشيد ـ كان كبشهم؛ إذ لم يستقر ملك لأحد منهم كاستقرار ملكه، وأنّ سابعهم ـ وهو المأمون ـ كان أعلمهم، اشتهار وفور علمه من بينهم يغني عن البيان، وأنّ عاشرهم ـ وهو المتوكّل ـ أكفرهم، بل أكفر الناس كلّهم أجمعين؛ لشدة نصبه وإيذائه لأهل البيت عليهم السلام وشيعتهم وسائر الخلق، وأنّ من قتله كان من غلمانه الخاصة... (بحار الأنوار ج٤١: ص٣٢٣).

فبيان الإمام عليه السلام بالضبط بيان لحقيقة الحكّام العباسية، فإنّهم في أوّل أمرهم كانوا يسعون تقوية حكومتهم بشعار الدفاع عن آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وادعاهم شرف النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ حركتهم إلى الرضا من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فقد جاء في التاريخ أنّهم كانوا يأخذون الميثاق على هذا الشعار أيام ثورتهم ضد حكومة الأموية، ولمّا وصلوا إلى أهدافهم وتسلّطوا على الحكم انحرفوا عن شعارهم، فإنّ أبا العباس السفاح لما ولي الخلافة ـ في ١٢ ربيع الأوّل سنة ١٣٢ ـ خطب في الكوفة ووصف بني العباس بأنّهم حملة الإسلام وكنهه وحصنه، وأشار إلى قرابة العباسيين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وادعى أنّ الخلافة لهم لمكانهم وقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتلا عدة آيات قرآنية يشيد بذوي القربى من الرسول... (انظر الإمامة السياسة ج٢: ص١٦٢).

وهنا سؤال وهو أنّه إذا كان العباسيون يستحقّون الخلافة الشرعية لماذا لم يطالب بها جدّهم الأوّل العباس وابنه عبدالله لأنفسهم يوم السقيفة وبعدها؟

فالعباسيون استغلّوا التعاطف الجماهيري لمصلحة دولتهم، فكان شعارهم الأوّل «الرضا من آل محمد»، وكان الناس تتخيّل بأنّهم يعنون الأخذ بكلام العترة الطاهرة عليهم السلام، الذي هو امتداد لسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن بعد أن تسلّطوا على الحكم انحرفوا عن شعارهم وبدّلوا أُسلوب اللين بالأُسلوب التوعدي والتوبيخي، فأخذ أبو العباس يقول: أنا السفاح المبيح والثائر المبير... (انظر الإمامة والسياسة ج٢: ص١٦٦).

وبهذا الأُسلوب سعوا للسيطرة على الأُمة فصاروا لا يسمحون للشيعة نقل الحديث عن

➡ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أئمة أهل البيت عليهم السلام وساقول إلى ما يريدون، خصوصاً بعد قيام محمد بن عبدالله بن الحسن الملقب بـ«ـذي النفس الزكية» وأخيه إبراهيم الإمام، فبدأ لتشديد والضغط على أولاد أبي طالب عليه السلام شيئاً فشيئاً، وأخذ في النحو والتزايد، لا سيما بعد ما وقعوا في محذور لا يمكنهم التخلّص منه؛ إذ بعد استخدامهم سياسة التقرّب لأهل البيت المعينون في الأحاديث النبوية الشريفة بأولويتهم بالخلافة من غيرهم، فكانوا يرتكزون على هذا الأمر ولما احتج عليهم «صاحب النفس الزكية» بأنّ أولاد فاطمة ـ سلام الله عليها ـ أحقّ بالأمر منهم في رسالة أرسلها إلى المنصور وافتخر فيها بانتسابه إلى فاطمة بنت رسول الله ـ سلام الله عليها ـ وإلى خديجة أُم المؤمنين عليها السلام وإلى الحسن والحسين سبطي رسول الله عليهما السلام وسخر منه دعوته إلى نفسه بهذه الحجة مع وجود من هو أقرب منه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره فيها أن يرد الأمر إلى أهله. فلمّا وصل الكتاب إلى المنصور قرأه فغضب غضباً شديداً، وفكّر في أن يسحب عن كلّ ما كان يتكئ عليه في دعوته، فركز الأمر في جواب «محمد» على انّ المسلمين اختاروا أبابكر وعمر وعثمان دون الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لترغيمه ـ بزعمه ـ هذا أنف محمد وغيره من أبناء الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وإشارة منه إلى دور حكومته وفعلية سلطنته على الناس ولو كان حاصلاً بالغدر والمكر كفعلية حكومة الخلفاء الثلاثة، وصار سياسته عندئذٍ على تقريب الشيخين وعثمان بل كلّ الصحابة، كسياسة بني أُمية أيام سلطتهم، فاحتضت بذلك الدولة العباسية نهج الشيخين بغضاً للعلويين، وأكدوا على ذلك بصورة رسمية وعمدوا لذلك إلى بعض الفقهاء المتزلّفين إليهم من أبناء مدرسة الخلفاء وقرّبوهم إليهم لاكتساب الشرعية في اتخاذهم السياسية ضد أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ومحبيهم والوقوف على المبرّرات والحلول في المواقف الحرجة.

واستمروا في ذلك بالتعرّف على من يخالفهم في الرأي، وكان منادي الدولة العباسية ينادي: ألّا يفتي الناس إلّا مالك بن أنس وابن أبي ذؤيب الذين أمرهما السلطان بالإفتاء، وكان الرجلان يفتيان وفق مصالحهم السياسية، وهناك كان من أبناء السنّة علماء لم يكن لهم حق إظهار الرأي كالأوزاعي وحسن البصري وسفيان الثوري وليث بن سعد وغيرهم، ولكن ⬅

⬅ كان دورهم الخضوع للرأي الحاكم آنذاك، وهم كانوا يرون وجوب إطاعة السلطان براً كان أم فاجراً، وبذلك استغلت السلطة الحاكمة الأحكام الشرعية وفق مصالحهم السياسية، وكانت الحكومة تسعى بتضعيف مدرسة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ مدرسة أهل البيت هي الوحيدة التي كانت ترى أولوية أئمة أهل البيت عليهم السلام في تولّي أُمور المسلمين من غيرهم، وهي المنفردة في اختصاص لقب «أُولي الأمر» إلى الأئمة الطاهرين عليهم السلام دون غيرهم؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يرى غير الأئمة الاثني عشر صاحب هذا اللقب القرآني، فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم أمر المسلمين باتباع أئمة الطاهرين عليهم السلام من بعده وصرّح بأنّهم المقصود بأُولوا الأمر في الآية الكريمة. (لاحظ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ج٣: ص٤٢٥. وإحقاق الحق ج٣: ص٤٢٥).

ولذلك أنّ الحكومة العباسية كانت تعتبر أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم من أشد معارضيهم، فاستخدموا أساليب المعاداة ضد أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشيعتهم ومحبّيهم، فهذا داود بن علي بن عبدالله بن العباس الذي كان والياً على المدينة من قبل المنصور، أرسل خلف معلى بن خنيس مولى الإمام الصادق عليه السلام، وأراد منه أن يدلّه ويعرفه على أصحاب الإمام عليه السلام، فتجاهل المعلى بمعرفتهم، فألّح عليه، ثمّ هدّده بالقتل، فقال له المعلى: بالقتل تهدّدني؟ والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعت قدمي عنهم لك، ولئن قتلتني ليسعدني الله ان شاء الله وليشقيك الله. (انظر مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج٣: ص٣٥٢. والخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي ج٢: ص٢٤٨. والإمامة لمحمد بن جرير الطبري الشيعي: ص٢٥٧).

ويحدثنا الخطيب البغدادي، أنّ نصر الجهضيمي المتوفي سنة ٢٥٠ هـ حدّث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه أخذ بيد الحسن والحسين عليهما السلام فقال: «من أحبّني وأحب هذين وأباهما وأُمهما كان معي في درجتي يوم القيامة».

قال: فلمّا حدث الرجل بهذا الحديث أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، فكلّمه جعفر بن عبدالواحد وجعل يقول للمتوكّل: هذا رجل من أهل المدينة، ولم يزل به حتى تركه...

ثمّ قال الخطيب بعد ذكره لهذا الحديث، قلت: إنّما أمر المتوكّل بضربه لأنّه ظنّه رافضياً، فلمّا علم أنّه من أهل السنّة تركه (انظر تاريخ بغداد ج١٣: ص٢٨٩). وقصة ذكرها أيضاً ابن ⬅

ومن تأمّر من قبلهم مثل زياد بن أبيه[١].

حجر في ترجمة نصر بن علي الجهضيمي (انظر تتهذيب التهذيب ج ١٠: ص ٤٣٠). فليرى المنصف ذلك ويتأمّل فيه هل أنّ كون الرجل محباً لأهل البيت يجعله رافضياً؟ أو هل أنّه من الذنب من كان في زمرة شيعة علي عليه السلام حتى يحد تلك الضربات؟ أو هل أنّ من حدث بحديث في فضل أهل البيت عليهم السلام يلزم أن يعزر ويضرب أو يحدّ حدّاً؟!!!

وقد كتب المنتصر العباسي إلى بعض عمّاله: أن لا يقبل علوي ضيعة، ولا يركب فرساً، ولا يسافر من الفسطاط إلى طرف من أطرافها، وأن يمنعوا من اتخاذ العبيد إلّا عبداً واحداً، وإن كانت بينه وبين أحد من الطالبيين خصومة من سائر الناس، قُبل قول خصمه فيه ولم يطالب بينة منه (انظر الولاة وكتاب القضاة لمحمد بن يوسف الكندي المصري: ص ٢٠٤).

وفي التاريخ نصوص كثيرة ومشاهد متنوّعة تستعرض فيها سياسة العباسيين تجاه خصومهم العلويين، أعرضنا عنها صفحاً لضيق المجال، فلا يسعنا المجال ذكر تفاصيل لؤمهم وضروب حقدهم، ويكفي أن تتصفح كتاب (مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني) لتطلع على فنون إرهاب العباسيين والتنكيل ببني عمومتهم أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم.

ومن هنا يظهر عمق الفجائع التي تبكي له عيون الإسلام والدين والوقائع التي أحرقت قلوب المؤمنين ممّا ارتكبه الحكومة العباسية من الظلم والجور والعدوان على أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشيعتهم خاصة وعلى عموم المسلمين عامة للكثير من الفتن والحروب والغزوات التي وقعت آنذاك.

(١) وهو مشهور بين علماء التاريخ بنسبته إلى أُمه سمية أو يقال له: زياد بن أبيه، فانّ ابن أبيه لقب انفرد به زياد فقط كما لُقّب بابن سمية؛ لأنّه كان مجهول الأب والنسب وسمية أُمه كانت جارية بني عجلان بالطائف تعدّ من صاحبات الرايات الحمر ـ أي أنّها من العاهرات المشهورات ـ وابن سمية، هذا هو الذي تولّى مطاردة شيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في الكوفة والبصرة، وتصفيتهم جسدياً من التشريد والقتل وقطع الأيدي والأرجل، وسمل العيون، وبقر البطون، والصلب على جذوع النخل، وهدم الدور على أصحابها، ومصادرة ونهب جميع ممتلكاتهم حتى وصل الأمر إلى قتل الشيوخ والنساء والأطفال والمرضىٰ، وكلّ ما يشمل سبل الإبادة، كلّ ذلك نابع عن حقده الدفين وأمر سيده

وطاغيته معاوية وإن كان خبثه وخسته مطوية في طبعه الإبادة حسبه ونسبه، وإليك بعض موبقات زياد في مولده:

يروىٰ أنّ زياد بن أبيه دخل يوماً على عمر بن الخطاب أيام خلافته بكتاب من أبي موسى الأشعري، فتكلّم زياد بكلام أعجب عمر به، فقال له: أكنت قائلاً هذا للناس على المنبر؟ قال زياد: هو أهون عليّ منك، فقال أبو سفيان: وكان حاضراً في المجلس: هو ابني، فقيل له: وما يمنعك؟ فقال: هذا القاعد على الكرسي أو المنبر ـ يعني عمر ـ ثمّ شهد رجل آخر بذلك، فجيء بأبي مريم السلولي، وكان صاحب خمارة في الطائف، وشهد بقوله: كنت صاحب خمارة في الجاهلية بالطائف، فمرّ أبو سفيان هذا ـ وأشار إليه ـ في سفرة مطعم وشرب، ثمّ سألني عن إمرأة فأتيته بسمية جارية بني عجلان وهي من صاحبات الرايات المعروفات بالطائف، فوقع عليها فقال بعدها: ما أصبت إمرأة مثلها، لقد استلت ماء ظهري استلالاً، ثمّ تبين بعدها أثمر الحمل في عينها فقال زياد: مهلاً يا أبا مريم إنا بعثت شاهداً ولم تبعث شاتماً.

فقال السلولي: قلت: الحقّ على ما كان، ولو أعفيتموني أحب إليّ (انظر مروج الذهب ج٣: ص٣ ـ ٥).

وفي مجلس معاوية لمّا ادعاه لأبيه أبي سفيان قام يونس بن أبي عبيدة الثقفي وقال: يا معاوية قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّ الولد للفراش وللعاهر الحجر، فعكست ذلك الأمر وخالفت قوله وسنّته صلى الله عليه وآله وسلم.

فقال معاوية: أعد، فأعاد يونس مقالته فقال معاوية: يا يونس والله لتنتهينّ أو لأطيرن بك طيراً بطيئاً وقوعها.

فأنفذ معاوية شهادة أبو مريم السلولي وأثبت زياد لأبي سفيان، وادعاه أخاً له بحكم سلطانه (انظر تاريخ مدينة دمشق ج١٩: ص١٧٣. وتاريخ الطبري ج٤: ص١٦٣. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٣: ص٤٤٢. والغدير ج١٠: ص٢١٦).

وقال الشوكاني:... وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له: زياد بن عبيد، وكانت أُمه سمية وهي تحت عبيد المذكور، فولدت زياداً على فراشه، فكان ينسب إليه، فلمّا كان في أيام

➡ معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأنّ زياداً ولده فاستلحقه معاوية بذلك، وخالف الحديث الصحيح: أنّ الولد للفراش وللعاهر الحجر، وذلك لغرض دنيوي، وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيلت فيها أشعار منها قول القائل:

ألا أبلغ معاوية بن حرب ... مغلغلة من الرجل اليماني

أتغضب أن يقال أبوك عف ... وترضى أن يقال أبوك زاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته إلى أبي سفيان، وما وقع من أهل العلم في زمان بني أُمية فإنّما هو تقية... (انظر نيل الأوطار ج٥: ص١٩٤). وإلى غير ذلك ممّا ورد في موبقات نسبه وقد اكتشفه معاوية وطلب منه الإعانة لتثبيت حكومته، فصار الرجل عامل الأُمويين وسار على وفق منهجهم في القتل والإرهاب وسفك الدماء... بل كان له سياسة الخلفاء الثلاثة الأُول في إدارة الأُمور، قال ابن خلكان في ترجمة الحجاج بن يوسف: يقال: إن زياد بن أبيه أراد أن يتشبّه بأميرالمؤمنين عمر بن الخطاب في ضبط الأُمور والحزم والصراحة وإقامة السياسات، إلّا أنّه أسرف وتجاوز الحدّ (انظر وفيات الأعيان ج٢: ص٣١).

وقد جهد أيام حكومته على نشر الظلم والجور والقتل والنهب وتصفية الشيعة في العراق، فكان يتبع الشيعة وهو بهم عارف، فقتلهم تحت كلّ حجر ومدر، وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل و...

نذكر مثالاً لذلك أنّه بعث في طلب صفي بن فسيل الشيباني، فلمّا أُتي به قال له: يا عدو الله ما تقول في أبي تراب؟ وكان يقصد بذلك علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: ما أعرف أبا تراب، فقال: ما أعرفك به، أتعرف علي بن أبي طالب؟ قال: نعم، قال: فذاك أبو تراب، فقال: كلّا ذلك أبو الحسن والحسين عليهما السلام، فقال: له صاحب الشرطة: يقول الأمير هو أبو تراب وتقول: لا؟ قال: فإن كذب الأمير أكذب أنا وأشهد على باطل كما شهد؟ فقال له زياد: وهذا أيضاً عليّ العصا فأُتي به، فقال: ما تقول في علي؟ قال: أحسن القول، قال: اضربوه حتى لصق بالأرض، ثمّ قال: اقلعوا عنه، ما قولك في علي؟ قال: والله لو شرحتني بالمواسي ما قلت فيه إلّا ما سمعت منّي، قال: لتلعنه أو لأضربن عنقك، قال: لا أفعل، فأوثقوه حديداً وحبسوه، ثمّ قتلوه صبراً مع حجر بن عدي وجماعة أُخرى من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام،

⬅

وخامسها: ما زعمه من عدم كفر المسلم بالمقاتلة على العصبية، فإنّه غشّ منه؛للغفلة وعدم انصافه لله ورسوله؛ لأنّ المحاربة على العصبية على قسمين:

قسم منها:المحاربات التي تصدر بين المسلمين بدون وجود إمام في طرف من المتحاربين، وهذه غير موجبة للكفر لكنّهما في النار؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار»، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قاله: «إنّه كان حريصاً على قتل صاحبه»[1].

⬅ وهكذا أصبح زياد بن أبيه عميلاً لمعاوية في الفساد والقتل والظلم إلى آخر يوم من حياته. قال اليعقوبي: روي أنّه كان أحضر قوماً بلغه أنّهم شيعة علي ليدعوهم إلى لعن علي والبراءة منه، أو يضرب أعناقهم وكانوا سبعين رجلاً، فصعد المنبر وجعل يتكلّم بالوعيد والتهديد، فنام بعض القوم وهو جالس، فقال له بعض أصحابه: تنام وقد أُحضرت لتقتل؟ فقال: من عمود إلى عمود فرقان، ولقد رأيت في نومتي هذه عجباً! قالوا: وما رأيت؟ قال: رأيت رجلاً أسود دخل المسجد فضرب رأسه السقف، فقلت: من أنت يا هذا؟ فقال: النقاد داق الرقبة، قلت: وأين تريد؟ قال: أدق عنق هذا الجبار الذي يتكلّم على هذه الأعواد، فبينا زياد يتكلّم على المنبر إذ قبض على اصبعه، ثمّ صاح: يدي وسقط عن المنبر مغشياً عليه، فادخل القصر، وقد طعن في خنصره اليمنى، فجعل لا يتغاذ، فأُحضر الطبيب، فقال له: اقطع يدي! قال: أيها الأمير، أخبرني عن الوجع تجده في يدك أو في قلبك؟ قال: والله إلّا في قلبي، قال: فعش سوياً، فلمّا نزل به الموت كتب إلى معاوية: إنّي كتبت الى معاوية في آخر يوم من الدنيا وأوّل يوم من الآخرة... (تاريخ البعقوبي ج٢: ص٢٣٥). وإلى غير ذلك ممّا جاء في ترجمة الرجل من عداوته المحدّة لآل الرسول وشيعتهم، اللهم إنا نعوذ بك من أعدائك وأعداء رسولك وأعداء أهل بيت رسولك الطيبين الطاهرين آمين ياربّ العالمين.

(١) لقد أخرج هذا الحديث أغلب علماء أهل السنّة والجماعة وحفّاظها كالشيخين البخاري ومسلم وابن ماجة وأبي داود والنسائي والبيهقي والسيوطي وأبي يعلي الموصلي وابن حبان والطبراني وغيرهم وسيأتي ذكر بعض مصادره إن شاء الله تعالى.

نقله في الجامع الصغير عن مسند إمامه أحمد[١]

والصحيحين[٢] وسنني السجستاني والنسائي، عن أبي بكرة[٣].

وعن سنن ابن ماجة وصححه[٤].

وقسم منها تصدر المحاربة بين فرقتين منهم، وفي فرقة منها إمام المسلمين، فالفرقة المحاربة إمامها كافرة من دون ريب[٥] للسنّة التي نقلها هنا السُنّي، فإنّها

---

(١) انظر الجامع الصغير ج١: ص٧٧، ح٤٨٥. ومسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٤٠٣.

(٢) انظر صحيح البخاري ج١: ص١٣، كتاب الايمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية. وج٨: ص٣٧، كتاب الديات. وصحيح مسلم ج٨: ص١٧٠، كتاب الفتن، باب إذا توجه المسلمان بسيفهما...

(٣) انظر سنن أبي داود السجستاني ج٢: ص٣٠٦، ح٤٢٦٨، وفيه: «إذا تواجه المسلمان بسيفهما».

وسنن النسائي ج٧: ص١٢٤، وفيه: «إذا حمل الرجلان المسلمان السلاح أحدهما على الآخر».

وفي حديث آخر ـ في نفس الصفحة ـ عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا تواجه السلمان بسيفهما».

(٤) انظر سنن ابن ماجة ج٢: ص١٣١١، ح٣٩٦٤.

(٥) لا شك أنّ من خرج على إمام زمانه فقد بغي عليه وخرج عن ربقة الإسلام، ويترتب عليه أحكام البغاة، فإنّ الفقهاء والمتكلّمين من الخاصة والعامة ـ أي ممن ثبتت الإمامة عندهم بالنص وهم الشيعة الإمامية، ومن ثبتت الإمامة عندهم بالإجماع والاختيار وهم أهل السنّة والجماعة ـ نصّوا على أنّ كلّ من خرج على إمام واجب طاعته فهو باغ، والباغي كافر إجماعاً، ويجب قتله أو مقاتلته إلّا أن يتوب.

ومن هنا يتضح أنّ من خرج على مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كأهل النهروان والجمل وصفين وغيرها كلّهم بغاة بلا إشكال، إلّا أنّ أهل السنّة والجماعة حاولوا تبرير جماعة منهم بدعوى أنّهم تابوا بعد خروجهم وقبل موتهم. وسيأتي تفصيل الكلام فيه

دلَّت على موت الجاهلية لمن حارب السلطان[١]، وعمومات الكتاب والسنّة على فرض شمولها لهذه الصورة مخصصة بهذه السنّة المتظافرة[٢]، وبخبر: «ويح عمار

إن شاء الله تعالى، ونذكر في جوابهم أنّ هذه الدعوى لا أثر لها؛ لأنّها عارية عن الدليل والبيّنة، بل الدليل قائم على عدم تحقق توبتهم، وسنذكر أنّ التوبة الصادقة الناصحة هي التوبة التي تتضمن لشرائطها الخاصة، وسنتعرض لها إن شاء الله في محلّه مستدلاً من الكتاب والسنّة.

(١) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج٦: ص٢٠). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج٢: ص٢٩٦. والنسائي في سننه ج٧: ص١٢٣، وغيرهم.

(٢) وقد وردت روايات كثيرة في كتب القوم بهذا المضمون منها: ما رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع بسنده عن عبدالله بن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من خلع يداً من طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢). وأخرجه البيهقي في سننه ج٨: ص١٥٦ وفتح الباري ج١٣: ص٥ وغيرها.

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل بسنده عن الحارث الأشعري في حديث قال: إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلّا أن يرجع، ومن دعا بدعوى الجاهلية فهو من جثاء جهنم». (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص١٣٠. وج٥: ص٢٤٤). ورواه الترمذي في سننه ج٤: ص٢٢٦، ح٣٠٢٣ والحاكم في المستدرك على الصحيحين ج١: ص٧٧، وغيرهم.

ومنها: ما اخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام، باب أجر من قضى بالحكمة لقوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله﴾ بسنده عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلّا مات ميتة جاهلية». (صحيح البخاري ج٨: ص١٠٥). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص٢٩٧. والدارمي في سننه ج٢: ص٢٤١. والبيهقي في سننه الكبرى ج٨: ص١٥٧، وغيرهم.

تقتله الفئة الباغية يدعوهم الى الجنة ويدعونه إلى النار»[١].

فانظر إلى الخبر الذي نقلناه في القسم السابق[٢] وإلى خبر عمار فإنّك تجد

ومنها: ما أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: «من فارق الجماعة شبراً دخل النار». (المستدرك على الصحيحين ج١: ص١١٨). وأخرجه المتقي المتفي الهندي في كنز العمال ج١: ص٢٠٨، ح١٠٣٩، وغيره.

ومنها: ما أخرجه الحاكم النيسابوري أيضاً في مستدركه بسنده عن حذيفة بن اليمان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فارق الجماعة واستذل الإمارة لقى الله ولا حجة له». (المستدرك على الصحيحين ج١: ص١١٩). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص٢٢٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١: ص٢٠٨، ح١٠٤١، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: قال: «من قاتل تحت راية عمية يغضب للعصبية أو يدعو إلى عصبية أو ينصر عصبية فقتلته جاهلية (صحيح مسلم ج٦: ص٢٠). وأخرجه ابن ماجة في مسنده ج٢: ص١٣٠٢، ح٣٩٤٨. والنسائي في سننه ج٧: ص١٢٣. والبيهقي في سننه الكبرى ج٨: ص١٥٦، وغيرهم.

(١) انظر صحيح البخاري ج٣: ص٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل. ومسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٩١. والمستدرك للحاكم النيسابوري ج٢: ص١٤٩. وصحيح ابن حبان ج١٥: ص٥٥٥. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٣: ص٤٦ و٤١٣. وتاريخ الإسلام للذهبي ج٣: ص٥٧٨. والبداية والنهاية لابن كثير ج٣: ص٢٦٤. وج٧: ص٣٠٠. وتاريخ ابن خلدون ج٢: ص١٦٢. وامتاع الأسماع للمقريزي ج١٢: ص١٩٨. والسيرة الحلبية ج٢: ص٢٦٣ وغيرها.

(٢) وهو الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية بسنده عن الأحنف بن قيس قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبو بكرة، فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل، قال: ارجع فإنّي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار»، فقلت يا رسول الله هذا القاتل

الفرق البيّن بينهما من حيث كون عمار متابعاً إمام المسلمين صار من دعاة الجنّة، ومقابله من الخارجين على إمام المسلمين صارت دعوتهم إلى النار[١].

➲ فما بال المقتول؟ قال: «إنّه كان حريصاً على قتل صاحبه». (صحيح البخاري ج١: ص١٣). وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب الديات ج٨: ص٣٦. وفي صحيح مسلم ج٨: ص١٧٠، كتاب الفتن، باب إذا توجه المسلمان بسيفهما. وابن ماجة في سننه ج٢: ص١٣١١، ح٣٩٦٤، وغيرهم. فالحديث دال بالصراحة على أنّ القتال المقصود فيه غير قتال البغاة.

(١) فإن الله تعالى يقول: ﴿يوم ندعو كلّ أُناس بإمامهم﴾ (سورة الاسراء: ٧١)، فالآية الكريمة تشير إلى دور القيادة في مستقبل البشر. ومعنى الآية: أنّ الذين اعتقدوا بقيادة الأنبياء وأوصيائهم ومن ينوب عنهم في كلّ زمان سوف يكونون مع قادتهم ويحشرون معهم، وأمّا الذين انتخبوا أئمة الضلال الضالين والمستكبرين قادةً لهم، فإنّهم يسكنون معهم ويحشرون معهم.

وخلاصة الكلام: أنّ الارتباط بين القيادة والاتباع في هذا العالم سوف يظهر نتيجته بشكلٍ كامل في عالم الآخرة، فإنّ كلّ إنسان سيسلك في الآخرة مسار القائد الذي انتخبه لنفسه في الدنيا إماماً وقائداً، وطبقاً لهذا الأمر سيتم تحديد الفِرق الناجية عن الفرق الضالة التي تستحق العذاب.

فالحياة الاجتماعية للبشر في الدنيا لا يمكن أن تنفصل عن القيادة أو أن تستغني عنها؛ لأنّ تحديد مسير مجموعة معينة يحتاج دائماً إلى قيادة وعادة لا يمكن سلوك طريق التكامل بدون وجود قيادة، وهذا هو السرّ في إرسال الأنبياء واصطفاء الأوصياء كما هو مذكور في كتب الاعتقادات، فإنّ قاعدة اللطف في علم الكلام تثبت لزوم بعث الأنبياء، وتثبت أيضاً لزوم وجود الإمام في كلّ عصر وزمان، وذلك لأهمية دور القائد في تنظيم المجتمع ومنع الانحرافات وتضمين مستقبل الإنسان للنجاة والنجاح، وبنفس المقدار الذي يقوم به القائد الالهي والعالم والصالح بإيصال الإنسان إلى هدفه النهائي بشكل سهل وسريع، فإنّ التسليم لقيادة أئمة الكفر والضلال والانقياد لهم يؤديان بالإنسان إلى الهاوية والشقاء، ولقد كانت المواجهة بين الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ومعاوية بن أبي سفيان في حرب صفين من أبرز مصاديق مواجهة القيادة الالهية وقيادة الكفر؛ إذ لا شك أنّ معاوية ➲

ومن دعي إلى الجنة مسلم فمحلّه الجنة، ومن دعي إلى النار كافر فمحلّه النار، قال سبحانه: ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾(١) في حق إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام(٢)،

وأنصاره ومن ساعده كانوا من البغاة بحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، فإنّه قال: «طوبى لعمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار». (صحيح البخاري ج٣: ص٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل). فمعاوية وأنصاره هم البغاة بنص الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن الكريم يأمر المسلمين بقتال الفئة الباغية حتى تفيئ إلى أمر الله (سورة الحجرات: ٩). فهذه المواجهة ميّزت الخبيث من الطيب والباطل من الحق، وبذلك نستطيع أن نعرف اليوم حزب الله وحزب ابليس؛ إذ يعرف الباحث من الوقعتين الجمل وصفين أنّ موقف عائشة موقف أباها وموقف معاوية بن أبي سفيان نفس موقف عمر بن الخطاب الذي ولّاه الشام، فهم كحلقة واحدة في الربط من يوم السقيفة وإن هي إلّا ثلاثة عقود توالت خلالها الأحداث وتسلسل القيادة فيهم بدأ بالسقيفة ولم ينته بكربلاء بل واستمر أعداء آل الرسول في الظلم والجور ونصب العداء للعترة الطاهرة، وقتلوا منهم من قتلوا إلى أن وصل الأمر إلى الإمام الثاني عشر فغاب عن الأنظار، فقامت العصابة تشن حروبها وضغوطها ضد شيعة أهل البيت عليهم السلام إلى يومنا هذا، فلاحظ.

(١) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٢) فإنّ الله تعالى أشار في هذه الآية الكريمة والآيات السابقة منها إلى أهم المواهب التي منحها لإبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام، وهي الإمامة والقيادة العامة التي تُمنح لمن كان في آخر مراحل سير الإنسان التكاملي، وهي فوق مقام النبوّة والرسالة، فإنّ الإمامة مرحلة تنفيذ الأوامر الالهية وبرامجه القانونية، سواء كان هذا التنفيذ عن طريق تشكيل حكومة عادلة الهية أو بدون ذلك.

ومن هنا يتضح الفرق بين مقام الإمام والنبي والرسول؛ لأنّ النبي والرسول يتلقّون أوامر الله ويبلغونها للناس إبلاغاً بالإنذار والبشارة فقط، أمّا الإمام فله مقام تنفيذ الحكم الالهي،

وقال سبحانه: ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾[١] في حـقّ فرعون وهـامان وقوم فرعون[٢].

فعلم كون الدعاة إلى النار هم من الكفّار، فثبت كون من جرَّد على إمـامه السيف خارجاً من المسلمين دون من جرَّد سيفه على غيره من المسلمين[٣].

وفي الحقيقة أنّ مقام الإمامة مقام تنفيذ كلّ الخطط والأطروحات الالهية.

وبتعبير آخر: أنّ مهمة الإمام أن يأخذ بيد الناس وهدفه الإيصال إلى المطلوب والهداية التشريعية والتكونية، فهو كالشمس التي تنمي الكائنات الحية بأشعتها تماماً، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿يهدون بأمرنا﴾ فإنّ الهداية لله تعالى تتحقق بتنفيذ جميع أوامره ونواهيه بـحيث لا يقع الإخلال منه بشيء فيها، ويكون الإمام مصيباً في جميع أقواله وأفعاله إلى هداية الرب عزوجل، ويكون هادياً بتعيين ما أمر الله تعالى، فهدايته متصله إلى الله تعالى، وهذا الأمر لا يحصل إلّا بمن منحه الله الولاية والإمامة.

ومن هنا أنّ الشيعة تعتقد بأنّ منصب الامام منصب الهي، أي لا يكون إلّا بتعيين من الله سبحانه وتعالى، فلاحظ.

(١) سورة القصص: ٤١.

(٢) أي أنّ هؤلاء وغيرهم ممّن هم قدوة الضلال، فهم في مقدم أهل النار يـوم القـيامة حـين تتحرك الجماعات من أهل النار، فكما أنّهم كانوا في الدنيا أئمة الضلال ويقدمون أمرهم قبل أمر الله وحكمهم قبل حكم الله ويأخذون بأهوائهم خلافاً لما في كتاب الله، فهم في الآخرة أيضاً أئمة أهل النار، لا أنّ الله سبحانه وتعالى جعلهم أئمة للباطل ليقودون الناس إلى النار؛ إذ من الواضح أنّ الله تعالى يدعو الى الجنة والمغفرة ويبيّن آياته للناس لعلّهم يتذكرون.

فالآية الكريمة تشير إلى حكمة الحكم بالتحريم كمن ادعى خلافة النبي بالباطل والجور في الدنيا، فإنّه سوف ينتج سوء عمله يوم القيامة بأنّه يحشر بأقبح الوجوه، ويجعل مقدم أهل النار ممّن تبعه في اعتقاده الباطل وسلوكه في سبيل الضلال والروايات في هذا المجال كثيرة قد ورد من طرق الفريقين، فلاحظ تفسير الآية في كتب الفريقين...

(٣) فإنّ من جرّد سيفه على إمام زمانه فهو باغ، ويجوز قتله سواء كان له فـئة يـحمونه أو لم

وسادسها: ما زعمه بقوله فكيف يكفر بما دون ذلك؟! فانّه من عجائب غشّه، وعدم إنصافه وكتمانه للسنّة[١]. فإنّه قدم غشّه الذي هو عدم كفر المسلم

➲ يكن له فئة، فإنّ النصوص الكثيرة الواردة عن الفريقين تدلّ بالصراحة على كفر من شهر سلاحه على إمام زمانه، ويكفينا الإشارة إلى ما رواه الطبراني في معجمه الكبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات وليس عليه إمام فميتته جاهلية، ومن مات تحت راية عمية يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقتلته جاهلية». (معجم الكبير ج١٠: ص٣٥٠). إلى غير ذلك من الروايات والنصوص الواردة في المقام.

ثمّ إنّ من حارب الإمام فحربه محاربة النبي؛ لأنّ الإمام هو ممثل النبي ﷺ، فهو ممّن ينفّذ أوامر النبي ﷺ، ومعنى ذلك يؤدي إلى محاربة النبي. وبعبارة أُخرى: هو كنفس النبي ﷺ، فيكون محاربته مساوق لمحاربة النبي، ومحاربة النبي محاربة الله، فلا شك في أنّ من حارب النبي ﷺ كافر يجوز قتله، كما أنّ من حارب الله كافر بالله رب العالمين، ويجوز قتله.

ولكن محاربة المسلمين ليس كمحاربة الإمام والنبي في الحكم، فإنّ الله تعالى قال في قرآنه الكريم: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ (سورة الحجرات: ٩). فأمر تعالى المسلمين بأن يصلحوا بين المتنازعين من المؤمنين، لئلا تسيل الدماء، وأن يعرفوا مسؤوليتهم في هذا المجال فلا يكونوا متفرجين كبعض الجهلة الذين يمرون بهذه الأُمور دون اكتراث تأثير، فالفرق بين هذه المحاربة ومحاربة الإمام واضح ظاهر، فهما غير متساويين كما لا يخفي.

(١) فإنّ الروايات الواردة في باب الإمارة والخلافة الدالة على المقام كثيرة جداً، وقد أخرجها أرباب الصحاح كالبخاري ومسلم وغيرهما، وهي تدلّ على أنّ الخروج على الإمام حرام وطاعة الإمام طاعة النبي ﷺ وعصيانه عصيان النبي ﷺ، والعصيان لرسول الله مساوق للخروج عن صراط الحقّ. وقد تقدم ذكر بعض تلك الروايات الواردة في الصحيحين فلا نعيدها هنا ولكن من أجل بيان الحقيقة نشير إلى بعض ماورد في غير الصحيحين.

فمنها: ما أخرجه الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد عن أبي ليلى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «تمسّكوا بطاعة أئمتكم ولا تخالفوهم، فإنّ طاعتهم ➲

بالقتال على العصبية(١)؛ ليرتّب عليه عدم الكفر بما هو دون المحاربة، بزعمه الذي هو عدم بيعة إمام الزمان، وعدم معرفته، وعدم التصديق بإمامته(٢).

طاعة الله، وأنّ معصيتهم معصية الله، وأنّ الله إنّما بعثني أدعو إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، فمن خلّفني في ذلك فهو وليي، ومن ولّى من أمركم شيئاً فعمل بغير ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». (مجمع الزوائد ج٥: ص٢٢٠). ورواه الضحاك في الآحاد والمثاني ج٤: ص٤٥٦، ح٢٥١١. وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص٤٩٩، ح١٠٧٩. والطبراني في معجمه الكبير ج٢٢: ص٣٧٤. والمتقى الهندي في كنز العمال ج٦: ص٥٩، ح١٤٨٣٨. والسيوطي في الدر المنثور ج٤: ص١٢٥، وغير ذلك.

ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «يا علي حربك حربي (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٢٩٧. وج١٨: ص٢٤. وج٢٠: ص٢٢١. والغارات ج١: ص٦٢. وتفسير الآلوسي ج٢٦: ص١٥١. والمناقب للخوارزمي: ص١٢٩. وينابيع المودة ج١: ص٤٠٤، وغير ذلك). ولكن العصبية واللداد أجبر أهل السنّة على القول بأنّ من خرج على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فهو مسلم ومجتهد، غايته أنّه أخطأ في التطبيق وإن كان يحرم عليه الخروج على الإمام، ولكن خروجه عليه لايضر بعدالته وإيمانه.

(١) فإنّ قتال المسلمين بعضهم مع بعض الآخر لا يوجب الكفر؛ إذ ليس محاربة المسلم كمحاربة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا كمحاربة الإمام الواجب طاعته الذي حربه حرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمه سلمه، بل أنّ محاربة المسلمين منهي عنها في الشريعة المقدّسة، وقد أمر الله تعالى المسلمين في كتابه العزيز بالاصلاح بين المتنازعين، فقال تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما﴾. (سورة الحجرات: ٩). فأمر سبحانه وتعالى بالصلح بين الطائفتين المتنازعين لدفع الفتن عنهم، لا لكونهما خارجين عن دائرة الإيمان، فإنّ الإسلام لا يؤيد المقاتلة اعتباطاً بل وحتى اختياراً، وإنّما يأمر بالقتال في ما يحرجه الأعداء فيلتجئ إلى مقاتلتهم اضطراراً، كما يظهر ذلك من حروب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أعدائه، وأيضاً كحروب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد ما وقعت الحكومة بيده. فلاحظ.

(٢) وإنّما جعل ابن تيمية محاربة الإمام الواجب الطاعة كمحاربة المسلمين بعضهم مع البعض

وهذه مرجعها الى عدم التصديق بقيام الحجة لله على الناس بعد الرسل[1]،

الآخر ليستنتج من ذلك عدم ترتب الحكم بكفر من حارب الإمام الواجب الطاعة، فأوّلاً أراد بذلك أن يخرج جماعة من أعداء أهل البيت عن دائرة حكم الإسلام عليهم بالكفر، حيث إنّهم حاربوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهم كطلحة والزبير وعائشة ومعاوية و... وثانياً أراد أن يقول بأنّ المحارب مع الإمام لا يكون كافراً فكيف بمن خالف أوامره ونواهيه أو لم يبايعه أو جهله ولم يعرفه أو عرفه ولكن جحده ولم يصدّقه أو...؟! ولكن زعمه مخالف للنصوص القطعية الصريحة الواردة عن طريق أئمة الحديث من علماء السنّة، وذلك مثل قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية». (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٩٦. والمعجم الكبير ج١٩: ص٣٨٨. ومجمع الزوائد ج٥: ص٢١٨، وغير ذلك).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية». (كتاب السنة لعمرو بن أبي عاصم ج٢: ص٥٠٣. ومسند أبي يعلي الموصلي ج١٣: ص٣٦٦، وغير ذلك).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». (انظر صحيح مسلم ج٦: ص٢٢، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة الفتن. والسنن الكبرى للبيهقي ج٨: ص١٥٦. ومجمع الزوائد ج٥: ص٢١٨. والمعجم الكبير ج١٩: ص٣٣٤، وغير ذلك).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (انظر ينابيع المودة ج٣: ص٣٧٣. وشرح المقاصد للتفتازاني ج٢: ص ٢٧٥ وغير ذلك).

فإنّ هذه النصوص صريحة بما لا مزيد عليه، بأنّ من لم يعرف إمام زمانه أو لم يبايعه أو لم يطيعه مات ميتة جاهلية وكفر فهل لابن تيمية الجواب عن ذلك؟ فلاحظ.

(١) قال الله تعالى: ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ (سورة النساء: ١٦٥)، فإنّ الله تعالى قد بيّن في هذه الآية الكريمة قضية مهمة جداً، وهي الصلة بين الناس والعالم التي استقرت حكمته تعالى على استمرار المعالم السماوية بحججه في الأرض بالوحي أو بغير وحي؛ إذ لم يكن من عدل الله أن يترك البشر دون مرشد أو قائد، أو أن يتركهم دون أن يعيّن لهم واجباتهم وتكاليفهم، فهو الذي بعث الأنبياء والرسل مبشرين ومنذرين لكي يبشروا الناس برحمته وثوابه، وينذروا الناس من عذابه وعقابه لكي يتمّ

وبعدم وجود الهادي لهم إلى الحقّ بعدهم(١) فيلزم من ذلك بخل الله على عباده بما تحصل لهم السعادة به(٢)، لو تابعوه، ويصير دينه محفوظاً به عن التغيير والتبديل

الحجة عليهم، فلا يبقي لهم عذر أو حجة، فقد أحكم الله العزيز القدير هذه المهمة ونـفذها بكلّ دقة ليبين للناس أنّ الحجة البالغة لله تعالى.

(١) قال الله تعالى: ﴿إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾ (سورة رعـد: ٧)، فـإنّ الهـاتين الصـفتين «منذر» و«هاد» صفتان أحدهما للرسول ﷺ؛ كما أشارت الآية إلى النبي ﷺ نسبته إليه، والآخر صفة لمن يتلو النبي ﷺ في الهداية والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى.

فالآية تقول هنا قسمين من الدعوة إلى الله: أحدهما أن يكون عمل الداعي هو الإنذار فقط، والآخر: أن يكون العمل هو الهداية، فالإنذار يكون للذين أضلّوا الطريق الدعـوة إلى الصراط المستقيم لهداية الناس، ولكن الهداية والاستقامة للذين آمنوا.

وبعبارة أُخرى: أنّ المنذر مثل العلّة المحدثة، أمّا الهادي فبمنزلة العلة الباقية، وهذا هو الذي يعبّر عنها بالرسول والإمام، فالرسول يقوم بتأسيس الشـريعة والإمـام يـقوم بـحفظها وحراستها.

وخلاصة الكلام: أنّ ما ذكره ابن تيمية من عدم الفرق بين محاربة المسلمين ومحاربة الإمام أراد بذلك عدم وجود الهادي إلى الحق بعد النبي ﷺ، خلافاً لصريح القرآن الحكيم، فلاحظ.

(٢) أي بالهادي إلى الحق بعد الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ فإنّ الأئمة المـعصومين عليهم السلام هـم أعلام الهدى بعد خاتم الأنبياء، وقد تعينوا من قبل الله تعالى لهذا المقام والمـنصب العـظيم بنصوص واضحة جلية لا شك فيها من الكتاب والسنّة النبوية، ولا لبس فيه بـعد اعـتراف أعدائهم ومخالفيهم بأنّهم أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ. ولا شك عندنا بأنّهم وسائط الفيض الأقدس وأسباب الرحمة الالهية وأُمناء الله جل شأنه في الأرض، وقد منحهم سبحانه وتعالى من العلوم والمعارف الربانية ما أقاموا به أساس الدين وعمود الشريعة فـهم واجب الطاعة، وهم الذين تكون معرفتهم واجبة، وعدم المعرفة بهم يموت ميتة جـاهلية، ومـن لم يعرفهم فكأنّما لم يعرف رسول الله ﷺ؛ لأنّهم خلفاؤه من بعده وقـد أمـر النـبي ﷺ باتباعهم وعينهم بأسمائهم وشخصهم لأُمته، فمن الواجب على كلّ مسلم أن يعتقد بإمامتهم ويتخذهم أئمة ورفض امامة كلّ أعدائهم أجمعين كائناً من كان.

والزيادة والنقصان[١]، ويحصل به المقصود من بعث رسوله بالشريعة الذي هو العمل بها جميعها إلى يوم القيامة، وقيام الحجة على من بغي وطغى[٢].

---

(١) حيث إنّ الدين إنّما يكون محفوظاً من الضياع بنصب الخليفة وتعيينه من قبله تعالى، ولذلك يلزم أن يكون معصوماً في العلم والعمل، فإنّه قد اقتضت الحكمة الالهية على أن يبقىٰ الدين محفوظاً بالإمام والخليفة الحقّ بعد ارتحال خاتم الأنبياء بالرفيق الأعلى، وقد أوكل النبيﷺ مهمة حفظ الدين إلى الأئمة الطاهرين من ذريته فقال ﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، وقد أخرج هذا الحديث أكثر علماء أهل السنّة. والمستفاد منه واضح ظاهر؛ إذ جعل النبي ﷺ عترته الطاهرة عدلاً لكتاب الله العزيز الذي فيه تبيان كل شيء، فهم ورثة علمه وحملة الكتاب وأوصياء رسول الله ﷺ، ولو لم يجعل الله للناس الإمام والخليفة لكان الدين معرضاً للضياع من حيث الزيادة والنقصان فأكمل الله تعالى دينه بنصب الأئمة الاثني عشر، ولذلك قال عزّ من قائل بعد نصب الإمام أمير المؤمنينعليه السلام للإمامة يوم الغدير: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣)، فإنّ إكمال الدين وإتمام النعمة على المسلمين لا يتصوّر إلّا بتعيين من يبين لهم الإسلام وينفذه بعد النبي ﷺ، فبالإمامة يحصل إتمام الدين وصيانته من التحريف والتبديل، فكمال الدين يكون من جهة عناصر استمراره وموجبات خلوده ومطلبات بقائه على مدى الأيام والدهور، وأنّ الله تبارك وتعالى أنجز للمسلمين ذلك بنصب الإمام والشيعة الإماميّة تثبت ذلك بالأدلة القاطعة والروايات الواردة من الفريقين في ذلك كثيرة جداً، فإنّ الله سبحانه وتعالى جعل الأئمة الاثني عشر أوّلهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي حجة بن الحسن العسكري ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ أعلاماً للدين وملاذاً للمسلمين، كما لايخفى ذلك على الخبير المتتبع، فلاحظ.

(٢) فمن بغي على الإمام الواجب الطاعة وخالف طاعته وامامته فقد أضل وخرج عن الدين الحنيف؛ إذ بعد قيام الأدلّة الواضحة والبراهين القاطعة على أنّ الدين سيبقىٰ خالداً بوجود الإمام المعصوم المنصوب من قبل الله تعالى، فإنّ من خرج عن طاعة الإمام المنصوب من قبل الله تعالى فقد خرج عن نفس الدين المبين؛ لأنّ مهمة الإمام تنفيذ الأوامر الالهية، ومن عارض الإمام أو لم يعطه في أوامره ونواهيه فهو عاص لأوامر الله سبحانه معرض عن دين الله كما هو واضح ظاهر، فلاحظ.

ولهذه الجهات صارت من ليس في عنقه بيعته ميتته ميتة جاهلية، حسب ما دلَّ عليه ما نقله السنّي من خبر عبدالله بن عمر [١]،

فحال من ليس في عنقه بيعة وحال من حاربه من حيث ثبوت ميتة الجاهلية سيان [٢].

فكلّ منهما كافر، ميت ميتة جاهلية، فليس أحدهما دون صاحبه في الحكم [٣].

---

(١) أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عبدالله بن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢ كتاب الامارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن). وأجرجه البيهقي في سننه الكبرى ج٨: ص١٥٦، كتاب قتال أهل البغي، باب الترغيب في لزوم الجماعة والتشديد على من نزع من الطاعة. وابن كثير في تفسيره ج١: ص٥١٨ في تفسير الآية ٥٩ من سورة آل عمران. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص٢١٨، كتاب الخلافة، باب لزوم الجماعة وطاعة الأئمة ونهي عن قتالهم. والطبراني في معجمه الكبير ج١٩: ص٣٣٤ فيما رواه ذكوان أبو طالح السمان. وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة ج٢: ص٥١٤، باب ذكر فضل تعزير الأمير وغيرهم.

(٢) إذ من الواضح أنّ من حارب إمام زمانه معناه أنّه رفض بيعته، ومن رفض بيعة إمام زمانه فيشمله الحديث الذي رواه مسلم.

(٣) فإن من حارب الإمام المعصوم المنصوب من قبل الله تعالى كمن حارب النبي ﷺ وخالع طاعته، فهما في الحكم عليه بالكفر سيان؛ لأنّ مهمة الإمام إجراء ما جاء به النبي ﷺ، فمحاربته محاربة لما جاء به النبي ﷺ، ومحاربة النبي محاربة الله؛ لأنّ النبي ﷺ جاء بالإسلام من قبل الله تعالى، والإمام منفّذ لما جاء به النبي ﷺ، فمن حارب الإمام فهو محارب للنبي ﷺ أيضاً، ومن حارب النبي فهو محارب لله تعالى، والله تعالى يقول: ﴿إنّما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا

فانظر إلى تركه لما ثبت عنده من السنّة في المسألتين[١]، وحكمه فيهما بما يخالفها وتدبّر في شدة تحامله على الحقّ ونصرته للباطل، وتبصّر، وهذه الجهة لم نتعرّضها في المقدمة الثانية، فإنّه هنا قد خالف السنّة الصحيحة بدون شبهة شيء تجوز معارضته لها، بل بمحض التعصّب للباطل[٢].

وسابعها: ما نسبه إلى اثني عشرية الشيعة من كون حالهم مفارقة الجماعة،

➲ ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾ (سورة المائدة: ٣٣).

وقد جاء في تفاسير أهل السنّة والجماعة بأنّ الآية تدل على أنّ من حارب رسول الله ﷺ فهو كافر، فراجع تفسير القرطبي: ص٢١٤٤ ـ ٢١٥٥. وتفسير المنار ج٦: ص٢٩١ ـ ٢٠٤. وتفسير ابن كثير ج٢: ص٧٤ ـ ٨٣. وتفسير الطبري ج١٠: ص٢٤٣ ـ ٢٨٩. وتفسير النسفي ج١: ص٢٨٢ ـ ٢٨٣، وغير ذلك، فكلّهم صرّحوا بان من حارب النبي كافر يجب قتله، ومن حارب الإمام فهو محارب للنبي ﷺ، كما تقدّم فهما في الحكم بالكفر عليهما سواء، فلاحظ.

(١) أي مسألة محاربة المسلمين ومحاربة الإمام وخليفة رسول الله ﷺ جعلهما في رتبة واحدة من الحكم، فإنّ الأدّلة والسنّة القطعية تدلّ على أنّ محارب الإمام كافر دون محارب المسلمين كما تقدم بيانه، فلاحظ.

(٢) لأنّ مدلول الروايات والأحاديث الصحيحة أنّه لا يخلو عصر من الإمام الذي تجب على الناس بيعته وطاعته لشرعية إمامته، وأنّها بنصّ من الله تعالى، فلا حاجة الى اختيار الناس للإمام وبيعتهم له، بل يجب عليهم بيعته وطاعته بعد أن جعله الله تعال إماما وعلماً للناس. ليهتدون به، وهو المناسب لقوله تعالى: ﴿يوم ندعو كلّ أُناس بإمامهم﴾ (سورة الاسراء: ٧١)، حيث يدلّ على أنّ لكلّ إنسان إماماً يدعى به، فإنّ الإمام في عرف المسلمين من يأتم به في أمر دينه ودنياه ويطيعه في أُموره، فإمام الحنفية ابو حنيفة، وإمام الشافعية الشافعي، وإمام الحنبلية أحمد بن حنبل، وإمام المالكية مالك بن أنس، وإمام الشيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ثمّ أحد عشر من أولاده المعصومين وآخرهم المهدي المنتظر ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ فيوم القيامة أنّ الشيعة سيحشرون مع أئمتهم وأهل السنّة الجماعة مع أئمتهم بنصّ القرآن الكريم، فلاحظ.

وخروجهم عن الطاعة، فإنّ ذلك من عظيم ظلمه لهم، وعدم إنصافه، حيث وصفهم بوصف هم بضده موصوفون، وسيرتهم وشعارهم الطاعة، ولزوم الجماعة(١).

فإنّ معنى الخبر طاعة ولي أمر الخلق وإمامهم وهاديهم بعد الرسول ﷺ ولزوم جماعته والمعاونة معهم على طاعته، وليس معناه شيء غير ذلك، فإنّ غيره باطل من دون ريب؛ لما هو ضروري الدين(٢)،

---

(١) لا يخفي أنّ معنىٰ الجماعة الاقتداء بالإمام المنصوب من قبل الله تعالى الذي يمتنع خطؤه في جميع أفعاله وأقواله وتقاريره، وإنّما سميت بذلك لاجتماع الناس على مقصد واحد وإن قلّ عددهم كما هو في صلاة الجماعة، فإنّ قلّة المأمومين لا يقدح بالجماعة، وقد جاء في الأخبار: أنّه سئل رسول الله ﷺ عن جماعة أُمته؟ فقال ﷺ: «جماعة أُمتي أهل الحقّ وإن قلّوا». (معاني الأخبار: ص١٥٤).

وفي حديث آخر قال ﷺ: «من كان على حقّ وإن كانوا عشرة» (معاني الأخبار: ص١٥٤).

فالجماعة طاعة الإمام الحقّ الذي هو صالح للإمامة، فهو يصون من اقتدى به عن الوقوع في الخطأ والهلكة، وعليه فإمام الحقّ واجب الاتباع شرعاً وعقلاً، أمّا شرعاً فواضح فلأنّ الشارع أمر بالإقتداء بمن نصبه إماماً وهادياً للناس، وأمّا عقلاً؛ لأنّه لو كان الإنسان مصوناً عن الخطأ فيجب على كل أحد أن يقتدى به عقلاً لئلا يقع في الخطأ.

(٢) فإنّ أصل لزوم طاعة الإمام بعد النبي ﷺ مورد اتفاق جميع المسلمين، بل أصبح من ضروريات الإسلام؛ لأنّ الإمامة عرّفت بـ«ـنيابة عن النبي ﷺ في أُمور الدين والدنيا»، ولأنّ النبي ﷺ قال في حديث المتفق على مضمونه بين جميع المسلمين قاطبة، وهو قوله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، فتكون معرفته واجبة ثم طاعته واجبة في جميع الشؤون الدينية والدنيوية. فنصب الإمام واجب على الله كبعث النبي ﷺ لتكون لله الحجة البالغة (سورة الأنعام: ١٤٩)، ولئلا يكون للناس على الله حجّة (سورة النساء: ١٦٥)، وليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة (سورة الأنفال: ٤٢)، هذا على مذهب الشيعة الاثني عشرية وعلى مذهب أهل السنّة فإنّهم ذكروا أنّ نصب

ونزل به الفرقان المبين[١]، وتظافرت به سنّة سيد المرسلين ﷺ من وجوب طاعة الخليفة، ووجوب لزوم جماعته، والمعاونة معهم على البرّ والتقوىٰ[٢].

➲ الإمام عندنا واجب علينا سمعاً...(المواقف للايجي ج٣: ص٥٧٤). وقال أبو المعالي من انعقدت له الإمامة فقد لزمت (لاحظ تفسير القرطبي ج١: ص٢٦٩). وكرر نفس الكلام القاضي عضد الدين الايجي وغيره كإمام الحرمين في الإرشاد: ص٤٣٤. وابن العربي في شرح سنن الترمذي ج١٣: ص٢٢٩، وغيرهم.

فأجمع المسلمون على أنّ نصب الإمام واجب ويجب طاعته وإن اختلفوا في مصدر الوجوب وطريقة التنصيب والتعيين، كما هو واضح لمن له أدنى معرفة وخبرة بالمسألة، فلاحظ.

(١) من الآيات التي تدلّ على وجوب طاعة الإمام بعد النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾. (سورة النساء: ٥٩)، لقد فرض الله تعالى في هذه الآية المباركة على المؤمنين جميعاً فريضة طاعة الله ورسوله وأُولي الأمر، وأنّ صيغة الخطاب فيها تؤدي إلى أنّ الفريضة متوجهة إلى جميع المؤمنين والمؤمنات وعلى مجموع الأُمة، وقد جاء الأمر فيها بطاعة الله وطاعة رسوله غير مقيّد ممّا يجعلها في حالة خاصة دون حالة أُخرى، فإنّها تشمل كلّ أوجه الكيان المجتمعي للأُمة، فطاعة الله وطاعة رسوله واجبة دائماً على نسق واحد، كذلك طاعة أُولي الأمر المعطوف عليهما، فإنّ ظاهر العطف دال على أنّ حكمها حكم طاعة الله ورسوله، فالطاعة في المجموع من سنخ واحد، ولذلك لم يكرر في الآية لفظ «اطيعوا» بالنسبة إلى أُولي الأمر وإن كررها بالنسبة إلى الرسول بعد الأمر بطاعة الله، ولعلّ ذلك للتنبيه، على أنّ طاعة الله ذاتية لما تقتضيه خالقيته وحاكميته الذاتية، وطاعة النبي واجب بالعرض، أي ناشئ من أمر الله سبحانه وتعالى، وكذلك أُولي الأمر الذي لم يكرر له لفظ أطيعوا في الآية الكريمة له، فإنّ إطاعته كطاعة النبي ﷺ أن يكون أُولي الأمر واجداً لجميع صفات النبي حيث إنّ طاعته طاعة النبي، فيلزم أن يكون واجداً لجميع ما يمتلكه النبي ﷺ من الصفات اللازمة لوجوب الطاعة، فلاحظ.

(٢) لا يخفى أنّ وجوب طاعة خليفة النبي ﷺ عند الشيعة وجوباً ذاتياً لا باعتبار الأغراض والجهات، كما تقول به أهل السنّة والجماعة. وتوضيح المقام أنّ أهل السنّة والجماعة ➲

وهذه السنن الصحيحة من خبر الثقلين[(١)]

يعتقدون؛ بأنّ طاعة السلطان واجبة باعتبار سلطته على الناس، فكما أنّ تهيئة الأسلحة وجمع الأعوان لازمة للحكومة من باب لزوم المقدمة، كذلك السلطة تكون مقدمة على إجراء الواجبات، فطاعة الخليفة عندهم كطاعة السلطان واجبة بالعرض لتحصيل الغرض الموقوف عليه لا كطاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي تكون واجبة ذاتاً.

وأمّا الشيعة الإماميّة فهم يعتقدون بأنّ وجوب طاعة خليفة النبي واجبة وجوباً ذاتياً كوجوب طاعة النبي، ولذلك يقولون بأنّ الإمام والخليفة لابدّ وأن يكون واجداً لشرائط الطاعة مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكما أنّ النبي يكون معصوماً يلزم أن يكون الإمام معصوماً، ولو لم يكن معصوماً لجاز له العصيان، والقول بغير الحقّ جهلاً وعمداً وعندئذٍ لو قلنا بوجوب إطاعته للزم وجوب اتباع فعل القبيح، وهو باطل بالإجماع، وإن لم يجب اتباعه انتفت فائدة الإمامة منه.

وأيضاً لو وقع منه المعصية فإن وجب زجره والإنكار عليه سقط محلّه من القلوب، ولم يجب اتباعه، فالخليفة بعد النبي لابد أن يكون معصوماً وواجداً لجميع شرائط الطاعة كالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكما أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون حافظاً للشريعة فالإمام بعده يكون كذلك، ولو لم يكن الإمام كذلك لاختل أمر الشرع، فلاحظ.

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة مضموناً ومن أكثرها ذيوعاً وانتشاراً بين المسلمين، وقد ذكر المناوي عن السمهودي أنّه قال: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة، وكلّهم قد رووا هذا الحديث (فيض القدير ج٣: ص١٤).

وقال ابن حجر في صواعقه: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً (الصواعق المحرقه: ص١٣٦).

وقد خاطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه الأُمة الإسلامية قائلاً: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما أن تمسّكتم بهما لن تضلوا أبداً، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (انظر صحيح مسلم ج٧: ص١٢٢. وسنن الترمذي ج٥: ص٣٢٩ ح٣٨٧٦. وسنن الدارمي ج٢: ص٤٣٢. ومسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٤ و١٧. وسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص٥١ ح١٧٥. وفضائل الصحابة له: ص٢٢. والمستدرك للحاكم ج٣: ص١٤٨.

وغيره[١]، قد شهدت بأنّ هذه حالة اثني عشرية الشيعة، وسيرتهم وشعارهم والجهة التي تأسّس عليها مذهبهم[٢].

فانظر إلى ما ينسبه إلى خصمه من البهتان الذي ينفر به قلوب الغفلة عنهم ويجعلهم بأنظارهم من المرتدين عن الدين.

وثامنها: ما علم ممّا مضى نقله من السنّة في المقدمة الثالثة، وفي مطاوي المباحث المتأخّرة عنها، من كون المفارق للطاعة والخارج عن الجماعة من تسمّى بأهل السنّة، من حيث مفارقتهم إمام المسلمين منذ فارقهم خير الرسل ﷺ ومفارقتهم جماعته، وخروجهم عن طاعته ببيعتهم لغيره في السقيفة[٣]، ومعاونتهم

والسنن الكبرى للبيهقي ج٧: ص ٣٠. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٩: ص١٦٣، وغير ذلك). فإنّ الحديث يثبت بوضوح أنّ المرجعية العلمية والعملية لأهل البيت النبوي جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم، ويدلّ دلالة صريحة واضحة على حصر الإمامة في أهل البيت عليهم السلام وعصمتهم؛ لأنّ النبي ﷺ قرنهم بكتاب الله العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ومن الطبيعي أنّ أي انحراف منهم عن الدين يعتبر افتراقاً عن الكتاب العزيز، وقد صرح النبي الصادق المصدق ﷺ بعدم افتراقهما حتى يردا عليه الحوض، فدلالة الحديث على عصمتهم ظاهرة جلية، ويلزم على المسلمين أن يتمسّكوا بهما ويلتزموا بهما في مقام العمل في أُمورهم الدينية والدنيوية حتى لايضلّوا أبداً، فلاحظ.

(١) وذلك مثل حديث السفينة وحديث الكساء وحديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض، وحديث اثنا عشر خليفة وغيرها، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

(٢) لا يخفى على الباحث الخبير أنّ علماء المسلمين ومحدّثيهم اتفقوا على صحة كثير من النصوص التي استدل بها الشيعة الإماميّة على إمامة الأئمة الأطهار عليهم السلام، والتي لها دلالة قاطعة على أنّ إمامتهم هي امتداد لولاية النبي ﷺ وأنبياء السلف الذين كانوا قبلهم، وهي لا تقبل التأويل أبداً، وسيأتي ذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٣) من البديهي أنّ مؤتمر السقيفة بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة كان من أخطر الحوادث التي

⟵ شهدتها الأُمة الإسلامية، فإنّ السقيفة انعقدت لاختيار الخليفة رداً على ما أوصى به الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم في حقّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعترته الطاهرة ـ صلوات الله عليهم ـ وأبعادهم عن الحكم وإقصائهم عن السلطة والاستيلاء على رقاب الأُمة الإسلامية، وذلك باعتبار أنّها الحجر الأساسي لتدهور الأمة، وحمل الناس على ما يتحقق به آمالهم وما سادت فيها الأهواء والاطماع، فأجبروا الناس على بيعة أبي بكر للوصول إلى المناصب والحكم، فأصبح بذلك دين الله مورداً للأهواء والآراء وما تشتهية أنفسهم، فالسقيفة غيرت مصير الأُمة وسحبتها إلى الضلالة من تلك اللحظات الحساسة وحتى يومنا هذا.

ومن النتائج المرّة المترتّب عليها قتل ريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإمام الحسين الشهيد عليه السلام بعد خمسين عاماً من ارتحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى بأيد الحكومة التابعة لسياسة السقيفة والمدافعة عن تلك السلطة التي مهّدها السقيفة لبني أُمية أعداء الإسلام القدامى، وذلك للوصول إلى الهرم السياسي وسدة الحكم، فإنّ كل حزب سياسي إذا أراد النجاح لا بدّ له من أبعاد المعارضين له عن القدرة للاستيلاء على الهرم السياسي، فكان مؤسسوا السقيفة يرون أن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته الطاهرة ـ صلوات الله عليهم ـ هم أكبر مانع لسلطنتهم الجائرة وقدرتهم الحاسمة؛ لأنّ العترة الطاهرة هي الوحيدة التي أكّد عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحقيتها بالحكم ومرجعيتها الدينية والسياسية للأُمة الإسلامية ضمن نصوص صريحة واضحة شفّافة التي سيأتي ذكرها إن شاء الله في محلّه، فكان هدف القوم إبعاد أهل البيت عن ساحة الحكم وإدارة الأُمور والقدرة مهما أمكن، وعلى هذا الأساس مهّدوا لأعدىٰ عدو أهل البيت السلطة، وقد أخبر النبي الصادق المصدّق صلى الله عليه وآله وسلم عن مناوي هؤلاء، فقد اخرج الحاكم في المستدرك عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنّ أهل بيتي سيلقون من بعدي من أُمتي قتلاً وتشريداً، وأنّ أشد قوماً لنا بغضاً بنو أُمية وبنو المغيرة وبنو مخروم». (المستدرك على الصحيحين ج٤: ص٤٨٧). فكانت بنو أُمية من أشد القوم بغضاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته الطاهرة عليهم السلام، فمهّدت حكام السقيفة لهم الأمر لإفناء أهل البيت عن الساحة السياسية ونسجت لهم القدرة لهذه الفكرة الخطرة، ولذلك ترى أنّ جريمة قتل ريحانة رسول الله السبط الشهيد عليه السلام لم تتحقّق على يد الكفار من الخارج بل وقعت من

⟵

له على غصب حقّ الخليفة، وعلى القول بأنظارهم فيما جهلوه من الشريعة حسب ما يأتي نقل ذلك، فما ذم به السنّي إماميّة الشيعة في المقام هو وأهل مذهبه المتصفون به[١]، وقد تأسّس مذهبهم عليه، فصار شعارهم، وجرت

النظام والسلطة الأُموية التي مهّدها السقيفة ووضع حجرها الأساس من أوّل يومها، وعلى أثر ذلك فقد وقعت الأُمة في الضلال والتحيّر والمنازعة والخروج عن صراط الحقّ و...

وسيأتي تفصيل الكلام فيه ونذكر الشواهد والأدلّة الواردة في المقام إن شاء الله تعالى.

(١) إذ بمخالفتهم للإمام والخليفة المنصوب من قبل الله تعالى ورسوله بالنص الجليّ هم خرجوا عن طاعة الله وتمرّدوا عليه وعلى رسوله وفسدوا فلم يصلحوا لصالح، ولم يكن فيهم أهلية للخير؛ لعدم قبولهم الحقّ بعد ما جاءهم البينات وما جاء به الرسول الأعظم ﷺ، وقد أعذرهم بأنواع المعاذير وأنذرهم عمّا يقعوا فيه من أنواع الضلال والفساد إن لم يطيعوا أمره في ولاية الأئمة الطاهرين عليهم السلام، فخالفت الأُمة الجماعة التي كانت عليه الصحابة المطيعون لأمر الرسول ونواهيه في عهده، فلو أنّهم أخذوا بتعاليم نبيّهم لما وقعوا بعد وفاته في أمواج الفتن من القتل والنهب والسلب و... وكان ما كان ممّا لا يخفى على أحد. وهل لأحد بعد ذلك من العذر فقد أخرج الحاكم في المستدرك عن العرباض قال: قام رسول الله ﷺ ذات غداة فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها الأعين، قال: فقلنا: يارسول الله وعظتنا موعظة مودع فاعهد إلينا، قال: «عليكم بتقوى الله» أظنه قال: «والسمع والطاعة، وسترى من بعدي اختلافاً شديداً ـ أو كثيراً ـ فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين عضوا عليها بالنواجد، وإياكم والمحدثات فإنّ كلّ بدعة ضلالة». (المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج١: ص٩٧).

هذا وقد أكّد ﷺ في أحاديث متواترة متفقة عليها بين الفريقين أنّ خلفاءه من بعده اثني عشر (انظر صحيح مسلم ج٦: ص٣، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش). وقد جاء في بعض المصادر السنية ذكرهم بأسمائهم موضحاً ﷺ بأنّ أوّلهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر فرائد السمطين

عليه سيرتهم(١).

ج٢: ص١٣٢، ح٧٦٤٣١. وينابيع المودة ج٣: ص٢٨١، وغيرهما). ولكن الأُمة خالفت أمر نبيّها، وخرجت عن طاعته لمخالفتها للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إلّا عدد قليل من المؤمنين الأتقياء كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وغيرهم ممّن بقوا ثابتين على إيمانهم، ولم يعترفوا بخلافة أصحاب السقيفة كما سيتضح لك الأمر في محلّه.

وخلاصة الكلام: أنّ أهل السقيفة ومتابعيهم قد خرجوا عن الطاعة والجماعة كما هو واضح بما لامزيد عليه، فلاحظ.

(١) اتفق المؤرّخون والمحدّثون على أنّ أوّل مسألة اختلف فيها المسلمون بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي مسألة الخلافة رغم وصايا النبي المشددة، وأخذه البيعة للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في غدير خم، فقد اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة، وتبعهم جماعة من المهاجرين وتشاجروا في الإمارة والخلافة وجثمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطاهر ما زال مسجّى على الأرض، فكلّ من المهاجرين والأنصار يجر النار إلى قرصه، فبادر عمر وبايع صاحبه أبا بكر تلك البيعة التي عبّر عنها عمر نفسه بأنّها وقعت فلتة وبغتة، ثمّ هجموا على بيت الوحي والرسالة وهددوا من فيها بالإحراق إن لم يبايعوا، وكان في البيت الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وفاطمة الزهراء عليها السلام والحسنين عليهما السلام وزينبين وبني هاشم وعشرات من الصحابة من المهاجرين والأنصار الذين امتنعوا عن البيعة، ثمّ فعلت أصحاب السقيفة ما فعلت بأهل البيت، وهكذا تأسّس مذهب أهل السنّة والجماعة من أوّل يومها، فإنّه كماترى قد بُني هذا التأسيس على مخالفة النصوص القرآنية والسنن النبوية الشريفة لاقتضاء مصالحهم، وسيأتي في محلّه النصوص التي استدل بها الشيعة الإمامية على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام من مصادر أهل السنّة والجماعة التي اعتبرها القوم صحيحاً متقناً من جميع الجهات سنداً ودلالة: منها: حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين بنحو لا يشوبه ريب ولا مين، وإذا لوحظ مجموع رواته من الشيعة والسنّة في مختلف الطبقات، واختلاف بعض مقاطع الرواية من حيث الزيادة والنقيصة فبطبيعة الحال يحصل القطع من مجموعها وتعدد الواقعة التي صدر فيها الحديث من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ونقل بعضهم له بالمعنى.

فهو من المتواترات والمسلّمات ومن حسنات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في

فهذه من الجهات التي أهل مذهبه متصفون بها، ولكنّه وصف السُنّي غيرهم بها وجعل يذمهم من جهتها[(١)]

وتاسعها: ما نقله من حديث الصحيحين الذي دلَّ على الصبر على ظهور ما هو مكروه من السلطان[(٢)] فإنّه من عجيبب ما ينقلونه؛ لأنّ ظاهر الخبر كون ما

مصر أنّها أصدرت رسالة ضافية ألفها بعض أعضائها في هذا الحديث وأسمتها «حديث الثقلين»، وقد استوفىٰ فيها مؤلفها ما وقف عليه من أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السنّة والجماعة.

وحسب الحديث لأن يكون موضع اعتماد الباحثين هو أنّ من رواته مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح في صحيحه والدارمي في سننه والنسائي في خصائصه وأبي داود في سننه وابن ماجه في سننه وأحمد بن حنبل في مسنده والحاكم في مستدركه و...

وما أظن أنّ حديثاً يملك من الشهرة ما يملكه هذا الحديث قد أوصله ابن حجر في صواعقه: ص١٤٨ إلى نيف عشرين صحابيّاً فأصحاب السقيفة خالفوا أمثال هذا الحديث مخالفة صريحة، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث في كتب التاريخ والحديث أنّ السقيفة قد أورثت الفُرقة بين المسلمين؛ لأنّ أساس انعقادها كان على مخالفة النصوص بالنسبة إلى خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فلو كانت الأُمة باقية على ما أوصى بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكانت متحدة بقيادة واحدة ومرجعية الإمام المفترض الطاعة، ولمّا تفرقت، وطمع بالإمامة المطامع بدت العداوة والبغضاء والحروب والاختلافات بشدة وأصبحت الأُمة الإسلامية متشتة تكفّر بعضها بعض الآخر وتستحل بعضها بعضاً، فكلّ ذلك نتيجة المخالفة للنصوص في مسألة الإمامة من يوم السقيفة، وهذا أمر واضح لمن وقف على تاريخ الإسلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فراجع.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سترون بعدى أُموراً تنكرونها... عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنّه من فارق الجماعة شبراً فمات إلّا مات ميتة جاهلية» (صحيح البخارى ج٨:

يكره رؤيته من السلطان، هو ما خالف الشريعة من المناكير، مثل ما صدر من أئمتهم من تغيير بعض الدين[١]،

ص٨٧. وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن... صحيح مسلم ج٦: ص٢٢.

(١) لا يخفى على الباحث إذا قرأ التاريخ والسير وأحاط ببعض الخلفيات والنتائج السلبية المترتبة على أعمال الخلفاء من البدع في الدين ومخالفة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والردّ لما في كتاب الله عزوجل و...

فيعلم علم اليقين بأنّ أعمالهم الشنيعة التي أرادوا بها هدم أركان الاسلام والاسائة إلى نبي الاسلام قد شوهت سمعة الإسلام وسودت وجه التاريخ وجعلت الأُمة الإسلامية مؤاخذة من قبل المكاتب والمدارس الاعتقادية لما فعلها حكّامها من المناقصات والمخالفات والمعارضات لما جاء به الإسلام والتي يحال صدورها من خالق السماوات والأرضيين ورسول رب العالمين.

فهل من الصحيح أنّ الله ينهى عن شرب الخمر ويكون حاكم المسلمين يزيد بن معاوية مدمن الخمر؟

أليس فعله هذا يجعل الدين ملعبة بأيدي الأشرار وأصحاب الأهواء والبدع ولكلّ طامع وطامح؟

ونحن نمثل بين يدي القارئ الكريم من تلك الحقيقة مثالاً ممّا ارتكبه الخلفاء التي أنتجت خلفيتها القبيحة المستمرة على طول حكومة الخلفاء وأثرت في أفعالهم الشنيعة المشوّهة لسمعة الإسلام، وهو منع الخلفاء الثلاثة المتقدمين من كتابة أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتدوينها والتحدّث بها ونقلها إلى الناس، إلّا ما كان موافقاً لمصالحهم فأمر أبا بكر بإحراق الأحاديث المكتوبة رغم أنّها أعظم شيء عند المسلمين بعد القرآن الكريم، فإنّ سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، بل أنّها مفسّرة ومبيّنة للقرآن الكريم، فكان من اللازم عليه الاهتمام بتجميعها وتدوينها لعمل المسلمين بها في جميع الأجيال، ولكن منع عن التحدّث بها ونقلها إلى الناس؛ لانّه بلا شك علم بأنّها لا تخدم مصالحه، بل قد تتعارض وتتناقض مع الكثير من أحكامه وما تأوّله حسب اجتهاداته وما اقتضته مصالحه.

⬅ فقد روى الذهبي أنّ أبابكر خطب الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ قائلاً لهم: إنّكم تحدّثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله ﷺ شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه (تذكرة الحفاظ ج١: ص٢ في ترجمة أبي بكر).

وعن عائشة أنّها قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمئة حديث فبات ليلته يتقلّب كثيراً، قالت: فغمّني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟! قال: خشيت إن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدثني... (تذكرة الحفاظ ج١: ص٥).

فهذا موقف المعلن من أبي بكر وقناعته بأنّ حديث رسول الله ﷺ يورث الخلاف وقام بإحراق الأحاديث التي جمعها شخصاً.

والسؤال هنا إلى أهل السنّة والجماعة الذين يدافعون عن أبي بكر ويعتبرونه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ إذا كان أبا بكر يقول: إنّكم تحدّثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها... فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه، فلماذا لم يفعل هو بما يقول عندما اختلف مع بضعة المصطفى الصديقة الطاهرة في الحديث الذي نسبه إلى رسول الله ﷺ من أنّه ﷺ قال: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»؟!...

واعترضت عليه الزهراء عليها السلام بالآيات العامة المشرّعة للميراث والآيات الخاصة الدالة على توريث بعض الأنبياء التي تكشف عن اختلاق الخبر المزبور الذي ادعاه أبوبكر على ذلك وألحت فاطمة عليها السلام في مناقشة الحديث بالكتاب العزيز، فلم يحتكم أبابكر معها إلى كتاب الله فيحل حلاله ويحرم حرامه.

فعجيب والله أمر أبي بكر الذي كان يمنع حديث رسول الله ﷺ بشدة حتى أحرق المجموعة التي جمعت على عهده وهي خمسمئة حديث لئلا يتفشىٰ عند الصحابة وغيرهم سوء نيته، فكان سياسته نفس السياسة التي استعملها صاحبه عمر بن الخطاب في رزية يوم الخميس فإنّه وافقه بالضبط، وذلك عندما قال رسول الله ﷺ: «هلموا أكتب لكم كتاباً لا ⬅

ومثل قتلهم النفوس المحترمة ظلماً(١)

تضلّوا بعده»، فقال عمر بن الخطاب: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهجر ـ والعياذ بالله ـ أو غلب عليه الوجع، وهو أيضاً يرجع إلى نفس المعنى: أي أنّ رسول الله يهذي ـ والعياذ بالله ـ حسبنا كتاب الله (صحيح البخاري ج ٥: ص١٣٧، كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وصحيح مسلم ج ٥: ص٧٦، باب ترك الوصية).

فكتاب الله الذي قال الرجلان: إنّه يكفينا حكم بأنّ الأنبياء يُرثون ويَورثون كما ذكرها علماء التفسير من أهل السنّة والجماعة (انظر تفسير الآلوسي ج ٤: ص٢١٧ وغيره). وإذا كان كذلك فلماذا منع أبو بكر الزهراء عليها السلام فدكاً وفرض رأيه على الزهراء بنت رسول الله عليها السلام، وقد أثبتت الصديقة الطاهرة في خطبتها الشريفة بنصوص قرآنية أنّ الأنبياء يرثون، وهذا دليل على عدم صحّة الخبر الذي نسبه أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد انقضى التاريخ على ظلمه وجوره إلّا أنّ البحوث العلمية حول هذا الخبر الواحد لم تنقض بعد. فهذا أوّل منكر فعله أوّل خليفة من خلفاء الجور وفتح لهم الطريق ليرتاحوا في ارتكاب كلّ منكر، ومخالفة لضروري الدين، وكان نهج خلفاء الأُموية على ذلك، بل تفننوا في وضع الاحاديث المزورة المكذوبة على رسول الله حتى ابتلى المسلمون في كلّ عصر بالمتناقضات والأساطير والمخاريق، وإلى الله المشتكى.

(١) إذا قرأنا تاريخ أهل السنة والجماعة كالطبري وابن الأثير وابن سعد وأبي الفداء والبلاذري وابن قتيبة وغيرهم لوجدناهم مصرّحين بأنّ الخلفاء والأُمراء قد حملوا الناس على البيعة بالإكراه وبالضرب والتهديد والقوّة، بل وبالهجوم على بيت الزهراء ـ سلام الله عليها ـ وكشف دارها وعصرها بالباب الذي كانت وراءها حتى سقطت جنينها وأخرجوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام متكتفاً وهددوه بالقتل إن رفض البيعة وغصب الزهراء ـ سلام الله عليها ـ حقوقها، وكلّ ما ارتكبوه من الجرائم البشعة والمظالم الكبيرة بحق أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكان قتل الصحابة والنفوس المحترمة المؤمنة عندهم أمراً هيناً، فليس بغريب على أبي بكر أن يقوم بقتل المسلمين الأبرياء وانتهاك حرماتهم وسبي نسائهم لتستتب له الأمر ولتتقوّىٰ حكومته. فقد ذكر المؤرّخون أنّه بعث خالد بن الوليد إلى قبيلة بني سليم، فجمع رجالهم في الخطائر وأحرقهم بالنار (انظر الرياض النظرة لمحب الدين الطبري ج ١:

ص ١٠٠)، وبعثه إلى بني تميم والصحابي الجليل مالك بن نويره الذي عيّنه رسول الله ﷺ أميراً على صدقات قومه لثقته به، وبات رسول الله ﷺ وهو على ولايته، فلمّا توفي النبي ﷺ أمسك الصدقة ووزّعه على قومه وقال:

فقلت خذوا أموالكم غير خائف ... ولا ناظر في ما يجيء من الغد

فإنّ قام بالدين المخوف قائم ... أطعنا وقلنا الدين دين محمد

فمالك كان مسلماً وعاملاً لرسول الله ﷺ على صدقات قومه.

وبقي مالك مسلماً حتى آخر لحظة حياته فقد روى المتقي الهندي عن أبي عون وغيره أنّ خالد بن الوليد ادعى أنّ مالك بن نويره ارتد بكلامه بلغة عنه، فأنكر مالك ذلك، وقال: أنا على الإسلام، ما غيرت ولا بدّلت. وشهد له بذلك أبو قتادة وعبدالله بن عمر فقدمه خالد وأمر ضرار الأوزر الأسدي فضرب عنقه وقبض خالد إمرأته... (كنز العمال ج٥: ص٦١٩، ح١٤٠٩١).

فغراه خالد بن الوليد وقال له ولقومه: ضعوا السلاح فوضعوا سلاحهم، فكتّفهم خالد وحبسهم بعد أن صلّى مالك معهم.

وفي وفيات الأعيان (ج٦: ص١٣) وفوات الوفيات (ج٢: ص٢٤٢ ـ ٢٤٣) وتاريخ أبي الفداء (ج١: ص١٥٨) واين الشجنة في تاريخه بهامش الكامل (ج١١: ص١١٤) وتاريخ اليعقوبي (ج٢: ص١١٠) وغيرهم قال مالك لخالد: يا خالد ابعثنا لأبي بكر فيكون هو الذي يحكم بنا وفينا، فإنّك بعثت إليه غيرنا من كان جرمه أكثر من جرمنا! فقال خالد: لا أقالني الله إن لم أقتلك ثمّ أمر ضرار بضرب عنقه فضرب عنقه، ودخل بأمرة مالك بنفس الليلة.

وفي رواية الطبري عن عبدالرحمن بن أبي بكر: فلمّا بلغ عمر بن الخطاب تكلّم عند أبي بكر وقال عمر: عدو الله ـ أي خالد ـ عدا على امرئ مسلم فقتله ثمّ نزا على إمرأته... فلمّا إن دخل ـ أي خالد ـ المسجد قام إليه عمر فانتزع الأسهم فحطمها ثمّ قال: أرئاء قتلت امرءً مسلماً ثمّ نزوت على إمرأته والله لأرجمنك بأحجارك... (تاريخ الطبري ج٢: ص٥٠٤ واللفظ له).

وعلى الجملة: فالمصادر متفقة على إسلام مالك، فالسؤال الذي يتوجه إلى المدافعين عن

وتصرفهم في مال الخلق بغير حقّ[١]

⇐ أبي بكر وخالد بن الوليد وأمثالهم كيف يجعلون مالك بن نويرة في أهل الردة؟! وكيف يكون مانعي الزكاة من أهل الردة وقد امتنع ثعلبة بن حاطب الأنصاري عن أدائها إلى النبي ﷺ؛ لأنّه أنكرها وقال: هي جزية وقد أنزل الله تعالى: ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله﴾؟! (سورة التوبة: ٧٥ ـ ٧٦)، فشهد الله تعالى على نفاقه في قوله الكريم ومع ذلك أنّ النبي ﷺ لم يقاتله ولم يأخذ أمواله بالقوّة، وكان ﷺ قادراً على كلّ ذلك، أمّا مالك ين نويرة وقومه لم ينكروا الزكاة كفرض من فروض الدين، وإنّما امتنعوا عن اعطائها للخليفة الذي استولى على الخلافة بعد الرسول بالقوّة والقهر وانتهاز الفرصة.

ثمّ كيف يمكن أن يقال بأنّ مالك وقومه ارتدوا عن الإسلام بعد أن صلّوا مع خالد وجماعته عندما حلّوا بفنائهم.

وكيف يصح لأبي يكر أن يقبل عذر خالد بعد أن قال له مالك: ابعثنا لأبي بكر ليحكم فينا هو ولم يفعل ذلك خالد؟! وهل كان مالك خالف حكماً شرعياً حتى يفعل به تلك الشدة والحدة؟! ثمّ إنّ أبا بكر نفسه أبطل هذه الدعوى الكاذبة لدفعه دية مالك من بيت مال المسلمين واعتذر عن قتله، والمرتد لا يعتذر عن قتله ولا يدفع ديته من بيت المال.

ولا ندري لِمَ لم يؤاخذ الخليفة خالداً بقتل مالك والمسلمين الأبرياء ولم يعزله عن الإمرة، دع هذا كلّه ولا أقل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوبيخ الرجل وعتابه على تلكم الجرائم!.

ونحن نقتصر في البحث ونقول: أنّ أمثال هذه الجرائم والطامات التي لا يتطرق إليها التأويل، ولا يسوغ لكلّ فاعل قد ارتكبها فكيف بأوّل خليفة المسلمين الذي كان يعتبر نفسه قائماً مقام النبي الأكرم ﷺ؟! فكيف بمن بعده ممّن غلب على الإمرة بالقهر والغلبة وحكم على رقاب الناس كحكام بني أُمية الذين أسلموا تحت أسنّة الحراب وما انفكوا عن محاربة الإسلام حتى آخر لحظة قبل دخولهم فيه مكرهين وكانوا يقتلون أهل بيت الرسول ﷺ والمؤمنين من صحابة النبي ﷺ الذي لا يسعنا المجال لاستقصائها في المقام فهم لم يرحموا كبيراً ولا صغيراً فاستغلوا الدولة ليحكم قدرتهم وسيطرتهم بالقتل والنهب وإضلال الناس و...؟!

(١) لا يخفى على الخبير أنّ ممّا ورد في التاريخ والسير في أحوال الخلفاء الثلاث وغيرهم من

⬅ بني أُمية وبني العباس من مخالفتهم الصريحة لبعض الأحكام الإسلامية، وذلك من أجل التحفّظ على مصالحهم السياسية وغير السياسية، ومن تلك الموارد تصرّفهم الباطل في أموال المسلمين من غير حلّ وتوزيع بيت المال وفق ما كان يرون فيه من المصلحة في نظام أمرهم وتثبيته بأيّ صورة أمكن، ودع ما تصرّف عثمان في أموال المسلمين وتوزيعه بين بني مروان وبني أُمية وتصرفات معاوية وإسرافه في صرفه بيت مال المسلمين من بناء الدور والقصور و...

فإنّ ذلك من الواضحات التي لاينكرها أحد، ولا ينبغي إطالة الكلام فيها.

ولنذكر في هذا المجال ما وقعت في عهد أبي بكر ونكتفي بذكرها في المقام باعتبار أنّه هو الذي فتح لسائر الخلفاء هذا الطريق وعلّمهم؛ بأنّ كيف يتجرأوا التصرف الباطل حتى في أموال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام، فأوّل مال أخذه أبو بكر غصباً بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أخذه فدك فاطمة ـ سلام الله عليها ـ غصباً، وعلى أثره آذى بضعة الرسول وأغضبها حتى توفيت وهي غاضبة وواجدة على أبي بكر.

ولمّا كانت هذه الواقعة وبعض جوانبها قد وردت مجملة ومختصرة في صحيحي البخاري ومسلم نقلاً عن عائشة بنت أبي بكر، فرأينا إلزاماً أن ننقل النص من صحيحي البخاري ومسلم، ثمّ ندرس هذه القضية دراسة علمية محقّقة على ضوء المعطيات المباشرة من النص الذي أخرجاه في صحيحهما باعتبار أنّهما أصح الكتب بعد القرآن عند القوم.

فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازى، باب غزوة خيبر عن عروة عن عائشة قالت: إنّ فاطمة عليها السلام: بنت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا نورث ما تركنا صدقة، إنّما يأكل آل محمد في هذا المال، وأنّي والله لا أُغير شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأبي أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلّمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستة أشهر، فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً وصلّى عليها ولم يؤذن بها أبا بكر... (صحيح البخاري ج٥: ص٨٢).

⬅

➲ وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد باب قول النبي ﷺ: لا نورث ما تركناه فهو صدقه، عن عائشة أنّ فاطمة عليها السلام ابنة رسول الله ﷺ: سألت أبا بكر بعد وفاة رسول الله ﷺ ان يقسم بها ميراثها مما ترك رسول الله ﷺ ومما أفاء الله عليه، فقال لها أبو بكر: إنّ رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركنا صدقة»، فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر، قالت: وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها ممّا ترك رسول الله ﷺ من خيبر وفدك وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر عليها ذلك وقال: لست تاركاً شيئاً، كان رسول الله ﷺ يعمل به إلّا عملت به فإنّي أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ، فأمّا صدقته بالمدينة فدفعها عمر إلى علي والعباس،

وأمّا خيبر وفدك فأمسكها عمر وقال: هما صدقة رسول الله كانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه، وأمرهما إلى من ولي الأمر، فهما على ذلك إلى اليوم (صحيح مسلم ج٥: ص١٥٥).

فرغم أنّ البخاري ومسلم اقتضبا هذه الرواية واختصراها لئلا تنكشف الحقيقة للباحثين، إلّا أنّ ما أخرجاها في هذا المجال كافية للكشف عن حقيقة أبي بكر وتصرّفه الباطل في أموال أهل البيت صلوات الله عليهم. وإليك بيان ما يستفاد منها:

أوّلاً: أنّ البخاري سلم تصرّفاً فيما ادعته فاطمة عليها السلام؛ لأنّ المعروف والمشهور عند المؤرّخين والمفسّرين والمحدّثين أنّ فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ ادّعت أنّ فدك نحلة أنحلها رسول الله ﷺ في حياته، فليس هي من الإرث، ولذلك ترى أرباب التاريخ والحديث والتفسير ذكروا أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام ادعت أنّ فدك ملكاً لها، فكذبها أبو بكر وطلب منها شهوداً على دعواها، فجاءت فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ بعلي بن أبي طالب عليه السلام والحسنين عليهما السلام وأم أيمن، فلم يقبل أبو بكر شهادتهم واعتبرها غير كافية، هذا ما اعترف به ابن حجر في صواعقه (ص٢١) في الشبهة السابعة، كما قال الفخر الرازي في تفسيره: أنّه لمّا مات رسول الله ﷺ ادعت فاطمة عليها السلام أنّه كان ينحلها فدكاً، فقال لها أبو بكر: أنت أعز الناس عليّ، ولكني لا أعرف صحّة قولك، فلا يجوز أن أحكم لك، قال: شهدت لها أُم أيمن ومولى رسول الله ﷺ، فطلب منها أبو بكر الشاهد الذي يجوز قبول

➲

➲ شهادته في الشرع، فلم يكن (تفسير الفخر الرازي ج٢٩: ص٢٨٤).

فهذه الدعوى كانت معلومة لدى المحدّثين والمفسّرين والمؤرّخين من أوّل الأمر، وقد ذكرها صاحب السيرة الحلبية وابن القيم الجوزية وغير هؤلاء، فما ذكره البخاري ومسلم من أنّ طلب الزهراء عليها السلام كان من الأرث لا يصدّقه العاقل منهما، بل أنّ تصرفهما في الحديث أمر مسلّم؛ لأنّ هذا الفنّ معروف لديهما تواخياه على كرامة الخلفاء، وسنذكر في محلّه القرائن التي تخبرنا عن تدليسهما في الأحاديث عندما تكون مصادمة لكرامة الصحابة لاسيّما الخلفاء إن شاء الله تعالى.

وثانياً: يظهر من كلام عائشة وتحقيق الأمر أنّ مطالبة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ حقوقها من أبي بكر لم تكن منحصرة بفدك، بل كانت تشمل ما أفاء الله على رسوله وفدك وما بقي من خمس خيبر وغيرها ممّا ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فانّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يملك أموالاً وقرى خارج المدينة غير فدك، كما أثبته المحققون (انظر سنن أبي داود ج٣: ص١٤١، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ح٢٩٦٧، وغيره)، فمطالبة الزهراء عليها السلام كانت بالنسبة إلى حقوقها ممّا بقي من أموال رسول الله وفدك.

ولعلّ اشتهار فدك في مطالبتها من جهة أهميتها، فإنّ فدك قرية تنبع المدينة مسافة يومين أو ثلاثة أيام وأرضها زراعية خصبة فيها عين فوّارة ونخيل كثير (انظر معجم البلدان: مادة فدك).

وأخرج أبو داود في سننه: أنّ أرباح فدك سنوية في عهد عمر بن عبدالعزيز كانت تبلغ أربعين ألف دينار، وقد ردّها لبني الحسن (انظر سنن أبي داود ج٣: ص١٤٣، ح٢٩٧٢).

ويقدر نخلها بنخيل الكوفة في القرن السادس الهجري (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٦: ص٢٢٦).

والواقع أنّ فدك صارت مع الخلافة جنباً إلى جنب كما صار لها عنوان في أمر الخلافة؛ لأنّ فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ أثبتت بها ظلم أبي بكر بالنسبة إلى أهل البيت عليهم السلام وغصبه حقوقهم وكشفت بها عن حقيقة أبي بكر وحقيقة الخلافة التي خرجت من السقيفة.

وثالثاً: أنّ أبا بكر عندما امتنع أن يرجع حقوق الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام من ➲

➲ فدك وغيرها عمد إلى تزوير وجعل الحديث ونسبته إلى رسول الله ﷺ بأنّه قال: «لا نورث».

ولا يخفى على البصير الخبير أنّه محال على رسول الله ﷺ أن يقول قولاً مخالفاً لكتاب الله عزوجل، فإنّ كتاب الله العزيز يتضمن لقوله تعالى: ﴿وورث سليمان داود﴾ (سورة النحل: ١٦). وقوله تعالى: ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ (سورة مريم: ٦). وغيرها من الآيات.

ولا ندري كيف تجرأوا وأذنوا لأنفسهم أن يبلغوا إلى هذه الدرجة من الجرأة حتى كذبوا على الله ورسوله، وقد فندت الزهراء عليها السلام هذه الجريمة العظمى في خطبتها المعروفة بعد استدلالها بالآيات المحكة مخاطبة أبابكر بقولها: يا ابن أبي قحافة أترث أباك ولا أرث أبي لقد جئت شيئاً فرياً (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٦: ص٢٥١).

فالحديث الذي أخرجه الشيخان البخاري ومسلم يتضمن لإنكار الصديقة الطاهرة ـ سلام الله عليها ـ لهذا الحديث المزيف الذي نسبه أبو بكر إلى رسول الله ﷺ كذباً وزوراً حيث فيه: فهجرت فاطمة أبابكر ولم تكلّمه حتى توفيت.

ورابعاً: أخرج البخاري نفسه في صحيحه في كتاب المناقب، باب علامات النبوّة، عن عائشة قالت: أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشي رسول الله، فقال النبي: «مرحباً يا بنتي» ثمّ أجلسلها عن يمينه أو عن شماله ثمّ أسرّ إليها حديثاً فبكت، فقلت لها: لم تبكين؟ ثمّ أسرّ إليها حديثاً فضحكت، فقلت: ما رأيت كاليوم فرحاً أقرب من حزن فسألتها عما قال؟ فقالت: «ما كنت لأفشي سرّ رسول الله حتى قبض النبي»، فسألتها فقالت: «أسرّ إليّ أنّ جبريل كان يعارضني القرآن كلّ سنة مرة، وأنّه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلّا حضر أجلي، وأنّك أوّل أهل بيتي إلحاقاً بي فبكيت، فقال: أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة أو نساء المؤمنين؟ فضحكت لذلك». (صحيح البخاري ج٤: ص١٨٣).

فبهذا النصّ يعرف أنّ فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ سيدة نساء أهل الجنة، فإذا كانت فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ سيدة نساء أهل الجنة، فإنّ في الجنة مريم بنت عمران التي هي خير نساء العالمين، حيث يقول الله تعالى: ﴿يا مريم إنّ الله اصطفاك وطهرك واصطفاك

➲

⬅ على نساء العالمين﴾ (سورة آل عمران: ٤٢). فمعناه أنّ فاطمة ـ سلام الله عليها ـ أفضل من مريم بنت عمران.

والجدير بالذكر أنّ كلمة اصطفاك تكررت في الآية مرتين، ففي المرة الأُولى كانت لبيان الاصطفاء المطلق، وفي الثانية إشارة إلى أفضليتها على سائر نساء العالم المعاصرة لها. وهذا بمعنى أنّ مريم كانت أعظم نساء زمانها. وأمّا فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ فهي سيدة نساء العالمين من الأوّلين والأخرين؛ لأنّ نساء أهل الجنة شامل لجميع المؤمنات من أهل الجنة من الأوّلين والآخرين التي منهم مريم بنت عمران، فإذا كانت فاطمة ـ سلام الله عليها ـ سيدة نساء أهل الجنة أو سيدة نساء المؤمنين على إطلاقها الشاملة لأُمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما قبلها، فكيف يكذبها أبو بكر ولم يصدقها فيما قالت له بضعة النبي؟!!

وأخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل أهل البيت عن عائشة قالت: خرج النبي غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله، ثمّ قال: «إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (صحيح مسلم ج٧: ص١٣٠). فإذا كانت فاطمة عليها السلام هي المرأة الوحيدة من أهل البيت عليهم السلام التي أذهب الله عنها الرجس وطهّرها من كلّ الذنوب والمعاصي والأنداس في هذه الأمة فمعناها أنّها معصومة فما بال أبي بكر يكذبها ولم يردّ أموالها إليها، أليس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقها: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني»؟! (صحيح البخاري ج٤: ص٢١٠، باب منقبة فاطمة عليها السلام). وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغضب لغضب بضعته الطاهرة ويتأذىٰ بأذاها فمعنى ذلك أنّها معصومة عن الخطأ، وإلّا لما جاز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول مثل هذا؛ لأنّ من يرتكب معصية يجوز إيذاؤه في بعض الأحوال، ويجوز إغضابه مهما علت منزلته، وأمّا المعصومة عن الخطأ فلا يرتكب ما يوجب إيذاؤه وإغضابه أبداً، فإنّ الشرع الإسلامي لا يراعي قريباً ولا بعيداً ولا شريفاً ولا ضعيفاً، وإنّما أمره واحد بالنسبة إلى جميع المكلفين، وإذا شهدت الأدلة بأنّ فاطمة ـ سلام الله عليها ـ معصومة فما بال أبي بكر يكذبها حتى تغضب فاطمة وتموت وهي واجدة عليه بل ولم تكلّمه وهي تدعي عليه في كلّ صلاة تصلّيها كما جاء ذلك في تاريخ ابن قتيبة (ج١: ⬅

➲ ص٢٠) وغيره من المؤرّخين. نعم أنّه فصل من فصول المؤامرة التي حيكت لأبعاد أهل البيت عن حقوقهم والمنصب الذي اختاره الله لهم وقد بدأت من غصبهم حقوق أهل البيت عليهم السلام، وذلك لئلّا يطوف حولهم المحبين والتابعين لهم عندما يرون أن أيديهم خالية من المال.

وممّا يدلك على بطلان الحديث الذي جاء به أبو بكر من أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا نورث»، فقد طلب أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إرثهن وبعثن إلى أبي بكر من يطالبنّه بميراثهن (انظر صحيح البخاري ج٥: ص٢٢ من كتاب المغازي، باب حديث بني النضير).

فإذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله لقاله أوّلاً لأزواجه وأُمهات المؤمنين باعتبار أنّهن أولى بالعمل بالحديث فلماذا لا تدرين شيئاً من ذلك حتى أرسلن عثمان إلى أبي بكر؟! فيظهر أنّ عثمان أيضاً كان لا يدري به، ثمّ إذا كان الحديث صحيحاً فلماذا لم يعمل به عمر بن الخطاب؟! فقد أخرج البخاري في صحيحه ـ في كتاب الوكالة، باب ما جاء في الحرث والمزارعة ـ عن عبيدالله بن نافع من أنّ عبدالله بن عمر أخبره عن النبي عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، فكان يعطي أزواجه مئة وسق ثمانون وسق تمر وعشرون وسق شعير، فقسّم عمر خيبر فخيّر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقطع لهن من الماء والأرض أو يمضي لهن، فمنهن من اختار الأرض، ومنهن من اختار الوسق، وكانت عائشة اختارت الأرض (صحيح البخاري ج٣: ص٦٨). فهذه الرواية تدلّ بوضوح بأنّ خيبر التي طالبت الزهراء عليها السلام بنصيبها منها كميراث لها من أبيها، وردّ أبو بكر دعوتها أنّ عمر في أيّام خلافته قسّمها على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخيّرهنّ بين امتلاك الأرض والوسق، وكانت عائشة ممن اختارت الأرض، فإذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث فلماذا يوزّع عمر أموال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أزواجه وعلى أثر ذلك ترث عائشة ولكن لا ترث بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟! أليس هذا من الغريب.

أضف إلى ذلك أنّ عائشة بنت أبي بكر استولت على بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأكمله ولم تحظ أي زوجة أُخرى بما حظيت به، وهي التي دفنت أباها في ذلك البيت وأجازت أن يدفن عمر إلى جانب أبيها، كما في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه ج٤: ص٢٠٦، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان ومقتل عمر.

➲

وغير ذلك[١].

➲ ولكن منعت الحسين عليه السلام أن يدفن أخاه الحسن عليه السلام بجانب جدّه ممّا حدى بابن عباس أن يقول فيها:

تجمّلت تبغّلت ولو عشت تفيّلت

لك التُسع من الثُمن وفي الكلّ تصرّفت

وعلى كلّ فأنّا لا أُريد الإطالة في الموضوع، ولابدّ للباحثين المراجعة إلى التاريخ وملاحظة أنّ تصرف الخلفاء الجائرون في أموال المسلمين من غير حلّ قد نشأ من فعل أبي بكر واغتصابه حقوق أهل البيت عليهم السلام، فلاحظ.

(١) كاستبدادهم المطلق بالرعية وصم الأفواه وحجر الأفكار وحبس النفوس ومنع تدوين السنّة وضرب الصحابة ونفهيم وتهديدهم وإرعابهم وفرضهم آرائهم على الناس وإن كانت مخالفة للنصوص القطعية من الكتاب والسنّة الشريفة.

وإعطاؤهم الحكم والولاية بيد غير أهله ممّن عرفوا بالسوء والسوابق والموبقات من أعداء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كمعاوية بن أبي سفيان وأولاده وبني مروان وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، وعدم رعايتهم في أحكامهم النصوص والسنن النبوية، فمرة كان منهم من يفتي برجم المجنونه المرفوعة عنها القلم، وأُخرى لا يقيم الحدّ حتى بأربعة شهود موثقين في مثل المغيرة بن شعبة وقصته معروفة سوف نتحدث عنه ونذكر هناك مايختص بأحوال المغيرة وتجسسه بنفسه علىٰ خلاف ما أمر الله من قوله تعالى: ﴿ولا تجسسوا﴾ (سورة الحجرات: ١٢).

بل إحاطة الصحابة في الداخل والخارج بمجموعة من الجواسيس على نقل كلمة أو حديث، وفي الوقت الذي هو يشرب الخمر ونبيذ يحدّ من يشرب من نبيذه، وحد ابنه الذي شرب مسكراً غير متعمداً، وإلىٰ غير ذلك ممّا سنذكرها إن شاء الله بالمناسبة، وسترى أيّها القارئ العزيز أنّ أعمال الخلفاء منذ السقيفة كانت مخالفة للنصوص الشرعية بين الردّ والتبديل والمناقضة وما جاء به الإسلام، فكأنّما كان لهم حق فوق الكتاب والسنّة كيف ما شاؤوا وكيف ما ارتأوا، وقد حلّ القوم وبدا لهم سلب الحرية الفكرية والكلام والمنطق السليم والحجة والدليل، وسوف نذكر لكم آرائهم في الدين وبدعهم وإحداثهم في دين الله وهي كثيرة لا تعد ولا تحصىٰ فانتظر.

ولا ريب أنّ من ضروريات الدين وقد نزل به الفرقان العظيم ووردت بـه سنّة خاتم النبيين ﷺ وجوب النهي عن المنكر[1]،

---

(١) قال الله تعالى: ﴿ولتكن منكم أُمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأُولئك هم المفلحون﴾ (سورة آل عمران: ١٠٤) هذه الآية الكريمة تتضمن دستوراً أكـيداً للأُمة الإسلامية؛ بأنّ تقوم بهاتين الفريضتين دائماً، وأن تكون آمرة بالمعروف وناهية عـن المنكر أبداً؛ لأنّ فلاحها رهن بذلك.

ولا يخفى أنّ فقدان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يفسح المجال للعوامل المعادية للوحدة الاجتماعية بأن تنخرها من الداخل وتأتي على كلّ جذورها، ولهذا لابدّ من مراقبة مستمرة ورعاية دائمة لهذه الوحدة، ولا يتم ذلك إلّا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والسكوت بالنسة إلى ارتكاب المعصية دليل على رضى صاحبه بالذنب المرتكب، وهو بمثابة المشاركة في ارتكاب المعصية؛ إذ لو تعذر النهي عن المنكر بالشكل الإيجابي له، فلا بد أن يتحقق النهي ولو بالصورة السلبية، مثل أن يـبتعد الإنسـان عـن مـجالس المـعصية ويتجنب الحضور فيها، فإنّ الحضور في مجلس المعصية والسكوت في مثل هذه الأحـوال يشجع أهل المعاصي لارتكاب المعصية، والمسلم الواقعي لا يمكنه أن يشارك في مجلس يعصى فيه الله ويستهزأ بآياته الكريمة وأحكامه السامية دون أن يبدي اعتراضاً عـلى هـذه المعاصي، أو لا أقل من عدم رضاه عليها بترك المجلس.

وقد ذم الله تعالى الربانيون والأحبار الذين أيدوا قومهم على ارتكاب المـعاصي بـقوله تعالى: ﴿لولا ينهاهم الربانيون والأحبار عن قولهم الاثم وأكلهم السـحت بـئس مـا كـانوا يصنعون﴾ (سورة المائدة: ٦٣)، فإنّ سبب هلاك الأقوام السـابقة هـو ارتكـابهم للـمعاصي وسكوت علمائهم عليهم وامتناعهم عن النهي عن المنكر وكان ينزل عليهم لهذا السبب البلاء والعذاب من الله.

وبديهي أنّ هذا الحكم لا ينحصر في علماء اليهود والنصارى، بل يشمل كلّ العلماء مهما كانت دياناتهم أن هم سكتوا وصمتوا أمام تلوث مجتمعاتهم بالذنوب وتسابق النـاس فـي الظلم والفساد، وذلك لأنّ حكم الله واحد بالنسبة لجميع البشر، كما أنّ النهي عن المنكر كان فريضة لجميع الأمم.

⮊ وقد جاء في الروايات الكثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرض النهي عن المنكر على كلّ مسلم، فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الايمان عن أبي سعيد الخدري، قال سمعت رسول الله يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الأيمان». (صحيح مسلم ج١: ص٥٠). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج٣: ص١٠. وابن ماجة في سننه ج٢: ص١٣٣٠، ح٤٠١٣، وغيرهم.

وأخرج مسلم أيضاً في صحيحه في الباب المذكور عن عبدالله بن مسعود قال: إنّ رسول الله قال: «ما من نبي بعثه الله في أُمة إلاّ كان له من أُمته حواريون وأصحاب يأخذون سننه ويقتدون بأمره، ثمّ إنّها تحلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل» (صحيح مسلم ج١: ص٥١).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في وجوب النهي عن المنكر في مصادر القوم.

والمستفاد منها أنّ النهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام لا سيّما إذا كان المنكر منكراً فظيعاً يتجاهر به فاعله ويكون في معرض السراية إلى المجتمع، وربّما يفسد المجتمع بسببه. هذا في الأفراد العاديين، وأمّا إذا كان المرتكب له ذا شخصيةاجتماعية أو دينية ويقتدي به الناس طبعاً يكون عمله موجباً لهدم أساس الدين، فوجوب النهي عن المنكر بالنسبة إليه يكون بطريق أولى، فلا يجوز السكوت في قباله، ولا تجب طاعة العاصي، فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا طاعة للبشر في معصية الله» (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١٢٩. وأخرجه الطيالسي في مسنده: ص١٧. وابن أبي شيبة في المصنف ج٧: ص١٣٦. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج١: ص٢٤١، وغيرهم.

وقد أفتى العلماء من أهل السنّة والجماعة على وفق هذه النصوص قال ابن حزم في المحلى في المسألة ١٧٧٢: والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كلّ مسلم إن قدر بيده فبيده، وإن لم يقدر فبلسانه، وإن لم يقدر فبقلبه، وذلك أضعف الأيمان، فإنّ لم يفعل فلا إيمان له... (المحلى ج٩: ص٣٦١).

⮈

فالخبر[١] مناقض للشريعة، ومن جهة عدم قيام الناس بالنهي عن المنكر غُصب حقّ العترة[٢]

➲ فالنهي عن المنكر واجب من الواجبات الإسلامية لا معنى للسكوت في قبال مناكير الحكماء والخلفاء، فإنّ الإسلام ليس فيه مجاملة ولا تساهل بالنسبة إلى أعمال الظالمين والمتجاهرين بالفسوق والعصيان؛ لأنّ عملهم سوف يهدم أركان الإسلام، فإنّه بعملهم هذا يوجب تغيير قوانين الإسلام أو تحريفه، إذ بإقامة سلطته الظالمة على شؤون المسلمين وسياستهم وثقافتهم ونحو ذلك يوجب هدم مباني الإسلام وأركانه، فلابد من الوقوف أمامه والجهاد بالسيف في قباله دفاعاً عن الإسلام، أليس أنّ مولانا أبي عبدالله الحسين عليه السلام ريحانة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقف أمام السلطة الطاغية يزيد بن معاوية وافدى بنفسه وأصحابه وسبي عياله في سبيل حفظ الإسلام فهل يصح أن يقال: كان الواجب على سبط النبي أن يسكت أمام الخليفة المتجاهر بالفسوق وشرب الخمور وإن يلغ ما يلغ من التهتك على الإسلام؟!

(١) وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من رأىٰ من أميره شيئاً يكرهه فليصبر... (صحيح البخاري ج٨: ص٨٧ كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سترون بعدى اموراً تنكرونها).

(٢) فإنّ المسلمين لو لم يتركوا فريضة النهي عن المنكر وكانوا يدافعون عن حقوق أهل البيت ـ صلوات الله عليهم ـ بالنهي عن المنكر لما تسلط عليهم أعداء الإسلام، ولما أمكنهم غصب حقوق أهل البيت عليهم السلام، ولا يخفى على الخبير أنّ غصب حقوق أهل البيت أشد وأكبر من الفساد والفسوق والعصيان الذي يجب النهي عنها؛ إذ من الضروري أنّ الله تعالى أوجب مودة أهل البيت عليهم السلام في محكم كتابه العزيز فقال تعالى: ﴿قل لا اسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى﴾ (سورة الشورى: ٢٣).

ومن الواضح أيضاً لدى الخبير أنّ المقصود بالقربى هم أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً كما قاله تعالى في (سورة الاحزاب الآية: ٣٣)، وذلك لأنّ الله تعالى أجل شأنا من أن يأمر المؤمنين بمودة العاصين والفاسقين والظالمين منهم، ثمّ إنّه قد ورد في بعض الروايات عن أهل السنّة والجماعة أنّ المقصود بهم المعصومون من أهل بيت ➲

➲ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقد أخرج الهيثمي عن ابن عباس قال: لما نزلت قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى﴾ قالوا: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «علي وفاطمة وأبناءهما (مجمع الزوائد ج٩: ص١٦٨). وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج١١: ص٣٥١. والمناوي في الفتح الباري ج٣: ص٩٨٠. والثعلبي في تفسيره ج٨: ص٣٧. والنسفي في تفسيره ج٤: ص١٠١. والفخر الرازي في تفسيره ج٢٧: ص١٦٦. والقرطبي في تفسيره ج١٤: ص٢٠٧. والبيضاوي في تفسيره ح٥: ص١٢٨، وغيرهم.

وهناك روايات أُخرى رواها المحدّثون في صحاحهم ومسانيدهم تدلّ على المقام، ولمن أراد الوقوف عليها فليراجع الكتب المؤلفة في هذا المضمار، ولا بأس بذكر هذه الملاحظة من بعض علماء أهل السنّة في المقام، وهي أنّه قال الآلوسي في تفسيره: والحق وجوب محبة قرابته عليه الصلاة والسلام من حيث إنّهم قرابته... وكلّما كانت جهة قرابته أقوى كان طلب المودة أشد... وآثار تلك المودة التعظيم والاحترام والقيام بأداء الحقوق أتم القيام، وقد تهاون كثير من الناس بذلك حتى غدوا من الرفض السلوك في هاتيك المسالك، وأنا أقول قول الشافعي:

ياراكباً قف بالمحصّب من منى ... واهتف بساكن خيفها والناهض

سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضاً كملتطم الفرات الفائض

إن كان رفضاً حب آل محمد ... فليشهد الثقلان أنّي رافضي

ومع هذا لا أعتقد الخروج عما يعتقده أكابر أهل السنّة في الصحابة ديناً وأرى حبّهم فرضاً علي مبيناً... (تفسير الآلوسي ج٢٥: ص٣٢).

أقول: وبالرغم أنّ الآلوسي وغيره من علماء أهل السنّة الذين اتخذوا موقف العصبية والترسبات الذهنية، فقد ذكروا في تفسير الآية الروايات الكثيرة الواردة الدالة على وجوب حب آل البيت عليهم السلام، ثمّ إنّ المستفاد من الآية والقرائن الموجودة فيها والروايات المفسّرة لها أنّ هذه المودة والمحبّة ليست أمراً عادياً عندهم، بل أنّها من الواجبات الدينية؛ إذ هي أجراً للنبوة وللرسالة، ولا بد أن يكون الأجر والثمن مساوياً للثمن حتى يكون اعتباره جزاءً له، ➲

وغيّر جملة من الدين[١]،

➲ فالقرائن تدلّ دلالة صريحة على أنّ هذه المودة لها صلة خاصة باستمرار أهداف الرسالة والنبوة، ولها علاقة واضحة بقضية الإمامة التي هي استمرار لوظائف النبوة والرسالة، وهذا ما تقول به الشيعة بأنّ مودة أهل البيت واجبة من جهة استمرار أهداف النبوّة، فالدفاع عن حقوقهم عليهم السلام أيضاً دفاع عن استمرار أهداف النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ومن الضروري أنّ الهدف الأساسي للنبي الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم. استقرار الإسلام على ما بيّنه للناس وهو يتحقق بمودة أهل البيت عليهم السلام، كما أمر الله تعالى بها.

ومن هنا يتضح أنّ غصب حقوق أهل البيت عليهم السلام مساوق لابادة أهداف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشخصيته العظيمة ومحو سيرته الكريمة التي تنتج إبادة هذا الدين كما هو واضح ظاهر لمن له الاطلاع عن مسلك الشيعة الإماميّة.

(١) لا شك أنّ من نتائج ترك النهي عن المنكر تجرأ الفساق على إظهار فسقهم وفجورهم، ولا يخفى أنّ عمدة ترك النهي عن المنكر في هذه الأُمة ما صدر عنهم بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في مداهنة خلفاء الجور وعدم اتباع الناس أئمة الحق الذين أوجب الله تعالى طاعتهم على المسلمين قاطبة، وعلى أثر ذلك تسلط عليهم خلفاء الجور من بني تيم وبني عدي وبني أُمية وبني العباس وسائر الملوك الجائرين الذين تركوا سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم للآراء والأهواء والميول النفساية وأحدثوا في الدين ما أحدثوا ونشروا آرائهم اجتهاداتهم بدلاً عن المعارف الدينية وأدخلوا في الدين ما ليس منه، وذلك لعدم اصطدام شيء بأرائهم في أمر الحكومة والخلافة، فكانوا يغيرون أحكام الله، ويتأوّلون مايريدونه حفظاً لمصالحهم في السلطان والزعامة، ولذلك ترى أنّ أبابكر لما عزم على قتال مانعي الزكاة، وعارضه عمر فقال له: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلّا الله وأن محمداً رسول الله، فمن قالها عصم منّي ماله ودمه إلّا بحقها وحسابهم على الله»؟! (صحيح البخاري ج٨: ص٥٠، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبىٰ قبول الفرائض). ولكن أبابكر كان مصرّاً على موقفه وقال في إجابته: والله لأُقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، هذا والمسلمون يعرفون بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقاتل ثعلبة الذي امتنع عن إعطاء الزكاة ولذلك قال ابن القيم الجوزية التلميذ الشهير لابن تيمية: إن رفض دفع مالك وجماعته لم يكن بسبب ➲

وقُتل ظلماً جماعات من عباد الله الصالحين[١].

ردة عن دين، وإنما لشبهة شرعية تخيّلوا بها أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن خاطبه الله سبحانه: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهّرهم وتزكّيهم بها﴾ (أحكام أهل الذمة ج١: ص٨). وبالتاكيد أنّ أبابكر وعمر يعرفان كلّ هذه الأحكام؛ إذ أنّهما سمعا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم الزكاةُ وجداه أنّه لم يقاتل ثعلبة مع أنّه امتنع عن إعطاء الزكاة، ولكن خالفوا حكم الله من أجل تحقق منوياتهم وأُمنياتهم الكاذبة والنيل إلى مشتهياتهم.

ولعلّ أبابكر أقنع صاحبه عمر في هذا الأمر مستدلاً عليه بأنّه هو الذي حمل الحطب ليحرق بيت فاطمة بنفسه، وأنّ فاطمة عليها السلام أقل ما يقال بحقها: إنّها كانت تشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله فكيف لم يقل هناك: لايجوز الهجوم على بيت الزهراء عليها السلام ولكن هنا يقول قتل مانع الزكاة خلاف للنص النبوي أليس أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكّد على عظمة الزهراء عليها السلام فكيف أصبحت بعد أبيها مقهورة مكروبة محزونة تشتكي إلى الله ورسوله من جور زعماء القوم الذين هجموا على داره ورضّوا أضلاعها وغصبوا حقوقها عنوة وفعلوا من الأذىٰ ما فعلوا بأهل البيت عليهم السلام وأحدثوا ما أحدثوا في الدين؟! فالمنصف عندما يقرأ ذلك يعلم علم اليقين بأنّه لو كان هناك رادع عنهم لما أمكن لهم ذلك، فالسبب الرئيسي في ذلك ترك النهي عن المنكر ومداهنة الخلفاء والحكام في أفعالهم، وبذلك ترك السنن النبوية وخولف الأحكام الإسلامية وترك الواجبات وارتكبوا الأوائل فعل المحرمات و...

(١) لا يخفي على الخبير ذوي التحقيق لو درس التاريخ الاسلامي والحوادث الواقعة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دراسة علمية مجردة عن الغرض والهوى يجد أنّ السياسة التي اتخذها الخلفاء الثلاثة الأوائل ومن بعدهم الأُمراء من بني أُمية وبني العباس في تنظيم حكومتهم وتثبيت دولتهم هي التركيز على أُسلوب الإرهاب والقتل والتشريد والتعذيب و...

وكانت هذه السياسة تلعب دورها في قبال أهل البيت عليهم السلام، فقد أسرف معاوية بن أبي سفيان في قتل المسلمين الأبرياء والمؤمنين من الصحابة وغير الصحابة بشكل رهيب حتى قتل خلقاً كثيراً من شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي منهم حجر بن عدي الخزاعي الصحابي الجليل وستة من أصحابه وعمرو بن الحمق الخزاعي الصحابي الجليل العظيم، وقد حمل رأسه على القناة بعد قتله، وهو أوّل من يحمل رأسه في الإسلام، ومسلم بن زيمر الحضرمي

وعبدالله بن نجي الحضرمي ومالك بن الحارث الأشتر النخعي ومحمد بن أبي بكر وبعد قتله وضعوه في جيفة حمار ثمّ أحرقوه، وغيرهم ممّن قتلوه في صفين من المؤمنين ومن عظماء هذه الأُمة من الصحابة والتابعين، ولمن أراد البحث والتحقيق فيراجع إلى التاريخ وترجمة الشهداء الذين قتلهم معاوية بن أبي سفيان، ولنذكر في المقام بعض ما جاء في ترجمة حجر بن عدي كنموذج قال الذهبي في ترجمته: أبو عبدالرحمن الشهيد، له صحبة ووفادة... وكان شريفاً أميراً مطاعاً، أماراً بالمعروف، مقدماً على الإنكار، من شيعة علي ـ رضي الله عنهما ـ ، شهد صفين أميراً، وكان ذا صلاح وتعبّد (انظر سير أعلام النبلاء ج٣: ص٤٦٢ ـ ٤٦٣).

وأخرج ابن كثير عن أبي الأسود قال: دخل معاوية على عائشة فقالت: ما حملك على قتل أهل عذراء حجراً وأصحابه؟

فقال: يا أُم المؤمنين إنّي رأيت قتلهم إصلاحاً للأُمة، وأنّ بقاءهم فساداً لأُمّة، فقالت عائشة: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «سيقتل بعذراء اناس يغضب الله لهم وأهل السماء». (البداية والنهاية ج٦: ص٢٥٢. وج٨: ص٦٠).

وقال الصفدي: حجر الخير حجر بن عدي... غزا الشام في الجيش الذين افتتحوا عذراء التي قتل بها، وهي من قرى دمشق، وقبره بها معروف، شهد مع علي الجمل وصفين أميراً، وكان براً بوالديه، عابداً، وكان في ألفين وخمسمئة من العطاء وشهد فتح القادسية، وقتله معاوية وقتل أصحابه بمرج عذراء، وقتل أبناؤه عبدالله وعبدالرحمن مصعب بن الزبير صبراً... (الوافي بالوفيات ج١١: ص٢٤٧).

وقال ابن كثير: وكان حجر بن عدي من عبّاد الناس وزهّادهم، وكان باراً بأُمه، وكان كثير الصلاة والصيام، وقال أبو معشر: ما أحدث قط إلّا توضأ، ولا توضأ إلّا صلّى... (البداية والنهاية ج٨: ص٥٥ في حوادث سنة ٥١ هـ).

وقال ابن عساكر حدثنا أبو معشر قال: كان حجر بن عدي رجلاً من كندة وكان عابداً قال: ولم يحدث قط إلّا توضأ، وما يهريق ماء إلّا توضأ، وما توضأ إلّا صلّى (تاريخ مدينة دمشق ج١٢: ص٢١٢).

وليت شعري من جعل فاعل المنكر ولياً وسلطاناً على عباد الله؟! والله

➲ وقال أيضاً:... فأمر بحجر وخمسة عشر رجلاً من أصحابه بضرب أعناقهم، فقال حجر للذي أمر بقتله: دعني فلأُصلي ركعتين، قال: فصلّى ركعتين خفيفتين، فلمّا سلّم أقبل على الناس فقال: لولا أن تقولوا: جزع من القتل لأحببت أن تكون ركعتان أنفس ممّا كانتا، وأيم الله لئن لم تكن صلاتي فيما مضى تنفعني فما هاتان بنافعتي شيئاً، ثمّ أخذ برده فتحرم به، ثمّ قال لمن يليه من قومه ومن يتحرن به، لا تحلوا قيودي ولا تغسلوا عني الدم فإنّي اجتمع أنا ومعاوية غداً على المحجة. (تاريخ مدينة دمشق ج١٢: ص٢١٥).

وقال ابن حجر: وكان أصحابه يطلبون منه الدعاء للخلاص وخلاصهم ـ لأنّه كان مستجاب الدعوة ـ فقال: اللهم خرلنا (الإصابه لابن حجر ج٢: ص٣٣).

وقال مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام: يا أهل الكوفة سيقتل فيكم سبعة نفر هم من خياركم بعذراء مثلهم أصحاب الأُخدود، وفي لفظ: حجر بن عدي وأصحابه كأصحاب الأُخدود وما نقموا منهم، إلّا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد (انظر الغارات ج٢: ص٨١٥. ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج٢: ص١٠٠٧ وبحار الأنوار للعلّامة المجلسي ج١٨: ص١٢٤. وج٤١: ص٣١٦. والغدير ج١١: ص٥٤، وغير ذلك).

ولنا أن نسأل أهل السنّة والجماعة الذين يدافعون عن الخلفاء وأفعالهم من الجرائم، كقتل المسلمين الأبرياء من الصحابة والتابعين والناس العاديين في الحروب أو غير الحروب التي أشعلوا نارها ضد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، كقتل حُجر وأصحابه وأمثاله أليس أنّ حجر بن عدي كان رجلاً عابداً زاهداً أماراً بالمعروف باراً بوالديه لم يحدث قط إلّا توضأ وإذا توضأ صلّى فما كان ذنب هذا الرجل حتى يقتل بأفجع الصورة؟!

وأليس أنّ قتله كان من جهة كونه شيعياً وكونه من شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام وهل هذا يكفي لجواز قتله والحكم عليه؟!

أليس أنّ عائشة أخبرت معاوية بأنّها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «سيقتل بعذراء اناس يغضب الله بقتلهم؟!»

أليس كان معاوية يعلم بأنّ حجراً كان من أهل العبادة والتهجد؟ وهل أنّ محبة علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الذنب حتى يقتل إنسان بسببه فما لكم كيف تحكمون؟!

سبحانه يقول: ﴿أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع﴾[1] إلى آخرها.

فما حال من علم الحقّ فخالفه فهل لمثله حقّ الرئاسة وحقّ المتابعة؟![2].

---

(١) سورة يونس: ٣٥، هذه الآية الشريفة تبين لنا ـ بوضوح ـ أنّ من برامج الله الأصلية لعباده أن يهديهم إلى الحقّ، ويتمّ ذلك عن طريق منح العقل، وإعطاء الدروس المختلفة عن طريق الفطرة وإظهار آياته في العالم. وكذلك عن طريق إرسال الأنبياء والكتب السماوية، فالله تعالى هو الذي يهدي إلى الحقّ ويقول في كتابه العزيز: ﴿أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع أمّن لا يهدي إلّا أن يهدى﴾.

ومعنى الآية: «أمّن» الذي يهدي إلى الحقّ حقيق بالاتباع والمتبوعية أو من لا يهدي بنفسه ولا يهدي غيره، فإنّ الصيغة فيها التعجب ودلالة على شدة الإنكار لامتناعه في حقّه تعالى.

وكأنّه تعالى أراد بذلك السؤال عن العقلاء بأنّه: أي الفريقين أحقّ بالأمن والمتابعة هل الذين اهتدوا بهدى الله أو الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخرة؟ من الواضح أنّ الجواب جاء في القرآن الكريم، وذلك حيث قال تعالى: ﴿والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ (سورة البقرة: ١٤٢).

وقال تعالى: ﴿لولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً والله يزكي من يشاء والله سميع عليم﴾ (سورة النور: ٢١). وأيضاً قال تعالى: ﴿إنّ الذين لا يؤمنون بالآخرة زينا لهم أعمالهم فهم يعمهون﴾ (سورة النحل: ٤). وكذلك قال تعالى: ﴿سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم﴾ (سورة الشعراء: ٢٠٠).

وأيضاً قال تعالى: ﴿جعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾ (سورة القصص: ٤١). وقوله تعالى: ﴿إنّك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين﴾ (سورة القصص: ٥٦). إلى غير ذلك من الآيات المحكمات التي تتضح منها الجواب عن السؤال المذكور، فلاحظ.

(٢) وهل ليزيد بن معاوية المتسلّط على رقاب الناس الفاسق الخمّار السفّاك قاتل ريحانه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السبط الشهيد الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره وبني عمه وسابي نساء أهل البيت في سلك الخلفاء الحقّ؟! وكذا مروان بن الحكم مع كونه ملعوناً على لسان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه الحاكم في المستدرك على الصيحيحن ج ٤: ص ٤٧٩؟!

وكيف يحسن أيضاً من ذي مسكة أنّ يدّعي أنّ معاوية بن أبي سفيان خليفة بالحقّ، مع ما أبدع في الدين من البدع الفضيعة الشنيعة، وإعلانه بلعن أميرالمؤمنين عليه السلام وشتمه عى المنابر وجعله ذلك سنّة جارية، ولم تزل مستمرة إلى زمان عمر بن عبدالعزيز، وقد صرّح بذلك صاحب الكشاف في تفسيره في تفسير قوله تعالى: ﴿إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان﴾ (سورة النحل: ٩٠). وهذه عبارته: وحين أسقطت من الخطب لعنة الملاعين على أميرالمؤمنين عليه السلام أُقيمت هذه الآية مقامها، ولعمري أنّها كانت فاحشة ومنكراً وبغياً، ضاعف الله لمن سنّها غضباً ونكالاً وخزياً، إجابة لدعوة نبيه وعاد من عاداه (الكشاف ج ٢: ص ٤٢٥).

وذكر في بعض المواضع من الكشاف أنّه ما كان على حقّ وما كان جهاده مع علي عليه السلام باجتهاده ولا كان معذوراً فيه بل كان متعمداً عالماً ببغيه.

منها: ما ذكره في آخر سورة يونس عند قوله تعالى: ﴿واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين﴾ (سورة يونس: ١٠٩) قال ما هذا لفظه: روي أنّ أبا قتادة تخلّف عن تلقي معاوية حين قدم المدينة وقد تلقته الأنصار، ثمّ دخل عليه من بعد فقال له: مالك لم تلقنا؟ قال: لم تكن عندنا دواب، قال: فأين النواضح؟ قال: قطعناها في طلبك وطلب أبيك، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا معشر الأنصار إنّكم ستلقون بعدي أثرة»، قال معاوية: فماذا قال؟ قال: فاصبروا حتى تلقوني، قال: فاصبر، قال: إذن نصبر، فقال عبدالرحمن بن حسان:

ألا أبلغ معاوية بن حرب	أمير الظالمين نثا كلامي
بانا صابرون فمنظروكم	إلى يوم التغابن والخصام

(الكشاف ج٢: ص٢٥٦ ـ ٢٥٧).

ومن كان هذا حاله فهل للعاقل أن يعتقد بإيمانه فضلاً عن كونه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسنذكر في محلّه مطاعنه ليرى الباحث أنّ بعضها صريحة في كفره وعداوته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد روى ابن أبي الحديد في شرحه أنّه كان يبذل الجوائز العظيمة لمن يروي

وبالجملة: أمّا خبر الصحيحين فكذب بيّن؛ لمخالفته لما سمعت، ومن هذه الجهة لما أهلّ عثمان زمان سلطنته بالحجّ وحده أهلّ علي عليه السلام به وبالعمرة، فقال له: لم ترد غير مخالفتي، فقال: ما كنت تاركاً سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقول أحد، روى ذلك إمامه أحمد في مسنده(١) وغيره من عمدهم(٢). وهذه المسألة من المقامات التي يستدل فيها السني بخبر قد عارضه ما هو مقدم عليه في الحجية وهو يكتمه ترويجاً للباطل(٣)، فتدبّر.

حديثاً في فضائل الخلفاء الثلاثة، أو في مذمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أو يحول مناقبه إلى أحدهم (انظر شرح نهج ج٤: ص٦٣ ـ ٧٣). وهذا ينبأ بوضوح عن سوء سريرته وعداوته بالنسبة إلى أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وسنذكر تفصيل البحث في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن مروان بن الحكم أنّه قال: شهدت علياً وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ بين مكه والمدينة وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما، فلمّا رأى ذلك علي رضي الله عنه أهلّ بهما، فقال: «لبيك بعمرة وحج معاً»، فقال عثمان: تراني أنهى الناس عنه وأنت تفعله؟ قال: لم أكن أدع سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقول أحد من الناس (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج، باب التمتع والإقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي، انظر صحيح البخاري ج٢: ص١٥١ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ. وحديث سعيد بن مسيب في نفس الباب ص١٥٣. وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب جواز التمتع صحيح مسلم ج٤: ص٤٦ وص٥٩. والدارمي في سننه ج٢: ص٧٠. والبيهقي في سننه الكبرى ج٤: ص٣٥٢. وج٥: ص٢٢. والطيالسي في مسنده: ص١٦ وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج١: ص٣٤٢ ح٤٣٤. وابن عبدالبر في الاستذكار ج٤: ص٦٦ وغيرهم.

(٣) فإنّ الباحث من أهل السنّة والجماعة عندما يلاحظ الحديثان ـ وهما الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «سترون من بعدي

أُموراً تنكرونها». وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر». (صحيح البخاري ج٨: ص٨٧). والحديث الذي أخرجه البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب الحج، باب التمتع والإقران والإفراد، ومدلوله أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عمل في الإحرام للحج على ما سنّه النبي ﷺ مخالفاً لفعل عثمان الذي كان يدعي الخلافة ـ فيراهما متعارضين في الوهلة الأُولى، على مبنىٰ أصحاب السنة ولكن عندما يراجع إلى كتب حديثهم ويفحص فيها يجد أنّ هناك روايات أُخرى توكّد على رفع التنافي بتقديم الحديث الثاني، وهو ما دلّ على جواز معارضة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لفعل عثمان في أمر الحج. والحديث الذي هو يرفع التنافي ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنّه قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره، إلّا أن يؤمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة» (صحيح مسلم ج٦: ص١٥، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأُمراء في غير معصية). فيعرف من ذلك وأمثاله انّه ليس للأمير طاعة عند مخالفته لأوامر الله تعالى وسنن رسول الله ﷺ؛ إذ لا طاعة لبشر في معصية الله». (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١٢٩)، فإنّ طاعة الرسول واجبة بأمر الله تعالى ومن هنا سوف يعرف الخبير بأنّ الحديث الذي استدلّ به ابن تيمية على وجوب طاعة الأُمراء بما فيه من الإطلاق لا يستقيم بوجه من الوجوه مع ما جاء به الإسلام المحمدية؛ لأنّ هذا الحديث يدلّ بظاهره على أنّه لا مانع من أن يكون الخليفة طليقاً أو متجاهراً بالفسق والفجور و.... لأنّ إطلاق الحديث محكّم بأنّ كلّ أمير يجب طاعته، وإذا وجدوا منه قبيحاً ومكروهاً فيصبروا لفعله، وهل جاء الإسلام ليقرّ الظلم والفساد؟!

فليس من المعقول أن يحض النبي الأكرم ﷺ على دعم المنكر والظلم وطاعة الحكّام الفجرة الذين يقترفون كلّ موبقة وجريمة ويحسبون أنّهم أُمراء المؤمنين.

فإنّه وإن كان بنظر ابن يتيمة وغيره من علماء أهل السنّة يصح الاستناد بالحديث، ولا مانع من العمل بمقتضاه، أي القول بأنّ الحاكم يجب طاعته وإن كان طليقاً أو متجاهراً بالفسق والفجور، ويجوز الصلاة خلفه حتى لو كان يشرب الخمر ويلعب القمار أو يزني أو يلوط أو يسفك الدماء المحرّمة أو يكون جاهلاً بالأحكام أو مستهتراً أو مستهزئاً بالمقدسات

وعاشرها: ما هو من أعجب العجب العجاب حيث يزعمون أنّ من يغضب لله سبحانه وينكر المنكر ويعصي فاعله ويخرج عن طاعته تاديباً له يموت ميتة جاهلية حسب ما نصّ عليه خبر الصحيحين[1]، ولم يقل قائل منهم بذلك في حقّ الخارجين على إمام العدل ظلماً بدون صدور ما فيه مشائبة منكر منه وهم أهل

⇦ الإسلامية، وحتى لو قتل سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وريحانته أو كان يتجاهر بالكفر فيقول:

لعبت هاشم بـالملك فـلا   خبر جاء ولا وحـي نـزل

أو يمزّق القرآن الكريم ويجعله غرضاً لسهامه ويقول متبختراً مخاطباً للقرآن الكريم:

تــهدّدني بــجبّار عــنيد   فها أنــا ذاك جــبار عــنيد

إذ ما جئت ربك يوم حشر   فقل: يا رب مزقني الوليد

وغير ذلك، وسنذكرها في محلّه إن شاء الله مفّصلاً، إلاّ أنّ الخبير يعرف انّه لا يعقل صدور مثل هذا الحديث من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ كيف يعقل أن يأمر الله تعالى بإطاعته وهو صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بإطاعة الأُمراء والسلاطين بصورة مطلقة، ومن هنا سوف يعرف الخبير أنّ هذا الحديث من مخترعات الدولة الأُموية الذين أرادوا أن يحكموا على الناس، وحيث لم يكن لهم حجة على ذلك فقد بادروا إلى جعل هذه الأكاذيب بصورة الحديث لإقناع البسطاء من النـاس، وأيضاً استهدفوا بذلك الشيعة؛ لأنّ الشيعة من أوّل يومهم رفضوا بيعة السلاطين وأطاعوا الله ورسوله ولم يقبلوا أوامر الحكّام واعتبروا سلطة السـلاطين والأمـراء بـعد الرسـول صلى الله عليه وآله وسلم اغتصاباً لحقوق أهل البيت عليهم السلام ولم يهتموا بمتابعة الناس من السلاطين؛ لأنّهم قـد تشـبثوا بإطاعة الله ورسوله ولم يأخذهم في الله لومة لائم، فالحديث يتناقض مع ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تماماً، ولا يمكن أن يتعقّل صدوره من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، كما لا يخفى ذلك على أحد، فلاحظ.

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنّه من خرج من السلطان شبراً مـات مـيتة جـاهلية». (صـحيح البخاري ج٨: ص٨٧ وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمـارة، بـاب الأمـر بـلزوم الجماعة.... صحيح مسلم ج٦: ص٢١).

الجمل(١)

(١) إنّ حرب الجمل من الفتن التي حدثت بعد بيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بمدة قليلة، وقد أجمع المؤرّخون والمحدّثون على أنّ عائشة هي التي قادت جيشاً ومعها طلحة والزبير لقتال مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، غير أنّ بعضهم قال: بأنّ طلحة والزبير أغرياها، وقال الآخرون: إنّها كانت مستعدة من غير إغراء لبغضها وعداوتها المحتدمة والمتفجرة لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا سيما للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد سجّل لها التاريخ كرهاً وبغضاً للإمام أمير المؤمنين عليه السلام ممّا لا يعرف له مثيل، فقد وصل بها إلى حدّ أنّها لا تطيق ذكر اسم الإمام عليه السلام، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الهبات، باب هبة الرجل لإمرأته والمرأة لزوجها عن الزهري قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله، قال: قالت عائشة: لما ثقل النبي فاشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرّض في بيتي، فأذن له فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض وكان بين العباس وبين رجل آخر، فقال عبيدالله: فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ قلت: لا، قال: هو علي بن أبي طالب (صحيح البخاري ج٣: ص١٣٤). وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم، انظر صحيح البخاري ج٥: ص١٤٠. وصحيح مسلم ج٢: ص٢١، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض... وغيرهما.

فهي لم تكن تطيق رؤية الإمام عليه السلام فكيف بها عندما سمعت بأنّ الناس بايعوه بالخلافة فقد صرّح المؤرّخون كالبلاذري وغيره أنّها لمّا بلغها أنّ الناس بايعوا علياً عليه السلام بالمدينة قالت: وددت أنّ هذه ـ أي السماء ـ أطبقت على هذه ـ أي الأرض ـ إن تمت الأُمور له، فقال لها: ولِمَ؟ والله ما أرى اليوم في الأرض مثله فلم تكرهين سلطانه؟! فلم ترجع إليه جواباً... (أنساب الأشراب للبلاذري: ص٢١٧).

وقال ابن أبي الحديد: إنّه قال كلّ من صنف في السير والأخبار: أنّ عائشة كانت من أشد الناس على عثمان، حتى انّها أخرجت ثوباً من ثياب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصبه في منزلها، وكانت تقول للداخلين إليها: هذا ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبل وعثمان قد أبلى سننه، قالوا: أوّل من سمّى عثمان نعثلاً عائشة، وكانت تقول: اقتلوا نعثلاً، قتل الله نعثلاً (شرح نهج البلاغة

➲ ج٦: ص ٢١٥).

وقال: إنّه روى المدائني في كتاب الجمل، قال: لمّا قتل عثمان كانت عائشة بمكة، وبلغ قتله إليها وهي بشراف، فلم تشك في أنّ طلحة هو صاحب الأمر، وقالت: بُعداً لنعثل وسحقاً أيه ذا الإصبع، ايه أبا شبل، ايه يابن عم، لكأنّي انظر إلى اصبعه وهو يبايع له: حثوا الإبل ودعدعوها، قال: وقد كان طلحة حين قتل عثمان أخذ مفاتيح بيت المال، وأخذ بخائب كانت لعثمان في داره، ثمّ فسد أمره، فدفعها إلى علي بن أبي طالب عليه السلام (شرح نهج البلاغة ج٦: ص ٢١٥).

وقال أيضاً: إنّه روى قيس بن أبي حازم أنّه حج في العام الذي قتل فيه عثمان وكان مع عائشة لمّا بلغها قتل عثمان فتحمل إلى المدينة، قال سمعتها تقول في بعض الطريق: ايه ذا الإصبع وإذا ذكرت عثمان قالت: أبعده الله حتى أتاها خبر بيعة علي [عليه السلام] فقالت: لوددت أنّ هذه وقعت على هذه، ثم أمرت برد ركائبها إلى مكة فردت معها، ورأيتها في سيرها إلى مكة تخاطب نفسها كأنّها تخاطب أحداً: قتلوا ابن عفان مظلوماً! فقلت لها: ألم أسمعك آنفاً تقولين: أبعده الله وقد رأيتك قبل أشد الناس عليه وأقبحهم فيه قولا! فقالت: لقد كان ذلك، ولكني نظرت في أمره، فرأيتهم استتابوه حتى تركوه... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٢١٦).

وأخرج أيضاً عن أبي مخنف أنّه جاءت عائشة إلى أُم سلمة تخادعها على الخروج للطلب بدم عثمان فقالت لها: يا بنت أبي أُمية، أنت أوّل مهاجرة من أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنت كبيرة أُمهات المؤمنين... وقد عزمت على الخروج إلى البصرة ومعي الزبير وطلحة، فاخرجي معنا، لعلّ الله أن يصلح هذا الأمر على أيدينا، فقالت: أُم سلمة: إنّك كنت بالأمس تحرضين على عثمان وتقولين فيه أخبث القول، وما كان اسمه عندك إلّا نعثلاً، وأنّك لتعرفين منزلة علي بن أبي طالب عليه السلام عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفأذكرك؟ قالت: نعم، قالت: أتذكرين يوم أقبل عليه السلام ونحن معه حتى إذا هبط من قُديد ذات الشمال خلا بعلي يناجيه فأطال، فأردت أن تهجمي عليهما، فنهيتك فعصيتني فهجمت عليهما، فما لبثت أن رجعت باكية، فقلت: ما شأنك؟ فقلت: إنّي هجمت عليهما وهما يتناجيان، فقلت لعلي: ليس لي من رسول ➲

⬅ الله إلّا يوم من تسعة أيام، أفما تدعني يابن أبي طالب ويومي! فأقبل رسول الله ﷺ على علي وهو غضبان محمر الوجه، فقال: «إرجعي وراءك، والله لا يبغضه أحد من أهل بيتي ولا من غيرهم من الناس إلّا وهو خارج من الإيمان»، فرجعت نادمة ساقطة، قالت عائشة: نعم أذكر ذلك.

قالت: وأُذكرك أيضاً: كنت أنا وأنت مع رسول الله ﷺ وأنت تغسلين رأسه وأنا أحيس له حيساً، وكان الحيس يعجبه، فرفع رأسه وقال: «يا ليت شعري أيتكنّ صاحبة الجمل الأذنب تنبحها كلاب الحوأب، فتكون ناكبة عن الصراط»، فرفعت يدي من الحيس فقلت: أعوذ بالله وبرسوله من ذلك، ثمّ ضرب على ظهرك وقال: إيّاك أن تكونيها، قالت عائشة: نعم أذكر هذا.

قالت: وأُذكرك أيضاً كنت أنا وأنت مع رسول الله ﷺ في سفر له وكان علي يتعاهد نعلي رسول الله ﷺ فيخصفها ويتعاهد أثوابه فيغسلها فنقبت له نعل فأخذها يومئذٍ يخصفها، وقعد في ظل سمرة وجاء أبوك ومعه عمر فاستأذنا عليه، فقمنا إلى الحجاب، ودخلا يحدثانه فيما أراد، ثمّ قالا: يا رسول الله إنا لا ندري قدر ما تصحبنا، فلو أعلمتنا من يستخلف علينا ليكون لنا بعدك مفزعاً؟ فقال لهما: «أما أنّي قد أرى مكانه، ولو فعلت لتفرقتم عنه، كما تفرقت بنو اسرائيل عن هارون بن عمران» فسكتا ثمّ خرجا، فلمّا خرجنا إلى رسول الله ﷺ قلت له وكنت أجرأ عليه منا: من كنت يا رسول الله مستخلفاً عليهم؟ فقال: «خاصف النعل»، فنظرنا فلم نر أحداً إلّا علياً، فقلت: يا رسول الله ما ارى إلّا علياً، فقال «هو ذلك»، فقالت عائشة: نعم أذكر ذلك، فقالت: فأي خروج تخرجين بعد هذا؟! فقالت: أنا أخرج للاصلاح بين الناس وأرجو فيه الأجر إن شاء الله، فقالت: أنت وربك، فانصرفت عائشة عنها... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٢١٧ ـ ٢١٨).

وكانت عائشة تعلم أنّ خروجها على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يكون خروجاً على الخليفة الشرعي مع قطع النظر عمّا كانت تدري من الأدلّة الواضحة على إمامة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بلا فصل بعد رسول الله ﷺ، فإنّها كانت تعلم أنّ عليّاً عليه السلام في نفس الوقت خليفة رسول الله؛ لأنّه قد أجمعت الأُمة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام كخليفة ⬅

للمسلمين، فبغض النظر عن كونها إمرأة مأمورة بالبقاء في بيتها لم يجز لهـا الخـروج عليه، وكان خروجها يعتبر خروجاً عن الدين على منهج أهل السنّة والجماعة؛ لانّه يشملها الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه من أنّ من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فـمات مات ميتة جاهلية (صحيح مسلم ج٦: ص٢١، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة).

ومع ذلك أنّها هي التي قادت الجيش ضد الإمام وهي التي كانت تتولّىٰ العزل والنصب وتصدر منها الأوامر، ولذلك ترى لما اختلف طلحة والزبير في إمامة الصلاة وأراد كلّ منهما أن يصلّي بالناس فتدخلت وأمرت عبدالله بن الزبير ابن أُختها أن يصلّي هو بالناس وهـي التي كانت ترسل بكتبها التي بعثها في كثير من البلدان تستتنصرهم على الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وتثير فيهم حمية الجاهلية، حتّى عبّأت عشرين ألفاً أو أكثر من أوباش العرب وأهل الأطماع لقتال الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والإطاحة به وإثارة فتنة، وقتل فيها خلق كثير باسم الدفاع عن أُم المؤمنين ونصرتها.

يقول المؤرّخون: إنّ أصحاب عائشة لما غدروا بعثمان بن حنيف والي البصرة وأسّروه هو وسبعين من أصحابه الذين كانوا يحرسون بيت المال جاؤوا بهم إلى عائشة فأمرت بقتلهم فذبحوهم كما يذبح الغنم، وقيل: كان عددهم أربعمئة رجل يقال: إنّهم أوّل قوم من المسلمين ضربت أعناقهم صبراً (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٤٨٤ ـ ٤٨٦. وشرح نهج البلاغة لابـن أبي الحديد ج٩: ص٢٢١، وغيرهم).

وروى ابن أبي الحديد عن الشعبي عن مسلم بن أبي بكرة عن أبيه أبي بكرة: لمّا قدم طلحة والزبير البصرة، فقلدت سيفي وأنا أُريد نصرهما، فدخلت على عائشة وإذا هي تأمر وتنهىٰ، وإذا الأمر أمرها، فذكرت حديثاً سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لن يفلح قوم تـدبّر أمرهم إمرأة» فانصرفت واعتزلتهم... (شرح نهج البلاغة ج٦: ص٢٢٧).

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن عن أبي بكرة، قال: لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل لمّا بلغ النبي أنّ فارساً ملكوا ابنة كسري، قال: لن يفلح قوم ولو أمّرهم إمـرأة» (صحيح البخاري ج٨: ص٩٧).

فعائشة هي التي قادت جيشاً مع أهل الأهواء والأطماع لحرب إمام المسلمين وسيدهم

➲ علي بن أبي طالب عليه السلام ودخلت بفناء البصرة وجعلت تراسل وجه البصرة قبل اقتحامها (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٤٨٣).

ولمّا بلغ الإمام عليه السلام أخبار عائشة وخروجها إلى البصرة فقدم عليه السلام البصرة بجيوشه وحاول محاولات عديدة لإخماد الفتنة وحذّرهم وأنذرهم وألقىٰ عليهم الحجج، وكان آخر إنذار لهم أن أرسل المصحف الشريف على رأس شاب مؤمن من عسكره يدعوهم إلى العمل بموجبه، فكان جواب القوم أن قطعوا يمينه وشماله وقتلوه أبشع قتلة واستهدفوا القرآن بسهام، وفعلوا ما فعلوا له، ولا أدري كيف اقتنع أصحاب عائشة أنفسهم بجواز رمي حامل القرآن وقتله ورمي مصحفه، ولكن لم يقتنع أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عندما وجدوا غدر معاوية في صفين من حمل أهل الشام أوراق المصاحف على الأسنان، مع أنّ محاربتهم للإمام كان مخالفة صريحة للقرآن ومع ذلك كفوا عن مقاتلة أهل الشام بتلك الدعوى الكاذبة الواضحة بكمال الوضوح؟!

وعلى كلّ حال فقد ابتدأت جيش عائشة بالحرب، فاشتدت القتال، فكانت حرباً ضروساً، أكلت الرجال كما تأكل النار الحطب حتى قتل عشرات من المسلمين فيها، ثمّ انكسرت واندحرت جيش عائشة، ولما أُحصي من قتل من جيشها فكانت عددهم حوالي ثلاثة عشر ألفاً أو يزيدون ومن بينهم طلحة.

وأمّا الزبير فقد قتل بوادي السباع بعد أن ترك ساحة المعركة راجعاً إلى المدينة بعد تذكيره الإمام حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقتله ابن جرموز غيلة وجاء برأسه وسيفه وخاتمه إلى الإمام، فلمّا رآه وقصّ عليه كيفية قتله قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «سمعت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: بشّر قاتل ابن صفية بالنار».

وهكذا روت أرض البصرة بدماء المسلمين وأُرهقت أرواحهم قال ابن صباغ المالكي في كتابه الفصول المهمة: إنّه ذكر نقلة الأخبار وأصحاب التاريخ: أنّ عدد من قتل من أهل الجمل ستة عشر ألفاً وسبعمئة وتسعون رجلاً (١٦/٧٩٠)، وكانت جملتهم ثلاثين ألفاً، فأتى القتل على أكثر من نصفهم.

وأنّ عدد من قتل من أصحاب الإمام علي بن أبي‌طالب عليه السلام ألف وسبعون وكانت ➲

وصفين[١]

عدّتهم عشرين ألفاً (انظر الفصول المهمة: ص٨٦).

وكانت الواقعة يوم الخميس لعشر خلون من جمادي الأُولى سنة ٣٦ من الهجرة.

وبعد انكسارها أرجعها الإمام إلى بيتها مكرمة، وقد عاقبتها أُم المؤمنين أُم سلمه زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عصيانها وخروجها إلى البصرة بأبيات مطلعها:

لو كان معتصماً من زلة أحد   كانت لعائشة الرتبى على الناس

ولما سمعت عائشة أبيات أُم سلمة قالت لها: شمّيتني يا أُخت، فقالت أُم سلمة: لكن الفتنة إذا أقبلت غطت على البصيرة، وإذا أُبِرت أبصرها العاقل والجاهل (الاحتجاج للشيخ الطبرسي ج١: ص٢٤٥. وبحار الأنوار ج٣٢: ص١٥٢. وأعيان الشيعة ج١: ص٤٥٠، وغير ذلك).

(١) إنّ حرب صفين من الحروب والفتن التي حدثت على الساحة البشرية خلال تاريخ الإسلام، وقد قتل فيه من الفريقين مئة وعشرة آلاف على الأكثر وسبعون ألفاً على الأقل. وكان الباعث عليها كالباعث على حرب الجمل، وهو حب الدنيا والعداوة للرسول وأهل بيته صلوات الله عليهم.

ولو كانت هذه الحروب في نصرة الإسلام لجرت على الإسلام خيراً كثيراً بقدر ما جرت عليه من الضرر أو أكثر من ذلك، وقد سجّل التأريخ أنّ الحرب استمرت سنة ونصف سنة، وكان سببها الرئيسي طمع معاوية في الخلافة، فأجج نارها تذرعاً بدم عثمان، وكان موقف معاوية في هذه الحرب موقف المهاجم وليس موقف المدافع؛ لأنّ أخذ الثار دعاه إلى ذلك، وكان شعاره المطالبة بدم عثمان علماً؛ بأنّ الخليفة الثالث قد طلب المساعدة والعون من معاوية لردّ الهجوم عليه؛ فإنّه وإن حرك معاوية جيشه من الشام متجهاً إلى المدنية لكنه تباطأ في سيره حتى قُتل عثمان. قال ابن أبي الحديد: فقد روى البلاذري في الأنساب: أنّه لمّا أرسل عثمان إلى معاوية يستمده بعث يزيد بن أسد القسري جدّ خالد بن عبدالله بن يزيد أمير العراق وقال له: إذا أتيت ذا خشب فأقم بها ولا تتجاوزها ولا تقل: الشاهد يرى ما لا يرى الغائب فإنّني أنا الشاهد وأنت الغائب، قال: فأقام بذي خشب حتى قتل عثمان فاستقدمه حينئذٍ معاوية، فعاد إلى الشام بالجيش الذي كان أرسل معه، وإنّما صنع ذلك

معاوية ليقتل عثمان فيدعو إلى نفسه (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٦: ص١٥٤). ومثله في تاريخ المدينة ج٤: ص١٢٨٨، وفي الإمامة والسياسة لابن قتيبة، وفي كتاب أبي أيوب إلى معاوية: فما نحن وقتلة عثمان أنّ الذي تربص بعثمان ونبط أهل الشام عن نصرته لأنت، وأنّ الذين قتلوه غير الأنصار (الإمامة والسياسة ج١: ص١٣٠). وفي وقعة صفين لابن مزاحم: ص٣٦٨).

وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي: عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الصحابي: أنّه دخل على معاوية، فقال له معاوية: ألست من قتلة عثمان؟ قال: لا ولكن ممّن حضره فلم ينصره، قال: وما منعك من نصره؟ قال: لم تنصره المهاجرون والأنصار، فقال معاوية: أمّا لقد كان حقه واجباً عليهم أن ينصروه! قال: فما منعك من نصره ومعك أهل الشام؟ فقال معاوية: أمّا طلبي بدمه نصرة له فضحك أبو الطفيل، ثمّ قال: أنت وعثمان كما قال الشاعر:

لا الفينك بعد الموت تندبني وفي حياتي ما زودتني زادا

(انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص٢٣٩). وفي الاستيعاب ج٤: ص٢٦٠. وأُسد الغابة ج٦: ص١٧٧، وغيرها.

ومن كتاب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية:... قد أسهبت في ذكر عثمان، ولعمري ما قتله غيرك، ولا خذله سواك، ولقد تربصت به الدوائر، وتمنّيت له الأماني، طمعاً فيما ظهر منك، ودل عليه فعلك... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٥: ص٨٤)، وربّما زادت الرسائل المتبادلة بين الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ومعاوية على عشرين رسالة، مع أنّ مدة الفاصلة بين بيعته بالخلافة وبين حرب صفين كان نحو سنة، فكانت سياسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كسياسة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في إتمام الحجة على أعدائه؛ لأنّ القضية ليست عنده القتال من أجل الغلبة والسلطة بل قضية دقيقة ومسؤولية شرعية أمام الله تعالى، ولا بد فيها من الأعذار في دعوة الخصم إلى الحق وإتمام الحجة عليه، كما لابد من توجيه المقاتلين؛ لأنّ تكون دوافعهم ونياتهم لنصرة الله تعالى وليس للحمية والغلبة والتعصب لقائدهم وقبيلتهم وبلدهم، وهذا ما نفهمه تحقيقاً من سلوكه عليه السلام على ما جاء في كتب التاريخ والسير من أبناء أهل السنّة فيما ذكره من المطالب قبل الحرب، فعندما بعث

➲ الإمام عليه السلام صعصعة بن صوحان إلى معاوية قال له: ائت معاوية فقل: إنّا سرنا مسيرنا هذا، وأنا أكره قتالكم قبل الأعذار إليكم، وأنّك قد قدمت بخيلك فقاتلتنا قبل أن نقاتلك وبدأتنا بالقتال، ونحن من رأينا الكف حتى ندعوك ونحتج عليك (تاريخ الطبري ج٣: ص٥٦٨. والكامل لابن الأثير ج٣: ص٢٨٣. ووقعة صفين لنصر بن مزاحم: ص١٦١. والفتوح لابن أعثم الكوفي ج٣: ص٥، وغير ذلك).

واستفاض الحديث عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بأنّه كان يقول: قتاله للناكثين والقاسطين والمارقين فريضة مشددة وتنفيذ للعهد النبوي إليه.

فقد روي الهيثمي في مجمع الزوائد من علي عليه السلام قال: عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين. وفي رواية: أمرت بقتال الناكثين. ورواه البزار والطبراني في الأوسط وأحد أسنادي البزار رجالها رجال صحيح (مجمع الزوائد ج٧: ص٢٣٨).

فكان أمره عليه السلام يدور بين تنفيذ هذا العهد وبين أن يعصى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ـ العياذ بالله ـ ففي تاريخ مدينة دمشق عن يحيى بن عروة المرادي قال: سمعت علي بن أبي طالب قال:... فوالله ما وجدت إلّا السيف أو الكفر بما أنزل على محمد (تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٤٣٩).

وفيه أيضاً عنه عليه السلام قال: ما وجدت إلّا القتال أو الكفر بما أنزل على محمد (تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٤٧٤). ونحوه في أسد الغابة ج٤: ص٣١، وأنساب الأشراف، وغيرها.

وكانت سياسة معاوية في قبال أمير المؤمنين عليه السلام تجميع قريش الطلقاء تحت قيادته لحرب الإمام علي عليه السلام، ولا يمكن للباحث أن يعرف ما استهدفه معاوية من هذا التجميع حتى يعرف تاريخ الإسلام في عصر النبوّة والحروب التي قادتها قريش ضد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوّة تأثير الانتماء القبلي على سلوك أشخاصها وموافقتهم للسياسة التركيبية منهم، فكانت قريش أكثر من عشرين قبيلة صغيرة وكبيرة وكان عدد نفوسها آنذاك ثلاثين ألفاً. فالقبائل كلّها كانت تابعة لهذه السياسية إلّا من عصمه الله بفضله منهم كانت قبائل العرب تحترم قريشاً لمكانة الكعبة عندها، وكان لها نفوذ فيها وتحالفات مع بعضها، فهذه هي قريش التي حاربت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكلّ ما استطاعت حتى انتصر عليها ودخل مكة فاتحاً، فدخلت في الإسلام ➲

➲ مرغمة، ثمّ سيطرت على الدولة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ، وعزلت العترة الطاهرة عن الساحة السياسية، وأخذت القدرة بيدها، وبعد مقتل عثمان سيطرة قريش وآل أبي سفيان، واستعدت قريش لحرب صفين بعد حرب جمل، وتجمعت عند معاوية بن أبي سفيان كلّ قبائل الطلقاء، وهم نفس قبائل قريش المعادية تاريخياً للنبي الأكرم ﷺ وبني هاشم، وقد نزحوا من مكة والمدينة بنسائهم وعيالهم إلى معاوية. قال الشهيد التستري في الصوارم المهرقة: (ص٧٤) في الفتوح وغيره أنّه في حرب صفين كان من قريش مع علي عليه السلام، خمسة نفروهم:... وكان مع معاوية ثلاث عشر قبيلة من قريش، مع أهلهم وعيالهم، وكانت سياسة معاوية اعداد قوته وتوفير استعداده لمعركة الخلافة مع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ولذلك لم يكتف معاوية بتجميع قبائل قريش وأهل الشام بل وحتى عقد اتفاقية عسكرية مع الروم بأنّه إذا انهزم في معركته مع علي عليه السلام يتدخل الروم إلى جانبه في حربه لعلي عليه السلام، فقد نقل ابن الأعثم في الفتوح (ج٢: ص٥٣٩) قائلاً: فنادى علي في الناس فجمعهم: أيها الناس إنّ معاوية بن أبي سفيان قد وادع ملك الروم، وسار صفين عازماً على حربكم، فان غلبتموهم استعانوا عليكم بالروم، وإن غلبوكم فلا حجاز ولا عراق...

ويؤيّد هذا المضمون النص على الأمرين: أوّلهما: أنّ بيت معاوية كان على صلة بالروم وكان أبو سفيان لا يخفي اعجابه بهم وعندما أرسل النبي ﷺ رسالة الى هرقل يدعوه فيها إلى الإسلام، كان أبو سفيان في الشام، فأحضره هرقل يسأله عن النبي ﷺ فتنقص أبو سفيان من النبي ﷺ ـ والعياذ بالله ـ ليحرك هرقل عليه، فردّ عليه علقمة بن علاثة العامري.

قال ابن الأثير في النهاية (ج٢: ص٤٧٨): لمّا بلغه ﷺ هجاء الأعشى علقمة بن علاثة العامري نهىٰ أصحابه أن يرووا هجاءه، وقال: إنّ أبا سفيان شعث مني قيصر فردّ عليه علقمة وكذب أبا سفيان.

قال ابن عقيل في النصائح الكافية: (ص٩): كان أبو سفيان في الجاهلية أشد قريش عداوة للنبي ﷺ وأعظمهم حرصاً على إطفاء نور الله، وهو ممّن أنزل الله فيه قوله تعالى: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر أنّهم لا إيمان لهم﴾ (سورة التوبة: ١٢)، ولم يزل ذلك دأبه وديدنه إلى أن ➲

⬅ أرغم الله أنفه بفتح مكة ودخل الإسلام مكرهاً هو وبنوه وزوجته، ثم حضر مع المؤلفة غزوة حنين وكانت الأزلام في كنانته، ولمّا انهزم المسلمون قال: لا تنتهي هزيمتهم دون البحر، والله قد غلبت هوازن، فقال له صفوان: بفيك الكثكث، أي الحجارة والتراب.

وقال ابن عبدالبر في الاستيعاب: وقد اختلف في حسن إسلامه، فطائفة ترى أنّه لمّا أسلم حسن إسلامه... قال: ونقل عن سعيد بن المسيب: وطائفة ترى أنّه كان كهفاً للمنافقين منذ أسلم، وأنّ في الجاهلية زنديقاً...

ثمّ قال: وفي خبر ابن الزبير أنّه رآه يوم اليرموك قال: كانت الروم إذا ظهرت قال أبو سفيان: ايه بني الأصفر، فإذا كشفهم قال أبو سفيان: وبنو الأصفر الملوك ملوك الروم لم يبق منهم مذكور.

فحدّث به ابن الزبير أباه لمّا فتح الله على المسلمين، فقال الزبير: قاتله الله يأبى إلّا نفاقاً، أولسنا خيراً له من بني الأصفر... (الاستيعاب لابن عبدالبر ج٤: ص١٦٧٨). ومثله في النصائح الكافية لابن عقيل: ص١١٠).

ثمّ إنّ كعب الأحبار وقف إلى جانب معاوية وجاء إلى صفين، قال ابن الأعثم في الفتوح (ج٣: ص١٣٨): وأصبح القوم وقدم كعب على معاوية في حمص فقرّبه معاوية وأدناه وكساه فجعل كعب يحدّث معاوية بالرخصة، ولاينكر ما هو فيه من قتاله علياً. ومن هنا نعرف خطة معاوية وسياسته تجاه الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فإنّه كان يفضّل حتى النصاري واليهود على الإمام عليه السلام كخليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك يرى الباحث في التاريخ أنّ معاوية وقيصر الروم وأكثرية قريش اتفقوا على سياسة واحدة وهي المخالفة والحرب لقيادة أهل البيت التي كانت تدعو إلى الإسلام النبوية.

فتصافقت الأيادي المعادية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعوته في موقف القتال في حرب صفين، وكانت هذه ثروة لمعاوية وكافية لتمويل عدة جيوش، وقد بالغ معاوية في تجهيز جيشه لحرب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في صفين عدداً وعدةً، فبلغ إلى مئة وعشرين ألفاً بينما كان جيش الإمام عليه السلام تسعين ألفاً (تنبيه الأشراف: ص٢٥٥). وكان جيش الإمام فيهم عامة الصحابة من المهاجرين والأنصار. وروي أنّه كان معه عليه السلام سبعمئة صحابي وفيهم أكثر من ⬅

➲ مئة من أهل بيعة الرضوان وثلاثون من البدريين، وقد استشهد معه عليه السلام في صفين خمسة وعشرون بدرياً، وكان جمهور جيشه من قبائل العراق والحجاز واليمن (انظر وقعة صفين لنصر بن مزاحم: ص٢٣٦). وجيش معاوية عمدتهم من أهل الشام واليمن وطلقاء قريش، وكانت طلقاء قريش قادة الجيش، ولم يكن من الصحابة فيهم إلّا من سمّوه صحابياً وهو طليق أسلم تحت السيف، ولا من الأنصار إلّا شخصان: النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد. قال ابن الأعثم في الفتوح (ج٣: ص١٣٢): وأقبل إلى معاوية رجل من أجلاء أهل الشام حتى وقف بين يديه فقال: يا معاوية أنّه قتل منا في هذا اليوم سبعمئة رجل، ولم يقتل من أصحاب علي إلّا أقل من ذلك، وأنت الذي تفعل بنا ذلك؛ لأنّك تولي علينا من لا يقاتل معنا، مثل عمرو بن العاص وبسر بن أرطاة وعبدالرحمن بن خالد، وعتبة بن أبي سفيان وكلّ أحد من هؤلاء إنّما يقاتل ساعة ثمّ يخرج من الغبار...

وعلى كلّ حال فإنّ حرب صفين استمرت اثني عشر يوماً فقط من يوم الأربعاء أوّل شهر صفر سنة ٣٧ إلى ليلة الهرير ليلة الجمعة الثاني عشر من صفر، وقد اشتدت الحرب في الأيام الثلاثة الأخيرة، كما ذكر ابن سعد في الطبقات (ج٣: ص٢٦١)، وكان القتال الشديد ثلاثة أيام ولياليهن، آخر من ليلة الهزير...

وسميت ليلة الهرير لكثرة أصوات المقاتلين وهمهمتهم وهرهم على بعضهم، وفيها استشهد عمار بن ياسر بيد الفئة الباغية كما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واتصلت فيها الحرب طول الليل تقريباً، وفي صبيحتها كادت أن تختم الحرب بنصر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فرفع جيش معاوية المصاحف على الأسنان. قال ابن كثير في البداية والنهاية: (ج٧: ص٣٠١): وتوجه النصر لأهل العراق على أهل الشام، وذلك أنّ الأشتر النخعي صارت إليه إمرة الميمنة، فجعل بمن فيها على أهل الشام، وتبعه علي [عليه السلام] فتنقضت غالب صفوفهم، وكادوا ينهزمون، فعند ذلك رفع أهل الشام المصاحف فوق الرماح و قالوا: هذا بيننا وبينكم قد فنى الناس فمن للثغور؟ ومن لجهاد المشركين والكفار؟!

وقد جرت أحداث عديدة يوم الجمعة صبيحة ليلة الهرير وفي الأيام الخمسة التي تلتها، غلب فيها الذين أرادوا إيقاف الحرب بزعامة الأشعث وزعماء الخوارج فيما بعد وأصروا ➲

فأين كان يومئذٍ خبر الصحيحين[١]، فانّ ناقله وهو ابن عباس حي ذلك اليوم وقد نقلتموه عنه إلى اليوم فلم حكمتم بانّ من حارب علياً عليه السلام مسلم، والحال هذه[٢].

➡ على الإمام أن يقبل الهدنة وتحكيم الحكمين وهددوا الأشتر والإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالقتال إن لم يقبلوا.

وتم توقيع كتاب الهدنة بعد خمسة أيام في يوم الأربعاء لثلاث عشرة بقيت من صفر سنة ٣٧ كما روى ابن مزاحم: (ص٥١١) وسرعان ما ندم الخوارج وقالوا: لقد كفرنا بقبولنا تحكيم الرجال في دين الله وخرجوا على الإمام علي عليه السلام مطالبين منه أن يعترف بأنّه كفر لقبوله رأيهم في التحكيم. هذا وقد خطب الإمام عليه السلام لهم بعد خدعة رفع المصاحف قائلا: عبادالله امضوا على حقكم وصدقكم قتال عدوكم، فإنّ معاوية وعمرو بن العاص وابن أبي معيط وحبيب بن مسلمه وابن أبي سرح والضحاك بن قيس ليسوا بأصحاب الدين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم، قد صحبتهم أطفالاً وصحبتهم رجالاً، فكانوا شر أطفال وشر رجال، ويحكم أنّهم رفعوها ولا يعلمون بما فيها، وما دفعهوها لكم إلاّ خديعة ودهناً ومكيدة.

فقالوا له: ما يسعنا أن ندعى إلى كتاب الله فنأبىٰ أن نقبله، فقال لهم: فإنّي إنّما قاتلتهم ليدينوا بحكم هذا الكتاب، فإنّهم عصوا الله عزوجل فيما أمرهم وأنسوا عهده ونبذوا كتابه، فقال له جماعة الذين صاروا خوارج بعد ذلك: يا علي أجب إلى كتاب الله عزوجل إذا دعيت إليه وإلاّ ندفعك برمتك إلى القوم، أو نفعل كما فعلنا بابن عفان، والله لنفعلنها أو لتفعلنها بك...

فكان ما كان ممّا جرى إلى قضية التحكيم في صفين، وقد دوّن المحدّثون والمؤرّخون القدماء والجدد مؤلّفات خاصّة بكلّ ما حدث في حرب صفين ككتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري وغيره، ولمن أراد التحقيق والدراسة حول الموضوع عليه بالمراجعة إلى كتاب علي والخوارج للعلاّمة الباحث السيد جعفر مرتضى فإنّه قام بدراسة الخوارج ممّن حاربته الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في مجلدين، فلاحظ.

(١) أخرجه الشيخان عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية». (صحيح البخاري ج٨: ص٨٧، كتاب الفتن. وصحيح مسلم ج٦: ص٢١، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة).

(٢) لا يخفىٰ على الخبير الباحث لو درس التاريخ دراسة علمية يجد بوضوح تام أنّ عائشة ➡

⬅ خالفت أمر ربّها حيث أمر الله نساء النبي ﷺ في محكم كتابه العزيز بقوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرجنّ تبرج الجاهلية الأُولىٰ وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣). فأمر الله سبحانه وتعالى نساء النبي ﷺ التي منهنّ عائشة بالالتزام والاستقرار في بيوتهنّ، والتبرّج يعني الظهور أمام الناس وهو مأخوذ من البرج، وذلك بمعنى من يبدو ويظهر لأنظار الجمع.

والظاهر أنّ المراد بالجاهلية الأُولى هو أنّ النساء قبل الإسلام لم تكن محجّبات كما ورد في التاريخ.

ولا شك أنّ هذا الحكم عام لا يختصّ بنساء النبي ﷺ وإنّما منع القرآن أزواج النبي ﷺ بهذا الحكم العام لتأكيد الأمر بالنسبة إليهنّ، فالتركيز على نساء النبي ﷺ في القرآن الكريم يشعر بأهمية هذا الحكم بالنسبة إليهن واستقرارهن في البيوت عند الشارع الأقدس، ولكن مع ذلك أنّ عائشة خالفت أمر ربها مخالفة صريحة لكتاب الله العزيز، فخرجت على إمام زمانها وتبرجت بين الرجال وعصت أمر ربّها صراحة، كما عصت أمر رسول الله ﷺ حيث نهاها رسول الله ﷺ عن ذلك قبل وفاته وحذرها بقوله ﷺ: «أيتكن تركب الجمل وتنبحها كلاب الحوأب». (تاريخ الطبري ج٣: ص٤٨٦ ـ ٤٨٧). وفي رواية أحمد بن حنبل: تنبح عليها كلاب الحوأب (مسند أحمد بن حنبل ج٦: ص٥٢). ومثله في المستدرك على الصيحين ج٣: ص١٢٠. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٧: ص٢٣٤. وفي رواية ابن عبد ربه قال ﷺ مخاطباً لها: «يا حميراء كأنّي بك تنبحك كلاب الحوأب تقاتلين علياً وأنت له ظالمة» (عقد الفريد ج٣: ص١٠٨). ومع ذلك فقد عصت أوامر النبي ﷺ وسخرت من كلّ التحذيرات وخرجت على إمام زمانها في حين أنّها كانت تعلم أنّ محاربة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام محاربة النبي كما قال ﷺ غير مرة: «يا علي حربك حربي». (انظر شرح نهج البلاغة ج٢: ص٢٩٧، وغيره).

وجاهرت بعداوتها مع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بخروجها عليه، وقد قال رسول الله ﷺ: «من أبغض علياً فقد أبغضني». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٣٠. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٩: ص١٣٢. والمعجم الكبير ج٢٣: ص٣٨٠. والجامع ⬅

⮌ الصغير ج٢: ص٥٥٤، ح٨٣١٩، وغيرها). وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ الأُمة ستبتلي بفتنتها». وقد حذر أُمته صلى الله عليه وآله وسلم منها في مرات متعددة حتى قام في يوم من الأيام واتجه إلى بيتها وقال: «هاهنا الفتنة» ثلاثاً، «من حيث يطلع قرن الشيطان» (صحيح البخاري ج٤: ص٤٦، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي). وعن ابن عمر قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بيت عائشة فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «رأس الكفر من هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان» (صحيح مسلم ج٨: ص١٨١، كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرن الشيطان).

ومع ذلك التحق بها جمع كثير من الناس والصحابة كطلحة والزبير وهما من الستة الذين رشحهم عمر بن الخطاب للخلافة وغيرها ممّن اشترك معها في الفتنة وعندما نبحث في كتب التاريخ عن شخصيتهما شخصية طلحة والزبير نرى بأنّهما كانا من الذين غرتهم الحياة الدنيا فباعا دينهما من أجلها وخسرا أنفسهما ذلك هو الخسران المبين.

فهذا طلحة الذي كان يؤذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله الذي كان يقول في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لو قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجت عائشة، فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتأذىٰ من ذلك (انظر الدر المنثور ج٥: ص٢١٤ في تفسير قوله تعالى: ﴿وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أن تنكحوا أزواجه﴾ (سورة الأحزاب: ٥٣).

وهو الذي قال الشيخ محمد عبده في شرحه على نهج البلاغة فيه: وكان طلحة ميّالاً لعثمان لصلات بينهما على ما ذكره بعض رواة الأثر، وقد يكفي في ميله إلى عثمان عن علي لأنّه تيمي، وقد كان بين بني هاشم وبني تيم مواجد لمكان الخلافة في أبي بكر (شرح نهج البلاغة لمحمد عبده ج١: ص٣٤).

وعلى ضوء ما تقدم نعرف أنّ طلحة كان طامعاً في الخلافة منذ أيام أبي بكر، فقد ذكر المؤرّخون والمحدّثون: أنّه دخل على أبي بكر قبل وفاته عند ما كتب عهده بالخلافة لعمر بن الخطاب فقال له: ماذا تقول لربّك إذا ولّيت علينا فظاً غليظاً؟ (انظر شرح نهج البلاغة ج١: ص١٦٤. وج٢: ص٣٢. ومنهاج السنة ج٢: ص١٧٠، وغيرها).

ولكن نرى أنّه يسكت لخلافة عمر ويرضى له بالخلافة ويصبح من أنصاره طمعاً لوصوله إلى هذا الأمر بعد عمر، ولذلك رشحه عمر بن الخطاب لها فجعله أحد الستة من ⮌

➲ أصحاب الشورى.

ثمّ إنّ طلحة مال إلى عثمان وبايعه بالخلافة؛ لأنّه كان يعطيه الصلات والهبات، وكان يعلم بأنّ الخلافة إذا آلت إلى علي فلا يبقىٰ له فيها مطمع بعد ذلك، ولذلك قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فصغى رجل منهم لضغنه ومال الاخر لصهره، مع هنٍ وهنٍ، إلى أن قام ثالث القوم نافجاً... (شرح نهج البلاغة لابن لأبي الحديد ج١: ص١٨٤).

فالذي صغى لضغنه هو طلحة؛ اذ وهب حقه لعثمان لانحرافه عن أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والذي مال لصهره هو عبدالرحمن مال إلى عثمان؛ لأنّ زوجة عبدالرحمن وهي أُم كلثوم بنت عقبة كانت أُخت عثمان من أُمه. وعلى كلّ حال فقد انضم طلحة إلى عثمان؛ لأنّه كان يأمل الخلافة من بعده، وكان عثمان يعطيه الصلات بحيث يقول ابن سعد: لمّا مات طلحة كانت تركته ثلاثين مليوناً من الدراهم، كان النقد منها مليونين ومئتي ألف درهم ومئتي ألف دينار وكان سائرها عروضاً وعقاراً... (الطبقات الكبرى ج٣: ص٢٢١).

ولكن مع ذلك ترى أن الطمع في الخلافة بعثه إلى الغدر به والثورة ضد عثمان، فقد ذكر المؤرّخون كالبلاذري وغيره عن ابن سيرين أنّه قال: لم يكن من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشد على عثمان من طلحة (انظر أنساب الأشراف ج٥: ص٨١. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٩: ص٣٥. وعقد الفريد ج٤: ص١١٣، وغيرها).

ولذلك قال ابن أبي الحديد: إنّ عثمان كان يقول أيام الحصار: ويل على ابن الحضرمية ـ يعني طلحة ـ أعطيته كذا وكذا بهاراً ذهباً وهو يروم دمي ويحرّض على نفسي، اللّهم لا تمتعه به ولقّه بغيه... (شرح نهج البلاغة ج٩: ص٣٥).

وكانت عائشة تدري أنّ ابن عمّها طلحة يجهد جهداً بالغاً للوصول إلى الخلافة، فاستطمعته بها ودعته إلى الخروج على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فاغتر ونكث بيعته بعد أيام قليلة ولحق بعائشة وانقلب فجأةً على ما كان عليه بالأمس من التحريض على قتل عثمان، يقول ابن قتيبة: لمّا لقيه الإمام علي عليه السلام في المعركة قال له: أما بايعتني؟ ما الذي أخرجك يا طلحة؟! قال: الطلب بدم عثمان، فقال علي عليه السلام: «قتل الله من قتله». (الإمامة والسياسة ج١: ص٧٠).

➲

فاستجاب دعاء الإمام عليه السلام فقتل في اليوم نفسه، قتله مروان بن الحكم بسهم رماه من خلفه، قال ابن الأعثم: وجعل طلحة ينادي بأعلى صوته: عباد الله، الصبر الصبر، أنّ بعد الصبر النصر والأجر، قال: فنظر إليه مروان بن الحكم فقال لغلام له: ويلك يا غلام، والله أنّي لأعلم أنّه ما حرّض على قتل عثمان يوم الدار أحد كتحريض طلحة، ولا قتله سواه، ولكن استرني فأنت حرّ، قال: فستره الغلام ورمى مروان بسهم مسموم لطلحة بن عبيدالله فأجابه به فسقط... (كتاب الفتوح ج٢: ص٤٧٨). وقريب منه في الطبقات لابن سعد ج٣: ص٢٢٣ وغيره.

وكذلك الزبير الذي كان يتنافس مع طلحة في أمر الخلافة فالتحق بعائشة أُخت زوجته وخرج على إمام زمانه بعد أن بايع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على الإمامة والخلافة، فنكث بيعته للوصول إلى الدنيا، وجاء البصرة في حشد من الناس من جيش عائشة وغدروا بعثمان بن حنيف وإلى الإمام عليه السلام، يقول المؤرّخون: كتبوا كتاب هدنة مع عثمان بن حنيف وتعاهدوا على احترامه حتى يقدم الإمام علي عليه السلام، ثمّ خانوا العهد والميثاق وهجموا على عثمان بن حنيف، وهو يصلّي بالناس العشاء، فكتفوهم وقتلوهم وأرادوا قتل عثمان بن حنيف والي علي عليه السلام فخافوا أن يسمع أخوه سهل بن حنيف والي المدينة فينتقم من أهلهم، فضربوه ضرباً شديداً ونتفوا لحيته وشاربه ثمّ هجموا على بيت المال فقتلوا من حرّاسه أربعين رجلاً، وحبسوا عثمان وأسرفوا في تعذيبه. إنّه يقول طه حسين في شأن هذه الخيانة. ويقصد طلحه والزبير ـ: إنّه لم يكتف هؤلاء القوم بنكث البيعة التي أعطوها علياً وإنّما أضافوا إليها نكث الهدنة التي اصطلحوا عليها مع عثمان بن حنيف، وقتلوا من قتلوا من أهل البصرة الذين أنكروا نقض الهدنة وحبس الأمير وغصب ما في بيت المال وقتل من قتلوا من حرّاسه (الفتنة الكبرى ج٢: ص٣٧).

ولمّا أقبل الإمام عليه السلام البصرة قد أتم عليهم الحجة كما هو سيرته وسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قبل، فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يقاتل إلّا بعد إتمام الحجة على الخصم، ولذلك ورد في الروايات أنّ الإمام عليه السلام قال للزبير أما تذكر يوم كنت أنا وأنت في سقيفة قوم من الأنصار، فقال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أتحبه؟ فقلت: ما يمنعني؟ قال: أما أنّك ستخرج عليه وتقتله

➲ وأنت ظالم له... (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص٣٦٦).

وفي تاريخ الطبري وغيره: قال له: أتذكر يوم مررت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بني غنم فنظر إليّ فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضحكت إليه، فقلت: لا يدع ابن أبي طالب زهوه، فقال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «صه أنّه ليس به زهو ولتقاتلنّه وأنت له ظالم». (تاريخ الطبري ج٣: ص٥١٤). ويقال: إنّه تذكر الحديث واعتزل عن القتال وخرج إلى وادي السباع، فقتله ابن جرموز (انظر شرح نهج البلاغة ج١: ص٢٣٥).

وقال بعض المؤرّخين: إنّه أراد الاعتزال عند ما ذكّره الإمام عليه السلام بالحديث ولكن ابنه عبدالله عيّره بالجبن، فأخذته الحمية فرجع يقاتل حتى قتل. (انظر مروج الذهب للمسعودي ج١: ص٦٥٢).

ولعلّ الثاني أقرب للواقع؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ستقاتل علياً وأنت له ظالم».

ثمّ لو كان فعلاً ندم وتاب ورجع عن غيّه وظلمه فلماذا لم ينصر الإمام عليه السلام ولم يواليه ولم يسترضه؟ وهب أنّ ذلك لا يمكنه فعله، فهلا خطب في الناس الذين جاء بهم للحرب وأخبرهم بأنّه استبصر إلى الحق وتذكر ما كان ناسياً وطلب منهم أن يكفّوا عن الحرب فيحقن بذلك دماء المسلمين الأبرياء، ولكن شيئاً من ذلك لم يقع، فنعرف أنّه لم يتب أبداً.

وكذلك معاوية بن أبي سفيان ومن تبعه في الخروج على إمام زمانه وإن حكىٰ بعض علمائنا عن البيهقي من أنّه قال: إنّ معاوية لم يدخل في الايمان حتى يخرج منه بل خرج من الكفر إلى النفاق.... (انظر الكنىٰ والالقاب للشيخ عباس ج٢: ص١١٤).

ومع الغض عن ذلك نسأل أنصار معاوية وأودائه عن أنّ أي موته مات معاوية بن أبي سفيان وعن أي إمام مات وعلى عنقه بيعته؟ يوم بارز وقاتل مع الإمام الذي بايعه الناس، أليس أنّه خلع ربقة الإسلام من عنقه؟ أليس أنّه مات وفي عنقه بيعة للإمام فإنّه إن مات والحالة هذه مات ميتة جاهلية، والخبير يعلم أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستثن من هذه الكلية أحداً، وهذه الحقيقة راهنة أثبتها الصحاح والمسانيد من أهل السنة والجماعة، فلا ندحة عن البخوع بمفادها، ولا يتم إسلام مسلم إلّا بالنزول لمؤداها، ولم يختلف في ذلك اثنان، ولا أحداً خالجه في ذلك شك، وهذا التعبير يتمُّ عن سوء عاقبة من يموت بلا إمام، فإنّ موتهم ➲

فانظر يا طالب الحقّ إلى ما يروونه وإلى مناقضتهم ومخالفتهم له وتبصّر.

ميتة جاهلية، وإنّما هي شرّ ميتة، ميتة كفر وإلحاد؛ لأنّ المستفاد من الحديث أنّ جميع الشؤون الدينية والدنيوية منوطة كلّها بالإمام وتكون طاعته واجبة في جميع المجالات وأنّ من خرج عليه فهو جاحد له، وأن الجاحد لمّا جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم يموت على الكفر كما هو واضح ظاهر فيلزم الحكم على جميع من خرج على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالكفر بنص هذا الخبر الصحيح عند ابن تيمية، فلاحظ.

قال السُنّي:

الوجه الثامن: أن يقال: إنّ هذا الحديث الذي ذكره حجّة على الرفضة؛ لأنّهم لا يعرفون إمام زمانهم، فإنّهم يدعون أنّه الغائب المنتظر....[١] إلى آخر ما زعمه فيما مضى في الوجه الثالث.

(١) منهاج السنّة ج١: ص١١٣.

قلت:

وقد عرفت فساد ما زعمه هناك، فالوجه الثالث[(١)] بعينه هو الوجه الثامن من حيث المعنى، ولو تغيّرت جملة من العبائر فيهما وهذه من الجهات التي نبّهنا

---

(١) وهو البحث في أصل الإمامة، وقد ثبت بالأدلّة القاطعة أنّه لابد للناس من إمام يجعلونه حجّة بينهم وبين ربّهم إمام يكون سفيراً للسماء في ربوع هذه الأرض يخرج الناس من ذل عبودية العِباد إلى عزّ عبادة الخالق الرحمن، ويضع أقدام المسيرة البشرية المكدودة على جادة النور والهدى، ويعتبر ذلك بعد التوحيد والنبوّة أشرف مطالب الاسلام، وقد تقدم التوضيح الإجمالي حول هذا الموضوع المهم في الوجه الثالث، وملخصه: أنّ الحجّة لاتقوم لله على خلقه إلّا بإمام حتى يُعرف، ومن لم يعرف إمام زمانه مات على الحالة الجاهلية والكفر، وما زالت الأرض إلّا ولله فيها الحجّة على خلقه، فمن أجابه فله النور والكرامة ومن أنكره فإنّ الله غني عن العالمين وهو أسرع الحاسبين.

ولمّا كان الامام هو الحجّة بين الله تعالى وبين الخلق كانت معرفة الإمام من الضرورات التي لاينكرها إلّا المكابرون، وقد وصف رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وجوب معرفة الإمام بقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (انظر شرح المقاصد للتفتازاني ج ٢: ص٢٧٥)، فساوى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بين الجهل بالإمام وبين الموت ميتة جاهلية وكفر. ولكن من هو الإمام الذي أوجب علينا الباري معرفته تلك المعرفة التي تخرج الإنسان من ظلمات الجاهلية إلى إشراقته الهُدى ونوره الوضّاء؟

لقد تقدّم إجمال الكلام فيه وسيأتي البحث حول الموضوع يتوضح بأنّ الإمامة عهد الهي لايناله ظالماً، فلامناص من الرجوع إلى أهل البيت الذين قال الله تعالى في شأنهم: ﴿إنّما يُريد الله ليُذهب عنكم الرجس أهل البيت ويُطهّركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣). ثمّ نص النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم على أنّ الأئمّة من بعده اثني عشر، وفي بعض النصوص ذكرهم بأسمائهم، وستضح ذلك من خلال البحث ان شاء الله تعالى.

عليها في المقدمة الثالثة من جهات ظلمه لخصمه وغشّه للغفلة[١].

ثمّ قال في آخره ويبيّنه.

(١) لاشك أنّ ابن تيمية واتباع خلفاء الجتور قد مارسوا أساليب التهريج والإثارة العاطفية في بحوثهم بدلاً عن الأسلوب العلمي والجدال بالتي هي أحسن الذي يعتمد فيها على قول الله ورسوله ﷺ باقامة الحجج والبراهين التي أقامها الله ورسوله ﷺ في جميع المجالات.

ومن الطبيعي أن هذه المحاولة فاشلة عند أهل العلم حيث أن أبواب الحوار وساحاتها مفتوحة على طوال الأيام والتاريخ فان المؤمنين الأحرار لايقبلون قولاً بلا دليل ولا حجة ولايعتنون بهذه الأساليب المضلة كما هو واضح عند الخبير فلاحظ.

[قال السُنّي]:

الوجه التاسع: وهو أنّ النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموحدين[١] المعلومين الذين لهم سلطان يقدرون به على طاعة الناس ولم يأمر بطاعة الأئمة مطلقاً.... بل أمر بطاعتهم في طاعة الله دون معصية، وهذا يبيّن أنّ الأئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله غير المعصومين.

وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك، قال: سمعت النبي يقول: خيار أئمتكم الذين تحبّونهم ويحبّونكم وتصلّون عليهم ويصلّون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم، قال: قلنا: يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا الصلاة إلّا من ولّى عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة.

وفي صحيح مسلم عن أُم سلمة: أنّ رسول الله قال: «ستكون أُمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ ومن أنكر سلم، ولكن من رضى وتابع»، قالوا: يا رسول الله أفلا نقاتلهم؟ قال: «لا ما صلّوا».

وهذا يبيّن أنّ الأئمة الأُمراء ولاة الأُمور، وأنّه يكره وينكر ما يأتونه من معصية الله تعالىٰ، ولا ينزعن اليد من طاعتهم بل يطاعون في طاعة الله وأنّ منهم خياراً ومنهم شراراً، ومن يُحب ويُدعى له ومن يُحب الناس ويدعو لهم، ومن يبغض ويدعو على الناس ويبغضونه ويدعون عليه.

---

(١) في بعض نسخ منهاج السنّة: «الموجودين».

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلّ ما هلك نبي خلّفه نبي، وأنّه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «فوّا ببيعة الأوّل فالأوّل وأن تعطوهم حقّهم».

وفي الصحيحين عن عبدالله بن مسعود، قال: قال لنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم «إنّكم سترون بعدى أثره وأُموراً تنكرونها»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدّوا إليهم حقهم، واسألوا الله حقكم».

وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت، قال: بايعنا رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم على السمع والطاعة في اليُسر والعُسر والمنشط والمكره وعلى أثره علينا، وعلى أن لا نتازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق حيث ما كنّا لا نخاف في الله لومة لائم.

وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنّه قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلّا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

فإن قال: أردت بقولي: إنّها أهم المطالب في الدين وأشرف مسائل المسلمين، المطالب التي تنازعت فيها الأُمة بعد رسول الله ﷺ وهي هذه مسألة الإمامة. قيل له: فلا لفظ فصيح ولا معنى صحيح[1]، إلى آخره.

---

(١) منهاج السنّة ج١: ص ١١٥ ـ ١١٩.

قلت:

في هذه النبذة وجوه من الباطل:

أحدها: عدّه لهذين وجهين فإنّه غشّ منه، بل وبهتان[١]، فإنّ تاسعها دليل بزعمه لثامنها، ومن المعلوم كون الدليل مثبتاً للدعوى، وهي بدونه مردودة غير مقبولة[٢]، فالدعوى ودليلها في الحقيقة وجه في مقام المخاصمة، وقد عرفت كون

---

(١) فإنّ ملخّص ما ذكره ابن تيمية في الوجه الثامن بدور بين الأمرين:

الأوّل: ما تقدّم في الوجه الثالث من أنّ النبوي الشريف ما هو مضمون الروايات الكثيرة بأنّ من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية كيف يدلّ على وجود إمام في كلّ عصر وزمان، وقد تقدّم في الجواب عليه بانّ الحديث نصّ في ذلك وقد ثبت بالأدلّة القطعية المعتبرة عند أهل السنّة والجماعة وجود إمام معصوم في كلّ عصر وزمان، كما ثبت بالأدلّة المعتبرة عند القوم وجود إمام العصر وصاحب الزمان المهدي المنتظر ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ فلا وجه لإعادتها في المقام.

الثاني: ما ذكره هنا إضافة على ما ذكره في الوجه الثالث بالنسبة إلى الإمام المهدي من آل محمد ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ ولم يذكر لذلك دليل بل قال: سنبيّنه في الوجه الثامن أو التاسع.

والحقيقة أنّه لم يذكر شيئاً في الوجه الثامن ولا التاسع ممّا يصدق عليه عنوان الوجه، والخبير لو تأمّل في كلامه يرى بوضوح أنّه لم يقصد به إلّا التشنيع عند العوام والتكثير في العدد للنيل إلى ما عنده من الحطام، فلاحظ.

(٢) لأنّ الدعوى إنّما تسمع فيما إذا كانت معتمدة على الدليل والبرهان المقبول عند الطرف المقابل في الاحتجاج، وإلّا فإنّ الدعوى من غير بيّنة يعتبر عند العرف والعقلاء كذب وافك، ←

الثامن منها عبارة عن الثالث، فالوجوه التي زخرفها السنّي في المقام سبعة.

بل هي ستة حقيقة، فإنّ مآل السادس والسابع إلى وجه بدون تعدّد[١]، فإنّ معنى كلّ منهما كون الحديث المعروف ما دلَّ على حرمة معصية السلطان ومحاربته، وهما سيرة الرفضة دون الحديث الذي نقله الشيعي بلفظه المزبور[٢]،

نعم في السابع بعض الخصوصيّات المخالفة لما نقله من السنّة على زعمه وقد نبّهنا عليها وبيّنا فسادها حسب ما مضى تفصيله.

وثانيها: ما نقله عن الصحيحين[٣] محتجّاً به على خصمه، فإنّه تدليس منه في مقام المناظرة؛ لعلمه بأنّ ما يرويه أهل مذهبه ليس حجّة على غيرهم من

➲ فلايعتنى بها، ولابد لها من دليل وحيث إنّه لم يقيم دليل في الوجه الثامن على مدّعاه فهو مردود من أصله. إذاً ليس لابن تيمية في المقام وجه حتى يتضمن له عدد خاصّ، فلاحظ.

(١) وذلك لأنّ الوجه السادس متضمن للدراسة حول النبوي المعروف، وهو قوله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». والوجه السابع: استدامة لهذا البحث تعرض للروايات الواردة عن النبي ﷺ التي جاءت بمضمون الحديث المتقدّم في الوجه السادس من حديث أبي هريرة وابن عباس المتقدّم ذكرهما.

(٢) لأنّه بناء على مسلك أهل السنّة والجماعة أنّ الإمام الذي تجب طاعته هو الحاكم بالفعل المتسلّط على رقاب الناس وان كان بالقهر والغلبة والتهديد والقتل والإرهاب و...

فأهل السنّة يعتقدون أنّ الشيعة يرفضون بيعة الإمام بهذا المعنىٰ، وقد تقدّم البحث حول هذا الموضوع والجواب عنه نفس الجواب السابق الذي تقدّم مفصّلاً، ففي الحقيقة أنّ البحث في هذا المجال لا ينفصل إلى وجوه متعدده بل يدور حول محور الحديث النبوي الشريف وما ورد بمضمونه وما تلقاه الطرفين منه، فلاحظ.

(٣) انظر صحيح البخاري ج٤: ص١٤٤، كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، وج٨: ص٨٧، كتاب الفتن، باب سترون بعدي أُموراً تنكرونها.

وصحح مسلم ج٦: ص١٧، كتاب الامارة، باب الوفاء ببيعة الخلفاء. وج٦: ص١٦، كتاب الامارة، باب وجوب طاعة الأُمراء في غير معصية.

الفِرق، فما وجه نقله عن الصحيحن[١]؟!

والحال هذه فلِمَ لم ينصف خصمه وغر الغَفَلة بهذه السيرة[٢]؟!

---

(١) لا إشكال ولا كلام في أنّ من شرائط المناظرة الاحتجاج بما هو حجّة معتبرة عند الطرف الآخر، وإلّا فلا يتم الاستدلال، قال ابن حزم الأندلسي الذي طالما استند إليه ابن تيمية واعتمد عليه في كتبه: ومن الباطل أن يرى المرء حجّة على خصمه ما لايراه حجّة عليه (المحلى ج١: ص٢٠٤). وقال في كتابه الفصل عند ذكر ما يصح لأهل السنّة الاحتجاج على الإمامية ما هذا نص عبارته: لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا، فهم لا يصدّقونا، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدّقها، وإنّما يجب أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدّقه الذي تقام عليه الحجّة، سواء صدّقه المحتج أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صدق بشيء لزمه القول به... (الفصل في الملل والنحل ج٤: ص٧٨).

ومن الواضح أنّ الشيعي لا يرى حجّية الصحيحين وغيرهما من كتب أهل السنّة والجماعة، فلا يجوز للسنّي أن يحتجّ بهما على الشيعي، كما لا يجوز للشيعي أن يستدلّ على السنّي بكتاب شيعي؛ لأنّ السنّي لا يرى اعتبار كتب الشيعة كالكافي وغيره.

فنحن لا نستدلّ على أهل السنّة بكتبنا، كما لا يجوز لهم أن يستدلّوا بكتبهم علينا.

(٢) إنّ ممّا يبعث الإنسان إلى عدم رعاية الإنصاف مع الآخرين هو التعصبات العميقة والرواسب الاعتقادية والنزاعات الطائفية والقومية، وذلك لأنّ الإنسان يحب نفسه ويجهد في سبيل ما يعود إليه من النفع والمصالح الشخصية والميول النفسية، فعند ذلك يغفل عن الحقّ، فإنّه مع اعترافه قلباً بحسن رعاية الإنصاف فطرته السليمة ووجدانه الحر، فيتخذ الباطل هدفاً وغرضاً أصيلاً وغاية أساسياً لما يهويه نفسه، فمع علمه بأنّ الباطل لا يؤدي إلّا إلى الانحراف عن الطريق الصحيح والضلال في المسير، يتشبّت به تشبث الغريق، في حين أنّه يعلم علم اليقين بأنّه لو تناصف الحق يجد الحق بأجمل صورته؛ لأنّ الحقّ حسن بالذات، ولذلك ترى كلّ أحد يحب أن يصف نفسه بالحقّ وإن كان عمله مخالفاً للحقّ.

ومن هنا يتضح لنا قول الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حيث قال: «الحقّ أوسع الأشياء في التواصف، وأضيقها في التناصف» (نهج البلاغة ج٢: ص١٩٨، الخطبة رقم ٢١٦).

فإنّه لم يناظر سُنيّاً معترفاً بما في الصحيحن وغيرهما حتى يلزمه بأخبارهما، ألم ير سيرة الشيعي الذي قابله؟!

➲ فإنّه عليه السلام أوضح لنا بهذه العبارة المختصرة رغبة أغلبية الناس إلى الحقّ وتمايلهم إليه قلباً وتحدثهم عنه إلاّ أنّهم يصفون أنفسهم به، فلا يهمهم حقيقة الحق إنّما يهمهم المصالح الشخصية والمنافع الدنيوية والميول النفسية وعند بروز حقيقة الحقّ يتذرعون بحجج واهية ليسوغ إعراضهم عنه.

ولو خلت أذهانهم من التعسفات وحبّ النفس لوجدوا الحقّ بأجمل صورته؛ لأنّهم يدركون قيمته وأهميته؛ لأنّ الحقّ حسن ذاتاً، ولو نظرنا إلى كتب ابن تيمية وكثير من علماء أهل السنّة نراهم متعصبين لمذهبهم ومعاندين للحقّ ومتحجّرين في أفكارهم غير متخلّقين بالأخلاق الكريمة، فيرشقون غيرهم بالتهم والافتراءات وليسيؤون الظن بهم ويسبّونهم ويحاربونهم و...

فطريق معالجة هذه المعظلة لا يكون إلاّ العمل بما أمر الله تعالى عباده في القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿وإمّا ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله أنّه سميع عليم﴾ (سورة الأعراف: ٢٠٠).

فإنّ الله تعالى أمر المبلّغين وهم الذين تحمّلوا هذه الوظيفة أن لا يدعوا سبيلاً للشيطان إليهم سواء كان متمثلاً بالمال أو الجاه أو المقام أو غير ذلك، فعليهم أن يردعوا الشياطين والمتشيطنين وسائسهم؛ لئلّا ينحرفوا عن أهدافهم، وهناك إشارات كثيرة في الروايات الإسلامية إلى أثر ذكر الله العميق في معالجة الوساوس الشيطانية، فلا يسعنا المجال لذكرها، وإذا وجدنا هذه المعاندات والمخالفات للحقّ سوف نتلو قوله تعالى: ﴿إنّ الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إنّ في صدورهم إلاّ كبر ما هم ببالغيه فاستعذ بالله أنّه هو السميع البصير﴾ (سورة غافر: ٥٦). والظاهر أن المقصود بالآية عدم الاكتفاء بذكر «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» لفظاً، بل ينبغي أن نجعل من هذا الذكر فكراً بأن لايسمح للأهواء النفسية والعصبيات العمياء أن تتغلب على توجهه أمام فهم وإدراك الحقائق، فقد ورد في الحديث الشريف: لولا أنّ الشياطين يحومون حول قلوب بني آدم لنظروا إلى ملكوت السماوات (كنز العمال ج١١: ص٤٠٠، ح٣١٨٦١). فعندما نقرأ الآية لابد أن نستعيذ بالله من أن تحول بيننا وبين كلام الله جلّ وعلا.

فإنّها قد جرت على طريق المناظرة الصحيحة الحقة، فإنّ الشيعي قد برهن على دعاويه فيها بأخبار من تسمّى بأهل السنّة، ولم يبرهن على شيء منها بأخبار الشيعة؛ لعلمه بأنّها غير ملزمة لخصمه.

فَلِمَ لم يجر السنّي على سيرة خصمه؟! ولِمَ لم يتعلم منه؟! ولِمَ صرف برهة من عمره في تأليفه لمنهاجه بعد علمه بأنّه ليس حجّة على خصمه ما قابله فيه من السنن بزعمهم وغيرها من النقل عن أهل مذهبه؟! لِمَ طبعه ونشره متابعوه؟! ولِمَ مَدحوه على ردّه وهم عالمون بأنّه ليس بردّ بل غشّ صرف للغفَلَة؟! ويا ليته قد بيَّن فيه الحقّ على ما هو موجود عندهم، ومعلوم بأخبارهم حسب ما وفقنا الله سبحانه لبيانه على ما فصّلناه إلى هنا[1].

---

(١) لاشك أنّ القرآن هو القانون العام لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو صالح لكلّ مكان وزمان، ولابدّ أنّ الأحاديث والأخبار الواردة عن النبي ﷺ يعرض على كتاب الله؛ إذ من ضروري أنّ كلّ ما خالف كتاب الله فهو ردّ عليه، ويستحيل ذلك أن يكون صادراً من النبي الأكرم ﷺ؛ لأنّه يتناقض مع دعوته إلى الله ورسالته العظيمة في تبليغ القرآن الكريم، فيجب ترك العمل بالروايات المخالفة لكتاب الله عزّوجلّ والإذعان بعدم صدورها من النبي الأكرم ﷺ.

مضافاً إلى ما وردت الروايات الكثيرة المصرحة بوجود الدس في الأحاديث والكذب والافتراء على رسول الله ﷺ حتى أنّه ﷺ قام في يوم خطيباً للناس فقال ـ كما يرون ـ: «أيها الناس لقد كثرت عليّ الكذابة فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار». (أضواء على السنّة المحمدية: ص ٣٢٠).

وقال ﷺ في حديث آخر: إنّ الحديث سيفشو عنّي، فما أتاكم عنّي يوافق القرآن فهو عنّي، وما أتاكم عنّي يخالف القرآن فليس منّي (معرفة السنن والآثار للبيهقي ج٦: ص٥٢٣. وأضواء على السنّة المحمدية: ص٣٦٧).

وعن ابن عباس قال: إذا سمعتموني أُحدّث عن رسول الله ﷺ فلم تجدوه في الكتاب

فإنّ المنصف صاحب البصيرة في غنية عمّا يأتي بما قد مضى شرحه وتفصيله، والله سبحانه المسدّد إلى معرفة الحقّ بمنّه والهادي إلى متابعته بلطفه.

وثالثها: ما لو قطعنا النظر عن ذلك وفرضنا حجّية ما يرويه أهل مذهبه فإنّما حجّيته مشروطة بعدم مخالفته لنصوص الفرقان العظيم، وللسنّة المتظافرة، وقد عرفت فيما مضى من الفرقان العظيم وجوب متابعة الهادي إلى الحقّ[1] وحرمة

فاعلموا أنّه كذب عليه (سنن الدارمي ج١: ص١٤٦).

وعن عبدالله بن مسعود قال: فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه (المصنف لعبدالرزاق الصنعاني ج٦: ص١١٢، ح١٠١٦٢). ورواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ج٢: ص٤٢، وغيره. وعن معاذ بن جبل قال: فاعرضوا على الكتاب كلّ شيء من الكلام ولاتعرضوه على شيء من الكلام (حياة الصحابة ج٣: ص١٩٧).

وعن أُبي بن كعب قال: عند ما أراد أن يوصي رجلاً فقال له: اتخذ كتاب الله إماماً وارض به قاضياً وحكماً (حياة الصحابة ج٣: ص٥٧٦. وحلية الأولياء ج١: ص٢٥٣).

إلى غير ذلك ممّا ورد في المقام في كتب القوم ويتضح ذلك من خلال هذا العرض بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل كتاب الله ميزاناً لصحة الخبر الواصل إلينا، فلابد لنا أن نعرض الأخبار بكتاب الله عزّوجلّ، فإذا كانت مخالفة له فيجب علينا طرحها؛ لأنّها زخرف وباطل.

ثمّ إنّ السنّة المتظافرة كاشفة عن السنّة القطعية من حيث الصدور والدلالة لو ورد دليل شرعي قطعي من جميع الجهات لايمكن مخالفته بخبر واحد؛ إذ لاينهض الخبر لمقاومة تلك السنّة القطعية، بل لاحجّة للروايات الواقعة في قبال السنّة القطعية فهي ساقطة عن الاعتبار فلابدّ من طرحها.

فهناك ما هو لازم القبول، وهو الكتاب والسنّة القطعية، وهناك ما هو لازم الطرح، وهو ما يخالفهما من الآثار.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿أفمن يهدي إلى الحقّ أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلّا أن يهدىٰ فما لكم كيف تحكمون﴾ (سورة يونس: ٣٥).

هذه الآية الكريمة ظاهرها صيغة تعجب دالّة على شدة الإنكار لامتناع التعجب في حقّ

الركون إلى الظلمة[١]

➲ الله تعالى، وهي ضرورة عقلية قاضية بقبح التبعية عن غير الحقّ، فمعناها: أم الذي يهدي إلى الحقّ حقيق بالاتباع والمتبوعية، فالهادي إلى الحقّ وإلى الصراط المستقيم هو أحقّ بالإمامة؛ لأنّ أسبقهم أهداهم وأهداهم أتقاهم، وأتقاهم خيرهم، وخيرهم بكلّ خير أولاهم، وهذا ذكر جميل في واضح التنزيل لجميع سطوح أفكار البشرية.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذي ظلموا فتمسّكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثمّ لا تنصرون (سورة هود: ١١٣). والظاهر أنّ الركون بمعنى الاعتماد والاستناد والاتكاء، فلا ينبغي لمؤمن أن يركن إلى الظالمين، ولا يصح الاشتراك منه مع الظالم في أي فعل أو يطلب منه الإعانة بأي صورة؛ لأنّ الاعتماد عليه يبعث إلى تقويته واتساع رقعة الظلم والفساد في المجتمع.

ولا يخفى أنّ الركون إلى الظلمة يؤثر تدريجاً حتى على الثقافة الفكرية للمجتمع، فيضمحل قبح الظلم ويؤدي بالناس الى الرغبة في الظلم.

وأساساً لا نتيجة من الركون إلى الغير بصورة التعليق والارتباط الشديد إلّا سوء الحظ والشقاء، فكيف إذا كان الركون إلى الظالمين؟!

وإنّ المجتمع الحضاري المقتدر هو المجتمع الذي يقف على قدميه كما يصر القرآن في آية ٢٩ من سورة الفتح بقوله تعالى: ﴿فاستوى على سوقه﴾ فالمجتمع الحرّ المستقل هو المجتمع الذي يكتفي ذاتياً وارتباطه أو تعاونه مع الآخرين على أساس المنافع المتبادلة لا على أساس ركون الضعيف إلى القوي؛ لأنّ هذا الركون لا يخلف إلّا الأسر والاستثمار والمساهمة في الظلم والمشاركة في خطط الظلمة.

ومن هنا نعرف لماذا أنّ الآية الكريمة تأمرنا بعدم الركون إلى الظلم والفساد واستعبدت خلق الله عن ذلك؛ لأنّه يراهم داخلين في هذا المفهوم، ولكن من الواضح أنّ من أقبح الظلم هو ائتمان الظالم على الرسالة والنبوة وإمامة الدين حيث قال تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤). فالقرآن بجميل إشارته ووضوح حجته يشير إلى أنّ غير المعصوم لا يستحق عهد الإمامة؛ لأنّ كلّ فاسق ظالم ومطلق الظالم لا يصلح للإمامة، والظالم من تلبس بالظلم أو الفسق ولوآناً ما؛ لعدم اختصاص الحكم بزمن، دون زمن فثبت أنّه يستحق الامامة من ثبت فيه العصمة، فلاحظ.

وعدم جعل الظالم إماماً شرعاً[(١)]، وعرفت المخصوصين بإمامة الخلق دون

---

(١) هذه العبارة إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤)، فإنّه تعالى بعد بيان قصة إبراهيم عليه السلام ونجاحه في الاختيارات الثقيلة الكاشفة عن قوّة إيمانه وبعد ما منحه الإمامة، وتمنىٰ إبراهيم عليه السلام أن يستمر خط الإمامة في ذريته، فإنّ الله تعالى استجاب دعوته، ولكن أكّد على أنّه لا ينال هذا المقام العظيم للظالمين، فقد نفى تعالى استحقاق عهده الذي هو الولاية والإمامة للظالمين بصورة مطلقة؛ إذ لم يحدد كلامه الحكيم بقيد من القيود، فأفاد العنوان بصورة مطلقة، ومقتضى الإطلاق شمول العنوان لجميع من تلبّس بالظلم ولو آناً ما، وكذا بالنسبة إلى من لم يكن في الحال متلبّساً بالمبدأ؛ لأنّ الإطلاق يعم حال الزوال.

فالولاية والإمامة أمر الله وعهده الذي جاء في كلام الحكيم، وأنّه تعالى نفى استحقاق عهده هذا من كلّ من جاز عليه عنوان الظالم باطلاقه.

والظلم هو ما يقابل العدل والعدل عبارة عن وضع الشيء في محلّه، فالظلم معناه وضع الشخص أو العمل أو الشيء في غير مكانه المناسب، فيشمل جميع المعاصي والمكروهات بإطلاقها، فقوله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ أي أنّ الإمامة لا يناله الظالمين بصورة مطلقة.

ولذلك قال البيضاوي في تفسيره بعد ذكر الآية الكريمة ما هذا نصّ عبارته: اجابة إلى ملتمسه وتنبيه على أنّه قد يكون من ذريته ظلمة، وأنّهم لا ينالون الإمامة؛ لأنّها أمانة من الله تعالى وعهده، والظالم لا يصلح لها، وإنّما ينالها البررة الأتقياء منهم، وفيه دليل على عصمة الأنبياء قبل البعثة، وأنّ الفاسق لا يصلح للإمامة... (تفسير البيضاوي ج١: ص٢٩٧).

وقال الزمخشري في تفسير الآية ما هذا عبارته: وقالوا في هذا دليل على أنّ الفاسق لا يصلح للإمامة، وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا تجب طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة؟! وكان أبو حنيفة يفتي سراً بوجوب نصرة زيد بن علي ـ رضوان الله عليه ـ وحمل المال إليه والخروج معه على اللص المتغلّب المسمّىٰ بالإمام والخليفة كالدوانيقي وأشباهه... (الكشاف عن حقائق التنزيل ج١: ص٣٠٩).

إلى غير ذلك ممّا جاء في كلمات القوم في تفسير الآية الكريمة الدالّة على عدم استحقاق

⬅

غيرهم من الناس وهم العترة الذين لن يضل متبعهم[١]،

➲ الإمامة لمن صدق عليه عنوان الظالم، والظالم هو من تعدّى حدود الله وارتكب معصية الله، فقد قال الله تعالى: ﴿ومن يتعد حدود الله فأُولئك هم الظالمون﴾ (سورة البقرة: ٢٩٩) وقال تعالى: ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ (سورة الطلاق: ١). فأوامر الله ونواهيه من مصاديق حدود الله. وترك حكم الله ورفضه يعتبر تعدياً عن حدود الله، فكلّ منحرف عن الحقّ ظالم، وكل من ارتكب معصية فهو ظالم، ولا يتفاوت فيه الحال سواء كانت المعصية من الصغائر أو من الكبائر؛ لأنّ كلّها خروج عن طاعة الله وكلّها معصية لله سبحانه.

والآية الكريمة بمنطوقها تدلّ على النفي الاستقرائي من عدم نيل الظالم لمقام الإمامة، والعام الاستقرائي يسحب الحكم في جميع الأوقات، فلا تختص بوقت دون وقت آخر فمن ارتكب معصية في زمان من عمره، فيصدق عليه عنوان الظالم وتشمله الآية الكريمة، ولا دليل لرفع اليد عن ظاهرها.

مضافاً إلى أنّ من ارتكب معصية فهو عند العرف يكون منفوراً عنه، فإنّ العصيان سبب سائق للنفرة منه، والمنفور عنه لا يتبعه الناس، وأنّ مقام الإمامة أُسمى وأجل من أن يناله الذي يكون منفوراً ومطروداً ومشمئزاً عنه، فلاحظ.

(١) والعترة أحد الثقلين الذي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتمسّك بهما معاً، ومن تمسّك بهما لن يضل أبداً في الدين والدنيا والمعاد والمآب، وتقدّم بعض متون هذا الحديث الشريف ممّا ورد عن أهل السنّة والجماعة بأسانيد معتبرة عندهم وتصحيح كثير منهم الحديث كما سبق بيانه، وبهذا تتضح أهمية حديث الثقلين وقيمة إرجاع الأُمة إلى أهل البيت عليهم السلام والأخذ عنهم المعارف الدينية، كما تتضح أسرار تاكيده صلى الله عليه وآله وسلم على الاقتداء بهم خاصة إذا أدركنا مقام النبوة وما يقتضيه من التنزيه عن جميع المجالات العاطفية غير المنطقية، وإلّا فما الذي يفرق بين أهل بيته عن غيرهم من الأُمة ليضفي عليهم كلّ هذا التقديس ويلزمها بهذه الأوامر المؤكدة بالرجوع إليهم والاقتداء بهم والتمسّك بحبلهم؟

ولقد أغناها صلى الله عليه وآله وسلم حين عيّن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في نفس حديث الثقلين وسمّاه من أهل البيت عليهم السلام، وجاء صلى الله عليه وآله وسلم بالحديث في خطبة الغدير وهو ينعى نفسه لعشرات ➲

والمتقدّم عليهم هالك[١]، والمتأخر عنهم هالك[٢]، ومعنى هذه السنّة مطابق لما

➲ الأُلوف من المسلمين الذين كانوا معه، وكذلك في مرضه ﷺ (انظر المستدرك للحاكم ج٣: ص١٠٩. والصواعق لابن حجر: ص٢٤، وغيرهما).

فالحديث نص صرح في لزوم الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام، والمراد منه بقاء الأمر فيهم وبقاء الإمامة والخلافة بالاستحقاق لا بالسلطة، فلاحظ.

(١) هذه العبارة إشارة إلى ما جاء في بعض متون حديث الثقلين وهو قوله ﷺ: «لا تقدّموهما فتهلكوا».

وقد أثبتها أجلّة علماء أهل السنّة في كتبهم بأسانيدهم عن رسول الله ﷺ، وعلى سبيل المثال لا حظ الصواعق المحرقة: ص١٤٨. ومجمع الزوائد ج٩: ص١٦٤. والمعجم الكبير ج٣: ص٦٦. وج٥: ص١٦٧. وكنز العمال ج١: ص١٨٦، ح٩٤٦، وغير ذلك.

فإنّه ﷺ نهى في هذه العبارة عن التقدم على القرآن والعترة الطاهرة؛ لأنّ التقدّم عليهم يوجب ضلالتهم، بل يجب الاقتداء بهما معاً؛ لانّهما يهديان الأُمة الى سيبل الرشاد.

قال ابن حجر: وفي قوله ﷺ: «فلا تقدموهما فتهلكوا» دليل على أن من تأهّل منهم للمراتب العلية والوظائف الدينية كان مقدماً على غيره... (الصواعق المحرقة: ص٣٤٢، باب ١١ في وصية النبي بأهل بيته).

ولا يخفي على الخبير أنّ تقدّم العترة على غيرهم دليل على أفضليتهم على الأُمة من جميع الجهات؛ إذ معنى لا تقدّموهم بصورة مطلقة يؤدي إلى تقدّمهم المطلق، وإذا ثبت تقدّمهم بصورة مطلقة من جميع جهات الفضل ثبت إمامتهم ووجوب طاعتهم؛ لأنّ الإمام هو من يقدّم على غيره، والمأموم هو من لا يجوز له التقديم على الإمام، فعلى المأموم أن يتبع الإمام ولا يتقدّم عليه، فلاحظ.

(٢) هذه العبارة إشارة إلى فقرة أُخرى من حديث الثقلين وهو قوله ﷺ: «لا تتأخّروا عنهما فتهلكوا» (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٧: ص٧٦) فإنّ النبي ﷺ بيّن في هذه الفقرة من الحديث سبب آخر من الأسباب التي تهلك بها الأُمة إن لم تتخذ بقول نبيهم، والظاهر أنّ معنى لا تتأخّروا منهما أي لا تتأخّروا عن أوامرهما ونواهيهما، فإنّ التأخّر في أوامر العترة الطاهرة يوجب الهلاك والضلالة، كما أنّ التأخّر في أوامر القرآن كذلك؛ إذ التأخّر ➲

نبّهنا عليه من الفرقان العظيم، فإنّه دلّ على متابعة الهادي إلى الحق[١]، والخبر المشار إليه[٢] قد دلّ على ذلك، فانّ غير المعصوم ينسى ويخطأ فيقود من تابعه إلى غير الحقّ ويفتقر هو إلى من يهديه إلى الحق، فدلّ الفرقان العظيم والسنّة على لزوم عصمة الهادي[٣]، فما خالف هذه السنّة بهتان معلوم، من حيث شهادة

➲ عنه يعتبر عصياناً له، فمن الواجب على الأُمة أنّ تتبع أوامر القرآن والعترة الطاهرة ونواهيهما، فلاحظ.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحقّ أن يتبع أمّن لا يهدي إلّا أن يُهدىٰ فما لكم كيف تحكمون﴾ (سورة يونس: ٣٠).

(٢) وهو الخبر الدالّ على حرمة معصية السلطان ومحاربته (انظر صحيح البخاري ج٤: ص١٤٤، كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل. وصحيح مسلم ج٦: ص١٧، كتاب الإمارة، باب الوفاء ببيعة الخلفاء).

(٣) فإنّ المستفاد من الآية الكريمة والحديث المذكور أنّ الإمام والهادي ليس قائداً عادياً يكون وظيفته إدارة البلاد اقتصادياً وسياسياً وحفظ ثغورالبلاد الإسلامية تجاه الأعداء فقط، بل له وظائف أُخرى يجب أن يقوم بها، ومن تلك الوظائف الخطيرة تفسير القرآن الكريم والكشف عن أسراره وتوضيح مراد الله تعالى وبيان الأحكام الشرعية والإجابة عن أسئلة الناس الاعتقادية والحيلولة دون تسرب الانحراف إلى العقيدة، والتحريف إلى الشريعة، وأنّ هذه الوظائف مرهونة للعلم الواسع فلا بد أن يكون الإمام كالنبي في مرتبة من العلم واليقين بحيث لا يخطأ ولا يتطرق إليه الاشتباه، فإنّ الأشخاص العاديون إذا تولّوا هذه الأُمور لن يكونوا في مأمن عن الخطأ والزلل، على انّه يجب أن نعلم بأنّ العصمة لا تساوي النبوة ولا تلازمها ولا تستلتزمها؛ لأنّه ربّما يكون الشخص معصوماً عن الخطأ، ولكن لا يتمتع بمقام النبوة وأوضح نموذج لذلك مريم العذراء فإنّ المستفاد من الآيات القرآنية ـ التي سوف نتعرض لها في بحث العصمة ـ أنّها كانت معصومة ولم تكن نبياً.

فيجب أن يكون الإمام معصوماً ليحصل الوثوق بقوله والاطمينان بصحّة كلامه، فإنّ الإمامة إذا كانت استمراراً لوظيفة النبوة والرسالة، وكان الإمام يملأ جميع الفراغات الحاصلة ➲

الفرقان العظيم بصدق ما دلّ من السنّة على عصمة الهادي إلى الحق، فما حال العاصي بالمخالفة للحقّ عن علم وعمد الذي هو مدلول ما نقله السنّي؟! فهل يصير إماماً من هذه حاله[١]؟!

جراء رحلة النبي ﷺ، فلا مناص من لزوم عصمته؛ إذ لو جاز على الإمام الخطأ والنسيان والمعصية والخلاف لم يحصل الوثوق بأفعاله وأقواله وضعفت ثقة الناس به، فتنتفي الغاية من نصبه، فإنّ نصبه إماماً للأُمة هي لغاية هداية الأمة إلى الطريق المهيع، ولا يحصل ذلك إلّا بالوثوق بقوله وفعله والوثوق فرع العصمة، فيجب أن يكون الإمام معصوماً كالنبي ليحصل الوثوق به فيحصل الغرض.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث في المعارف القرآنية والسنّة النبوية القطعية أنّ كثيراً من الآيات والروايات تدلّ على لزوم عصمة الامام فمن الآيات قوله تعالى: ﴿قل الله يهدي للحقّ أفمن يهدي إلى الحقّ أحقُّ أن يتَّبع أمّن لايهدي إلّا أن يهدىٰ فمالكم كيف تحكمون﴾ (سورة يونس: ٣٥). فإنّ الآية الكريمة فرضت على جميع العقلاء متابعة الهادي الذي لايخطأ، والهادي الذي لايخطأ أبداً هو المعصوم، وهناك آيات أُخرىٰ وروايات كثيرة تدلّ على المقام وقد ذكرها علماء الإمامية في بحث العصمة، وسنذكر جملة منها إن شاء الله تعالى في محلّه، وملخّص ما ذكره الشيعة الإمامية بعد الاستدلال بالآيات والروايات الكثيرة.

إنّه لابد أن يبلغ الإمام الى حد من العلم واليقين بحيث لا ينقدح في نفسه إرادة المعصية مع كونه قادراً عليه، فإنّ الإنسان إذا كان عالماً بحقائق الأشياء وما يترتب على كلّ فعل يريد أن يفعله أو حتى على كلّ نية ينويها فقط، عندما يكون عالماً ومطلعاً على ما يترتب على ذلك، فسوف يكون عنده رادع على أثر عمله من أن يقدم على ذلك العمل إذا كانت آثاره سيئة، أو أنّه سيقدّم على العمل إذا كانت آثاره مطلوبة وحسنة.

ومن هنا يعرف أنّ العصمة لا تنافي الاختيار؛ إذ المعصوم قادر على اقتراف المعاصي وارتكاب الخطايا حسب ما أُعطي له من القدرة غير أنّ وصوله إلى الدرجة العليا من التعقل واستشعاره بعظمة الخالق يصده عن اقترافها، فالمعصوم مع قدرته على ارتكاب المحرم ودعاء الشهوة إلى الفعل القبيح لا ينقدح في نفسه إرادة المعصية، وهذا أمر ممكن وواقع، فإنّ كثيراً من الناس معصوم من بعض القبائح التي لا تليق بهم ككشف العورة في الطريق، فإنّ

ومن الضروري كون المقصود من إمام الخلق هو رشده إلى الحقّ، والظالم والجاهل ولو من جهة الخطأ والنسيان ليس لهم لياقة لذلك[1]، فإنّه متى ما فسد

➲ الشخص الشريف معصوم عن هذا الفعل القبيح، بمعنى أنّه لا ينقدح في نفسه الداعي لفعله، مع كونه قادراً عليه، فمبدأ العصمة في الإمام والنبي اختيارية وإن كان شخصه معلوماً عند الله تعالى من قبل أن يمارس ولهذا أراد الله تقوية قلب نبيه صلى الله عليه وآله وسلم كي لايخشىٰ المستهزئين ويعلن رسالته بكل قوة على الملأويشرع بجهاد منطقي معهم، فالعصمة التي تعتقد بها الشيعة في النبي والإمام هي عصمة كاملة عن جميع المعاصي والكبائر والصغائر قبل البعثة وبعدها في تبليغ الرسالة وغيره، فكذلك الإمام فإنّه معصوم بنفس العصمة الثابتة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقد دلّ نفس الدليل الدال على عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على وجوب عصمة الإمام أيضاً، وسنتعرض تفصيل الكلام في محلّه وذلك في بحث علّة عصمة الإمام وعلّة الحاجة إليه، ونذكر هناك أنّ خلو الإمام من العصمة مناف لكونه حافظاً للشريعة، فلا بد من اختصاصه بها، فالمعصوم هو المتعين في الاتباع عنه دون غيره.

(١) فإنّ الإمام من يؤتم به في الدين وغيره، فلابد أن يكون أعرف الناس بجميع الأُمور، ولا يجوز أن يخفى عليه شيء من أحكام الدين وغيرها ممّا يحتاج إليه العباد؛ لأنّ الإمام هو متولّ لقيادة الناس وللحكم وبيان معارف الدين، فلو جاز له الجهل بالنسبة إلى بعض الأحكام أو بعض الأُمور فيؤدي إلى نقض حاجة الناس إليه؛ لأنّه حينئذٍ هو يحتاج إلى إمام آخر، وهكذا الأمر بالنسبة إلى ذلك الإمام إذا لم يكن عالماً بجميع الأُمور لاحتاج إلى شخص آخر، وهكذا يتسلسل إلى أن يصل إلى من هو عالم بجميع الأُمور وهو أعلم الناس وأعرفهم، بل ولا يخفى عليه شيء من أحكام الدين ومعارفها وغيرها من الأُمور.

قال الجصاص في كتابه أحكام القرآن في قوله تعالى: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً﴾ (سورة البقرة: ١٢٤). فإنّ الإمام من يؤتم به في أُمور الدين من طريق النبوة وكذلك سائر الأنبياء أئمة عليهم السلام؛ لما الزم الله تعالى الناس من اتباعهم والائتمام بهم في أُمور دينهم، فالخلفاء أئمة؛ لأنّهم رتبوا في المحل الذي يلزم الناس اتباعه وقبول قولهم وأحكامهم... (أحكام القرآن ج٢: ص٨٣).

وقال السمعاني في تفسيره: وحقيقة الإمام أن يقصد من فعله ما يقصد وهو من الأُم، وهو ➲

المسيس بالظلم والجهل تابعته الرعية على ذلك من دون ريب[١]، والمقام من

⬅ القصد... (تفسير السمعاني ج١: ص١٣٥).

وقال الفخر الرازي: والإمام من يؤتم به، فأوجب على كلّ الناس أن يأتموا به، فلو صدر الذنب عنه لوجب عليهم أن يأتموا به في ذلك، وذلك يفضي إلى التناقض... (تفسير الفخر الرازي ج٣: ص١٠).

وقال أيضاً: الإمام اسم من يؤتم به كالازار لما يؤتزر به، أي يأتمون بك في دينك... (تفسير الفخر الرازي ج٤: ص٤٣). إلى غير ذلك ممّا جاء في كلمات القوم في معنى الإمام وتفسير الآية في قوله تعالى: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً﴾ (سورة البقرة: ١٢٤).

فالإمامة عند أهل اللغة والتفسير والحديث هي القيادة التامة والمرجعية العظمى للأُمّة وهي المبعدة عن الخطأ، فإذا جاز له الخطأ والنسيان لامتنع أن يكون مبعداً عن الخطأ؛ لأنّ فاقد الشيء لا يكون معطياً، فالخطأ والنسيان يوجب عدم لياقة الشخص لتصدى الإمامة؛ لأنّ الخطأ والنسيان قد يلزم منهما المفسدة في الأُمور، وهذا مخالف لفرض حاجة الناس إلى الإمام الذي يكون الإصلاح بيده، فالحافظ للشريعة يجب أن لا يخطأ ولا ينسى؛ إذ لو أخطأ لانقلب المصلحة إلى المفسدة والطاعة إلى المعصية، فيستحيل ان يكون الإمام غير معصوم كما هو واضح ظاهر.

(١) لأنّ الرعية تتأثر غالباً بملوكها وتخضع لمظاهر القدرة والثروة، كما أثبت ذلك التجارب الاجتماعية وشهد بذلك التاريخ.

ولذلك نرى في الأمة الإسلامية أنّ الناس أخذت بمذاهب سلاطينها وأتبعت الأُمراء والخلفاء الجائرين بعد وفاة الرسول الأعظم ﷺ، فكان الحاكم يعتبر نفسه صاحب الحقّ الشرعي في تنفيذ الأحكام والحدود، ولا يرى من حقّ أحد أن يعارضه في ذلك وينازعه في الأمر، بل أكثر من هذا فإنّ عمر بن الخطاب كان يعتقد بأنّ الخلافة ملك لقريش وحدها كما أنّ أبا بكر كان يعتقد ذلك أيضاً؛ إذ في المهاجرين من ليسوا من قريش، بل فيهم من ليسوا بعرب، فكان حسب اعتقادهم أنّه لا يحقّ سلمان الفارسي ولا عمار بن ياسر ولا بلال الحبشي ولا غيرهم من الصحابة الذين ليسوا من قريش أن يتصدوا للخلافة (انظر صحيح البخاري ج٨: ص٢٧، كتاب المحاربين، باب رجم الحبلى من الزنى).

⬅

وقد اعتبر الخلفاء والحكام الجائرون أنفسهم كإمام وقدوة للرعية وأعطوا المناصب وأبعدوا أولياء الله من آل البيت عن الحكم والمناصب قسراً وقهراً وظلماً حتى تقلّدوا الحكومة وتسلّطوا على رقاب الناس وأتوا بالحطب الى بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأضرموا النار بباب علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وساقوا أبا الحسن عليه السلام حاسر الرأس حافي القدمين مهدداً بالقتل إلّا يبايع، وقتلوا مالك بن نويره المانع عن إعطاء الزكاة لهم وقضوا على كلّ مخالف لهم فتبعهم أغلبية الناس؛ لأنّهم لم يجدوا حرجاً في ذلك، بل السلطة الحاكمة استندت أوامرها إلى التعدي والفتك والظلم ودمار الأمة وهلاكها والقضاء على وعيها وتفكيرها وشيوع الجهل والخنوع في جميع أوساطها، فكلّ حاكم تقلد الحكم والإمارة كان يرى نفسه صاحب الحق الشرعي، ولا يرى من حقّ أحد أن يعارضه ويردعه فيما يرتكبه من الموبقات، وقد وصل الأمر إلى أنّ يزيد بن معاوية كان يشرب الخمر ويرتكب كلّ منكر ويفعل الفجور علناً ولا مانع من فعله ولا رادع من عمله، لأنّ السياسة الحاكمة كانت تعتبر الحاكم صاحب الحقّ الشرعي، فلم تعطي المجال للاعتراض عليه، ولذلك ترى أنّ مسلماً روى في صحيحه عن زيد بن محمد عن نافع قال: جاء عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع حين كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا لأبي عبدالرحمن وسادة فقال: إنّي لم آتك لأجلس آتيتك لأُحدثك حديثاً سمعت رسول الله يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (صحيح مسلم ج٦: ص٢٢ كتاب الأمارة، باب حكم من فرق بين أمر المسلمين وهو مجتمع). وقال النووي في شرح هذا الحديث: إنّه قال جماهير أهل السنّة من الفقهاء والمحدّثين والمتكلّمين: لا ينعزل [الإمام] بالفسق وتعطيل الحقوق، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك... للأحاديث الواردة في ذلك (انظر شرح مسلم ج١٢: ص٢٢٩). وقال في محلّ آخر قبل هذا الكلام أنّه: وأمّا الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنّة أنّه لا ينعزل السلطان بالفسق...

أقول: فالعبرة عند القوم في الإمامة والخلافة أن يكون الخليفة هو الحاكم المتسلّط على الناس سواء كان رجلاً عالماً معصوماً أو كان رجلاً فاسقاً مرتكباً لأي جريمة شاء فهو

المقامات التي قد برهن السنّي فيها على مطلبه بدليل ولم يتعرّض لما خالفه الذي هو الحجة[1] دونه حسب ما عرفت.

⮌ عندهم مؤهّل للخلافة.

وهذا المنهج يختلف اختلافاً جذرياً عن المنهج الذي يقول به أهل بيت النبوة وشيعتهم تماماً، فالإمام عندهم من اختاره الله وعيّنه رسول الله ﷺ فهو الأتقى والأعلم والأفهم والأشجع والأفضل والأرحم، وكان به صلاحيات واسعة لقيادة الأُمة والدعوة إلى الله والدولة الكريمة وجعل الناس في مأمن من أيّة شرور بوائق تأتي منه.

(١) وذلك مثل ما أخرجه أحمد بن حنبل بسنده عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «سيكون أُمراء يأمرونكم بما لا يفعلون، فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منّي ولست منه، ولن يرد على الحوض». (مسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٩٥).

وما أخرجه أحمد أيضاً عن أبي جناب بن الأرت قال: إنا لقعود على باب رسول الله ﷺ ننظر أن يخرج لصلاة الظهر، إذ خرج علينا فقال: اسمعوا، فقلنا: سمعنا، ثمّ قال: اسمعوا، فقلنا: سمعنا، فقال: إنّه سيكون عليكم أُمراء فلا تعينوهم على ظلمهم، فمن صدّقهم بكذبهم فلن يرد على الحوض (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص١١١).

وما أخرجه الهيثمي بسنده عن معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إلّا أنّ رحا الإسلام دائرة فدوروا مع الكتاب حيث دار، ألا وأنّ الكتاب والسلطان سيفترقان، فلا تفارقوا الكتاب، إلّا أنّه سيكون عليكم أُمراء يقضون لأنفسهم ما لا يقضون لكم، فإذا عصيتموهم قتلوكم، وإن أطعتموهم أضلوكم»، قالوا: يا رسول الله كيف نصنع؟ قال: «كما صنع أصحاب عيسى بن مريم نشروا بالمناشير وحملوا على خشب موت في طاعة الله خير من حياة في معصية الله» (مجمع الزوائد ج٥: ص٢٢٧).

وما أخرجه أيضاً بسنده عن أبي سلالة: أنّ النبي ﷺ قال: «سيكون عليكم أئمة يملكون يحدّثونكم فيكذبون ويعملون فيسيئون العمل، لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدّقوا كذبهم، فاعطوهم الحقّ ما رضوا به، فإذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد. (مجمع الزوائد ج٥: ص٢٢٨).

وما أخرجه أيضاً عن أبي هشام السلمي قال: قال رسول الله ﷺ سيكون عليكم أئمة ⮎

ورابعها: ما زعمه فيما نقله من دليله من عدم الطاعة في معصية الله، فإنّه أعظم حجّة عليه وعلى أهل مذهبه من حيث ثبوت مخالفتهم لذلك حسب ما تقدّم بيانه في المقدّمة الثالثة[1]، وفي بعض ما مضى من التنبيهات[2].

فما وجه متابعتهم أبا بكر في حرب مانعيه من الزكاة[3] وهو وهم عالمون

يملكون رقابكم ويحدّثونكم فيكذبون ويعملون فيسيئون، لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدّقوا كذبهم فاعطوهم من الحقّ ما رضوا به (مجمع الزوائد ج٥: ص٢٢٨). وما أخرجه ابن أبي شيبة عن أزهر بن عبدالله، قال: أقبل عبادة بن صامت حاجاً من الشام فقدم المدينة، فأتى عثمان بن عفان فقال: يا عثمان ألا أُخبرك شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ستكون عليكم أُمراء يأمرونكم بما تعرفون ويعملون ما تنكرون، فليس لأُولئك عليكم طاعة». (المصنف لابن أبي شيبة ج٨ ص٦٩٦، ح٦٨). إلى غير ذلك من الروايات التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أُمته بأنّه ستحكم عليهم أئمة الضلال ويملكون أرزاق الناس ويحدّثون ويكذبون ويتمتعون بطاعة الناس لهم والامتيازات التي يتمتع بها الرسول والأئمة الشرعيين الذين اختارهم الله أعدهم وأهلهم لقيادة الأُمة، فقد حَذَّر الرسول الأعظم أُمته في هذه الروايات وغيرها عن طاعة الأُمراء وأئمة الضلال على رقاب الناس وينتهكون حرمات الإسلام ويستذلون المسلمين ويبعدون أهل البيت عليهم السلام عن مقامهم، فهل يصح بعد هذه الروايات القول بأنّ الرسول الأعظم أمر أُمته باتباع السلاطين واعتبر طاعتهم كطاعة نفسه واجبة ومعصيتهم كمعصية نفسه محرمة؟! كلا ثم كلّا.

(١) راجع الجواب من الشبهات الذي ذكره المصنف رحمه الله في الردّ على المقدّمة الثالثة من كتاب منهاج السنّة لابن تيمية.

(٢) انظر ما تقدّم من الردّ على ابن تيمية في قوله: إنّ طاعة كلّ أمير واجبة على الإطلاق باستدلاله بحديث ابن عمر الذي قاله لعبد الله بن مطيع عند واقعة الحرة من أنّه من قطع يدا من طاعة أمير لقي الله يوم القيامة لا حجّة له.

(٣) إنّ مأساة قتل مانعي الزكاة من أبشع النكبات التي حدثت في تاريخ الإسلام وهي من القصص المتفق عليها عند جميع علماء الإسلام من المحدّثين والمؤرّخين وأصحاب السير

والرجال وغيرهم فقد نقله البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ج٢: ص١١٠. وفي كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبي قبول الفرائض ج٨: ص٥٠. ومسلم في صحيحه في كتاب الأيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا اله إلّا الله ج١: ص٣٨. وأحمد بن حنبل في مسنده في مسند عمر بن الخطاب ج١: ص٣٦. وأبو داود السجستاني في سننه في كتاب الزكاة، باب أنّ الزكاة ركن من أركان الإسلام ج١: ص٣٤٧ ح١٥٥٦. والترمذي في سننه في كتاب الإيمان، باب ما جاء من قوله ﷺ: «امرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا اله الّا الله» ج٤: ص١١٧، ح٢٧٣. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٥٧: ص٢١٣. والذهبي في تاريخ الاسلام ج٣: ص٢٧. وابن كثير في البداية والنهاية ج٦: ص٣٤٣. وابن عبدالبر في التمهيد ج٤: ص٢٣١، وغيرهم. وإليك ملخص الواقعة على ما جاء في أُسد الغابة في تمييز الصحابة لابن الأثير في ترجمة مالك بن نويرة المقتول المزني بزوجته في نفس الليلة:... إلّا أنّه ـ أي مالك بن نويرة الصحابي الجليل ـ لم تظهر عنه ردّة وأقام بالبطاح، فلمّا فرغ خالد من بني أُسد وغطفان سار إلى مالك وقدم البطاح فلم يجد به أحد كان مالك قد فرقهم ونهاهم عن الاجتماع، فلمّا قدم خالد البطاح بث سراياه، فأُتي بمالك بن نويرة ونفر من قومه فاختلف السرية فيهم، وكان فيهم أبو قتادة، وكان فيمن شهد أنّهم أذنوا وأقاموا وصلّوا فحبسهم في ليلة باردة وأمر خالد فنادى ادفئوا أُسراكم وهي في لغة كناية القتل، فقتلوهم فسمع خالد الواعية فخرج وقد قتلوا فتزوج خالد إمراته، فقال عمر لأبي بكر: سيف خالد فيه رهق وأكثر عليه، فقال أبو بكر: تأوّل فأخطأ، ولا أشيم سيفاً سله الله على المشركين، وودى مالكاً وقدم خالد على أبي بكر فقال له عمر: يا عدو الله قتلت امرءً مسلماً ثمّ نزوت على إمراته لأرجمنّك... (أسد الغابة ج٤: ص٢٩٥).

أقول: وإن حاول بعض أهل السنّة تأويل الحديث للدفاع عما ارتكبه خالد بأمر من أبي بكر والقول بأنّ مالكاً كان من أهل الردّة، ولكن الخبير يعلم بأنّ هذا التأويل باطل؛ لأنّه أوّلاً: أنّ الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ صريح في أنّ من قال: لا إله إلّا الله فقد عصم دمه وماله. وهذا ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما في هذه الواقعة، والخبير يعلم أنّ هذا القول صريح لا يقبل التأويل كما هو واضح ظاهر.

➲ وثانياً: لو كانت الزكاة حق المال فإنّ غاية ما يمكن أن يقال في المقام هو أن يأخذ الحاكم الشرعي الزكاة من المسلمين بقوّة من مانعها بدون قتله وسفك دمه.

وثالثاً: لو كان التأويل صحيحاً لقاتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي شكىٰ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفقر وطلب أن يدعو له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالغنىٰ والثروة، ولمّا أعطاه الله الأموال رفض دفع الزكاة وقال: إنّها أُخت الجزية وقصته معروفة (انـظر مـجمع الزوائـد الهيثمي ج٧: ص٣١. وفتح الباري ج٣: ص٢١١. وفيض القدير للمناوي ج٤: ص٦٨٩ وغير ذلك).

ثمّ إنّه قال ابن الصباغ المالكي في الكلام على مانعي الزكاة، وإنّما قاتلهم أبو بكر على منع الزكاة ولم يقل: إنّهم كفروا بذلك، وإنّما يكفروا؛ لأنّ الاجماع لم يكن استقر ونحن الآن نكفر من جحدها، قال: وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين، يعني أنّه لم يثبت عنده القطع بذلك ثمّ حصل الاتفاق بعد ذلك (فتح الباري ج٨: ص٥٧١).

فإنّ السلف من أهل السنّة لم يذكروا أنّ مانعي الزكاة ارتدوا عن الإسلام إلّا في زمـن متأخّر عندما أصبحت هناك أنّ الأُمة تسأل وتبحث عما فعلته الصحابة من الجرائم وقـتل المسلمين الأبرياء وانتهاك حرماتهم وسبي نسائهم، فعند ذلك حاولوا جهدهم وبدون جدوى أن يبرروا أفعال أبي بكر، فلم يجدوا بُداً من نسبة الارتداد إلى مانع الزكاة، وإلّا فإنّ الباحث لو درس التاريخ يعلم علم اليقين بأنّ مانعي الزكاة لم يحكم عليهم بالارتداد عند السلف.

ورابعاً: لو كان مالك وقومه مرتدين فكان من الواجب على أبي بكر وخالد أن يستتيبا مالك بن نويره وقومه إلى مدة ثلاثة أيام كما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندما بلغه ارتداد إمرأة تدعىٰ أُم رومان، فأمر أن تستتاب وإلّا قتلت (انظر فتح القدير ج٤: ص٣٨٦ وغيره).

وهذا هو الحكم الإسلامي، فهل غاب عن المدافعين الذين غضوا أعينهم عما ارتكبه أبو بكر وخالد وأمثالهما، وكيف يسوغ لهم تأويل قتل المسلمين الأبرياء وأن ينكح إمرأته فـي نفس الليلة ثمّ يحمل ذلك على سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ثمّ إنّ أبابكر نفسه أبطل هذه الدعوى بدفعه دية مالك من بيت مال المسلمين واعـتذر (انظر أُسد الغابة ج٤: ص٢٩٦. وموسوعة عظماء حول الرسول لعبد الرحمن الكـعك ج٣: ➲

بأنّ المقاتل على التأويل عَلي عليه السلام دونه[١]؟!

وما وجه رميهم بأمره الفجاءة السلَمي في النار[٢] وهو رجل مسلم، وغايته

ص١٧٠). فلو كان مالك وقومه ارتدوا عن الإسلام، فإنّ المرتد لا يعتذر عن قتله ولا تدفع ديته من بيت المال، فهل يبقىٰ بعد ذلك مجال للتأويل؟! وعليه فما ذنب مالك وقومه إلّا أنّهم كانوا يرون الخلافة هي حقّ للعترة الطاهرة بنص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم في واقعة غدير خم، ولأنّهم بايعوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد ما نصبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علماً وإماماً وخليفة للمسلمين، فكان عدم دفعهم الزكاة لأبي بكر من أجل وصول حقّ المال إلى من هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقّاً وحتى أن يستخبروا الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في الدفع امتنعوا من دفع الزكاة لهم، وهذا مناسب لما هو عامل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجمع الصدقات وأمين عليها عنده صلى الله عليه وآله وسلم وهل هذا ارتداد عن الإسلام؟!

وكيف يكون ذلك ارتداداً عن الإسلام فإنّ مالكاً وقومه صلّوا مع خالد وأذنوا وأقاموا كما تقدم عن ابن الاثير، وهل يبقىٰ بعد ذلك مجال للتأويل؟ كلّا ثمّ كلّا.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله»، فقام أبو بكر وعمر، فقال: «لا ولكن خاصف النعل» وعلي يخصف نعله (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٣٣) وأخرج أيضاً عن أبي سعيد الخدري قال: كنا جلوساً ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج علينا من بعض بيوت نسائه قال: فقمنا معه فانقطعت نعله فتخلّف عليها علي يخصفها، فمضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومضينا معه، ثمّ قام ينتظره وقمنا معه فقال: «إنّ منكم من يقاتل على تأويل هذا القرآن كما قاتلت على تنزيله» فاستشرف وفينا أبو بكر وعمر، فقال: «لا ولكنه خاصف النعل»، قال: فجئنا نبشره، قال: وكأنّه قد سمعه (مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٨٢). وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢٣. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٥: ص١٨٦. والنسائي في سننه الكبرى ج٥: ص١٥٤. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج٢: ص٣٤١ ص١٠٨٦. وابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٣٨٥. وابن أبي الحديد في شرح النهج البلاغة ج٢: ص٢٧٧. وج٣: ص٢٠٧. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص١١٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦١٣، ح٣٢٩٦٧، وغيرهم.

(٢) قال الطبري في تاريخه: إن الفجاءة السلمي ـ وهو اياس بن عبدالله بن عبد ياليل بن

أنّه مفسد، وحكمه معلوم من الفرقان العظيم[١]،

وليس منه حرقه في النار[٢].

⬅ عميرة بن خفاف ـ قدم على أبي بكر فقال له: إنّي مسلم وقد أردت جهاد من ارتد من الكفّار فاحملني وأعنّي، فحمله أبو بكر على ظهر وأعطاه سلاحاً فخرج يستعرض الناس المسلم والمرتد يأخذ أموالهم ويصيب من امتنع منهم ومعه رجل من بني الشريد يقال له: نجبة بن أبي الميثاء، فلمّا بلغ أبابكر خبره كتب إلى طريقة بن حاجز أنّ عدو الله الفجاءة أتاني يزعم أنّه مسلم ويسألني أن أقويه على من ارتد عن الإسلام فحملته وسلّحته ثم انتهى إلى من يقين الخبر أنّ عد والله استعرض الناس المسلم والمرتد، يأخذ أموالهم ويقتل من خالفه منهم فسر إليه بمن معك من المسلمين حتى تقتله أو تأخذه فتأتيني به، فسار إليه طريقة بن حاجز فلمّا التقى الناس كانت بينهم الرميا بالنبل فقتل نجبة بن أبي الميثاء بسهم رمى به، فلمّا رأى الفجاءة من المسلمين الجد قال لطريفة: والله ما أنت بأولى بالأمر منّي، أنت أمير لأبي بكر وأنا أميره، فقال له طريقة: إن كنت صادقاً فضع السلاح وانطلق معي إلى أبي بكر، فخرج معه، فلمّا قدما عليه أمر أبوبكر طريقة بن حاجز فقال: أخرج به إلى البقيع فحرقه فيه بالنار، فخرج به طريقة إلى المصلى فأوقد له ناراً فقذفه فيها (تاريخ الطبري ج٢: ص٤٩٣). وذكر هذه القضية البلاذري في كتابه فتوح البلدان ج١: ص١١٧. واليعقوبي في تاريخه ج٢: ص١٣٤. والعلامة الأميني في كتابه الغدير ج٧: ص١٥٦، وغيرهم.

(١) قال الله تعالى: ﴿إنّما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيدهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾ (سورة المائدة: ٣٣).

فإنّ هذه الآية الكريمة تبين جزاء وعقاب من يشهر السلاح بوجه المسلمين وينهب أموالهم عن طريق التهديد بالقتل والإرهاب أو بارتكاب القتل، ومعنى قطع الأيدي والأرجل من خلاف هو أن تقطع اليد اليمني والرجل اليسرىٰ، ولا ينبغي أن تقطع رجلاه فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها.

(٢) فإنّ التعذيب بالنار غير جائز قال رسول الله ﷺ: «لا يعذب بالنار إلّا رب النار» (صحيح البخاري ج٤: ص٢١، كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله). وفي مسند أحمد بن حنبل ⬅

وما وجه متابعتهم له على حرمان فاطمة عليها السلام من نحلتها فدك ومن إرث أبيها[1]؟

ج٣: ص٤٩٤. وسنن أبي داود ج١: ص٦٠٣، ح٢٦٧٣. والسنن الكبرى للبيهقي ج٩: ص٧٢ ومجمع الزوائد ج٦: ص٢٥١، وغيرها.

وقد دلّت روايات كثيرة على عدم جواز الإحراق بالنار والتعذيب بها، على أنّ الفجاءة كان متظاهراً بالإسلام وتلقّاه الخليفة بالقبول يوم أعطاه ظهراً وسلّحه، وإن كان فاسقاً بالجوارح على ما انتهى إلى الخليفة من يقين الخبر، ولعلّ ذلك صار سببا لندم أبي بكر نفسه يوم مات عن فعله بقوله: حيث قال: وددت أنّي لم أكن حرقت الفجاءة السلمي، وأنّي كنت قتلته سريحاً، أو خليته نجيحاً... (انظر تاريخ الطبري ج٢: ص٦١٩).

هذا وقد ورد في التواريخ عديدة: أنّ معظم القبائل التي حاربها الخليفة لم تكن محاربته بسبب ردتها عن الدين، وإنّما بسبب رفضها خلافة أبي بكر من عدم دفع الزكاة إليهم أو عدم رضاها بشأن الخلافة التي تنازع فيها المهاجرون والأنصار، واختلاط الأمر على هذه القبائل في مدى أهلية الحكومة الجديدة واعتقادها على أنّ من يكون من حقّه أن سيقوم مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وسيأتي ذكرها من خلال المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

(١) إنّ قضية حرمان فاطمة عليها السلام نحلتها وسلبها فدكاً ومنعها إرثاً من القضايا والحقائق الثابتة التي تقشعر منها الجلود وترتعد لها الأبدان وتنفطر لها القلوب من مجرد سماعها وتشمئز النفوس من المجرمين الذين اقترفوها.

وقد سجّل التاريخ هذه الحقيقة على لسان عديد من علماء السنّة وإن اختصروا الحديث في البيان وآتوا بألفاظهم لئلّا تنكشف الحقيقة للباحثين، ولكن الحقيقة قد بلغت من الوضوح والاشتهار بحيث لم يسع للمتعصبين من كبار علمائهم إنكارها، فإنّ الروايات التي قد رووها في أصح كتبهم كافية للكشف عن حقيقة أبي بكر الذي ردّ دعوى فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ ممّا استوجب غضبها عليه وهجرانها له حتى ماتت عليها السلام ودفنها زوجها سرّاً في الليل بوصية منها دون أن يؤذن بها أبابكر.

ومن المؤسف جداً أنّ التعصب الأعمىٰ قد بلغ بعلماء السنّة إلى رتبة حتى غيّروا الحقيقة

⮊ في سبيل الدفاع عما ارتكبه أبوبكر وغيره من الصحابة في حقّ العترة الطاهرة فقد غَيّر البخاري ومسلم الحقيقة التي سجّلها الأخبار الصحيحة المتفق على مضمونها بأنّ ادعاء فاطمة عليها السلام في فدك أنّ أباها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاها نحلة في حياته فليس هي من الإرث، كما اعترف بذلك ابن حجر الهيثمي في صواعقه حيث قال: بأنّ فاطمة عليها السلام ادّعت أنّه صلى الله عليه وآله وسلم نحلها فدكاً ولم تأت عليها بشهود إلّا بعلي بن أبي طالب وأُم أيمن، فلم يكمل نصاب البينة... (الصواعق المحرقة: ص٢١ في الشبهة السابعة). والفخر الرازي في تفسيره حيث قال: فلمّا مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادّعت فاطمةعليها السلام أنّه كان ينحلها فدكاً، فقال لها أبوبكر: أنت أعز الناس عليّ فقراً وأحبهم إليّ غنىً، لكنّي لا أعرف صحة قولك، فلا يجوز أن أحكم لك، قال: فشهد لها أُم أيمن ومولى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فطلب منها أبوبكر الشاهد الذي يجوز قبول شهادته في الشرع فلم يكن... (تفسير الكبير ج٨: ص١٢٥ تفسير سورة الحشر). إلى غير ذلك ممّا جاء في كتبهم، فدعوى فاطمة ـ سلام الله عليها ـ هي أنّ فدك نحلة أنحلها لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنّ أبابكر رد طلبها ولم يقبل شهادة الإمام علي عليه السلام وأُم أيمن، ولذلك تجد أنّ المحدّثين والمؤرّخين ذكروا أنّ الزهراء ـ سلام الله عليها ـ ادعت أنّ فدكاً ملك لها، وإذا كانت مطالبتها بميراث فلا حاجة إلى الشهود؛ لأنّ المستحق للتركة لا يفتقر إلى الشاهد إلّا إذا لم يعرف صحة نسبة المال إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو شكّوا في نسب فاطمة ـ سلام الله عليها ـ من كونها ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قال الحلبي في سيرته (ج٣: ص٤٨٧): ولعل طلب إرثها من فدك كان منها بعد أن ادعت رضي الله عنها أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاها فدكاً وقال لها ـ أي أبو بكر ـ: هل لك بينة؟ فشهد لها علي ـ كرم الله وجهه ـ وأُم أيمن، فقال لها: أبرجل وإمرأة تستحقيها؟!

وقال ابن حزم: إنّه روي أنّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه شهد لفاطمة ـ رضي الله عنها ـ عند أبي بكر ومعه أُم أيمن، فقال أبوبكر: لو شهد معك رجل وإمرأة حُرة لقضيت لها بذلك (المحلى ج٩: ص٤١٥). إلى غير ذلك. وعليه فما جاء في البخاري ومسلم وغيرهما من أنّ مطالبة الزهراءعليها السلام كانت بخصوص الإرث والخمس والفيء تدليس وخداع، وهذا فن معروف لدى الشيخين البخاري ومسلم يستعملونه للحفاظ على كرامة خلفائهم، وإلّا فإنّ ⮈

⮊ مسألة الإرث وما نسبه أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أنّ الأنبياء لا يورثون مترتب على ردّ دعوى فاطمة ـ سلام الله عليها ـ بأنّ أباها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاها فدك نحلة في حياته، فلم يذكروا هذه الحقيقة، وإنّما ذكروا أنّ طلب الزهراء ـ سلام الله عليها ـ كان في خصوص الإرث (انظر صحيح البخاري، كتاب الخمس، باب فرض الخمس. وصحيح مسلم، كتاب الجهاد، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا نورث ما تركناه صدقة»).

ورغم أنّ الشيخين البخاري ومسلم اختصرا الحديث فإنّ ما أخرجاه كاف للكشف عن حقيقة أبي بكر الذي ردّ دعوى فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ بعد ما أخرجا في فضائلها شيئاً يسيراً من كثير ما ورد في حقّها، ولكن فيه ما يكفي لإدانة أبي بكر الذي عرف الزهراء ـ سلام الله عليها ـ وقيمتها عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم. ومع ذلك كذبها ولم يقبل شهادة بعلها الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي مع الحقّ والحقّ مع علي يدور معه حيث دار» (مجمع الزوائد ج٧: ص٢٣٥). وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم أدر الحقّ معه حيث دار» (سنن الترمذي ج٥: ص٢٩٧، ح٣٧٩٨. والمستدرك للحاكم ج٣: ص١٢٥. والجامع الصغير للسيوطي ج٢: ص٩، ح٤٤١٢، وغير ذلك).

فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المناقب، باب منقبة فاطمة عليها السلام عن عمرو بن دينار عن ابن أبي ملكية عن المسور بن المخرمة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني» (صحيح البخاري ج٤: ص٢١٠).

وهذا الحديث كما ترى صريح في أنّ غضب فاطمة ـ سلام الله عليها ـ إنّما هو غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا قيد ولا إضافة، فمقتضى الإطلاق كلّ إساءة إلى ساحتها المقدسة إساءة إلى ساحة الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم.

والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إنّ الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا وأعدّ لهم عذاباً مهيناً﴾ (سورة الأحزاب: ٥٧).

فإنّ المراد من أذى الله سبحانه هو إغضابه كما لا يخفىٰ؛ لأنّ الأذىٰ لا يعنى في حقّه تعالى، فإيذاء الله إغضابه، وهو مساوق للكفر والالحاد؛ لأنّ من لعنه الله وغضب عليه هو من اتخذ دين الله هزواً ولعباً كما قال تعالى: ﴿قل هل أُنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه

⮈

وما وجه متابعتهم له ولعمر على حكمهما بأنظارهما فيما لم يعرفا حكمه

➲ الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أُولئك شرّ مكاناً وأضل عن سواء السبيل﴾ (سورة المائدة: ٦٠). ومن أغضب النبي ﷺ أيضاً فشأنه ليس إلّا ان لعنه الله وأعد له عذاباً مهيناً بنص القرآن الكريم.

واذا كان الأمر كذلك فما بال أبي بكر الذي أذىٰ الزهراء ـ سلام الله عليها ـ ولا يبالي بغضبها بل بغضبها حتى تموت وهي واجدة عليه بنص البخاري في صحيحه (انظر صحيح البخاري ج٥: ص٨٢، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر).

بل وهي مهاجرته فلم تكلّمه حتى توفيت وهي تدعي عليه في كلّ صلاة تصلّيها كما جاء ذلك في تاريخ ابن قتيبة (الإمامة والسياسة: ص١٢ ـ ١٣)، وغيره.

نعم أنّ هذه الحقيقة المؤلمة تهز الأركان وتقشعر منها الجلود، ولا مناص بمدافعين عن أبي بكر إلّا الاعتراف بأنّه ظلم الزهراء ـ سلام الله عليها ـ واغتصب حقها وكذبها بعد أن شهد الله تعالى بصدقها، كما أخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل أهل البيت عليهم السلام عن عائشة أنّها قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء على فأدخله ثمّ قال: إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٠). فإذا كانت فاطمة هي ممّن أذهب الله عنها الرجس وطهّرها من كلّ الذنوب والمعاصي فهي معصومة بنصّ القرآن الكريم، وشهد له النبي ﷺ بصدقها في جميع ما ادعت بقوله ﷺ: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة»، كما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق باب علامات النبوة في الإسلام ج٤: ص١٨٠. فإذا كانت فاطمة ـ سلام الله عليها ـ سيدة نساء أهل الجنة معناه أنّها سيدة نساء العالمين من الأوّلين والآخرين؛ لأنّ أهل الجنة ليسوا أُمة محمد وحدهم، كما لا يخفى، بل فيها مريم بنت عمران التي قال الله تعالى في حقها: ﴿وإذ قالت الملائكة يا مريم إنّ الله اصطفاك وطهّرك واصطفاك على نساء العالمين﴾ (سورة آل عمران: ٤٢).

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يكذبها أبوبكر؟! فإنّ أي مسلم حرّ ومنصف لو درس التاريخ دراسة علمية خالية عن التعصّب والرواسب المذهبية سوف يعلم أنّ أبابكر هو أوّل من ظلم أهل البيت ويكفيه قراءة صحيح البخاري ومسلم فقط، فلاحظ.

من الفرقان العظيم الذي فيه تبيان كلّ شيء[١]، ولم يعرفا حكمه من السنة التي قد

---

(١) لا يخفى أنّ ممّا قرّره المؤرّخون والمحدّثون من أهل السنّة والجماعة أنّ أبابكر وعمر لم يرو عنهما من تفسير القرآن إلّا شيئاً قليلاً، قال السيوطي في الاتقان ما هذا نص عبارته: إنّه اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة... أمّا الخلفاء فأكثر من روى عنه منهم علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جداً... ولا أحفظ عن أبي بكر في التفسير إلّا آثاراً قليلة جداً لا تكاد عشرة... (الاتقان في علوم القرآن ج٢: ص٢٩٣ في النوع الثمانون).

أقول: وأنّ اليسير الذي ورد عنهما في التفسير لم يؤثر في هذا العلم شيء يحفل به، بل وفي بعضها أنّهما لم يعرفا معنى الكلمات التي هي ألفاظ واضحة للعريق في اللغة العربية؛ لأنّ القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، فمع الغض عن معارفه العالية العميقة فإنّ أبابكر وعمر اعترفا في غير مرة بعدم معرفتهما لمعنى الأبِّ، مثلاً الذي عرفه كلّ عربي صميم حتى أعراب البادية.

فقد أخرج أبو القاسم البغوى عن إبراهيم التيمي إنّ أبابكر سئل عن قوله تعالى: ﴿وفاكهة وابّاً﴾ (سورة عبس: ٣١)، فقال: أي سماء تظلّني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم. وروى ابن شهاب عن أنس: أنه سمع عمر بن الخطاب قرأ هذه الآية ثم قال: كلّ هذا عرفنا فما الأبّ؟ ثمّ رفع عصا كانت بيده وقال: هذا لعمر الله التكلّف وما عليك يا ابن أُم عمر لا تدري ما الأبِّ... (تفسير البغوي ج٤: ص٤٤٩). وورواه القرطبي في تفسيره ج١٩: ص٢٢٣. وابن كثير في تفسيره ج١: ص٦ في مقدمة الكتاب. وج٤: ص٥٠٤ في تفسير سورة عبس. والسيوطي في الاتقان ج١: ص٣٠٤ في النوع السادس والثلاثون في معرفة غريب القرآن، وغيرهم.

وأخرج الدارمي في سننه عن الشعبى قال سئل أبو بكر عن الكلالة فقال: إنّي سأقول فيها برأيي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان، أراه ما خلا الولد، فلمّا استخلف عمر قال: إنّي لأستحيي الله أنّ أردّ شيئاً قاله أبوبكر (انظر سنن الدارمي ج٢: ص٣٦٥). ورواه البيهقي في سننه ج٦: ص٢٢٣. وابن أبي شيبة في المصنف ج٧: ص٤٠٢. وابن كثير في تفسيره ج١: ص٤٧٠. والسيوطي في الدر المنثور ج٢: ص٢٥٠، وغيرهم. وقال العلامة الأميني بعد نقله هذه الرواية: وكان أوّلاً يرى أنّ الكلالة من لا ولد له خاصة،

⬅ وكان يشاركه في رأيه هذا عمر بن الخطاب ثمّ رجعا عنه إلى ما سمعت ثمّ اختلفا فيه، قال ابن عباس: كنت آخر الناس عهداً بعمر بن الخطاب، قال: اختلفت أنا وأبو بكر في الكلالة والقول ما قلت (تفسير ابن كثير ج١: ص٦٠٨)... هذا القول كان من عمر لما طعن بعد قوله لمّا استخلف: إنّي استحي أن أُخالف فيه أبابكر كما مر بعد قوله: إنّ عليّ زمان لا أدري ما الكلالة، وإذا الكلالة من لا أب له ولا ولد... (انظر الغدير ج٧: ص١٠٤ ـ ١٠٥).

نعم هذا نموذج ممّا ورد عن أبي بكر وعمر في تفسير القرآن، ذلك القرآن الذي فيه تبيان كلّ شيء، فقد بيّن الله فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام وجميع ما يحتاج إليه الناس كملاً وكيفاً فقد قال تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ (سورة الأنعام: ٣٨)، فإنّه سبحانه قد بين كلّ شيء فيه إمّا بياناً عاماً كالحث على طلب العلم مطلقاً، وإمّا بيانا تفصيلياً كالكثير من الأحكام الإسلامية والقضايا الأخلاقية. ثمّ أنزل تعالى في حجة الوداع بعد نصب النبي ﷺ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علماً وإماماً وخليفة لما بعده قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣). فأبلغ به الحجّة وأوضح للأمة سبيلهم وبيّن أن بأمر الإمامة يتم الدين؛ إذ أنّ الإمام بعد النبي ﷺ هو المبيّن والمفسّر لجميع ما نزل من عند الله سبحانه، فأتىٰ علمه وحكمته للإمام الذي جعله إماماً للناس، ولا يسع لأحد بعد الإمام أنّ يفسّر القرآن إلّا تفسيراً برأيه وأخذاً في الدين بالهوى ولعباً بآيات الله، فإنّ القرآن كتاب أنزل الله فيه الحكمة، فالله تعالى هو الذي يؤتي الحكمة لمن يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً، كثيراً وما يذكر إلّا أُولوا الألباب (سورة البقرة: ٢٦٩).

وأمّا الخلفاء الذين تحكّموا على الناس فهم رجال السياسة لا يعرفون تفسير القرآن، ولذلك ترى أنّهم كانوا يصحبون معهم من له شيء من تفسير القرآن قال ابن أبي الحديد في شأن عمر بن الخطاب: إنّه كان يصحب معه عبدالله بن مسعود ولا يفارقه ليرجع إلى رأيه ويستفتيه في الأحكام (انظر شرح نهج البلاغة ج١٦: ص١٥٩).

فكان الخليفة الحاكم هو رجل السياسة والفقيه من الصحابة كان إلى جنبه، وهو مكلّف بالنظر في المسائل والفتيا والعبادات، وإن كان رجل الفتيا لا يحقّ له أن يفتي إلّا بما يرضى ⬅

بيّن لهم فيها رسول الله ﷺ جميع ما يحتاجون إليه إلى يوم القيامة[١]، وقد ثبت

به السلطة الحاكمة أو لا أقل من أن لا يعارض حكمه وسياسته، وقد أثرت مؤامرتهم الكبرى على كتلة كبيرة من المسلمين الذين أتبعوهم بحسن نية بهم وتقبلوا كلّ ما ورد من تحريف وأكاذيب على أنّها حقائق الإسلام تجب العمل بها تعبّداً ولم يناقشوا فيها وبعد ما تصرّف الخلفاء في تفسير القرآن واجتهدوا فيها بآرائهم وتركوا باب مدينة علم النبي الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعترة النبي ﷺ الذين ورثوا علوم جدّهم رسول الله ﷺ فوصل الأمر بهم حتى استولى يزيد بن معاويد شارب الخمر على الخلافة وفعل ما فعل باسم الدين والقرآن، فقتل ريحانة رسول الله ﷺ وسيد شباب أهل الجنة بدعوى أنّه خرج على دين جدّه، واستباح مدينة الرسول المنورة لجيشه يفعل فيها ما يشاء فعاث جيشه فيها فساداً وقتل خيار الصحابة الذين لم يبايعوه واستبيحت الفروج وانتهكت المحارم وحبلت النساء من السفاح و...

كلّ ذلك نتيجة اللعب بآيات الله والتلهّي بالباطل والتعرّف في معاني القرآن كما ظاهر واضح، فراجع التاريخ.

(١) إنّ مكان السنّة النبوية الشريعة في الدين غير خفي على القاري الخبير؛ إذ لا ريب أنّها تعد المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، فالكتاب والسنّة هما المصدران الرئيسيان لفهم الدين وتحصيل العلوم الدينية وجميع المعارف الإسلامية ولو كان هناك مصدر آخر للشريعة الإسلامية فهو يرجع إليهما. فلا شك أنّ السنّة الشريفة هي المصدر الثاني؛ لأنّها مبينة للقرآن الكريم ومفصّلة لأحكامه ومفرعة لأُصوله، ومخصصة لعموماته، ومقيّدة لمطلقاته وهي التطبيق العملي على يد رسول الله ﷺ كما قال الله تعالى: ﴿وانزلنا إليك الذكر لتُبيّن للناس ما نزل إليهم﴾ (سورة النحل: ٢٤)، فهي الشارحة للقرآن الكريم والموضحة لأحكامه، وهي المصدر الثاني للثقافة الإسلامية في جميع مجالاتها فقد قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ (سورة النساء: ٥٩).

وقال رسول الله ﷺ في حديث نقلها علماء أهل السنّة: «يوشك رجل منكم متكئاً على أريكته

➲ يحدث بحديث عني، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وأنّ ما حرّمه رسول الله مثل ما حرم الله» (انظر سنن الدرامي ج١: ص١٤٤. وسنن ابن ماجة ج١: ص٦، ح١٢. والسنن الكبرى للبيهقي ج٩: ص٢٠٤، وغيرها).

فلا يختلف الشيعي عن السنّي في الأخذ بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل اتفق المسلمون جميعاً على أنّ قول الرسول وفعله وتقريره سنّة لابد من الأخذ بها، وأنّها من الحجج القطعية.

وقد حثّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة المعصومين ـ صلوات عليهم أجمعين ـ المسلمين على كتابة الحديث ونقله وتعليمه وتعلّمه ورد في كتب أهل السنّة أنّه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن عمر: اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج منّي إلّا الحقّ (تفسير ابن كثير ج٤: ص٢٦٤ في تفسير سورة النجم).

وعلى هذا فإنّ تعليم السنّة وكتابتها يكون داخلاً في تعليم الكتاب، فكلّ علم أو عمل نالته هذه الأُمة فكانت على يد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وبسببه، ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من عمل يقرّبكم إلى الجنة إلّا وقد أمرتكم به، ولا عمل يقربكم إلى النار إلّا وقد نهيتكم عنه» (انظر المستدرك للحاكم النيسابوري ج٢: ص٤. والمصنف لابن أبي شيبة ج٨: ص١٢٩. وتفسير البغوي ج٣: ص٤٧٢. وتفسير ابن كثير ج٣: ص٨٠. وكنز العمال ج٤: ص٢٤، ح٩٣١٦، وغيرها).

فقد بيّن صلى الله عليه وآله وسلم جميع معالم الدين لأُمته، وأوضح لهم سبيل الحقّ وتركهم على قصد سبيل، فأقام لهم علياً عليه السلام علماً وإماماً وخليفةً لما بعده، ثمّ أحد عشر من أولاده المعصومين عليهم السلام الأئمة الطاهرين نصّ عليهم ليكونوا خلفاءه وأوصياءه على أُمته؛ لتأخذ الأُمة منهم معالم دينهم في كلّ مسألة من مسائل الدين والدنيا، وعليه فما ترك لأُمته شيئاً يحتاج إليه الأمة إلّا بيّنه لهم الى يوم القيامة.

ولكن عندما نأتي إلى ما وقع بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نجد أنّ الأحداث التي حدثت وعرضت على الأمة الإسلامية قد منعت أهل البيت عليهم السلام أن تنتشر معارف الدين ومعالمها القيّمة وملامحها الحقيقية، في حين أنّ أبابكر وعمر لم يعرفا حكم كثير من المسائل والموضوعات والحوادث؛ لعدم علمهما بالسنّة النبويّة، قال العلامة الأميني في كتابه الغدير: ➲

⮌ فنحن إذا قسنا مجموع ما ورد عن الخليفة ـ أبي بكر ـ من الصحيح والموضوع في التفسير والأحكام والفوائد لا يتجاوز سعة اطلاعه بالحديث عن المئة وأربعة حديثاً أو المئة واثنين وأربعين حديثاً إلى ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأقدس من السنّة الشريفة وتجدها كقطرة من بحر لجيٍّ لا تقام بها قائمة للإسلام، ولا تدعم بها أي دعامة للدين ولا تروى بها غلّة صاد، ولا تنحل بها عقدة أية مشكلة، هذا أبو هريرة وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس و... يروون آلافاً من السنّة النبوية... (انظر الغدير ج٧: ص١١٥) ثمّ إنّ أبابكر هو نفسه قال في بعض خطبه: أما والله ما أنا بخيركم، أفتظنون أنّي أعمل فيكم بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذن لا أقوم لها، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعصم بالوحي وكان معه ملك، وأنّ لي شيطان يعتريني، فإذا غضبت فاجتنبوني، لا أوثر في أشعاركم ولا أبشاركم، ألا فراعوني فاستقمت فأعينوني، إن زغت فقوموني (المصنف لابن أبي شيبة ج١١: ص٣٣٦، ح٢٠٧٠١. وكنز العمال ج٥: ص٥٩٠، ح١٤٠٥٠).

وقال في خطبة أُخرى: «أيها الناس ما أنا بخيركم، وأنّ منكم لمن هو خير منّي، عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو وغيرهما من الأفاضل، ولكن عسى أن أكون أنفعكم ولاية وأنكاكم في عدوكم وأدركم حلباً (البداية والنهاية ج٨: ص١٤٢). الى غير ذلك من الخطب التي كرر فيها نفس المعاني السابقة، وهل هذا الخليفة حري بان يكون وارث علم النبي وحامل سنته الشريفة؟!

وكذا عمر بن الخطاب فإنّ كتب التاريخ والحديث حافلة بما يدلّ على عدم اطلاعه بالنسبة إلى كثير من الأحكام وعدم معرفته بالنسبة إلى السنّة النبوية، وقد جمع العلّامة الأميني مجموعة ممّا جاء في أصح كتب القوم الدال على عدم معرفته بأحكام الدين ومسائلها تحت عنوان نوادر الأثر في علم عمر (راجع الغدير ج٦: ص٨٣ ـ ٣٢٥). وأشار في هذا الفصل رحمه الله إلى موارد كثيرة من جهل الخليفة بالنسبة إلى السنّة النبوية الشريفة وغيرها من معالم الدين.

وممّا يؤكد ذلك ما ذكره ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه على نهج البلاغة قال: وكان عمر يفتي كثيراً بالحكم، ثمّ ينقضه ويفتي بضدّه وخلافه، قضى في الجد مع الإخوة قضايا ⮌

ما دلَّ عليه في الصحيحين[١].

وما وجه تنفيذهم عهد أبي بكر إلى عمر[٢]

كثيرة مختلفة، ثمّ خاف عن الحكم في هذه المسألة، فقال: من أراد أن يقتحم جراثيم جهنم فليقل في الجد برأيه... (شرح نهج البلاغة ج١: ص١٨١).

ثمّ إنّه اعترف غير مرّة بقصوره عن فهمه المسائل الفقهية أمام الجمهور وشاع عنه قوله: كلّ الناس أفقه من عمر (انظر السنن البيهقي ج٧: ص٢٣٣. ومجمع الزوائد ج٤: ص٢٨٤، وغيرهما.

(١) لقد أثبت الشيخان البخاري ومسلم في صحيحهما ما ورد من الروايات في شأن أبي بكر وعمر بأنّهما لم يعرفا الحكم الشرعي في موارد عديدة الثابتة في الكتاب والسنّة النبوية، وعلى سبيل المثال أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفرائض باب ميراث الجدّ مع الأب والإخوة عن ابن عباس والزبير، قالوا: إنّ أبا بكر جعل الجدَّ أباً يرث أولاد أبنائه وأنّه يحجب الإخوة بالجدّ، كما أنّ الأب يحجب الإخوة والأخوات (انظر صحيح البخاري ج٨: ص٦). فجعل الجدّ بمثابة الأب في الإرث، مع أنّ كلّ منهما له حكم خاص في باب الميراث، كما هو واضح لمن له أدنى معرفة بالأحكام الشرعية، فترك أبو بكر كتاب الله وسنّة نبيه في هذا الحكم الشرعي، كما ترك سنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في تأمير أُسامة عليه وسيره إلى جيشه، وكما ترك كتاب الله وسنّة رسوله في استخلافه عمر بن الخطاب على المسلمين، وغير ذلك من المخالفات سنتعرض لها إن شاء الله في محلّه كما أنّ صاحبه عمر أيضاً قد خالف مخالفات عديدة وقد سجّلها صحاح أهل السنة والجماعة ومؤرّخوهم وطفحت بها كتب السير والتراجم والرجال والتاريخ، وقد أخرج مجموعة من تلك الموارد الكثيرة العلّامة الشيخ عبدالحسين الأميني في كتابه الغدير فللباحث أن يراجع الغدير ج٦: ص٨٣ ـ ٣٢٥. وج٧: ص١١٥ ـ ١٨١.

(٢) قال ابن قتيبة في كتابه الإمامة والسياسة: ثمّ دعا أبو بكر عثمان بن عفان فقال: اكتب عهدي، فكتب عثمان وأملى عليه: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة آخر عهده في الدنيا نازحاً عنها، وأوّل عهده بالآخرة فيها، أنّي استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فإن تروه عدلاً فيكم فذلك ظنّي به ورجائي فيه، وإن بدّل وغيّر فالخير أردت،

ولا أعلم الغيب، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ثم ختم الكتاب ودفعه، فدخل عليه المهاجرون والأنصار بلغهم أنّه استخلف عمر، فقالوا: نراك استخلفت علينا عمر، وقد عرفته، وعلمت بوائقه فينا، وأنت بين أظهرنا فكيف وإذا ولّيت عنا وأنت لاق الله عزوجل فسألك فما أنت قائل؟

فقال أبوبكر: لئن سألني الله لأقولن: استخلفت عليهم خيرهم في نفسي... (الإمامة والسياسة تاريخ الخلفاء لابن قتيبة ج١: ص٢٤ ـ ٢٥).

وذكر بعض المؤرّخين ـ كالطبري وابن الأثير وابن سعد وابن شيبة وابن أبي الحديد وغيرهم: ـ أنّ أبابكر لمّا استدعىٰ عثمان ليكتب عهده أُغمي عليه أثناء الإملاء، فكتب عثمان اسم عمر بن الخطاب، فلمّا أفاق قال: اقرأ، فقرأ وذكر اسم عمر، فقال: أنّى لك هذا؟ قال: ما كنت لتعدّوه، فقال أصبت.

فلمّا فرغ من الكتاب دخل عليه قوم من الصحابة منهم طلحة، فقال له: ما أنت قائل لربّك غداً وقد ولّيت علينا فظاً غليظاً، تفرق منه النفوس، وتنفض عنه القلوب؟

فقال أبوبكر: استدوني (اجلسوني) وكان مستلقياً فأسندوه فقال لطلحة: أبالله تخوفني إذا قال لي ذلك غداً، قلت له: وليت عليهم خير أهلك... (انظر تاريخ الطبري ج٢: ص٦٢١ والكامل لابن الأثير ج٢: ص٤٢٥. وتاريخ مدينة دمشق ج٣٠: ص٤١١. وتاريخ المدينة لابن شبه النصيري ج٢: ص٦٧١. والطبقات لابن سعد ج٣: ص١٩٩. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٦٤، واللفظ له وغيرها من كتب).

أقول: إنّ كلّ محقق منصف لو درس هذه القطعة من تاريخ الإسلام سوف يتضح له جلياً بأنّ القوم لم يطمئنوا من مستقبلهم على ما استخلف الأوّل كما أنّهم لم يروا حالة الطمأنينة من أبي بكر أوّل خليفتهم؛ لأنّه ليس بخيرهم على ما اعترف به وهو نفسه (الطبقات لابن سعد ج٥: ص٣٤٠). وإذا فكّر العاقل بأنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان له اهتمام خاص بمستقبل أُمته والخلافة من بعده وولاية الأمر على المسلمين سوف يعرف جلياً بأنّه لابدّ أنّه صلى الله عليه وآله وسلم ينص على خلفائه لئلّا تقع الأُمة في الفتنة والضلال، نعم فقد نصّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بالخلافة على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كراراً ومراراً في

⬅ مواطن كثيرة، ومن جملتها لمّا جمع الناس في منطقة بين مكة والمدينة يقال لها: غدير خم، ورفع يد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وقال للمسلمين: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله»، ثمّ نزل عن المنبر وقال للمسلمين وعددهم يزيد على مئة وعشرين ألف إنسان: «سلّموا على علي بإمرة المؤمنين». فجاء المسلمون واحداً بعد واحد وهم يقولون للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: السلام عليك يا أميرالمؤمنين، وقال عمر: السلام عليك يا أميرالمؤمنين بخ بخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة، أخرج هذه الواقعة جمع كبير من علماء أهل السنّة والجماعة. وقد ألف فيها جماعة كتباً مستقلّة ورسائل عديدة، وسنذكرها ان شاء الله في محلّه، وقد ألّف العلّامة الشيخ عبدالحسين الأميني قدس سره موسوعته معروفة بـ«الغدير في الكتاب والسنّة والأدب» الذي تقدّم ذكره فإنّه قد خصّص الجزء الأوّل منه للكلام حول طرق ثبوت حديث الغدير وواقعته من روايات أهل السنّة والجماعة، وقد أنهىٰ الرواة لذلك في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة ومن التابعين إلى أربعة وثمانين، كما أنهى رواته من علماء أهل السنّة ومألفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين، وقد وثق ذلك كلّه بالمصادر ومن الطبيعي أنّ القضية بهذه السعة لا يسعنا استقصاؤها طرقها في هذا المجال فللباحث أن يراجع المجلد أوّل من كتاب الغدير فإنّه سوف يرى أنّ الحديث رغم المحاولات العتيم منهم وكتم بعض ألفاظه وحقائقه واقتطاع جوانب منه وطمس معالمه يكفي للاحتجاج به على أنّ الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هو الخليفة الشرعي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلافصل.

ألا يتعجّب الباحث المحقق بعد وضوح هذا الأمر أنّه كيف استخلف أبو بكر عمر بن الخطاب، خلافاً للنصوص الصريحة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رغم أنّه ثبت من التاريخ أنّ الصحابة كانوا كارهين لذلك، ورغم أنّ أبابكر كان يعترف بأنّه لا يدري أنّ عمر بن الخطاب يكون أهلاً لذلك أم لا، ولذلك قال: ولا أعلم الغيب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (الإمامة والسياسة ج١: ص٢٤).

وألاّ يتعجّب الباحث أن يكون عمر بن الخطاب مقدّما عند أبي بكر على غيره مع العلم بكراهة الناس له، وكأن أفضلية الرجل عنده للخلافة كونه فظاً غليظ القلب، وهذه حالة عمر ⬅

وتنفيذ مسألة الشورى[١]، وهم عالمون بأنّ إمامهم جميعاً علي عليه السلام بالسنن

⬅ لم تكن مخيفة على أحد من الصحابة، فقد أخرج ابن أبي الحديد وغيره أنّ طلحة قال لأبي بكر عند موته: ماذا تقول لربّك غداً وقد ولّيت علينا فظاً غليظاً... (انظر شرح نهج البلاغة ج٦: ص٣٤٣. وج١١: ص١٣. وسنن البيهقي ج٨: ص١٤٩. وابن أبي الشيبة في المصنف ج٧: ص٤٨٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج٥: ص٦٧٨، ح١٤١٧٨). وغيرهم.

أليس من العجيب لدى الخبير أن يقدّم الرجل الذي يعرفه الصحابة بكونه فظاً غليظاً الإمام على علي عليه السلام الذي اعترف به جميع الأُمة بفضله وأفضليته على جميع الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما بعد ما نصّ عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن كثيرة بالإمامة والولاية له بلا فصل، وأنّه نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهل بعد الحقّ إلّا الباطن أفلاتعقلون؟!

(١) إنّ من الطرق التي استعملها الحزب الحاكم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى إنكار النصوص القطعية في مسألة الإمامة والخلافة هي اختراع طريقة الشورى لانتخاب الخليفة، وهي التي تبعد كلّ البُعد عن قاعدة الرجوع إلى اختيار الناس وأهل الحل والعقد ؛ لأنّ أصحاب الشورى هم ستة وهم: ١ـ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الذي كان زعيم بني هاشم. ٢ـ عثمان بن عفان وهو زعيم بني أُمية. ٣ـ عبدالرحمن بن عوف وهو زعيم بني زهرة. ٤ـ سعد بن أبي وقاص وهو من بني زهرة وأخواله بني أُمية. ٥ـ طلحة بن عبيدالله وسيد بني تيم. ٦ـ الزبير بن العوام وهو ابن صفية عمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو زوج أسماء بنت أبي بكر.

فكماترى أنّ هؤلاء الستة كلّهم من المهاجرين، وليس فيهم واحد من الأنصار، فجعل عمر بن الخطاب لهؤلاء حقّ اختيار الخليفة ولم يحقّ لأحد من المسلمين أن يشاركهم في ذلك، فوضع هذا القانون ونظامها العنيف ليبدي ما في نفسه من المخطط المدروس على إقصاء الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّه كان يعلم أنّ من جاء به الى جنب الإمام علي عليه السلام كانوا لا يرضون بالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان يعلم أنّ آل أُمية هم الوحيدون الذين يقدرون على إقصاء أهل البيت عليهم السلام عن مركزهم الحقيقي، وتثبيت السلطة القائمة التي أسستها السقيفة، فحاول هذه المحاولة لتسليط بني أُمية الذين هم أعداء بني هاشم على الأمر، ولذلك ترى لمّا قال له المغيرة بن شعبة استخلف ابنك عبدالله فرماه عمر بنظرة كالشهاب وصاح فيه: قاتلك الله، ويحك كيف استخلف رجلاً عجز ⬅

➲ عن طلاق إمرأته (تاريخ الطبري ج٣: ص٢٩٢).

فكان عمر بن الخطاب يعلم أنّ ابنه ضعيف لا يتجرأ على معاندة الرسول بردّ نصوصه القطعية في حق أهل البيت عليهم السلام، وكان يعلم أنّ المرشح الوحيد لهذا الأمر منحصر بآل اُمية الذين حاربوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرضوا إلى تسليم الأمر إليه إلى آخر لحظة ثمّ استسلموا ولم يسلّموا قلباً، ثمّ إنّه بعد مضي مدة من خلافة أبي بكر وعمر قد شعرت الناس تدريجاً نعمة ولاية أهل البيت عليهم السلام بعد فقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما وجدوا وشاهدوا من أبي بكر وعمر المخالفات للكتاب والسنّة النبوية، فكأنّهم كانوا في حالة الندم ممّا قد جرى عليهم من الاُمور في باب الخلافة. وهذا ما نعرفه من خطبة عمر في أواخر أيام خلافته عندما قال له عبدالرحمن بن عوف: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال: هل لك في فلان ـ يعني علي بن أبي طالب ـ لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً ـ أي علي بن أبي طالب.... (صحيح البخاري ج٨: ص٢٥، كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت)، فكان عمر يعلم نفسيات كثير من الناس ويعرف هؤلاء الستة وعواطفهم، فرتّب الأمر بشكل حتى يمهد الأمر لبني اُمية وعثمان بن عفان الذي كان هو زعيم بني اُمية الذين هم كانوا أعدىٰ عدو لأهل البيت عليهم السلام. وإليك الحادثة كما رواها أكثر المؤرّخين وأرباب السير والتراجم، فقد استدعىٰ عمر بن الخطاب قبيل موته الستة وجعل لهم حق اختيار الخليفة دون أن يشاركهم الناس في ذلك وقال لهم: إذا مت تشاوروا ثلاثة أيام وليصلّ بالناس «الصهيب» ـ وهو صهيب بن سنان بن مالك كان من المتآمرين معهم، وكان رجلهم في بيت عائشة عندما كانوا في جيش اُسامة بن زيد ـ فقال لهم: لا يأتين اليوم الرابع إلّا وعليكم أمير منكم، وليحضر عبدالله بن عمر مشيراً، وطلحة بن عبيدالله شريككم في الأمر.

وقال لرئيس شرطته أبي طلحة الأنصاري اختر خمسين رجلاً من أعوانك فاستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا في تحت حراستك ومراقبتك، وأهلهم ثلاثة أيام فقط يشتورون خلالها، فلا تمهلهم أكثر من ذلك، وانظر إذا اتفق خمسة وخالف واحد منهم فاضرب عنقه، وإن اتفق أربعة وخالف اثنان فاضرب عنقهما، وإن انقسما إلى شطرين بثلاثة ثلاثة فالرجحان حيث يكون فيه عبدالرحمن بن عوف، ولو أدى الأمر إلى قتل الثلاثة الذين يخالفون ➲

➲ عبدالرحمن (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٢٩٣ ـ ٢٩٥. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٣: ص٦٦ ـ ٦٧).

أقول: إلى هنا عرفت أنّ عمر بن الخطاب جعل الستة أصحاب الشورى فإنّه كان يعلم أنّ سعد بن أبي وقاص ابن عم لعبدالرحمن بن عوف وكلاهما من بني زهرة، وكان يعلم أنّ سعد بن أبي وقاص لا يحب علياً عليه السلام وكان في نفسه شي منه، لأنّ الإمام علي عليه السلام قتل أخواله من بني أُمية في حروب الإسلام وقد أشار الحاكم في المستدرك ج٣: ص٤٩٩ إلى بعض عداء سعد بالنسبة إلى أميرالمؤمنين عليه السلام، فلاحظ.

كما أنّ عمر بن الخطاب كان يعرف أنّ عبدالرحمن بن عوف هو صهر عثمان؛ لأنّ زوجته أُم كلثوم هي أُخت عثمان، وكان يعلم أيضاً أن طلحة ميّال لعثمان لصلات بينهما وهو أمر ثابت في التاريخ (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٩: ص٣٥)، وإن كان يكفي في ميله إلى عثمان انحرافه عن علي عليه السلام؛ لأنّه تيمي، وقد كان بين بني هاشم وبني تيم مواجد لمكان خلافة أبي بكر الذي كان من تيم.

وكان عمر يعلم أيضاً أنّ الزبير هو صهر أبي بكر وولده عبدالله كان يؤثر في انتخاب أبيه، فعمر بن الخطاب كان يعلم أن أكثر هؤلاء الذين عينهم للشورى لا يرضون بالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام للخلافة، وليس الأمر مستورداً على أحد من المسلمين ولا هو لُغزٌ يشكل فهمه على المشتغلين في دراسة التاريخ والأحداث، فإنّ الخطط السياسية كان مرسومة بشكل يعرفها كلّ واحد ممّن درس التاريخ؛ بأنّ الصراع الحقيقي كان يدور بين اثنين لا ثالث لهما وهما الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعثمان بن عفان؛ لأنّ الإمام علي عليه السلام كان صاحب الامتيازات العالية التي أكد عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون يعرفونه بها، ومن ناحية اخرى كانت أكثر أبناء قريش تهتف باسم عثمان؛ لأنّه كان من بني أُمية التي أسلمت أغلبهم تحت أسنّة الحراب ولم ينفكوا عن محاربة الإسلام حتى آخر لحظة قبل دخولهم فيه مكرهين.

وبعد نقاش طويل بين الحاضرين نظر ابن عوف إلى علي عليه السلام وقال: أُبايعك على كتاب الله وسنّة رسول الله وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر، فقال علي عليه السلام: بل على كتاب الله وسنّة ➲

⇦ رسول الله واجتهاد رأيي، فعدل عنه إلى عثمان فعرض عليه ذلك فقال: نعم فعاد على علي عليه السلام فأعاد الإمام عليه السلام قوله، وفعل ذلك عبدالرحمن ثلاثاً فبايعوا عثمان بن عفان.

وذكر الطبري أنّه لما بايع عبدالرحمن بن عوف عثمان قال أميرالمؤمنين عليه السلام له: حبوته حبو دهر، ليس هذا أوّل يوم تظاهرتم فيه علينا، فصبر جميل، والله المستعان على تصفون، والله ما ولّيت عثمان إلّا ليرد الأمر إليك، والله كلّ يوم هو في شأن، فقال عبدالرحمن: يا علي لا تجعل على نفسك سبيلاً... (تاريخ الطبري ج٣: ص٢٩٧). فعمر بن الخطاب كان يعلم أنّ الثلاثة الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف يكون الغالب فيهم من بني أُمية؛ لأنّ عبدالرحمن صهر لعثمان على أخته أُم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لأُمه، وهذا جر إلى منوياته، وليس في الأمر خفاء عند من كان يتابع الواقعة قال ابن أبي الحديد: ولمّا قال عمر: كونوا مع الثلاثة التي عبدالرحمن فيها، قال ابن عباس لعلي عليه السلام: ذهب الأمر منا الرجل يريد أن يكون الأمر في عثمان، فقال علي عليه السلام: وأنا أعلم ذلك ولكنّي أدخل معهم في الشورى؛ لأنّ عمر قد أهلّني الآن للخلافة وكان قبل ذلك يقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: النبوة والإمامة لا يجتمعان في بيت واحد، فأنا أدخل في ذلك لأظهر للناس مناقضة فعله لروايته (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٨٩).

وقد تمت مسألة الشورى في اختيار الخليفة بهذا النحو، وهي التي فتحت للأهواء والأطماع السياسية ميدانها الواسعّ لكل قاص ودان، وكلّ غث وسمين وتنخرت تلك القيم والشروط التي اشترطوها في الخليفة إلى كلّ فاسق وخارج عن الدين.

ويظهر منويات عمر أيضاً من بعض محاوراته التي دارت بينه وبين ابن عباس أيام خلافته فقال لابن عباس: أتدري ما منع قومكم منهم بعد محمد قال ابن عباس: فكرهت فقلت: إن لم أكن أدري فأمير المؤمنين يدريني، فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة، فتجحوا قومكم بجحا بجحا، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووقفت وقلت يا أمير المؤمنين إن تأذن لي في كلام وتمط عني الغضب تكلّمت، فقال: تكلّم، فقلت: أمّا قولك: اختارت قريش لأنفسها فلو اختارت حيث اختار الله لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود، وأمّا قولك إنّهم كرهوا أن تكون لنا الخلافة والنبوة فإنّ الله وصف قوماً بالكراهية: ⇦

ذلك بأنّهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم (سورة محمد: ٩) فقال عمر: هيهات والله يا ابن عباس قد كانت تبلغني عنك أشياء كنت أكره أن أفرك عنها فتنزيل منزلك منّي، قال فقلت: وما هي يا أمير المؤمنين؟ فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك، وإن كانت باطلاً فمثلي أماط الباطل عن نفسه، فقال عمر: بلغني أنّك تقول: إنّما صرفوها عنا حسداً وظلما، قال فقلت: أمّا قولك: ظلماً فقد تبيّن للجاهل والحليم، وأمّا قولك: حسداً فإنّ إبليس حسد آدم فنحن ولده المحسودون، فقال عمر: هيهات أبت والله قلوبكم يا بني هاشم إلّا حسداً ما يحول وضغناً وغشاً ما يزول!

فقلت: مهلاً لا تصب قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً بالحسد والغش، فإنّ قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قلوب بني هاشم، فقال عمر: إليك عنّي يا ابن عباس... (تاريخ الطبري ج٣: ص٢٨٩. والكامل لابن الأثير ج٣: ص٦٣). وإلى غير ذلك ممّا جاء في التاريخ، ويدلّ على أنّ عمر كان يحس أنّ القلوب تهوي أهل بيت النبوة فاتخذ سياسة الشورى في معاكسة هذه الآراء وهذه النوايا ليثبت الأمر لصالح أعداء أهل البيت وكان يعلم أنّه ليس من بني اُمية أعدى لهم آنذاك.

ولا يخفى على الخبير أنّ قول الشيعة في الردّ على الشورى واضح فانّهم يعتقدون بأنّ الخلافة هي باختيار الله وبتعيين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦).

وبما أنّ الله سبحانه وتعالى أراد أن تكون اُمة محمد خير اُمة أخرجت للناس فلابدّ لها من قيادة حكيمة رشيدة عالمة قوية نقية، زاهدة في أعلى درجات الإيمان، وهذا لا يتأتى إلّا لمن اصطفاه الله سبحانه وتعالى وخصّه بمميزات خاصة تؤهّله للقيادة والزعامة، قال الله تعالى: ﴿الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس أنّ الله سميع بصير﴾ (سورة الحج: ٧٦). فكما أنّ الله سبحانه وتعالى اصطفى الأنبياء كذلك الأوصياء، فإنّه سبحانه اصطفاهم على الخلق معصومون منزّهون، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لكلّ نبي وصي وأنا وصييّ علي بن أبي طالب» (المعجم الكبير للطبراني ج٦: ص٢٢١. وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٢٩٢.

التي سمعوها ووعوها وعنهم وصلت إلينا طبقة بعد طبقة(١).

والمناقب للخوارزمي: ص٨٥. وينابيع المودة ج١: ص٢٣٥، وغير ذلك).

وعلى هذا الأساس فإنّ الشيعة سلّموا أمرهم إلى الله ورسوله، وأنّ النصّ من الله ورسوله، وهذا ينفي اختيار الناس والشورى، فما أعظم عقيدة الشيعة في القول بأنّ الخلافة أصل من أُصول الدين، وما أعظم قولهم بأنّ هذا المنصب هو باختيار الله سبحانه، فهو قول سديد ورأي رشيد يقبله العقل ويرتاح إليه الضمير، وتؤيده النصوص القرآنيّة والسنّة النبوية التي سوف نتعرض لها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) لا يخفىٰ على من أحاط علماً بسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وطريقته في تأسيس دولة الإسلام وتشريح أحكامها وتمهيد قواعدها وتشريع قوانينها وبيان سننها من أقواله وأفعاله في حله وترحاله النصوص الصريحة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وإمامته متواترة متوالية من مبدأ أمره إلى منتهى عمره الشريف، فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم استهل دعوته المباركة داعياً إلى توحيد الله معلناً عن نبوته آمراً قومه بطاعته وفي نفس الوقت بشّر قومه بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك عندما نزل عليه قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ (سورة الشعراء: ٢١٤)، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجمعهم في داره ثمّ عرفهم برسالته وعرض على من يؤازره منهم أن يكون له أخاً ووصياً وخليفة من بعده فأبى القوم إلّا الإمام علي بن أبي طالب، هنالك توجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم بقوله: «إنّه أخي ووزيري ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا أمره». (تاريخ الطبري ج٢: ص٦٣. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٢: ص٦٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٣: ص٢١١، وغيرها).

ويكشف هذا الحديث عن حقيقة هامة جداً، وهي أنّ اهتمام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمستقبل الرسالة فاقترن الخلافة والإمامة منذ الوهلة الأُولى بالإعلان عن نبوته صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ استمراره بالخلافة وهكذا في مختلف مراحل الدعوة فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم أكّد صريحاً وتلويحاً في النصوص الصحيحة إلى خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك إلى إن خفقت أجنحة الموت فوق رأسه صلى الله عليه وآله وسلم وحسبنا الصحاح الستة لأهل السنّة والجماعة ومسانيدهم، فقد استفاضت بل تواترت في ذكر ذلك وفي كلّ مرّة وقف فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليعلن عن ولاية أميرالمؤمنين عليه السلام بأي صورة من الصور وفي مختلف المناسبات، كان هناك من يعارض ذلك

⬅ جهرة وخفية، وكان أبو لهب صاحب الموقف المعارض الأوّل عندما قال لأبي طالب ساخراً وهازئاً: إنّ محمداً يأمرك أن تسمع وتطيع لابنك، هذا وانصرف القوم وهم يتضاحكون بعد أن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جمعهم استجابة لقوله تعالى: ﴿وانذر عشيرتك الأقربين﴾.

وفي يوم الخروج إلى تبوك أراد المنافقون ان يقلّلوا من شأن استخلاف الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على المدينة، وأن يثيروا الشكوك والشبهات بين المسلمين حول أهداف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من استخلاف ساعده الأيمن، فقالوا: ما استخلفه إلّا استثقالاً له وتخففاً منه!

ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيّن حقيقة الأمر وفلسفة استخلاف من يقوم مقامه في المدينة لدفع دسائس المنافقين ومؤامراتهم التي كانت بالغة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأعلن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إعلاناً قوياً عن حقيقة مقام ومرتبة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام منه ومنزلته التي يحتلها منه فقال صلى الله عليه وآله وسلم له: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي». وقد أخرج هذا الحديث جميع أرباب الصحاح والمسانيد والسنن من أهل السنّة والجماعة بما فيهم البخاري ومسلم، فقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المناقب باب مناقب المهاجرين ج٤: ص٢٠٨. وفي كتاب المغازي، باب غزوة تبوك ج٥: ص١٢٩. ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ج٧: ص١٢٠. وأحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص١٧٠ و١٧٣ و١٧٥ و١٧٧ و١٧٩ و١٨٢، وغيرهم. والاستدلال بالحديث على خلافة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بلافصل بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واضح؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: إنّ جميع المنازل التي امتلكها هارون من موسى تكون ثابتة لك ما عدا النبوة، والخبير يعلم أنّ المنزلة اسم جنس يعمّ جميع المنازل، وذلك لصحة استثناء النبوة منها، فثبت للإمام أمير المؤمنين عليه السلام جميع المنازل الثابتة لهارون ومن جملتها الخلافة والإمامة وافتراض الطاعة، ولو عاش هارون بعد موسى، لكان له الإمارة والخلافة بعد موسى عليه السلام؛ لأنّ هارون كانت له هذه المرتبة في عهد موسى فتكون ثابتة له حتى بعد وفاة موسى عليه السلام، فكذلك الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يكون له جميع تلك المنازل الاّ النبوة فهي ثابتة له في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد ⬅

➲ وفاته ﷺ كان من اللازم على الصحابة الالتفات إلى هذا المعنى، وهو كون الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بمنزلة النبي ﷺ، فإذا كان من هو بمنزلة النبي ﷺ موجود بين الناس فلاحاجة إلى اختيار الإمام كما هو واضح ظاهر.

وفي مواطن أُخرى وهي كثيرة كان المنافقون يواجهون كلّ بلاغات النبي ﷺ بالتكذيب والتشكيك؛ لأنّهم كانوا يراهنون على مرحلة ما بعد النبي ﷺ ويتربصون به ريب المنون، ويخافون أن يستتب الأمر للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فيكون امتداداً رسالياً للنبي ﷺ وسداً في وجه طموحات قريش.

فكان من اللازم هناك أن يتم الأمر بالإعلان الرسمي عن خليفة رسول الله ﷺ قبل رحيله وأخذ البيعة له من عامة المسلمين تجنباً لأي اختلاف قد يقع فيما بعد، وتلاقياً للفراغ الذي قد يستغلها المنافقون من أجل تحقق أغراضهم ومناويهم المضلة، فكان النبي ﷺ يترقّب الوحي الالهي والأمر الرباني ليعلن عن ولاية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إعلاناً رسمياً، وبالفعل بعد إتمام نسكه ﷺ في حجة الوداع، فقد عقد أكبر مؤتمر إسلامي في غدير خم بين مكة والمدينة بعد ما نزل قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أُنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾ (سورة المائدة: ٦٧).

وهي تدلّ دلالة واضحة بأنّ الرسالة انتهت أو هي على وشك النهاية، وإنّما بقي فقط أمر مهم لا يكتمل الدين إلّا به، فكان من الواجب على النبي ﷺ تبليغه في ذلك المؤتمر الذي جاء فيه المسلمون من كلّ فج عميق، ولا يقل عددهم عن مائة ألف مسلم، وما زالت قلوبهم عامرة بشعائر الله مستحضرة نعي الرسول نفسه إليهم، فما هو ذلك التبليغ الذي يتوقف عليه مصير الرسالة؟ أليس أنّ الإمامة والولاية يتوقف عليه مصير الرسالة؟ وما هو ذلك الشيء الذي يكون تبليغه بحيث لو لم يبلّغه فكأنّما لم يبلغ رسالته بأجمعها؟ ومن جانب آخر أنّ الآية تتضمن للنبي ﷺ ضماناً بعصمته من الناس وهل كان ﷺ يخشى الناس على نفسه أن يقتلوه؟!

ألم يبلّغ من قبل أُموراً أخطر على حياته من هذا الأمر؟! ألم يبلّغ رسالة التوحيد في مجتمع وثني مشرك فأرادوا أن يقضوا عليه فأنقذه الله وأخرجه من مكة إلى المدينة؟! ألم ➲

يواجه اليهود والنصاري وهم أشد خطراً من غيرهم؟! فكذب مزاعمهم وأبطل دعاويهم في وقت كانت الرسالة متوقفة على حياته تبليغاً وانتشاراً.

إذاً فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يخشى الناس على نفسه، وإنّما يخشاهم على الدين وقد ينقلبوا عليه إذا ما عرفوا تنجيز ولاية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بأمر الله سبحانه وتعالى، فلا داعي للخوف من تكذيبهم، فكم كذبت رسل من قبله، ولكن لم يثنهم ذلك عن تبليغ ما أُمروا به وما على الرسول إلّا البلاغ المبين. وبناءً على هذا الأمر الرباني والعصمة الالهية لقد خطبهم صلى الله عليه وآله وسلم خطبة بليغة طويلة وأشهدهم على أنفسهم فشهدوا بأنّه صلى الله عليه وآله وسلم أولى بهم من أنفسهم، وعند ذلك رفع يد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وقال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله»، ثمّ ألبسه عمامته وعقد له موكباً وأمر الصحابة بتهنئته بإمرة المؤمنين، ففعلوا وفي مقدّمتهم أبو بكر وعمر يقولان: بخ بخ لك يابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة، ثمّ نزلت هذه الآية الكريمة: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دنياً﴾ (سورة المائدة: ٣).

وهذه الواقعة كانت أمر مفروغ عنه في الحديث والتاريخ، ولذا سمي الحديث عند المحدّثين والمؤرّخين بـ«حديث الغدير»، وقد ألفوا فيه الرسائل والكتب، وأخرج الحديث جماعة كبيرة من الشيعة وأهل السنّة، ومن الكتب تأليف العلّامة الأميني موسوعته المعروفة في هذا الحديث وطرقه الكثيرة وخصص الجزء الأوّل منه للكلام في ثبوت طرقه وواقعته من روايات أهل السنّة، وقد أنهى الرواة لذلك في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين. كما أنهى رواته من علماء السنّة ومؤلفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين، وقد وثق ذلك كلّه بالمصادر ثابتة عند القوم (انظر الغدير ج١: ص٢٩٤ ـ ٣١٣).

ثمّ الاحتجاجات والمناشدات بحديث الغدير من الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وشيعته كثيرة، والحديث في ذلك طويل جداً لكثرة الوقائع التي تتضمنها، وقد استوفى الكلام في كثير منها العلّامة الأميني في كتابه الغدير ج١: ص١٥٩ ـ ٢١٣.

➲ نعم لا ريب في أنّه بناء على وجود النص وثبوت الحق والولاية لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام كما تقول الشيعة تثبت ذلك بأدلّة مقنعة وافية للاستدلال بها على إمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلافصل، ويكفي لكلّ أحد المراجعة إلى المصادر الإسلامية، فإنّه يجد فيها الكثرة الكاثرة من النصوص الواردة في شأنه عليه السلام ممّا تثبت بها ولايته وإمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلافصل والتي سمعها الصحابة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووعاها وهي كثيرة جداً، وقد وصلت إلينا من المخالف والمؤالف جيلاً بعد جيل وإن كان الصحابة قد فرّطوا في نصرة الحق ولم يعملوا بها ولم يستجيبوا دعوة إمامهم المنصوص عليه.

ولكن الخبير يعلم أنّ تجاهل النص والتعامي عنه لا يمكن انكارها وردّها أبداً؛ لأنّها حجّة قطعية من الله ورسوله على الناس أجمعين وإن كانت هناك أيادي طامحة منذ عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاولت إخفاء هذه النصوص من السنن النبوية، ولكن ما وصل إلينا به كفاية للاستدلال على الخصم في ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام، والشاهد على ذلك محاولات الخصم للتغطية على هذه الحقيقة العظيمة التي منها: حديث عبدالله بن عمر وقال: كنت أكتب كلّ شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهتني قريش فقالوا: إنّك تكتب كلّ شيء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشر يتكلّم في الغضب والرضى، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «فو الذي نفسي بيده ما خرج مني إلّا الحق». (مسند أحمد بن جنبل ج٢: ص١٦٢. وسنن أبي داود ج٣: ص٣١٨، ح٣٦٤٦. وسنن الدارمي ج١: ص١٣٦، باب من رخص في كتابه العلم. والمستدرك على الصحيحين ج١: ص١٨٧، وغيرها).

وقويت هذه المحاولة العنيفة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد أحرق أبوبكر خمسمئة حديث كان قد كتبها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (انظر تذكرة الحفاظ ج١: ص٥. والرياض النضرة ج٢: ص١٤٤. وكنز العمال ج١٠ ص٢٨٥، ح٢٩٤٦٠).

كما أنّ عمر طلب من الصحابة أن يأتوه بما كانوا قد كتبوه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فظنّوا أنّه يريد جمع حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبعد أن اجتمع عنده ما اجتمع في مدة شهر أحرق ذلك كلّه (تذكرة الحفاظ ج١: ص٢ـ٣).

➲

وما وجه متابعتهم عمر على أفعاله في الدين مثل تحريمه الثلاث[١] التي تقدّم بيانها[٢].

ومثل ذهابهم الى العول[٣]، وإلى صدور ثلاث طلقات بقول القائل لزوجته

⬅ وهكذا يتبيّن لنا أنّ الظروف اقتضت محو السنّة وحرقها وعدم التحدّث بها وحتى القرن الثاني من الهجرة بعد ما دست بني أُمية وغيرهم في الأحاديث بل وتواصل ذلك إلى أنّ الوليد بن عبدالملك في عهده خطب الناس يوم الجمعة فقال وهو على المنبر: إنّ الحديث الذي روي عن رسول الله أنت منّي بمنزلة هارون من موسى صحيح ولكنه محرف؛ لأنّ رسول الله ﷺ قال له: أنت منّي بمنزلة قارون من موسى، فاشتبه على السامع (انظر تاريخ بغداد ج٨: ص٢٦٦. وتهذيب التهذيب لابن حجر ج٢: ص٢٠٩). انظر كيف جاوزوا الحدّ في جعل الحديث؟!

ولكن مع ذلك كلّه فقد وصل إلينا أحاديث كثيرة من أهل السنّة والجماعة ممّا يدلّ على ولاية وإمامة مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وخلافته بلا فصل بعد النبي ﷺ، وهي بالغة عن حدّ التواتر، وسنذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى، وكلّ ذلك دليل على أنّ الخلفاء كانوا يعلمون أنّ علي بن أبي طالب عليه السلام إمامهم المنصوص عليه من قبل الله تعالى ورسوله، وهو ظاهر واضح كما لا يخفىٰ على أحد.

(١) أخرج الطبري في المستبين عن عمر بن الخطاب قال: ثلاث كن على عهد رسول الله ﷺ وأنا محرمهنّ ومعاقب عليهن: متعة الحج ومتعة النساء، وحي على خير العمل (المستبين ج٢: ص١٩٢. وشرح التجريد للقوشجي: ص٤٨٤. والمصنف لابن أبي شيبة ج١: ص٢٤٤، ح٣. والغدير ج٦: ص١١٣).

(٢) تقدم في الردّ على الفصل الثالث من مقدّمة كتاب منهاج السنّة لابن تيمية.

(٣) العَوْل ـ بفتح العين وسكون الواو ـ في اللغة عبارة عن الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح عبارة عن قصور التركة عن سهام ذوي الفروض، يقال: عالت الفريضة وأعالت عولاً: أي ارتفعت، وهو أن ترفع السهام وتزيد فيدخل النقصان على أهلها (مجمع البحرين ج٣: ص٢٧٩، مادة عول).

⬅

أنت طالق(١) ثلاثاً،

⇐ وفي النهاية: وفي حديث الفرائض والميراث ذكر «العول» يقال: عالت الفريضة: إذا ارتفعت، وزادت سهاماً على أصل حسابها الموجب عن عدد وارثيها، كمن مات وخلّف ابنتين وأبوين وزوجة، فللبنتين الثلثان، وللأبوين السدسان وهما الثلث، وللزوجة الثمن، فمجموع السهام واحد وثمن واحد، فأصلها ثمانية، والسهام تسعة،... (النهاية في غريب الحديث ج٣: ص٢٢١، مادة عول).

أقول: إنّ مسألة العول ـ أي زيادة الفرائض على سهام التركه ـ من المسائل التي لم يرد فيها نصّ عن رسول الله ﷺ، وقد ابتلى بها عمر بن الخطاب عندما أتت إمرأة في عهده وكان بها زوج وأُختان، فجمع الصحابة فقال لهم: فرض الله تعالى للزوج النصف، وللأُختين الثلثين، فإن بدأت للزوج لم يبق للأختين حقهما، وإن بدأت للأُختين لم يبق للزوج حقّه فأشيروا عليّ، فاتفق رأي أكثرهم على العول، أي إيراد النقص على الجميع من دون تقديم ذي فرض على آخر، وخالف ابن عباس الصحابة والخليفة، وقال: إنّ الزوجين يأخذان تمام حقّهما ويدخل النقص على البنات. (انظر السنن البيهقي ج٦: ص٢٥٣).

وللشيعة الإمامية على نفي العول والتعصيب أدلّة كثيرة من الكتاب والسنّة مدونة في موضعها من الكتب المبسوطة، وملخص ذلك: أنّ المال إذا أضاق عن سهام الورثة قدم ذو السهام المؤكدة عليها في القرآن الكريم من الأبوين والزوجين على البنات والأخوات من الأُم على الأخوات من الأب والأُم أو من الأب، وجعل الفاضل عن سهام لهن.

قال الشيخ الطوسي: العول عندنا باطل، فكل مسألة تعول على مذهب المخالفين فالقول عندنا بخلاف ما قالوه... (الخلاف ج٤: ص٧٣، كتاب الفرائض، مسألة: ٨١). فالمسألة موجودة في كتب الفقه (انظر التهذيب ج٩: ص٢٤٧ ـ ٢٦٨، باب ٢١) فذهب الشيعة الإماميّة تبعاً لأئمة أهل البيت عليهم السلام أنّ تقديم أصحاب السهام المؤكدة الذين لا ينقلبون من فرض إلى فرض، كالزوجين والأبوين على البنات والأخوات فيجعل الباقي لهن، ففي فرض المسألة يأخذ الزوج من الستة والباقي للأُختين. فراجع.

(١) إنّ من المسائل التي أوجبتب انغلاقاً وعنفاً في الحياة وانتهت إلى تمزق الأُسرة وتقطيع صلات الأرحام في كثير من البلاد مسألة الطلاق ثلاثاً دفعة واحدة، بأن يقول الزوج لزوجته: ⇐

والى صلاة نافلة شهر رمضان جـماعة[1]، وإلى قـول الصـلاة خـير مـن

⬅ أنت طالق ثلاثاً دفعةً واحدة أو بأن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً، أو يكرره ثلاث دفعات ويقول في مجلس واحد: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فتحسب ثلاث تطليقات حقيقة، وتحرم المطلّقة على زوجها حتى تنكح زوجاً غيره.

خلافاً لسنّة رسول الله ﷺ ففي صحيح مسلم عن ابن عباس قال: كان الطلاق في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر بن الخطاب الثلاث واحدة، فقال عمر: إنّ الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فـلو أمـضيناه عـليهم فأمـضيناه عـليهم (صحيح مسلم ج٤: ص١٨٤، كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث). فهذه الرواية صريحة بأنّ النبي ﷺ قال: «إنّما تلك واحدة» وعمر جعلها ثلاثاً، ومع الأسف أنّ جمهور أهل السنّة ومنهم أئمتهم الأربعة اتبعوا قول عمر خلافاً لسنة رسول الله ﷺ، ولكن هل يرضى هـذا العمل رسول الله ﷺ ؟!

بل يجيب رسول الله ﷺ عن ذلك نفسه أنّه جاء في سـنن النسـائي بـالإسناد عـن محمود بن لبيد قال: أُخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلّق إمراته ثلاث تطليقات جـميعاً، فقام ﷺ غضباناً، ثمّ قال: أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟ حتى قام رجل وقال: يـا رسول الله ألا أقتله؟ (انظر سنن النسائي ج٦: ص١٤٢. وذكره ابن حجر في فـتح البـاري وقال: رجاله ثقاف انظر فتح الباري ج٩: ص٣١٥). فإنّ رسول الله ﷺ جعل ـ في هـذا الحديث ـ الطلاق الثلاث ـ بانشاء واحد ـ لعباً بكتاب الله، وذلك لأنّ الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ (سورة البقرة: ٢٢٩)، فبصريح هذه الآية أنّ وقوع الطلاق يلزم أن تقع مرة بعد أُخرى، فكيف يصح أن تقع المرتان واحدة أو ثلاث مرة واحدة؟!

فتنفيذ عمر الطلاق الثلاث بمرأى ومسمع من الصحابة أمر مـخالف لكـتاب الله وسـنّة رسول الله ﷺ، ولا شك في أنّ الأخذ به أيضاً يكون كذلك، فإنّ الله تعالى قال في كتابه العزيز: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضىٰ الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعصي الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦).

(١) إنّ من البدع التي أحدثها عمر بن الخطاب هي إقامة صلاة نوافل شـهر رمـضان جـماعة، ⬅

➡ والتي تسمّى بصلاة التراويح، فإنّ علماء أهل السنّة والجماعة صرّحوا بأنّ أوّل من سن صلاة التراويح هو عمر بن الخطاب، وذلك في سنة أربع عشرة من الهجرة قال ابن سعد في الطبقات: وهو ـ يعني عمر ـ أوّل من سن قيام شهر رمضان وجمع الناس على ذلك، وكتب إلى البلدان، وذلك في شهر رمضان سنة أربع عشر، وجعل للناس قارئين: قارئاً يصلّي بالرجال وقارئاً يصلّي بالنساء (الطبقات لابن سعد ج٣: ص٢٨١).

كما ذكر ذلك أبو هلال العسكري في كتابه الأوائل ج١: ص٢٢٩. والسيوطي في تاريخ الخلفاء: ص١٠٨. وفي الوسائل في مسامرة الأوائل: ص٣٣، وغيرهم، فلم تكن صلاة التراويح على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا شرع الله الاجتماع والجماعة لأداء نافلة من السنن غير صلاة الاستسقاء، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقيم ليالي رمضان ويؤدي نوافله، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصوم، باب صلاة التراويح، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من قام رمضان إيماناً واحتسابا غفر له ما تقدّم من ذنبه» (صحيح البخاري ج٢: ص٢٥٢).

وأخرج مسلم في صحيحه ج٢: ص١٨٧، والروايات الواردة في استحباب إتيان النوافل في البيوت كثيرة منها صلى الله عليه وآله وسلم: «صلّوا في بيوتكم»، قال النووي في شرحه على هذه الرواية: إنّه إنّما حث صلى الله عليه وآله وسلم على النوافل في البيوت لكونها أخفىٰ وأبعد من الرياء وأصون من المحبطات ويتبرك البيت بذلك وينزل فيه الرحمة والملائكة وتنفر منه الشياطين... (شرح صحيح مسلم للنووي ج٦: ص٦٧).

وفي صحيح البخاري عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبدالرحمن بن عبد القاري قال: خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان الى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلّي الرجل لنفسه ويصلّي الرجل فيصلّي بصلاته الرهط، فقال عمر: إنّي أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل، ثمّ عزم فجمعهم على أُبي بن كعب ثمّ خرجت معه ليلة أُخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه (صحيح البخاري ج٢: ص٢٥٢، كتاب الصوم باب صلاة التراويح).

فإنّ الحديث صريح في اعتراف عمر هو بأنّ ذلك بدعة منه، واستحسن هذه البدعة هو ⬅

النوم[١]،

ولا يخفى على الخبير أنّ البدعة في مقابل السنّة والسنّة ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي يعلم حسن جميع الأشياء أو قبحها، فالبدعة معناها عدم كون الشيء مشروعاً فكيف يمكن أن تكون حسناً؟! فإنّ عدم تشريع النوافل الرمضانيّة جماعة أمر ثابت في الشريعة المقدسة، والشاهد على ذلك ما جاء في أصح كتب القوم، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت قال: إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها الليالي حتى اجتمع ففقدوا صوته ليلة فظنّوا أنّه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح ليخرج إليهم، فقال: «ما زال بكم الذي رأيت به صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلّوا أيها الناس في بيوتكم فإنّ أفضل صلاة المرء في بيته إلّا المكتوبة». (صحيح البخاري ج٨: ص١٤٢، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف...). فالحديث صريح في أنّ نافلة الليل لابد أن تكون خفية من غير جماعة، ولكن عمر بن الخطاب أبدع في قبال ما يراه الشارع حسناً.

فإنّ فعل عمر في غاية الجرأة في أمر الدين وعدم مبالاته به لقيام النص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على خلاف ما أبدعه عمر في الدين وهو ادخال ما ليس في الدين في الدين، مضافاً إلى أنّ الصلاة من الأُمور العبادية والعبادات كلّها توفيقية لايجوز فيها الدخل والتصرف إلّا من جانب الشارع الأقدس، وقد تدخل فيها عمر بن الخطاب وجعل فيه على خلاف مايراه الشارع الأقدس عبادة، فلاحظ.

(١) لا شك أنّ الأذان إنّما شرع بوحي الهي، وليست الشيعة منفردة في ذلك، بل الروايات الواردة في هذا المجال قد ورد عن طريق أهل السنّة والجماعة أيضاً فقد روى الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين عن سفيان بن الليل قال: لمّا كان من أمر الحسن بن علي ومعاوية ما كان، قدمت عليه المدينة وهو جالس في أصحابه فذكر الحديث بطوله، قال: فتذاكرنا عنده الأذان فقال بعضنا: إنّما كان بدء الأذان رؤيا عبدالله بن زيد بن عاصم، فقال له الحسن بن علي: إنّ شأن الأذان أعظم من ذلك، أذن جبرئيل في السماء مثنى، وعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقام مرة مرة فعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٧١). وأخرجه الزيلعي في نصب الراية ج١: ص٣٦٧. والجصاص في أحكام القرآن

ج٢: ص٥٥٨. والمقريزي في امتاع الأسماع ج١٠: ص١٢٢، وغيرهم.

وروى المتقي الهندي عن هارون بن سعد عن الشهيد زيد بن الإمام علي بن الحسين عن آبائه عن علي عليه السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم الأذان ليلة أُسري به وفرضت عليه الصلاة». (كنز العمال ج١٢: ص٣٥٠، ح٣٥٣٥٤). وأخرجه السيوطي في تفسيره الدر المنثور ج٤: ص١٥٤. وروى برهان المدني الحلبي عن أبي العلاء، قال: قلت لمحمد بن الحنفية: «إنّا لنتحدث أنّ بدء الأذان كان من رؤيا رآها رجل من الأنصار في منامه، قال: ففزع لذلك محمد بن الحنفية فزعاً شديداً وقال: عمدتم إلى ما هو الأصل في شرائع الإسلام ومعالم دينكم، فزعمتم أنّه كان من الرؤيا رأها رجل من الأنصار في منامه، ويحتمل الصدق والكذب، وقد تكون أضغاث أحلام، قال: فقلت له: هذا حديث استفاض في الناس، قال: هذا والله باطل... (السيرة الحلبية ج٢: ص٣٠٠). وأخرجه المقريزي في إمتاع الأسماع ج٨: ص٢٨١، وغيره.

وروى الهيثمي بسنده عن ابن عمر قال: إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمّا أُسري به إلى السماء أوحى الله اليه بالأذان، فنزل به فعلمه جبرئيل (مجمع الزوائد ج١: ص٣٢٩). وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط ج٩: ص١٠٠. والزيلعي في نصب الراية ج١: ص٣٦٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج٨: ص٣٢٩، ح٢٣١٣٨، والسيوطي في الدر المنثور ج٤: ص١٥٤. والمقريزي في إمتاع الاسماع ج١٠: ص١١٣. والحلبي في سيرته ج٢: ص٨٣ وغيرهم.

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في تشريع الأذان عن طرق أهل السنّة والجماعة، وإذا أضفنا إليها الروايات الواردة عن طرق الشيعة التي أخذتها من عين صافية التي لا شوب فيها ولا لاغية، وإنّما هي من معين الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنهل أبناء فاطمة البتول عليها السلام، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، والذين هم بطانة سنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يروي صادق عن صادق حتى ينتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فالروايات الواردة في تشريع الأذان وتقول بأنّه شرع الأذان بوحي من الله، والروايات فيه بالغة عن حدّ التواتر، فراجع كتب أحاديث الشيعة باب الأذان والإقامة.

هذا من ناحية ومن ناحية أُخرى أنّه قد ثبت في روايات أهل السنّة أنّ أذان الفجر في

➲ زمن رسول الله ﷺ لم يكن يتضمن لعبارة «الصلاة خير من النوم»، وانّما هذه العبارة من إضافات عمر بن الخطاب في أيام خلافته كما يروي ذلك علماء أهل السنّة وكبار محدّيثهم منهم مالك بن أنس في الموطأ قال: إنّ المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائماً، فقال: الصلاة خير من النوم، فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح (الموطأ ج١: ص٧٢، ح٨، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة).

قال الزرقاني في تعليقته على هذه الكلمة من شرحه للموطأ ما هذا لفظه: هذا البلاغ أخرجه الدار قطني في سننه من طريق وكيع في مصنفه عن العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: وأخرج عن سفيان عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنّه قال لمؤذنه: إذا بلغت حي على الفلاح في الفجر فقل: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم (شرح المؤطأ ج١: ص٢٥).

أقول: وقد أخرجه الدارقطني في سننه ج١: ص٢٤٣ وابن عبدالبرفي الاستذكار ج١: ص٣٩٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج٨: ص٣٥٥، ح٢٣٢٤٣، والقرطبي في تفسيره ج٦: ص٢٢٨. والحلبي في سيرته ج٢: ص٣٠٢، وغيرهم.

ويلاحظ هنا أنّ الصلاة خير من النوم شيء أُضيف بأمر من عمر بن الخطاب في حين، أنّ الأذان من الأُمور العبادية التوفيقية، ولابدّ أن يكون جميع أجزائه بأمر من الشارع الأقدس، ولكن عمر بن الخطاب زاد هذا الفصل في الأذان من دون مستند من الله ورسوله، فكان ذلك من البدع التي أبدعها في الدين، وقال الشوكاني في نيل الأوطار: إنّه قال في البحر: أحدثه عمر فقال ابنه: هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمعه قال: «لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه» (نيل الأوطار ج٢: ص٣٨).

وقال ابن جريج: أخبرني عمرو بن حفص أنّ سعداً (المؤذن) أوّل من قال: الصلاة خير من النوم، في خلافة عمر فقال عمر: بدعة، ثمّ تركه أنّ بلالاً لم يؤذن لعمر (المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج١: ص٤٧٤).

وقال القوشجي: إنّ عمر بن الخطاب خطب الناس، وقال: أيها الناس ❊ ثلاث كن على عهد رسول الله ﷺ انا أنهى عنهن وأخرجهن وأُعاقب عليهن، وهي: متعة النساء، ومتعة ➲

وغير ذلك من المناكير[1].

➲ الحج وحي على خير العمل (شرح التجريد مبحث الإمامة ص٤٨٤). إلى غير ذلك من الأقوال والروايات الدالّة، على أنّ عمر هو الذي زاد في الأذان هذه العبارة، وثمّ إنّه نقص منه حي على خير العمل وهذا بدعة أُخرى منه في الدين، وقد قال الله تعالى: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضىٰ الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦)، وقال تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (سورة النساء: ٦٥) إلى غير ذلك من الآيات الدالّة على ضلالة من خالف أمر الله ورسوله وأبدع في الدين.

(١) ولا يخفى على من تتبع كتب التاريخ والحديث والسيرة من أهل السنة والجماعة أنّ ما ارتكبه الخليفة الثاني كغيره من الخلفاء من المخالفة للنصوص الصريحة من الكتاب والسنّة النبوية الشريفة التي لا تقبل تأويلا مقبولاً ولا معقولاً عند العقلاء والمسلمين، بل يحصل له الإذعان أنّ كثيراً من تلك المخالفات هي من البدع في الدين الحنيف، وذلك باعتراف كثير من علماء من أهل السنّة، ونحن نشير إلى بعضها، وللباحث أن يدرسها دراسة علمية متأنية مجردة عن الغرض والهوى، بل يقصد بذلك التمحيص وتثبيت الحق وإزاحة الباطل واقعاً.

فقد خالف عمر بن الخطاب السنن النبوية في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته، فإنّه تجاسر جسارة عظيمة ووقف أمام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهجر وحسبنا كتاب الله ـ والعياذ بالله ـ وهذا الخبر أخرجه جميع أرباب الصحاح والمسانيد من أهل السنّة والجماعة، ويكفي للباحث الرد على فعله السخيف هذا قوله تعالى ـ بان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ـ: ﴿لا ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحي يوحى﴾ (سورة النجم: ٣ ـ ٤)، وكما خالف القرآن والسنّة في متعة الحج وقد تقدّمت الإشارة إلى مصادره وكذلك متعة النساء أيضاً تقدم البحث فيه، كما خالف القرآن والسنّة في فريضة التيمّم وأسقط الصلاة عند فقد الماء، راجع صحيح البخاري ج١: ص٨٧، كتاب التيمم، باب المتيمم هل ينفخ فيها. وصحيح مسلم ج١: ص١٩٣، كتاب التيمم، وقد أمره الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو واضح ظاهر. وكما أنّه خالف الكتاب والسن،ة في إقامة الحد على خالد بن الوليد المتقدّم ذكره، ➲

وما وجه متابعتهم عمر بأمر أبي بكر في حمل النـار والحـطب إلى أهـل البيت عليهم السلام ليحرقوهم وبيتهم لو لم يبايعوه[1].

➲ وهو أمر واضح أيضاً لاغبار عليه، وكما خالف الكتاب والسنّة في الحكم لإجـراء الحدّ على المجنونة (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٢: ص٢٠٧. وسنن أبـي داود ج٢: ص٣٣٩ ح٤٣٩٩). وكما خالف الكتاب والسنة في إكثار الصداق (انظر تفسير ابن كثير ج١: ص٤٧٨. وكشف الخفاء للعجلوني ج١: ص٢٦٩)، وغير ذلك.

وإذا كان عمر يعمل على مخالف الكتاب وطمس السنن النبوية ويسخر منها ويعارضها حتى بحضور النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا غرابة أن تُسلّم له قريش قيادتها وتجعله زعيمها الأكبر؛ لأنّه أصبح بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لسان المعارض الناطق باسم طلب قريش، فأصبحت قـريش ترى تحقق آمالها وطموحاتها للوصول إلى السلطة فيه، وقد عمدوا إليه لإرجـاع العـادات الجاهلية، فكانت بنو أُمية أكثر تواصلاً له فعلوا ما فعلوا بالدين.

وهذا الأمر ليس من قبيل الصدفة، إن نجد عمر بن الخطاب يخالف السنّة النـبوية فـي خلافته، ويحمل على تأخير مقام إبراهيم عن البيت إلى ما كان عليه أيام الجاهلية.

فقد أخرج ابن سعد في طبقاته: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة ألصق مقام إبراهيم بالبيت، كما كان على عهد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام؛ لأنّ العرب في الجاهلية أخّروه إلى مكانه اليوم، فلمّا ولي عمر بن الخطاب أخّره إلى موضعه الآن، وكان على عهد النبي وأبي بكر مـلصقاً بالبيت (انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ج٣: ص٢٠٤).

فهل ترى من مبرر لعمر بن الخطاب أليس أنّه أراد أن يحيى سنّة الجاهلية ويـعيد بـناء المقام كما كان على عهدهم؟!

فكيف لا تقدّمه قريش وكيف لا تروي في فضائله ما يتعدى الخيال حتى أنّ صـاحبه أبا بكر الذي تقدّمه في الخلافة لم يبلغ شأنه في ذكر الفضائل؟! هذا نزر يسير من بدعه التي أحدثها في الإسلام، ولمن أراد الوقوف على ذلك فليراجع كتاب الغدير للعلّامة الأميني ج٦: ص٨٣ ـ ٢٨٢).

(١) إنّ من أعظم مصائب الإسلام التي حدثت بعد مؤامرة السقيفة هي فاجعة الإغارة على بيت الطهر، ذلك البيت الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقف أمامه ويتلو آية التطهير على بابه مدة ➲

➲ ستة أشهر أو تسعة أشهر أو أكثر من ذلك بعد نزولها، كما في تفسير الطبري ج٢٢: ص٩ وتفسير الحاكم الحسكاني ج٢: ص٢٣، وغيرهما، فإنّ قضية الهجوم على بيت فاطمة الزهراء عليها السلام والتهديد بإحراق الدار مع أهلها من القضايا التاريخية الضرورية التي ذكرها أكثر المؤرّخين وإن لعبت يد الخيانة والتزوير في تحريف الأخبار وتهذيبها، ولكن ما وصل إلينا من الأخبار التي نقلها علماء القوم يكفي للاحتجاج عليهم، قال السيد المرتضى علم الهدى في الشافي في الردّ على كلام قاضي القضاة في خبر الإحراق، ما هذا لفظه: إنّ خبر الإحراق رواه غير الشيعة ممّن لا يتهم على القوم، وأنّ دفع الروايات من غير حجّة لا يجدي... الشافي في الإمامة ج٤: ص١١٩). وإليك بعض ما جاء في كتبهم، فقد روى ابن عبد ربه في عقد الفريد قائلاً:... الذين تخلّفوا عن بيعة أبي بكر: علي والعباس والزبير وسعد بن عبادة، فأمّا علي والعباس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة وقال له: إن أبوا فقاتلهم، فأقبل بقبس من النار على أن يضرم عليهم الدار فلقيته فاطمة، فقالت: «يا ابن الخطاب أجئت لتحرق دارنا؟» قال: نعم أو تدخلوا فيما دخلت عليه الأُمة... (العقد الفريد ج٥: ص١٣).

وروى البلاذري عن المدائني عن مسلمة بن محارب عن سليمان التميمي عن أبي عون: أنّ أبابكر أرسل إلى علي يريده على البيعة، فلم يبايع، فجاء عمر ومعه قبس فتلقته فاطمة على الباب، فقالت: «يابن الخطاب أتراك محرقاً عليّ بابي؟» قال: نعم وذلك أقوى فيما جاء به أبوك،... (أنساب الأشراف ج١: ص٥٨٦)

وروى الطبري عن ابن حميد عن جرير عن مغيرة عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين فقال: والله لأُحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة... (تاريخ الطبري ج٢: ص٤٤٢ في حوادث سنة الحادية عشرة من الهجرة).

وروى أبو الفداء في تاريخه: أنّ أبابكر بعث عمر بن الخطاب إلى علي ومن معه ليخرجهم، وقال: إن أبو عليك فقاتلهم، فأقبل عمر بشيء من نار علىٰ أن يضرم الدار فلقيته فاطمة رضي الله عنها وقالت: «إلى أين يا ابن الخطاب؟ أجئت لتحرق دارنا؟» قال: نعم (تاريخ أبو ➲

⮌ الفداء ج١: ص١٦٤).

وروى المسعودي في مروج الذهب طبع الميمنة ج٣: ص٨٦: أنّه كان عروة بن الزبير يعذر أخاه عبدالله في حصر بني هاشم، وحصره إياهم في الشعب وجمعه الحطب ليحرقهم، ويقول: إنّما أراد بذلك أن لا تنتشر الكلمة، ولا يختلف المسلمون، وأن يدخلو في الطاعة، فتكون الكلمة واحدة كما فعل عمر بن الخطاب ببني هاشم، لمّا تأخّروا عن بيعة أبي بكر، فإنّه أحضر الحطب ليحرق عليهم الباب....

وقد روى هذا النص ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة ج٢٠: ص١٤٧، ولكن يد التحريف حذفت منه فقرة: «كما فعل عمر بن الخطاب ببني هاشم» في الطبعات الأخيرة.

وذكر عمر رضا كحالة في أعلام النساء: فجاءهم عمر فناداهم وهم في دار فاطمة فأبوا أن يخرجوا، فدعا بحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأحرقنّها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص إنّ فيها فاطمة، فقال: وإن (أعلام النساء ج٤: ص١١٤). وذكر هذا الخبر الطبري في تاريخه (انظر طبع مصر القديم ج٢: ص٤٤٢). ولكن الناشر حذفه لاحقاً.

وروى ابن قتيبة:...: وأنّ أبابكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي ـ كرم الله وجهه ـ فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، أبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص أنّ فيها فاطمة؟ فقال: وإن... (الإمامة والسياسة ج١: ص١٩).

وذكر المسعودي في إثبات الوصية:... فأقام أميرالمؤمنين عليه السلام ومن معه من شيعته في منزله بما عهد إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فوجهوا إلى منزله فهجموا عليه وأحرقوا بابه، واستخرجوه منه كرهاً وضغطوا سيدة النساء بالباب، حتى أسقطت محسناً وأخذوه بالبيعة فامتنع وقال: لا أفعل، فقالوا: نقتلك، فقال: إن تقتلوني فإنّي عبدالله أخو رسوله... (إثبات الوصية: ص١٢٣).

وذكر ابن قتيبة الحادثة في كتابه المعارف إلّا أنّ يد التحريف الخائنة حذفت ذلك في الطبعات الأخيرة؛ إذ نقل عنه ابن شهر آشوب في كتابه مناقب آل أبي طالب ج٣: ص٣٠٧، طبع دار الأضواء: إنّ محسناً فسد من زخم قنفذ العدوي، وأمّا الموجود في كتاب المعارف: ⮌

➲ وأمّا محسن بن علي فهلك وهو صغير (المعارف لابن قتيبة: ص٩٣).

وقال الشهرستاني في الملل والنحل نقلاً عن إبراهيم النظام: أنّ عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها، وكان يصيح أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسنين (الملل والنحل: ص٨٣، باب١، فصل١ في ذكر المعتزلة، فرقة النظامية). إلى غير ذلك.

وقد أجمع المؤرّخون أنّ فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ بقت مقاطعة لأبي بكر وعمر إلى أن ماتت وعندما اشتد عليها المرض والزمت فراشها، عادها أبو بكر وعمر، فلمّا دخلا عليها وقعدا عندها حولت وجهها إلى الحائط فسلّما عليها فلم ترد عليهما السلام.

فقالت: أرأيتكما إن حدثتكما حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعرفانه وتفعلان به؟ قالا: نعم.

فقالت: نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: رضا فاطمة من رضاي وسخط فاطمة من سخطي، فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني، ومن أرضىٰ فاطمة فقد أرضاني ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني؟ قالا: نعم سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقالت: فإنّي أشهد الله وملائكته أنّكما أسخطتماني، وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأشكونكما إليه. والله لأدعون الله عليكم في كلّ صلاة أُصلّيها (انظر الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج١: ص١٩ ـ ٢٠). ولقد كان هذا الموقف من الزهراء ـ سلام الله عليها ـ أمام الخليفة وصاحبه موقفاً حازماً من الخلافة وحقوق أهل البيت عليهم السلام، وأرادت أن تُعلن رأيها وظلامتها على جمهور من المسلمين حتى لا تترك عذراً لمعتذر، ولذلك ترى في التاريخ أنّها أثّرت على أبي بكر نفسه. يقول ابن قتيبة: ثمّ خرج ـ أي أبو بكر ـ باكياً فاجتمع إليه الناس.... (الإمامة والسياسة ج١: ص٢٠). ولكن قال له عمر: إن هي إلّا إمرأة لا ينبغي أن تترك شؤون المسلمين لقولها وغضبها (انظر السيرة النبوية لابن هشام ج٤: ص٤٩٥). وبقي عمر يحثه حتى استجاب له الخليفة وعاود ممارسة مهامه.

وعند موت فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ أوصت علياً عليه السلام بأن يتولّى دفنها ليلاً (انظر صحيح البخاري ج٥: ص٨٢، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر)، وأن لا يسمح ➲

وما وجه متابعتهم صاحبة الجمل(١)، وصاحب صفين على حرب

➲ للشيخين بحضور جنازتها، وهكذا فعل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أودع جثمانها الطاهر في الثرى في ظلمة الليل، ومعه نفر من أصحابه المقرّبين. وهكذا كانت ارتحال بضعة الرسول عن الدنيا مظلومة مهضومة الحقوق، مجهولة القدر، وقد بلغت من موجدتها أنّها أوصت بأن تدفن ليلاً قال الواقدي ـ كما في السيرة الحلبية ج٣: ص٣٩٠ ـ: ثبت عندنا أنّ علياً ـ كرم الله وجهه ـ دفنها ـ رضي الله عنها ـ ليلاً وصلى عليها ومعه العباس والفضل ولم يعلموا بها أحداً...

وقال الشاعر الأزري ـ رحمه الله ـ:

ولأي الأُمور تدفن سراً بضعة المصطفى ويعفى ثراها

بنت من أم من حليلة من ويل لمن سنّ ظلمها وأذاها

ونحن نقول للشيخين: ما أجرأكما على مقام الزهراء ـ سلام الله عليها ـ أليس أنّها كانت الصدّيقة الطاهرة أليس أنّها كانت بضعة المصطفى؟ أليس أنّها ماتت وهي وجدى عليكما؟ أليس أنّها قالت لكما: إنّي أشهد الله وملائكته أنّكما أسخطتماني وما أرضيتماني لئن لقيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأشكونكما إليه و... فما هو جوابكما؟ وما جواب من تبع الشيخين وما هو العذر بينكم وبين ربكم وما هو المبرر لكم عند مواجهة السؤال من الله تعالى إذا سألكم عن الآية الكريمة: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (سورة الحشر: ٧) أليس أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بحب أهل بيته وبغض أعدائهم أليس أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «رضى فاطمة من رضائي»؟! (الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج١: ص١٩). وأليس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فاطمة بضعة منّي من آذاها فقد آذاني»؟! (سنن البيهقي ج١٠: ص٢٠١). ومن أغضبها أغضبني (صحيح البخاري ج٤: ص٢١٩) وأبى غير ذلك ممّا جاء في مصادركم الصحيحة فما لكم كيف تحكمون؟!

(١) ذكر المؤرّخون أنّ عائشة هي التي قادت جيشاً مع أهل الأهواء والأطماع لحرب إمام المسلمين أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حتى عبأت عشرين ألفاً أو أكثر من أوباش العرب وأهل الأطماع، فاجتمع حولها كلّ من في قلبه مرض، وكلّ من كان حاقداً على أبي الحسن أميرالمؤمنين ـ سلام الله عليه ـ ، وخرجت إلى البصرة، والقوا القبض على عثمان بن ➲

إمامهم(١).

حنيف الأنصاري الصحابي الجليل وكان عاملاً عليها من قبل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فنتفوا لحيته وشعر رأسه وحاجبيه وضربوه بالسياط حتى أُدمي، ثمّ أخرجوه من البصرة بحالة يرثى لها (انظر تاريخ الطبري ج٣: ص٤٩٥). وروى ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة وغيره من المؤرّخين: أنّ عائشة كتبت ـ وهي في البصرة ـ إلى زيد بن صوحان العبدي رسالة تقول له فيها: أمّا بعد فأقم في بيتك وخذّل الناس عن ابن أبي طالب وليبلغني عنك ما أحبّ فإنّك أوثق أهلي عندي والسلام.

وأجابها هذا الرجل المؤمن بما يلي: من زيد بن صوحان إلى عائشة بنت أبي بكر، أمّا بعد فإنّ الله أمرك بأمر، وأمرنا بأمر، أمرك أن تقرّي في بيتك، وأمرنا أن نجاهد، وقد أتاني كتابك أن أصنع خلاف ما أمرني الله به، فأكون قد صنعت ما أمرك الله به وصنعت أنت ما به أمرني، فأمرك عندي غير مطاع، وكتابك لا جواب له (شرح نهج البلاغة ج٦: ص٢٢٦ ـ ٢٢٧). وبهذا يتبيّن لنا أنّ عائشة لم تكتف بقيادة جيش الجمل فقط، وإنّما طمحت في أُمور المؤمنين كافّة في كلّ بقاع الأرض، ولكلّ ذلك كانت هي التي تحكم على طلحة والزبير الذين كانا قد رشحهما عمر للخلافة، ولكلّ ذلك أباحت لنفسها أن تراسل رؤساء القبائل والولاة وتطمعهم وتستنصرهم للخروج على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ولكلّ ذلك بلغت المرتبة وتلك الشهرة عند بني امية فأصبحت هي المنظور إليها والمهابة لديهم جميعاً، والتي يخشي سطوتها ومعارضتها، ولكن الذي يهمنا هنا هو أنّها صارت سبباً لقتل عشرات الآلاف من الطرفين وأهلكت بها الحرث والنسل فكيف يجوز لأهل السنّة الدفاع عنها مع ما فعلت من الجرائم وموبقات ومن القتل والنهب ومحاربة المسلمين والخروج على إمام زمانها و...؟!

(١) لا شك أنّ معاوية وأصحابه الذين حاربوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هم القاسطون الذين أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتالهم (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص٢٠١. والمعجم الكبير للطبراني ج٤: ص١٧٢. وكنز العمال للمتقي الهندي ج١١: ص٢٩٢، ح٣١٥٥٣، وغير ذلك).

وهم الفئة الباغية بنصّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: ويح عمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله وهم يدعونه إلى النار (صحيح البخاري ج٣: ص٢٠٧، كتاب الجهاد

وما وجه متابعتهم معاوية على سبّ علي عليه السلام على المنابر (١)

➲ والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل).

فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وضّح للمسلمين في هذا الحديث الصحيح عند أهل السنّة أنّ هناك فئة باغية تقتل عمار بن ياسر وهم معاوية بن أبي سفيان الطليق ابن الطليق ومن معه من أصحابه وجنده الذين حاربوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بصفين.

وعلى هذا الأساس يلزم أن نقول: إنّ بإجماع المسلمين قاطبة معاوية بن أبي سفيان وأصحابه هم الفئة الباغية وهم على الباطل وأنّ علياً عليه السلام هو إمام الحقّ وشيعته هم الفئة التابعة للحقّ. ومن المعلوم أنّه يجب على المسلمين قتال الفئة الباغية وهي التي تعصي أمر الله ورسوله، وتريد قتال المؤمنين، كما أنّ أصحاب معاوية كانوا كذلك بنصّ الحديث المروي في أصح كتبهم، ومن هنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتال القاسطين؛ لأنّ القاسطين هم أرادوا قتال المؤمنين، كما أنّ الآية الكريمة تأمرنا بذلك، وهو قوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله...﴾ (سورة الحجرات: ٩).

فإنّ الفئة المؤمنة لا يجوز قتالها بل يجب الصلح معها كما في الآية الكريمة، وأنّ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما... (سورة الحجرات: ٩).

فمدلول الآية أنّ المقاتلة لو كانت بين الفئتين المؤمنة وغير المؤمنة فلابدّ من القتال لو بغت إحداهما على الاُخرى فالأمر بالقتال صريح من الله تعالى، ولذلك قال القرطبي في تفسيره: إنّ الآية الكريمة دليل على وجوب قتال الفئة الباغية المعلوم بغيها على الإمام... (تفسير القرطبي ج١٦: ص٣١٧ ذيل الآية).

ومن هنا يلزم على جميع المسلمين البراءة من الفئة الباغية وهم معاوية وحزبه امتثالا لأمر الله ورسوله، ولو أنّ هذه الفئة الباغية فاءت إلى أمر الله وسلمت القيادة لإمامها الشرعي لقلنا عسى، ولكنّها لجأت للمنكر وألدها، ورفضت حكم الله الذي دعىٰ إليه الإمام عليه السلام، ثمّ لمّا رأوا الموت أمام أعينهم رفعوا القرآن على الرماح لينجوا أنفسهم ﴿فلمّا رأوا بأسنا قالوا آمنا﴾ (سورة غافر: ٨٤). هذا هو حال الفئة الباغية، فكلّ من يتولّى هذه الفئة فقد خالف أمر الله ورسوله كما هو واضح ظاهر.

(١) إنّ من جرائم معاوية وموبقاته ومنكراته التي لا تحصى ولا يعدها إلّا الله أمره بسبّ الإمام ➲

أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولعنه على منابر المسلمين وإجباره الناس بهذا الذنب العظيم، فسنّ هذا المنكر في نواديه العامّة والخاصّة وأوعز إلى جميع عمّاله وولاته أن يذيعوا سبّه بين الناس وامتد ذلك إلى سبعين سنة.

وهذا أمر ثابت سجّله التاريخ وذكره المؤرّخون والمحدّثون فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب ـ يعني علياً عليه السلام ـ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبّه؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لهُ خلّفه في بعض مغازيه، فقال له علي: «يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان»، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبوّة بعدي»، وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»، قال فتطاولنا لها فقال: «ادعوا لي علياً»، فأُتي به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه، ولمّا نزلت هذه الآية فقل: ﴿تعالوا ندع أبنائنا وأبنائكم و...﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً وفاطمة وحسناً وحسينا، فقال: «اللهم هؤلاء أهلي» (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٠، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام). ورواه الترمذي في سننه ج٥: ص٣٠١، ح٣٨٠٨. وابن حجر في فتح الباري ج٧: ص٦٠. والنسائي في سننه الكبرى ج٥: ص١٠٧، وغيرهم. وأخرج أيضاً عن أبي حازم عن سهل بن سعد: استعمل معاوية على المدينة مروان بن الحكم قال: فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم علياً قال: فأبى سهل، فقال له: أمّا إذا أبيت فقل لعن الله أبا تراب، فقال سهل: ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي التراب، وأنّه كان ليفرح إذا دعي بها (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٣، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام).

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرىٰ ج٢: ص٤٤٦. والحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث: ص٢١١ في النوع الخامس والأربعون، ألقاب المحدّثين، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص١٧، وغيرهم.

وروى محمد بن عقيل في كتابه النصائح الكافية: أنّه عندما كتب معاوية الى عمّاله إن

➲ يلعنوا علياً على المنابر، ففعلوا، فكتبت أُم سلمة زوجة رسول الله ﷺ إلى معاوية: أنّكم تلعنون الله ورسوله على منابركم، وذلك أنّكم تلعنون علي بن أبي طالب ومن أحبّه، وأنا أشهد أنّ الله أحبّه ورسوله (النصائح الكافية: ص٩٦. والعقد الفريد ج٢: ص٣٠١). فلم يلتفت أحد إلى كلامها مع علمهم بصحّة روايتها وشرف مقامها (النصائح الكافية: ص٩٦).

وروى الهيثمي عن ابن كثيرة قال: كنت جالساً عند الحسن بن علي فجاءه رجل فقال: لقد سبّ عند معاوية علياً سبّاً قبيحاً رجل يقال له: معاوية بن خديج، فلم يعرفه، قال: «إذا رأيته فاتني به»، قال: فرآه عند دار عمروبن حريث فأراه إيّاه، قال: «أنت معاوية بن خديج»، فسكت فلم يجبه ثلاثاً، ثمّ قال: «أنت الساب علياً عند ابن آكلة الأكباد، أما لئن وردت عليه الحوض وما أراك ترده لتجدنه مشمراً حاسراً عن ذراعيه يذود الكفار والمنافقين عن حوض رسول الله ﷺ قول الصادق المصدوق محمد ﷺ». (مجمع الزوائد ج٩: ص١٣٠). ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج٣: ص٨٢. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٢: ص٢٧٤. وتاريخ مدينة دمشق ج٥٩: ص٢٨، وغيرهم.

فمعاوية أوّل من سنّ سب أخو الرسول ﷺ على المنابر سنّة جارية، وقد قال يحيى القريشي في كتابه منهاج التحقيق: أنّ معاوية لما سنّ سب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام سمّي ذلك عام السنّة، وبه سمّيت أهل السنّة، لا ما يوهمون به أهل السنّة والجماعة بأنّهم العاملين بسنّة رسول الله ﷺ (انظر صراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي ج٣: ص٨٤).

وذكر العلّامة الأميني في كتابه الغدير ج٢: ص١٠٢ نقلا عن الزمخشري في كتابه ربيع الأبرار والسيوطي: أنّه كان في أيام بني أُمية أكثر من سبعين ألف منبر يلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية من ذلك، وفي ذلك يقول العلّامة الشيخ أحمد الحفظي الشافعي في ارجوزته:

وقد حكى الشيخ السيوطي	أنّه قد كان فيما جعلوه سنّة
سبعون ألف منبر وعشرة	من فوقهن يلعنون حيدرة
وهذه في جنبها العظام	تصغر بل توجه اللوائم
فهل ترى من سنّها بعادي	أم لا وهل يستر أو بهادي

➲

وقتل شيعته ونهب مالهم من حيث محبتهم له[١].

⮌ أو عالم يقول عنه نسكت   أحب فإنّي للجواب منصت

وليت شعرى هل يقال اجتهدا   كقولهم في بغيه أم الحدا

فانظر أيّها القاري العزيز بعين الإنصاف إلى هذه الأفعال البشعة والإجرام التي ارتكبها معاوية ومن تبعه من القوم، وإن شئت فراجع كثير من كتبهم وحقق حول الموضوع حتى تعرف معاوية وسياسته المجرمة من أجل الوصول إلى السلطة، فكانت سياسته بعد الاستيلاء المخالفة لسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيرته فاعتمد أوّلاً في سياسته إلى عداء صاحب الفضائل والمناقب على لسان النبي المختار صلى الله عليه وآله وسلم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي قال في حقه الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: «من سبّ علياً فقد سبّني». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٦: ص٣٢٣. والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج٣: ص١٢١، وقال: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٩: ص ١٣٠. والسنن الكبرى للنسائي ج٥: ص١٣٣، ح٨٤٧٥ و٨٤٧٦. والجامع الصغير للسيوطي ج٢: ص٦٠٨. وكنز العمال ج١١: ص٥٧٣ ح٣٢٧١٣. وفيض القدير ج٦: ص ١٩٠، وغيرهم).

وفي بعضها: «ومن سبّني فقد سب الله». (انظر المستدرك للحاكم ج٣: ص١٢١. ونظم درر السمطين للزرندي الحنفي: ص١٠٥. والجامع الصغير للسيوطِ ج٢: ص٦٠٨، ح٨٧٣٦. وكنز العمال ج١١: ص٥٧٣، ح٣٢٧١٣. وص٦٠٢، ح٣٢٩٠٣، وغيرهم).

وقد أخرج ابن حجر في الصواعق: ص١٤٣، طبع الميمنة بمصر، باب التحذير من بغضهم وسبهم... وورد: «من سب أهل بيتي فإنّه يرتد عن الله والإسلام، ومن آذاني وعترتي فعليه لعنة الله ومن آذى عترتي فقد آذى الله، وأنّ الله حرم الجنّه على من ظلم أهل بيتي وقاتلهم أو أعان عليهم أو سبّهم». وروى الهيثمي عن جابر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من أبغضنا أهل البيت حشره الله يوم القيامة يهودياً». (مجمع الزوائد ج٩: ص١٧٢). ورواه الطبراني في المعجم الأوسط ج٤: ص٢١٢، وغيرهم.

(١) لا يخفى على الباحث المطلع عن التأريخ أنّ ما فعله معاوية بن أبي سفيان من الإجرام والأعمال البشعة من قتل العترة الطاهرة وسفك دماء الصحابة والمسلمين من شيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام واستباحة أموالهم وقطع أُصولهم بقتل ذراريهم وأطفالهم ⮌

⮌ وحتى نسائهم فهي كثيرة جداً، فقد روى المسعودي وغيره: أنّ معاوية كان السبب في قتل الإمام المجتبىٰ عليه السلام، وقد دس السم إلى جعدة بنت الأشعث زوجة الإمام الحسن بن علي عليهما السلام وأغرها لأن يزوجها ليزيد، وأرسل إليها مئة ألف درهم ووعدها بأموال، وبعث إليها السم فسقته السم، فلمّا مات الإمام عليه السلام وفى لها معاوية بالمال، وأرسل إليها: إنّا نحب حياة يزيد، ولولا ذلك لوفينا لك بتزويجه (انظر مروج الذهب بها مش الكامل ج٦: ص٥٥). وقريب منه ما في مقاتل الطالبين لأبي الفرج: ص٧٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٦: ص٦١. والفتوح لابن الأعثم ج٤: ص٣١٨. والاستيعاب لابن عبدالبر ج١: ص٣٨٩. وربيع الأبرار للزمخشري في الباب الحادي والثمانين. وابن حجر في الصواعق في آخر الباب العاشر في رواية قال للحسين: «إنّي يا أخي سقيت السم...». وفي تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي في باب تحت عنوان سبب موته عليه السلام قال علماء السير: سمته زوجته... وغيرهم.

كما أنّ معاوية قتل حجر بن عدي الصحابي الجليل مع سبعة أشخاص من أصحابه وهم من شيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في «مرج عذراء» سنة ٥١ من الهجرة لرفضهم سبّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد ثبت ذلك في التاريخ كما نص عليه الطبري في تاريخه ج٤: ص١٨٧. وابن الأثير في الكامل ج٣: ص٤٧٢. والذهبي في تاريخ الإسلام ج٤: ص١٤٧. وابن كثير في البداية والنهاية ج٨: ص٥٤، وغيرهم.

وكما أنّ من أقبح أعمال معاوية وأشنع جرائمه بعث بُسر بن أرطأة الظالم السفاك إلى المدينة الطيبة فشن الغارة على أهلها، فقتل نفوساً أبرياء وأراق دماء زكية (انظر الاستيعاب لابن عبدالبر ج١: ص١٦٢. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٩. وأنساب الأشراف للبلاذري: ص٤٥٤. وتاريخ الطبري ج٤: ص١٠٦. والكامل لابن الأثير ج٣: ص٣٨٣، وغيرهم). كما أنّ يزيد ابنه اقتص على أثر أبيه في واقعة الحرة ما شابه أبيه فيما ظلم.

قال ابن عبدالبر: كان يحيى بن معين يقول: وكان بسر بن أرطاة رجل سوء... ذلك لأمور عظام ركبها في الإسلام فيما نقله أهل الأخبار والحديث... (الاستيعاب ج١: ص١٥٨ ـ

⮎

➲ ١٥٩) ثمّ قال ابن عبدالبر: وفي هذا الخبر الذي ذكره عمرو الشيباني: أنّه أغار بسر بن أرطاة على همدان وسبي نسائهم، فكان أوّل مسلمات سبين في الإسلام وقتل أحياء من بني سعد... (الاستيعاب ج١: ص١٦١).

وفي تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: وكان معاوية وجه بسر بن أرطاة إلى اليمن والحجاز في أوّل سنة أربعين وأمره أن يستقر من كان في طاعة علي فيوقع بهم ففعل بمكة والمدينة واليمن أفعالاً قبيحةً وقد ولى البحر لمعاوية، وقتل باليمن ابني عبيد الله بن العباس... (تاريخ مدينة دمشق ج١٠: ص١٤٥).

وقال ابن عبدالبر: إنّ بسر بن أرطاة ذبح ابني عبيد الله بن العباس وهما صغيران بين يدي أُمهما... (الاستيعاب ج١: ص١٥٩).

وقال إبراهيم بن محمد الثقفي في الغارات: وخرج ابنا عبيدالله بن العباس سليمان وداود وأُمهما جويرية، وهما غلامان فذبحهما وكانت أُمهما تبكي وتنشد:

ها من أحس بابني اللذين هما   كالدرتين تشظى عنهما الصدف
ها من أحس بابني اللذين هما   سمعي وقلبي اليوم مختلف

إلى أخر أبياتها (انظر الغارات ج٢: ص٦١١).

وقال ابن الأثير وهي أبيات مشهورة: فلمّا سمع أميرالمؤمنين عليه السلام بقتلهما جزع جزعاً شديداً ودعا على بسر فقال: «اللهم اسلبه دينه وعقله»، فأصابه ذلك فكان يهذي بالسيف ويطلبه فيؤتي بسيف من خشب ويجعل بين يديه زق منفوخ فلا يزال يضربه ولم يزل كذلك حتى مات (الكامل في التاريخ ج٣: ص٣٨٥).

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: أنّه روى ابن سعد عن الواقدي عن داود بن جسرة عن عطاء بن أبي مروان قال: بعث معاوية بسر بن أرطاة إلى الحجاز واليمن يقتل من كان في طاعة علي فأقام بالمدينة شهراً لا يقال له: هذا ممّن أعان على قتله عثمان إلّا قتله وكان عبيدالله على اليمن، فمضى بسر إليها فقتل ولدي عبيدالله، فقتل عمرو بن أراكة الثقفي وقتل من همدان أكثر من مئتين وقتل أبناء طائفة... (تاريخ الإسلام للذهبي ج٥: ص٣٦٩). وقال ابن أبي الحديد: وكان الذي قتل بسر في وجهه ذلك ثلاثين ألفاً وحرق قوماً بالنار... (شرح ➲

وما وجه متابعتهم يزيد على ما صدر بأمره من العظائم التي لم يصدر مثلها من حيث مجموعها في الدنيا(١).

➲ نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص١٧).

وأرسل معاوية غارات أُخرى إلى البلدان من أطراف حكومة الإمام علي عليه السلام من غير ما ذكرناه فكانت خيله تهجم على الأطراف النائية والقرى غير المحصنة، وإذا تصدى لهم جيش الإمام خنسوا عن طريقهم. وقد اتفق المؤرّخون والمحدّثون على أنّ معاوية أمر قائدها بأن يقتل كلّ من كان على دين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فأغار أطراف العراق والحجاز واليمن، وقتل ألوفا كثيرة وحرق وخرب وذبح وسبي نساء مسلمات وباعهن في السوق (انظر نهاية الإرب ٢٠: ٢٥٣).

وكذا غارة سفيان بن عوف الغامدي على الأنبار وأهل المدائن فقتل فيها من قتل ونهب ورجع إلى الشام فاستقبله معاوية بالفرح والسرور ورحب به وحبأه أعظم حباء، وقد نقل ابن أبي الحديد في شرح النهج عن سفيان بن عوف أنّه قال: فو الله ما غزوت غزاة كانت أسلم ولا أقر للعيون ولا أسر للنفوس منها، وبلغني والله أنّها أرعبت الناس فلمّا غدت إلى معاوية حدثته الحديث على وجهه، فقال: كنت عند ظني بك... (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٨٥ ـ ٨٧).

(١) إنّ جرائم يزيد الطاغية وفضائحه وأعماله الشنيعة القبيحة وسيرته الخبيثة واضحة لكلّ من له أدنى اطلاع على التواريخ والأخبار، فإنّه ارتكب من الآثام والموبقات والجرائم ما لم يرتكبها المجرمون من أوّل خلق العالم، فإنّ جرائمه الوبيلة التي حفظها له التاريخ، واسودت بها صفحات تاريخه لا تعد ولا تحصى، وقد تقدم شطر منها في المباحث السابقة وعلى رأسها انتهاك حرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقتل ريحانته سيد شباب أهل الجنّة أبي عبدالله الحسين عليه السلام وعترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصالحين من أبناء الأُمة الذين قتلهم في كربلاء وسبي حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسوقه بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كربلاء إلى الكوفة ومن الكوفة إلى الشام واحتفاله بقتل الإمام الحسين عليه السلام ودعوته في ذلك المجلس كبار اليهود والنصارى وجعل رأس السبط الشهيد سيد شباب أهل الجنة أمامه وإنشاده أشعار ابن الزبعري التي تدلّ صراحة على كفره وهي:

➲

إلى غير ذلك ممّا قد فاضت بقبحه صحفهم[١]،

⬅ ليت أشياخي ببدر شهدوا   جزع الخزرج من وقع الأسل
لأهلّوا واستهلوا فرحاً   ثمّ قالوا يا يزيد لا تشل
قد قتلنا القوم من ساداتهم   وعدلناه ببدر فاعتدل
لعبت هاشم بالملك فلا   خبر جاء ولا وحي نزل
لست من فندق إن لم انتقم   من بني أحمد ما كان فعل
وقد أخذنا عن علي ثارنا   وقتلنا الفارس الليث البطل

والظاهر أنّ البيت الثاني والأخير ليزيد نفسه (انظر تاريخ الطبري ج٨: ص١٨٧. والبداية والنهاية لابن الأثير ج٨: ص٢٢٢. والفتوح لابن الأعثم الكوفي ج٥: ص١٢٩، وغيرهم).

وقال الشبراوي في كتابه الإتحاف بحب الأشراف: (ص٦٢) بعد ذكر أعمال يزيد: ولا يشك عاقل أنّ يزيد بن معاوية هو القاتل للحسين؛ لأنّه هو الذي ندب عبيدالله بن زياد لقتل الحسين عليه السلام. وقال الذهبي: وكان يزيد فظاً غليظاً جلفاً، يتناول المسكر ويفعل المنكر افتتح دولته، بمقتل الشهيد الحسين، واختتمها بواقعة الحرة، فمقته الناس ولم يبارك في عمره (سير أعلام النبلاء ج٤: ص٣٧).

وقال المسعودي في مروج الذهب: إنّ سيرة يزيد كانت مثل سيرة فرعون، بل كان فرعون أقل ظلماً من يزيد في الرعية، وأنّ حكومة يزيد صارت عاراً كبيراً على الإسلام؛ لأنّه ارتكب أعمالاً شنيعة كشرب الخمر في العلن، وقتل سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيد شباب أهل الجنة،

ولعن وصي خاتم النبيين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وقذف الكعبة بالحجارة وهدمها وحرقها وإباحته مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وقعة الحرة وارتكب من الجنايات والمنكرات والفسق والفجور ما لا يعد ولا يحصى... (مروج الذهب ج٣: ص٦٨). ومثله في تاريخ ابن كثير ج٨: ص٢٩٨. وتاريخ ابن الأثير ج٣: ص٣١٠، وغيرهم. إلى غير ذلك ما ورد في حقه من المؤرّخين والمحدّثين غيرهم، فلاحظ.

(١) لا يخفىٰ أنّ التاريخ الإسلامي قد سجل الأحداث والجرائم الكبيرة التي ارتكبها الأُمويون ومن بعدهم العباسيون وإن لم يظهرها المؤرّخون رعاية لما غلب عليهم من حب المذهب أو ⬅

➲ الاتقاء من ضرر السلطة السياسية، إلّا أنّ المسطور في الكتب يكفي للباحث أن يلمس بوضوح أبعاد الأثر التي تركها شدة تلك الأحداث وكثرة المصائب التي تحمّلها الإسلامية الإسلاكية من حكامها بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا هذا ولذلك ترى أنّ تلك الأحداث جعلت أكثرية أهل السنة والجماعة ـ مع اعتقادهم بالخلفاء عامة وأنّهم مفروضو الطاعة إليهم ـ أن يقسموا الخلفاء إلى الراشدين وغير الراشدين، والمقصود بالخلفاء الراشدين عندهم: الخلفاء الأربعة الأوائل، والمقصود بالخلفاء غير الراشدين: حكام بني أُمية وبني العباس، فإنّ حكام بني أُمية وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان إلى آخر حاكم منهم كانوا مستبدين في سلوكهم بحيث اسودت مظالمهم صفحات التاريخ، وعلى أثر ظلمهم وجورهم فقد أثاروا سخط الأُمة وغضبها إلى أبعد الحدود؛ إذ أنّهم عملوا بكل الجهود على تحريف حقائق هذا الدين وأحكام شريعته الحنيفة، أو تأويلها لتوافق أهوائهم الفاسدة وسياساتهم الغاشمة، فعدلوا بالناس نتيجة لذلك عن الصراط المستقيم، وحاولوا منع الناس من الاعتصام بحبل المتين والتمسّك بالثقلين، فكانوا يبذلون المال في سبيل التناقص بآل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، حيث عرفوا بأنّ الرجوع إلى أهل بيت النبوة وأخذ العلم منهم تضمن سلامة الدين وعدم ضلالة الأُمة، فحاولوا في التفريق بين الأمة وأهل البيت عليهم السلام بأشد الوجوه وأكبر الجرائم من القتل والسجن والتعذيب و...

وبعد سقوط دولتهم فرّ آخر خليفتهم مع جمع من عائلته الأُموية من دار الخلافة إلى أبعد الأمكنة، ولم يجدوا في الدنيا مكاناً وملجأً يتجهون إليه من كثرة ما ظلموا الناس، فلو كانوا يخرجون بين الناس لقطّعوهم إرباً إرباً، فتاهوا في صحارى النوبة والحبشة وبجاوة ومات كثير منهم أثر الظمأ والجوع، وتوجهوا إلى جنوب اليمن فمكثوا هناك زمناً، وكانوا يحصلون على المال من الناس عن طريق السؤال والاستجداء والصدقة والعطف عليهم.

ولمّا وصل الأمر إلى بني العباس وقبضوا على الخلافة فأظهروا خبثهم وغدرهم وشدتهم على العلويين فراحوا يتتبعون آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من دون رحمة ولا هوادة، أخذوا يضيقون عليهم وعلى شيعتهم ووضعوا العيون والرصد عليهم وفعلوا ما فعلوا من التسجين والتعذيب والإعدام و... وهكذا جروا مضمار بني أُمية، بل حازوا قصب الظلم على ما هو المعروف ➲

فعلم مما نبّهنا عليه مخالفتهم لما ثبت عندهم على وجه اليقين من السنّة[١].

عنهم، وفي ذلك يقول الشاعر:

تالله ما فعلت أُمية فيهم معشار ما فعلت بنو العباس

فإن شدة الأحداث وكثرة المصائب التي امتلأت النفوس رعباً شديداً أثر ظلم بني أُمية وبني العباس وغيرهم على مرّ التاريخ منذ يوم السقيفة المشؤوم واغتصاب الحكم من أهله بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحتى يومنا هذا، نتيجة تلك الجريمة الفضيعة التي ارتكبها مؤسّسوا السقيفة، وسيبقىٰ حتى ظهور الإمام المهدي ـ عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ الذي بظهوره يملأ الأرض قسطا وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

(١) لا يخفىٰ على الباحث في بحر الأخبار والآثار أنّ التابعين للخلفاء الذين يسمون أنفسهم بأهل السنّة وفي بعض الأحيان يضيفون كلمة الجماعة إليها ويقولون: أهل السنّة والجماعة، فإنّه إذا كانت هذه التسمية تعني اتباع السنّة النبوية المطهرة فلا تحمل المسمّى معنى المقصود بها؛ لأنّ الخبير يعلم أنّ الأبعاد السياسية التي لعبت دورها في حكومة الخلفاء حملت الناس على استخدام هذا اللفظ لهم؛ ليوهموا بذلك السامع أنّهم أتباع السنّة النبوية وأنّ مخالفيهم قد رفضوا تلك السنّة.

ولكن واقع الأمر وحقيقة الحال تكشف لنا أمراً آخراً وهي الأسناد الموجودة في المصادر التاريخية الموثوقة لدى القوم، فلو تأمّل كلّ أحد في الأسباب التي دعت الجمهور إلى إجراء هذه السياسة الفاضعة يجد هناك تحليلاً علمياً موضوعياً دقيقاً في المجال، فإنّ محاولة السقيفة التي أعطت الخلفاء القدرة والسلطة فتحت الآفاق ومنحت الفرصة لهم للتحرك نحو الطموحات الدنيوية، والنفوذ والغرائز وغير ذلك من المغريات والتحديات، وإبدالها وكاناأخطر دور لها هو إقصاء السنّة المحمدية وإبدالها ببدع سببت اختلاف الامة وضلالتها وارتدادها عن الصراط المستقيم، فكان موقف الصحابة في السقيفة وما بعدها موقف رفض النصوص النبوية المتفق عليها بين المسلمين كافةً، وهي النصوص التي اشتملت على استحقاق الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للإمامة والخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

وهي كثيرةً جداً وصريحة بما لا مزيد عليها في نصب الإمام علي عليه السلام للخلافة كحديث

⊃ الغدير المتواتر لدى الفريقين سنداً ومضموناً، وقد أجمع على نقله رواة المسلمين، بل تواتره عن طريق أهل السنّة، فإنّه أمر مسلّم عند الخبير ولا غبار عليه، وقد أثبت العلّامة الأميني في موسوعته العظيمة المسمىٰ بـ«الغدير في الكتاب والسنّة والأدب» في الجزء الأوّل منها تواتر الحديث في جميع طبقات رواته على مسلك القوم، وقد أنهى الرواة لذلك في طرقهم الى الصحابة ما يقارب إلى مئة وعشرة صحابي الذين نقلوا هذا الحديث عن النبي ﷺ مباشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين شخصاً، كما أنهى رواته من علماء أهل السنّة ومؤلّفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين، وقد وثق ذلك كلّه بالمصادر المعتبرة عندهم راجع الغدير ج١: ص٢٩٤ ـ ٣٢٢، فلو تأمّل في ذلك كلّ أحد لوجد الحديث دال على ما تقول به الشيعة الإماميّة في الإمامة بوضوح كالشمس في أُفق السماء. فهذا الحديث قطعي الصدور ومتواتر، فلاريب في أسناده، ومن جهة المضمون تام إلى أعلى درجات الوضوح.

وهناك روايات ونصوص أُخرى تدلّ بالصراحة على إمامة المعصومين من أهل بيت النبي ﷺ. ومن الطبيعي كلّ ذلك بحاجة إلى دراسة علمية دقيقة، فعلى الباحثين المراجعة إلى كتاب إحقاق الحقّ للعلّامة الشريف قاضي نور الله وغيره من الكتب المدوّنة في هذا المجال، فهذه أوّل محاولة بادر بها أصحاب السقيفة لإقصاء النصوص والسنّة النبوية الشريفة.

وبعد الاستيلاء عمد الحزب الحاكم إلى منع الناس عن كتابة أحاديث رسول الله ﷺ ونشرها، بل أحرقوا الآثار والأحاديث المكتوبة عن رسول الله ﷺ ورفعوا شعار: «حسبنا كتاب الله» الذي هتف به عمر بن الخطاب في حياة النبي ﷺ في الحادثة التي سمّاها ابن عباس رزية يوم الخميس، فإنّ عمر بن الخطاب كان يرى أنّ الأحاديث كانت موجودة في أيدي الناس قد تخلق مشاكل لأهدافه وأغراضه فوقف ذلك الموقف الرهيب أمام النبي ﷺ ثمّ أكمله بعد وفاة النبي ﷺ والحوادث التي حدثت بعد حادثة السقيفة، فإنّه بعد وفاة النبي ﷺ منع الناس عملاً من نشر أحاديث رسول الله ﷺ ولم يأذن برواية إلّا ما كان موافقاً مع توجيهاته وسياساته، وكذلك أصحاب السقيفة والخلفاء الذين أولدتهم لسياسة السقيفة عمدوا إلى هذا الفكرة. فقد روى الذهبي أنّ أبابكر جمع الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ فقال: لا تحدثوا من رسول الله ﷺ شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم ⊂

كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه (تذكرة الحفاظ ج١: ص٢).

فإنّه كما ترى أنّ أبابكر كصاحبه عمر كان يمنع الناس من نشر حديث رسول الله ﷺ بعد أيام قليلة من ذلك اليوم المشؤوم الذي سُمّي برزية يوم الخميس وما قاله صاحبه عمر بالضبط بأنّه حسبنا كتاب الله.

وروى الذهبي أيضاً عن عائشة أنّها قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمئة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً، قالت: فغمّني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء آخر بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بنية، هلمّي الأحاديث التي عندك، فجئته بها فدعا بنار فحرقها، فقلت: لِمَ أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدّثني... (تذكرة الحفاظ ج١: ص٥).

ولا يخفىٰ آثار السوء والنتائج السلبية التي كانت تترتب على هذه الفكرة ممّا تستوجب ضلالة الأُمة بها؛ إذ لعلّ هناك كانت أحاديث تحلّ بها مشاكل المسلمين.

ثمّ جاء بعده عمر بن الخطاب فهو كان أشد من صاحبه في منع نشر الحديث عن رسول الله ﷺ، فقد روى الخطيب عن القاسم بن محمد بن أبي بكر: أنّ عمر بن الخطاب بلغه أنّه قد ظهرت في أيدي الناس كتب فاستنكرها وكرهها، وقال: أيها الناس أنّه قد بلغني أنّه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاباً إلّا أتاني به فأرى فيه رأيي، قال: فظنوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، ثمّ قال: أمنية كأمنية أهل الكتاب (تقييد العلم: ص٥٢). وفي لفظ ابن سعد في الطبقات قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب (طبقات الكبرى لابن سعد ج١: ص١٤٠).

والمستفاد من هذا النصّ أُمور:

١ـ قوله: «قد ظهر في أيدي الناس كتب» يدلّ على أنّ الكتب كانت منتشرة بين الناس، ومعناه أنّ نقل الحديث وجمع الروايات كان أمراً مسلّماً مقبولاً عند الصحابة، بل وكان في غاية الأهمية، وإلّا فلو كان في ذلك حرمة لم يكن أهل ذلك العصر وهم صدر الإسلام وأهل خير القرون مباشراً بنقلها وتجميعها وكتابتها و...

⮌ وفي تلك الكتب ما كتبه جمع من الصحابة قطعاً، إن لم نقل كانت جميعها منقولة عنهم.

٢ـ قوله: «فاستنكرها وكرهها» وهذا يدلّ على أنّ الأمر كان يرتبط بمحض إرادة عمر وكراهته دون أن يشارك فيه رأي الآخرين من الصحابة وغيرهم، ودون أن يكون في الكتب ما يوجب الكراهة لغيره، ثمّ إنّ الاستنكار الواقعي صدر من عمر بن الخطاب قبل أن يرى النصوص والروايات المكتوبة كما يدلّ عليه النصّ بوضوح.

٣ـ إنّ وجود الكتب في أيدي الناس واحتفاظهم بها دليل واضح على عدم احتوائها على ما ينكر أو يكره نقله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أردنا أن نحسن الظنّ بالصحابة وبالناس كلّهم، وإلّا لما صرّح عمر بأن أحبّها إلى الله وأعدلها وأقومها... فإنّ هذا الكلام يدلّ على علم عمر بما فيها من أنّه يحتمل وجود الأعدل والأقوم فيها ومع ذلك أحرقها.

٤ـ قوله: «فظنوا أنّه يريد أن ينظر فيها... فأحرقها بالنار» يدلّ بوضوح على مدى البعد الشاسع بين عمر وبين الناس حيث إن الناس كانوا يظنّون به أمراً، بينما هو يعمل ما لا يتوقعون منه، فلم يكن ما قام به إلّا رأياً صادراً منه بالخصوص من دون أن يوافقه أحد من الناس، بل أنّ بعض النصوص يحتوي على الجملة التالية وهي: ولو أنّ الناس علموا أنّ عمر يفعل بالكتب ذلك ـ أي يحرقها ـ لما أتوه بها، ولأخفوها عنه.

وهذا دليل على أنّ عمر أغرّ الناس حتى يأتوه بالأحاديث المكتوبة ليحرقها بالقوّة والقهر.

٥ـ قوله: «أمنية كأمنية أهل الكتاب»، وهذا الكلام ظاهر في أنّ المصلحة التي رآها عمر في إجراء المنع تصوّره أنّ الناس سيلجأون إلى الكتب المحرّفة من التوراة والأنجيل وسائر كتب الضلال، ويهملون القرآن، ولكن بالرغم من سوء ظنّه بالناس فلا يمكنه إنكار قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث ضمن عدم ضلالة أُمته إن تمسّكوا بالثقلين، وهما كتاب الله وعترته الطاهرة، وهذا الحديث متواتر وفي أعلى درجات القوّة متناً وسنداً، فلا يمكن أن تقول قد جهله عمر وإن لم يعترف به. فيعرف من ذلك ومن غيره أنّ عمر بن الخطاب أراد من تلك المزاعم الكاذبة أن يبرر ما فعله.

⮎

وخامسها: ما زعمه من أمر النبي ﷺ بطاعة من هو إمام موحّد معلوم، له سلطان يقدر به على سياسة الناس[١]، فإنّه من أعظم عجائبه؛ لأنّه جعل السلطنة شرطاً في إمام الخلق، وذلك محال، فإنّه دور ظاهر جلي، والدور محال[٢] فهل

ولنا أن نسأل أهل السنّة إذا كان الأمر كما زعمه عمر فلماذا سمح الخلفاء بكتابة الحديث بعد مئة عام من منع كتابتها؟!

نعم، والجواب الحقيقي هو أنّ المنع كان من أجل عدم انكشاف أحاديث النبي ﷺ في إمامة عترته الطاهرة كما لا يخفى.

(١) أخرج البخاري في صحيحه، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، باب السمع والطاعة للامام عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال! السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية، فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة (صحيح البخاري ج ٤ ص٧).

وأخرج ايضاً في صحيحه في كتاب الأيمان باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية عن عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ قال: السمع والطاعة على المرء المسلم فما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة (صحيح البخاري ج٨: ص١٠٥).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الامراء في غير معصية عن عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ قال: على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلّا أن يؤمر بمعصية فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة (صحيح مسلم ج٦: ص١٥).

(٢) لا يخفىٰ أنّه بناءً على زعم القوم أنّ الاستيلاء والسلطة على الحكم ومنصة الخلافة أحد أسباب انعقاد الإمامة، قال التفتازاني: الثالث: القهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام وتصدى للإمامة من يستجمع شرائطها من غير بيعة واستخلاف وقهر الناس بشوكته انعقدت الخلافة له، وكذا إذا كان فاسقاً أو جاهلاً على الأظهر... (شرح المقاصد للتفتازاني ج٢: ص٢٧٢).

بل وقال القسطلاني: لو تغلّبت إمرأة على الإمامة انعقدت لها الإمامة، وكذا إذا تغلّب عليها عبد (انظر إرشاد الساري ج١٠: ص٢٦٣).

وقال التفتازاني أيضاً: وإذا ثبت الإمام بالقهر والغلبة ثمّ جاء آخر فقهره انعزل وصار القاهر إماماً... (شرح المقاصد ج٢: ص٢٧٢).

يتصوّر عاقل كون المعصوم يأمر المحال[١]؟!

بيان ذلك: أن يقال: من الضروري كون السلطنة على السياسة إنّما يتصف إمام الخلق بها بعد مقدمتين:

➲ إلى غير ذلك ممّا جاء في كلماتهم وهي صريحة في أنّ الاستيلاء والغلبة أحد الأسباب التي تنعقد بها الإمامة، فمن استولى على السلطة ومنصب الخلافة بالقهر والغلبة فهو خليفة المسلمين فاسقاً كان أو غير فاسق، جاهلاً كان أو غير جاهل مثل بقية السياسيين المنحرفين في التاريخ والأُمراء، والضباط الذين غلبوا على القدرة وتقلّدوا السلطة فإنّ نجاحهم وفوزهم في المؤامرة وتسلّطهم على الناس أحد طرق تولّي الخلافة، كما هو الحال في تولّي معاوية الخلافة.

ويلاحظ عليه بأنّ هذا النمط من الاستدلال باطل عقلاً؛ لأنّ القائل به يدعي أنّ الإمام لابد وأن يكون له السلطة، ولا معنى لإمامة من ليس له السلطة على الأُمة.

ومن ناحية أُخرى يدعي بأنّ الاستيلاء والغلبة وحصول السلطة على الأُمة تنعقد بها الإمامة.

فالنتيجة: أنّ الإمامة متوقّفة على السلطة، وأنّ السلطة متوقّفة على الإمامة، وهذا دور صريح، وهل يصح نسبة مدلول هذا الحديث الذي ينتج الأمر المحال إلى الرسول الحكيم، صلّى الله عليه وآله وسلّم فالحديث الذي رواه الشيخان عن ابن عمر عن رسول الله لا يستقيم في المعنى والمدلول أبداً.

(١) فإنّ العصمة قوّة تمنع الإنسان عن الوقوع في الخطأ، وهذه القوّة تلازم العلم بالواقع، فكما أنّ الإنسان العادي قد يبلغ في العلم إلى مرتبة بحيث يوجب عصمته في ذلك المورد الخاصّ كما أنّ الإنسان العاقل لا يمس بيده الأسلاك الكهربائية ولا يلقي نفسه أمام السيارة المتحركة لعلمه بأنّ في ذلك هلاكه وموته، فلو بلغ الإنسان في جميع المجالات إلى هذه المرحلة لصار معصوماً ومصوناً من كلّ الأخطاء. ولا يخفىٰ على الخبير أنّ التكليف بالمستحيل ذاتاً كالجمع بين الضدين أو النقيضين وما شاكل ذلك ممتنع عقلاً، فإنّ طلب ما لا تصوّر به في النفس محال، ومستحيل لذاته لا يصدر من الأفراد العاديين فكيف بالمعصوم؟! فلاحظ.

[أ]: معرفة الناس بامامته، [ب]: وطاعتهم له؛ لكونه إمامهم تـجب طـاعته عليهم، فلو فرض توقّف إمامته على هذه السلطنة لزم الدور ؛ لما عرفته من ترتّب سلطنته على إمامته وطاعتهم له.

فهم إنّما يطيعونه لكونه إماماً لهم، فإمامته سابقة على سلطنته عليهم، فكيف تصير متأخّرة عنها؟ فثبت الدور المحال(١)

نعم يتوجّه قول السنّي على صورة، وهي أنّ النبي ﷺ جعل الرجل الذي حصلت له الرئاسة والسلطنة إماماً على الناس بعد حصول ذلك له(٢)، ولم يجعل شخصاً معينا قبل حصول ذلك له إماماً على الناس(٣)، فإن قصد بقوله ما نبّهنا عليه

---

(١) وببيان أوضح: أنّ معرفة الإمام عند أهل السنّة يستلزم سلطة الشخص على الأُمة، بـمعنى أن يكون حاكماً ومسلّطاً عليهم، وعندئذٍ يكون له أهلية الخـلافة وتكـون طـاعته واجـبة وعصيانه محرمة على الأُمة ولو كانت السلطة الحاصلة له بالاستيلاء والغلبة.

وعليه فإنّ الإمامة والخلافة عندهم متوقّفة على سلطة الإمـام، وبـهذه السـلطة تـثبت الإمامة، ولولاها لما كان الشخص إماماً.

فالإمام عندهم من كان مسلّطاً على الناس وإن كان بالاستيلاء والغلبة، وتتحق الإمامة بالسلطة والغلبة عليها، وهذا دور صريح كما تقدّم بيانه، ولا يخفى ذلك على أحد.

(٢) فإنّ الإمام القائد إذا كان منصوباً من قبل رسول الله ﷺ لم تكـن إمـامته مـتوقّفة عـلى سلطنته، بل أنّها متوقّفة على النصّ وجعل الرسول الأعظم ﷺ، وأنّ سلطنة الإمام وولايته على الأُمة متفرعة على أصل إمامته؛ إذ أنّه يكون منصوباً من قبل الله تعالى ورسوله ﷺ، فيكون الإمام قائداً ذا سلطة وولاية على الأُمة، كما أنّ الرسول يكون مبعوثاً مـن قـبل الله تعالى، ويكون حاكماً على العباد ببعثه إلى الرسالة ﷺ، فحكمة تشـريع بـعث الرسـول ونصب الإمام تقتضي أن يكون كلّ من النبي والإمام قائداً الهياً على العباد، كما هو واضـح ظاهر.

(٣) فإنّ أهل السنّة يعتقدون ورأيهم معروف بأنّ النبي ﷺ ترك أُمته دون أن يـنصب عـليها

من التوجيه، فيرد عليه ما تقدّم بيانه في الوجه الثالث[١] وما بعده[٢]، من منافاة المقصود من الخليفة لما قد صدر ممن تأمَّر على الناس، وصارت لهم سلطنة عليهم، فإنّهم قد ساسوهم بما خالف الشريعة، وجرىٰ الظلم منهم على عباد الله

خليفة له من بعده، وكان على الأمة أن تتولّى بنفسها تدبير أُمورها وتنصب خليفة عليها رغم ما يحيطها من ظروف عسرة وشديدة التعقيد، وكأنّه ﷺ ـ بناءً على هذا التصور ـ ترك أُمته دون راع يقودها في هذا البحر اللجي المتلاطم الأمواج.

وقد ذكروا أنّه لا يشترط في عقد الإمامة الإجماع، بل تنعقد الإمامة عندهم وإن لم تجمع الأُمة على عقدها، والدليل عليه إمامة أبي بكر فإنّه عقد له الإمامة بعدة قليلة من الصحابة (انظر شرح المقاصد التفتازاني ج٢: ص٢٧٢. والإرشاد في الكلام لإمام الحرمين الجويني: ص٤٢٤. وشرح سنن الترمذي لابن عربي ج١٣: ص٢٢٩. وجامع الأحكام للقرطبي في المسألة الثانية من تفسير قوله تعالى: ﴿إنّي جاعل في الأرض خليفة﴾ ج١: ٢٦٣، وغيرها.

ويلاحظ على هذه العقيدة أنّ موقف هذا القول موقف من اعتقد بصحّة الخلافة على ما وقع في التاريخ، وهذا النمط من الاستدلال استدلال بالمدعىٰ على نفس المدعىٰ، وهو دور باطل. والعجب من هؤلاء الذين اعتقدوا بهذه العقيدة الباطلة قد سكتوا عن الاعتراضات الهائلة التي توجهت من نفس الصحابة من الأنصار والمهاجرين على خلافة أبي بكر الذي تمت ببيعة خمسة في السقيفة، فإنّ التأريخ اكبر شاهد بمخالفة كثير من الصحابة لذلك كالزبير وسعد بن عبادة وغيرهما، فهذا الاختلاف يعرب عن بطلان نفس الأصل؛ لأنّه إذا كانت الإمامة مفوّضة إلى الأمة كان من اللازم أن يراعوا نظرية جميع الصحابة، فلاحظ.

(١) قد تقدم في الوجه الثالث من كلام المصنف رحمه الله في الردّ على هذه العقيدة وأشار رحمه الله إلى النصوص القرآنية والسنّة النبوية المتظافرة، بل المتواترة المخالفة لهذه العقيدة، وسيأتي تفصيل البحث في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٢) فإنّ هذه العقيدة التي بنىٰ عليها أهل السنّة مذهبهم مخالفة لأُصول الإسلام وأهدافه المطلوبة ويترتّب عليه النقوض من الأدلّة الشرعية والمناكير الدينية التي أشار المصنف رحمه الله إلى بعضها في الوجه الرابع والخامس، وسيأتيك البحث فيه في محلّه مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

الصالحين[1]،

وقد عرفت مخالفة إمامة من هذه سيرتهم للشريعة[2]، فعلم ممّا بيّناه فساد ما زعمه السنّي في المقام.

وسادسها: ما نقله ممّا دلَّ على سياسة النبيين لبني يعقوب[3]، فإنّه حجّة بيّنه لما ذهبت إليه اثني عشرية الشيعة من لزوم العصمة في إمام الخلق[4]، فإنّ أمة

---

(١) وقد نشأت هذه المخالفات والمعارضات لأُصول الإسلام منذ بدأ مؤامرة السقيفة وتقمص الخلافة والإمارة وغصبها والاستيلاء على القدرة وتصدّى الأمور والأحداث والبدع التي أحدثها الخلفاء في الدين وترك السنن ورفض الأحكام اتباعاً للآراء والأهواء والميول النفسانية، فكانوا يحاربون باسم الدين، ولم يكن الدين إلّا في جانب واحد، فإنّ الدين كلّه في أهل بيت النبوة الذين هم معدن الرسالة ومختلف الملائكة ومهبط الوحي، وقد تخاذلت الأُمة عن نصرتهم مع قرب عهدهم بسيّد الأنام وخاتم الأنبياء والمرسلين، وقد رفضوا ما أوصاهم به في عترته، وكانوا قادرين على نصرتهم وأخذ حقوقهم ممّن ظلمهم وجحد حقهم، وكذلك الظلم بالنسبة إلى شيعتهم من القتل والتعذيب والسجن والإرهاب وغير ذلك، وسيأتي البحث في ذلك مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

(٢) تقدّم في الوجه الرابع والخامس بعض المناكير التي فعلها الخلفاء في عهد خلافتهم فراجع.

(٣) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلّ ما هلك نبي خلفه نبي، وأنّه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأوّل فالأوّل، أعطوهم حقهم، فإنّ الله سائلهم عما استرعاهم» (صحيح البخاري ج٤: ص١٤٤) وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأوّل فالأوّل. صحيح مسلم ج٦: ص١٧. ومسند أحمد بن حنبل ج٢: ص٢٩٧. وسنن ابن ماجه ج٢: ص٢٥٨، وغيرهم.

(٤) فإنّ الاعتقاد بعصمة الإمام من ضروريات مذهب الشيعة الاثني عشرية، والدليل على ذلك واضح ظاهر؛ لأنّه بعد قبول ضرورة حاجة الناس إلى الإمام الذي هو أفضل أهل زمانه في كلّ فضيلة وأعلمهم بكلّ علم؛ لأنّ الغرض منه تزكية النفوس وتهذيبها بالعلم والعمل الصالح، ←

➲ فالذي يدعو الناس إلى تزكية والعمل الصالح لابدّ أن يكون عالماً بجميع المصالح والمفاسد على ما هو الواقع عليه من المصلحة أو المفسدة حتى لايخطئ في كلامه وفعله أبداً، وإلّا فإن صدر منه الخطأ فإنّ خطأه موجب لهداية الناس والأُمة نحو الضلال، فلو جاز الخطأ على الإمام لاحتاج الامام إلى أئمة أُخرى ليرفعوا عنه الخطأ وهذا يؤدي إلى إثبات ما لا يتناهىٰ من الأئمة أو إلى الدور، وكلاهما باطل، وأمّا أن ينتهي إلى إمام معصوم، وهو المطلوب.

فالعصمة ثابتة للإمام وواجبة له كثبوتها ووجوبها للنبي بدليل واحد، ويمكن الاستدلال على ذلك بوجوه متعددة أُخرى نورد أهمها في المقام:

الأوّل: أنّ الإمامة إذا كانت استمراراً لوظيفة النبوة والرسالة، وكان على الإمام يملأ جميع الفراغات الحاصلة جرّاء رحلة النبي، فلا مناص من لزوم عصمته، وذلك لأنّ تجويز المعصية ينافي مع الغاية التي لأجلها نصبه الله سبحانه إماماً للأُمة، فإنّ الغاية هي هداية الأُمة إلى الطريق المهيع، ولا يحصل ذلك إلّا بالوثوق بقوله وفعله وتقريره، والاطمئنان بصحّة كلامه، فإذا جاز على الإمام الخطأ والنسيان والمعصية والخلاف لم يحصل الوثوق بأفعاله، وضعفت ثقة الناس به، فتنتفي الغاية من نصبه، وهذا نفس الدليل الذي استدلّ به المتكلّمون على عصمة الأنبياء، فإنّ الإمام وإن لم يكن رسولاً ولا نبياً ولكنه قائم بوظائف الرسالة والنبوة.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وإذ إبتلي ابراهيم ربه بكلمات فأتمهنّ قال إنّي جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة النساء: ٥٩).

والاستدلال بالآية على عصمة الإمام يتوقّف عل تحديد مفهوم الإمامة الواردة في الآية، وأنّ المقصود منها غير النبوة وغير الرسالة، فأمّا الأوّل فهو عبارة عن منصب تحمل الوحي، وأمّا الثاني فهو عبارة عن منصب إبلاغه إلى الناس.

والإمامة المعطاة لإبراهيم الخليل في أواخر عمره هي هذه؛ لأنّه كان نبياً ورسولاً وقائماً بوظائفهما طيلة سنين حتى خوطب بهذا المقام، فالمراد من الإمامة في الآية هو منصب القيادة الإلهية، وتنفيذ الشريعة السماوية في المجتمع بقوة وقدرة وهي الملك العظيم، وعلينا الفحص عن المراد بالملك العظيم ويتضح هذا المقام والملك العظيم من خلال بعض الآيات الكريمة:

➲

١ـ يقول سبحانه حاكياً قول يوسف عليه السلام: ﴿رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث﴾ (سورة يوسف: ١٠١). ومن المعلوم أنّ الملك الذي منَّ به سبحانه وتعالى على عبده يوسف ليس هو النبوة، بل الحاكمية، حيث صار أميناً في الأرض؛ لقوله: ﴿وعلمتني من تأويل الأحاديث﴾ إشارة إلى نبوته، والملك إشارة إلى سلطنته وقدرته.

٢ـ ويقول سبحانه وتعالى عن سليمان بن داود عليه السلام أنّه قال: ﴿وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي أنّك أنت الوهاب﴾ (سورة ص: ٣٥).

والتأمّل في هذه الآيات الكريمة يبيّن لنا حقيقة الإمامة باعتبار الملاحظات التالية.

١ـ إنّ إبراهيم طلب الإمامة لذريته وقد أجاب سبحانه دعوته في بعضهم.

٢ـ إنّ مجموعة من ذريته، ـ كيوسف وداود وسليمان ـ نالوا وراء النبوة والرسالة منصب الحكومة والقيادة.

٣ـ إنّه سبحانه وتعالى أعطى إبراهيم الكتاب، والحكمة والملك العظيم، فمن ضم هذه الأُمور بعضها إلى بعض آخر يخرج هذه النتيجة: أنّ ملاك الإمامة في ذرية إبراهيم هو قيادتهم وحكمهم في المجتمع، وهذه هي حقيقة الإمامة، غير أنّها ربّما تجتمع مع المقامين الآخرين كما في إبراهيم الخليل ويوسف وداود وسليمان وغيرهم.

وربّما تنفصل عنهما كما في قوله تعالى: ﴿وقال لهم نبيهم أنّ الله بعث لكم طالوت ملكاً قالوا أنّى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إنّ الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم﴾ (سورة البقرة: ٢٤٧).

والإمامة التي يتبناها المسلمون بعد رحلة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم تتحدد واقعيتها مع هذه الإمامة أي معناها أنّ الإمامة منصب الهي يؤتيه من يشاء من عباده الصالحين وهم الذين اصطفاهم الله لدينه فهو مقام عظيم وشأن كبير لايناله إلّا المصطفون ـ بالفتح ـ.

ثمّ إنّه بعد معرفة مقام الإمامة التي منحه الله تعالى لإبراهيم الخليل بقي الكلام في تفسير الظالم الذي جاء ذكره في الآية الكريمة، وقد عرف الله الامام بأن لايكون ظالماً في حياته أي أنّ من له مقام الإمامة لابدّ أن لايكون ظالماً في حياته ولو بقدر آن ما، ودعا

⬅ إبراهيم عليه السلام أن يجعل الله من ذريته إماماً، فأجابه الله بأنّ الإمامة منصب الهي لا ينـاله الظالمون، ومعنى ذلك أنّ الإمام المطاع هو الإمام الذي يحكم بين الناس يتصرّف في الأموال والنفوس حسب ما أمر الله تعالى به، فيجب أنّ يكون على الصراط السوي، والظالم المتجاوز عن الحدّ لا يصلح لهذا المنصب، كما أنّ الظالم ناكث لعهد الله وناقض لقوانينه وحدوده، وهو على شفا جرف هار لا يؤتمن عليه، فلا تلقى إليه مقاليد الخلافة؛ لأنّه على مقربة من الخيانة والتعدي وعلى استعداد؛ لأن يقع أداة للجائرين، فكيف يصح في منطق العقل أن يكون إماماً مطاعاً نافذ القول مشروع التصرف، وعلى ذلك فكلّ من ارتكب ظلماً، وتجاوز حداً في يوم من أيام عمره أو عبد صنماً أو لاذ إلى وثن. وبالجملة: فإنّ عدم اللياقة يثبت بارتكاب ما هو المحرم فضلاً عما هو شرك وكفر فقوله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ أعم من جميع هذه الأُمور ومن غير فرق بين صلاح حالهم بعد تلك الفترة، أو البقاء عل ما كانوا عليه.

نعم اعترض الجصاص على هذا الاستدلال في تفسيره، وقال: إنّ الآية إنّما تشمل مـن كان مقيماً على الظلم، وأمّا التائب فلا يتعلّق به الحكم ؛ لأنّ الحكم إذا كان معلقاً على صفة وزالت تلك الصفة زال الحكم (تفسير آيات الأحكام للجصاص ج١: ص٧٢).

ويلاحظ عليه: أنّ قوله: «الحكم يدور مدار الموضوع»، ليس ضابطاً كلّياً، بل الأحكام على قسمين: قسم منه كذلك، وآخر يكفي فيه اتصاف الموضوع بالوصف والعنوان آنـاً مـا ولحظة خاصّة، وإن انتفى بعد الاتصاف، فقوله: «الخمر حرام»، أو «في سائمة الغنم زكاة» من قبيل القسم الأوّل، وأمّا قوله: «الزاني يحد والسارق يقطع» فالمراد منه أنّ الإنسان الذي صدر منه الزنى أو السرقة يكون محكوماً بالحكم المذكور لهما وإن زال العنوان وتاب الزانـي أو السارق، ومثله المستطيع يجب عليه الحج فالحكم ثابت، وإن زالت عـنه الاسـتطاعة عـن تقصير لا عن قصور، وعلى ذلك فالمدعى هي أنّ: الظالمين في الآية المباركة هي من سنخ الجرائم الثابتة كقولك: السارق والزاني وغيرهما من الموارد المشابة بـهما، لأنّـه لا شكّ أنّ إبراهيم الخليل عليه السلام الذي سأل الإمامة لبعض ذريته لا يعقل أن يسألها لمن مات، ولا يصلح أن يكون من يؤتمن بفعله؛ إذ الذي صدر منه الظلم في حياته ولو في فترة واحدة مـنها لا يصلح أن يؤتمن به عليها، ولما كان الله تعالى قد نفى امتلاك الإمامة من قلب الظالم وهو ما

⬅

خاتم النبيين ﷺ خير من غيرها من أُمم الرسل السالفين[١]، وقد ساستهم المعصومون حفظاً لهم من مخالفة الحقّ[٢]،

سبق أن وقع تسمية الظلم عليه فلا مناص من الجرم؛ بأنّ الظالم فاقد شرائط تصدي هذا المقام العظيم.

وهناك آيات أُخرى يستفاد منها عصمة الإمام كقوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩). وقوله تعالى: ﴿ثمّ أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير﴾ (سورة فاطر: ٣٢)، وغيرها من الآيات.

والخلاصة: أنّ دلالة الآيات والروايات على لزوم عصمة الإمام وافية جداً، مضافاً إلى الأدلّة العقلية الدالة على ذلك بقوّة وصراحة، وسيأتي البحث حول الموضوع مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

(١) قال الله تعالى: ﴿كنتم خير أُمة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾. (سورة آل عمران: ١١٠).

هذه الآية الكريمة تصف المسلمين بأنّهم خير أُمة هيأت وعبأت لخدمة المجتمع الإنساني، والدليل على أنّ هذه الأُمة خير أُمة رشحت لهذه المهمة الكبرىٰ هو قيامها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإيمانها بالله، وهذا يفيد أن إصلاح المجتمع البشري لا يمكن بدون الإيمان بالله والدعوة إلى الحقّ ومكافحة الفساد، كما يستفاد من ذلك أنّ هاتين الوظيفتين مع ما هما عليه من السعة في الإسلام ممّا تفرّد بهما هذا الدين من دون بقية الشرائع السابقة.

فإنّ الإسلام آخر الأديان الالهية والشرائع السماوية، ولا شك أنّه يقتضي أن يكون أكملها وأتمها في سلم الأديان.

ويتضح من خلال قوله تعالى: ﴿خير أُمة﴾ أنّ المسلمين هم خير أُمة ما داموا يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فإذا نسوا هاتين الفريضتين وأهملوهما لم يعودوا إلى خير أُمة، كما لم يعودوا في خدمة المجتمع البشري أبداً على أنّ المخاطب في هذه الآية هم عموم المسلمين في جميع العصور كما هو الحال في جميع الخطابات القرآنية.

(٢) فإنّ الأنبياء معصومون من المعصية كبيرة كانت أم صغيرة عمداً أو سهواً جهلاً أو نسياناً

فخير أُمة[١] أحقّ بذلك وأحرى، وحيث ختمت النبوّة به صلى الله عليه وآله وسلم بقيت العصمة[٢]، وبها يحصل المقصود، فإنّه رشد الخلق إلى الحقّ، وهو إنّما يتّم ويوجد بـهادٍ إلى الحقّ، وهو منحصر بالمعصوم الذي هو منزّه عن الجهل والخطأ والنسيان، فإنّ من لم ينزّه عن هذه فقير إلى هادٍ ينجيه منها[٣].

خطأ أو غفلةً في جميع أدوار حياتهم من الصغر إلى الموت؛ لأنّهم حفظة الشرع والقوّامون به فإذا صدر منهم ذنب لارتفع الوثوق بهم، وكيف يصح الوثوق بـمن جـاز له مـخالفة الحـقّ وارتكاب الإثم والباطل؟! وهل يقبل العقل بأنّ فاقد الشيء يكون معطياً فإنّ المرتكب للذنب كيف يمكن أن يكون سبباً لنجاة الأُمة وفوزها وأمانها من الضلال والانحراف؟!

(١) من المعلوم أنّ هذه العبارة إشارة إلى قوله تعالىٰ في سورة آل عمران: ١١٠، والمقصود بها خير أُمة، وهم المؤمنين من الأُمة الذين وصفهم الله تعالى بـلفظة «خـير» ومـلاك خـيرتهم بسطتهم للمعروف وردعهم عن المنكرات وإصلاح المجتمعات، وهذه المدحة لم تكن لجميع أُمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بل للحافظين لحدود الله والقائمين على طاعة الله سبحانه، ولكن مع ذلك في مقام أُريد منها المعنى العام الشامل لجميع الأُمة بناءً على مسلك القوم، وذلك من بـاب الجدل، فلاحظ.

(٢) فإنّ الإمام حافظ للشريعة كالنبي، وهو من يقوم مقامه بعد رحلته صلى الله عليه وآله وسلم، فيجب أن يكون متمتعاً بما يتمتع به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الكفاءات والمؤهلات، منها كونه مصوناً من الخطأ في العلم والعمل لكي تحفظ به الشريعة، ويكون هادياً للناس إلى مرضاة الله سبحانه.

فلو جاز له الخطأ لكان نقضاً للغرض الذي من أجله وجب الإمام، ولا بد من أن يستقبح العقول نصب من يخالف القصد والغرض في ذلك؛ إذ الغرض من نصب الإمام هو نجاة الأُمة من الهلكات الدنيوية والأُخروية، ومن لم يكن معصوماً لا يؤمن بنجاة نفسه فكيف بنجاته الآخرين؟! فلا بد من أن يكون معصوماً من كلّ زلل وخطأ كعصمة الانبياء عليهم السلام، فإنّ رعية الإمام يحتاجون إلى الإمام المعصوم في جميع الأحوال، ولا يجوز له الخطأ في حـال مـن الأحوال، وإلّا يلزم انحراف الأُمة عن الصواب ووقوعهم في الضلال ومخالفة الحق...

(٣) فإنّ غير المعصوم لا يكون مأموناً ولامصوناً عن صدور الخطأ، ومن كان يجوز له الخـطأ

نعم يتم مطلبهم من عدم الحاجة إلى هادٍ معصوم على تقدير القول بأنّ الله سبحانه عنايته في حقّ خير أُمة ورحمته ورشده أقل من غيرها، ومن هذه الجهة لم يجعل لها من بعد نبيها هادين معصومين حسب ما جعل لغيرها[١].

فلا يؤمن به من الانحراف ولا يوثق بصحّة قوله، بل يصح الشكّ في نفاذ أمره وحكمه لاحتمال خطأه ونسيانه وغفلته وجهله، أو عدم تعهده على الكذب فيحتاج إلى إمام آخر ليرفع خطأه، واذا كان الإمام الآخر غير معصوم أيضاً، فهو أيضاً يحتاج إلى إمام آخر، وهكذا يستلسل الأمر أو ينتهي إلى إمام معصوم إذا لم يكن الإمام معصوماً لجاز إليه أن يخطأ ويسهو فيفتي بغير حقّ جهلاً أو عمداً وأن يعصي الله، فإن وجب اتباعه لزم وجوب فعل القبيح، وهو باطل بالإجماع وإن لم يجب اتباعه انتفت فائدة الإمامة.

وأيضاً لو وقع منه معصية فإن وجب زجره والإنكار عليه سقط محلّه من القلوب ولم يجب اتباعه، وانتفت فائدة الإمامة وإن لم يجب لزم الاخلال بالنهي عن المنكر وهو حرام أيضاً بالاجماع. وأيضاً إذا لم يكن الإمام معصوماً فتقديمه على الآخرين ترجيح بلا مرجح.

(١) فإنّ الله سبحانه وتعالى قد جعل بعد كلّ نبي نبي آخر، وكان النبي السابق ينصّ على نبوة النبي اللاحق، ومن هذا الباب تنصيص المسيح على نبوة النبي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم، كما يحكيه الله سبحانه وتعالى عن لسان عيسى بن مريم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وإذ قال عيسى بن مريم يا بني إسرائيل أنّي رسول الله إليكم مصدقاً لما بين يدي من التوراة ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد﴾ (سورة الصف: ٦). وهكذا استمرت الرسالة الالهية وحتى نبوة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن الرسالة الخاتمة التي هي أعظم هذه الرسالات وأفضلها وأتمّها رسالة، فإنّها وإن ختمت الرسالة بنبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يوجد بعدها نبوة إلّا أنّ استمرار الهداية الربانية باقية إلى قيام يوم الدين؛ لأنّ المفروض أنّ الشريعة المحمدية هي الشريعة الخالدة الخاتمة إلى يوم القيامة، ولابدّ أن تكون أكمل الشرائع، فإذا لم تكن فيها بعد رحلة الرسول الأعظم من يقوم بحفظ الشريعة والرسالة المحمدية، كما قامت الأنبياء واحداً بعد الآخر بحفظ الرسالة الالهية، فمعناه أنّ الإسلام الذي يعتبر عند الجميع أكمل الشرائع يكون فيه النقص بالنسبة إلى سائر الشرائع السماوية، فبناءً على مسلك القوم وزعمهم بأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهذه الدعوى شناعتها تغني عن بيان فسادها فإنّها مخالفة لبعث رسوله رحمة للعالمين، فإنّ معنى كونه رحمة لهم وجود معصوم نائب عنه في رشدهم إلى شريعته في طبقة بعد طبقة حتى تقوم الساعة[١]، ولو منعهم ذلك لم يكن رحمة لهم

➲ لم يخلف خليفة معصوم لما بعده، فمعناه أنّ أُمته أقل رشداً وهداية من غير الأُمم إذ الأُمم السابقة كانوا ينتظرون النبي اللاحق، وذلك لئلا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل (سورة النساء: ١٦٥). ولكن نبي الإسلام لم يكن له خليفة.

ولذلك ترى أنّه قد آمن كثير من اليهود والنصارى بنبوة النبي الخاتم في حياته وبعد مماته لصراحة التباشير الواردة في العهدين.

وإذا لم تستمر الهداية بإمام معصوم بعد رحلة خاتم الأنبياء والمرسلين لتجدد الحوادث واختل أمر الشرع؛ لأنّ الإمام المعصوم حافظ للشريعة، وإذا تعدى الأمر إلى من لا يصلح للإمامة، فلا محالة أنّ الأُمة قد تقع في الضلال والانحراف، ولا ريب أنّ القائلين بهذه المقالة صدق عليهم قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حقّ قدره﴾ (سورة الأنعام: ٩١)، فلاحظ.

(١) قال الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلّا رحمة للعالمين﴾ (سورة الانبياء: ١٠٧)، فبعث الله نبي الاسلام إلى الناس كافة، وإلى الجن والإنس وجعله سبباً لسعادتهم وموجباً لصلاح معاشهم ومعادهم، فإنّ عامة البشر في الدنيا سواء الكافر منهم والمؤمن، مشمولون لرحمته ﷺ؛ لأنّه تكلف بنشر الدين الذي ينفذ الجميع، فإذا كان جماعة قد انتفعوا به وآخرون لم ينتفعوا به، فإنّ ذلك يتعلّق بهم أنفسهم، ولا يخدش عمومية رحمته ﷺ. ومن المعلوم أنّ مقتضى الرحمة للعالمين أن لا يترك أُمته سدى وينصب لهم والياً ليدفع عنهم الشر ويهديهم إلى ما يصلحهم يكون خيراً لهم في دنياهم وآخرتهم، وهذا أبسط ما يرتجى من كلّ أب عند دنو أجله فقد جرت العادة قديماً وحديثاً في كلّ من ظهرت له إمارة الارتحال من بين قومه وظن بدنو موته وحضور أجله، بأن يوصي فيهم ويفوض أمرهم إلى من يحميهم عن الفتن والآفات.

وهل يظن عاقل بأنّ النبي ﷺ المبعوث رحمة للعالمين لم يهتم بأمر الإسلام والمسلمين حتى يحسب أقل من أب يوصي لأهل بيته ـ والعياذ بالله ـ بأن لا يوصي فيهم ➲

بل وخالف مقصوده الذي هو رشد جميعهم وإلى الدين جميعه، فلزم من الخبر الذي نقله السنّي لزوما بيّناً جلياً تحقق عصمة إمام الخلق ومسيسهم[(١)]، فالخبر حينئذٍ حجّة عليه، وهذه من الجهات التي لم نتعرّض لها في المقدّمة الثالثة، وهي سوقه حجّة له بزعمه على الشيعي، وهي عند التحقيق حجّة للشيعي عليه[(٢)].

➡ ولا ينصب لهم والياً، مع أنّه كان يخشىٰ على أُمته الفرقة، والانقلاب على الأعقاب والتنافس على الدنيا حتى يضرب بعضهم رقاب بعض كما جاء كلّ ذلك في الروايات الواردة عن طرق، أهل السنّة والجماعة، بل وحتى يتبعوا سنن اليهود والنصارى حذو النعل بالنعل فهل يليق برحمة رسول رب العالمين أن يترك أُمته سدى بعد ذلك؟!

(١) لا يخفى أنّه مع التسليم بصحّة الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة من أنّه قال: كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلّ ما هلك نبي خلفه نبي وأنّه لانبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأوّل فالأوّل، أعطوهم حقهم، فإنّ الله سائلهم عمّا استرعاهم (صحيح البخاري ج٤: ص١٤٤، كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل). ورواه مسلم في صحيحه ج٦: ص١٧. وأحمد بن حنبل في سنده ج٢: ص٢٩٧، وغيرهم، فإنّ المقصود بالخلفاء هم المعصومين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً؛ إذ أنّ النبيّ ﷺ جعل كلّ واحد من المعصومين من أهل بيته إماما على الخلق وأميراً على الرعية، وقد أمرنا رسول الله ﷺ بالتمسّك بهم وجعلهم عدلاً لكتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقال ﷺ: «إنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٤ و١٧ و٥٩. ومجمع الزوائد للهيثمي ج٩: ص١٦٣. ومسند أبي يعلىٰ الموصلي ج٢: ص٢٩٧، ح٤٨. والمعجم الصغير للطبراني ج١: ص١٣١. والمعجم الكبير له ج٣: ص٦٥، ح٢٦٧٨ و٢٦٧٩، وغيرها).

(٢) إذ من الواضح لدى الخبير المقصود بالخلفاء الذي جاء ذكرهم في الحديث هم الخلفاء الذين عيّنهم النبي ﷺ وذكر عددهم في حديث متفق عليه بين الشيعة وأهل السنّة وهم اثنا عشر خليفة (انظر صحيح البخاري ج٨: ص١٢٧، كتاب الأحكام، باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة، وصحيح مسلم ج٦: ص٣، كتاب الإمارة، باب الناس ⬅

وسابعها: ما نقله من الخبر عن عبادة بن الصامت[١]، فإنّه حجّة بيّنة أيضاً

➲ تبع لقريش والخلافة في قريش. ومسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٨٧. والمستدرك للحاكم ج٣: ص٦١٧، وغير ذلك) وفي بعضها: لا يزال الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة... (صحيح مسلم ج٦: ص٤، كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه). فهذه الرواية قد وردت في أصح كتب أهل السنّة، وبها تثبت أنّ الخلفاء الاثنا عشر الذين تتوقّف عليهم عزة الإسلام ومنعته، وهذا الحديث لاينطبق في الخارج إلّا على مذهب الشيعة الاثني عشر؛ إذ لم تكن عدد الخلفاء متوفرة بهذا العدد في غيرهم، وهل يصح تطبيق ذلك على خلفاء بني أُمية كيزيد بن معاوية ومعاوية بن أبي سفيان و؟! أو الخلفاء العباسية؟! كما أنّ إطلاق الحديث لا تنطبق على الخلفاء الثلاثة الأوائل؛ إذ لم يتحقق بهم العدد المذكور في النهي الصريح الصحيح، مضافاً إلى أنّ الأوصاف المذكورة في الحديث أيضاً لم تتوفر، لأنّ خليفة رسول الله ﷺ هو من يقوم رسول الله ﷺ، فلابدّ أن يكون متصفاً بصفاته ليسد في غيابه فراغه، فكما أنّ النبي ﷺ كان أعلم الناس وأشجعهم وأكملهم في الإيمان، فكذلك لابدّ أن يكون الإمام عليه السلام كذلك عدى النبوة؛ لأنّها قد ختمت بنبوة نبي الإسلام ﷺ بإجماع المسلمين قاطبة أنّ الخلفاء الثلاثة لم تكن فيهم أحد صفات رسول الله ﷺ فضلاً عن كلّها، وإمّا بإجماع الشيعة الإمامية أنّ صفات النبي ﷺ كانت متوفرة في الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ومن بعده في أبنائه المعصومين عليهم السلام، فلاحظ.

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس عن عبادة ابن الصامت قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة والمنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم أو نقول بالحقّ حيث ما كنا لا نخاف في الله لومة لائم (صحيح البخاري ج٨: ص١٢٢). وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الامراء في غير معصية، وفيه: يايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وعلى أن لا ننازع الأمر أهله... (صحيح مسلم ج٦: ص١٦). وأخرجه أحمد في مسنده ج٥: ص٣١٨. وابن ماجة في سننه ج٢: ص٩٥٧، ح٢٨٦٦. والترمذي في سننه ج٧: ص١٣٨، كتاب البيعة، باب البيعة على السمع والطاعة، وغيرهم.

على أهل مذهب السنّي، ومخالفة معلومة منهم لهذه المبايعة[١]؛ لما نبهنّا عليه من

---

(١) إنّ ممّا لا شك فيه ولا غبار عليه أن بيعة الغدير قد تمت مع حضور أغلب الصحابة الذين حضروا خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإعلانه ولاية أميرالمؤمنين عليه السلام في واقعة غدير خم.

فإنّ واقعة الغدير قد اتفق الشيعة وأهل السنّة على روايتها من المحدّثين والمفسّرين والمؤرّخين، وتناولها الشعراء وتعرّض لها أعلام الكلام في كتبهم. وذكر العلّامة الأميني رحمه الله في كتابه الغدير روايات أهل السنّة الذين رووا حديث الغدير وأخرجوه في كتبهم على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم من القرن الأوّل للهجرة وحتى القرن الرابع عشر، فكان عددهم يزيد عن ثلاثمئة وستين عالماً، ولمن أراد التحقيق فعليه بمراجعة كتاب الغدير في السنّة والأدب ج١: ص٢٩٤ ـ ٣٢٢.

ومن الطبيعي أنّ من حضر واقعة غدير خم من الصحابة وسمع إعلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بولاية أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة الغدير وبايعوا الإمام وهنأوه بإمرة المؤمنين، كان ذلك بطيب أنفسهم؛ إذ لو كان هناك ردّ واعتراض على تلك البيعة لظهر وبان ونقل في التاريخ، كما نقل في التاريخ اعتراض الحارث بن النعمان الفهري بعد الواقعة في المدينة المنورة، وقد جاء ذكر هذه الحادثة في شأن نزول قوله تعالى تعالى: ﴿سأل سائل بعذاب واقع ※ للكافرين ليس له دافع ※ من الله ذي المعارج﴾ (سورة المعارج: ١ـ٣).

فللباحثين المراجعة إلى تفسير الثعلبي ج١٠: ص٣٥. وتفسير أبو الليث السمرقندي ج٢: ص١٩. وفيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي ج٦: ص٢٨٢. وكتاب الغدير ج١: ص٢٣٩، وغيرهم.

ومن المناسب أن نذكر بعض الروايات التي تتضمن لذكر تهنئة الحاضرين في غديرخم للإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالولاية منها ما أخرجه الطبري في كتاب الولاية بسنده عن زيد ابن أرقم في حديث طويل ذكر فيه خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم غديرخم ثمّ قال...: «معاشر الناس قولوا: أعطيناك على ذلك عهداً عن أنفسنا وميثاقاً بألستنا وصفقة بأيدينا نؤيد إلى أولادنا وأهالينا لا نبغي بذلك بدلاً وأنت شهيد علينا وكفى بالله شهيداً، قولوا ما قلت لكم وسلّموا على علي بإمرة المؤمنين، وقولوا: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فإن الله يعلم كلّ صوت وخائنة كلّ نفس فمن نكث فإنّما ينكث على نفسه ومن أوفى بما

←

⬅ عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً؛ قولوا ما يرضى الله عنكم فإن تكفروا فإنّ الله غني عنكم».

قال زيد بن أرقم: فعند ذلك بادر الناس بقولهم: نعم سمعنا وأطعنا على أمر الله ورسوله بقلوبنا، وكان أوّل من صافق النبي ﷺ وعلياً أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وباقي المهاجرين والأنصار وباقي الناس إلى أن صلّى الظهرين في وقت واحد وامتد ذلك إلى أن صلّىٰ العشاءين في وقت واحد وأوصلوا البيعة والمصافقة ثلاثاً (انظر الغدير ج١: ص٢٧٠، نقلا عن كتاب الولاية لمحمد بن جرير).

وفي بعضها: أنّ النبي ﷺ أجلس أميرالمؤمنين عليه السلام في خيمة وأمر المسلمين بالدخول عليه وتهنئته، ولمّا فرغ الناس عن التهنئة له أمر رسول الله ﷺ أُمهات المؤمنين بأن يسرن إليه ويهنئنه، ففعلن، وممّن هنأه من الصحابة عمر بن الخطاب قال: هنيئاً لك يابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى جميع المؤمنين والمؤمنات (انظر الغدير ج١: ص٢٧١، نقلاً عن روضة الصفا لخاوند شاه «خداوند شاه»).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن البراء بن عازب قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا بغدير خم فنودي فينا الصلاة جامعة وكسح لرسول الله ﷺ تحت شجرتين فصلّى الظهر وأخذ بيد علي ـ رضي الله عنه ـ فقال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، قالوا: بلى، قال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه»، قالوا: بلى، قال: فأخذ بيد علي فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، قال: فلقيه عمر بعد ذلك فقال له: هنيئاً لك يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٢٨١). ورواه ابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج٦: ص٣٧٢ في كتابه الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٣: ص١٣٤، ح٣٦٤٢٠. والمناوي في فيض القدير ج٦: ص٢٨٢. والثعلبي في تفسيره ج٤: ص٩٢. والآلوسي في تفسيره ج٦: ص١٩٤. وقد أنهاهم العلّامة الأميني إلى ستين، ولا يسعنا الاستقصاء في هذا المجال، فراجع الغدير ج١: ص٢٦٩ ـ ٢٨٤. ومن المعلوم أنّ التهنئة بالشكل المذكور هو الإقرار والتسليم بولاية أميرالمؤمنين عليه السلام وهي البيعة المعروفة؛ ⬅

صدور المنازعة منهم مع إمامهم[١].

فتارة بحملهم النار إلى بيته ليحرقوه ومن فيه لو لم يبايعوهم[٢]، وفيه نفس

➲ لأنّ معنى البيعة إعلان الاستجابة والإذعان بولاية أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام التي حدثت بعد خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم.

ولا شكّ أنّ خطبة غدير خم أو حديث الغدير من الأحاديث المتواترة بين الفريقين، وهذه التهنئة التي جاءت في كثير من الروايات هي ملازمة للخطبة فتواتر الخطبة يقتضي تواترها أيضاً.

وعليه إذا قلنا بأنّ الأخبار تواترت على أنّ مئة ألف صحابي قد بايعوا الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام يوم غدير خم بولايته والاستجابة لها ليس مجازفة منا بل أمر محقق واقع، فلاحظ.

(١) لايخفىٰ أنّ النصوص التي احتج بها الشيعة على إمامة المعصومين من أهل البيت ـ صلوات الله عليهم ـ ووجوب التمسّك بهم على نوعين:

١ـ النصوص الواردة في إمامة أهل البيت عليهم السلام عموماً مثل حديث الثقلين وحديث السفينة وحديث الكساء وحديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض وغيرها من الأحاديث وهي كثيرة جداً.

٢ـ النصوص الواردة في إمامة أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، خصوصاً كحديث الغدير وحديث المنزلة وحديث الطير، وحديث الراية، وحديث خاصف النعل، وحديث يوم الدار، وغيرها من الأحاديث فإنّ أهل السنّة قد خالفوا جميع هذه النصوص والأحاديث من يوم السقيفة وما بعدها من الأحداث، وأنّ تفصيل ذلك يطول شرحها، ولا يمكننا بيانها في هذه العجالة، وقد صنّف في ذلك كتباً كثيرة أشار المصنف رحمه الله إلى بعضها، وسيأتي ذكرها في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٢) لا يخفىٰ أنّ الروايات الكثيرة والأخبار الموثوقة الواردة عن طريق أهل السنّة والجماعة المصرحة بالهجوم على بيت فاطمة وبمظلومية الزهراء الطاهرة وأهل البيت ـ سلام الله عليهم ـ فيما يرتبط بالهجوم على بيتهم والتهديد بإحراقها، بل ومباشرة الإحراق بالفعل، ثمّ ضرب الزهراء ـ سلام الله عليها ـ، وإسقاط جنينها وسائر ما جرى عليها، ممّا لا مجال لإنكارها ➲

والترديد فيها. قال ابن أبي الحديد: وأمّا حديث الهجوم على بيت فاطمة والظاهر عندي صحّة ما يرويه المرتضى والشيعة... وحقّ لأبي بكر أن يندم ويتأسف على ذلك (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٧: ص١٦٨).

ونحن نذكر أوّلاً ما ذكره السيد المرتضى في الشافي الذي صحّحه ابن أبي الحديد، ثمّ نذكر الروايات والأخبار الواردة عن طريق أهل السنّة وإن كان نقل السيد رحمه الله عن طرق أهل السنّة أيضاً.

قال السيد المرتضى رحمه الله في الشافي: قد روىٰ أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، وحاله في الثقة عند العامة والبُعد عن مقاربة الشيعة والضبط لما يرويه معروف، قال: حدثني بكر بن الهيثم، قال: حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: بعث أبوبكر عمر بن الخطاب إلى علي عليه السلام حين قعد عن بيعته وقال: ائتني به بأعنف العنف، فلمّا أتاه جرى بينهما كلام فقال له علي عليه السلام: احلب حلباً لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلّا ليؤمرك غداً... (الشافي في الإمامة ج٣: ص٢٤٠ ـ٢٤١).

وقد روي البلاذري عن المدائني عن مسلمة بن محارب عن سليمان التيمي عن أبي عون: أنّ أبابكر أرسل إلى علي عليه السلام يريده على البيعة فلم يبايع، فجاء عمر ومعه قبس فلقيته فاطمة عليها السلام على الباب فقالت: يا ابن الخطاب أتراك محرقاً عليّ بابي؟! قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك... (الشافي في الإمامة ج٣: ص٢٤١).

وقال السيد المرتضى عقيب هذا الحديث: وهذا الخبر قد روته الشيعة من طرق كثيرة، وإنّما الطريق أن نرويه برواية لشيوخ محدثي العامة، ولكنّهم كانوا يروون ما سمعوا بالسلامة، وربّما تنبهوا على ما في بعض ما يروونه عليهم فكفوا عنه.

أقول: قد ذكر السيد رحمه الله في هذا المجال روايات كثيرة اكتفينا بهذا المختصر منها كي نضع أمام القرّاء الكرام مثالاً عما ذكره رحمه الله فللباحثين والمحققين المراجعة إلى كتابه.

وروى ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة عن الجوهري، فقال: قال أبوبكر: وحدّثني أبو زيد عمر بن شبه عن رجاله، قال: جاء عمر إلىٰ بيت فاطمة في رجال من الأنصار ونفر قليل من المهاجرين، فقال: والذي نفسي بيده لتخرجنّ إلى البيعة أو لأحرقن

➲ البيت عليكم، فخرج إليه الزبير... (شرح نهج البلاغة ج٦: ص٤٨).

وروى ابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد ج٢: ص٢٠٥، ط المطبعة الأزهرية المصرية الكائنة): الذين تخلّفوا عن بيعة أبي بكر علي والعباس والزبير، وسعد بن عبادة، فأمّا علي والعباس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة، وقال له: إن أبوا فقاتلهم، فأقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهم الدار فلقيته فاطمة، فقالت: يا بن الخطاب أجئت لتحرق دارنا؟ قال: نعم، أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأُمة.

وروى ابن قتيبة في حديث طويل: أنّ أبابكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي ـ كرّم الله وجهه ـ فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده؛ لتخرجن أو لأحرقنّها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص أنّ فيها فاطمة، فقال: وإن... (الإمامة والسياسة ج١: ص١٩).

وروى البلاذري عن ابن عون: أنّ أبابكر أرسل إلى علي يريد البيعة فلم يبايع، فجاء عمر ومعه فتيلة فتلقته فاطمة على الباب فقالت: يا ابن الخطاب أتراك محرقاً عليّ بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك (انساب الأشراف ج١: ص٥٨٦).

وأخرج الطبري عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة... (تاريخ الطبري ج٣: ص١٩٨ ـ ٢٠٠ وقال توفيق أبو علم بعد ذكر رواية الطبري وفي رواية أُخرى: إنّ عمر قال لعلي: إن لم تبايع أبابكر لأحرقنّ دارك، قال علي: أوتحرقها وفيها بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟! قال: أحرقها وفيها بنت رسول الله (أهل البيت: ٢٣٨ في موقف الإمام بعد وفاة الرسول).

وقال الشهرستاني في الملل والنحل عن إبراهيم النظام: إنّ عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها، وكان يصيح أحرقوا دارها بمن فيها وماكان في الدار غير علي وفاطمة والحسنين (الملل والنحل ج١: ص٧٣، باب ١، فصل ١ في ذكر المعتزلة فرقة النظامية).

➲

⬅ إلى غير ذلك من الأخبار والروايات الواردة في المقام ممّا يطول ذكره، فعلى الباحث المراجعة إلى كتاب الهجوم على بيت فاطمة ـ سلام الله عليها ـ لعبد الزهراء مهدي، وكتاب مأساة الزهراء للعلّامة السيد جعفر مرتضى. وموسوعة شهادة المعصومين عليهم السلام، وغيرها من الكتب والباحث لو تأمل في الروايات والأخبار المذكورة وغيرها من دون تعصّب وعناد سوف يحصل له القطع بوقوع الهجوم على بيت فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ مهددين لأهل البيت بحرق باب دارهم على من فيها وفي البيت أهل البيت الذي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمحبتهم ومودّتهم والاهتمام بأمرهم، فقد خالفوا النصوص النبوية الصريحة فيهم، وكيف يجوز لأبي بكر وعمر ومن وافقهما ورافقهما من الصحابة أن يستبيحوا حرمة الزهراء عليها السلام ويهجموا على بيتها مهددين بحرقها بمن فيها؟!

ألم يسمعوا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث فيها قال: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني». (صحيح البخاري ج٤: ص٢١٠، كتاب المناقب، باب مناقب فاطمة عليها السلام. وصحيح مسلم ج٧: ص١٤١، كتاب الفضائل، باب فضائل فاطمه عليها السلام). وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «فاطمة بضعة منّي من آذاها فقد آذاني». (سنن الكبرى للبيهقي ج١٠: ص٢٠١). ثمّ قال البيهقي بعد ذكر الحديث: رواه البخاري في الصحيح عن أبي الوليد، ورواه مسلم عن أبي معمر عن سفيان، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «فاطمة شجنة منّي يبسطني ما بسطها ويقبضني ما قبضها». (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٣٣٢). ورواه الحاكم في المستدرك ج٣: ص١٥٤. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص٢٠٣، وغيرهم. بلى والله لقد سمعوها ووعوها ولكن غلبت عليهم شقوتهم واستحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله، وألم يسمعوا قول الله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى﴾ (سورة الشورى: ٢٣).

وقد عاد إليهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قانون الحق لمن غلب، وعادت إليهم ثقافة الغارة والقتل وأُسلوب حرق البيوت على من فيها من أحياء، والأفظع منها أنّ الحكومات القريشية من بني أُمية وبني العباس ومن بعدهم ممّن تبعهم جيلاً بعد جيل قد ربت أجيال المسلمين على تقديس ذلك الصنف والافتخار به! فصارت تقرأ بتمجيد حادثة الهجوم على بيت الإمام أمير المؤمنين على بن أبي طالب والصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء وسيدي شباب أهل الجنة ⬅

الرسول بآية المباهلة(١)

⊃ الحسن والحسين ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ ولبعض شعرائهم قصيدة في تمجيد ما فعله السلف والافتخار بفعل العنف والهجوم على دار الزهراء عليها السلام، كما في قصيدة العمرية المشهورة التي يقول فيها شاعر النيل:

وقولة لعلي قالها عمر	أكرم بسامعها أعظم بملقيها
حرقت دارك لا أبقيٰ عليك بها	إن لم تبايع وبنت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص بقائلها	إمام فارس عدنان وحاميها

فهذا الأسلوب الذي استعمله الصحابة باسم الدين على مشروعية الديكتاتورية التي حكمت عليها الحكومات والخلفاء، وهذه شرعية اضطهادهم لمعارضة للنصوص الإسلامية وما جاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من خلال حياته الشريفة من أوّل بعثته الكريمة إلى آخر لحظات حياته الشريف، فلاحظ.

(١) صرّح المفسّرون من الشيعة وأهل السنّة أنّ آية المباهلة قد نزلت بحق أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهم الذين اطصحبهم صلى الله عليه وآله وسلم للمباهلة بهم مع نصارى نجران.

ومفهوم «أنفسنا» في قوله تعالى: ﴿فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾ (سورة آل عمران: ٦١) ينحصر في الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ الروايات الواردة عن طرق الفريقين متفقة على أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختار للمباهلة بعد نزول الآية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وفاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ والإمام الحسن عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام، وفي المقام نكتفي بذكر حديث أورده الفخر الرازي في تفسيره في المسألة الثانية في تفسيره الآية الكريمة قال: وفي رواية أنّه عليه السلام لمّا أورد الدلائل على نصارى نجران ثمّ إنّهم أصروا على جهلهم، فقال عليه السلام: «إنّ الله أمرني إن لم يقبلوا الحجّة أن أُباهلكم»، فقالوا: يا أبا القاسم بل نرجع فننظر في أمرنا ثمّ نأتيك، فلمّا رجعوا قالوا للعاقب وكان ذا رأيهم: يا عبد المسيح ماترى؟ فقال: والله لقد عرفتم يا معشر النصارى أنّ محمداً نبي مرسل، ولقد جاءكم بالكلام الحقّ في أمر صاحبكم، والله ما بأهل قوم نبياً قط فعاش كبيرهم ولأنت صغيرهم، ولئن فعلتم لكان الاستئصال، فإن أبيتم إلّا الإصرار على ⊂

⬅ دينكم والإقامة على ما أنتم عليه، فوا دعوا الرجل وانصرفوا إلى بلادكم، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج وعليه مرط من شعر أسود، وكان قد احتضن الحسين وأخذ بيد الحسن، وفاطمة تمشي خلفه وعلي ـ رضي الله عنه ـ خلفهما، وهو يقول: «إذا دعوت فأمّنوا»، فقال اسقف نجران: يا معشر النصارىٰ، إنّي لأرى وجوهاً لو سألوا الله أن يزيل جبلاً من مكانه لأزاله بها، فلا تباهلوا فتهلكوا، ولا يبقىٰ على وجه الأرض نصراني إلى يوم القيامة، ثمّ قالوا: يا أبا القاسم رأينا أن لا نباهلك، وأن نقرك على دينك، فقال ـ صلوات الله عليه ـ: «فإذا أبيتم المباهلة فأسلموا يكن لكم ما للمسلمين وعليكم ما على السمسلمين»، فأبوا، فقال: «فإنّي لا أُناجزكم القتال، فقالوا: ما لنا بحرب العرب طاقة، ولكن نصالحك على أن لا تغزونا ولا تردنا عن ديننا، على أن نؤدي إليك في كلّ عام ألفي حُلة، ألفاً في صفر، وألفاً في رجب، وثلاثين درعاً عادية من حديد، فصالحهم على ذلك، وقال: «والذي نفسي بيده أنّ الهلاك قد تدلى على أهل نجران، ولو لاعنوا لمسخوا قردة وخنازير، ولاضطرم عليهم الوادي ناراً ولاستأصل الله نجران وأهله، حتى الطير على رؤوس الشجر، ولما حال الحول على النصارىٰ كلّهم حتى يهلكوا».

وروي أنّه عليه السلام لمّا خرج في المرط الأسود فجاء الحسن ـ رضي الله عنه ـ فأدخله ثمّ جاء الحسسن ـ رضي الله عنه ـ فأخله ثمّ فاطمة ثمّ علي ـ رضي الله عنهما ـ ثمّ قال: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب :٣٣).

ثمّ قال الفخر الرازي: وأعلم أنّ هذه الرواية كالمتفق على صحتها بين أهل التفسير والحديث (انظر تفسير الفخر الرازي ج٨: ص٨٥).

وروى الحُميدي في الجمع بين الصحيحين: أنّه لمّا أراد المباهلة لنصارىٰ نجران احتضن الحسين وأخذ بيد الحسن وفاطمة تمشي خلفه وعلي خلفها وهو يقول لهم: «إذا دعوت فأمنوا». (الجمع بين الصحيحين ج١: ص١٩٨، ح٢٠٨).

وقريب منه في المضمون ما ورد عن مشاهير علماء أهل السنّة في تفسير الآية وهي كثيرة، وعلى سبيل المثال روى مسلم بن الحجاج في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد قال: أمر ⬅

وأخوه دونهم[١]. ومن هو منه بمنزلة هارون من موسى في سوى النبوة[٢].

➲ معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أنّ تسب أباتراب ـ يعني علي بن أبي طالب عليه السلام ـ؟ فقال له: أماما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبه؛ لأن يكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم... [أحدها]: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «اللهم هؤلاء أهلي» (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٠). وقريب منه في النقل ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص١٨٥. والترمذي في سننه ج٤: ص٢٩٣، ح٤٠٨٥. وج٥: ص٣٠١، ح٣٨٠٨. والحاكم في مستدركه ج٣: ص١٥٠. ثمّ قال: وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين. والبيهقي في سننه الكبرى ج٧: ص٦٣ وغيرهم.

فالروايات الواردة في تفسير الآية الكريمة المصرّحة بأنّها نزلت في أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمتضمنة بأنّ المقصود من قوله تعالى: ﴿وأنفسنا﴾ هو الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. وهذه الروايات كثيرة جداً، فعلى الباحث المراجعة إلى كتاب إحقاق الحق المجلد الثالث منه للقاضي نور الله التستري، فإنّه قد جمع فيه الروايات الواردة عن طرق أهل السنّة ومصادرهم ورواياتهم إلى نحو ستين من كبار أهل السنّة من الذين قالوا: إنّ آية المباهلة نزلت في أهل البيت عليهم السلام.

وقد اعترف الزمخشري في تفسيره بعد ذكره الروايات قائلاً: إنّه لا شيء أقوىٰ منه على فضل أصحاب الكساء عليهم السلام (الكشاف عن حقائق التنزيل ج١: ص٤٢٤). كما قال البيضاوي في تفسيره في الآية دليلين على نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى فضيلة أهل الكساء عليهم السلام (الحق المبين: ص٢٩٥) نقلاً عن المناوي.

(١) إنّ من أدلّ دليل على عظمة منزلة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو حديث المؤاخاة الذي رواه الفريقان بأسانيد عديدة، فرواه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين عن ابن عمر قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آخىٰ بين أصحابه، فآخىٰ بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف، فقال: «علي يا رسول الله إنّك آخيت بين أصحابك فمن أخي؟» قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما ترضىٰ يا علي أن أكون أخاك»، قال ابن عمر: وكان علي ـ رضي الله عنه ـ جلداً شجاعاً، فقال رسول ➲

الله ﷺ: «أنت أخي في الدنيا والآخرة» (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٤).

وروى الترمذي عن ابن عمر قال: آخىٰ رسول الله ﷺ بين أصحابه فجاء علي تدمع عيناه فقال لرسول الله ﷺ: «آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد»، فقال له رسول الله ﷺ: «أنت أخي في الدنيا والآخرة» (سنن الترمذي ج٥: ص٣٠٠، ح٣٨٠٤). ورواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٤. ونظم درر السمطين: ص٩٤. وينابيع المودة ج١: ص١٧٨، وغيرهم.

وروى ابن عساكر بسنده عن يعلىٰ بن مرّة عن أبيه: أنّ رسول الله ﷺ آخى بين الناس فترك علياً في آخرهم لا يرى أنّ له أخاً فقال: «يا رسول الله آخيت بين الناس وتركتني؟» قال: «لما ترى تركتك، إنّما تركتك لنفسي، أنت أخي وأنا أخوك»، ثمّ قال: «فإن حاجك أحد فقل: إنّي عبدالله وأخو رسوله، لا يدعيها أحد بعدك إلّا كذّاب» (تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٦١). ورواه المتقي الهندي في كنز العمال ج١٣: ص١٤٠، ح٣٦٤٤٠. وإلى غير ذلك من الروايات. ولا يخفى أنّ الغرض من مؤاخاته ﷺ للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام هو تعريف لمنزلة الإمام عليه السلام وبيان فضله على غيره؛ لأنّ النبي ﷺ كان يؤاخي بين الرجل ونظيره كما تشهد الروايات بأنّه ﷺ آخى بين أبي بكر وعمر، وعثمان وعبدالرحمن بن وعوف و... فيكون الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هو النظير لرسول الله ﷺ، كما جعلته آية المباهلة نفسه، وذلك رمز لإمامته، ولذلك احتج به الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يوم الشورى فقد أخرج ذلك ابن عبدالبر بسنده عن أبي الطفيل قال: لمّا احتضر عمر جعلها شورى بين علي وعثمان وطلحة والزبير وعبدالرحمن بن عوف وسعد، فقال لهم علي: «أنشدكم الله هل فيكم أحد آخىٰ رسول الله ﷺ بينه وبينه؛ إذ آخىٰ بين المسلمين غيري»، قالوا: اللهم لا، قال: وروينا من وجوه عن علي ـ رضي الله عنه ـ كان يقول: «أنا عبدالله وأخو رسول الله ﷺ لا يقولها غيري إلّا كذاب». (الاستيعاب ج٣: ص١٠٩٨). وسيأتي بيان طرق الحديث وشرحه في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٢) إنّ حديث المنزلة من أهم مناقب مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ومن الأدلّة القاطعة والبراهين الساطعة على خلافته وإمامته بعد رسول الله ﷺ بلا فصل، وهو حديث

⬅ في غاية الصحّة والثبوت، مشهور ومستفيض، بل متواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، رواه البخاري ومسلم اللذان طالما سعيا وراء إخفاء مناقب الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام وفضائله السامية (انظر صحيح البخاري ج٤: ص٢٠٨، كتاب المناقب، باب مناقب المهاجرين. وج٥: ص١٢٩، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك. وصحيح مسلم ج٧: ص١٢٠، كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وسنن ابن ماجة ج١: ص٤٣، ح١١٥. وسنن الترمذي ج٥: ص٣٠٢، ح٣٨٠٨. ومسند أحمد بن حنبل ج١: ص١٧٠ و١٧٣ و١٧٥ و١٧٧ و١٨٢ و١٨٤ و١٨٥ و٢٣١، وغير ذلك.

ومن المعلوم أنّ إخراج الواحد من البخاري ومسلم كاف في الالتزام بصحّة الحديث، فكيف إذا اتفقا على إخراجه؟! وكيف إذا وافقهما على ذلك سائر جهابذة المحدّثين فأخرجوه في صحاحهم ومسانيدهم ومجاميعهم الحديثية؟! وكيف إذا نص المحققون منهم على صحّته؟! قال محمد بن يوسف الكنجي في كتابه كفاية الطالب: (ص٢٨٣ في الباب السبعين منه) بعد ما روى الحديث من عدة طرق، قال: هذا الحديث متفق على صحّته، ورواه أئمة الأعلام. وكيف إذا صرّح المنفدون منهم بكثرة طرقه؟! قال ابن عبدالبر في الاستيعاب: وهو أثبت الأخبار وأصحّها رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن أبي وقاص وطرق حديث سعد فيه كثيرة جداً قد ذكرها ابن أبي خيثمة وغيره، ورواه ابن عباس وأبو سعيد وأُم سلمة وأسماء بنت عميس وجابر بن عبدالله وجماعة يطول ذكرهم (الاستيعاب ج٣: ص١٠٩٧). بل وكيف إذا اعترف أعلامهم بتواتره وقد أورد هذا الحديث السيوطي في كتابه الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة في حرف الألف وتبعه الشيخ علي المتقي في كتابه قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة وغيرهم؟!

وملخّص الحديث: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمّا خرج إلى تبوك استخلف الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في المدينة على أهله، فقال الإمام علي عليه السلام: «خلفتني يا رسول الله مع النساء والصبيان؟» فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي أو «إلّا أنّه لا نبوة بعدي».

فلا ريب أنّ الاستثناء فيه دليل العموم، فتثبت للإمام أميرالمؤمنين عليه السلام جميع منازل ⬅

ومن يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله[1]

هارون الثابتة له في الآية سوى النبوة.

وأحد منازل هارون من موسى الإمامة: لأنّ المراد بالأمر في قوله تعالى: ﴿وأشركه في أمري﴾ (سورة طه: ٣٢) هو الأعم من النبوة التي هي التبليغ عن الله تعالى، ومن الإمامة التي هي الرئاسة العامّة؛ لأنّه قد دعا أوّلاً بأن يكون وزيراً له ثمّ قال: أشركه في أمري أي أشركه في أمانتي الشاملة لجهتي النبوة والإمامة، والمقصود في حديث المنزلة الاشراك في الإمامة فقط دون النبوة؛ لأنّه لا نبي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسيأتي توضيح الكلام في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) إنّ من أدلّ الدليل على علو رتبة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وثبوت إمامته وولايته، وكونه أفضل خلق الله بعد رسوله وأحبّهم إلى الله ورسوله هو ما وصفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث يوم دفع الراية في قصة خيبر بأنّه رجل يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله.

وقد اتفق الشيخان البخاري ومسلم على إخراج الحديث في صحيحهما (انظر صحيح البخاري ج٤: ص٥، باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الاسلام والنبوة وص١٢ و٢٠ و٢٠٧ من كتاب المناقب، باب مناقب المهاجرين وفضلهم. وج٥: ص٧٦، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر. وصحيح مسلم ج٥: ص١٩٥. كتاب المغازي، غزوة خيبر، باب قول الله تعالى: ﴿وهو الذي كف أيديهم عنكم﴾. وج٧: ص١٢٠، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام)، وغيرهما من أرباب الصحاح والمسانيد والسنن والمجاميع الحديثية المعروفة والمتداولة عند أهل السنّة، فلا إشكال في صحّة الحديث عند القوم.

ولا يخفىٰ على الخبير ما فيه من الدلالة الواضحة على أنّ حبّ الله ورسوله يستلزم معرفة الله ورسوله والانقياد المحض لهما والانصياع لأوامرهما ونواهيهما؛ إذ الحبيب من يفدي في سبيل حبيبه كلّ شيء ويصغي إلى طلبه وأمره ونهيه. وهذا المقام العظيم لم يصل إليه أحد لا من الصحابة ولا من غيرهم، بل وفي بعض الروايات نجد عكس ذلك في غيره، ففي بعض الأخبار أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا بكر إلى خيبر فسار بالناس وانهزم حتى رجع (انظر المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج٣: ص٣٧)، وقال بعد ذكر الحديث:

ولّي كلّ مؤمن بعده[١] المنصور من نصره

⮊ هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه.

وفي بعضها: أنّه صلى الله عليه وآله وسلم بعث عمر وبعث معه الناس، فلم يلبثوا أن هزموا فجاؤوا يجبنونه ويجبنهم (انظر المستدرك على الصحيحين ج٣: ص٣٧)، وقال الحاكم بعد ذكر الحديث: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه، وقد صححها الذهبي في الهامش.

ثمّ روى الحاكم بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: لمّا كان يوم خيبر بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً فجبن، فجاء محمد بن مسلمة فقال: يا رسول الله لم أر كاليوم قط... ثمّ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لأبعثن غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّانه، لا يولّي الدُبر، يفتح الله على يديه فتشرف لها الناس». وعليّ رضي الله عنه يومئذٍ أرمد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «سرّ»، فقال: «يا رسول الله ما أُصبر موضعاً»، فتفل في عينيه ودفع الراية.... إلى أن قال: فلقيهم ففتح الله عليه (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص٣٨). وإلى غير ذلك من الأخبار التي يطول ذكرها، فلن يصل إلى هذا المقام الشامخ العظيم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلّا مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

فهو نصّ ثابت على أنّ أفضل خلق الله بعد رسوله هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وهـذا الحـديث الصـحيح المـتواتـر بـين الفـريقين، وهـو مـن الأدّلة الثـابتة عـل امـامة أميرالمؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل. هذا ملخّص الكلام في هذا الحديث، وأمّا شرح الحديث سنداً ودلالة سوف يأتي إن شاء الله تعالى في محلّه.

(١) لقد أخرج ـ هذا الحديث ـ جمع كثير من حفاظ أهل السنّة ومـحدّيثهم بأسـانيد مـختلفة وطرق صحيحة منهم أحمد بن حنبل أخرجه في مسنده في حديث طويل عن عمران بـن حصين، وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ علياً منّي وأنا منه، وهو ولي كلّ مـؤمن بـعدي». (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٤٣٧). ورواه الترمذي في سـننه ج٥: ص٢٩٦، ح٣٧٩٦. والنسائي في كتابه فضائل الصحابة: ص١٥، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام. والحاكم في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٣٤. والهيثمي في مجمع الزوائـد ج٩: ص١٢٠. وأبو داود الطيالسي في مسنده: ص١١١. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج٧: ص٥٠٤، ح٥٨. والضحاك في الآحاد والمثاني ج٤: ص٢٩٧، ح٢٢٩٨. وعمرو بن أبي عاصم فـي

⮈

والمخذول من خذله[١]،

⬅ كتابه السنّة: ص٥٥٠، ح١١٨٦. وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج: ص٢٩٣، ح٣٥٥. وابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٣٧٤. والطبراني في معجمه الكبير ج٥: ص١٦٦، ح٤٩٦٩. وابن عبدالبر في الاستيعاب ج٣: ص١٠٩١. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٩: ص١٧١. وج١٨: ص٢٤. والآلوسي في تفسيره ج٦: ص١٩٤. وابن عساكر في تاريخه ج٤٢: ص١٠٠. وابن الأثير في أُسد الغاية ج٤: ص٢٧، وغيرهم .

وقد صحح هذا الاسناد الترمذي بعد ذكر الحديث قائلاً: رجاله كلّهم ثقات، وكذلك الحاكم في المستدرك، وأقره الذهبي في الهامش، وقال الهيثمي: أخرجه الطبراني ورجاله ثقات، وقال عمرو بن أبي عاصم هذا حديث حسن صحيح، وحسّنه الترمذي، وصححه الذهبي، إلى غير ذلك ممّا جاء في صحّة الأسناد، فلا إشكال في صحّة الحديث مسنداً.

ثمّ إنّه لا يخفىٰ أنّ قوله ﷺ: «ولي كلّ مؤمن بعدي» فإنّ قوله ﷺ: «بعدي» ينفي احتمال كون الولاية بمعنى المحبة، ويثبت أنها بمعنى الإمامة؛ إذ قد جعل النبي ﷺ الولاية له من بعده، فلا معنى للقول بانّه اجعلوا محبة علي في قلوبكم من بعدي؛ إذ لو كانت المحبة للإمام أميرالمؤمنين عليه السلام أمراً لازماً فكان ﷺ يأمر بأنّ عليكم محبة علي بن أبي طالب سواء كان في حياة النبي ﷺ او بعد مماته، فإنّ قوله ﷺ: «بعدي» قرينة ودليل قطعي على أنّ مقصوده بالولاية الإمامة من بعده، وسيأتي البحث حول الموضوع في حديث الغدير وحديث ولي كلّ مؤمن في محلّه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع قالا: نشد علي الناس في الرحبة من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غديرخم إلّا قام قال، فقال: من قبل سعيد ستة ومن قبل زيد ستة فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول لعلي ـ رضي الله عنه ـ يوم غدير خم: «أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى، قال: «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». حدّثنا عبدالله حدثنا علي بن حكيم أنبأنا شريك بن أبي إسحاق عمر وذي مر بمثل حديث أبي إسحاق ـ يعني ـ عن سعيد وزيد، وزاد فيه: «وانصر من نصره واخذل من خذله». (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١١٨). وأخرج الهيثمي مثله في مجمع الزوائد ج٩: ص١٠٤ وفيه: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وأحبّ من

⬅

الذي يدور معه الحق حيث يدور[1]، إلى غير ذلك ممّا دلَّ على إمامته

أحبّه وابغض من يبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله». ثمّ قال الهيثمي: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة.

وأخرج أحمد بن حنبل أيضاً بإسناده عن سماك عبيد بن الوليد العبسي قال: دخلت على عبدالرحمن بن أبي ليلى فحدثني أنّه شهد علياً ـ رضي الله عنه ـ في الرحبة، قال: أنشد الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهده يوم غدير خم، ولا يقوم إلّا من قد رآه، فقام اثنا عشر رجلاً فقالوا: قد رأيناه وسمعناه حيث أخذ بيده يقول: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله» فقام إلاّ ثلاثة لم يقوموا فدعا عليهم فأصابتهم دعوته (مسند أحمد بن حنبل ج١: ص١١٩). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٠٥، وغيره.

(١) لقد أخرج جمع كثير من حفاظ الحديث من أهل السنّة والجماعة من عدة طرق في صحاحهم ومسانيدهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ورحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار». (سنن الترمذي ج٥: ص٢٩٧. والمستدرك للحاكم ج٣: ص١٢٤، وقال بعد ذكر الحديث: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. والمعجم الأوسط للطبراني ج٦: ص٩٥. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٣٧٦. والجامع الصيغر للسيوطي ج٢: ص٩، ح٤٤١٢. وكنز العمال للمتقي الهندي ج١١: ص٦٤٣، ح٣٣١٢٤. وتفسير الفخر الرازي ج١: ص٢٠٥، ذكره في الحجة الخامسة عند ذكر فروع في بسم الله الرحمن الرحيم قائلاً: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم... وأمّا أنّ علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كان يجهر بالتسمية، فقد ثبت بالتواتر، ومن اقتدىٰ في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدىٰ، والدليل عليه قوله عليه السلام: «اللهم أدر الحق معه حيث دار».

وأخرج ابن عساكر في ترجمة سعد بن أبي وقاص بإسناده عن عبيدالله المديني قال: حج معاوية بن أبي سفيان فمرّ بالمدينة فجلس فيه سعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس... وأقبل على سعد فقال: يا أبا اسحاق أنت الذي لم تعرف حقنا وجلس فلم يكن معنا ولا علينا؟

قال: فقال سعد: إنّي رأيت الدنيا أُظلمت فقلت لبعيري: إخ فأنختها حتى انكشف قال:

على الخلق وعلى تقدّمه بالفضل عليهم[١].

➲ فقال معاوية: لقد قرأت ما بين اللوحين ما قرأت في كتاب الله عزوجل، قال: فقال سعد: أمّا إذا أبيت فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: «أنت مع الحق والحق معك حيث ما دار».

قال فقال معاوية: لتأتيني على هذا بينة؟ قال: فقال سعد: هذه أُم سلمة، فقالوا: يا أُم المؤمنين أنّ الأكاذيب قد كثرت على رسول الله ﷺ، وهذا سعد يذكر عن النبي ﷺ ما لم نسمعه أنّه قال يعني لعلي: أنت مع الحق والحق معك حيث ما دار.

فقالت أُم سلمة: في بيتي هذا قال رسول الله ﷺ لعلي... (تاريخ مدينة دمشق ج٢٠: ص٣٦٠).

وأخرج حديث علي مع الحقّ... الهيثمي في مجمع الزوائد عن أُم سلمة ج٧: ص٢٣٥. وج٩: ص١٣٤. وابن كثير في البداية والنهاية ج٧: ص٣٩٨. وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة ج٢: ص١١٦٧. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج١: ص٢٧٠، ح٣. وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج٢: ص٣١٨ ح١٠٥٢. والخطيب البغدادي في تاريخه ج١٤: ص٣٢١. وابن المغازلي في المناقب: ص٢٢٠ ح٢٩١. والزمخشري في ربيع الأبرار ج١: ص٨١٨ ـ ٣٨٩. والخوارزمي في المناقب: ص١٧٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦٢١، ح٣٣٠١٨، وغيرهم.

(١) فإنّ الأخبار الدالة على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام بعد رسول الله ﷺ بلا فصل أكثر من أن تحصىٰ أو يحيط بها العالم أو أن تستقصى، وقد صنف في ذلك كثير العلماء غير متناهٍ، وسيأتي ذكرها إن شاء الله في محلّه، ومع ذلك كلّه فقد هجموا على داره ودخلوا الدار. قال الطبري: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين فقال: لأُحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف فعثر فسقط السيف من يده فوثبوا عليه فأخذه (تاريخ الطبري ج٢: ص٤٤٢ في حوادث سنة الحادية عشرة بعد الهجرة). وقال أيضاً:... وتخلّف علي والزبير واخترط سيف الزبير، وقال: لا أغمده حتى يبايع علي، فبلغ ذلك أبابكر وعمر فقال عمر: خذوا سيف الزبير فاضربوا به الحجر، قال: فانطلق إليهم عمر فجاء بهما تعباً وقال: لتبايعان وأنتما طائعان أو لتبايعان وأنتما كارهان! (تاريخ ➲

وفيه من قال في حقّها: «فاطمة بضعة منّي يغضبني ما يغضبها»[1]، وغيره

الطبري ٢: ص٤٤٤).

وأخرج ابن أبي الحديد المعتزلي بسنده عن ليث بن سعد قال: تخلّف علي عن بيعة أبي بكر فأخرج ملبباً يمضي به ركضاً وهو يقول: معاشر المسلمين علام تضرب عنق رجل من المسلمين لم يتخلّف لخلاف.... (شرح نهج البلاغة ج٦: ص٤٥).

وأخرج أيضاً عن جماعة من المحدّثين: أنّ علياً عليه السلام امتنع من البيعة حتى أخرج كرهاً.. ولم يتخلّف إلّا علياً عليه السلام وحده، فإنّه اعتصم ببيت فاطمة عليها السلام، فتحاملوا على إخراجه منه قسراً، وقامت فاطمة عليها السلام إلى باب البيت فأسمعت من جاء يطلبه... (شرح نهج البلاغة ج٢: ص٢١). وأخرج أيضاً بسنده عن أبي الأسود قال: غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة، وغضب علياً والزبير، فدخلا بيت فاطمة عليها السلام ومعهما السلاح، فجاء عمر في عصابة منهم أُسيد بن خضير وسلمة بن سلامة بن وقش وهما من بني عبدالأشهل، فصاحت فاطمة وناشدتهم الله، فأخذوا سيفي علي والزبير فضربوا بهما الجدار حتى كسروها، ثمّ أخرجهما عمر يسوقهما... (شرح نهج البلاغة ج٢: ص٥٠).

وأخرج ابن قتيبة: أنّ أبابكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي ـ كرم الله وجهه ـ، فبعث إليهم عمر، فجاءهم وهم في دار علي فأبوا أن بخرجوا، فدعا بحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرج أو لأحرقنها على من فيها، فقيل: يا أبا حفص إنّ فيها فاطمة، قال: وإن.... (الإمامة والسياسة ج١: ص٢٨ و ٢٩).

وأخرج البلاذري عن ابن عباس قال: بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي ـ رضي الله عنه ـ حين فقد عن بيعته، وقال: ائتني به بأعنف العنف... (أنساب الأشراف ج١: ص٥٨٧) إلى غير ذلك من الأخبار والروايات التي أقرّ علماء أهل السنّة بصحّتها من الهجوم إلى دار علي بن أبي طالب عليه السلام، فلاحظ.

(١) إنّ حديث: «فاطمة بضعة منّي يغضبني ما يغضبها»، أو «من أغضبها أغضبي» من الأحاديث المتواترة عن لسان أصدق الصادقين الناطق بالهام رب العالمين صلى الله عليه وآله وسلم بمضامين مختلفة وأسانيد صحيحة ومقبولة عند الفريقين وصريحة في الألفاظ بحيث لا تقبل الشك والتأويل. واليك نبذة يسيرة ممّا أخرجه علماء أهل السنّة، فعلىٰ سبيل المثال: أخرجه

البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنقبة فاطمة عليها السلام بسنده عن المسور بن مخرمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني» (صحيح البخاري ج٤: ص٢١٠). وأخرجه النسائي في سننه الكبرى ج٥: ص٩٧. وفي كتابه فضائل الصحابة: ص٧٨. وفي كتابه خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص١٢١. والطبراني في معجمه الكبير ج٢٢: ص٤٠٤. والسيوطي في الجامع الصغير ج٢: ص٢٠٨، ح٥٨٣٣. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج٧: ص٥٢٦، ح١. والضحاك في الآحاد والمثاني ج٥: ص٣٦١، ح٢٩٥٤. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص١٠٨، ح٣٤٢٢٢. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٢: ص٥٢، ح١٨.

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة عليها السلام بسنده عن المسور بن مخرمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنّما فاطمة بضعة منّي يؤذيني ما آذاها». (صحيح مسلم ج٧: ص١٤١). وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٥٩. والنسائي في سننه الكبرىٰ ج٥: ص١٤٧. والطبراني في معجمه الكبير ج٢٢: ص٤٠٥، وفيه: «أنّ فاطمة بضعة منّي يؤذيني ما آذاها ويغضبني ما أغضبها». وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٤: ص٦٤. وج٩: ص١٩٣. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص١٠٧، ح٣٤٢١٥. والفخر الرازي في تفسيره ج٩: ص١٦٠ في تفسير قوله تعالى: ﴿وخلق منها زوجها﴾. (سورة النساء: ١) وج٢٧: ص١٦٦. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾ (سورة الشورى: ٢٠). وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٢: ص١٥٦. وقال ابن حجر في ترجمة فاطمة الزهراء: وفي الصحيحين عن المسور بن مخرمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر يقول: «فاطمة بضعة منّي يؤذيني ما آذاها ويريبني ما أرابها» (الإصابه ج٨: ص٢٦٥).

وأخرجه الترمذي أيضاً في سننه بسنده عن عبدالله بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنّما فاطمة بضعة منّي، يؤذيني ما آذاها وينصبني ما أنصبها»، ثمّ قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح (سنن الترمذي ج٥: ص٣٦٠ ح٣٩٦١). وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٥٩. وأحمد بن حنبل في مسنده ج٤: ص٥. والمتقي الهندي كنز

ممّا دلَّ على وجوب جلب رضاها وتعظيمها(١).

⬅ العمال ج١٢: ص١٠٧، ح٣٤٢١٥، وغيرهم، فإنّ الروايات الواردة في الباب الدالة على المقام كثيرة جداً لا يسعنا المجال لاستقصائها، فلاحظ.

(١) لقد أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة: «إنّ الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك». (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٥٤). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص٢٠٣. والضحاك في الآحاد والمثاني ج٥: ص٣٦٣. والطبراني في معجمه الكبير ج١: ص١٠٨، ح١٨٢. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص١٧٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٣: ص٦٧٤، ح٣٧٧٢٥. وابن الأثير في أُسد الغابة ج٥: ص٥٢٢. والذهبي في ميزان الاعتدال ج٢: ص٤٩٢. وابن حجر في الإصابة ج٨: ص٢٦٦، وغيرهم.

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن المسور بن مخرمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فاطمة بضعة منّي يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها». (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٣٢٣)، وأخرجه الحاكم في المستدرك ج٣: ص١٥٨. والبيهقي في سننه الكبرىٰ ج٧: ص٦٤، وغيرهم.

وأخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين أيضاً بسنده عن المسور بن مخرمة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّما فاطمة شجنة منّي يبسطني ما يبسطها ويقبضني ما يقبضها»، ثمّ قال الحاكم: هذا الحديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٥٤). وصححه الذهبي في الهامش. وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج٤: ص٣٣٢. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص٢٠٣. والضحاك في الآحاد والمثاني ج٥: ص٣٦٢، ح٢٩٥٦. والطبراني في معجمه الكبير ج٢٠: ص٢٦. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١٢: ص١١١، ح٣٤٢٤٠. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٧٠: ص٢١. وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة ج٢: ص١١٧، وغيرهم. وإلى غير ذلك مما جاء في كتب القوم.

ولا يخفىٰ على الخبير ما في الروايات من الدلالة على عصمة فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ ولو كانت فاطمة ـ سلام الله عليها ـ ممّن تقارف الذنوب ـ والعياذ بالله ـ وترتكبها لجاز إيذاؤها بل إقامة الحدّ عليها ولم يكن رضاها رضى الله، كما أنّه لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ⬅

وفيه: من جعلهما سيدي شباب أهل الجنّة[1].

⬅ يغضب لغضبها ويتأذى بأذاها تدلّ على عصمتها؛ لأنّ من يرتكب المعصية كما قلنا يجوز إيذاؤه وإغضابه مهما علت منزلته؛ لأنّ الشرع الإسلامي لا يراعي قريباً ولا بعيداً ولا شريفاً ولا وضيعاً يلزم أن يكون من يغضب لغضبه الله ورسوله معصوماً لا محالة، وإذا كان الأمر كذلك فما بال القوم الذين هجموا على دار فاطمة وحملوا النار والحطب لحرق باب دارها، فإنّ الأخبار الصحيحة الواردة في كتب أهل السنّة تنبأوا عن وسعة هجومهم وشدته وحقد الحزب القرشي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآل بيته المعصومين ـ سلام الله عليهم ـ وحتى ابن تيمية لم ينكر هجوم القوم على بيت فاطمة ـ سلام الله عليها ـ غير أنّه برر أبابكر ومن صحبه في الهجوم ضد الزهراء ـ سلام الله عليها ـ وهذا مايدلّ على نصبه وعداوته المحتدم لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انظر منهاج السنة ج٨: ص٢٩١). وسنوافيك النصوص الأُخرىٰ في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) انّ حديث الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة من الأحاديث المعتبرة الصحيحة التي قد أخرجه أئمة الحديث من أهل السنّة والجماعة وأكابر محدّيثهم بطرق شتى وأسانيد عديدة ومصادر جمة التي صنفها كبار حفاظهم وثقاتهم ومعتمديهم في الرواية والحديث، وإليك بعض ما ورد في كتبهم:

منها: ما أخرجه إمام الحنابلة في مسنده بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٣: ص٦٢ و٦٤ و٨٢). وأخرجه الترمذي في سننه ج٥: ص٣٢١، ح٣٨٥٦. والحاكم في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٦٦، وقال الحاكم بعد ذكر الحديث: هذا حديث قد صح من أوجه كثيرة، وأنا أتعجب أنّهما لم يخرجاه. والنسائي في سننه الكبرىٰ ج٥: ص٥٠، ح٨١٦٩. وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج٢: ص٣٩٥، ح١٩٥. وابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٤١٢، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل أيضاً بسنده عن حذيفة بن يمان في حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: يا «حذيفة أما رأيت العارض الذي عرض لي قبيل؟» قال: قلت: بلىٰ، قال: «فهو ملك من الملائكة لم يهبط الأرض قبل هذه الليلة فاستاذن ربه أن يسلّم عليّ ويبشرني ⬅

➲ أنّ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة». (مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٣٩١). وأخرجه الترمذي في سننه ج٥: ص٣٢٦، ح٣٨٧٠. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص٣٨١. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٨٣. وابن أبي شيبة في المصنف ج٧: ص٥١٢، ح٣. والنسائي في سننه الكبرى ج٥: ص٨١، ح٨٢٩٨. وابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٤١٣، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير منهما، (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٦٧). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج١: ص٤٤، ح١١٨، وغيره.

ومنها: ما أخرجه الهيثمي بسنده عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» (مجمع الزوائد ج٩: ص١٨٢).

ومنها: ما أخرجه الهيثمي أيضاً عن جابر بن عبدالله الأنصاري مثله (انظر مجمع الزوائد ج٩: ص١٧٨. وكذا عن أبي هريرة مثله (انظر مجمع الزوائد ج٩: ص١٨٣. وكذا عن قرة بن أياس وملك بن الحويرث وأُسامة بن زيد مثله (انظر مجمع الزوائد ج٩: ص١٨٣).

ومنها ما أخرجه الهيثمي أيضاً بسنده عن الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مثله، وقال بعد ذكر الحديث: رواه الطبراني بأسانيد. (انظر مجمع الزوائد ج٩: ص١٨٢) إلى غير ذلك من الروايات التي وردت بألفاظ مختلفة قد دلّت على أنّ الإمام الحسن والحسين عليهما السلام سيدا شباب أهل الجنة، والباحث لو وقف قليلاً عند هذا الحديث «سيدا شباب أهل الجنة» لاتضح له علو مقامهما ببصيرة تامة، وذلك لأنّه لو كان الإمام الحسن والحسين ـ صلوات الله عليهما ـ سيدي شباب أهل الجنة فمعناه أنّ كل من كان أهل الجنة فهما سيدين له من الأولين والآخرين إلّا ما خرج بالدليل، وحيث إنّ في الحديث استثنىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبوهما، فقال: «أبوهما خير منهما»، وكذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسه أشرف المخلوقات، وأُمهما أفضل منهما كما سنتعرض لتوضيح المقام مفصلاً في محلّه إن شاء الله تعالى، فمع قطع النظر عن هؤلاء الذين استثنوا في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنّهما سيدا جميع ➲

وتارة بالمنازعة معه في دعوتهم له إلى بيعة امام السقيفة فأبى وقال: أنا أولى بالبيعة، فقال له عمر: لئن لم تفعل لتقتل[١].... إلى آخر ما نقله ابن قتيبة في

➲ أهل الجنة من الأوّلين إلى الآخرين. هذا ما هو المستفاد من ظاهر النص. وسيأتي في محلّه توضيح المقام مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

وإذا كان الإمام الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة كيف أذن بعض الصحابة لأنفسهم أن يهجموا على البيت الذي فيه سيدا شباب أهل الجنة؟!

فعن ابن جيرانة في غرره أنّه قال زيد بن أسلم: كنت ممّن حمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه عن البيعة أن يبايعوا أبا بكر، فقال عمر لفاطمة: أخرجى من في البيت وإلّا أحرقنّه ومن فيه، قال: وفي البيت علي والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبي ﷺ فقالت فاطمة: «أفتحرق علىٰ ولدي؟ فقال: إي والله أو ليخرجن وليبايعين (انظر إحقاق الحق للشهيد التستري ج٢: ص٣٧٣).

وأخرج ابن قتيبة في حديث طويل يذكر فيه كيف كانت بيعة أبي بكر قال: وإنّ أبابكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي ـ كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها!

فقيل له: يا أبا حفص إنّ فيها فاطمة، فقال: وان.... (الإمامة والسياسة ج١: ص١٩). إلى غير ذلك من الروايات والأخبار وكلمات المؤرّخين وأرباب السير والباحث عندما يقف عند هذه الأخبار ويجعل ذهنه خالياً عن العصبية والرواسب المذهبية سوف يتوجه إلى هذا السؤال وهو أنّه كيف أبدىٰ عمر مافي ضميره بجرأة وصلافة قاسية واستخف بآل البيت عليهم السلام بالعنف عليهم وعدم اكترائه بفاطمة بنت رسول الله وبضعته وأخ الرسول وخليفته وابناهما سيدا شباب أهل الجنة؟!

خاصّة مع علمه بما قال رسول الله ﷺ في حقّ أهل بيته عليهم السلام من الفضل والمناقب، أهذا هو جزاء الرسول وأجره على الرسالة الذي فرضه الله على المسلمين في كتابه العزيز وقوله الكريم: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربىٰ﴾ (سورة الشورىٰ: ٢٣) أن يسيء إليهم هذه الإساءة القاسية؟!

(١) قال ابن قتيبة في حديث طويل:... فأتى عمر أبابكر، فقال له: ألا تأخذ هذا المتخلّف ـ أي

كتاب الإمامة السياسة[١].

وتارة في خروجهم إلى حربه يوم الجمل، ويوم صفين[٢] وخروجهم إلى

➲ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ـ عنك بالبيعة؟ فقال أبو بكر لقنفذ وهو مولى له: اذهب فادع لي علياً، قال فذهب إلى علي فقال له: «ما حاجتك؟» فقال: يدعوك خليفة رسول الله، فقال علي: «لسريع ما كذبتم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» فرجع فأبلغ الرسالة، قال: فبكىٰ أبوبكر، فقال عمر الثانية: لا تمهل هذا المتخلّف عنك بالبيعة، فقال أبوبكر لقنفذ: عُد اليه، فقل له: خليفة رسول الله يدعوك لتبايع، فجاء قنفذ فنادى ما أمر به، فرفع علي صوته فقال: سبحان الله لقد ادعى ما ليس له، فرجع قنفذ، فأبلغ الرسالة، فبكى أبوبكر، ثمّ قام عمر فمشىٰ معه جماعة حتى أتوا باب فاطمة، فدقوا الباب، فلمّا سمعت أصواتهم نادت بأعلى صوتها: «يا أبت يا رسول الله ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة» فلمّا سمع القوم صوتها وبكائها انصرفوا باكين، وكادت قلوبهم تتصدع، وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم فأخرجوا علياً، فمضوا به إلى أبي بكر، فقالوا له: بايع، فقال: «إن أنا لم أفعل فمه؟» قالوا: إذاً والله الذي لا إله إلّا هو نضرب عنقك، فقال: «إذاً تقتلون عبد الله وأخا رسوله»، قال عمر: أمّا عبد الله فنعم، وأمّا أخو رسوله فلا، وأبوبكر ساكت لا يتكلّم، فقال عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟... (الإمامة والسياسة ج١: ص١٩ ـ ٢٠).

(١) انظر الإمامة والسياسة ج١: ص١٩ ـ ٢١).

(٢) فإن أصحاب الجمل والصفين قد خالفوا النصوص الصحيحة الواردة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم في مسألة الإمامة، فمنهم: الناكثون وهم أصحاب الجمل وأعوان الإمرأة التي قادت جيشاً لمقاتلة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأثارت فتنة عمياء حتى سببت هلاك خلق كثير، بعد ما بايع الناس الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام للإمامة، فسمّاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبل: الناكثين (انظر المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج٣: ص١٣٩).

ومنهم: القاسطون وهم أصحاب معاوية وأهل الشام وهم الذين كانوا بغاة والفئة الباغية التي سمّاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذا العنوان في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم الى الله ويدعونه إلى النار». (صحيح البخاري ج٣: ص٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس)، فقد خالفوا الإمام عليه السلام وخرجوا عن طاعته. قال المباركفوري: ➲

حرب ابنه الحسن، والى حرب ولده الحسين[1].

⬅ المراد بالفئتة الباغية هم أصحاب معاوية وهم الذين خالفوا الإمام وخرجوا عن طاعته بتأويل باطل... (تحفة الأحوذي ج١٠: ص٢٠٤).

وقال الزيعلي في نصب الراية: لا خلاف أنّ الحقّ كان مع علي وقتله أصحاب معاوية، قال إمام الحرمين في كتاب الارشاد: وعلي ـ رضي الله عنه ـ كان إماماً حقّاً في ولايته ومقاتلوه بغاة... وأجمعوا على أنّ علياً كان مصيباً في قتال أهل الجمل وهم طلحة والزبير وعائشة ومن معهم وأهل صفين وهم معاوية وعسكره... (نصب الراية ج٥: ص٤٧).

(١) لا شك أنّ ما ورد من النصوص في حقّ أهل بيت النبي صلوات الله عليهم كحديث الثقلين الآمر بوجوب التمسّك بأهل البيت عليهم السلام وغيره من النصوص الصريحة في أفضليتهم وتقدمهم على جميع الأُمة وإمامتهم على الخلق قد خولفت من يوم السقيفة وما تبعه من الأيام والأحداث، فالناظر في سيرة الشيخين الأوّلين وما بعدهما من الخلفاء والسلاطين لا يشك في أنّهم قد خالفوا النصوص الكثيرة وخرجوا عن طاعة الله ورسوله بذلك، وسوف نذكر تفصيل ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى.

والمهم هي المحاولة التي اتخذوها في تسليط المنافقين والطلقاء على كيان السلطة، فكان لهؤلاء وجود بارز في قيادات الجيوش والولايات والأمصار، فإنّ أبابكر وعمر تركا كثيراً من النصوص والأدلّة في سبيل النيل إلى الرئاسة والحكومة وقد عمدا إلى تركيز المنافقين على السلطة، فقد روي عن عمر بن الخطاب أنّه قال: نستعين بقوة المنافقين... (انظر سنن الكبرى للبيهقي ج٩: ص٣٦).

وقد قيل له: إنّك استعملت يزيد بن أبي سفيان وسعيد بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان وفلاناً وفلاناً من المؤلفة قلوبهم من الطلقاء وأبناء الطلقاء وتركت أن تستعمل علياً والعباس والزبير وطلحة، فقال: أمّا علي فأنبه من ذلك، وأمّا هؤلاء النفر من قريش فإنّني أخاف أن يثيروا في البلاد فيكثروا فيها الفساد (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٩: ص٢٩).

أقول: ألا نتعجّب من أنّه كان يخاف من إكثارهم الفساد من وجود طلحة والزبير على رأس القدرة والحكومة ومع ذلك أنّه جعلهما من أعضاء الشورى الستة. نعم يمكننا أن نقول بأنّ عمر كان يخاف على الحكومة التي كانت في يده باعتبار أنّ أمثال طلحة والزبير كانوا ⬅

⬅ ممّن متنافسين له في أمر الحكومة، فكان يخاف من ذلك ويحذر من ألّا يكون لهما القدرة والمكنة حتى لايتهيّأ لهما الأمر، ولذلك ترى في التاريخ أنّ عمر أصرّ على أبي بكر حتى عزل خالد بن سعيد بن العاص عن قيادة الجيوش التي أرسلها لفتح الشام أو قيادة بعضها، لأنّه اضطغن عليه تأخّره عن بيعة أبي بكر، واستهاضة بني هاشم أو بني عبد مناف للمطالبة بالخلافة، فلم يدع أبابكر حتى عزله وولىٰ مكانه يزيد بن أبي سفيان (انظر الطبقات لابن سعد ج: ص٩٧ ـ ٩٨ في ترجمة خالد بن سعيد بن العاص. والمستدرك على الصحيحين ج٣: ص٣٧٩، كتاب معرفة الصحابة ذكر مناقب خالد بن سعيد. وتاريخ الطبري ج٢: ص٣٣١ في أحداث سنة ثلاث عشرة، وغيرها).

وقال ابن عبدالبر: إنّه قال عمر إذ دخل الشام ورأى معاوية: هذا كسرى العرب (الاستيعاب ج٣: ص١٤١٧).

هذا وقد نسب هذا الكلام لعمر نفسه أنّه قال: من استعمل فاجراً وهو يعلم أنّه فاجر فهو مثله (انظر كنز العمال ج٥: ص٧٦١، ح١٤٣٠٦). بل من الواضح لدى الخبير أنّ ذلك أدى إلى صدور كثير من المخالفات الدينية وانتهاك الحرمات وارتكاب الجرائم من محاربة الإمام الحسن عليه السلام سبط الرسول وريحانته وقتله بالسمّ غدراً ووقوع أكبر جريمة وهي فاجعة كربلاء التي سودّت وجه تاريخ يزيد بن معاوية وبني أُمية وماجرى فيها من قتل سبط الرسول وريحانته الإمام الحسين عليه السلام وما عانى منها أشد الرزايا وألوان المحن التي لم يعانها أحد على امتداد التاريخ، وقد أخلدت تلك الحادثة الأسى والحزن في قلوب المؤمنين والصالحين وأعبرت أعين الأنبياء والمرسلين من قبل وعباد الله الصالحين في مجالسهم الروحانية، بل تلهف وتحسر وحزن عليه قلوب المخالفين. فقد روى البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته بسنده عن ابن أبي نعم قال: كنت شاهداً لابن عمر وسأله رجل عن دم البعوض، فقال: ممّن أنت؟ فقال: من أهل العراق، قال: انظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وسمعت النبي صلّى الله عليه وسلّم يقول: هما ريحانتاي في الدنيا (صحيح البخاري ج٧: ص٧٤). وأخرج في كتاب بدء الخلق، باب مناقب المهاجرين وفضائلهم بالأسناد عن عبدالرحمن بن أبي نعم ⬅

فعلم ممّا نبهّنا عليه كون خبر عبادة حجّة للشيعي وأهل مذهبه على السنّي وأهل مذهبه؛ لما عرفته من مخالفتهم جميعاً خلفاً عن سلف لهذه المبايعة(١).

➲ مثله (صحيح البخاري ج ٤: ص٢١٧).

ولا يخفى على الخبير الناظر في سيرة الخليفة عمر بن الخطاب وغيره من الخلفاء بأنّ قتل الإمام الحسين عليه السلام وأخوه الحسن عليه السلام وأُمه الزهراء الصديقة الطاهرة وأبوه أميرالمؤمنين عليه السلام إنّما تحقق بسياسة الخلفاء على امتداد السقيفة لا سيما عندما استعملوا الطلقاء والمنافقين والمؤلفة قلوبهم على الولايات والأمصار فإنّهم بهذه السياسة والعمل التخريبي والأفكار الضالة الهدّامة وقفوا بشراسة أمام أهل البيت عليهم السلام وكشفوا عن التعاقد السرّي بينهم وبين زعماء قريش للوصول إلى السلطة حتى وصل الأمر إلى حدّ أصبح يزيد بن معاوية الذي كان طول عمره مدمن على الفجور وشرب الخمور، يدعي أنّه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجلس على سرير ملكه ووضع رأس ابن بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبي عبدالله الحسين عليه السلام بين يديه وجعل ينكت ثناياه ويقول: يوماً بيوم بدر (انظر موسوعة شهادة المعصومين ج ٢: ص٣٤٦).

هذا مع ما جاء من الروايات والنصوص الدالة على عظمة الإمام الحسن والحسين عليهما السلام وحضور الصحابة في عصر يزيد الذين سمعوا أحاديث النبي وشاهدوا تكريمه وتعظيمه بالنسبة إليهما. فقد روى أبو داود في سننه بسنده عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأقبل الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ وعليهما قميصان أحمران يعثران ويقومان، فنزل فأخذهما فصعد بهما المنبر وقال: «رأيت هذين فلم أصبر» ثمّ أخذ في الخطبة (سنن أبي داود ج ١: ص٢٤٨، ح١١٠٩). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج ٢: ص١١٩٠، ح٣٥٩٩. والحاكم في المستدرك على الصحيحين ج ١: ص١٨٧. وج ٤: ص١٩٠. والبيهقي في سننه الكبرى ج٦: ص١٦٥، وغيرهم. وإلى غير ذلك من الروايات والنصوص الصريحة الواردة في فضائلهما وفضائل أهل البيت عليهم السلام التي لا تعد ولا تحصى، وقد نقلها الثقاة من علماء الفريقين ومحدثيهم في كتبهم بطرق عديدة بالغة عن حدّ التواتر، وهل بعد ذلك يبقىٰ شك وترديد بأنّ الخلفاء ومن تابعهم من الصحابة قد خالفوا النصوص النبوية الصريحة في سبيل الأهواءو الأطماع والهواجس الشيطانية؟!

(١) لا يخفى أنّ ما ورد في حق الامام أمير المؤمنين والصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء وأهل

البيت ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ ممّا صحت وثبتت عند أكابر القوم ومحققيهم وأعاظمهم قد خولف على كلّ حال، سواء ما كان نصاً في خلافة مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلافصل أو ما دلَّ على أفضلية أهل البيت عليهم السلام على من سواهم من الناس عموماً، فإنّها قد خولفت من يوم السقيفة وما تبعه من أحداث والمآسي التي حلّت بآل البيت عليهم السلام مع كثرة الناقلين لتلك النصوص لا سيما مع ما تظافر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الإخبار بالفتن، حتى قال فيما رواه حذيفة: «لفتنة بعضكم أخوف عندي من فتنة الدجال» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج٥: ص٣٨٩). ورواه ابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٢١٨. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٧: ص٣٣٥. ومسند البزار ج٧: ص٢٣٢، وغيرهم.

كما استفاض عنه الإخبار بولاية ولاة السوء على الأمة وظلمهم واستئثارهم وانتهاكهم الحرمات، لا سيما بالنسبة إلى إنهاك حرمة أهل بيته. فقد ورد بطريق صحيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنّ أهل بيتي سيلقون من بعدي من أُمتي قتلاً وتشريداً، وأنّ أشد قومنا لنا بغضا بنو أُمية وبنو المغيرة وبنو مخزوم». رواه الحاكم النيسابوری في المستدرك على الصحيحين ج٤: ص٤٨٧، ثمّ قال: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه.

وروى الطبراني بسنده عن ابن مسعود قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأقبل نفر من بني هاشم، فلمّا رآهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احمّر وجهه واغرورقت عيناه فقلنا: يا رسول الله ما نزال نرى بوجهك شيئاً نكرهه، فقال: «إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وأنّ أهل بيتي سيلقون بعدي بلاء وتطريداً». (معجم الكبير ج١٠: ص٨٥ ح١٠٠٣١). إلى غير ذلك من الروايات، وقد خولفت النصوص والروايات الواردة في حق أهل البيت عليهم السلام بالهجوم على بيت أميرالمؤمنين والصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء ـ صلوات الله عليهما ـ وانتهاك حرمتهما وإيذائهما واغتصابهما ومحاولة إرغام أميرالمؤمنين عليه السلام على البيعة، وجعله تابعاً مطيعاً بدلاً من الرجوع إليه في ذلك الخلاف الذي قد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخاطباً لعمار بن ياسر: «إنّه سيكون في أُمتي من بعدي هنات حتى يختلف السيف فيما بينهم وحتى يقتل بعضهم بعضاً وحتى يبرأ بعضهم من بعض، فإذا رأيت ذلك فعليك بهذا الأصلع عن يميني علي بن أبي طالب، وإن سلك الناس كلهم وادياً وسلك علي وادياً فاسلك وادي علي وخل

وثامنها: ما تضمّنه الخبر من البيعة على القول بالحقّ[1] فإنّه مناقض لسكوتهم[2]،

➲ عن الناس، أنّ علياً لا يردك عن الهدى ولا يدلك على الردى، يا عمار طاعة علي طاعتي وطاعتي طاعة الله». (انظر المناقب للخوارزمي: ص١٩٢، ح٢٣٢. وينابيع المودة للقندوزي الحنفي ج١: ص٣٨٤، ح١١. وفرائد السمطين ج١: ص١٧٨. وتاريخ ابن عساكر في ترجمة أميرالمؤمنين ج٣: ص٢١٤، وغيرها). والنصوص في المقام كثيرة والباحث لو لاحظها لا يشك في مخالفة القوم للنصوص، فراجع.

(١) فإن خبر عبادة بن صامت الذي تقدّم ذكره والذي فيه: بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... وأن نقول بالحق حيث ما كنا (صحيح البخاري ج٨: ص١٢٢، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس).

(٢) لا يخفى أنّ موقف الصحابة أمام الغاصبين لحقوق أهل البيت وسكوتهم عمّا ارتكبه الخلفاء وعدم استجابتهم لدعوة الحقّ ونصرة الإمام المنصوص عليه قد مهّد للظالمين الأمر لتضييع حقوق أهل البيت والقدرة والسلطة والقيادة لهم حتى أخذت منهم ما شاءت وتركت لهم ما شاءت، فكثرة الكاثرة من الصحابة فرطوا في نصرة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولمّا اجتمع جماعة من الصحابة إليه يدعونه إلى البيعة، فقال: «لهم اغدوا على هذا محلّقين الرؤوس»، فلم يغد عليه إلّا ثلاثة نفر أو أربعة (انظر تاريخ اليعقوبي ج٢: ص١٢٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٤).

وقال ابن أبي الحديد نقلاً عن أبي بكر الجوهري في كتاب السقيفة: إنّ علياً حمل فاطمة على حمار وسار بها ليلاً إلى بيوت الأنصار يسألهم النصرة وتسألهم الانتصار له، فكانوا يقولون: يا بنت رسول الله قد مضت بيعتنا لهذا الرجل... (انظر شرح نهج البلاغة ج٦: ص١٣. والإمامة والسياسة لابن قتيبة ج١: ص١٦). ورواه الجوهري في كتابه السقيفة ص٦٣).

ومعاوية يشهد على صحّة الواقعة ويعللها بما أراد، فقد جاء في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢: ص٦٧ عن كتاب نصر بن المزاحم: أنّ معاوية كتب لعلي ما يلي: وأعهدك أمس تحمل قعيدة بيتك ليلاً على حمار ويداك في يدي ابنيك الحسن والحسين يوم بويع أبوبكر، فلم تدع أحداً من أهل بدر والسوابق إلّا دعوتهم إلى نفسك، ومشيت إليهم بإمرأتك، ➲

وعدم قولهم، نحن مأمورون بمتابعة الثقلين(١)

وأدليت إليهم بابنيك، واستنصرتهم على صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يجبك منهم إلّا أربعة أو خمسة... (شرح نهج البلاغة ج٢: ص٤٧). وروى مثله ابن قتيبة في الإمامة والسياسة ج١: ص٢٩.

فسكوت الصحابة أمام الغاصبين وعدم دفاعهم عن حقوق أهل البيت عليهم السلام إنّما تحقق بعد إتمام الحجّة عليهم من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والنصوص التي صدرت منه في إمامة أميرالمؤمنين وخلافته بلا فصل أو في أفضلية أهل بيته من جميع الناس ووجوب الدفاع عنهم، فإنّ الصحابة لم يستجيبوا لدعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس ذلك من أجل عدم علمهم بالنص وتعاميهم عنه؛ لأنّهم سمعوا منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك ووعوها، ولكن جعلوها وراء ظهورهم ولم ينصروا الحقّ طلباً للعافية أو إظهاراً للضغائن المدفونة في قلوبهم أو اليأس من فائدة انتصار المنصوص عليه وإرجاع الحقّ إلى نصابه أو لغير ذلك، فقد سكتوا وتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أثر ذلك اغتصبت قريش حقّ أهل البيت، كما لا يخفى.

(١) وهما اللذان أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتمسّك بهما بعده: وهما كتاب الله وعترته الطاهرة، وقد أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بأنّ المتمسّك بهما لن يضل أبداً، وجعل صلى الله عليه وآله وسلم عترته عدلاً للكتاب العزيز في هذا الحديث المتواتر بين الفريقين الذي أخرجه أرباب الصحاح والسنن والمسانيد، ورووه عن كثير من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أوصله ابن حجر في الصواعق المحرقة إلى نيف وعشرين صحابياً، يقول في كتابه: ثمّ اعلم انّ لحديث التمسّك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً (الصواعق المحرقة: ١٤٨).

ومن حسنات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر أنّها أصدرت رسالة ضافية ألّفها بعض أعضائها في هذا الحديث وأسمتها «حديث الثقلين» وقد استوفى فيها مؤلّفها ما وقف عليه من أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السنّة.

وقد خصّ العلامة آية الله السيد حامد حسين الهندي قدس سره مجلدين ضخمين من موسوعته العظيمة المسمّاة بـ«عبقات الأنوار» بنقل حديث الثقلين وطرقه من كتب أهل السنّة.

وسنذكر في محلّه إن شاء الله طرق الحديث ومفاده بصورة واضحة شفّافة من مصادر أهل السنّة والجماعة. اتضح وبهذا تتضح أهمية حديث الثقلين وقيمة إرجاع الأُمة إلى أهل

وبمتابعة علي عليه السلام؛[١]

البيت عليهم السلام، فإنّهم أمان من الضلال والانحراف وهم سفن النجاة.

واذا أدركنا مقام النبوة وما يقتضيه من التنزيه عن جميع المجالات العاطفية غير المنطقية، سنعرف عظمة أهل البيت عليهم السلام، فانّ المستفاد منه انّ الأوامر المؤكدة بالرجوع إليهم، والاقتداء بهم والتمسك بحبلهم هي التي تهدي الامة إلى سبيل الرشاد؟

(١) فانّ السنّة النبوية الشريفة المتفقة بين الفريقين دالة على وجوب متابعة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد ثبت بطرق متعددة أنّه لمّا نزل قوله تعالى: ﴿إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾ (سورة الرعد: ٧) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: «أنا المنذر وأنت الهادي بك، يا علي يهتدي المهتدون من بعدي». قد أخرجه الآلوسي في روح المعاني ج١٣: ص١٠٨. والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ج١: ص٣٨٢. وابن شيرويه في الفردوس ج١: ص٧٧. وابن حجر في لسان الميزان ج٢: ص١٩٩ في ترجمة الحسن بن الحسين، ثمّ قال: ورواه ابن جرير في تفسيره والحاكم في المستدرك عن أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المنذر وأنا الهادي». (المستدرك ج٣: ص١٢٩). وروا المتقي الهندي في كنز العمال ج٢: ص٤٤١، ح٤٤٤٣. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص٩٠، وغيرهم.

وفيه تصريح بوجوب متابعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ كلمة الهداية بمالها من المعنى الواسع قد حصرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الامام أميرالمؤمنين عليه السلام من بعده، فالآخذين بهديه هم أهل النجاة بنصّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

وأخرج الطبراني وغيره بسنده عن كعب بن عجزة قال: كنا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمر بنا رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يكون بين الناس الفرقة والاختلاف، فيكون هذا وأصحابه على الحقّ» ـ يعنى علياً. (انظر المعجم الكبير ج١٩: ص١٤٧). وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٥٢١، ح٣٣٠١٦، وغيره. وهذا الحديث أيضاً يدل على وجوب متابعة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام فإنّه صريح بما لامزيد عليه أنّ متابعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام متابعة الحقّ كما هو واضح. وأخرج ابن عساكر بسنده عن علقمة والأسود قالا: أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين فقلنا له: يا أبا أيوب أنّ الله أكرمك

لخبر: ولي كلّ مؤمن[١]،

➲ بنزول محمد صلى الله عليه وآله وسلم وبمجيء ناقته تفضلاً من الله وإكراماً حتى أناخت ببابك دون الناس، ثمّ جئت بسيفك على عاتقك تضرب به أهل لا إله إلّا الله؟ فقال: يا هذ ان الرائد لا يكذب أهله وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بقتال ثلاثة مع علي الناكثين والقاسطين والمارقين... قال: وسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعمار: «تقتلك الفئة الباغية، يا عمار إنّ رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع علي فإنّه لن يدليك في ردى ولن يخرجك من هدى»، (تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٤٧٣). وأخرجه ابن كثير في البداية والنهاية ج٧: ص٣٤٠. والخوارزمي في مناقبه: ص١٠٥ ج١١٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٦١٣، ح٣٢٩٧٢. والخطيب البغدادي في تاريخه ج١٣: ص١٨٨ في ترجمة معلى بن عبدالرحمن الواسطي، وغيرهم.

وهذا الحديث أيضاً يدلّ على وجوب اتباع الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام ولزوم العمل بأوامره كما هو واضح ظاهر.

وأخرج ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من سره أن يحيى حياتي ويموت موتتى ويتمسّك بالقضيب من الياقوتة التي خلقها الله تعالى»، ثمّ قال لها: «كوني» فكانت فليتمسّك بولاء علي بن أبي طالب، ثمّ قال ابن أبي الحديد: ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء، ورواه أبو عبدالله بن حنبل في المسند وفي كتاب فضائل علي بن أبي طالب... (شرح نهج البلاغة ج٩: ص١٦٨). واخرجه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٢: ص٤٨٦، ح٤٣٦٩.

وأخرج الحاكم في المستدرك بسنده عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من يريد أن يحيى حياتي ويموت موتتي ويسكن جنة الخلد وعدني ربي فليوال علي بن أبي طالب فإنّه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في الضلالة» (المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٢٨). وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج٥: ص١٩٤. والخوارزمي في المناقب: ص٧٥، ح٥٥. وكنز العمال ج١١: ص٦١١، ح٣٢٩٥٩، وغيرهم.

فالمستفاد من هذه النصوص أيضاً وجوب متابعة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على الاطلاق، وهذا ملازم لكونه عليه السلام مع الحقّ.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ

وخبر الغدير[١]،

⬅ علياً منّي وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن بعدي» (مسند أحمد بن حنبل ج٤: ص٤٣٨). ورواه الترمذي في سننه ج٥: ص٢٩٦، ح٣٧٩٦. والنسائي في فضائل الصحابة: ص١٥. وفي سننه الكبرى ج٥: ص٤٥، ح٨١٤٦ و٨١٤٨. و١٢٨، ح٨٤٥٣. وفي خصائصه: ص٦٤. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٣٤ عن ابن عباس. والهيثمي في مجمع الزوائد ج٩: ص١٢٠. وأبو داود الطيالسي في مسنده: ص١١١. وابن أبي شيبة الكوفي في المصنف ج٧: ص٥٠٤. ح٥٨. والضحاك في الآحاد والمثاني ج٤: ص٢٧٩. وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص٥٥٠، ح١١٨٦. وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده ج١: ص٢٩٣. ح٣٥٥. وابن حبان في صحيحه ج١٥: ص٣٧٤. والطبراني في معجمه الكبير ج١٨: ص١٢٩. وابن عبدالبر في الاستيعاب ج٣: ص١٠٩١. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج٩: ص١٧١. وج١٨: ص٢٤. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص١٠٠، ص١٩٨ و١٩٩. والذهبي في سير أعلام النبلاء ج٨: ص١٩٩ في ترجمة جعفر بن سليمان وقال الذهبي بعد ذكر الحديث: أخرجه الترمذي وحسنه والنسائي....

وابن حجر في الاصابة ج٤: ص٤٦٨ في ترجمة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص٧٩. والمتقي الهندي في كنز العمال ج١١: ص٥٩٩، ح٣٢٨٨٣، وغيرهم.

(١) إنّ حديث الغدير من أشهر الأحاديث الصحيحة بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم ونحلهم وتفاوت معتقداتهم وآرائهم ومشاربهم، ويدلّ على إمامة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل دلالة تامة واضحة صريحة بما لا مزيد عليه، بالرغم من محاولات التعتيم عليه وطمس معالمه وكتم الكاتمين فقد قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مرة عند منصرفه من حجة الوداع في ١٨ ذي الحجة سنة العاشرة من الهجرة، وقد نزل قبل خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾ (سورة المائدة: ٦٧). ثمّ قام صلى الله عليه وآله وسلم وخطب خطبته الشهيرة في الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام وقال للناس مقبلاً عليهم: ألست أولى بكم من أنفسكم، فلمّا أجابوه بالاعتراف والإقرار أخذ بيد علي بن أبي طالب عليه السلام فرفعه حتى نظر ⬅

الناس إلى بياض ابطهما، ثمّ قال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله... ثمّ نزلت قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).

ثمّ سلم عليه الصحابة بإمرة المؤمنين، وقد كان في مقدمهم الشيخان أبو بكر وعمر وكلّ يقول: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة، وقال ابن عباس: وجبت والله في أعناق القوم، ثمّ قام حسان بن ثابت الخزرجي فاستأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنشد أبياته المعروفة التي في مطلعها:

يناديهم يوم الغدير نبيهم بخم وأسمع بالرسول مناديا

إلى آخر أبياته، ويكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر الجمهور ـ في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها ـ من ذكر واقعة الغدير ولو بايراد جانب منها واقتطاع جوانب أُخرى.

ومع ذلك قد صححها كثير من أئمة الحديث وسدنة العلم نذكر جماعة منهم على سبيل المثال:

فمنهم: أبو عيسى الترمذي المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ فإنّه بعد أن أخرج الحديث قال: هذا حديث حسن صحيح (انظر سنن الترمذي ج٥: ص٥٩١، ح٣٧١٣).

ومنهم: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفي سنة ٣١٠ هـ، ذكر ذلك ابن حجر العسقلاني قائلاً: قد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلف فيه أضعاف من ذكر وصححه... (تهذيب التهذيب ج٧: ص٢٩٧ في ترجمة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام).

ومنهم: أبو جعفر الطحاوي المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ فإنّه بعد أن روى الحديث قال: إنّ هذا الحديث صحيح الاسناد لا طعن لأحد في رواته (مشكل الآثار ج٢: ص٣٠٨).

ومنهم: ابن عبدالبر النمري القرطبي المتوفىٰ سنة ٣٦٤ هـ فإنّه بعد ذكر أحاديث قال: منها حديث الغدير: هذه كلّها آثار ثابتة (الاستيعاب ج٢: ص٢٧٣).

ومنهم: الحاكم النيسابوري المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ حيث أخرجها في المستدرك بعدة طرق وصححها (انظر المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٠٩).

➲ ومنهم: أبو عبدالله الذهبي المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ فإنّه وافق الحاكم على تصحيحه في تلخيصه (انظر تلخيص المستدرك ج٣: ص١٠٩).

ومنهم: ابن كثير الشامي المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ فقد ذكر الحديث في تاريخه ثمّ قال: قال أبو عبدالله الذهبي: هذا صحيح وهو اعتمد عليه (تاريخ ابن كثير ج٥: ص٢٠٩).

ومنهم: أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفي سنة ٨٠٧ هـ قد ذكر أحاديث في كتابه في باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، وعبّر عن بعض الروايات بأنّ رجالها ثقات، وعن بعضها الآخر بأنّ رجالها رجال الصحيح (انظر مجمع الزوائد ج٩: ص١٠٤ ـ ١٠٨).

ومنهم: ابن حجر العسقلاني المتوفىٰ سنة ٨٥٢ حيث قال: حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقد أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدها صحاح وحسان (فتح الباري ج٧: ص٦١).

ومنهم: ابن حجر المكي المتوفىٰ سنة ٩٧ هـ قال: إنّه حديث لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد فطرقه كثيرة جداً، ومن ثمّ رواه ستة عشر صحابياً، وفي رواية لأحمد أنّه سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما توزع أيام خلافته كما مر، وسيأتي من أسانيدها صحاح وحسان... (الصواعق المحرقة: ص٢٥).

ومنهم: علي القاري المتوفىٰ سنة ١٠١٤ هـ فإنّه قال بعد أن روى الحديث: والحاصل أنّ هذا الحديث صحيح لامرية فيه، بل بعض الحفاظ عدّه متواتراً، فلا التفات لمن قدح في ثبوت هذا الحديث وأبعده بأنّ علياً كان باليمن... (المرقاة في شرح المشكاة ج٥: ص٥٦٨).

ومنهم: ناصر الدين الألباني في كتابه الأحاديث المختارة فيما رواه سعيد بن وهب الهمداني عن علي عليه السلام ج٢: ص١٠٥. وفي ما وراه أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص ح٣: ص١٣٩، وغير هؤلاء كثير، بل صرّح جماعة منهم بتواتر الحديث، فممن نصّ على تواتره هم ما يلي:

١ـ أبو عبدالله شمس الدين الذهبي حيث قال في ترجمة المطلب بن زياد بعد ذكر الحديث: هذا حديث حسن عال جداً، ومتنه فمتواتر (سير أعلام النبلاء ج٨: ص٣٣٤ ـ ٣٣٥).

➲

وخبر المنزلة(١)،

➲ وقال ابن كثير الشامي: وقد قال شيخنا أبو عبدالله الذهبي:... الحديث متواتر أتيقن أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله (البداية والنهاية ج٥: ٢١٣).

٢ـ ابن الجزري المتوفىٰ سنة ٨٣٣ هـ قال: الحديث صحيح وجوه كثيرة متواتر عن أميرالمؤمنين علي وهو متواتر أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجم الغفير عن جم غفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممّن لا اطلاع له في هذا العلم... وصح عن جماعة ممّن يحصل القطع بخبرهم (أسنى المطالب: ص٤٠٣).

٣ـ السيوطي المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ على ما حكى عنه المناوي في كتابه التيسير في شرح الجامع الصغير ج٢: ص٤٢٢.

٤ـ جمال الدين الحسيني الشيرازي المتوفىٰ سنة ١٠٠٠ هـ قال في أربعينه بعد ذكر حديث الغدير ونزول آية سأل سائل في القضية: أصل هذا الحديث سوى قضية الحارث تواتر عن أميرالمؤمنين، وهو متواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً رواه جمع كثير وجم غفير من الصحابة، فرواه ابن عباس ثمّ روى لفظ ابن عباس ولفظ حذيفة بن أُسيد الغفاري وحديث الركبان... (انظر إحقاق الحق ج٢: ص٤٢٢، نقلاً عن أربعينه. وكذا الغدير ج١: ص٣٠١).

٥ـ أبو عبدالله محمد بن جعفر الكناني المتوفىٰ سنة ١٣٤٥، فقد ذكر الحديث نقلاً عن ٢٤ من الصحابة ثمّ قال: وفي رواية أحمد أنّه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما توزع أيام خلافته، وممّن صرح بتواتره أيضاً المناوي في تفسيره نقلاً عن السيوطي وشارح المواهب اللدنية في الصفوة للمناوي... (نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص١٩٤ ـ ١٩٥).

ونقل العلّامة الامينى كلمات جماعة من أهل السنّة كلّهم يدعون التواتر أو ما يفيد فوقه (انظر الغدير ج١: ص٢٩٤ ـ ٣١٣)، كما ذكر طرق ثبوت حديث الغدير وواقعته من روايات أهل السنّة، وقد انهى الرواة لذلك في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين، ومن علماء السنة ومؤلفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين مصدراً، وقد وثق ذلك كلّه بالمصادر المعتبرة عندهم (راجع الغدير ج١: ص٢٩٤ ـ ٣٢٢).

(١) إنّ حديث المنزلة من الأحاديث الصحيحة والأخبار الصريحة والآثار المعتبرة التي اتفق ➲

➲ على نقله وصحّته الفريقان، وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما اللذين هما من أصح الكتب عند القوم بعد القرآن واشتهر بأنّ أحاديثهما قطعية الصدور عندهم. فروى البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام عن محمد بن بشار قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبي صلّى الله عليه وسلّم لعلي: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى». (صحيح البخاري ج٢٠٨). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج١: ص٤٢ ح١١٥. وأحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص١٧٥. والنسائي في فضائل الصحابة: ص١٣، وغيرهم.

وروى البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب المغازي، باب غزوة تبوك عن مسدد قال: حدثنا يحيىٰ عن شعبة عن الحكم بن مصعب بن سعد عن أبيه: أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ خرج إلى تبوك واستخلف علياً، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قال: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه ليس نبي بعدي». (صحيح البخاري ج٥: ص١٢٩). وأخرجه مسلم في صحيحه ج٧: ص١٢٠. وأحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص١٨٢. والبيهقي في سننه ج٩: ص٤٠، وغيرهم.

وروى مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب [عليه السلام] عن يوسف أبو سلمة الماجثون قال: حدثنا محمد بن المنكدر عن سعيد بن المسيب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي»، قال: سعيد فأحببت أن أُشافه بها سعداً، فلقيت سعداً فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع اصبعيه على أُذنيه فقال: نعم، وإلّا فاستكتا (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٠). وأخرجه النسائي في فضائل الصحابة: ص١٢، وغيره.

وروى مسلم في صحيحه أيضاً في الباب المذكور عن عبيد الله بن معاذ قال: حدثنا أبي، حدثنا شعبة في هذا الأسناد، حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن عباد قالا: حدثنا حاتم، وهو ابن إسماعيل عن بكير بن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية ➲

⬅ بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فلن أسبه لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله يقول له خلّفه في بعض مغازيه، فقال له: يا رسول الله خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبوة بعدي». (صحيح مسلم ج٧: ص١٢٠). وأخرجه الترمذي في سننه ج٥: ص٣٠١ ح٣٨٠٨. وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج١: ص١٨٥. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣: ص١٠٩، وغيرهم.

وقد ورد الحديث من طريق معاوية نفسه رواه عن الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فيما أخرجه أحمد في مناقبه من طريق أبي حازم كما في رياض النضرة ج٢: ص١٩٥. قال معاوية للزبير: حق لك يا ابن ذات النطاقين أنّي سمعت علي بن أبي طالب قال: دخلت أنا والزبير بن العوام علىٰ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم متصافحين وهو في بيت خديجة بنت خويلد فسلّمنا عليه، فقال: «وعليكما السلام ورحمة الله، يا علي أنت منّي بمنزلة هارون من موسى». وأخرجه أبو القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني في كتابه التدوين في أخبار قزوين ج٢: ص١٥٤ في ترجمة أحمد بن الحسن بن القاسم.

وروى الخوارزمي في مناقبه بسنده عن المأمون العباسي عن هارون عن أبيه عن جده عن عبدالله بن العباس قال: سمعت عمربن الخطاب وعنده جماعة فتذكروا السابقين إلى الإسلام، فقال عمر: أمّا علي فسمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول فيه ثلاث خصال لو ددت أن لي واحدة منهن فكان أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس، كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من أصحابه؛ اذ ضرب النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بيده على منكب علي عليه السلام فقال له: «يا علي أنت أوّل المؤمنين إيماناً، وأوّل المسلمين إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ». (المناقب للخوارزمي: ص٥٤، ح١٩). وأخرجه ابن عساكر في ترجمة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ج١: ص٣٦١، وغيره.

بل أنّ حديث المنزلة من الأحاديث القدسية الذي نزل به جبرئيل على النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم عند ولادة الإمام الحسن عليه السلام وكذا عند ولادة الإمام الحسين عليه السلام أخرج أبو سعيد الخركوشي ⬅

وغيرها(١)، فانّهم قد سمعوها ووعوها وخالفوها بمبايعة امام السقيفة(٢).

⬅ النيسابوري المتوفي سنة ٤٠٧ في كتابه شرف النبوة بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: لمّا ولدت فاطمة الحسن قالت لعلي: «سمّه»، قال: «ما لي أن أسبق باسم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، ثمّ قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قالته لعلي، رضي الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما لي أن أسبق من الله عزوجل»، فأوحى الله تعالى إلى جبرئيل عليه السلام: أنّه ولد لمحمد ابن فاهبط إليه وهنئه وقل له: «إنّ علياً بمنزلة هارون من موسى فسمّه باسم ابن هارون فهبط»، جبرئيل وهنأ عن الله تعالى، ثمّ قال: «إن الله تبارك وتعالى يأمرك أن تسميه باسم ابن هارون، قال: «وما كان اسمه؟» قال: شبر، فقال: «لساني عربي»، قال: فسمّه الحسن.

فلمّا ولد الحسين عليه السلام أوحى الله تعالى إلى جبرئيل أنّه ولد لمحمد ابن، فاهبط إليه وهنئه وقل له: «إن علياً منك بمنزلة هارون من موسى فسمّه باسم هارون» فهبط جبرئيل وهنأ عن الله تعالى، ثمّ قال: إن الله تعالى يأمرك أن تسميه باسم ابن هارون، قال: «وما كان اسمه؟» قال: شبير، فقال: «لساني عربي»، قال: فسمّه الحسين، فسماه الحسين (انظر هداية السعداء لملك العلماء شهاب الدين الدولة آبادي الهندي في الهداية: ص٩. والجلوة: ص١٦، نقلا عن الخركوشي). فحديث المنزلة نصّ جلي في إمامة أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب وخلافته بلا فصل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ المنزلة اسم جنس مضاف إلى عَلَم وهو هارون، ثم اشتمل على استثناء بقوله صلى الله عليه وآله وسلم إلّا أنّه لا نبي بعدي، فالكلام مشتمل على هذه الخصوصية، وهي أنّ العموم والاستثناء تفيدان العموم ما عدى المستثنى، فلاحظ.

(١) كحديث الطير، وحديث الراية، وحديث المؤاخاة، وحديث خاصف النعل، وحديث علي مع القرآن، وحديث الكساء، وحديث علي مع الحقّ، وحديث أنّ علياً منّي وأنا منه، وحديث يوم الدار، وحديث الوصية، وحديث لكلّ نبي وصي و...

(٢) إنّ ممّا يؤكد المقام ورود بعض الكلمات عن الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام في هذا المجال التي تتضمن لشكواه ممّا حصل في أمر الخلافة الإنكار منه على من قام بهذه العملية الخطرة، وقد أخرجها أهل السنّة والجماعة في كتبهم بحيث لا مجال لإنكارها جملةً ولا تفصيلاً، ومنها الخطبة المعروفة بالشقشقية وهي الخطبة الثالثة من نهج البلاغة، وقد اعترف ابن أبي الحديد في شرح الخطبة بعد تصحيح كونها عن أميرالمؤننين عليه السلام من غير شك أنّه قال عليه السلام فيها: أما ⬅

ومن بعده عمر[١]، ومن بعده

➲ والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وأنّه ليعلّم أنّ محلي منها محل القطب من الرحىٰ ينحدر عنّي السيل ولا يرقىٰ إليّ الطير، فسدلت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه، فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجىٰ، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهبا، حتى مضى الأوّل لسبيله، فأدلى بها إلى فلان بعده... لشد ما تشطر أضرعيها، فصيّرها في حوزة خشناء، لِغلظ كلامها، ويخشن مسها، ويكثر العثار فيها والاعتذار منها... (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٥١). وسيأتي الكلام في توثيق سند هذه الخطبة وشرحها في محلّه إن شاء الله تعالى.

وأخرج ابن عساكر بسنده عن أبي الطفيل قال: كنت واقفاً على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم فسمعت علياً يقول: «بايع الناس لأبي بكر وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثمّ بايع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثمّ أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان إذا أسمع وأطيع وأنّ عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم لا يعرف لي فضلاً عليهم في الصلاح ولا يعرفونه لي، كلنا فيه شرع سواء، وأيم الله لو أشاء أن أتكلم ثمّ لا يستطيع عربيهم ولا عجميهم ولا المعاهد منهم ولا المشرك يرد خصلة منها لفعلت»، ثم قال: «نشدتكم بالله أيها النفر جميعاً أفيكم أحد آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيري؟» قالوا: اللهم لا... (انظر تاريخ مدينة دمشق ج٤٢: ص٤٣٤ في ترجمة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام).
وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج٥: ص٧٢٤، ح١٤٢٤٣. والذهبي في ميزان الاعتدال ج١: ص٤٤٢ في ترجمة الحارث بن محمد وابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ج٢: ص١٥٦ في ترجمة الحارث بن محمد، وغيرهم.

(١) لا يخفىٰ أنّ البيعة التي وقعت لعمر بن الخطاب بعد أبي بكر قد أوضحت الانحراف في القوم من عدم التزامهم بالنصوص الصريحة في الخلافة الشرعية أكثر وضوحاً؛ إذ مكّنت لقريش والضالين منهم على الاستيلاء على الحكم، وهم الذين كانوا معروفين بالحقد ➲

➲ والضغينة لأهل البيت عليهم السلام بحيث صارت الخلافة الشرعية ملعبة بيد أهل الطموح والأهواء، وعرّفوا ذلك للناس بأنّها ملك يمتلكه من غلب على أمر الحكومة كائناً من كان، وذلك رغم من تصريحات صادرة من عمر نفسه في أحقية الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لهذا المنصب عمّن سواه، وذلك ممّا يكشف عن كفاءة الإمام المنصوص عليه للخلافة بنحو لا يمكن قيام غيره مقامه، منها ما قاله لأميرالمؤمنين عليه السلام في أيام خلافته ضمن حديثه مع أصحاب الشورىٰ، وهو ما يلي من القول:

أما والله لئن ولّيتهم لتحملنّهم على الحق الواضح، والمحجة البيضاء (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٨٦).

ومنها: ما أخرجه ابن أبي الحديد أيضاً عن الحسن بن محمد السبتي: أنّه قرأ في كتاب أنّ عمر بن الخطاب نزلت به نازلة فقام لها وقعد، وقال لمن عنده: يا معشر الحاضرين ما تقولون في هذا الأمر؟ فقالوا: يا أميرالمؤمنين أنت المفزع المنزع، فغضب عمر وقال: يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً، أما والله إنّي وإياكم لنعلم ابن بجدتها والخبير بها، قالوا: كأنّك أردت ابن أبي طالب، قال: وأنّىٰ يعدل بي عنه، وهل طفحت حرة بمثله؟ قالوا: فلو دعوته يا أميرالمؤمنين، قال: هيهات أنّ هناك شمخا من هاشم وأثرة من علم ولحمة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤتىٰ ولا يأتي، فامضوا بنا إليه، فانقصفوا نحوه وأفضوا إليه في حائط له، عليه ثياب وهو يتركل على مسحاته ويقرأ: أيحسب الإنسان أن يترك سدى... إلى آخر السورة ودموعه تهمي على خديه، فأجهش الناس لبكائه فبكوا، ثمّ سكت وسكتوا فسأله عمر عن تلك الواقعة، فأصدر جوابها، فقال عمر: أما والله لقد أرادك الحث ولكن أبىٰ قومك، فقال: يا أبا حفص خفض عليك من هنا ومن هنا أنّ يوم الفصل كان ميقاتا، فوضع عمر احدى يديه على الأُخرى وطرق إلى الأرض وخرج كأنّما ينظر إلى الرماد (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٢: ص٧٩).

ومنها: كلمته المعروفة التي ذكرها في موارد عديدة وهي قوله: لولا علي لهلك عمر (انظر الاستيعاب لابن عبدالبر ج٣: ص١١٠٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٨. وج١٢: ص١٧٩. وتفسير الفخر الرازي ج٢١: ص٢٢، وغيرها).

➲

➲ وعن الزمخشري قال: لقد استجد ثلاثة وسبعون مورداً حساساً لو لم يكن علي موجوداً فيها لفنىٰ الإسلام، وقال عمر في ثلاثة وسبعين موضعاً: لولا علي لهلك عمر، أي أنّ الإسلام كان قد وقع في خطر شديد (انظر الفضائل والرذائل: ص١٠٦).

ومنها: ما قال في موارد أُخرى: أعوذ بالله من كلّ معضلة ليس فيها أبو الحسن (انظر الطبقات لابن سعد ج٣: ص٣٢٩. وتاريخ مدينة دمشق ج٢٥: ص٣٦٩، وغيرها).

ومنها قوله في عدة موارد: لا أبقاني الله بأرض ليس بها أبا الحسن (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٠١. ونصب الراية للزيعلي ج٣: ص١١٧. وكنز العمال ج٥: ص٨٢٣، ح١٤٥٠٨. والغدير ج٣: ص٩٧).

ومنها قوله: لا أبقاني لمعضلة ليس لها أبو الحسن (انظرشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٨ ونظم درر السمطين للزرندي الحنفي: ص١٣٢. وأنساب الأشراف ج١: ص١٠٠. والمناقب للخوارزمي: ص٩٧ ح٩٨.

ومنها: قوله: لولا أبا الحسن لافتضحنا (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٩: ص١٥٨. والغدير ج٦: ص١٧٧، وغيره).

وإلى غير ذلك ممّا جاء بهذا المعنى عن عمر بن الخطاب، ولا يخفىٰ على الخبير ما كان بالرجل من جفاء وفظاظة كما وصفه القريب والبعيد على ما يبدو منه من القسوة وما ارتكب من الجرائم في الهجوم على بيت الإمام عليه السلام والصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ ومع ذلك كلّه لم يدع مناسبة أو معضلة إلّا يذكر فيها الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لحاجة المسلمين إلى علمه ورأيه الصائب، وكل ذلك لأنّه كان يعلم علم اليقين انحصار الأهلية به وعدم صلاحية غيره للخلافة.

ومن هنا تعرف لماذا ردّ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الرزية الذي سماه ابن عباس بهذا الإسم، وذلك حينما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي توفي فيه أن يكتب كتاباً لأُمته ليعصمهم من الضلال الأبدي، فقال عمر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهجر، بمعنى أنّه يهذي ـ العياذ بالله ـ وقد أخرج هذا الحديث جميع أرباب الصحاح والمسانيد بما فيهم البخاري ومسلم (انظر صحيح البخاري ج٥: ص١٣٨، كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووفاته.
➲

⬅ وصحيح مسلم ج٥: ص٧٦، كتاب الوصية وغيرها).

وفي حديث له مع ابن عباس يقول له: كيف خلّفت ابن عمك؟ فظن ابن عباس يقصد عبدالله بن جعفر، قال: قلت له: خلّفته يلعب مع أترابه.

قال له عمر: لم أعن ذلك إنّما عنيت عظيمكم أهل البيت، قال قلت: خلّفته يمنح بالغرب على نخيلات من فلان وهو يقرأ القرآن قال: يا عبدالله، عليك دماء البدن إن كتمتنيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قلت: نعم.

قال: أيزعم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصّ عليه؟ قلت: نعم، وأزيدك سألت أبي عما يدعيه، فقال: صدق.

فقال عمر: لقد كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمره ذرو من قول لا يثبت حجة، ولا يقطع عذراً، ولقد كان يرجع في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرح باسمه، فمنعت من ذلك اشفاقاً وحيطة على الإسلام، لا ورب هذه البنية لا تجتمع عليه قريش أبداً، ولو وليها لانتقضت عليه العرب من أقطارها، فعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّي علمت ما في نفسه، فأمسك وأبىٰ والله إلّا إمضاء ما حتم (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٢: ص٢٠ ـ ٢١).

وإلى غير ذلك من التصريحات الصادرة منه في هذا المجال التي هي إقرار منه على أحقية الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وكيف ضاع على الجمهور فاعتقدوا عدم النص بسبب استيلاء المستولين وأغفلوا أو تغافلوا عن جميع ذلك مع وجودها بخط كبارهم من حفظة الآثار كما سلفناه ووجود طائفة كبيرة تعتقد بذلك اعتقاداً جازماً؟! فهي حجة قطعية عليهم، وقد ذكر المؤرّخون في قصة شورى أنّ عمر قد ثلب جماعة الشورى بما يناسب أبعادهم عن الخلافة، ولم يطعن في أميرالمؤمنين عليه السلام إلّا بأنّه دعابة (انظر الاستيعاب لابن عبدالبر ج٣: ص١١١٩ في ترجمة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام والعقد الفريد لابن عبد ربه ج٤: ص٢٦٢، وأنساب الأشراف ج٦: ص١٢١ في أمر عثمان بن عفان وأمر الشورى. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٦: ص٣٢٦ ـ ٣٢٧، وغيرها).

بل قال الطبري: فخرجوا ثمّ راحوا. فقالوا: يا أميرالمؤمنين لو عهدت عهداً، فقال: كنت ⬅

عثمان[١]،

➲ أجمعت بعد مقالتي لكم أن أنظر، فأولّي رجلاً أمركم هو أحرىٰ أن يحملكم على الحق ـ وأشار إلى قوله: لو وليهم لحملهم على الحق الواضح والمحجة البيضاء ـ ورهقتني غشية، فرأيت رجلاً يدخل جنة قد غرسها، فجعل يقطف كلّ غضة ويانعة فيضمه إليه، ويصيره تحته، فعلمت أنّ الله غالب أمره.... (تاريخ الطبري ج٢: ص٥٨ وبعدها).

ولكن مع إقراره دَبّر الأمر في الشورى بصورة حتى أدىٰ إلى تعيين عثمان، وسنذكر تفصيل ذلك في محلّه، وقد سد الطريق علىٰ مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام الإمام المنصوص عليه المفترض الطاعة الذي من عرفه في الدنيا وكان ثابتاً في إيمانه اقتدىٰ بهداه على الصراط الذي يسلكه المؤمنون وهو سلوك طريق الحقّ والعدالة والتوحيد. وعلى أي حال فقد صدقت الرواية التي جاء في كتاب الاستدراك عن عيسى بن مهران عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال: لمّا ثقل أبي أرسلني إلى علي عليه السلام فدعوته فأتاه، فقال: يا أبا الحسن إنّي كنت ممّن شغب عليك وأنا كنت أوّلهم وأنا صاحبك فأحبّ أن تجعلني في حلٍّ، فقال: «نعم على أن تدخل عليك رجلين فتشهدهما على ذلك».

قال: فحوّل وجهه إلى الحائط، فمكث، ثمّ قال: يا أبا الحسن ما تقول؟ قال: «هو ما أقول لك فافعل»، فحوّل وجهه فمكث طويلاً، ثمّ قام فخرج.

قال: قلت يا أبة قد أنصفك ما عليك لو أشهدت له رجلين؟ قال: يا بني إنّما أراد أن لا يستغفر لي رجلان من بعدي (بحار الأنوار ج٣٠: ص١٤٢، نقلاً عن الاستدراك مخطوط).

وقال علي بن محمد الوليد الداعي الإسماعيلي اليمني المتوفي سنة ٦١٢: إنّ هذه الأمة فعلت فعل الأُمم من قبلها، فتفرقت وتشتت ووقع فيها الفساد... وردوا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي ألزمهم بالوصية وأكدها على الكافة، وقد فعلوا ما أرادوه من تقديم من قدموه، كفعل قوم موسى عليه السلام في حال السامري والعجل وتقديمهم، والإعراض عن هارون ونقض وصية موسى عليه السلام إليهم منه... (انظر تاج العقائد ومعدن الفوائد: ص ٨٠ ط دار المشرق بيروت).

(١) لقد وصل عثمان للخلافة بعد عمر بن الخطاب يخطط سياسة من عمر وتدبيره من جعل الشورى الستة التي كانت ضرباً جديداً في العهد بالخلافة وقيادة الأُمة.

وقد نقد هذه الشورى العمرية المحققون من العلماء والباحثون الذين يتناولون البحث ➲

➲ العلمي في صورة منظمة من أجل الوصول إلى الحقيقة، وأكدوا على أنّ هذه الشورى السداسية كانت فاقدة للعناصر والموازين حتىٰ في انتخاب الخليفة الشرعية عندهم.

أوّلاً: أنّ انتخاب الخليفة للنبي ﷺ يجب أن يكون فقط من جانب الله عزوجل؛ لأنّ الخليفة يجب أن يتمتع بصفات ومؤهّلات النبي ﷺ كالعصمة والعلم والكمال وغير ذلك، وهي أُمور لا يمكن الوقوف والاطلاع عليها إلّا من قبل الله سبحانه.

وبتعبير آخر: كما أنّ تعيين النبي لا يمكن أن يكون بالمشاورة والشورى كذلك انتخاب الإمام لا يمكن أن يكون بالشورى كما هو واضح ظاهر.

وثانياً: أنّ الانتخاب الذي يزعمه القوم موضوع كأحد المواضيع الشرعية يجب أن يؤخذ حكمه من المصدر الشرعي ـ أعني الكتاب والسنّة ـ وحيث لا يوجد نصّ خاصّ بذلك صادر بشأن اعتبار الانتخاب في الخلافة ولا نصّ عام تشير إلى ذلك المعنى فلا شرعية لها في الإسلام، وقد حاول علماء أهل السنّة أن يستدلّوا بقوله تعالى: ﴿شاورهم في الأمر﴾ (سورة آل عمران: ١٥٩) على اعتبار ذلك؛ بتقريب أنّ الله أمر نبيه بالمشاورة تعليماً للأُمة حتى يشاوروا في مهام أُمورهم بالخلافة منها.

ويلاحظ عليه أوّلاً أنّ الآية تدل على أنّ الشورى تختصّ بالأعمال التنفذية ومعرفة الموضوع، وليست لمعرفة الحكم.

وبعبارة أُخرى أنّ الخطاب في الآية متوجه إلى الحاكم الذي استقرت حكومته، فيأمر الله سبحانه وتعالى أن ينتفع من آراء الرعية بعد استقرار الحكومة كما هو ظاهر من عبارة «أمرهم» فإنّ الأحكام ليست من شأن الناس بل هي من أمر الخالق.

وثانياً: أنّ المتبادر من الآية هو التشاور لا يوجب حكماً للحاكم ولا يلزمه بشيء بل هو يقلّب وجوه الرأي ويستعرض الأفكار المختلفة ثمّ يأخذ بما هو المفيد في نظره، وذلك يستفاد من قوله تعالى: ﴿فإذا عزمت فتوكّل على الله﴾، فالآية الكريمة ليست فيها دلالة على مسألة الخلافة وانتخاب الإمام. وإنّنا نعتقد بعدم وجود أمر في الإسلام ليس له نصّ عام أو خاص صادر بشأنه، وإلّا فما فائدة قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾. (سورة المائدة: ٣).

➲

➲ وثالثاً: أنّ الشورى السداسية المذكورة قد فوّض الخليفة الأمر فيها بيد ستة أشخاص وجعل آراءهم تعادل آراء بقية الشعوب الإسلامية، فبأي دليل وأي قانون وميزان جاز للخليفة قصر الخلافة على هؤلاء الستة، فإنّه قد سلب بذلك الحرية في اختيار الأُمة ممّن ترغب فيه للحكم، فلو كان الهدف من جعلها تأليف آراء العقلاء وأهل الحل والعقد فإنّ هناك من العقلاء ومن أهل الحل والعقد بل ممّن استشارهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وغيرهم.

فلم يجعل واحد منهم في الشورى المذكورة، كما لم يجعل فيهم من الأنصار، بل كلّهم من المهاجرين، ويعرف من كلّ ذلك أنّ ما رسمه الخليفة في هذه الخطة مدروسة بدقة كانت من أجل تحقق مقاصده ومنوياته، وسنتعرض لهذا البحث مفصّلاً في محله إن شاء الله تعالى.

فلا يخفى على الخبير معادلة التي أرادها الخليفة في هذا المجال، فهي واضحة تماماً، ونتيجتها معروفة منذ البداية، ويكفي للباحث التأمّل في وصية عمر بن الخطاب لأصحاب الشورى، فإنّه كما ذكر المؤرّخون قد أوصى بأنّه لو اتفق الخمسة على رجل وأبىٰ واحد من الستة يضرب عنقه.

وإنّما أوصى بهذه الوصية لأنّه كان يعلم أنّ الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لا يقبل أمراً في الدين إلّا ما شرّعه الله سبحانه، ولا يسلك إلّا سلوك النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرسوم، فلا يحيد عنه قيد شعرة، فكأنّما أراد بهذه الوصية قتل الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام إن خالف الإمام عليه السلام الشورى؛ إذ هو يعلم انّ الشورى ليس له أساس في الدين ومن الطبيعي ان الإمام عليه السلام سوف يخالفهما فإذا خالف الإمام انفرد برأيه وناله القانون ونفذ في حقه المخطط الخاص لرفع المانع من سلطنة خلفاء الجور من بعده.

وأوصى أيضاً بأنّه لو اتفق أربعة وأبى اثنان من الستة يضرب عنقهما، فكان يحتمل أنّ الرجل الثاني الذي يمكن أن يخالف الشورى هو الزبير، وهو ابن عمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد خالفهم في أمر السقيفة في أوّل الأمر وإن رجع بعد ذلك ولم تكن آنذاك صلة قوية بينه وبين الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام، مضافاً إلى أنّه كان صهراً لأبي بكر. ولا يخفىٰ تأثير دور المصاهرة فيه في أيام خلافة أبي بكر وبعدها وأوصى عمر أيضاً بأنّه لو رضي ➲

⬅ ثلاثة منهم رجلاً وثلاثة رجلاً يجب عندئذ تحكيم عبدالله بن عمر، وهذه الوصية كانت بمثابة أنّ الأمر في الانتخاب راجعة إلى نفس عمر، فكأنّما هو يختار الخليفة بتوصية لابنه عبدالله، وهو أمر واضح.

ثمّ أوصى بأنّه لو لم يرضوا بحكم عبدالله ابنه يجب قبول اختيار الجهة التي فيها عبدالرحمن بن عوف (انظر وصيته في تاريخ الطبري ج٤: ص٢٢٩).

وإنما أوصى بهذه الوصية لأنّه كان يعلم علم اليقين بوجود الخلاف بين هؤلاء الستة ولا مفر من ذلك، ومن ناحية أُخرى كان يعلم أن سعد بن أبي وقاص لا يفارق ابن عمه عبدالرحمن بن عوف؛ إذ كلاهما من بني زهرة، ويعلم أنّ سعداً لا يحب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وفي نفسه شيء منه؛ لأنّ الإمام عليه السلام قد قتل أخواله من بني عبد شمس، كما يعرف عمر أنّ عبدالرحمن بن عوف هو صهر عثمان؛ لأنّ زوجته أُم كلثوم هي أُخت عثمان، فهما لا يختلفان في الرأي، وكان يعلم أيضاً أنّ طلحة وإن كان كارهاً لخلافته عندما نصبه أبو بكر خليفة لما بعده وقد دخل عليه في ايام مرضه وقال له: ما تقول لربك وقد وليت علينا فظاً غليظاً (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١: ص١٦٤). ولكن مع ذلك كلّه فقد رضى خلافته وكذلك الأمر في عثمان، فإنّه رضي بها لصلات بينهما. قال الشيخ محمد عبده في شرحه على نهج البلاغة: وكان طلحة ميالاً لعثمان لصلاتٍ بينهما على ما ذكره بعض رواة الأثر (انظر شرح نهج البلاغة لمحمد عبده ج١: ص٨٨ من الخطبة الشقشقية). ويكفي في ميله إلى عثمان انحرافه عن الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام، لا سيما كان بين بني هاشم وبني تيم مواجد لمكان خلافة أبي بكر.

فاختار عمر هؤلاء الستة مع علمه بنفسياتهم وعواطفهم وجعلهم في الشورى التي ابتكرها ليتم الأمر لصالح عثمان شيخ الأُمويين، فكان يعلم دور عداء بني أُمية وبغضهم لأهل البيت عليهم السلام بصورة عامة ولأميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بصورة خاصة؛ لأنّه قتل كثيراً منهم في حروب الإسلام، وأراد بذلك تصفية الأمر للأُمويين الحاقدين على أهل البيت عليهم السلام.

ولذلك ترى أنّ ابن عباس فهم ما فهمناه، فحثّ على الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام عدم ⬅

وغير ذلك من كتمانهم للحق[١]، وجريهم على الباطل حسب ما نقلنا من ذلك في

➲ دخوله في الشورى العمرية، والإمام عليه السلام أجابه قائلاً: وإنّي لأعلم ذلك ولكنّي أدخل معهم في الشورى؛ لأنّ عمر قد أهّلني للخلافة، وكان قبل ذلك ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ويقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إنّ النبوة والإمامة لا يجتمعان في بيت، فأنا أدخل في ذلك لأظهر للناس مناقضة فعله لروايته (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٨٩).

ولنا أن نسأل أهل السنّة والجماعة هل أنّ هذا النوع من انتخاب الخليفة بغض نظر عن الحكم الشرعي الذي أثبتنا أنّه لادليل من الشريعة المقدسة على مشروعيته هل أنّه أمر معهود عند العقلاء بأن يشاوروا في أمر ثمّ يختاروا من هو متعيّن من أوّل الأمر ويكون الانتخاب لشخص معيّن عند من له الالتفات بالأمر وما المتفق بين أصحاب السقيفة عليه أو أنّ هذا حكومة استبدادية فردية وديكتاتورية؟

والذي يبدو للباحث أنّ عمر كان يرى الخلافة حقّاً من حقوق المهاجرين وحدهم ليس من حقّ أحد أن ينازعهم هذا الأمر، بل أكثر من هذا فإنّه كان يعتقد أنّ الخلافة ملك للعرب والقريش، فلا حقّ لسلمان الفارسي ولا لعمار بن ياسر ولا لبلال الحبشي ولا لأبي ذر الغفاري ولا للألوف من الصحابة الذين ليسوا من قريش أن يتعد الأمر لهم بالنتيجة، مضافاً إلى ما يترتب عليه من مخالفة النصوص الصريحة الدالة على أنّ الإمامة كالنبوة لابدّ أن تكون بتعيين الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فهم خالفوا هذه النصوص كما في الشيخين السابقين عليه أبي بكر وعمر، فإنّ خلافتهم لا تنطبق بالمرة على المعايير والموازين المتعارفة في الشرع سوق العقلاء، فلاحظ.

(١) لا يخفي أنّ كتمان الحقّ وإظهار خلافه من أكبر الجرائم والآثام وأعظم المعاصي العظام وصاحبه ملعون على لسان اللاعنين، قال الله تعالى: ﴿إنّ الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أُولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنين﴾ (سورة البقرة: ١٥٩).

هذه الآية الكريمة تتحدث عن الذين يكتمون ما أنزله الله من البينات والهدى، والظاهر أنّ المراد بالهدى ما تضمنه الدين من المعارف الالهية والأحكام التي تهدي تابعيها إلى ➲

⬅ السعادة، والبينات هي الآيات والحجج الالهية والأدلّة والشواهد القائمة على تبيين الحقّ، كما استظهره بعض المفسّرين من الآية (انظر الميزان ج ١: ص ٣٨٨).

فالله سبحانه وتعالى والصالحون وملائكته المقرّبون يلعنون من يكتم الحقّ. وبعبارة أُخرى: كلّ أنصار الحقّ يغضبون على من كتم الحقّ، والطريف أنّ اللعن في الآية جاء بصيغة المضارع، وذلك للتأكيد على استمرار اللعنة على الكاتمين للتوابع السيئة التي تترتب على كتمانهم الحقّ. ولا يخفى ما يترتب على كتمان الحقّ من المفاسد والآثار السيئة في المجتمعات البشرية، فإنّ كتمان الحقائق من المسائل التي عانت منها المجتمعات البشرية على مرّ التاريخ كان لها أثراً عميقاً في ترويج الباطل واستمرار ذلك على مدى الأيام وطول القرون والأعصار، ولا شك أنّ هذه التبعية السيئة يتحملها العلماء الذين يعلمون تلك الحقائق ويكتمونها، ولعلّ القرآن لم يهدد ويذم فئة كما هدد وذم الفئة الكاتمة للحقائق، وذلك لأنّ عمل هؤلاء يجر الأجيال المتعاقبة إلى طريق الضلال والفساد وتصد البشرية عن طريق الحق والتكامل الفطري المرسوم لها.

فإنّ علماء اليهود والنصارى لو أعلنوا ما عندهم من الحقائق بشأن النبي الخاتم ﷺ ونشروا ما جاء في العهدين من بشائر حول رسول الإسلام ﷺ لانضوىٰ أهل الكتاب تحت راية الإسلام ولأصبحوا مع المسلمين أُمة واحدة.

كما أنّ علماء الإسلام الذين درسوا القرآن والسنة النبوية من أبناء أهل السنّة والجماعة لو كانوا ينشرون ما جاء في القرآن والنصوص النبوية ممّا يدلّ على أحقية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلافة من خلال ما جاء في كتبهم ونشروا الأدلّة والبراهين على استحقاق أهل البيت عليهم السلام بالولاية والإمامة لاعتنقت الأمة الإسلامية لمذهب أهل البيت عليهم السلام، ولكنّهم بذلوا جهدهم في إخفاء الحقّ وعدم ذكر الحقائق مما يدلّ على أفضليتهم على جميع الناس وكتموا مثالب أئمتهم وخلفائهم، وبذلوا ماكان عندهم من جهود لستر عوراتهم فصدوا عنه السبيل، وقد شملتهم الآية الكريمة باعتبار أنّهم من أبرز مصاديقها، وليست الآية شاملة لمن كتم معالم القرآن فقط بل تشمل الكاتمين للنصوص النبوية أيضاً. قال الفخر الرازي في تفسير الآية المذكورة في المسألة الثالثة منه ما هو مضمون كلامه: واعلم أنّ الكاتمين لما دل على ⬅

بعض الوجوه المتقدّمة، فهم المخالفون للسنّة ويزعمون بأنّ اثني عشرية الشيعة مخالفة لها[1].

أنّ خبر الواحد حجة، فكل ما يدل عليه خبر الواحد فقد دلّ عليه الكتاب، فكان كتمانه داخلاً تحت الآية... (انظر تفسير الفخر الرازي ج٤: ص١٨٣).

(١) لقد انقطع الشيعة الإمامية الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين نصّ عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العديد من الروايات تصريحاً وتلويحاً ووصفهم بأنّهم لا يفارقون كتاب الله حتى يردوا عليه الحوض في حديث متواتر بين الفريقين أخرجه كبار علماء أهل السنة في مصادرهم المهمة كالمستدرك للحاكم النيسابوري فإنّه أخرج الحديث، ثمّ قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (انظر المستدرك ج٣: ص١٠٩. ومسند أحمد بن حنبل ج٣: ص١٤ في مسند أبي سعيد الخدري. وج٤: ص٣٧١ في مسند زيد بن أرقم. وسنن الدارمي ج٢: ص٤٣٢، كتاب فضائل القرآن. والسنن الكبرى للبيهقي ج٧: ص٣٠، وغيرهم).

هذا وقد نصّ عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكونوا خلفاءه من بعده وأوصياءه على أُمته، وقد جاء ذكر عددهم في صحاح أهل السنّة بأنّهم إثنا عشر أئمة، وأخرج ذلك البخاري ومسلم وغيرهما (انظر صحيح البخاري ج٨: ص١٢٧، كتاب الأحكام، باب قبل باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة. وصحيح مسلم ج٦: ص٣، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش. وسنن أبي داود ج٢: ص٣٠٩، ح٤٢٧٩ و٤٢٨٠. وغير ذلك).

كما جاء ذكرهم في بعض مصادرهم باسمائهم موضحاً بأنّ أوّلهم الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر فرائد السمطين ج٢: ص١٣٢، ح٤٣١. وينابيع المودة ج٣: ص٢٨٢). كما وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيعة أئمة أهل البيت بأنّهم خير البرية، أخرجه الطبري في تفسيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي: «أنت يا علي وشيعتك خير البرية» (انظر تفسير جامع البيان ج٣٠، ص٣٣٥). وأخرجه الخوارزمي في المناقب: ص٢٦٦، ح٢٤٧. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج٢: ص٤٥٢، وغيرهم.

وأخرج الخوارزمي في مناقبه بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «يا علي إذا كان يوم القيامة أخذت بحجزة الله وأخذت أنت بحجزتي

وأخذ ولدك بحجزك وأخذت شيعة ولدك بحجزتهم فنرى أين يؤمر بنا (المناقب للخوارزمي: ص٢٩٦، ح٢٨٩)، إلى غير ذلك من النصوص. وهل خفي هذه النصوص ومئات أمثالها وغيرها على علماء أهل السنّة؟!

وأمّا أهل السنّة والجماعة فقد انقطعوا إلى خلفائهم الذين ملكوا القدرة والسلطة على الناس، ولا نص من الكتاب ولا من رسول الله ﷺ على خلافتهم كما هو ثابت اعترف به القوم حتى اعترف الدهلوي: بأنّ مطلق النص على خلافة الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يثبت خلافته بلا فصل؛ لقبح تقديم غير المنصوص عليه (انظر عبقات الأنوار ج٩: ص٣٨ نقلاً عن الدهلوي).

ومع ذلك أنّ من تسمّىٰ بأهل السنّة يسمّون أنفسهم بـ «ـأهل السنّة» ويسمّون الشيعة الإمامية بـ «ـالروافض» ليموّهوا على الناس بأنّ الشيعة رفضوا سنّة محمد ﷺ واتبعوا علياً عليه السلام.

وفي الحقيقة هم يقصدون بـ «ـالسنّة» البدعة المشؤمة التي ابتدعوها من يوم السقيفة من منع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عن الخلافة ثمّ بعد ذلك وصل بهم الأمر أنّهم لعنوا الإمام عليه السلام على المنابر في كلّ مسجد من مساجد المسلمين وفي كلّ البلدان والمدن والقرى، فدامت تلك البدعة ثمانين عاماً حتى كان خطيبهم إذا نزل للصلاة قبل أن يلعن علي بن أبي طالب عليه السلام صاح به من في المسجد تركت السنّة تركت السنّة (انظر النصائح الكافية: ص١١٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١٣: ص٢٢٠).

وعندما أراد عمر بن عبدالعزيز إبدال هذه البدعة بقوله تعالى: ﴿إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر﴾ (سورة النحل: ٩٠) حينما بلغ في خطبته على المنبر إلى الموضع الذي كانت بنو أُمية تلعن فيه علياً فقرأ مكانه هذه الآية فقام إليه عمرو بن شعيب وقال: السنّة السنّة، وكان يحرضه على لعن الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام كسنّة واجبة ـ والعياذ بالله ـ فقال عمر: اسكت قبّحك الله تلك البدعة لا السنّة (الأمالي الخمسية: ص١٥٣). وقد تأمّروا عليه وقتلوه؛ لأنّه أمات سنّتهم وأراد استبدال سنّة أسلافه الذين أوصلوه للخلافة فقتلوه بالسم وهو ابن ثمانية وثلاثين سنة ولم تطل خلافته غير

⬅ سنتين، فإنّ الأُمويين لم يقبلوا أن يميت سنّتهم لئلا يعرف الناس شأن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة من ولده.

وبعد سقوط الدولة الأُموية جاء العباسيون وكان المفترض أن تخف الوطأة عن أهل بيت النبوّة وشيعتهم بسقوط الحكم الأُموي، ولكن حكم بني العباس لم يقل وطأته على أهل البيت وشيعتهم من الحكم الأُموي، فنكّلوا بدورهم بأئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم إلى أن جاء دور المتوكّل جعفر بن المعتصم، فكان الرجل من أشد الناس عداوة للإمام أميرالمؤمنين عليه السلام ووصل به البغض والحقد إلى نبش قبر الإمام الحسين الشهيد عليه السلام سيد شباب أهل الجنة، ومنع زيارته، وكان لا يعطي عطاءً ولا يبذل مالاً إلّا لمن شتم علياً وولده عليهم السلام، كما ذكره الخوارزمي في رسالته المعروفة إلى أهالي نيسابور (انظر رسائل الخوارزمي: ص١٣٠ ـ ١٤٠، ط القسطنطية سنة ١٢٩٧). وقد نقل شطراً منه أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام. وقصة المتوكّل مع ابن سكيت العالم النحوي معروفة قد قتله شر قتلة، فاستخرج لسانه من قفاه عندما اكتشف له بأنّه من شيعة على بن أبي طالب عليه السلام حين أنّه كان أُستاذ لولديه (انظر وفيات الأعيان ج٦: ص٤٠٠). فإنّ المتوكّل هذا مع ما دلّ على بغضه للإمام أميرالمؤمنين عليه السلام وأهل بيته فإنّ علماء أهل السنة أصحاب الحديث وغيرهم فقد لقّبوه بـ «محي السنة» (انظر سير أعلام البنلاء للذهبي ج١٢: ص٣١.) وبما أنّ أهل الحديث هم أهل السنّة، فثبت بالدليل الذي لا ريب فيه أنّ المقصود بالسنة عندهم هي بغض الإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولعنه والبراءة منه. وهذا هو معنى النصب الذي جاء في الروايات والنصاب هم الذين يبغضون الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من ولده، كما لا يخفى ذلك على أحد.

وممّا يزيدنا وضوحاً أنّ ابن حجر العسقلاني ذكر في ترجمة نصر بن علي بن صهبان في حديث بسنده عن عبدالله بن أحمد بن حنبل أنّه: لمّا حدث نصر حديث أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد الحسن والحسين وقال: «من أحبني وأحب هذين وأباهما كان في درجتي يوم القيامة»، أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، فأشرف على الهلاك، فكلّمه فيه جعفر بن عبدالواحد وجعل يقول: يا أميرالمؤمنين هذا من أهل السنّة، فلم يزل به حتى تركه (تهذيب التهذيب ⬅

وتاسعها: ما نسبه إلى الشيعي بقوله: فإن قال: إلى آخره، فإنّ من المعلوم عدم ظهوره من عبارته وعدم قصده له[١]، بل قد عرفت معنى عبارته وهو الحقّ

ج١٠: ص٣٨٤).

ولا يخفىٰ على اللبيب ما يستفاد من قول جعفر بن عبدالواحد المتوكّل بأنّ نصراً هو من أهل السنّة لينقذه من القتل؛ إذ من الواضح أنّه أراد بأنّ أهل السنّة هم أعداء لأهل البيت لا أنّه من الشيعة حتى يغضب عليه المتوكّل ويقتله بهذا السبب.

وهذا ابن حجر أيضاً يقول في ترجمة عبدالله بن إدريس الأزدي أنّه كان صاحب السنّة، وكان صلباً في السنّة مرضياً، وكان عثمانياً... (انظر تهذيب التهذيب ج٥: ص١٢٧) والمعروف أن العثمانيين كانوا يلعنون الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بقتل عثمان بن عفان، كما أنّ الذهبي قال في ترجمة حكم بن محمد هشام: وكان فيه صلابة في السنّة... (انظر تاريخ الإسلام ج٢٦: ص٤٤٠).

وقال ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان حريزي المذهب ـ أي على مذهب حريز بن عثمان الدمشقي ـ المعروف بالنصب وقال ابن حبان: إنّه كان صلباً في السنّة... (انظر تهذيب التهذيب ج١: ص١٥٨). إلى غير ذلك ممّا جاء في كتبهم. وبذلك نعرف بأنّ النصب والبغض للإمام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يعتبر عندهم من الصلابة في السنّة، وكما نعرف بأنّ العثمانيين هم أهل النصب والعداء لأهل البيت عليهم السلام يعتبر عندهم من الصلابة في السنّة، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة جداً لا يسعنا المجال لذكر جميعها وإن كان ما ذكرناه فيه الكفاية.

ولنا أن نسأل أهل السنّة كيف من يترك السنّة ويدعى أنّه أهل السنّة؟! وكيف يدعي أهل السنّة بأنّهم أتباع السنّة المحمدية وهم تركوا وصايا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأوامره بالتمسّك بالعترة الطاهرة؟!

(١) فإنّ ما أفاده العلّامة الحلّي قدس سره في أوّل كتابه منهاج الكرامة هو قوله: إنّ الإمامة هي أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وقد تقدّم شرح كلامه هذا من المصنف رحمه الله، حيث قال: إنّ المقصود من أهمية هذه المسالة أهميتها في مرتبته وهي المرتبة الثالثة من الاعتقادات بضرورة عقلية وشرعية لزوماً بيناً ضرورياً يعرفه العالي والداني؛ إذ أنّ

الذي شرحناه وبيناه[١]، ودلّلنا عليه بآيات الفرقان العظيم[٢]، وبالسنّة التي هـي

إثبات الإمامة يستلزم إثبات النبوة في المرتبة السابقة عليها، وكذلك إثبات النبوة يستلزم إثبات الربوبية والتوحيد في المرحلة السابقة عليهما، حيث كلّ من هذه المراتب الثلاثة لا تنفك تصوّرها عن لازمها، فالاعتقاد بالإمامة يكون في المرتبة الثالثة، وهو في هذه المرتبة يكون أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين، ونسبتها إلى النبوة نسبة العلّة المبقية إلى العلّة المحدثة، وقد اعترف ابن تيمية بأنّ الشيعة تعتقد أنّ الإمامة هي الرابع من أُصول الدين عندهم، قال ما هذا نص عبارته: إنّ الإماميّة يذكرون مسائل التوحيد والعدل والنبوّة قبل مسألة الإمامة... (انظر منهاج السنة ج ١: ص ١٢٠) .

وبهذا يتضح أنّ ما أفاده العلّامة الحلّي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ مطابق لما ذكره علماء الإماميّة في هذا المجال، وهي في مرتبتها أهم مطالب الدين، وعليه ما ذكره ابن تيمية من النسبة إلى العلّامة رحمه الله من أنّه يقصد من عبارته أهم المطالب في الدين فيما تنازعت الأُمة فيها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نسبة باطلة لا يرضى به صاحبه، لأنّه غير منطبقة على ظاهر كلامه، فلاحظ.

(١) قد تقدّم أنّ الاعتقاد بالإمامة أحد أركان الإيمان بعد قبول الإسلام وإجراء الشهادتين حتى عند أهل السنّة والجماعة، فإنّهم يعتقدون بأنّ الإمامة والخلافة واجبة بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وقد صرح بذلك جماعة من أعلامهم منهم التفتازاني (انظر شرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٥) وغيره، وإن خالفوا الشيعة الإمامية فيما تجب به الإمامة، ولكن صرّحوا بأنّها واجبة، ووجوبها أهمّ جميع الواجبات الشرعية، ولذلك ترىٰ أنّ أبابكر وعمر وغيرهما ممّن حضروا السقيفة تركوا جنازة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الأرض وبادروا إلى انتخاب الخليفة، فيعرف من ذلك أنّها أهم الواجبات عندهم؛ إذ لو لم يكن عندهم أهم وأعظم لبادروا أوّلاً بتجهيز جنازة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ اتجهوا إلى السقيفة.

أقول: هذا وإن كان الصحيح في نظرنا أنّ القوم لم يجتمعوا في السقيفة من أجل الامتثال بالواجب الأهم، وإنّما الأطماع الغالبة على النفوس قد أجمعهم في السقيفة، لأنّ الظروف كانت مهيئة ومستعدة للمؤامرة، فبينما كان الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام وعدة من الصحابة وبني هاشم مشغولين بتجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستغلوا القوم الفرصة وساعدتهم على ذلك العوامل

⮌ الداخلية والخارجية التي سنتعرضها في محلّه إن شاء الله تعالى، فغلبوا على الأمر.

ولكن مع ذلك كلّه نجد أنّهم يعترفون بأهمية الإمامة في الإسلام ويقولون: إنّ أهمية وجوبها قد أجبر الصحابة على اجتماعهم في السقيفة قبل دفن جنازة رسول الله ﷺ لانتخاب الخليفة والإمام، ومن جملة ما اعترف بذلك جماعة من أعلامهم الذين سنتعرض لهم في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٢) منها قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً﴾ (سورة النساء: ١٦٥). هذه الآية الكريمة تبين لنا بوضوح أنّ سنّة الله جارية ومستمرة بين الناس في جميع الأزمان بوجود من يتم به الحجة على الناس وليقطع الله به عذر من بلغه التكليف من جانبه سبحانه وتعالى، ولو لم تكن في فترة من الزمن الحجّة الالهية لما تحقّق إرادته ورضاه في إتمام الحجّة على الخلق، بل وكان للناس أنّ يحتجوا على ربهم ويقولون: يا رب لم تجعل لنا حجة لنتمسّك بقوله وفعله لينقذنا من الضلالة.

وبعبارة أُخرى: لو لم يجعل الله للناس إماماً معصوماً حافظاً للشريعة السماوية وقائماً بها لدرست معالم الدين وغيّرت السنّة الالهية والأحكام السماوية ولزاد المبتدعون في الدين أو نقصوا منه الملحدون أو القوا الشبهات على المؤمنين المتدينين ليتزلزل بها الاعتقادات، فإذا لم يكن هناك من يجيب عن تلك الشبهات ويدفع الباطل عن دين الله لما بقي من الدين شيء، وفي النتيجة يكون نقضاً لغرض الله تعالى من بعثت الأنبياء والمرسلين وسفرائهم الصالحين.

ومنها: قوله تعالى: ﴿قل فلله الحجة البالغة﴾ (سورة الأنعام: ١٤٩)، وهذه الآية أيضاً تدلّ بالصراحة على إبطال دعوى المنحرفين وقطع عذرهم من الله سبحانه وتعالى، وذلك عندما أرادوا تبرئة أنفسهم من جميع معتقداتهم الباطلة وأعمالهم السيئة بأنّهم كانوا مجبورين عليها حيث إنّهم كانوا على دين آبائهم، فالله سبحانه تعالى أن يقطع عذرهم بإقامة الدليل والبرهان والحجّة بأنّه مع وجود الإمام والحجّة الالهية لا يبقىٰ مجال للاعتذار وعدم وصولهم الحجّة الالهية.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾ (سورة يس: ١٢)، فإنّ هذه ⮎

حجّة عند من تسمّى بأهل السنّة(١).

➲ الآية تدل بالصراحة على أنّ وجود الإمام لازم في كلّ زمان؛ لأنّه مبين لجميع ما يحتاجه البشر ممّا تضمن لهم السعادة والتوفيق والتسديد.

وإلى غير ذلك من الآيات التي تقدم ذكرها الدالة على المقام، فإنّ من الضروري أنّه قامت الحجّة بوجود خاتم الأنبياء والمرسلين لجميع الناس، ولكن لو لم تقم حجّة بعد وفاة النبيﷺ يجعل الإمام المعصوم الذي يكون له جميع ما كان النبي ﷺ من العصمة والعلم و... لقامت الحجّة على الناس جميعاً بعد الرسل، فإنّ غير المعصوم ينسى ويشتبه فيذهب بذلك جلّة من الدين، وكان للناس الاحتجاج على ربّهم عند الخطأ والعصيان أن يقولوا: ربنا لِمَ لم تجعل لنا إماماً معصوماً من الجهل والخطأ والنسيان لنتبع إليه ويهدينا إلى الحقّ؟

(١) وقد استدلّ المصنّف بحديث الثقلين المتواتر بين الفريقين الذي رواه صاحب العبقات في موسوعته العظيمة من طريق علماء أهل السنّة عن خمسة وثلاثين صحابي، وقد مر نقل بعض أسناده وبيان دلالته على كون الإمامة منحصرة بأهل البيت عليهم السلام دون غيرهم من الناس.

واستدلّ بحديث السفينة المشهور بين المسلمين، وقد سبق جملة من مصادره ودلالته على أنّ الفلاح والهداية إنّما يحصل باتباع أهل البيتعليهم السلام والتخلّف عنهم موجب للهلاك، وإلى غير ذلك من الأحاديث، فراجع.

وبيّن السُني مطالب في بيان فساد ما نسبه إلى الشيعي بقوله: فإن قال:... إلى آخره ليس لها مدخلية بالمقام وبعد ذلك كرّر ما ذم به الشيعة من حيث قولهم بإمامة المنتظر، وقال في طي مقاله ينقل عن محمد بن جرير الطبري وعبدالباقي بن قانع، قال: وغيرهما من أهل العلم بالنسب بأنّ الحسن بن علي العسكري لم ينسل ولم يعقب[١].

(١) انظر منهاج السنّة ج١: ص ١٢١ ـ ١٢٢.

قلت:

ليت شعري لِمَ لم ينصف خصمه ولِمَ غش الغفلة؟! أما عَلِم بأنّ شهادة بعض أهل مذهبه له غير مقبولة، فإنّها من باب الشهادة للنفس، وهو بنفسه نصّ عَلى عدم قبولها فيما سيأتي من مجموعه، ولِمَ لم ينصف هنا من غير هذه الجهة وهي جعل شهادة من سمّاهما وغيرهما على عدم وجود نسل للسيد الهمام إمام زمانه حجّة على عدم تولد الحجّة منه؟! أما علم أما درى بأنّ الشهادة على النفي ليست بحجّة، فإنّ معناها ومرجعها عدم العلم(١) بما تعلّقت به وهي غير معارضة لشهادة من شهد بوجود المنفي وثبوته، فإنّ معناها شاهدت وجوده وعلمت به، وكيف ينفي وجود من عرفت شهرته ومعروفية وجوده وثبوتها لدى أهل المعرفة بالنسب والحديث والسير وتشرّف جماعات بخدمته وحملهم العلم عنه وغير ذلك؟! فالعاقل المتديّن لو شهد عنده ألف نفر مثل الذين سمّى السنّي على نفي وجوده لن يستريب في وجوده بعد النظر إلى ما نقلناه سابقاً ممّا يتعلّق بوجوده الشريف(٢).

---

(١) إذ من الواضح لدى الكلّ أنّ النافي لابدّ أن ينظر إلى دليل المثبت وينظر إلى آخر استدلال المثبت وبعد ملاحظة جميع الأدلّة يمكنه المناقشة فيما نظر فيه، وأن يرد بدليل عليه لا أن يشهد على النفي من قبل أن يذكر دليل خصمه، فإنّ النفي عندئذٍ مساوق لعدم العلم حيث إنّه من الممكن لو سمع دليل المثبت لاقتنع به، وهذا أمر واضح ظاهر.

(٢) إنّ الروايات التي نقلها الشيعة وأهل السنّة عن النبيّ ﷺ حول الإمام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ تفوق حدّ التواتر، بل أنّ الروايات التي نقلها أهل السنّة ـ وحدهم ـ

➲ تبلغ حدّ التواتر، وقد صرح كثير منهم بصحّة الأحاديث، وسنذكرها إن شاء الله تعالى في محلّه، ونحيل المستزيد على الكتب المؤلّفة في هذا الشأن، ولكن نشير هنا إلى أسامي من صرح بأنّ الإمام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ ولد ليلة النصف من شعبان، وإليك ذلك:

١ـ المسعودي المؤرّخ المتوفى سنة ٣٤٦ هـ في إثبات الوصية: ص٢٤٩.

٢ـ البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ في شعب الإيمان نقلاً عن كشف الأستار.

٣ـ ابن طلحة الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢ في مطالب السؤول.

٤ـ ابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ في وفيات الأعيان.

٥ـ الزرندي الحنفي المتوفى سنة ٧٥٠ في معارج الوصول: ص١٢٩.

٦ـ عبدالوهاب الشعراني المتوفى سنة ٩٧٣ في اليواقيت والجواهر في المبحث رقم ٦٥.

٧ـ ابن الصباغ المالكي المتوفى سنة ٨٢٢ هـ الفصول المهمة: ص٢٩٢.

٨ـ ابن طولون الحنفي المؤرّخ المتوفى سنة ٩٥٣ في الأئمة الاثني عشر: ص١١٧.

٩ـ الشبراوي الشافعي المصري المتوفى سنة ١١٧١ هـ في الاتحاف بحب الأشراف: ص٦٨.

١٠ـ القندوزي الحنفي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ في ينابيع المودة ج٣: ص١٧١.

١١ـ الشبلنجي المتوفى سنة ١٢٩٠ هـ في نور الأبصار: ص٣٨٤.

١٢ـ الحمزاوي المتوفى سنة ١٣٠٣ في مشارق الأنوار: ص١٥٣.

وغيرهم من صرّح بذلك وكثير منهم قد ذكروا بأنّ الإمام المهدي من ولد الحسين عليه السلام ومن هو ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وقد ألَّف بعضهم كتباً ومؤلّفات حول الإمام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ أمثال كتاب البيان في أخبار صاحب الزمان تأليف الحافظ محمد بن يوسف الكنجي الشافعي الذي عاش في القرن السابع، وكتاب البرهان في علامات مهدي آخر الزمان للمتقي الهندي الذي عاش في القرن العاشر، إلى غير ذلك من الأدلة التي سنذكرها إن شاء الله في محلّه وهي وافية للاحتجاج على ابن تيمية وأتباعه، فلاحظ.

المحتويات